الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية -قسنطينة-

كلية أصول الدين
قسم الدعوة والإعلام والاتصال
تخصص: الإعلام الثقافي

الرقم التسلسلي : .....
رقم التسجيل :.....

المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

- دراسة تحليلية مقارنة -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الدعوة والإعلام والاتصال
تخصص الإعلام الثقافي

إعداد الطالبة:
بسمة مالك

إشراف الأستاذة الدكتورة:
ليلى فيلالي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د.عيسى بوعافية	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة -
أ.د.ليلى فيلالي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة -
أ.د.فوضيل دليو	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة صالح بوبنيدر– قسنطينة03 -
د.صليحة العابد	أستاذ محاضر –أ–	عضوا	جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة -
د.زينب خلالفة	أستاذ محاضر –أ–	عضوا	جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
د.نوال بومشطة	أستاذ محاضر –أ–	عضوا	جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-

السنة الجامعية :

2022 - 2023 م/1443-1444هـ

قال تعالـــى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ (24) تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (25) وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ (26) يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ (27)﴾

(سورة إبراهيم)

شكر و تقدير

قال تعالى :﴿... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ...﴾ (**النمل**:**19**)

بداية الحمد و الشكر لله العلي القدير الذي وفقني لإنهاء هذا العمل المتواضع بعد أن أمدني بالقوة و الصبر و الإرادة، و أنار دربي وعقلي بنبراس العلم وجعله غايتي في هذه الحياة .

كما يقتضي الواجب من باب الاعتراف بالجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة والموقرة : **الأستاذة الدكتورة ليلى فيلالي** على تفضلها بالإشراف على هذه الرسالة وعلى نصائحها وتوجيهاتها القيمة، وعلى سعة صدرها وصبرها وكذا مساعدتها البناءة التي كان لها الأثر الفاعل في إنجاز هذا البحث بهذا الشكل حفظها الله .

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر والعرفان والامتنان للأستاذ والدكتور الفاضل: **أحمد العبدلي** الذي خصني بآرائه السديدة وتوجيهاته القيمة التي كان لها الأثر الطيب في نفسي حفظه الله .

ولا أنسى أن أتقدم للأستاذتين المبجلتين : **الدكتورة زكية منزل غرابة**، و**الدكتورة سكينة محمد العابد** بأسمى معاني التقدير والاحترام على نصائحهما الغالية , وتوجيهاتهما الثمينة والتي كان لها الأثر البالغ رعاهما الله .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى **أعضاء اللجنة الموقرة** على قبولهم مناقشة هذه المذكرة رغم انشغالاتهم الكثيرة أعانهم الله وسدد خطاهم .

إلى **كل من ساهم في إتمام هذا العمل** ولم يبخل علي بالمشورة والنصح والتوجيه، وأمدني بيد المساعدة خالص الشكر والتقدير ...

الإهـــــــــداء.

أهدي ثمرة جهدي و التي تكللت بإتمام هذا البحث إلى من قال فيهما الله عز وجل :

﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ...﴾ **(النساء:36)**

إلى **والدي الكريمين** : سندي المتين في الحياة ومصدر قوتي وسعادتي، وسبب نجاحي وتفوقي على صعاب الحياة ومنبع سروري وأملي، حفظهما الله وأطال عمرهما، لهما كل الفضل فيما وصلت إليه من بعد الله عز وجل .

إلى **إخوتي أركان أسرتي** : **سعيدة، فداء، ليلى، فوزي، طارق،** الذين أدين لهم بالاحترام والشكر والتقدير لمساندتهم وتأييدهم المادي والمعنوي، والذين تعجز الكلمات عن وصفهم مهما كثرت حفظهم الله ورعاهم .

إلى **كل أفراد عائلتي** : وأخص بالذكر **الزوج الفاضل** الذي قاسمني إنجاز هذا العمل بكافة تفاصيله، وأعانني بصبره وتشجيعه، سدد الله خطاه ووفقه إلى كل ما يحبه ويرضاه.

إلى **أولادي ملائكتي الصغار: جود، وجد، سجود** الذين أكن لهم كل حب وامتنان لصبرهم معي، سدد الله مسعاهم، ويسر لهم سبل طلب العلم والنجاح الدائم .

إلى **كل أصدقاء الدراسة والحياة** :نجاة، شفيقة، زهية، وفاء، عائشة.

زملائي وزميلاتي بقسم الدعوة والإعلام والاتصال بجامعة الأمير عبد القادر .

زملائي و زميلاتي دفعة الماجستير في الإعلام الثقافي 2007- 2008 .

إلى كل من آمن بالعلم ودوره في الحياة وسعى إلى اكتسابه .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الآيات	
فهرس الأحاديث	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة.....	01
أولا : تحديد الموضوع	01
أ – الإشكالية.....	01
ب – تساؤلات الدراسة.....	03
ثانيا : أسباب و دوافع اختيار الموضوع.....	04
ثالثا : أهداف الدراسة.....	05
رابعا : أهمية الدراسة.....	05
خامسا : الدراسات السابقة.....	06
سادسا : مفاهيم الدراسة.....	37
سابعا : المدخل النظري للدراسة.....ء.....	54
ثامنا : الإجراءات المنهجية للدراسة.....	74
الفصل الثاني : العنف والجريمة – قراءة في الأنواع والتفسيرات والعوامل والإجراءات الوقائية المنتهجة–.....	94
أولا : تصنيفات العنف و الجريمة.....	94
1 – تصنيفات العنف.....	94
2 – تصنيفات الجريمة.....	113
ثانيا : النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي والعنيف.....	119
1 – التفسير البيولوجي.....	119
2 – التفسير السيكولوجي.....	122

3 – التفسير السوسيولوجي.....	125
4 – التفسير الثقافي.....	133
5 – التفسير الإعلامي.....	134
6 – التفسير الإسلامي.....	139
ثالثا : العوامل المؤدية لانتشار ظاهرتي العنف والجريمة والإجراءات الوقائية المنتهجة	147
1 – العوامل المؤدية لانتشار ظاهرتي العنف والجريمة.....	147
1 – 1 – عوامل داخلية.....	147
1 – 2 – عوامل خارجية.....	154
2 – الإجراءات الوقائية المنتهجة للحد من ظاهرتي العنف والجريمة.....	176
2-1-الاتجاهات الوقائية المتبعة للحد من ظاهرتي العنف والجريمة.....	177
2-2-الإجراءات العلاجية المنتهجة للحد من ظاهرتي العنف والجريمة.....	191
الفصل الثالث : الصحافة المكتوبة في الجزائر.....	216
أولا : خصائص الصحافة المكتوبة ووظائفها.....	216
1 – خصائص الصحافة المكتوبة.....	218
2 – وظائف الصحافة المكتوبة.....	221
2 – 1 – الوظيفة الإخبارية والإعلامية.....	222
2 – 2 -وظيفة التثقيف.....	223
2 – 3 وظيفة التوعية والإرشاد والوقاية.....	225
2– 4- وظيفة التأريخ وتوثيق الأحداث.....	232
2– 5- وظيفة التسلية والترفيه والإمتاع.....	232
2– 6- وظيفة التربية والتعليم.....	234
2– 7- وظيفة الإقناع والتأثير على الرأي العام.....	236
2– 8- الوظيفة الإعلانية.....	238
2– 9- وظيفة تكوين الآراء الاتجاهات.....	239
2– 10- الوظائف السياسية للصحافة المكتوبة.....	240
2-11- وظيفة الشرح والتفسير والتحليل.....	242
2-12-وظيفة الخدمة العمومية.....	242

2-13- وظيفة التنمية المحلية والشاملة.....	243
2-14-الوظيفة الأيديولوجية للصحافة المكتوبة.....	245
2-15- الوظيفة الاجتماعية للصحافة المكتوبة.....	245
2-16- الوظيفة التوجيهية.....	245
2-17- وظيفة الرقابة على مؤسسات المجتمع.....	246
3- الخلل الوظيفي في الصحافة المكتوبة.....	246
ثانيا : تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر.....	249
1 – الصحافة المكتوبة في الجزائر قبل الاستقلال.....	249
2 – الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد الاستقلال.....	263
2 – 1 مرحلة الأحادية الإعلامية (الصحافة في عهد الحزب الواحد).....	264
2 – 2 مرحلة التعددية الإعلامية (في ظل التعددية الحزبية).....	276
الفصل الرابع: التغطية الصحفية لأخبار العنف والجريمة.....	301
أولا: أنواع وشروط التغطية الصحفية لأخبار العنف والجريمة.....	301
ثانيا: اتجاهات الصحف في نشر أخبار العنف والجريمة.....	307
ثالثا: ضوابط نشر الصحف لمواد العنف والجريمة.....	312
رابعا: دور الصحافة المكتوبة في توفير الأمن والاستقرار المجتمعي بمحاربة العنف والجريمة.....	320
الفصل الخامس: التحليل الكمي والكيفي لجريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي".....	332
أولا: فئات ماذا قيل؟ (محور المضمون).....	332
1- فئة الموضوعات.....	332
1-1- مواضيع العنف.....	332
1-1-1-العنف المادي.....	332
1-1-2- العنف المعنوي.....	332
1-1-3- العنف الجنسي.....	333
1-2- مواضيع الجريمة.....	333
1-2-1- جرائم ضد الأشخاص.....	333
1-2-2- جرائم ضد الأسرة.....	333

1-2-3- جرائم ضد الأخلاق والآداب العامة.....	333
1-2-3- جرائم ضد النظام والسلامة العمومية.....	333
1-2-4- جرائم ضد الأموال والممتلكات.....	333
1-2-5-جرائم ضد الدين.....	334
1-2-6- الجرائم المعلوماتية و الإلكترونية.....	334
1-2-7- جرائم ضد المنشآت و المصادر الحيوية.....	334
1-2- فئة القيم.....	406
1-3- فئة الأهداف.....	420
1-4- فئة المصدر.....	425
1-5- فئة أشكال الخروج عن أخلاقيات نشر مواد العنف.....	436
1-6- فئة الاتجاه.....	450
1-7-فئة الفاعلين.....	454
ثانيا: فئات كيف قيل؟ (محور الشكل).....	471
2-1- فئة العناوين.....	471
2-2- فئة نمط النشر.....	504
2-3- فئة موقع النشر.....	520
2-4- فئة مساحة النشر.....	528
2-5- فئة استخدام الصور والرسوم.....	531
النتائج العامة للدراسة.....	542
خاتمة.....	555
الملاحق.....	565
قائمة المصادر والمراجع.....	642

فـــهرس الجـداول

الرقم	عنـــــوان الجــدول	الصفحة
01	يوضح التوزيع الزمني لعينة الدراسة الخاصة بجريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" لسنة 2018.	86
02	يوضح أعداد عينة الدراسة الخاصة بجريدة "النهار الجديد".	87
03	يوضح أعداد عينة الدراسة الخاصة بجريدة "الخبر اليومي".	87
04	يوضح فئة الموضوعات الرئيسية لظاهرتي العنف والجريمة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	334
1-4	يوضح فئة الموضوعات الرئيسية لظاهرة العنف في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	339
1-1-4	يوضح نوع العنف المادي المثار في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	344
2-1-4	يوضح نوع العنف المعنوي المثار في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي":	350
3-1-4	يوضح نوع العنف المعنوي المثار في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي":	361
2-4	يوضح فئة الموضوعات الرئيسية لظاهرة الجريمة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	367
1-2-4	يوضح نوع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	368
2-2-4	يوضح نوع الجرائم المرتكبة ضد الأسرة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	378
3-2-4	يوضح نوع الجرائم المرتكبة ضد الأخلاق والآداب العامة في "جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	380
4-2-4	يوضح نوع الجرائم المرتكبة ضد النظام والسلامة العمومية في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	382
5-2-4	يوضح نوع الجرائم ضد الأموال والممتلكات في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	387
6-2-4	يوضح نوع الجرائم المرتكبة ضد الدين في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	395
7-2-4	يوضح نوع الجرائم المعلوماتية والإلكترونية المثارة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	398
8-2-4	يوضح نوع الجرائم المرتكبة ضد المنشآت والمصادر الحيوية في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	402
05	يوضح فئة القيم في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	407
06	يوضح فئة الأهداف في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	421

07	يوضح فئة المصدر في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	426
08	يوضح فئة أشكال الخروج عن أخلاقيات النشر لمواد العنف والجريمة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	437
09	يوضح فئة الاتجاه في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	451
1-10	يوضح فئة الفاعلين (المعتدين) في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	455
2-10	يوضح فئة الفاعلين (الضحايا) في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	463
11	يوضح فئة العناوين في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	478
1-11	يوضح فئة العناوين من حيث الشكل الإخراجي في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	479
2-11	يوضح فئة العناوين من حيث المضمون(الوظيفة التحريرية) في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	491
3-11	يوضح فئة العناوين من حيث الوظيفة التأثيرية في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	499
12	يوضح فئة نمط النشر في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	514
13	يوضح فئة موقع النشر في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	521
14	يوضح فئة مساحة النشر في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	529
15	يوضح فئة استخدام الصور والرسوم في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"	533

فهرس الآيات

السورة	نــص الآيـــات	رقمها	الصفحة
المائدة	﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ .....الْخَاسِرِينَ﴾	30	141
ص	﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ .....يَوْمَ الْحِسَابِ﴾	26	141
النازعات	﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ .....الْمَأْوَى ﴾	41-40	141
الصافات	﴿ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ .....مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴾	57-50	141
فصلت	﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ .....خَاسِرِينَ﴾	25	141
المائدة	﴿ وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ .....لَفَاسِقُونَ ﴾	49	142
التوبة	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ..... ..... وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾	103	144
الجمعة	﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا.....فَضْلِ اللَّهِ﴾	10	202
البقرة	﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا..... لَا تَعْلَمُونَ ﴾	216	204
الشرح	﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ .....يُسْرًا ﴾	06-05	204
آل عمران	﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ.....الْمُفْلِحُونَ﴾	104	204
المائدة	﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى .....وَالْعُدْوَانِ﴾	02	205
النحل	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ .....لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾	90	206
النساء	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ.....سَمِيعًا بَصِيرًا﴾	58	212
آل عمران	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ..... الْمُتَوَكِّلِينَ﴾	159	212
البقرة	﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ..... مِنَ الْغَيِّ﴾	256	213
يونس	﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ ..... يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾	99	213
النساء	﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا..... عَذَابًا عَظِيمًا﴾	93	319
الحج	﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ .....لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ (40)﴾	40	398
الأحزاب	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ..... سديداً﴾	70	505
إبراهيم	﴿أَلَمْ تَرَى كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ .....لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾	25-24	505

فهرس الأحاديث

بداية الحديث	الصفحة
«لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح.....»	**140**
«ما من مولود إلا يولد على الفطرة.....»	**141**
«مثل الجليس الصالح.....»	**141**
«من رأى منكم فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه.....»	**205**
«كان الرجل فيمن قبلكم يحفر له في الأرض.....»	**204**
« مثل القائم على حدود الله والواقع فيها.....»	**205**
«ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته.....»	**205**
« أيها الناس إنما أهلك الذين قبلكم.....»	**206**
«ما هذا؟ دعوى أهل الجاهلية؟!.....»	206
«من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا .....»	207
«ما من أمير يلي أمر المسلمين، ثم لا يجهد لهم.....»	211

المقدمة

مقدمة:

ظهرت مختلف وسائل الإعلام وفي مقدمتها الصحافة المكتوبة وتطورت بهدف تحسين الخدمة وتزويد الجماهير بالجديد على كافة الأصعدة وساعة بساعة، والمتتبع لتاريخ الصحافة المكتوبة يجد أن تطورها ارتبط بأنظمة المجتمعات وسياستها إضافة إلى ما تعايشه من وقائع وأحداث، كما أن كل مرحلة من مراحل تطورها زادتها وعيا وأضافت وظائف وأدوار للصحافة المكتوبة، هذه الأخيرة التي تعد ضرورة اجتماعية وثقافية وكذا إنسانية لما تقدمه من خدمات مفيدة للقارئ، ولما تتسم به من خصائص مثل: سرعة الانتشار والقابلية للحركة والنقل وغيرها، مما جعلها تتميز بالمرونة إذا ما قورنت بغيرها من وسائل الإعلام الأخرى فازداد تدريجيا الإقبال الجماهيري عليها.

لقد ساهمت الصحافة المكتوبة بفضل ما أدته من وظائف في خلق طبقات اجتماعية وثقافية متنوعة تهتم بالمضامين الإعلامية التي تنشرها، وفي مقدمتها مواد العنف والجريمة، حيث تعدان من أقدم الظواهر الاجتماعية التي رافقت حياة الإنسان منذ بدء الخليقة إلى اليوم ولا تغيب عن أي مجتمع، ونظرا لما تمتاز به ظاهرتي العنف والجريمة من إثارة وجذب، الشيء الذي جعلها تحتل الصدارة في أولويات القراء، وفي الأجندة التحريرية لكثير من الصحف، وبهذا فإن معالجة أخبار العنف والجريمة أصبحت ركنا أساسيا نادرا ما يمكن إسقاطه من أجندتها إلا لظروف خاصة، كما أن رغبة الصحف في زيادة مبيعاتها جعلها تهتم بتخصيص مساحة أكبر لأخبار العنف والجريمة، إلى درجة ظهور صحف متخصصة في أشكال العنف والجريمة أو ما يعرف بالصحافة الجريمة.

كما أن مبالغة الصحف في نشر مواد العنف والجريمة حولها من صحافة رأي إلى صحافة خبر، وأدى بها أحيانا إلى الوقوع في بعض التجاوزات مثل: التأثير على سير العدالة، اختراق الخصوصية، التعدي على الآداب العامة والأخلاق المجتمعية، مما يتسبب في الإساءة للمتهم أو الضحية وإلى أهليهما، خصوصا فيما يتعلق بالجرائم التي تلقى التفافا جماهيريا.

ويتطلب هذا الوضع ضبط ومراقبة عملية نشر الصحف لمواد العنف والجريمة وليس إيقافها أو تقليدها، وأن يتم ذلك باحترام القيم المهنية للصحافة والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية المنوطة بها، ونظرا لما تشكله عملية النشر لهذا النوع من الأخبار من خطر على الفرد والمجتمع، فقد تباينت الآراء حول جدوى نشرها على ثلاثة اتجاهات، بين مؤيد للنشر يرى في ذلك وسيلة لتوعية القراء وللحد منها، وبين معارض يرى في ذلك ترويجا للعنف والجريمة عن طريق محاكاة هذه النماذج واقعيا مما يزيد في نسبة

انتشارها في المجتمع، أما الرأي الثالث فيدعو إلى النشر الواعي والمسؤول لمضامين العنف والجريمة مع مراعاة البعد الأخلاقي في تناولها بعيدا عن الإثارة السلبية والتهويل.

ولقد جعلت بعض الصحف الجزائرية الخاصة من أخبار العنف والجريمة مادة حاضرة على جميع صفحاتها، وجزءا من أولوياتها إلى حد تخصيص أبواب وصفحات ثابتة باسمها، مع التركيز على العنصر الإثاري في صياغة مضامينها بأسلوب تشويقي وإخراج شكلي متميز يحرك شهية القارئ نحوها، فلا حرج في توظيف الإثارة للفت انتباه القراء نحو خطورة ظاهرتي العنف والجريمة وحصر أسبابها وتقديم الحلول الوقائية والعلاجية للحد منها، مراعية في ذلك البعد القيمي والأخلاقي في هذه المعالجة، ولكن حين تكثف الصحف من مواد العنف والإجرام بشكل يجعلها تتصدر إهتمامات القراء وأولوياتهم، الأمر الذي شجع الباحثة على تحري نوع المعالجة الإعلامية لمواد العنف والجريمة والتعرف على أهم الضوابط المتحكمة فيها، من خلال تحليل نموذجين من الصحف الجزائرية الخاصة، ويتضح ذلك بالإجابة عن الإشكال الآتي: **كيف كانت معالجة جريدتي –النهار الجديد والخبر اليومي– لظاهرتي العنف والجريمة بين الاتفاق والاختلاف؟**

وللإجابة على هذا التساؤل تشكلت خطة عمل مكونة من خمسة فصول، تعلق الأول منها بالجانب المنهجي، أما الفصل الثاني والثالث والرابع فتعلق بالجانب النظري للدراسة، في حين خصص الفصل الخامس للجانب التطبيقي، وتفصيل ذلك كالآتي:

عقب التقديم للدراسة خصصت الباحثة الفصل الأول للإطار المنهجي للدراسة، ومن خلاله تم تحديد الإشكالية المطروحة مع طرح مختلف التساؤلات الفرعية المكملة لها، ثم الوقوف عند أهم الدوافع والأسباب التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها والتوصل إليها، وبعدها تم بيان أهمية هذه الدراسة، وفي محطة موالية تم الحديث عن أهم الدراسات السابقة التي استفادت منها الباحثة في معالجة موضوع البحث لعلاقتها به، أما آخر هذا الفصل فكان مخصصا لمفاهيم الدراسة والمنهج المتبع وكذا العينة المستخدمة في ذلك.

وتناول الفصل الثاني العنف والجريمة – قراءة في الأنواع والتفسيرات والعوامل والاجراءات الوقائية المتبعة–، ومن خلاله تم التعرض لأهم تصنيفات العنف والجريمة، ليعقبها التعرف على أهم النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي والعنيف، وفي ختام هذا الفصل بينت الباحثة أهم العوامل المؤدية لانتشار ظاهرتي العنف والجريمة مع ذكر للإجراءات الوقائية المنتهجة للحد منها.

كما عالج الفصل الثالث الصحافة المكتوبة في الجزائر، وكانت الانطلاقة من تحديد خصائص الصحافة المكتوبة ووظائفها، أما الجزء الثاني للفصل فتعلق بتاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر قبل وبعد

الاستقلال، إضافة إلى الوقوف بنوع من التفصيل على واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر خلال مرحلة التعددية وبعدها.

وخصص الفصل الرابع للمعالجة الصحفية لظاهرتي العنف والجريمة، أين تم التعرف على أنواع التغطية الصحفية لظاهرتي العنف والجريمة، وتلاه الحديث عن اتجاهات الصحف في نشر أخبار العنف والجريمة، أما العنصر الأخير في هذا الفصل فكان لضوابط نشر الصحف لمواد العنف والجريمة.

وقد تطرق الفصل الخامس للدراسة التحليلية لجريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"، وذلك من خلال التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل والمضمون.

وانتهت الدراسة بعرض النتائج العامة المتوصل إليها، والتي تعد كإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة في بداية البحث، لتليها خاتمة تجيب عن الإشكالية المطروحة وتتضمن تلخيصا شاملا للدراسة ولأهم الاستنتاجات المتوصل إليها في كل فصل، وفي الأخير تم رصد مجموعة من التوصيات المقترحة، تعقبها قائمة المصادر والمراجع وكذا الملاحق ذات الصلة بموضوع البحث.

وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة، حيث جمعت بين كتب عربية وأخرى أجنبية إضافة إلى المجلات والدوريات المتخصصة، وكذا الدراسات الأكاديمية المهمة في البحث، ثم الاستفادة أيضا من بعض المواقع الإلكترونية التي احتوت على مقالات وأبحاث ودراسات مختلفة، ويتصدر قائمة المصادر والمراجع القرآن الكريم.

وقد واجهت الباحثة بعض الصعوبات في القيام بهذه الدراسة ومن بينها صعوبة التحكم في تحليل متغيري العنف والجريمة لتشعب فروعهما وتقاربهما المفاهيمي، إضافة إلى الظروف الصحية التي أدت إلى تقطع العمل البحثي أكثر من مرة.

الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة

أولا : تحديد الموضوع

ثانيا : أسباب ودوافع اختيار الموضوع

ثالثا : أهداف الدراسة

رابعا : أهمية الدراسة

خامسا : الدراسات السابقة

سادسا : مفاهيم الدراسة

سابعا : المدخل النظري للدراسة

ثامنا : منهج الدراسة وعينتها

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولا – تحديد الموضوع:

يدور موضوع هذه الدراسة حول: "**المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة في جريدتي – النهار الجديد والخبر اليومي – دراسة تحليلية ومقارنة** "، وذلك بالوقوف عند ماهية هذه المعالجة للعنف والجريمة وجدية الطرح والغاية منه.

أ – الإشكالية:

إن جريمة قتل :"قابيل" لأخيه :"هابيل" هي انطلاقة مفتاحية للسلوك الإجرامي، وتعكس حقيقة جلية تكمن في ارتباط العنف والجريمة بأبسط المجتمعات – الأسرة – وأقدمها، لتستفحل أكثر فأكثر عبر أزمنة التاريخ، ماسة جميع فئات المجتمع وطبقاته، ويعزى ذلك للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا الفكرية والتربوية وبيولوجية المحيطة بالشخص، والتي إذا طرأ عليها أي تغيير استثنائي تحول الإنسان العادي إلى مجرم عنيف.

وبذلك أصبحت ظاهرتي العنف والجريمة من القضايا التي تشغل الرأي العام، مما استدعى تجنيد الباحثين والدارسين على تنوع مدارسهم ومذاهبهم لإيجاد تفسيرات لهذا السلوك الإنساني الشاذ – العنف والجريمة – محددين أسبابه ودوافعه مع ضبط لائحة من الحلول للحد منه، وجريم هذا الفعل مع اتخاذ قرارات وعقوبات رادعة.

وتعد وسائل الإعلام من الحلقات الأقوى في سلسلة هيئات المجتمع الفعالة، إذ أنها أفسحت المجال على مصرعيه لمناقشة قضايا العنف والإجرام عبر وسائلها المقروءة والمسموعة والمرئية، وذلك لخطورة هذه الظواهر وتهديدها لكيان الفرد والأسرة والمجتمع.

لم تكن الصحافة الجزائرية بمنأى عن ذلك، بل كانت لها الريادة في نشر أخبار العنف والجريمة، وهذا مفسر للأوضاع الصعبة والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر، سواء خلال مرحلة الاحتلال ومخلفاته القاسية من فقر وأمية ومرض عضوي أو نفسي، لتدخل الجزائر مرحلة أنكى وأسوأ وهي مرحلة العشرية السوداء والتي حملة في طياتها أبشع أنواع العنف وأقسى الممارسات الإجرامية عدو البيت الإرهاب ووجه الأخ السلاح في وجه أخيه، لتأتي بعدها مرحلة المصالحة الوطنية التي عرفت خلالها الجزائر نوعا من الاستقرار على كافة الأصعدة، ورغم هذا الاستقرار لوحظ في الآونة الأخيرة تفشي غير متوقع لمظاهر العنف والجريمة، والذي فسر بأنه سلوك مكتسب أو وراثي دون تناسي الظروف والعوامل المحيطة بالفرد أو الجماعة والتي تعد دافعا لارتكاب هذه السلوكيات غير السوية.

وعلى هذا الأساس جعلت بعض الصحف الجزائرية الخاصة من مادة العنف والجريمة، عناوين ثابتة لصفحاتها، تستقطب بذلك جمهورها وتخلق روح الشغف والمتابعة لهذا النوع من الأخبار، خصوصا أنها تقدم في حلة مثيرة على مستوى الشكل والمضمون، كما تحقنها بجرعات التهويل والمبالغة لاستنفار الرأي العام نحو هذه القضايا لزيادة نسبة الأرباح والتوزيع، وبالمقابل فبحث الصحف عن الربح المادي ليس بعيب، ونشر أخبار العنف والجريمة ليس مخالفا لمبادئ التحرير الصحفي، ولكن أن تتحول معالجة الصحف الجزائرية لقضايا العنف والجريمة غاية تبرر الوسيلة فتلك هي المشكلة، فحين تسعى للترويج للسلوك الإجرامي وأساليب العنف المختلفة من خلال العرض المكثف لهاته المادة، وجعلها تحتل الرتبة الأولى في أولوياتها، بهدف إثارة اهتمام أكبر عدد من القراء وزيادة نسبة التوزيع، متغاضية عن مسؤوليتها الاجتماعية، ودورها الإعلامي الهادف للبناء لا الهدم، ومتناسية مبادئها الصحفية والقيم الأخلاقية.

هذا ما حفزني للبحث عن حقيقة معالجة نموذجين من الصحف اليومية الجزائرية لظاهرتي العنف والجريمة، حتى أرفع الستار عن هويتها الحقيقية، من خلال دراسة تحليلية مقارنة، وعلى إثر ذلك تمحور إشكال الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: **كيف كانت معالجة جريدتي –النهار الجديد والخبر اليومي– لظاهرتي العنف والجريمة بين الاتفاق والاختلاف؟**

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي ضمنته التساؤلات الفرعية الآتية:

ب– تساؤلات الدراسة: تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

ب– 1– تساؤلات مرتبطة بالمضمون: وتتمثل فيما يلي:

1– ماهي أهم موضوعات العنف والجريمة الأكثر معالجة من قبل جريدتي النهار الجديد والخبر اليومي.

2 – ماهي درجة تركيز الجريدتين على عرض أخبار الجريمة والعنف.

3 – ماهي أهم القيم الإعلامية الأكثر بروزا في معالجة جريدتي النهار الجديد والخبر اليومي لظاهرتي العنف والجريمة.

4 – ماهي الأهداف التي تتحرى الجريدتان تحقيقها من خلال معالجة ظاهرتي العنف والجريمة؟

5 – ماهي المصادر المعتمدة من قبل الجريدتين أثناء تقصيهما لأخبار العنف والجريمة؟

6 – ما هو اتجاه الجريدتين عند معالجة مواضيع العنف والجريمة؟

7 – ما مدى احترام الجريدتين للمبادئ الأخلاقية عند تناولهما لموضوعي العنف والجريمة؟

8 – ماهي الوظائف التي تسعى الجريدتان إلى تحقيقها من خلال نشر موضوعات العنف والجريمة؟

9 – ماهي الاطراف الفاعلة لأخبار العنف والجريمة في الجريدتين؟

ب– 2– تساؤلات مرتبطة بالشكل: وتتمثل فيما يلي:

1 – ماهي القوالب الصحفية اعتمدتها الجريدتين في عرض مادتي العنف والجريمة؟

2 – فيما تتمثل العناصر الطيبوغرافية الموظفة من قبل الجريدتين أثناء عرض مواد العنف والجريمة؟

3 – ماهي المساحة التي خصصتها الجريدتين لمعالجة ظاهرتي العنف والجريمة؟

4 – ما هو الموقع الذي خصصته الصحيفتين لمعالجة ظاهرتي العنف والجريمة؟

5 – ما عناصر الإبراز المستخدمة في الجريدتين أثناء عرض وتقديم مواد العنف والجريمة؟

ثانيا – أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

يعتبر الدافع هو المحرك الأساسي للباحث فكلما كان دافع المرء قويا للبحث العلمي زاد حبه و إخلاصه، وضاعف جهده لإنجاز بحثه، لذلك فإن أسباب اختياري لهذا الموضوع تتجلى في:

أ – أسباب ذاتية: وتتمثل في:

1- الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع وخصوصا لما تنامت ظاهرتي العنف والجريمة في المجتمع الجزائري، وبالتوازي زادت مساحة تغطيتها وعرضها من قبل الصحف وبقية وسائل الإعلام.

2- الميل الشخصي لمعالجة المواضيع التي تهدد البناء الاجتماعي والكيان الإنساني.

3- التدريب على إجراء دراسة مسحية باستخدام أداة تحليل المضمون كأداة من أدوات البحث المنهجي والتطبيقي لجمع وتحليل المعلومات والحقائق المتعلقة بموضوعي العنف والجريمة.

ب – الأسباب الموضوعية: وتتمثل في:

1- استفحال ظاهرتي العنف والجريمة في أوساط المجتمع الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة.

2- الاهتمام الكبير الذي أولته الصحافة الجزائرية لمواضيع العنف والجريمة.

3- الرغبة في معرفة مدى مراعاة الصحافة الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية، والمبادئ الأخلاقية أثناء معالجتها لقضايا العنف والجريمة.

4- وعن سبب اختيار الباحثة لجريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" دون غيرهما من الصحف الجزائرية، هو الخصوصية المتناقضة للجريدتين أثناء العرض ، بين الإثارة الاحترافية لجريدة "**النهار الجديد**" والجدية المهنية لجريدة "**الخبر اليومي**"، إضافة لما عكسته الدراسات السابقة حيث كانت هاتين الجريدتين محل معالجة وتحليل بهدف تقصي مضامين العنف والجريمة من قبلها، ولكن دون الجمع بين متغيري العنف والجريمة ولا بين الجريدتين–محل دراستنا– في بحث واحد، وهذا ما استرعى انتباهنا لأهميتها وجاءت دراستنا جامعة بين مختلف المتغيرات السابقة للكشف عن تداخلاتها وتأثير بعضها على بعض.

ثالثا – أهداف الدراسة:

لكل دراسة أو بحث هدف أو غرض حتى يكون ذا قيمة علمية، فالغرض من الدراسة هو السبب الذي من أجله قام الباحث بالدراسة، وما الذي يبتغيه من خوضه في البحث، والبحث الجيد هو الذي يتجه إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة ودلالة علمية [1]، ولذلك أردت من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف الآتية :

1- التعرف على مدى اهتمام جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" بمعالجة ظاهرتي العنف والجريمة.

2- معرفة أنواع الجريمة والعنف المعالجة من طرف الجريدتين.

3- الوقوف على أهداف الجريدتين من معالجة ظاهرتي العنف والجريمة.

4- معرفة نوع القيم التي تتوخاها الجريدتان أثناء طرح قضايا العنف والجريمة.

5- التعرف على نوع المصادر التي تعتمد عليها الجريدتين في تغطية قضايا العنف والجريمة.

6- معرفة الفاعلين الأساسيين لظاهرتي العنف والجريمة.

7- معرفة مدى التزام الجريدتين بالمسؤولية الأخلاقية تجاه الفرد والمجتمع عند معالجتهما لظاهرتي العنف والجريمة.

8- التعرف على الهدف من معالجة الصحيفتين لظاهرتي العنف والجريمة بين حث على انتشار العنف والسلوك الإجرامي أو الحد منها .

رابعا – أهمية الدراسة:

تتوقف أهمية الدراسة على أهمية الظاهرة التي تتم دراستها، وعلى قيمتها العلمية وما يمكن أن تحققه من نتائج يمكن الاستفادة منها، وما يمكن أن تخرج به من حقائق يمكن الاستناد إليها، كذلك تتوقف هذه الأهمية على ما يمكن أن تحققه الدراسة من نفع للعلم وللباحث ولقراء البحث من الناحية العلمية، وما يمكن أن تحققه من فائدة للمجتمع من الناحية العلمية والتطبيقية. [2]

يسعى الإعلام بوسائله المختلفة ووسائطه المتعددة إلى تأدية العديد من الوظائف من: إخبار، توعية، تعليم، تثقيف، تسلية وترفيه إضافة إلى غيرها من الوظائف، والتي يطمح من خلالها إلى بناء مجتمع على دراية واعية لما يدور حوله من أحداث وتغيرات، وتقديم ذلك في إطار قيمي ومسؤول، وملتزم بالضوابط الأخلاقية والمهنية طرحا ومعالجة وتحليلا.

---

[1] محمد شفيق، **البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث العلمية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، (د.م)، 1985، ص50.

[2] المرجع نفسه، ص48.

لكن المتأمل لما يعرض عبر وسائل الإعلام يجد أن هناك جنوحا عن الأهداف المنوطة بها، من خلال تبنيها لمبدأ الإثارة شكلا ومضمونا، فأصبحت أخبار الجرائم، القتل، الاغتصاب، الجنس، وفضائح المشاهير وكل ما هو شاذ مادتها الأساسية، لزيادة نسبة التوزيع، وخلق جمهور مدمن ومتابع لجديدها.

وفي نفس الدائرة نجد أن الصحف الجزائرية في مؤخرا ركزت على ظاهرتي العنف والجريمة، وجعلت أغلب صفحاتها مسرحا استعراضيا لهاتين الظاهرتين، مما حفز محرك البحث عندنا حول ماهية المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"، والوقوف عند غايتها من التركيز على هذا النوع من الأخبار، بين جدية في العرض للحد من العنف والجريمة وهذا بتحديد الأسباب واقتراح حلول للقضاء عليها، مفعلة دور الأسرة والمجتمع المدني وجميع أطرافه الأمنية، وبين السعي للربح السريع والدعوة إلى تفشي السلوك الإجرامي بين فئات المجتمع، والحث على التفنن فيه، وتعليم طرق التحايل على القانون والتملص من العقوبة والهروب من الجزاء، ويتجلى ذلك من عرض لقضايا العنف والجريمة بالتفصيل في جوانبها دون رصد لأسبابها ووضع حلول للحد منها، وتبين مصادرها بكل مصداقية رابطة إياها بالعقوبة الرادعة.

وعليه فأهمية هذه الدراسة تكمن في الكشف عن حقيقة معالجة، الصحف عينتا الدراسة لظاهرتي العنف والجريمة لتوضيح الصورة أكثر.

خامسا – الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة دليلا للباحث ترشده إلى معرفة أهم الجوانب المدروسة في بحثه، كما تساعد على الاستفادة من علاقتها بدراسته، ومدى فائدتها في بلورة مشكلته البحثية والمناهج والأدوات التي استخدمتها الدراسات السابقة، إضافة إلى دراساتهم ومساهماتهم وإضافاتهم للاستناد عليها معرفيا، كما تمكنه من تحديد الزاوية التي سيعالج من خلالها بحثه، وبهذا يتبين للباحث موقع بحثه من هذه الدراسات.

كما أن للدراسات السابقة فائدة كبيرة حيث تمكننا من معرفة نقاط النقص في دراستنا وكذا تزويدنا بالمفاهيم والمعايير والمصطلحات التي قد نحتاجها في الدراسة، إضافة إلى أن الدراسات السابقة تحصر مشكلتنا في جوانب محددة وتبين موقع وفائدة البحث الذي بصدد إنجازه مقارنة مع الآخرين، والدراسات المشابهة لدراستي حسب متغيرات عنوان بحثي.

وقد تم تقسيم الدراسات السابقة التي تم تحصل عليها على أساس الموضوع كمحدد أو معيار رئيسي وعلى أساس المنهج المعتمد في الدراسة كمحدد أو معيار فرعي، ومن هنا تم تضيف الأبحاث من حيث الموضوع المعالج بحسب أولويات ظهور متغيري العنف والجريمة أو أحداهما في الصحافة المكتوبة أولا، لتليها في محطة ثانية للدراسات التي تجمع في موضوعها بين ظهور متغيري العنف والجريمة أو أحدهما في وسائل الإعلام الأخرى

(سمعية، سمعية بصرية، صحافة إلكترونية)، والرتبة الثالثة والأخيرة ثم رصد الأبحاث التي يتناول موضوعها معالجة بعض أنواع العنف والجرائم وفروعها في الصحافة المكتوبة أو في غيرها من وسائل الإعلام الأخرى.

وفي كل تصنيف سابق للدراسات حسب معيار الموضوع المعالج تم تقسيمه فرعيا حسب نوع المنهج المتبنى في الدراسة إلى ثلاثة أقسام، الأول منها خصص للدراسات التي اعتمدت على منهج أو أداة تحليل المضمون وتعرف بالدراسات التحليلية، والتقسيم الثاني خصص للدراسات الميدانية والمتعلقة بدراسة الجمهور أو القائم بالاتصال سواء كان فردا أو مؤسسة إعلامية وخصص التقسيم الثالث للأبحاث التي جمعت بين المنهج التحليلي والدراسات الميدانية، وتفصيل هذه التقسيمات للدراسات السابقة بحسب معياري الموضوع والمنهج كانت على النحو الآتي:

1-دراسات في موضوعها جمعت بين متغيري العنف والجريمة أو أحدهما في الصحافة المكتوبة: وينقسم هذا النوع من الدراسات بدوره حسب المنهج المتبع إلى ثلاثة أقسام هي:

1-1-دراسات تحليلية (تحليل المضمون)

1-1-1- دراسة أزهار صبيح غنتاب: العنف في الصحافة العربية الدولية[1].

عالجت الباحثة ظاهرة العنف في الصحافة العربية الدولية من خلال فصلين نظريين خصصت الأول منهما للعنف في وسائل الإعلام والفصل الثاني صورة العنف وواقع الصحافة العربية الدولية، أما الفصل الثالث فكان تحليليا وتحت عنوان اتجاهات الصحافة العربية الدولية إزاء العنف في العراق.

تمحورت إشكالية الدراسة حول اعتبار العملية الصحفية تمثل شكلا من أشكال التفاعل الإبداعي مع الواقع الموضوعي، تستهدف الإسهام في تكوين الأنساق المعرفية والقيمية والسلوكية لدى القارئ، عبر تشخيص الواقع ومواكبة تطوراته ومتغيراته.

والصحافة برسائلها وموضوعاتها وأساليبها قد تكون مسببا للعنف وأحد مثيراته، إلا أنها لن تكون وحدها مسؤولية أساسية عنه، فهي جزء من منظومة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية أشمل تسهم مجتمعة في إيجاد الظواهر المجتمعية وتنميتها.

والعنف في العراق بعد أن شكل ظاهرة، وعلامة فارقة على ساحة الحدث الدولي، وأصبح إحدى الظواهر التي تحظى بالتناول الإخباري والتحليلي من قبل الصحافة عموما والصحافة العربية الدولية على وجه الخصوص، كون هذه الأخيرة كثيرا ما تركز على تناول القضايا والشؤون والظواهر ذات الطابع الدولي، أو تلك التي لها أبعاد وتداعيات على المستوى الدولي.

---

(1) أزهار صبيح غنتاب، **العنف في الصحافة العربية الدولية**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان،2012.

جاءت هذه الدراسة كمحاولة علمية جادة لتقديم تشخيص واضح ودقيق لماهية الاتجاهات التي اتخذتها الصحافة العربية الدولية إزاء العنف في العراق، وذلك عن طريق تحليل مضامين المقالات الصحفية المنشورة في الطبعات الدولية الثلاث من الجرائد العربية الدولية هي: الحياة، الشرف، الأوسط، الزمان.

واستخدمت الباحثة منهج المسح، وقد أتاح مسح البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، كما اعتمدت الدراسة أسلوب (تحليل المضمون) عن المضامين التي حملتها المقالات الصحفية التي تناولت موضوع (العنف في العراق) والكشف عن اتجاهاتها عند معالجة هذه المواضيع، وهذا في الجرائد الثلاث محل الدراسة.

كما اختارت الباحثة عينة ممثلة في ثلاث جرائد عربية دولية لتمثل المجال الموضوعي للباحث وحاملة لخصائص وسمات المجتمع الكلي وتتمثل في: جريدة الحياة (88 مقالا صحفيا)، جريدة الشروق الأوسط (152 مقالا صحفيا)، جريدة الزمان (304 مقالا صحفيا) بمجموع 544 مقالا صحفيا، كما تم تحديد المجال الزمني للعينة المختارة من 2006/01/01 إلى 2006/12/31 أي عام كامل وهذا باعتبار أن العنف في العراق ازداد من حيث الوتيرة والأبعاد في هاته الفترة.

وخلصت الباحثة إلى جملة من النتائج العامة أهمها:

1- التباين النسبي في درجة التركيز الذي أولته كل جريدة من الجرائد العربية الدولية محل الدراسة للمحاور الخاصة بموضوع العنف في العراق.

2- على الرغم من التماثل النبي للاتجاهات التي تبنتها كل جريدة من الجرائد العربية الدولية محل الدراسة ضمن كل محور من المحاور الخاصة بموضوع (العنف في العراق)، إلا أن مستوى الاهتمام بكل اتجاه ضمن المحور نفسه كان يختلف من جريدة إلى أخرى.

3- إن أهم اتجاهات الصحافة العربية ممثلة في الجرائد الثلاث محل الدراسة إزاء العنف في العراق هي:

3-1-محور الحكومة العراقية وموقفها من العنف الدائر في العراق:

أ- تحميل القوى السياسية العراقية مسؤولية العنف الحاصل في العراق.

ب- التشكيك في قدرة الحكومة العراقية على الحد من أعمال العنف التي تشهدها البلاد.

3-2-محور العنف وتعدد مظاهره في العراق:

أ- عد الفساد الإداري والمالي مظهرا من مظاهر العنف المؤسسي في العراق.

ب- إبراز حملة الاغتيالات التي تستهدف الكفاءات العراقية، كمظهر من مظاهر العنف الرمزي في البلاد.

3-3-محور العنف ظاهرة متفاقمة في العراق:

أ- التحذير من الانسياق وراء مثيري الفتن الطائفية في العراق.

ب- التشديد على أن العنف الدائر في العراق يمثل حربا أهلية.

3-4-محور قادة الرأي وتأثيراتهم بمعدلات العنف في العراق:

أ- التنبيه إلى أن بعض أطروحات المسؤولين السياسيين تغذي العنف في العراق.
ب- ضعف اهتمام الصحافة العربية الدولية ممثلة بجرائد (الحياة- الشرق الأوسط- الزمان) بموضوع العنف في العراق إذ بلغت نسبة اهتمامها بهذا الموضوع قياسا بالموضوعات الأخرى في عام 2006 بنسبة 58%.

1-1-2- إيناس منصور كامل شرف وآخرون: أخبار الحوادث -دراسة تحليلية-[1].

لقد أوضحت الدراسة مدى اهتمام الصحف في الآونة الاخيرة أخبار الجريمة والحوادث، وذلك لما تمثله مثل هذه الموضوعات من أهمية في جذب القراء الكثيرون على قراءتها

حيث كانت الصحف في أول الامر تخص صفحة لنشر الحوادث والقضايا كمادة مثيرة يقبل عليها القراء ويتلهفون على متابعتها، وبتطور الحياة وتعقدها زادت معدلات ارتكاب الجرائم وظهرت أنماط جديدة من السلوك الإجرامي، وانعكاسا لذلك زاد الاهتمام بتغطية أخبارها والتوسع في نشرها وتخصيص مساحات تحريرية أكبر لها وفي مواضيع بارزة من الصحيفة، ثم ظهرت الصحف المتخصصة لنشر الحوادث والجرائم تلبية لشغف القراء.

ومن هنا برز الدور الذي تقوم به الصحافة في معالجة مثل هذه الموضوعات، ومع تعدد الصحف وتنوعها وتنوع انتماءاتها تعدد الاطر التي تقدم من خلالها مادة الجرائم والحوادث، فمنهم من يعالج الجريمة من خلال إطار قانوني، أو إطار إنساني اجتماعي، إطار ديني، ومنهم من يركز على تناول الجريمة من خلال التركيز على الأسباب التي أدت إلى حدوث الجريمة والنتائج المترتبة عليها سواء بالنسبة للجاني أو الضحية أو للمجتمع.

ومما سبق يتضح أهمية الدراسة أطر معالجة الجرائم والحوادث في الصحف المصرية للتعرق على أهم جوانب الحدث والاطر التي ركزت عليها المعالجة الصحفية للجرائم والحوادث في الصحف للتعرف على مدى نجاح الصحف المصرية في القيام بالدور المنوط بها في عرض السلبيات المتعلقة بمثل هذه الموضوعات والتأكيد على القيم والأخلاقيات الايجابية التي يجب نشرها بين أفراد المجتمع وذلك للتوصل إلى الطريقة المثلى التي يجب أن تعالج بها الصحف المصرية الجرائم والحوادث على عينة مختارة من أهم وأول الصحف المتخصصة في هذا المجال.

---

[1] إيناس منصور كامل شرف وآخرون، **"أطر معالجة الجرائم والحوادث في صحيفة أخبار الحوادث: دراسة تحليلية"**، مجلة بحوث التربية النوعية، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة ، ع 20، فبراير 2011، ص 391-392، تاريخ الزيارة:2020/10/22، توقيت الزيارة: 11:11.
https://journals.ekb.eg/article_144952_0462ca642448bc372f3ded309c65ffd4.pdf

ويتمثل التناول الرئيسي لهذه الدراسة في ما طبيعة أطر معالجة الجرائم والحوادث في صحيفة أخبار الحوادث؟ وتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية أهمها:

- ما شكل المعالجة الصحفية الكيفية والكمية للجرائم والحوادث في صحيفة الدراسة؟
- ما نوعية الجرائم والحوادث التي ركزت عليها المعالجة الصحفية في صحيفة الدراسة؟
- ما أهم أطر المعالجة الصحفية التي تبنتها صحيفة الدراسة في عرضها لمادة الجرائم والحوادث؟
- ما أشكال التحرير الصحفي وعناصر الإبراز التي استخدمتها صحيفة الدراسة في عرضها للموضوعات الخاصة بالجرائم والحوادث؟

واعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي بشقيه الكمي والكيفي على عينة من أعداد صحيفة "أخبار الحوادث"، المتخصصة في الجرائم والحوادث وذلك خلال سنة 2009، كما كان تحليل المضمون لمحتوى العينة هي الأداة المعتمدة في ذلك.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج العامة أهمها:

- استخدام صحيفة أخبار الحوادث لأطر متنوعة في تناولها لأخبار الجرائم والحوادث، وكان أكثرها توظيفا إطار الصراع ويرجع ذلك إلى أن هذا النوع أكثر ملاءمة لطبيعة تلك الموضوعات، والتي غالبا ما تكون فيها صراع بين طرفين أو أكثر ما بين الجاني والمجني عليه.
- كما أوضحت نتائج الدراسة أن صحيفة أخبار الحوادث لم تكتف بمجرد نشر الأخبار الخاصة بالجرائم والحوادث فقط وإنما تناولت تلك الموضوعات بالشرح والتفسير، وخصصت الصحيفة مساحات كبيرة للتحقيقات، إضافة إلى تخصيص أعمدة ثابتة لإبداء الرأي في أهم الجرائم التي تثير الجدل.
- كما اتسمت المعالجة الصحفية لأخبار الجرائم والحوادث ببروز بعض الكلمات المحورية التي تم تكرارها أكثر من مرة مثل كلمة: ضحية، قاتل، فتاة ليل، سفاح، وغيرها.
- وقد عرضت تلك المعالجة بعض الأسباب المختلفة المفسرة للسلوك الإجرامي، وكان أهمها غياب الوازع الديني وصعوبة الظروف الاقتصادية، كما عرضت الصحيفة بعض الحلول للحد من السلوك الإجرامي وكان أهمها تكثيف الوازع الديني.
- وقد استخدمت صحيفة أخبار الحوادث العنوان الممتد بشكل مكثف وذلك في عرضها لأخبار الجرائم والحوادث، كما أكثرت الصحيفة من استخدام الإطارات كعنصر من عناصر الإبراز، وهنا يؤخذ على المعالجة الصحفية لأخبار الجرائم والحوادث أنها لم تهتم في كثير من الأحيان بذكر عقاب الجاني أو ذكر العقاب المقرر للجريمة مما يمثل قصور في المعالجة الصحفية الخاصة بتلك الموضوعات.

1-1-3- دراسة صفوان عصام حسني: الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة 1999: وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة قسم الإعلام والاتصال كلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر سنة 2005م. [1]

أ- إشكالية الدراسة:

وتتمحور حول: كيف طرحت الصحافة الوطنية ظاهرة العنف في الجزائر من خلال نموذجين من الصحف الخاصة الخبر و LE SOIR D'ALGERIE من جهة والصحافة العمومية من خلال نموذجي الشعب والمجاهد من جهة أخرى؟ وما هي مواقفهم منها ؟ وكيف تعاملت الصحف الأربعة العمومية منها والخاصة والناطقة بالفرنسية والعربية مع ظاهرة العنف ؟ وهل لهذا التباين في القطاع التابعة إليه واللغة المستعملة أثر وتباين في شكل ومضمون المادة الإعلامية المتعلقة بظاهرة العنف؟

ب- تساؤلات الدراسة: ولتوضيح مضمون إشكالية البحث تمت إضافة عدة تساؤلات لأخرى وفقا للتصنيف المنهجي الآتي :

ب-1- تساؤلات مرتبطة بالشكل:

- هل تمكنت الصحف اليومية الأربعة التابعة للقطاع العام أو الخاص والناطقة بالعربية أو الفرنسية في الكشف عن مضمون ودوافع ظاهرة العنف في الجزائر خلال عام 1999م؟

- هل يوجد تباين بين الصحف اليومية الأربعة في تصنيف ظاهرة العنف والكشف عن الأنساق المكونة للظاهرة في الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 1999م؟

- هل توصلت الصحف اليومية الأربعة إلى الكشف عبر مادتها الإعلامية على الأطراف المنسوبة إليها ظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة 1999م؟

ب-2- تساؤلات مرتبطة بالمضمون:

- هل توجد فروق بين الصحف الأربعة في تناول ظاهرة العنف من حيث الأنواع الصحفية التي جاءت بها الكتابة حول الظاهرة في مجموعة مادة التحليل خلال السداسي الأول والثاني من عام 1999م؟

- ما هي القيمة التي أعطتها الصحف الأربعة لظاهرة العنف المنتشرة في بلادنا من حيث الموقع والعناوين؟

- ما هو اتجاه المادة الإعلامية الذي عبرت به الصحف اليومية الأربعة عن موقفها اتجاه ظاهرة العنف في الجزائر خلال السداسي الأول والثاني من عام 1999م؟

---

[1] صفوان عصام حسني، "**الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة1999**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005، ص 04 – 06.

ت – المنهج وأدوات البحث والعينة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي إضافة إلى التحليل وقد وظف جملة من الأدوات المساعدة على إنجاز بحثه والتي تمثلت في كل من الملاحظة والمقابلة والتقنية الإحصائية، أما عن طريقة توزيع واختيار العينة فقد كان ذلك وفق عينة الأسبوع الصناعي حيث تحددت مفردات العينة بـ 12 عددا. [1]

ث– أهم نتائج الدراسة:

– تناولت الصحافة الجزائرية المكتوبة ظاهرة العنف خلال السداسيين الأول والثاني من سنة 1999م من خلال نماذج: الخبر، الشعب، المجاهد، LE SOIR D'ALGERIE، باهتمام كبير العنف كمادة صحفية أساسية والتي دل عليها عدد التكرارات المسجلة من خلال الأعداد الصحفية (عينة البحث).

– هناك تقارب من حيث النسب المئوية بين القطاعين العام والخاص في تناول ظاهرة العنف حيث تم تسجيل نسبة 51.06% للقطاع العام مقابل 48.04% للقطاع الخاص أما الفارق المعتبر من حيث التمثيل في تناول ظاهرة العنف كان مبني على متغير اللغة حيث أن الصحف الناطقة بالعربية أكثر تناولا لظاهرة العنف بنسبة 67.38% مقابل الناطقة بالفرنسية بنسبة 15.60%.

– رغم الاهتمام الذي سجلته الصحف الأربعة بالظاهرة إلا أنها تباينت في توظيف المتغيرات للإشارة إلى أشكال الظاهرة والأطراف المنتسبة فيها وتصنيفاتها.

– أكثر الأنواع الصحفية توظيفا من طرف الصحف اليومية الأربعة تجسدت في الأخبار، التحقيقات، المقالات، الأعمدة، الكاريكاتير، لكن بنسب متباينة، كلما انتقلنا من القطاع العام إلى الخاص كلما تغيرت لغة التحرير من عربية إلى فرنسية.

– فيما يتعلق بموقف الصحف اليومية الأربعة من ظاهرة العنف والتي صنفت إلى منددة أو حيادية، سجلنا أن الصحف الخاصة أكثر تنديدا بظواهر العنف من الصحف العمومية، أما من حيث اللغة فالصحف الناطقة بالعربية أكثر تنديدا بالظاهرة، والصحف الناطقة بالفرنسية أكثر حيادية في موقفها من الصحف الناطقة بالعربية.

---

[1] صفوان عصام حسني،"**الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة1999**"، مرجع سابق، ص08-14.

1-1-4- دراسة أمين المغامسي:[1]نشر أخبار الجريمة والحوادث الأمنية في الصحف السعودية، دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصحف السعودية اليومية،2004.

وقد سعت الدراسة إلى معرفة مقدار اهتمام الصحف السعودية بأخبار الجرائم والحوادث الأمنية الأخرى وذلك من أجل التعرف على المساحة التي احتلتها هذه الأخبار في الصحف، وقد اختار الباحث ثماني صحف سعودية لدراستها والمقارنة بين نتائجها وهذه الصحف هي (الرياض، الجزيرة، عكاظ، المدينة، البلاد، الندوة، اليوم، الاقتصادية)، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي في استخدام أسلوب تحليل المضمون واستخدم عينة صغيرة من الصحف المذكورة مثلت كامل أيام الأسبوع، حيث تم اختيار أعداد العينة بأسلوب الدورة من خلال بناء أسبوع صناعي، وقد توصل الباحث من خلال دراسته على العديد من النتائج أهمها:

-انخفاض المساحة الإجمالية لأخبار الجرائم والحوادث في الصحافة السعودية، وعن السبب في ذلك أن الصحف السعودية ليست من الصحف الشعبية التي تفرد مساحات كبيرة لأخبار الجرائم والحوادث، ولم تستخدم الصحف السعودية المانشيت مع أخبار الجرائم والحوادث باستثناء صحيفة الاقتصادية.

-توصلت الدراسة كذلك إلى أن الصحف السعودية لم تفرد صفحات خاصة بأخبار الجرائم والحوادث باستثناء صحيفة عكاظ، في حين جاءت الأخبار العالمية في المرتبة الأولى في الصحف الخمس الأخرى (الرياض الجزيرة، البلاد، الندوة اليوم) وقد علل الباحث السبب في ذلك إلى المصادر الصحفية التي تستقي منها الصحف عينة الدراسة أخبار الجرائم بصفة عامة.

- وتبين من الدراسة أن جرائم القتل والشروع في القتل، والتفجيرات والإحراق المتعمد كانت أعلى نسبة من أخبار الجرائم المنشورة في ست صحف من عينة الدراسة.

- وتوصل الباحث إلى أنه ليس هناك سياسة معينة لجرائد الدراسة في معالجة أخبار الجرائم والحوادث الأمنية الأخرى، ولا تتعمد التركيز على أنواع معينة من الجرائم والحوادث، ويمكن القول أن نشر خبر عن جريمة معينة يرتبط ارتباطا كبيرا بأهمية الحدث من وجهة نظر الصحيفة.

([1]) أمين أحمد المغامسي، "**نشر أخبار الجريمة والحوادث الأمنية الأخرى في الصحف السعودية: دراسة مقارنة**"، مجلة الجامعة الإسلامية، الإمام محمد بن سعود، ع45، الرياض، 2004، ص4-5.

1-2- دراسات ميدانية (دراسة جمهور أو دراسة القائم بالاتصال).

1-2-1- دراسة نرمين نبيل الازرق: اتجاهات الجمهور إزاء تغطية الجريمة في الصحافة المصرية – نحو صياغة رؤية واقعية للتطوير[1].

تتبلور المشكلة البحثية للدراسة في رصيد وتوصيف اتجاهات الجمهور المصري نحو تغطية الجريمة والإشكاليات المتصلة بها من وجهة نظر الجمهور ورؤيتهم لتأثيرها عليهم وعلى المجتمع بشكل عام في الواقع الفعلي، وتحليل ذلك في ضوء سمات الجمهور والظروف المجتمعية، والاستفادة منها في تقييم صحافة الجريمة وتطويرها، وأرادت الدراسة أن تجيب على مجموعة من الأسئلة أهمها:

- ما مدى اهتمام الجمهور المصري بمتابعة أخبار الجرائم في الصحافة المصرية؟
- ما أولويات الجمهور فيما يتصل بمتابعته للجريمة واهتمامه بها؟
- كيف يرى الجمهور التجاوزات الخاصة بالتغطية الصحفية في صحافة الجريمة في الصحف المصرية؟
- هل تقابل التغطية المقدمة في صحافة الجريمة المصرية احتياجات الجمهور المصري؟ وما أثر هذه التغطية ونشرها على الجمهور؟

وتنتمي هذه الدراسة للدراسات الميدانية، باعتماد منهج المسح لرصد وتوصيف اتجاهات الجمهور المصري نحو تغطية الجريمة في الصحافة المصرية ورؤيته للإشكاليات المتصلة بها وآثارها في الواقع الفعلي، ولتحقيق ذلك استندت الباحثة استمارة الاستبيان، بتحليل عينة عشوائية من الجمهور المصري على أداة قوامها 400 مفردة موزعة بشكل حصصي على الفئات العمرية المختلفة وخلصت الدراسة لجملة من النتائج العامة أهمها:

- وجود قصور في التغطية الصحفية لأخبار الجريمة كتصدير الصور النمطية واختراق الخصوصية وتعدم إخفاء بعض التفاصيل أحيانا والاختلاف أحيانا والتلفيق بنشر الشائعات وعدم الدقة وتعمد الإثارة أحيانا على حساب الدقة.
- تكمن الإشكالية الأهم في تغطية الجريمة في الصحافة العربية كما أظهرت ذلك إجابات الجمهور في هذه الدراسة هو عدم الاهتمام باللجوء للمتخصصين في علم الاجتماع وفي علم النفس بهدف الاستعانة بهم في تفسير الجريمة ودوافعها وتطور أنماطها.

---

[1] نرمين نبيل الازرق، "**اتجاهات الجمهور إزاء تغطية الجريمة في الصحافة المصرية: نحو صياغة رؤية واقعية للتطوير**"، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، ع13، قسم الصحافة بكلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2018، ص 1-52.
https://sjsj.journals.ekb.eg/article_90676_c1eb923fbaf40f9aa063dca2047caf9c.pdf

– البعد عن التغطية السطحية والخبرية خصوصا في حالة بعض الجرائم التي تستوقف الرأي العام وتحتاج لجهد في التحليل والتفسير والسعي للإيجاد حلول.

– هناك الكثير من التجاوزات غير الأخلاقية في تغطية أخبار الجريمة في الصحف المصرية عينة الدراسة، لذا وجب على الصحفيين الاهتمام بأخلاقيات العمل الإعلامي وعدم اللجوء للإثارة والشهرة على حساب احترام أخلاقيات المهنة في تغطية أخبار الجرائم، لأن ذلك يؤثر سلبا على مصداقية الصحيفة وعلى ثقة الجمهور فيما تقدمه، وكذلك تؤدي إلى الكثير من الآثار السلبية على الفرد وعلى المجتمع كما أوضحت نتائج الدراسة.

– وبالنسبة للرؤية الواقعية لتطوير طرق تغطية أخبار الجرائم فلابد من: التدريس والتدريب الجيد والمتطور والمتكامل الذي يؤهل الصحفيين بالفعل لإنجاح تغطية شاملة ومتعمقة ومتوازنة ودقيقة، إضافة إلى تطوير مقررات دراسية وطرائف تعلمية تختص بالتعامل المهني الإعلامي مع الجريمة في كافة كليات وأقسام الإعلام، وفي الوقت ذاته وجب الاهتمام في المؤسسات الصحفية بضرورة اتباع ممارسات مهنية مسؤولة في أقسام الجريمة، كما وجب الاهتمام بالبحث عن الأسباب التي تقف وراء الجرائم حاصة المتكررة والسعي لإيجاد حلول لها.

– وفي نفس السياق على المؤسسات الصحفية أن تهتم باستطلاعات الرأي ومتابعة دورية لردود أفعال الجمهور ومدى ثقته وماهية احتياجاته المتطورة والمختلفة.

– إقامة ملتقيات وندوات دورية في المؤسسات الصحفية المختلفة تجمع بين الصحفيين والمحررين والجمهور والمصورين ومسؤولين من مختلف القطاعات التي يتصل عملها بصحافة الجريمة كرجال الشرطة والمشرعين والأخصائيين النفسيين والاخصائيين الاجتماعيين، الأمر الذي يؤدي إلى تبادل الرؤى والأفكار حول تطوير تغطية أخبار الجريمة.

– العمل على تطوير ميثاق الصحفي وتخصيص مساحة فيه لأخلاقيات التغطية الصحفية للجريمة، وكل ما يتصل بها مثل التحقيقات والإجراءات الجنائية والعقوبات والأحكام القضائية المرتبطة بتغطية الجرائم.

1-3-دراسات تحليلية ميدانية (جمعت بين المنهج التحليلي والدراسة الميدانية).

1-3-1- دراسة علمي نجاة: المعالجة الإعلامية للجريمة في الصحافة الجزائرية الخاصة[1].

تتناول هذه الدراسة أطر التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الجزائرية الخاصة ومدى إسهام هذه التغطية في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو المعالجة الإعلامية لمضامين الجريمة، من خلال التعرف على حجم اهتمامها بهذه التغطية وطبيعتها ومحدداتها ومدى تلبيتها للحاجات المعرفية والوجدانية للمتلقي، وحدود ومدى تركيز تلك التغطية وحجم الضغوط التي يتعرض لها الصحفي في إعدادها، كما تكشف الدراسة أهم أطر تغطية محتوى الجريمة، ومدى ارتباطها بالسياق الاجتماعي والثقافي، إلا أن الصعوبة العلمية التي يجسدها الإطار الذي يعالج أو يقدم فيه موضوع الجريمة، تطرح المشكلة محددات وأطر التغطية نظرا للمتغيرات الكثيرة المرتبطة بهذه المعالجة ودورها في تشكيل رأي عام ضد الجريمة.

فمشكلة الدراسة تنحصر في دراسة "العوامل المؤطرة للمعالجة الإعلامية للجريمة"، والتي لم تكتف بدراسة محتوى هذه الصحف وتحليله، بل تعدته لدراسة مدى تأثير القائم بالاتصال في ضل بيئته المهنية، إضافة إلى خصائص الجمهور ثم علاقة ذلك بمواد الجريمة المنشورة في الصحافة الجزائرية الخاصة.

ولم تكتف الباحثة بدراسة محتوى الصحف المدروسة وتحليلها، بل تعدته لدراسة تفاعل عناصر العملية الاتصالية وهذا بدراسة مدى تأثير البيئة المهنية للقائم بالاتصال، إضافة إلى التعرف على الخصائص المميزة للجمهور، ثم ربط ذلك بمواد الجريمة المنشورة في الصحافة الجزائرية الخاصة —جريدة الشروق أنموذجا-، وللإطاحة بهذه الإشكالية وتحليلها طرحت الباحثة التساؤل الرئيسي التالي: ماهي العوامل المؤطرة للمعالجة الإعلامية للجريمة في الصحافة الجزائرية الخاصة؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي ضمنته الباحثة جملة من التساؤلات الفرعية، والتي قسمتها لتساؤلات خاصة بالمحتوى الصحفي وأهم ما اشتملت عليه ما يلي:

1- ما مدى تناول صحيفة "الشروق اليومي" الجزائرية لمواد الجريمة؟

2- ماهي عناصر الابراز وكذا القوالب الصحفية المستخدمة في صحيفة الدراسة لتغطية مواد الجريمة؟

3- ماهي أنواع المصادر المعتمدة في صحيفة الدراسة لتغطية مواد الجريمة؟

4- ماهي أهم أنواع التغطية الصحفية للمعالجة الإعلامية للجريمة في صحيفة الدراسة؟

---

[1] علمي نجاة، **"المعالجة الإعلامية للجريمة في الصحافة الجزائرية الخاصة: دراسة تحليلية وميدانية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019، ص 44-45.
http://thesis.univ-biskra.dz/4568/1/almi%20hayet.pdf

أما فيما يتعلق بالتساؤلات الخاصة بالقائم بالاتصال فتتمثل في:

1- ماهي العوامل المهنية والتنظيمية المؤثرة على العمل الصحفي إزاء موضوع الدراسة؟

2- ما مدى التزام الصحفي بأخلاقيات المهنة وضوابط المعالجة الإعلامية لأخبار الجريمة بصحيفة الدراسة؟ وما مدى تأثر الصحفي بالتشريعات؟

3- ما مدى التأثير المتبادل بين القائم بالاتصال والجمهور، بين القائم بالاتصال ومصادر الأخبار أثناء تغطية الصحيفة لمواد الجريمة؟

وفيما يخص التساؤلات المرتبطة بالجمهور نجد أهمها:

1- ما مدى تعرض الجمهور العام لمواد الجريمة في الصحف الجزائرية الخاصة؟

2- ما مدى تأثير خصائص وأشكال وسمات النص وأسلوب التغطية لمواد الجريمة على الجمهور العام؟

3- ماهي اتجاهات الجمهور ازاء نشر موضوعات الجريمة بصحيفة الدراسة؟

4- ما مدى انعكاس طبيعة التغطية وكثافة التعرض على سلوك الجمهور العام تجاه الجريمة من وجهة نظر المبحوثين؟

اعتمدت الباحثة في دراستها على منهج تحليلي المحتوى لعينة قصدية لمواد الجريمة المنشورة في جريدة "الشروق اليومي" ابتداء من جانفي 2016 إلى غاية شهر ديسمبر 2016، وبالتالي عدد المفردات التي خضعت للتحليل 210 مفردة

وتهدف الدراسة في شقها الميداني إلى التعامل مع مجتمعين، يمثل المجتمع الأول القائم بالاتصال وهم جميع الصحفيين والصحافيات بصحيفة الدراسة "الشروق اليومي" كعينة لفئاتها المختلفة لمجتمعها، ممثلة في مدير التحرير وسكرتير التحرير ورئيس التحرير والمحررين، أما المجتمع الثاني فتمثل في الجمهور الذي له دراية واقية وعلم بالظاهرة المدروسة، ألا وهم الأساتذة الجامعيون، وذلك عن طريق اختيار أفراد العينة بطريقة قصدية في تخصصات أربعة ذات علاقة وثيقة بموضوع الجريمة (علوم الإعلام والاتصال، علم النفس، علم الاجتماع والحقوق)، وبعدها تم اللجوء للعينة الطبقية وبهذا أفرزت عملية الاقتناء لعينة قدرت ب 60 أستاذ.

ولجأت الباحثة لاستخدام استمارة مزدوجة، للشق التحليلي ووظفت استمارة تحليل المحتوى، وبالنسبة للدراسة الميدانية اعتمدت على استمارة استبيان موجهة للجمهور وأخرى موجهة للقائم بالاتصال، والتي وزعت على المبحوثين واسترجعت في الفترة الزمنية الممتدة من شهر أفريل إلى جويلية 2018.

وخلصت الباحثة لجملة من النتائج العامة مقسمة حسب جوانب الدراسة على النحو الآتي:

أ نتائج الدراسة التحليلية: ولعل أهمها:

- أظهرت نتائج تحليل المضمون ارتفاع نسبة مادة الجريمة المنشورة بالصفحات الداخلية والصفحة الأخيرة مع الإشارة إلى هذه الموضوعات بعناوين بارزة على الصفحة الأولى مما يبرز اهتمام الصحيفة بهذه المادة.
- كشف تحليل المضمون اعتماد الصحفيين في تحرير مادة الجريمة على "الخبر" و"القضية الإخبارية" توافقا مع طبيعة التغطية الخاطفة التي تكتفي بالحد الأدنى من المعلومات الخاصة بالجريمة.
- أوضحت نتائج تحليل المضمون توظيف الصحيفة للعناوين الممتدة والعريضة ضمن الصفحات الداخلية على الصفحة الاولى كعناصر إبراز لما تتوفر عليه من قوة إثارة وجذب.
- أظهرت نتائج تحليل المضمون تصدر جرائم القتل ومحاولة القتل والانتحار والاختطاف ترتيب أنواع الجرائم مما يبرز اعتماد الصحيفة على آلية الانتقاء (كأبرز آليات التأطير الإعلامي) وتوظيفها في تأطير هذا النوع من الجرائم.
- تبين من تحليل محتوى مادة الجريمة اهتمام الصحيفة برصد الوسائل المستخدمة في الجرائم المنشورة والخوض في تفاصيل استخدامها ما يبعد التغطية عن المسؤولية الاجتماعية.
- كشف تحليل المضمون ارتفاع نسبة الذكور من الشباب سواء معتمدين أو ضحايا، إشارة من الصحيفة إلى ما تعانيه هذه الفئة من تهميش جراء الظروف الاجتماعية من خلال لغة الاتجاه في التغطية.
- أظهرت نتائج الدراسة التحليلية اعتماد صحيفة الدراسة بنسبة كبيرة على الصحفيين كمصادر لمادة الجريمة ويظهر ذلك من خلال التوقيع مع عدم ذكر المصدر والاكتفاء بالإشارة إليه ك "مصدر مقرب، موثوق، متطابق"، مما يقلل من مصداقية الخبر، كما أن نسبة كبيرة من أخبار الجرائم مجهلة مما يؤثر على الأداء للصحفي، ووصول المعلومات إلى الجمهور منقوصة أو مشوهة.
- كما أوضحت الدراسة التحليلية أن الإثارة تصدرت أهداف نشر مادة الجريمة بصحيفة الدراسة، حيث وظفت مواضيع الجريمة في حد ذاتها بالتكثيف والإثارة والمبالغة والغموض لجذب أكبر عدد من القراء، أما التوعية بمخاطر الجريمة فكان أقل ظهورا.

ب- نتائج الدراسة الميدانية:

ب-1- المتعلقة بالقائم بالاتصال:

- أوضحت نتائج الدراسة أن النسبة الأعلى للصحفيين كانت من الذكور الشباب والحاصلين على شهادة ليسانس، كما أن أغلبهم دخلوا مجال الصحافة عن رغبة ولهم خبرة تفوق 10 سنوات.
- أقرت النسبة الأعلى من الصحفيين محدودية مشاركتهم في رسم السياسة التحريرية للصحيفة.
- كما أوضحت الدراسة أن هناك عدة عوامل تؤثر على عمل الصحفيين وعلى تغطيتهم لأخبار الجريمة منها: الظروف الاقتصادية، البيروقراطية والروتين، محدودية الرضا الوظيفي.
- أوعز الصحفيون أن عدم الرضا الوظيفي مرجعه لاعتبارات مادية، قانونية ومعنوية، إضافة إلى القيود سياسية، والظروف الاجتماعية، ناهيك عن وجود ضغوطات أفرزت التناقض بين آداء الصحفي ومتطلبات مؤسسة العمل.
- أوضح نتائج الدراسة الميدانية محدودية إلمام الصحفي بالتشريعات المنظمة للمهنة والمتصلة بالأخلاقيات، مع محاولة احترام أغلب المبحوثين لما ورد في ميثاق الشرف الصحفي وأن النسبة الأكبر منهم لم تتعرض للفصل أو الإنذار في العمل.
- ومن المعايير التي يراعيها الصحفي أثناء تغطية الجريمة: الموضوعية، الأمانة، ثم عدم التجريح وسياسة المؤسسة وما يحمي قيم المجتمع وعدم المساس بالمصدر، وهو تصور إيجابي يعكس حرص والتزام القائمين على مهنة الصحافة باحترام هذه المعايير وممارستها مهنيا في نشر مادة الجريمة ما جعل عبارة "ما تلفت انتباه القراء" في الترتيب الأخير.
- ومن القيم الخبرية التي تحتل أولوية مهنية جدا بالنسبة للقائم بالاتصال أثناء تحرير أخبار الجريمة فنجد: قيم الإثارة والتسويق، الغرابة، التوعية، المسؤولية.
- يرى الصحفيون قصور الصحافة تجاه القراء بشأن نشر أخبار الجريمة من نواح مهنية تصدرتها : تقديم الصحيفة لجزء من الحقيقة، تليها روتينية الأخبار وسطحيتها، ثم الاكتفاء بالتغطية الخاطفة، وكذا نزع الحدث من سياقاته، إضافة إلى عدم وضوح السياسة التحريرية ومحاولتها فرض الوصاية على القراء، وبذلك تصبح الممارسة الصحفية وظيفة وليست قناعة شخصية أو مسؤولية مهنية وأخلاقية.
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن أغلب الصحفيين لا يملكون حرية التغطية والنشر لأخبار الجريمة، وفي المقابل منحت حرية النشر لأخبار الجريمة واختيار المصدر لمن يمتلكون الخبرة ومراكز القرار في مجال التحرير الصحفي.

- كما بينت نتائج الدراسة أن عوائق الحرية تمثلت مظاهرها في سلطة رئيس التحرير والمساحة المخصصة للنشر وكذا سرعة اتخاذ القرارات، فهذا يخلف التطبيق في تحليل مواد الجريمة ويخنق جدل الفاعلين لإيجاد سبل لمحاربتها.
- وعن دور الصحفي في المعالجة الإعلامية للجريمة أن هذه المعالجة تحتم مسؤولية المتابعة لجرائم بعينها حتى تفي الصحفية بحق الجمهور في معلومة حقيقية وشاملة.
- أما عن المعايير المتحكمة في انتقاء القائمون بالاتصال لمادة الجريمة فتجمع بين معياري الجديد المثير والسبق الصحفي بالنسبة للسياسة التحريرية مع إهمال معيار رغبة واحتياجات القراء.
- وعن رؤية مجتمع الدراسة للاعتبارات التي يجب مراعاتها عند جمع مادة الجريمة، فقد أكد معظمهم أن تكون هذه الأخبار من مصدر موثوق ثم جاءت السياسة التحريرية وتحقيق السبق والإثارة والجدة والقرابة في ترتيب متتال، وهو ما يفسر تنصل الصحفي من التزامه بأخلاقيات النشر وإيعازها ضمنيا للسياسة التحريرية.
- أوضحت النسبة الأكبر من الصحفيين إلى أن أخبار مادة الجريمة تتعرض للتغيير وتخضع لمركزية السلطة لدى رؤساء التحرير إذ تتعرض للاختصار حسب المساحة أو الحذف أو الإضافة أو التحوير إضافة إلى سرعة القرارات وتحت ضغوط معينة، فيمس بالحقيقة وواقع الجريمة.
- ورتب القائمون بالاتصال مظاهر مراعاة الحق في الخصوصية في المرتبة الأولى بعدم ذكر الأسماء بالدرجة الاولى، تليها عدم المبالغة في ذكر تفاصيل فيها تجريح، وعدم نشر الصور، وفي المرتبة الرابعة عدم نشر مقاطع مخلة بالحياء والآداب العامة.
- وعن ترتيب الصحفيين لمصادر أخبار الجريمة وفق الأهمية فقد اختلت الجهات الأمنية الصدارة لأنها تتسم بالرسمية والمسؤولية، ليليها مصدر شهود العيان وأقارب الضحايا بحثا عن المصداقية ورضا الجمهور، أما المرتبة الأخيرة فكانت للجمهور كمصدر والأنترنت والذي يغلب عليها المغالطات والتضارب مما يقلل من مكانة الصحيفة لدى قراءها.
- رغم قداسة المصدر إلى أن أغلبية المبحوثين أجمعوا على أن للسبق أولوية على المصدر، ويعوض المصدر بعبارات مألوفة ك "مصدر مسؤول"، "مصدر موثوق"، فالتجهيل هنا يكون على مستوى المحرر أو المصدر لحمايتها، كما أن التجهيل لا يتنافى والقيم الخبرية لاعتبارات قانونية وأخلاقية ويكون ذلك على حساب بعض الحقائق المهمة في الجريمة.

- أجمع أغلب المبحوثين أن مجرد نقل الوقائع كاف لتوعية الجمهور ضد الجريمة، اعتقادا منهم أن الموضوعية يجسدها الحياد التام ولكن تحتم المسؤولية الاجتماعية للصحافة أن التوعية لا تكتفي بالطرح المجرد وإنما السعي بمسؤولية وموضوعية أيضا لفسح الصحيفة المجال لإشراك أطراف أخرى يكون لها الشرعية في التحليل والتفسير كالجهات القضائية والمختصين في علوم أخرى، وعزى الصحفيون أن غياب الجانب التعبيري لأخبار الجريمة مرده للسبق والسرعة والمنافسة والقيود المؤسسية وضيق المساحة المخصصة مما يحد من عملية التحليل.
- كما أوضحت الدراسة الميدانية أن اهتمام الصحافة الجزائرية الخاصة بأخبار الجريمة أولويات منصب على مجاراة الصحف الأخرى وحق الجمهور في الإعلام وهذا فيه إقصاء للدور الاجتماعي للصحافة ضمن وظائفها التقليدية المعروفة.

ب-2- النتائج المتعلقة بالجمهور:

-تمثلت النسبة العالية للجمهور في فئة الإناث وهذا يعكس واقع تركيبة النخبة الأكاديمية، كما أن هناك تفاوت نسبي بين أفراد العينة فيما يخص التخصيص الأكاديمي والنسبة الأعلى للإعلام والاتصال.

-كما أظهرت النتائج ارتفاع نسبة تفضيل أفراد العينة للمواد الإخبارية وهو اختيار تعرضه طبيعة قارئ الصحيفة الذي يتصف بأنه انتقائي ومتعجل ومحاط بكم هائل من المعلومات المتدفقة عبر أجهزة الإعلام المختلفة لمتابعة مواد الجريمة، وصرح المبحوثين أن مادة الجريمة يولون اهتماما كبيرا بها، وتعد هذه النتائج مؤشرات سلبية ربما لأن المادة المغطاة لا تفي بالحاجات المعرفية لطبيعة الأكاديمي وبالتالي لا يشبع اهتماماته في مجال تخصصه.

-وعن الطرق المتبعة في الاطلاع على مواد الجريمة بصحيفة الدراسة أجابت النسبة الأعلى متابعتها كاملة في الصفحات الداخلية، تليها من يكتفون بقراءة العناوين على الصفحة الأولى، والمرتبة الأخيرة لمتابعة تحليل الجريمة، مما قد يفسر تأثير أدوات الإبراز في فضول القارئ إلى الصفحات الداخلية ما يبرره عدم متابعة التحليل.

-كما اعتبر المبحوثون أن أهداف نشر الجريمة في الصحف الخاصة مرده للفت انتباه القارئ وإثارته، ويعد تصور سلبي للنخبة الأكاديمية.

-يفضل أفراد العينة قراءة أخبار الجريمة في قالب التحقيق الصحفي أو الخبر وفيه تناقض مع النتائج التحليلية أين كانت الأولوية للقضية الخبرية ووضح المبحوثون عدم رضاهم عن تغطية الصحف الخاصة لمواد الجريمة إذ أنها لا توفر الحقائق التي تشبع حاجات القراء في أبعادها القانونية والاجتماعية والنفسية

ليتحقق التكامل في أسلوب النشر بين التخصصات التي اختيرت على أساسها العينة المتمثلة للجمهور العام بحكم المقدرة العلمية والخبرة.

وختمت الباحثة دراستها بنتائج عامة وشاملة لجوانب الدراسة الثلاثة وعلاقتها بنشر مواد الجريمة في الصحافة الخاصة الجزائرية.

1-3-2- دراسة (كارولين وسيلرزCarolyn & Seltzer) [1]:

إن استخدام وسائل الإعلام وإدراكات الجريمة التي استهدفت التعريف على العلاقة بين أنماط استخدام وسائل الإعلام وبين إدراكات الجمهور لواقع الجريمة باستخدام المنهج الوصفي بنوعيه التحليلي والميداني، والمنهج المقارن، وأداتي تحليل المضمون والاستبيان لجمع البيانات، وكشفت نتائج الدراسة أن التغطية الصحفية يمكنها أن تؤثر على إدراك الرأي العام لحقيقة الأوضاع حول الجريمة، وأن أخبار الجرائم تحظى بأولوية النشر في الصفحات الأولى، وتحت عناوين بارزة، كما وجدت الدراسة أن المعالجة الصحفية تتسم بالشمول في تناولها للجريمة أكثر من التليفزيون.

2- دراسات في موضوعها تجمع بين متغيري العنف والجريمة أو أحدهما:

وتم تصنيفها إلى دراسات ميدانية، وأخرى تحليلية وميدانية.

2-1-الدراسات الميدانية: وتشمل الدراسات التالية:

2-1-1- دراسة سلوى محمد أحمد عزازي – السعودية (2010) [2]:

أ- إشكالية الدراسة: العلاقة بين المفاهيم النظرية المتعلقة بنشر أخبار الجريمة في وسائل الإعلام وانعكاساتها التطبيقية على الممارسة المهنية للقائمين.

ب- تساؤلات الدراسة:

- ما أبعاد المسؤولية الإعلامية في التعامل مع الجريمة الأخلاقية؟
- ما الاتجاهات الإعلامية لنشر أخبار الجريمة الأخلاقية في وسائل الإعلام؟

---

[1] Carolyn A, Stroman & Richard Seltzer,**"Media Use and Perceptions of Crime"**, Journalism, Vol, 62, No, 1, spring, 1985.
https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/107769908506200217?journalCode=jmqb

[2] سلوى محمد أحمد عزازي، "**التغطية الإعلامية لنشر أخبار الجريمة الأخلاقية في وسائل الإعلام**"، المملكة العربية السعودية، 2010، تاريخ الزيارة: 2015/12/24، توقيت الزيارة: 09:59.
http://kenanaonline.com/users/azazystudy/posts/133958

- ما مدى رضا القائمين بالاتصال في وسائل الإعلام السعودية عن النهج الذي تتبعه الوسيلة التي يعلمون فيها في التعامل مع أخبار الجريمة الأخلاقية من حيث (حجم النشر، عدد المواد المنشورة، أسلوب المعالجة، طريقة الإخراج، أهداف النشر، مصادر الخبر)؟
- ما مدى رضا القائمين بالاتصال في وسائل الإعلام السعودية عن الأداء المهني للإعلامين المكلفين بنشر أخبار الجريمة الأخلاقية في وسائل السعودية من حيث (الإعداد للخبر، أسلوب التحرير، دقة المعلومات، موثوقية المصادر وقربها من الحدث، أخلاقيات المهنة، المسؤولية الاجتماعية)؟
- ما مدى وجود تنظيمات مهنية وقانونية في المؤسسات الإعلامية السعودية لنشر أخبار الجريمة الأخلاقية، وما درجة تفعيلها على الواقع؟
- ما الاتجاه الذي تفضل القائمون بالاتصال في وسائل الإعلام السعودية لنشر أخبار الجريمة الأخلاقية في وسائل الإعلام السعودية، ولماذا؟
- ما النموذج الذي يقترحه القائمون بالاتصال في وسائل الإعلام السعودية لنشر أخبار الجريمة الأخلاقية في وسائل الإعلام السعودية بما يتوافق مع متطلبات المهنة وأخلاقياتها، وقيم المجتمع، وتحقيق التوظيف الايجابي للمادة الإعلامية؟

ت– منهجية الدراسة وأدواتها: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الكيفي، وقد عمدت إلى استخدام هذا المنهج من خلال التركيز على مدى إدراك المبحوثين للقضايا التي تثيرها الدراسة وإجاباتهم عن أسئلتها المبنية على خبراتهم وتجاربهم وتفسيراتهم للمشكلات التي تعترضهم، وهي إجابات تعامل الباحث معها على أنها معلومات أصلية وحقائق واقعية مرتبطة بالظاهرة موضوع الدراسة.

2–1–2–دراسة حسين دبي حسان الزويني (2013) [1]:

أ– إشكالية الدراسة:

وتتمحور إشكالية الدراسة حول الأولويات القيمية التي تتحكم في الآداء الإعلامي للقائم بالاتصال في معالجة أحداث العنف.

---

[1] حسين دبي حسان الزويني، "**أولويات التحكم القيمي بالاتصال في معالجة موضوعات العنف: دراسة ميدانية للعاملين في قناتي (بلادي) و(الحرية)**"، مجلة الاستاذ للعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة ابن رشد بغداد ،كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، ع 300، 1433هـ–2013م.
https://www.iasj.net/iasj/download/2e6a46bbc91e909b

ب– تساؤلات الدراسة:

– ما هي الأولويات القيمية التي تتحكم في الأداء الإعلامي للقائم بالاتصال أثناء تغطية أحداث العنف؟

– ما الأولويات التي يضعها القائم بالاتصال في اعتباراته أثناء تغطية أحداث العنف؟

– ما انعكاس عامل الخوف على معالجة القائم بالاتصال للموضوعات الإعلامية التي ترتبط خلفياتها بأحداث العنف؟

– ما انعكاس القيم الشخصية والاقتصادية المؤسساتية الاجتماعية والمهنية على القائم بالاتصال لأحداث العنف؟

ت– منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي بقصد التوصل إلى استبصارات جديدة بشأن الظاهرة أو محاولة تحليلها وتفسيرها.

ث– نتائج الدراسة: توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها:

– إن تحكم الأولويات القيمية بأداة القائم بالاتصال يعتمد على "الأجندة المؤسساتية" لان القائم بالاتصال يفكر في إرضاء المؤسسة بالدرجة الأساس ثم يبحث بعد ذلك عن خيارات التماثل القيمي مع الجمهور.

– إن اعتماد القائم بالاتصال على قيمة "الطموح" ضمن أولويات المهنة مسألة ترتبط بدوافع ذاتية، خاصة وأن المنافسة هي المحفز الأول لتنمية الطموح لدى أغلب القائمين بالاتصال.

– يلجأ القائم بالاتصال — في غالب الأحيان– أثناء تغطية موضوعات العنف إلى أساليب متعددة ناتجة عن الخوف ومنها الانتقاء الجزئي للأحداث أو محاولة إيجاد التوافقية في طرح الأفكار أو الابتعاد عن التوظيف السلبي للأحداث.

– هناك دوافع مختلفة تؤثر على تغطية القائم بالاتصال لأحداث العنف، منها انجاز موضوعات العنف بأسلوب الإثارة والتي يهدف من ورائها إما تحقيق رغبة المؤسسة الإعلامية أو تحقيق رغبة شخصية بداخله، وقد يكون الدافع مادي بحت.

– يسعى القائم بالاتصال إلى الالتزام بمبادئ ومواثيق الشرف الإعلامي، وهذا الجانب يرتبط بطبيعة المهنة والاحترافية خوفا من الاتهام بالانحياز والمشاركة في صناعة الأحداث التي لا تمثل ظاهرة اجتماعية.

2-2- الدراسات التحليلية والميدانية: وتشمل الدراسات التالية:

2-2-1- دراسة محمد محمد عمارة – القاهرة (2008) [1]:

أ- إشكالية الدراسة:

العلاقة بين التعرض للتلفزيون وإدراكات وتصورات المشاهدين لواقع الجريمة.

ب- تساؤلات الدراسة التحليلية:

1- ما الأشكال الدرامية التلفزيونية المقدمة؟

2- ما الزمن الذي استغرقته الدرامية على الشاشة؟

3- ما حجم ومعدل حدوث الجريمة في الأعمال الدرامية العربية؟

4- ما نوع الجريمة المرتكبة في الأعمال الدرامية العربية؟

5- ما الأسباب والدوافع التي أوردها العمل الدرامي العربي لارتكاب الجرائم؟

6- ما السمات الديموغرافية لمرتكبي الجريمة وضحاياه من حيث: النوع، المستوى التعليمي، المهني، المستوى الاقتصادي، المرحلة العمرية، والحالة الاجتماعية؟

ت – فروض الدراسة الميدانية:

- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين التعرض للأعمال الدرامية العربية التي تقدم الجريمة وبين نوعية المتغيرات الديموغرافية لدى عينة الشباب الجامعي.

- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين درجة الاستغراق في متابعة الأعمال الدرامية العربية التي تقدم الجريمة ونوعية المتغيرات الديموغرافية لدي عينة الشباب الجامعي.

- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين التعرض للأعمال الدرامية العربية التي تقدم الجريمة وبين التأثيرات (المعرفية، الوجدانية، السلوكية)، الناتجة عن التعرض وبين المتغيرات الديموغرافية لدي عينة الشباب الجامعي.

- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين متابعة الأعمال الدرامية التي تقدم الجريمة وبين نوعية المتغيرات الديموغرافية لدي الشباب الجامعي.

---

[1] محمد محمد عمارة، **دراما الجريمة التلفزيونية: دراسة سوسيو – إعلامية**، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

ث– المنهج المستخدم: استخدم الباحث منهج "المسح الإعلامي" بشقيه الوصفي والتحليلي، لمسح عينة من المضامين الخاصة بالدراما التلفزيونية المثارة حول الجريمة، وكذا أسلوب المسح بالعينة للجمهور بهدف التعرف على المعتقدات والاتجاهات التي يكونها المبحوثون تجاه الجريمة موضوع البحث.

ج– نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى ارتفاع نسبة النقاش والمشاركة بين عينة الشباب الجامعي الذين يشاهدون الأعمال الدرامية التي تحتوي على الجريمة، مما يوضح فاعلية عملية المشاهدة وابتعادها عن الجانب الترفيهي والاستهلاكي، بالإضافة إلى خصائص وميزات الدراما وما تنتجه إمكاناتها الفنية والمادية لتحقيق هذه الخصائص من تشويق وإثارة جسدت الواقع المعاش لكشف الظواهر السلبية وهو ما يكشف الدور الايجابي للدراما في تجسيد القضايا المجتمعية المختلفة بدورها التوجيهي والتثقيفي في الحد من انتشار الجرائم.

2–2–2– دراسة (انسديل وآخرون et aledna Einsidel)[1]:

وأكدت الدراسة العلاقة بين التعرض لوسائل الإعلام، وبروز مشكلة الجريمة التي أجريت على عينة من الشباب الامريكي واثبتت الدراسة أن كثافة التعرض لأخبار الجريمة ارتبطت بإدراك المبحوثين لأنفسهم باعتبارهم ضحايا الجريمة أكثر من غيرهم، وأن وسائل الإعلام تلعب دورا مهما في تشكيل وعي الجماهير بالجريمة مقارنة بالخبرة الشخصية المباشرة أو حدوث الجريمة في الحياة الواقعية، كما أظهرت الدراسة أن الجريمة أكثر بروزا في وسائل الإعلام وهي ذات بعدين، بعد عاطفي وآخر معرفي، يرتبط البعد العاطفي بالخبرة الشخصية، أما البعد المعرفي فيرتبط بتأثير وسائل الإعلام.

3– دراسات عالجت بعض انواع الجرائم في الصحافة المكتوبة او في غيرها من وسائل الإعلام:

وتم تقسيمها إلى دراسات تحليلية واخرى ميدانية

(1) Edna Einsidel, et, Al,' **Crime: effects of media Exposure and Personal Experience on issue Salience'**, Journalism quarterly, vol, 61, No, 2, 1984 https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/107769908406100118

3-1-الدراسات التحليلية:

3-1-1- دراسة هادية العود البهلول – تونس (2004) [1]:

- **إشكالية الدراسة:** هل "جرائم النساء" هي علاقة مباشرة مع مسألة تحرر المرأة؟ أم أنها مجرد ظاهرة أفرزتها الظروف الاجتماعية؟

– فروض الدراسة:

- ظاهرة الجريمة في تنام كما وكيفا في المجتمع التونسي.
- جريمة المرأة تكثر في المدن الكبرى حيث تكثر دوافع الانحراف وفرص الجريمة.
- جريمة المرأة تعود إلى عوامل نفسية اجتماعية واقتصادية بالأساس.

– منهج الدراسة وأدواتها:

بما أن مادة البحث هي "أخبار الجريمة" في الصحافة، رأت الباحثة أن الوسيلة الملائمة لذلك هي تقنية "تحليل المضمون".

– نتائج الدراسة:

- الجرائم السائدة نفسها لم تتغير.
- تورط المرأة في العديد من جرائم القتل لأسباب سوسيو- اقتصادية.
- ثلثا الجرائم ترتكب في المدن الكبرى المعروفة.
- لم تعد المرأة مشاركا في الجريمة بل عنصرا فاعلا فيها.
- استخلاص مميزات المرأة المنحرفة قانونيا.

---

(1) هادية العود بهلول، "**جرائم النساء: من خلال باب أخبار الجريمة النسائية في أهم الصحف اليومية في تونس**، "2004، منتديات ستار تايمز، تاريخ الزيارة: 2017/11/24،توقيت الزيارة: 14:30.
https://www.startimes.com/?t=15927050

3-1-2- دراسة نادية جيتي وصالح بن بوزة: العنف الأسري في وسائل الإعلام الجزائرية – دراسة وصفية تحليلية [1].

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وتشخيص ظاهرة العنف الأسري في المجتمع الجزائري من مختلف الجوانب عن طريق ما تنشره جريدة "الشروق اليومي" من أخبار وحوادث متعلقة بالعنف الأسري وهذا بالكشف عن مضمون العنف الأسري وعن الشكل الذي تقدم فيه هذا المضمون لمعالجة الظاهرة، وقامت الباحثة بطرح الإشكال الآتي: كيف عالجت صحيفة الشروق اليومي ظاهرة العنف الأسري من حيث الشكل والمضمون؟

وعلى هذا الأساس سعت الباحثة من خلال الدراسة إلى: الكشف عن موضوعات العنف الأسري في جريدة الشروق اليومي.

- التعرف على أشكال العنف الأسري في المجتمع الجزائري حسب جريدة الشروق اليومي.
- الكشف عن الأهداف التي تسعى جريدة "الشروق اليومي" لتحقيقها عند نشر موضوعات العنف الأسري.

واعتمدت الباحثة بجمع البيانات على أداة تحليل المحتوى وهي أداة فعالة حينما يتعلق الأمر بدراسة وفهم محتوي وسائل الإعلام وطريقة معالجتها لظاهرة العنف الأسري من ناحية الشكل والمضمون، واستخدمت الباحثة العينة العشوائية الدائرية والتي أسفرت على 12 عددا من "جريدة الشروق اليومي" ممتدة على مدار عام (2017)، وخلصت الباحثة لجملة من النتائج أهمها:

- اهتمت جريدة "الشروق اليومي" بالمعالجة الإخبارية التقريرية لموضوع العنف الأسري وهذا يعكس رؤية ضبابية وسطحية للظاهرة.
- استخدمت جريدة "الشروق اليومي" لغة إعلامية بالدرجة الأولى لمناسبتها الموضوع.
- توزيع أخبار العنف الأسري على صفحات جريدة "الشروق اليومي" فيه توازن من حيث النسب وكذا ترتيبها منطقي أي تنشر الصفحة الأولى والصفحات الداخلية اليمني ثم الصفحة الأخيرة لهذا الترتيب أخبار العنف الأسري.

---

(1) نادية جيتي، صالح بن بوزة، "**العنف الأسري في وسائل الإعلام الجزائرية: دراسة وصفية تحليلية**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج11، ع4، 2019، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 175 ص 190.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/119/11/4/103159

– توزيع جريدة "الشروق اليومي" أخبار العنف بطريقة عشوائية مناسباتيه، مع التركيز على نشر أخبار العنف الجسدي.

– تتحري جريدة الشروق اليومي في استفتاء أخبارها من مصادر رسمية مما يدل على تحريها للمصداقية.

– هناك قصور في معالجة ظاهرة العنف الأسري من خلال تبني الصحيفة للوظيفة الإخبارية والبعد عن الوظيفة الاستقصائية التحليلية المعمقة وهذا لفهم الظاهرة المدروسة أكثر.

3-1- 3- دراسة سلطاني فضيلة: تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة العنف المدرسي في المؤسسات التربوية الجزائرية-جريدة الشروق اليومي نموذجا- [1].

وهي عبارة عن دراسة منشورة بمجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.

أ- إشكالية الدراسة: كيف تناولت جريدة الشروق اليومي ظاهرة العنف المدرسي في المدارس الجزائرية؟

ب- المنهج والأدوات البحث والعينة:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي مع أسلوب تحليل المحتوى كأداة مساعدة في تحليل مضمون جريدة الشروق اليومي أما فيما يخص العينة فقد تكونت مفرداتها من 71 عددا تناول الحديث عن هذه الظاهرة وقد امتدت من 15 سبتمبر 2011 إلى غاية 30 ماي2012.

ت- نتائج الدراسة:

- لم تخصص جريدة الشروق اليومي مساحة كبيرة لظاهرة العنف المدرسي وهذا دليل على أن الجريدة لم تول أهمية للظاهرة بل اهتمت بالمواضيع الأخرى.

-توضح لنا أيضا من خلال الدراسة أن موضوعات العنف المدرسي مقتصرة على الصفحات الداخلية وبنسبة قليلة على الصفحات الأولى والأخيرة، وهذا ما يبرر أكثر عدم الاهتمام الكافي بالظاهرة.

-مجمل المقالات التي تناولتها جريدة الدراسة جاءت على شكل أخبار وتقارير بنسبة كبيرة جدا والتي جاءت في الصفحة الداخلية للجريدة وضمن قسم المحليات.

([1]) سلطاني فضيلة، **"تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة العنف المدرسي في المؤسسات التربوية الجزائرية: جريدة الشروق اليومي نموذجا"**، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،مج6، ع2، 2014.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/552/6/2/73582

-ركزت الشروق اليومي على أسلوب الخبر والتقرير الصحفي في كتابة الأخبار والمقالات نظرا لعامل الوقت الذي منع من استخدام أساليب أخرى لذا اكتفت بالأنواع البسيطة وهذا ما لم يسمح لها بالتوسع في خصائص الظاهرة وأبعادها، كما أهملت مقالات الرأي التي يمكن أن تبرز من خلالها وجهات النظر حول الظاهرة.

-اعتمدت جريدة الدراسة في تناولها للظاهرة على العناصر التيبوغرافية المتمثلة في النص والعناوين التي رافقتها الصورة باعتبارها أهم عنصر لتدعيم ما هو مطروح.

-كما اعتمدت الجريدة في تناولها للظاهرة على مراسلين بنسبة كبيرة وصحفيين في نقل تفاصيل الظاهرة.

-إن جريدة الشروق اليومي اهتمت بهذه الظاهرة من خلال تحديد أسبابها وإطارها القانوني مع التركيز على آثارها على المؤسسات التربوية وعلى المجتمع ككل، وذلك قصد تحسيس القارئ وتوعيته بأهمية الموضوع ومدى خطورته على الفرد وعلى المجتمع الجزائري.

3-1-4- دراسة حسينة بوشيخ:

المعالجة الصحفية لظاهرة اختطاف الأطفال في الصحافة المكتوبة الخاصة الجزائرية في جريدتي النهار الجديد والشروق اليومي(1).

نظرا لانتشار جريمة اختطاف الأطفال بالجزائر في الآونة الأخيرة، مما جعل هذا الموضوع يحظى بمعالجة إعلامية على مستوى وسائل الإعلام المختلفة، وعلى رأسها الصحافة المكتوبة الخاصة الجزائرية، التي جعلت من هذه الجريمة مادة يومية لصفحاتها، مما دفع الباحثة لتحري ماهية معالجة الصحف الجزائرية لهذه الظاهرة، وذلك بين الإثارة المربحة والمعالجة الهادفة، طارحة الإشكال الآتي: كيف عالجت الصحافة المكتوبة الخاصة موضوع اختطاف الأطفال في الجزائر، من خلال جريدتي الشروق اليومي والنهار الجديد؟، ولقد طرحت الباحثة عدة أسئلة فرعية أهمها:

- ماهي درجة التركيز على أخبار الاختطاف في الصحيفتين؟

(1) حسينة بوشيخ، **"المعالجة الصحفية لظاهرة اختطاف الأطفال في الصحافة المكتوبة الخاصة الجزائرية: جريدتي النهار الجديد والشروق اليومي"**، دفاتر المتوسط: مجلة دورية أكاديمية دولية نصف سنوية، مج3، ع2، مخبر التنمية المستدامة جامعة باجي مختار، عنابة، 2013، ص 129.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/487/3/2/67453

– إلى أي حد ساهمت الجريدتان في التعريف بالموضوع وتنوير الرأي العام بشأن خطورته وانعكاساته على المجتمع الجزائري بعيدا عن الإثارة والتضخيم الإعلامي؟

وقد شمل تحليل المضمون في هذه الدراسة على الفترة الزمنية بين 01 فيفري و30 مارس 2013، ووقفت الباحثة بعد ضبطها للإطار المنهجي للدراسة، عند أخلاقيات المهنة ومعاييرها في المعالجة الصحفية، إضافة إلى أخلاقيات المهنة الصحفية في مواجهة أجندات قاعات التحرير، وفي الأخير خلصت الباحثة لجملة من النتائج أهمها:

– اهتمام الجريدتين بنشر أخبار اختطاف الأطفال المتصلة بالاغتصاب والقتل، حيث شغلت حيزا كبيرا على صفحاتها مع التكرار لبعض الأخبار.

– استخدمت الصحيفتان قالب الخبر الصحفي وبنسبة قليلة التقرير الصحفي مع غياب الأنواع الفكرية، وهذا راجع لعدم اهتمام الصحيفتين بالتأطير والتوجيه وإيجاد حلول جذرية لهذه الظاهرة.

– أفرطت الجريدتان في استخدام مصادر غير رسمية أو إيراد أخبار دون ذكر المصادر، والاكتفاء بالقول أنها مصادر مؤكدة مما تسبب في انتشار الاشاعات.

– سلطت الجريدتان الضوء على موضوع اختطاف الأطفال بكثرة، مما يجعلها تقع في فخ الإثارة والتهويل بهدف جذب أكبر عدد من القراء، خصوصا أنها قضية تشغل الرأي العام، وهذا يدل على غياب الإحساس بالمسؤولية المهنية والاجتماعية.

3–1–5–دراسة تامي نصيرة (دكتوراه) – الجزائر (2012) [1]:

تدور الدراسة حول التناول الإعلامي لظاهرة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من خلال البرامج الحوارية في الفضائيات الإخبارية العربية المتخصصة "الجزيرة" و"العربي" والكشف عن درجة الاتفاق والتباين بين الأطر الخبرية المستخدمة في الفضائيتين محل الدراسة.

أ–تساؤلات الدراسة:

– ما أطر الأسباب التي طرحت بشأن قضايا الإرهاب البارزة التي تناولتها عينة البرامج الحوارية محل الدراسة بالقناتين؟

---

[1] تامي نصيرة، **"المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب من خلال البرامج الحوارية في الفضائيات الإخبارية العربية المتخصصة"**، دراسة تحليلية مقارنة بين قناة "الجزيرة" القطرية وقناة "العربية" السعودية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الإعلام، جامعة الجزائر3، 2012. -http://biblio.univ alger.dz/jspui/bitstream/123456789/12368/1/TAMI_NACERA.PDF.pdf

- ما أطر الحلول التي طرحت بشأن قضايا الإرهاب البارزة التي تناولتها عينة البرامج الحوارية محل الدراسة؟
- ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين الأطر المرجعية التي تستخدمها القناتان محل الدراسة لمعالجة قضايا الإرهاب البارزة؟
- ما عناصر الإبراز المستخدمة في عرض قضايا الإرهاب البارزة في عينة البرامج الحوارية محل الدراسة؟

ب- فروض الدراسة:

- يتزايد الاهتمام بتحليل قضايا الإرهاب في القناتين محل الدراسة، مع تزايد الاهتمام بها من قبل الدولة الممولة والعكس.
- هناك اتساق بين الموقف الرسمي للدولة الباثة من الإرهاب، والأطر الخبرية الرئيسية المستخدمة في معالجتها.
- تختلف الأطر الخبرية المستخدمة في معالجة القضايا والأحداث الإرهابية الخاضعة للتحليل في عينة البرامج الحوارية بالقناتين، حسب مواقف وآراء الشخصيات المستضافة في البرنامج.

ت-منهجية الدراسة وأدواتها:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، بالاعتماد على منهج المسح الإعلامي الذي يندرج في إطار البحوث الوصفية، مدعما بأسلوب تحليل المضمون كأداة من أدوات التحليل.

ث-نتائج الدراسة:

- تبين عدم وجود توافق بين القناتين محل الدراسة بشأن أسباب قضايا الإرهاب البارزة، فقناة الجزيرة ركزت على الأسباب السياسية أكثر، بينما ركزت قناة العربية على الدوافع الاجتماعية في الترتيب الأول.
- اتفاق القناتين على تقديم حلول للحد من ظاهرة الإرهاب، وتباينهما بخصوص بعض الحلول المقترحة.
- تعدد واختلاف الأطر المرجعية التي تبنتها القناتان محل الدراسة في معالجة قضايا الإرهاب البارزة، إذ اتفقت حول الأطر: التاريخي، الديني، السياسي وإطار الصراع، لكنها اختلفت في كيفية توظيف هذه الأطر.
- اعتمدت القناتان بالدرجة الأولى على البرامج الحوارية الحية المباشرة كعناصر إبراز تحقيقا لمبدأ التفاعلية بين البرامج والجمهور، مع تعمد القناتين لإعادة بث هذه البرامج، بالإضافة إلى التنوع في الحوار.

3-1-6- دراسة للدكتور عبد الفتاح عبد النبي: الإعلام و جرائم البيئة: [1]

([1]) عبد الفتاح عبد النبي، **الإعلام وجرائم البيئة الريفية: دراسة في الإعلام البيئي**،ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

وتعد من الدراسات الإعلامية في المجال البيئي حاول من خلالها تسليط الضوء على نوعية الجرائم التي تتعرض لها البيئة الريفية المصرية كما تعكسها الصحافة، مع بيان طريقة تناولها لهذه الجرائم وموقفها إزاءها و طبيعة الدور الذي تؤديه في معالجتها والتصدي لها .

أ– تساؤلات الدراسة : وقد انطلق الباحث من مجموعة تساؤلات تتمثل في:

- ما حجم اهتمام الصحف المصرية بجرائم البيئة الريفية؟
- ما هي أنماط الجرائم الأكثر تناولا وبروزا في معالجة هذه الصحف ومدى اتساق ذلك مع مؤشرات الواقع الفعلي؟
- ما هوية مرتكبي الجرائم وما هي دوافعهم الأساسية في ارتكابها؟
- ما هي القوالب الصحفية الأكثر استخداما في تغطية هذه الجرائم؟
- ما هي اتجاهات المعالجة الصحفية لجرائم البيئة الريفية؟

ب– أهداف الدراسة:

ومن بين الأهداف الرئيسية لدراسته نجد:

- الكشف عن الصعوبات التي تواجه الصحف المصرية في تناولها لجرائم البيئة الريفية.

ت– فروض الدراسة:

كما ارتكزت دراسته على مجموعة من الفروض وهي:

- تنخفض معدلات اهتمام الصحف المصرية محل الدراسة بصفة عامة بجرائم البيئة الريفية.
- تنخفض الصحيفة اليومية والقومية عن الصحيفة الإقليمية والصحيفة المتخصصة في الاهتمام بجرائم البيئة الريفية و يمكن القول في ذلك أن الصحيفة المتخصصة أكثر اهتماما نسبيا من الصحيفة القومية بالجرائم الطبيعية للبيئة الريفية في مصر.
- يعتبر الخبر الصحفي والمقال الصحفي هما قواعد التحرير الأكثر استخداما في معالجة مختلف أنماط جرائم البيئة الريفية ولا توجد اختلافات في ذلك بين مختلف الصحف في هذا المجال.
- يوجد اختلاف بين مؤشرات الخريطة الواقعية لجرائم البيئة الريفية من حيث نوعية الجرائم وترتيب أولوياتها وبين ما تعكسه مختلف أنواع الصحف – محل الدراسة – من مؤشرات في هذا المجال.

ث– منهج الدراسة:

ينتمي هذا النوع إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تعني برسم وتحليل خصائص المضمون المقدم على صفحات الصحف والاعتماد على العرض الكمي والكيفي للبيانات التي تم توفيرها باستخدام الأدوات المناسبة و من بينها:

- المنهج المقارن استخدامه لقياس الاتفاق والاختلاف في حكم الاهتمام.
- منهج تحليل المضمون طبقه على عينة محددة من الصحف بهدف توفير البيانات الكمية والمؤشرات الكيفية مصنفة ومرتبة حول مختلف أنماط جرائم البيئة الريفية.

ج- عينة الدراسة:

أما عن عينة الدراسة فقد استقر الباحث على ثلاث عناوين:

- جريدة الأهرام (1983-1995) وهي جريدة قومية مركزية يومية.
- جريدة التعاون (1983-1991) وهي أسبوعية متخصصة في البيئة الريفية.
- جريدة المينا (1989-1992) وهي شهرية إقليمية.

ح- مجال الدراسة:

أما مجال الدراسة الزمني هو الفترة الممتدة من أوت 1983 حتى ديسمبر 1991.

خ- نتائج الدراسة:

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث تؤكد صحة الفروض جميعا ما عدى الشق الثاني من الفرض الثاني والقائل أن الصحيفة الإقليمية والصحيفة المتخصصة أكثر اهتماما نسبيا من الصحيفة القومية بالجرائم الطبيعية للبيئة الريفية حيث تبين أن الصحيفة المتخصصة واليومية على الترتيب أكثر اهتماما نسبيا من الصحيفة الإقليمية بهذه النوعية من الجرائم.

3-2-الدراسات الميدانية:

3-2-1- دراسة أشرف جلال – قطر (2015)[1]:

أ- إشكالية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى معالجة طبيعة ومحددات التغطية الإخبارية لظاهرة الإرهاب في الإعلام المصري، وذلك من خلال التعرف على مدى تلبيتها للحاجات المعرفية للمتلقي، وحدود ومدى تركيز تلك التغطية على أهداف وأحداث بعينها، كما تعالج استراتيجية القائم بالاتصال في بناء الرسالة الإعلامية، ومدى اهتمامه بمواقف أطراف سياسية داخلية أو دول معينة، ودوره في بناء وتشكيل الأخبار من حيث انتقائها، واختيار المصادر، وزوايا المعالجة، وهل التغطية محكومة بالأطر التي تنظم النسق المعرفي والضغوط المهنية التي يعمل فيها

(1) أشرف جلال، **"أطر المعالجة الإعلامية للإرهاب في الإعلام المصري"**، قطر،2015، تاريخ الزيارة: 2017/07/06، توقيت الزيارة: 15:20،
http://studies,algazeera,net/ar/mediastudies/2015/01/20151510564274369,htm

القائم بالاتصال، أم أنها تعمل وفق أجندة واعتبارات معينة، تدفع القائم بالاتصال أو على الأقل تحدد له طبيعة وزاوية التناول أو إطاره؟

ب– تساؤلات الدراسة:

- ما حجم اهتمام وسائل الإعلام بتغطية قضايا الإرهاب؟
- ما أهم الأطر المستخدمة في التغطية؟ ومدى ارتباطها بالسياق الاجتماعي والسياسي والثقافي؟
- ما مدى تلبية التغطية للحاجات المعرفية للمتلقي؟ وما حدود تركيزها على أهداف وأحداث ودول بعينها؟
- هل يمكن أن تسهم التغطية الإخبارية في تشكيل رأي عام تجاه الإرهاب؟

ت– منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي من خلال مسح عينة من الأخبار والتقارير الإخبارية، التي بثها الإعلام المصري الحكومي والخاص ثم المنهج المسحي لرصد أطر التغطية الإخبارية لقضايا الإرهاب ومسح آليات واستراتيجيات التأطير الإخباري لها، كما استخدمت الدراسة المنهج المقارن، وذلك للمقارنة بين أطر التغطية، ثم الوسائل التي تختلف من حيث طبيعتها وملكيتها، استخدم الباحث صحيفة تحليل مضمون تضمنت الأبعاد والفئات الرئيسية، وقد تم إخضاعها لمقاييس الصدق والثبات.

ث– نتائج الدراسة:

- وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في تغطية الإرهاب ترجع للوسيلة الإعلامية، وهو ما يشير إلى صحة الرض الأول جزئيا.
- وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في تغطية الإرهاب ترجع إلى نمط الملكية، وهو ما يشير إلى صحة الرض الأول جزئيا.
- ليس هناك فروق معنوية دالة بين الأطر الإخبارية المستخدمة في قضايا الإرهاب ونوع الوسيلة، ونمط الملكية.
- ليس هناك فروق معنوية دالة بين استراتيجية القائم بالاتصال في بناء الرسالة الإعلامية ونوع الوسيلة، ونمط الملكية.
- ليس هناك فروق معنوية دالة إحصائيا بين القواعد الحاكمة للتغطية الإخبارية كمتغير تابع ونوع الوسيلة، نمط الملكية كمتغيرات مستقلة.

*** التعليق على الدراسات السابقة:**

تم التعليق على الدراسات السابقة على عدة مستويات كالتالي:

1–على المستوى النظري:

إن ما تم عرضه من دراسات سابقة تعد سندا معينا في إنجاز الدراسة الحالية، وهذا من خلال ما قدمته من تغطية لبعض الجوانب البحثية نظريا ومنهجيا وكذا تطبيقيا، حيث تعتبر مصدرا معرفيا ونقطة مشتركة على مستوى بلورة الإشكالية المطروحة والأهداف المرجوة، إضافة إلى المنهج المتبع بمختلف أدواته، ناهيك عن الإطار النظري للدراسة، وذلك بسبب شموليته وتغطية لكافة الجوانب البحثية للدراسة مع المراعاة النموذجية للأطر المختلفة المحيطة بتحرير الصحافة المكتوبة لأخبار العنف والجريمة وهذا على المستوى الاجتماعي والقانوني والأخلاقي.

- ولقد استندت الأبحاث السابقة في تأجيل مادتها العلمية إلى حمله من المراجع والمصادر المتنوعة وبلغات مختلفة، والتي تعتبر موردا معرفيا تستأنس به الدراسة الحالية.
- بعد الاطلاع على الدراسات السابقة تم تكوين فكرة عامة حول موضوع البحث، حيث سهلت التعرف على مختلف الخطوات والإجراءات التي الواجب اتخاذها، وبيان الصعوبات الواجب الاحتراز منها، كما بينت أنواع التغطية الممتدة لمواد العنف والجريمة.
- بينت الأبحاث السابقة أن وسائل الإعلام ليست العامل الوحيد الذي قد يسهم في انتشار العنف والجريمة بل هناك العديد من العوامل النفسية، المجتمعية، التربوية، الاقتصادية وكذا pik trobikal.

2-على مستوى المقاربة النظرية:

وجب الوقوف عندها بالمناقشة والتحليل لرصد الحلول:

- أعطت الدراسات السابقة نظرة شاملة عن أهم المقاربات النظرية التي تؤطر المعالجة الإعلامية لمواد العنف والجريمة ومن بينها: نظرية المسؤولية الاجتماعية، نظرية التأطير الإعلامي، نظرية الأطر المرجعية، ... وغيرها، وعلى هذا يمكن الاستفادة من التكامل الوظيفي بينها لتقديم منتوج إعلامي مؤسس عن العنف والجريمة.
- كشفت الأبحاث السابقة أن الصحف تمتلك هامشا من الحرية مكن القائم بالاتصال من معالجة مواضيع حساسة: كالعنف والجريمة، وهذا يطرح العديد من الاشكاليات التشريعية والأخلاقية والمهنية التي تتطلب الدراسة أكثر.
- أوضحت الدراسات السابقة أهمية البعد القيمي والأخلاقي في تقرير مواد العنف والجريمة، وهذا بإيقاف القائم بالاتصال والجمهور.

3-على مستوى الموضوع:

اوضحت الدراسات السابقة مدى أهمية موضوع العنف والجريمة كظواهر تحتاج إلى الطرح والمعالجة، وأنها من المواضيع التي تشغل الرأي العام وتعد من أولويات الأجندة التحريرية بالنسبة للقائم بالاتصال في مختلف المؤسسات الإعلامية، ومن أولى اهتمامات الجمهور من حيث الاطلاع شكلا ومضمونا، وهاته النقطة تثمن الدراسة الحالية وتزيد من فاعليتها لتقديم الجديد.

وفي نفس السياق نستشف من خلال مواضيع الدراسات السابقة أنها تعالج العنف أو الجريمة، أو تتحدث عن بعض أنواعهما في وسائل الإعلام المختلفة، وبالمقابل لم نقف على دراسة أكاديمية جمعت مباشرة بين متغيري العنف والجريمة، وبهذا تعد الدراسة الحالية مجالا بحثيا سيقدم الجديد رغم التشابك الجلي بين المتغيرين.

4-على المستوى المنهجي:

قدمت الأبحاث السابقة الموظفة لتحليل المحتوى رؤية واضحة عن كيفية استخدام هذا المنهج التحليلي شكلا ومضمونا، ثم كما وكيف، كانت وسيلة توجيهية للباحثة في اختيار فئات ووحدات التحليل المناسبة بالإضافة إلى طرح جمع البيانات من: استمارة تحليل المحتوى، الملاحظة، المقابلة.

وكشفت الدراسات التحليلية السابقة لمواد العنف والجريمة أن هناك تغليب لفئات المضمون على حساب فئات الشكل مما يؤدي إلى وجود قصور في النتائج، وخصوصا أن أخبار العنف والجريمة من المواد التي تعتمد على الشكل الإجرامي كعامل جذب، وهذا ما ستحاول الباحثة أن تتداركه.

اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على المنهج التحليلي لفهم طريقة معالجة وسائل الإعلام لمواد العنف والجريمة، ولكنها بعد الخلوص للنتائج لم تقدم هذه الابحاث حلول وبدائل علاجية للحد من انتشار ظواهر العنف والإجرام، وهو ما ستحاول الباحثة استدراكه على المستوى النظري والتطبيقي للدراسة.

إن المتأمل للدراسات السابقة يجد أن بعض الباحثين قدموا فائدة مفادها أن تحليل محتوى أخبار العنف والجريمة في مختلف وسائل الإعلام لا يعطي صورة وافية عن حقيقة معالجة مثل هذه المواد، بل هناك العديد من العوامل المؤثرة ترتبط أساسا بجميع عناصر العملية الاتصالية وعلى رأسها المرسل والمتلقي وكذا الرسالة، لذلك وجب تدعيمها بدراسات تمس القائم بالاتصال كصاحب محتوى، والجمهور كمستقبل لذلك المحتوى، كما هو الحال في دراسة (علمي نجاة) أين قدمت الباحثة نموذجا ثلاثي المنهج.

تناولت أغلب الأبحاث السابقة دراسات الجمهور من مداخل ركزت فيها على استخدام المبحوث كمستهلك لمحتوى العنف والجريمة دون إعطاء أهمية للعلاقة بين القائم بالاتصال والمتلقي وكذا نوعية الوسيلة الناقلة لهذه المضامين إضافة إلى البيئة المجتمعية، وغيرها من المداخل والمؤثرات التي ستحاول الباحثة مراعاتها في الدراسة الحالية.

مما يؤخذ على الدراسات السابقة أن البعض منها عانى من خلل منجي ارتبط سوء اختيار العينة الممثلة لمجتمع الدراسة مثل: اختيار بعد الدراسات لأربع صحف أو ثمانية كعينة للدراسة وهي غير كافية، أو كاختيار طبقة الأساتذة الجامعيين فقط كجمهور متتبع لمواد العنف والجريمة، وهذا لا يمثل فئات المجتمع بمختلف مستوياته.

سادسا–مفاهيم الدراسة

إن لكل بحث علمي إطار مفاهيمي خاص به حيث يقف الباحث عند أهم المفاهيم المتعلقة بمشكلة بحثه، سواء كانت ظاهرة في عنوان الدراسة أو متضمنة فيه، وهذا قصد الانطلاق منها والتقيد بها خلال مسار بحثه لتجنب أي تداخل بين المفاهيم المتشابهة.

وتتضمن هذه الدراسة بعض المفاهيم ينبغي الوقوف عندها، ومن خلال العنوان: «المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة في جريدتي النهار الجديد والخبر اليومي» نجد أن المفاهيم الواجب شرحها هي: المعالجة الإعلامية، العنف، الجريمة، الصحافة المكتوبة بالإضافة إلى الوقوف عند المفاهيم المتشابهة.

1– تعريف المعالجة الإعلامية:

1–1– المعالجة:

أ–لغة: عالج الأمر معالجة بمعنى أصلحه[1]، وعالج المشكلة علاجا ومعالجة بمعنى زواله ودواه ومارسه [2]، وتعالج بمعنى تعاطى العلاج. [3]

ب–اصطلاحا:

المعالجة هي: «حالة تجريبية على عينة من العينات تجري لمشاهدة ومقارنة التأثير الذي تحدثه تلك التجارب بتأثيرات العلاجات الأخرى أو عند عدم وجود أي تجارب من أي نوع، والمعالجة قد تكون مادية أو إجراء تجري بطريقة معينة أو أي محفز، ويمكن ضبطها طبقا لاحتياجات التجربة.» [4]

كما تعني المعالجة: «اتخاذ مادة الدراسة أو البحث وعرضها بطريقة منهجية كمعالجة موضوع أو مشكل وتفاديه وعرضه».[5]

---

[1] جماعة من كبار اللغويين العرب، "**المعجم العربي الأساسي**"، (د.ط)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (د.م)، ص858.

[2] الفيروز آبادي، "**القاموس المحيط**"، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ص224,

[3] **المنجد في اللغة والأعلام**، ط43، دار المشرق، بيروت، لبنان، 2008، ص525.

[4] **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات: إنجليزي–عربي**، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988، ص1139.

[5] **Hachette**: **Dictionnaire de français**,Algérie,ENAG,1993,p1656.

أما المعالجة في مجالي الإعلام والاتصال فتعني:« محاولة معرفة خصائص تناول الصحافة لظاهرة أو قضية ما»[1]، كما تعني أيضا «نقل المعلومات من عدة مصادر بدقة وتبصر وبسرعة، وبطريقة تخدم الحقيقة وتجعل الصواب يبرز ببطء وذلك من وجهة نظر الصحيفة أو المؤسسة الإعلامية عموما». [2]

ومن خلال ما سبق ذكره من مفهوم لغوي واصطلاحي يمكننا التوصل إلى التعريف الاجرائي الآتي: «هي الطريقة التي تقوم من خلالها الصحيفة بعرض معلوماتها ومضامينها المختلفة بهدف إعلام الجمهور وتثقيفه وتوعيته بشأن مختلف الموضوعات والقضايا التي يتم تناولها، وذلك من خلال قوالب صحفية معينة وأساليب تحريرية تنسجم مع السياسة الإعلامية للصحيفة.» [3]

1-2-مفهوم الإعلام:

أ-لغة: علِم يعلَم علِما، الرجل حصل له حقيقة العلم، الأمر عرفه وأيقن به وصدقه [4]، ويقال علمت الشيء بمعنى خبرته.[5]

ب-اصطلاحا: يطلق مفهوم الإعلام الذي هو ترجمة للكلمة الإنجليزية information على البيانات والمعلومات والحقائق التي تحصل عليها عن طريق الملاحظة والتجربة أو التعليل والتي تتميز عن الأفكار والآراء، وتتدفق هذه البيانات أو تنساب عن طريق قنوات أو مسالك الاتصال المختلفة.[6]

---

(1) نصر الدين نواري، **"المعالجة الصحفية لظاهرة الإرهاب في الجزائر: دراسة سوسيو تحليلية مقارنة لصحيفتي الشروق والشعب"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص اجتماع الإعلام، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011، ص10.

(2) زينة بوسالم، **"المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في الصحافة الجزائرية"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص بيئة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة،2010-2011، ص21.

(3) حسينة بوشيخ، مرجع سابق، ص135.

(4) **المنجد في اللغة والأعلام**، مرجع سابق، ص526.

(5) ابن منظور، **لسان العرب**، ط1، مج9، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003، ص871.

(6) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، ط2، مكتبة لبنان، 1999، ص218.

كما يعرف على أنه:« كافة أوجه النشاطات الاتصالية التي تستهدف تزويد الجماهير بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية.»[1]

كما يعني الإعلام:« نقل المعلومات والمعرفة العلمية للجماهير العريضة عن طريق العمليات الاتصالية عبر وسائل الاتصال الجماهيري-**Mass media**- من صحافة وإذاعة وتلفزيون من ناحية هي أدوات اتصال، ومن حيث هي قنوات ومسالك للاتصال بجانب كونها نظم إعلامية أصلية».[2]

1-3-المعالجة الإعلامية: هي تلك القرارات التي يتخذها المصدر بالنسبة للطريقة التي سيقدم بها المضمون وترتيبه، وهذه العملية ليست بمعزل عن شخصية المصدر وخصائصه الفردية والطريقة التي سيعالج بها الرسالة[3]،كما تعرف أيضا بأنها تناول الصحفي لموضوعات معينة من خلال مضمون الرسالة الخاصة لهذه الموضوعات وعرض الرسالة من حيث محتواها وأيضا الشكل الذي تظهر فيه هذه الرسالة على صفحات الصحف.[4]

إن من التعاريف الضمنية الواجب الوقوف عندها نجد مصطلح الصحافة بأنواعها، وذلك لتعلقها بالمعالجة الإعلامية والصحفية وكذا تعلقها بالصحف محل الدراسة وعينتها:

2-1- تعريف الصحافة:

أ – لغة: يطلق تعبير الصحافة (News paper) أو (Press) على كل مطبوع يصدر دوريا وبانتظام وتهتم أساسا بنشر الأخبار بموضوعاتها المختلفة، وتشمل الجرائد والمجلات، وقد تنوعت الصحف تنوعا كبيرا مع تقدم فنون الطباعة وأساليب العمل الصحفي وفنونه، وأصبحت هناك الصحف ذات الحجم الكامل، والصحف النصية (Tablloid)، ثم إن هناك الصحف الصباحية والأخرى

---

(1) سمير محمد حسين، **الإعلام والاتصال بالجماهير**، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، ص22.

(2) محمد منير حجاب، **الموسوعة الإعلامية**، مج2، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص416.

(3) حسن عماد مكاوي، ليلى حسن السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص152.

(4) رمزي ميخائيل جيد، **تطور الخبر في الصحافة المصرية**، ط1، الهيئة المصرية العامة، 1985، (د.م)، ص117.

المسائية، وكذلك توجد الصحف المتخصصة للأدب أو الطب أو الهندسة...إلخ، كما توجد صحافة للأطفال وأخرى للشباب أو المرأة...إلخ.[1]

كما يطلق على الصحيفة أو الجريدة كلمة (Journal)، أما كلمة الصحافة فتشمل إذا الصحيفة والصحفي في الوقت نفسه[2]، وهناك من يرى أن الصحافة تطلق على معنيين، معنى مقابل لكلمة (Journalisme) أي المهنة الصحفية، ومعنى مقابل لكلمة (Presse) أي مجموعة ما ينشر في الصحف[3].

ب–اصطلاحا: الصحافة هي مطبوع دوري ينشر الأخبار في مختلف المجالات ويشرحها وهو يعلق عليها، ويكون ذلك عن طريق مساحات من الورق المطبوع بأعداد كبيرة بغرض التوزيع[4]، وتعتبر الصحافة مهنة البحث عن الحقائق ونشرها بطرق رشيدة تنفع المجتمع والتنمية، وهي سابقة لمعظم وسائل الإعلام والتكنولوجيا[5]، ولأن عينتا الدراسة تتعلق بجريدتين يوميتين خاصتين، وجب الوقوف أيضا عند ماهية الصحافة اليومية، وكذا الصحافة الخاصة:

2–2– الصحافة اليومية:(Daily papers) وهي الصحف والنشرات التي تصدر يوميا، سواء كانت صباحية أم مسائية، المهم أن تصدر بالاسم نفسه وتنتظم في صدورها. [6]

2–3– الصحافة الخاصة:

يعرفها (**فرانسيس بال –Balle Francis**):«هي نوع من الصحف التي تمتلك خصائص مميزة تختلف عن بعضها البعض في المضمون والاتجاه السياسي، وتكون ملكيتها شخصية سواء في يد شخص واحد أو جماعة ما حسب قانون كل بلد».[1]

---

(1) طه أحمد الزيدي، **معجم مصطلحات الدعوة والإعلام الإسلامي: عربي–إنجليزي**، ط1، دار الفجر، دار النفائس، مركز البصيرة، العراق–بغداد، عمان–الأردن، (د.ت)، ص157.

(2) محمد منير حجاب، **وسائل الاتصال نشأتها وتطورها**، ط1، دار الفجر للنشر، القاهرة، (د.ت)، ص58.

(3) إبراهيم عبد الله المسلمي، **مدخل إلى الصحافة**، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت)، ص17.

(4) فضيل دليو، **الاتصال: مفاهيمه نظرياته ووسائله**،ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص82.

(5) حسن عماد مكاوي، ليلى حسن السيد، مرجع سابق، ص49.

(6) طه أحمد الزيدي، مرجع سابق، ص156.

أما الصحافة الجزائرية المكتوبة الخاصة: «فهي الصحف الوطنية الصادرة عن مؤسسات يمتلكها أشخاص طبيعيون، ولا تتدخل الدولة في ملكيتها أو تسييرها، وقد تأسست أولى الصحف الخاصة عام 1990 كشركات مساهمة من طرف صحفيين كانوا يعملون سابقا في الصحف العمومية، وتحصلوا على الدعم من الدولة بعد إقرار التعددية السياسية والإعلامية بمقتضى دستور 1989، وقانون الإعلام (90-07) ثم تعليمة دعم صندوق ترقية الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية في عهد رئيس الحكومة السابق **مولود حمروش** حيث منحت الدولة بموجب هذا الصندوق إعانات للصحافة الخاصة قدرها 100مليون دينار جزائري».[2]

3– تعريف الظَّاهرة :أ–لغة: الظَّاهرة م.ج : ظواهر وظاهرات، وهي مشتقة من ظهر بمعنى تبين وبرز بعد الخفاء، والظَّاهرة ما يبدو من الشيء في مقابل ما هو عليه في ذاته[3]، والظَّاهرة: مؤنث الظاهر، وهي أعلى كل شيء، وتطلق على الأرض المشرفة، ومن العيون: الجاحظة، وظَّاهرة الجبل أعلاه، والظاهر خلاف الباطن، ويقال قرأه ظاهرا أي حفظا بلا كتاب، وظاهر الأمر باديه [4]، وعليه الظاهر أو الظاهرة هي الأمر البادي للعيان ويمكن إدراكه بالنظر أو بالسمع أو باللمس، وهي أي حدث يمكن ملاحظته ومراقبته ورصده عن طريق الحواس. [5]

ب–اصطلاحا:

الظاهرة هي الحدث الفريد أو الخارق غير المألوف، والظاهرة في الغالب ترتبط بالمجتمع والحياة الاجتماعية للأفراد لذلك يقال عنها ظاهرة اجتماعية، وتعريف (**إيميل دوركايم – Emile**

---

(1) Balle Francis, **Mythes et réalité de la liberté de la presse**, corpus18, an Encyclopédie Universalise, Paris,1990, p251.
https://www.universalis.fr/encyclopedie/presse-mythes-et-realites-de-la-liberte-de-la-presse/

(2) محمد اللمداني، **الصحافة المستقلة في الجزائر: التجربة من الداخل**، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، (د.ت)، ص29.

(3) إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، جمهورية مصر العربية، 2004، ص446.

(4) علي بن هادية وآخرون، **القاموس الجديد للطلاب**، ط1، الشركة التونسية للتوزيع تونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1979، ص625.

(5) محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، ط1، دار المعرفة الجامعية، دار الإسكندرية، 2006، ص302.

Durkheim) الأب الروحي للمدرسة الوظيفية في علم الاجتماع من أشهر التعاريف وأكثرها شيوعا، والذي ينص على أن الظاهرة الاجتماعية هي:« كل ضرب من السلوك ثابتا كان أم غير ثابت، يمكن أن يباشر نوعا من القهر الخارجي على الأفراد، أو هي كل سلوك يعم في المجتمع وكان ذا وجود خاص مستقل عن الصورة التي يتشكل بها في الحالات الفردية»[1]، وبصورة أبسط فالظاهرة الاجتماعية هي: «أنماط من السلوك وأشكالا من التفكير والشعور تتميز بأنها تتم بمعزل عن إرادة الفرد، وتتصف بقوة قهرية» [2].

4– تعريف العنف:

أ–لغة: من عَنَف عُنْفا وعَنَافة، اِشتد وقوي، عَنَف به أو عليه: لم يرفق به، عُنْف: الشدة والقساوة، ضد الرفق[3]، والعُنْف هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، عَنَفَ به وعليه يَعنِفُ عُنْفا وعَنَافَة وأَعنَفَه وعَنَّفَه تَعنِيفا، وهو عَنِيف إذا لم يكن رفيقا في أمره، واِعْتَنَفَ الأمر، اعْتَنَفْتُ الشيء كرهت ووجدت له علي مشقة وعُنْفا، واِعْتَنَفْت الأمر اِعْتِنَافا أي: جهلته وأتيته ولم يكن لي به علم، واِعْتَنَف اعْتِنَافا إذا جار ولم يقصد، والتَعْنِيْف: التوبيخ والتقريع واللوم[4]، كما أن العُنْفُ والعَنَفُ، والعِنْفُ: ضد الرفق والشدة والقساوة. [5]

وفي المعجم الفلسفي: «العُنْف مضاد للرفق، ومرادف للشدة والقسوة، والعَنِيْفُ المتصف بالعنف، فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء ويكون مفروضا عليه من الخارج فهو بمعنى ما فُعل عنيف».[6]

---

(1) إميل دوركايم، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم: محمود قاسم، ط1،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1974، ص68-69.

(2) عبد الجبار، نبيل عبد الحميد، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، ط1، منشورات دار دجلة، عمان، 2009، ص173.

(3) يوسف محمد رضا، **معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة: معجم ألفبائي موسع يحتوي على أكثر من مائة ألف مدخل وآلاف الأمثلة والشروحات والاستشهادات الموثقة وتزينه 32 لوحة زخرفية عن الفن العربي والإسلامي**، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006، ص1138.

(4) ابن منظور، **لسان العرب**، مج10، ط4، دار صادر، (د.م)، 2005، ص304.

(5) **المنجد في اللغة العربية والإعلام**، ط38: منقحة ومزيد عليها، دار المشرق، بيروت، 2000، ص533.

(6) جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، ج2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص112.

وعرف في معجم العلوم الاجتماعية بأنه: «استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما أو مجموعة من الأفراد»[1]، وكلمة العنف **"Violence"** مشتقة من الكلمة اللاتينية **"Violare"** التي تعني ينتهك أو يؤذي أو يغتصب، فالعنف انتهاك أو أذى يلحق بالأشخاص والأشياء.[2]

وقد ذكر قاموس **ويبستر "Webster"** أن العنف هو:«القوة الجسدية التي تستخدم للإيذاء أو الإضرار»[3]، وفي اللغة الإنجليزية فإن الأصل اللاتيني لكلمة (**Violentce**) هي مشتقة من الكلمة اللاتينية(**Vis**) أي اللجوء إلى القوة[4].

كما حدد قاموس "**Oxford**" مفهوم العنف بأنه: "ممارسة القوة البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص والممتلكات كما يعتبر الفعل أو المعاملة التي تحدث ضررا جسمانيا أو التدخل في حريته الشخصية"[5] كما عرف بأنه:«فعل إرادي متعمد يقصد إلحاق الضرر أو التلف أو تخريب أشياء، أو ممتلكات أو منشئات خاصة عن طريق استخدام القوة».[6]

أما في اللغة الفرنسية فإن أصل كلمة "**Violence**" لاتيني وهو "**Violenta**" ومعناها الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات، ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين وخصوصية الأفراد[7]، وهي

---

(1) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص441.

(2) جميل صليبا، **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية**، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص120.

(3) Simon and Schuster **,Webster's New Universal Unabridged Dictionary**, second edition, New york, 1979, p22.

(4) فتحي المسكيني، **"ما هو الإرهاب؟:نحو مسألة فلسفية"**، مجلة دراسات عربية، ع1-2، السنة34، بيروت، 1997، ص4.

(5) C.T Onions, Robert W.Burchfield, G.W.S. Friedrichsen, **The Oxford Dictionary of English Ettymology: Oxford Claredon Press**, 1966, p982.

(6) عمار عادل إسماعيل، **"أسباب استخدام العنف ضد الأطفال في الأسرة السورية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة دمشق، 2004، ص39.

(7) منير البعلبكي ورمزي البعلبكي، **المورد الحديث: قاموس إنجليزي– عربي حديث**، دار العلم للملايين، بيروت، 2008، ص1313.

خاصية لكل ما ينتج عنه مفعول بقوة شديدة متطرفة ووحشية، إنه تعبير عن أقصى الشدة، تجاوز عبر اللفظ والسلوك، ويعكس استخدام القوة.(1)

وعليه فالعنف لغة هو الشدة والقسوة وكذا الغلظة ونتاجها إلحاق الضرر.

ب–اصطلاحا:

ب–1–مفهوم العنف من الناحية السوسيولوجية: إن العنف في علم الاجتماع ارتبط أساسا بكل ما يربك النظام الاجتماعي والعلاقات القائمة بين أعضائه.

فيعرفه **ولسن(Wilsson)**:« بأنه ممارسة القوة البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات، كما أنه الفعل أو المعاملة التي تحدث ضررا جسمانيا أو التدخل في الحرية الشخصية».(2)

وحسب **علم الاجتماع** :«فالعنف هو سلوك يتسم بالعدوانية، يصدر من طرف أو أطراف، فرد أو أفراد، دولة أو مدنية، بسبب إخضاع الطرف المقابل في إطار علاقة قوة غير متكافئة، تكون فيها القوة لطرف دون طرف في تحصيل الغلبة، فيتم من خلاله إخضاع أفراد أو جماعة أو دولة.» (3)

كما عرفت **منظمة الصحة العالمية (WHO)** العنف في تقريرها العالمي الأول الخاص بالصحة والعنف بأنه «الاستخدام المتعمد للقوة، أو التهديد باستخدامها ضد الذات، أو ضد شخص آخر، أو ضد مجموعة من الأشخاص أو المجتمع ككل، مما يسفر عن وقوع إصابات بالغة أو وفيات، أو ضرر أو سوء نمو، أو قد يؤدي بشكل كبير إلى ذلك»(4).

ويعرفه عالم الاجتماع **جوهان جولتن (Johan Galtung)** بأنه:« ضرر يمكن تجنبه عند الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان، مثل البقاء وتعزيز الرفاهية والهوية والحرية، ويتوافق هذا الشكل

---

(1) Michel le grain, **Dictionnaire Encyclopédique la rousse**, Ed larousse, Paris VUEF, 2002, P 1657.

(2) إجلال إسماعيل حلمي، **العنف الأسري**، ط1، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص9.

(3) إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والمختصين العرب، **معجم العلوم الاجتماعية**، ط1، الشعبة القومية للتربية والعلوم الاجتماعية، اليونيسكو، (د.م)، (د.ت)، ص254.

(4) مع الناجين والناجيات من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي: "**دليل مرجعي تدريبي للعاملين والعاملات في الخطوط الأمامية**"، وكالة الأمم المتحدة للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين في الشرق الأدنى، (د.م)، (د.ت)، ص14، تاريخ الزيارة : 2017/06/12، وقت الزيارة 10:11.

https://www.unrwa.org/sites/default/files/2012061162152_0.pdfc

من أشكال العنف مع الأساليب المنهجية التي من خلالها يقوم نظام اجتماعي أو مؤسسة اجتماعية معينة بقتل الأفراد ببطء عن طريق منعهم من إشباع احتياجاتهم الأساسية» (1)

كما يعرف العنف بأنه الفعل الخشن والفظ الذي يهدف إلى الضغط وإرغام الآخرين على الامتثال لإرادتنا ويكون ضد الحياة الشخصية للأفراد أو داخل الأسرة أو بين الغرباء، ويتم عن طريق الايذاء باليد أو اللسان أو بالفعل أو بالكلمة، و هو التصادم مع الأخرين(2).

في حين عرفه عدنان الدوري بأنه : "كل قوة بدنية أو جسمانية يمكن أن تحدث أضرارا بدنية أو جسمانية تدخل في نطاق العنف بمعناه التقليدي، لكن العنف بمعناه العلمي الدقيق لا يقتصر على العنف البدني وحده، فقد يحدث العنف آثارا اجتماعية ونفسية وعقلية وقد يتضمن الضرر البدني." (3)

كما يعرف البعض العنف بأنه "الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوك أو التزام ما، وبعبارة أخرى هو استعمال القوة، ويعني جملة الأذى والضرر الواقع على السلامة الجسدية للشخص (قتل، ضرب، جرح)، كما قد يستخدم العنف ضد الأشياء (تدمير، تخريب، إتلاف) (4).

وهناك من يعرف العنف على أنه: "أي سلوك يؤدي إلى إيذاء شخص لشخص آخر، وقد يكون هذا السلوك كلاميا نفسيا (معنويا) يتضمن أشكالا بسيطة من الاعتداءات الكلامية أو التهديد، وقد يكون السلوك فعليا حركيا (ماديا) كالضرب المبرح والاغتصاب والحرق والقتل وقد يكون كلاهما، وقد يؤدي إلى حدوث ألم جسدي أو نفسي أو إصابة أو معاناة، أو كل ذلك في آن واحد. (5)

---

(1) John Edwards,**"Bumper sticker Complaint Not So off Mark New Memo Shows"**, p16,date de visite:20/12/2018, temps de visite:11:03.
https://www.foxnews.com/story/john-edwards

(2) Gresle (f), Panoff (M), Perrin(m),et Tripier(p), **Dictionnaire de science humaine sociologie psychologie**, Sociale anthropologie: coll, Franand Nathan, Paris 1990, P07.

(3) عدنان الدوري، **أثر برنامج العنف والجريمة على الناشئة: دراسة نظرية وتحليلية**، ط1، مركز البحوث والدراسات الإعلامية، وزارة الإعلام، الكويت، 1977، ص14.

(4) أحمد مجدي حجازي، شادية على قناوي، **"المخدرات وواقع العالم الثالث: دراسة حالة لأحد المجتمعات العربية"**، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، تصدر عن المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ج1، ع1، القاهرة، 1995، ص15.

(5) علي إسماعيل مجاهد، **تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع**، الأكاديمية الملكية للشرطة، مركز الإعلام الأمني، (د.م)، (د.ت)، ص3-4،تاريخ الزيارة:2019/11/02، توقيت الزيارة:03:11

ويرى مصطفي حجازي أن العنف :"هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع، ومع الآخرين حيث يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحين تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمته."(1)

في حين عرفه حسين توفيق إبراهيم، بأنه "ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة."(2)

أما إيستارد (Isstared)فعرف العنف بأنه:" كغيره من أشكال السلوك، وهو نتاج مأزق علائقي بحيث يصيب التدمير ذات الشخص في نفس الوقت الذي ينصب فيه على الآخر لإبادته، فتشكل العدوانية طريقة معينة للدخول في علاقة مع الآخر"(3).

أما فيما يخص المعنى الحداثوي "للعنف" كمصطلح فهو يتسع ليشمل كل أشكال العنف داخل المجتمع المدني الحديث، بوصفه فعلا أو ظاهرة ترمي إلى إحداث خلل في البني التنظيم مجتمع ما، مما ينجم عنه تهديد نظام الحقوق والواجبات التي يتوفر عليها الأفراد طالما هم ينتمون إلى شرعية قائمة".(4)

ب-2- المفهوم السيكولوجي للعنف:

وأما في مجال علم النفس فالعنف هو:" كل سلوك يتسم بالقسوة والشدة والإكراه إذ تستثمر فيه الدوافع العدائية استثمارا صريحا، كالضرب والتقتيل للأفراد والتحطيم للممتلكات." (5)

كما يرى رواد مدرسة التحليل النفسي وعلى رأسهم فرويد " أن العنف خاصية تمتد جذورها إلى الطبيعة البشرية والكوامن النفسية، وتثار إذا أُعترض نشاط الفرد." (1)

---

http://staffsites.sohag-univ.edu.eg/

(1) مصطفي حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976، ص 253.

(2) حسين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية سلسلة أطروحات الدكتوراه**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، ج1، 1992، ص75.

(3) إيستارد، **سيكولوجية الجريمة**، (د.د)، باريس، 1963، ص300.

(4) فؤاد إسحاق الخوري، **الذهنية العربية: العنف سيد الأحكام**، (د.ط)، دار الساقي، بيروت، 1993، ص 22.

(5) فرج عبد القادر طه، **موسوعة علم النفس والتحليل النفسي**، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص55.

وفي حقل السلوك الجمعي يعرف العنف بوصفه ظاهرة جمعية تحتوي مجموعة من الأشخاص يسود بينهم نوع من التجانس أو التماثل في موقف اجتماعي معين، وفي إطار نمط من التفاعل يمثل تجسيدا لتوترات متفجرة. (2)

ب-3- المفهوم القانوني للعنف:

أما قانونا فالعنف هو: «استعمال غير قانوني لوسائل القسر والتدمير المادي والبدني بهدف تحقيق غاية فردية أو شخصانية أو جماعية»(3)

ومن معاني العنف القانونية:« أن العنف يأتي بمعنى الإكراه أو استخدام الضغط أو القوة استخداما إما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما أو مجموعة من الأفراد كالناخبين أو المشرفين على الانتخابات.» (4)

كما عرف العنف بأنه:« الاستعمال غير القانوني لوسائل الإكراه المادية من أجل تحقيق أغراض شخصية أو جماعية.» (5)

كما يطلق العنف قانونا على :« القوة المادية والإرغام البدني والإكراه البدني، واستعمال القوة بغير حق يشير اللفظ إلى كل ما هو شديد وغير عادي وبالغ الغلظة»(6)، وبالنسبة لقانون العقوبات الجزائري فقد اعتمد على التقسيم الرباعي للعنف العمد ، ويعاقب على كل أنواع العنف العمد من ضرب وجرح أو التعدي على الأشخاص وإلحاق الضرر المادي والمعنوي بهم(7).

---

(1) أمل البكري، ناديا عجوز، **علم النفس المدرسي**، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص25.

(2) علي محمود أبو ليلة، "**العنف في المجتمعات النامية في وجهة نظر التحليل الوظيفي**"، المجلة الجنائية القومية، مج17، ع1، القاهرة، 1974، ص241.

(3) **معجم المصطلحات القانونية**، (ص-ي)، (د.د)، (د.م)، (د.ت)، ص1145.

(4) عبد الرحمان العيسوي، **سيكولوجية الطفولة والمراهقة**، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 1997، ص99.

(5) Edwin R.A, Seligman and Alvin Saunders Johnson, **Encyclopedia of the social sciences**, vol15,the print the Macmllan comp, New York, 1954,p264.

(6) أحسن بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجنائي الخاص: الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال**، ج1، (د.د)، (د.م)، (د.س)، ص49.

(7) المرجع نفسه، ص52.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف مختلفة للعنف، نلاحظ أنها اتسمت بالتنوع والتداخل في بعض النواحي خصوصا سوسيولوجيا وسيكولوجيا وذلك بداعي التكامل الوظيفي بينها، فمنها ما كان مقتضيا جعل العنف محصورا في استعمال القوة لإيذاء الآخرين، ومنها ما عزاه إلى الجانب النفسي والسلوكي للإنسان، ومنها ما كان متسعا شمل السبب في سلوك العنف وأنواعه والأضرار الناجمة عنه على مستوى الفرد والجماعة، وعليه يمكن تقديم التعريف الإجرائي الخاص بالعنف كالآتي :

هو كل سلوك عدواني مؤذي ينطلق من الاستخدام المتعمد للقوة أو السلطة أو التهديد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك تجاه الذات أو شخص آخر، أو عدد من الأشخاص أو مجتمع بأكمله، وقد يكون معنويا أو ماديا، فيتخذ أشكالا نفسية وجسدية متنوعة الأضرار من: أذى أو موت أو إصابة نفسية، أو اضطراب في النمو، أو حرمان، مما يجعله يهدد البناء الاجتماعي للأسرة والمجتمع.

5 – تعريف الجريمة :

أ– لغة: مشتقة من جَرَمَ يجْرُم جُرْما، واجْتَرَمَ وأَجْرَمَ، فهو مُجْرِم وجَرِيْم، جَرَم أي قَطع، والجُرْمُ بمعنى التعدي والذنب، وجَرَمَ إليهم وعليهم جريمَة، وأَجْرَمَ : جَنَى جناية، وجَرُمَ إذا عظم جُرْمُهُ أي أذنب، وفلان له جريمة إلي أي جُرُم، والجَارِمُ: الجَاني، والمُجْرِمُ: المذنب، وجَرَمَ يَجْرِمُ واِجْتَرَمَ ويَجْتَرِمُ: يتكسب ويطلب ويحتال، وعليه فَجَارِمُ القوم وجَرِيْمَتهم : كاسبهم، واِجْتَرَمَ الذنب، ارتكبه، وأَجْرَمَ الشخص، أُلصق به الجُرْمُ أو الذنب، وتَجَرَّمَ عليه : ادعى عليه الجُرُمَ وإن لم يُجْرِم[1]وعليه فالجريمة هي ما تم اقترافه من جناية أو إثم أو ذنب[2]، ولقد وردت مشتقات (جَرِمَ) ست وستين مرة في القرآن الكريم.[3]

ب– اصطلاحا:

يعد مفهوم الجريمة من المفاهيم المتداولة والمعرفة، ولكن من الواجب الوقوف عند مفهومها من أبعاد وزوايا مختلفة حتى تتضح الصورة أكثر كالآتي:

---

(1) ابن منظور، **لسان العرب**، مج3، دار صادر، (د.م)، 2003، ص130.

(2) عبد الرحمان عيسوي، **مبحث الجريمة: دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص13.

(3) إسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ج5، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د.ت)، ص1985.

ب-1- المفهوم الشرعي للجريمة:

أما الجريمة عند فقهاء الإسلام« فإنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير، و لها عند التهمة حال استبراء تقتضيه السياسة الدينية، و لها عند ثبوتها وصحتها حال استيفاء توجبه الأحكام الشرعية.» [1]

وفي نفس السياق عرف أبو زهرة الجريمة بأنها:« محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير، ولذلك يصح أن نطلق كلمة الجريمة على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم[2]، كما يقصد بلفظ الجريمة الإتيان بفعل محرم أو معاقب على فعله أو ترك فعل واجب معاقب على تركه.»[3].

ب-2- المفهوم السوسيولوجي للجريمة:

يعتبر علماء الاجتماع الجريمة :«بأنها ظاهرة اجتماعية معقدة تخضع لمفاهيم فكرية ودينية وأخلاقية وليست قانونية فقط، ويعتمد التعريف الاجتماعي للجريمة على بعض المعايير الاجتماعية كأساس لتحديد السلوك الإجرامي وهو عداء ذلك السلوك للمجتمع، بمعنى أن الجريمة هي سلوك معاد للمجتمع.» [4]

كما تعرف أيضا الجريمة في إطارها الاجتماعي بأنها كل خروج عن القيم والمعايير والعادات والتقاليد الاجتماعية التي يعتمدها المجتمع في سلوكية أفراده،[5] بحيث يكون في هذا الخروج إيذاء شديد للشعور الجماعي بدرجة تؤدي إلى سخط المجتمع وغضبه.

كما وصفها **إيميل دوركايم** بأنها:« الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الاجتماعي.»[6]

---

[1] أبي الحسن على بن محمد حبيب البصري البغدادي الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ط1، دار الكتب، بيروت، (د.ت)، ص 273.

[2] محمد أبو زهرة، **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي**،ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص19.

[3] المرجع نفسه، ص23.

[4] منال محمد عباس، **الانحراف والجريمة في عالم متغير**، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر-القاهرة، 2011، ص33.

[5] عبد الهادي الجوهري، **قاموس علم الاجتماع**، ط1، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1983، ص36.

[6] إيميل دوركايم، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، ترجمة: محمود قاسم، ط1، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1974، ص160.

ويمكن تعريف الجريمة من المنظور الاجتماعي بأنها :« كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها، أو هي كل فعل يُقدِم الشخص على ارتكابه بدوافع فردية خالصة تقلق حياة الجماعة وتتعارض مع المستوى الخُلقي السائد لديها في لحظة من الزمن معينة.» (1)

وبعبارة أخرى هي:« كل انتهاك لأي قاعدة من قواعد السلوك مهما تكن هذه القاعدة، أو هي سلوك لا اجتماعي يكون موجها ضد مصالح المجتمع ككل، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة.» (2)

كما يذهب **باترسون** (**Patersson**) إلى تعريف الجريمة على أنها:« هي الجرأة على مخالفة قواعد المجتمع وارتكاب الجريمة.» (3)

ب–3– المفهوم السيكولوجي للجريمة:

أما علماء النفس فينظرون للجريمة بأنها سلوك معاد للمجتمع، وهو لا شك كأي نوع آخر من أنواع السلوك الشاذ أو غير السوي، ولذلك فالشخص المجرم لا يختلف عن الشخص المريض الذي يأتي أيضا بالسلوك الشاذ الذي يحتاج إلى علاج والرعاية. (4)

إن الظاهرة الإجرامية وفقا لهذا المنظور هي إشباع لغريزة إنسانية بطريقة شاذة، لا ينتهجها الرجل العادي في إرضاء الغريزة نفسها، للتعبير عن الصراعات النفسية والاضطرابات في قوى الشخصية.(5)

---

(1) السيد رمضان، **الجريمة والانحراف: رعاية الأحداث والمجرمين**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص12.

(2) جلال عبد الخالق، **الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية: الجريمة والانحراف**، ط1، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية،1995، ص53.

(3) حسين علي الغول، **علم النفس الجنائي: الإطار والمنهجية، الجوانب النفسية والإكلينيكية للمجرم**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص72.

(4) منال محمد عباس، مرجع سابق، ص32.

(5) رقيق عبد الكريم، **"دور الصحافة في مجابهة أشكال الجريمة في المجتمع الجزائري"**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، نصف سنوية، تصدر عن جامعة جيلالي اليابس، مج6، ع1، سيدي بلعباس، ص278.تاريخ الزيارة: 2021/1/31، توقيت الزيارة:14:07.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/334/7/1/17421

كما تعرف الجريمة:« بأنها سلوك مخالف لمعايير المجتمع الأخلاقية التي اتفقت عليها الجماعة، حتى وإن لم يكن اعتبرها كقوانين.»[1]

كما تشير الجريمة إلى نوع خاص من السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية، والمعايير والقيم الأخلاقية الموجودة في المجتمع، وهذه التفرقة بين القواعد القانونية والمعايير والقيم الأخلاقية هي أساس الاختلافات في موقف العلماء عند نظرهم للجريمة وتحديدهم لها.[2]

ب-4- المفهوم القانوني للجريمة:

أما من الوجهة القانونية هي ذلك النشاط الذي ينص قانون الدولة على تجريم الإقدام عليه أو تركه، وعقاب كل من يقدم عليه أو يحجم عنه، أي هي كل نشاط خارجي للإنسان سواء تمثل في فعل أو امتناع يفرض له القانون العقوبات.[3]

كما تعرف بأنها:« كل فعل مجرم ومعاقب عليه قانونا يؤدي ارتكابه إلى اختلال نظام المجتمع.»[4]

وتعرف الجريمة في القانون الوضعي على أنها :«خرق للقواعد الاجتماعية وفعل يعد ضارا بالجماعة ولاختلاف الحضارات في التنظيم والقيم يختلف ما يعد جرما.»[5]

وقدم **محمد نجيب حسني** تعريفا للجريمة من منظور قانوني وذلك بوصفها:« فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر لها القانون لها عقوبة أو تدبيرا احترازيا.» [6]

---

(1) عبد العزيز عبد الله الدخيل، **معجم الخدمة الاجتماعية: إنجليزي-عربي**، ط2، دار المناهج، عمان، 2005، ص59-60.

(2) محمود أبو زيد، **المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب**، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (د.م)، 2003، ص178.

(3) رقيق عبد الكريم، مرجع سابق، ص278.

(4) عايش حليمة، **"الجريمة في الصحافة الجزائرية:تحليل مضمون أخبار الجريمة في جريدة الشروق اليومي"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، فرع الصحافة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة،2008-2009، ص13، تاريخ الزيارة:2018/03/02، توقيت الزيارة:20:02
http://archives.umc.edu.dz › handle › AAIY264

(5) عبد الله بن الشيخ محمد الأمين بن محمد بن مختار الشنقيطي، **علاج القرآن الكريم للجريمة**، ط1، مطبعة أمين محمد سالم، المدينة المنورة، 1413هـ، ص17.

(6) محمد نجيب حسني، **شرح قانون العقوبات**، ط5، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص40.

وقد عرفها **إبراهيم عبد الرحمان العقبي** بأنها:« سلوك تحرمه الدولة لضرره على المجتمع ويمكن أن ترد عليه عقوبة.»[1]

ويقصد الجريمة أيضا :«تلك الحالة التي يترتب عليها الخروج على أوامر القانون ونواهيه خروجا يتبعه توقيع العقوبة المحددة لها على فعلها.» [2]

كما عرفت الجريمة بأنها:«عبارة عن أنواع من السلوك ينص القانون على تجريمه وعقاب مرتكبيه»[3]، وفي نفس السياق عرفت الجريمة أيضا على أنها:« الخروج عن القانون ومخالفته، وأن المجرم هو مرتكب هذا الفعل.» [4]

إضافة إلى ما سبق ذكره فالجريمة عرفت أيضا بأنها:« هي فعل ما يعاقب عليه المجتمع ممثل في مشرع لما ينطوي عليه هذا الفعل من المساس بشرط يعده المجتمع من الشروط الأساسية لكيانه أو من الظروف الكاملة لهذه الشروط.»[5]

ومن خلال ما سبق يمكن القول: أن الجريمة سلوك معاد للمجتمع ومناف لعاداته وتقاليده، ويتم من خلاله انتهاك الحدود القانونية، والمعايير والقيم الأخلاقية الموجودة في المجتمع، ويؤدي ارتكابه إلى اختلال نظام المجتمع وإلحاق الضرر بأفراده ، لذلك جرمه الشرع والقانون مع تشديد العقوبة.

6- الفرق بين العنف والجريمة :

إن وجه التشابه بين العنف والجريمة يكمن في كونهما يلحقان الأذى والضرر بالآخرين، وكلاهما سلوكان مرفوضان في أي مجتمع، لذلك يجب التصدي لهما بكل الطرق، ولكن هناك فروق عديدة بين العنف والجريمة، وأهم الفروق أن العنف- بأشكاله المتعددة والمختلفة – هو سلوك لا يخالف القانون، وبالتالي لا يترتب عليه مساءلة قانونية، ولكن الجريمة سلوك يخالف القانون، وبالتالي يتعرض من قام بهذا السلوك للمساءلة القانونية، فالعنف إذا ترتب عليه مساءلة قانونية لا يعد عنفا بل يصبح جريمة.

---

(1) إبراهيم عبد الرحمان العقبي، **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، ط2، دار العلوم للطباعة، الرياض، 1983، ص42.

(2) رمسيس بهنام، **الإجرام: علم الجريمة وعلم العقاب والتقويم**، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974، ص117.

(3) عبد الله عبد الغني غانم، **علم الاجتماع الجنائي الإسلامي: الجريمة والمجرم في المنظور الإسلامي-دراسة مقارنة-**،ط1، ج1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1994، ص37.

(4) حسن الساعاتي، **بحوث إسلامية في الأسرة والجريمة والمجتمع**، ط1، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1992، ص169.

(5) رمسيس بهنام، **الجريمة والمجرم في الواقع الكوني**، ط1، منشأة المعارف، مصر، 1996، ص41.

وهناك فرق آخر جوهري بين العنف والجريمة، يتمثل في كون العنف غالبا ما يكون فوضويا لا يتمتع بالطابع التنظيمي، فمثلا: العنف المتمثل في التوبيخ، والذي يسبب أذى معنوي ونفسي لا يأخذ شكلا تنظيميا، ولا توضع له خطة مسبقة، أما الجريمة فتأخذ شكلا تنظيميا نوعا ما، فمثلا : إذا أراد سارق أن يسرق شخص ما، فعليه أن يخطط لذلك: كمن الذي سيسرقه، وما الذي سيسرقه وهكذا.[1]

سابعا – المدخل النظري للدراسة :

تتحرى هذه الدراسة الكشف عن حقيقة المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" وذلك بهدف التأكد من سعيها للحد من ظاهرتي العنف والجريمة أو الترويج للسلوك الإجرامي والعنيف، إضافة إلى معرفة مدى التزامها بالمبادئ الأخلاقية والقيم الإخبارية، وتأديتها للمسؤولية المنوطة بها لخدمة الفرد وإصلاح المجتمع دون إثارة أو تهويل، لذلك كان من الواجب تبني مدخل نظري للدراسة، يعد ضابطا لأهدافها ونتائجها ومتماشيا مع خصائص البحث العلمي.

كما يؤدي القائم بالاتصال في الصحف دورا مهما في تمرير ونشر قضايا دون أخرى، بما يتفق مع السياسة التحريرية وأهمية الحدث والقيم والمعايير المهنية والاجتماعية، ومن ثم كان لزاما علينا التعرف إلى القضايا التي يعمد القائم بالاتصال لإبرازها والحلول التي تعرضها،[2] وعلى إثر ذلك كانت نظرية المسؤولية الاجتماعية منطلقا نظريا لهذه الدراسة كالآتي:

1– التعريف بنظرية المسؤولية الاجتماعية :

تعرف نظرية المسؤولية الاجتماعية بأنها :«مجموعة الوظائف التي يجب ان تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتوافر في معالجتها لموادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن تتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسؤولة

---

[1] العنف والجريمة إلى أين؟، الركن الأخضر، تاريخ الزيارة:2014/02/03، توقيت الزيارة:08:00،
www.grenc.com/show-article-main.cfm?=25646

[2] رنا محمد صالح حسين جودة، **"دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة قضايا الجريمة: دراسة تحليلية و ميدانية مقارنة"**، رسالة ماجستير: تخصص صحافة وإعلام، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص27،تاريخ الزيارة: 2019/07/04، توقيت الزيارة:07:28
https://iugspace.iugaza.edu.ps/bitstream/handle/20.500.12358/16338/file_1.pdf?sequence=1&isAllowed=y

أمام القانون والرأي العام،»[1] كما تعنى المسؤولية الاجتماعية للصحافة أيضا: «الاهتمام بالصالح العام أو الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته عبر اتصاف الصحافة بسداد الرأي والدقة والعدل ومراعاة النواحي الأخلاقية والقيم»[2].

2– مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية :

جاءت النظرية بمجموعة من المبادئ التي حددت بها النقاط الأساسية، والأفكار التي تقوم عليها وسائل الإعلام عند تأدية وظائفها من خلال ما تنطوي عليه و تتميز به هذه النظرية من قيم ومبادئ وقوانين، وكيفية تحويل النظرية من مجرد شعارات ينادى بها إلى ضوابط واقعية، ومعمول بها في مختلف المؤسسات والوسائل الإعلامية، وتتجلى هذه المبادئ في الآتي:

– إعطاء الحق للفرد في الحصول على المعلومات وعدم التستر عليها، ولا يجوز تزويد الفرد بمعلومات كاذبة أو ناقصة.

– ممارسة النقد البناء والقبول بأي فكرة أو طرح جديد من قبل الفرد وتقبل مناقشته، لتصحيح الخطأ إن وجد بأسلوب ديمقراطي وبناء وهادف وهادئ.

– نشر أهداف المجتمع وخططه التربوية، والتعليمية والاقتصادية، فالإعلام يهدف إلى خدمة المجتمع ويبشره بالحياة المرفهة، واحترام حقوقه السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

– اتاحة الفرصة للفرد للحصول على المعلومة التي يستفيد منها أو يريد أن يتعلمها، أو يضيفها إلى حصيلة مستواه الثقافي والسياسي.

– الشفافية العالية في مفاصل الدولة، وسياستها، وبرامجها، ووضع المعلومات أمام المواطنين وعدم إخفائها إلا لأغراض أمن المجتمع والدولة، وضرورة وضع مستويات مهنية للصدق والموضوعية والدقة والتوازن.

– إن الصحفيين المهنيين ينبغي أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع، بالإضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم وتجاه السوق[3].

---

[1] محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص17.

[2] محمد منير حجاب، **المعجم الإعلامي**، ط1،دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 488.

[3] حسن عماد مكاوي، **أخلاقيات العمل الاعلامي: دراسة مقارنة**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 143.

3- مستويات نظرية المسؤولية الاجتماعية:

إن نظرية المسؤولية الاجتماعية تعمل على ثلاثة مستويات تتمثل في:

أ-مسؤولية الإعلام تجاه المجتمع العام: وسائل الإعلام عليها واجبات في إمداد الجماهير بالمعلومات، وبذل الجهد بعدم الإساءة للأفراد.

ب-مسؤولية الإعلام تجاه المجتمع المحلي: وهذا بتحديد السياسات التي تحكم السلوك لجعل المعلنين والجمهور على علم بما يتوقعونه منها.

ج- مسؤولية الصحفي تجاه نفسه: وذلك من خلال أداء الرسالة الإعلامية بأقصى قدر من الدقة والأمانة والصدق والموضوعية، لما يعتقد أنه صالح للمجتمع(1).

4 – مستويات الصحافة في ظل نظرية المسؤولية الاجتماعية:

تقع على عاتق الصحافة المكتوبة مسؤوليات كبيرة اتجاه ما يحدث من متغيرات في العالم، فجاءت نظرية المسؤولية الاجتماعية بهدف خلق التوازن والتوافق بين وسائل الإعلام، ومصالح الأشخاص والمجتمع بتبنيها مجموعة من المسؤوليات، وهي:

4-1-المسؤولية السياسية: حيث تقوم وسائل الإعلام بمسؤوليتها في تقديم كل جديد وبوضوح لكل الأحداث السياسية، وإعلام المواطنين بالقوانين وبالمتغيرات السياسية، وفتح الحوارات مع الهيئات الحكومية والقرارات، وإبلاغ المواطنين بمختلف الأخبار مع مراعاة حقوق الاشخاص والدولة(2) ، كما تسعى لإعلام المواطنين بما تفعله الحكومة والقوى السياسية الأخرى، وتسمى هذه الوظيفة أيضا بالرقابية(3).

4-2- المسؤولية التعليمية: يعتبر الإعلام وسيلة تعليمية بل ربما تكون أخطر الوسائل المتاحة، ومن هذا المنطلق فإن على رجال الإعلام مسؤولية لا تختلف عن مسؤولية المعلمين في نشر وتوضيح الأفكار التي يجب أن يعلم بها المجتمع(4).

---

(1) المرجع نفسه، ص 167.

(2) أحمد طلعت البشبيشي، **الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر**،ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2005، ص 88.

(3) حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص167.

(4) أحمد طلعت البشبيشي، مرجع سابق، ص 92.

والمسؤولية التعليمية لوسائل الإعلام تشمل القضايا التعليمية والتربوية، وذلك من خلال برامج واقتراحات علمية وفكرية، وتسليط الضوء على المنظومة التربوية من جهة وعلى المواد الإعلامية من جهة أخرى، وكشف السلبيات لتقديم المعلومات بأكثر شفافية لترقية المستوى العلمي للمجتمع .

4-3-المسؤولية التثقيفية:

تعد الصحافة من أكثر المؤسسات تأثيرا وفعالية في مجالات التنمية الثقافية باعتبارها موجهة لجماهير المجتمع، وتستقي مادتها التي تقدمها من الأحداث والمواقف، ومن الثقافة السائدة في تلك البيئة بما فيها من اتجاهات وقيم ومعايير.

وتكمن مهمة الصحافة في نقل الأخبار والمعلومات الدقيقة التي تركز على الصدق والصراحة، ومخاطبة عقول الأفراد وعواطفهم لتنمية المعارف والخبرات والارتقاء بالفكر والسلوك، وتحقيق زيادة في كم ونوع الخبرات التي يحصلها الأفراد في مجالات المعرفة المختلفة، إضافة إلى اهتمامها بالتقاليد وبالموروث الاجتماعي، والتغني بأمجاد الأمة بإحياء التراث الأصيل، ولمحاربة الفساد الأخلاقي والعادات الدخيلة على المجتمع، والتي قد تؤدي لانهياره من خلال مضمون وسائل الإعلام.(1)

كما يحق للجمهور أن يعرف جديد المعلومات دون شرط أو قيد، لأنه جزء من عملية التغيير الأوسع، وهذا ما يؤكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته (**27**):« لكل مواطن الحق في أن يشترك دون قيد أو شرط في الحياة الثقافية للمجتمع، وأن يستمتع بالفنون، وأن يكون له نصيب في التقدم العلمي وما يؤتيه من ثمار»(2).

4-4-المسؤولية الاقتصادية: وتتضمن تعريف الناس بالسلع والخدمات ومتابعة التطورات الاقتصادية وتفسيرها وتوضيح مسبباتها ونتائجها.

4-5-المسؤولية القيمية:

وتشمل قيم ومعايير العمل الصحفي بشكل عام، وعلى نحو خاص تشمل جميع المواد الإخبارية ونشر المعلومات والحقائق(3)، فما تمتلكه الصحافة من قدرات على تقديم خبرات متنوعة، ثرية وجذابة للصغار والكبار معا، فيما تكتبه من مقالات وما تنشره من أخبار وما تثيره من تحقيقات، قد يساعد

(1) عبد الله محمد عبد الرحمان، **سوسيولوجيا الإعلام والاتصال**، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2005، ص147.

(2)حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص144.

(3)محمد حسام الدين، مرجع سابق، ص67-68.

بصورة أو بأخرى على توجيه القراء نحو القيم المختلفة أو يدعم ما لديهم من قيم، أو يساعدهم على غرس قيم مرغوبة لديهم أو يساعدهم في التخلص مما ليس مرغوب فيه.

إذا أخذت الصحف على عاتقها هذه المسؤوليات، وواصلت أدوارها ووظائفها في الجانب الإيجابي فلن تكون لها تأثيرات تحبط الجماهير، وتبعد عنها الشكوك والاتهامات التي توجه لها، فالإعلام مهنة وفن نبيل، جاءت لخدمة الفرد والمجتمع وتحقيق ما لم تصل إليه السلطات السياسية والمؤسسات غير الرسمية والرسمية الأخرى(1)، وستحظى هذه النقطة بشرح أوسع في المباحث اللاحقة.

4-6-المسؤولية المعيارية (تتعلق بالمعايير): لا تنفصل هذه المسؤولية عن سابقتها القيمية، ويمكن تلخيص المعايير المهنية للصحافة في خمس دوائر متداخلة: **الدائرة الأولى** تتضمن المعايير المهنية، وممارسات الأفراد الأخلاقية، ثم **الدائرة الثانية** وتتضمن معايير الوسيلة وسياستها، أما **الدائرة الثالثة** فتضم معايير المهنة التي تنظم العمل الصحفي أي ميثاق الشرف، بينما ضمت **الدائرة الرابعة** المعايير التي تفرضها قوانين الحكومات والأنظمة، أما **الدائرة الخامسة** فتتضمن الحدود التي يسمح بها الناس كالقيم والتقاليد(2).

5 – قيم كتابة المادة الإخبارية في ظل المسؤولية الاجتماعية:

وهي مجموعة من الالتزامات التي يعمل في إطارها الصحفي ويراعيها كي يضمن تحقيق مجموعة من الالتزامات التي يعمل في خبره، وهي تمثل الخطوط العريضة التي تضمنها النظرية في مبادئها، وتعبر القيم عن مبدأ المسؤولية مع وجود بعض التداخل الوظيفي بينها(3)، وقد أشارت اللجنة الدولية لبحث مشكلات الاتصال، أن الأنباء التي تنشر تعكس واقع وقيم المجتمع الذي تنشر فيه(4)، كما تعد هذه القيم مقياسا ومفتاحا صغيرا لجدارة الخبر وكل ما ينشر(5)، وسنحاول تناول أشهر هذه القيم فيما يلي:

---

(1) أحمد طلعت البشبيشي، مرجع سابق، ص 92.

(2) أحمد حسام الدين، مرجع سابق، ص 67.

(3) عزة عبد العزيز، **مصداقية الإعلام العربي**،ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 53.

(4) السيد بخيت محمد درويش، "**قيم الاخبار في الصحافة المصرية في إطار السياسات التنموية: دراسة تطبيقية في الصحافة القومية والحزبية خلال 1987-1990**"،ط1، دار النديم للنشر والإعلام والصحافة، القاهرة، 1996، ص 33.

(5) John Hartley ,**Understanding News** .London and New York, Methuen,1st Edition,1982. P 82. تاريخ الزيارة: 2019/9/22، توقيت الزيارة: 10:05
https://library.lincoln.ac.uk/items/23435

5-1-الصدق والصحة :

ويعد من أهم القيم الواجب تواجدها في الخبر الإعلامي، ويقصد بها ابتعاد الخبر عن تزييف الوقائع وخداع الجماهير بمعلومات كاذبة أو مغلوطة، وهناك من أطلق على هذه القيمة اسم التنوير وعكسها التزييف، فبعض الصحفيين الذين لا يملكون الضمير المهني يحررون أخبارا ألفوها بأنفسهم ولا تمت للواقع بصلة، أو يبدون آراء خاطئة ويمزجونها بالواقعة حتى لا يتمكن القارئ من التفريق بين الخبر الأصلي وآراء الصحفي(1).

فلا يمكن نشر أي خبر دون التأكد من صحته، فصحة الخبر شرط لازم لنشره ومن المعيب نشر خبر لم تتأكد الصحيفة من صحته، وإذا ما تم تكذيب الخبر فإن هذا التكذيب يضر بسمعة ومكانة الصحيفة، ولا يفيد اعتذار أو تصويب الصحيفة للخبر الكاذب من حجم الأضرار المترتبة عن نشرها خبرا كاذبا.

5-2-الدقة :

وتعني نشر الحقيقة الكاملة للحدث دونما حذف يضر بالسياق أو يغير المعنى، وإذا كان الإهمال والسرعة في كتابة ونشر الخبر، أسباب لنقص أو غياب الدقة فإنها أعذار لا تبرر عدم تحري الدقة الواجبة(2)، كما نعني بها التركيز حتى لا يكون المضمون الصحفي مثيرا للتأويل أو التفسيرات الخاطئة أو اللبس والشك، ولذلك فالكلمات مثل "**قد**" و"**ربما**"، و"**من المتوقع**" و" **أفادت الأوساط العلمية**" أو "**المصادر المطلعة**" من شأنها أن تفقد المضمون الصحفي قيمته وأهميته عند الملتقي، والدقة يجب أن تشمل الأسماء والتواريخ والأرقام وكذلك الألفاظ والصفات.

وتغيب الدقة عن مضمون الخبر نتيجة ممارسات إعلامية أهمها: عدم اللجوء إلى المصدر الأساسي للخبر، الحرص على تحقيق السبق الصحفي، أو يكون ذلك نتيجة الاختصار المخل لبرقيات وكالات الأنباء(3)، وغياب الدقة في نشر الأخبار يؤدي إلى سحب بساط الثقة من تحتها فيقل سحبها.

5-3-الموضوعية: ويقصد بها عدم إخضاع الخبر للتحريف بالحذف أو بالإضافة، فالخبر الصحفي غير قابل للتلوين حسب سياسة الصحيفة(1)، والمبدأ الذهبي الذي يحكم العمل الصحفي هو المبدأ

---

(1) عزة عبد العزيز، مرجع سابق، ص54.

(2) سعيد ربيع عبد الجواد، **فن الخبر الصحفي**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص77-78.

(3) عزة عبد العزيز، المرجع السابق، ص66.

القائل :« للصحيفة الحق في كتابة ونشر رأي مختلف، ولا يحق لها التلاعب بخبر يتعلق بمن تختلف معهم تلك الصحيفة »[2].

فالموضوعية هي اختيار الأخبار بدون تدخل القيم الخاصة للقائم بالاتصال، ويرى البعض أنها ممكنة في الإعلام بينما برى أخرون أنها عبارة لا أساس لاستعمالها في الأخبار لأن القائم بالاتصال لا يمكن أن يبقى بعيدا عن قيمه، وأيديولوجيته وعن رؤيته الشخصية سواء في الصفحات أو النشرات الإخبارية، لكن الصحفيين الجدد يرون أن الكاتب أو المحرر يستطيع فصل ذاتيته والعمل بنوع من الموضوعية، وهناك بعض المعايير والإجراءات التي تمكنه من ذلك، وهي: تقديم كل وجهات النظر حول الحدث المغطى، استعمال أقوال الآخرين، وتقديم أدلة محسوسة عما يقال[3].

وعليه فقد وضعت المواثيق الصحفية عدة مبادئ من شأنها أن تحفظ للمجتمع قيمه، منها أن يتصرف بشكل مسؤول اجتماعيا، فيحترم نشر الموضوعات الخليعة التي تحرض على الإجرام والانحرافات الجنسية، وتحبيذ المخدرات، وفي المقابل الالتزام بالقيم الثقافية المقبولة لدى المجتمع والتي اتفق عليها[4].

ورغم أن الموضوعية من أهم مبادئ تحرير الخبر، إلا أن الموضوعية الكاملة حالة مثالية لا يمكن تحقيقها، ومهما حاول الصحفي الوصول إليها فسوف تظهر بعض العناصر والاتجاهات الفردية، ولكن وجب على الصحفي أن يتحراها بالبحث والتحقق من صحة الخبر وأركانه، وبين التحريف المتعمد للخبر.

5-4- الشمولية :

أو بمعنى آخر الاكتمال ويعني تتبع الخبر من نشأته حتى نهايته، والبحث عن العناصر المكملة له سواء عن طريق المصادر الأصلية أو أقسام المعلومات، أي يوردها في الخبر الذي نقلها إلى القراء، ومجيبا بذلك عن الأسئلة الستة التي حددها "**لاسويل**" أثناء تعريفه للخبر، وعليه وجب تقديم كافة البيانات

---

(1) سعيد ربيع عبد الجواد، مرجع سابق، ص 78.

(2) بداني فؤاد، "**سوسيولوجية القيم الإخبارية بالإذاعة الجزائرية: دراسة ميدانية حول إذاعة مستغانم**"،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علم اجتماع الاتصال، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 02، 2015-2016، ص 104.

(3) عبد العزيز شرف، **الأساليب الفنية في التحرير الصحفي**، ط1، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 141.

(4) مجدي صلاح طه المهدي، **الصحافة وقضايا التعليم**، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الكويت، (د.ت)، ص 40.

والتفاصيل والمعلومات المتعلقة بالخبر والإحاطة بأسبابه، ومكان وقوعه، وكيف وقع، ومتى وقع، وغير ذلك من المعلومات التي من شأنها جعل الخبر مكتملا وقابلا للنشر(1).

6 – المسؤولية الاجتماعية والالتزام بأخلاقيات المهنة في قوانين الاعلام الجزائرية :

إن الصحافة كإحدى مؤسسات الإعلام تخضع كغيرها من المؤسسات إلى قوانين تضمن لها الحقوق، وتبين الواجبات المنوطة بها في إطار المسؤولية الاجتماعية، لذلك فمتغير المسؤولية الاجتماعية كمبدأ أساسي لقيام إعلام حر ومسؤول، كان محطة ساخنة وهامة اعتلت مواد كثيرة من قوانين الإعلام الجزائري عبر مراحله المختلفة، لذلك سنتحرى كيف اهتمت قوانين الإعلام الجزائرية بالمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات المهنة كالآتي:

6-1- من خلال قانون الإعلام لسنة 1982:

يعتبر قانون الإعلام الصادر رسميا بتاريخ 06 فيفري 1982 أول قانون جامع مانع للإعلام في تاريخ الجزائر المستقلة، وجاء في وقت أصبحت الصحافة تعاني من ضغوط كثيرة، وفي ظل فراغ قانوني كبير، وكانت خلال هذه الفترة تسير الأجهزة الإعلامية والقائمين عليها بقوانين مجزئة كما هو الحال بالنسبة لقانون المؤسسات الصحفية الصادر في نوفمبر 1967، والقانون الصحفي الصادر في سبتمبر وقانون النشر الصادر عام 1973(2) .

كما أن الجزائر لم تمتلك ميثاقا لأخلاقيات الصحافة إلا مؤخرا بعد أن ساد الفراغ القانوني في الميدان الإعلامي، وهذا ما جعل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية الجزائرية ولفترة طويلة ظلت تعمل وفق قوانين صادرة عن السلطة الحاكمة على عكس ما هو سائد في الدول الديمقراطية الأخرى(3)، وبعد الاطلاع على الجريدة الرسمية للقانون قمت برصد المواد التي دعت إلى المسؤولية الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية الواجب أن يتحلى بها الصحفي أثناء تأدية عمله، والمتمثلة أساسا فيما يلي:

(1) سعيد ربيع عبد الجواد، مرجع سابق، ص 34.

(2) سلمان فوزي عمر، **المسؤولية المدنية للصحفي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 25.

(3) إسماعيل معراف قالية، **الإعلام حقائق وأبعاد**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 64-65.

*المادة **03**: « يمارس حق الإعلام بكل حرية ضمن نطاق الاختيارات الأيديولوجية للبلاد، والقيم الأخلاقية للأمة، وتوجيهات القيادة السياسية المنبثقة من الميثاق الوطني »[1].

ويمكن التوصل من خلال هذه المادة إلى أن الاعلام حر وعليه مسؤوليات، فحريته لا تخرج عن ما جاء به النظام الاشتراكي، والقيم الأخلاقية، محافظا بذلك على النظام السياسي والأخلاقي والاجتماعي.

*المادة **21** :« يجب أن لا تتضمن النشريات الدورية الموجهة إلى الأطفال والمراهقين أية صور أو قصص أو أخبار أو نشر يخل بالأخلاق الإسلامية، والتقاليد الوطنية والسلوك الاشتراكي أو يشيد بالعنصرية أو الخيانة أو التعصب، وكذلك كل عمل موصوف بالإجرام والجناية، والإشادة بالآفات الاجتماعية المضرة بالشباب، كما أن لا تتضمن هذه النشريات أي إشهار أو إعلام من شأنه أن يساعد على الجنوح والانحراف »[2]

والملاحظ على هذه المادة أنها رصدت الضوابط الأخلاقية والدينية وكذا النفسية المرتبطة بالمادة المنشورة، كما حثت على وجوب تحلي الصحفي بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال الدعوة لنبذ الأخبار المخلة بالآداب والأخلاق، والتي من شأنها الإضرار خصوصا بفئتي الأطفال والمراهقين، كما حظيت أخبار الجريمة بتشديد حاد اللهجة بعدم النشر لما يترتب عنها من آثار سلبية تهدد كيان المجتمع الجزائري.

*المادة **35** :« يعمل الصحفي المحترف بكل مسؤولية والتزام على تحقيق أهداف الثورة كما تحددها النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني ».

أي على الصحفي أن يكون مسؤولا أمام وطنه بتحقيق أهداف الثورة وحزب جبهة التحرير الوطني، ومن ناحية أخرى فيه ربط للصحفي بأيديولوجية الحزب الواحد.

*المادة **42** : « يجب على الصحفي المحترف أن يحترس من إدخال أخبار خاطئة أو غير ثابتة وينشرها أو أن يسمح بنشرها، واستعمال الامتيازات المرتبطة بالمهنة في أغراض شخصية والاحتراس من تقديم

([1]) صالح بن بوزة، "**السياسات الاعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسات (1979–1990)**"، المجلة الجزائرية للاتصال، ع13، جامعة الجزائر03، الجزائر، 1996، ص 21، تاريخ الزيارة:2018/12/01، توقيت الزيارة: 21:30.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/437/6/13/81753

([2]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية: القانون المتعلق بالإعلام 1982**، ع6، بتاريخ 06 فيفري 1982، ص245.

الأعمال الممجدة لمزايا مؤسسة أو ما يعود بيعها أو نجاحها لفائدة الصحفي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة»[1].

وتوضح هذه المادة وجوب تحمل الصحفي للمسؤولية تجاه ما ينشره بالتحلي بقيمتي الدقة والصدق، كما تحمل في طياتها تناقض بين هذه المادة والممارسة الإعلامية، على اعتبار أن الصحفي الذي لا يمجد السلطة أو الذي ينتقدها يعاقب[2].

***المادة 43**:« يجب على الصحفي زيادة على احترام مبادئ الأخلاق المهنية والمسؤولية الاجتماعية، أن يجعل عمله مندرجا في إطار السمو بالمثل العليا لتحرير الإنسان والسلام والتعاون ضمن روح العدالة والمساواة بين الشعوب»[3].

وتعد هذه المادة إعلانا صريحا يحث الصحفي على الالتزام بالمثل العليا والمبادئ الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية بهدف تحقيق السلام والإنسانية، وذلك لا يتأتى إلا بسيادة مبدأ التعاون.

***المادة 45**:« للصحفي المحترف الحق والحرية الكاملة في الوصول إلى مصادر الخبر في إطار الصلاحيات المخولة له قانونيا»، وقد منحت هذه المادة الصحفي الحق في حرية بحثه عن المعلومات وبالمقابل قيدته بالتصريح القانوني للبحث.

***المادة 48**: «سر المهنة حق و واجب معترف به للصحافيين»[4].

ولقد تحدثت هذه المادة على نقطة هامة ألا وهي:" السرية المهنية كمبدأ مهني يتوخاه الصحفي لحماية مجتمعه من الأخطار الداخلية والخارجية، كما تأتي **المادة "49**" موضحة لحدود حفظ السر المهني من قبل الصحفي، حيث تنص **المادة"49**" على أن: «المبدأ المنصوص عليه في **المادة"48**" أعلاه، لا يعمل به أمام السلطة التي يؤهلها القانون في الحالات التالية:

- في مجال السر العسكري على النحو الذي يحدده التشريع المعمول به.
- في مجال السر الاقتصادي الاستراتيجي.

---

(1)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية: القانون المتعلق بالإعلام 1982**، مرجع سابق، ص 246.

(2) عبد الجليل حسناوي، **"أخلاقيات المهنة في ضوء قوانين الاعلام الجزائرية: دراسة تحليلية لعينة من قوانين الإعلام"**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مج8، ع27، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2016، ص 17.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/119/8/27/40699

(3)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية: القانون المتعلق بالإعلام 1982**، مرجع سابق، ص 246.

(4) المرجع نفسه، ص 255.

- عندما يمس الإعلام أمن الدولة.
- عندما يمس الإعلام أطفالا ومراهقين.
- عندما يتعلق الأمر بأسرار التحقيق القضائي».

***المادة 55**: «يستفيد المبعوثون الخاصين ومراسلو الصحف الأجنبية، حق الحصول على الإعلام ضمن احترام السيادة الوطنية وأخلاق المهنة والقوانين والتنظيم الجاري لها، ويجب عليهم أن يحترسوا من إدخال أو نشر أخبار خاطئة أو غير ثابتة».

وعليه فهذه المادة تؤكد على التزام الصحفي بالمسؤولية الاجتماعية والمهنية والأخلاقية، وجعل الدقة والصدق والموضوعية مبادئ ثابتة في كل ما ينشر.

***المادة 106**: «يعاقب على نشر أو إذاعة أي نبأ أو صورة أو شريط مخالف للآداب العامة».

***المادة 107**:«كل نشر لأخبار أو وثائق تتضمن المساس بأسرار التحقيق الأولي للجنايات والجنح، يعاقب عليها بغرامة من 100دج إلى 200 دج».

ونلاحظ أن **المادتين 106 و 107** حذرتا من نشر الأخبار المخالفة للآداب العامة، مع الالتزام بالمسؤولية و السرية أثناء تقصي أخبار الجريمة والتحقيقات التي تتابعها .

***المادة 116**: «كل تحريض بجميع وسائل الإعلام على ارتكاب الجنايات أو الجنح المشار إليها في (**المادة 115**) والموجهة ضد أمن الدولة، تعرض مدير النشرية وصاحب النص في حالة ما إذا كانت له مفعول في الواقع لمتابعات جنائية، باعتباره متواطئا مع المتسبب فيها».

نلاحظ أن هذه المادة ثمنت ما سبق ذكره من وجوب التزام الصحيفة المسؤولية التامة أمام ما سينشر من أخبار الجرائم أو ما يحرض عليها.

***المادة 116**:«كل من يتولى الدفاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة بجميع وسائل الإعلام من الوقائع الموصوفة من جناية، أو اغتيال أو نهب أو حريق أو سرقة أو تدمير بمتفجر أو وضع متفجرات في الأماكن العمومية، أو جريمة حرب أو محاولة القيام بها، أو مرتكبيها، يعاقب بالحبس من سنة إلى **5** سنوات و بغرامة من **5000دج** إلى **40.000دج**».

أما فيما يخص (**المادة115**) فهي توضح عقوبة من يدافع عن مختلف الجرائم، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي بذلك تؤيد ما دعت إليه نظرية المسؤولية الاجتماعية، بالابتعاد عن كل الطرق المحرضة على فعل الجريمة، وكذا النقل الوصفي الدقيق للوقائع الإجرامية والمتضمن معان إيحائية.

2-6 – من خلال قانون الإعلام 1990 :

بعد أحداث أكتوبر **1988** التي فتحت المجال للتعددية السياسية والإعلامية والفكرية، ظهر قانون **1990** مخالف تماما لقانون **1982**، وجاء القانون بـ**106** مادة موزعة على تسعة أبواب ولعل أهم ما جاء فيه هو إلغاء الرقابة الإدارية على الصحف، وإصدارها وتعددها، وكذا إنشاء مجلس أعلى للإعلام لتنظيم العمل الإعلامي، كما تضمن هذا القانون موادا تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للصحفي وكذا الحديث عن أخلاقيات المهنية، ولعل ما جاء فيه ما يلي :

***المادة 02**: «الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي، وحق مشاركته في الإعلام، وممارسته للحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد **35، 36،39** من الدستور».

وتضمن هذه المادة الحق في الإعلام والاطلاع الكامل على الوقائع والآراء بموضوعية وحرية مسؤولة.

***المادة 03** : « يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية، ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني»، وبالتالي فالإعلام حر ومسؤول، وبضوابط معينة(1).

***المادة 05** : « تشارك عناوين الإعلام وأجهزته السابق ذكرها في ازدهار الثقافة الوطنية، وفي توفير ما يحتاج إليه المواطنون في مجال الإعلام والاطلاع على التطور التكنولوجي والثقافة والتربية والترفيه في إطار القيم الوطنية وترقية الحوار بين ثقافات العالم طبقا للمواد **2،3،98** من الدستور».

والملاحظ على هذه المادة أنها تعكس مسؤولية الإعلام في تحقيق الازدهار والرقي والتطور في إطار قيمي.

***المادة 26**: « تنص على أنه يجب أن لا تشمل الدورية المتخصصة الوطنية والأجنبية كيفما كان نوعها على كل ما يخالف الخلق الإسلامي والقيم الوطنية وحقوق الإنسان، أو يدعو إلى العنصرية أو التعصب والخيانة سواء كان رسما أو صورة أو حكاية أو خبرا أو بلاغا، كما يجب ألا تشمل هذه النشرات على أي إشهار أو إعلان من شأنه أن يشجع على العنف و الجنوح».(2)

---

(1) السعيد بومعيزة، **"أخلاقيات وآداب المهنة في تليفزيون الخدمة العمومية: حالة التلفزيون الجزائري"**، الملتقى الدولي بتونس، معهد علوم الاخبار، أفريل 2009، ص 7-8.

(2)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية: القانون المتعلق بالإعلام** رقم90-07، ع14, المؤرخ في 08 رمضان1410هـ- الموافق 03 أفريل1990، ص ص460-462.

وهذه المادة توضح مدى مسؤولية الإعلام والصحافة في التحلي بالقيم الخلقية والمبادئ المهنية، مع تفادى كل ما من شأنه المساس بحقوق الإنسان والتشجيع على العنف بأشكاله.

***المادة 33**: «على أن تكون حقوق الصحفيين المحترفين في الأجهزة الإعلامية العمومية مستقلة عن الآراء والانتماءات النقابية والسياسية... ويكون التأهيل المهني شرطا أساسيا للتعيين، الترقية أو التحويل شريطة أن يلتزم الصحفي المحترف بالخط العام للمؤسسة الإعلامية».

وتحث هذه المادة على تحلي الصحفي بمبادئ المسؤولية الاجتماعية وذلك بالتزام الموضوعية أثناء عرض الآراء، كما جعلت رأيه من ناحية قيد السياسة التحريرية للمؤسسة الإعلامية التابع لها.

***المادة 35**:«تنص على أن للصحفيين المحترفين الحق في الوصول إلى مصادر الخبر».

***المادة 36**: «تنص على حق الوصول إلى مصادر الخبر لا يجوز للصحافي أن ينشر معلومات من شأنها: – أن تمس أو تهدد الأمن الوطني أو الوحدة الوطنية أو أمن الدولة .

- أن تكشف سرا من أسرار الدفاع الوطني أو سرا اقتصاديا استراتيجيا.
- أن تمس بحقوق المواطن و حريته الدستورية.
- أن تمس بسمعة التحقيق القضائي.»

وبالتالي فالمادتين **35** و**36** جعلت الصحفي حر في الوصول إلى مصادر الخبر، وكذلك قيدت هذه الحرية بالأخبار التي ترتبط بأسرار البلد ومؤسساته الهامة.

***المادة 37** : «السر المهني هو حق الصحفيين الخاضعين لأحكام هذا القانون وواجب عليهم، ولا يمكن أن يتذرع بالسر المهني أمام الجهات القضائية في الحالات الآتية :

- مجال سر الدفاع الوطني كما هو محدد في التشريع المعمول به.
- الإعلام الذي يعني الاطفال والمراهقين.
- الإعلام الذي يمس أمن الدولة مساسا واضحا.
- الإعلام الذي يمتد إلى التحقيق والبحث القضائيين.» (1)

وتمس هذه المادة نقطة هامة تتعلق بأسمى مبادئ العمل الصحفي ألا وهي السرية المهنية في حدود خدمة مصالح البلد وطنا ومواطنا.

(1)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية: القانون المتعلق بالإعلام** رقم90-07، ع14, المؤرخ في 08 رمضان1410هـ- الموافق 03 أفريل1990، ص 462-463.

***المادة 40**: «يتعين على الصحفي المحترف أن يحترم بكل صرامة أخلاق وآداب المهنة أثناء ممارسة مهنته ويجب عليه أن يقوم خصوصا بما يلي :

– احترام حقوق المواطنين الدستورية و حرياتهم الفردية.

-الحرص الدائم على تقديم إعلام كامل وموضوعي.

– تصحيح أي خبر يتبين أنه غير صحيح.

– التحلي بالنزاهة والموضوعية والصدق في التعليق على الوقائع والأحداث.

– الامتناع عن التشويه المباشر وغير المباشر بعدم التسامح والعنف.

– الامتناع عن الانتحال والافتراء والقذف والوشاية. (1)

– الامتناع عن استغلال السمعة المرتبطة بالمهنة لأغراض شخصية أو مادية».

تعد هذه المادة موسوعة شاملة للقيم المهنية والمبادئ الأخلاقية الواجب على الصحفي أن يتحلى بها أثناء القيام بعمله، كما أن هذه المادة مرآة عاكسة للقيم الأخلاقية والمبادئ التي دعت لها نظرية المسؤولية الاجتماعية.

***المادة 87**: «كل تحريض بأية وسيلة من وسائل الإعلام على ارتكاب الجنايات أو الجنح ضد أمن الدولة والوحدة الوطنية يعرض مدير النشرية وصاحب النص لمتابعات جزائية باعتبارهما مشاركين في الجنايات والجنح التي تسبب فيها إذا ترتبت عليها آثار».

إن هذه المادة تحث على تحلي الصحفي بالأخلاق الفاضلة من خلال عدم التحريض على العنف والجريمة وما ينجر عنهما من آثار سلبية ضد أمن الدولة والوحدة الوطنية، مع رصد العقوبة المناسبة.

***المادة 89** :«يعاقب كل من ينشر بالوسائل المنصوص عليها في المادة (04) أعلاه أخبارا أو وثائق تمس سر التحقيق و البحث الأوليين في الجنايات أو الجنح بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة مالية تتراوح ما بين **5000 دج** إلى **50.000 دج**» (2)

وتنص هذه المادة على وجوب التزام الصحفي بمبدأ السرية المهنية خصوصا إذا تعلق الأمر بإفشاء أسرار التحقيقات الأولية.

---

(1)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية: القانون المتعلق بالإعلام** رقم90-07، ع14, المؤرخ في 08 رمضان1410هـ- الموافق 03 أفريل1990، ص 463.

(2)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية: القانون المتعلق بالإعلام** رقم90-07، ع14, المؤرخ في 08 رمضان1410هـ- الموافق 03 أفريل1990، ص 467.

6-3- من خلال قانون الإعلام 2012:

أولى القانون العضوي للإعلام رقم **12 – 05** المؤرخ في **12 جانفي 2012**، اهتماما بالغا للمسؤولية الاجتماعية للإعلام، والتي تناولتها عدة مواد مشمولة في خمسة أبواب كاملة ولقد مست أربع نقاط أساسية:

أ- سلطة ضبط النشاط الصحفي :

***المادة 40**: من الباب الثالث (سلطة ضبط الصحافة المكتوبة) تنص على:" أنه يتم إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة، وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتولى بهذه الصفة، عدة مهام تتمثل أساسا في:

- السهر على جودة الرسائل الإعلامية وترقية الثقافة الوطنية وإبرازها بجميع أشكالها.
- السهر على شفافية القواعد الاقتصادية في سير المؤسسات الناشرة.
- السهر على منع تمركز العناوين والأجهزة تحت التأثير المالي والسياسي والإيديولوجي لمالك واحد.
- تحديد قواعد وشروط الإعانات والمساعدات التي تمنحها الدولة لأجهزة الإعلام والسهر على توزيعها.
- السهر على احترام المقاييس في مجال الإشهار ومراقبة هدفه ومضمونه.
- جمع كل المعلومات الضرورية من الإدارات والمؤسسات الصحفية للتأكد من ضمان احترام التزامات كل منها، ولا يمكن أن تستعمل هذه المعلومات التي تجمعها سلطة ضبط الصحافة المكتوبة لأغراض أخرى غير أداء المهام التي يسندها إليها هذا القانون العضوي.

وتمتد مهام وصلاحيات سلطة ضبط الصحافة المكتوبة إلى نشاط الإعلام المكتوب عن طريق الاتصال الإلكتروني، كما توجه سلطة ضبط الصحافة المكتوبة ملاحظاتها وتوصياتها إلى جهاز الإعلام المعني، وتحدد شروط وآجال التكفل بها.

وفي الباب الرابع المتعلق بالنشاط السمعي البصري، يتم – وفق **المادة 64** – تأسيس سلطة أخرى لمتابعة ومراقبة الوسائل السمعية والبصرية للإعلام وهي سلطة ضبط السمعي البصري التي سيتم تحديد مهامها وصلاحياتها لاحقا بموجب القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري. (1)

ب – آداب وأخلاقيات المهنة :

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، القانون العضوي المتعلق بالإعلام** رقم12-05، ع2, المؤرخ في 21 صفر1433هـ الموافق لـ15يناير2012، ص 25-26.

جاء الباب السادس من قانون الإعلام بعنوان (مهنة الصحفي و آداب وأخلاقيات المهنة)، حيث يحدد الفصل الأول منه مفهوم مهنة الصحفي وحقوقه وواجباته. وتنص **المواد** من **73** إلى**91** :«أنه يعد صحفيا محترفا في مفهوم هذا القانون العضوي، كل من يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها ومعالجتها وتقديم الخبر لدى أو لحساب نشرية دورية أو وكالة أنباء أو خدمة اتصال سمعي بصري أو وسيلة إعلام عبر الأنترنت، ويتخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسيا لدخله كما يعد صحفيا محترفا كذلك كل مراسل دائم له علاقة تعاقدية مع جهاز إعلام. ويشترط على الصحفيين المحترفين الذين يعملون لحساب جهاز يخضع للقانون الأجنبي الحصول على اعتماد».

***المادة 83**:« وتنص على إعطاء الحق للصحفيين في الوصول إلى المعلومة، حيث يجب على كل الهيئات والإدارات والمؤسسات أن تزود الصحفي بالأخبار والمعلومات التي يطلبها بما يكفل حق المواطن في الإعلام، ويعترف للصحفي المحترف بحق الوصول إلى مصدر الخبر، ما عدا في الحالات الآتية:

– عندما يتعلق الخبر بسر الدفاع الوطني كما هو محدد في التشريع المعمول به.

– عندما يمس الخبر بأمن الدولة والسيادة الوطنية مساسا واضحا.

– عندما يتعلق الخبر بسر البحث والتحقيق القضائي.

– عندما يتعلق الخبر بسر اقتصادي استراتيجي.

– عندما يكون من شأن الخبر المساس بالسياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية للبلاد».

ويعد السر المهني –بموجب هذا القانون– حقا بالنسبة للصحفي، ويحق لكل صحفي أجير لدى أية وسيلة إعلام، أن يرفض نشر أو بث أي خبر للجمهور يحمل توقيعه، إذا دخلت على هذا الخبر تغيرات جوهرية دون موافقته، ويستفيد الصحفي من حق الملكية الأدبية والفنية لأعماله طبقا للتشريع المعمول به.

***المادة 89**: «أن يتضمن كل خبر تنشره أو تبثه أية وسيلة إعلام، الاسم أو الاسم المستعار لصاحبه، كما تتم الإشارة إلى المصدر الأصلي»[1].

في حين بين الفصل الثاني كل الجوانب المتعلقة بآداب وأخلاقيات المهنة، حيث نصت **المادة 92**:« أن الصحفي مطالب بالسهر على الاحترام الكامل للآداب وأخلاقيات المهنة خلال ممارسته للنشاط الصحفي، ويتوجب عليه خصوصا ما يلي:

– احترام شعارات الدولة ورموزها.

– التحلي بالاهتمام الدائم لإعداد خبر كامل وموضوعي.

([1]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، القانون العضوي المتعلق بالإعلام** رقم12-05، ع2, المؤرخ في 21 صفر1433هـ الموافق لـ15يناير2012، ص29.

- نقل الوقائع والأحداث بنزاهة وموضوعية.
- تصحيح كل خبر غير صحيح.
- الامتناع عن تعريض الأشخاص للخطر.
- الامتناع عن المساس بالتاريخ الوطني.
- الامتناع عن تمجيد الاستعمار.
- الامتناع عن الإشادة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالعنصرية وعدم التسامح والعنف.
- الامتناع عن السرقة الأدبية والوشاية والقذف.
- الامتناع عن استعمال الحظوة المهنية لأغراض شخصية أو مادية.
- الامتناع عن نشر أو بث صور أو أقوال تمس بالأخلاق العامة أو تستفز مشاعر المواطن».

*المادة **93**:«منع انتهاك الحياة الخاصة للأشخاص وشرفهم واعتبارهم، وانتهاك الحياة الخاصة للشخصيات العمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة».

ج – مجلس أعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة :

حرص القانون العضوي للإعلام في الجزائر على وضع خطوط حمراء يمنع ممارسي مهنة الإعلام تجاوزها، وقصد ضمان هذه الضوابط يتم إنشاء مجلس أعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة، وينتخب أعضاؤه من قبل الصحفيين المحترفين.

ويقوم هذا المجلس على إعداد ميثاق شرف لمهنة الصحافة ويصادق عليه، ويعرض كل خرق لقواعد هذا الميثاق أصحابه إلى عقوبات يأمر بها المجلس الأعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة، وتحدد هذه الهيئة طبيعة هذه العقوبات وكيفيات الطعن فيها,

*المادة **100**:« وتضمن أخلاقيات المهنة الصحفية أيضا حق الرد وحق التصحيح، حيث يجب على المدير مسؤول النشرية أو مدير خدمة الاتصال السمعي البصري أو مدير وسيلة إعلام إلكترونية أن ينشر أو يبث مجانا كل تصحيح يبلغه إياه شخص طبيعي أو معنوي بشأن وقائع أو آراء، تكون قد أوردتها وسيلة الإعلام المعنية بصورة غير صحيحة، ويحق أيضا لكل شخص يرى أنه تعرض لاتهامات كاذبة من شأنها المساس بشرفه أو سمعته أن يستعمل حقه في الرد.(1)

ويمارس حق الرد وحق التصحيح إما الشخص أو الهيئة المعنية، أو الممثل القانوني للشخص أو الهيئة المعنية، أو السلطة السلمية أو الوصاية التي ينتمي إليها الشخص أو الهيئة المعنية.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، القانون العضوي المتعلق بالإعلام** رقم12-05، ع2, المؤرخ في 21 صفر1433هـ الموافق لـ15يناير2012، ص29-30.

ويجب أن يتضمن طلب حق الرد أو تصحيح الاتهامات التي يرغب الطالب في الرد عليها، وفحوى الرد أو التصحيح الذي يقترحه، كما ينبغي أن ينشر الرد الوارد على الموضوع المعترض عليه في النشرية اليومية، في أول يومين وفي المكان نفسه وبالحروف نفسها، دون إضافة أو حذف أو تصرف. وفيما يخص النشريات الدورية الأخرى، يجب أن ينشر الرد في العدد الموالي لتاريخ استلام الطلب، ويخول رفض نشر الرد الحق في رفع عريضة أمام قضاء الاستعجالي طبقا للتشريع المعمول به.

ويمكن أن تأمر المحكمة إجباريا بنشر الرد، لكن يمكن أيضا رفض نشر أو بث الرد إذا كان مضمونه منافيا للقانون أو الآداب العامة أو المنفعة المشروعة للغير أو الشرف الصحفي».[1]

د- المخالفات المرتكبة في إطار ممارسة النشاط الإعلامي :

إن ممارسة النشاط الإعلامي في الجزائر ليس في منأى عن تطبيق مخالفات وعقوبات على كل من يخالف مواد القانون العضوي للإعلام خصوصا المواد المتعلقة بكيفية ممارسة النشاط الإعلامي، وتتفاوت الغرامات المالية بين **25.000دج** و**500.000دج** وهذا حسب نوعية المخالفة، ويمكن أن تأمر المحكمة بوقف صدور النشرية,

وفي المقابل يعاقب بغرامة من **30.000دج** إلى **100.000دج** كل من أهان بالإشارة المشيدة أو القول الجارح صحفيا أثناء ممارسة مهنته أو بمناسبة ذلك، وهذا لحماية الصحفي من أي مساس بشرفه أو منع أي تهديد أو اعتداء مادي أو معنوي عليه.

وتتقادم الدعوى العمومية والدعوى المدنية المتعلقتان بالجنح المرتكبة عن طريق الصحافة المكتوبة أو السمعية البصرية أو الإلكترونية، بعد ستة (**6**) أشهر كاملة ابتداء من تاريخ ارتكابها.

ومما يلاحظ في هذا الشأن هو إلغاء عقوبة الحبس على الصحفيين بعد أن تم تعديل المواد المتضمنة في قانون العقوبات بالشكل الذي يلغي تجريم جنحة الصحافة، ولكن تم الإبقاء على الغرامة بهدف ضمان التوازن بين حرية الصحافة وحماية الحقوق والحريات، مما يشكل تطورا نحو إرساء دعائم أوسع لحرية الصحافة في ظل التحلي بالمسؤولية الاجتماعية و بضوابط وأخلاقيات المهنة[2].

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، القانون العضوي المتعلق بالإعلام** رقم12-05، ع2, المؤرخ في 21 صفر1433هـ الموافق لـ15يناير2012، ص29-30.

(2) عبد الجليل حسناوي، مرجع سابق، ص23.

6-4- أخلاقيات المهنة من خلال قانون السمعي البصري 2014:

بعد عرض مشروع القانون على المجلس الشعبي الوطني و بعد التعديلات التي أجريت خرج القانون في صيغته النهائية في الجريدة الرسمية يوم الاثنين **23مارس 2014**، ومن أهم المواد التي تناولت المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات المهنة في القانون نجد:

***المادة 02**:« يمارس النشاط السمعي البصري بكل حرية في ظل احترام المبادئ المنصوص عليها في أحكام **المادة 02** من القانون العضوي **2012**، وأحكام هذا القانون والتشريع الساري المفعول، وهذا يعني استنادا لما سبق فممارسة النشاط السمعي البصري يجب أن تتم مع احترام ما يلي:

- احترام شعارات الدولة ورموزها.
- التحلي بالاهتمام الدائم لإعداد خبر كامل موضوعي.
- تقل الوقائع بنزاهة وموضوعية.
- تصحيح كل خبر غير صحيح .
- الامتناع عن تعريض الأشخاص للخطر.
- الامتناع عن تمجيد الاستعمار.
- الامتناع عن الإشادة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالعنصرية وعدم التسامح والعنف.
- الامتناع عن السرقة الأدبية والوشاية والقذف.
- الامتناع عن استعمال الخطوة المهنية الأغراض شخصية أو مالية
- الامتناع عن نشر أو بث صورا وأقوال تمس بالخلق العام أو تستفز مشاعر المواطن».

***المادة 48**: «يتعين على كل القنوات الالتزام بما ورد في دفتر الشروط الآتي:

- الالتزام بالمرجعية الدينية الوطنية واحترام المرجعيات الدينية الأخرى وعدم المساس بالمقدسات والديانات الأخرى.
- احترام مقومات ومبادئ المجتمع.
- احترام متطلبات الآداب العامة والنظام العام.

-الامتثال للقواعد المهنية وآداب وأخلاقيات المهنة عند ممارسة النشاط السمعي البصري مهما كانت طبيعته ووسيلته وكيفية بثه.

-الامتناع عن بث محتويات إعلامية أو إشهارية مضللة.

- السهر على احترام حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

– التزام الحياد والموضوعية عن خدمة مآرب وأغراض مجموعات مصلحية سواء كانت سياسية أو عرقية أو اقتصادية أو مالية أو دينية أو إيديولوجية.

– الامتناع عن الإشادة بالعنف أو التمييز العنصري أو الإرهاب أو العنف ضد كل شخص بسبب أصله أو جنسه أو انتمائه لعرق أو جنس أو ديانة معينة.

– عدم المساس بالحياة الخاصة وشرف وسمعة الأشخاص والشخصيات العامة»[1].

وفي مجال العقوبات الإدارية التي تنجر عن عدم احترام الشروط التي يتم الاتفاق عليها مع سلطة الضبط في دفتر الشروط نجد:

***المادة 98**: التي تنص على أنه :«في حالة عدم احترام الشخص المعنوي المستغل لخدمة الاتصال السمعي البصري التابع للقطاع العام أو الخاص للشروط الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية تقوم سلطة الضبط السمعي البصري بأعذاره بغرض حمله على احترام المطابقة في أجل تحدده سلطة ضبط السمعي البصري».

وهذا ينطبق على التجاوزات غير الأخلاقية التي قد تحدث في البث التلفزي أو الإذاعي، وبالتالي فإن أي تجاوزات تكون محل مراقبة من طرف سلطة ضبط السمعي البصري.

* **المادة 100**:« وتنص على أي حالة عدم الامتثال للأعذار في الآجال التي تم تحديدها من طرف سلطة الضبط يتم تسليط عقوبة مالية تتراوح بين **2%** و**5%** من رقم الأعمال المحقق خارج الرسوم خلال آخر نشاط مغلق محسوب على فترة **12** شهرا, وفي حالة عدم وجود نشاط سابق يسمح على أساسه تحديد مبلغ العقوبة يحد مبلغ العقوبة على أن لا يتجاوز **2.000.000دج**».

***المادة 101**:« تنص على أنه في حالة عدم الامتثال للعقوبة المالية المشار إليها في **المادة(100)** تأمر سلطة الضبط بقرار معلل:

–إما بالتعليق الجزئي أو الكلي للبرنامج الذي تم بثه.

– وإما بتعليق الرخصة عن كل إخلال غير مرتبط بمحتوى البرنامج، وفي كلتا الحالتين لا تتعدى مدة التعليق شهرا واحدا»[2].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية: القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري**،ع6، بتاريخ 23مارس2014، ص 13.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**الجريدة الرسمية: القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري**"، ع6، بتاريخ 23مارس2014، ص 18.

ما يلاحظ في هذا القانون أنه لم يتناول أخلاقيات المهنة بشكل مفصل واكتفى بإشارات فقط، كما أن المواد التي تناولت الموضوع احتوت على عبارات غامضة وفضفاضة في الكثير من الأحيان كما أن العقوبات التي وضعها القانون لمرتكبي التجاوزات تبقى بعيدة عن المستوى وغير كافية وقادرة على معالجة الأمر[1].

تمثل نظرية المسؤولية الاجتماعية أكثرها واقعية وملاءمة للتطبيق في الجزائر والدول التي تشهد تحولا ديمقراطيا عموما، ذلك أن الحكومات في هذه الدول بحكم قوتها، تعد الجهة القادرة على حماية المجتمع من طغيان بعض الأفراد، وكذلك حماية الأفراد من طغيان المجتمع.

فوسائل الإعلام في بلدان ناشئة إعلاميا مثل الجزائر، لها مسؤولية كبيرة تتمثل في تحقيق أهداف التنمية والديمقراطية والاستقرار، وحماية حقوق الإنسان بصفة عامة، ويعني ذلك أن تكون المؤسسة الإعلامية سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، هي المعنية الأولى بالرقابة على الممارسة الإعلامية والاتصالية، فالإعلامي هو رقيب على نفسه وذاته، وإذا أساء استخدام الحرية التي يحددها ميثاق أخلاقيات المهنة، فإن الجهة الوحيدة المخولة لمحاسبته في القضاء وفق القوانين السارية، وذلك عملا بمبدأ الفصل بين السلطات، حيث يفترض أن الإعلام هي سلطة رابعة مستقلة عن السلطات التنفيذية والتشريعية السلطة القضائية. [2]

ثامنا– الإجراءات المنهجية للدراسة :

1– منهج الدراسة:

إن عملية اختيار المنهج المناسب للدراسة من أهم خطوات البحث العلمي، لأن الاختيار الصائب للمنهج الملائم للدراسة يمكن من الوصول إلى نتائج أكثر صدقا وموضوعية، وقد عرف منهج البحث بأنه: «الطريق التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معنية»[3]، كما يعرف على أنه :« الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سر العقل وتحديد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة»[4].

---

(1) رمضان عبد المجيد، "**مفهوم المسؤولية الاجتماعية للإعلام**": قانون الإعلام الجزائري نموذجا–، دفاتر السياسة والقانون، دورية نصف سنوية متخصصة في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع9، جوان2013، ص376، تاريخ الزيارة: 2020/06/04، توقيت الزيارة: 12:11.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/120/5/9/51492

(2) عبد الجليل حسناوي، مرجع سابق، ص23.

(3) عمار بحوش، **دليل الباحث العلمي في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص28.

(4) محي محمد مسعد، **كيفية كتابة الأبحاث العلمية والقانونية وإعداد المحاضرات**،ط1، المكتب الجامعي الحديث، (د.م)، 2008 ، ص34.

وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية «والتي تعنى بوصف الظاهرة وتحديدها، وتبرير الظروف والممارسات أو التقييم والمقارنة»،[1] و«تستهدف الدراسات الوصفية تصنيف البيانات والحقائق وتفسيرها وتحليلها تحليلا شاملا لاستخلاص نتائج ودلالات مفيدة»[2]، وتتجه في الغالب إلى دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف، وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها، وتحليلها للوصول للأسباب والعوامل المتحكمة فيها وكذا التنبؤ بسلوكها [3].

واعتمادنا على المنهج الوصفي راجع بالأساس إلى مناسبته لهذه الدراسة، باعتباره يصف المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة من قبل جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"**، ويصف تعامل الصحافة المكتوبة الجزائرية مع هذا النوع من الأخبار من خلال تحليل مضامينها ومحتوياتها، ومرافقة ذلك بالتفسيرات المناسبة، وبطريقة موضوعية وصولا إلى النتائج.

2- أدوات جمع البيانات:

إن طبيعة الدراسة ومجالها وحدودها تفرض اختيار أدوات بحثية تتوافق والأهداف المنشودة منها، وتكون داعمة ومسهلة لتجمع البيانات ومعالجتها لتوخي نتائج دقيقة من الدراسة، ولذلك اعتمدنا على الادوات الآتية:

2-1- الملاحظة:

تعد الملاحظة من أهم الأدوات المستخدمة في الدراسات الوصفية وتكمن أهمية هذه الأداة في جمع البيانات المتعلقة بكثير من أنماط السلوك التي لا يمكن دراستها إلا بها[4]، كما تمكن الباحث من مشاهدة السلوك الطبيعي والواقعي دون تصنع[5].

كما تعرف الملاحظة بأنها عبارة عن عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث، ومكوناتها المادية والبيئية ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقاتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف، بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجهها لخدمة أغراض

(1) عامر قنديلجي، إيمان السامرائي، **البحث العلمي: الكمي والنوعي**، ط1، دار البارودي، عمان، الأردن، 2009، ص188.

(2) سمير محمد حسين، **بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1996، ص127.

(3) معوض عبد الغني، محمد الخضيري، أحمد محسن، **الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه**، ط2، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992، ص 51.

(4) نبيل أحمد عبد الهادي، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 2006، ص55.

(5) عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، ط1، مكتبة وهبة، مصر، 1976، ص333.

الإنسان وتلبية احتياجاته[1]، وبالتالي فالملاحظة هي عملية مقصودة تسير وفق الخطة المرسومة للبحث في إطار المنهج المتبع، هدفها لا ينحصر في مشاهدة الجوانب الخاضعة للدراسة أي ليس بالمعنى التسجيلي السلبي لهذه الجوانب –عبر استخدام الحواس– بل يتعدى إلى تدخل العقل في إجراء المقارنات واستخلاص النتائج[2].

وعلى هذا الأساس كانت الملاحظة العلمية هي المنبه الأولي للمباشرة في هذه الدراسة، وكانت أداة مرافقة للباحث عبر مراحله المختلفة سواء في الجانب النظري أو التحليلي، كما أرشدتنا إلى توخي النتائج بدقة.

2– 2 – المقابلة (L'entrevue–L 'entretien) :

لقد ظهرت المقابلة كأداة بارزة من أدوات البحث العلمي، وأسلوب استخبار هام في ميادين عديدة مثل الطب والصحافة والمحاماة وإدارة الأعمال، وعلم الاجتماع والخدمات الاجتماعية وعلم النفس والتربية[3]، كما أن المقابلة لا تضاهيها أداة في اكتشاف الحوافز العميقة للأفراد أو التطرق إلى ميادين مجهولة كثيرا أو التعرف على المعاني التي يمنحها الأشخاص للأوضاع التي يعشونها، وتقوم المقابلة أساسا على الحوار، بل هي حوار محبوب ومنظم[4] بين الباحث والمبحوث الذي وقع عليه الاختيار بهدف الحصول على معلومات ترتبط بطبيعة بحثه[5]، وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة.

وتم الاستعانة بأداة المقابلة في إنجاز هذه الدراسة لما تقدمه من فوائد مسهلة لتحصيل المعلومات و البيانات.

---

(1) محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**، ط1، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1999، ص73.

(2) أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص71.

(3) ماجد محمد الخياط، **أساليب البحث العلمي**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، (د.م)،2011، ص170.

(4) أميرة منصور، **"المقابلة : رؤية منهجية في بحوث تعليم اللغة العربية"**، مجلة الأثر: دورية علمية محكمة تصدر فصليا، عن كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مج17، ع1، 20أوت2020، ص51، تاريخ الزيارة:2021/01/10، توقيت الزيارة:19:41، https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/24/17/1/125148

(5) عامر قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقنية والإلكترونية**، ط1، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص174.

2– 3 – أداة تحليل محتوى :

وتماشيا مع الأهداف المرجوة من الدراسة ارتأينا استخدام أداة تحليل المحتوى بهدف الكشف عن حقيقة المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف و الجريمة في جريدتي " النهار الجديد و الخبر اليومي".

ولتحليل المحتوى عدة تعاريف اختلفت في تحديد طبيعته بأنه أداة أو أسلوب أو منهج للبحث، لكن تكاد تتفق معظم التعاريف على أن تحليل المحتوى يهدف إلى الوصف الموضوعي المنهجي والكمي في عملية التحليل طبقا للتصنيف الفئوي .

ولعل أهم هذه التعاريف ما قدمه **بيرلسون** (**BEARLSSON**):« تحليل المحتوى هو أسلوب بحثي يتضمن الوصف الموضوعي المنهجي **systematic** والكمي للمحتوى الظاهر للرسالة ».[1]

ويضيف **جانيس**: « أنه الأسلوب الذي يستخدم في تصنيف وتبويب المادة الإعلامية، ويعتمد أساسا على تقدير الباحث وتقسيم المحتوى على أساسه إلى فئات ».

وتعرف **دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية** تحليل المحتوى بأنه : « أحد المناهج المستخدمة في دراسة محتوى وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية وذلك باختيار عينة من المادة موضع التحليل وتقسيمها وتحليلها كميا وكيفيا على أساس خطة منهجية منظمة »[2].

وقد عرفه **محمد عبد الحميد** : « بأنه مجموعة الخطوات المنهجية، التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى، والعلاقات الارتباطية بهذه المعاني من خلال البحث الكمي، الموضوعي والمنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى »[3].

ويعد تعريف **سمير محمد حسين** أكثر تفصيلا وشمولا وتعبيرا لمفهوم تحليل المحتوى وذكر مجالاته العلمية واستخداماته العلمية بدقة, حيث عرفه : « بأنه أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمه الباحثون في مجالات بحثية متنوعة، وعلى الأخص في علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون، تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه الأساسية طبقا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك، أما في وصف هذه المواد الإعلامية التي تعكس

---

(1) أحمد بدر, **مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي**، ط1، دار قباء ، القاهرة ، 1998، ص 32 .

(2) عاطف عدلي العبد، زكي أحمد عزمي، **الأسلوب الإحصائي واستخداماته في الرأي العام**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1993، ص 28 .

(3) محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط2 ، عالم الكتاب، (د.م)، 2004، ص 217 – 220 .

السلوك الاتصالي العلمي للقائمين بالاتصال، أو لاكتشاف الخلفية الفكرية أو الثقافية أو السياسية أو العقائدية التي تنبع منها الرسالة الإعلامية، وللتعرف على مقاصد القائمين بالاتصال من خلال الكلمات والجمل والرموز والصور وكافة الأساليب التعبيرية شكلا ومضمونا، والتي يعبر بها القائمون بالاتصال عن أفكارهم ومفاهيمهم وذلك بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة، وفق أسس منهجية ومعايير موضوعية، وأن يستند الباحث في عملية تجميع البيانات وتبويبها وتحليلها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية »[1].

ويقوم التحليل الوصفي فيه –أي في تحليل المحتوى– على اعتماد التغيرات الكمية باستخدام الأساليب والطرق الإحصائية، وذلك بتبويب وتصنيف الفئات المحددة وجدولة الوحدات وقياسها والتعبير عن النتائج بقيم عددية تحدد المدى الذي تقع فيه هذه الوحدات، كل ذلك بغرض تقصي الموضوعية والتقليل من التحيز[2].

والملاحظ أن التحليل الكمي يقف عند حدود وصف المحتوى ذاته، أو المحتوى الظاهر فقط، دون تجاوزه إلى الكشف أو الاستدلال عن متغيرات أخرى خارج بناء ذلك المحتوى، ولذلك كان التحليل الاستدلالي أو التفسير عملا ذو أهمية كبيرة، حيث أن التفسير الكيفي للنتائج الكمية والإحصائية ووضعها في السياق المعرفي للدراسات الإعلامية يحقق مزيدا من الدقة والعمق في التحليل[3].

وبناء على ذلك اعتمدت الدراسة على التحليل الكمي والكيفي، فكان الأول من خلال عرض النتائج الكمية بتصنيف الفئات واستخدام العد والتكرار في رصد تلك النتائج مع إعطاء قراءة كمية الأرقام من حيث تفاوت ظهورها أو غيابها، أما الآخر –أي التحليل الكيفي– فكان من خلال محاولة تقديم دلالات لتلك الأرقام في سياق أشمل، بغية الوصول إلى الهدف الذي تسعى إليه هذه الدراسة.

2-3-1- تصنيف فئات التحليل:

تمثل عملية تحديد فئات تحليل المضمون وإعدادها أهم خطوة يجب أن يوليها الباحث اهتماما كبيرا، نظرا لما كشفت عنه بعض الدراسات التي أجريت في مجال تحليل المضمون والتي وضح منها أن الإعداد الجيد والواضح لفئات التحليل أدى إلى التوصل إلى نتائج عملية وبحثية مثمرة في نفس الوقت

(1) سمير محمد حسين، **دراسات في البحث العلمي: بحوث الإعلام**، ط2، عالم الكتب، (د.م)، (د.ت)، ص 233 – 234 .

(2) محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت)، ص24 .

(3) محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، مرجع سابق، ص 458 .

الذي فشلت فيه دراسات تحليلية أخرى في التوصل إلى نتائج ذات دلالة نظرا لعدم التدقيق في إعداد فئات التحليل ووحداته منذ البداية [1].

والفئات هي مجموعة من التصنيفات أو الفصائل يقوم الباحث بإعدادها طبقا لنوعية المضمون ومحتواه وهدف التحليل، لكي يستخدمها في وصف هذا المضمون وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول وبما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب سهل وميسور[2]،وانطلاقا من خصائص تحليل المضمون بشقيه الكمي والكيفي وكيفية تطبيقه، قامت الباحثة بتوظيف فئتين رئيستين تبعا للهدف من الدراسة وهما :

- **الفئات التي تجيب عن السؤال** : ماذا قيل ؟ (محور المضمون).

وتشمل : فئة الموضوع , فئة القيم , فئة الأهداف , فئة المصدر، فئة أشكال الخروج عن أخلاقيات النشر لمواد العنف والجريمة، فئة الاتجاه، فئة الفاعلين.

- **الفئات التي تجيب عن السؤال** : كيف قيل ؟ (محور الشكل) .

وتشمل : فئة العناوين، فئة نمط النشر، فئة موقع النشر، فئة مساحة النشر، فئة استخدام الصور والرسوم.

2-3-2- وحدات التحليل: وقبل تحديد وحدات تحليل المحتوى المستخدمة في عد وقياس المواضيع سأقف عندها بالتعريف أولا.

أ- تعريف وحدات التحليل: وهي وحدات المحتوى التي يمكن إخضاعها للعد والقياس بسهولة، ويعطي وجودها أو غيابها وتكرارها أو إبرازها دلالات تفيد في تفسير النتائج الكمية، وتبعا لأغراض البحث وفروضه، يتم تقسيم المحتوى إلى وحدات قابلة للعد والقياس، أصغرها الكلمة وأكبرها الفكرة ثم الموضوع مفردات النشر والإذاعة[3]، وبداية نفرق في وحدات التحليل بين مستويين من هذه الوحدات:

أ-1- وحدات التسجيل أو القياس: وهي أصغر جزء في المحتوى يختاره الباحث ويخضعه للعد والقياس، ويعبر ظهوره أو غيابه وتكراره عن دلالة معينة في رسم نتائج التحليل مثل: الكلمة والجملة

---

[1] سمير محمد حسين، **دراسات في البحث العلمي: بحوث الإعلام**، مرجع سابق، ص 264.

[2] المرجع نفسه، ص 265.

[3] محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، مرجع سابق، ص 136.

والفقرة وغيرها، ويمكن أن نستخدم كمؤشرات بعد استغلالها في عملية العد والقياس مثل: تكرار الكلمات أو العبارات المعبرة عن معان يستهدفها المصدر من خلال التكرار.

أ-2- وحدات السياق أو التحليل: وهي وحدات لغوية داخل المحتوى (جملة، عبارة، فقرة، الموضوع) تفيد في التحديد الدقيق لمعاني وحدات التسجيل التي يتم عليها العد والقياس، فهي الوحدات الأكبر لوحدات التسجيل وتحيط بها لتأكيد معناها، فيتم العد والقياس على أساس سليم، فمثلا إذا كانت الكلمة هي وحدة التسجيل فإن الجملة تصبح وحدة السياق التي يجب قراءتها بعناية لتحديد مدلول الكلمة وترميزها في المكان الصحيح[1].

وقد اعتمدت الباحثة في التحليل على وحدات تتماشى وأهداف الدراسة، ومناسبة لفئات التحليل كما يلي:

- وحدة الكلمة: تعتبر الكلمة أصغر الوحدات وأسهلها استخداما في عملية الترميز وعادة ما يوفر استخدامها عنصر الثبات في النتائج نتيجة الاتفاق على محددات الكلمة وتعريفها، وأنسب الاستخدامات لوحدة الكلمة هي تحليل السمات الأسلوبية وقياس درجات الإنقرائية في المحتوى لتحديد سهولة أو صعوبة قراءة الجمهور لمادة المحتوى واستيعاب معانيها.

- وحدة الفكرة (الموضوع): وهي من أكثر الوحدات شيوعا واستخداما في بحوث الإعلام لأن تناول الفكرة كوحدة تحليل يفيد في تحليل الاتجاهات والأحكام التي تقع على محتوى الإعلام، ولأنها الوحدة التي تحكم تناول الكاتب للوحدات الأخرى (الكلمة، الجملة، الفقرة) حيث يتم اختيارها وبناؤها بدقة لتخدم المعنى الذي يهدف الكاتب توصيله إلى القارئ، ويتحدد من خلال تكرار هذه الأفكار والمعاني اتجاه الكاتب أو المحتوى أو الوسيلة من الأمور والقضايا المطروحة على الرأي العام[2].

- وحدة مفردات النشر و الإذاعة: وهي الوحدة التي يستخدمها المصدر في نقل المعاني والأفكار من خلال وسائل النشر والإعلام المختلفة وتضم الموضوع أو المادة موضع التحليل، وتختلف باختلاف الوسيلة الإعلامية ومن أمثلتها: الفيلم في السينما، والبرامج والدراما والأحاديث والندوات والتعليقات والأخبار في الإذاعة والتلفزيون، والخبر والمقال بأنواعه والتحقيق والحديث الصحفي والتقرير

---

[1] محمد عبد الحميد، **البحث العلمي والدراسات الإعلامية**، مرجع سابق، ص 233 – 234.

[2] محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، مرجع سابق، ص 138.

والقصة الإخبارية والرسوم والكاريكاتير في الصحف، وغيرها من الأشكال والقوالب الفنية التي تستخدمها وسائل الإعلام في تقديم المحتوى إلى جمهور القراء والمستمعين والمشاهدين[1].

أ–3–وحدة مقاييس المساحة والزمن: وهي المقاييس المادية التي يلجأ إليها الباحث للتعرف على المساحة التي شغلتها المادة الإعلامية المنشورة في الصحف أو المطبوعات المختلفة، وكذلك المدة الزمنية التي استغرقتها المادة الإعلامية المذاعة بالراديو والمعروضة بالتلفزيون أو السينما، وذلك يتم بهدف التعرف على مدى الاهتمام والتركيز بالنسبة للمواد الإعلامية المختلفة مواضع التحليل، وهناك مجموعة من المقـاييس المعتمدة في ذلك وتتمثل في: وحـدة الصفحة وأجزائهـا، وحدة العمود، وحـدة السطر، وحدة السنتمتر، ووحدة الدقيقة بالنسبة للمواد الإذاعية والتلفزيونية[2].

2– 4– استمارة تحليل المحتوى :

ولنجاح تحليل المحتوى وجب تصميم استمارة تحليل المحتوى بدقة، لأنها توفر إطارا محددا لتسجيل المعلومات التي تفي بمتطلبات البحث إذا ما تم تصميمها بما يتفق وأغراض البحث، وأن تعبر كميا عن رموز الوثيقة الواحدة التي تشمل فئات و وحدات التحليل، بالإضافة إلى البيانات الأولية عن وثيقة المحتوى، واستمارة التحليل باعتبارها إطارا كميا لبيانات البحث، كما أنها تعتبر نهاية عملية ملاحظة الباحث للمحتوى في وثائق النشر، و بداية عملية العد و الإحصاء للرموز الكمية، و استخراج البيانات تمهيدا لتفسير النتائج والاستدلال من خلالها، و يتم تصميم استمارة تحليل المحتوى وفق عدة خطوات أهمها :

- إعداد رؤوس الموضوعات التي سيتم تحليلها .
- كتابة الفئات التي تحت كل موضوع، مع مراعاة الاعتبارات المنهجية و الصياغة في ذلك.
- تحليل وحدات التحليل[3].

وحتى تحقق استمارة تحليل المضمون الأهداف المرجوة من الدراسة بدقة، وجب إخضاعها لاختباري الصدق و الثبات كالآتي :

---

(1)إسماعيل عبد الفتاح، محمود منصور هيبة، مرجع سابق، ص 248.

(2)المرجع نفسه، ص 248 – 249.

(3) عاطف عدلي العبد، زكي أحمد عزمي، مرجع سابق، ص 221.

أ- إجراءات صدق التحليل (validité – validity) :

ويقصد باختيار الصدق أو الصحة هو صلاحية الأسلوب أو الأداة لقياس ما هو مراد قياسه أو بمعنى آخر صلاحية أداة البحث لتحقيق أهداف الدراسة، وصدق القياس يعني تعميم نتائج البحث على مجتمع العينة أو مجتمع آخر له نفس المواقف،[1]ولا يكفي التأكد من صدق التحليل بل وجب الوقوف أيضا عند ثباته.

ب- إجراءات ثبات التحليل (Reliability – Fiabilité) :

« هو الحصول على نسبة اتفاق عالية في النتائج لعدد من الباحثين الذين يستخدمون نفس الأسس والأساليب في تحليل نفس المادة الإعلامية» [2]، كما يعبر اختبار الثبات عن ثبات أداة جمع المعلومات للتأكد من درجة الاتساق العالية لها، بما يتيح قياس ما تقيسه من ظواهر بدرجة عالية من الدقة، والحصول على نتائج متطابقة أو متشابهة إذا تكرر استخدامها أكثر من مرة في جمع المعلومات سواء من المبحوثين أنفسهم أو من مبحوثين آخرين، أو أجراها الباحث نفسه أو باحثون آخرون.[3]

إن أنسب اختبارات ثبات التحليل هي التي تتم بطريقة إعادة الاختبار أو تعدد المحكمين أو القائمين بالاختبار، ويفضل في هذه الحالة تعدد الاختبارات بواسطة محكمين اثنين على الأقل على نفس مادة التحليل بنفس تعليمات الترميز وقواعده.[4]

وبناء على ما سبق استعانت الباحثة بأساتذة محكمين قاموا بقراءة ودراسة عينة من المادة موضوع التحليل مع دليل التعريفات الإجرائية، وبعد استرجاع الوثائق قامت الباحثة بتقدير معادلة نسبة التوافق بين المرمزين[*] والتي تدل على تحقيق الثبات، واعتمدت الباحثة على معادلة (**هولستي – Holsti**) لقياس مستوى الثبات كالآتي :

---

[1] محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، مرجع سابق، ص222-223.

[2] أحمد بن مرسلي، مرجع سابق، ص115.

[3] السيد أحمد عمر، **البحث الاعلامي: مفهوم وإجراءاته ومناهجه**، ط2، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الامارات،2002، ص364

[4] محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الاعلام**، مرجع سابق، ص 314.

* **المرمزين:**

أ-الأستاذ الدكتور أحمد العبدلي، أستاذ التعليم العالي، تخصص دعوة وإعلام واتصال، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة.

معامل الثبات = $\frac{\text{ن(متوسط الإتفاق بين المحكمين)}}{\text{1+(ن−1)(متوسط الاتفاق بين المحكمين)}}$

حيث ن = عدد المحكمين.

أ و ب=م1

ب و ج= م2

أ و ج = م3

م1 = $\frac{\text{الوحدات المتفق عليها}\times 100}{\text{عدد الكلي للوحدات}}$

استخراج متوسط الاتفاق بين المحكمين (كل محكمين على حدى) كالآتي:

- بين **أ و ب** تم الإتفاق على 19 وحدة من أصل 24 وحدة، فيكون متوسط الإتفاق م1 هو24/19= 0.79

- بين **ب و ج** تم الإتفاق على 20 وحدة من أصل 24 وحدة، فيكون متوسط الإتفاق م2 هو24/20=0.83

- بين **أ و ج** تم الإتفاق على 19 وحدة من أصل 24 وحدة، فيكون متوسط الإتفاق م3 هو24/19=0.79

و بالتالي متوسط الاتفاق بين المرمزين : م = $\frac{\text{م1+م2+م3}}{3}$ = 0.80

وعليه فمعامل الثبات = $\frac{3(\text{م})}{1+(3-1)\times\text{م}}$ =2.60/2.40= 0.92

ومن هنا فإن الإتفاق بين المرمزين هو 92% وهذا دليل على أن معامل الثبات قد تحقق 0.92، وهي نسبة عالية من حيث درجة الثبات التحليل والتي حصرها (**هولستي Holsti**) بين : 0،75 و 0.95.

ب- الأستاذة الدكتورة زكية منزل غرابة، أستاذ التعليم العالي، تخصص دعوة وإعلام وإتصال، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة.

ج-الدكتورة سكينة محمد العابد، أستاذ محاضر-أ-، قسم الصحافة، كلية علوم الإعلام والإتصال والسمعي البصري، جامعة قسنطية03 .

3 – مجتمع الدراسة و عينتها :

3-1-مجتمع الدراسة:

ويقصد بمجتمع البحث تحديد الموضوع الذي سيدرسه الباحث بأبعاده المكانية والزمنية[1]، ويشمل جميع عناصر مفردات المشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة[2].

كما يعرف بأنه: "مجموع المصادر التي نشر أو أذيع فيها المحتوى المراد دراسته خلال الإطار الزمني للبحث"[3]، فمجتمع الدراسة بذلك هو جميع الوحدات التي يرغب الباحث في دراستها[4]، ويتمثل مجتمع دراستنا البحثي في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"، ورصد جميع الأعداد الصادرة خلال عام 2018 مع مراعاة خصوصية صدور كل جريدة-أي أيام الصدور-.

وعن مبررات اختيار جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" فهي تعزى لمدى انتشارها ومقروئيتها، كما أنهما من الصحف التي تولي اهتماما ملحوظا لقضايا العنف والجريمة بمختلف أنواعها، مما لفت انتباهنا لتقصي نوعية المعالجة الاعلامية لمثل هذه الظواهر، ومن خلال المعاينة الأولية توصلنا إلى عينة ممثلة لمجتمع الدراسة.

3-2- عينة الدراسة:

يصعب على الباحثين دراسة المجتمع الكلي لكبر حجمه واستحالة دراسة جميع مفرداته، لذلك يستخدمون نظام العينات، ويتم اختيار العينة بحسب الإشكالية التي تقوم عليها الدراسة والأهداف التي تسعى إليها، فالعينة هي: « المجموعة الجزئية التي يقوم الباحث بتطبيق دراسته عليها، وهي تكون ممثلة لخصائص مجتمع الدراسة الكلي، إذ أن هذه العينة تتوزع فيها خصائص المجتمع بنفس النسب الواردة في المجتمع ».[5]

---

(1) راسم محمد الجمال، **مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية**، ط1، مركز جامعة القاهرة، القاهرة، 1999، ص 227.

(2) ربحي مصطفي عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 137.

(3) محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، مرجع سابق، ص91.

(4) يوسف تمار، **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، ط1، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 27.

(5) بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، **منهجية العلوم الاجتماعية**، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004 ، ص 319 .

إن هذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي، خاصة في حـــالة صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك الوحدات ويتم اختيار العينة عـــادة وفـــق أســـس وأساليب علمية متعارف عليها[1].

تعتمد هذه الدراسة في جزئها التحليلي على العينة العشوائية المنتظمة حيث تأخذ كل مفردة مكانها في عملية الاختيار، ولكل مفردة فرصة متكافئة مع غيرها عند اختيار العينة، أي أن تكون ممثلة لمجتمع الدراسة،[2]وتختلف عن العينة العشوائية في أن المفردة الأولى فقط هي التي تختار عشوائيا، أما باقي المفردات فتختار بطريقة منتظمة، بحيث يتساوى مجال الاختيار بين كل مفردة وأخرى[3].

وفي العينة العشوائية يتم اختيار مفردات العينة بطريقة منتظمة على أساس تساوي البعد الزمني بين كل مفردة وأخرى تبعا لنسبة العينة إلى المجتمع الأصلي، ولتجنب تكرار السمات وجب تحديد المدى بين كل مفردة والتي تليها بحيث يمكن معه تجنب تكرار هذه السمات كفترة الأسبوع أو نصف الشهر أو الشهر مثلا، ولعل في أسلوب الدورة **Rotation** ما يحقق هذا الهدف فهو وإن كان يتم بطريقة منتظمة إلا أنه يضمن عدم تكرار التواريخ أو الأيام[4].

ويرجع سبب اختيار العينة العشوائية المنتظمة لأنها أكثر تمثيلا لمجتمع الدراسة وهما جريدتي" **النهار الجديد والخبر اليومي**"، ولأنها تعطي فرصة ظهور متساوية لكل عدد من الأعداد، فقمت باختيار **12** عددا من جريدة "**النهار الجديد**"، و**12** عددا من جريدة "**الحبر اليومي**" مع وجود مدة انتظام ثابتة (مدى) بين عدد وآخر تقدر شهر، وبالتالي تم الخلوص لـ**24** عددا قابلة للتحليل.

ولأهمية مجال الدراسة في العلوم الاجتماعية باعتباره الإطار الذي تؤخذ منه العينة، ولأن حسن تحديده سيقود بالضرورة لنتائج جيدة، ولذلك قمت بتحديد للمجال الزمني والمكاني للدراسة كالآتي:

3-2-1- العينة الزمنية:

وقع الاختيار في عينة الدراسة على الأعداد الصادرة خلال سنة **2018**، وذلك لتتبع مسار المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة في الصحيفتين، أي اختيار عدد من كل شهر موزعة على الأسابيع بانتظام وشكل دوري، على النحو الآتي: سحب عدد من كل صحيفة في اليوم الأول من الأسبوع الأول من الشهر

([1]) عامر قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية**، مرجع سابق، ص157 .

([2]) منذر الصامن، **أساسيات البحث العلمي**،ط1، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 84 .

([3]) إسماعيل عبد الفتاح، محمود منصور هيبة، مرجع سابق، ص 83- 84 .

([4]) محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، مرجع سابق، ص 91 .

الأول (**جانفي**)، ثم سحب عدد ثاني من اليوم الثاني للأسبوع الثاني من الشهر الثاني (**فيفري**)، وسحب عدد ثالث من اليوم الثالث من الأسبوع الثالث من شهر **مارس** ..... وهكذا مع بقية الأعداد المسحوبة حتى تستوفي الدراسة عينتها، وبالتالي يكون العدد الإجمالي للأعداد **24** عددا محل الدراسة، أما عن طريقة توزيع واختيار عينة الدراسة، فهو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم(01): يوضح التوزيع الزمني لعينة الدراسة الخاصة بجريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" لسنة 2018.

الجريدتين+ الأسابيع / الأشهر+ السنة2018	جريدة "النهار الجديد"				جريدة "الخبر اليومي"			
	الأسبوع الأول	الأسبوع الثاني	الأسبوع الثالث	الأسبوع الرابع	الأسبوع الأول	الأسبوع الثاني	الأسبوع الثالث	الأسبوع الرابع
جانفي 2018	عدد 1				عدد 1			
فيفري 2018		عدد 2				عدد 2		
مارس 2018			عدد 3				عدد 3	
أفريل 2018				عدد 4				عدد 4
ماي 2018	عدد 5				عدد 5			
جوان 2018		عدد 6				عدد 6		
جويلية 2018			عدد 7				عدد 7	
أوت 2018				عدد 8				عدد 8
سبتمبر 2018	عدد 9				عدد 9			
أكتوبر 2018		عدد 10				عدد 10		
نوفمبر 2018			عدد 11				عدد 11	
ديسمبر 2018				عدد 12				عدد 12

جدول رقم (02): يوضح أعداد عينة الدراسة الخاصة بجريدة "النهار الجديد".

الأعداد + الجريدة / الأشهر+ الأسابيع+ الأيام	جريدة النهار الجديد	
	تاريخ الصدور	رقم العدد
الشهر الأول+ الأسبوع الأول+ اليوم الأول	الثلاثاء 02 جانفي2018	العدد الأول:3130
الشهر الثاني+ الأسبوع الثاني+ اليوم الثاني	الأربعاء 14 فيفري 2018	العدد الثاني:3167
الشهر الثالث+ الأسبوع الثالث+ اليوم الثالث	الخميس 22 مارس 2018	العدد الثالث: 3198
الشهر الرابع+ الأسبوع الرابع+ اليوم الرابع	السبت 28 أفريل 2018	العدد الرابع:3229
الشهر الخامس+ الأسبوع الأول+ اليوم الخامس	الأحد 06 ماي 2018	العدد الخامس:3235
الشهر السادس+ الأسبوع الثاني+ اليوم السادس	الاثنين 11 جوان 2018	العدد السادس:3266
الشهر السابع+ الأسبوع الثالث+ اليوم الأول	الثلاثاء17 جويلية 2018	العدد السابع: 3295
الشهر الثامن+ الأسبوع الرابع+ اليوم الثاني	الأربعاء 29 أوت 2018	العدد الثامن:3330
الشهر التاسع+ الأسبوع الأول+ اليوم الثالث	الخميس 06 سبتمبر 2018	العدد التاسع: 3337
الشهر العاشر+ الأسبوع الثاني+ اليوم الرابع	السبت 12 أكتوبر 2018	العدد العاشر: 3367
الشهر الحادي عشر+ الأسبوع الثالث+ اليوم الخامس	الأحد 25 نوفمبر 2018	العدد الحادي عشر: 3402
الشهر الثاني عشر+ الأسبوع الرابع+ اليوم السادس	الاثنين 31 ديسمبر 2018	العدد الثاني عشر: 3344

جدول رقم (03): يوضح أعداد عينة الدراسة الخاصة بجريدة "الخبر اليومي".

الأعداد + الجريدة / الأشهر+ الأسابيع+ الأيام	جريدة الخبر اليومي	
	تاريخ الصدور	رقم العدد
الشهر الأول+ الأسبوع الأول+ اليوم الأول	الثلاثاء 02 جانفي2018	العدد الأول:8798
الشهر الثاني+ الأسبوع الثاني+ اليوم الثاني	الأربعاء13 فيفري 2018	العدد الثاني:8779
الشهر الثالث+ الأسبوع الثالث+ اليوم الثالث	الخميس22 مارس 2018	العدد الثالث:8817
الشهر الرابع+ الأسبوع الرابع+ اليوم الرابع	الجمعة 27 أفريل 2018	العدد الرابع:8853
الشهر الخامس+ الأسبوع الأول+ اليوم الخامس	السبت05 ماي 2018	العدد الخامس:8859
الشهر السادس+ الأسبوع الثاني+ اليوم السادس	الأحد 10جوان 2018	العدد السادس:8895
الشهر السابع+ الأسبوع الثالث+ اليوم السابع	الاثنين 16 جويلية 2018	العدد السابع:8929
الشهر الثامن+ الأسبوع الرابع+ اليوم الأول	الثلاثاء 28 أوت 2018	العدد الثامن:8979
الشهر التاسع+ الأسبوع الأول+ اليوم الثاني	الأربعاء 05 سبتمبر 2018	العدد التاسع:8978
الشهر العاشر+ الأسبوع الثاني+ اليوم الثالث	الخميس11 أكتوبر 2018	العدد العاشر:9014

الشهر الحادي عشر+ الأسبوع الثالث+ اليوم الرابع	الجمعة 23نوفمبر 2018	العدد الحادي عشر:9057
الشهر الثاني عشر+ الأسبوع الرابع+ اليوم الخامس	السبت 29 ديسمبر 2018	العدد الثاني عشر:9093

3-2-2 – العينة المكانية :

أما بالنسبة للمجال المكاني للدراسة وقع اختياري على جريدتين يوميتين "النهار الجديد والخبر اليومي"، للتعرف على طبيعة معالجتهما لقضايا العنف والجريمة، والحدود التي تراعيانها في ذلك، خصوصا أن الجريدتين تتميزان بنشر هذا النوع من الأخبار بصفة يومية تستدعي شد الانتباه لدراستها وتحري حقيقتها.

وبعد تحديد نوع عينة الدراسة بشقيها، وجب تقديم تعريف موجز بالجريدتين محل الدراسة.

3-2-3- التعريف بالجريدتين محل الدراسة:" النهار الجديد" و"الخبر اليومي."

قبل البدء في تحليل محتوى الجريدتين لتقصي أخبار العنف والجريمة على مستواهما، وجب الوقوف عند البطاقة التأشيرية للجريدتين (**la fiche signalétique du journal**)، متبعين في ذلك تشخيص "**جاك كيزر-Jaques kayeser**" والذي يقوم على :

أ- تحديد معلومات عامة عن الصحيفة :

- اسم الصحيفة ومكان ومقر الإدارة، ومقر التحرير إذا كان مختلفا.
- الدور (يومية، أسبوعية) ووقت الصدور.
- جهة التوزيع الرئيسة وثمن الصحيفة.
- العدد المعتاد للصفحات (أقصى عدد في العادي وأدنى عدد في العادي).
- اسم المطبعة ومكاتب الصحيفة.
- مميزات استثنائية لحياة الصحيفة.

ب-الشخصية – ملف الهوية للصحيفة :

- البنية القانونية والمالية.
- إمكانيات التنظيم.
- تنظيم التحرير.
- الخط السياسي.
- الإشهار.

- تاريخ الصحيفة [1].

وسنحاول تقصي المعلومات العامة وملف الهوية لجريدتي "النهار الجديد" و"الخبر اليومي"، وهذا وفق ما أتاحته لنا المقابلات الشخصية وما توفر من معلومات من مصادر أخرى، كالآتي:

3-2-3-1- التعريف بجريدة "النهار الجديد" :

أ – معلومات عامة عن الجريدة :

– اسم الصحيفة : جريدة النهار الجديد.

– الدور والصفة : يومية جزائرية، عامة وشاملة ومستقلة، ناطقة باللغة العربية.

– مقر الإدارة والتحرير : حيدرة بالجزائر العاصمة.

– العنوان : 13 شارع أرزقي عبري حيدرة – الجزائر.

– الموقع الإلكتروني : www.ennaharonline.com

– البريد الإلكتروني : infos@ ennaharonline.com

– جهة التوزيع الرئيسية : تصدر عن شركة الأثير للصحافة في الجزائر، و توزع في الوسط : مؤسسة النهار للتوزيع.

* في الشرق: **SO.DI.Presse** .

* في الغرب **Sarlmps**.

* في الجنوب **Sarltds** .

– الثمن **15دج – 1.00€**بأوروبا.

– عدد الصفحات :22.

– اسم المطبعة ومكان الصحيفة : يتم طبعها على مستوى مطابع أربع :

– في الوسط : الجزائر بواسطة **SIA**.

– في الشرق : قسنطينة بواسطة **SIE**.

– في الغرب : وهران بواسطة **SIO**.

– في الجنوب : ورقلة بواسطة **SIS**.

– مدير التحرير : أنيس رحماني.

---

(1) Jaques kayser, **Le Quotidien français**, 2éme édition, Armand Colin, Paris ,1963 , p38-39.

ب – ملف الهوية للجريدة "النهار الجديد":

"النهار الجديد" هي يومية جزائرية مستقلة، صدر أول عدد منها في : 20 سبتمبر 2007، وتصدر عن شركة الأثير للصحافة حيدرة بالجزائر العاصمة، وتطبع على مستوى مطابع الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، و ورقلة، ويقدر عدد النسخ الورقية التي ينسخها يوميا حوالي 700 ألف نسخة، كما خصصت الجريدة موقعا إلكترونيا يتيح للقراء إمكانية تصفحها ومتابعة جديدها وأرشيفها، إضافة إلى القدرة على تحميلها على شكل نسخة PDF ، وتصدر الجريدة من السبت إلى الخميس، كما تتصف بعدم إتباعها لأي حزب سياسي[1].

وفيما يخص مدير الجريدة فهو : "**أنيس رحماني**" الذي اشتغل من قبل كمدير تحرير سابق بجريدة "**الشروق اليومي**" فإلى جانب رئيسة التحرير "**سعاد عزوز**"، وهي من كبار المحققين ضمن صحيفة "الخبر" سابقا، نجد كلا من : محمد بودري، دليلة بلخير، حبيبة محمودي، نشيدة قوادي، سامي سي يوسف، ووسيم بن عورة، وكل هؤلاء الجيل الجديد في قطاع الصحافة لكنهم أثبتوا مكانة وتفوقا كبيرا في الميدان.

وجريدة النهار كصحيفة يومية وطنية شاملة، تسعى إلى مواكبة التطورات المحلية والإقليمية والعالمية بشكل موضوعي ومبتكر، إلى جانب تبني المبادرات الإبداعية، وتستخدم في سبيل الوصول إلى ذلك أحدث التطورات العلمية في تنمية المعلومات والتكنولوجيا. [2]

3-2-3-2-التعريف بجريدة "الخبر اليومي" :

أ – معلومات عامة عن الجريدة :

- اسم الصحيفة : الخبر اليومي.
- مقر الإدارة والتحرير: شركة الخبر ومقرها دار الصحافة (طاهر جاووت) ساحة أول ماي بالجزائر العاصمة سابقا، حيدرة بالجزائر العاصمة حاليا.
- الدور والصفة : يومية إخبارية جزائرية مستقلة، ناطقة باللغة العربية، شعارها الصدق والمصداقية.
- العنوان : 32 شارع الفتح بن خلقان ليتورال سابقا حيدرة الجزائر.
- الموقع الإلكتروني: www.elkhabar.com
- إضافة إلى البريد الإلكتروني : الخاص بالإدارة: admin@elkhabar.com.
  والخاص بالتحرير: redaction@elkhabar.com

---

[1] تاريخ الزيارة : 2013/12/06، توقيت الزيارة: 23:30. www.ennaharonline.com

[2] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تاريخ الزيارة :2013/12/06، التوقيت 21:45، http://ar.m.wckipedia.org/wkik/

- جهة التوزيع الرئيسية : تصدر عن شركة الخبر للصحافة والتوزيع [1].
- الثمن : **20 دج – 1.00 €** بأوروبا.
- عدد الصفحات: بين **24** إلى **28** صفحة حسب جديد الأحداث.
- اسم المطبعة ومكاتب الصحيفة: للصحيفة مطابع عدة تغطي بذلك جميع التراب الوطني بفضل مجموعة "**الخبر**" كالآتي :
- الخبر لتوزيع الصحافة **KDP**.
- الجزائر للطباعة وتوزيع الصحافة **ALDP**.
- شركة الطباعة بالشرق **SIMPREL**.
- شركة الطباعة بالغرب **ENIMPOR** [2].

كما تمتلك الصحيفة مكتبين جهويين : أحدهما بالشرق الجزائري في قسنطينة، والثاني بالغرب الجزائري في وهران، إضافة إلى امتلاكها لـ 48 مكتبا ولائيا على مستوى الوطن.

- رئيس التحرير : محمد بغالي[3].

ب – ملف الهوية لجريدة "الخبر اليومي" :

صحيفة "الخبر" هي يومية إخبارية جزائرية مستقلة تابعة للقطاع الخاص وناطقة باللغة العربية، صدر أول عدد لها يوم 01 نوفمبر 1990 بعد صدور العدد الصفر في جوان من نفس السنة، و"الخبر" شركة ذات أسهم الغرض من إنشائها هو الصحافة والنشر والإشهار وملحقاتها[4]، إلى جانب إصدار "يومية الخبر" و"أسبوعية الخبر" و"الخبر الحوادث" و"الخبر تسلية" و"الخبر سات" و"الخبر الرياضي" فيما بعد، كما نص قانونها الأساسي على إصدار جرائد أخرى وسجلات دورية وغيرها في ميادين الإعلام، كما نصت المادة الثالثة من قانونها الأساسي على تسمية شركة المساهمة بـ "الخبر"[5].

---

(1) تاريخ الزيارة : 2013/12/06، التوقيت : 20:00، www.elkhabar.com

(2) مقابلة مع السيد : "**محمد بو عبد الله**"، المكلف بالتوزيع لجريدة "الخبر اليومي"، بمكتب الشرق بقسنطينة، تاريخ المقابلة : 15 أفريل 2016، توقيت الزيارة 09:30.

(3) **ويكيبيديا الموسوعة الحرة**، تاريخ الزيارة :2013/12/06، التوقيت 21:45، http://ar.m.wckipedia.org

(4) الخبر، القانون الأساسي للصحيفة، المؤرخ في 1990/09/01.

(5) **جريدة الخبر**، المادة (03) القانون الأساسي للصحيفة، المؤرخ في 1990/09/01.

توظف مؤسسة الخبر 215 شخصا منهم 72 صحفيا دائما و03 مصورين وكاريكاتوريين، وتملك الخبر 48 مكتبا عبر التراب الوطني، و07 مكاتب في بلدان عربية وأجنبية، وحوالي مائة مراسل متعاون عبر الوطن.

ولم يتم اختيار عنوان "الخبر" منذ الوهلة الأولى بل تم اقتراح جملة من العناوين منها : الحدث، اليوم، العالم، ليستقر الرأي أخيرا على العنوان الحالي "الخبر" لأنه يحمل مفهوما إعلاميا مجردا من أي دلالة سياسية[1].

أما بالنسبة لمحتوى "الخبر" فهو متنوع وشامل لجميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والفنية، والرياضية.....إلخ، وتنشر مادتها على مدار 24 إلى 28 صفحة وبتغطية على مدار الأسبوع من السبت إلى الجمعة.

و فيما يخص أهم صفحات "الخبر" اليومي نجد :

- الصفحة الأخيرة : و هي مخصصة للصحفيين المحترفين ليتناولوا القضية الوطنية والدولية تحليلا وتفسيرا باختصار، كما تحتوي هذه الصفحة على أخبار اجتماعية وسياسية وثقافية مهمة.
- الصفحات (6 – 10 – 14 – 16 – 19 – 22) وهي في أغلب الأحيان مخصصة للإشهار كما يمكن أن يقلص عددها في بعض الحالات[2].

(1) سمير بلعربي، "**استفتاء 29 سبتمبر 2005 من خلال الصحافة الوطنية: دراسة مقارنة ليوميتي "الخبر" و "الجريمة" من 15 أوت إلى 29 سبتمبر 2005**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 128.

(2) سيبات نصيرة، "**التناول الإعلامي للوئام المدني**" : دراسة حالة صحيفة الخبر 1990-2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2003، ص 104.

الفصل الثاني: العنف والجريمة – قراءة في الأنواع والتفسيرات والعوامل والإجراءات الوقائية–

أولا : تصنيفات العنف و الجريمة

ثانيا : النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي والعنيف

ثالثا : العوامل المؤدية لانتشار ظاهرتي العنف والجريمة والإجراءات الوقائية المنتهجة

.

الفصل الثاني: العنف والجريمة_ قراءة في التصنيفات والتفسيرات والعوامل والإجراءات الوقائية_

إن العنف والجريمة من أخطر الظواهر التي تهدد كيان المجتمع وتهدم بنيانه، وللقضاء على هاته الآفة وجب الوقوف بعناية ودقة عند أهم التصنيفات المعتمدة لظاهرتي العنف والجريمة، ورصد العوامل والأسباب المؤدية لذلك، ومن ثم التوصل لإجراءات وقائية وكذا الخلوص لحلول جذرية لاستئصالها كليا، وهذا ما يتم معالجته من خلال هذا الفصل.

أولا: تصنيفات العنف والجريمة.

لقد اقترح العلماء والباحثين جملة من التصنيفات لظاهرتي العنف والجريمة كلا حسب تخصصه ومجاله البحثي وزاوية نظره في ظل أطره المرجعية، وذلك على النحو الآتي:

1 – تصنيفات العنف :

إن العنف بوصفه نشاطا يستهدف إلحاق الأذى المادي بالآخر وبممتلكاته، أو الضغط على حريته ومجمل أشكال التعبير لديه، سعيا إلى سلب إرادته في إطار علاقة قوة غير متكافئة اجتماعيا أو سياسيا أو اقتصاديا أو غير ذلك[1]، وبالتالي فإن جوهر العنف هو إلحاق الأذى بالآخر، حيث أن هذا الأذى قد يكون هلاميا لدرجة يصعب معه تقييده، فمن الأذى الجسدي من خلال القوة العضلية، والذي شكل أول تمظهرات علاقة الإنسان بالآخر على سطح الأرض من خلال قصة ابني آدم – عليه السلام –، إلى الأذى اللفظي من خلال اللغة التي قال عنها هايدغر بأنها أخطر النعم، إلى الأذى المعنوي من خلال إذلال الآخر وتهميشه، بل ومحاولة إقصائه، والأمثلة عديدة في المجتمع البشري عن أنماط السلطة الرمزية ومحاولات الإقصاء والتهميش[2].

وبين العنف الجسدي الظاهر والعنف الرمزي الفتاك تمايزت وتنوعت تصنيفات العنف وتمظهراته، بشكل يجعل محددات تصنيفه أمرا صعبا ويحتاج إلى الدقة، وعلى هذا الأساس تم رصد أكثر من معيار، يتم من خلاله تصنيف وتقسيم العنف مع احترام جوهره الضابط – إلحاق الضرر – وذلك على النحو الآتي :

(1) أزهار صبيح غنتاب، مرجع سابق، ص 18.

(2) عائشة لصلج، "**العنف الرمزي عبر الشبكات الاجتماعية الافتراضية: قراءة في بعض صور العنف عبر الفايسبوك**"،تصدر عن كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، مج 20,ع39، 19جوان 2015، ص525، تاريخ الزيارة:2017/03/04، توقيت الزيارة: 00:42.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/90/20/39/18007

1-1- تصنيف العنف حسب السلوك الممارس:

يمكن تقسيم العنف حسب طبيعته إلى : عنف مادي، عنف معنوي، عنف جنسي، وهو التصنيف الذي اعتمدته في هذه الدراسة .

1-1-1-العنف المادي: ويشمل كل السلوكات التي تمارس باستخدام الحركة الجسدية في الاعتداء على الآخرين أو الأشياء مثل: الضرب والرفس والشد والدفع والتكسير....إلخ، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيمه إلى نوعين[1]:

أ-العنف الجسدي:

هو العنف الذي تستخدم فيه القوة الجسدية بشكل متعمد اتجاه الآخرين، من أجل إيذائهم والحاق أضرار جسدية بهم وذلك كوسيلة عقاب غير شرعية، ومن شأنه أن يترك آثارا واضحة ويتسبب في أضرار جسدية، مما يؤدي إلى آلام وأوجاع وإلى معاناة نفسية جراء تلك الأضرار، والتي قد تعرض صحة الفرد إلى الخطر، ويعتبر العنف الجسدي من أكثر أنواع العنف شيوعا[2].

كما أن هذا النمط من العنف مرتكز على الإيذاء باليد يهدف استبعاد الآخر من حقل الصراع بتصفيته جسديا، ويتضمن أيضا مختلف أشكال العنف التي يمارسها الأفراد أو الجماعات الرسمية وغير الرسمية، ولعل من أمثلته نجد : الضرب والشد والعض والرفس، وإحداث الكسور والحرق وغيرها من الأفعال[3].

ب- الإضرار بالممتلكات:

هو العنف الذي يلحق أضرارا ملموسة بالممتلكات، كما أنه يشير في استخداماته إلى فعل التدمير (تدمير الأشياء) [4]ومن أمثلة ذلك: كإتلاف وحرق المزارع والعقارات وتهديم البنايات والمنشآت الاقتصادية، والسرقة والتخريب وإتلاف الوثائق والغذاء ...إلخ[1].

---

(1) آيت حمودة حكيمة، بلعسلة فتيحة، وميرود محمد،**"مظاهر وأسباب العنف في المجتمع الجزائري من منظور الهيئة الجامعية"**، فعاليات الملتقى الوطني حول دور التربية في الحد من ظاهرة العنف،07 و08 ديسمبر 2011، مخبر الوقاية والأرغنوميا، جامعة الجزائر2، ص 16.

(2) دعاس حياة، **"دراسة ميدانية للكشف عن الأطفال ضحايا العنف: أساليبه والأطراف الممارسة له"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العيادي، فرع علم النفس الصدمي، قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطفونيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2009 – 2010، ص28.

(3) هيفاء أبو غزالة، **"العنف ضد المرأة رؤية مشتركة لإحداث التغيير"**، مجلة السياسات: فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين، ع2، حزيران 2008، ص 01.

(4)**صور العنف في التغطيات الإخبارية للإعلام اللبناني: مشروع بناء السلام في لبنان التابع لبرامج الأمم المتحدة الإنمائي**، ممرات: شعوب متمكنة، أمم صامدة، بيروت – لبنان، ص 08، تاريخ الزيارة:2020/06/12، توقيت الزيارة:01:21.
https://maharatfoundation.org/media/1220/

1–1–2– العنف المعنوي: ويطلق عليه البعض العنف الرمزي، هو جميع الضغوط النفسية والفكرية والعاطفية التي تمارس على الإنسان وذلك بهدف السيطرة على أفكاره وتصرفاته، ومبادئه الإنسانية، والعمل على الحد من حرية تفكيره، مما يتسبب في حدوث ضرر يطرأ على الناحية السيكولوجية للإنسان، مثل الشعور بالإهانة وانتهاك الكرامة والشعور بالخوف وعدم الأمان(2)، والعنف الرمزي قد يكون أسريا أو مجتمعيا ولأن العيون لها لغتها الخاصة والكلمة الجارحة أقوى من الرصاصة، فإن العنف المعنوي قد يكون أشد إيذاء من العنف المادي(3)، وعلى هذا الأساس فالعنف المعنوي يشمل أنواع تتمثل في :

أ– العنف النفسي: ويتعلق بإلحاق الضرر من الناحية النفسية وإخضاع الضحية لشتى أنواع الضغوط النفسية(4)، أو غيرها من الأساليب من أجل إثارة القلق النفسي والشعور بعدم الاستقرار، والأمن، وإشاعة الرعب والخوف بين الأفراد وخلق جو من التوتر، ويطلق عليه قمع النفوس لأنه سلوك يقوم على الإساءة وإضعاف الذات والإقلال من الإحساس بقدرات الذات، ويبدأ من النقد غير المبرر والتهكم والسخرية والإهانة واللغة المهينة واستخدام التهديد الدائم(5).

ب– العنف الفكري: وهو العنف الذي يمارس من خلاله التسلط على الأفكار، وتكبح فيه المبادرات الذهنية واختيارات الفرد والجماعات، وتفرض فيه تبعية فكرية مع محاولة محو نمط التفكير السابق، لذلك يطلق على هذا النوع من العنف بقمع العقول(6).

ت– العنف العاطفي: وهو أحد أشكال العنف المعنوي، وينطلق من سوء المعاملة، حيث يضغط به الشخص على غيره، وقد يؤدي لصدمة نفسية أو قلق واكتئاب، ويعد حافزا للبحث عن السلطة، وفرض السيطرة على الآخر، وهو انتقاص من الشخص المعنف بشكل مقصود أو لا واعي(7).

كما يعرف العنف العاطفي بأنه ارتكاب لأي سلوك يؤدي إلى حدوث أذى مباشر أو غير مباشر يهدد الشعور والإحساس مثل: التهديد والإهانة والتحقير والشتم والحرمان واستخدام الألفاظ واللوم

(1) دعاس حياة، مرجع سابق، ص 28.
(2) آية طقاطقة، "**مظاهر العنف**"، تاريخ الزيارة: 2018/04/23، وقت الزيارة: 20:53، http://mawdoo-3.com
(3) رشاد الكيلاني، "**العنف المعنوي....إلخ إلى أين؟**": ندوة الأمن والحياة، مجلة الأمن والحياة، ع397، (د.ت)، ص 42.
(4) مسعود بوسعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل**، ط1، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع الجزائر، 2011، ص 37.
(5) علي عبد القادر الغزالة، **مواجهة ظاهرة العنف في المدارس والجامعات**، ط1، دار عالم الثقافة، عمان، 2011، ص 85.
(6) عامر نورة، "**التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية**"، ماجستير في علم النفس الإكلينيكي، جامعة منتوري قسنطينة، 2004–2005، ص 02–03.
(7) رنا الدالي، "**العنف العاطفي أشكاله وتأثيراته**"، تاريخ الزيارة: 2017/05/12، التوقيت: 00:39، http://meronet-academy.com

والتهديد والتشكيك في قدرة الشخص المعنف، والذي من شأنه أن يؤدي إلى الشعور بالدونية واليأس والاكتئاب بدرجات مختلفة[1].

ث– العنف اللفظي: ويعد العنف اللفظي من أشد أنواع العنف خطرا على الصحة النفسية، مع أنه لا يترك آثارا مادية واضحة للعيان، إذ يقف عند حدود الكلام والإهانات، ومن أشكاله السب والشتم واستخدام الألفاظ التي تمس كرامة المجني عليه[2]، ويعني ذلك أن العنف اللفظي هو استخدام ألفاظ سيئة تمس كرامة المجني عليه ونفسيته، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

1–1–3–العنف الجنسي: تعد الإساءة الجنسية من أخطر أنواع الإساءة التي يستمر أثرها، إذ أن المعتدى عليه جنسيا تسيطر عليه مشاعر الكآبة، وينخفض تقديره لذاته[3]، والعنف الجنسي هو أي فعل جنسي أو أية محاولة للقيام بفعل جنسي ضد رغبة الطرف الآخر[4]، ويمكن تقسيمه إلى قسمين:

أ– العنف الجنسي الجسدي"violence sescuelle physique" :

ويتم من خلال الاتصال الجنسي المباشر بين المعتدي والمعتدى عليه وهنا يتم استغلال الضحية جنسيا لتحقيق رغبات الجاني من الاعتداء الجنسي[5]، ويتم عن طريق الاستدراج بالقوة والتهديد لتحقيق الاتصال الجنسي[6] ويشمل : الإجبار على ممارسة الجنس أو الإجبار على القيام بأفعال جنسية لا تقبلها المرأة، مما يؤدي إلى بعض الحرج خاصة في العلاقات الزوجية، إضافة إلى الاغتصاب والتحرش الجنسي، والإجبار على البغاء والدعارة[7]، إضافة إلى الزواج القسري وختان الفتيات، وكذا تشويه أعضائهن التناسلية مما قد يتسبب في صدمة نفسية وعصبية ونزيف قد يؤدي إلى الوفاة خصوصا في المناطق الريفية[8].

(1) هيفاء أبو غزالة، مرجع سابق، ص 01.

(2) محمود سعيد الخولي، عادل عبد الله محمد، **العنف في مواقف الحياة اليومية نطاقات وتفاعلات**، ط1، دار الأنجلو مصرية، مصر، 2008، ص 66.

(3) خالد بن مسعود الحليبي، **العنف الأسري**، ط1، دار الوطن للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 55.

(4) شتيوي موسى وآخرون، **العنف الأسري في الأردن: المعرفة والاتجاهات**، ط1، المجلس الوطني لحماية الأسرة، الأردن، 2005، ص 23.

(5) دعاس حياة، مرجع سابق، ص 30.

(6)محاسن الحواتي، "**العنف العائلي: مظاهره ومعالجته**"، تاريخ الزيارة:2017/06/01،توقيت الزيارة:10:25
www.amanjordan.org

(7) شتيوي موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 23.

(8) مركز التغذية والتنمية الريفية "نارد"، "**العنف الأسري ضد المرأة**"، دراسة مقدمة لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، ص 15.

كما أن هناك نوع آخر من العنف الجنسي يتم بين المحارم وهو ما يطلق عليه زنا المحارم، والذي يعرف على أنه التقاء جنسي بين أفراد لا يصلحون للزواج اجتماعيا أو دينيا[1].

ب–العنف الجنسي غير الجسدي:"violence sexuelle non physique"

وهو العنف الذي يكون فيه الاتصال الجنسي بطريقة غير مباشرة ويتعلق بهجر الزوج لزوجته، أو أنه تعليقات جنسية مرفوضة، كما يتضمن إغراء المعنف – طفل أو رجل أو مرأة – أو إجباره على المشاركة بنشاطات جنسية أو القيام بأية أفعال أخرى مثل التشجيع على مشاهدة مواد إباحية أو على المشاركة في إنتاجها أو تشجيعه على التصرف بشكل جنسي غير لائق[2].

1–2– تصنيف العنف حسب طبيعة الدوافع : إن العديد من الدراسات حول العنف حاولت تحديد طبيعة دوافعه ونشوئه إما فطرية أو مكتسبة، وعلى هذا الأساس فالعنف نوعان :

أ– العنف الفطري: ويقصد به أنه سلوك يولد مع الإنسان، وذلك بحكم تكوينه الفسيولوجي والبيولوجي، ومن دعاة هذا التيار **"لومبروزو"** والذي يرى أن العنف سلوك فطري لدى بعض الناس، إذا أنهم يولدون بخصائص شخصية معينة تتضمن ميولا إجرامية وعدوانية، بالإضافة إلى **"فرويد"** الذي يري أيضا أن العنف غريزة فطرية في الإنسان تدفعه إلى الاعتداء والقتل[3]، وبالتالي فالعنف والعدوانية هي محفز موروث هدفه الحفاظ على الحياة وتفجره غير قابل للمنع بل هو مرغوب[4] – بالنسبة للجاني–.

ب– العنف المكتسب: وأساسها أن العنف سلوك مكتسب يتعلمه الإنسان من البيئة المحيطة به، ومن أبرز المقولات مقولة :"تعلم العنف بالملاحظة"، وجوهرها أن الأطفال يتعلمون السلوك العنيف عن طريق ملاحظة نماذج العنف لدى والديهم ومدرسيهم وأصدقائهم، ومشاهدتهم مظاهر العنف في الأفلام التليفزيونية والسينمائية، وقراءتهم القصص والروايات البوليسية....إلخ[5].

وبالتالي فالمحيط الاجتماعي بما في ذلك الأسرة والمدرسة يشكلان اللبنة الأولى التي يتعلم فيها الفرد مختلف المهارات، والتي يستعملها بدوره أثناء تفاعلاته مع الآخرين، فمشاهدة العنف التي يصادفها

(1) عبد الرحمان علي إسماعيل، **العنف الأسري الأسباب والعلاج**، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2006، ص 25.
(2) هيفاء أبو غزالة، مرجع سابق، ص 01.
(3) إبراهيم توفيق حسين، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 46.
(4) ناهد علي، **إرهاب مدني: الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**، ط1، دار أركان للإنتاج والنشر، جامعة حيفا، (د.م)، 2014، ص 51.
(5) إبراهيم توفيق حسين، المرجع السابق، ص 47.

تمنحه نموذجا لما يمكن أن يكون عليه مستقبلا، فالسلوكيات التي يكتسبها الطفل حينئذ ما هي إلا انعكاس للثقافة التي يتلقها داخل البيئة التي يعيش فيها[1].

1–3– تصنيف العنف على أساس المؤسسات: وهو العنف الذي يمارس في إطار المؤسسات الاجتماعية[2] ويتمثل أساسا في :

1–3–1– العنف الأسري:

يعرف بأنه إساءة المعاملة العائلية وذلك ينتج عن امتناع أو عمل من جانب الآباء أو أولياء الأمور[3]، فالعنف الأسري هو السلوك الذي يطبع العلاقات الأسرية من خلال إساءة المعاملة بين الزوج والزوجة والأبناء، وتكون هذه الإساءة لفظية أو جسدية أو معنوية أو جنسية[4].

كما عرف العنف الأسري ومنهم من أسماه بالعنف العائلي على أنه «سلوك يصدره فرد من الأسرة صوب فرد آخر، ينطوي على الاعتداء بدنيا عليه بدرجة بسيطة أو شديدة بشكل متعمد أو منعه من إتيانها، قد يترتب عليه إلحاق أذى بدني أو نفسي أو كليهما»[5].

وقد عرف الإعلان العالمي للقضاء العنف الأسري بأنه: « العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يقع في إطار الأسرة، بما في ذلك الضرب المبرح والإساءة الجنسية للأطفال والإناث في الأسرة والعنف المتصل بالمهر والاغتصاب في إطار الزوجية، وبتر الأعضاء التناسلية للإناث وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة»[6]،ولأن العنف الأسري يمس أفراد الأسرة فيمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام كالآتي:

أ– العنف ضد المرأة :

ويتعلق بالمرأة سواء كانت ابنة، أخت، زوجة، ويعرف بأنه:« أي سلوك يقصد به إيقاع الأذى أو الضرر النفسي أو الجسمي أو الجنسي بالمرأة، ويتراوح هذا السلوك من الإساءة النفسية(كالإهانة، تجاهل

(1) دعاس حياة، مرجع سابق، ص 29.

(2) الطيب نوار، **"تجربة الشرطة الجزائرية في مواجهة أعمال العنف: في الأسرة والمجتمع"**، أعمال الملتقى الدولي: 9-10 مارس 2003، جامعة بسكرة، 2003-2004، ص 185.

(3) عبد العظيم حسين طه، **سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي**، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 27.

(4) نوار بورزق، عبد الغني قتالي، **"واقع العنف الأسري في المجتمع الجزائري من خلال الصحافة المكتوبة: جريدة الشروق اليومي من جويلية 2015 إلى ديسمبر 2015، –أنموذجا–"**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع: دورية ربع سنوية، ع25، ديسمبر 2017، تصدر عن جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 246، تاريخ الزيارة:2017/09/14، توقيت الزيارة:07:04.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/116/6/4/82634

(5) مركز التغذية والتنمية الريفية "نارد": **"العنف الأسري ضد المرأة"**، مرجع سابق، ص 98.

(6) عبد العظيم حسين طه ، مرجع سابق، ص 27.

الحديث معها، التجهم في وجهها، السب بألفاظ بذيئة، التهديد)، إلى الإساءة الجسمية (كضرب الزوجة، دفعها بعنف، محاولة خنقها، أو محاولة حرقها)، والإساءة الجنسية (ممارسة العملية الجنسية مع الزوجة بعنف وقوة، إجبار الزوجة على أوضاع جنسية لا تريحها، الامتناع عن ممارسة العملية الجنسية مع الزوجة)» [1].

ب– العنف ضد الزوج :

ويطلق عليه عنف الزوجات والذي يقصد به :«مختلف ردود الأفعال السلبية التي تمارسها النساء مع أزواجهن كلما شعرن بالاستياء منهم أو تلقين صورا من العنف من قبلهم، سواء أكانت ردود أفعالهن هذه مؤذية للزوج جسديا أو ماديا أو اجتماعيا أو نفسيا، وسواء أكانت الزوجة تدرك أن هذا السلوك عنيف ومؤذي للزوج أم لا، وسواء أكان سلوكها السلبي خطيرا على الزوج وعلى العلاقة الزوجية ككل»[2].

إن ظاهرة العنف ضد الزوج أصبحت ظاهرة ملفتة للانتباه وخطيرة داخل مجتمع تسوده القيم الدينية، خاصة وأن مفهوم العنف ظل ولفترات طويلة مرتبط بالرجل وسيطرة الذكورة، التي أمست كحتمية وظلت المرأة خاضعة لمجتمع الطاعة المتواصل بدءا بالأب، العم، الخال، الأخ وصولا للزوج.

وقد أكد "**دانيال ولزر لونج Daniel Welzer Longe**" بأن: « رمزية العنف تخص الذكور»، وما من أحد ظن بأن هذه الخاصية ستتحول للنساء لتمارسها ضد الرجال في يوم ما، فالظاهرة غير قابلة للإناث رغم وجودها، فالموضوع حساس يمس كرامة الرجل ورجولته، فهو لا يستطيع أن يصرح بأنه ضحية عنف زوجته خوفا من العار والفضيحة، فيرغم على السكوت بدلا من نظرات الشفقة والاستهزاء في أعين الناس[3].

تختلف أسباب ممارسة الزوجة للعنف ضد زوجها حسب شكل العنف الممارس إما قتل، ضرب أو سب أو شتم، وهناك من ربطه بزيادة حالات العنف عند الرجل، أو أن شخصية الزوج الضعيفة تجعله عرضة للعنف من طرف الزوجة، حيث تستغل هذه الصفة فيه لتعامله بكل أساليب التحقير والمهانة

(1) هبة محمد علي حسين، **الإساءة إلى المرأة**، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2003، ص 08.

(2) سليمان بن الشريف، "**العنف ضد الزوج كمظهر حديث للعنف المنزلي**"، الملتقى الوطني حول العنف الأسري في المجتمع الجزائري، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 19–20 نوفمبر 2013، ص 09.

(3) نادية دشاتش، "**عنف الزوجة ضد الزوج: أشكاله وأسبابه**"، رسالة ماجستير فرع علم النفس الاجتماعي، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2005–2006، ص 93.

والإذلال، كما أن خروج المرأة للعمل واحتكاكها بالرجال خلق لديها فكرة الصراع مع الرجل، زيادة عن ذلك الضغوط المتزايدة التي تتعرض لها من الرجل[1].

ويجب ألا ننسى أن التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية زادت بنسبة كبيرة عدد النساء المعيلات اللاتي تقمن بإعالة الأسرة لأسباب كثيرة مثل: فقد الزوج أو عجزه أو فقره وهذه الحالات كلها تؤدي إلى جفاف مشاعر المرأة وميلها للعنف[2].

ت– العنف ضد الطفل:

أصبحت مشكلة العنف ضد الأطفال وإهمالهم مشكلة ذائعة الانتشار في كل المجتمعات، فالطفل في أي عمر أو جنس أو دين ومن أي خلفية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية يمكن أن يصبح ضحية للعنف والإهمال[3]، وفي العقود الأخيرة أصبح التسليم بانتشار ممارسة العنف ضد الأطفال سواء أكان: جسديا أو جنسيا أو نفسيا، علاوة على الإهمال المتعمد من قبل الوالدين وأفراد الأسرة والأقربين والآخرين، وذلك ابتداء من طفولتهم وحتى سن **18**سنة، وبالنسبة لمرتكبي جرائم العنف ضد الأطفال في النطاق الأسري نجد: الوالدين، وأزواج الوالدين، والوالدين بالتبني، والإخوة والأخوات، وأفراد الأسرة وكذا القائمين بالرعاية[4].

كما ورد في التقرير العالمي عن العنف والصحة لسنة 2002 أن العنف ضد الطفل هو: « الاستخدام المتعمد للقوة أو الطاقة البدنية، المهدد بها أو الفعلية، ضد أي طفل من قبل أي فرد أو جماعة تؤدي إلى ضرر فعلي أو محتمل لصحة الطفل أو بقاؤه على قيد الحياة أو نمو أو كرامته» [5].

ولعل أهم الأسباب المؤدية إلى تفشي هذه الظاهرة هي التفكك الأسري الناجم عن الخلافات التي تكون بين الزوجين ونشأة الأبناء على مشاهد العنف ومع توالي الأيام يعمد الابن إلى الانتقام من الوالدين محملا إياهم المسؤولية عن الوضعية التي آل إليها، وأيضا البطالة ذلك الشبح الذي ساهم في

(1) نادية جيتي، "**المعالجة الإعلامية لظاهرة العنف الأسري في المجتمع الجزائري: دراسة وصفية تحليلية لجريدة الخبر من 01 جانفي 2013 إلى 31 ديسمبر 2013**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص: وسائل الإعلام والمجتمع، جامعة لخضر باتنة، 2013–2014، ص 70–71.

(2) المرجع نفسه، ص 73.

(3) باولو سيرجيو، "**تقرير مقدم إلى الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال**"، (د.د)، 2006، (د.م)، ص 14.

(4) نادية جيتي، مرجع سابق، ص 66.

(5) Etienne G.Krug, Linda L.Dhlberg, James A.Mercy, Anthony B.Zwi and Rafael Lozano, **World Report on Violence and Health**, Geneva World Health Organization, 2002, p05, date de visite:10/05/2019, temp de visite:07:59.
https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/42495/9241545615_eng.pdf

تكريس تفاقم الظاهرة، حيث أن الضغط يولد الانفجار في العديد من الأحيان[1]، ليتولد فيما بعد العنف ضد الأصول لأن العنف يولد العنف.

ث– العنف ضد الوالدين (العنف ضد الأصول):

ونقصد به هو كل سلوك سيء يصدر من طرف الأبناء، يختلف هذا السلوك باختلاف الأفراد وباختلاف الدوافع والأسباب التي أدت إلى ارتكاب هذا النوع من العنف، ونقصد به أيضا هو كل فعل يتسم بالعنف ضد الوالدين كما أنه قد يكون عنفا معنويا، نفسيا، جسديا أو كل ما سبق ذكره، كما يمكننا التأكيد بأن العنف ضد الأصول هو كل فعل يحمل نوع من الإساءة إلى الوالدين أو أحدهما مهما كان نوع وحجم هذه الإساءة[2].

يتخذ الإهمال وسوء المعاملة والعنف الذي يمارس ضد كبار السن في عالمنا المعاصر أشكالا مختلفة: جسدية ووجدانية ومادية، وهذه الأشكال من العنف تحدث في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والجغرافية، ومع التقدم في السن تضعف قدرة الشخص على البرء، لذا فإن كبار السن الذين يتعرضون لسوء المعاملة ربما لا يبرؤون أبدا من آلامهم الجسدية أو النفسية، وقد يتفاقم تأثير الصدمات لأن الخوف والخجل يجعلان كبير السن يحجم عن طلب المساعدة، ويجب على المجتمعات المحلية أن تعمل معا على مكافحة سوء المعاملة والجرائم التي ترتكب ضد كبار السن، ويجب على المختصين التعرف على احتمالات سوء المعاملة التي يمكن أن تصدر عن بعض أفراد الأسرة أو عن مقدمي الرعاية غير الرسميين على صعيد كل من البيت والمجتمع المحلي والمؤسسة[3].

1–3–2– العنف المدرسي:

يعرف العنف المدرسي بأنه:« السلوك العدواني اللفظي وغير اللفظي نحو شخص آخر يقع داخل حدود المدرسة »[4].

(1) إلهام بن خليفة، **"أعمال العنف العمدية ضد الأصول في قانون العقوبات الجزائر"**، من أعمال الملتقى الوطني حول العنف الأسري في المجتمع الجزائري، المنعقد بجامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 19–20 نوفمبر 2013، ص 10.

(2) سعيد محمد زيوش، **"قراءة سوسيولوجية في ظاهرة العنف ضد الأصول: الأسباب والحلول"**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع: مجلة دولية محكمة يصدرها مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،مج4، ع1، جوان2017، ص 129، تاريخ الزيارة: 2019/11/12، توقيت الزيارة:08:09.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/148/4/1/147291

(3)**"تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، المنعقد بتاريخ: 8 إلى 12 أفريل 2002"**، مدريد، إسبانيا، ص 41.

(4) صباح عجرود، **"التوجيه المدرسي وعلاقته بالعنف في الوسط المدرسي حسب اتجاهات تلاميذ المرحلة الثانوية: دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم الثانوي بولاية أم البواقي"**، مذكرة ماجستير، فرع علم النفس الاجتماعي والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2006–2007، ص 17.

كما يعرفه **طه عبد العظيم حسين** علي على أنه: «نمط من السلوك يتسم بالعدوانية يصدر من التلميذ أو مجموعة من التلاميذ ضد تلميذ أو مدرس ويتسبب في إحداث أضرار مادية أو جسمية أو نفسية لهم ويتضمن هذا العنف الهجوم والاعتداء الجسمي واللفظي والعراك بين التلاميذ والتهديد، المطاردة، المشاغبة والاعتداء على ممتلكات المدرسة أيضا»[1].

في حين يرى **فوزي أحمد بن دريدي**: « أن العنف المدرسي هو استجابة عامة للإحباط وفيه يعبر الطفل – التلميذ – عن غضبه وهو من التصرفات الملاحظة في غرفة الصف، وبما أن العنف يغضب الآخرين فإنه يعطى اهتماما أكبر من باقي ردود الأفعال والعنف ليس دائما موجها نحو الأشخاص فقد يكون موجها نحو الأشياء والممتلكات »[2].

وعليه فالعنف المدرسي قد يحدث في كل المراحل التعليمية وإن كان ذلك يحدث بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة نذكر منها :

أ– العنف اللفظي: والمتمثل في القول البذيء من سب وشتم ومنابزة بالألقاب واستخدام لكلمات أو جمل التهديد.

ب– العنف النفسي: الاستفزاز، عدم احترام (المعلم، التلاميذ، أفراد الطقم الإداري، الإهمال المتعمد لنصائح المعلم وتعاليمه وأنظمة المؤسسة وقوانينها.

ث– العنف الجسدي: الاحتكاك بالمعلم، التدافع الحاد بين التلاميذ أثناء الخروج من القسم، الوخز، الركل، الرفس، الضرب ..... إلخ.

ج– العنف الموجه ضد الممتلكات: تخريب أثاث المدرسة كالمقاعد، النوافذ والأبواب والطاولات والكتابة على الجدران ..... إلخ[3].

ح– العنف الموجه نحو الذات(جسدي بالدرجة الأولى): كتناول السجائر والمواد الكحولية، ومحاولات الانتحار المتكررة.

ويمكن الإجمال فيما يخص أسباب ظاهرة العنف المدرسي بأنها تعود لجوانب أسرية، وذاتية، مجتمعية، إضافة إلى تأثير القنوات الأجنبية والأنترنت ... إلخ[1].

(1) عبد العظيم حسين طه، مرجع سابق، ص 262.

(2)فوزي أحمد بن دريدي ، **العنف المدرسي لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية**، ط1، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2007، ص 176.

(3) عز الدين خالد، **السلوك العدواني عند الأطفال**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 26.

إن العنف بين طلبة المدارس مشكلة خطيرة لأن آثاره لا تقتصر على أفراد الطلبة المشتركين بأعمال العنف فحسب وإنما تمتد إلى الآخرين في المدرسة من طلبة وأعضاء تربويين، كما أن من شأن العنف في المدارس أن يلحق الضرر بالمنشآت المدرسية، وقد يعمل على إعاقة المدرسة عن القيام بدورها المنوط بها من التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية للطلبة، كما أن انصراف الجميع نحو حل المشكلات وتسوية الأمور والتصدي لأعمال العنف وآثاره سيؤدي بالضرورة إلى تعطيل الحصص التعليمية وإيقاف الدرس، كما أن انتشاره بين الطلاب في المدرسة يؤدي إلى جعل البيئة المدرسية غير ملائمة ، وقد بين تقرير جمعية قرى الأطفال الأردنية (**S.O.S**) أن العنف المدرسي الصادر أساسا عن التلاميذ وطلاب المدارس والثانويات وكذا الجامعات، يعود لأنواع الإساءات والعنف الممارس ضدهم في مرحلة الطفولة وتم حصر هذه الإساءات في :

- ✓ **إساءات ما قبل الولادة:** مثل الحمل بصورة غير شرعية والذي يؤدي إلى كثير من المعاناة على الأم نتيجة لحرصها على إخفاء الحمل أو محاولة التخلص منه، وعدم توفر البيئة المناسبة لهن للولادة إلى جانب الاكتئاب الدائم مما ينعكس على الجنين، وصغر عمر الأمهات مما يؤدي إلى متاعب صحية للطفل، إلى جانب ما قد تتعرض له الأم أثناء الحمل من حالات اغتصاب وعنف جسدي والذي يؤدي إلى معاناة نفسية دائمة تنعكس على الطفل بعد الولادة على شكل اضطراب سلوكي وانتكاسات نفسية.
- ✓ **إساءات نفسية وجسدية في فترة الحضانة ومرحلة الطفولة:**

وهذه الإساءات تمثل ما نسبته **90%** من مجموع الإساءات والعنف الممارس على الطفل، ومن أهمها التفكك الأسري، ويعتبر أحد الأسباب المهمة التي تنشأ عنها إساءات نفسية كثيرة مثل هجر الأطفال من قبل أهلهم والذي يسبب للأطفال القلق والاضطراب النفسي والسلوكي والخوف والحرمان العاطفي بالإضافة إلى أشكال متعددة من العادات التحريضية مثل: الدفاعات النفسية والخوف وعدم الأمان والنمو الجنسي غير الطبيعي وأعراض سيكولوجية مرتبطة بالتبول اللاإرادي أو مترتبة عنه مثل الشعور بالنقص والخجل والانطواء، وما يترتب عليه من مظاهر سلوكية كالعناد والتخريب والميل للانتقام ونوبات الغضب.

(1) سلطاني فضيلة، **"تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة العنف المدرسي في المؤسسات التربوية الجزائرية: جريدة الشروق اليومي أنموذجا"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية: مجلة دولية سداسية محكمة تصدر عن جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مج6، ع2، جويلية 2014، ص 84، تاريخ الزيارة:2018/08/03، توقيت الزيارة:08:39.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/552/6/2/73582

وتشكل الإساءات الجسدية نسبة **10%** وتتمثل في: الضرب، والحرق والتعذيب وغير ذلك، وهي تتم غالبا من قبل الوالدين اللذين من الواجب أن يكونا مصدر الإشباع العاطفي مما يسبب للطفل الحيرة والتشويش والقلق[1]، وهذا فضلا عن الأذى الجسدي والنفسي الذي يتعرض له الطلبة مباشرة أو عن طريق مشاهدتهم زملائهم يتعرضون له[2]، وللقضاء عليه وجب تكاثف الجهود بين مؤسسات المجتمع الأساسية من أسرة والمدرسة والمجتمع وهذا بهدف توفير العناية للطفل عبر مراحله العمرية.

1–3–3– العنف في الملاعب الرياضية:

ويقصد به الأعمال العدوانية والتصرفات غير اللائقة واللاأخلاقية التي تعد خرقا للأنظمة، والقوانين المدنية المعمول بها سواء وقعت هذه الأعمال داخل الملعب أو خارجه[3].

كما يعرف بأنه تلك الأقوال والكتابات والأفعال التي تسبق أو ترافق أو تتبع أو تنتج عن لقاء رياضي أو منافسة رياضية[4].

ويقصد بالعنف الرياضي أيضا العنف الممارس بين الشباب عموما في الأندية الرياضية والملاعب الرياضية .... إلخ، ويطلق عليه بعض الباحثين مصطلح "الحرب من دون سلاح" ومن مظاهره صور العنف التي يقوم بها الشباب أثناء إجراء المباريات ضمن مناصرتهم لفريق رياضي في مقابل فريق رياضي آخر[5].

وللعنف في الملاعب الرياضية صورا عديدة تختلف باختلاف مساحة الأذى وخطورته ومكان ارتكابه، سواء تعلق الأمر قبل المنافسة الرياضية أو خلالها أو بعدها[6]، وتتمثل صور العنف الرياضي في الآتي :

(1) جمعية قرى الأطفال الأردنية (S.O.S)، **تقرير حول الأطفال الملتحقين بالدار في الأردن**، مارس 2003، ص 15–16، تاريخ الزيارة:2020/02/19، توقيت الزيارة:05:54.
https://sos-jordan.org/who-we-are/sos-childrens-villages-jordan/

(2) منذر عرفات زيتون وآخرون، الصحة والعنف: "**استعراض الوضع الحالي في الأردن وأساليب الوقاية والتصدي للعنف**"، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، منظمة الصحة العالمية، 2005، ص 22، تاريخ الزيارة:2020/06/03، توقيت الزيارة:01:04
https://ncfa.org.jo/uploads/2020/08/801ddc0d-bc51-5f31207d0230.pdf

(3) عبد الرحمان محمد العيسوي، مرجع سابق، ص 167.

(4) Jean Yeves, la Violence dans Le Sport, 1=er Edition, France, 1991, p 109.

(5) بالة عبد الكريم، بن صغير محمد، "**ميكانيزمات الحد من ظاهرة العنف في الملاعب**"، بحث مقدم للتخرج من المدرسة العليا للشرطة، الجزائر، 2007، ص 18–19.

(6) عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، **جريمة شغب الملاعب**، ط1، جامعة نايف العربية، الرياض– السعودية، 1997، ص 19.

أ– العنف بالأقوال: هو الألفاظ والعبارات الجارحة التي يستخدمها الجمهور والأنصار، وممارسي النشاط الرياضي– اللاعبين– ومؤطريه، سواء كانوا حكاما أو مدربين ورؤساء الأندية، إضافة إلى الكتابات التي تتضمن التصريحات والشعارات التي تعلن بمناسبة المواعيد الرياضية.

ب– العنف بالكتابات: يظهر استعمال الكتابة كأسلوب لممارسة العنف من خلال العبارات التي تتضمنها اللافتات التي ترفع بمناسبة المواعيد الرياضية والرسومات والعبارات التي تكتب على الجدران والإعلانات التي توزع على العامة أو تعلق بالمناسبة، بحيث تتضمن سبا أو قذفا[1].

ت– العنف ضد الأشخاص: وهو تلك الأفعال والسلوكيات المادية التي تشكل جرائم تستهدف المساس بسلامة الجسم، سواء باستخدام الأسلحة أو بدونها، إذ يكون ضحاياه من اللاعبين أو الحكام أو المسيرين أو الأنصار.

يوفر بهذا الخصوص قانون العقوبات الجزائري حماية جزائية كاملة لسلامة الأشخاص بتقرير عقوبات صارمة، سواء تعلق الأمر بالضرب والجرح العمدي دون استعمال أي وسيلة، وتطبق العقوبة المقررة لتلك الأفعال حسب الضرر الناجم عنها، والمنصوص عليها في المادة **442** من قانون عقوبات، المتعلقة بأعمال العنف الطفيفة والتي تنص على:« يعاقب نفس العقوبة كل من يقلق راحة السكان بالضجيج أو الضوضاء أو التجمهر ليلا باستعمال أجهزة رنانة أو راجة بالألعاب الجماعية أو بأي وسيلة أخرى في الأماكن العمومية أو في الأماكن المعدة لمرور الجماهير»[2].

ث– العنف ضد المنشآت الرياضية: تمتلك الملاعب الرياضية صورة هذا العصر من حيث النهضة والإتقان في تشييدها، مما يجعلها مجالا مهما يحتاج إلى حماية خاصة ضد أعمال العنف بشتى أشكاله.

ويطلق لفظ المنشأة الرياضية أو الملعب الرياضي على العقارات من أراضي وبناء، سواء مخصصة في وقتها أو بعضه لتسيير أمور الحركة الرياضية، لذلك فهي تتسع لتشمل الملاعب الرياضية من نواد رياضية ومقار للاتحاديات الرياضية[3].

وعليه فإن العنف ضد المنشآت والممتلكات الرياضية وكذا التجهيزات يقصد به الاعتداء عليها، والتحطيم العمدي واضرام النيران بها[4].

(1) بوجراف فهيم، "**آليات الوقاية من العنف في الملاعب الرياضية**"، مرجع سابق، ص 20.
(2) أحمد بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائري الخاص**، ط1، ج1، دار هومة، 2009، ص 105 .
(3) محمد فتحي، **أمن المنشآت الرياضية**،ط1، أكاديمية نايف العربية، الرياض– السعودية، 2000، ص 12.
(4) عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، **جريمة شغب الملاعب**، مرجع سابق، ص 32.

وفي إطار الحديث عن تصنيف العنف حسب المؤسسات نجد أن المؤسسات العامة أو الخاصة التي يقع فيها العنف كثيرة ولا تنحصر في (الأسرة، المدرسة، الملعب) بل تتعداه لمؤسسات اجتماعية أخرى من بينها: الشارع، مؤسسات العمل من مصانع، جامعات، مستشفيات، ورشات عمل ..... إلخ.

1–4– تصنيف العنف حسب الشرعية: حيث يصنف العنف حسب شرعية وقوعه إلى قسمين:

1–4–1– العنف الشرعي:

وهو العنف الذي يشرعه القانون وتقره السلطات الدولية لاستقرار النظام واستتباب الأمن والمحافظة على هيئة الدولة[1]، وكمثال عن هذا عندما يقوم أحد رجال الشرطة أو مجموعة منهم باستخدام القوة ضد أحد الأفراد كدفع أو طرح أحد المجرمين على الأرض.

إن هذا النمط من السلوك ضروري في مقاومة المجرمين أو الخارجين على القانون أو النظام في المجتمع، وهذا هو المقصود بالعنف الشرعي، أي العنف المقبول قانونا، ومن ثم لا يترتب على مقترحه عقاب وتستخدم سلطة الدول العنف بطريقة شرعية لحماية الشرعية القانونية والنظام في المجتمع واستخدام القوة وكذا القنابل المسيلة للدموع لفض الشغب وقمع المظاهرات، وتفريق المتظاهرين لعودة النظام واستتباب الأمن[2].

1–4–2– العنف غير الشرعي:

هو العنف الذي لا يحميه ولا يقره قانون –عكس العنف الشرعي–، ومثال ذلك عندما يقوم أحد الأفراد في المجتمع بضرب أو طرح فرد آخر على الأرض فإن هذا السلوك يعد ممارسة لسلوك عنيف يعاقب عليه القانون[3].

1–5– تصنيف العنف من حيث القائم به أو الفاعل: وينقسم العنف حسب هذا التصنيف إلى ما يلي:

1–5–1–العنف الموجه نحو الذات:

ويتلخص هذا النوع من العنف فيما يمارسه المرء تجاه ذاته، ويضم السلوكات الانتحارية، الأفكار الانتحارية، التظاهر بالانتحار، أو الإصابة الذاتية المدروسة، وانتهاك الذات ... إلخ[1].

(1) عزيزة محروس محمد وآخرون، **أسباب العنف وآثاره على المجتمع المصري**، ط1، جامعة القاهرة، المدينة الجامعية للطالبات بالجيزة، العام الجامعي 2008– 2009، ص 20.

(2) محمد السيد حسونة، **العنف لدى طلبة المدارس في مصر**، ط1، دار النشر، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 2000، ص 14.

(3) عزيزة محروس محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 21.

1–5–2– العنف الفردي: وهو العنف الذي يقوم به أحد الأفراد مثل: قيام فرد بضرب فرد آخر أو قتله أو سبه أثناء الغضب، وهو عنف فردي لأنه يحدث بين الأفراد في حياتهم اليومية(2).

1–5–3– العنف بين الأشخاص: وقد يكون في إطار عائلي وغالبا ما يتم في إطار المنزل، أو ينشأ بين الأقران الوثيقي الصلة بالضحية كالأصدقاء.

1–5–4– العنف الجماعي: يقع هذا النوع من العنف بين أفراد لا قرابة بينهم ويكون بشكل عام خارج المنزل، ويتمثل هذا النوع من العنف في حالتي الإرهاب أو الحرب(3).

والتصنيف السابق يتفق أيضا مع ما اقترحته منظمة الصحة العالمية، مع اختلاف بسيط في عدم إدراج العنف الفردي ولعل المخطط الآتي يوضح تقسيم منظمة الصحة العالمية(4).

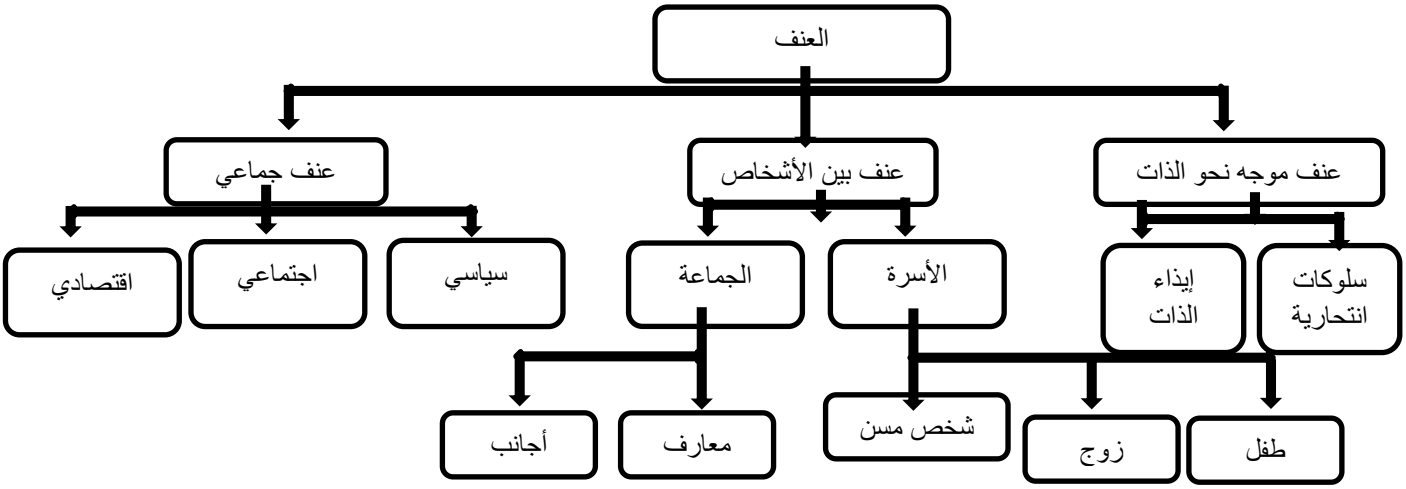

1–6– تصنيف العنف من حيث الوعي والدراية: وعلى هذا الأساس يصنف العنف إلى قسمين أساسيين:

1–6–1– العنف الواعي:

ويقع تحت هذا العنوان كل تصرفات الإنسان العنيفة، سواء أكانت هذه التصرفات مبررة أم غير مبررة، عدا حالات معينة والتي تصنف قانونيا ضمن حالات الدفاع عن النفس أو المجتمع، ولا شك في

(1) دعاس حياة، مرجع سابق، ص 25.
(2) عزيزة محروس محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 21.
(3) دعاس حياة، مرجع سابق، ص 25.
(4) **تصنيف منظمة الصحة العالمية للعنف**، تاريخ الزيارة: 2014/03/10، توقيت الزيارة: 11:32.
http://www.unicef.org

أن هذا النمط من العنف يفرز آثارا سلبية تؤثر في مسيرة المجتمع السوي لأنها مدعومة بإرادة عاقلة مع الإصرار، وتصنف بعض العوامل المؤدية إلى هذا النمط السلوكي المنحرف –العنف الواعي– بأن منها ما ينشأ عن عوامل نفسية داخلية كالحسد الذي مثلته أول جريمة في تاريخ البشر، ومنها ما يعود إلى عوامل خارجية كالتنافس غير الشريف على المصالح الخاصة.

1–6–2– العنف اللاواعي:

ويشتمل على كل ما يأتي به الإنسان من أعمال عنف في حالة سلب إرادته أو في غيبوبته عن الوعي، فإما أن يأتي بالجريمة عن غير قصد ويكون بذلك وساطة لغيره من المجرمين الحقيقين أو أن يكون قاصدا ولكن بإرغامه على هذا الفعل، تكون حالته من النوع الأول نفسه –أي وسيط – ولكن دون إرادته الحقيقية، وقد تشترك بعض أنماط سلوك العنف الواعي وسلوك العنف اللاواعي، وتتداخل في نمط سلوك العنف الواعي، ويندرج تحت عنوان أنماط العنف اللاواعي: أعمال الشغب والمظاهرات المصحوبة بأعمال عنف مسلحة أحيانا[1]، نظرا لجموح الحالة التي يسميها علماء النفس بـ (هيستريا الشعور الجماعي) *.

إن هذا النوع من أنماط السلوك الجماعية في حالاته الحادة هو نوع من العنف اللاواعي مع سلب الإرادة، لكنه قد يأتي مقصودا أو غير مقصود لأنه لا يخضع لشكل سلب الإرادة كاملة، وإنما يبقى تحت تأثير البيئة والدرجة الثقافية والتربية الأخلاقية للفرد وتوازنه النفسي العام في الحالات العادية للسلوك الجماعي.

1–7– تصنيف العنف حسب القوى الممارسة له: سواء كانت هذه القوى سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية و ينقسم إلى ما يلي:

1–7–1– العنف السياسي: يعرف العنف السياسي بأنه: «مختلف السلوكيات التي تتضمن استخداما فعليا للقوة، أو تهديدا باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص وإتلاف الممتلكات، لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية»[2].

(1) أزهار صبيح غنتاب، مرجع سابق، ص 18-19.

* **هيستريا الشعور الجماعي**: هي نوع من الهوس بالمشاركة الجماعية تنتعش عن طريقه بواطن النفس، فتتشكل في نوع من ردود الأفعال المنضبطة، فترتكب جرائم النهب والسلب إلى غير ذلك مما يوافق ما يطلقه عليه حاليا (أعمال العنف والشغب).

(2) حسين توفيق إبراهيم، "**العنف السياسي في مصر**"، من وقائع الندوة المصرية الفرنسية الخامسة عن ظاهرة العنف السياسي، مركز بحوث الدراسات السياسية، بالاشتراك مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، سيراج، من 19 إلى 21 تشرين الثاني 1993، ص 12.

وهناك من يعرفه بأنه: « نوع من أنواع العنف الداخلي الذي يدور حول السلطة، ويتميز بالرمزية والجماعية والإيثارية والإعلانية »[1].

كما يصطلح عليه أيضا بالإرهاب السياسي والجريمة السياسية، والعنف المنظم .... إلخ، رغم أن بعض الباحثين يشيرون إلى الفرق بين الإرهاب والعنف والجريمة المنظمة، ومن مظاهره نجد: الحروب، الاغتيالات، القتل الجماعي، الترهيب والتخويف الجماعي الذي يقع من جماعة أو دولة على جماعة أو مجتمع أو دولة أخرى، ومن صوره أيضا العنف الذي تمارسه الدولة ضد بعض الجماعات السياسية، أو تمارسه بعض الجماعات السياسية ضد الدولة[2].

يحدث العنف السياسي عادة ما بدافع غياب المشاركة السياسية لشتى شرائح المجتمع، مبدأ التداول السلمي للسلطة، إضافة إلى تفشي الفساد في الأجهزة القضائية[3]، ناهيك عن اختلاف وتناقض في هياكل النظام السياسي، والهياكل الاجتماعية والثقافية كأن يغيب التضامن والتكامل الوطني داخل المجتمع، أو تسعى بعض الجماعات للانفصال عن الدولة، أو أن تغيب العدالة الاجتماعية، أو أن تحرم قوى معينة في المجتمع من بعض الحقوق السياسية، ولهذا العنف وجه آخر يسمى أيضا (العنف الهيكلي) وهو يأتي لتصحيح الأوضاع أعلاه بطريقة التغيير الشامل[4]، كما يعد من اسرع الطرق وأقربها كتعبير عن اليأس والإحباط وفشل أي مشروع سلمي.

والغريب في الأمر أن مظاهر استعمال السلاح كلغة للحوار لا تقتصر فقط على الشباب اليائس أو المهلوس تحت تأثير أقراص المخدرات، بل هي لغة يلجأ إليها رجال السياسة لإزاحة خصومهم المنافسين، وذلك حينما يخاطب السياسي أتباعه قائلا: «سلوا السيوف واقطعوا الرؤوس»، فأصبحت العصي والهراوات هي لغة الحوار بين السياسيين وصناع القرار، ويضيف سياسي آخر مخاطبا غريمه السياسي من نفس الحزب قائلا: «سأصفيك جسديا لأنك صفيتني سياسيا»[5].

(1) أزهار صبيح غنتاب، مرجع سابق، ص 20.

(2) إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، "**التهميش والعنف الحضري**"، مخبر الإنسان والمدينة، قسنطينة، 2004، ص 44-45.

(3) سهيل مقدم، "**من أجل استراتيجية فعالة في مواجهة العنف الاجتماعي**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع8،جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2012، ص 384، تاريخ الزيارة: 2017/03/12، توقيت الزيارة: 15:40.
https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/119

(4) حسين توفيق ابراهيم، "**ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**"،ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 45.

(5) عثمان لحياني، "**ظاهرة العنف في المؤسسات التربوية**"، جريدة الخبر: يومية جزائرية مستقلة، العدد الصادر بتاريخ: 25 نوفمبر 2011، ص 16.

1-7-2- العنف الاجتماعي:

يشير مفهوم العنف الاجتماعي إلى كل ما يربك النظام الاجتماعي والعلاقات القائمة بين أعضائه، فهو كل سلوك مادي أو معنوي مقصود يسبب إيلاما جسديا أو نفسيا، يصدر عن فرد أو جماعة أو مؤسسة ويستدعي رد فعل متبادل لإلحاق الأذى بالشيء المدرك على أنه مصدر فعل للإيذاء[1].

كما يعرف العنف الاجتماعي بأنه: "كل سلوك مادي أو معنوي مقصود يسبب إيلاما جسديا أو نفسيا، ويصدر عن فرد أو جماعة أو مؤسسة ويستدعي رد فعل متبادل لإلحاق الأذى بالشيء المدرك على أنه مصدر فعل للإيذاء أو بوصفه رمزا له[2].

ويتحول العنف إلى عنف اجتماعي أو سياسي بالاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد واستخدامها لتحقيق أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية بشكل يأخذ الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني المنظم أو غير المنظم.

ويظهر العنف الاجتماعي نتيجة لمجموعة من العوامل التي تضغط على الفرد وتعمل على تقليص قدراته في توجيه سلوكه بصورة ذاتية كما تجعله عاجزا عن تقبل الضوابط والأحكام في مجتمع متأزم، ومن نتائج هذا الوضع أن أصبح الفرد غير قادر على ضبط ذاته، ويميل إلى التمرد والتهكم كما اتسم تفاعله بالخشونة والقسوة على الأصعدة كافة[3].

ولعل سبب نشوء العنف الاجتماعي هي التعصب الانفعالي يهدف إجبار الآخر على الخضوع، ولا تخلو أي ثقافة من العنف بين قهر التقاليد وقهر الأسرة، والقهر الاقتصادي والسياسي حيث تتطور شخصية الفرد تحت عنف شامل يمنع تفتحها ومجابهتها لحقائق الحياة والوجود، كل هذا يولد شخصية مفككة منطوية ومرتدة إلى الماضي، حتى تكاد ثقافة العنف تبدو جزء من طبيعة الأمور، وهنا تكون علاقة الفرد بالمجتمع يسودها التناقض الذي ينعكس على تصرفاته ويترجم في النهاية إلى صراع وعنف وعدوان، وللعنف الاجتماعي أربعة مستويات على النحو التالي:

---

(1)"**العنف الاجتماعي...تحليل الظاهرة**"، تاريخ الزيارة: 2018/07/26، توقيت الزيارة: 11:39.
https://www.feedo.met

(2) أسماء جميل، "**العنف الاجتماعي وبعض مظاهره في المجتمع العراقي: مدينة بغداد أنموذجا**"، تاريخ الزيارة: 2018/03/12، توقيت الزيارة: 13:00. www.darculture.com

(3) سهيل مقدم، مرجع سابق، ص 376-377.

أ– العنف على المستوى الأسري: ويكون نتاج عدم المساواة بين مسؤوليات المرأة والرجل داخل الأسرة وفقا لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، وهو نمط سلوكي يستخدم لكسب أو الحفاظ على السلطة والسيطرة من قبل شريك الحياة أو أحد أفراد الأسرة ويشمل سلوكيات التخويف والترهيب والحرمان والتهديد، والأذى الجسدي والنفسي والجنسي وسلوكيات تحط من كرامة ومكانة الطرف الآخر.

وغالبا ما تمارس هذه السلوكيات من جانب الزوج، الابن، الأب، الأخ حيث يتمتع الرجل في المجتمعات الأبوية بمكانة وسلطة الأمر الذي يعزز فرض نفوذه من خلال استخدام العنف ضد المرأة والفتاة على اعتبار أنهن جزء من ممتلكاته له حق التصرف بها كيفما يشاء.

ب– العنف على المستوى المجتمعي: وهو أيضا يشمل العنف الجسمي والجنسي والنفسي الذي يحدث للفرد في إطار المجتمع الذي يعيش فيه سواء في العمل أو المدرسة أو الإطار الذي يتحرك فيه لممارسة حياته والذي يواجه فيه استغلالا وسوء معاملة.

ت– العنف على مستوى الدولة: وهو يشمل كافة أشكال العنف الواقع على الأفراد الذي تتغاضى عنه الدولة بشكل مقصود أو عنف ممنهج الذي تمارسه الدولة ضد أفراد المجتمع على اختلاف أعمارهم وجنسهم بحرمانهم من الكثير من حقوقهم الأساسية، مما يؤدي إلى قهر الأفراد الأمر الذي يجعل من حدة العنف وتركيبته أمر يصعب مواجهته[1].

ث– العنف المبني على النوع الاجتماعي: هو أي عمل من أعمال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي الذي يترتب عنه أو قد يترتب عنه، ضررا وأذى بدنيا أو جنسيا أو نفسيا لشخص بسبب نوعه الاجتماعي أو دوره الاجتماعي في مجتمع أو ثقافة ما، بما في ذلك الاطفال، الإناث، السود، البيض.....[2].

1–7–3– العنف الاقتصادي:

يعرف بأنه التسبب أو محاولة التسبب في جعل شخص تابعا (أو معتمدا على) شخص آخر، عن طريق التحكم في قدر حصوله على الموارد والأنشطة الفردية، ويرتبط العنف الاقتصادي بالعنف المالي وهو الاستخدام غير القانوني للممتلكات.

(1) أسماء جميل، مرجع سابق. www.darculture.com

(2)"مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي"، تاريخ الزيارة: 2019/01/05، توقيت الزيارة: 09:25، https://www.manahal.met

ويتعلق مصطلح العنف الاقتصادي أيضا بحرمان النساء من التصرف في الموارد الاقتصادية أو منعها من المساهمة في اتخاذ القرارات التي تهمها وتؤثر في مستقبلها والتي تجعلها معتمدة كليا على غيرها، وتشمل الحرمان من التصرف في ممتلكاتها أو الإنفاق على حاجاتها الأساسية أو حرمانها من الميراث أو التملك وتعريضها للاستغلال الاقتصادي، والعنف الأسري يعد نمطا واسعا للعنف الاقتصادي والمجتمعي والسياسي: كحرمان الدولة أفرادها من عائدات البترول[1].

نجد من خلال ما سبق ذكره عن تصنيفات العنف أن معايير التصنيف، والتمييز بين أنواع العنف وأشكاله مازالت كثيرة وواسعة المجال وصعبة الحصر، فهناك تصنيفات أخرى للعنف منها: تصنيف العنف وفقا لمعيار الشرعية والقانونية، وتصنيف حسب درجة سريته، وتصنيف آخر حسب درجة رسميته، وتصنيف على أساس استعمال الأسلحة، وتصنيف على مستوى درجة التنظيم، وتصنيف وفقا لدرجة ثورية العنف، وتصنيف آخر للعنف حسب درجة مركزيته .... إلخ.

ويمكن القول أن هناك تداخل وتشعب للعنف وأنواعه، وذلك بين أصول أشكاله وفروعها مثل: العنف الأسري يشمل العنف على أساس النوع الاجتماعي وكذا الاقتصادي وكذا العنف المادي، والمعنوي، والجنسي...إلخ، مما يصعب حصرها في إطار جامع مانع ودقيق ولذلك تم التركيز في هذه الدراسة على الأهم والأشهر بينها في إطار خادم للدراسة وأهدافها.

2– تصنيفات الجريمة:

تحظى الجريمة باعتبارها علما واسعا بالدراسة والتحليل من قبل العلماء والباحثين، وهذا على اختلاف توجهاتهم ومشاريعهم العلمية والثقافية، وعلى هذا الأساس فهي تتميز بالتنوع من حيث التصنيف والتقسيم باختلاف المقاصد والعقوبات، وباختلاف الطبيعة والتخصص وكذا التوجه العلمي للدارسين والمنظرين في علمي الجريمة والعقاب، وتم إخضاع هذه التصنيفات للجريمة لمعايير علمية وتوجهات بحثية على النحو الآتي:

(1) ويكي جندر، "**عنف اقتصادي**"، تاريخ الزيارة: 2018/11/25، توقيت الزيارة: 17:03.
https://gendrition.xyg/wike/

2–1–تصنيف الجريمة حسب الشريعة الإسلامية: تصنف الشريعة الإسلامية السمحة السلوك الإجرامي وفقا لمعيار تشريعي، حيث تصنف الجرم بناء على نوعه والأسباب والظروف والدوافع المؤدية لكل جرم، وهذا بتقسيم الجريمة وتصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية كالآتي[1]:

2–1–1– جرائم الحدود:

وتتمثل في الأفعال الانحرافية التي يعاقب المجرم بحد، وتشمل جرائم الاعتداء على الأمن أو المال أو العرض أو العقل أو الدين وهي الجرائم المعاقب عليها بحد، والحد هو العقوبة المقررة حقا لله تعالى، أي أنها لا تقبل التعديل أو التغيير أو التنازل أو الإسقاط وهي توجب الحد[2]، وجرائم الحدود معينة ومحدودة العدد بسبعة وهي: الزنا، القذف، شرب المسكر، السرقة، الحرابة، الردة، البغي[3].

2–1–2– جرائم القصاص و الديات:

والقص هو القطع وإتباع الأثر، أي ما ينزل على الجاني من عقاب لابد أن يكون مساويا للجريمة، والدية مبلغ من المال يدفع مقابل التنازل عن القصاص[4].

ويقصد بالقصاص والدية بأنها العقوبات المفروضة في الاعتداء على العباد أو الاعتداءات التي يكون فيها حق العباد غالبا[5]، وتتمثل أساسا في جرائم الاعتداء على النفس بإزهاق روح أو بقطع عضو أو بإحداث جرح[6].

إن جرائم القصاص والدية هي الجرائم التي يعاقب عليها بالقصاص أو الدية، وكل من القصاص أو الدية عقوبة مقدرة للأفراد، ومعنى أنها مقدرة أي أنها ذات حد واحد فليس لها حد أعلى وحد أدنى تتراوح بينهما، ومعنى أنها حق للأفراد أي أن للمجني عليه أن يعفو عنها إذا شاء، فإذا عفا أسقط العفو العقوبة المعفو عنها، وجرائم القصاص الدية خمس وهي: القتل العمد، القتل شبه العمد، القتل الخطأ، الجناية على ما دون النفس عمدا[*]، الجناية على ما دون النفس خطأ[7].

(1) أحمد موسى حنتول، **"أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في السجون المنطقة الغربية"**، بحث مقدم لقسم علم النفس، كلية التربية جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 2004، ص 32.

(2) نبيل محمد توفيق السمالوطي، **علم اجتماع العقاب**، ط1، ج1، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، 1983، ص 139.

(3) أحمد حمد، **مقومات الجريمة ودوافعها**، ط1، دار القلم، الكويت، 1982، ص 90–91.

(4) عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي**، ط3، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1963، ص 28.

(5) نبيل محمد توفيق السمالوطي، مرجع سابق، ص 139.

(6) أحمد حمد، مرجع سابق، ص 91.

(7) المرجع نفسه، ص 102.

كما أن الفقهاء أطلقوا على جرائم القصاص والدية مصطلح "الجنايات" ورصدوا شروطا لوجوبها تتمثل في:

أ– شروط ترجع للجاني نفسه حيث يشترط أن يكون: بالغا، رشيدا، قاصدا، ومتعمدا تحقيق الجناية.

ب– شروط ترجع إلى المجني عليه حيث يشترط أن يكون معصوم الدم.

ت– والشروط التي ترجع إلى الجريمة نفسها حيث يشترط أن يتوافر فيها القصد العمد والعمد المباشر[1].

2–1–3– جرائم التعزير:

وهي الجرائم التي لم يرد نص بتحديدها أو تحديد عقوبتها، وتتفرع إلى نوعين رئيسيين:

أ– جرائم شبيهة بجرائم الحدود أو جرائم القصاص:

وليست هي في الحقيقة لتخلف ركن من أركانها، ولذلك سقط الحد أو القصاص لتخلف هذا الركن، كتخلف الحرز في السرقة، وتخلف الإيلاج في الزنا، وعدم التلفظ بكلمة الزنا في القذف، والتشبه بمن يشرب الخمر دون أن يشربها، والإدعاء بأنه ممن يرهبون الناس دون أن يشارك في ذلك.

ب– جرائم لا تشبه جرائم الحدود أو جرائم القصاص:

وهذا النوع قد يفوق في العدد من جرائم التعزير، حيث أتى ابن تيمية بأمثلة من هذه النوعيين في قوله: «وأما المعاصي التي ليس فيها حد مقدر ولا كفارة، كالذي يقبل الصبيان بشهوة أو المرأة الأجنبية أي التي ليست زوجته، أو يباشر بلا جماع، أو يأكل ما لا يحل كالدم والميتة، أو يقذف الناس بغير الزنا، أو يسرق من غير حرز أو شيئا يسيرا، أو يخون أمانة كولاة بيت المال أو الوقوف ومال اليتم ونحو ذلك إذا خانوا فيها، وكالوكلاء والشركاء إذا خانوا، أو يغش في معاملته كالذين يغشون في الأطعمة والثياب أو غير ذلك، أو يطفف الكيل والميزان، أو يشهد الزور، أو يلقن شهادة الزور، أو يرتشي في حكمه، أو يحكم بغير ما أنزل الله، أو يتعدى على رعيته، أو يتعزى بعزاء الجاهلية، أو يلبي داعي الجاهلية، إلى غير ذلك من المحرمات، فهؤلاء يعاقبون تعزيرا أو تنكيلا أو تأديبا بقدر ما يراه الوالي على حسب كثرة ذلك الذنب أو قلته»[2].

أما بالنسبة لأنواع العقوبات التعزيرية فهي: الحبس، التشهير، الجلد، التوبيخ والوعظ[3]. ولجرائم التعزير خصائص تتمثل في:

(1) نبيل محمد توفيق السمالوطي، مرجع سابق، ص 139.
(2) أحمد حمد، مرجع سابق، ص 102-103.
(3) عبد القادر عودة، مرجع سابق، ص 28.

– أن التعزير غير مقدر ويترك أمر تقديره للإمام بحسب رأيه وظروف المجرم ونوعية الجريمة ومدى خطورتها.

– يجوز تطبيق عقابين من العقوبات التعزيزية كالضرب والحبس معا على نفس الشخص إذا رأى القاضي أن ذلك يحقق مصلحة.

– يجب أن يزداد التعزيز في حالة العود، أي أن العقوبات تزداد مع تكرار اقتران الانحراف ومن الجرائم التي تخضع للتعزيز: الرشوة، شهادة الزور، أكل الربا ..... إلخ[1].

2– 2– التصنيف القانوني للجريمة:

إن الجريمة هي كل فعل جرمه القانون رتب عليه عقوبات جزائية، وتختلف أهمية الجريمة بصفتها اعتداء على الفرد والمجتمع بقدر الضرر الذي يلحق بهما، أو بقدر الخطر الذي يشكله الفاعل على المجتمع والذي من شأنه تهديد كيانه ونظامه، والأسس التي تقوم عليها مؤسساته، وبقدر خطورة الاعتداء تقدر شدة العقوبة.

واستنادا إلى ما سبق تعتبر الجرائم التي تقع على حياة الإنسان من أخطر الجرائم، وعلى رأسها جريمة القتل العمد وتأتي بعدها جرائم العرض ثم الجرائم ضد المال.

ولقد تم اعتماد معيار موضوعي لتصنيف الجرائم حسب أهميتها فعمدت بعض التشريعات ومنها القانون الجزائري إلى اعتماد العقوبة كمعيار للتصنيف[2]، حيث نص المشرع الجزائري في **المادة (27)** من قانون العقوبات على أن « الجرائم تقسم تبعا لخطورتها إلى جنايات وجنح ومخالفات، وتطبق عليها العقوبات المقررة للجنايات أو الجنح أو المخالفات»[3]، وفيما يلي شرح لـ (الجناية والجنحة والمخالفة) كالآتي:

- **الجناية:** هي أشد الجرائم خطورة ويعاقب عليها القانون بالإعدام وبالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بالسجن.
- **الجنحة:** تلي الجناية بالأهمية ويعاقب عليها القانون بالحبس لسنوات وغرامة مالية أو بإحدى هاتين العقوبتين.

(1) نبيل محمد توفيق السمالوطي، مرجع سابق، ص 139.
(2) أحسن بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائي العام**، ط1، دار هومة، الجزائر، (د.ت)، ص 23.
(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، **"قانون العقوبات الجزائري"**، 2012،ص3.

- **المخالفة:** هي أبسط الجرائم وأقلها جسامة ويعاقب عليها القانون بالحبس مدة تتراوح ما بين يوم واحد وعشرة أيام وبغرامة مادية[1].

2–3–التصنيفات الاجتماعية للجريمة:

وهي التي اهتمت بحياة الأشخاص وممتلكاتهم ومؤسساتهم الاجتماعية التي يقع عليها الضرر، ومن وجهة نظر علماء الاجتماع فإن الجرائم تصنف إلى ما يلي:

2–3–1– الجرائم ضد الاشخاص: وهي كل الجرائم التي تمس بسلامة الأشخاص وتلحق بهم أضرارا جسدية أو معنوية ومن أمثلتها القتل والقتل الخطأ والضرب والجرح العمدي ... إلخ.

2–3–2– الجرائم ضد الأخلاق والآداب العامة: وهي مجموعة الجرائم التي تمس الأخلاق والآداب العامة للمجتمع المتعارف عليه بين أفراده، ومن أمثلة ذلك نجد: جرائم الفعل المخل بالحياء، هتك العرض، الاغتصاب، التحريض على الفسق والدعارة ..... إلخ.

2–3–3– الجرائم ضد الأسرة: وتشمل كل الجرائم التي تمس كيان الأسرة مثل: جرائم الإجهاض، الامتناع عن دفع النفقة، تعريض الاطفال للخطر ..... إلخ[2].

2–3–4– الجرائم ضد الأموال والممتلكات: وهي الجرائم التي تلحق الأذى والضرر بالأموال العامة والخاصة للأفراد أو المؤسسات، ومن بينها: جرائم السرقة والاختلاس، النصب والاحتيال، خيانة الأمانة ..... إلخ.

2–3–5– جرائم ضد أمن الدولة: وهي مجموعة الجرائم التي تلحق الضرر المادي أو المعنوي بكيان الدولة ومؤسستها الدستورية، أو المساس بإقليمها وترابها مثل: جرائم الخيانة والتجسس ومعاونة دولة أجنبية للنيل من سيادتها ..... إلخ[3].

2–3–6– جرائم ضد الدين: كالاعتداء على أماكن العبادة، وتدنيس القرآن، والمساس بالقبور والمدافن ... إلخ.

2–4–7– جرائم ضد المصادر الحيوية: مثل الصيد في غير موسمه، وتبديد ثروات المجتمع...إلخ.

2–5–8– الجرائم المعلوماتية: وهي الجرائم التي تستخدم الكمبيوتر والأنترنيت لارتكابها عن طريق المعلومات والبرامج التي تصدر عبر الأنترنيت، وأيضا المخزنة على الكمبيوتر والمصممة لأجله والمجرم

(1) أحمد بوسقيعة، مرجع سابق، ص 24.

(2) محمد سلامة محمد غباري، **في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف**، ط1، دار المعرفة الجامعية، عمان، 2005، ص34.

(3) المرجع نفسه، ص 34.

المعلوماتي شخص يجيد استخدام الكمبيوتر والأنترنيت باحتراف إذ يتسنى له تدمير واختراق وسرقة البرامج والمعلومات المخزنة على الحاسب، ولما كان جهاز الكمبيوتر موجودا داخل كل منزل كان من السهل على كل مجرم معلوماتي أن يرتكب الجرائم المعلوماتية داخل منزله دون أن يراه أحد أو يمسك به[1].

2– 4– التصنيفات النفسية للجريمة: يصنف علماء النفس الجريمة إلى عدة تصنيفات وذلك لتنوع الاسباب النفسية الدافعة لها، ويمكن حصرها في مظهرين من مظاهر الانحراف النفسي هما جرائم الانحراف الجنسي وجرائم الانحراف النفسي والعقلي[2].

2–4–1– جرائم الانحراف الجنسي: وتندرج تحت هذا المظهر الجرائم التالية:

- **السادية:** وهي إشباع الرغبة الجنسية بتعذيب الطرف الآخر أو استدرار اللذة بصفة عامة من ايذاء الناس، وقد يصل هذا الانحراف إلى حد قتل الضحية.
- **الفتشية أو حب الأثر:** وهي شذوذ جنسي يدفع المريض إلى سرقة متعلقات النساء وخاصة ملابسهن الداخلية والأحذية وما إلى ذلك، جلبا للذة الجنسية نظرا لما ترمز إليه هذه الأشياء.
- **جرائم الاعتداء الجنسي على الاطفال أو الاعتداء على الحيوانات جنسيا:** وهذا من جراء الانحراف المعروف باسم "**Zoophilia** ".
- جرائم اللواط والسحاق أو المثلية الجنسية.
- جرائم الدعارة أو الانحراف في الجنس.
- **السيكوباتية:** وهي حالات من الانحراف النفسي والعقلي تمتاز بضعف الضمير الخلقي وممارسة السلوك المضاد للمجتمع، والصدام من القانون والرغبة في الانتقام والكذب والنصب والغش والخداع والابتزاز، وعدم الإحساس بلوم الضمير وعدم الاستفادة من الخبرات السابقة والعودة إلى الجريمة.
- الجرائم الناجمة عن الإصابة بالأمراض العقلية.
- الجرائم الناجمة عن المعاناة من الضعف والتخلف العقليين، وخاصة جرائم السرقة والتشرد والدعارة وترويج المخدرات.

(1) نسرين عبد الحميد نبيه، **الجريمة المعلوماتية والمجرم المعلوماتي**، ط1، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 04.

(2) عبد الرحمن العيسوي، مرجع سابق، ص 42.

- الجرائم التي تتدخل فيها مشاعر نفسية سالبة مثل: الكره والبغض والغيرة والغل والحسد والطمع والحقد، والإحباط والفشل والحرمان والأخذ بالثأر والشعور بالظلم والاستبداد والقسوة.
- الجرائم الناتجة عن ضعف الامتثال لقيم المجتمع أو كراهية المجتمع وقيمه ونظمه.
- جرائم الاعتداء على الذات كالانتحار أو قتل النفس.
- الجرائم الناتجة عن حالات لا شعورية بحتة مثل الهوس أو الولع الشديد بالسرقة واستعمال النيران أو غيرها.

ويعد هذا التصنيف الأقرب لموضوع الدراسة وأهميتها وطبيعتها[1]، كما أن للجريمة تصنيفات أخرى ولكن اكتفينا في هذا السياق بالتصنيفات الأساسية، مع وجود بعض التداخل بينها.

ثانيا – النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي والعنيف

إن الحديث عن العنف والجريمة يجعلنا نتطرق إلى ضرورة استعراض التصورات النظرية التي فسرت هاتين الظاهرتين وذلك بتحديد عوامل تكونها لدى الفرد، وهنا اختلفت الآراء والمواقف باختلاف الاتجاهات الفكرية ومنطلقاتها حول السلوك البشري وسنتطرق إلى أكثر المقاربات النظرية المفسرة للسلوك الإجرامي والعنيف شيوعا واستخداما كما يلي:

1–التفسير البيولوجي:

يندرج في إطار التفسير البيولوجي للسلوك الإجرامي والعنيف عدة آراء للعلماء، والتي تشترك جميعا في مبدأ أساسي يقوم على أن التعطش لممارسة العنف وارتكاب الجرائم يعود لغريزة فطرية في النفس البشرية تعد هي المنبع الأساسي لكل النزاعات الاجتماعية عبر التاريخ، ويندرج تحت التفسير البيولوجي للعنف والجريمة خمس نظريات بيولوجية، تتمثل فيما يلي:

1– 1– نظرية الأصول البيولوجية الغريزية:

وتقوم هذه النظرية على فرضية أساسية مؤداها أن هناك غريزة عامة للاقتتال لدى الإنسان، ومن ثم فإن جانبا كبيرا من العنف البشري يرتد إلى أصول غريزية[2].

(1) عبد الموجود إبراهيم، **ديناميات الانحراف والجريمة: التفسيرات والقضايا والممارسة العامة**، ط1، الدار المصرية، القاهرة، (د.ت)، ص 89.

(2) سهير عادل العطار، "**الأسرة كنظام للضبط الاجتماعي**"، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، 1994، ص568.

كما أن أصول كل مظاهر العنف في الحياة الاجتماعية بما فيها الحرب من أجل الدفاع عن الملكية أو عن الأرض أو من أجل الحصول عليها هي واضحة في وراثته للطبيعة البيولوجية البشرية، وأن الإنسان مستعد وراثيا للقيام بأفعال عنيفة وهو عاجز أمام غرائز طبيعته الخاصة(1).

يرجع بعض العلماء السلوك الإجرامي إلى عوامل بيولوجية وراثية، حيث يرون أن المرضى نفسيا ربما يكونون قد ورثوا جينات سيئة أو رديئة وربما يرجع ذلك إلى إصابة خلايا الدماغ، بمعنى وجود عجز عصبي ما لديهم يجعلهم أقل قدرة على الاستجابة للضوابط الاجتماعية مقارنة بزملائهم ممن يطيعون القوانين(2).

ومن العلماء الذين يتبنون هذا الطرح العالم الإيطالي **"سيزار لومبروزو"** والذي ركز على الخصائص التشريحية للمجرمين مقارنة بالأشخاص العاديين، حيث وجد داخليا في جسدهم وخاصة مناطق الجمجمة فجوات ليست موجودة لدى غير المجرمين، ووجد لديهم خارجيا صفات وملامح: من كبر الأذنين وبروز عظام الخدين وصغر الجمجمة وضيق الجبهة وانحدارها وضخامة الفكين، وهم في أقربهم للإنسان البدائي الوحشي(3).

وعليه فـ **"سيزار لومبروزو"** فسر الجريمة والسلوك العنيف من خلال قاعدتين أساسيتين:

- فحسب القاعدة الأولى يرى أن المجرم إنسان يختلف عن غيره من الناس بملامح وقسمات وطباع خاصة، وأن السلوك الإجرامي يفسر في رجوعه إلى الحياة البدائية الأولى فملامحه وقسماته تختلف من حالة إلى أخرى بحسب ميوله الإجرامية.
- أما القاعدة الثانية فترتبط بالتحديد العضوي والنفسي السابق للإنسان المجرم، فالمجرم عبارة عن هيئة أو صورة أو طبع مماثل للإنسان البدائي والقسمات التي تحدد المجرم من غيره ناجمة من الفكرة السابقة حول ارتداد الإنسان المجرم الحقيقي هو مجرم بالولادة(4).

ومن أهم المدارس المفسرة للسلوك الإجرامي في هذا المنحى نجد نظريات التكوين الحيوي من خلال أعمال الطبيب النفسي الألماني **"أرنيست كريتشمر"** الذي ربط بين أنماط بناء الجسم وبين النمط المزاجي، وربط هذا النمط الجسدي والسلوك الإجرامي، وذهب إلى حد ربط نمط جسدي بنوع من

(1) علي سموك، **"إشكالية العنف في المجتمع الجزائري: من أجل مقارنة سوسولوجية"**، مخبر التربية، الانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006، ص 90.

(2) عمار بوخدير، **"الخدمات النفسية في مجال الانحراف والجريمة"**، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، (د.ت)، ص 17.

(3) محمد شحاتة ربيع، جمعة يوسف، معتز سيد عبد الله، **علم النفس الجنائي**، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 87.

(4) عدنان الدوري، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، ط3، دار السلاسل، الكويت، 1985، ص 215.

السلوك الإجرامي، (نمط رياضي/عنف)، (ضعيف/سرقة)، (مكتنز/الغش)، (مختلط/جرائم أخلاقية)، (النمط البطني/مزاج متساهل)، (النمط العضلي/القوة)، (النحيل/الكبت) (1)، وتعتبر نظرية **"كريتشمر"** تطويرا لنظرية الأمزجة عند **"أبقراط"** وتفصيل ما سبق كالآتي:

- الواهن جسديا وشبه الفصامي مزاجيا وينتهي بالفصام ويرتبط إجراميا بالغش البسيط أو السرقات.
- البدين جسديا والدوري المتقلب مزاجيا وينتهي بالذهان الدوري ويرتبط إجراميا بجرائم الخداع.
- الرياضي جسديا ولديه قدر من الاتزان الوجداني ولكنه يرتبط أكثر بجرائم العنف(2).

كما أن أصحاب هذا الاتجاه أشاروا إلى أن: «التغيرات في كيمياء الجسم ناتجة عن النظام الغذائي وكيمياء الدم والحساسية، وقد يؤدي ذلك إلى سلوكيات غير اجتماعية»(3).

1–2–نظرية الذكورة والعنف والجريمة:

هذه النظرية تلفت النظر إلى وجود هرمونات ذكرية **"التستوسترون"** وكذا **"الأندروجين"** وأنها السبب المباشر لوقوع العنف بدرجة أكبر عند الذكور منه عند الإناث، وقد توصل كل من **"Maccoly"** و**"Jacklen"** سنة **1974** من خلال أبحاثهما إلى أن الرجال هم أكثر عدوانية من النساء(4).

1– 3– نظرية الاختلال في كروموزومات الذكورة والعنف والجريمة:

وبالنسبة للوراثة وأثرها فقد ثبت أن اختلال الكروموزومات يؤثر بشكل كبير على التوجه نحو السلوك الإجرامي والعنف، حيث من الطبيعي في الذكر أن يكون نتيجة لتلاقي الكروموزومات (**xy**)، والأنثى (**xx**)، ولكن الدراسات اكتشفت أن بعض المجرمين يحملون الشذوذ الكروموزومي (**xyy**) وهو يعني أن هذا الشخص لديه مستوى ذكاء أقل من المتوسط وطول فوق المتوسط ولديه سلوك مضاد للمجتمع(5).

(1) عايد الوريكات، **نظريات علم الجريمة**، ط1، دار الشروق، عمان، القاهرة، 2004، ص 103.
(2) محمد شحاتة ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص 85.
(3) عايد الوريكات، مرجع سابق، ص 103.
(4) leyens.J, Yzerbyt.V, **Psychologie Sociale**,1er edition, Paris, Mardoga,1997, p 50.
(5) فؤاد محمد الدواش، "**التفسيرات النفسية للظاهرة الاجرامية والجرائم المستخدمة**"، محاضرة مقدمة في الحلقة العلمية: حول تحليل الجرائم المستحدثة والسلوك الإجرامي، المنعقدة خلال الفترة من 13-1432/02/15هـ الموافق لـ 17-2011/01/19، كلية التدريب، قسم البرامج التدريبية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1432هـ-2011م، ص 09.

1– 4– نظرية المستويات المختلفة للكوليسترول في الدم:

ومن التفسيرات البيولوجية الحديثة للعنف والجريمة، تلك التي تعتبر أن وجود بعض الاضطرابات الفسيولوجية لدى الإنسان يمكن أن تؤدي إلى زيادة أو نقصان إفرازات الغدد الصماء لهرمونات معينة في الجسم، أو أنها تؤثر على كيميائية الدماغ، مما يشجع على السلوك العدواني لدى الشخص، وإن نقص الكولسترول في الدم يؤدي إلى حدوث ردود انفعالية عنيفة، وإن اختلال افرازات الغدة الدرقية من شأنها أن تزيد من نزعة الإنسان لارتكاب جرائم العنف[1].

1– 5– نظرية وجود ملكة التدمير في موقع معين في المخ:

واستخدم أنصار هذه النظرية أساليب عديدة لتحديد مواقع النشاط الكهربائي الشاذ في المخ لدى الأفراد المعروف عنهم تاريخ عنف إجرامي طويل، والتي كان يعتقد أن مركزها في موقع من المخ فوق الأذن[2].

كما أن النشاط الدماغي غير الطبيعي قد يؤدي إلى السلوك المنحرف، حيث يسجل المنحرفين المرتكبين لعدة جرائم **57** درجة على جهاز **E.F.G** أي بنسبة تقدر بخمسة أضعاف مقارنة مع من ارتكبوا جريمة واحدة حيث سجلوا **12** درجة فقط، كما أشار بعض العلماء إلى إمكانية تدخل معامل الذكاء في الجريمة، حيث أن هناك علاقة بين الجريمة ونسبة الذكاء المتدني.

- **التعليق على الاتجاه البيولوجي المفسر للسلوك الاجرامي والعنيف:**

نلاحظ أن هذا الاتجاه يحاول أن يحظى بالموضوعية من خلال هذا التفسير البيولوجي كمحاولة للفصل الدقيق والمؤكد بين المجرم وغير المجرم، إلا أنها ورغم بساطتها ووضوحها إلا أنها تفتقد إلى الشمولية، حيث أنها ترتكز على جانب واحد دون غيره فظاهرة كالإجرام وما تتميز به من تعقيد لا يمكن أن تعتمد في فهمها على سبب كمي وحيد، من جهة أخرى ركزت على مفهوم أو فرض – الحتمية البيولوجية– وكذا العلاقة السببية التي تقصي باقي العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية.

وأيضا هم بهذا يعتبرون السلوك الإجرامي خاصية أو سمة مرضية ثابتة، غير أن تصورات المجتمع للسلوك الإجرامي تتغير مع الزمن، وتختلف باختلاف الظروف التي نمر بها، ثم إن البشر أجمعين منحدرين

(1) محمد شحاتة ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص 91.

(2) إسماعيل على مجاهد، "**تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع**"، ط1، مركز الإعلام الأمني، الأكاديمية الملكية للشرطة، وزارة الداخلية، مملكة البحرين، (د.ت)، ص 06.

من سيدنا آدم، فهل هذا يعني أن هذه النظرية دقيقة؟ كما أن الله سبحانه وتعالى يحاسبنا على أفعالنا وليس بشكل أجسامنا[1].

2– التفسير السيكولوجي (النفسي):

إن رواد هذا التفسير يؤكدون أن شخصية الفرد لا تتأثر كثيرا بالوراثة أو تكوين الجسم، بل تتأثر بعوامل نفسية ولذلك فهم ينطلقون من فكرة أن الجريمة هي خروج عن قواعد الصحة والسلامة النفسية، أي أن السلوك الإجرامي هو محصلة أو نتاج لبعض الخصال الشخصية المميزة لدى الفرد[2]،ويتضمن التفسير النفسي جملة من النظريات تتمثل أساسا في الآتي:

2– 1– نظرية الإحباط والعدوان: (Frustration and aggressivy)

تعد نظرية الإحباط والعدوان إحدى النظريات الشائعة في تفسير مشكلة العنف والجريمة، ويركز أصحاب هذه النظرية على افتراض أساس العدوان والعنف يعزى لحالة الإحباط من جراء الشعور بالقهر الاجتماعي[3]، ويعرف بعض الباحثين الإحباط بأنه: «الإعاقة المتتابعة للسلوك حيث يحدث الإحباط عندما لا يستطيع الفرد الوصول إلى شيء يريده»، كما يعرف العدوان بأنه:« السلوك الذي يهدف مباشرة إلى إيذاء الشخص الذي يوجه العدوان ضده، ويشمل ذلك العدوان البدني والعدوان اللفظي».

ويذهب أنصار نظرية الصراع (Conflict Theory) أو نظرية الإحباط والعدوان إلى أن الإحباط الذي يؤدي للعنف يعد نتيجة مباشرة لعدم العدالة وعدم المساواة والفقر ونقص الفرص المتاحة داخل المجتمع، ومن ناحية أخرى يرى أصحاب هذه النظرية أن العنف سلاح قوى من الحرب بين الجنسين فالعنف الأسري مثلا يعد أحد الوسائل الأساسية لفرض سيطرة الرجل على المرأة داخل الأسرة، فالزوج الذي يتعرض للصراعات في مجال عمله ويشعر بالضعف في التحكم في عمله أو التعامل مع زملائه، أو أي عناصر أخرى في البيئة الخارجية فإنه عندما يعود إلى منزله يمارس القوة على أفراد أسرته (زوجته – أبنائه)، إذ أنه يحاول تحويل الإحباط الخارجي إلى قوة داخل أسرته بأشكال مختلفة: عنف لفظي، عنف جسدي، عنف جنسي كشكل من الانتقام الرمزي[4].

---

(1) شريفة بن غدقة، "**الجريمة كحل للصراعات النفسية! أم كأسلوب من أساليب التوافق الاجتماعي؟**"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،مج4، ع1، جوان 2017، ص 864، تاريخ الزيارة:2018/03/10، توقيت الزيارة:11:17.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/93/4/1/24305

(2) عبد الرحمن العيسوي، مرجع سابق، ص 307.

(3) ضياء زاهر، **القيم في العملية التربوية**، ط1،مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 1996، ص 39.

(4) عزيزة محروس محمد، مرجع سابق، ص 24-25.

وتحليل هذه النظرية للعنف بواسطة مصطلحات الرغبات وبحسبها فإن العامل المتغير المركزي المولد سلوكا عدوانيا هو الإحباط، وهي حالة عاطفية غير لطيفة مردها رغبات غير قابلة للتحقيق حيث تمنع عوامل خارجية محاولات الفرد من تحقيق أهدافه، فالإحباط يوقظ العدوانية المتأصلة بالإنسان ولذا طالما شعر المرء بالإحباط ستنم عنه سلوكيات عنيفة[1]، وتجارب الإحباط تتكرر خلال الحياة، وتتراكم وتتسبب بتوليد دافع عدوني عنيف، حيث يعكسه نموذج احتساب العدوانية لحالة فردية و الذي يقوم على أساس المعادلة:

نموذج الإحباط= الإحباط= انفعال عاطفي= عنف، عدوان، جريمة.

2–2– نظرية التحليل النفسي:

ويعد "**سيجموند فرويد**" "**Freud–1920**" مؤسس هذه النظرية، حيث تقوم وجهة نظره في تفسير السلوك الإجرامي والعنيف على أساس الصراع القائم بين أقطاب الشخصية الثلاثة، ويرى بذلك أن النفس البشرية –الشخصية– تتكون من ثلاثة مكونات أو أقطاب رئيسية مرتبة كالآتي:

- **الهو**: ويتمثل في الجانب اللاشعوري من النفس الإنسانية، ويتضمن النزاعات الفطرية والاستعدادات الوراثية وهي تعمل على تحقيق أكبر قدر من الإشباع لتلك النزاعات الغريزية دون إقامة أي وزن للقيم والمعايير السائدة في المجتمع.
- **الذات (الأنا العادية)**: تمثل ذلك الجانب الشعوري من النفس الذي يكون على صلة دائمة بالواقع محاولا تسوية الخلافات، وإيجاد التوازن بين نزاعات الهو الغريزية وأوامر.... وكذا نواهي الذات العليا ومتطلبات العالم الخارجي من قيم وعادات وتقاليد.
- **الذات العليا (الأنا الأعلى)** : وتمثل الجانب المثالي من النفس البشرية وتتضمن جانبين هامين هما:

✓**الضمير**: وهو مستودع المحرمات والنواهي.

✓**الذات المثالية**: وهي مستودع الأوامر والقيم والمثل والأخلاقيات[2].

ومن التغيرات التي قدمها "**فرويد**" للسلوك الإجرامي أو المضاد للمجتمع، أن المجرم إما إنسان أخفق في ترويض دوافعه الغريزية الأولية أو فشل في جعلها أنماط سلوكية مقبولة، ولأجل ذلك فالسلوك الإجرامي ليس تعبيرا سلوكيا مباشرا عن دوافع غريزية كامنة حينا، أو هو تعبير رمزي عن رغبات مكبوتة

(1) نهاد علي، **إرهاب مدني: الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**، ط1، أمان: دار الأركان للإنتاج والنشر، مركز أمان: المركز العربي، حيفا، 2014،ص 53.

(2) جليل وديع شكور، **أمراض المجتمع**،ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت– لبنان، 1998، ص 71.

ممنوعة –نتيجة الإحباط– حينا آخر، أو بمعنى ثان فإن السلوك الإجرامي هو نتيجة سوء تكيف الأنا[1]، وذلك بسبب الصراعات القائمة بين أقطاب الشخصية الثلاثة –سابقة الذكر– حيث أن الذات فشلت في تطويع وتهذيب النفس أو انعدام وجود الضمير أو عجزه في السمو بالنزاعات والميول الفطرية إلى مرتبة الإشباع المشروع أخلاقيا وقانونيا، ففي كلتا الحالتين تنطلق النزاعات الغريزية من عقلها لتحقيق إشباعا تاما أو جزئيا ضاربة بذلك عرض الحائط كل ما يتصل بالقيم والمبادئ التي يجب احترامها داخل المجتمع[2].

كما افترض التحليليون وعلى رأسهم "**سجموند فرويد**" أن هناك غرائز موروثة مركزية توجه سلوك الإنسان وهي: غريزة الحياة "**Eros**" والتي تجسد الحياة وحب البقاء وتدفع المرء نحو البناء والتجرد، وغريزة الموت "**Thanatos**" والتي تجسد الموت والذي يؤدي لعمليات التدمير والعنف والعدوانية، وينقسم الدافع العدواني لقسمين: **عدوانية موجهة للخارج** وتتسبب في المساس بالآخر، **وعدوانية موجهة نحو المرء (نفسه)** وتؤدي إلى تدمير ذاتي[3]، وقد يكون الهدف من نزعة الموت والعنف المترتب عنها هو البحث عن العقاب[4].

- **التعليق على نظرية التحليل النفسي:**

تجسد هذه النظرية جهد أصحابها في إيجاد تفسير منطقي ودقيق تعزى إليه السلوكيات العنيفة والإجرامية ألا وهي أقطاب النفس البشرية المختلفة والصراع الدائم بينها (الهو، الذات، الأنا العليا)، ولكن رغم ذلك نلاحظ أن التحليلين أهملوا بعض العوامل الأخرى المؤدية للعنف والجريمة كالحياة الاجتماعية والأسلوب المعيشي ونوعية الحياة، والنظم الاجتماعية والعوامل السياسية، الثقافية، الاقتصادية وكذا الجانب الفيزيولوجي، كما تم التركيز على خصائص المجرم ومميزاته أكثر من الجريمة المرتكبة، وعليه فالجانب النفسي جزء مهم في تحليل السلوك الإجرامي والعنيف ولكن بتكامله مع الجوانب المختلفة للشخصية الإنسانية والعوامل المحيطة بها.

3 – التفسير الاجتماعي (السوسيولوجي): إن العنف والجريمة من الظواهر التي شغلت علماء الاجتماع، لذلك حظيت بنصيب من التحليل والتفسير في إطار سوسيولوجي باعتبار أن الذات

(1) محمد ربيع شحاتة وآخرون، مرجع سابق، ص 113.
(2) السيد رمضان، **خدمة الفرد التحليلية: عمليات ومجالات نوعية الممارسة**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 325.
(3) نهاد علي، مرجع سابق، ص 52.
(4) شريفة بن غدقة، مرجع سابق، ص 870.

الإنسانية وسلوكياتها لا تخضع إلى تأثير الجانب الوراثي (البيولوجي) فحسب أو تأثير الجانب السيكولوجي فحسب بل هناك المجتمع بمختلف مؤسساته له تأثير على تكوين شخصية مجرمة أو عنيفة، وعلى هذا الأساس قدم علماء الاجتماع جملة من النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي أو العنيف، والمتمثلة فيما يلي:

3–1–نظرية البناء الاجتماعي:

ترجع هذه النظرية السلوك الإجرامي إلى عوامل اجتماعية وقوى خارجية تدفع بالفرد القيام بجرائم مختلفة باختلاف الحاجات الاجتماعية، وهذا بسبب العلاقات الاجتماعية والبحث عن الانتماء، والتفكك الاجتماعي والبحث عن الاستقرار، وهذا الأخير الذي يرجعه "**سامبسون –Sampson**" و"**جروفز – Groves**" سنة **1989** إلى أربعة مكونات أساسية هي[1]:

- **تدني المكانة الاجتماعية والاقتصادية:** بسبب الفقر وانخفاض دخل الأسرة مع كثرة عددها وما يتبعه من تغذية غير مناسبة، ومسكن غير ملائم وتعليم غير كاف وعدم العناية الصحية، إضافة إلى ضغوط العمل وحالات البطالة بأشكالها المختلفة ..... إلخ.
- **كثرة الحراك الاجتماعي:** مثل ثورات الشعوب على الأنظمة السائدة وما ينجم عنها من فوضى....إلخ.
- **تفكك واضطراب العلاقات العائلية:** وذلك بسبب الخلافات الأسرية والتفكك الأسري العمدي أو غير العمدي ..... إلخ[2].

3–2– نظرية الثقافة الفرعية (The subculture Theory):

حاول (**Feractie & Wolfgang**) تفسير السلوك الإجرامي والعنيف من خلال نظريتهما المعروفة بالثقافة الفرعية، حيث ركزا على مفهوم الصراع الثقافي، وأن السبب المؤدي إلى العنف والجريمة هو الثقافة الفرعية التي تختلف عن الثقافة الأم مثل: ثقافة الانتقام للشرف والدم بمنطقة صعيد مصر[3].

وترتكز نظرية الثقافة الفرعية للعنف على افتراض أساس مؤداه أن سلوك العنف يعد نتيجة مباشرة لتبني قيم الثقافة الخاصة بالعنف، وطبقا لهذه النظرية فإن أعضاء الثقافة الفرعية للعنف يتصرفون بشكل

(1) وليامز فرانك – ب، ماريلين، **السلوك الإجرامي: النظريات**، ترجمة: علي السمري، تقديم: محمد الجوهري،ط1، الدار الجامعية، القاهرة، 1999، ص 141.

(2) إجلال إسماعيل حلمي، **العنف الأسري**، ط1، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 25–27.

(3) وليامز فرانك – ب، ماريلين، مرجع سابق، ص 141.

أكثر عنفا من الآخرين، ويخضعون إلى معايير واتجاهات إيجابية تشجع على السلوك العنيف في كثير من الأحيان.

كما أن الاعضاء الذين ينتمون لهذه الثقافة الفرعية يفضلون أسلوب الخشونة في المعاملة كما يشجعون السلوك العدواني بين فئة الذكور.

ويرى (**Wolfgang**) أن الثقافة الفرعية للعنف تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق التنشئة الاجتماعية، وفي إطار هذه النظرية يسمح باستخدام العنف حيث يتم بشكل خاص التشجيع على ممارسته ابتداء من مرحلة الطفولة وحتى البلوغ، ويعد العنف حسب هذه النظرية سلوكا متعلما ومقبولا اجتماعيا حيث يصبح جزء من أسلوب حياتهم ووسيلة لحل مشكلاتهم الاجتماعية، ويطلق مصطلح "**Machina**" على الشخص الذي يستجيب بعنف وعدوانية نحو أية نظرة أو هفوة بسيطة يعتبرها إهانة له فيعتدي على الآخرين، وقد يضرب الأزواج زوجاتهم أو يقتلونهم لأقل هفوة تحدث، فشعور الزوج بالمهانة بسبب ضحكة من زوجته قد يضربها أو يقتلها[1].

وقد أوضح "**Wolfgang**" أن الثقافة الفرعية للعنف تظهر بشكل واضح بين الأقليات الإثنية والطبقات الدنيا، مما يشجع على ظهور سلوك العنف والسلوك العدواني، كما يرى "**Wolfgang**" أن الثقافة الفرعية للعنف هي السبب الرئيسي لارتفاع معدلات العنف في جماعات الجوار الفقيرة[2].

3– 3– نظرية الضبط الاجتماعي (Social Control Theory):

تعد نظرية الضبط الاجتماعي إحدى النظريات المساهمة في تفسير سلوك العنف، والتي تنظر إلى العنف على اعتبار أنه استجابة للبناء الاجتماعي وتتجلى حينما يفشل المجتمع في وضع قيود محكمة لأعضائه، فأعضاء المجتمع الذين لا يتم ضبط سلوكهم عن طريق رجال الشرطة والخوف من القانون[3].

وتعتبر نظرية الضبط الاجتماعي من النظريات السوسيوسيكولوجية والتي حاولت تفسير السلوك الإجرامي والعنيف من خلال عدة وجهات نظر من أهمها: نظرية التبادل الاجتماعي التي تركز على مفاهيم السلام الاجتماعي والتضامن والعدالة الاجتماعية ومعايير الإشباع المتبادل، أما من خلال نظرية الاحتواء فتحاول أن تضع اللوم على المؤسسات الاجتماعية خاصة منها الأسرة وجماعة الرفاق والمجتمع ككل، وذلك بالقول أن السلوك المنحرف راجع لفشل هذه المؤسسات في احتواء المجرمين.

(1) عزيزة محروس محمد، مرجع سابق، ص 26-27.
(2) علياء شكري،"**الأسرة والطفولة: دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية**"، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 79.
(3) عزيزة محروس محمد، مرجع سابق، ص 26-27.

وفي إطار نفس الفكرة التي تراها نظرية الترابط الاجتماعي والتي ترى أن ضعف الروابط بين الفرد والنظام الأخلاقي أو الاجتماعي يؤدي حتما إلى الجريمة، ولم تبتعد كثيرا نظرية الضبط الذاتي في تفسيرها للإجرام والانحراف على أنه يعود إلى انخفاض في قدرة ضبط الذات، وأن المصدر الرئيسي لهذا الضعف سببه عدم فاعلية التنشئة الاجتماعية[1].

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحل للحد من العنف يمكن في زيادة ارتباط الأشخاص بالجماعات "**Social intégration**" التي تعمل على إشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وتفرض القيم الدينية وقيم الانتماء، وقد حدد "**ناي – Nye**" أحد أنصار نظرية الضبط ثلاثة أنماط من الضبط يمكنها ضبط السلوك العنيف كالتالي:

❖ **الضبط المباشر**: ويشير إلى الضوابط التي توضح أمام الفرد مثل القوانين الرسمية التي تجرم أنواعا معينة من السلوك في صور العقاب كما في حالة العقاب على الضرب والجرح والقتل والسرقة والإكراه والاغتصاب وهتك العرض والحريق العمد ..... إلخ.

❖ **الضبط غير المباشر**: ويركز أساسا على الارتباط العاطفي بالوالدين.

❖ **الضبط الذاتي**: يشير هذا النوع من الضبط إلى الشعور الذي يكون لدى الفرد والذي يعمل على توجيه سلوكه فعندما تندمج القواعد الأخلاقية والقوانين في نفس الفرد تصبح جزءا منه وبذلك يطيع القانون ليس لأن انتهاكه غير شرعي، ولكن لأن القانون هو الشيء الصحيح الذي يجب أن يتمسك به[2].

3–4– نظرية التعلم الاجتماعي:

وتركز هذه النظرية على أن الأشخاص يتعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى، وإن عملية التعليم هذه تتم داخل الأسرة، فبعض الآباء يشجعون أبنائهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف ويطالبونهم بألا يكونوا ضحايا العنف في مواقف أخرى، والبعض الآخر ينظر للعنف وكأنه الطريقة الوحيدة للحصول على ما يريدون بل إن بعض الآباء يشجعون الأبناء على التصرف بعنف عند الضرورة[3].

(1) شريفة بن غدقة، مرجع سابق، ص 868.
(2) عزيزة محروس محمد، مرجع سابق، ص27-28.
(3) سامية مصطفي الخشاب، **النظرية الاجتماعية**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص 54.

وقد ميز "**بندورا – Bandure**" وزملائه بين الرغبة والقدرة على الرد بعدوانية وبين القيام بردود عدوانية فعلا، كما أن مجرد دمج السلوكيات العنيفة في Report ove أو ذخيرة من المسرحيات لا يكفي من أجل التنبؤ بسلوك عنيف، وهذا لأنه منوط بشروط بيئية وبمتغيرات اضافية، وكاستنتاج لافت لهذه النظرية هو أن العقاب الذي يعتقد عادة أنه رادع وكابح للسلوك العنيف يمكن أن يؤججه بالذات لأن منفذ العقاب يتحول لقدوة يحتذي بها، وهناك العديد من العوامل المتسببة في استخدام الإنسان القوة عنوة بدلا من استخدام طريقة أكثر اعتدالا للتأثير(1).

3–5–نظرية الاختلاط التفاضلي:

ومن أشهر النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي نظرية "**Sutherland**" والمتعلقة "**بالاختلاط التفاضلي**" وتعتمد على شرح كيفية انتقال السلوك الإجرامي عن طريق التعلم، أو من خلال الاحتكاك بالمنحرفين في تعلم الأشكال الإجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة بين الأفراد المنحرفين، وتقوم هذه النظرية على عدة فرضيات منها:

1– أن السلوك الإجرامي مكتسب بالتعليم.

2– يتعلم الفرد السلوك عن طريق التفاعل مع الأشخاص الآخرين.

3– تتم عملية تعلم السلوك الإجرامي بالمخالطة وباتصال الشخص بالمجرمين، ولا تقتصر على ما يتعلمه الفرد عن طريقة التقليد بمفرده بل تشتمل أيضا كل خبرة شخصية مر الفرد بها ،أو كاد يكون هو نفسه ضحية الجريمة.

4– تتم عملية تعلم السلوك الإجرامي في إطار علاقات أولية حميمية، وتنفي هذه النظرية دور وسائل الإعلام في إحداث الجريمة(2).

ولكن الواقع أن الاتجاهات نحو السلوك الإجرامي التي يتعلمها الفرد من المحيطين به ليست سلبية ومؤيدة للسلوك المنحرف بشكل دائم، بل يمكن أن تكون إيجابية معادلة للجريمة، ويحصل انحراف الفرد عندما تتأرجح كفة الاتجاهات التي تحبذ مخالفة القانون على تلك التي تحبذ مراعاة قواعده، وهذا هو مبدأ الاختلاط التفاضلي، حيث يضع الفرد الاختلاط بالأنماط الداعمة للسلوك المنحرف في كفة، والاختلاط بالأنماط المعادية لهذا السلوك في كفة أخرى ليفاضل بينهما حتى يتمكن من الاختيار متأثرا

(1) Bandura A, Walters Richard H, **Adolescent Aggression**: **the Ronald Press**, 05th ,New York,, 1995, p 188.

(2) جابر نصر الدين، "**السلوك الأغراض والجريمة**"، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص 113.

بعوامل تكرار واستمرارية وأسبقية وعمق علاقته بكل من النمطين، والعنف الأسري وفق هذه النظرية هو سلوك مكتسب يتعلمه الفرد من خلال اختلاطه مع أشخاص آخرين تربطه بهم علاقة قوية[1].

3–6– نظرية الفقر والحرمان:

حسب هذه النظرية فإن الفقر هو أحد أشكال التجريد من القوة، ومن ثم القدرة على التأثير في المعادلة الاجتماعية بحيث يؤدي هذا العجز عن امتلاك القوة إلى جعل السياقات الفقيرة هي سياقات التوتر، ومن ثم سياقات العنف والجريمة وتؤكد هذه النظرية على أربعة أبعاد أساسية هي:

3–6–1– البعد الاجتماعي والاقتصادي: ويشير إلى النقص النسبي المتاح للفقراء من الموارد اللازمة لتحصيل الرزق أو نفقات المعيشة الأمر الذي يعجزهم عن إشباع حاجاتهم الأساسية بما يدفعهم إلى سلوك العنف وارتكاب الجريمة.

3–6–2– البعد السياسي: ويطلق على عدم وجود جدول أعمال سياسي واضح وصوت مسموع للفقراء الأمر الذي يهمش الفقراء بالنسبة لما يحدث في المجتمع، مما ينعكس بآثاره على الأسرة حيث المكان والمتنفس الوحيد لممارسة الوجود والسلطة من قبل الوالدين، وبالتالي يشوب سلوكهما قدرا كبيرا من العنف والعدوان تجاه الأبناء.

3–6–3– البعد النفسي: وهو الشعور الداخلي للفقراء بانعدام أهميتهم وخضوعهم السلبي للسلطة، ومن شأن ذلك أن يجعل علاقتهم بمجتمعهم ذات طبيعة سلبية ترتبط بها مشاعر الإحباط التي تخرج من خلال قنوات عديدة غير شرعية ممثلة في العنف والتعسف في استخدام حق الوالدين في التأديب.

3–6–4– البعد الإعلامي: فظاهرة الإنفاق البذخي ولاسيما في عصر الفضاء المفتوح حيث تعتبر البلاد النامية (المستهلكة) أسواقا خصبة لإعلام البلاد المتقدمة (المنتجة)، وإكساب الأفراد للعادات الاستهلاكية السيئة مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الشخصي، وبالتالي زيادة انهيار التنمية الوطنية وحدوث اختلالات أمنية، حيث أن الإعلام والإعلان في ظل العولمة حول الحاجات الثانوية للإنسان إلى حاجات أساسية، مما أثقل من كاهل الأسر الفقيرة في تلبية تلك الحاجات وتوفيرها نظرا لتطلع الأبناء للحصول عليها و انبهارهم بالإعلام الغربي عنها[2]، مما يؤدي إلى السلوك العنيف من قبل الآباء ضد الأبناء والعكس وكذا من قبل أفراد الأسرة ضد المجتمع.

(1) إجلال إسماعيل حلمي، مرجع سابق، ص 32.

(2) علي إسماعيل مجاهد، **التنبؤ العلمي كأساس للتخطيط الأمني**، ط1، دار الإسراء، القاهرة، 2005، ص 121.

3–7–نظرية التبادل الاجتماعي:

يرى أصحاب هذه النظرية أن التبادل هو أساس العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، فالأفراد يتبادلون العواطف والخدمات والاتجاهات، وأهم مبادئ هذه النظرية هي أن الفرد يسعى إلى تحقيق أهدافه بأقل تكاليف ممكنة، فهو يحاول تحقيق أكبر قدر من العلاقات الاجتماعية بأقل خسائر، وأن الثواب والعقاب، والربح والخسارة، المكافآت والجزاءات هي التي تتحكم بعلاقاته[1].

وحسب هذه النظرية فظاهرة العنف يلجأ لها الفرد بهدف الوصول إلى أهداف معينة، وعندما لا يجد أن هناك رادع له فإنه يرى أن العنف هو أسهل الطرق لتحقيق غاياته، ولكنه إذا ما أدرك الفرد أن استخدامه للعنف سيؤدي إلى عقابه أو سجنه، وأن ذلك سيؤدي إلى خسارته لمكانته أو أي شيء يخصه فإنه سيفكر عدة مرات قبل اللجوء إليه[2].

3–8– نظرية الضغط الاجتماعي:

وضع هذه النظرية عالم الاجتماع الأمريكي "**روبرت مريتون R.Merton**" الذي يرى أن الحياة الاجتماعية بناء متناسق يشمل بنائين أولهما الثقافي الذي يحدد المعايير والقيم كما يحدد أهداف المجتمع، التي تصبح بدورها أهدافا للفرد نفسه، وثانيهما البناء الاجتماعي الذي يحدد أنماط السلوك المقبولة اجتماعيا، كما يحدد الوسائل المشروعة للوصول إلى الأهداف التي حددها البناء الثقافي، وبناء على ذلك فإن الشخص الذي يتواجد في وضع اجتماعي معين يكون فيه غير قادر على تحقيق أهدافه بالوسائل المشروعة، يتجه إلى وسائل تنطوي على سلوكيات شاذة تختلف عن الوسائل التي حددها البناء الاجتماعي وبالتالي يصبح هذا السلوك إما سلوكا ابتداعيا أو طقوسيا أو انسحابيا أو مترديا وكلها سلوكيات منحرفة ويمكن تفسير بعض جوانب العنف الأسري استنادا إلى الضغط الاجتماعي.

إن البناء الثقافي للمجتمع يحدد مجموعة من القيم والأهداف التي توضح الواجبات ذات الطبيعة المادية لرب الأسرة، كالإنفاق على الأسرة وتأمين احتياجاتها، كما تحدد الواجبات ذات الطبيعة المعنوية كتربية الأبناء ورعايتهم، وفي المقابل يحدد البناء الاجتماعي وسائل تحقيق الأهداف السابقة، كوسائل الكسب الحلال لتحقيق الأهداف المادية والمعاملة الحسنة لتحقيق الأهداف المعنوية.

---

(1) أمل بنت فيصل الفريخ، "**التدخل المهني باستخدام المدخل المعرفي السلوكي في خدمة الفرد لتحقيق بعض مظاهر سلوك العنف لدى الأطفال**"، أطروحة دكتوراه، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الأميرة نورة، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 51، تاريخ الزيارة:2020/07/12، توقيت الزيارة: 18:52.
https://jfss.journals.ekb.eg/article_107208_e4deb8960de23d3bab0bfbc36eab6dea.pdf

(2) عباس أبو شامة، محمد الأمين البشري، **العنف الأسري في ظل العولمة**، ط1، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص 33.

ولكن قدرة جميع الأفراد على إتباع الوسائل التي حددها البناء الاجتماعي قد لا تكون متساوية للجميع، ونتيجة لذلك تنشأ استجابات سلوكية تختلف من شخص لآخر مع درجة تقبله لكل من الوسائل والأهداف، ومن هنا فإن تقبل رب الأسرة للأهداف المادية والمعنوية ورفضه الوسائل المشروعة لتحقيقها قد يدفع إلى ابتكار أنماط سلوكية غير مشروعة، كأن يلجأ إلى التعدي على أموال أحد أفراد الأسرة، أو يلجأ إلى ضرب أحد أبنائه أو زوجته للحصول على المال.

كما يمكن أن يحدث العنف الأسري في حال قبوله للوسائل المتاحة دون إعطائه أهمية للأهداف، وهنا تظهر أنماط من العنف الأسري تتمثل في إهمال الفرد لأسرته واحتياجاتها، ويحدث العنف الأسري أيضا إذا رفض رب الأسرة الأهداف والوسائل المشروعة ليستبدلها بأهداف ووسائل أخرى كما في الحالات التي يستخدم فيها الآباء بناتهم في الدعارة لكسب المال[1].

3–9– نظرية التفكك الاجتماعي:

تتمثل الفكرة الأساسية التي انطلقت منها هذه النظرية في السلوك المنحرف هو نتاج لتفكيك وضعف الروابط الاجتماعية، والأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية في المجتمع يمكن أن تتعرض لمخاطر التفكك الاجتماعي، والتفكك الأسري قد يكون تفككا ماديا أو معنويا، فالتفكك المادي يرجع إلى غياب أحد الأبوين أو كلاهما عن الأسرة لأسباب متعددة كالموت أو الطلاق أو السفر، أما التفكك المعنوي فهو يحدث مع وجود الأبوين معا إلا أن العلاقة التي تربطها ليست جيدة، حيث يكثر الشجار وينخفض مستوى الرعاية المقدمة للأولاد.

إن التفكك الاجتماعي المادي الذي يصيب الأسرة من شأنه إضعاف التنشئة الاجتماعية لأبناء الأسرة الأمر الذي يمكن أن يعزز الخلافات بين أبناء الأسرة الواحدة التي يمكن أن تتطور إلى أشكال مختلفة من العنف الأسري، كما أن التفكك الاجتماعي المعنوي من شأنه أن يقوي من النزاعات الزوجية التي يمكن أن تتجسد في أنماط مختلفة من العنف الأسري بين الزوجين أو بين أفراد الأسرة، يضاف إلى ذلك التأثر السلبي على الأبناء المتمثل في ترسيخ الكراهية نحو الآخرين لديهم والتي يمكن أن تدفعهم لارتكاب أفعال العنف داخل الأسرة وخارجها[2].

(1) أحسن طالب، **الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية**، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2002، ص 107-111.
(2) أمينة الجابر وآخرون، **التفكك الأسري: الأسباب والحلول**، ط1، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الدوحة، 2001، ص 70-71.

ويمكن الإشارة أن ما تم ذكره من نظريات اجتماعية ليس الحصر الإجمالي لأنواعها وعددها، بل تم التركيز على أهمها، وذلك راجع لكثرة تصنيفات النظريات الاجتماعية واختلافها من عالم إلى آخر حسب وجهة نظره البحثية.

- **تعليق عام حول النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي والعنيف:**

رغم أن للعوامل الاجتماعية أثرها البالغ في صدور الأفعال الإجرامية إلا أن التركيز عليها فقط لا يعتبر كافيا لتفسير وفهم الظاهرة الإجرامية، حيث أنه قبل كل شيء الجريمة تعبر عن سلوك ويمكن أن تكون قناعة فردية بقدر ما تعبر عن ردة فعل للمجتمع، أو ردة فعل للفرد تجاه المجتمع، كما أن إهمال العوامل الداخلية للمجرم لا تخدم فهم الظاهرة بالقدر المستهدف، فلا يمكن أن نلغي أو نتجاهل التفاعل بين الفرد وعناصر بيئته التي يعيش فيها، غير أن هذا التفاعل لا يكون في اتجاه اجتماعي وحسب، بل هناك اتجاهات أخرى كالبيئة الجسدية والنفسية والفيزيقية[1].

4– التفسير الثقافي للسلوك الإجرامي والعنيف:

وتفترض هذه النظرية أن العنف في حد ذاته ثقافة تجسد اتجاهات المجتمع نحو العنف، مثل تمجيد العنف في الروايات والأفلام أي في وسائل الإعلام بصفة عامة، واعتناق معايير اجتماعية تقوم على أفكار مثل: **"الغاية تبرر الوسيلة"** مما يفضي في النهاية إلى وجود ثقافات أساسية أو فرعية تمجد السلوك الإجرامي والعنيف، وتقرر شرعيته وتبرز نماذجه في المجتمع، بحيث يصبح جزءا من طرق الحياة بالنسبة لبعض أعضاء المجتمع الذين يفضلون الأسلوب العنيف في التعامل مع الآخرين دون الشعور بالذنب نتيجة العدوان عليهم[2].

وفي نفس الإطار ربط البعض بين الصراع الثقافي والجريمة حيث يقولون بوجود عدة جماعات داخل المجتمع الواحد وعادة ما تكون هذه الجماعات ذات قيم متصارعة، فالجماعات القوية في المجتمع والمستحوذة على السلطة هي التي تُعرِّف أو تصمم قيم الجماعات الضعيفة بأنها منحرفة وتجرمها.

ومن ناحية أخرى هناك من ربط بين التخلف الثقافي والجريمة بأنه ينبع من زعم يتبناه الكثير من علماء الاجتماع مؤداه أنه حين يحدث اختلال في المجتمع نتيجة لاختلال بين ثقافة المجتمع المادية وثقافته غير المادية، فإن ذلك من شأنه ألا تسعفه الطرق الشرعية والقيم المستمرة، ويؤدي ذلك إلى

(1) شريفة بن غدقة، مرجع سابق، ص 868.

(2) محمد الجوهري وآخرون، **المشكلات الاجتماعية**، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1995، ص 81.

سلوك البعض لطرق غير مشروعة للحصول على ما يتطلبه هذا التغير التكنولوجي من خبرات وشهادات مرتكبا بذلك الجرائم[1].

5– التفسير الإعلامي لظاهرتي العنف والجريمة:

منذ العشرينيات من القرن الماضي اهتم العلماء والباحثون في شؤون الإعلام والاتصال بإشكالية مظاهر العنف والجريمة وتأثيراتها على الجمهور، وتوصل عدد منهم إلى أن تأثيرات مظاهر العنف والجريمة في وسائل الإعلام وخاصة التلفزيونية تشجع على ارتكاب الجريمة، في حين نبهت مجموعة أخرى من الباحثين إلى خطورة التعميم وضرورة الحذر لأن فعل الجريمة تتحكم فيه عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وشخصية ونفسية وتربوية ودينية .... إلخ، فالتليفزيون مثلا لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يكون السبب الوحيد لارتكاب الجريمة[2].

ولقد توصل الباحثون الإعلاميون إلى العديد من النظريات التي تصل إلى تفسير التأثيرات الايجابية والسلبية لظهور العنف والجريمة في وسائل الإعلام، وسعت للكشف عن دور هذه الأخيرة في الحد من ظاهرتي العنف والجريمة أو زيادة انتشارها بين أوساط المتلقين خصوصا فئة الأطفال والمراهقين وكذا الشباب، ومن أهم هذه النظريات نجد ما يلي:

5– 1– نظرية التطهير (التنفيس):

إن المقولة الأساسية لهذه النظرية تنطلق من أن الناس في حياتهم اليومية كثيرا ما يواجهون العديد من الإحباطات التي عادة ما تدفعهم إلى ارتكاب بعض الأعمال العدوانية، والتطهير هنا هو الراحة أو التخلص من هذه الإحباطات من خلال قراءة أو مشاهدة الفرد للعنف عبر وسائل الإعلام المختلفة، والذي يمكن أن يعطي الفرد فرصة المشاركة السلبية في الصراع الذي ينطوي عليه البرنامج أو الفيلم المعروض تلفزيونيا أو القصة المكتوبة في الصحيفة أو المجلة، أي أن الميول العدوانية يتم السيطرة عليها بواسطة الآليات النفسية والاجتماعية المشاركة في هذه الخبرات البديلة.

ويرى "**فيشباخ – Feshbach**" و"**سنجر – Singer**" أن العنف الذي يقدمه الإعلام يمكن أن يكون ذا وظيفة تطهيرية أو تنفسية، حيث أن مشاهدة ممثل تلفزيوني –أو القراءة عنه في جريدة أو مجلة– في دور يتسم بالعدوانية تجعل الفرد يشارك في أعمال الممثل العدوانية، وذلك يؤدي إلى خفض

(1) منال محمد عباس، **الانحراف والجريمة في عالم متغير**، ط1،دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص 102.

(2) محمد قيراط، "**الآثار السلبية للجريمة والعنف والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري**"، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، مج06، ع12، ديسمبر 2012، ص 258-259، تاريخ الزيارة: 2015/11/29، توقيت الزيارة: 13:03. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/90/6/12/15783

حاجة هذا الفرد إلى الانخراط في أعمال عدوانية حقيقية، وبالتالي فالسلوك العدواني لشخصيات مسلسل الجريمة وأفلام العنف يمكن أن تكون نوعا من التنفيس عن إحباطات متراكمة لدى المشاهدة فتقل احتمالات السلوك العدواني لديه(1).

كما يرى **"فيشباخ"** أن العنف المقدم عبر وسائل الإعلام يكون وسيلة تنفيسية وتطهيرية أكثر أهمية بالنسبة للطبقات الدنيا في المجتمع عكس الطبقات المتوسطة، إذ أن التنشئة الاجتماعية التي يتمتع بها أطفال الطبقة المتوسطة تزودهم بقدرات تمكنهم من السيطرة على دوافعهم عكس أطفال الطبقات الدنيا الذين لا يستطيعون السيطرة على ميولهم العدوانية، وهذا ما يجعلهم أكثر اعتمادا على مصدر خارجي ليساهم في الإقلال من احتمال وجود استجابات عدوانية لديهم(2).

5– 2– نظرية الاستثارة أو المزاج العدواني (تأثير الحوافز أو المثيرات):

إن أول من وضع الإطار العام لنظرية المزاج العدواني في مجال تأثيرات العنف الذي تقدمه وسائل الإعلام هو "**ليونارد بيركوفيتش – leonard Berkowitz**" أحد علماء النفس الاجتماعيين، ويقوم الافتراض الأساسي لهذه النظرية هو أن التعرض لحافز أو مثير عدواني من شأنه أن يزيد من الإثارة السيكولوجية والعاطفية للفرد، هذه الإثارة بدورها سوف تزيد من احتمالات قيام الفرد بسلوك عدواني.

وطبقا لمقولات هذه النظرية أن ما تنطوي عليه مسلسلات العنف من مصادمات أو مناوشات ذات طابع عنيف أو أسلحة أو تهديدات لا تؤدي إلى إثارة المشاهدين نفسيا وعاطفيا فحسب، بل إنها أيضا تهيء لديهم شعورا بإمكانية الاستجابة العدوانية لما شاهدوه(3).

ومن ناحية أخرى يرى أصحاب هذه النظرية أن التعرض لمواد إعلامية تتسم بالعنف والعدوانية قد يكون عاملا لكبح السلوك العنيف والإقلاع عنه، ويتمثل هذا العامل في كبح الاتجاهات العدوانية، فمثلا تصوير التليفزيون لصدام عنيف بين الأشخاص يمكن أن يولد إحساسا بالذنب لدى المشاهدين عن طريق توجيه اهتمامهم إلى تأمل الألم والمعاناة اللذين تتعرض لهما ضحية هذا العمل العنيف، وهذا

(1) سمير شعبان، "**الإعلام ودوره في نشر الجريمة والوقاية منها**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون: مجلة جامعية محكمة في الحقوق والعلوم السياسية، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مج2، ع2، 01جانفي 2009، ص47، تاريخ الزيارة: 2018/04/23، توقيت الزيارة:20:21.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/120/2/2/28318

(2) ميرفت الطرابيشي، عبد العزيز السيد، **نظريات الاتصال**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 294.

(3) حسن حمدي، **مقدمة في دراسة وسائل وأساليب الاتصال**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987، ص 141.

الافتراض من شأنه أن يكبت العنف لدى المشاهدين عن طريق التأكيد على إحساسهم بالألم والمعاناة التي يمكن أن تسببها أعمالهم العدوانية للآخرين[1].

5–3– نظرية التعلم من خلال الملاحظة والنمذجة:

تدين هذه النظرية بوجودها إلى العالمين "**باندورا– Bandura**"و"**ولتر– Walters**" والافتراض الأساسي لهذه النظرية أن الناس يمكنهم تعلم العنف أو السلوك العنيف من خلال ملاحظة العنف فيما تصوره وسائل الإعلام، وأن الناس أيضا يمكنهم تعديل سلوكياتهم في ضوء هذه الشخصيات الشريرة التي تحفل بها وسائل الإعلام، والعنف في التليفزيون أو غيره من وسائل الإعلام يزيد من احتمال العدوانية لدى المتلقين ليس فقط من خلال تزويدهم بغرض لتعليم العدوانية، ولكن أيضا من خلال تقديم شخصيات شريرة تقدم بدورها نماذج سلوكية للمشاهدين[2].

وهناك عوامل وفق النظرية ذاتها، تزيد من احتمال أداء السلوك العنيف الذي تعلمه الفرد مثل توقع مكافأة الآخرين نتيجة التشابه بين الموقف الذي يتعرض له إعلاميا وبين الموقف الاجتماعي الذي يواجهه الفرد، وكذلك توقع التأييد الاجتماعي لسلوك الفرد في الحياة الواقعية من آخرين يظهرون إعجابهم بأعمال العنف التي تمارسها شخصيات المادة الإعلامية، لأنه كلما تشابهت المواقف التي تظهر في المواد الإعلامية مع المواقف الاجتماعية الحقيقية زادت احتمالية أداء السلوك العدواني الذي يتلقاه الفرد من خلال ملاحظة شخصيات العنف في الوسائل الإعلامية.

5–4–نظرية تدعيم السلوك (تعزيز السلوك):

تقوم هذه النظرية على افتراض أن الصورة التي يظهر عليها العنف في وسائل الإعلام تعزز حالة السلوك العدواني لدى الجمهور أثناء تعرضهم للمواد الإعلامية ذات الطابع العدواني، ويرى أصحاب هذه النظرية أن العوامل النفسية والاجتماعية كالقيم الثقافية والأدوار الاجتماعية والسمات الشخصية وتأثير الأسرة والنادي وجماعة الأقران وغيرها من العوامل تحدد التأثيرات التي يمكن أن تحدثها صورة العنف في وسائل الإعلام[3].

(1) سمير شعبان، مرجع سابق، ص 48.

(2) عبد الهادي دحلان، "**العلاقة بين مشاهدة بعض برامج التلفاز والسلوك العدواني لدى الأطفال بمحافظات غزة**"، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم علم النفس، كلية التربية في الجامعة الإسلامية، غزة، 2003، ص 77، تاريخ الزيارة: 2016/03/22، توقيت الزيارة: 20:11.
https://library.iugaza.edu.ps/thesis/52832.pdf

(3) ميرفت الطرابيشي، عبد العزيز السيد، مرجع سابق، ص295–296.

ومن خلال الدراسات العديدة التي قام بها "**كلابر – Klapper**" يخلص إلى أنه لا يمكن الحديث عن التأثير المباشر للتليفزيون إلا أن هناك من الأشخاص ذوي القابلية النفسية للعدوان قبل تعرضهم لوسائل الإعلام، فحسب "**كلابر – Klapper**" فإن التليفزيون يعتبر أحد العوامل وليس العامل الوحيد للتأثير في الفرد لارتكاب الجريمة أو السلوك العدواني[1].

5–5– نظرية استزراع العنف:

ظهرت هذه النظرية أول ما ظهرت على يد وزملائه، ويقوم الافتراض الأساسي لهذه النظرية على أن العالم الرمزي "**symbolic world**" لوسائل الإعلام خاصة التيلفزيون يشكل إدراك الجمهور وتصوره للعالم الواقعي، فالتليفزيون بانتشاره الواسع في المنازل أصبح يشكل البيئة الرمزية المشتركة التي يولد فيها معظم الأطفال، وبذلك فإنه أصبح أكثر مصادر التعرض للثقافات الرمزية اليومية التي يشارك فيها أبناء المجتمع الواحد.

وعلى النقيض من النظريات الأخرى فعن التأثير الرئيسي الذي يعنى به علماء هذه النظرية ليس السلوك العنيف، ولكنهم يعنون أكثر بالعواطف مثل: الخوف والقلق والغربة بين الناس الذين يعتنقون عالم العنف الرمزي في وسائل الإعلام باعتباره انعكاسا للواقع، وإلى الحد الذي يعتقد فيه الناس أن العالم الحقيقي شديد العنف ومتطرف كما هو الحال في عالم وسائل الإعلام فإنهم بالضرورة يستشعرون الخوف والقلق تجاه القيام ببعض الأنشطة الروتينية مثل التجول في الشوارع، وهذا الخوف بدوره سيؤدي إلى خلق حالة من الاغتراب عن الآخرين.

وقد قام "**جيربنر– Gerbner**" وزملائه أخيرا بإدخال مفهومي الاتجاه السائد "**Mainstreaming**" والرنين "**Resonance**" في هذه النظرية، ويشير مفهوم الاتجاه السائد إلى شكل من أشكال إحداث التجانس داخل الجماعات التي يختلف مشاهدو التيلفزيون فيها من حيث درجة المشاهدة، أما مفهوم الرنين فإنه يشير إلى سمة بارزة ومتزايدة لتأثير العنف في الإعلام، وهو أن الناس الذين يعيشون في ظروف عنف غير عادية يرجعون صدى ذلك لعالم التليفزيون العنيف حتى أن تعرضهم للتليفزيون يزيد من إدراكهم للعالم الحقيقي على أنه عالم عنيف[2].

(1) محمد قيراط، "**الآثار السلبية للجريمة والعنف والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري**"، مرجع سابق، ص 261.
(2) حسن حمدي، مرجع سابق، ص 148..

5–6– نظرية التوحد (التقمص الوجداني):

لقد طور الباحث "**جورج ميد**" نظرية التقمص الوجداني وهي امتداد لنظرية التوحد الذي افترض أنه حينما تتوقع مشاعر الآخرين وسلوكهم، وحينما تخرج بتنبؤات، تصبح عندنا مهارة يسميها علماء النفس الاجتماعي "**بالتقمص الوجداني**" أي القدرة على الإسقاط وتصور أنفسنا في ظروف الآخرين.

وإذا حاولنا تطبيق هذا المفهوم في مجال الاتصال، نلاحظ أن القائم بالاتصال يأخذ في اعتباره يضع رسالته، الاستجابات المحتملة لمتلقي الرسالة، وتطوير المصدر لتوقعاته عن المتلقي له ما يقابله من تطوير المتلقي لتوقعاته عن المصدر، وتقوم نظرية التقمص الوجداني على نظريتين معروفتين عن أسس التقمص الوجداني وهما:

أ– نظرية الاستنتاج في التقمص الوجداني: حيث تفترض هذه النظرية وجود مفهوم للذات، وتقترح أننا نستطيع أن نتقمص وجدانيا باستخدام مفهوم الذات لنخرج باستنتاج عن حالات الآخرين الداخلية، وترى هذه النظرية أن مفهوم الذات هو الذي يحدد كيف نتقمص وجدانيا.

ب– نظرية أخذ الأدوار في التقمص الوجداني: وعلى نقيض من النظرية السابقة تذهب نظرية أخذ الأدوار إلى أن مفهوم الذات لا يحدد التقمص الوجداني، وإنما الاتصال هو الذي يؤدي إلى مفهوم الذات ويسمح أخذ الأدوار بالتقمص الوجداني.

ويلاحظ أن النظريتين تعطيان أهمية كبيرة لطبيعة اللغة، والرموز في عملية التقمص الوجداني وتطوير مفهوم الذات.

وهكذا فإن عمليتا الاستنتاج تتكاملان باستمرار، فهي تعني أن الإنسان يكيف نفسه، ويستطيع أن يغير سلوكه ليتفق مع الظروف، والوضع الاجتماعي الذي يجد نفسه فيه، وذلك بأن يطور توقعات يقوم فيها بأدوار الآخرين، أو باستنتاجات أو بفعل الأمرين معا[1].

- **التعليق على النظريات الإعلامية المفسرة للسلوك الإجرامي والعنيف:**

إن ما تم عرضه من نظريات توضح مدى تأثير مختلف وسائل الإعلام وعلى رأسها التليفزيون على جمهور المتلقين في تبني العنف والجريمة كسلوك ممارس ضد الذات أو الآخرين، لكن الواقع يبين أن وسائل الإعلام وما تعرضه من مواد عنيفة ليست السبب الوحيد في ممارسة العنف والجريمة بل هناك عوامل

(1) عبد الحافظ عواجي صلوي، **نظريات التأثير الإعلامية**، جمع وتنسيق: أسامة بن مساعد المحيا، ط1، الأكاديمية العربية بالدنمارك، 1433/06/25هـ، ص 44-45. تاريخ الزيارة:2019/01/22، توقيت الزيارة:22:29.
https://lib.imamhussain.org/uploads/library/24/571.pdf

أخرى تتدخل منها: عوامل اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تربوية، سياسية ..... إلخ، ناهيك عن القابلية الذاتية والفردية لكل شخص فهناك التابع المستسلم لمواد العنف والجريمة وهناك المتمنع والمقاوم عن مثل هذه المواد العنيفة مهما بلغت إثارتها وتميز إخراجها على مستوى: الصوت، الصورة، الكتابة.

6– التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي والعنيف:

انتهج الإسلام منهجا منفردا في فهمه وتفسيره للجريمة أساسه معرفة الخالق جلت قدرته وحقيقة الإنسان ومكوناته ولقد حرص الإسلام على بيان أن الأصل في الإنسان الفطرة السليمة المطبوعة على حب الخير، وتعد الجريمة الوسيلة الأساسية لإفساد ما أحسن الله خلقه[1].

إن الله تعالى خلق الإنسان من أجل إعمار الأرض، وجعله أكرم المخلوقات بالعقل وتحمل الأمانة، وعليه فليس لتكوينه البدني وطريقة خلقه علاقة بالسلوك الإجرامي، فما من مولود إلا ويولد على الفطرة، أي أنه لا يوجد هناك مجرم بالولادة أو الفطرة وإنما السلوك الإجرامي مكتسب فهو سلوك شاذ وإفساد الارض، قال تعالى: ﴿ **وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِين.**﴾ (**الشعراء:183**)

كما أن الشريعة الإسلامية جاءت لحفظ كيان الأمة ودفع المضار –بما في ذلك الجريمة– وحماية الأصول الخمسة التي يقوم عليها المجتمع الصالح، وهي: الدين والنفس، والمال والعقل والنسل[2]، وهي الأمور التي أصبح العالم اليوم يتعامل معها بشيء من النسبية مع اختلاف التقدير بين كل فترة وأخرى، فبعض القوانين والمجتمعات تهتم بالنفس والمال مقابل التنازل عن النسل بالسماح بعمليات الإجهاض وتحديد النسل في بعض الدول، بحيث لا يتجاوز طفل لكل أسرة، والبعض يتنازل عن الدين مقابل المال، وذلك من خلال الدعوة لعلمانية الدولة واقتصار الدين على المؤسسات الدينية[3].

ويعرض بعض الباحثين في مجال علم الإجرام، موضوع التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي ضمن عرض نظريات التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامية[4]،وذلك لقناعتهم أن المنهج الإسلامي لا يحدد أسباب الجريمة في سبب واحد، وإنما يعزوه إلى جملة من الأسباب الأساسية والتي تتمثل في الآتي:

6–1–عوامل ذاتية (تعود إلى الفرد): وتتضمن ما يلي[5]:

(1) أحمد ضياء الدين، "**الظاهرة الإجرامية بين الفهم والتحليل: دراسة نفسية قانونية للجريمة**"، أكاديمية الشرطة، القاهرة، (د.ت)، ص 454-455.

(2) محمد شفيق، **الجريمة والمجتمع**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (د.ت)، ص 182.

(3) رنا محمد صالح حسين جودة، مرجع سابق، ص 63.

(4) حبيب محمد شلال، **أصول علم الإجرام**، ط1، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1985، ص 129.

(5) محمد شحاتة ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص 591-592.

6–1–1–انحراف الفطرة:

وهو العامل الأهم الذي يؤدي بالإنسان للوقوع في مختلف أنواع الجرائم، ويعتبر الكفر بصفته المظهر الرئيسي للانحراف عن الفطرة منبع الجرائم، ومن الانحراف كذلك إتباع الشيطان، لقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** ﴾ (**النور: 21**)، وقال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾ (**المائدة: 90**).

وقد روى الإمام البخاري في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح فإنه لا يدري لعل الشيطان ينزع في يديه، فيقع في حفرة من النار**»[1].

6–1–2–ضعف الإيمان:

من أسباب ارتكاب الإنسان للجرائم –خاصة المسلم– ضعف إيمانه، لأن قوة الإيمان وزيادته تقرب الإنسان من الله[2]، روى الإمام البخاري في صحيحه عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ولا يسرق وهو مؤمن ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن**»[3]، وفي حديث رواه أبي داوود في سننه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «**إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان وكان عليه كالظلة، فإذا انقطع رجع إليه الإيمان**»[4].

ومما تقدم ذكره من أحاديث شريفة وآيات كريمة يتضح جليا أن ضعف الإيمان سبب ودافع لارتكاب المرء للجرائم صغيرة كانت أم كبيرة.

6–1–3–إتباع هوى النفس – إتباع الشيطان:

(1) رواه الإمام البخاري، **صحيح البخاري**، ج8، المكتبة الإسلامية، إسطنبول، 1981، ص 90.
(2) مصطفى العوجي، **دروس في العلم الجنائي: التصدي للجريمة**، ط1، (د.د)، (د.م)، (د.ت)، ص 299.
(3) الإمام القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ط1،ج4، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1985، ص 13.
(4) أبو داوود، **سنن أبي داوود**، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، عادل السيد، ط1، ج5، دار الحديث، حمص، 1394هـ، ص 66.

من الأسباب الواضحة لارتكاب الناس للجرائم هو إتباع الشيطان و النفس الأمارة بالسوء، والسعي لتلبية شهواتها عن طريق المسالك المحرمة[1]، فشهوة الجنس الغالبة قد تعود للفرد المنقاد لهوى نفسه لجرائم الاغتصاب والزنا وغيرها من الجرائم الجنسية، وشهوة المال تقود المتبع لهوى نفسه للسرقة والاعتداء، وشهوة السيطرة تقود إلى جرائم الاقتتال الناتجة عن خلافات حول الأملاك والأراضي، وغير ذلك من الشهوات التي إذا إنقاد لها الإنسان أوقعته لا محالة في حبال الجريمة، وقد بين القرآن الكريم كيف قاد إتباع هوى النفس الإنسان إلى ارتكاب أول جريمة قتل في تاريخ الإنسانية، كما ورد في قصة ابني آدم، قابيل وهابيل، قال الله تعالى: ﴿ **فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ (**المائدة: 30**)، وقال تعالى: ﴿ **وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى (40) فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى** ﴾ (**النازعات: 40–41**)، وقال تعالى: ﴿**يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ**﴾ (**ص: 26**).

قال الإمام **الشعبي** في تحديده لماهية الهوى: «إنما سمي الهوى لأنه يهوي بصاحبه»[2]، وعليه فإن إتباع هوى النفس من أهم الطرق المؤدية لوقوع الفرد في الجرائم والمعاصي بمختلف أنواعها والتي جاء النهي عنها شرعا وعقلا، لذا يجب على كل إنسان أن يحذر هوى النفس الأمارة بالسوء ليسلم ويسلم مجتمعه من الجرائم.

6–2– العوامل الاجتماعية: وتتمثل أساسا في الآتي:

6–2–1–الوسط الاجتماعي:

ويمثل الأسرة والأصدقاء والمجتمع، ويقصد به الوسط الذي ينشأ فيه الإنسان ثم يندمج فيه ويصبح أحد أعضائه انطلاقا من الأسرة، حيث روى الأمام البخاري في صحيحه عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول اللهﷺ: «**ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جذعاء**».

وقد يقود الوسط الآخر الذي الإنسان للجريمة والانحراف هو وسط الرفاق الذين يعاشرهم الإنسان، قال الله تعالى: ﴿ **قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ (51) يَقُولُ أَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ**

(1) صالح إبراهيم الصنيع، **التدين علاج الجريمة**، ط1، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض،1993، ص 61.

(2) الدرامي، **سنن الدرامي**، تخريج وتحقيق وتعليق السيد عبد الله هاشم، ج1، (د.د)، (د.م)، 1404، ص 91.

(52) أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَدِينُونَ (53) قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ (54) فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ (55) قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ (56) وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ(57)﴾ (**الصافات: 50–57**)، وقال تعالى: ﴿ **وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ﴾** (**فصلت: 25**)، وروى الإمام البخاري في صحيحه عن أبي موسى عن رسول الله ﷺ قال: «**مثل الجليس الصالح والسوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إما أن يحذيك وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحا طيبا، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك وإما أن تجد منه ريحا خبيثة**»[1].

6–2–2–تبديل أحكام الله تعالى بغيرها في كافة شؤون الحياة:

مصداقا لقوله تعالى: ﴿ **وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ** ﴾ (**المائدة: 49**)، وقال تعالى أيضا: «**يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ**﴾ (**ص: 26**).

6–2–3–عدم إقامة الحدود والعقوبات الشرعية:

وهذا من أهم أسباب الوقوع في الجريمة وانتشارها في المجتمعات، فالتغاضي عن هذه العقوبات الرادعة فيه نوع من التواني السامح بتكرار الجرائم دون وازع أو رادع، إضافة إلى غياب تطبيق القصاص مما يزرع في نفوس أهل الضحية روح الانتقام[2]، لقوله تعالى: ﴿ **وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴾ (**البقرة: 179**).

6–2–4–إهمال الحسبة في المجتمع:

إن جوهر الحسبة هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والذي يعتبر من أهم الركائز التي قام عليها دين الإسلام[3]، قال تعالى: ﴿**وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ (**أل عمران: 104**).

(1) الإمام القرطبي، مرجع سابق، ص 231.
(2) صالح إبراهيم الصنيع، مرجع سابق، ص 62.
(3) مصطفى العوجي، مرجع سابق، ص 305.

وقد ورد في الحديث الشريف الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**» بهذا وجب على المجتمعات الإسلامية أن تسعى لإحياء الحسبة بنوعيها، وتبين للناس أهميتها والفوائد التي تجنى من تطبيقها، ولعل من أهم هذه الفوائد مكافحة الجرائم في مهدها قبل أن تنتشر وتشيع في المجتمع، مما يحفظ للمجتمع أمنه واستقراره.

ينطلق التصور الإسلامي للعنف والجريمة من انحراف الإنسان، وتركه الوسطية والاستقامة، والمراد بالحق الصراط المستقيم، وهو لا يكون إلا واحدا، وما سواه باطل، ومن ثم من انحرف عن طريق الأمة الأوسط، كما جاء في قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ**﴾ (**البقرة: 143**)، والصراط المستقيم هو طريق على طرفيها الإفراط والتفريط، ويتضمن أمورا باطنة في قلب الإنسان من اعتقادات وإرادات وتوجهات، ويتضمن كذلك أمورا ظاهرة من أقوال وأفعال وتصرفات[1]، لذلك فالتصور الإسلامي للعنف والجريمة يلجأ إلى تعدد العوامل أو تداخلها في اتجاه تكاملي[2]، وفي نفس الصدد هناك من العلماء والباحثين من رصد عوامل أخرى لانحراف الإنسان وجنوحه للعنف والجريمة والعدوان تنطلق أساسا من الشعور الإسلامي السمح، ومن بين هذه العوامل والأسباب نج أيضا:

أ–انقطاع أو ضعف صلة الإنسان بالله سبحانه وتعالى، ويعد هذا السبب وحده كافيا للوقوع في المشكلات التي تؤدي إلى السلوك الانحرافي ومن ثمة ارتكاب الجرائم والمعاصي المختلفة.

ب–القصور في إشباع الحاجات الدنيوية للإنسان، كالحاجات النفسية والمادية والاجتماعية، ولكن هذا القصور وحده لا يكون سببا لظهور الانحراف، لأن ذلك يمكن تخفيفه إذا صاحبه حسن الصلة بالله عز وجل.

ت–التغير الاجتماعي السريع وما يترتب على ذلك من تفكك اجتماعي إلا أن دوره في ظهور الانحراف أقل كثيرا في المجتمع الذي تهيمن فيه القيم الإسلامية، وتبرز في المؤسسات الاجتماعية، أين يحتفظ الناس فيها بسلامة فطرتهم[3].

---

(1) محمد عبد الصمد، "**ظواهر الانحراف الاجتماعي في المجتمع الإسلامي ومعالجتها: رؤية إسلامية**"، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شثاغونغ، مج4، ديسمبر 2007، ص 147.

(2) عدنان الدوري، مرجع سابق، ص 67.

(3) إبراهيم عبد الرحمن رجب، **مداخل التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية**، ط1،مج1، دار عالم الكتاب، القاهرة،1996، ص 45-47.

وقد تبين مما سبق أن هذه العوامل كلها متقاربة في المعنى وإن كانت تختلف في الألفاظ فهي تدور حول موضوع واحد، وكما اتضح من ذلك أيضا أن عوامل ظاهرة الانحراف وأسبابها في المجتمعات الإسلامية لا علاقة لها بما هو مألوف في الكتابات الغربية والنظريات الحديثة حول هذا الموضوع، فالعوامل المذكورة تخرجنا من ضيق الفكر الوضعي الغربي إلى سعة الأصول الاعتقادية الإسلامية بما يوفر لنا نظرة شمولية وتكاملية، بحيث تجمع هذه النظرة بين الاهتمام بمتطلبات الحياة وضروراتها، ومتطلبات النجاة والفوز في الآخرة، وكذلك تشمل تكامل النظرة للنظم الأسرية والاجتماعية، وينشأ في الإنسان الشعور الكامل والإحساس التام بالمسؤولية والالتزام أمام الله سبحانه وتعالى.

وعليه فهذا هو التفسير الإسلامي لظاهرة الانحراف الموصلة للعنف والجرائم في المجتمع الإسلامي، وهي تنبثق أساسا من سماحة الدين الإسلامي ونظرته الشاملة، وتصوره المتميز للإنسان والحياة والمجتمع والكون، فالإسلام نظرته الخاصة للإنسان كخليفة الله في الأرض، خلق لأجل عبادة الله تعالى وحده، وطاعته المطلقة في كل أمر، وهذه النظرة تقوم على مجموعة من المعتقدات، ومن أهمها: الإيمان بأركانه، كتاب الله وسنة نبيه، اتفاق العقل والنقل، الإنسان حر ومسؤول ومحاسب عن أفعاله وأقواله، أن الوجود الدنيوي أحد أشكال وجود الإنسان[1].

فلا تقتصر النظرية الإسلامية في تفسيرها لظاهرة العنف والجريمة وكذا الانحراف بكل أشكاله على رصد الأسباب، بل تحاول تقديم حلول وبدائل علاجية لهذه المشاكل والتي تتمثل أساسا في أربعة نقاط:

6–2–5–العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين الأفراد:

لقد جاء الإسلام لبناء مجتمع إنساني يقوم على العدالة والمساواة، ووضع لذلك مجموعة من القواعد والطرق لضبط سلوكيات الأفراد والحفاظ عليها من الجريمة والانحراف، خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهذا بهدف تقليص الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع، كفرض الزكاة على الأغنياء مصداقا لقوله تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا**﴾ (**التوبة: 103**)، بالإضافة إلى دفع الضريبة على الأموال والمحاصيل والمعادن، لتدفع للفقراء بغية سد حاجاتهم الضرورية، وغيرها من الأمور الحياتية التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع والقضاء على بوادر العنف والإجرام.

6–2–6–العقاب ضد كل من يخالف أحكام الشريعة:

(1) علي حسين زيدان، "**دور الخدمة الاجتماعية في العمل مع المنحرفين من منظور إسلامي**"، بحث مقدم إلى ندوة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 31ديسمبر1996، ص 10، تاريخ الزيارة: 2017/12/10، توقيت الزيارة: 06:13.

https://search.emarefa.net/detail/BIM-657308

حيث أوجب الإسلام القصاص والجزاء في جرائم القتل والاعتداء، وأوجب الحدود في جرائم: الزنا والقذف، شرب الخمر، السرقة، الحرابة، البغي والردة، كما أوجب التعزيز في كل الجرائم التي لا تدخل في نطاق القصاص والدية والحدود وترك الأولوية للقاضي في أن يختار العقوبة المناسبة لطبيعة الجرم وشخصية الجاني وظروف ارتكاب الجريمة.

ويظهر من خلال هذه الأحكام ردع وتأديب للمنحرف بشخصه، أي إنزال الأذى المماثل بالجاني وليس عقوبة السجن فحسب، كما هو معمول به في النظام العقابي الغربي الرأسمالي، فمثلا السارق لا يسجن في الشريعة الإسلامية وإنما تقطع يده، والزاني لا يسجن ولكن يجلد بحسب تقدير الشريعة الإسلامية له ولظروفه....إلخ، وهذه عقوبة دنيوية توكل لولي الأمر، إضافة إلى العقوبات الأخروية[1].

وتتصف الأحكام الشرعية في مجال مكافحة الجريمة (خلافا للقواعد القانونية الوضعية) بالعدل والقدسية والاحترام من المجتمع، فهي مقنعة ومن ثم فإن إقناع الشباب بالامتناع عن تناول المخدرات وعدم جواز استباحة ما حرمه الله، والعمل على حفظ حقوق الأفراد، وأعراضها، وعقيدتها، عوامل ذات أهمية كبيرة، ولا يمكن تحقيقها إلا بالأحكام والنصوص الشرعية[2].

6–2–7–المساواة في العقوبة والتعويض بين الأفراد:

بمعنى تساوي الجميع أمام الشريعة والقانون، فالأغنياء والفقراء سواسية في مثولهم أمام القاضي وإنزال العقوبة بالجاني، فالسارق مع توفر الشروط تقطع يده وذلك بغض النظر عن مكانته الاجتماعية أو الطبقية، بينما السارق في النظام الغربي يودع السجن، وبمجرد خروجه منه يعود مرة أخرى للانحراف والسرقة.

ويردع العقاب في الإسلام المنحرف والمخالف له، ولذلك تستثني الشريعة الإسلامية أي مخالف لأحكامها ليس طبقي أو اقتصادي أو سياسي ولكنها تراعي ظروف المنحرف، كعدم البلوغ والاضطراب العقلي، كما ميزت بين القتل العمد والقتل الخطأ، وأقرت لكل منها أحكاما خاصة، كما أن الشريعة الإسلامية قد تكفلت بالأطفال المنحرفين (الأحداث) وهذا بعلاج انحرافهم بدلا من إنزال العقاب بهم، وهذا عكس النظام الغربي.

(1) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 117 .

(2) خضر سالم، أحمد الشطي، "**توعية الشباب من خطر المخدرات**"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، السنة 14، ع39- ديسمبر 1999، ص 205، تاريخ الزيارة:2019/05/08، توقيت الزيارة:12:00.
https://search.mandumah.com/Record/170638.

6-2-8-المشاركة الجماعية في دفع الانحراف:

ومعناه اشتراك كل الأطراف التي تقع عليها مسؤولية انحراف الأفراد، حيث يعد ولي الأمر المسؤول شرعا عن كل المخالفات التي قد يرتكبها من يتولاه، وتعد الأسرة الشريك الاجتماعي الأساسي في عملية التعاون لإعادة تربية وإصلاح الفرد المنحرف منها، ذلك أن الفرد في الشريعة الإسلامية لا يعيش منعزلا عن الرابطة الاجتماعية، حيث أن الأفراد ملزمون بالتعاون فيما بينهم لمحاربة الانحراف الاجتماعي[1].

- **التعليق على التفسير الإسلامي للجريمة والعنف:**

إن التميز الإسلامي للسلوك الإجرامي والعنيف لم يهمل جانبا من حياة الإنسان بل كان شاملا لجميع جوانبه النفسية، الاجتماعية، السوسيولوجية، الاقتصادية، وكان سلاح العقل الضابط لسلوكيات الإنسان في ظل إتباع ما أتى به النقل من أحكام، مما يحدث في حياة المسلم توازنا خلقيا وعقليا يجعله يميز بين السلوك السوي والسلوك الشاذ، ويكون ذلك مانعا له من الانحراف بمختلف أنواعه، ولعل الانطلاقة الحسنة لحياة سعيدة دون عنف أو اجرام من التربية الإسلامية للأبناء.

(1) زرارفة فيروز، "**الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق: دراسة نظرية –ميدانية على عينة من الأحداث وتلاميذ التعليم الثانوي بولاية سطيف**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص 90.

ثـالـثا : الأسباب والعوامل المؤدية لانتشار ظاهرتي العنف والجريمة والإجراءات الوقائية المنتهجة.

سيتم من خلال هذه الزاوية البحثية الوقوف عند الأسباب والعوامل المؤدية لظاهرتي العنف والجريمة وسبل الوقاية منها بغية القضاء عليها وذلك على النحو الآتي:

1– أسباب وعوامل انتشار ظاهرتي العنف والجريمة:

إذا كانت أنواع وأشكال ومظاهر العنف والجريمة كثيرة ومتنوعة ومتداخلة بتشابك، فإن دوافع وأسباب العنف والجريمة كذلك، لأنهما من الظواهر المشكلة والمركبة وغاية في التعقيد والتي يصعب تفسيرها بعامل واحد، ولا تتعلق بسبب معين وإنما تتظافر في ذلك عوامل متعددة مبنية بدورها على مجموعة من الاختلافات والتناقضات الكائنة في الأبنية الشخصية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية بالمجتمع وكذلك نمط العلاقات بالخارج[1]، ورغم ذلك سنحاول تسليط الضوء على أهم العوامل المتسببة في ممارسة العنف وارتكاب الجرائم والمتمثلة أساسا فيما يلي:

1–1–عوامل داخلية (تكوينية): المسببات الداخلية التكوينية كما صاغها أصحاب نظرياتها هي الصفات والخصائص الجسمية والنفسية والعضوية والوراثية والسلوكية والعقلية[2]، وتفصيلها كالتالي:

1–1–1– العوامل الوراثية: وتتمثل فيما يلي:

أ–الوراثة:

(1) محمد عبده محجوب، يحي مرسي عيد بدر، **العنف السياسي والاجتماعي: قراءات ودراسات أنثروبولوجية**، ط1، دار الثقافة العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، (د.ت)، ص 182.

(2) مجموعة من الباحثين، **المعرفة عبر وسائل الإعلام: الفوضى والترشيد**، تقديم: الدكتور طه أحمد الزيدي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، دار الفجر للنشر والتوزيع ، إصدارات مركز البصيرة للبحوث والتطوير الإعلامي، 1438هـ -2017م، العراق، ص 05.

تعد الوراثة (**Heredity**) أحد أهم العوامل المسببة للعنف والعدوان، حيث تؤكد ذلك الدراسات التي أجريت على التوائم، والتي وجدت أن الاتفاق في السلوك العنيف والعدواني بين التوائم المتماثلة (**Jdentieal Twins**) أكثر من التوائم غير المتماثلة[1].

وتذكر إحدى الدراسات أنه إذا كان أحد التوائم مجرما كان الأخر مجرما بنسبة ثلاثة من أربعة، بينما صدق هذا بنسبة واحد من كل أربعة عند التوائم غير المتماثلة، والبعض يرى أنه لا يمكن إغفال أن تربية التوائم المتماثلة بيئيا واجتماعيا كما أن كل منهما يؤثر في الآخر، ولكن هناك تأكيدات لدور الوراثة من خلال دراسات على أطفال عدوانيين فصلوا عن والديهم وتبناهم آباء أخرون، حيث وجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين هؤلاء الأطفال وبين آبائهم البيولوجيين المضادين للمجتمع أو أقارب بيولوجيين مضادين للمجتمع[2].

ب–اضطراب واعتلال في وظيفة الدماغ:

لقد وجد شذوذ في تخطيط الدماغ لدى 65% من معتادي العدوان بالنسبة للبالغين، بينما كان 24.4% لدى المجموعة الضابطة من المساجين غير العدوانين، وكان معدل هذا الشذوذ بنسبة 12% فقط من عامة الناس، كما لوحظ أن هناك تشابه في تخطيط الدماغ للعدوانين وتخطيط الدماغ للأطفال الأسوياء، مما يشير إلى أن هؤلاء العدوانيين لديهم نقص في نمو الجهاز العصبي مما يجعل نشاط الدماغ قد تصاحب سلوك عدواني، وإن عددا من الأمراض التي تصيب الجهاز العصبي قد تبرز نفسها كسلوك عدواني[3].

ت–شذوذ الصبغيات الوراثية (Chromosomal Abnormalities):

من المتعارف عليه في علوم الأحياء والوراثة أن عدد الكروموزمات أو الصبغيات في الإنسان الطبيعي المسؤولة عن صفاته الجسمانية والعقلية هو**46**، وعند حدوث اختلال في عدد هذه الكروموزمات فإن ذلك يؤثر على صفات وسلوك الفرد الحامل لهذه الكروموزمات كما يحدث لدى الأشخاص المصابين بالبله المغولي.

ويزيد عدد الصبغيات في هاته الحالة إلى**47** بدلا من **46** ويصبح ترميزها الجنسي (**xyy**) أو (**xxy**) ولوحظ أن السلوك العدواني والمضاد للمجتمع يكثر لديهم خاصة في النوع (**xyy**) الذي

(1) وفيق مختار، **مشكلات الأطفال السلوكية: الأسباب وطرق العلاج**، ط1، دار العلم والثقافة، القاهرة، 1999، ص 58.
(2) محمود حمودة، "**دراسة تحليلية عن العدوان**"، مجلة علم النفس، ع27، الهيئة العامة للكتابة، القاهرة، 1993، ص 21.
(3) المرجع نفسه، ص 02.

يكثر لديه الذكورة التي تجنح إلى السلوك العدواني، ويصاحب العدوان لديهم باضطراب العاطفة ونقص الذكاء. [1]

قد أشار علماء الكروموزمات إلى وجود خلل في كروموزمات الجنس عند المجرمين، فمن الفحص الطبي لسفاح فرنسي وآخر إنجليزي، وثالث أسترالي والرابع من الولايات المتحدة الأمريكية، وجد أن في أجسامهم خللا على مستوى الكروموزمات، مما جعل الباحثين ينشطون في دراسة علاقة ثلاثي الكروموزم الجنسي بالعنف[2].

ث–عوامل بيولوجية أخرى: هناك عددا من العوامل البيولوجية المؤدية للسلوك العدواني من بينها خاصية البناء الجسماني العقلي الذي لوحظ لدى العدوانيين المجرمين، أو ولد مبسترا (أي غير مكتمل مدة الحمل)، أو التعرض لكثير من الحوادث والإصابات في الطفولة والتي تعكس نقص الضبط الداخل وإهمال الأسرة في حماية أطفالها، كما أن الإدمان كثيرا ما يسبب السلوك العدواني[3].

1–1–2–العوامل النفسية: وتتمثل فيما يلي:

أ–طرق التربية وتدعيم نزعة العنف والعدوان:

أكدت الدراسات أن الطفل الذي يتصف سلوكه بالعدوانية هو طفل يربى في بيئة عمدت إلى تدليله وإيثاره، فأستضعف من حوله بينما أصبح هو طاغية صغيرا، والتدليل هو أن تلبي رغبات الطفل الملحة وغير الملحة، فقد يرغب الطفل في تحقيق رغبة معينة قد تستعصي على قدرات والديه وفي ذات الوقت ليست على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة له فإذا حقق والداه له هذه الرغبة تعلم الطفل أن يصير متجبرا، فيجعل من حياته كلها مصدرا للعدوانية، كلما وقفت البيئة حائلا دون تحقيق رغباته.

توصل العديد من الباحثين وعلى رأسهم "**جروم –Grum**" أن الاتجاهات المتسمة بالحماية الزائدة من جانب الأمهات نحو أبنائهن لها علاقة ايجابية بالسلوك العدواني والعنيف لديهم، كما وجد "**سيرز–Sears**" و"**ماكوبي– Maccoby**" و"**ليفن – levin**" أن التسامح الشديد عند تعدي الطفل يتسبب في تصعيد العدوان.

(1) كمال إبراهيم مرسي، "**سيكولوجية العدوان**"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ع2، مج13،مكتبة جابر الأحمد المركزية، 1985، ص 50، تاريخ الزيارة:2021/08/19، توقيت الزيارة: 6:47.
http://library1.kuniv.edu.kw/AP/z627

(2) كمال إبراهيم مرسي، مرجع سابق، ص50.

(3) أحمد محمد عبد الهادي دحلان، ، ص 27.

وقد يخرج الطفل عدوانيا من بيئة أخرى ، وهي التي تقدم نماذج حية كأمثلة عدوانية، فتشربه اتجاهات العدوان، وأظهرت دراسة "**سوشاين –Sochien**" أن العدوانية لدى الأطفال ترتبط إيجابيا بشدة القسوة في العقاب والرفض وعدم الرضا من جانب الأم عن السلوكيات التي تصدر عن الأبناء، وأيضا الأب الذي ينهر ابنه ويعنفه ويصفه بالجبن والتخاذل لأنه لم ينتقم من غريمه بمبادلته الصفعات أو الركلات نفسها كذلك الأب الذي يسب زوجته أمام أطفاله، فيتشرب الأطفال نزعات العدوان والعنف كهذه(1).

ب–الإحباط:

هو خيبة الأمل التي تحدث نتيجة عدم تحقيق دافع معين للفرد، وبمعنى آخر هو عملية تتضمن إدراك الفرد لعائق يحول دون إشباع حاجاته أو توقع الفرد حدوث هذا العائق في المستقبل، وإذا كان الإحباط يؤدي في بعض الأوقات إلى تقوية الدافع، فإن الإحباط عادة ما يؤدي إلى العدوان، وعلى هذا فالعدوان والعنف من أشهر الاستجابات التي تثار في الموقف الإحباطي(2).

إن أهم سبب للعنف هو الإحباط "**la frustration**" حيث يدخل الفرد في صراع وهو يعاني من توتر كبير يجعله غير قادر على السيطرة على أفعاله ومندفع لإزالة أي حاجز أمامه والخروج من الوضعية التي يعاني منها، وقد عرف بعض العلماء العنف على أنه: «نمط من أنماط السلوك الناتج عن الإحباط ويكون مصحوبا بعلامات التوتر ويحتوي على نية مبنية على إلحاق ضرر مادي أو معنوي بكائن حي أو بديل عنه»(3).

كما أن العنف والعدوان الناجمين عن مواقف إحباطية عبارة عن استجابة متعلمة، ولذلك فهي تتوقف على درجة الإحباط فكلما كانت درجة الإحباط شديدة كلما كان الاستعداد للسلوك العدواني قويا ودرجة العنف أقوى، فشدة الإحباط دالة قوية على قوة العدوان، إضافة إلى أن الوعي بالإحباط والحرمان يعني الخطر والتهديد لإشباع حاجات الإنسان الأساسية التي تحمي وجوده وتحافظ على بقائه، ومن ثم إذا تعذرت أو انسدت أمامه مسالك التعبير عن هذا الخطر وتغييره بالوسائل السلمية المشروعة، استثيرت في نفسه النزعة العدوانية، فيلجأ إلى ممارسة العنف والعدوان بصورة ودرجاته المختلفة متجها

(1) وفيق مختار، مرجع سابق، ص 67.
(2) وفيق مختار، مرجع سابق ، ص 62.
(3) محمود سعيد الخولي، **العنف في مواقف الحياة اليومية**، ط1، دار مكتبة الإسراء، (د.م)، 2006، ص 179.

بذلك إلى تحطيم مصادر الإحباط ورموزه سواء على مستوى الفرد الذي يأخذ شكل الجريمة أو على مستوى الجماعة الذي يأخذ شكل التمرد والثورة[1].

ويعتبر موقف هذه الشخصيات المعادية للمجتمع إنما هو بمثابة مخلفات ذاكرتية لخبرات انفعالية بعينها، وإن الشحنات الانفعالية الناتجة عن تلك الخبرات لم يتح لها في سنواتهم الماضية التفريغ المناسب والإفصاح عن نفسها إلا بعد التراكم وزيادة المواقف المؤلمة فتفجرت في اللحظة المناسبة دون أن يدركوا العلاقة بين المواقف الراهنة والخبرات السابقة، وإن مثل هذه الشخصيات شبه ما عبر عنه **فرويد** في مراحل النمو النفسي الجنسي بالتوحد للمعتدي (وهي حيلة لا شعورية مصطنعة) للتغلب على الخوف حينا وأكون أنا المعتدي مع الميل اللاشعوري لاختلاق أسباب غير الأسباب الحقيقية (التبرير) وما يتضمنه ذلك من خداع لأنفسهم[2].

لا يؤدي الإحباط إلى العنف والعدوان إلا إذا كان العدوان يلقى من الوالدين أثناء عملية التطبيع الاجتماعي شيئا من الإثابة والتدعيم، والعنف والعدوان يتجه غالبا نحو مصدر الإحباط بهدف إزالة هذا المصدر، والتغلب عليه كرد فعل انفعالي للضيق والتوتر المصاحبين للإحباط، ولكن العنف لا يوجه دائما إلى مصدر الإحباط، فقد يكون هذا المصدر قويا، أو مركز لا يستطيع الفرد أن يوجه إليه السلوك العدواني والعنف مباشرة، فيلجأ بذلك إلى مصدر آخر، يمارس عليه عنفه وعدوانيته بمأمن، كما أن عنف المرء وعدوانه قد يكون نحو الذات، بحيث يميل الفرد إلى لوم نفسه، والسبب في ذلك أن أساليب التربية تتضمن درجة كبيرة من اللوم والتعنيف أو المقارنات الظالمة والإحساس الشديد بالنقص، في الوقت الذي لا يستطيع توجيه العنف والعدوان إلى الخارج (مصدر الإحباط الأصيل، أو إلى مصادر خارجية بيئية) فمثل هذا الفرد يكون مهيئا لتوجيه عدوانه نحو الداخل لأنه يحدثه نفسه بأنه الملوم وأنه المسؤول عن كل ما يحدث[3].

ت–العزلة:

(1) سعد المغربي، **"في سيكولوجية العدوان والعنف"**، مجلة علم النفس، ع1، الإسكندرية، 1987، ص 32.

(2) سهير كامل، **"السلوك الإنساني بين الحب والعدوان"**، مجلة علم النفس، ع27، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، 1993، ص 17.

(3) وفيق مختار، مرجع سابق، ص 63.

توصل "**هارتوب–Hartop**" و"**هيمنو–Himeno**" أن السلوك العدواني والعنيف للإنسان بعد عزله لمدة طويلة يزداد، ويرجع الباحثون ظاهرة العنف والعدوان بعد العزلة إلى أن العزلة تؤدي إلى الإحباط والإحباط يؤدي إلى العنف والعدوان(1).

كما لا ترحم العزلة فئة الأطفال إذ تعتبر من أكثر الاضطرابات السلوكية شيوعا لديهم وأكثرها تأثيرا على حياتهم وتعليمهم وتواصلهم مع الآخرين، إلى درجة أنها قد تصبح مزمنة يصعب تشخيصها وعلاجها.

وهناك إشارات كثيرة يجب أن تدفع إلى الشك بإصابة الطفل بالعزلة، مثل: التراجع في المدرسة، وصعوبة التكيف مع الآخرين، وقلة الثقة بالنفس، وكثرة شرود الذهن، وقلة التحدث والكلام والتعبير.

وفي دراسة استغرقت ست سنوات وشملت أكثر من ألفي شخص من الرجال والنساء الذين تخطت **50** عاما، أكدت نتائجها أن أخطار العزلة تفوق أخطار السمنة، وأبرز هذه الأخطار ارتفاع ضغط الدم، وزيادة خطر الوفاة، والإصابة باضطرابات النوم، والشعور بالخمول والكسل في اليوم التالي، والدفع إلى تناول المنومات والمسكنات، مما يجعل الأمور أكثر تعقيدا.

تتمظهر العزلة عموما في صور عديدة منها: تجنب الاختلاط مع الآخرين، والإقلال من الحديث، والإشاحة بالنظر عند الحديث مع الأصدقاء أو المعارف، وتحاشي التواجد في التجمعات البشرية، والتذمر من البدء بالحديث أو التخاطب مع الآخرين، والابتعاد عن تجمعات الأقارب والأصدقاء، وقلة الانفعال النفسي وعدم المبالاة بالموقف والظروف، وضعف التأثر بالانتقادات وبالتشجيع والإطراء، وكذا ضعف التأثر بالنصح والإرشاد بسبب برودة المشاعر، والاستغراق في أحلام اليقظة(2).

ث–التقليد:

إن للتقليد أثره المباشر والرئيسي في السلوك العدواني، وهو وسيلة من وسائل التعليم عن طريق الملاحظة التي تسبق التقليد، ومن أهم الدراسات التي أجريت في هذا الميدان تجربة "**باندورا – Bandura**"سنة **1961** على أثر التقليد في تكوين السلوك العدواني لدى أطفال الرياض.

وتتلخص فكرة هذه التجربة في تقسم عينة من أطفال الرياض إلى مجموعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة، وقد شاهدت المجموعة التجريبية أحد الباحثين في السلوك العدواني والعنف تجاه

(1) فؤاد السيد، **علم النفس الاجتماعي**، ط3، دار الفكر العربي، (د.م)، 1980، ص 180.

(2) منتدى طبي، **العزلة وتداعياتها النفسية والصحية**، تاريخ الزيارة: 2017/11/05، توقيت الزيارة: 13:34، http:// de altibbi.com

إحدى الدمى حيث أخذ يضربها ويدوس عليها بقدمه ويركلها برجله، ولم تشاهد المجموعة الضابطة هذه العملية، ثم تركت كل مجموعة لتلعب ببعض الدمى الشبيهة بالدمية التي أوذيت وبلعب أخرى غيرها، وقد سجل الباحثون سلوك أطفال المجموعتين دون أن يرى الأطفال الباحثين الذين يرصدون نشاطاتهم أثناء لعبهم، ودلت نتائج هذه التجربة على أن سلوك أطفال المجموعة التجريبية أصبح عدوانيا تجاه تلك الدمية ولم يتغير سلوك أطفال المجموعة الضابطة إلى هذا المسلك العدواني والعنف تجاه الدمية[1].

وأكدت الدراسات التالية لهذه الدراسة زيادة عدوانية الأطفال المتأثرين بتقليد النماذج التي أمامهم والمتمثلة في الأسرة خصوصا الوالدين، وفي المدرسة خصوصا المعلمين، أما في وسائل الإعلام وخصوصا التليفزيون وأبطال الأفلام البوليسية وغيرها[2].

ج–الحرمان:

يعد غياب أو نقص للأغذية (الإمدادات) البيولوجية أو النفسية الضرورية للنمو المتناغم والمنسجم للفرد، والحرمان قد يكون عاطفي أو مادي، والعنف العاطفي له ثلاث صور تتمثل في: الحرمان العاطفي الكلي (الأساسي)، الحرمان الجزئي، النبذ العاطفي[3]، وللحرمان العاطفي آثار خطيرة عند إصابة الأطفال في فترة باكرة وأن الإصابة تصبح دائمة، خصوصا عند حدوث انفصال لأكثر من خمسة أشهر، حيث تظهر اضطرابات شديدة في الشخصية وكذا الذكاء والعاطفة والنمو الجسماني أيضا، وقد يفقد الطفل المكتسبات المتأخرة ويتدهور العقل ويصبح صغيرا كرضيع، ويلاحظ عليه التبول اللاإرادي، والتأرجح، ويمكن أن يحدث الطفل لنفسه أضرارا أو يقتل نفسه، كما تنخفض مقاومته الجسدية[4].

وترتكز المشاعر العدوانية والعنيفة على عامل أساسي وهو الحرمان الذي يعني العجز عن طريق تحقيق وتلبية رغبات معينة، وكذلك عدم إشباع الحاجات الأولية الفسيولوجية، فحينما يحرم الفرد من الطعام مثلا يندفع بقوة نحو العدوانية لإشباع هذا الدافع الفيزيولوجي.

(1) فؤاد السيد، مرجع سابق، ص 178.
(2) أحمد محمد عبد الهادي دحلان، مرجع سابق، ص 35.
(3) بن زديرة علي، "**الحرمان العاطفي وأثره على جنوح الأحداث: دراسة عيادية لحالات بالمركز المختص في إعادة التربية بالحجار**"، مذكرة ماجستير، تخصص: علم النفس العيادي (وساطة ووقاية)، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2005–2006، ص 06.
(4) مصطفى حجازي، **الأحداث الجانحون**، ط2، دار الطليعة بيروت، 1981، ص 168–269.

لقد أصبح من المسلم به أن الكائنات البشرية في حاجة إلى التحرر نسبيا من المشاعر العميقة بالخوف والحرمان والذنب، كذلك الحاجة إلى الأمان الاقتصادي، وعلى هذا يتضح أنه هناك علاقة قوية بين العدوانية والحاجات التي تشبع فيزيولوجية كانت أم سيكولوجية.

ح–الشعور بالنقص:

قد تخفي العدوانية الشديدة ورائها إحساسا دفينا بالنقص لدى الطفل كأن يكون مصابا بعاهة خلقية، أو ضعف في تكوين البنيان الجسمي، أو مرض من الأمراض المزمنة، فيعمد الطفل بالتالي إلى استخدام العنف والعدوان كأسلوب في التعامل مع الآخرين وذلك كوسيلة تعويضية.

ويؤكد "**أدلر**" أن الإحساس بالنقص لدى الطفل والشباب على السواء، فالإحساس بالنقص يعبر عنه عبر منافذ متباينة لعل من أهمها النزعة العدوانية، فيكفي أن نفهم أن السلوك الإجرامي أو المنحرف يكونه ويدعمه شعور عميق بالدونية، وإحساس شديد بالنقص يؤثر على التصرفات والأفعال[1].

1– 2– العوامل الخارجية:

والمتعلقة أساسا بمركبات البيئة الخارجية المحيطة بالشخص تبدأ من الأسرة وصولا إلى المجتمع بمتغيراته وتفاعلاته المختلفة، ولعل أهم هذه العوامل الخارجية المولدة للسلوك العنيف والإجرامي تتمثل في الآتي:

1–2–1– العوامل والظروف الأسرية:

تتباين المتغيرات الأسرية المسببة للسلوك العدواني والعنيف للأطفال، ولعل أبرزها التنشئة الاجتماعية بين التشدد أو التسامح، والتسيب أكثر من الحماية، والميل إلى العقاب أكثر من الثواب إضافة إلى التأثير السلبي للتسلط والإهمال، ولعل مرد ما سبق أن أساليب التنشئة التي تتسم بالقسوة أو التذبذب أو الإهمال غالبا ما تسبب للطفل الإحساس بالحيرة والإحباط مما يفتح الباب أمامه لحل يستند للعنف والعدوان[2]، ومن أهم المتغيرات الأسرية والتي تؤثر بتطور السلوك العدواني لدى الأطفال:

أ–حجم الأسرة ونسبة المزاحمة:

(1) وفيق مختار، مرجع سابق، ص 65.

(2) نبيل حافظ، نادر قاسم، "**برنامج إرشادي مقترح لخفض السلوك العدواني لدى الأطفال في ضوء بعض المتغيرات**"، مجلة الإرشاد النفسي، ع1، جامعة عين شمس، القاهرة، 1993، ص 145.

أثبتت دراسات عديدة أن هناك علاقة طردية بين عدد أفراد العائلة وخصوصا الأبناء، وبين زيادة السلوك العدواني والعنف، حيث يدرك الأبناء الكثر مدى رفض الأم لهم إضافة إلى زيادة المنافسة بين الأبناء وكذا الاحتكاك بينهم.

إن ضيق المسكن واكتظاظه بالأفراد وما يتبعه من كثرة احتكاكهم ببعض يؤدي إلى حدوث ظواهر إجرامية اجتماعية خطيرة كواقعة المحارم وانتشار حالات الشذوذ الجنسي بين الأطفال والمراهقين، ومن ناحية أخرى نجد عجز رب العائلة عن توفير مستلزمات الحياة الضرورية للأبناء إلى شعورهم بالحرمان لاسيما مع ما يؤدي إليه التطور الصناعي والتكنولوجي في انتشار الكثير من السلع الاستهلاكية التي تزيد من تطلعات هؤلاء المحرومين إلى مختلف أنواع المتعة ومن ثم فإن هذا الحرمان قد يؤدي إلى تعويضه بتصرفات منحرفة كالسرقة مثلا[1].

وتوصل بعض الباحثين من جهة ثانية إلى أن السلوك العدواني والعنيف وكذا السلوك السوي يرتبط كليهما بزيادة عدد أفراد الأسرة يرتبط بأعنف أشكال السلوك العدواني ثم يتدرج لأخفها ثم الأخف وطأة، وعزيت النتيجة إلى زيادة فرص الاحتكاك بين الأطفال في الأسرة الكبيرة، وعجز الوالدين على ضبط سلوكهم ورعايتهم بالصورة الواجبة، وإحساسهم بالرفض الوالدي نتيجة لفقدان الاهتمام بهم مما يشعرهم بالإحباط الذي يؤدي للعنف والعدوان وكذا ارتكاب أفدح الجرائم[2].

ب–المستوى الاقتصادي للأسرة:

تعتبر الجريمة سلوكا إنسانيا نابعا عن مجموعة من الدوافع والأسباب، وعلى رأسها البيئة الاقتصادية، ويعود الاهتمام بعلاقة البيئة الاقتصادية بالسلوك الإجرامي إلى كتابات أرسطو وأفلاطون حول ارتباط الفقر بالجريمة، فالفقر في تقديرهما يولد الانفعالات المتدنية لدى الفرد نتيجة شعور بانعدام العدالة مما يقوده إلى الرذيلة بجميع أمورها.

كما اتفق القديسان "**توماس الإكويني–Saint Thomas El–Aquin**" (**1225م–1274م**) و"**توماس مور – Saint Thomas More**" على أن الفقر من أهم محددات تكوين السلوك الإجرامي بصفة عامة والسرقة بصفة خاصة[3].

(1) يحي خير الله عودة، "**البيئة والسلوك الإجرامي: دراسة نظرية في الأنثريولوجيا الجنائية**"، مجلة الآداب، ع107، كلية الآداب، قسم الأنثربولوجيا التطبيقية، الجامعة المستنصرية، ص 405.

(2) أحمد محمد عبد الهادي دحلان، مرجع سابق، ص 28.

(3) عبود السراج، **علم الإجرام وعلم العقاب**، ط2، جامعة الكويت، الكويت، 1983، ص 286.

لقد عزى كثير من العلماء تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي، وأن أفعال الأفراد وسلوكهم في كل عصر تبين خصائص النظام الاجتماعي والأوضاع الاقتصادية لذلك العصر، ولقد تبنى "**كارل ماركس**" وأصحابه (**نظرية العوامل الاقتصادية**) واستعانوا بها في طرح مذهبهم المناهض للرأسمالية الغربية التي رأوا فيها تجسيد الطبقية بين أبناء المجتمع مما يدفع الفئة المقهورة لاتخاذ المنهج المنحرف في سلوكها، وعليه فقد طرحوا نظريتهم بمثابة المنقذ وهي النظرية الاشتراكية[1].

وتعتبر هذه المدرسة الظاهرة الإجرامية ظاهرة شاذة في حياة المجتمع، وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الرأسمالي بل إنها ثمرة من ثمراته، فتركيبة هذا النظام، وطبيعة العلاقات السائدة فيه تفضي حتما إلى الظلم الاجتماعي لأنه لا يتوخى العدالة والمساواة، فتقع الجريمة نتيجة لهذا الظلم، أما في ظل المجتمع الاشتراكي فإن مظاهر الجريمة تكاد تختفي تماما، وأن وقوع بعض الجرائم الضارة برفاهية هذا المجتمع لا يغير من هذا الاتجاه، وإنما يدل على تفشي أمراض معينة في أفراده[2].

وقد تعرضت هذه النظرية لمجموعة من الانتقادات منها:

- إن هذه النظرية وقعت فيما أخذ على غيرها من نظريات تفسير الظاهرة الإجرامية وهو التركيز على العامل الواحد في تفسير ظاهرة السلوك الإجرامي وإنكار أو إهمال دور العوامل الأخرى الذاتية منها وغيرها.
- اعتماد أصحابها في دعم رأيهم على جرائم معينة كالسرقة مثلا، أو الكسب غير المشروع كما عند "**بوتجيه**" ومن ثم تعمم هذه النتائج الجزئية على جميع مظاهر السلوك الإجرامي الأخرى، ولكن إذا كانت هذه النظرية تصلح لتفسير جرائم المال، فهي لا تصلح لتفسير باقي الجرائم كجرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم العرض، فهذه لا تتأثر إلا قليلا بالتقلبات الاقتصادية كما أثبتت ذلك الدراسات الإحصائية.
- إن هذه النظرية تؤكد أن العوامل الاقتصادية السيئة تمثل عاملا أساسا مباشرا في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي، كما أنها اعتبرت الفقر لهذه الظروف باعتباره ظرفا اقتصاديا سيئا، حيث أكدت أن الفقر الذي يصيب الفرد يكون سببا مباشرا بين السلوك الإجرامي وبين الفقر[3].

---

(1) عبد الجبار عريم، **نظريات علم الإجرام**، ط4، مطبعة المعارف، بغداد، 1968، ص 99.

(2) Vidal.Get ,Mangol.G, **Course de droit criminel et de science pénitentiaires** ,1er, Paris, 1985, p 85.

(3) حسين محمد علي، **الجريمة وأساليب البحث العلمي**، ط1، (د.د)، القاهرة، 1985، ص 39.

وفي دراسة أجريت على العديد من الدول الأوربية وكذا أستراليا للبحث عن العلاقة بين الفقر والأنواع المختلفة من الجرائم مثل: السرقة، خيانة الأمانة، الحريق، الابتزاز، الزنا، قتل الأطفال، القتل، الضرب، العصيان، استخدام العنف والجرائم الجنسية، فتم الاستنتاج أن الفقر هو البيئة التي تتهيأ فيها كل الفرص لارتكاب الجرائم(1).

وفي دراسة للحالة الاقتصادية للمجرمين أنفسهم تم التوصل إلى أن أكثر من نصف الأحداث الجانحين جاءوا من عائلات فقيرة، كما قام "**موريس كالدويل –Morris Caldwell**" عام **1931**، بدراسة طبيعة مهن آباء الأحداث الجانحين واستنتج أن **23.4%** من آباء الأحداث الإناث من العمالة غير الماهرة(2)، وفي نفس السياق أجرى الدكتور "**حسن خفاجي**" عن الأحداث المنحرفين والمودعين في المؤسسات الاجتماعية بالرياض وجد أن **64%** من الأحداث المنحرفين كانوا من أسر فقيرة(3).

ويختلف السلوك العنيف والعدوان لدى الأطفال باختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، حيث أثبتت نتائج العديد من الدراسات صحة ذلك، فوجدت خروق دالة إحصائيا بين التلاميذ ذوي المستوى الاقتصادي المنخفض وبين مظاهر العدوان.

وقد أختبر عدد غرف المسكن كأحد مؤشرات المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، حيث لا يخفي أن حجم المسكن يعكس المقدرة المالية للأسرة، وما يمكن أن توفره من تسهيلات معيشية وتربوية تسهم في غرس السلوك العدواني، كما أن حجم المسكن وعدد غرفه يعكسان ما يمكن أن يطلق عليه نسبة المزاحمة التي ترتبط بإتاحة مستويات النمو المتكامل للأبناء وما يمكن أن يشيع من توتر بين أفراد الأسرة والاحتكاك إذا ما ضاقت بهم مساحة المنزل الذي يعيشون فيه(4).

ونجد أن المقدرة الاقتصادية للعائلة تكون سببا في تحديد الكثير من العوامل المؤثرة والتي قد تكون سببا في إجرام الأحداث، وأول ما يتأثر بالظروف الاقتصادية للعائلة هو المسكن الذي تقيم به، ذلك أن رب العائلة عادة ما يختار السكن في الحي الذي يتماشى مع قدراته المادية وموارده، فهناك من الأحياء ما يحتاج لطبيعته الخاصة مستوى عاليا من الدخل وكلما انخفضت المقدرة المالية لرب العائلة

(1) عبود السراج، **علم الإجرام وعلم العقاب**، مرجع سابق، ص 287.
(2) رمسيس بهنام، **علم الإجرام**، ج2+3، ط3، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985، ص 289.
(3) حسن علي خفاجي، **دراسة في علم الاجتماع الجنائي**، ط2، شركة المدينة للطباعة والنشر، جدة، 1981، ص 136.
(4) نبيل حافظ، نادر قاسم، "**برنامج إرشادي مقترح لخفض السلوك العدواني لدى الأطفال في ضوء بعض المتغيرات**"، مجلة الإرشاد النفسي، مرجع سابق، ص 147.

ابتعد عن السكن في تلك الأحياء واتجه إلى الأحياء التي تتناسب مع دخله المنخفض وغالبا ما تكون تلك الأحياء بعيدة والنائية ومكتظة بالسكان وتفتقر إلى أبسط الخدمات[1].

فوجود المسكن في حي ذي مستوى رفيع واحتوائه على عدد كاف من الأماكن لأفراد الأسرة، وتوافر فيه الإضاءة والتهوية اللازمة، كل هذا له تأثير جيد في الحالة الصحية والنفيسة لكل أفراد الأسرة، أما حين يكون الدخل منخفضا تضطر الأسرة إلى الإقامة في حي متواضع ومسكن يتناسب وهذا الدخل المنخفض، وغالبا ما يكون هذا المسكن صغير المساحة، رديء التهوية والإضاءة، ويتكدس فيه كل أفراد الأسرة، وبالتالي سوء الحالة الصحية والنفسية للقاطنين فيه، كما يصاحب هذا النوع من السكن الانخراط في جماعات تكون في الغالب ذات ميول إجرامية الانزلاق نحو جرائم العنف أو الجرائم الخلقية[2].

وفي سياق الحديث عن علاقة الظروف الاقتصادية بارتكاب الجرائم وجد أن ارتفاع أسعار السلع الضرورية كالقمح والذرة قد تتناسب طرديا مع ارتكاب جرائم السرقة خاصة إذا لم تقابل الزيادة في الأسعار زيادة مناسبة في المدخول[3]، كما أن الأحداث الاقتصادية كارتفاع وانخفاض نسبة المبيعات في السوق التجارية، وظاهرة الركود التجاري لها دخل أيضا في ارتكاب الجرائم[4].

ويرجع الكثير من علماء النفس والاجتماع أن الفقر يدفع لارتكاب الجرائم وممارسة العنف، خصوصا عندما يتعرض أحد الأبوين للضغط الناتج عن المشقة والإرهاق مما يضعف قدراتهما – الأبوين – على تحمل ضغوط الزوجة والأولاد، ولاسيما إذا كان الأب عاطلا عن العمل، والأسرة في ظروف سكنية صعبة[5]، إضافة إلى انخفاض دخل الأسرة، كل هذا يولد ضغوطا نفسية، تتحول إلى عنف (مادي ومعنوي) ممارس ضد الأبناء مثل الصفع والركل والحرق والضغط والضرب بآلة حادة، وعدم التشجيع ونقص الحب والمودة والرعاية[6].

إن مثل هذا الربط بين الفقر والعنف والجريمة وما يترتب عليه من إبراز لأهمية الفقر وتأثيره لا يمكن قبوله دائما لسببين:

(1) حسن صادق المرصفاوي، **الإجرام والعقاب في مصر**، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1973، ص 165.
(2) علي عبد القادر القهوجي، **علمي الإجرام والعقاب**، ط1، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1988، ص 114.
(3) محمد صبحي نجم، **المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة عنابة، الجزائر، 1979،ص38.
(4) عدنان الدوري، مرجع سابق، ص 101.
(5) خالد بن سعود الحليبي، **العنف الأسري**، ط1، دار الوطن للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 11.
(6) عزيزة محروس محمد، مرجع سابق، ص 17.

الأول: أن الفقر حالة نسبية تختلف باختلاف الأشخاص تبعا لاتساع حاجتهم ونوعها ووسائل إشباعها لذا يصعب تحديد الحالة التي يكون عليها الفرد لأنه لا توجد وسائل ثابتة يمكن بموجبها اعتبار شخص ما فقيرا، لاختلاف الأسس والمقاييس بين الأفراد والمجتمعات في تحديد مفهوم الفقر.

الثاني: لقد أثبتت الدراسات في مجال علم الإجرام –للتأكد من صحة الترابط بين الفقر والسلوك الإجرامي– بأن الجريمة كما تقترف من الفقراء يمكن أن تقترف من غير الفقراء، من أشخاص ينتمون إلى الطبقة العليا في المجتمع ويشغلون المراكز المرموقة فيه وهم رجال الأعمال، وكبار التجار، وأصحاب المشاريع التجارية الضخمة والمستثمرين(1).

ت–العمر وترتيب الطفل بين إخوته:

إن مظاهر السلوك العنيف والعدواني تختلف باختلاف العمر حيث يقل العدوان العلني كلما كبر الطفل، كما يصبح الأطفال الأكبر سنا أكثر قدرة من الأصغر في تمييز العوامل المؤدية للعدوان ويميل الأطفال الأكبر سنا للاستجابة للمواقف المقصودة المثيرة للغضب أكثر من المواقف العفوية(2).

كما أن درجات التحصيل بين الصغار كانت تنخفض مباشرة مع تصاعد الترتيب الميلادي للأبناء، وفسر ذلك بأن زيادة عدد الصغار المتقاربين في درجة النضج العقلي يخفض من نوعية البيئة المعرفية للأسرة، ثم وجد "**lasco**" أن الدفء الوالدي الذي يسبغ على الأبناء يتناقض مع الأطفال الأحداث بالقياس مع من سبقوهم.

وليس من شك أن افتقار الطفل إلى الإحساس بالدفء والرعاية الكامنة من قبل والديه، وما يترتب على ذلك من فشل دراسي أو انخفاض في المستوى التحصيلي يجعله يشعر بالإحباط وهو كثيرا ما يؤدي إلى السلوك العدواني والعنيف.

ث–الفروق بين الجنسين:

(1) Schussler & Gressey, **Personality Characteristics of criminals**, the American Journal of sociology, vole IV, 1980, p 105.

(2) طلعت منصور وآخرون، **أسس علم النفس العام**، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة، 1981، ص 159-160 .

يتميز الأولاد عادة بالعنف المتكرر بدرجة أكبر من البنات، ولكن البنات أظهرت نوعا فريدا من العدوان والعنف في صورة تحقير وأذى بحيث يكون الضرر عقليا أكثر منه ماديا.

يحدثنا علم النمو من الوجهة البيولوجية أن نصيب الرجل من النسيج العضلي أكثر من نصيب المرأة، والعكس صحيح بالنسبة للنسيج الشحمي، وكما تعزى الفروق بين الجنسين في ممارسة العنف والعدوان إلى ارتفاع نسبة هرمون الذكورة (**التيسترون**) في الدم، كما أن جنوح الرجل إلى العنف والعدوان يتعلق أيضا ببقاء الفرد ثم النوع، أما عدوان المرأة فهو احتوائي ملتهم يتعلق ببقاء النوع، أي أن الفروق بين عدوان كل منهما في الشكل[1].

كما ترجع مظاهر السلوك العدواني باختلاف الجنس إلى عوامل بيولوجية وعوامل خاصة بالبيئة المحيطة بالفرد، فالسيطرة ومسحة القسوة من جانب الرجل يثيران الإعجاب، بينما تدعونا نفس الصفات إذا ما بدت في المرأة إلى وصفها بالفظاظة والخلو من الأنوثة.[2]

لقد ظلت الأنوثة عنوانا للضعف ورمزا للاختراق والافتضاض والإحالة على السقوط الأخلاقي، ومن غير شك فإن البعد النفسي الذي يكتنف هذه النظرة هو بعد أنثربولوجي كوني تقريبا، إذ أن التطور الذي خضعت له الإنسانية قد رسم التمايزات بين الذكر والأنثى على أساس جسدي كما أسلفنا ثم ملابسات الحياة نفسها قد أهلت الطرفين لأعباء فيها تباين واختلاف[3].

إن نمط التفرقة بين الأبناء في معاملتهم وعدم المساواة بينهم لإحدى العوامل الخاصة بالجنس (ذكر/أنثى) أو السن أو الترتيب (الولد الأكبر/الأصغر) مما يولد شخصية مليئة بالغيرة.

وتؤكد الدراسات المنشورة أن التنشئة الاجتماعية لدى الأبوين تتأثر على نحو مهم بجنس الأطفال، وأنهما يعملان على تنميط أدوار الأبناء حسب جنسهم، حيث لوحظ من خلال العديد من الدراسات أن هناك ممارسات تمييزية منذ سن مبكر داخل الأسرة، فالتفاعلات أم مع رضيعها تختلف بين الذكر والأنثى كما يبدو أن الآباء يحرصون على تعليم السلوك الاجتماعي أكثر للذكور الذين يحرصون على الحركة، لذلك يتم التعامل معهم بشدة وحذر، فلا يتم مساعدتهم على الجلوس والوقوف إلا إذا كان الطفل فتاة لأن الفتاة مدعوة إلى الرقة والارتباط أكثر بسيطرة الوالدين، في حين أن الأولاد مدفوعون إلى

(1) نبيل حافظ، نادر قاسم، مرجع سابق، ص 147.
(2) المرجع نفسه، ص150.
(3) عشيراتي سليمان، **الشخصية الجزائرية: الأرضية والمحددات الحضارية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 216-217.

الاستقلالية في نشاطاتهم الذاتية[1]، كما أن الفتاة تحظى بطفولة سريعة جدا مقارنة بتلك التي يحظى بها الولد[2]، فكثيرا ما تتخذ الأخوات دور الأم فيخدمن إخوتهن منذ الصغر وقد تستمر هذه العلاقة حتى بعد الزواج[3].

وتولد كل هذه الفوارق الصراع بين الجنسين وتظهر بوادر العنف والجريمة لذا وجب على الأسرة أن تعدل في تنشئتها الاجتماعية للأبناء، وتتبع عدل الإسلام في تربية الأبناء وعدم المفاضلة بينهم للقضاء على بواعث السلوك العدواني والعنف.

1–2–2–العوامل والظروف المجتمعية المحيطة بالشخص: وتتمثل أساسا في الآتي:

أ–التنشئة الاجتماعية في بيئة عدوانية:

إن ممارسة العنف والجنوح إلى العنف أرجعه الكثير من الباحثين إلى التنشئة الاجتماعية وتربية الطفل داخل الأسرة، فقد احتلت الأسرة المركز الأول من حيث تأثيرها على الأطفال، أما عن نمط السلطة في الأسرة وسلوك العنف، جاء النمط الاستبدادي أولا ثم النمط الديمقراطي ثانيا، وعلى هذا فأساليب المعاملة الوالدية تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على التوافق النفسي والاجتماعي لدى الأطفال، بما في ذلك ظهور العنف في سلوكياتهم.

كما أن الضغوط الوالدية تكمن وراء السلوك غير الاجتماعي بصفة عامة ومنه سلوك العنف لدى الأطفال، ثم إن المعاملة الوالدية الخاطئة تشعر الطفل بأنه مرفوض من والديه تعد من أهم العوامل المؤدية لظهور السلوك العدواني لدى الأبناء، إضافة إلى ذلك فإن الحرمان من رعاية الأم والعلاقات المضطربة بين الوالدين والعلاقات الزوجية بأبعادها النفسية المختلفة[4].

ونجد هنا أن الشخصيات العدوانية نشأت في بيئات لا تجد فيها العطف والحب ولا ضابط لسلوكهم، ودائما ما يشعرون بأنهم كانوا غير مرغوب فيهم في بيئتهم الأسرية فجميعهم لم يأخذوا قسط

(1) Bihr Alain & Pfefferkorn Roland, **Homme**, **Femme**: **introuvable Egalité**: **école**, **Travail**, **couple**, **espace public**, les éditions de l'atelier, Editions ouvrière, Paris, 1996, p 14.

(2) Zerdoumi Nafissa, **Enfants d'hier**: **l'éducation de l'enfant en milieu Tradionnel Algérien**, Domain Maghrébin Collection, dirigée par Memmi librairie, français, Maspero, Paris, 1970, p 185 .

(3) بركات حليم، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص 191.

(4) آيت حمودة حكيمة، بلعسلة فتيحة وميرود محمد، مرجع سابق، ص 12-13.

الأمن والطمأنينة في معظم مراحل حياتهم، وبالتالي لم يعرفوا معنى التضحية والسمو بالأخلاق، مما جعلهم ينحدرون إلى مثل هذا المستوى المتدني، فيميلون إلى اتخاذ مواقف عدائية تجاه الآخرين وإلحاق الضرر بهم، فقد حدث تعطل وفشل في نموهم الانفعالي(1).

وتعتبر التربية الخاطئة الحجر الأساس في تكوين الشخصية المنحرفة، كما أنها من أهم العوامل صلة بالجريمة، فقد تكون التربية في بعض الأحيان متسمة بالعنف والقسوة أو متسمة باللين والتهاون أو متزاوجة بين القسوة واللين بحيث يجد الطفل أحيانا تسامحا وأحيانا أخرى غضبا وسخطا بالنسبة للأمر نفسه، الأمر الذي يؤدي إلى الحيرة والعجز عن فهم ما يراد به(2).

وتعد طبيعة العلاقات الزوجية من أهم المقومات الأساسية للبيئة، فعدم التوافق بين الزوجين يعتبر السبب الأساس في التفكك العائلي، والتفكك هذا يعد من أبرز الظروف المولدة لجنوح الأبناء والذين هم دوما وحدهم الضحايا الأبرياء للعائلة المفككة، وقد اختلف الباحثون في تسميات التفكك العائلي (**Family Didorganigation**) فمنهم من أطلق عليه تعبير (**العائلة المتداعية**) التي تحدث بفقد أحد الوالدين أو كلاهما بسبب الوفاة أو الطلاق، وأطلق بعضهم عليه (**التفكك الأسري**) ويتم بفقدان أحد الوالدين أو كليهما، أو الطلاق أو الهجر أو تعدد الزوجات أو غياب رب العائلة مدة طويلة(3)، وهذا الأمر قد يحرم الطفل من مصدر مهم من مصادر تهذيبه وتقويمه، ويكون ذلك الحرمان أحد العوامل التي قد تدفع إلى السلوك الإجرامي(4).

وقد أشارت الدراسات الحديثة في هذا المجال إلى التفكك العائلي باعتباره انحرافات تصيب البيئة العائلية، وحددت تلك الانحرافات بغياب الوالدين عن العائلة، والمستوى السلوكي السيء للعائلة، والخصام العائلي، والتربية العائلية الخاطئة، فإذا وجد الطفل في بيئة عائلية جانحة يشيع فيها السلوك الجانح والجريمة أو عدم احترام القانون والنظام فهو في هذه الحالة لا يجد من يعصمه عن تقليد ما يحيط به من أنماط سلوكية جانحة سيما وأنها تأتي من أشخاص على درجة كبيرة من السلطة والقرابة مثل الوالدين بوجه خاص، فالطفل الصغير يتعلم السلوك الجانح بكل يسر وسهولة داخل جدران بيته(5)،

(1) أحمد محمد عبد الهادي دحلان، مرجع سابق، ص 30-31.
(2) حسن صادق المرصفاوي، مرجع سابق، ص 165.
(3) جعفر عبد الأمير الياسين، "**أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث**"، مجلة عالم الفكر، بيروت، 1981، ص 22.
(4) فوزية عبد الستار، **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 166.
(5) حسن أكرم نشأت، **علم الأنثريولوجيا الجنائي**، (د.د)، بغداد، 2006، ص 94-95.

فغياب الوالدين أو أحدهما عن العائلة يؤدي إلى جنوح الأطفال لفقدانهم الرعاية اللازمة التي يحتاجونها ومن ثمة وقوعهم في الجريمة.

كما يساعد على تنشئة الطفل من الناحية العاطفية تنشئة سليمة هو حسن العلاقة بين الوالدين حتى يشب الطفل في أمن واستقرار وينال نصيبه من عاطفة الوالدين، لذلك فإن عدم التوافق الذي ينشأ بين أفراد العائلة يخل بكيانها وأخطر أشكال عدم التوافق في العائلة، يتمثل في الخصام بين الوالدين لأسباب مختلفة كتباين المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بينهما، أو كأن يكون أحدهما أو كلاهما حاد الطبع أو متقلب المزاج أو شديد الغيرة أو مدمنا على المخدرات والمسكرات، أو أن يكون أحدهما بخيلا والأخر مسرفا.

ويثير تعدد الزوجات الخصام العائلي على نطاق واسع، فالخصام العائلي عموما في أغلب حالاته يتمثل في مشاكسات ومشاحنات قد تتطور إلى مشاجرات يتخللها سب وقذف وتقترن أحيانا بإيذاء وإتلاف، ويثير ذلك الفزع لدى أطفال العائلة لخشيتهم مما قد يؤدي إليه عدم التوافق والخصام من طلاق أو هجر أو جرائم تحرمهم من رعاية وحنان الوالدين أو أحدهما وتعرضهم للتشتت وربما للتشرد فضلا على أن استمرار الخصام يجعلهم مهملين من الوالدين المنهمكين في نزاعاتهم مما يعرضهم للانحراف وأخيرا للجنوح والوقوع في براثن الجريمة[1].

ولا تتوقف ممارسة الطفل للعنف على مستوى مرحلة الطفولة بل يتطور معه من بيئة إلى أخرى ومن مرحلة عمرية إلى أخرى، حتى أن الطفل المعنف والناشئ في بيئة عدوانية ينقل ذلك إلى أسرته وأبنائه مستقبلا، فالتربية التي يتلقاها الزوج في بيئته ومجتمعه وأسرته والتي تصور له فعل العنف كانه أمر طبيعي يحصل في كل بيت وداخل كل أسرة[2]، ومن التصورات الذهنية الخاطئة العائدة إلى سوء التربية ذلك الاعتقاد بأن في ضرب الزوجة إصلاحا لها، أو أن ضرب الزوجة يرتبط بإثبات الرجولة وفرض الهيمنة، وأن استخدام الضرب سيجعل الزوجة والأبناء أكثر طاعة للزوج وتنفيذا الأوامر[3].

مما تقدم يتضح أهمية دور العائلة وأثرها في تكوين شخصية الفرد، فيكون سويا إذا كانت العائلة سوية ويكون غير سوي إذا كانت العائلة غير سوية، حيث تعتبر العائلة سوية عندما تقوم بوظائفها على خير ما يرام وذلك بالنسبة للزوجين والأبناء بحيث يؤدي كل فرد دوره بالشكل المطلوب لخلق وحدة

(1)حسن أكرم نشأت ، المرجع السابق، ص 97-98.

(2) عبد الله بن أحمد العلاف، "**العنف الأسري وآثاره على الأسرة والمجتمع**"، تاريخ الزيارة: 2017/06/07، توقيت الزيارة: 22:12 http://www.saaid.net

(3) نادية جيتي، مرجع سابق، ص 83.

متماسكة ومتكاملة ذات أهداف مرسومة، فالعائلة القوية المتماسكة التي تقوم على الود والتفاهم بين الوالدين، وبينهما وبين الأبناء تخرج منها شخصية قوية لا تنساق وراء النزعات الشريرة و تقاوم كل إغراء يدفع بها إلى السلوك الإجرامي، أما العائلة غير السوية فهي التي يصيبها النقص في أداء وظائفها بالنسبة لأي من الزوجين والأبناء[1].

وبالموازة مع ما سبق ذكره عن تدخل العوامل الاجتماعية في تنمية السلوك العدواني والعنيف وإيصال الفرد إلى حدود الإجرام، ولكن على نطاق أوسع من الأسرة نجد أن اختلال التوازن الاقتصادي بين فئات المجتمع وفئاته وما يترتب عنه من تدني المستوى المعيشي وتراجع الخدمات من مرافق إنسانية، المواصلات، وكذا الخدمات التعليمية والصحية، متسببة بذلك في انقلاب الهرم الطبقي رأسا على عقب، وتحرك الطبقة الوسطى إلى أسفل، وبالتالي اتساع رقعة الطبقة الدنيا والتي مردودها متضائل للغاية، فعلميا عندما تتنافر وتتضاد المدخلات (**Jnputs**) بشكل صارخ مع المخرجات (**Outputs**)، يطفو على السطح الإحباط، يتضح الغضب ويتفجر ويجد العنف له طريقا كواحد من البدائل التنفيسية التوازنية الدفاعية[2].

ب–البيئة المدرسية:

تعتبر المدرسة البيئة الخارجية الأولى التي ينتقل إليها الطفل من البيئة العائلية التي ولد فيها، حيث يواجه الطفل في المدرسة فرصا ضخمة للتقليد والاندماج والإيحاء وغيرها من وسائل اكتساب القيم والمبادئ، كما تعد المدرسة أول مجتمع حقيقي متشابك ومترامي الأطراف يحتاج إلى التكيف معه أين يلتقي بعدد كبير من الأطفال الذين يقاربونه في السن ويشاركونه نزاعته وأهواءه ويختلف كل منهم عن الآخر في طباعه وميوله واتجاهاته التي يكتسبها من بيئته العائلية[3].

وتعد المدرسة عاملا مؤثرا في انحراف الأحداث، فإذا كانت المدرسة تبعد عن مسكن التلميذ مسافة طويلة فإن قطعها يسبب له إرهاقا وعناء يدفعه إلى الهروب والغياب عن المدرسة حتى لا يتحمل هذه المشقة، كما أن مواد الدراسة نفسها وشخصية المربي والقائمين على التدريس، إما أن تجذب التلميذ

(1) يحي خير الله عودة، مرجع سابق، ص 405.
(2) محمد عبد محجوب، يحي مرسي عيد بدر، **العنف السياسي والاجتماعي: قراءات ودراسات أنثريولوجية**، ط1، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، مصر، ص 184-185.
(3) حسن أكرم نشأت، مرجع سابق، ص 104.

للمدرسة أو تنفره منها، فقد يؤدي العقاب الصارم أو التخلف في إحدى المواد إلى نفور التلميذ من المدرسة والهروب منها إضافة إلى النزاعات العدوانية داخل المدرسة[1].

وقد يجد الطفل في الهروب من المدرسة الوسيلة المناسبة لخفض التوتر والقلق، وتصبح المدرسة في هذه الحالة أقل جاذبية لبعض الطلاب الذين يجدون في البيئة الخارجية للمدرسة أكثر امتناعا لتحقيق رغباتهم، فيهربون من المدرسة إلى المناطق الجاذبة، مما يسهل انحرافهم وخاصة إذا اجتمعوا مع أصدقاء السوء بالمدرسة وخارجها، فيرتبطون معا ويهربون معا من المدرسة، وعندئذ ينقطعون عن المدرسة ولا ينتظمون فيها، وقد لا تعلم الأسرة إلا بعد فوات الأوان[2].

وعليه فالمتغيرات المرتبطة بظروف العملية التربوية داخل المدرسة لها علاقة وطيدة بالسلوك العدواني والعنف للتلاميذ، حيث توصلت الكثير من الدراسات إلى أنه كلما زاد عدد تلاميذ الفصل، كلما أدى ذلك إلى زيادة نزعاتهم العدوانية فضلا على أن زيادة عدد الطلاب، أي ارتفاع كثافة الفصل غالبا ما تجعل عملية ضبط المدرس وغيره للنظام أمرا عسيرا مما يفسح المجال للتجاوزات العدوانية[3].

ويجب أن يكون الجانب الدراسي في حياة الحدث (الطفل) موضع رعاية من الأسرة أيضا لا من المعلم فحسب، فالإهمال الشديد للتلميذ وعدم الاهتمام به، وعدم توجيهه وإرشاده إلى الاستذكار وتشجيعه على التفوق قد يجعله ينصرف عن دراسته ولا يعطي لها الاهتمام الضروري، وكذا القسوة الشديدة تعادل الإهمال في حياة التلميذ ولها أثر سيء، فالتهديد بالمعاقبة في حالة إخفاقه في الدراسة، فإذا رسب التلميذ في إحدى السنوات ولقي من أسرته الضرب الشديد والإهانة البالغة، فإن ذلك يولد لديه عقدا نفسية قد يكون لها أثر دافع إلى ارتكاب الجريمة[4].

ومن الملاحظ أن العملية التعليمية في المراحل الأساسية لها، تتم في الغالب — في مجتمعاتنا العربية– بشكل تلقيني لا يسمح بالإبداع والابتكار، بل أنه يحث على استيعاب المطروح من التراث العلمي دون مناقشة أو إضافة، كما أنها تتم أيضا بصورة سلطوية تكرس الطاعة والانصياع للأوامر دون مناقشة أو اعتراض.

(1) محمد طلعت عيسى وآخرون، **الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين**، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، (د.ت)، ص 163-165.

(2) محمد محمود مصطفى، **الدفاع الاجتماعي والخدمة الاجتماعية المعاصرة**، ط1، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص 146.

(3) أحمد محمد عبد الهادي دحلان، مرجع سابق، ص 31.

(4) يحي خير الدين عودة، مرجع سابق، ص 418.

إن إتمام عملية التنشئة الاجتماعية في جوانبها التعليمية والتربوية على هذا النحو المحيط والقامع للرأي ورد الفعل، إنما يؤدي لا محالة إلى إفراز نماذج مختلفة من التعبير عن رفض المؤسسة التعليمية والتربوية، أو عند رفض القائمين عليها بشكل سافر أو مقنع، بمعنى أن التلميذ أو الطالب نجده في بعض الأحيان يوجه عنفه وسلوكه الرافض بشكل غير مباشر إلى رموز القوة والسلطة في المؤسسة التعليمية، كأن يثير الفكاهة بين زملائه حول المدرسين أو أن يعمل ما من شأنه أن يعيق سير واستمرار العملية التعليمية، أو أن يعمل على إلحاق الضرر المادي بمكان الدراسة[1].

ت–التعصب وعدم التمسك بالقيم:

إن التعصب المقيت هو الوجه الآخر للعنف، فهما وجهان لحقيقة واحدة، إذ أن الوجه الثقافي والفكري هو التعصب والوجه الاجتماعي والسلوكي هو العنف واللجوء للقوة الغاشمة في العلاقات الإنسانية.

فحينما تقمع الآراء، وتمارس القوة التعسفية في إقصاء الأفكار والتعبيرات، تنمو حالات العنف والتعصب في المجتمع فيدخل الجميع في دوامة العنف والتعصب شاملا جميع دوائر السياسة والثقافة والاجتماع، فحين يتغير مولد الرأي لا يبقى إلا الاعتراض، والاعتراض محكوم عليه منذ البداية أن يكون صراعا جديا[2].

فالتعصب يؤدي إلى العنف واستخدام التعسف والقوة ضد الآخرين، كما أن العنف يتغذى من التعصب والثقافة التي تقف وراءه وتمده بالمبررات والمسوغات.

ويدخل الجميع في دائرة جهنمية تقضي على كل المكاسب، وتمارس كل الأساليب لإخضاع الآخرين إلى آرائهم وقناعتهم العقدية والسياسية، فالذي يملك وسائل القهر يمارس العنف بأبشع صورة، والذي لا يملك وسائل القهر، يدخل في دوامة التعصب ويمارسه ضد الآخرين، استعلاء وإقصاء وتهميشا وتمييزا وصولا إلى ممارسة الوسائل المادية في القهر والنبذ والإقصاء، وهكذا نجد أن العنف يغذي التعصب، كما أن هذا الأخير يوفر الأرضية المناسبة على مختلف الأصعدة، لسيادة العنف والقهر والتعسف في الحياة الاجتماعية والعامة.

(1) شادية علي قناوي، **نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري: رؤية سوسيولوجية**، قسم الاجتماع بجامعتي عين شمس وقطر، 1996، ص 325–326، تاريخ الزيارة:2019/10/23، توقيت الزيارة: 09:52.
https://qspace.qu.edu.qa/bitstream/handle/10576/9061/029619-0010-fulltext.pdf?sequence=4&isAllowed=

(2) مجلة الفكر العربي، ع27–28، مركز الإنماء القومي، بيروت، خريف 1983، ص 17.

والحاضن الأكبر لظاهرتي التعصب والعنف هو الاستبداد بكل صوره وأشكاله حيث يلتهم الحياة بتنوعها ويختزلها في بؤرة ضيقة، ويمنع كل أشكال الحياة عن الآخرين، ويقمع كل من يحاول أن يعبر عن رأيه أو يمارس حريته أو يطالب بحقوقه(1).

يدور مركز مشكلة التعصب حول العدوان وقابليته للنقل، كما أن التعصب يؤدي وظيفة نفسية خاصة تتلخص في التنفيس عما يختلج في النفس من كراهية وعدوان مكبوت، وذلك عن طريق عمليتي النقل والإبدال دفاعا عن الذات، والمتعصب يجني من موقعه كسبا وهميا ناقصا يفوت على صاحبه فرصة حل إشكاله حلا رشيدا واقعيا مجديا.

كما أن التعصب ما هو إلا نتاج لعدم التقديم لمسائل الدين المرتبطة بالقيم الرفيعة والأهداف السامية مما جعل الشخصية المتعصبة قابلة للإثارة الخارجية من شخص أو جماعة وتبرير ذلك لأنهم جميعا يحافظون على القيم الدينية، ولكن في الواقع أن سلوكهم ما هو إلا نتاج لاختلال القيم الدينية لديهم، وعدم امتصاصهم للقيم الدينية الصحيحة(2).

ث–البيئة السكنية:

إن أغلب الدراسات الاجتماعية تؤكد أهمية البيئة السكنية بوصفها عاملا مساعدا على الانحراف والجريمة، فطبيعة السكن وخصائصه المعيارية والشكلية التي تشكل بيئة الوحدة السكنية للأسرة له دورا هاما في سلوكيات أفراد الأسرة بالإضافة إلى المسكن ذاته من حيث اتساعه وضيقه أو من حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرافقه أو من حيث قدمه أو حداثته، ... وسواء كان المسكن مريح أو غير مريح فهو يؤثر بالمرء في جميع الحالات لأن البيئة هي مدرسة طبيعية لا حدود لها لذلك يتوجب عليه أن يسعى ويبذل قصارى جهده للتكيف معها(3).

(1) محمود محفوظ، "**ضد العنف والتعصب**"، مجلة النبأ، ع63، شعبان 1422هـ– تشرين الثاني 2001، ص 03، تاريخ الزيارة: 2018/03/12، توقيت الزيارة: 10:40، annboa.org/naba63/thudalunf.htm

(2) سهير كامل، "**السلوك الإنساني بين الحب والعدوان**"، مجلة علم النفس، ع27، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، 1993، ص 18.

(3) أمين جابر الشديقات، منصور عبد الرحمن الرشيدي، "**العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مركز الإصلاح والتأهيل**"، مجلة دراسات،مج43، ملحق5، العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016، ص 28، تاريخ الزيارة :2018/6/23، توقيت الزيارة:10:13.
https://platform.almanhal.com/Details/article/99212

لقد ظهر اتجاه حديث في ربط الجريمة بطبيعة المدينة العمرانية وتخطيطها، ويميل علماء الأيكولوجيا إلى تقسيم المدن إلى عدة مناطق، لكل منطقة صفاتها وميزاتها تربط ذلك بمعدلات الجريمة وأنواعها، ومن هذه المناطق:

1 – منطقة المركز وهي المنطقة الحيوية التي تعج بمختلف الأنشطة السكانية والتجارية وتتميز بازدحامها نهارا وغالبا تكون هذه المنطقة غير مرغوبة بالسكن.

2 – المنطقة الانتقالية والتي يتصارع فيها النمط السكني مع النمط الصناعي التجاري وهي مناطق مكتظة أيضا وغالبا ما يسكنها الفقراء وأنصاف الفقراء.

3 – المنطقة السكنية وهي مناطق سكن العمال والموظفين وتكون على شكل أحزمة تحيط بالمؤسسات والمصانع.

4 – المنطقة السكنية لأبناء الطبقة الوسطى والعليا وهي أفضل من سابقاتها حيث توجد المهن الحرة والمكاتب ومعظم أفردها نالوا قسطا من التعليم.

5 – مناطق الضواحي، وهي مناطق سكن للطبقات الغنية وهي مناطق مخططة غير مزدحمة ينتقل أفرادها إلى المدينة بسياراتهم الخاصة[1].

ومن خلال ربط الجريمة بهذه الأنماط فقد اتضح أن معدلات الجريمة تكثر في النمط الأول والثاني والتدرج بعد ذلك حتى تصل أدنى مستوياتها في مناطق الضواحي، كما يرى البعض من الباحثين أن هذا التقسيم ليس حتميا في كل المدن لكن لكل مدينة ظروفها وأوضاعها وطبيعة تكوينها وبالتالي فإن عملية تقسيم المدينة وتخطيطها تعطي دلالة ومؤشر على محاولة فهم الجريمة ومعدلاتها وأنواعها وعلاقة ذلك بالتخطيط، ويعتقد الكثير من علماء الأيكولوجيا بأن تزايد أعداد سكان المدن نتيجة للهجرات يعرضها إلى تغيرات اجتماعية سريعة ومفاجئة، وغالبا ما تكون هذه التغيرات سببا في ارتفاع معدلات الجريمة وإضعاف الأمن الحضري[2].

ج–العنف والجريمة بين المدن والأرياف:

(1) Allen E .Liska, Steven F.Messner, **Perspectives on Deviance**, Prentice- Hall Englewood, New Jersey, 1981, p 49.

(2) محمد توفيق الحاج حسن، "**أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية: دراسة تحليلية لمدينة نابلس**"، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري الإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007، ص 46-47، تاريخ الزيارة: 2019/08/27، توقيت الزيارة:14:16.
https://repository.najah.edu/bitstream/handle/20.500.11888/7537

لا يمكن أن نتجاهل طبيعة الحياة في المدينة كعامل من عوامل الانحراف فطبيعة الحياة في المدينة من شأنها أن تيسر على الخارجين على القانون سبل التهرب من رجال البوليس والاختفاء عن أعين السلطات، كما أن الشباب يجد في المدينة أبوابا كثيرة للهو غير البريء وقضاء وقت الفراغ بطريقة يرفضها القانون، ومن ذلك مثلا ما يلاحظ فمن أن المجال الطبيعي لانتشار بيوت الدعارة السرية والنوادي الليلية ودوائر القمار هو المدن الكبرى، بينما يضيق مجال اللهو في المدن الصغرى وينعدم تقريبا في الأرياف، ويضاف إلى ذلك ما سبق أن ذكرناه من وجود مجال أوسع للطموح والتطلع نحو حياة أفضل بالنسبة نحو حياة أفضل بالنسبة للفرد في المدينة وانتفاء هذا الحافز بالنسبة للفرد في الريف، كل ذلك من شأنه أن يحرض الشباب على الانحراف ويغريهم بالجريمة في المدينة الكبيرة بينما يتضاءل هذا التحريض إلى أدنى مداه في المناطق الريفية.

وتؤثر طبيعة الحياة الريفية على الفرد ونظرته إلى الحياة، فالفرد الريفي ينشأ متشبعا باحترام العمل وتقدير الأسرة والسعي إلى بقائها، كما يجد سعادته الكبرى في أن تكون حياته هادئة حتى وإن كانت تسير على وتيرة واحدة، ولذلك فهو لا يجد حرجا في أن يستجيب إلى التقاليد المتعارف عليها ما دامت تحقق له الاستقرار في الحياة فينعدم الحافز إلى الانحراف ولا يلجأ إلى الجريمة إلا إذا وجد ما يهدده في عناصر الاستقرار كالاعتداء على الأرض أو إتلاف المحصول، ونضيف أن جرائم العرض والاعتداءات الجنسية هي الطابع المميز لانحراف الأحداث في الأرياف تعتبر كلها انتفاضات غريزية تعاصر فترة المراهقة[1].

ح–البيئة الترويحية وأوقات الفراغ:

إن البيئة الترويحية هي البيئة التي يقضي فيها الشخص معظم أوقات فراغه وذلك بممارسته لنشاط معين يبعث في روحه البهجة والسرور كالذهاب إلى الحدائق والمنتزهات الموجودة والتي تكون قريبة من مقر سكناه، أما مفهوم الترويح من الناحية العلمية فهو عبارة عن نشاط اختياري يقوم به الفرد أثناء وقت الفراغ وتكمن دوافعه الأولية في الرضا والسرور والبهجة الناتجة عن هذا النشاط والترويح الذي يتعلق بألوان الأنشطة التي يقوم بها الفرد والتي يمارسها خارج ساعات عمله، حيث أن الفرد يختار بضعة أنشطة لممارستها طوعا نتيجة لرغبة داخلية دافعة، فالترويح نشاط اختياري يحدث ويمارس في وقت الفراغ، وينتج عنه شعور أو إحساس ذاتي بالغبطة أو السرور والراحة والرضا النفسي، لذلك فوقت الفراغ

(1) يحي خير الله عودة، مرجع سابق، ص 408.

مهم ينبغي التخطيط له وبرمجته واستثماره بطريقة تساعد على تنمية الفرد وتطوير قدراته الفكرية والجسمانية والإبداعية[1].

يتيح وقت الفراغ في المجتمع أمام الإنسان الاحتمالات والإمكانيات التي من شأنها أن تنمي الشخصية طالما أنه يستهدف ترسيخ التربية الإنسانية الفاضلة والتنمية الروحية عند الأفراد والجماعات، فانغماس الإنسان في مجال العمل وعدم مشاركته في نشاطات الفراغ لابد أن يقتل عنده آجلا أم عاجلا روح العمل المبدع الذي يستفيد منه المجتمع مما يجعله عرضة لارتكاب الجريمة واندفاعه نحو السلوك المنحرف[2].

ويظهر هنا أن طبيعة النشاط الترويحي الذي يقضيه الفرد وقت فراغه له علاقة مباشرة أو غير مباشرة في اتجاهه نحو الجريمة مما يتطلب من المجتمع بكافة هيئاته الاجتماعية والرياضية أن تشرف على تنظيم أوقات الفراغ لشرائح الشباب المختلفة وتوفير لهم الأماكن الترويحية المناسبة مما يساهم في حمايتهم من الشرور والآفات الاجتماعية المختلفة ومنها الجريمة[3].

خ–بيئة العمل:

إن بيئة العمل هي الوسط أو المجتمع الذي ينتقل إليه الفرد لمزاولة مهنة أو حرفة أو وظيفة، وقد يتكيف الفرد مع هذا الوسط أو قد يواجه إخفاقا أو فشلا في التكيف مع هذا الوسط أو المجتمع مما يترتب عنه تأثير إيجابي أو سلبي على نفسية الفرد وعقليته الاجتماعية.

ويحصل تكيف الشخص مع بيئة العمل عندما يحصل على عمل مناسب يكون ملائما لقدراته الجسمية والعقلية ومنسجما مع رغباته الشخصية، مما يساعده على انجازه بإتقان وتطويره وتحسينه فيفوز بتقدير رؤسائه وزملائه في العمل، وبالمقابل قد تدفع عوامل عديدة بالأشخاص إلى ممارسة الأعمال غير المناسبة وعلى رأسها ضغط الحاجة الاقتصادية للأسرة[4].

وفي ظل هذه الظروف قد تدفع العلاقات في نطاق العمل من يمارسها للتعرف والاحتكاك بأنماط كثيرة من الناس، كالعمل في الأماكن العامة أو المقاهي وتجارة الأرصفة وغيرها، حيث تتيح لمن يعمل

(1) إحسان محمد الحسن، **الفراغ ومشكلات استثماره: دراسة مقارنة في علم اجتماع الفراغ**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 38.

(2) نشأت أكرم إبراهيم، **علم النفس الجنائي**، ط1، مطبعة المعارف، بغداد، 1970، ص 13.

(3) ثروت جلال، **الظاهرة الإجرامية: دراسة في علم الإجرام والعقاب، مؤسسة الثقافة الجامعية**، ط1، الإسكندرية، مصر، 1979، ص 147.

(4) نشأت أكرم إبراهيم، **جنوح الأحداث البحوث والدراسات في مديرية الشرطة العامة**، ط1، مطبعة الشرطة، بغداد، 1983، ص 49.

فيها ولاسيما الأحداث والشباب تعلم السلوك الإجرامي واحترافه، فمثلا التعامل مع بيوت الدعارة والحانات والملاهي الليلية الموبوءة يكوّن جوا مناسبا لأعمال انحرافية غير مشروعة كتعاطي المخدرات[1].

د–البيئة المناخية وأثرها في السلوك الإجرامي والعنيف:

اتجه بعض الباحثين إلى دراسة أثر العوامل المناخية والجغرافية في السلوك الإجرامي والعنيف، حيث أثبتت الأبحاث والدراسات أن العلاقة بين الجريمة والطقس تكون على مدار السنة، حيث أن عامل درجة الحرارة الجوية يؤثر في سرعة استجابة الأفراد للمؤثرات، ولما كان سلوك الفرد يتأثر بمدى هذه الاستجابة فإنه يمكن القول بوجود ارتباط بين الطقس والجريمة، فجرائم الاعتداءات الجنسية مثلا تكثر في الربيع والصيف أكثر من فصول السنة الأخرى، ويرجع ذلك إلى الناحية البيولوجية إلى إفراز الغدد من الهرمونات في هذه الأوقات.

وتدل كثير من الإحصاءات على أن الجرائم بوجه عام تزيد في فصل الصيف حيث تزيد درجات الحرارة عنه في سائر الفصول الأخرى، ويرى بعض العلماء المحدثين أن الطقس لا يؤثر على الجريمة في ذاتها وإنما يؤثر في طابعها فقط فتتحول من العنف عند اشتداد درجة الحرارة إلى المخاتلة والخديعة عند برودة الجو[2].

ذ–ضعف التربية الدينية:

يؤثر الجانب الديني في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي قد تطرأ على نفوس الناس وعلاجها من أجل الوقاية منها، ودور الدين يفوق دور أية مؤسسة تربوية وقانونية كونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال.

قد تعجز الإبداعات الإنسانية بعلومها وأنظمتها وفلسفتها أن تنفذ إلى الضمير الإنساني ويقتصر دورها فقط في التحكم بالحياة الظاهرة للإنسان فتسن له الطريق، وتراقب سيره عليه وتردعه بالعقوبة الشديدة إذا حاد عنه[3].

(1) عبد اللطيف عبد الحميد العاني، "**دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في بغداد**"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1976، ص 88.

(2) طه أبو الحسن، ومنير العصرة، **انحراف الإحداث**، ط1، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1961، ص 307 .

(3) مناع خليل القطان، "**أثر الإيمان والعبادات في مكافحة الجريمة**"، مجلة الرادة، ع4، السنة الخامسة، مطابع دار الهلال، الرياض، السعودية، 1980، ص 16، تاريخ الزيارة: 2019/5/20، توقيت الزيارة: 11:39.
http://dlibrary.mediu.edu.my/bib/91894

وأشار بعض علماء الإجرام إلى أهمية الدين في وقاية المجتمع من السلوك الإجرامي، حيث أن ضعف الوازع الديني هو العامل الرئيسي المؤدي إلى هذه الزيادة المفزعة في الإجرام(1).

كما تشترك كل من الأسرة والمدرسة في ترسيخ الوازع الديني في نفوس الأطفال منذ الصغر، فإذا فشلتا في هذه المهمة، فإن ذلك يزيد الطين بلة لأن الدين يعتبر من الضوابط الاجتماعية القوية المسيرة للسلوك الأخلاقي لما يلعبه من دور ضمان الانصياع والتماثل للمعايير الاجتماعية والأخلاقية، ويلعب الدين دوره هذا من خلال نظامه العقائدي الذي يشرع القيم الاجتماعية من خلال مذاهبه وشعائره التي تدعم الإخلاص لهذه القيم، وكذلك من خلال الوعد بالمكافآت الدائمة (الجنة) والعقاب (عذاب جهنم) وهذا بدوره يجسد هذه القيم في السلوك العملي(2).

فقد أكد كل من "**إميل دوركايم**" و"**ماكس فيبر**" و"**كارل ماركس**" على أهمية الدين كميكانيزم للضبط الاجتماعي من شأنه أن يضمن التماثل من خلال معتقداته وشعائره، ومن ثم يحول دون حدوث الانحراف(3)، ذلك لأن الأفراد المتدينين يخافون من أن يكون مصيرهم (نار جهنم) إذا كانوا من المذنبين، وقد ذهب كل من "**ستيفن بوركات–S. Burkett**" و"**مرفين وايت–M.White** " إلى أنه عندما تكون القيم الخاصة غامضة في تحديدها لسلوك ما بأنه خاطئ فذلك له أثر بالغ في وقوع الفرد في حدود الجريمة والانحراف، وأن للتدين أثرا مانعا للسلوك الانحرافي المتعلق بجرائم أخلاقية مثل الاتصال الجنسي قبل الزواج، القمار وتعاطي المخدرات(4).

ومن هنا يتضح لنا أن للدين الأثر الفاعل في تقويم النفس البشرية نحو ما هو صحيح حيث أن الدين ينهى عن كل ما هو فاحش وغير مرضي لله وللناس جميعا، وإن الدين الإسلامي بطبيعة الحال ينهى عن أي عمل لا يرضي الله تعالي والناس وينهى عن القيام بالجرائم التي لها مساس بحياة الأفراد(5).

ر–رفاق السوء:

(1) عبد الصمد عبد المعطي، **أصول البحث الاجتماعي**، ط6، مكتبة الهيئة، القاهرة، 1977، ص 130.

(2) عمر عسوس، "**العوامل المؤدية إلى الجرائم الأخلاقية**"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية بالمعهد العالي للعلوم الأمنية، ع 11، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993، ص 22-23.

(3) karl Marx, **A Contribution to the Critique of Hegels Philosophy of Right in Marx Engela Reader**, Edited by R.G. Q, Wilson and Kenneth L. Nlyberg, 1978, p 53.

(4) Steven Burkett, Mervin white, "**Hellfire and Delinquency**:**Another Look**", Journal of the Scientific Study of Religions, 1974, p 455 .

(5) عبد الباسط عبد المعطي، **أصول البحث الاجتماعي**، ط6، مكتبة الهيئة، القاهرة، 1977، ص 130.

إن الفرد يستمد عناصر شخصيته من المحيطين به وعلى الأخص الأم والأب وسائر أفراد الأسرة، ومن القواعد الأساسية في خلق السلوك الإجرامي أن يكون الفرد قد ارتبط وجدانيا بشخص آخر يكون قد انحرف فعلا، وهذا الارتباط الوجداني لا يقتصر نطاقه على الأب والأم أو أفراد الأسرة، وإنما يتعدى هذا المحيط العائلي إلى سائر الأشخاص الذين يتصل بهم سواء كانوا من الأصدقاء والأقارب أم الجيران، وسواء كانوا رفاقه في المدرسة أم في العمل أم في اللعب أو تكون الصدفة المحضة قد ساقته إلى الاتصال بهم(1).

وتتمثل الأسباب المهمة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية اختلاطه وتجاوبه مع رفاق السوء، لاسيما رفاق المنطقة السكنية ورفاق المدرسة من المنحرفين والأشرار، فالفرد يتأثر بسرعة بأصدقائه ورفاقه الذين لا يختلفون عنه بمزايا العمر والثقافة والميول والاتجاهات والأذواق، حيث أنه يتأثر برفاقه أكثر مما يتأثر بأبيه وأمه أو مدرسته(2).

يحدث وجود الشخص بين جماعة الأصدقاء تأثيرا متبادلا، فكل منهم يؤثر في تكوين شخصية الآخر بدرجات متفاوتة حسب مقدرة كل منهم في الإقناع وقوة الشخصية، فإذا سادت الجماعة مبادئ وتقاليد سليمة انعكس ذلك على سلوكهم وغرائزهم، فيصدر عنهم السلوك السليم، أما إذا كانت ظروفهم سيئة داخل مجتمعات الأسرة والمدرسة والعمل ولم يتكيفوا مع هذه المجتمعات تكونت منهم عصبة إجرامية(3)، وعليه فإن بعض الشباب يرتكبون جرائم تحت ضغط وظروف معينة أو نتيجة لشعورهم بحاجة معينة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة ومن هؤلاء المجرم بالمخالطة الذي يقع ضحية الرفقة السيئة التي تدفعه إلى التقليد في ارتكاب أنماط سلوكية إجرامية(4).

ودلت بالمقابل الأبحاث على أن استجابة الفرد لمثل هذه الجماعات تتوقف إلى حد كبير على شخصية المستجيب ومقدار تأثيره في الآخرين، وعلى تنشئته الاجتماعية ومقدار رقابة الأسرة على سلوكه وأخلاقه(5).

(1) طه أبو الخير ومنير العصرة، **انحراف الأحداث**، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، (د.ت)، ص 308.
(2) إبراهيم ناصر، **علم الاجتماع التربوي**، ط1، دار الجليل للطباعة والنشر ، بيروت، (د.ت)، ص 92.
(3) ثروت جلال، **الظاهرة الإجرامية**، ط1، دار المطبوعات، الإسكندرية، 1996، ص 149.
(4) أحمد مصطفى خاطر، **الخدمة الاجتماعية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 351.
(5) أحمد محمد خليفة، **مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي**،ط1، القاهرة، 1971، ص 142.

وبالتالي فاختيار الأصدقاء مهم في تكوين الشخصية للفرد وكذا جنوحه للعنف والجريمة، ولكن تبقى قوة شخصية الفرد وتربيته وثقته بنفسه هي معيار تصفية علاقات الصداقة وعامل مميز بين الصحبة الحسنة والصحبة السيئة.

ص–البيئة الإعلامية وتأثيرها على السلوك الإجرامي والعنيف:

تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في حياة الأمم، فعن طريقها يتثقف الأفراد ويتابعون ما يجري في العالم من أحداث وتغير في كل المجالات.

كما أن لهذه الوسائل فائدة جمة، فلها مساوئ عظمى إذا لم تستثمر بصفة ملائمة لثقافة المجتمع الذي يقتنيها، ذلك لأن هذه الوسائل تعكس أنماط حياة وعادات وتقاليد تختلف من مجتمع إلى آخر، وقد ازداد خطر هذه الوسائل لاسيما عندما أصبح البث المباشر ممكنا عن طريق الأقمار الصناعية إضافة إلى الأنترنيت[1].

تمجد الوسيلة الإعلامية التي الجريمة والمنحرفين والدعارة ومساوئ الأخلاق، فهي تلعب دورا كبيرا في توجيه الفرد إلى الرذيلة والإجرام مما يتسبب في فساد العقائد الروحية للفرد وكذلك أحاسيسه وعواطفه وميوله الجنسية وتزعزع روابطه الاجتماعية، وهذا النوع من وسائل الإعلام يدفع الفرد إلى اقتراف الجريمة كتعبير للتخلص من الضوابط والقيود التي فرضها عليه المجتمع، وعلى عكس النوع الأول الذي يمجد الجريمة، فإن الوسائل الإعلامية التي تمجد الفضيلة ومكارم الأخلاق تساعد على تهذيب الأفراد والسمو بهم عن الرذيلة والجريمة.

ويختلف تأثير وسائل الإعلام على الأفراد من شخص إلى آخر تبعا للخصائص الشخصية لكل فرد، ويشتد تأثيرها على الصغار نظرا لعدم نضج الملكة النقدية لديهم، وخاصة أولئك الذين يوجد لديهم استعداد فطري لاستساغة ونقل التصوير الخلقي الذي يضفي على الجريمة مظهر الفعل الصواب والعادل وإلباس المجرم ثوب المكافح الاجتماعي المنصف للعدالة المسلوبة، ويرجع انبهار الصغار بوقائع الأفلام لعدم قدرتهم على التفطن للغاية الحقيقية المقصودة من الأفلام، وبالتالي لا يرسخ في أذهانهم إلا الصور الأخاذة التي كثيرا ما تتقاطع مع أهواء المتفرج فتغذيها بالميول المنحرفة[2].

ولا يقف تأثير الإعلام بوسائله المختلفة عند حدود الطفولة مسلوبة الراي والمقلدة لنماذج العنف، بل يتعداه إلى فئات عمرية مختلفة تتسم بالوعي والإدراك وكذا التمييز لما تتم مشاهدته أو سماعه أو

(1) رمسيس بهنام، **علم الإجرام**، مرجع سابق، ص 131.
(2) عمر عسوس، مرجع سابق، ص 28.

قراءته عبر وسائل الإعلام من مظاهر عنف وانحراف وجريمة، ومن نماذج العنف الأسري الناجم عن التعرض لمحتويات إعلامية تشجع على العنف وتروج للجريمة، ما يشاهده الزوج من أفلام عنيفة تدفع بالزوج إلى تطبيق ما رأى على أفراد أسرته، إذ أن التعرض لوسائل الإعلام التي تعرض الممارسات العنيفة تدفعه وتحرضه على السلوك العنيف(1)، وقد ساهمت بعض القنوات التليفزيونية الفضائية ببرامجها ومضامينها في تغذية المظاهر السلوكية العنيفة، وذلك من خلال بثها للرسائل الإعلامية التي تبرر العنف كأحد مظاهر القوة والرجولة وتبرره بالشجاعة والإقدام، حيث يتميز أبطال الرياضة بسلوكيات لا تخلو من العنف والعدوان(2).

وعليه فالإعلام بوسائله المختلفة ووسائطه المتعددة سلاح ذو حدين، فوجب إخضاع برامجه ومواده للتصفية والغربلة قبل التعرض لها، خصوصا فئة الأطفال باعتبارهم سريعي التأثير والتقليد لذا وجب أن تخضع لمراقبة وتوجيه، وحسن اختيار للمواد الإعلامية المساهمة في التنشئة الاجتماعية الحسنة، والابتعاد عن مظاهر العنف والجريمة والممارسات اللأخلاقية.

ض–التغيير الاجتماعي:

يعد مصطلح التغير الاجتماعي حديث نسبيا، ولقد اتفق المفكرون حول وجهة عامة حول ماهية التغير الاجتماعي بأنه كل تغير يحدث خلال فترة محدودة من الزمن، وقد يكون هذا التغير ايجابيا فهو التقدم، وقد يكون سلبيا فهو التخلف، فالتغير إذا ليس له اتجاها محددا(3).

وذهب "**جنزبرج – Ginsberg**" إلى أن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن، فالتغير الاجتماعي يتيح للأفراد أوضاعا اجتماعية مغايرة لأوضاعهم السابقة في بنائهم الاجتماعي، وتكون هذه الأوضاع بذاتها عرضة للتغير، وإن الزمان هو العامل الرئيسي لإحداث هذا التغير، ولهذا فإنه يعرف التغير الاجتماعي مثل الزيادة أو النقص في حجم المجتمع أو في النظم والأجهزة الاجتماعية، كما يشمل التغيرات في المعتقدات (**Beliefs**) والمواقف (**Situations**)(4).

(1) نسيمة طيشوش، "**القنوات الفضائية وأثرها على القيم الأسرية لدى الشباب**"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007–2008، ص 193.

(2) خالد بن سعود الحليبي، مرجع سابق، ص 14.

(3) قراوي حمزة، "**التغير الاجتماعي ودخول المرأة عالم الجريمة المعاصرة**"، مجلة التنوير، ع7، جامعة منتوري قسنطينة، سبتمبر 2018، ص 261.

(4) نضال حميد الموسوي، **علم الاجتماع والقضايا الاجتماعية**، ط1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1998، ص 143.

ويتسم التغير الاجتماعي حسب "**Rocher.Guy**" :«بأنه تحول قابل للملاحظة ويمس كل بناء اجتماعي أو نظم اجتماعية، سواء كان استثنائيا أو مؤقتا، ويعمل على تغيير مسار تاريخها، وتقف وراء التغير الاجتماعي جملة من العوامل وعلى رأسها: العامل التكنولوجي، العامل السياسي، والعامل الثقافي، وكذا العامل الاقتصادي»[1].

ولقد شهدت كثير من الدول التي مسها تغير اجتماعي خلال العقود القليلة الماضية إلى تنمية شاملة بما في ذلك المجتمع الجزائري– وتميزت بسرعة مواكبتها للمعطيات المعاصرة، وتجسدت شواهد التنمية والتغير بشكل واضح على مستوى كل القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية، ونتيجة لذلك انتعشت الحياة الاقتصادية وارتفع مستوى المعيشة ودخل الأفراد، وارتفعت نسبة التشغيل كما ارتفع مستوى أداء الخدمات.

وظهرت بالمقابل مظاهر سلبية مثل التباين الكبير بين الطبقات الاجتماعية، وتعدد العلاقات وتشابكها، مما أدى إلى تناقض في مفهوم التكافل الاجتماعي واتجهت العلاقات الاجتماعية نحو الفردية والنفعية، وضعف التماسك الاجتماعي وبروز مشكلات الهجرة من الداخل والخارج والتي يصاحبها في العادة ضعف الوازع الديني وتفكك الروابط الأسرية، وانتشار العلاقات السطحية، واختلاف الثقافات بين أفراد المجتمع، وهو ما يؤدي إلى انتشار نوع الفوضى يصاحبه تحلل في العادات والتقاليد، وخلخلة في القيم وضعف في الضبط الاجتماعي، والذي يؤدي إلى مظاهر الانحراف وتشجيع الجريمة وتطورها بأشكالها وأنواعها والأساليب المستخدمة في ممارستها، لذلك فإن النمو المستمر والتغير المتواصل للمجتمعات يفرز دائما نوعا مستحدثا من السلوك الإجرامي.

تعد الجريمة شكل من أشكال الخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي، الذي أفرز تصدعات في البناء الاجتماعي، وظهرت صور جديدة زعزعت الأمن والاستقرار في المجتمع، وتجسد الخوف لدى أفراده بدخول فئات مختلفة عالم الجريمة وخصوصا المرأة[2].

ونجد أن التغير الاجتماعي حلقة مهمة في حياة البشرية وشاملة لكافة الأصعدة الحياتية والقطاعات المختلفة، وبقدر ما يحمل هذا التغير تقدما وحياة فرهة للمرء بقدر ما يحمل في طياته ضجة عارمة بالاختلاف والتنوع الموصل إلى السلوك الإجرامي والعنيف، فوجب الحذر من مخلفات هذا التغير الاجتماعي.

(1) Rocher Guy, **Le Changement Social tonne3**, coll, print, N15, Paris, 1970, p 17.

(2) قراوي حمزة، مرجع سابق، ص 263.

من خلال ما سبق ذكره من أسباب وعوامل مؤدية للعنف والجريمة، نجد أنها متعددة ومتكاملة وتفوق حدود ما ذكرنا، وبتفاعلها تتكون شخصية الفرد وتدفعه للجنوح نحو العنف والجريمة، وتبقى الأسرة وحسن التربية والالتزام بما دعا إليه الإسلام من أخلاق سامية إضافة إلى قوة شخصية الفرد وثقته بنفسه، هي العامل الأساسي والوقائي من أي سلوك انحرافي أو شاذ.

2– الاتجاهات الوقائية والإجراءات العلاجية المنتهجة للحد من ظاهرتي العنف والجريمة:

إن ظاهرتي العنف والجريمة تقف وراءها جملة من المداخل والمسببات، تمس كافة نواحي حياة الإنسان، ومادامت مسببات العنف والجريمة والعوامل الدافعة لها متنوعة ومتداخلة، لذلك فالعلاج ينبغي أن يقتصر على ميدان واحد أو أسلوب محدد، إنما لابد من إتباع خطة شاملة، تجمع بين حسن الوقاية وشمولية العلاج ودقته، على هذا وجب ضبط الاتجاهات الوقائية المرصودة للحد من ظاهرتي العنف والجريمة وما ينجر عنهما من كوارث تهدد كيان الإجراءات العلاجية الساعية للقضاء على هذه الظواهر السلبية، باعتبار الوقاية والعلاج وجهان لعملة واحدة ألا وهي صلاح المجتمع وسعادة أفراده، وذلك على النحو الآتي:

2–1–الاتجاهات الوقائية المتبعة للحد من ظاهرتي العنف والجريمة:

تعتبر الجريمة والعنف من الظواهر الاجتماعية المرافقة لكافة المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة عن دروب التقدم، ويصفها البعض بأنها سلوك اجتماعي مضاد للمجتمع ومخالف للقانون وثقافة المجتمع وهي على هذا الأساس توحد كل المجتمعات مع اختلاف ملامحها من مجتمع لآخر، وتشير الدراسات والتقارير الدولية حول ظاهرتي العنف والجريمة في مختلف دول العالم إلى ارتفاع معدلاتها واتجاهها نحو الزيادة عاما بعد عام، ويسبب التطور الهائل في وسائل الاتصال والانتقال تطورت أشكال الجريمة والعنف وأساليب ارتكابها، وتعددت جرائم الاعتداء على النفس والمال إلى جرائم مستحدثة مثل الجرائم الاقتصادية وجرائم الإرهاب والمخدرات، وعلى ذلك بات من الضروري التصدي للموجة المتنامية من الجرائم، من خلال العمل على مكافحتها والحد من تغلغلها في المجتمعات الآمنة، ولا يتأتى هذا إلا من خلال العمل على الوقاية من العنف والجريمة ومحاولة وأد هذه الظواهر الهدامة في مهدها.

أظهرت نتائج البحوث التي أجريت في السنوات الأخيرة في العديد من دول العالم مدى محدودية أثر العمل الشرطي التقليدي في الحد من تزايد معدلات الجريمة كما أكدت الدراسات الإحصائية فشل سياسة الردع العقابي في تحقيق الأهداف المطلوبة منها وهي منع العنف والجريمة أو الوقاية منها، وترتيبا على ذلك لم تعد أجهزة الشرطة والعدالة الجنائية في أي مجتمع من المجتمعات قادرة —مهما أتيح لها من

إمكانيات– على الوقاية من الجريمة ومواجهة تيارها الجارف الآخذ في النمو والتحول النوعي نحو العنف، والاستخدام الذكي والسريع لمعطيات العصر التقنية والمادية، وقد استخلص بعض الباحثين عدة اتجاهات حديثة للوقاية من الجريمة، وهذه الاتجاهات ليست منفصلة، بل هي مترابطة ومتسقة ويجب أن تنفذ في آن واحد(1).

وقبل الولوج في الاتجاهات الوقائية من العنف والجريمة وجب الوقوف بداية عند ماهية الوقاية من العنف والجريمة وأهميتها كسياسة منتهجة على المستوى المحلي والدولي:

2–1–1– ماهية الوقاية من العنف والجريمة (Prevention Crime):

الوقاية أصلها في اللغة ثلاثة أحرف (و–ق–ى) ويقال: وقاه الله وقيا، ووقاية وواقية: أي صانه، ووقيت الشيء: أقيه إذا صنته وسترته من الأذى، وتوقى واتقى بمعنى استبق بنفسك ولا تعرضها للتلف، وتحرز من الآفات واتقها، والوِقاية والوُقاية: كل ما وقيت به شيئا(2).

يتضح من المعنى اللغوي أن مفهوم الوقاية بشكل عام هي أن تجعل أو تعمل –أمر ما– بينك وبين الشيء المراد الحذر منه حتى لا تقع فيه، أو حتى لا يصيبك أو يضرك، أو على الأقل تقليل أضراره وآثاره.

ويعني هذا أيضا أنه إجراء استباقي قبلي وليس أثناء أو بعد، أي الحذر والاحتياط القبلي من أمر مكروه أو غير مرغوب فيه أو على الأقل تقليل أضراره ونتائجه، فالوقاية من الحريق مثلا: أن تضع أو تستخدم إجراءات وتدابير احترازية استباقية قبلية من شأنها أن تمنع أو تقلل الأسباب والعوامل والظروف التي تؤدي إلى وقوع الحرق، وهكذا في باقي المجالات الأخرى(3).

(1) طارق علي أبو السعود، **الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة**، مركز الإعلام الأمني، أكاديمية سعد العبد الله، للعلوم الأمنية، دولة الكويت، 2017، ص 1–2.

(2) ابن منظور، **لسان العرب**، ج6، مرجع سابق، ص 4901.

(3) محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز الربدي، "**الوقاية من الجريمة بين الوقاية الموقفية والاجتماعية: دراسة وصفية تحليلية بأسلوبي –تحليل المضمون بملفات التحقيق الخاصة بمرتكبي جرائم السرقات المودعين بسجن الدمام، والمسح الاجتماعي لمنظور العاملين في المؤسسات الإصلاحية والمحققين في شرطة وهيئة التحقيق والإدعاء في مدينة الدمام والخبر–**"، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، الرياض، 1432هـ – 2011م، ص 14.

أما المفهوم الاصطلاحي للوقاية من العنف والجريمة فهناك عدة تعريفات لها من بينها: أن مفهوم الوقاية من العنف والجريمة: «يشير إلى مختلف الجهود المجتمعية التي تهدف إلى الحيلولة دون توفر عوامل وظروف الجريمة أصلا»[1]، وهناك من يذهب إلى أنه: «كل عمل قد يؤدي إلى التقليل أو التخفيض من معدلات الجريمة»[2].

وبشكل أوسع تعتبر الوقاية من الجريمة ومظاهر العنف المختلفة: «عمل وقائي جماعي من خلال برامج وتدابير وقائية ميدانية للتعامل مع كافة الظروف والعوامل المؤدية للعنف والجريمة أو بروز الشخصية الإجرامية»[3].

وللتداخل الموجود بين مفهومي الوقاية والعلاج، فمن الواجب الفصل بينهما مفاهيميا، فالوقاية من الجريمة هي تفادي الجريمة قبل أن تقع ولو للمرة الأولى، والعلاج معناه تفادي أن تقع مرة ثانية جريمة وقعت للمرة الأولى، وعليه فالوقاية ملازمة للعلاج وسابقة احترازية له[4].

ومن خلال ما سبق ذكره من تعاريف نستنتج تعريفا إجرائيا لمفهوم الوقاية من الجريمة والعنف: «هي تظافر جهود استباقية علمية وفعلية احترافية، تعتمد على سياسات وخطط إجرائية منظمة، وهذا لبناء منظومة من التدابير والبرامج العملية التطبيقية، والاجتماعية منها والموقفية للحيلولة دون حصول الأفعال الإجرامية والعنيفة، أو السعي للسيطرة على الجريمة وخفض معدلاتها»[5].

2-1-2- **أقسام الوقاية من العنف والجريمة** : تنقسم إلى قسمين هما:

أ– الوقاية الموقفية من الجريمة: (Situational Crime Prevention)

وهي أخذ الاحتياطات وكل الإجراءات لمحاربة منع الزيادة في نسبة أعداد الجريمة، وذلك بتعطيل فرصة ارتكاب المجرم للجريمة من خلال اتخاذ كل التدابير اللازمة التي تجعل الهدف صعب المنال على المجرم"[6].

(1) أحسن طالب، **الوقاية من الجريمة**، ط1، دار الطليعة، لبنان، 1422هـ، ص 08.
(2) المرجع نفسه، ص 10.
(3) عايد شيحان عياط، "**الشرطة المجتمعية: استراتيجية مقترحة لعمل الشرطة الأردنية**"، مجلة الدراسات الأمنية، ع7، مديرية الأمن العام، الأردن، 2006، ص 140.
(4) رمسيس بهنام، **المجرم تكوينا وتقويما: الأساليب العلمية في الكشف عن مصدر الإجرام لدى المجرم**،ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ت)، ص 265.
(5) محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز المربدي، مرجع سابق، ص 16.
(6) تركي العطيان، "**رؤية نفسية في نظريات الوقاية من الجريمة قبل وقوعها**"، مجلة البحوث الأمنية، مج14، ع31، كلية الملك فهد الأمنية، 1426هـ، ص 165.

وعليه فالوقاية الموقفية إجمالا هي: «العمل المتواصل والمتجدد بجميع التدابير والإجراءات والأساليب العلمية والإجرائية والميدانية، المبنية على التخصص والاحتراف، الرسمية منها وغير الرسمية، الجماعية منها والفردية، والتي تسهم بتضييق وتقليل الفرص والمواقف التي يستغلها المنحرفون لارتكاب جرائمهم، مع جعل الأهداف الإجرامية أصعب من مقدرة الجاني، وزيادة مخاطرها وتقليل مردودها النفعي، من أجل السيطرة على الجريمة، ووقف أو خفض معدلاتها»[1].

ب–الوقاية الاجتماعية من الجريمة: (Sociale Crime Preventionوهي العمل على بذل الجهود لتحقيق أكبر قدر من الرعاية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع خاصة الفئة المهددة بالسقوط في الجريمة وذلك على نطاق أوسع، والاتجاه الوقائي يعني المستقبل، والمستقبل هو الطفل والفئة الشابة[2].

وهناك من يرى أن الوقاية الاجتماعية هي: «كافة الأنشطة المتخذة عن طريق الأفراد أو الجماعات الرسمية وغير الرسمية والتي تهدف من ورائها إلى منع أو تقليل الوقائع الإجرامية من خلال التدخل في الأسباب والعوامل المؤدية إلى نشوء الشخصية الإجرامية»[3].

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة تعريف إجرائي للوقاية الاجتماعية على النحو التالي:«بأنها العمل المؤسسي الاحترافي بجميع الأساليب والتدابير المجتمعية الرسمية للوقاية من الجريمة قبل وقوعها، من خلال معالجة الظروف والعوامل والشروط التي قد تؤدي بالأبرياء إلى الانحراف، مع تحييد وتقليل الدوافع المؤدية إلى بروز الشخصية الإجرامية، وذلك بالتدخل المبكر لمحاولة القضاء على العوامل المساعدة على ظهورها أو تحييدها»[4].

وبالتالي فالوقاية من الجريمة بشقيها الموقفي والاجتماعي تعملان في نطاق واحد يهدف منع الجريمة والسلوكيات الانحرافية، وكذا توفير العوامل والظروف المناسبة للقضاء على مثل هذه الظواهر السلبية، وذلك بعمل فردي أو جامعي، رسمي أو غير رسمي وباتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة.

2–1–3– عناصر الوقاية من العنف والجريمة: تقوم الوقاية على عنصرين أساسيين هما:

(1) محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز المربدي، مرجع سابق، ص 17.

(2) وسيلة الحلبي، "**دور العمل الاجتماعي في الوقاية من الجريمة**"، مجلة المكافحة، ع27، اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، الرياض، ص 30.

(3) إبراهيم الحيدر، "**الرؤية المستقبلية للدور الوقائي للمؤسسات المجتمعية عبر عرض التجربة الكندية في المنهج التكاملي للوقاية من الجريمة**"، أعمال ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثالثة، مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، 1435هـ، ص 606.

(4) محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز المربدي، مرجع سابق، ص 18.

أ–الوقاية العامة: والتي تتناول وضع الخطط والبرامج الشاملة من قبل السلطات والهيئات المختصة، والتي من شأنها القضاء على العوامل المؤدية إلى الإجرام أو المهيأة له.

ب–الوقاية الخاصة: التي يعتمدها الأفراد بوسائلهم الخاصة من أجل الابتعاد عن الظروف التي يمكن أن تجعل منهم هدفا للاعتداء[1].

2–1–4– مستويات الوقاية من العنف والجريمة: كما أن الوقاية من الجريمة والعنف تتم وفق ثلاث مستويات وهي:

أ– الوقاية من الدرجة الأولى: ونقصد بها محاولة منع حدوث العنف والجريمة أو التقليل من معدل وقوعها.

ب– الوقاية من الدرجة الثانية: وتهدف إلى خفض عدد الأشخاص المرتكبين لظاهرتي العنف والجريمة حاليا.

ج– الوقاية من الدرجة الثالثة: وتهدف إلى خفض معدلات ارتكاب العنف والجريمة، وتكون عادة خلال العلاج وبالتأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعي[2].

2–1–5– أهمية الوقاية من العنف والجريمة كمنهج متبع على المستوى المحلي والدولي:

إن الوقاية من العنف والجريمة هاجس يؤرق المجتمع المحلي والدولي، لذلك فإن السعي المتواصل للقضاء عليها–الجريمة والعنف– يشغل الرأي العام على كافة الأصعدة على النحو الآتي:

أ– على الصعيد الدولي:

قد حث المؤتمر السابع للوقاية من الجريمة الذي نظمته الأمم المتحدة والمنعقد في **ميلانو** سنة **1985** الدول على وضع سياسة وقائية عامة تنصهر ضمن خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى إحداث تطور نوعي نحو الأفضل في مجتمع كل دولة، فالسياسة الوقائية العامة هي التي تضع تصورا عاما للأهداف الأمنية في المجتمع، وهذا بوجود الوسائل التي تحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية

(1) سعيد علي راقع الحسنية، **"دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة: دراسة مسحية وصفية على طلبة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ونزلاء إصلاحية الحائر"**، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية، تخصص تأهيل ورعاية إجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض– السعودية، 1424هـ–1425هـ، ص 18، تاريخ الزيارة:16/07/2018، توقيت الزيارة: 12:32.
https://ncys.ksu.edu.sa/sites/ncys.ksu.edu.sa/files/Crime%2019_5.pdf

(2) حمزة عبد المطلب كريم المعايطة، **"دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع: نحو آليات للوقاية من الجريمة"**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع6، جامعة الحاج لخضر بباتنة، جويلية 2018، ص 217–218، تاريخ الزيارة:2020/04/28، توقيت الزيارة:10:55. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/65069

والثقافية التي تقوم بها مختلف القطاعات والمرافق المتاحة داخل المجتمع، وهذا يعبر عنه بالتوجه المنهجي الحديث في الوقاية من الجريمة.

والملاحظ أن هناك نوع من الحواجز تنصب بين قطاعات الدولة وبين المؤسسات العامة والخاصة ذاتها مما يؤثر على فعالية تلك المؤسسات والقطاعات وربما يحدث تناقض في الجهود، مما يجعل عدم الاستقرار في المجتمع، مما يشكل منبع لحركات الشغب والانحراف والإجرام ولذلك لابد من وضع سياسة وقائية عامة والتنسيق بين مختلف القطاعات العامة والخاصة.

كما يقودها جهاز صالح مزود بتنظيم أساسي وأنظمة عمل تحدد بنيته وصلاحيته وميادين نشاطاته، والأهداف المطلوب منه تحقيقها مع تحقيق له موازنة مالية كافية تسمح له بالتجهيزات المادية والبشرية اللازمة لأداء مهامه[1].

وفي إطار التحول المنهجي على المستوى الدولي أدركت الأسرة الدولية مسؤوليتها في حفظ الأمن والوقاية من العنف والجريمة، فعمدت هيئة الأمم المتحدة إلى إنشاء قسم ضمن أجهزتها يختص بالدفاع الاجتماعي والوقاية من العنف والجريمة، ومهمته وضع الخطط التوجيهية لأجهزة الأمم المتحدة في حقل الوقاية من الجريمة ومظاهر العنف، وكذلك تعمم هذه الخطط على الدول الأعضاء في المنظمة الدولية كنماذج موجهة لسياستها الوقائية كما أنشأت الأمم المتحدة معاهد للوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين، مثل: معهد طوكيو وكوستاريكا وهلسنكي، ومعهد روما[2].

كما عقدت اتفاقية تعاون مع المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض التابع لمجلس وزراء الداخلية العرب وتسعى الآن لإنشاء معهد بمنظمة إفريقيا، وعلى مستوى الدول الغربية عمدت منذ الستينات إلى وضع سياسة جنائية عامة ترمي إلى تطوير أجهزة العدالة الجنائية من شرطة وقضاء مؤسسات عقابية واجتماعية وتشريع جزائي بما يتلاءم مع تطور الظاهرة الإجرامية ومتطلبات معالجتها والوقاية منها، كما ترمي إلى وضع الخطط الوقائية المبنية على برامج اجتماعية تدعو إلى مساهمة المواطنين في تنفيذها والتجاوب مع المتطلبات الوقائية.

لقد أنشأت الدول الإسكندينافية مجلسا مشتركا للوقاية من الجريمة، كما أن السويد قد أنشأت مجلسا وطنيا للوقاية من الجريمة في **جويلية 1984** يتولى المهام نفسها، وفرنسا أنشأت سنة **1983** لجنة

(1) سعيد علي الحسينية ، مرجع سابق، ص 19.

(2) محمد السعيد تركي، نسيغة فيصل، "**سياسة الوقاية والمنع من الجريمة**"، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الواد، مج15، ع1، شتاء 2018، ص 245، تاريخ الزيارة: 2019/01/12، توقيت زيارة: 9:31.
http://dspace.univ-eloued.dz/bitstream/123456789/6352/1/

عليها الوقاية من الجريمة لها فروع في كافة المحافظات والمدن، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت سنة **1963** لجنة لوضع أسس توفير النظام والأمن ومساعدة الأجهزة المختلفة، ثم تحولت هذه اللجنة بعد عشر سنوات إلى معهد فيدرالي للعدالة الجنائية، أما كندا فقد اعتمدت منهجا جديدا في الوقاية من الجريمة حيث اتجهت نحو إثارة اهتمام المواطنين أنفسهم كعنصر فاعل في الوقاية لمساعدة الأجهزة الأمنية انطلاقا من كون تلك الأجهزة الأمنية بمفردها تعجز عن تأمين السلامة العامة إن لم تتعاون مع المواطنين[1].

ب– على الصعيد العربي:

اتخذ التحول المنهجي في العالم العربي اتجاهين جديدين ويتمم أحداهما الآخر، أما الأول ينصرف إلى إيجاد المرتكز المؤسسي للوقاية من الجريمة من خلال إنشاء مجالس وهيئات ومراكز متخصصة في الميدان الأمني بصورة عامة والوقائي بصورة خاصة أما الثاني انصرف نحو التخطيط الأمني والوقائي.

وقد أنشأت ضمن جامعة الدول العربية المنظمة للدفاع الاجتماعي بموجب اتفاقية دخلت حيز التنفيذ سنة **1965**، ثم تحولت إلى مجلس وزراء الداخلية العرب وإلى مجلس وزراء العدل العرب، وأنشئ في العربية السعودية المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض الذي يضم المعهد العالي للعلوم الأمنية وقد نظم هذا المركز منذ إنشائه سنة **1978** العديد من اللقاءات والدورات العلمية والدراسية والتدريبية والمؤتمرات الدولية، ونشر العديد من الأبحاث العلنية في الميادين ذات صلة بالوقاية من الجريمة.

إضافة إلى إنشاء المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية بالرباط، والذي يعتبر أحدث مجلس وزراء العدل العرب، وفي جانب التخطيط الأمني اتخذ المؤتمر الثالث لوزراء الداخلية العرب قرار بتاريخ **26** و**27** أوت عام **1980** باعتماد خطة أمنية عربية ترمي إلى توفير الأمن الداخلي في الدول العربية والوقاية من الجريمة.

وقد جاء في مدونة قواعد سلوك الدول الأعضاء في مجلس الوزراء الداخلية العرب لمكافحة الإرهاب أنه تم الاتفاق على عدة نقاط لنبذ الأعمال الإرهابية وإدانتها أيا كان مصدرها وأيا كانت أغراضها وأسبابها كما تم الاتفاق على تطوير تبادل الخبرات العلمية والتكنولوجية في مجال التعاون الأمني مع الجماعات والمنظمات الإرهابية ومواجهتها وكذا في مجالات أمن السكك الحديدية ومناطق التجمعات العامة[2].

(1) مصطفى العوجي، مرجع سابق، ص 30.

(2) محمد فتحي عيد، **الإجرام المعاصر**، ط1، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 177-178.

ج– على الصعيد الوطني في الجزائر:

بالإضافة إلى قوانين الوقاية من الفساد والوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وغيرها في المجال الجزائي تعززت منظومة مكافحة الإرهاب محاربة الجريمة بمرسوم رئاسي جديد يخص الاستعانة بنظام وطني للمراقبة بواسطة الفيديو، ويعتبر النظام الوطني بواسطة الفيديو وسيلة تقنية للاطلاع والاستباق يهدف إلى المساهمة في مكافحة الإرهاب والوقاية من الأعمال الإجرامية وحماية الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام، وكذا ضبط حركة السير عبر الطريق ومعاينة المخالفات وتأمين البنايات والمواقع الحساسة وتسيير وضعيات الأزمة أو الكوارث الطبيعية وغيرها، ووفق هذا المرسوم الرئاسي رقم**15–228** المؤرخ في **2015/08/28** يوجه نظام المراقبة بواسطة الفيديو إلى مساعدة ودعم الترتيبات البشرية للأمن والأنقاض المنتشرة في الميدان وتحسين مستوى عملها عبر تزويدها في الوقت الحقيقي بالأخبار والمعلومات.

ويستهدف المرسوم منع ارتكاب الجرائم ومكافحتها بفاعلية وتسهيل التعرف على مرتكبيها وإلقاء القبض عليهم، وكذا تحسين تدابير الحفاظ على النظام والأمن العام وإعطاء المزيد من الفعالية للعمل المباشر في الميدان عبر التنسيق والانسجام في التدخلات والتقليل من الخسائر والأضرار إلى أدنى درجة، وأوضح المرسوم أن المراقبة بواسطة الفيديو تتم بوسائل الدولة في الأماكن مثل الموانئ والمطارات في حين تتم بواسطة وسائل المؤسسات في حالة تنفيذ المراقبة بواسطة الفيديو في الأماكن الواقعة داخل المؤسسات الاقتصادية.

ولا يخضع نصب كاميرات المراقبة في الأماكن العامة أو المفتوحة للجمهور إلى رخصة إدارية مسبقة وإنما يتم طبقا لمخطط رئيسي للمراقبة يوافق عليه الوالي بعد التصديق عليه من قبل لجنة الأمن الولائية ووضع المركز الوطني للمراقبة بواسطة الفيديو تحت سلطة الوزير الأول الذي يفوض تشغيله الدائم إلى المديرية العامة للأمن الوطني، ويكون مقره في الجزائر العاصمة، ويشير المرسوم إلى أنه يربط المركز الوطني للمراقبة بواسطة الفيديو عند الإقتضاء بمركز العمليات للمديرية العامة للحماية المدنية وبالمركز الوطني لعمليات الحراسة والانقاذ في البحر بكل هيئة من هيئاته[1].

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، المواد من 01 إلى 12 من الرسوم الرئاسي 15-228 المؤرخ في 23 أوت 2015، ص3-4، تاريخ الزيارة: 2020/5/03، توقيت الزيارة:11:09.
http://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2015/A2015045.pdf

ونشير إلى وجود مجموعة من المعوقات تحول دون تطبيق ما هو موجود في المدونات القانونية والأنظمة والمشاريع على أرض الواقع إلا أنه من خلال اعتماد تدابير وقائية قبلية قانونية واجتماعية يدخل ضمن توجه المشرع لسياسة جنائية معاصرة تهدف إلى الوقاية والمنع من الجريمة.

د– أهمية الوقاية من الجريمة بشكل عام: إن عملية الوقاية من الجريمة تؤكد أن منع وبتر الجريمة بشكل نهائي لا يمكن، وأنه من المستحيل عمل ذلك رغم أن ذلك غاية ورغبة كل إنسان، وبالتالي يجدر بنا أن نهتم بالجانب الوقائي ونعمل ونصحح ما نستطيع عمله وإصلاحه قدر الإمكان، ولا يشغلنا ما لا نستطيع –منع الجريمة والعنف– عما نستطيع عمله –الوقاية من الجريمة والعنف–.

كما أن أهمية الوقاية من الجريمة وكافة مظاهر العنف وأنواعه بالمفهوم العلمي الحديث يتحدد من كونها عملا استباقيا لتحديد وتقليل وقوع الفعل الإجرامي والعنيف وذلك مستقبلا، وهي تركز على الوقاية قبل وقوع الفعل، وليس لعلاج نتائج وقوعه، فهي بالأساس عملية تنموية إنتاجية استثمارية، يستفيد منها جميع أفراد المجتمع وليست علاجية لفعل وقع ونتج عنه آثار سلبية قريبة أو بعيدة، ظاهرة أو خفية، فردية أم جماعية.

فالفرد عند انحرافه وارتكابه للجريمة يكون قد خسر المجتمع فردا إيجابيا، وفي المقابل أصبح فردا سلبيا في المجتمع، ويشكل الضرر لنفسه ولمن حوله من أسرة أو غيرها وعلى بقية أفراد المجتمع، فلابد أن يكون لذلك المنحرف والمجرم ضحية أو ضحايا بشرية أو مادية[1]،ومحدثا ذلك الفعل الإجرامي الخوف والقلق عند الآخرين، ثم يشكل بعد ذلك عبئا ثقيلا على أجهزة الأمن والعدالة عند مطاردته والقبض عليه والتحقيق معه ومن ثم محاكمته وإيداعه في المؤسسات الإصلاحية، ثم يكون بعد ذلك موسوما بالانحراف بعد انتهاء عقوبته واحتمالية عودته إلى الجريمة واردة بنسبة كبيرة، بالإضافة إلى احتمالية انحراف أسرته واضطرارهم إلى أمور لا تحمد عقباها بسبب انحرافه وغيابه عنهم عندما يتم وضعه في السجن.

وللقضاء على ما سبق ذكره من مظاهر الانحراف وارتكاب الجرائم وجب اتخاذ التدابير الوقائية مبكرا، وهذا بالتدخل الجاد والمبكر في حماية الأسوياء من الانحراف والمحافظة على السلوك السوي في المجتمع، واكتشاف بوادر الانحراف عند الأشخاص بهدف تحجيمها وتقويمها.

ورغم أهمية الوقاية من العنف والجريمة كمرحلة أولى من مراحل السيطرة والتحكم بالجريمة، وإن تطبيقها بالشكل العلمي الاحترافي يقلل الأعباء في المراحل التي تليها، فهذا لا يعني أن بقية المراحل ليست مهمة، فالمكافحة وتطبيق العقوبات الرادعة، وتقديم العلاج من إصلاح وتأهيل ورعاية لاحقة

(1) محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز الربدي، مرجع سابق، ص 45.

وغيرها لابد منها، فالمطلوب هو التخصص وإعطاء كل مرحلة من مراحل التعامل مع الجريمة نصيبا من الدراسة والتطبيق حسب درجة الأهمية، كما أن السياسة الوقائية القبلية لن تثبت نجاعتها إلا إذا بنيت على أسس وقواعد[1].

وبالمقابل إذا تم تطبيق سياسة الوقاية من الجريمة الموقفية والاجتماعية تطبيقا علميا فعليا وإجرائيا، فإنه حتما سوف يحقق نتائج فعلية في مجال السيطرة والتحكم في الجريمة، ومن هذه النتائج نجد:

- المحافظة على الأسوياء بأن يبقوا أسوياء ويستمروا على ذلك.
- تقليل الطلب على السلوك المنحرف.
- وقف الزيادة غير الطبيعية في معدلات الجريمة في المجتمع، وخفضها شيئا فشيئا.
- تقليل ضحايا الجريمة البشرية والمادية.
- تقليل نسبة الخوف من الجريمة[2].
- تقليل الأعباء على الأجهزة الأمنية من خلال تقليل نسبة المجرمين (مطاردة، قبض، تحقيق، محاكمة، تنفيذ العقوبة وغيرها من المهام).
- تقليل أعداد السجناء المودعين في المؤسسات الإصلاحية (التي تعاني دائما من زيادة اكتظاظ السجناء بها)[3].

ومن خلال ما سبق ذكره نجد أن الوقاية من الجريمة والانحراف خير من العلاج والإصلاح، وذلك بأن خسائر الوقاية أقل وطئة من الخسائر المادية والبشرية الموظفة لمطاردة المجرمين أو معاقبتهم، كما أن استئصال الجريمة وبترها لا يمكن تحقيقه إلا بإتباع سياسة احترافية ذات منهج علمي تتظافر فيه كافة الجهود الفردية والجماعية، الرسمية وغير الرسمية، المادية والبشرية، ولكل هذا نجد أن الوقاية من الجريمة والعنف إجراء شغل الرأي العام المحلي والدولي وكذا دول العالم المتقدم منها والمتخلف لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية في بناء الأمم وتقدمها بأمن وسلام.

2–1–6– الاتجاهات الحديثة للوقاية من العنف والجريمة:

لقد باتت الجريمة وانتشار أشكال العنف والانحراف المختلفة هواجس تهدد كيان المجتمعات المتقدمة والمتخلفة وتنخر في بناء الأسر، مما يجعلها تقف حاجزا أمام العيش في رفاهية في ظل الاستقرار والأمن، مع ازدياد أضرارها وخطرها حتى أصبحت عائقا في وجه التنمية والتقدم، بالإضافة لما تحدثه من ارتفاع

(1)محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز الربدي ،المرجع السابق، ص 46.
(2) أحسن طالب، **الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية**، مرجع سابق، ص 23.
(3) محمد بن إبراهيم الربدي، مرجع سابق، ص 47.

معدلات ضحاياها البشرية وخسائرها المادية، وارتفاع في معدلات الخوف منها، وبسبب ذلك توالت الدراسات العلمية والأبحاث الأكاديمية والتفسيرات العلمية، وهذا في محاولة لفهم الظاهرة الإجرامية والسلوك المنحرف، ومعرفة الأسباب والعوامل المؤدية إليها، وفي الوقت نفسه في محاولة لردع أخطارها، واستقراء سبل علاجها والوقاية منها قدر الإمكان، فكانت هناك محاولات متكررة للحد من انتشار الجريمة، ووقف زيادة معدلاتها، ومكافحتها بوسائل عدة ومتنوعة[1].

وبالرغم من كل تلك الجهود والمحاولات المبذولة في مكافحة الجريمة والعنف، سواء كان ذلك بزيادة أعداد رجال الأمن، أو بتشديد الإجراءات الأمنية وكذا العقابية المتخذة، أو التوسع في إنشاء المؤسسات الإصلاحية والخاصة بإعادة التأهيل، أو غيرها من الإجراءات الردعية، إلا أن معدلات الجريمة والعنف في عمومها لم تنخفض، وإنما هي آخذة في الزيادة والتعقيد والخطورة.

وعلى إثر ذلك تم مراجعة الإجراءات السابقة الخاصة بمكافحة العنف والجريمة وتقييمها وذلك بهدف الكشف عن أسباب عجزها وعدم فعاليتها، ومن هنا ظهرت أهمية (**المقارنة الجديدة**) والمتمثلة في اعتماد أسلوب الوقاية أولا، أي اعتماد التدخل المجتمعي (أفراد–جماعات–هيئات–مؤسسات) القبلي وليس البعدي، وهذا باتخاذ تدابير وإجراءات وقائية اجتماعية وموقفية قبل وقوع الجرائم وليس بعدها، بغية القضاء عليها أو على الأقل التخفيف من تأثيراتها على الأفراد والجماعات، من خلال دراسة الظاهرة الإجرامية من منظور علم الوقاية من الجريمة لمفهومه العلمي الشامل على اعتبار أن الوقاية خير من العلاج[2].

وفي مجال الوقاية من العنف والجريمة نجد هناك اتجاهات وقائية مختلفة تختلف باختلاف أصحابها في الاتجاه والتخصص العلمي والمهني، ورغم اختلاف الاتجاهات لكن الوسيلة والغاية واحدة، وهي الوقاية من العنف والجريمة ثم القضاء عليها ومنع وقوعها إن أمكن، عن طريق تجنيد كافة فئات وهيئات المجتمع، وتتسم الاتجاهات المعتمدة للوقاية من العنف والجريمة رغم اختلاف توجهات أصحابها بالاشتراك في نقطة هامة، والمتجسدة أساسا في تكامل هذه الاتجاهات مع وجوب تطبيقها في آن واحد.

وقبل الوصول إلى الاتجاه الوقائي نجد أن الاتجاهات الغربية والعربية كانت تركز على المحاربة الميدانية للعنف والجريمة والمعتمدة على العلاج والإصلاح فقط إضافة إلى إعادة التأهيل، ولكن الخسائر المتكبدة

(1) محمد بن إبراهيم الربدي، مرجع سابق، ص 02-03.
(2) أحسن طالب، **الوقاية من الجريمة**، مرجع سابق، ص 18.

والأضرار الناجمة عن عودة المجرم لفعله، نبهت الباحثين إلى اتجاه آخر يرتكز على الوقاية القبلية من العنف والجريمة، وآخر الاتجاهات الحديثة التي يتم تطبيقها في البلدان الحديثة باستراتيجية الوقاية والعلاج، من منطلق أنه مادام هناك أشخاص يرتكبون الجرائم وهناك ضحايا يتضررون من ارتكابها فنحن بحاجة إلى الوقاية من الجريمة كما نحتاج أيضا إلى علاج المجرم الذي يقوم بها، مما أدى بالكثير من الدول بإدراج الكثير من القوانين من أجل علاج المجرم وإصلاحه وإعادة تربيته.

انطلق الاتجاه الحديث من فرصة تطوير استراتيجية المؤسسات العقابية، وهي أن العقوبة ليست غاية في حد ذاتها إنما هي وسيلة ذات هدفين علاجي ووقائي، فالعلاجي يتم بإخضاع المحكوم عليه لتدابير التوجيه والتربية وحتى الضحية تحتاج إلى ذلك بغية تأهيله مجددا لحياة اجتماعية أفضل، والوقاية تتم بتحصينه أخلاقيا وسلوكيا ضد أخطار الانحراف والإجرام فالعقوبة تنظر إلى المستقبل والنظرة إلى المستقبل نظرة وقائية، ومن هذا المنظار يقتضي التطلع نحو الحركة الإصلاحية التي تعرفها السجون في أكثر من دولة من دول العالم[1].

ومن أبرز الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة والعنف نجد التقسيمين التالين:

أ– التقسيم الأول: وهو تقسيم ثلاثي الاتجاه يجمع بين مختلف المتغيرات الوقائية كالآتي:

أ–1– الاتجاه الأول:

يهدف إلى الوقاية من الجريمة من خلال تصميم البيئة وتغييرها تغييرا من شأنه تقليل فرص ارتكابها لتثبيط عزم المجرمين المحتملين، ولتحقيق هدف الوقاية من الجريمة من خلال هذا الاتجاه، ويرى البعض أن ارتكاب الجريمة ليس مرتبطا فقط بالسمات البيولوجية والنفسية للمجرم، ولا العوامل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع بل يرتكز أيضا على العوامل الموقفية التي توثر على ارتكاب الجريمة، والوقاية من الجريمة وفقا لهذا الاتجاه تتحقق من خلال إعادة النظر في أساليب تخطيط المدن والتصميمات المعمارية على نحو يصعب ارتكاب الجرائم أو يقلل فرص ارتكابها.

أ–2–الاتجاه الثاني:

ويهدف هذا الاتجاه إلى اتخاذ تدابير وقائية فعالة لحماية ضحايا الجريمة المحتملين، حيث أظهرت الدراسات والبحوث أهمية دور المجني عليه في ارتكاب الجريمة، فالمجني عليه في كثير من الأحيان يخلق بسلوكه وأفعاله هذه المغريات، وهذه المنبهات التي ستحث المجرم الكامن على التحرك وستدفعه إلى الانقضاض على فريسته، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه من الواجب اتخاذ تدابير وقائية فعالة لحماية

(1) عصمت عدلي، **علم الاجتماع الأمني المدن والمجتمع**، ط1،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 299.

ضحايا الجريمة المحتملين بشتى الطرق مثل استخدام وسائل الإعلام والتوعية والتعليم بهدف تغيير سلوكهم أو حثهم على أحذ الاحتياطات الواجبة لحماية أنفسهم وأموالهم ضد الاعتداء.

أ–3–الاتجاه الثالث:

ويهدف الاتجاه الثالث إلى العمل على إجراء تغييرات اجتماعية جذرية فقد ثبت من خلال التجارب التاريخية أن الجريمة الناتجة عن المشاكل الاجتماعية لا يمكن حلها بقانون العقوبات، حيث أن هناك بالفعل جرائم (كالثأر وإدمان المخدرات) لم تفلح القوانين والعقوبات شديدة القسوة في القضاء عليها أو الحد منها، ويتطلب علاج مثل هذه المشكلات حلولا اجتماعية تعالج الجذور، وتسعى إلى منع الأسباب والظروف التي تخلق الدوافع لارتكاب الجرائم والسبل إلى هذه التغييرات إنما يكون عن طريق مشاركة الجماهير والمؤسسات في تنمية المجتمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا.

ويجب أن تتكون قناعة لدى جميع أفراد المجتمع مؤداها أن كثيرا من مشكلات مجتمعهم حلها في يدهم وبجهودهم الشخصية، وأن مجرد إزاحتها عن كاهلهم ووضعها على كاهل الحكومات إنما هو هروب لن يحل هذه المشكلات، ويمكن تعريف الاتجاهات على أنها المشاعر المنبثقة عن الخبرة المسبقة والتي تؤدي إلى وجود رغبة لدى الفرد في اتخاذ سلوك معين، أو إطلاق حكم على موضوع الاتجاه، وتكون الاتجاهات نحو الأشخاص، أو ظروف العمل، أو أدوات العمل، وغيرها من الأمور[1].

ب– التقسيم الثاني: وهو تقسيم ثنائي يعتبر من أشهر الاتجاهات المتخصصة في وقتنا المعاصر، ويعتمد هذا التقسيم على نوعي الوقاية من الجريمة بين موقفية واجتماعية وقد سبق الوقوف عندهما بالتعريف المفصل، وهذا على النحو الآتي:

ب–1– اتجاه الوقاية الموقفية من العنف والجريمة:

تعتمد الوقاية الموقفية القبلية في سياستها الإجرامية على التعامل مع الموقف الإجرامي بعينه أو النمط الإجرامي ذاته، ثم الانتقال لموقف أو نمط إجرامي آخر وهكذا أي سياسة الخطوة بخطوة، والموقف يليه موقف آخر وهكذا[2] ، وذلك بانتهاج سياسات معينة مثل عدم توفير أو تقليل الفرص والمواقف المواتية للفعل الإجرامي، والتي يستغلها المجرم في ارتكاب جريمته، بالإضافة إلى سياسة تصعيب الهدف، أي جعل الهدف الإجرامي صعب المنال من مقدرة الجاني، ويتم هذا باعتماد التدابير اللازمة والعراقيل والموانع المادية، واتخاذ كافة الاحتياطات والتدابير الاحترازية.

(1) طارق علي أبو السعود، مرجع سابق، ص 02-03.
(2) أحسن طالب، **الوقاية من الجريمة**، مرجع سابق، ص 52.

ب–2– اتجاه الوقاية الاجتماعية من العنف والجريمة:

تعتمد الوقاية الاجتماعية في سياستها الإجرامية على مبدأ **"الوقاية الشاملة"** وعلى التعامل مع **"الإرادة الإجرامية"**، وذلك بالاعتماد أولا على المعالجة القبلية للظروف والعوامل والشروط الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية .... وغيرها، والتي تؤدي أو قد تؤدي بالأفراد إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية، وهي ما يعرف **"بالوقاية الاجتماعية القبلية"**، مع التقليل والتحييد من العوامل والمتغيرات المؤدية لبروز الشخصية الإجرامية قدر الإمكان، وبمعنى آخر يسعى هذا النوع من الوقاية إلى تحجيم الإرادة الإجرامية الدافعة لارتكاب الفعل الإجرامي أو كبحها أو تحييدها قدر الإمكان، وفي الوقت نفسه تعمل على تعزيز وتقوية الإرادة الرافضة والمانعة للجريمة، عند الأسوياء بشكل عام وعند الأشخاص المحتمل وقوعهم في شرك الجريمة بشكل خاص.

ويتميز هذان الاتجاهان بالتوافق من ناحية والاختلاف والجدل من ناحية أخرى، فهما يتوافقان في الهدف وهو ضرورة اعتماد الوقاية القبلية من الجريمة كتدابير ميدانية فعلية، وكسياسة واستراتيجية أساسية للتعامل معها، بدل سياسة الردع والمكافحة الميدانية فقط، وبالمقابل نجد اختلافهما في الوسيلة والطرق الموصلة لمقصود الوقاية من الجريمة، بالإضافة إلى وجود جدل قائم يتجلى أساسا في أيهما أهم وأجدر وأنجع في التطبيق العملي لتحقيق الغاية المنشودة، والتي هي بالأساس السيطرة على الجريمة ووقف أو خفض نسب معدلات ارتفاعها شيئا فشيئا[1].

وتستند هذه الاتجاهات الحديثة في سعيها للوقاية من العنف والجريمة إلى جملة من التوجهات لتحقيق سياستها الوقائية تتمثل فيما يلي:

- **التوجه نحو التجهيز البشري للعملية الوقائية**: تميز الاتجاه الحديث في السياسة الوقائية بالاهتمام المباشر بالجهاز البشري العامل في ميدان الوقاية من الجريمة انطلاقا من الحقيقة الأساسية التي تحكم النظام الوقائي، حيث أن العنصر البشري هو العنصر الأهم في العملية الوقائية وذلك من خلال الاهتمام بالتأهيل والتدريب على العمليات التخطيطية والتنفيذية، وهذا على كافة المستويات فكانت الدورات التكوينية.

ومن أجل الوصول إلى النوعية المتميزة لدى فئة العاملين أثناء العمل الوظيفي والاستفادة من هذا التوجه الحديث كان نشوء اختصاصات جديدة مرتبطة بالسياسة الجنائية، والعلوم الجنائية وإنشاء معاهد متخصصة في العلوم الجنائية والوقاية واستراتيجية العمل الميداني.

(1) محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز الربدي، مرجع سابق، ص 04–05.

التوجه نحو التجهيز الفني والتقني المناسب للعملية الوقائية: تحتاج العملية الوقائية إلى تجهيزات فنية في عصر تحتل فيه التكنولوجيا أهمية كبرى وضرورة ملحة لتمكين الجهاز البشري من أداء وظيفته على أحسن وجه ودراسة كافة الخطط والتصورات واختيار الاستراتيجية الأنسب في تحقيق الأهداف(1).

التوجه نحو البحث الجنائي كعنصر أساسي في للعملية الوقائية: أدرك المسؤولون عن السياسة الوقائية أن معظم المنجزات الحديثة في الحقول العلمية المختلفة ومعظم اختراعات والأجهزة والوسائل التي يستعملها العالم المعاصر يعتمد على البحث الجنائي بطريقة علمية ممنهجة للإلمام بالظاهرة الإجرامية بغية الوقوف على أسبابها وعواملها من أجل معالجتها والوقاية منها.

ولذلك نجد أن كثير من دول العالم عمدت إلى وضع برامج وقاية نموذجية اعتمادا على ما توصلت إليه تقنيات البحث العلمي وأساليب التقييم والقياس، لأن البحث العلمي أصبح من مقومات السياسة الجنائية الحديثة والسياسة الوقائية خاصة.

التوجه نحو إيجاد موازنة مالية خاصة بالوقائية: يتطلب تنفيذ السياسة الوقائية موازنة مالية خاصة بها لتحقيق العمل الوقائي الذي سيقوم به كيان قائم بذاته بجمع وتنسيق، ووضع الخطط والاستراتيجيات لنجاح سياسة الوقاية والوصول إلى الأهداف المرجوة منها حيث نجد أن كثير من الدول خصصت مجالس وهيئات وقائية (2).

من خلال ما سبق ذكره حول الاتجاهات الوقائية المنتهجة للحد من استفحال ظاهرتي العنف والجريمة في المجتمع، نجد أنه من الواجب السعي لتعزيز مثل هذه السياسات الوقائية القبلية والجمع بينها لتمام الفائدة وللقضاء على الجريمة في مهدها، إضافة إلى السعي لنشر الوعي بين جميع فئات المجتمع وهيئاته والتعاون بينها، خصوصا أن المقاومة الميدانية للجريمة والعنف أثبتت عجزها وضعف حيلتها ناهيك عن الخسائر المترتبة (مادية، بشرية) عنها أين لا ينفع العلاج البعدي إثر وقوع الجرائم.

2– 2– الإجراءات العلاجية المنتهجة للحد من ظاهرتي العنف والجريمة:

إن الأسباب والعوامل التي تقف وراء نشوء ظاهرتي العنف والجريمة، تمس نفسية الفرد في حد ذاته وتتعداه إلى العوامل المحيطة به من أسرة ومجتمع ومدرسة، إضافة إلى أسباب أخرى –تم رصدها في مقام سابق–، وطالما تعددت الأسباب المؤدية للعنف والجريمة، فإن إجراءات العلاج والتصدي وكذا الإصلاح

(1) مصطفى العوجي، **الاتجاهات الحديثة للسياسة**، مرجع سابق، ص 32-34.
(2) المرجع نفسه، ص 35.

وجب أن تمس الجوانب المحيطة بالفرد، لأن التغيير فيها إلى الإيجاب فيه علاج للفرد العنيف أو المجرم وإعادة تأهيله، كما فيه وقاية للفرد السوي من آفة الانحراف، لذا ينبغي أن لا يقتصر العلاج على ميدان واحد، أو أسلوب محدد، وإنما لابد من إتباع خطة شاملة متكاملة لعلاج ظاهرتي العنف والجريمة، ويمكن توضيح أهم مجالات العلاج فيما يأتي[1]:

2-2-1-أساليب العلاج الأسري للعنف والجريمة: تعتبر الأسرة أهم مؤسسة تربوية والبنية الاجتماعية المسؤولة عن التنشئة وفق منظومة قيمية، وباعتبارها اللبنة الأساسية والنواة الرئيسية لتكوين فرد صالح يسهم في بناء المجتمع وتطوره، لذلك فهي تحظى بالأولوية من حيث قدرتها على استئصال ظاهرتي العنف والجريمة وغيرهما من السلوكيات غير السوية، ومنه وجب تركيز الاهتمام على التنشئة الأسرية للطفل، وهذا بانتهاج الاستراتيجيات والطرق الوقائية وكذا العلاجية على المستوى الأسري الآتية:

❖ **سلامة البناء الأسري والتمسك بالقيم:**

تعد الأسرة أول وأهم مؤسسة تربوية يتلقى فيها الفرد قيم الأخلاق ومبادئ السلوك السوي، لأن الأسرة تكون أكثر حرصا على توجيه أبنائها وحثهم على الأخذ بقيم الفضيلة والإحساس بالكرامة الإنسانية، التي تمكنهم من فهم المعايير والأخلاقيات السليمة[2].

ومن أبكر وسائل الوقاية التي تساعد على تجنب سلوك الانحراف والعنف في الوسط العائلي الحرص قدر الإمكان على حسن اختيار الفرد لشريكة حياته، وهو اختيار الزوجة الصالحة والانسجام العائلي: «لأن الزواج عملية بناء يحتاج من الزوجين إلى إدراك واع، وفهم صحيح، وتسامح وثقة متبادلة بإخلاص واحترام وتقدير متبادل وإحساس صادق بالمسؤولية المشتركة، وتعاون على تصفيات الخلافات (بكتمان) حال حصولها»[3]، وهذا الانسجام له انعكاساته الإيجابية على تربية الأبناء التربية الصالحة.

فكلما كانت الأسرة متماسكة ومترابطة، كلما كانت أقدر على حماية أبنائها من الوقوع في مزالق الانحراف والإجرام والعكس، وفي هذا الإطار أوضحت الكثير من الدراسات وجود علاقة بين اضطراب الأسرة وتوترها وانحراف أفرادها وجنوحهم لممارسة العنف والجريمة[4].

(1) مسعود بوسعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل**، مرجع سابق، ص91.

(2) عزيز أحمد صالح الحسني، "**انحراف السلوك وأثره على أمن المجتمع في اليمن: دراسة تحليلية**"، مجلة جامعة الناصر، ع 5، مج2، أكاديمية الشرطة، صنعاء، يناير –يونيو 2015، ص 289.

(3) أكرم نشأت إبراهيم، **علم الاجتماع الجنائي**، مرجع سابق، ص 42-43.

(4) مدحت محمد محمود أبو النصر، **الخدمة الاجتماعية والوقائية**، ط1، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، 1996، ص 171.

❖ **ضبط سلوكيات الأطفال وتدريبهم على الأدوار الاجتماعية:** تعد الأسرة المدرسة الأولى للفرد التي تشكل شخصيته ويتعلم فيها العديد من وظائف التهيئة الاجتماعية، فالأسرة هي مؤسسة المجتمع الإنساني وهي إحدى أقوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الحياة لأنها تعلم الأطفال ضبط سلوكياتهم غير المقبولة وتأجيل الإشباع واحترام حقوق الآخرين، والمرأة نصف المجتمع وركن الأسرة والأساس الذي تقوم عليه بناء المجتمع فهي أول من يتعامل معه الطفل، فهي تلقنه الصفات الفاضلة، كالصدق، وحب النظام واحترامه، أما الأب فهو عماد الأسرة، والمسؤول عن أبنائه، وعن تربيتهم وتعليمهم.

كما يجب على الوالدين أن يكونا قدوة حسنة لأبنائهم، لأن القدوة الحسنة أهم عناصر التربية السليمة، إن الوظيفة الأساسية للأسرة المحافظة على بناء المجتمع وديمومته من خلال قيامها بالعديد من الوظائف البيولوجية والاقتصادية والسياسية، وتجدر الإشارة إلى أن الوظيفة الأساسية للأسرة هي التنشئة الاجتماعية وقيامها بدورها من خلال التربية والتوجيه والإرشاد، وتدريب الأفراد على الأدوار الاجتماعية عن طريق تعليمهم الطرق الثقافية والاجتماعية للمجتمع وتوفير الدعم الاجتماعي ونقل العادات والتقاليد والقيم والعقائد السائدة في الأسرة وتزويدهم بأساليب التكيف وكذلك تعلم المعايير والقيم والأدوار الاجتماعية، وإعداد الفرد قيميا من خلال الضبط المباشر وغير المباشر بالاعتماد على الأساليب العقابية والأساليب التحفيزية المناسبة[1].

❖ **تنمية الشعور بالسعادة عند الطفل:**

إن الأشخاص الذين يعيشون الخبرات العاطفية الإيجابية كالسعادة وتوفير دفء وعطف الوالدين وحنانهم عليهم يميلون لأن يكون تعاملهم مع أنفسهم ومع غيرهم بشكل لطيف وخال من أي عدوان أو سلوك سلبي آخر، أما الأشخاص الذين تعرضوا لإساءة المعاملة من قبل الوالدين وإهمال عاطفي واجتماعي فقد يسعون لاستخدام العدوان بأشكاله المختلفة وذلك من أجل جلب انتباه الأسرة وإشعارها بوجوده وضرورة الاهتمام به، إن إساءة المعاملة الجسمية والنفسية الموجهة نحو الأطفال كلها تؤدي إلى مشاكل وضعف في الجهاز العصبي المركزي وقد تقود إلى توليد اضطرابات سلوكية وانفعالية.

❖ **توفير الأنشطة البدنية الإيجابية للأطفال:**

من المعروف أن الأنشطة البدنية الإيجابية كالرياضة بكافة أشكالها تعمل على استثمار الطاقة الموجودة لدى الأفراد وتنمي كثيرا من الجوانب لدى الأفراد، فتوفر مثل هذه الأنشطة خصوصا لدى

(1) حمزة عبد المطلب كريم المعايطة، **"دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع: نحو آليات الوقاية من الجريمة"**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مرجع سابق، ص 224-225.

الأطفال في المراحل العمرية المبكرة يعمل على تصريف أشكال القلق والتوتر والضغط والطاقة بشكل سليم حتى لا يكون تصريف هذه الأشياء عن طريق العدوان فقد ثبت من خلال العديد من الدراسات مدى أهمية وفاعلية الرياضة في خفض السلوك العدواني لدى الأطفال.

❖ **تنظيم وترتيب بيئة للطفل:**

إن إعادة ترتيب البيئة المنزلية والمدرسية للطفل التي تتضمن أماكن واسعة في غرف النوم والمعيشة وأماكن اللعب وغرف الفصول تعمل على التقليل من التوترات والانفعالات وبالتالي تقطع الأمل في حدوث سلوك عدواني ناتج عن الضيق في مساحات اللعب وغيره لأن ذلك يعطي فرصا أكبر للأطفال للعب والحركة كما أنه ينصح بوجود أشخاص راشدين كمراقبين لسلوك الأطفال لمنع حدوث المشاجرات بين الأطفال.

❖ **الإشراف على الطفل في النشاطات اليومية:**

إن الأطفال الناضجين والأطفال غير الناضجين بحاجة مساحة لوجود من يشاركهم اللعب وبالأحرى من يشرف على لعبهم وهذا الإشراف يبدي للطفل المشارك في النشاط مدى اهتمام الراشد المشارك المراقب له وبالتالي يحد من ظهور مشكلات سلوكية تنبع عن غياب الرقابة[1].

❖ تشجيع لغة الحوار داخل الأسرة والاستماع لأفرادها مع استبعاد أي نموذج عدواني.

❖ العدل بين الأولاد وعدم تفضيل أحدهم على الآخر في المعاملة والعطايا، بل حتى من ناحية الاستقبال.

❖ عدم معاقبة الأولاد قبل عشر سنوات مهما فعلوا، ثم التدرج في تأديبهم بعد ذلك، لأن النبي ﷺمنع ضرب الأولاد قبل هذه السن بسبب الصلاة وهذا رغم منزلتها العظيمة في الإسلام، فمن باب أولى ألا يضربوا على غيرها[2]، حيث يقول ﷺ: «**مروا صبيانكم بالصلاة إذا بلغوا سبعا، واضربوهم عليها إذا بلغوا عشرا وفرقوا بينهم في المضاجع**»[3].

❖ التدخل عند كل حالة عدوان، وعلاجها بالحسنى مع إظهار التعاطف مع الضحية.

❖ مراقبة لعب الأطفال واستبعاد العنيفة منها[4].

(1) **طرق الوقاية من حدوث السلوك العدواني لدى الاطفال**، تاريخ الزيارة: 2017/10/23، التوقيت: 11:34.
http://www.arabnet5.com

(2) مسعود بوسعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل**، رجع سابق، ص 92.

(3) رواه أحمد، **المسند: مسند عبد الله بن عمر بن العاص**، رقم الحديث(6689)، ص 480.

(4) مسعود بوسعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل**، مرجع سابق، ص 93.

- ❖ جميع أشكال العنف مرفوضة داخل الأسرة وللجميع الحق في العيش في بيئة آمنة وصحية وحالية من العنف.
- ❖ الإطار العاطفي النفسي هو المرجعية الأساسية في مجال حماية الأسرة من العنف بأشكاله.
- ❖ اعتماد منهج متعدد الأبعاد لمواجهة العنف الأسري والآثار المترتبة عنه، تنفيذ الخطط والبرامج الوقائية بمسؤولية مشتركة بين الأسر وهيئات المجتمع المختلفة[1].
- ❖ **التكامل في عملية الاتصال:**

يهدف هذا الأسلوب أساسا إلى تعليم أعضاء الأسرة ولاسيما الزوجين أساليب الاتصال السليمة التي تتم بينهما، حيث يساعد هذا الأسلوب أعضاء الأسرة على تعديل أنماط الاتصال المرضية التي تتم داخل الأسرة وتغييرها، وتؤثر سلبا على علاقتهم واكتسابهم أنماط جديدة أخرى للاتصال، بحيث يكون لها تأثير إيجابي في حياتهم، خصوصا عند إيجاد توافق بين مستوى الاتصال الكلامي والتعبيري في عمليات الاتصال التي تتم بين أفراد الأسرة[2].

- ❖ ينبغي التوقف عن زج الأطفال الذين يعانون من بعض المشاكل في أسرهم في دور الرعاية والمؤسسات الاجتماعية لأن أسرهم تبقى مع كل التحديات والمشكلات الوسط الأفضل لنشأتهم، والتعويض عن ذلك بمتابعة الأطفال المحتاجين إلى المتابعة والرعاية من قبل الجهات المختصة وهم في أسرهم مع العمل على مساعدة الأسر لتجاوز مشكلاتها[3].

بعد عرض الدور الفعال للأسرة في الوقاية من العنف والجريمة وكافة أنواع الانحراف، وجب أن نؤكد على أن الطفل بذرة والأسرة هي محل زراعته ومواد تغذيته، وحتى ينمو بسلام وجب أن تجد وسطا سليما معافى، كما يجب التنويه بمدى أهمية الأسرة كعامل وقائي من الجريمة يحتل أعلى نسبة وأرفع رتبة في درجات الوقاية، ومن ناحية أخرى عمل الأسرة وحده لا يكفي بل يحتاج إلى عوامل وقائية أخرى تجمع بين الفرد وإرادة الهيئة وتأطير المجتمع.

(1) سالم بن عتيق بن صايل المطيري، **دور هيئة حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة العنف الأسري**، الرياض، (د.ت)،ص07.

(2) إبراهيم محمد الكعبي، "**العوامل المجتمعية للعنف الأسري في المجتمع القطري**"، مجلة جامعة دمشق، مج29، ع3+4، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2013، ص 276.

(3) المجلس الوطني لشؤون الأسرة، **الصحة والعنف: استعراض الوضع الحالي في الأردن وأساليب الوقاية والتصدي للعنف**، 2005، منظمة الصحة العالمية، ص 87.

2-2-1-إصلاح مؤسسات التعليم ونوعيته:

تشكل المؤسسات التعليمية كالمدرسة، الجامعة، ومراكز التكوين المهني ....إلخ، المحطة الثانية بعد الأسرة، بل تعد أهم مرحلة أساسية وطويلة في حياة الفرد، أين يتزود الطلاب فيها بالعلم والمعرفة يمضون فيها معظم أوقاتهم لتلقي العلوم[1]، كما تسهم المؤسسات التعليمية في تنمية قدرات الطالب العقلية، والمهارة البدنية، والوجدانية، ويتم ذلك من خلال تحقيق التعاون بين هيئة التدريس والطلبة، وتنظيم جماعات النشاط المدرسي والجامعي، وتوجيه وتوعية الطلبة للاندماج في النشاط المناسب، والإحساس بالولاء للجماعات والمجتمع والوطن[2].

ودور المدرسة يقوم على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في المناهج التعليمية والتربوية والتثقفية العامة المناسبة، وفي الجهاز البشري المتخصص الذي يتولى الإشراف عليها وتزويد الطلاب بها، وفي المرفق الملائم وملحقاته من ملاعب ومكتبات ومراكز صحية مدرسية، وأخصائيين نفسانيين، فتحقق هذه المزايا من شأنها أن توفر بيئة صالحة للتربية والتعليم، وتحد من فرص الإجرام في المجتمع[3].

وحتى تؤدي المؤسسات التربوية والتعليمية الدور المنوط بها وجب أن تحرص قيادة إدارة المؤسسات التعليمية على أداء المدرسين مهامهم التعليمية والتربوية بكفاءة وسلوك قويم، واستبعاد من لا يصلح لهذه المهمة، وكذا القيام برقابة الطلبة ومتابعة حضورهم والتزامهم بالنظام، واتصافهم بحسن السلوك، والعمل على تشخيص وفرز المنحرفين منهم، والسعي لإصلاحهم، وإبعاد من تعذر إصلاحه حتى لا يؤثر سلوكه السيء على الطلاب الأسوياء وأيضا من عوامل الوقاية والعلاج إزاء انحراف المؤسسات التربوية هو حسن اختيار القائمين بإدارتها وأساتذتها، لأن ذلك يمثل ضمانة لانتظام سير العمل الإداري، والحيلولة دون اختلاله، ويخلق علاقة ود واحترام بين القائمين على هذه المؤسسات وبين منتسبيها من الطلبة، بذلك نقل المعاملة الخاطئة وبالتالي السلوك الخاطئ[4].

(1) مصطفي حجازي، **الأحداث الجانحون**، (د.د)، بيروت، 1981، ص 361.

(2) خيري خليل الجميلي، **السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم**، ط1، المكتب لجامعي الحديث، (د.م)، 1998،ص 295.

(3) Nelson B.H, **Juvenile Delinquency and the Schools–A**, Review of the Literature, University of Chicago Press,volume33, 1982, p 28, Date de visite: 14/5/2019, Temps de visite: 14:12.
https://www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/

(4) أكرم نشأت إبراهيم، **علم الاجتماع الجنائي**، مرجع سابق، ص 54.

وحتى تؤدي المؤسسات التعليمية دورها على أكمل صورة في القضاء على العنف المدرسي وجب التنسيق والتعاون بين أولياء الأمور والهيئات الإدارية والعمالية، بهف إيجاد سياسة وقائية وعلاجية للقضاء على السلوك العنيف سواء لدى المعلمين أو الطلبة أو الأولياء تجاه أبنائهم وذلك عن طريق تنشيط مختصين لهذه الفاعليات العلاجية الآتية:

1–تنفيذ العديد من الندوات لأولياء الأمور في أساليب التنشئة الاجتماعية المناسبة لكل مرحلة عمرية باعتبار أن الأسرة هي المصدر الأساسي في تأسيس سلوك العنف لدى الأطفال.

2–تنفيذ العديد من الندوات لأولياء الأمور حول حقوق الطفل في الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية وحقه في اللعب والمشاركة والتعبير عن الرأي، وحقه في الشعور بالأمن النفسي والاجتماعي.

3–تنفيذ العديد من الندوات واللقاءات مع المعلمين والإدارات المدرسية حول الخصائص الإنمائية لكل مرحلة عمرية والمشكلات النفسية والاجتماعية المترتبة عليها وخصوصا مرحلة المراهقة وكيفية التعامل مع هذه المشكلات وخصوصا سلوك العنف.

4–تنفيذ العديد من الندوات للمعلمين والإدارات المدرسية حول حقوق الطفل النفسية والاجتماعية والمدنية والسياسية.

5–المشاركة في غرس فعلي وواقعي لفكرة الديمقراطية والتعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرارات خصوصا التي تتعلق بشؤونهم.

6–عقد دورات للمشرفين التربويين والمديرون والمديرات والمعلمون والمعلمات في حقوق الإنسان وحل النزاعات ومنحى التواصل السلمي الخالي من العنف.

7–الإشراف على البرنامج المدرسي من خلال وزارة التربية والتعليم الذي يهدف في الأساس إلى تعليم مبادئ الديمقراطية والحوار ونبذ الصراعات والدفاع عن الحقوق بأساليب الحوار الهادئ البناء.

8–الإشراف على برنامج بناء والذي من ضمن أهدافه الكشف عن التلاميذ المتأثرين بالصدمة والتي من ضمن آثارها سلوك العنف حيث يقدم هذا البرنامج العديد من الأنشطة التي تحد من هذا السلوك.

9–تنفيذ العديد من المخيمات الصيفية والإشراف عليها والتي من ضمن أهدافها التفريغ الانفعالي عن طريق الأنشطة الحركية والرسم والتمثيل والفنون الشعبية، والتي تسهم في خفض العدوانية بالإضافة إلى أنشطة متنوعة ذات صلة بمفاهيم حقوق الإنسان.

10–تنفيذ العديد من المعارض والمهرجانات التي تحتوي علي ركن أساسي خاص بحقوق الطفل سواء من حيث الفقرات التي تقدم أو المجسمات والرسومات التي تعبر عن حقوق الطفل وكذلك الفقرات التي تحتوي علي مضمون توجيهي إرشادي لبعض القضايا التي تهم الطفل.

11–التنسيق مع المؤسسات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والدعم النفسي الاجتماعي لمساعدة الأطفال في هذا المجال[1].

12–توزيع النشرات والملصقات الخاصة بحقوق الطفل وتوزيع النشرات الخاصة بالآثار المترتبة على استخدام العقاب والعنف تجاه الطلبة والوسائل البديلة للعقاب والعنف.

13–تنفيذ العديد من المسابقات التي تتناول مواضيع حقوق الطفل والتوجيه والإرشاد.

14–القيام بدورات قصيرة للمعلمين الجدد في كيفية التعامل مع الطلبة من خلال منحى التواصل اللاعنفي القائم على الإرشاد بالرابطة الوجدانية.

15–العمل على الجانب الوقائي للحد من سلوك العنف لدى الطلاب من خلال جلسات التوجيه الجمعي وتوظيف الإذاعة المدرسية والجانب الإعلامي في المدرسة.

16–العمل على الجانب الإنمائي من خلال تنمية مهارات الاتصال والتواصل بدون عنف لدى المعلمين والطلبة وتدريب على تنمية المهارات الاجتماعية.

17–أما على المستوى العلاجي فيقوم المختصين في التوجيه والإرشاد بتنفيذ العديد من البرامج العلاجية للطلبة العدوانيين والذين يتبنون العنف في حل مشكلاتهم والتي تقوم في الأساس على نظريات التوجيه والإرشاد (السلوكية، المعرفية، العقلانية الانفعالية السلوكية، الإنسانية، السلوكية الحديثة).

18–كما يقوم هؤلاء المختصين في التوجيه والإرشاد بتقديم الدعم والمساندة النفسية للطلبة المتأثرين بالصدمات والأزمات التي تترك في كثير من الأحيان مشاعر عدائية وتولد سلوكا عنيفا، وذلك من خلال البرامج الإرشادية التي تقوم في الأساس على جلسات التفريغ الانفعالي وتقوية مفهوم الذات والشعور بالأمن النفسي والاجتماعي.

19–إنتاج العديد من المجلات والتي تتضمن العديد من المواضيع ذات العلاقة بحقوق الإنسان والتوجيه والإرشاد[1].

(1) سلوى عبد المجيد الخطيب، **نظرة معاصرة في علم الاجتماع المعاصر**، ط1، مطبعة النيل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 577.

ث–دور المؤسسات الإعلامية في الوقاية من العنف والجريمة:

تؤدي وسائل الإعلام دورا محوريا في توعية أفراد المجتمع وتحسيسهم بأهم المشكلات والآفات وكذا الانحرافات المنتشرة بين مختلف الفئات، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى قدرة وسائل الإعلام على التأثير بشكل كبير في نفسيات الجماهير، خاصة وسائل الإعلام السمعية البصرية، حيث أن الصورة لها وقع كبير على المشاهد، ولعل هذا ما جعل كل حملات التوعية والحملات التحسيسية، وحتى الحملات الإعلامية والانتخابية، تعتمد بدرجة كبيرة على وسائل الإعلام المرئية.

كما أن العديد من الأفراد يعتمدون بشكل كبير على وسائل الإعلام لاستقصاء معلوماتهم وآرائهم بناء على ما شاهدوه أو سمعوه في حصة تليفزيونية أو برنامج إذاعي معين، أو ما قرأوه في جريدة أو مجلة معينة، ومن هذا المنطلق فإن الإعلام يلعب دورا أساسيا في محاربة العنف والجريمة، فإذا علمنا كما تشير الدراسات الميدانية أن فئة الشباب والمراهقين هي الأكثر متابعة لوسائل الإعلام، خاصة الجديد منها على غرار شبكة الأنترنيت، بالإضافة إلى أن هذه الفئة كذلك هي الأكثر ولوجا لعالمي العنف والجريمة، فإننا ندرك أن هذه الوسائل الإعلامية هي الأكثر مقدرة على مثل هذه الظواهر السلبية، والحد منها على الأقل في المجتمع[2]، وذلك من خلال إتباع استراتيجية إعلامية وخطة منتهجة تحترم خصوصية وسائل الإعلام المستخدمة والظاهرة المعالجة، إضافة إلى الجمهور المخاطب، وتقوم هذه الاستراتيجية الإعلامية للوقاية من العنف والجريمة بالخطوات الآتية:

- التكفل بطرح مشكلات الشباب وتخصيص محطات إذاعية وتليفزيونية خاصة تتوجه إليهم، ويشرف على إدارتها مختصين في مختلف العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية.
- إعداد برامج توعوية وتوجيهية للأسر لمساعدتها على مرافقة أبنائها والتكفل بمشكلاتهم وقضاياهم، وتوضيح سبل التربية وحسن المعاملة والمساهمة في التخصص من كل الانحرافات السلوكية والآفات الاجتماعية مثل: الدمج في الكشافة الإسلامية والنوادي الرياضية والثقافية والمؤسسات التعليمية والتكوينية.

(1) محمد صفوح وآخرون، **نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول** العربية، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1997، ص 22.

(2) الأزهر ضيف، محمد ذيب، "**التوعية الإعلامية ودورها في مكافحة المخدرات والوقاية منها لدى الشباب**"، مجلة المجتمع والرياضة، مج1، ع2، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر2018، ص 152–153، تاريخ الزيارة: 2019/03/07، توقيت الزيارة:10:07.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/493/1/2/76621

- إعداد برامج للشباب: تثقيفية، تكوينية، تربوية، ترفيهية، تحسيس وتوعية بالقيم الدينية والوطنية وتعزيز روح الانتماء لمجتمعه وتنمية روح المسؤولية لديه ورفع مستوى تفكيره وتصوراته ليستطيع حل مشاكله بنفسه وبطرق معقولة ومشروعة[1].
- تكثيف الحملات الإعلامية والبرامج وذلك من خلال التركيز على مختلف الأبعاد الدينية والاجتماعية والاقتصادية المتسببة في ظاهرتي العنف والجريمة، وينبغي لوسائل الإعلام أن لا تكتف بالتحذير من مخاطر الظاهرة –العنف والجريمة– بل المطلوب اقتراح مخارج وحلول ناجحة موجهة لكل الأطراف الفاعلة التي يمكن لها أن تساهم في حل هذه الظاهرة، كالأولياء والمعلمين والأطباء النفسانيين .....إلخ، علاوة على توجيه برامج متخصصة ويشرف عليها متخصصين في المجال[2]، للأخذ بيد المجرمين وممارسي العنف والعدوان.
- مساهمة إعلامية مبرمجة بحيث لا يقتصر دور الإعلام على وقفات بمناسبات معينة فقط، والملاحظ بأن النظرة إلى تناول بعض البرامج والمشاكل الصحية ومنها العنف مازالت نظرة استحياء مع أن الجميع يدرك أن العنف مرفوض دينا وقانونا، ومن ناحية أخرى نجد أن وسائل الإعلام وعلى رأسها التليفزيون تعرض مشاهد عنف وجريمة مما يؤثر في الناس بمختلف فئاتهم خصوصا الأطفال والشباب، ولذلك لابد من تخفيض جرعات العنف والجريمة التي تعرض عبر وسائل الإعلام[3].
- جعل الإعلام وسيلة لحفظ الأمن من خلال ممارسته لوظائفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصدق وموضوعية، بعيدا عن الكذب وخلق الشائعات، فلا يتخذ من الظواهر السلبية – كالعنف والجريمة– مادة لإثارة غرائز الجمهور بهدف جذبه لا تنويره بمدى خطورتها[4].
- على الإعلام أن يتفادى نشر كل صغيرة وكبيرة عن مظاهر العنف وتفاصيل الجرائم المختلفة وبأسلوب الإثارة والمبالغة والتهويل، وقد يدفع إلى ذلك مجرد التسلية وتشويق الجمهور، وهذا مما يجعل المتلقي يتعود على ما يراه ويصبح الأمر بالنسبة إليه عاديا فتكون النتيجة عكسية.

(1) خالد عبد السلام، "**عوامل الانحراف الاجتماعي لدى الشباب الجزائري واستراتيجيات التكفل والعلاج**"، مجلة دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، ع13، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ديسمبر 2014، ص 127، تاريخ الزيارة: 2019/09/29، توقيت الزيارة: 17:30.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/117/7/2/5427

(2) الأزهر ضيف، محمد ذيب، مرجع سابق، ص 153.

(3) المجلس الوطني لشؤون الأسرة، منظمة الصحة العالمية، مرجع سابق، ص 87.

(4) حمزة عبد المطلب كريم المعايطة، مرجع سابق، ص 225.

- الإعلام وحده لا يحل مشكلة العنف والجريمة، بل لابد من تظافر جميع الجهود لعمل برنامج متكامل لأن المشكلة متداخلة مع تفعيل دور جمعيات الحماية، والتوسع في الإرشاد النفسي والديني وتوعية فئات المجتمع المتضررة بحقوقها عبر الإعلام.
- عرض قصص واقعية عايشت العنف والجريمة عبر وسائل الإعلام، وجعل هذه القصص محورا للمناقشات العامة والحوار لتثبيت القيم الايجابية وايجاد حلول فاعلة، خصوصا أن تكتم أفراد المجتمع عما يتعرضون له من اعتداءات وجرائم يولد مشاكل تزداد تأزما مع الوقت[1].

ومن خلال ما سبق ذكره وجب استغلال وسائل الإعلام المختلفة كسلاح في وجه العنف والانحراف الإجرامي، عن طريق الوقاية والتوعية والعلاج من هذه الآفات الهدامة، مادة تقوم سلوك أفراد المجتمع وتنوه بمدى خطورة ارتكابها وجزاء فاعلها، لا سلعة تباع على واجهات الإعلام وصفحاته وكذا برامجه بهدف إثارة الجمهور السلبية، والسبق الصحفي وزيادة نسبة المشاهدين وكذا تبني مثل هذه السلوكيات –العنف والجريمة– وجعلها نمطا حياتيا مستساغا، كما يمكن التنويه إلى مدى فاعلية التعاون الجاد بين الأسرة والمجتمع بمختلف هيئاته الرسمية وغير الرسمية.

أ– صحة بيئة العمل: تنطلق عملية توفير بيئة صحية للعامل من خلال الإجراءات التالية:

- بداية السعي الجاد للحكومة لتوفير مناصب شغل دائمة للقضاء على البطالة والفقر اللذان يعتبران مرتعا أساسيا لتنامي ظاهرة العنف والجريمة، وكذلك تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص في حصول كل مواطن على حقوقه الطبيعية والمدنية في الثروة والتعليم والعمل والصحة والسكن والزواج، والتخفيف من الأعباء الحكومية المثقلة لكاهل المواطن[2].
- ينظر إلى وقاية بيئة العمل للعاملين ذوي السلوك المنحرف مهما كانت خبرتهم وكفاءتهم، من أهم الإجراءات التي تساعد على حماية العاملين ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الثواب والعقاب بعدالة، وكذا الانتماء للعاملين بكل حقوقهم المادية والمعنوية، وتوفير الجو المناسب للعمل والمريح[3]، كل هذا يؤدي إلى رضا العاملين وبالتالي ينعكس إيجابيا على سلوكهم، وبالمقابل هناك من الدراسات الذي أثبت أن دمج المجرمين وتأهيلهم من جديد هو سبيل لاستئصال العنف والجريمة من

(1) عثمان أبو زيد عثمان، **وسائل الإعلام والعنف الأسري**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن– عمان، 2014، ص 85–86.
(2) سهيل مقدم، مرجع سابق، ص 338.
(3) خيري خليل الجميلي، مرجع سابق، ص 290.

المجتمع، مما يكسب هذه الفئة ثقة بنفسها، ويثمن ثقة أفراد المجتمع بعملها وإخلاصها مما يدفعها إلى التفاني في العمل لبناء للوطن.

- اتباع استراتيجية إدماجية وإعادة الإدماج، وهذا بتوفير فرص العمل والانخراط في مؤسسات المجتمع ونشاطاته الاجتماعية، والثقافية والتربوية والرياضية، وتعزيز مؤسسات الشباب ولجان الأحياء بمختصين في مختلف العلوم النفسية والاجتماعية ذوي الكفاءة العلمية والنزاهة الأخلاقية، وتوفير فرص الانخراط أكثر للشباب في نختلف مؤسسات المجتمع الثقافية، التربوية، الرياضية وحتى السياسية من أجل تفعيل ثقافة المواطنة وتقرير روح العطاء والانتماء والاندماج الاجتماعي[1].

وبالتالي فسلامة بيئة العمل وراحة العامل ماديا ونفسيا، وإحاطته بالاحترام والثقة من قبل المسؤول الأول عنه في العمل وكذا زملائه الآخرين، كل هذه العوامل تقضي على أي بوادر للانحراف والجريمة وتخلق منهم أفرادا فاعلين ومبدعين، ثم أن التكفل الفعلي والسريع بالأفراد المسبوقين قضائيا نفسيا واجتماعيا وإدماجهم السريع مهنيا، يعد أنجع سبيل لتخفيف منابع الجريمة.

ب–العلاج الاقتصادي:

إن العامل الاقتصادي له دور كبير في علاج ظاهرتي العنف والجريمة، لأنه دافع من دوافع ممارسة العنف والجريمة عند البعض، ولهذا اعتنى الإسلام بهذا الجانب عناية كبيرة، ويمكن توضيح العلاج الاقتصادي فيما يأتي:

❖ **معالجة مشكلة البطالة:**

إن البطالة سواء كانت دائمة أو موسمية لها الضرر الكبير على البلاد والعباد، ولذا فتوفير فرص العمل والحياة الكريمة ووضع المشاريع المستقبلية، كل ذلك كفيل بحماية الناس من الأفكار المنحرفة وإبعادهم عن التذمر والعنف، ولهذا أمر الإسلام بالعمل واعتبره عبادة، يقول الله تعالى:﴿**فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ**﴾ (**الجمعة:10**).

❖ **القضاء على مظاهر الفقر:**

إن إزالة مسببات الفقر، والتقليل من الفوارق بين الناس، وعدم التمييز الطبقي، وتحسين الظروف المعيشية من شأنه الوقاية من العنف والجريمة، ومن بين المظاهر المنتشرة التي يجب المسارعة إلى القضاء عليها ما يلي:

- ظاهرة التسول.

(1) خالد عبد السلام، مرجع سابق، ص 128.

- المساكن غير اللائقة كتلك المنتشرة حول المدن.
- وسائل النقل غير المحترمة.
- انتشار تجارة الملابس المستوردة المستعملة نتيجة ضعف القدرة الشرائية.
- كثرة الأمراض[1].

❖ **تأمين مستوى العيش الكريم:**

إن رفع مستوى معيشة المواطنين من خلال القضاء على الفقر، وتوفير سكن مناسب تحيط به كل الخدمات (صحية، تعليمية، أسواق، ترفيهية .....) ، والتخلص من جوانب الفساد، والقضاء على الأمية التي تمثل مظهرا من مظاهر التخلف[2]، ولا شك أن توفير كل هذه المتطلبات تعين أفراد المجتمع على العيش في ظل حياة كريمة وتساعد كثيرا في وقاية المجتمع بمختلف فئاته من الانخراط في سلوكيات قد تؤدي إلى الانحراف الإجرامي.

ت–الاستثمار الإيجابي لوقت الفراغ:

إن قضاء الشخص وقت فراغه مع الوسائل الترويحية القيمة التي تنمي فكره وعقله وتنوره إلى طريق الخير والصلاح، كالمطالعة في الكتب الدينية والثقافية والصحف ... إلخ، أو مشاهدة البرامج التليفزيونية والإذاعية الجيدة، أو حضور الندوات والمحاضرات الدينية والعلمية.....إلخ، فالوسائل الترويحية الجيدة تعود على الفرد بالفائدة الكبيرة لاسيما إذا كانت البرامج التي تبث فيها ثقافية وعلمية وأخلاقية تعين الفرد على التمييز بين السلوك السوي والسلوك غير السوي[3].

ث–تعزيز القيم الدينية للوقاية من العنف والجريمة:

يعد الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي وما تتضمنه العقيدة الإسلامية من أوامر ونواه تجعل الفرد المسلم أكثر حرصا على تجنب السلوك المنحرف وارتكاب العنف والجريمة، لهذا يقتضي ما يلي:

❖ **غرس الأخلاق الإيجابية:**

إن طبيعة الحياة الدنيا تقتضي أن يمر الإنسان ببعض الفترات الصعبة والمشكلات العويصة، وإذا لم يكن محصنا بالأخلاق الإيجابية كالصبر والثقة بالله تعالى، والأمل، فإنه سيقع ضحية للأخلاق السلبية

(1) مسعود بوسعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل**، مرجع سابق، ص 97-98.
(2) خيري خليل الجميلي، **السلوك الانحرافي في إطار التقدم والتخلف**، مرجع سابق، ص 290.
(3) عزيز أحمد صالح الحسني، مرجع سابق، ص 291.

كاليأس وحب الانتقام وممارسة العنف وارتكاب الجرائم، وهناك نصوص كثيرة تصنع التفاؤل وتبعث الأمل في النفوس، وفي المقابل تنزع اليأس والإحباط[1] من بينها:

قوله تعالى: ﴿**وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** ﴾ (**البقرة:216**)، وقال تعالى أيضا: ﴿**فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (5) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (06)**﴾ (**الشرح: 05–06**).

وفي السنة النبوية نجد حرص النبي ﷺ الدائم على بعث التفاؤل وخاصة في المواقف الحرجة، فقد شكا خباب بن الأرت إلى النبي ﷺ ما يتعرض له المؤمنون من الشدائد، فقال: «**ألا تستنصر لنا، ألا تدعو الله لنا؟**» قال:« **كان الرجل فيمن قبلكم يحفر له في الأرض فيجعل فيه، فيجاء بالمنشار فيوضع على رأسه فيشق باثنتين وما يصده ذلك عن دينه، ويمشط بأمشاط الحديد ما دون لحمه من عظم أو عصب، وما يصده ذلك عن دينه، والله ليتمن هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضر موت، لا يخاف إلا الله والذئب على غنمه، ولكنكم تستعجلون**»[2].

❖ **إحياء وظيفة الحسبة:**

ونعني بالحسبة تلك الوظيفة الدينية والإدارية التي تقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكل ما يصب في خدمة المصلحة العامة، لقوله تعالى:﴿**وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ (**آل عمران: 104**).

إن وجود الحسبة في المجتمع مع وضع قانون لها، من شأنه تحصين المجتمع من الأخلاق السلبية وعلى رأسها العنف والجريمة، لأن الحسبة تعتبر كعلاج آني ووقائي في الوقت نفسه من كل ما يعكر صفو المجتمع[3].

❖ **تنمية الروح الإيمانية في المجتمع:**

وهذا من خلال إعداد وتنفيذ برامج التوعية بقيم الدين الإسلامي ومبادئه السمحة، والابتعاد عن الغلو والتطرف، وتعميق روح الإيخاء والتعاون بين أفراد المجتمع، لأن القيم الأخلاقية السليمة المستمدة من الإيمان الصحيح، « والذي يجمع دائما، ويوفق ولا يفرق، فيحول دون التفكك والتصدع في مستوى الأسرة وفي مستوى المجتمع، ويحول كذلك دون ارتكاب الآثام بكل صورة وفي جميع الأحوال»[4]،

(1) مسعود بوسعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل**، مرجع سابق، ص 89-90.
(2)رواه البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم(3612)، ص 196.
(3) مسعود بوسعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل**، مرجع سابق، ص 93.
(4) مدحت محمد محمود أبو النصر، مرجع سابق، ص 18.

فالإسلام له دور بارز وأساسي في وقاية الأمة من الانحراف وأنواع العنف والجرائم، بل يشكل أهم الضوابط الاجتماعية.

فالدين الإسلامي يهتم بالوقاية بل قدمها على العلاج، وأعطاها اهتماما كبيرا للوقاية من المشكلات الاجتماعية بدلا من انتظار وقوعها ثم التحرك لعلاجها، ولقد وضع الإسلام منهجا دقيقا للوقاية من الأمراض والمشكلات بمختلف أنواعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .... إلخ[1]، وقد جاء في عدد من آيات القرآن الكريم ما يؤكد ذلك، منها قوله تعالى: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**﴾ (**المائدة:02**).

وجاء في السنة النبوية ما يؤكد على ضرورة الوقوف في وجه من يحاول ممارسة السلوك المنحرف فعن النعمان بن بشير عن الرسول ﷺ قال:« **مثل القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها، إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا، ولم نؤذ من فوقنا، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا**»[2].

فالإسلام في هذه الحالة يضع قاعدة تجعل كل فرد يحس الإحساس الكامل بالمسؤولية، فعن عبد الله بن عمر أن الرسول ﷺ قال: «**ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته**»[3].

كما يفرض الإسلام على كل مسلم أن يغير المنكر الذي يراه في حدود استطاعته عملا بما ورد في القرآن والسنة، فعن أبي سعيد – قال سمعت رسول الله ﷺ يقول:« **من رأى منكم فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**»[4]، فمن الحديث تتبين مراتب الإيمان ودراجاتها، فالمسؤولية جماعية في مكافحة الانحراف أو الفساد، وعلى المجتمع أن يأخذ بيد كل

(1) مسعود بوسعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل**، مرجع سابق، ص 93.
(2) رواه البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الشركة، باب هل يقرع في القسمة والاستهام فيه، حديث رقم (2493)، ص 438.
(3) رواه البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأحكام، الباب رقم (01)، حديث رقم (7138)، ص 1261.
(4) الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، **باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان**، حديث رقم (49)، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ – 2000م، ص 81.

منحرف وفاسد، ويحارب الطرائق المسببة لتفشي الانحراف والفساد بكل صوره واشكاله، لأن أعضاء المجتمع مسؤولون عن التهاون بغية المحافظة على أمن واستقرار الأمة[1].

❖ **تحقيق العدل وإزالة التظلم**: من العلاجات الناجحة للعنف والجريمة، العمل على إزالة الظلم وتحقيق العدل في جميع الميادين، بدءا بالأسرة، ثم توزيع مناصب العمل والثروة وصولا إلى القضاء، لأن ذلك يشعر الناس بالمساواة ويبعد عنهم الحقد والانتقام، وكذا الحسد، وكلها توصل إلى ارتكاب الجرائم أو ممارسة العنف، حيث أن ديننا الحنيف كتابا وسنة يحث على العدل والمساواة بين الناس، مصدقا لقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ (**النحل: 90**)، وعن عائشة أن قريشا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت، فقالوا: من يكلم فيها رسول الله ﷺ؟ فقالوا: ومن يجترئ عليه إلا أسامة، حِب رسول الله □؟ فكلمه أسامة، فقال ﷺ « **أتشفع في حد من حدود الله؟ ثم قام فاحتطب» فقال: « أيها الناس إنما أهلك الذين قبلكم، أنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف، أقاموا عليه الحد، وأيم الله! لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»**[2].

فإضفاء العدل والمساواة بين الناس على اختلاف فئاتهم وأجناسهم ومراتبهم الاجتماعية تكسب الناس الثقة والأمان، والدوافع التي تقضي على السلوكيات المنحرفة والموقعة في براثن العنف والجريمة.

كما أن بعض الناس إذا تعرضوا لشتى أنواع الظلم، ولم يجدوا من ينصت إليهم ويعمل جاهدا لإزالتها، فهذا يدفعهم إلى نزع الثقة ومحاولة الانتقام، والرغبة الجامحة في هلاك الدولة، بل قد يصل الأمر إلى معاونة الأعداء على ذلك، فإن إزالة التظلم وتحقيق العدل والمساواة تنطلق من الأسرة بالعدل ورفع الظلم عن أفراد الأسرة خصوصا الزوجة والأبناء والمساواة بينهم، فنصرة المظلوم هي نصرة الحق ووأد للعنف والجريمة، ولهذا حث النبي ﷺ على نصرة المسلم، سواء بمنعه من الظلم أو تمكينه من حقه[3]،فعن جابر قال: اقتتل غلامان، غلام من المهاجرين وغلام من الأنصار، فنادى المهاجر أو المهاجرون: يا للمهاجرين، ونادى الأنصاري: يا للأنصار! فخرج رسول الله ﷺ فقال: «**ما هذا؟ دعوى أهل الجاهلية؟!**»، قالوا: لا يا رسول الله ! إلا أن غلامين! اقتتلا فكسح أحدهما الآخر، قال: «**فلا بأس،**

(1) عزيز أحمد صالح الحسني، مرجع سابق، ص 295.

(2) رواه مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود، الحديث رقم(1688)، ص 746.

(3) مسعود بوسعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل**، مرجع سابق، ص 83-84.

ولينصر الرجل أخاه ظالما أو مظلوما، إن كان ظالما فلينهه، فإنه له نصر، وإن كان مظلوما فلينصره»[1].

❖ **التكافل الاجتماعي:**

إن المجتمع الذي يسوده التكافل يكون أبعد ما يكون عن الحقد والعداوة والعنف، لأن التعاون والمشاركة الوجدانية والسلوكية تجاه الآخرين، كفيلة بعلاج المشكلات والتخفيف من المصائب، وتنمية روح التكافل الاجتماعي تنشأ من تربية الآباء للأبناء وحثهم على هذه القيمة الخلقية داخل الأسرة والمجتمع، فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ :«**من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه**»[2].

❖ **فعالية المؤسسات الدينية:**

تمارس المؤسسات الدينية دورا هاما وفاعلا في حفظ توازن المجتمع وبتكامل النسق الديني مع الأنساق الاجتماعية الأخرى لإحداث التوازن والأمن داخل أبنية المجتمع المختلفة، حيث تقوم المؤسسة الدينية بمجموعة من الوظائف الاجتماعية داخل المجتمع، تتمثل في تأصيل القيم الاجتماعية النابعة من الشريعة الإسلامية، وإبراز أهمية التكامل الاجتماعي الذي يفرضه الإسلام لضمان أمن الفرد والمجتمع، وتقوية الأدوار الإيجابية للتنشئة الدينية خاصة في ضبط الوسائل الشخصية الذاتية المؤدية للجنوح أو ارتكاب الجريمة والعنف، وتقوية الجانب الديني في نفوس الناس بما يتلقونه من وعظ وإرشاد وتوجيه يعصمهم من الوقوع في المعاصي، ويجعلهم من عناصر الخير في المجتمع وتزويد المصلين بشعور التضامن والأخوة في اجتماعهم للصلاة والرغبة في معاونة بعضهم البعض، ونزع الرغبة في الاعتداء والتعدي على حقوق الغير من خلال اجتماعهم في الصلاة خمس مرات يوميا.

بالإضافة إلى الإرشاد والتوجيه إلى الفضائل الإسلامية، وبيان محاسن السلوك الإسلامي الصحيح بين الفرد وأخيه، وبين الفرد وسائر قطاعات المجتمع وجماعاته هذا إلى جانب نشر الوعي الديني بين جميع أفراد المجتمع، الأمر الذي يقر به الناس من دينهم، وحبب إليهم الالتزام بأحكامه عن فهم وإيمان،

(1) رواه مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب البر والصلة والآداب، باب نصر الأخ ظالما أو مظلوما، رقم الحديث (2584)، ص1121-1122.

(2) رواه مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، رقم الحديث(5353)، ص 621 .

فيقيهم ذلك شر الانحراف بالإضافة إلى توجيه الناس إلى الالتزام بأوامر الدين واجتناب نواهيه، وكلها كما نعلم تبعد المرء عن الانحراف والجرائم[1].

ويلعب المسجد كمؤسسة دينية دورا لا يقل أهمية عن دور الأسرة والمدرسة في تحقيق الأمن من الجريمة من خلال المواعظ والخطب التي تحث على الفضيلة وتحذر من الرذيلة، فالمسجد يسهم في تقوية الوازع الديني والخلقي والاجتماعي لدى الناس، ويبين لهم موقف الدين من مختلف القضايا والمشكلات الاجتماعية ويرفع معنوياتهم، ويبعث الأمل والطمأنينة والاستقرار في نفوسهم ويحثهم على محاربة الكفر والإلحاد والمنكر والجريمة والفساد والظلم والطغيان، والتحلي بالصدق والأمانة والرفق واللين والرحمة والحياء والتواضع والتكافل، وهذه كلها أمور تربوية ذات أثر بالغ في ضبط سلوك الأفراد وتعزيز الشعور الجمعي بأهمية الأمن ومحاربة الجريمة وما يقضي إليها.

كما أن خطباء المساجد يستطيعون أن يبصروا الناس بخطورة آفة العنف والجريمة وما يترتب عنها من آثار في الدنيا والآخرة، وآثارها على الفرد والجماعة، هذه الوسيلة من أنجع الوسائل إذا ما أحسن تنفيذها، وذلك نظرا لقرب الدعوة الإسلامية من القلوب وأثر الشريعة في النفوس ولما تتضمنه أحكام الإسلام من قواعد تنظم علاقة الإنسان بالمجتمع على أساس من العدل، والألفة، المحبة[2].

ج– دور الأجهزة الامنية والإصلاحية والقضائية:

تلعب أجهزة الأمن دورا مهما وفاعلا في مجال التوعية بمخاطر الجريمة والعنف، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في المدارس والجامعات والمساجد والمؤسسات الأهلية والحكومية لتنفيذ برامج التوعية الأمنية، عن طريق إلقاء المحاضرات والندوات من قبل رجال الأمن أو المختصين الأكاديميين أو الأدباء أو رجال الدين، لعرض المشكلات التي يعاني منها المجتمع وتشمل الطالب في مدرسته أو جامعته، والموظف في عمله.

فيؤدي ذلك إلى تحسين العلاقة بين رجال الأمن والمواطنين إذا عرف المواطن أن رجل الأمن يريد حمايته وحماية أهله ووطنه من العبث، وأن المسؤولية الملقاة على عاتق رجال الأمن كبيرة ولا تقتصر على حفظ الأمن والنظام فقط، بل تتجاوز ذلك إلى معرفة اتجاهات المواطنين ورغباتهم، لتحقيق ما يتعلق

(1) عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، "**الأمن مسؤولية الجميع: رؤية مستقبلية**"، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثالثة، المؤسسات المجتمعية والأمنية، المسؤولية المشتركة، المنعقدة بمقر كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، من 21 إلى 24 صفر 1425هـ، الموافق ل 11 إلى 14 أفريل 2004، ج2، ص 744-745، تاريخ الزيارة: 2019/06/30، توقيت الزيارة:18:34. http://www.abhatoo.net.ma/page-principale

(2) علي فايز الجحني، "**نظرة على الإعلام الأمني: المفاهيم والأسس**"، مجلة الأمن، ع8، الرياض، رمضان 1414هـ، ص 191.

منها بسلامة المجتمع، وكذلك تصحيح المفاهيم الخاطئة لدى البعض، وتقبل الآراء والمقترحات من المواطنين لحل بعض المشكلات الأمنية، وهذا يجعل المواطن يعيش المشكلة كما يعيشها رجل الأمن[1].

كما أن الأجهزة الأمنية على اختلاف مسمياتها (الشرطة، المرور، الحرس الوطني، الدفاع المدني، الدفاع الجوّي...وغيرها)، وكذلك الأجهزة الإصلاحية (السجون، دور الرعاية، دور الملاحظة)، والأجهزة القضائية (المحاكم) الدعامة الأساسية المناط بها تحقيق الأمن والوقاية من الجريمة، فتلك أجهزة قامت أساسا لتحقيق هذا الغرض الأمني في بعديه الوقائي والعلاجي وحينما نتأمل في دور الأجهزة الأمنية نجده يتمثل في منع وقوع الجرائم من خلال المراقبة المستمرة وإصدار الأوامر والتعليمات الكفيلة بالوقاية من الجريمة بالإضافة إلى البحث عن المجرمين وجمع الأدلة والتحريات وتنفيذ الأحكام التي تصدرها السلطة القضائية، أما دور الأجهزة الإصلاحية ويتمثل في إعادة تأهيل السجين أو الحدث دينيا وثقافيا وأخلاقيا ومهنيا من خلال الندوات والمحاضرات والنشاطات المختلفة التي تعينه على العودة إلى المجتمع فردا صالحا كما كان بعد تنفيذ عقوبة الحبس المقررة عليه، ويبقى دور الأجهزة القضائية علاجيا في الغالب ولكنه يحمل في طياته جانبا وقائيا[2].

ح– دور المؤسسات والمراكز الصحية والعلاجية والتأهيلية:

يمكن أن يكون للاعتلالات الجسمية والنفسية والعقلية والحسية وأثرها في ارتكاب الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي خصوصا إذا يجد أصحابها العناية المجتمعية الكافية لإعادة تأهيلهم ليكونوا أعضاء منتجين نافعين لأنفسهم ومجتمعهم، فالمرضى بأمراض جسدية مستعصية أو من يعانون من إعاقات جسمية أو حسية أو عقلية شديدة ربما يعجزون عن التكيف في المجتمع ويصبحون عرضة لامتهان العنف ارتكاب الجريمة، واستغلال الجماعات والعصابات الإجرامية لهم إذا لم تتم معالجتهم وتأهيلهم ومرافقتهم من خلال بعض المؤسسات كالمستشفيات والمراكز التأهيلية المختلفة وتحسين ظروفهم المعيشية[3].

(1) علي السهلي، "**دور المواطن في تحقيق الأمن**"، تاريخ الزيارة: 2017/07/13، توقيت الزيارة:13:23، www.kap.org.sa/files/18.w

(2) عبد الله الفوزان، "**تكامل الجهود الأهلية والحكومية في ميدان الإعلام الأمني الوقائي**"، ورقة عمل بالندوة السادسة والثلاثون: الشباب والدور الإعلامي أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 1419هـ-1998م، ص 147-148.

(3) المرجع نفسه، ص 144.

خ– التكامل بين أجهزة الدولة والمجتمع:

إن تأدية المؤسسات السابقة –صحية، العلاجية، التأهيلية، الأمنية، القضائية– لا يؤتي هدفه في الوقاية والعلاج من ظواهر الانحراف والعنف والجريمة، إلا بتكاتف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تكاتفا وتضامنا قويا ومستمرا، كما ينبغي عدم ترك قضية محاربة الجريمة والعنف على الأجهزة الرسمية وحدها، لأن ذلك لا يحقق الاستقرار والأمن المنشود مهما كان الأمر، لهذا لابد من تظافر الجهود الرسمية والشعبية بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني.

فالجمعيات والمنظمات الأهلية لابد أن تقوم بنشر الوعي بين الناس، وتبصيرهم بقضايا الانحراف وشروره وويلاته حتى يكون المجتمع مدركا لمسؤولياته، ويقوم بدوره في الوقاية من العنف والجريمة وكافة أشكال الانحراف بالصورة التي تحقق الأمن، وسيادة القانون في البلاد مع ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية، وبذلك يساهم المجتمع في الحد من الانحراف قبل وقوعه.

كما لابد من قيام الدولة والمنظمات المجتمعية بالتوجيه والتوعية، بغية تغيير نظرة المجتمع التي تتسم بطابع السلبية واللامبالاة تجاه مواقف الحياة اليومية، حيث أن كل فرد مسؤول في مجتمعه، وعليه أن يتدخل حينما يشعر أن هناك خطرا ما يضر المجتمع ونظامه، ومن الواجب عليه أن يتدخل حينما يجد أي فرد يبدأ بالانحراف أيا كان نوع هذا الانحراف، ومن هنا يزداد إحساس كل فرد في المجتمع بمسؤولياته تجاه مجتمعه[1]، وفي نفس الوقت يدرك كل راغب في ممارسة العنف وارتكاب الجرائم أن هناك من يرفض ويقف ضد سلوكه غير السوي.

د– فاعلية وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية:

إن الضبط الاجتماعي يحقق الأمن والاستقرار وذلك من خلال القضاء على الانحرافات الإجرامية بغرض الجزاء أو العقوبة، باعتبارها وسيلة من الوسائل التي تحقق الترابط والمتماسك بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تحقيق الأمن والسكينة، فالردع الاجتماعي يتم بطريقة مباشرة تحت تأثير القوانين الرادعة وسلطاتها، أو بطريقة غير مباشرة مثل: استشعار الخوف أو الرهبة[2].

لذا فوجب اتخاذ استراتيجية ردعية وعقابية قائمة على معالجة مشكلات الشباب في ضوء سياسة الدفاع الاجتماعي، عن طريق تدعيم المنظومة التشريعية بنصوص قانونية تتجاوب مع تطورات أشكال العنف والجريمة وتعقيداتها، وضرورة تبني العقاب الردعي ضد المجرمين المنتهكين للقواعد الاجتماعية، إلى

(1) خيري خليل الجميلي، **السلوك الانحرافي في إطار التقدم والتخلف**، مرجع سابق، ص 297.

(2) محمد صفوح الأخرس، **نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية**، ط1، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، السعودية، الرياض، 1418هـ-1997م، ص 20.

جانب النصوص التي تشدد على دور الأسرة ومسؤوليتها اتجاه أبنائها لمنع كل أشكال الإهمال أو التعامل القسري سواء مع الأبناء أو مع الأزواج..... إلخ[1].

وفي إطار وضع التشريعات الرادعة لمرتكبي الجرائم وممارسي العنف، وجب جعلها خاصة وأشد بالنسبة لمن يمارسون العنف ويرتكبون الجرائم الأكثر من مرة، مع الاهتمام بالقوانين التي تتعلق بحقوق الطفل وحماية المرأة وإعطاؤها الأولوية من حيث السن والتنفيذ، فهي إلى الآن لم تترجم إلى شكل واضح، دون التغاضي عن تفعيل القوانين والتشريعات الموجودة، إضافة إلى تعديل الإجراءات القانونية الروتينية في التعامل مع قضايا العنف والجريمة، مع النص في القوانين على برامج رقابة الأحداث وإنشاء المراكز الخاصة بذلك وتفعيل نصوصها الخاصة بذلك، دون نسيان تفعيل القوانين الخاصة بالسير[2].

ويتطلب الأمر وجود وسائل للضبط الاجتماعي تتسم بالفاعلية، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، ويجب أن تكون هذه الوسائل قادرة على ردع كل سلوك يهدف إلى الانحراف الإجرامي، أيا كان نوعه ومصدره، لأن عدم وجود الضوابط الاجتماعية الفعالة التي تضبط سلوك الشخص من الانحراف نحو ارتكاب الجريمة، يجعل حياة الناس في حالة من الفوضى، والقلق النفسي، والشعور بعدم الأمن والاستقرار لدى الفرد والأسرة والمجتمع[3].

ط– العلاج السياسي لظاهرتي العنف والجريمة:

إن الراعي يتحمل مسؤولية كبيرة في نفور الناس منه وبغضهم له ولجوئهم إلى العنف والجريمة تحقيقا لما عجزوا عن تحقيقه بالطرق السليمة، لأنه لو مد يده إليهم وحاورهم لما وقعوا فيما وقعوا فيه، ولتحسين هذه العلاقة لابد للحاكم من تحقيق ما يأتي:

❖ **النصيحة:** وقد بين النبي ﷺ أن ولي الأمر الذي لا ينصح رعيته فإنه لا يدخل الجنة، عن معقل بن يسار قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ما من أمير يلي أمر المسلمين، ثم لا يجهد لهم، وينصح إلا لم يدخل معهم الجنة**»[4].

(1) خالد عبد السلام، مرجع سابق، ص 128.

(2) المجلس الوطني لشؤون الأسرة، **الصحة والعنف: استعراض الوضع الحالي في الأردن وأساليب الوقاية والتصدي للعنف**، مرجع سابق، ص 89-90.

(3) عزيز أحمد صالح الحسني، مرجع سابق، ص 293.

(4) رواه مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار، حديث رقم: (142)، ص 79.

❖ **نشر العدل بين الرعية:** وذلك مصداقا لقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا**﴾ (**النساء: 58**)، كما بين ﷺ عقوبة الحاكم الجائر والغاش لرعيته، إلا حرم الله عليه الجنة[1].

❖ **الشورى:** فمشورة الحاكم لرعيته في القضايا المهمة والمصيرية، من شأنه معالجة العنف والوقاية منه، ومن طرق المشورة في هذا العصر الاستفتاء شرط أن يكون حرا ونزيها[2]، لقوله تعالى:﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**﴾ (**آل عمران:159**).

❖ **حرية المشاركة السياسية واحترام مبدأ التداول على السلطة:**

ويتطلب هذا من السلطة السياسية إعادة النظر في سياستها تجاه مسألة مشاركة غيرها معها، وذلك بتوفير النية السليمة، والاستعداد الصادق للقبول بالمبدأ، وتحكيم صندوق الاقتراع بعيدا عن الممارسات التي يشكو منها الجميع في محاولة الحصول على الغالبية بأي ثمن، ثم تحكيم مبدأ التداول السلمي للسلطة وإفساح المجال أكثر للتعبير عن الرأي وفتح أبواب الحريات العامة، والتعددية الحزبية وحرية الترشح في ظل الاتفاق على القواسم المشتركة والثوابت الدينية والوطنية، والتأمل لصورة احتكار السلطة من قبل الحكام ومبدأ التوريث لها دون أي وجه حق، وعدم منح الفرصة للشعب في اتخاذ القرار حول حاكمه، والذي سيحقق أهدافه ويكون سببا في تطور الوطن وازدهاره، فهذا كان سببا في تفجر ثورات الربيع العربي التي كانت وبالا ودمارا لبعض الشعوب العربية، وفي المقابل كانت نقطة تحول في حياة بعض الشعوب الأخرى نحو التعديل والتطور رغم ما عانته من خسائر مادية وبشرية[3].

❖ **تشجيع التعددية التكاملية:** إن وجود التعددية بمختلف أشكالها في إطار تكاملي غير تنافري، من شأنه الحد من ظاهرة العنف، لأن ذلك يتيح لكل فرد وجماعة ممارسة الأنشطة المرغوب فيها في إطار قانوني وسلمي، كما يؤدي إلى التنوع وإلى التنافس الشريف الذي يخدم البلاد والعباد[4].

❖ **احترام الحريات الجماعية والفردية:**

يؤدي الكبت والقهر إلى ردود أفعال متباينة، تتجسد في الأخير في تبني العنف وممارسة الجريمة، ولهذا لابد من احترام الحريات الفردية والجماعية في إطار المبادئ الإسلامية، ومن بين هذه الحريات حرية

(1) رواه مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، رقم الحديث (1828)، ص 822.
(2) مسعود بوسعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل**، مرجع سابق، ص 100-101.
(3) سهيل مقدم، مرجع سابق، ص 388.
(4) مسعود بوسعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل**، مرجع سابق، ص 66.

الفكر والعقيدة، فلا يرغم إنسان على تبني فكرة ما، وهذا مصداقا لقوله تعالى: ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ**﴾ (**البقرة: 256**).

وقد بين الله تعالى أنه لو شاء لآمن الناس جميعا ولكنه جعل الأمر إلى اختيار التكليف، فمن آمن فقد فاز ومن كفر فقد خاب، وهذا مصداقا لقوله تعالى:﴿**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ**﴾ (**يونس:99**).

وبالتالي فإن كثيرا من حالات العنف ناتجة عن قمع الحريات والاضطهاد الممارس على الآخرين، وهذا ما أكدته الأمم المتحدة في مؤتمرها حول منع الجريمة، حيث تبين أن ظاهرة العنف السياسي بين الجماهير سببها العنف الممارس من قبل السلطات[1].

❖ **عدم مخالفة الشريعة الإسلامية وتعاليمها:**

إن احترام المبادئ الإسلامية السمحة التي لا تخلف سوى النظام والراحة والسلام، واجب على الراعي والرعية، لكن الأولوية للراعي الذي بصلاحه يضبط أمور رعيته ويقودها نحو الأفضل باستصلاح كافة النواحي الحياتية، ومن أمثلة ذلك:

- ✓ عدم منح تراخيص لفتح نوادي القمار، وصناعة واستيراد الخمور، وكذا تعطيل تطبيق الشريعة الإسلامية في بعض المجالات كمجال العقيدة والمعاملات.
- ✓ الصدق والصراحة، سواء بالواقع والإمكانيات المتوفرة أو بالآفاق المستقبلية.
- ✓ اختيار البطانة الصالحة، لأن صلاح الحكام أو فسادهم يتوقف بدرجة كبيرة على الحاشية المحيطة بهم، فإما يعينونهم على الحق وإما يزينون لهم الباطل.
- ✓ معاقبة المفسدين وخاصة الذين يستغلون مناصبهم الحساسة في الدولة لتحقيق مصالحهم الشخصية، أو أولئك الذي يبذرون المال العام فيما لا ينفع ، وفي المقابل يجب على الرعية:
- ✓ السمع والطاعة فيما لا معصية فيه لله تعالى.
- ✓ النصيحة بالمعروف.
- ✓ الإخلاص في العمل[2].

وعليه فمراعاة الحاكم لحقوق رعيته، وتأدية الرعية لواجباتهم سبيل لصلاح الأمم والقضاء على مظاهر الثورة الهدامة وما ينجر عنها من عنف وجرائم وخراب وخسائر يصعب تداركها.

(1) سالم اليهنساوي، **التطرف والإرهاب في المنظور الإسلامي والدولي**، ط1، دار الوفاء، المنصورة – مصر، 2003، ص 256.
(2) مسعود بوسعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل**، مرجع سابق، ص 101-102.

من خلال ما تم طرحه من أساليب علاجية ووقائية من ظاهرتي العنف والجريمة، نجد أن تعدد الأسباب والعوامل المؤدية للسلوك الانحرافي والعنف وكذا الجرائم يؤدي إلى تنوع طرق العلاج وتشعبها، ووأد ظاهرتي العنف والجريمة في المهد والحفاظ على سلامة الفرد والمجتمع.

لذا وجب الالتزام بالمنهج الإسلامي السامي الضابط لحياة الإنسان والمراعي لخصوصيته وفطرته السليمة، وهذا يجعل مرحلة الطفولة هي البذرة الواجب إشباعها بالتربية الأسرية السليمة، كما أن نشأة الفرد في مراحله العمرية اللاحقة تحتاج إلى سلامة وصحة البيئات المجتمعية الأخرى (المدرسة، العمل، العلاقات .... إلخ) والأنظمة المختلفة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، إضافة إلى الدور المكمل الذي تلعبه هيئات المجتمع المدني في إعداد نشء صالح وإصلاح المسبوقين عن طريق تظافر جهد (القضاء، هيئة الإدماج والتأهيل، الصحة)، كل هاته الطرق من شأنها أن تخلق فردا صالحا مستعدا للبناء وبعيدا كل البعد عن العنف والجريمة وكل مظاهر الانحراف.

الفصل الثالث : الصحافة المكتوبة في الجزائر

أولا : خصائص الصحافة المكتوبة ووظائفها

ثانيا : تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر

الفصل الثالث: الصحافة المكتوبة في الجزائر

سيتم في هذا الفصل التطرق لواقع الصحافة المكتوبة في الجزائر، مع الوقوف بداية عند خصائص هذه الوسيلة الإعلامية وأهم وظائفها، والتدرج بعد ذلك إلى نشأة الصحافة المكتوبة في الجزائر ومراحل تطورها قبل الاستقلال وبعده، وذلك بهدف رصد التغيرات التي مست الصحافة المكتوبة على مستوى الوظائف والخصائص والأدوار، والكشف عن مدى تأثرها بالمتغيرات المحيطة خصوصا السياسية من الاحتلال الفرنسي إلى الاستقلال وصولا إلى التعددية الحزبية وما أحدثته من تغيير جذري في حلقة الإعلام الجزائري، وكذا مفهوم حرية الصحافة واستقلاليتها عن النظم السلطوية.

أولا: خصائص الصحافة المكتوبة ووظائفها

قبل الحديث عن الخصائص المميزة للصحافة المكتوبة والتعرف على أهم الوظائف المنوطة بها، وجب التنويه بأهم العوامل المؤدية لظهور الصحافة المكتوبة وكذا الأهمية التي تكتسيها بين وسائل الإعلام.

إن ظهور الصحافة كان نتاج تراكم أفكار واستجابة لتعقد الحياة الاجتماعية، ورغبة الإنسان في جمع الأخبار والمعلومات أو نشرها، وتعود الملامح الأولى للصحافة إلى ما قبل الميلاد، ويرتبط الأمر بالرومان ونشرات التشريع كما ارتبطت بالمصريين القدماء، فيما يتعلق بتسجيل الحوادث المهمة من قبل أحد الملوك، كما كان "**يوليوس قيصر**" يأمر بكتابة أحداث كل يوم في مكان عام ثم يتم توزيع عدة نسخ منها وبيعها، وحتى وإن لم يكن الورق متوفر فكانت هناك العديد من البدائل، بدأت بالنقش على الأحجار والألواح والجدران دون أن ننسى الرسائل الشفهية، إلى أن اخترع الصينيون الورق، وذلك قبل قرون من ظهور الطباعة في أوربا، أما المادة الصحفية –إن صح التعبير– فقد كانت تتعلق بالأخبار الخاصة بالحروب، الاتفاقيات، الدعوات، الاكتشافات، الموت، الأفراح، والعلوم، ثم تطورت بعد ذلك وبخطوات نوعية مختلفة لتصل إلى ما هي عليه الآن[1].

إلا أن تطور الصحافة الحديثة لم يعرف إلا مع ظهور الطباعة على يد "**جو تنبرغ**" في منتصف القرن الخامس عشر، وعلى الرغم من انتقال الطباعة إلى إنجلترا في أواخر القرن الخامس عشر فإن الصحف لم تظهر بها حتى عام **1621م**، أي بعد قرن ونصف حيث بدأت الصحف تظهر في بريطانيا

(1) ذهبية سيدهم، "**الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة: دراسة تحليلية للمضامين الصحية في جريدة الخبر**"، دراسة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنمية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 41.

منذ ذلك التاريخ وكانت تسمى آنذاك "**Grants**"، ولم تكن تظهر بشكل دوري وفي عام 1637م ظهرت أول صحيفة فرنسية وهي "**la gosette de france**" وظهرت أول صحيفة في إيطاليا عام 1645م، إلا أن وقتا طويلا قد مرَّ قبل أن تصبح النماذج المبكرة من الصحف أكثر نضجا، وتشمل ألوانا من المعرفة مثل التعليق والإعلام والترفيه بالإضافة إلى الأخبار، ولم يحدث ذلك إلا مع النصف الثاني من القرن الثامن عشر(1)، وما تجدر الإشارة إليه أن تطور الصحافة في أوربا ارتبط ارتباطا وثيقا بالعوامل السياسية أساسا بالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

أما صحافة المستعمرات الأمريكية فقد تأسست قبل سنوات من قيام الولايات المتحدة الأمريكية كدولة جديدة، وذلك عندما توافرت الوسائل الكفيلة بإصدار جريدة رخيصة الثمن للتوزيع على نطاق واسع تعرف باسم "**صحيفة البنس**"(2)، وبالنسبة لظهور الصحافة المكتوبة في آسيا وإفريقيا فقد كان استجابة لرغبة الأوروبيين وخدمة لمصالحهم الاستعمارية والتجارية هناك، فعلى الرغم من أن الصينين في آسيا اكتشفوا الورق قبل عصر الطباعة إلا أن الصحافة الآسيوية تدين بوجودها للمستوطن الأوروبي، أما إفريقيا والتي لم تكن مهيأة لنمط اتصال جديد، فقد عرفت الصحافة هناك من طرف المستعمرين الذين استخدموها لخدمة مصالحهم التبشيرية(3).

كما يشمل الحديث عن الصحافة المكتوبة، الدور الكبير الذي لعبه العامل التكنولوجي وما أحدثه من تقدم الطباعة والنشر والتوزيع، أما العصر الحالي فيشهد عصر الحاسبات الإلكترونية ومميزاتها السريعة، حيث استطاعت اختصار الوقت والجهد على الإنسان في مجال جمع المادة الإعلامية وإنتاج الصحيفة بجودة وسرعة مع الطبع والتوزيع في وقت واحد وأماكن مختلفة، وكان هذا كله في ظل المنافسة الضاغطة التي عرفتها الصحيفة من قبل الراديو والتليفزيون(4).

ورغم المنافسة التي تتعرض لها الصحافة المكتوبة في ظل التطور التكنولوجي والإعلامي من قبل وسائل الإعلام الأخرى، إلا أنها كانت ولازالت مصدرا للسيطرة الإعلامية وإحداث المخاوف فصرير أقلامها أقوى من السلاح حسب ما ذكره زعماؤها ورجال الفكر والسياسة، خصوصا عندما استفادت من انتشار التعليم وخروجها إلى طبقة أوسع من القراء على كافة فئاتهم الاجتماعية، حتى أصبحت سلطة نافذة في يدها زمام الحل والربط، «فالصحافة بهذا قوة ضخمة، عظيمة الأثر، بالغة النفوذ،

(1) حسن حمدي، مرجع سابق، ص 28.
(2) حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مرجع سابق، ص 102-103.
(3) حسن حمدي، المرجع السابق، ص 33-36.
(4) ذهبية سيدهم، مرجع سابق، ص 42-43.

اكتسبت بل انتزعت من أصحاب السلطات لقبهم فسموها "صاحبة الجلالة"، ووقفت بقامتها المديدة تعرض نفسها بين القوى الموجهة في كل بلد، فسميت "السلطة الرابعة" إلى جانب السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية..... ومع ذلك فالصحافة لا تقنع بما جمعته في يدها من قوة وسلطان، فهي تطلب دائما المزيد وهي تكسب دائما في هذا الذي تطلب، حتى أن كثيرا من المفكرين يلقبون العصر الذي نعيش فيه بعصر الصحافة لأنها من أبرز القوى التي تعمل فيه»[1].

فظهور الصحافة كان لخدمة أفراد المجتمع وتلبية لحاجاتهم في مختلف المجالات، وأبرزت وجودها كنمط اتصالي له أهمية لا يستهان بها عبر التاريخ، حيث جلبت الأنظار إليها وعبت الحكام تارة وساندت مخططاتهم تارة أخرى، وأنارت العقول تارة، وشوهت الحقائق تارة أخرى، واستطاعت عبر الزمن أن تحتل مكانة رفيعة بين وسائل الإعلام بما في ذلك الصحافة الإلكترونية، فأهميتها لم تعرف التراجع بعد لأن لها من الخصائص والمميزات وكذا الوظائف النبيلة ما يبقيها متربعة على عرش وسائل الإعلام كسلطة رابعة ذات نفوذ[2]، وتتمثل خصائص الصحافة ووظائفها أساسا في الآتي:

1- خصائص الصحافة المكتوبة:

إن الأهمية التي حظيت بها الصحافة منذ القديم، وتقدمها جنبا إلى جنب مع تقدم الحياة، تدفعنا للحديث عن خصائصها المميزة، والتي جعلت منها وسيلة إعلامية ذات جلد وصمود في وجه الثورة التكنولوجية، انطلاقا من الراديو والتليفزيون ووصولا إلى عالم الاتصال الرقمي، وما يحمله من مغريات وخدع في ظل عالم الصورة والصوت والمونتاج، مما يسرق الحواس وجعلها منبهرة، وفيما يلي رصد للخصائص الصحافة المكتوبة متمثلة أساسا في:

1- 1- المحافظة على الحضور داخل المجتمع: تتميز الوسائل المطبوعة من صحف ومجلات بمزايا حافظت من خلالها على حضورها في المجتمع الجماهيري على الرغم من انجذاب أعداد كبيرة من الجمهور تجاه وسيلة الترفيه الأولى –التليفزيون- والتي زاحمت الوسيلة المطبوعة –الصحيفة- بشراسة في بدايتها عندما استحوذت حتى على نسب كبيرة من أرقام السوق الإعلامية[3]، فالصحيفة تتيح للقارئ ميزة الاختيار من بين عدد كبير من الرسائل والمضامين والأخبار والموضوعات التي تقدمها يوميا أو

(1) خليل صابات، **وسائل الاتصال: نشأتها وتطورها**، ط1، المكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1991، ص 11.
(2) حسن حمدي، مرجع سابق، ص 30.
(3) عبد الله الطويرقي، **صحافة المجتمع الجماهيري**، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 1997، ص 60.

أسبوعيا، فالقارئ بإمكانه تجاهل المادة أو الموضوع الذي يتنافر ولا يتماشى معه معرفيا، أو الخبر أو التعليق الذي لا يتوافق واتجاهاته السياسية أو الفكرية[1].

1– 2– إمكانية اختيار البيئة من وقت ومكان: إنّ الصحيفة على غرار وسائل الإعلام الأخرى تسمح للقراء بالسيطرة على ظرف التعرض لها فالفرد يقرأ الصحيفة في المكان (حافلة، منزل، مدرسة، العمل ....) والزمان (ليل، نهار، صباح، مساء) اللذين يراهما مناسبين، وبالطريقة والوضعية التي يريد، كما باستطاعته تحديد من أين يبدأ أو متى ينتهي، كما توفر له الصحيفة أيضا إمكانية قراءة الرسالة أكثر من مرة مما يتيح له فرصة كافية لاستيعاب معناها، وإعادة النظر والتدقيق في تفاصيلها[2].

1– 3– إمكانية الحمل والتنقل والاحتفاظ: وهذه الخاصية تبرر الخاصية السابقة، وهو اختيار الوقت والمكان المناسب للقراءة، فالصحيفة تتميز بإمكانية الحمل والتنقل بها، بالإضافة إلى الاحتفاظ بها، وكذا اقتنائها بتكاليف أقل وإن كانت هذه الخاصية متوفرة أيضا في الوسائل الأخرى بعد التكنولوجيا الأخيرة في مجال الإعلام والاتصال –وسائل الإعلام والاتصال المحمولة–، والتي مكنت من استخدام وسائل التسجيل الرقمية، إلا أن ذلك يتطلب تكاليف مرتفعة نسبيا، كما تدعمت هذه الخاصية بفضل وسائل تسجيل الصحف والوثائق مصغرة إلى مقاسات صغيرة جدا مما يسهل استرجاع المعلومات وقراءتها وقت الحاجة بواسطة أجهزة القراءة المخصصة لذلك، إلا أن الصحيفة التقليدية كما سبق أسهل وأنجح بكثير[3].

1– 4– سهولة الاتصال بالجمهور المتخصص: إنّ الإعلام المطبوع عامة يفضل استخدامه في التوجيه إلى الجمهور المتخصص والجماهير ذات الأحجام الصغيرة نسبيا، لأن استخدام الوسائل الأخرى سيكون باهظ الثمن[4]، وتبعا لهذه الخاصية تشير التجارب إلى أن المواد المعقدة من الأفضل تقديمها مطبوعة من تقديمها شفهيا[5].

فالصحافة من ناحية المضمون لها إمكانات هائلة على التنوع، وعلى مخاطبة مستويات متعددة أيضا من القراء، فلطالب الخبر صفحته، ولطالب التحليل بابه، ولطالب الافتتاحية زاويته ولطالب التعليقات السريعة أو الكاريكاتير أو الأخبار الاجتماعية أو الثقافية أو الزوايا والصفحات في الصحيفة، فضلا عن ذلك فقد أصبحت الصحف اليوم قادرة على اجتذاب مستويات متنوعة من الكتاب،

(1) عاطف علي، **مدخل للاتصال والرأي العام**، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1978، ص 35.
(2) جيهان أحمد رشتي، **الأسس العلمية لنظريات الإعلام**، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1978، ص 350.
(3) حسن إبراهيم مكي، بركات عبد العزيز محمد، **المدخل إلى علم الاتصال**، ط1، دار السلاسل، الكويت، 1995، ص 236.
(4) المرجع نفسه، ص 235.
(5) جيهان أحمد رشتي، مرجع سابق، ص 366.

والمفكرين والمعلقين[1]، وقد أضيفت إلى الصحافة اليوم إمكانية الانتشار العالمي عبر وسائل الطباعة الإلكترونية وعبر الأقمار الصناعية[2].

1– 5– استحضار الخيال من أجل التفاعل وتسهيل عملية التعبير والإقناع:

يعتبر "**مارشال ماكلوهان**" في تصنيفه لوسائل الإعلام الساخنة، بأنها لا تحافظ على التوازن في الحواس بتعاملها مع حاسة واحدة شأنها شأن الراديو أي أنها تقدم الرسالة جاهزة، مما لا يستدعي بذل الكثير من الجهد لاستيعابها.

توجب الصحافة على القارئ استحضار خياله لاستكمال الأشكال المختلفة للإدراك، بعيدا عن خصائص الاتصال المواجهي، مما يسهل عملية التفسير عنده بصورة سليمة بعيدا عن كثرة المنبهات السمعية والبصرية، وبالتالي فالمطبوع –بما فيه الصحيفة– يحتاج إلى مساهمة من جانب القارئ أكبر من تلك التي تتطلبها الوسائل الأخرى من جمهورها، لأن الرسالة المطبوعة تكوينها أقل اكتمالا، ولهذا فالمطبوع يسمح بحرية أكبر في التخيل وتوزيع الظلال والتفسيرات وما شابه ذلك، ويقتصر بعض الباحثين أن مثل هذه المساهمة الخلاقة لها مزايا إقناعيه، الأمر الذي جعل "**مارشال ماكلوهان**" يعترف بأن الصحافة من الوسائل الباردة في ذاتها ولكنها ساحته في تعليمها لجمهورها.

1– 6– سهولة الاستجابة وترسيخ الأفكار:

تمكن الصحيفة الفرد من السيطرة على ظرف العرض فهي بالضرورة تسهل عملية الاستجابة لديه، وترسخ الأفكار من خلال عنصر التكرار وعلى هذا الأساس فالصحف تصلح لنشر المواد الطويلة والصعبة –المعقدة– التي تحتاج تفرغا من القارئ لعملية القراءة[3].

1– 7– المستوى التعليمي والثقافي لجمهور الصحافة:

إنّ الصحافة المكتوبة أبسط ما تكون عليه فهي تخاطب الجمهور الذي يتقن أبجديات القراءة والكتابة، إضافة إلى الجمهور ذو المستوى التعليمي والثقافي الراقي، وقد كاد هذا أن يحد من قدرتها على مخاطبة كافة الطوائف داخل المجتمع، مثلما أن عرض القضايا بأسلوب متعمق وبناء رصين ولغة سهلة، يساهم في تنوير وتشكيل فئات الرأي العام الواعية[4].

---

(1) الطيب البار، "**المعالجة الإعلامية لظاهرة التنصير في الصحافة الجزائرية المكتوبة**"، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص صحافة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009–2010، ص 93.

(2) هاني الرضا، رامز عمار، **الرأي العام: الدعاية والإعلام**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1998، ص 115.

(3) جيهان أحمد رشتي، مرجع سابق، ص 366–367.

(4) حسن إبراهيم مكي، بركات عبد العزيز محمد، مرجع سابق، ص 235.

1– 8– الصحافة مقوم من مقومات الحياة الفكرية في المجتمع:

من المعلوم اليوم أن الصحف والمجلات أصبحت من حيث نسبة المقروئية والتوجه للرأي العام من بين أهم وسائل الاتصال التي لا يمكن الاستغناء عنها في المجتمعات الحديثة فهي تعتبر بحق من مقومات الحياة الفكرية والسياسية المعاصرة.

1– 9– التمتع بالحرية:

إنّ الصحافة المكتوبة بفضل تاريخها العريق وكفاحها الطويل والمرير من أجل الحرية وتميز جماهيرها، لا تزال حتى الآن من بين أكثر وسائل الإعلام تمتعا بالحرية[1].

1– 10– أنها تلبي غريزة حب الاستطلاع لدى المتلقي وتقلل غموض البيئة حوله بالقيام بالوظيفة الأولى وهي الإعلام أو الإخبار.

1– 11– تنوع المادة الإعلامية المقدمة وهو ما تعرفه بالتقسيم الموضوعي للصحافة إلى أقسام مختلفة.

1– 12– اعتمادها في تقديم المضمون الإعلامي على قوالب تحريرية أساسية، وكلها تعتمد على الخبر وتقدم التفسير له والتحليل فنجد أشكال تبدأ بالمقال والتحقيق والحديث بل إنّ الصورة عندما تقدمها الصحف فإنها تقدم خبرا أيضا ولها دلالة نفسية، إخراجية، جمالية ولكنها لا توضع عفوا.

1– 13– الأشكال الإخراجية التي تقدم بها الصحيفة:

فالصحيفة على اختلافها مهما صغرت أو كبرت تقدم المضمون الصحفي في أشكال إخراجية معينة يستخدم فيها العنوان والصورة والحرف والجداول وغيرها[2].

من خلال ما سبق ذكره نتوصل إلى أن الصحافة المكتوبة تكتسي أهمية بالغة بين وسائل الإعلام والاتصال، وذلك لما تتمتع به من خصائص ومقومات أهلتها لأن تحافظ على مكانتها رغم التحديات وضغوط الحلقة التكنولوجية والثورة المعلوماتية.

2– وظائف الصحافة المكتوبة:

إنّ وسائل الإعلام بما تعرضه من مواد إعلامية وإخبارية، فهي تشترك فيما بينها في عدة خصائص ووظائف، كما تتميز كل واحدة عن الأخرى ببعض الوظائف، حيث أن طبيعة الوسيلة الإعلامية تؤثر في وظيفتها وفقا لطبيعة المواضيع والأفكار والجمهور المستهدف، ورغم أنها تؤدي وظيفة مشتركة – الإعلام والإخبار– إلا أنّ التنافس بينها قائم على تلقف الأخبار واستقطاب أكبر عدد من الجماهير.

(1) حسن إبراهيم مكي، بركات عبد العزيز محمد، مرجع سابق، ص 236.
(2) زهير إحدادن، **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 91.

والصحافة المكتوبة لا تخرج عن النطاق السابق للحديث، فهي تستند لخصائص ميزتها عن باقي وسائل الإعلام، وأهلتها للقيام بجملة من الوظائف، لتمكينها من تأدية رسالتها وتحقيق أهدافها، كما أنّ لوظائف الصحافة ثلاثة قوانين تحكمها رصدها **فاروق أبو زيد** في:

أ-إنّ وظائف الصحافة تنمو وتزداد بتعدد المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع إذ تضيف كل مرحلة تاريخية جديدة وظائف جديدة للصحافة، وهذا من أجل أن تلبي احتياجات التطور الذي يحققه المجتمع من خلال هذه المرحلة التاريخية.

ب-إنّ وظائف الصحافة تختلف من مجتمع إلى آخر، وذلك باختلاف النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة فوظائف الصحافة في المجتمعات الليبرالية تختلف عن وظائفها في المجتمعات الاشتراكية.

ج- إنّ وظائف الصحافة تختلف من مجتمع إلى آخر، باختلاف درجة التقدم الحضاري في المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة، فوظائف الصحافة في المجتمعات النامية تختلف عن وظائفها في المجتمعات المتقدمة[1].

وفيما يلي رصد لأهم الوظائف التي تقوم بها الصحافة المكتوبة، والمتمثلة في:

2-1- الوظيفة الإخبارية والإعلامية:

إنّ الإخبار يعد الوظيفة الأساسية للصحافة المكتوبة، ويعتبر الخبر العمود الفقري للخدمة الإعلامية والإخبارية باعتباره «الرواية الأمينة وغير المنحازة والكاملة للأحداث ذات الأهمية أو النفع بالنسبة للجمهور»[2]، وعلى هذا فالصحافة أثناء تأديتها للوظيفة الإخبارية فهي بذلك تعمل على تزويد الجمهور بمجموعة من المعطيات والدلالات، التي تجعله دائم الاتصال بالمحيط الذي يتواجد فيه وأكثر اندماجا معه، وعلى هذا الاعتبار ظهرت الصحافة في البداية لتؤدي وظيفة أساسية واحدة هي نشر الأخبار دون تعليق عليها[3]، فكانت الصحف خبرية تلبية لرغبة الحكومات بهدف إيصال أوامرها وأخبارها إلى المواطنين، ومن ثمة كانت الحاجة إلى المعرفة هي أساس وجود الصحافة، فالصحافة تشبع حاجة أساسية من حاجات الإنسان، ألا وهي معرفة ما يدور حوله وتسجيل الوقائع والأحداث لتحيط القارئ بها.

(1) فاروق أبو زيد، **مدخل إلى علم الصحافة**، ط4، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، 1998، ص 58.

(2) دوان برادلي، **الجريدة ومكانتها في المجتمع الديمقراطي**، ترجمة: محمد سلمة، ط1، مكتبة النهضة المصرية ، مصر، القاهرة، 1977، ص 21.

(3) فاروق أبو زيد، **مدخل إلى علم الصحافة**، مرجع سابق، ص 56.

وأصبح تقديم الأخبار اليوم الأساس الذي تقوم عليه الخدمة الإعلامية والصحفية، فالأخبار هي ركيزة كل الأشكال الصحفية التي تقدمها الجريدة من تحليلات وتحقيقات وتعليقات[1].

إنّ وظيفة الإخبار تتمثل في نقل الأخبار المختلفة، سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية، مهما كان نوعها اقتصادية، سياسية، اجتماعية أو فنية، وذلك لمتابعة ما يجري حول المرء في عالمه الصغير والكبير، وتهدف الأخبار إلى وصل الإنسان بالعالم الخارجي وتزويده بما يستجد من أخبار[2].

وبالتالي فالوظيفة الإخبارية للصحافة المكتوبة تنطلق أساسا من حسن اختيار الخبر، ومدى تلبيته لاحتياجات جمهور القراء، وإذا كان الربح والسبق من حق الصحيفة للتفرد والتميز، فالخبر المفيد من حق القارئ لذا وجب أن يقدم الخبر بحلة قيمية ذات بعد إيجابي، وبالمقابل يخلو من المبالغة، والتهويل، والإثارة وغيرهما من القيم الواجب التخلي عنها، إلا ما كان فيه إفادة وخدمة بنائية للقارئ، فالمعالجات الخبرية غير الدقيقة والخالية من القيم على اختلاف أشكالها وخلفياتها، تترك أسوأ الانطباعات بين جماهير الوسيلة الإعلامية[3].

2– 2– وظيفة التثقيف:

نجد أن من أولويات الصحف السعي إلى تثقيف جماهير القراء، والمقصود بالتثقيف هو: «زيادة المعرفة بغير الأسلوب الأكاديمي المتبع في المدارس، خاصة ما يتصل بنواحي الحياة العامة، وتساعد هذه الزيادة على اتساع أفق الفرد وفهمه لما يدور حوله من أحداث»، ولذلك فإنه يدخل في إطار هذه الوظيفة اكتساب الفرد المهارات الاجتماعية وتعريفه بالخصائص الثقافية للمجتمع والتأكيد عليها حتى يتم تحقيق التماسك الاجتماعي[4].

ونظرا لتعدد الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية للقراء واختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية، فإن الصحف الصادرة تصور لنا التمايز والتباين من خلال تفرد كل صحيفة من صفحاتها عن الأخرى، مراعية في ذلك أفضليات هذا المجتمع وتلبية لرغبات وحاجات أفراده، وفي هذا السياق يقول **عبد اللطيف حمزة** عن الصحافة: «بأنها خبر الرأي العام فهي أقدر وسيلة من وسائل الإعلام على مناقشة الآراء والمسائل العامة لكل مجتمع، فهي في ذاتها صناعة وتجارة ورسالة، لأنها أداة هامة في بناء المجتمعات

(1) حسن إبراهيم مكي، بركات عبد العزيز محمد، مرجع سابق، ص 245.
(2) محمد فلحي، **مناعة العقل في عصر الشاشة**، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 86.
(3) المنصف العياري وآخرون، **المعالجة الخبرية التليفزيونية العربية بين المتطلبات المهنية والتوجهات السياسية: سلسلة بحوث ودراسات إذاعية**، ع58، (د.د)، تونس، 1427هـ –2006م، ص 18 .
(4) ليندا لبيض، **"إسهام الصحافة المكتوبة في مقاومة المخدرات"**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم إجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص 71.

ومقياس لحضارة الأمم، وهي في الوقت نفسه مسؤولة عن تثقيف الجماهير وعن الأخلاق العامة للمواطنين وهي قادرة على تحقيق ذلك»[1].

وتعتبر الصحف –خصوصا اليومية منها– إحدى أهم الوسائل الجماهيرية للتثقيف، والتي لا يستطيع الفرد الاستغناء عنها، حيث تضع الصحافة نصب عينيها أهمية الجانب التثقيفي للفرد فهي بذلك تسعى إلى نشر الأعمال الثقافية والفنية، بهدف المحافظة على التراث والتطوير الثقافي عن طريق إيقاظ خيال الفرد وإشباع حاجاته الجمالية وإطلاق قرارته الإبداعية[2].

ولقد أكدت جل انشغالات الصحافة على قيمة الثقافة ودورها في تنمية المجتمع وتطويره في جميع المجالات، وبأنها معيار للتقدم، وهذا ما حتم على الإعلام المطبوع أن يفي بأقصى قدر من الاحتياجات الضرورية للمجتمع، ويحاول إشباع رغباته، حيث ساهمت الصحافة المكتوبة في إحداث تحولات عميقة داخل الأمم، وإقامة شبكات تبادل جديدة، كما أحدثت تغييرا في شروط نقل المعرفة، ونشرت الثقافة على نطاق شعبي واسع كما عملت على تعزيز المعارف والدراية الفنية[3]، وبذلك أكدت مكانتها كسلطة رابعة تمثل ضمير الشعب ونبض الشارع ودفاع الجماهير عن مصالحها، فالمطبوع الدوري الذي يصدر في مواعيد دورية سواء كانت مواعيد يومية أم أسبوعية، أم نصف شهرية أم سنوية أم نصف سنوية[4]، فهو يرتبط بتأدية رسالة سامية تترفع عن الربح.

كما أن القائمين عليها يمثلون رسل التوعية والإرشاد في عصرنا الحالي، حيث يتحمل مهنيو الإعلام مسؤولياتهم بصورة جديدة متزايدة في الإسهام الإيجابي لتعبئة الرأي العام وإيقاظه، ولذلك نجد أن الصحيفة اليوم تشكل إحدى العناصر الأساسية للحياة الفكرية والثقافية عند الشعوب نظرا لسهولة الحصول عليها وإمكانية قراءتها في كل زمان ومكان، كما أن للكلمة المطبوعة مزايا عديدة فهي أكثر ثباتا في الذاكرة وذات تأثير طويل المدى[5].

ويتجسد اهتمام الصحيفة بالجانب الثقافي فيها بما يعرف بالصفحات الثقافية والتي يختلف عددها من صفحة إلى صفحتين، ومن جريدة إلى أخرى، يومية كانت أم أسبوعية، أو صحيفة عامة أم

(1) عبد اللطيف حمزة، **الإعلام والدعاية**، ط1، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985، ص 71.

(2) شون ماكبرايد، **أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغدا**، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 52.

(3) شون ماكبرايد، مرجع سابق، ص 112.

(4) محمد سيد محمد، **الصحافة بين التاريخ والأدب**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص 12.

(5) سامية عواج، "**الدور الثقافي للصحافة: نموذج مقترح لركن ثقافي ناجح**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 02، مج11، ع02، ديسمبر 2014، ص 228، تاريخ الزيارة: 2020/08/03، توقيت الزيارة:19:55.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1394

متخصصة، وتقوم هذه الصفحات بنشر ومعالجة كل ما له صلة بعالم الثقافة والفكر، فما من جريدة أو مجلة تصدر إلا وتخصص للثقافة ركنا خاصا إذ تعد الصفحة الثقافية: «ذلك الحيز من الأعمدة والصفحات الذي تكرسه الصحيفة اليومية أو المجلة الأسبوعية لبحث شؤون الأدب والفن، ومتابعة أخبارهما، ومنها الزاوية التي تحاول أن تضع القارئ يوما بعد يوم في جل ما يحدث في الساحة الثقافية محليا وعالميا»(1).

تؤدي الصفحة الثقافية اليومية الجانب الأكبر من الاحتياجات الفكرية للفرد وتشكل غذاء مفيدا لروحه، وعلى غرار الصفحات الأخرى للجريدة تضم هذه الصفحة مجموعة من المحاور التي تشمل جميع مظاهر الثقافة من أدب، مسرح وسينما، وموسيقى، وفنون تشكيلية ومنوعات(2).

ويمكن التوصل إلى أن الصحافة المكتوبة لها دور فعال في تثقيف جماهير القراء، وجعلهم على دراية بما يدور حولهم من فكر ومعرفة، ساعية بذلك إلى ربط الأمم وتلاقح الثقافات وجعل الفرد يحافظ على عاداته وتقاليده وموروثه الثقافي، فهي بذلك تخلق فردا مثقفا خارج حدود المدارس، كما هو معهود.

2- 3- وظيفة التوعية والإرشاد والوقاية:

تعتبر الصحافة من أقدم وأهم وسائل الإعلام الجماهيري تأثيرا في أفراد المجتمع، ولا يزال لها التأثير البالغ في نفوس الجماهير فهي الأداة الشعبية الناجحة في نقل توجهاتها وانطباعاتها، فمن السهل على الصحافة أن تحصل على تأييد الجماهير أثناء وضع برامج توعوية، كما تسعى لتقديم المعاونة لجهاز الأمن عن طواعية واختيار(3).

وبالحديث عن الوظيفة التوعوية للصحافة المكتوبة وجب الوقوف عند الوعي لتتجلى الصورة أكثر فالوعي في مجال علم النفس: «يعني الانتباه والإدراك وهما عمليتان متلازمتان، فإذا كان الانتباه هو تركيز الشعور في شيء ما، فالإدراك هو معرفة الشيء نفسه»(4).

فالوعي لا يعني الإدراك وكيفية التعامل مع القضايا فحسب بل هو في حد ذاته عملية مركبة معقدة تشتمل على معرفة الحقائق الواقعية وإدراك المصالح المادية والثقافية للفرد والمجتمع، وغيرها من

(1) إبراهيم العريس، **الكتاب في زمن التغير: تجربة في الصحافة الثقافية**، ط1، دار الطباعة، بيروت، 1977، ص 09.
(2) سامية عواج، مرجع سابق، ص 228.
(3) عصمت عدلي، محمد علي سعد الله، **المدخل إلى التشريعات الإعلامية والإعلام الأمني**، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2009، ص 287-300.
(4) إسماعيل سلمان أبو جلال، **الإذاعة ودورها في الوعي الأمني**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012، ص 106.

المصالح وربطها بالواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي السائد في ذلك المجتمع مع تجنب المصالح الفردية الذاتية والانحياز إلى مصلحة الجماعة[1].

وتعتبر الصحافة سلاحا فعالا في مجال توعية الرأي العام وكذا وقايته وحمايته ثم توجيهه وإرشاده إلى الطرق السليمة في التعامل مع الأحداث والقضايا التي تواجهه، وهذا باعتبارها مرآة للمجتمع تعكس واقعه وتعالجه[2].

إن الوظيفة التوعوية والإرشادية وكذا الوقائية للصحافة المكتوبة هي بمثابة درع واق للمجتمع من الانحرافات والانزلاقات في كافة النواحي والمجالات، وبالتالي فهي من أنبل الوظائف البنائية والمصلحة لحياة الفرد وكيان المجتمع، وعليه فمجال توعية الصحافة لجماهير القراء ليست حكرا على جانب واحد بل تمس عدة اتجاهات وجوانب حياتية، ولذلك يمكن رصد الدور التوعوي للصحافة المكتوبة في المجالات الآتية:

2-3-1- التوعية الأمنية أو الإعلام الأمني:

يقصد بالإعلام الأمني كافة الأنشطة الإعلامية المقصودة والمخطط لها وما يتم إعداده من رسائل إعلامية بهدف إلقاء الضوء والتعريف بجميع الجهود والانجازات التي تحققها وزارة الداخلية في إطار استراتيجيتها الأمنية الشاملة من خلال كافة وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، ومن ثم فهو الإعلام الذي يتحقق بمبادرة من رجال الأمن إما بطريقة مباشرة لإنتاج الرسائل الإعلامية كالبرامج الأمنية الإذاعية والتليفزيونية وغيرها، أو بطريقة غير مباشرة مثل تزويد الصحف بأخبار الأحوال الأمنية ومجرياتها بشكل موضوعي يعتمد على المعلومات الموثوق بها.

لم يعد الإعلام الأمني قاصرا على الأخبار وطبيعة الاتصال الرأسي بل إمتد إلى وظائف كثيرة إخبارية وتعليمية وإرشادية وتوعوية وفق نمط الاتصالات المتبادلة بين ثلاثة قطاعات هي الشرطة والإعلام والجمهور[3].

تشترك الصحافة اشتراكا فعليا في مناقشة الصعاب والمشاكل التي تعترض الشرطة خلال نشاطها اليومي، إلا أن الصحف تتفاوت في مدى الحماس الذي تبديه في هذا الشأن، فمنها من يخلص في أداء الرسالة ومنها من يخضع لأهواء القراء فينشر أخبار الجريمة، المخدرات، الكوارث ...إلخ، بطرق وأساليب

(1) محمد عودة الريماوي، **علم نفس النمو**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 10.

(2) علي بن فايز الجحني، **الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة**، ط2، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية-الرياض، 1421هـ-2000م، ص 74.

(3) سعد الدغمان، **الإعلام الأمني: التعريف، الوظائف، الإشكاليات**، ط1، مركز الإعلام الأمني، مملكة البحرين، وزارة الداخلية، (د.ت)، ص 1-2.

معينة لجذب مشاعر القراء لتحقيق رواج مصطنع، ومنها من يخضع لمذاهب سياسية لأحزاب معينة فلا تنشر إلا ما يتفق مع آراء الحزب، وقد يكون من بين أهداف الحزب المعارض توجيه حملات ظالمة، أو انتقامية لرجال الشرطة حتى يباعد بينها وبين الحزب، أو بإيهام أجهزة الشرطة بالقصور عن مواجهة المجرمين والفساد والانحراف .... إلخ، بفصد إضعاف الثقة في رجالها مما يسبب لهم الحرج ويخلق للجمهور الخوف والقلق وعدم الثقة[1].

وهنا ينبغي التعاون الصادق والوثيق بين أجهزة الأمن والقائمين على الوسائل الإعلامية، من خلال تقديم المعلومات الصحيحة، ومن جانب آخر يجب على القائم بالاتصال ألا يعمد إلى تحريف الوقائع مما قد يخرج القضية عن موضوعها الأساسي، كما لأجهزة الأمن الاستعانة بوسائل الإعلام في بعض الأحيان للإيقاع بالمجرمين من خلال نشر المعلومات التي تساعد في مجال القبض عليهم، فالهدف هو خدمة المجتمع وحمايته.

إن مجالات التوعية تتعدد بتعدد وشمولية مهام الأمن العام في أي مجتمع من المجتمعات، فكلما كان الأمن مهددا في مكان ما أصبح المجال رحبا أمام الإعلام الأمني لتولي دوره التثقيفي التوعوي[2].

وهناك مجالات تعتبر من صميم العمل الشرطي، كالعمل في مجال مكافحة الجريمة، تسيير المرور، وأعمال الدفاع المدني، وحماية البيئة وصيانتها، ولكن لا يكتمل هذا العمل الأمني إلا بتظافر الإعلام بوسائله المختلفة وعلى رأسها الصحافة —وذلك لخصائصها المساعدة–، ويهدف حماية المواطن من الوقوع ضحية الجريمة[3]، وتتمثل مجالات التوعية الأمنية عن طريق الصحف فيما يلي:

أ–الصحافة وسيلة للوقاية من الجريمة ومكافحتها:

تلعب الصحافة دورا هاما في الوقاية من الجريمة وبيان آثارها السلبية على الفرد والمجتمع، وذلك بتأييد برامج وخطط الأمن الوطني بمختلف مؤسساته لأن الوقاية أخف وطأة من العلاج المكلف وما ينجر عنه من فوات الأوان وصعوبة العلاج والتدارك، وهذا عن طريق بعدها عن التعتيم أو الإباحة المثيرة فيما يتعلق بنشر الجرائم، لذا وجب النشر الواعي والمسؤول للجرائم، والذي يتبنى مراعاة أسس أخلاقيات المهنة ويتفق مع القيم السائدة في المجتمع، وهذا بتقديم معالجة إعلامية موضوعية.

(1) وجدي حلمي عيد عبد الظاهر، **دور وسائل الإعلام الحديثة في التوعية ومواجهة الأزمات الأمنية**، ط1، قسم الإعلام، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، السعودية، 2016، ص 18-19، تاريخ الزيارة: 2020/01/25، توقيت الزيارة:20:04.
file:///C:/Users/2019/Downloads/datenpdf.com_-pdf-download-available%20(1).pdf

(2) إسماعيل سلمان أبو جلال، مرجع سابق، ص 109.

(3) جاسم خليل ميرزا، **الإعلام الأمني: بين النظرية والتطبيق**، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2006، ص 30.

ب–الصحافة وسيلة لمكافحة المخدرات والتوعية بمخاطرها:

لقد ساندت الصحافة المؤسسات الأمنية في إجراء البرامج التوعوية لمكافحة المخدرات، وذلك بفضل ما تنشره من محاضرات وندوات حيث يصل صداها إلى المدارس والجامعات وكذا أماكن التجمع العامة خاصة الشبابية منها.

ت– الصحافة وحفظ الأمن المجتمعي:

تعمل الصحافة يدا بيد مع أجهزة الأمن من خلال ما تنشره من مواد صحفية وتوعوية عبر صفحاتها لحفظ الأمن في المجتمع، وذلك بالحفاظ على قيمه الأخلاقية والمثل العليا، ومحاربة الفساد بكافة أشكاله وصوره، ومواجهة المعتقدات الخاطئة بما فيها من دجل وشعوذة، وكل الدعاوى الدخيلة على المجتمعات وقيمها الدينية والإنسانية والأخلاقية[1].

ث– التوعية المرورية:

إن من واجبات الصحافة تسهيل عمل الأمن المروري والوقاية من الحوادث وتحقيق السلامة المرورية والأمن الطرقي، ومن أهم واجبات التوعية المرورية التعريف بآداب السير وسلوكياته والكيفية الصحيحة لاستخدام الطريق، والتجاوز ومعرفة إشارات المرور، وهذه التوعية تبث لشرائح المجتمع المتعددة عبر صفحات الصحف وغيرها من النشريات ووسائل الإعلام الأخرى.

ج–الإعلام وتوعية الأحداث والسجناء:

تشرف المؤسسات الشرطية والأمنية على السجون وعلى دور الفتيات والفتيان، ومحاكم الأحداث بعد أن تكون قد نجحت في إلقاء القبض عليهم وقدمتهم للجهات القضائية، ومن هنا ينبغي وضع خطة إعلامية أمنية تهدف في الأساس إلى إرشاد مثل هذه الشرائح بمخاطر الجريمة وآثارها على الفرد والمجتمع، وتعريفهم بالقوانين الرادعة المعمول بها في المجتمع، كما تعمل على إصلاحهم وتقويمهم بتقديم النصح والإرشاد لهم بناء على خطط تربوية لمعالجة مثل هذه الحالات.

والتوعية على صعيد السجون ومراكز الأحداث لا تقل أهمية عن التوعية في المجتمع، فمن واجب الجهات الأمنية تقديم الثقافة القانونية للسجناء لمعرفة حقوقهم القانونية وإرشادهم للعمل عن طريق التربية الروحية، مع الاهتمام بنقل هذه التجارب عبر وسائل الإعلام للمجتمع لأخذ العظة والاعتبار مما آل إليه حال مرتكبي هذه المخالفات.

(1) وجدي حلمي عيد عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 10-11.

ح- التوعية بالأمن الاقتصادي:

يعد الأمن الاقتصادي العامل الأساسي في تطور وازدهار النظم الاقتصادية، ومن ثم تطور الدولة والمجتمع، فمن خلال الإعلام الأمني وجهود الصحافة المكتوبة يمكن توجيه رسائل التوعية الاقتصادية الضرورية التي تعمل على مكافحة جرائم ومخالفات الاحتيال، وأساليب الغش والتزوير المختلفة، وكذلك عواقب التهرب الضريبي والرسوم المالية الأخرى وجرائم تهريب البضائع والأفراد عبر الحدود، وغيرها من الجرائم التي تهز الكيان الاقتصادي وتنعكس سلبا على حياة الأفراد، ويعزى هذا لعجز الدولة عن خدمة مواطنيها[1].

خ-التوعية البيئية:

إن البيئة تمثل مصدرا أساسيا لكافة الاحتياجات الإنسانية لذا وجب حمايتها، وهنا يأتي دور ومهمة الصحافة كوسيلة إعلامية أمنية تسعى لتوليد الوعي البيئي لدى كافة شرائح المجتمع، فعلى المستوى الفردي تغير النمط السلوكي للأفراد وتطبع عاداتهم، كما ترتقي بسلوكهم وتوعيهم بالأضرار الناجمة عن التلوث حتى يكونوا عاملا مباشرا في الحفاظ على البيئة ثم العمل على مستوى كامل المجتمع[2].

د-إدارة الأزمات (إعلام الأزمة):

قد تتعرض الدول لكثير من الأزمات التي يصعب على أجهزة الأمن السيطرة عليها، وذلك لما يحيط بالأزمة من معلومات كثيرة ودقيقة وخطيرة علاوة على أنها متنامية ومتسارعة ومتصاعدة وتتعلق بالأمن واستقرار المجتمع.

وهنا تتدخل الصحافة كأحد وسائل الإعلام الأمني في إدارة هذه الأزمة والتي تكمن خطورتها في سعة الجمهور المتابع للأحداث، والصراع بين السيطرة على المعلومات أو البوح بها، فنجاح الصحافة هنا يكمن في بسط الأمن والاستقرار أو انقلابه، وعلم إدارة الأزمات هو أحد العلوم الإنسانية الحديثة المهمة التي ازدادت وتعاظمت أهميتها في عصرنا الحاضر، وهو علم إدارة توازنات القوى ورصد حركتها واتجاهاتها، وهو أيضا علم التكيف مع المتغيرات المختلفة[3].

(1) وجدي حلمي عيد عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 12.
(2) المرجع نفسه، ص 13.
(3) نادر أبو شيخة، **إدارة الأزمات**، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 60.

فالشرطة وقادتها –مهما كانت خبراتهم ومواردها– فلن تكون عملية تخطيطها لمواجهة الأزمات الأمنية الكبرى مثمرة، ما لم تتخذ الأدوار والمسؤوليات وتوزع على كافة الجهات المسؤولة وفي مقدمتها الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام الأخرى(1).

ذ–التوعية العامة:

حيث تسعى الصحافة في إطار التوعية الإعلامية الأمنية إلى تكوين معرفة عامة لدى القراء حول مخاطر الكوارث والعوامل المؤدية لها، والإجراءات الممكن إتخاذها على المستوى الفردي والجماعي، للحد من التعرض أو قابلية التضرر من الأخطار على اختلاف أنواعها مثل: الزلازل، البراكين، الانقلابات الجوية، الأعاصير، الفيضانات ... إلخ(2).

ر–الصحافة وسيلة تعريفية بدور أجهزة الأمن:

تخصص الصحافة المكتوبة صفحاتها من أجل توعية المواطنين وتعريفهم بالأدوار الحقيقية لرجال الأمن، والتعريف بمهماتهم الصعبة ذات البعد والطابع الإنساني والاجتماعي(3).

2–3–2– التوعية الصحية:

تلعب الصحافة دورا هاما في نشر الوعي الصحي بين جماهير القراء، وذلك بجعل المواطنين على دراية وإلمام بالمعلومات الصحية ولتحسيسهم بالمسؤولية نحو صحتهم وصحة غيرهم(4)، وبذلك تقدم التوعية الصحية على أنها عملية تعليم الناس العادات الصحية السليمة ومساعدتهم على نبذ الأفكار والسلوكيات والاتجاهات الخاطئة واستبدالها بسلوك صحي سليم عن قصد، وهذا نتيجة الفهم والإقناع والنصائح الإرشادية وشن حملات التوعية الصحية، وذلك بالاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيري وفي مقدمتها الصحافة(5).

---

(1) عبد الكريم درويش، "**تظلمات المسؤولين عن الأمن في الدول العربية وواجبات المرافق الإعلامية**"، بحث مقدم في ندوة: المسؤولية الأمنية للمرافق الإعلامية الدول العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية ، الرياض، 1982، ص 24.

(2) الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، **دليل التوعية والتثقيف العام للحد من مخاطر الكوارث**، (د.ط)، (د.د)، (د.م)، (د.س)،ص 4.

(3) عبد المنعم محمد بدر، **تطوير الإعلام الأمني**، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية–الرياض، 1418هـ–1997م، ص 44.

(4) حسين بن زيدان، مقراني جمال، سيفي بلقاسم، "**مستوى الوعي الصحي لدى المعاقين حركيا الممارسين للنشاط الرياضي**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، معهد التربية البدنية والرياضية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مج19، ع1، جانفي 2017، ص 38، تاريخ الزيارة: 2020/09/28، توقيت الزيارة: 23:05.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/552/9/1/73754

(5) أفنان محمد شعبان، "**البرامج الصحية التليفزيونية وتوعية المستهلك: دراسة تحليلية لبرنامج التفاح الأخضر**"، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، ، مج8، ع1، 05 أفريل 2019،ص 34، تاريخ الزيارة: 2020/03/11، توقيت الزيارة: 22:10. https://www.iasj.net/iasj/download/863cce55955a379b

تعتبر التوعية الصحية من زاوية اتصالية: «عملية إعلامية هدفها حث الناس على تبني نمط حياة وممارسات صحية سليمة من أجل رفع المستوى الصحي للمجتمع، والحد من انتشار الأمراض، والتثقيف الصحي يحقق هذا الهدف بنشر المفاهيم الصحية السليمة لدى الأفراد وتعريفهم بأخطار الأمراض، وإرشادهم إلى وسائل الوقاية منها مستعينا في ذلك بوسائل الإعلام والاتصال المختلفة»[1].

2-3-3- التوعية السياسية:

وهو سعي الصحافة المكتوبة لجعل القارئ على وعي وإدراك للواقع السياسي والتاريخي لمجتمعه، وتنشط دوره في العملية السياسية بما تتضمنه من اتجاهات سياسية وانتماءات للأحزاب القائمة وسلوكه الانتخابي (وهو ما سيتم تفصيله في الوظيفة السياسية للصحافة المكتوبة).

2-3-4- التوعية الدينية:

يهدف الإعلام الإسلامي من خلال ما ينشره من مواد دينية عبر صفحات الجرائد إلى تزويد الناس بالمعلومات والأخبار الصادقة والمنتقاة من مصادر موثوقة ونقلها بدقة وسرعة للقراء المسلمين أولا وغيرهم ثانيا[2]، كما تجعل الصحف من صفحاتها منبرا للدعوة الإسلامية وما تدعو إليه من أمر بالمعروف ونهي عن المنكر[3]، إضافة إلى نشر الفضيلة ومحاربة الرذيلة خصوصا في هذا الزمان الذي انتشرت فيه الفحشاء والمنكر بكل صنوفها وألوانها، وحوربت فيه العفة والعفاف حربا شاملة، وكانت وسائل الإعلام المعاصرة آلة الجريمة التي نحرت الأخلاق.

ولعل الهدف الأسمى من التوعية الدينية عبر الصحف المكتوبة وغيرها من وسائل الإعلام هو بناء الفرد والمجتمع المسلم والحفاظ على وحدته، وهذا بالمحافظة على تماسك المجتمع المسلم وترابطه، وغرس روح التعاون على البرّ والتقوى بين أفراده، وترسيخ معاني الوحدة والأخوة الإيمانية بين أفراده[4].

---

(1) ريان عباس، "**العلاقات العامة ودورها في نشر الوعي الصحي: دراسة وصفية تحليلية على مرض سرطان الثدي بالتطبيق على مركز الخرطوم للعناية بالثدي في الفترة بين 2014-2015**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة البكالوريوس في الإعلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيات، 2015، ص 20، تاريخ الزيارة: 2019/07/15، توقيت الزيارة: 23:50.
http://repository.sustech.edu/bitstream/handle/123

(2) سيد محمد ساداتي الشنقيطي، **الإعلام الإسلامي الأهداف والوظائف**، ط1، دار عالم الكتب، السعودية، الرياض، 1986، ص 10.

(3)حامد عبد الواحد، **الإعلام في المجتمع الإسلامي**، سلسلة دعوة الحق،ع33، (د.م)، 1404/12/01هـ-1984/08/27م، ص 12.

(4) محمد خير رمضان يوسف، "**خصائص الإعلام الإسلامي**"، مجلة دعوة الحق: تصدر عن رابطة العالم الإسلامي، ع97، السنة الثامنة، 1410هـ-1989م، ص 16.

ومنه فالصحافة المكتوبة محطة توعوية رائدة تشمل كافة المجالات الحياتية لجعل القارئ على وعي وإدراك لما يدور حوله، وتكسبه القدرة على إتخاذ القرارات المسؤولة بجعل معيار التوعية أهم من العلاج.

2– 4– وظيفة التأريخ وتوثيق الأحداث:

مع مرور الوقت وتعدد وظائف الصحافة وشمول مادتها لأغلب أوجه النشاط الإنساني، صارت الصحافة تقوم بوظيفة هامة وهي تسجيل وقائع الحياة الاجتماعية، وبالتالي صارت مصدرا من مصادر التاريخ، فالصحافة اليوم تقدم للمؤرخ وقائع الحياة الاجتماعية في حركتها اليومية، في حين تقوم المجلات والأسبوعيات بتلخيص هذه الوقائع والكشف عن أبعادها ودلالتها[1]، والصحف تكون مصدرا رئيسيا للمؤرخ حيث يتعلق الأمر بتسجيل وقائع الحياة اليومية، أو حين يتعلق الأمر برصد الإتجاهات الفكرية للأحزاب والأفراد، أو بدراسة تاريخ الصحافة بنفسها، ولكن الصحف تكون مصدرا ثانويا للتاريخ عندما يتعلق الأمر بدراسة الحياة السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية لمرحلة معينة من المراحل التاريخية في مجتمع معين[2]، والصحافة كمصدر للتأريخ وتوثيق الأحداث تقوم بوظيفتين:

أ– رصد الوقائع وتسجيلها والاحتفاظ بها للأجيال المقبلة كي تصبح من مصادر التاريخ.

ب–قياس الرأي العام وآراء الجماعات والتيارات المختلفة إزاء الوقائع والقضايا التاريخية[3].

فمعالجة الصحف للظواهر الاجتماعية كالجريمة والعنف من حيث الأسباب وعوامل انتشارها والنتائج التي تخلفها في المجتمع، فإنّ هذه المعالجة تعبر عن فترة زمنية وتاريخية محددة في خضم واقع اجتماعي، وبظروف خاصة ونمط حياتي قد يختلف عن بقية الأنماط، مما يمكنها من أن تكون مرجع معينا للإطلاع ووضع الحلول إذ تشابهت المتغيرات والعوامل والأسباب التي تقف وراء الظاهرة[4].

2– 5– وظيفة التسلية والترفيه والإمتاع:

مع ظهور الصحافة الجماهرية وانخفاض سعر الصحيفة وخفض قيمة الاشتراك ظهرت المنافسة بين الصحف لجذب أكبر عدد من القراء، مما استلزم عليها استحداث مواد صحفية مثيرة تزيد من إقبال القراء على الصحيفة، فظهرت بذلك وظيفة التسلية، وكانت بدايتها المسلسلات والروايات الأدبية الرفيعة، لتصل إلى المسلسلات البوليسية والمغامرات العاطفية أو القصص بمختلف أنواعها كما ظهرت

(1) فاروق أبو زيد، **فن الخبر الصحفي**، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1984، ص 88.
(2) المرجع نفسه، ص 64.
(3) نزهة حنون، "**الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية**"، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص اتصال وعلاقات عامة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 76.
(4) عايش حليمة، مرجع سابق، ص 59.

الكلمات المتقاطعة والأبراج، الألغاز .... وغيرها من الفنون الصحفية التي تستهدف التسلية والإمتاع[1].

لا تقل وظيفة الترفيه والإمتاع أهمية عن سابقاتها، وذلك لأن هذه الوظيفة تشارك الوظائف الأخرى في غاياتها، فهي وظيفة إخبارية وتثقيفية وتعليمية وتنموية، ولكن في قالب طريف، مستتر وغير مباشر تستغل فيها ساعات الفراغ، وليس من الصحيح أن القول بأن صناعة الترفيه لا تنطوي على أية قيمة اجتماعية أو ثقافية أو سياسية إلا مجرد خدعة وتضليل لتمرير الرسالة[2].

تعد وظيفة التسلية والترفيه والإمتاع مكملة لوظائف الصحافة الأخرى، لأنّ مسايرة الجمهور لعملية الإخبار تقتضي مراعاة بعض الجوانب النفسية فيه من خلال العمل على تحقيق بعض إشباعاته واحتياجاته حتى لا يمل فيتجنب الوسيلة الإعلامية وينفر منها[3].

يعتبر الترفيه نشاط تنفيسي وضروري في المجتمع الإنساني المعاصر بفضل ما يؤديه للأفراد والجماعات، فهو ينتشلهم ولو لوقت محدود في أغلب الحالات من الضغوط والتوترات الناجمة عن تعقيد الحياة وقيودها المتزايدة، ولم يبق الاتصال قاصرا على تسلية الجماهير بل أصبح الإتجاه الأقوى الآن، وذلك باستخدام الترفيه الموجَّه والهادف لزيادة استمتاع الأفراد بوقت طيب ومهارة ترفيهية تنمي إتجاهاتهم بما يعود عليهم بالنفع والفائدة[4].

لم تجعلا الترفيه والتسلية كسياسة لملأ الفراغ، بل قد تكون هناك أيديولوجية مضمرة ترافق الرسائل المقدمة، فالترفيه ليس وظيفة ثانوية كما يعتقد العامة من الناس، والتي تصل نحو إضفاء الحياد أو عدم الضرر على كل التمثيلات الرمزية لوسائل الإعلام والاتصال، والتي لا تظهر نيتها في التأثير على السلوك بل الرغبة في مساعدة الفرد على الهروب من مشكلاته اليومية والراحة والاسترخاء والمتعة الجمالية، كما أكد كثير من الدراسين على أن المضامين الترفيهية قد تسهم في تغيير إتجاهاتنا بنفس درجة تأثير المضامين الأخرى[5].

يعد الترفيه مادة أساسية كفواصل بين المواد الإعلامية، ويعد وظيفة تكميلية لبقية الوظائف الصحفية، كما يعتبر فسحة تنفيسية وترويحية تبعد القارئ عن الملل والكآبة وتدفعه لإكمال قراءة بقية

(1) ذهبية سيدهم، مرجع سابق، ص 49.
(2) فضيل دليو، **الاتصال: مفاهيمه، نظرياته، وسائله**، مرجع سابق، ص76.
(3) عبد اللطيف حمزة، **الصحافة والمجتمع**، ط1، دار القلم، القاهرة، 1963، ص 27.
(4)خيري خليل الجميلي، **الاتصال ووسائله في المجتمع الحديث**،ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، 1997،ص33.
(5) عبد اللطيف حمزة، **الصحافة والمجتمع**، مرجع سابق، ص 27.

الصفحات (الدينية، الثقافية، الأحداث، الأخبار ...) بشراهة واستيعاب، لكن وجب الحذر في نوعية الرسائل الترفيهية التي تبث للقارئ من حيث بعدها القيمي والأخلاقي، وأن تكون وسيلة لا غاية في حد ذاتها ولا تزيد عن الحد المطلوب حتى لا تؤدي إلى دور عكسي، بدل هروب القارئ إليها سيهرب من قراءة الصحيفة كليا.

2– 6– وظيفة التربية والتعليم:

تسعى الصحافة إلى تحقيق ذات القارئ وتكوينه تكوينا متكاملا على كافة الجوانب الشخصية، والفكرية، والعاطفية، والنفسية ....إلخ، كما تسعى إلى جعله ملما بالواقع المحيط به وتصنع منه فردا فاعلا في بناء هذا الواقع وتطويره إلى مستقبل مشرق، وذلك يتأتى عن طريق جملة الوظائف المنوطة بالصحافة كوسيلة اتصال وإعلام وتربية وتكوين.

تتبنى الصحافة لدور ووظيفة ريادية ألا وهي وظيفة التربية والتعليم مكملة بذلك دور الأسرة والمدرسة والمجتمع، فبمثلما تسعى الصحافة إلى ترقية مهامها تسعى أيضا مؤسسات التعليم لتسهيل التعليم لكافة أعضائها وتقوم بتطوير نفسها بصفة مستمرة، كما يتوافر فيها مناخ يمكّن الأفراد من تطوير إمكاناتهم إلى أقصى مدى، وتشمل ثقافة التعليم جميع القائمين على العملية التعليمية، كما أنها تخضع لعملية تحول وتطور مؤسسي دائم[1]، بما في ذلك الإعلام التربوي.

يهدف التعليم والإعلام إلى تغيير السلوك وذلك بالتأثير على الرأي العام وإلى مساعدة الفرد مع تكييف نفسه مع متطلبات الحياة، فالتعليم والإعلام يشتركان في الهدف والمنهج وتجمعهما خدمة المجتمع، والتربية الإعلامية يمكن أن لا تتم بشكل مقصود ومباشر وإنما من خلال بث القيم التربوية والأخلاقية في محتوى الرسالة[2].

ويعتبر الإعلام التربوي وسيلة لتزويد الطلبة بمعلومات وحقائق سليمة صادقة تعتمد على الصدق والأمانة ليرقى بمستوى التلاميذ الثقافي والفكري، وتنمية القيم الروحية والاجتماعية لبلورة شخصية

---

(1) Mike Pedler, John Burgoyne, Tom Boydell, **The learning company**:**A strategy for sustainable development**, Management Education and Development, London ; New York : McGraw-Hill, 1991,pp1-8, date de visite:10/03/2020, temps de visite:11:42.
https://www.worldcat.org/title/

(2) محمد منير سعد الدين، **دراسات في التربية الإعلامية**، ط1، المكتبة العصرية، حيدا، بيروت، 2016، ص 34.

متكاملة لهم لتحقيق الأهداف التربوية، كما يعد أداة تعبيرية بشكل موضوعي عن عقلية وروح وميول واتجاهات جماهير المجال التعليمي، ليعبر تعبيرا صادقا عنهم، والإعلام التربوي لا يقف عند حدود الصحافة المكتوبة بل يتعداه إلى برامج إذاعية مدرسية، صحافة مدرسية، ندوات، مناظرات، نشرات، أو مؤتمرات، ومسرحيات لإحداث تغيير للرأي العام عند الجماهير في المجتمع المدرسي، ولنشر الوعي، وفهم الواقع في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[1].

والإعلام التربوي له أهداف عامة وأخرى خاصة، أما الأهداف العامة فتمكن في تنمية مشاعر الانتماء للوطن وتنمية الجوانب الثقافية والفنية والعلمية لدى الطلبة والقدرة على التعلم الذاتي، بالإضافة إلى ربط الطلبة ببيئتهم المحلية ومجتمعهم والعالم الخارجي وتنمية النظرة العلمية وتشجيع الخيال العلمي والروح الابتكارية، وتنمية الوعي والإدراك وإكسابهم مهارات النقد والتحليل والانتقاء للوسائل الإعلامية المختلفة وتهذيبهم وتنمية قدراتهم على الاستخدام الأمثل للوسائل الإعلامية في المدرسة وخارجها، وفي هذا يسعى الإعلام التربوي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وفق برامج أو مناهج معدة حسب كل مرحلة تعليمية[2].

أما أهداف الإعلام التربوي الخاصة تشتمل على ممارسة الفنون الصحفية والإذاعية وممارسة النقد البناء وتنمية ميول الطلبة الأدبية والتذوق الجمالي وتبسيط المادة الدراسية وعرضها بطريقة فاعلة، بالإضافة إلى إكساب الطلبة مهارات إبداء الرأي والحوار واحترام الرأي الآخر، والمواجهة والقدرة على المناقشة وتدريبهم على حرية التعبير وممارسة أسلوب التفكير العلمي، فالأهداف الخاصة للإعلام التربوي تمس كل أطوار التعليم انطلاقا من دور الحضانة أين يتم التركيز على إعداد الطفل وتربيته أخلاقيا وتعليمه قيمة العمل اليدوي والتذوق الفني وتنمية إحساسه بالمجال وإدراكه للفنون المختلفة مثل الموسيقى والرسم[3].

(1) عمر حصاونة، رفيعة العامري، **"واقع الإعلام التربوي في المدارس الثانوية بإمارة أبو ظبي"**، المجلة الدولية للبحوث التربوية، جامعة الإمارات، مج42، ع3، أغسطس 2018، ص 291، تاريخ الزيارة: 2021/09/05، توقيت الزيارة: 00:28.
http://search.shamaa.org/PDF/Articles/TSIjre/IjreVol42No3Y2018/ijre_2018-v42-n3_285-336.pdf

(2) المرجع نفسه، ص 292-293.

(1) Sakamoto Takashi, **Impact of informatics on school education systems**: **National strategies for the introduction of informatics into schools**, **Nonsystematic**, **but still systematic**, education and conputing V08,n(1-2) June, Tokyo Inslitue of technology, Yokohama Japon, 1992,p 129-130, date de visite:07/02/2021, temps de visite: 15:13.
https://eric.ed.gov/?id=EJ448868

ولتأدية الصحافة المكتوبة لدورها التعليمي لم تتوقف عند ما ينشر عموما من أفكار وبرامج تربوية وتعليمية، بل أنشأت صفحات خاصة بهذا المجال ولجأت إلى إنشاء جرائد متخصصة في التربية والتعليم، وبنفس النمط جنحت وسائل الإعلام الأخرى إلى فتح فضاء تعليمي وتربوي متخصص، مثل: القنوات التعليمية.

وتستخدم الدولة الإعلام لإثارة التعطش إلى مزيد من العلم، والتماس النصح من المشرف الزراعي أو الأخصائي الفني، مما يشجعهم على إرسال أولادهم إلى المدارس وتعلم القراءة والكتابة فازداد حب المعرفة، والتغلب على الجهل وهو في حد ذاته تجربة من شأنها أن تجعل الإنسان في أحسن الظروف للوصول إلى ما يرغب فيه في أقل وقت ممكن[1]، إضافة إلى ذلك فالمجتمع يستخدم نظام الاتصال كمعلم يقوم بنقل الميراث الاجتماعي له من جيل إلى جيل والاتصال عامة، موازيا بذلك دور البيت والأسرة ودور العبادة والمدرسة[2].

ويمكن الإجمال بأن الأثر التعليمي لوسائل الإعلام عامة والصحافة خاصة لا يمكن إغفاله أو التقليل منه، وسواء كان تعريف التعليم مقصورا على ما يتلقاه الطلاب في قاعة الدرس، أو كان التعريف شاملا لكل ما يعمل على زيادة قدرات الإنسان الفكرية عن طريق المعلومات ذاتها أو القدرة على استعمالها، وسواء كان الغرض من التعليم هو معاونة الناس على الملاءمة مع البيئة أو تدريبهم على التفكير السليم والتصرف الحكيم، أو نشر المعلومات والحقائق أو تنمية المهارات، فإن وسائل الإعلام عموما والصحافة خصوصا، لها دور في هذا الذي قيل عن التعليم بمفهومه الضيق أو العريض[3].

وفي نهاية الحديث عن الوظيفة التعليمية والتربوية للصحافة بأن الصحافة كبقية وسائل الإعلام والاتصال، تعد منبرا هاما لتأدية جملة من الوظائف الخدماتية والبنائية لأفراد المجتمع على اختلاف فئاتهم ولغاتهم وأجناسهم ومستوياتهم، وعلى رأس هذه الوظائف التربية والتعليم كأنبل المهن وأرقاها مكملة بذلك دور الأسرة والمدرسة في إطار التعليم غير الرسمي.

2– 7– وظيفة الإقناع والتأثير على الرأي العام:

تسعى الصحافة المكتوبة كباقي وسائل الإعلام والاتصال إلى التأثير في جمهور القراء وإقناعهم بما تنشره من رسائل إعلامية، والوصول بذلك إلى نتائج تتفق إلى حد كبير مع الأهداف المرسومة ضمن

(1) شون ماكبرايد وآخرون، مرجع سابق، ص 52.

(2) ويليام ريغرز وآخرون، **الاتصال الجماهيري والمجتمع العاصر**، ترجمة: أحمد طلعت البشبيشي، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص 35.

(3) أحمد بدر، **الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية**، ط1، دار قباء، مصر، 1998، ص 84.

سياستها، لهذا لابد لها الاعتماد على فلسفة إقناعيه معينة حتى تكون موضوع إهتمام الجماهير، والاعتماد على أسلوب الإقناع يكون بالتركيز على الواقع كما يراه الجمهور دون تزييف أو تحريف باستعمال عدة أساليب للتأثير على الناس عن طريق النواحي العاطفية عموما[1].

ينطلق الإقناع كمفهوم لغوي من معنى الرضى فتصبح فكرة المرسل فكرة المتلقي بعد الاقتناع بها[2]، والإقناع اصطلاحا: «هو أن تجعل شخصا يقوم بعمل ما عن طريق النصح، الحجة، والمنطق أو القوة[3]، ويستند إلى مساع معمولة من أجل تغيير سلوك عن طريق علاقات وتبادلات رمزية»[4].

يعد الإقناع دفع للقارئ أو المستمع أو المشاهد للاستجابة المطلوبة بأن توفر له أسباب الإقناع بالمزايا أو الفوائد التي يمكن أن تحققه له السلعة أو الخدمة المعلن عنها، أو الفكرة المراد تبنيها، وكيف يمكن أن تؤدي إلى إشباع الحاجة التي استثارها المعلن في مرحلة خلق الرغبة، ولا يمثل الإقناع الأسلوب العقلي فقط القائم على الحجج السليمة والبراهين المنطقية، بل يمتد ليشمل النواحي الأخرى، مثل: الأسلوب العاطفي والإيحاء غير المباشر[5].

وحتى توصل الصحف رسائلها الإقناعية وتنجح في التأثير على الجمهور وجب مراعاة خصوصية عناصر العملية الإقناعية من مقنع (مرسل)، مضمون (رسالة)، الوسيلة، المتلقي، التأثير، ولأن عمليتي التأثير والإقناع ترتبط بسلوك الفرد وثقافته وإتجاهاته الفكرية، وجب التنويع في الاستمالات الإقناعية المختلفة[6] والتي تشمل أساسا:

2-7-1-الاستمالات العقلانية:

وهي دلائل تخاطب عقل القارئ وتتمثل في: الاستشهاد بالأحداث الواقعية والمعلومات، تقديم الأرقام والإحصاءات، بناء النتائج على المقدمات، تفنيد النظرة الأخرى[7].

2-7-2-الاستمالات العاطفية:

وذلك بمخاطبة عواطف الجمهور المستهدف مع التركيز على النتائج الإيجابية التي ستعود عليه، فتستهدف التأثير في وجدان المتلقي وانفعالاته وإثارة حاجاته النفسية والاجتماعية ومخاطبة حواسه،

(1) عبد العزيز شرف، **المدخل إلى وسائل الإعلام**، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1998، ص 192.
(2) أبي القاسم محمد الزمخشري، **أساس البلاغة**، ط1، دار بيروت للطباعة، بيروت، 1989، ص 564.
(3) عامر مصباح، **الإقناع الاجتماعي: خلفيته النظرية وآلياته العلمية**، ط2، ديوان المطبوعات، الجزائر، ص 166.
(4) مي العبد الله، **الدعاية وأساليب الإقناع** ، ط1، دار النهضة العربية، (د.م)، 2006،ص 250.
(5) محمد منير حجاب، **الموسوعة الإعلامية**، ط1، دار الفجر، القاهرة، (د.ت)، ص 375.
(6) علي برغوث، **الاتصال الإقناعي**، ط1، جامعة الأقصى، غزة، 2005، ص 65.
(7) حسن عماد مكاوي، ليلى السيد، مرجع سابق، ص 190.

وتعتمد الاستمالات العاطفية على: استخدام الإشارات والرموز، واستخدام الأساليب اللغوية، دلالات الألفاظ، الاستشهاد بالمصادر معاني التوكيد، استخدام غريزة القطيع (الجماعة المرجعية).

2-7-3-الاستمالات التخويفية:

يشير مصطلح الاستمالة التخويفية إلى مضمون الرسالة الذي يشير إلى النتائج غير المرغوب فيها، والتي تترتب على عدم اقتناع المتلقي أو قبوله لتوجيهات القائم بالاتصال[1].

وباعتبار الصحافة تعتمد على ما هو مكتوب فوجب مراعاة أيضا نوعية الخط والألوان والصور الجذابة لاستمالة القارئ للرسالة شكلا ومضمونا[2]، دون المبالغة أو التهويل أو الإثارة.

وعليه فالإقناع والتأثير أسلوبين ناجعين في إيصال الرسالة للقارئ في إطار المرغوب فيه –التحلي- من سلوكيات أو انماط تفكير أو سياسات أو آراء أو سلع أو المرغوب عنه –التخلي-، ولن تنجح الرسالة الإقناعية إلا بتوافر الاستمالات المختلفة وباعتدال مع مراعاة جميع عناصر العملية الإقناعية والوقت المناسب لذلك، وللصحافة دور فاعل في جعل جمهور القراء ينفر من مواضيع العنف والجريمة من خلال ذكر سلبيات ذلك والأثر الهدام الذي تتركه على الفرد والمجتمع، وهذا من خلال تمرير رسالات إقناعية واقعية وهادفة.

2- 8- الوظيفة الإعلانية:

إن ظهور الإعلان مقترن بظهور الصحف إلا أن اعتباره كوظيفة من وظائف الصحافة أجل إلى فترة لاحقة (حوالي منتصف القرن 19م)، بسبب فرض الحكومات الضرائب على الإعلانات كوسيلة للحد من نمو الصحافة، لكن التطور الذي حصل الآن في المجتمعات الأوروبية خاصة بعد الثورة الصناعية انعكس على أهمية الإعلان، حيث ساعد الإعلان على تصريف الإنتاج الذي عرف تزايدا كبيرا، ومع زيادة إرادات الصحف من الإعلان انخفض سعر الصحف الأمر الذي أحدث انقلابا في الصحافة وأدى إلى ظهور الصحافة الجماهيرية[3].

إن الإعلان والإشهار بمعنى الظهور والجهر ويأتي بمعنى الشيوع والانتشار[4]، كما يعتبر الإعلان وسيلة غير شخصية لتقديم الأفكار أو السلع أو الخدمات بواسطة جهة معلومة ومقابل أجر مدفوع[5].

(1)حسن عماد مكاوي، ليلى السيد، مرجع سابق، ص 192.

(2) بغداد باي عبد القادر، "**تسويق محتوى الصحف والإقناع في الرسالة الإعلامية**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مج7، ع18، مارس 2015، ص 104، تاريخ الزيارة:2019/07/28، توقيت الزيارة: 12:11.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/119/7/18/37350

(3) نزهة حنون، مرجع سابق، ص 76.

(4) حسان عسكر، **الإعلان**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، (د.ت)، ص 50.

(5) حسن محمد خير الدين، **الأصول العلمية للإعلان**، ط1، (د.د)، القاهرة، 1949، ص 27.

ونظرا لأهمية الإعلان فهناك من المختصين من جعل الإعلان بالنسبة للتوزيع يناظر الآلة الحاسبة للإنتاج، فاستخدام الآلات يضاعف إنتاجنا بالنسبة للسلع والخدمات من جهة البيع، والإعلان هو القوى الكبرى التي تجعل من التوزيع وتحويل المستهلكين المرتقبين إلى مستهلكين فعاليين وكثيري العدد[1].

كما أن الإعلان أداة تسويقية لتوصيل الأفكار والمعلومات والخدمات إلى جماعة[2]، مستخدما في ذلك الوسيلة الاتصالية المناسبة والمسهلة لوصوله والمحققة لأهدافه وفقا لما يناسب الجمهور المتلقي وإمكانات المعلن، إضافة إلى أن الإعلان يعد وسيلة بقاء للصحف، -وغيرها من وسائل الإعلام والاتصال- ومن أجل البقاء لابد أن يتوفر للصحيفة عدد كاف من المشتركين، وقدر كاف من الإعلانات حتى تغطى كل نفقاتها، وتدر على أصحابها عائدا مناسبا، وعلى وجه التقريب فإن ثلث دخل الصحيفة من الاشتراكات السنوية للعملاء وحصيلة التوزيع والباقي نتيجة الإعلانات[3].

إن الإعلانات الموزعة عبر صفحات الجريدة، تكاد تكون بالنسبة لكثير من القراء مساوية للأخبار في أهميتها، كما تكاد تكون بالنسبة لبعض علماء الإعلام أخبارا ولكن أخبارا سعيدة، وأنها بذلك سبيل لحفظ التوازن داخل الصحيفة التي تنشر أخبار الفيضانات والاغتيالات والزلازل وما شابه ذلك[4]، وكتحفظ قد تخصص بعض الصحف زوايا أو صفحات لإعلانات أخبار التعازي وأخبار الوفاة.

من خلال ما سبق ذكره نتوصل إلى القيمة التي يحتلها الإعلان بالنسبة للصحيفة كمصدر مالي مدعم لها، وبالنسبة للقراء كمصدر خدماتي ومعرفي، لذا وجب إيلاؤه العناية والاهتمام شكلا ومضمونا دون مبالغة.

2- 9- وظيفة تكوين الآراء الاتجاهات:

من الوظائف العامة والرئيسية التي تؤديها وسائل الاتصال الجماهرية بصفة عامة والصحافة المكتوبة بصفة خاصة، وظيفة تكوين الآراء والإتجاهات لدى الأفراد والجماعات والشعوب، إذ أن لها دورها الهام في تكوين الرأي العام، وإذا كانت هذه الوظيفة لا يمكن عزلها عن بعض الوظائف الأخرى، إلا أنها تمتاز بخصوصية تكمن في الهدف من هذه الوظيفة، التي تعنى بشكل الآراء والاتجاهات لدى الجمهور، ومن ثمة تدخل الدعاية والعلاقات العامة وتكوين الرأي العام ضمن هذه الوظيفة، ومهما تعددت أنواع

(1) منصور فهمي، **إدارة الإعلان نظريات وتطبيق**، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1959، ص 79.
(2) عبد الله محمد عبد الرحمن، **سوسيولوجيا الاتصال والإعلام**، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص 344.
(3)دوان برادلي، مرجع سابق، ص 13.
(4) ليندا لبيض، مرجع سابق، ص 74.

الاتصال الجماهري، فسيظل هدف هذا الاتصال هو تحقيق عملية الإقناع، ومن ثم محاولة تغيير السلوك الفردي والجماعي[1].

2– 10– الوظائف السياسية للصحافة المكتوبة: للصحافة المكتوبة جملة من الوظائف السياسية لعل أهمها:

2–10–1– الوظيفة التفسيرية:

إن الصحافة المكتوبة لا تقوم بتغطية الأحداث ووضعها في بؤرة الاهتمام العام فحسب، ولكنها تقوم بتفسير معانيها، ووضعها في سياقها العام وتوقع نتائجها، ولا شك أن كثيرا من الأحداث تقود إلى تفسيرات مختلفة، فبالنسبة للتفسير الصحافي للأحداث السياسية الحالية يؤثر على نتائج الأحداث السياسية[2]، وتفسح الصحافة المجال لعنصر التفسير في جميع أنواع المواضيع وتخصص لذلك أنماطا صحفية متنوعة تجمع بين التحليل والتفسير والتعبير عن الآراء ووجهات النظر ومن بينها المقالات الصحفية، التحقيقات، التعليق ..إخ.

2–10–2– التنشئة السياسية والتثقيف:

إن التنشئة السياسية هي العملية التي يمكن بواسطتها أن تتشكل بها الثقافة السياسية أو المحافظة عليها أو تغييرها، وسمة التنشئة السياسية للفرد أنها عملية مستمرة على مدى حياة الإنسان[3]، وهاته العملية تتأتى بما تنشره الصحافة المكتوبة من أخبار سياسية منشأها الواقع السياسي المحلي أو الدولي أو العالمي، بطريقة متسلسلة تجعل القارئ على دراية ووعي بالواقع السياسي المحيط وما يطرأ عليه من تغييرات، مما يمكنه من تكوين ثقافة سياسية تؤهله لبناء سلوك سياسي اتجاه السلطة السياسية، مع التأثير في اتجاهات السلطة نحو الأفراد.

وترتبط الثقافة السياسية بأداة مهمة أخرى من أدوات التنمية السياسية وهي التنشئة التي تعني اكتساب الإنسان للأفكار والقيم بفعل تكوينه وتربيته لتحمل موقف اجتماعي معين أو اتخاذ قرار، فالتنشئة والثقافة السياسية أدوات متفاعلة لبناء سلوك سياسي واع[4].

2–10–3– التعبئة السياسية: إن عملية التعبئة السياسية هي خطوة أبعد من الإقناع إذا أنها تهدف إلى تحشيد وكسب الرأي العام بنحو اتجاه سياسي أو قضية معينة[5]، وقد أصبحت الصحافة المكتوبة

(1) محمد فلحي، مرجع سابق، ص 88.
(2) المرجع نفسه ، ص 93.
(3)ا لمرجع نفسه ، ص 94.
(4) غازي فيصل، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، ط1، دار الحكمة، بغداد، 1993، ص 156-157.
(5) محمد فلحي، مرجع سابق، ص 106.

من أفضل الوسائل للاتصال بين الحكومات والمواطنين، أين تقوم السلطة بتعريف مواطنيها بالقوانين والأنظمة التي تضعها، والإجراءات التي تنفذها وتنظم بها حركة المجتمع، كما أصبحت الصحافة المكتوبة تلعب دورا مهما في معارك التنافس السياسي في أثناء الحملات الانتخابية، حيث يجد فيها المرشحون لمنصب الرئاسة أو غيره منبرا قوي التأثير لإيصال برامجهم الانتخابية إلى مواطنيهم وكسب تأييدهم.

ويبرز دور الصحافة المكتوبة المؤثر من خلال الأزمات السياسية والعسكرية من جانب والجماهير من جانب آخر، فيما يخص شؤون الحرب إلى جانب مساهمته في تثمين الجبهة الداخلية ورفع الروح المعنوية للمواطنين من خلال ما تنشره من أخبار، وتكيف مواضيعها بما يتلاءم مع متطلبات الظرف، وبصورة عامة فإن أغلب الدول العربية تحرص على توظيف الصحافة المكتوبة في أغراض سياسية مثل تأكيد الوحدة الوطنية، وتعزيز الاندماج الوطني وحشد الطاقات الجماهيرية[1].

2-10-4- الصحافة وصنع القرار السياسي:

إن عملية صنع القرار السياسي من أهم العمليات السياسية المصيرية، والتي من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضوعا لقرار ما، وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل، فيتم اختيار أحدهما ليكون موضوعا للتنفيذ والتطبيق[2].

ومثلما ذكرنا سابقا حول الدور الفعال للصحافة المكتوبة في المجال السياسي عن طريق تفسير مثل هذه القضايا، وكذلك التنشئة السياسية للقراء وتكوين لديهم رصيد سياسي، مما يخلف فردا مثقفا سياسيا بإمكانه اتخاذ القرار السياسي الأنسب بكل وعي وتحمل للمسؤولية، وتتجلى أهمية الصحافة المكتوبة في عملية صنع القرار السياسي من خلال ما يلي:

أ-أنها تمد صانعي القرار بالمعلومات بشأن الأحداث الجارية والبيئة السياسية لسياساتهم.

ب-تجعل صانعي القرار والحكومة يشعرون باهتمامات الشعب، بطريقة مباشرة بالتعبير عن اتجاهات الرأي العام، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق القصص الخبرية التي تشكل النقاش الجماهيري والرأي العام.

ت-توفر للمسؤولين القنوات اللازمة لنقل رسائلهم إلى الجمهور والنخبة السياسية داخل الحكومة وخارجها، ومن خلالها تتاح الفرصة لشرح سياسات المسؤولين ومهاجمة مواقف معارضيهم.

ث-تتيح للمسؤولين إمكانية الحضور في ذهن الجمهور بعرضهم المستمر لنشاطاتهم وصفاتهم الشخصية.

(1) نزهة حنون، مرجع سابق، ص 78.
(2) محمد فلحي، مرجع سابق، ص 95.

ج- تؤثر الصحافة المكتوبة في مواقف متخذي القرار وموقف الجمهور باتجاه المسؤولين الحكوميين، وتستطيع التغطية الإعلامية أن تزيد من التأييد الجماهيري لبعض سياسات القاعدة والحكومات، ولا ينكر مالها من دور في إحداث تغييرات جذرية في السياسات وخلق سياسات جديدة عندما تتطلب المشاكل التدخل الحكومي أو بنشرها لمطالب الرأي العام[1].

وبالتالي فالصحافة المكتوبة لها دور نشط وفعال في المجال السياسي من خلال نقل القرارات السياسية وتفسيرها وشحن الرأي العام نحوها، كما تساعد على شرح اتجاهات السياسيين وآرائهم وبرامجهم الانتخابية لتكون صورتها جلية لكافة فئات الشعب المختلفة، فتجعل بذلك من القارئ مثقفا سياسيا، ومن ناحية أخرى تسهم في نقل المطالب السياسية لصناع القرار، وتجعل صناع القرار على دراية وإدراك لما يدور في أوساط الرأي العام من آراء واتجاهات، كما يستخدمها صناع القرار إثر ذلك في التأثير في الرأي العام من أجل المساندة اللازمة لقراراتهم.

2- 11- وظيفة الشرح والتفسير والتحليل:

ظهرت هذه الوظيفة بعد تعقد المجتمع وازدادت تخصصاته وترامت أبعاده، فالصحافة الحديثة مسؤولة عن تقديم المعلومات إلى الجماهير بصورة مبسطة، ومألوفة للقارئ العادي وخالية من التفاصيل المعقدة[2]، وذلك من خلال القيام بتحليل وتقديم شرح وتفسير للمعلومات، فكثيرا من الأحداث لا يمكن فهمها دون معرفة خباياها[3]، والغاية من تفسير معاني الأحداث والمعلومات ونقلها والتعليق عليها، هي توفير رصيد مشترك من المعرفة يدعم التآلف ويمكن أعضاء المجتمع من التعايش والعمل المشترك، كما أن دعاة التفسير يصرون على أن التفسير ليس هو الرأي، وأن الصحفي المحلل يفسر في حين أن المعلقين وكتاب العمود الذين يعبرون عن الرأي يحبذون وجهات النظر[4].

2- 12- وظيفة الخدمة العمومية:

يمكن النظر إلى الوظائف المعاصرة للإعلام وفقا للمعطيات الجديدة التي تعتمد على التوسع الذي طرأ على وظائف وسائل الإعلام، وعلى تطور الخدمة الإعلامية في المجتمعات المعاصرة، ومن حيث طبيعة الخدمات العامة التي تقدمها وسائل الإعلام تتصدر الصحافة المكتوبة هذه الوظيفة، علما أنه توجد مئات الأشياء الصغيرة التي لا يمكن حصرها وتدخل في نطاق الخدمات التي تقدم للجمهور، والتي

(1) محمد فلحي، مرجع سابق ، ص 96.
(2) أشرف صالح، **مقدمة في الصحافة**، ط1، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2001، ص 201.
(3) إبراهيم عبد الله المسلمي، **نشأة وسائل الإعلام وتطورها**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005، ص 134.
(4) نادية جيتي، مرجع سابق، ص 124.

يتعذر عن الوسائل الإعلامية الأخرى تقديمها عكس الصحافة المكتوبة التي تعرضها في أغلب الأحيان بصفة منتظمة، وهذا ما يمكننا من القول بأن الصحف في الوقت المعاصر صارت جهاز علاقات عامة لكل قارئ أكثر فاعلية ودقة وانتظام[1].

كما تسعى الصحافة المكتوبة إلى تزويد القارئ بأخبار صحيحة وموضوعات تخدمه في حياته وتحصل له بذلك الفائدة منها مباشرة، ومن بين الخدمات العمومية التي لا حصر لها والتي تقدم أساسا على صفحات الجرائد نجد: التجارة الصحفية، الإعلانات، أخبار السوق، مواعيد النشرات، توفير فرص التعارف، توفير فرص العمل، الإطلاع على ظروف معيشة الآخرين ووجهات نظرهم بما يكفل لهم التكامل[2]، التعليم وتقديم المعارف، التوعية بمختلف فروعها ومجالاتها .....إلخ.

إن الوظيفة التي تؤديها الخدمات الصحفية في المجتمعات غير المتقدمة تظل محدودة، بينما هي تتسع وتتشعب في الدول المتقدمة لتشمل غالبية مجالات النشاط الاجتماعي وبحيث صارت تشكل الطابع العام للعمل الصحفي في المجتمعات المتقدمة، فيمكن أن نطلق على الصحافة في المجتمعات النامية بصحافة التنمية الوطنية، وأن نطلق على الصحافة في المجتمعات المتقدمة صحافة الخدمات[3].

2- 13- وظيفة التنمية المحلية والشاملة:

إن التنمية تتعلق بنقل مجتمع من حالة التخلف إلى التقدم[4]، ولا شك أن وظيفة التنمية هي التطور الطبيعي لوظائف الإعلام المتعددة الأخرى من : نشر الأخبار وتفسيرها وتحليلها وشرحها[5]، وللصحافة المكتوبة دور في التنمية المحلية والدولية وكذا الشاملة، وبالتالي فالدور الملقى على عاتقها في مجال التنمية كبير وعلى مستويات عدة.

فالصحافة المكتوبة على مستوى التنمية الاجتماعية تظهر العقبات التي تقف حائلا أمام مخططات التنمية وأهمها: الارتفاع الكبير في معدلات المواليد، عدم انتشار وسائل تنظيم الأسرة، التفسير الخاطئ لتعاليم الدين، انخفاض المستويات الحية وانتشار الأمراض، انتشار الأفكار والقيم التي تدعو إلى السبية والتوكل والجمود، ارتفاع نسبة الأمية وتلوث البيئة[6].

(1) صفوان عصام حسيني، **الصحافة والعنف: الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف-دراسة وصفية تحليلية-**، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع،2019، ص 143-144.
(2) أشرف صالح، **مقدمة في الصحافة**، مرجع سابق، ص 1938.
(3) فاروق أبو زيد، **مدخل إلى علم الصحافة**، مرجع سابق، ص 84.
(4) عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص 310.
(5) عواطف عبد الرحمن، **تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1982، ص 24.
(6) فاروق أبو زيد، **مقدمة في علم الصحافة**، ط1، مركز جامعة التعليم المفتوح، القاهرة، 1999، ص 80.

أما على مستوى التنمية الاقتصادية فالصحافة المكتوبة في إطار التنمية المحلية تهتم بعرض المشاكل والحلول الخاصة بعوائق التنمية الاقتصادية في المجتمع المحلي، فهناك قضايا الإسكان والمرافق، وإدخال مياه الشرب النقية والصرف الصحي، وتوفير مواد البناء الأساسية من الإسمنت والحديد، ومشاكل الزراعة واستصلاح الأراضي، وكل ما يهم الفلاح من معلومات وإرشادات عن البذور المنتقاة والأسمدة الكيماوية المناسبة، وإدخال نوعيات جديد من المحاصيل، والاهتمام بالمكانة والتوسع الرأسي والأفقي في الزراعة ومشاكل الري والصرف والثروات الحيوانية والسمكية ... إلخ.

أما على مستوى التنمية الثقافية التي تحتل موقعا متميزا في خريطة التنمية الشاملة، والتي هي تعبير عن الفكر الإنساني بمختلف الوسائل المتاحة في المجتمع، فالصحافة تعمل من خلالها على تشجيع كل أشكال الإبداع الفني والأدبي في إطار المجتمع المحلي بحيث يكون هذا الإعلام مرآة لهذا النشاط ووسيلة لتطويره.

وبالنسبة للتنمية السياسية فالصحافة المحلية تغطي اجتماعات ومناقشة البرلمانات والمجالس الشعبية المحلية، كما تقوم بتشجيع المواطنين على الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، ذلك لأن مشكلة التصويت في الدول النامية تكمن في أن نسبة غير قليلة من الجماهير تمتنع عن التصويت، إما لعدم كفاية المعلومات عن هذه العملية أو لقلة الثقة في نظام الانتخابات أو بسبب عدم شعور تلك الجماهير بأن التصويت واجب سياسي من واجبات المواطنين[1]، ويمكن تلخيص وظيفة الصحافة في خدمة عملية التنمية في المجالين الآتين:

الأول: أن تقوم بدور المنبه للتنمية وذلك بإثارة اهتمام المواطنين بقضايا التنمية، وربط هذه القضايا بمصالح المواطنين ومصائرهم.

الثاني: حشد الدعم الشعبي للتنمية وذلك من أجل تحقيق هدف بدونه تفقد عملية التنمية مضمونها وهو: المشاركة الجماهرية في التنمية الوطنية[2].

وبالتالي فالصحافة المكتوبة عامل تنموي ناجح على كافة الأصعدة (المحلية، الشاملة) والمجالات (اقتصاد، اجتماع، سياسة ....)، وتعد بذلك الآخذ بيد الدولة أفرادا ومجتمعات إلى التطور والتقدم والازدهار، وتعد العين الساهرة على جعل الدولة منفتحة على العالم الخارجي وما توصل إليه من ثورة معرفية ومعلوماتية وتكنولوجية.

(1) فاروق أبو زيد، **مقدمة في علم الصحافة**، مرجع سابق، ص 80-81.
(2) المرجع نفسه، ص 78-79.

2- 14- الوظيفة الأيديولوجية للصحافة المكتوبة:

إن الأيديولوجيا هي طريقة التفكير المميز لفرد أو جماعة أو ثقافة أو فكر أو عقيدة وتطلق أيضا على المعتقد أو المذهب المتكامل[1]، عن للصحافة المكتوبة دورا خادما للقارئ من خلال توعيته بالأيديولوجيات السياسية والفكرية والدينية الموجودة في المجتمع، وتوضيح معالمها وخصائصها المميزة، كما توجهه لتبني المناسب منها.

وبالرجوع إلى تاريخ المجتمعات وأنماط الحكم السائد، تدرج الصحافة المكتوبة ضمن الأدوات الفعالة للترابط الاجتماعي والشرعية السياسية، فهي تلعب إذن في مصلحة الإيديولوجيا السائدة للمجتمع، وتلعب دور الوساطة بين الأنظمة السياسية والقاعدة الشعبية[2].

2- 15- الوظيفية الاجتماعية للصحافة:

تقوم الصحافة المكتوبة بخلق أحاسيس معينة في نفسية القارئ مما يساهم في كسر طرق العزلة التي يمكن أن تحيط به كما تجعله ينصهر في المجتمع، إضافة إلى هذا فهي توفر رصيدا مشتركا في المعرفة يمكن للناس العمل كأعضاء ذوي فعالية في العالم الذي يعيشون فيه، كما أنها تقوم بدعم الأهداف المباشرة في المجتمع.

وكذا النشطات الحاصة بالأفراد والجماعات التي تتجه صوب تحقيق الأهداف المتفق عليها كما تساهم في توضيح مختلف وجهات النظر حول القضايا العامة، وتوفير الأدلة الملائمة والمطلوبة لدعم الاهتمام والمشاركة الشعبية على نحو أفضل[3].

2- 16- الوظيفة التوجيهية:

تستطيع وسائل الإعلام المختلفة اكتساب المجتمع اتجاهات جديدة أو تعديل القديم، ولكن هذا التعديل في ظل شروط معينة وهي حسن اختيار المادة الإعلامية وملاءمتها لقيم المجتمع وتقديمها في ظروف مناسبة كما أن لوسائل الإعلام دور كبير في تعزيز وشرح الحوار بين الثقافات والحضارات، وهذا على اختلاف أشكلها (سمعية، بصرية، مقروءة) من خلال التأثير على الرأي باعتبارها أدوات مهمة في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وفي كل الدول وعلى اختلاف مستوى تقدمها، حيث تستخدم كوسيلة لتغيير اتجاه الرأي العام، وخلق توجهات تتماشى وأهدافها فهي تعتبر من وسائل

(1) **المعاني: لكل رسم معنى، قاموس عربي-إنجليزي**، تاريخ الزيارة: 2017/10/12، توقيت الزيارة:14:42، http://www.almany.com

(2) صفوان عصام حسيني، **الصحافة والعنف: الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف-دراسة وصفية تحليلية-**، مرجع سابق، ص 144.

(3) عبد الوهاب الحيالي، **الموسوعة السياسية**، ط1، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993، ص 573.

الضبط الاجتماعي المهمة في أي مجتمع كان، إذ تعمل على التوجيه وغرس قيم وممارسات اجتماعية حديثة وتعمل على تعديل الموافق والاتجاهات وتثمين المواقف المرغوبة[1].

2– 17– وظيفة الرقابة على مؤسسات المجتمع:

وهي من الوظائف التي يجب أن تقوم بها الصحافة الحرة نيابة عن المواطن، وذلك بحراسة المجتمعات من إساءة استخدام السلطة، انطلاقا من أن الحكومات حتى وإن وصلت إلى الحكم عن طريق الديمقراطية، غير أنها قد تميل إلى الانفراد في صنع القرارات وإلى حماية نفسها وأشخاصها من هنا فإن هناك إمكانية كبيرة في كل أنواع المجتمعات لإساءة استخدام السلطة فالصحافة تكمل دور البرلمان في حماية المجتمع من ذلك[2].

بعد رصد أهم الوظائف الخاصة بالصحافة المكتوبة نجد أن هذه الوظائف تربطها علاقة تكاملية، وكلما نوعت الصحيفة في تأدية واجباتها الوظيفية بإخلاص وإتقان وشمولية بهدف خدمة قراءها، كلما زادت مصداقيتها وزاد إلتفاف الجماهير حولها، ويعود ذلك عليها أيضا بالنفع المادي من خلال زيادة التوزيع، ويجدر بالذكر أن هناك وظائف أخرى للصحافة المكتوبة لم يتم الوقوف عندها لأنها تتمايز بين وجودها من نظام اقتصادي وأيديولوجي إلى آخر، فوظائف الصحافة المكتوبة في العالم الليبرالي المتقدم، تختلف عن وظائفها في عالم متخلف، ولكن ركزنا على الوظائف الأهم للصحافة كدعامة فعالة مكملة لدور ووظائف الإعلام والاتصال الأخرى في أي مجتمع كان.

3– الخلل الوظيفي في الصحافة المكتوبة:

إن الصحافة المكتوبة حظيت بجملة من الوظائف البنائية النبيلة والهادفة لخدمة الفرد وازدهار المجتمع، ويتأتى ذلك بتكامل هذه الوظائف والأدوار كما أن غياب وظيفة أو حدوث قصور في أحد أدوارها قد يتسبب في خلل وظيفي لها، فتتحول عقب ذلك إلى عوامل هدم لبناء المجتمع، وتصبح غير وظيفية تحدث آثارا ضارة، ويرجع سبب هذا الخلل الوظيفي في الصحافة المكتوبة وغيرها من وسائل الإعلام والاتصال إلى ما يلي:

3–1– سياسة التعتيم أو الحجب أو التضليل المنتهجة من قبل الصحف :

يرى (**لاسويل**) أن تطوير المعارف المشتركة والتوافق بين أفراد المجتمع، يمكن أن يعيق التحرك الطبقي أو يؤدي إلى ظهور الحكومة التي تخيف الناس وتحجب المعلومات، والأسوأ من ذلك أن تستخدم وسائل الإعلام لتضليل الناس، وفي مثل هذه الحالات يصعب وجود الحكومة الديمقراطية لعدم تطوير الرأي

(1) باقي رمضان، "**دور وسائل الإعلام على الرأي العام**"، مجلة الحوار المتمدن، (د.م)، ع1861، 2007، ص 45.
(2) أشرف صالح، **مقدمة في الصحافة**، مرجع سابق، ص 146.

العام، ولافتقار التفاهم المطلوب في المجتمع، كذلك فإن إحداث التنوير المتكافئ سيكون مستحيلا إذا كان بعض الناس لا يجيدون استخدام وسائل الإعلام بكفاءة، فالخلل الوظيفي يمكن أن يحدث نتيجة عدم قدرة وسائل الإعلام على إرسال المعلومات بكفاءة أو عدم استقبال هذه المعلومات من جانب الجمهور بكفاءة[1].

3-2- التخدير المعلوماتي أو الزخم المعرفي المنتهج من قبل الصحف:

يمكن لوسائل الإعلام بما فيها الصحف أن تحدث نوعا آخر من الخلل الوظيفي أطلق عليه "**لازار سفيلد – Lazarsfeld**" مصطلح التخدير، ويحدث ذلك من خلال زيادة مستوى المعلومات بالنسبة للجمهور، حيث يتسبب طوفان المعلومات لأعداد كبيرة من الناس إلى جرعات من المعلومات التي تحول معرفة الناس إلى معرفة سلبية، ويؤدي ذلك إلى الحيلولة دون أن تصبح نشاطات البشر ذات مشاركة فعالة نشطة وبالتالي نشوء اللامبالاة، لأن وسائل الإعلام تعمر الناس بالمعلومات بدلا من أن توقظ الجمهور –وهو المنشود–، وبالتالي تؤدي في النهاية إلى تخدير الجمهور[2].

3-3- مخالفة المعلومات المقدمة للبعد القيمي والأخلاقي وتقصير الصحافة المكتوبة في تأدية الأدوار والوظائف المنوطة بها:

فعند مخالفة وسائل الإعلام لقيم الدين الإسلامي وعدم احترام القواعد المهنية والأخلاقية أثناء تقصي المعلومة وتحريرها وطريقة بثها ونشرها، وهذا الإختلال الوظيفي يؤدي إلى تراجع أدوار الصحافة المكتوبة وينجم عنها كثير من السلبيات من بينها:

- انتشار المذاهب الفاسدة والعقائد الباطلة.
- انتشار الدجل والخرافات والشعوذة والسحر والكهانة المنافية للتوحيد.
- تفشي العنف والجريمة وخلع رداء الحياء وغيرها من الآفات الاجتماعية.
- تشويه معنى القدوة والأسوة التي تعتبر من أهم مرتكزات إصلاح المجتمع، فمثلا فأصبحت الممثلة المنسلخة من كل مبادئ الحشمة والحياء قدوة.
- زوال الشعور بالمسؤولية اتجاه الأسرة واللامبالاة بحال الزوجة والتحقيق عنها مسؤولية تربية الأبناء.
- شيوع الألفاظ البذيئة التي تلقفها من الأفلام والمسلسلات خصوصا، ناهيك عن دعوة المجتمع للاستهتار وعدم الحشمة بارتداء لباس معين.

(1) حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مرجع سابق، ص 72.
(2) المرجع نفسه، ص 73.

- انعدام المراقبة وعدم التوجيه للأبناء، وهذا له أثره السلبي على التحصيل الدراسي، إضافة إلى ما تقذفه الأفلام والبرامج من سهام تفسد أخلاق الأطفال وتهيئهم للانحراف.
- تنمية الروح السلبية للقارئ وذلك لغياب النقد.
- تمرد الأبناء على الآباء بفعل المشاهد التي يرونها في وسائل الإعلام.
- دخول الأطفال عالم الكبار قبل الأوان أو ما يعرف بـ "اختراق المرحلة العمرية".
- ضعف الشخصية والإصابة بالتردد، وزرع نفوس الخوف والرعب بالنسبة للأطفال[1].

من خلال ما سبق نتوصل إلى الأهمية التي تحتلها الصحافة المكتوبة من حيث الوظائف التي تؤديها خدمة للفرد والمجتمع، كما يتضح أن أي خلل في إحدى هذه الوظائف هي خلل في البناء الاجتماعي فردا أو أسرة أو مجتمعا، وبالتالي وجب تظافر جهود المؤسسات الإعلامية بمختلف جهاتها أن تراعي المبادئ الأخلاقية في جميع عناصر العملية الاتصالية عبر الصحف وغيرها من وسائل الإعلام والاتصال مما يثمر عن سلامة الأهداف نجاح الأدوار والوظائف.

(1) عبد الكريم حميد، "**ايجابيات وسائل الإعلام وسلبياتها**"، الألوكة الثقافية، تاريخ الزيارة: 2016/04/10، توقيت الزيارة: 07:03، http://www.alukah.net

ثانيا: تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر

لقد مرّت الصحافة المكتوبة في الجزائر بعدة تغيرات دفعت إلى تطورها من مرحلة انتقالية إلى أخرى، متأثرة بذلك بالنظام السياسي، والقانوني، والاجتماعي والثقافي وحتى الاقتصادي، ناهيك عن الاستعمار وما يترتب عنه آثار مختلفة الجوانب، مما جعل الصحافة الجزائرية دائمة البحث عن الظروف التي تجعلها أكثر وظيفية ونفع لجماهيرها ومجتمعها، باعتبارها مرآة عاكسة للواقع المعيشي سلبا وإيجابا، ولذلك كانت لكل مرحلة من تاريخ الصحافة المكتوبة الجزائرية لها مبادئها الإعلامية وأسس تحريرها، وكذا حريتها التعبيرية والقيود المتحكمة بها، إضافة إلى المواضيع التي تتطرق لها، مراعية بذلك الحدود السياسية المفروضة عليها أو محاربة لها، وبالتالي سنحاول من خلال هذا المدخل التطرق إلى أهم المراحل التاريخية التي شهدتها الصحافة المكتوبة الجزائرية باعتبارها ظاهرة سياسية واجتماعية في المجتمع الجزائري معتمدين على ذكر بعض الأحداث والظواهر السياسية التي عملت على تحديد وتفسير المسار العام لتطور الصحافة المكتوبة في الجزائر، وذلك بالحديث عن مرحلتين أساسيتين هما:

1- الصحافة المكتوبة الجزائرية قبل الاستقلال:

لما كانت الصحافة المكتوبة وسيلة فعالة للإعلام والتوجيه، حاولت فرنسا تسخيرها لخدمة مشروعها الاستعماري في الجزائر، فكانت مهمة إصدار صحف ناطقة باسم الاستعمار ومدافعة عن أهدافه التوسعية من أهم أولويات الحملة الفرنسية على الجزائر، هذه الحملة التي لم تكن تحمل بين صفوفها الضباط والجنود والخبراء والعسكريين فقط، بل كانت تحمل معها أسلحة تخالف أسلحة الأولين بل هي أخطر منها وأفتك.

لقد قامت فرنسا بدراسة كل الوسائل التي تمكنها من تحقيق السيطرة الكاملة على البلاد والعباد في خطتها الاستعمارية ضد الجزائر، فكانت الصحافة على رأس تلك الوسائل التي عولت عليها في ذلك.

وضمت الحملة العسكرية أقلام المثقفين والإعلاميين الذين وضعوا أنفسهم في خدمتها، وكانت الدعاية الصليبية التي أثرت تأثيرا في أوساط المثقفين تزيد في حماس المتطوعين الذين استخدمتهم السلطات الفرنسية في ميادين تخصصهم، خاصة وأن تأسيس جريدة فوق الأراضي

الجزائرية كان الشغل الشاغل لقائد الحملة "دي برمون"[1]، الذي كلف كاتبه **"ميرل"** بشراء لوازم مطبعة والاتفاق مع طباعين يرافقونه، وتجهيز كل ما يلزم لإنشاء جريدة تهتم بشؤون الحملة[2].

ومما يؤكد على الأهمية الكبيرة التي أعطيت لتأسيس هذه الجريدة التي سوف تكون الناطق الرسمي للاستعمار الفرنسي في الجزائر والمدافع عن مشاريعه التوسعية، تلك الدعاية الواسعة التي أقيمت لها في فرنسا، والمنشورات التي وزعت لهذا الغرض والتي جاءت تعلن للفرنسيين عن قرب صدور جريدة على شواطئ الشمال الإفريقي، كما أعلن فيها عن الاسم الذي اختير لهذه الجريدة التي كتب لها أن تكون أول جريدة فرنسية تأسست فوق تراب الجزائر، فكان عنوانها **"Estafette d'Alger"** أي **"بريد الجزائر"** وكان شعارها: "جريدة تاريخية سياسية عسكرية"[3].

بدأ الإعداد لهذه الجريدة داخل البواخر الاستعمارية في 25 جوان 1830م[4] وكانت انطلاقة توزيعها يوم الفاتح جويلية من نفس السنة[5]، وسميت المطبعة التي خرجت منها بالمطبعة الإفريقية[6]، وبهذا الحدث تكون الجزائر أول بلد في المغرب العربي يعرف الصحافة المكتوبة[7].

ويرى **أبو القاسم سعد الله** أنه:« يمكن أن تكون الصحف الأوربية قد دخلت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي رغم عدم وجود ما يؤكد ذلك، بحكم أن القنصليات الأجنبية في الجزائر كانت تصلها الصحف من بلدانها فيقول: "فقنصل أمريكا وفرنسا وبريطانيا وهولندا كانوا بدون شك يتلقون بريدهم من الصحف، وكان عدد من الجزائريين يعملون في هذه القنصليات، ولكننا لم نقرأ أن بعضهم تحدث عن رأيه في هذه الصحف أو حاول تقليدها، إن ذلك ممكن ولكننا لم نطلع على مصدر يؤكد ذلك»[8].

(1) الزبير سيف الإسلام، **تاريخ الصحافة في الجزائر**،ج1، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 05.
(2) أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830–1900)**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 91.
(3) الزبير سيف الإسلام، **تاريخ الصحافة في الجزائر**، المرجع السابق، ص 11–12.
(4) زهير إحدادان، **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 91.
(5) أحمد حمدي، **دراسات في الصحافة الجزائرية**، ط1، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 05.
(6) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830–1900)**، مرجع سابق، ص 91.
(7) عواطف عبد الرحمان، **الصحافة العربية في الجزائر**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981، ص 25.
(8) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998، ص 112.

بدأ موضوع الصحافة كوسيلة إعلامية دعائية في الجزائر مع صدور صحيفة **بريد الجزائر** التي تمثل منهاجها في النقاط التالية:

1- جزء رسمي يحتوي على التعليمات العسكرية وتفاصيل المعارك.

2- تصوير تاريخي للأماكن المحتلة مؤيدة بالوثائق والصور.

3- معلومات دقيقة عن الفوائد الزراعية والتجارية للمنطقة.

4- مقالات ومنوعات عن طرائف الحياة العسكرية[1].

5-كما تضمنت معلومات عن الحملة الفرنسية مع بعض الأخبار السياسية الخاصة بفرنسا وكانت توزع على الجنود وعلى المصالح المكلفة بالحرب ضد الجزائر.

وأما عن هدف فرنسا من إصدار هذه الصحيفة فهو كسب تأييد الرأي العام داخل فرنسا، بحيث تجعل من غزوات الجيوش انتصارا سياسيا، بذلك تكون بالمرصاد للمعارضة فلا تترك لها مجالا للطعن في سياسة الحكومة، فتظهر الحملة الفرنسية للرأي العام الأوروبي على أنها تخدم أوروبا قاطبة ضد الجزائر التي قامت في وجه الملاحة الغربية قرونا عديدة[2]، وقد أسندت رئاسة تحريرها إلى السيد **"ميرل"**[3].

وسرعان ما عوضت بصحف أخرى لأن هدفها منذ البداية كان محدودا لا يتعدى محيط الجيش الفرنسي، هذه الصحف الجديدة ذات طابع حكومي واستعماري منها مثل "**جريدة الأخبار**" التي بدأت تصدر في مدينة الجزائر سنة 1839م وعرفت رواجا كبيرا حتى 1898م.

وبدأت تتكون شيئا فشيئا فوق التراب الجزائري صحافة استعمارية تكتب باللغة الفرنسية يشرف عليها فرنسيون من الجالية الاستعمارية وموجهة إلى الجالية، رسالتها في خدمة الاستعمار وقوامها الوجود الفرنسي ومحاربة كل مقاومة لهذا الوجود.

ويمكننا أن نضيف الصحف التي ظهرت قبل الاستقلال إلى عدة أصناف انطلاقا من الاهداف السياسية التي ترمي إليها كل صحيفة، ويبدو أنه يمكن استخراج أربعة أصناف رئيسية:

- **الصحافة الحكومية**: 1847.
- **صحافة أحباب الاهالي**: 1882.

(1) عواطف عبد الرحمان، **الصحافة العربية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 25.
(2) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)**، مرجع سابق، ص 91.
(3) الزبير سيف الإسلام، **تاريخ الصحافة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 16.

- **الصحافة الأهلية**:1893.
- **الصحافة الإسلامية**.
- **الصحافة الاستقلالية**: 1930[1].

وتفصيلها كالآتي:

1-1- الصحافة الحكومية 1847:

تشرف عليها الحكومة الفرنسية بواسطة ممثليها في الجزائر وهو الوالي العام ومعه جميع الإدارة الاستعمارية بدأت بالظهور سنة1847م بإصدار جريدة "**المبشر**" واستمر هذا الظهور دون انقطاع حتى سنة 1956 تاريخ توقف جريدة "**النجاح**" وليست الصحافة الحكومية إلا ركيزة لتثبيت الوجود الفرنسي وبسط نفوذها على السكان الجزائريين.

1-2- صحافة أحباب الأهالي 1882:

تشير هذه التسمية إلى جماعة من الفرنسيين الذين استاءوا من السياسة الاستعمارية وأرادوا أن يقدموا يد المعونة إلى نخبة معينة من المسلمين الجزائريين حتى لا ييأسوا من الوجود الفرنسي في الجزائر، ومن هذه الناحية فهم يقدمون لوطنهم أجمل وأحسن الخدمات ولهذا سموا بهذا الاسم "**أحباب الاهالي**" وعليه تأسست سنة 1881م جمعية في باريس باسم "الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي" تتكون من وزراء ورجال السياسة والعلم والأدب، كانت تهدف إلى تحقيق سياسة المشاركة وقررت في بداية نشاطها إنشاء جريدة بمدينة قسنطينة باسم "**المنتخب**" التي كان ظهورها سنة 1882م[2].

1-3- الصحافة الأهلية 1893:

يقوم بها جزائريون من ناحية التسيير الإداري والمالي ومن ناحية التحرير والتوزيع ومضمونها يتعلق بالقضايا الجزائرية وبشؤونهم العامة في علاقتهم بالوجود الفرنسي بالجزائر مع الاعتراف المطلق بهذا الوجود وقد عرف هذا النوع ازدهارا كبيرا وتطورا واسعا وكانت بدايته منذ سنة 1893م، عندما تأسست جريدة "**الحق**" في عنابة، وهي تعبر أي الصحف الأهلية أولا وقبل كل شيء عن ارتياحها للحماية الفرنسية على الجزائر وعن اطمئنانها بالوجود الفرنسي لأنه يخدم مصالح الأهالي، إلا أنه يمكن القول أن هذه الصحافة اتجهت اتجاهين كبيرين:

(1) زهير إحدادان، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 27.
(2) المرجع نفسه، ص 29.

اتجاه يدعو إلى المشاركة ويحدد نشاطه في الميدان الاقتصادي والثقافي فقط ويتمنع عن الخوض في الميدان السياسي، أما الاتجاه الثاني فيدعو إلى الاندماج والفرنسة، ويعني هذا التمتع بجميع الحقوق السياسية والثقافية التي تسمح بها القوانين الفرنسية للمواطنين الفرنسيين.

1-4- الصحافة الإسلامية في الجزائر:

تعد الصحافة الإسلامية أو كما تعرف عند الكثيرين بالصحافة الإصلاحية محطة مهمة من تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر خصوصا في فترة الاحتلال، لذلك ارتأيت أن أقف عند محطاتها النضالية المختلفة بإيجاز إضافة إلى أهم روادها حسب فترة الظهور كما أن المتأمل لتاريخ الصحافة الجزائرية قبل الاستقلال يجد أن اهتمامها بالقضايا الدينية أخذ حيزا كبيرا ضمن أولوياتها التحريرية، وهذا إذا قورن بمعالجتها للقضايا الأخرى ذات الاتجاه السياسي، أو الاقتصادي، أو الثقافي، أو الاجتماعي ....إلخ، ولعل هذا راجع للأسباب التالية:

أ- الأسباب الداخلية: وتتمثل فيما يلي:

أ-1- الاستعمار الفرنسي:

ليس ثمة شك في أن الغزو الفرنسي للجزائر في بعض وجوهه امتداد للحملات الصليبية على البلاد الإسلامية، فلقد أوضحت لنا فضائح قادة الحملة الفرنسية على الجزائر منذ السنوات الأولى للاحتلال، بأن هؤلاء الدخلاء إنما جاءوا ليحولوا أرض عربية إسلامية إلى مستعمرة لاتينية مسيحية، فإنهم نزلوا بمعاولهم الحاقدة على المساجد والزوايا يهددون أركانها هدا، ولحقوا العلماء ورجال الدين فطوحوا بهم إلى ديار الهجرة، وفتكوا بممتلكات الأوقاف الإسلامية، واعتبروها ملكا من أملاكهم يتصرفون فيها كما يشاءون، وبذلك هدت جل المساجد، وسمحت للمسلمين بإقامة شعائر دينهم في البقية الباقية منها، ولكن وراء إمام يختاره المستعمرون لخصائص ومؤهلات هم أدرى بها.

ولقد عمد الاستعمار إلى وسائل التدمير الخفية يعزز بها وسائله العلنية، فأخذ ينشر بين الشباب المتعلم في مدارسه سمه من زيغ وإلحاد، وتشكيك في صحة معتقده بما يفتريه من أكاذيب وشبهات حول القرآن والرسول -ص-، وجاء بموبقات المدنية الغربية ليحطم بها الأخلاق ففتح الخانات و شجع على الزنى.

فكانت الصحافة الوطنية أمضى الأسلحة التي قاومت حملة التخريب الاستعمارية، وراحت تدعو المسلمين الجزائريين إلى التثبت بمقوماتهم الاسلامية العربية[1].

(1)محمد ناصر، **المقالة الصحفية: نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903 إلى 1931**، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 70.

أ-2-دوافع الجزائريين أنفسهم:

من الأسباب التي دفعت الصحافة الجزائرية نحو الاتجاه الديني ذلك التدهور الاجتماعي الذي هوى إليه المسلمون الجزائريون في العشر الاوائل من القرن العشرين، إذا كانت تنتهبهم ثلاث طوائف تتصاع من أجل السيطرة على عواطف الأمة وكسبها إلى جانبها، مشايخ طرق يستحوذون على ألباب العامة الساذجة ويسخرونها لمآربهم وأغراضهم، يخدرون أعصابها بخرافات عصر الانحطاط، وبعض الشباب المثقف بالفرنسية يدعون الأمة إلى تقليد الغربيين في إعجاب شديد منهم بمدينتهم وحضارتهم، ورجال الدين الرسميون يبثون الدعاية للسلطات الحاكمة على المنابر التي اشتروها بالولاء، وبذلك أصبح الدين غريبا ينتظر الإنقاذ على يد المصلحين[1].

ب- الأسباب الخارجية: وتتمثل في الآتي:

ب-1- النهضة الإصلاحية بالمشرق العربي:

بالرغم من السدود الحديدية التي كان يضربها الاستعمار الفرنسي حول القطر الجزائري عن بقية العالم العربي والإسلامي، فإن الصحف والمجلات والكتب العربية كانت تعرف طريقها إلى أيدي المصلحين الجزائريين، فكانت المعين الثري الذي تشربوا منه أفكار المدرسة السلفية وآمنوا بها ودعوا بحماس إليها.

ولقد كانت مجلة "**العروة الوثقى**" ومجلة "**المؤيد**" وكذا مجلة "المنار"، تعتبر مدرسة إصلاحية تخرج منها العديد من رجالات الإصلاح في الجزائر.

ب- 2- الحرب العالمية الأولى (1914 – 1916 م):

تمخضت الحرب الكبرى عن أحداث جسام قلبت وضعية العالم رأسا على عقب، وكان لهذا الانقلاب الخطير أثره البعيد في التطور الفكري الفجائي الذي خرج به الجمهور في القطر الجزائري كذلك[2].

ومن آثار ذلك التطور انحطاط قيمة المقدسات الوهمية في نظر كثير من الناس، ومما أعان على نمو هذا الأثر في النفوس تطور زعماء التخريف، والتدجيل، وانكبابهم على جمع المال والانهماك في الملذات،

(1) محمد ناصر، **المقالة الصحفية: نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903 إلى 1931**، مرجع سابق، ص 71.
(2) المرجع نفسه، ص 72.

كما تمخضت من جهة أخرى عن فئات متعددة وجماعات شتي تتصارع لأخذ زمام الاهالي، الذين عادوا من الزيتونة والأزهر والحجاز والشام يدعون الامة الجزائرية للنهوض بالإقبال على العلم، ومحاربة الخرافات والبدع، والعمل بجد في سبيل بعث الشخصية العربية الإسلامية الجزائرية، وكانت الطرقية لاتزال تمسك بخناق العامة، والشباب المثقف ثقافة فرنسية يدعو إلى الاندماج بالفرنسيين طمعا في نيل الحقوق السياسية[1].

ودخلت بذلك الصحافة في المعترك فتجمع المصلحون حول جريدة "**المنتقد**" و"**الشهاب**" و"**الإصلاح**" و"**البرق**" و"**وادي ميزاب**"، وتجمع الطرقيون حول "البلاغ الجزائري" كما التف المتفرنسون حول جريدة "**التقدم**" و"**صوت المستضعفين**" (**la voix des humbles**) و"**الصوت الأهلي**" (**la voix indigène**) الصادرتين باللغة الفرنسية.

فكانت الصحف الإسلامية (الإصلاحية) في الجزائر تزداد وعيا وقوة من مرحلة إلى أخرى، ورغم كثرة الصحف الإصلاحية واختلاف عناوينها إلا أن جميعها تشترك في حرارة الاسلوب ضد المستعمر، والغيرة على الإسلام، ولغته ومحاربة من ينشر البدع والضلالات، ولتوضيح الصورة أكثر من مدى بسالة ومقاومة الصحف الإسلامية (الإصلاحية) في الفترة وكان لها دور فعال في اقتلاع الاستعمار من جذوره، مع مراعاة الترتيب الزمني في صدورها كما يلي:

1-4-1-صحافة عمر راسم:

يعد "**عمر راسم**" أول كاتب صحفي جزائري يرفع القلم داعيا إلى الإصلاح الديني في حماس متقد، وجرأة عجيبة، فقد كان عبدويا مخلصا، ومن صحفه الإصلاحية "مجلة الجزائر 1908"، وتوقفت بعد صدور عددين منها، واختلف في سبب اختفائها ما بين فقد المطابع العربية المستقلة، والعوز المادي، ولهنا نزيد لهذين السببين ما عرف عن "عمر راسم" من لهجة وطنية حادة إذا كان من أهداف المجلة كما جاء في العدد الاول توعية الشعب الجزائري، وتثقيفه وإطلاعه على أسرار السياسة الداخلية والخارجية[2].

أ-ذو الفقار (1913 – 1914 م): وهي أول جريدة عربية جزائرية يقوم بأعباء تحريرها، وكتابتها ورسم صورها، وإخراجها وطبعها شخص واحد، وكان الدافع إلى تحمله لهذه الأسباب هو محاربة أعداء

(1)محمد ناصر، **المقالة الصحفية: نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903 إلى 1931**، مرجع سابق ، ص 73.
(2) محمد ناصر، **الصحف الجزائرية:من 1847 إلى 1954**، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 67-69.

الدين، وكشف أسرار المنافقين، وإظهار مكائد اليهود والمشركين للناس أجمعين وانتقاد أعمال المفسدين، ومراقبتهم في جميع حركاتهم و سكناتهم[1].

1-4-2-صحافة عمر بن قدور الجزائري:

أصدر في 18 فبراير 1913م جريدة **"الفاروق"** وهي دورية أسبوعية إسلامية وطنية تربوية أخلاقية واقتصادية واجتماعية تصدر هي الاخرى وفق المنهج الإسلامي، كما تعد أول جريدة وطنية ترتقي إلى مصاف الجرائد العربية المعتبرة، وكانت إسلامية وطنية محضة، وطالما اهتمت بقضايا المسلمين وحللت واقعهم المرير، وتعد نواة لتعارف أكبر يضم كامل البلاد الإسلامية.

ولما أبى **"عمر بن قدور"** أن يكون قلمه أجيرا للسلطة الاستعمارية، فقد تعرض للسجن المضيق بالعاصمة ثم النفي إلى الأغواط مدة خمسة سنوات، وبعد عودته من المنفى قام بإنشاء مجلة **"الفاروق"** بحلة جديدة[2].

1-4-3-صحافة جمعية العلماء المسلمين:

لقد لجأت جمعية العلماء المسلمين لتبليغ دعوتها ونشر مبادئها لوسائل متعددة حسب الإمكانيات المتاحة لها منها: المساجد، الصحافة، النوادي...إلخ.

وكانت الصحافة الوسيلة الاكثر استعمالا من قبل الجمعية خلال مسيرتها الدعوية، وهذا كونها الأكثر تأثيرا في الوسائل الاخرى، وسهولة وصولها إلى جميع المواطنين، فهي مدارس مستقلة، تنقل الاخبار وتهذب العامة، واستخدمتها كمنبر إعلامي لنشر أفكارها الوطنية والإصلاحية والثورية الداعية إلى النهضة، وتوعيتهم بدورهم واطلاعهم بحقيقة ما يجري بين أظهرهم وإيقاظهم من غفلتهم، وتنبيههم للخطر المحدق بهم[3].

تمتلك الصحافة أهمية في نشر الوعي بين صفوف الجزائريين، وتحذيرهم من مكائد المستعمر، وفضح أعمال وألاعيب المشعوذين من بعض رجال الطرقية الخارجة عن إطار الدين، نجد أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أصدرت صحفا جسدت مراحل تطورها الفكري، ولقد تعرضت جلها إلى شتي أنواع التعطيل والعراقيل، وفيما يلي خصصت مجالا للتعريف بصحف الجمعية لما تتميز به من نضج فكري وإصلاحي وأهمية في تاريخ الصحافة الجزائرية وذلك على النحو التالي:

(1) علي مراد، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر: بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925 إلى 1940**، ترجمة: محمد يحياتن، ط3، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 39.

(2) محمد ناصر، **الصحف الجزائرية من 1847 إلى 1954**، مرجع سابق، ص 75-76.

(3) عمار مطاطة، **"ابن باديس والجامع الأخضر"**، البصائر: أسبوعية إصلاحية شاملة شعارها (الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا)، السلسة الرابعة، ع49، الاثنين 13- 20 صفر 14/1432 ماي 2001، ص 12.

أ– جريدة المنتقد: صدرت المنتقد لصاحبها **"عبد الحميد بن باديس"** في 3 جويلية 1925 الموافق لـ 11 ذي الحجة 1343هـ، ردا على الشعار السائد في تلك الفترة (اعتقد ولا تنتقد)[1].

وتعتبر **"المنتقد"** جريدة سياسية تهذيبية انتقادية تبنت الخط الثوري في الإصلاح والتغيير، وسعت لتسليط الضوء على أخطار المستعمر ومحاربة بدع وضلالات رجال الطرق الصوفية التي خدرت المجتمع الجزائري، وانحرفت عن الإسلام الصحيح، كما لعبت دورا هاما في إحراز مكانة الأمة الجزائرية بين الأمم الأخرى ومدى عظمتها ومدنيتها الراقية، ونبهت الجزائريين إلى ضرورة احترام قوميتهم ولغتهم ودينهم، وتاريخهم والأمة التي هم مرتبطون بها[2].

ولقد عطلت بأمر حكومي بتاريخ 29 أكتوبر 1925، بعد أن دامت أربعة أشهر أصدرت خلالها **18** عددا، كانت في بيان النهضة ثمانية عشر سنة[3].

ب– جريدة الشهاب الأسبوعي:

وتعد الجريدة الثانية التي أنشأها **ابن باديس** وقد صدر العدد الاول منها بتاريخ 12 نوفمبر 1925 في مدينة قسنطينة،[4]، ولقد اتسم أسلوب الشهاب بالمرونة السياسية واللهجة المعتدلة، فكانت أقل حدة من سابقتها إزاء السلطات الاستعمارية الحاكمة، ويغلب عليها الطابع العلمي المركز على الأسلوب الأدبي الساخر والتهكمي، وسارت على نهج المنتقد في محاربة الطرق الصوفية ومخالفتها لروح الشريعة الإسلامية، ونشر فكرة الإصلاح، وكان لهذه المرونة التي تميزت بها **"جريدة الشهاب"** دور في الاحتفاظ بها حتى نهاية سنة 1939، علاوة على الطابع الديني الذي خرجت به هذه الصحيفة جريدة ومجلة[5].

ت–السنة النبوية المحمدية:

وتعتبر أول جريدة أصدرتها جمعية العلماء المسلمين لتكون ناطقة باسمها، وتعبر عن أفكارها وتوضح خطتها، وتصل لتحقيق أهدافها، وظهر العدد الأول منها في 1 مارس 1933م، ونظرا لسرعة انتشارها في الأوساط الشعبية، والصيت الذي اكتسبته لما تحتويه من مقالات ثم الهجوم الشرس الذي كانت تشنه

(1)"**الحالة الدينية والفكرية**"، مجلة الثقافة، السنة الرابعة، ع21، جمادى الأولى–الثانية 1394هـ، جوان–جويلية 1974م، ص 41.
(2) ناهد إبراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1918–1939)**، ط1، منشأة المعارف، مصر، 2001، ص 262.
(3) محمد علي دبوز، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة**، ط1، سحب الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص 08.
(4) أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، ط2، دار الكتاب، دار المعارف، البليدة، 1963، ص 346.
(5) أبو الصفصاف عبد الكريم، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية(1931–1954)**، ط1، دار البعث، قسنطينة –الجزائر، 1981، ص 140–141.

على المرابطين والطرقيين[1]، فإنه تم توقيفها ولم تمر سوى **3** أشهر ويومين وصدر منها سوى **13** عددا[2].

ث–الصراط السوي: ظهر العدد الأول منها في 11 سبتمبر 1933م، ولكن ما إن صدر العدد **17** المؤرخ في 8 جانفي 1934م حتى عطلت بسبب أسلوبها[3].

ث–البصائر:

وتعد من أهم وأكبر الصحف العربية الجزائرية وأكثرها شهرة وانتشارا، ومن أعظمها أهمية لما تركته من أثر عميق في مجرى الحياة الوطنية من جميع نواحيها، وظهرت البصائر على مرحلتين:

* **السلسلة الأولى (1935–1939م)**: وبرز العدد الأول منها في 27 سبتمبر 1935م، وأسندت إدارتها إلى الشيخ "الطيب العقبي"، وقد عمدت إلى خطة ذكية مزدوجة ظاهرها مسالمة للحكومة الفرنسية، وإظهار الثقة لها لكونها حكومة ديمقراطية، وباطنها عداوة متحكمة وشديدة للمواطنين الرسميين، ورجال الطرق والأحزاب المعادلة لجمعية العلماء[4].

وتم إيقافها من قبل الجمعية بتاريخ 25 أوت 1935، تحسبا منها لأي ضغط أو مساومة من قبل السلطات الفرنسية، ولقد صدر منها **130** عددا.

* **السلسلة الثانية (1947–1956م)**: وصدرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بإشراف وإدارة الشيخ "محمد البشير الإبراهيمي"، وصدر العدد الاول منها في شكل مجلة يوم 25 جويلية 1947م، وظلت على هذا الحال إلى غاية سنة 1956م، أين حلت بسبب حرب التحرير وبطش الاستعمار بالقائمين عليها[5].

1–4–4– صحافة أبي اليقظان:

لم يشذ **أبو اليقظان** عن الأهداف الإصلاحية التي سطرتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وذلك ما تعكسه كتاباته الصحفية كما يلي:

(1) حشلاف علي، "**المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها (1931–1939)**"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام والاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1414هـ-1994م، ص133-134.

(2) عبد المالك مرتاض، "**نضال الصحافة العربية في الجزائر قبل الثورة**"، مجلة الثقافة، مجلة تصدرها وزارة الإعلام والثقافة، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع الجزائر، ع39، جوان- جويلية 1977، ص 68.

(3) Claude Callot," **le régime juridique, économique et algérienne des sciences juridiques, économique et politiques**", Alger - Faculté de droit et des sciences économiquesvolume1, n2, mars1969, p 369.

(4) محمد ناصر، **الصحف العربية الجزائرية: من 1847 إلى 1954**، مرجع سابق، ص 279-281.

(5) محمد البشير الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص 167.

أ- جريدة وادي ميزاب الجزائر (1926-1929):

أصدرها في الجزائر العاصمة في 01 أكتوبر 1926م[1]، وهي جريدة وطنية إسلامية تصدر مرة كل جمعة، ولقد ظروف صدورها قاسية خصوصا ما تعلق بفقدان وسائل الطباعة مما دفع بأبي اليقظان إلى تحمل المشاق لطبعها بتونس، ورغم ذلك كانت تصدر في موعدها دون تخلف، وذلك لمدة **26** شهرا أصدر خلالها (**119**) عددا، وبسبب حرارة أسلوبها ضد المستعمر تم تعطيلها[2].

ب- جريدة ميزاب الجزائر (1930):

بعد رفع الإدارة الاستعمارية الحجر عن قلم "**أبي اليقظان**" فبادر بموجبه إلى إصدار جريدة باسم "**ميزاب**"، وطبع العدد الأول منها بتونس، وصدر في 25 جانفي 1930م حافلا بالمواضيع القيمة، وتم إيقافها بعد غضب الوالي "**بورد**".

ت- جريدة المغرب الجزائر (1930-1931):

برز العدد الأول منها في 26 ماي 1930، وقد طبعت أعدادها 32 بالمطبعة الإرشادية بحي "**سانت أوجين**" بالعاصمة، أما الأعداد الستة الأخيرة فقد طبعت بالمطبعة العربية التي أسسها **أبي اليقظان** في فيفري 1931م[3].

ث- جريدة النور الجزائر (1931-1933م):

ظهر العدد الأول منها بمدينة الجزائر بتاريخ 15 ديسمبر 1931، وكانت تطبع بالمطبعة العربية لصاحبها "**أبي اليقظان**"، وتعد ذات اتجاه إصلاحي متحمس شأنها في ذلك شان صحف أبي اليقظان الأخرى، ويعود السبب لإيقافها هو مقالها العتيق الذي نشره أب اليقظان مهاجما فيه الفئة المعارضة للإصلاح إثر مشاركتهم في حفل شيطاني مع السلطة الحاكمة[4].

ج- جريدة البستان الجزائر (1933م):

والجدير بالذكر صدورها وجريدة "**النور**" ما تزال سائرة ومنتشرة، ولقد لجأ أبو اليقظان هذه المرة إلى أسلوب صحفي جديد يتسم بالفكاهة والانتقاد، ورغم ذلك فهذا لم يمنع السلطات الاستعمارية من أن

(1) أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، مرجع سابق، ص 346.
(2) محمد ناصر، **أبو اليقظان وجهاد الكلمة**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 179.
(3) محمد ناصر، **الصحف العربية الجزائرية: من 1847 إلى 1954**، مرجع سابق، ص 145-147.
(4) محمد ناصر، **أبو اليقظان وجهاد الكلمة**، مرجع سابق، ص 236.

تفاجئ هذه الجريدة المرحة أيضا، بقرار تعطيلها، بعد صدور العدد العاشر منها في 12 جويلية 1933[1].

ح- جريدة النبراس الجزائر (1933م):

بعد مصادرة "**البستان**" بشهر، لم يستسلم أبو اليقظان وأصدر جريدة "**النبراس**" في 21 جويلية 1933، اتسم أسلوبها بالتحدي وروح المقاومة، والإصرار الذي يبعث على الإعجاب والاندهاش، وبعد صدور العدد السادس منها والأخير أين تم تعطيلها في 25 أوت1933[2].

خ- جريدة الأمة الجزائر (1933-1938م):

برز العدد الأول منها في 08 سبتمبر 1933م، واعتبرها أبو اليقظان امتدادا "للنبراس" المصادرة أسلوبا ومضمونا.

ونظرا للمضايقات والتهديدات القهرية التي تعرض لها أبو اليقظان تم إيقافها،ثم عاد من جديد إلى ميدانه الأثير عنده نضالا واستبسالا فأبرز العدد الثاني من "الأمة" في 25 سبتمبر 1934م في ظروف حرجة، وبعد صدور أعدادها 170 تمت مصادرتها كونها قد أصبحت المنبر الاصلي لحزب الشعب الجزائري الممنوع في الجزائر[3].

د- جريدة الفرقان الجزائر (1938):

بعد شهر ونصف من صدور قرار مصادرة جريدة "الأمة" ومنعها من التداول في كامل التراب الجزائري، أصدر الشيخ "أبو اليقظان" جريدة "الفرقان" لتحل محل الجريدة السابقة، وذلك في 05 يوليو 1938، وكان أسلوبها كسابقاتها وكان مصيرها أشبه بمصير الشهيدات قبلها، ولو أن الفرقان احتضرت في عمر الزهر إذ لم يصدر منها سوى ستة اعداد فقط، صدر آخرها في 02 أوت 1938م[4].

كما ظهرت في فترة العشرينيات صحف إصلاحية أخرى مثل :"صدى الصحراء" و"الإصلاح"، حيث ظهرت الأولى في بسكرة سنة 1925م لمديرها ورئيس تحررها أحمد بن العابد العقبي، وشارك في تأسيسها الامين لعمودي، والطيب العقبي ومحمد العيد، وتوقفت هذه الجريدة في سنة 1926 بعد سنة

(1) علي مرحوم، "**نظرة على تاريخ الصحافة العربية الجزائرية**"، مجلة الثقافة، ع39، جوان-جويلية 1977، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 33.

(2) محمد ناصر، **أبو اليقظان وجهاد الكلمة**، مرجع سابق، ص 247.

(3) المرجع نفسه، ص 260-261.

(4) محمد ناصر، **الصحف العربية الجزائرية: من 1847 إلى 1954**، مرجع سابق، ص 336.

من صدورها، أما جريدة "الإصلاح" فقد أنشاها الطيب العقبي في بسكرة أيضا عام 1927 ولم يصدر منها سوى بضعة اعداد لظروف مادية بحتة، ولقد سارت الصحيفتان على النهج الإصلاحي (الإسلامي) يهدف الحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية المسلمة من أيدي الاستعمار[1].

أما في فترة الثلاثينات فقد ظهرت صحف أخرى سائدة للتيار الإصلاحي منها من دعا للإصلاح بأسلوب حار وجاد ومنها من سار على المنهج الإصلاحي، ولكن بطريقة هزلية حتى يبعد أنظار المستعمر عنه، ومن أمثال هذه الصحف ما يلي:

جريدة "**المرصاد**" لمحمد عبابسة الصادرة بالجزائر سنة 1931، وصحيفة "**الحارس**" لصاحبها **عبد الرحمن الغريب** الصادرة بالجزائر سنة 1933، لإضافة إلى جريدة "**أبو العجائب**" **لمحمد العابد الجلالي** الصادرة بولاية قسنطينة سنة 1934، وكذا صحيفة "الليالي" لعلي بن سعد الصادرة بالجزائر سنة 1936، وصحيفة "**الوفاق**" **لمحمد السعيد الزاهري** الصادرة بولاية وهران سنة 1938، وصحيفة "**الدفاع**" وهي صحيفة إصلاحية باللغة الفرنسية "**la défense**"[2].

كما لا ننسى الدور الإيجابي **للفضيل الورتلاني** خلال هذه المرحلة، إذ ساهم في الإصلاح من خلال إصداره لصحيفة "شرف البلاد" يقال أنها تجمع بين اللسان العربي والامازيغي[3].

وعليه يمكن القول أن الصحافة الإسلامية في الجزائر كانت ذات إتجاه إصلاحي ونضالي، ومن أمضى الأسلحة في وجه الاستعمار وسعت للحفاظ على الهوية الجزائرية لغة ودينا ووطنا.

1-5- الصحافة الاستقلالية (الوطنية) 1930:

هي الصحافة الجزائرية التي لم تعترف بالوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، بل أخذت تحاربه بشدة وتنشر ما يقوي الوعي السياسي بوجود أمة جزائرية وبضرورة استرجاع الاستقلال للوطن الجزائري، سواء كانت هذه الصحافة تنطق بالعربية أو بالفرنسية فوق التراب الجزائري أو خارجه، والحقيقة أن تاريخ الصحافة الوطنية يرتبط ارتباطا كبيرا بتاريخ الحركة الوطنية في الجزائر، ولهذا فإنه مرّ بثلاث مراحل:

---

(1) غنية حمال، "**جريدة البصائر ودورها الإصلاحي السلسلة الثانية(1947-1956)**"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الدعوة والإعلام والاتصال، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،2003-2004 ، ص 99.

(2) Zaher Ihaddaden, **Histoire de la presse indigène en Algérie**: **des origines jusqu' en1930**, en le pris nationale du livre, Alger, 1938, p 61.

(3) بوعلي نصير، "**تجربة الصحافة الإسلامية في العالم العربي**"، مجلة المعيار، تصدرها كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر، بقسنطينة، ع13،جمادى الثانية1427هـ- جويلية 2006، ص 253.

1-5-1- المرحلة الأولى (من 1830 إلى 1943م):

اتصفت الصحافة الأهلية في هذه المرحلة بالقوة، وكانت الجمعيات والهيئات المختلفة ترى في الوجود الفرنسي ضرورة حتمية، فكانت "**جريدة الأمة**" هي الوسيلة الفعالة لنشر فكرة الاستقلال، فكانت الخلية الأولى التابعة لنجم شمال إفريقيا والتي تكونت ابتداء من 1933 في المدن الكبرى مثل الجزائر وعنابة وقسنطينة وتلمسان، ولم تتوقف "**جريدة الأمة**" لسنة 1939 مع بداية الحرب العالمية الثانية بعد أن منعتها الحكومة الفرنسية.

لقد كان توزيع "**جريدة الأمة**" في الجزائر يمثل خطورة كبيرة لأصحابها، نظرا لموقف السلطات الاستعمارية التي شددت الحراسة عليها، والعقوبة على من تجرأ قراءتها فكانت توزع سريا وتقرأ في الخفاء، والصحافة الاستعمارية تقوم بحملات عنيفة ضدها، وكانت الصحافة الأهلية تتبرأ من أفكارها وتدعو لها بالويل لأنها تزعجها وتعكر عليها الجو السياسي الملائم ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية وانهزام الجيش الفرنسي وتواجد جيوش الحلفاء فوق التراب الجزائري بدأ الوضع السياسي يتغير في الجزائر وندخل في المرحلة الثانية[1].

1-5- 2-المرحلة الثانية (من1943 إلى 1954م):

كان لانهزام فرنسا في بداية الحرب العالمية الثانية تأثيرا قويا على كل من كان يؤمن بالاندماج في الجزائر، وفرصة كبيرة لتعميم فكرة الاستقلال التي تبناها أصحاب الاندماج في تجمع كبير أعطى له اسم "أحباب البيان" والذي قرر إصدار "**جريدة المساواة**" التي انتشرت في جميع أنحاء الوطن وجعلت فكرة الاستقلال مقبولة عند جميع فئات الشعب، ولكنها توقفت بعد أحداث ماي 1954م.

واستأنف النشاط السياسي في سنة 1956 بعد إنقسام حركة "أحباب البيان" وتكوين أحزاب سياسية، فكان لكل حزب جريدة تنطق باسمه وتشرح موقفها من الاستقلال فقويت بهذه الصحافة الوطنية وأصبحت متنوعة وازداد عدد سحبها بصفة ملحوظة يقرب من 100.000 نسخة[2]، حينها كانت السلطات الاستعمارية تراقب من بعيد هذا النشاط الصحفي، والذي استمر طيلة هذه الفترة يقوي الوعي السياسي ويغذي القراء بجميع أنواع المعلومات التي تنمي فيهم الروح الوطنية وضرورة الكفاح في سبيل الاستقلال.

1-5-3- المرحلة الثالثة (من 1954 إلى 1962م):

(1)زهير إحدادان، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 30.
(2) المرجع نفسه، ص 31.

تغطي الصحافة الثورية هذه الفترة التي عرفتها الثورة الجزائرية وهي فترة سياسية موحدة ولكن إذا نظرنا إليها من الناحية الصحفية فإننا نجد أنها تنقسم إلى قسمين:

أ- من 1954 إلى 1956:

لم تكن للثورة فيها صحافة خاصة بها، والمعلوم أن جبهة التحرير بدأت نشاطها الإعلامي بالمناشير، وكانت الصحافة الوطنية التي أشرنا إليها مستمرة في نشاطها وتنظر إلى الثورة من بعيد مخوفة من عواقبها لأنها تعتقد بفشلها والحقيقة أن السلطات الاستعمارية أوقفت عند بداية الثورة صحافة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ضنا منها أن هذه الحركة هي التي أمرت بالثورة ولكن الصحافة الوطنية الأخرى لم تتوقف إلا في سنة 1956، عندما اشتدت الثورة وأعطت لها الأمر بالتوقف والانضمام إليها.

ب- من 1956 إلى 1962:

في ماي وجوان 1956 بدأت جبهة التحرير الوطني تذكر بجد بتأسيس صحافة تابعة لها تنطق باسمها وتشرح موقفها وتقوي عزم الثورة على الحصول على الاستقلال فأنشأت عدة صحف واحدة في فرنسا والثانية في المغرب والثالثة بتونس، وسميت الصحف باسم واحد وهو "**المقاومة الجزائرية**" ثم صحيفة رابعة في مدينة الجزائر تحمل اسم "**المجاهد**" بالعربية والفرنسية وفي سنة 1957 قامت الثورة بتوحيد الصحافة وإعطائها نفسا قويا، فأوقفت المقاومة الجزائرية وجمعت المناضلين والعاملين بها في هيئة تحريرية واحدة في إطار جريدة المجاهد وتحت إشراف عضوين من قيادة الثورة وهكذا ظهرت "**المجاهد**" في شكلها الجديد كصحيفة عصرية تنطق باسم جبهة التحرير الوطني وهي لسان حالها[1].

2- الصحافة المكتوبة الجزائرية بعد الاستقلال:

إن الجزائر كدولة بعد الاستقلال كان لها شعور قوي بمكانة وسائل الإعلام الجماهيري بصفة عامة، والصحافة المكتوبة بصفة خاصة نظرا للدور الذي تستطيع أن تقوم به هذه المؤسسة في تشيد وتنظيم المجتمع، وكذلك في التوعية ودفع عجلة التنمية بالتأثير على الجماهير، وتجنيدهم لذلك عملت الجزائر المستقلة على رسم الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها وتغيير اتجاهه من إعلام حربي إلى إعلام في خدمة التنمية، وهنا بدأت عملية تحويل الإعلام والصحافة في الجزائر من إعلام حربي إلى إعلام بناء وتشيد المجتمع[2]، لذلك مع الاستقلال انطرحت مسألة الانتقال من صحافة النضال اليومي إلى

(1)زهير إحدادان، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 34.

(2) الزبير سيف الإسلام، **الإعلام والتنمية في الوطن العربي**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982، ص 43.

الصحافة اليومية الإعلامية ومثل هذا التكيف ليس تلقائيا ذلك لأن الصحافة اليومية تقتضي وتيرة مختلفة وسباقا حثيثا إلى الأخبار واستغلالا فوريا للحدث[1] .

عرف المجتمع الجزائري تغيرات عديدة مست أغلب مؤسساته عبر فتراته التاريخية المختلفة، خاصة منها المؤسسة الإعلامية التي تعد جزء لا يتجزأ منها، وفي هذا المبحث سنركز على الصحافة الجزائرية المكتوبة بعد الاستقلال كونها سايرت سياسة إعلامية جديدة جزائرية على عكس فترة قبل الاستقلال التي لم تظهر فيها سياسة إعلامية جزائرية، بل كانت مجرد تنظيم فرنسي محض للمهنة آنذاك[2]

ولقد مرت الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال بمحطتين هامتين وفقا للنظام السياسي لكل مرحلة، وهما: مرحلة الأحادية الإعلامية ومرحلة التعددية الإعلامية[3]، بالإضافة للصحافة المكتوبة بعد التعددية الإعلامية وما أحدثته من تغيير وصولا إلى وضعها الراهن، وذلك على النحو الآتي:

2-1-مرحلة الأحادية الإعلامية (الصحافة في عهد الحزب الواحد): وتشمل مرحلتين أساسيتين هما:

2-1-1- المرحلة الأولى 1962-1965(هيمنة الحزب الواحد والحكومة على الصحافة- مرحلة الغموض)

تمتد هذه الفترة لثلاث سنوات وهي إمتداد للفترة السابقة باعتبار أن الوضع القانوني والإعلامي في الجزائر لم يتغير بعد الاستقلال ويبقي العمل جاريا حسب التشريع الفرنسي في جميع الميادين التي ليس فيها تعارض مع السيادة الوطنية حسب قانون 31 ديسمبر 1962، ويبقى النشاط في ميدان الإعلام يسير وفق جميع التدابير التي اتخذت قبل 1962 لتطبيق قانون حرية الصحافة الصادر لسنة 1881، والذي ينص على الملكية الخاصة للصحافة وبالفعل قد صدر غداة الاستقلال عدد كبير من الصحف يملكها جزائريون لا علاقة لهم بالحكومة ولا بالحزب وبدأت تمارس نشاطها بكل حرية بحيث أصبحت توجد ثلاثة أنواع من الصحف[4]:

---

(1) رضا مالك، "**الصحافة الجزائرية المكتوبة من 1965 إلى أيامنا هذه**"، ترجمة: مرزاق بقطاش، مجلة الثقافة،ع9، سبتمبر-أكتوبر 1985، ص67.

(2) زهير إحدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص120.

(3) **الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال**، تاريخ الزيارة : 25 أكتوبر 2009.
http://www.startimes.com/f.aspx?t=26014198

(4) زهير إحدادان، **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، مرجع سابق، ص 96.

- **صحف تابعة للحكومة.**
- **صحف تابعة للحزب.**
- **صحف تابعة للملكية الخاصة.**

غير أن مضمون هذه الصحافة تغير بصفة جذرية بعد الاستقلال وأصبح يؤدي دورا تحنيديا من أجل تشييد الجزائر المستقلة، ولكن الحكومة الجزائرية كانت تنظر إلى الصحافة بشيء من التخوف«وبدأت تفكر في الطريق الأنجع لتصفية الملكية الخاصة، فرأت أنه ينبغي قبل إلغاء ما هو موجود من الصحف، إنشاء صحف جديدة وتقويتها»[1].

وقبل الإشارة إلى هذه الأحداث يجب التأكيد على أن الحكومة قد استطاعت أن تهيمن بسهولة على الوسائل الإعلامية الأخرى، فالإذاعة والتلفزيون كانتا قبل الاستقلال تحت نظام الاحتكار الذي فرضته الحكومة الاستعمارية فنقل هذا الاحتكار إلى الحكومة الجزائرية وأصبحت الإذاعة والتلفزيون تحت تصرفها وتحت مراقبتها الإعلامية والثقافية، أما الصحافة المكتوبة فبقيت حرة كما ذكرنا، وكان لابد على الحكومة أن تجعلها تحت هيمنة وسيطرة الحزب والحكومة، ولقد مرت الصحافة الجزائرية بعدة أحداث هامة تتمثل في:

أ–إنشاء يوميات جزائرية:

عرفت الجزائر فترة امتدت أكثر من شهرين دون وجود صحيفة يومية جزائرية محضة فالمشكلة كانت قائمة في حقل اليوميات، فلم تعرف الجزائر تجربة في هذا المجال قبل الاستقلال وكانت الجريدة الوحيدة التي تصدرها جبهة التحرير الوطني بتونس هي جريدة "**المجاهد الأسبوعية**" بالعربية والفرنسية، واستمرت تصدر أسبوعيا في الجزائر، ولم تصدر اليومية الجزائرية الأولى إلا في 19 سبتمبر 1962 وباللغة الفرنسية وهي تحمل اسم "**الشعب**" وقد اتخذ قرار إصدارها من طرف المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني عندما كان موجودا بمدينة تلمسان إثر الأزمة السياسية التي اندلعت في صيف 1962، واستمرت هذه الجريدة بهذا الاسم "**الشعب**" مكتوبا باللغة العربية والفرنسية حتى شهر مارس 1963، فتقرر حينئذ تغيير هذا الاسم بترجمة فرنسية "**لوبوبل– le peuple**" إلى غاية 1965 فغير حينئذ باسم "**المجاهد**".

(1) زهير إحدادان، **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، مرجع سابق، ص 97.

وكانت السلطة الجزائرية في هذه الأثناء تبحث عن إصدار يومية أخرى باللغة العربية غير أن الصعوبات كانت أكثر تعقيدا نظرا لقلة الوسائل المادية والبشرية، فاليوميات الاستعمارية كانت تصدر كلها باللغة الفرنسية مما استدعى استثمار عدد قليل من الآلات والتجهيزات باللغة العربية[1].

ومن جهة أخرى فإن عدد الصحافيين الذين كانت لهم خبرة بالصحافة المكتوبة وخاصة باليوميات وباللغة العربية كان قليلا جدا، والأغلبية منهم تركوا ميدان الصحافة وفضلوا العمل السياسي والإداري، مما اضطر المسؤولين إلى طلب إعانة من مصر ولبنان في إيفاد بعض الصحافيين الذين قاموا بإصدار اليومية العربية الأولى في الجزائر، وهي جريدة "**الشعب**" في 11 ديسمبر 1962، وبعد ذلك صدرت يوميتان جهويتان باللغة الفرنسية، الأولى في وهران جريدة "**الجمهورية**" بتاريخ 29 مارس 1963 والثانية جريدة "**النصر**" في قسنطينة في سبتمبر 1963م، وفي شهر أفريل 1966م تأسست أول يومية مسائية باللغة الفرنسية "**الجزائر هذا المساء**" وبظهور هذه المسائية أصبح عدد اليوميات التي أصدرتها الحكومة الجزائرية خمسة، وبالنسبة للأنواع الأخرى يمكن الإشارة إلى ظهور أسبوعية "**الثورة الإفريقية**" باللغة الفرنسية في 02 فبراير 1963 وإصدار "**مجلة الجيش**" وهي شهرية وباللغة الفرنسية في جويلية 1963م وبالعربية في مارس1964م.

بذلت الحكومة جهدا في سبيل تطوير وكالة الأنباء الجزائرية حيث اتخذت قرارات رئاسية في سبتمبر 1963 تنظم هذه الوكالة وتخول لها حق الاحتكار في توزيع المعلومات الإخبارية في جميع تراب الجمهورية الجزائرية وقد أدى هذا الاحتكار في توزيع الأخبار التي اكتفت اليوميات الجزائرية بنقلها إلى ضعفها وتشابهها من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت لا تحمل رسالة إعلامية ينتظرها القراء، وذلك مع وجود الصحافة الاستعمارية التي تعتبر منافسا قويا لها مما جعل السلطة الجزائرية تفكر جديا في القضاء على هذه الصحافة الاستعمارية[2].

ب- القضاء على الصحافة الاستعمارية:

وقد تم ذلك بعد سنة واحدة من إنشاء اليومية الجزائرية الأولى، حيث بدأت السلطة الجزائرية تفكر في القضاء على الصحافة الاستعمارية فالبديل كان موجودا، ولهذا اجتمع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني يوم 17 سبتمبر 1963 وقرر تأميم اليوميات الثلاثة "**لا ديباش دا لجيري**" و"**لا ديباش دو قسطنطين**" و"**ليكو دوران**" ويقول القرار بأن هذه الصحافة تذكرنا بالعهد الاستعماري،

(1) زهير إحدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، مرجع سابق، ص125.
(2) المرجع نفسه، ص127.

وأن وجودها لا يتلاءم مع السيادة الوطنية رغم موقفها الحالي المعتدل ومع وجود صحافة وطنية ناشئة لا تقوى على المنافسة.

وهذا القرار السياسي الذي اتخذه المكتب السياسي والحكومة يرمي إلى إلغاء الملكية الخاصة للصحافة المكتوبة وفرض هيمنة الحكومة والحزب على جميع أنواع الصحافة المكتوبة وكانت العقبة الأولى هي هذه الصحافة الاستعمارية التي أصبحت منافسا قويا لليوميات الوطنية[1].

ت-قضية Alger Républicaine:

تأسست هذه الجريدة سنة 1937 وكان ضمن مؤسسيها بعض الجزائريين وكان لها اتجاه سياسي معين وهو الولاء للحزب الاشتراكي الفرنسي، وبعد الحرب العالمية الثانية غيرت نوعا ما من اتجاهها السياسي وأصبحت تميل أكثر إلى الحزب الشيوعي الفرنسي الذي تمكن من الاستيلاء على الجريدة، وفي الثورة التحريرية كان موقفها محايدا مما جعل السلطات الاستعمارية تغضب عليها وتتخذ قرارا بوقفها وبسجن عدد من مسؤوليها.

وبمجرد الحصول على الاستقلال استأنفت صدورها في اليوم الأول من 05 جويلية 1962 وبقيت متمسكة بوضعها القانوني كجريدة خاصة يملكها جزائريون لا علاقة لهم بالحكومة إلا بموقفهم السياسي المؤيد، وأصبح لها رواج كبير وباتت تنافس بقوة اليوميات الأخرى التابعة للدولة، فطرحت المشكلة أمام مؤتمر جبهة التحرير الوطني الذي انعقد في أفريل 1964، وقام بإجراء مفاوضات مع مسؤولي هذه اليومية حتى يتم إدماجها في الصحف الحكومية ولكن لم يحصل ذلك إلا بعد 19 جوان 1965 فتوقفت بإرادة مسيريها وتمت بذلك هيمنة الحكومة والحزب على الصحافة المكتوبة وزالت نهائيا الملكية الخاصة في الميدان الإعلامي وتبدأ بذلك مرحلة أخرى متمثلة في إقامة نظام اشتراكي للإعلام في الجزائر[2].

وكتقييم للسياسة الإعلامية التي كانت سائدة آنذاك، نجد أن النظام الحاكم أقام لمواجهة الصحافة المستقلة، والكولونيالية بعض الطرق مكنته من فرض هيمنته على قطاع الإعلام منها :

- إصدار صحف تابعة له .
- مراقبة الصحف الوطنية المستقلة .
- تأميم عناوين ومطابع الصحف التي تركها الاستعمار، وفي نفس الوقت يتم إصدار صحف أخرى له، نظرا لكون هذه الصحف المستقلة كانت تشكل منافسا لصحفه .

(1) زهير إحدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 129.
(2)المرجع نفسه، ص 130.

وهكذا نلاحظ أن الانقلاب أو التصحيح الثوري الذي عرفته الجزائر، أنهى مرحلة من تاريخ الإعلام تميزت بنوع من الحرية الصحفية لكن مع غياب قانوني واضح، أضف إلى القيود الكبيرة التي فرضتها السلطة آنذاك على هذا القطاع الحساس[1].

2-1-2- المرحلة الثانية 1965-1979(إقامة نظام اشتراكي للإعلام- مرحلة الإعلام الموجه):

وتبدأ بالتصحيح الثوري إلى غاية وفاة الرئيس **هواري بومدين** يوم 27 ديسمبر 1978م واستلام الرئيس **الشاذلي بن جديد** السلطة، وتميزت هذه المرحلة بظهور أول لائحة خاصة بالإعلام، وتحويل يومية "**LE PEUPLE**" إلى "**EL MOUJAHID**" التي سيطرت على الساحة بـ 203 ألف نسخة لوحدها، مقابل 71 ألف نسخة لباقي الصحف عام 1978م، وظهور أسبوعية جديدة بالفرنسية تحت عنوان "**Algérie Actualité**" في أكتوبر عام 1965م.

كما وضعت جميع الصحف تحت وصاية وزارة الإعلام، وعرفت نهاية هذه المرحلة التعريب التدريجي لكل من يومية **"النصر"** ابتداء من 1972م، وكذا صحيفة **"الجمهورية"** في 1976م، إضافة إلى ظهور عدة مجلات وزارية بالعربية : **"الثقافة"** عام 1970م و"ألوان"، و"الوحدة"، و"الشرطة"[2].

وعرفت الجزائر المستقلة عددا من الصحف والمجلات الخاصة بقضايا الفكر الديني الإسلامي، وقد توقف عدد منها عن الصدور، بينما واصل بعضها الأخر رحلته الإعلامية ومن هذه المجلات والصحف الإسلامية تتمثل في: **الأصالة، القبس، المعرفة.** [3]

ولقد مرت هذه المرحلة من تاريخ الجزائر الإعلامي بعدة أوضاع منها :

أ – إقامة نظام اشتراكي للإعلام :

انطلقت هذه المرحلة بتغيير كبير في الميدان السياسي والإعلامي، ومما لا شك فيه أن الجهود الحكومية المبذولة في المرحلة الأولى كانت ترمي إلى القضاء على الملكية الخاصة في الميدان الإعلامي، وقد تم ذلك مع بداية المرحلة الثانية وتواصلت الجهود من طرف الحكومة الجديدة لتنمية الوضع الجديد وإقامة نظام اشتراكي للإعلام، ويتمثل هذا النظام في إلغاء الصحافة الخاصة وكذلك توجيه الصحافة

---

(1) إسماعيل معراف قالية، **الإعلام حقائق وأبعاد**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص 45.

(2) عبد العزيز شرف، **الجغرافيا الصحفية وتاريخ الصحافة العربية**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2004، ص 106.

(3) تيسير أبو عرجة، **دراسات في الصحافة والإعلام**، ط1، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2000، ص 106.

الحكومية والحزبية حتى تصبح أداة من الأدوات التي تستعملها الدولة لتعزيز سياستها فهي تقف دائما بجانب الحكومة، وتضخم أعمالها الإيجابية وتخفي أعمالها السلبية وتسترها، وهاتين النقطتين (إلغاء الملكية الخاصة وتوجيه الصحافة المكتوبة) تعتبران من القواعد الأساسية التي بني عليها النظام الاشتراكي للإعلام في الجزائر.

أما فيما يخص التوجيه فإنه أصبح سهلا بعد أن أصبحت جميع الصحف اليومية تتبع الحكومة، ففي 16 نوفمبر 1967 صدرت قوانين تجعل من اليوميات مؤسسات ذات طابع تجاري وصناعي، وتجعل من مدير هذه المؤسسات صاحب الحق المطلق في التسيير الإداري والمالي بعد أن جعلته تحت وصاية وزارة الإعلام في التوجيه الإعلامي والسياسي[1].

إن إقامة نظام اشتراكي للصحافة في الجزائر لم يتم دون الاصطدام ببعض المشاكل الموضوعية منها مشكلة التوزيع ومشكلة الأمية والتعريب، فقد قامت الحكومة باتخاذ قرارا بتاريخ 19 أوت 1966 يتعلق بإنشاء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع وإعطائها صلاحية الاحتكار في ميدان توزيع الصحف، فبهذا الاحتكار استطاعت السلطات أن تفرض هيمنتها على توزيع الصحف دون طبعها، بمعنى توزيع الصحف عن طريق غير طريق هذه الشركة ممنوع وأن هذه الشركة لا توزع إلا الصحف التي حصلت على تأشيرة أو إجازة من طرف الحكومة مما أثر على وضعية الصحافة المكتوبة فلم تعرف ازدهارا يذكر، وإن كان ارتفاع السحب في ازدياد إلا أنها قد جمدت وأصبحت رسالتها الإعلامية ضعيفة وقليلة المصداقية رغم التطورات الكبيرة التي حدثت في المجتمع من الناحية الاقتصادية والثقافية[2].

ولقد ترتب بذلك عن إقامة نظام اشتراكي جعل جميع الصحف تحت وصاية وزارة الإعلام، وتركيز الاهتمام على الوسائل السمعية والبصرية على حساب الإعلام المكتوب، وسعت الدولة لتوجيه الصحافة الحكومية الحزبية، حتى تكون أداة تستعملها الدولة لتعزيز سياستها، كما أممت الدولة شركة (هاشيت) التي كانت تتولى توزيع الصحافة في الجزائر، وأسست شركة جزائرية (الشركة الجزائرية للنشر والإشهار)، وخولت لها حق الاحتكار في التوزيع، والمراقبة الميدانية، وأدى هذا إلى تجميد الصحافة المكتوبة من حيث تعدد الصحف ونوعية الرسالة[3].

(1) زهير إحدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، مرجع سابق، ص130

(2) المرجع نفسه، ص 135.

(3) فضيل دليو، "**الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة والاغتراب**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مج23، ع255، 2000، ص 50.

ب – تعريب اليوميات :

في المرحلة الأولى للاستقلال كانت هناك يومية واحدة معربة، أما مع بداية السبعينيات طرحت قضية التعريب كمشكل سياسي، لذلك اتخذت عدة إجراءات كتعريب "النصر" بقسنطينة عام 1972م، ثم "الجمهورية" بوهران عام 1976م وكان سير التعريب تدريجي أي صفحة بعد أخرى، أما التعريب النهائي لجريدة "الجمهورية"، فقد كان في 1977م أي بعد عام تقريبا من بدايته، كان هذا التغيير في اللغة لم يعرف رواجا، فقد انخفض توزيع "النصر" 20.000 نسخة في 1977م، مما أدى بالحكومة لاتخاذ قرار تدعيم الهوة لمواصلة العملية و نجاحها، ولم تظهر إلا يومية واحدة بالفرنسية هي "المجاهد"[1].

ت – توزيع الصحافة :

إن شبكة التوزيع لم تعرف تحسنا قبل بداية 1977م، حيث في عام 1976م لم تغط هذه الشبكة من حيث التوزيع سوى 208 / 407 بلدية، أما في سنة 1978م، فقد غطت أكثر من نصف بلديات الجزائر وتواصلت الجهود في سنة 1978م و1979م مما أدى إلى ارتفاع متزايد في مبيعات اليوميات مثلا: في سنة 1969م كان مجموع سحب اليوميات 155.00 نسخة، أما في سنة 1970م فقد بلغت درجة السحب 430.000 نسخة، وهذه الفترة لم تعرف ازدهارا كبيرا للصحافة المكتوبة [2].

لكن ما يلاحظ على هذه المرحلة كذلك، هو بداية الاهتمام الفعلي بقضايا الإعلام ووسائله خصوصا في ظل استعمال بناء مختلف المؤسسات، والهياكل السياسية و الاقتصادية، وبدأت معالم السياسة الإعلامية تتضح مع صدور أول (ميثاق وطني) عام 1976م، والذي أشار إلى الدور الاستراتيجي لوسائل الإعلام في خدمة أهداف التنمية، كما دعا إلى ضرورة استحداث قوانين وتشريعات تحدد دور الصحافة والإذاعة و التلفزيون، والسينما في مختلف المشاريع الوطنية، والاهتمام بالتكوين في مجال الإعلام وتوفير الكوادر الإعلامية واللازمة لمواكبة مخطط التنمية، وإشباع مختلف حاجات الجماهير إلى إعلام موضوعي[3].

وفي هذه الفترة تم استحداث منصب في رئاسة الجمهورية عرف باسم المستشار الإعلامي للرئيس، والذي كان للدكتور **محي الدين عميمور شرف** احتكاره حوالي 13 سنة وقد أعطى هذا المنصب نوعا من المصداقية في مجال الدبلوماسية، بحيث كان المستشار الإعلامي ينظم الخرجات

(1) محمد اللمداني، مرجع سابق، ص 20-21.
(2) عزي عبد الرحمان وآخرون، **عالم الاتصال**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص137.
(3) المرجع نفسه، ص 138.

الإعلامية للرئيس ويضبط له المواعيد سواء للصحافيين الجزائريين أو الأجانب فكانت صورة الرئيس تخضع لدراسة وتحليل إعلامي دقيق يناسب كل مناسبة تعيشها الجزائر[1].

وعرفت هذه المرحلة تغطيات إعلامية وطنية على مستوى كل المجالات السياسية والثقافية والرياضية، وهي أشياء زادت من قوة جهاز الإعلام على المستوى العالمي، وأضحت رغم النقائص التقنية والفنية أن بمقدور هذه الوسائل أن تتطور أكثر فأكثر، وكما نشير أيضا إلى أنه رغم بقاء الإعلام مقيدا بالتعليمات والأوامر، إلا أن ذاك كان له مبررا حيث أن الجزائر خرجت من فترة استعمارية حضارية خطيرة مست مقومات الثقافة الشعبية، فكان لزاما على قيادة البلاد أن تحتكر مثل هذا السلاح الخطير المتمثل طبعا في الإعلام أضف إلى ذلك الظروف الموضوعية التي كانت تعيق تطور هذا القطاع مثل انعدام مؤسسات تكوين إعلاميين ذوي كفاءة مهنية عالية ماعدا المدرسة العليا للصحافة التي كان عدد المنضمين إليها قليل ولا يصل بالتالي إلى درجة تلبية طلبات الوطن الكبيرة[2].

ميزت هذه الفترة الممتدة من تسلم **بومدين** للسلطة إلى وفاته ت بخاصية لا تختلف كثيرا عن سابقتها من حيث الرقابة، والقيود، والتوجيه الإيديولوجي السياسي لملف الإعلام إضافة إلى قلة الصحافة الإسلامية في هذه الفترة، لأن الدولة الجزائرية تسعى في هذه المرحلة لإرساء دعائمها، وفرض سيطرتها على جميع مؤسسات الدولة وعلى رأسها مؤسسة الإعلام .

2-1-3- المرحلة الثالثة 1979-1988(مرحلة الإعلام الحزبي الموجه):

تبتدئ هذه المرحلة بحدث سياسي هام وهو انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني في أواخر جانفي 1979 بعد 15 سنة من انعقاد المؤتمر الثالث، وأهميته تكمن في كونه يوافق لأول مرة على لائحة خاصة بالإعلام مما يؤكد على أن المشكل الإعلامي أصبح من اهتمامات ومن اختصاصات السلطة السياسية بعد أن أصبحت الحكومة والحزب يهيمنان بصفة كلية على الميدان الإعلامي وبعد أن أصبح الإعلام محتكرا من طرف الدولة.

ومن ناحية أخرى تم تقديم أول نص مشروع الإعلام عام 1981، وتم ضبط المحتوى النهائي لهذا المشروع في صورته الرسمية في 06 فيفري 1982 وسمي بقانون الإعلام، حيث حافظ هذا القانون على احتكار الدولة لوسائل الإعلام والإنتاج والتوزيع وسير المؤسسات الإعلامية، ولقد تناول هذا القانون

---

(1) إسماعيل معراف قالية، مرجع سابق، ص49.

(2) إسماعيل معراف قالية، مرجع سابق، ص50.

لأول مرة مختلف جوانب النشاط الإعلامي، وحدد هذا الأخير الإطار العام لموضوع الإعلام في الجزائر، ويمكن تلخيص هذا الوضع الجديد في التوجهات الكبرى الآتية :

1- يعتبر الإعلام قطاعا استراتيجيا له مماس بالسيادة الوطنية .

2- إلغاء الملكية الخاصة للوسائل الإعلامية (الإخبارية منها دون الدوريات)، وعليه تم التأكيد في المشروع التمهيدي لملف السياسة الإعلامية ما يلي: "... إن مفهومنا للإعلام كبلد اشتراكي ينتمي إلى العالم الثالث يقوم على أساس الملكية الاجتماعية لوسائل الإعلام وعلى كونه جزء لا يتجزأ من السلطة السياسية التي هي حزب جبهة التحرير الوطني وأداة من أدواتها في أداء مهمات التوجيه والرقابة والتنشيط...."[1].

3- توحيد التوجيه السياسي في الميدان الإعلامي موكل لحزب جبهة التحرير الوطني، كما تم إسناد مهمة تسيير هذه المؤسسات إلى مناضلين في الحزب.

4- إعطاء الصبغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية عوضا عن الطابع الصناعي والتجاري الذي تتمتع به المؤسسات الإعلامية حاليا .

5- تحديد حقوق وواجبات الصحفيين بصفة أدق من ذي قبل مع التأكيد على أن للصحفي الحق في الاتصال بمصادر المعلومات، والاطلاع عليها تحت رعاية السلطات، وحمايتهم أثناء القيام بمهامهم الصحفية، وعلى الصحفي أن يتحرى الصدق ويتجنب الكذب والتزوير والغش، وأن لا يستعمل وظيفته لأغراض شخصية[2].

وأكدت المادة 06 من القانون على ضرورة أن يكون مدراء المؤسسات الإعلامية مناضلين في حزب جبهة التحرير، وقد أفسح هذا القانون المجال إلى نوع من الحرية في الإعلام على الأقل في جانبها النظري حيث نجد المادة 02 تنص على أن الإعلام حق أساسي لكل مواطن والمادة 45 على حق الصحفي في الوصول إلى مصادر الخبر وفي المواد 74 و 84 على حق الرد والتصحيح، أما المادة 48 فتشير إلى مفهوم سر المهنة وتعتبره حق وواجب معترف به للصحفيين لكن يبقى الغرض الأساسي من إعادة تنظيم قطاع الإعلام بصفة عامة[3]وجعله من بين الوسائل الأساسية للبناء الاشتراكي وخدمة التنمية.

(1) حزب جبهة التحرير الوطني، **اللجنة المركزية: المشروع التمهيدي لملف السياسة الإعلامية** ، أفريل 1982، ص 34.

(2) زهير إحدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 140- 141.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، قانون الإعلام 1982، ص 242-255.

غير أن ذلك لم يكن لينعكس على صعيد الواقع الإعلامي ، بل بقيت الأمور على حالها فظلت نفس القيم و الأسس، والعقليات تسير ملف الإعلام و الاتصال سواء فيما يخص مجال السمعيات البصريات، أو الصحافة المكتوبة، وذلك من حيث مراقبة مجمل نشاطات المؤسسة العاملة في الميدان، والتي كانت تخضع سياسيا وإيديولوجيا إلى الحزب الواحد، فكان كل ما يكتب يخضع إلى رقابة لجنة تابعة للحزب تسهر على متابعة الأحداث وتحذف كل المقالات، وتحدد المقالات الافتتاحيات حتى لا تخرج عن إطار النهج العام المتبع[1].

وأصبح المثقفون بذلك بعيدين عن مجالات التعبير بسبب غياب الحريات العامة، وسيطرة الموظفين الرسميين على وسائل الإعلام، وهؤلاء يخافون على مستقبلهم السياسي المرتبط بالنظام القائم لذلك يعملون على استمراره بشكله الموجود[2].

كما أن هذه الإجراءات هي نتيجة العودة القوية لحزب جبهة التحرير الوطني للسلطة ومراكز اتخاذ القرار منذ **1979**، وهي نتيجة أيضا لمحاولة هذا الحزب ضمان ولاء القيادات الإعلامية، وبناء على طبيعة الحكم في الجزائر آنذاك (الحزب الواحد) فقد كانت القيادات الإعلامية والشخصيات المسؤولة فيه هي في نفس الوقت قيادات في الحزب أعضاء في اللجنة المركزية والمكتب السياسي «هذه السياسة الإعلامية الجزائرية التي تعتمد في تحقيق أهدافها على رأسمالها البشري المتكون من وسط نخبة المناضلين الثوريين»[3]، ومع ذلك فإن الصحافة الحزبية بقيت ضعيفة مقارنة بالصحف الصادرة عن الحكومة التي كانت تمتاز بالتنوع والتعدد والموضوعية.

وحرصت السلطة السياسية أيضا على تنظيم قطاع الإعلام وشرعت منذ ذلك الحين في تحسين وضعية الصحافة وتوزيعها وتنويعها كما وكيفا، دون الخروج عن نطاق خدمة النظام وإيديولوجية الحزب، فجهزت المؤسسات الصحفية بمعدات حديثة تمكنها من زيادة السحب، وذلك بإصدار صحف جهوية وأخرى متخصصة[4].

---

(1) إسماعيل معراف قالية، مرجع سابق، ص 53.

(2) إبراهيم إبراهيمي، " **السلطة، الصحافة والمثقفون**"، المجلة الجزائرية للاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر03، ع11، 1991، ص117.

(3) إسماعيل معراف قالية، مرجع سابق ، ص 50.

(4) Wolfgang S, Freund, **La presse écrite au Maghreb**: **Réalités et perspectives**, institut de recherches et d'études sur La Communication, Université de Paris ,Paris 1991, p 146 .

لقد شهدت هذه الفترة ظهور صحف عامة منها: أسبوعية "**المنتخب**" ويوميتين مسائيتين عام 1975م هما "**المساء**" بالعربية، و"**آفاق**"، و"**Horison**" بالفرنسية، إضافة إلى بعض الأسبوعيات مثل: "**المنتخب**"، "**أضواء**"، "**المسار المغربي**"، ويعتبر هذا النشاط ذا مغزى مقارنة بالركود الذي كان سائدا من قبل، وقد ظهر نوع من التنافس بين اليوميات الصباحية واليوميات المسائية أحدث تطورا نوعيا في الصحافة المكتوبة لفائدة الإعلام والقراء.."[1].

كما مثل هذا التنوع في إصدار الصحف بعض الانفتاح الإعلامي، والتحول المحتشم في المسار السياسي للبلاد الذي أراد الصبغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية بدلا من الطابع السياسي، ودعم هذا القطاع بتجهيزات عصرية وإمكانيات مادية، مما ساعد على تنشيطه ونشوء نوع من التنافس بينها مما جعلها تطور من محتواها وفنون إخراجها، حتى أن الأسبوعيات واليوميات المسائية بدأت تفرض نفسها إلى حين بداية المرحلة الموالية، وبالفعل فقد لوحظ استقرار سحب يومية "**EL Moudjahid**"، ثم تراجعها أمام المنافسة القوية للأسبوعية "**Algérie Actualité**" التي تطور سحبها ليصل معدله طيلة هذه المرحلة إلى حوالي 200 ألف نسخة، واليومية المسائية "**Horison**" التي تجاوز سحبها عام 1987م، 200 ألف نسخة.

وأما الصحيفتان الوطنيتان العربيتان، فقد بلغ سحب كل من: "**الشعب**" 90 ألف نسخة، و"**المساء**" 50 ألف نسخة، ثم تطور ليفوق 100 ألف نسخة مع بداية المرحلة الموالية، وأما فيما يخص الصحف الجهوية وكلها عربية، فلم تتمكن من التطور وتأدية دورها التواصلي التقريبي المنوط بها، وذلك لأن المسؤولين تصوروا هذا التقريب من الزاوية التقنية فقط، لأن ما كان يهمهم هو إيصال الرسالة من القمة إلى القاعدة وليس العكس، إن أهم إصدارين جهويين: "النصر" 60 – 80 ألف نسخة و"الجمهورية" 30 – 50 ألف نسخة لا يخصصان سوى ما يقارب الصفحة الواحدة من بين 14 – 16 صفحة للجهويات والمحليات .

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن هذه الفترة لم تسلم هي الأخرى، على غير المتوقع مع الانفتاح الجديد، من التمييز في التعامل الإعلامي الرسمي بين الصحف العربية والصحف الصادرة بالفرنسية، فقد حظيت مسائية "**Horison**" باهتمام و دفع كبيرين ، كما استمر تفضيل يومية "**EL Moudjahid**" على غريمتها "الشعب"، التي لم تزود مثلا : بنظام الطباعة عن بعد

(1) زهير إحدادان، **الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال**، مرجع سابق، ص138.

"**Téléimpression et fac–simils**" إلا في تشرين الأول / أكتوبر 1988م، بينما استعملته "**EL Moudjahid**" منذ منتصف السبعينيات[1].

وعن مدى تطابق مضامين الرسائل الإعلامية المتضمنة في صحف هذه الفترة مع الواقع الاجتماعي فقد تميزت هذه المضامين باعتمادها على التعاليق الجوفاء التي يطغى عليها الأسلوب الإنشائي عند لجوئها للخطاب الرسمي، فمعظم الأخبار التي تنشرها تتمحور حول أخبار الرئاسة ونشاطات أعضاء الحكومة، الأمر الذي أبعد هذه الصحف عن الجمهور الواسع الذي ينتظر منها تصوير انشغالاته ومعاناته بغرض تنويره، والمساهمة في حل الأزمات، وتوجيه أصحابها نحو المواقف الموضوعية الملائمة.

ومنه نشأت ظاهرة حجب المعلومات عن المواطن، فتولد افتقار المضمون الإعلامي إلى الحقائق وهذا مرده تخوف النظام من إظهار نقائص الإدارة ومسؤوليات السلطات السياسية اتجاه هذه الحقيقة، وكنتيجة لقصور نظرة النظام السياسي المتعلقة بدور ومكانة الإعلام في المجتمع، تولى الشارع نقد القرارات والأوضاع الشاذة بدلا الصحافة المرآة التي لم تكن الجماهير ترى فيها إلا نفسها[2].

ويمكن الإشارة هنا إلى أن هذه الفترة شهدت ظهورا محتشما للصحافة عموما و الصحافة الإسلامية خصوصا ، نظرا لما مرت به الجزائر من مرحلة انتقالية في نظام الحكم والإعلام .

وفي مقابل الضعف الإعلامي الذي كان سائدا آنذاك، كان من الضروري أن يظهر نوع من القلق لدى السلطة، خاصة مع الانفتاح الإعلامي الدولي الذي شكل مصدرا هاما للمعلومات بالنسبة للرأي العام، يتلقى منه الأخبار مباشرة ودون حواجز أو عراقيل، بما يتعلق الوضع العالمي وكذا الوضع الداخلي الوطني وهي الحاجة التي لم تستطع صحافة السلطة تلبيتها، نظرا لضعف الحركة الإعلامية وجمودها وطبيعتها وإدارتها البيروقراطية بل أكثر من ذلك «فقدت الصحافة الوطنية دورها في توعية المواطن وإخباره والتعبير عن انشغالاته اليومية عندما أصبحت تبرر سلوك المسؤولين السياسيين ومواقفهم وتقوم فقط بإيصال خطاب القمة إلى القاعدة»[3].

---

(1) فضيل دليو، **الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة والاغتراب**، مرجع سابق، ص 50- 51.

(2) صالح بن بوزة، "**السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسات (1979– 1990)**"، المجلة الجزائرية للاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، ع13، 1996، ص 52.

(3) إسماعيل مرازقة، "**الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية والإعلامية : ترتيب العوامل المؤثرة في دور الجرائد اليومية المستقلة 1990–1994**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1997، الجزائر، ص 203.

ورغم كل هذه المجهودات المبذولة في هذه المرحلة من أجل إعادة تنظيم قطاع الإعلام في شكل سياسة إعلامية وقانون إعلام إلى غيرها من الإجراءات التي اتخذت في قطاع الإعلام، لم تستطع الصحافة المكتوبة أن تتحرر من قيود الهيمنة السياسية التي كانت تمارسها عليها السلطة والحزب، باعتبار أن «مهمة التوجيه مهمة استراتيجية بالنسبة للقيادة السياسية»[1].

وبقيت الصحافة المكتوبة على هذا الأساس قطاعا من قطاعات الدولة والصحفي فيها موظف لدى أجهزة الدولة وعليه فإن العلاقة التي كانت تربط السلطة بالصحافة المكتوبة هي علاقة خضوع، فهي منذ سنوات عديدة لم تكن غير الناطق الرسمي للبنى السياسية والإدارية والنقابية للحكومة والحزب.

2-2- مرحلة التعددية الإعلامية(في ظل التعددية الحزبية): إن الصحافة المكتوبة الجزائرية في مرحلة التعددية الإعلامية مرت بعدة مراحل مهمة تتمثل أساسا فيما يلي:

2-2-1- المرحلة الأولى :من1988إلى1991(مرحلة الانفجار الإعلامي والإبداع الصحفي).

يمكن اعتبار أن هذه المرحلة جاءت كنتيجة منطقية للمرحلة السابقة، والتي اعتبرت منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر السياسي وكذا جميع الميادين الأخرى وخاصة الإعلام المكتوب.

دخلت الجزائر في هذه المرحلة جوّ التعددية الحزبية بعد الاستفتاء الشعبي، حيث عبر الشعب الجزائري في 05 أكتوبر 1988م عن عدم رضاه على نظام الحزب الواحد، وكان نتيجة لتغير قانون الإعلام وصدور القانون الجديد بموجب القانون 07/90 المؤرخ في أفريل 1980م، ومن بين العلامات المميزة لهذا القانون هو ما جاء في نص (**المادة:14**) التي وضعت حدا لاحتكار الدولة لوسائل الإعلام .

حيث أكدت بأن:« إصدار نشرية حرة على المعني حزبا كان أو جمعية أو شخصا طبيعيا أو معنويا، تصريحا مسبقا في ظرف لا يقل عن 30 يوما من صدور العدد الأول»[2]، كما نص هذا القانون في مادته **39** على حرية إصدار الصحف وتعددها، وعلى حق المواطن في إعلام موضوعي نزيه، إضافة إلى إلغاء الرقابة الإدارية، وانطلاقا من هذا القانون بادرت الحكومة بإتخاذ إجراءات تجسد هذه الحرية، فألغيت وزارة الإعلام وعملت على تنصيب المجلس الأعلى للإعلام في جويلية 1990م، وحددت مهامه وصلاحياته في كونه لا يقوم بالتوجيه ولكنه يحرص على الممارسة الفعلية للحرية الإعلامية، فكان من

(1) حزب جبهة التحرير الوطني، **اللجنة المركزية: المشروع التمهيدي لملف السياسة الإعلامية** ، مرجع سابق، ص 09.

(2) إسماعيل معراف قالية، **الإعلام حقائق وأبعاد**، مرجع سابق، ص 67.

نتائج هذه الإجراءات أن تعددت الصحف، وبدأت تظهر أنواع كثيرة صباحية ومسائية وكذا المجلات الهزلية الساخرة وغيرها[1]، ولقد تجسدت الصحافة في هذه المرحلة في ثلاثة أنواع :

أ- الصحافة الخاصة(المستقلة):

لم يكن ظهور الصحافة المستقلة في الجزائر من خلفية الرأي العام الجزائري ومكوناته وصفاته، ولا من خلفية عملية تحدد النسق الذي يمكن أن تبنى عليه الصحافة المستقلة، ولا حتى من تجارب سابقة في ميدان الممارسة الإعلامية الطويلة، لكن بدايتها كانت نتيجة نزعة أقل ما يمكن أن نقول عنها، أنها مفاجأة لأنها كانت مباشرة بعد أكتوبر 1988، والذي نص على التعددية الإعلامية كمبدأ يجسد الاتجاه الديمقراطي هذا الأخير الذي لم يمكن الصحافة الجزائرية من تكوين سلطة مقابل السلطة السياسية. [2]

ولقد عرفت هذه المرحلة ظهور جرائد يومية وأسبوعية باللغتين العربية والفرنسية تابعة للقطاع الخاص، منها ما بقي في الساحة الإعلامية حتى يومنا هذا، ومنها ما اختفى نتيجة ظهور مشاكل مهنية و مادية وسياسية، ولعل أهمها: "الخبر"، و"السلام"، و"النور"، و"الحياة"، و"الجزائر اليوم"، و"بريد الشرق"، و"الشروق العربي"، و"الصح آفة" هذه الأخيرة التي تنتمي إلى الصحف الساخرة ، إضافة إلى صحف أخرى صدرت باللغة الفرنسية "Le soir D'Algérie"الصادرة في 05 سبتمبر 1990م وكانت تهتم أكثر بالمواضيع الشبابية، إضافة إلى "Le jeune Indépendant" و" Le Nouvel Hebdo" التي ظهرت في 21 جوان 1990م ، "EL Watan"و التي ظهرت في 10 أكتوبر 1990م، وكانت فضاء للتعبير عن آراء الصحفيين المعادين للتيار الإسلامي، كان يغلب عليهم الطابع العلماني[3]، و هذا إضافة إلى "Le Matin"،"L'Hebdo Libéré"،" Le Quotidien D'Algérie"،"EL Manchar"ذات الطابع الساخر، لتدعيم الإعلام العمومي الذي كان منفردا بالساحة الإعلامية[4].

---

(1) محمد حمدان، زهير إحدادن وآخرون، **الموسوعة الصحفية العربية**،ج5، (د،ط)، المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1995، ص 101.

(2) فاتح لعقاب، "**صحافة القطاع الخاص المكتوب في الجزائر 1990-2009**"، مجلة الدراسات الاجتماعية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ع7، جانفي 2011، ، ص117.

(3) زبير شاوش رمضان، "**تكوين الصحفيين بمعهد علوم الإعلام والاتصال**"، المجلة الجزائرية للاتصال، ع9، 1992، ص 39.

(4) فضيل دليو، **الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة والاغتراب**، مرجع سابق ، ص 51.

ب – الصحافة الحزبية :

تعتبر الصحافة الحزبية الحلقة الأضعف في الفضاء الإعلامي الجزائري الجديد فضاء ما بعد الحزب الواحد، فالعناوين القليلة التي جاءت على شاكلة الأحزاب، والتي انهارت تدريجيا مع مرور الزمن، وهذا يعكس ضعف العمل السياسي الفعال، لأن معظم الأحزاب تفتقر للثقافة الحزبية، ولقاعدة جماهيرية معتبرة، ومن أهم الصحف الحزبية ما يلي[1]:

ب–1–الجبهة الإسلامية للإنقاذ :

إن الشعب الجزائري قد وجد في أشد أوقات الاستعمار عزاءه في الإسلام، مناضلا يؤمن بالعدل والمساواة، وبما أن الإسلام في الجزائر يعتبر كجزء لا يتجزأ من الهوية الجزائرية، وأداة لبناء مؤسسات الدولة[2]، كما ينه دستور 10 ديسمبر 1963م وكذلك دستور 1976م و1989م الذي ينص على الحق في إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي، وباسم هذا الدستور أنشأت في فترة مستعجلة أحزاب دينية أو ذات طابع ديني .

فالتيار الإسلامي اقتحم المنظمات الحزبية نتيجة الإصلاحات الدستورية بداية من أحداث أكتوبر 1988م، وبالضبط في فيفري 1989م، الذي كان يفكر في إصلاح الوضع الاجتماعي المتعفن آنذاك بجعل كلمة الله سبحانه وتعالى القانون الذي يحكم العلاقات بين الناس، فمن بين الأحزاب التي أخذت مرجعيتها من الإسلام، فهناك الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تعتبر من التشكيلات القوية والتي كان الإنشاء الرسمي لها في 19 فيفري 1989م، وذلك في مسجد السنة (باب الواد) بالعاصمة، ويدور برنامجها حول مجموعة من الإصلاحات، حيث تعمل على إصلاح جميع مؤسسات الدولة حتى تعمل طبقا للشريعة الإسلامية ومن بينها:

- محاربة التبذير والرشوة والاحتكار، وضمان مناصب التشغيل لأرباب العائلات لمكافحة الهجرة.
- العناية بالمرأة لتقوية إيمانها ودفعها إلى سلك السلوك الإسلامي .
- منع الاختلاط في المدارس وفي أماكن العمل، ومكافحة المنحرفين .

---

(1) محمد قيراط،"**القيود والمضايقات على حرية الصحافة في ظل التعددية الحزبية في الجزائر**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع16، مطبعة القدس، جامعة باتنة، 2007، ص 283، تاريخ الزيارة: 2019/06/10، توقيت الزيارة: 15:12.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/97/8/16/37799

(2) شبري محمد، "**ممارسة الصحفيين الجزائريين للمهنة خلال فترة حالة الطوارئ (1992– 2004): دراسة وصفية تحليلية**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، غير منشورة، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005 – 2006، ص 88.

- مراجعة البرامج الإذاعية والتلفزيونية، والسيطرة على المسارح والمراكز الثقافية والمكتبات[1].

وتعتبر الجبهة الإسلامية للإنقاذ أول حزب أصدر صحيفة خاصة به، فبعد اعتماده كحزب في سبتمبر 1989م، أصدر بعد شهر مباشرة جريدته "**المنقذ**" التي استفادت من شعبية الحزب الذي كان يسطر على أغلب المساجد في الجزائر[2]، وكانت جريدة "**المنقذ**" من خلال اسمها معبرة على مضمون الهدف الذي جاء من أجله الحزب، وهو إنقاذ الناس من الظلمات إلى نور الإسلام، واتخذت "**المنقذ**" آية كريمة شعارا لها وهي :

قول الله تعالى ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ ولا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَقُوْنَ ﴾ (الأنعام : 153)

وجريدة "**المنقذ**" سحب منها حوالي 120.000 نسخة في عددها الأول المؤرخ في النصف الأول من شهر ربيع الأول 1410هـ أي نصف شهرية، والكمية المسحوبة لا تغطي في الحقيقة إلا 10% من الطلب الحقيقي على مستوى العاصمة على الأقل، بينما لا تعرض الجريدة في الأكشاك العادية، إذ غالبا ما تباع عند الخواص فمرة عند بائع الورود وأخرى عند أصحاب الدكاكين خصوصا في بداية ظهورها، وبالرغم من الثمن غير العادي الذي هو خمسة دنانير بالمقارنة بثمن الصحف اليومية وحق الأسبوعية منها، فإن الواحد يصعب عليه الحصول على عدد منها، كما صدرت للحزب صحف كالفرقان والبلاغ ...[3].

وفيما يلي رصد لأهم الجرائد التابعة للأحزاب السياسية:

ب-2-حركة الإرشاد والإصلاح :

بقيادة **محفوظ نحناح**، ولقد أصدرت هذه الحركة مجموعة من الصحف إسلامية الاتجاه، داعية للإصلاح المعتدل ومن أهم صحفها: "الإرشاد" ،"الإصلاح"، "النبأ"[4].

ب-3-جبهة القوى الاشتراكية (FFS) : بقيادة **حسين آيت أحمد**، ولقد أصدرت عدة صحف تتمثل في: "صوت الثورة" و"FSS information"، وفي شهر أوت من عام 1986م ظهرت

---

(1) Amine Touati, **Algérie**: **les islamistes l'assaut de pouvoir**, ed l'harmattan: au carrefour des cultures, Paris, 1995, p103.

(2) Ghania Mouffoke , **Etre journaliste en Algérie**, Libraire de Paris , Paris, 1996, p 33.

(3) الطاهر بن خرف الله, **"من التعددية السياسية إلى حرية الصحافة وتعددها"**، المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر03، ع5 ، 1995، ص 66.

(4) المرجع نفسه، ص 68.

صحيفة "Libre Algérie" التي كان شعارها الإعلام والتكوين، إضافة إلى صحيفة "السبيل الديمقراطي" .

ب–4– حركة النهضة : وقد أصدرت جريدة "النهضة".

ب–5– التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية : بقيادة **سعيد سعدي** ولقد أصدر مجموعة صحف منها التجمع، "L'Avenir"، "Almoustaqbil"، و"Assalo" ...

ب–6–الحزب الديمقراطي الاشتراكي : وقد أصدر جريدة "التقدم" ....

ب–7– الجمعية الشعبية للوحدة والعمل : بقيادة **المهدي عبد لعلالو**، وقد أصدر صحيفة "المنبر" باللغة العربية وذات اتجاه معتدل.

ب–8– حزب الطليعة الاشتراكية : أصدر "صوت الشعب" ...

ب–9– الحزب الاجتماعي الديمقراطي : ولقد أصدر جريدة "Le progres" ...

ب–10– حزب الأمة : حيث أصدر صحيفة "النشرة" ...

ب–11– اتجاه القوى من أجل التطور : أصدر صحيفة "Realites" .

ب–12– الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر :بقيادة **بن بلة** ولقد أصدرت صحيفة "البديل" وهي صحيفة إسلامية معتدلة .

ب–13– اتجاه القوى من أجل الديمقراطية :

ولقد أصدرت جريدة "**L'Union**" والملاحظ على هذه الصحف أنها لم تستطع خلق رأي عام بعيدا عن القناعات الحزبية، ومع هذا فقد أظهرت التنوع داخل الفضاء الإعلامي الجزائري، و إن كانت استنساخا لبعضها وربما لهذا السبب كرهها القراء تلك الصحف لم تذهب بعيدا و الأسباب كثيرة، منها ما هو متعلق بالسلطة السياسية من ناحية الضغط سواء على الخط السياسي أو بمنبعها من الطبع في مؤسسات الحكومة، أو بإغلاقها مباشرة، ومنها ما هو متعلق بشخصية الجريدة نفسها وطريقة تناولها للموضوعات، إضافة إلى عدم احتوائها لمن هم خارج التنظيم الحزبي، خصوصا بعد أن غلب عليها طابع المنشورات الحزبية والاهتمام بشخص القائد رئيس الحزب، والمهم أن الفشل في النهاية جعلها تنتهي وتصبح مجرد ذكرى في التاريخ الجزائري[1].

[1] محمد قيراط، مرجع سابق ، ص 283–284 .

ج- الصحافة العمومية :

وتنتمي إلى القطاع العام أي التي تتصرف فيها الدولة، ولقد بقيت تابعة لوزارة الإعلام والثقافة والجهات الرسمية الأخرى[1].

ومن جهته القطاع العمومي الذي كان منفردا في الساحة الإعلامية، كان قد تدعم بإصدارات جديدة مثل: "النهار"، و"العقيدة" وصدرت بقسنطينة سنة 1990م، و"العناب" صدرت بعنابة سنة 1989م، و"الفجر" و"الأوراس" ...[2].

وإلى جانب هذه الأنواع الثلاثة من الصحف، فقد نالت الصحافة المتخصصة بدورها مساحة معتبرة في الفضاء الإعلامي الجديد، خاصة الصحافة النسائية: "حواء"، "أنوثة"، "نيسة" والصحافة 140 عنوانا عموميا وخاصا وحزبيا، فكانت بذلك الجزائر البلد العربي الوحيد الذي شهد انفجارا إعلاميا فريدا وغير مسبوق، غير أنه لم يعمر طويلا، حيث طغت بوادر انحرافه منذ البداية، بسبب ظهور مشاكل مهنية عدة مرتبطة بارتفاع تكاليف السحب، ومشاكل الطباعة، والإشهار والتوزيع، وعدم كفاية دعم الدولة للحق في الإعلام فيما يخص التوزيع وبخاصة في ولايات الجنوب والتمييز المفرط بين الصحف في التعامل الإعلامي، وهذه العوامل وغيرها أدى إلى الاختفاء الكثير من العناوين[3].

كما اتسمت الصحافة الجزائرية الصادرة في هذه الفترة، بظهورها في ظروف خاصة، ومثلها مثل الأحزاب السياسية فإنها لم ترق إلى المسؤولية المنتظرة منها في مجتمع يمر بأصعب مراحل تاريخه، ورغم وجود أكثر من 60 حزب، إلا أن هذه الأحزاب لا تتمتع بثقافة الحزب ولا بقاعدة جماهيرية، والوضع في المجال السياسي انعكس على الوضع في المجال الإعلامي.

ورغم العدد الكبير للصحف إلا أنها تتشابه في الشكل والمضمون، وتسابقت جميع الصحف اليومية إلى نشر أخبار العنف والإرهاب، ليس هذا فقط بل كانت تعرض تلك الأخبار بأسلوب إثاري، وخصصت لها مانشيتات يومية دائمة، مما يعني أنها صحافة تبدو متنوعة، لكن في حقيقتها واحدة، وهي دون قصد تثير الرعب، وفي بعض الحالات أصابت المواطنين بحالة من التذمر ورغم تمتع هذه الصحف بالحرية إلا أنها غارقة في محليتها، وتخلو من كتاب الرأي والمقالات والتحليلات، وبهذا ضاع المعنى الحقيقي لرسالتها الإعلامية[4].

---

(1) نور الدين تواتي، **الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر**، ط2، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص 38 .

(2) فضيل دليو، "**الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة والاغتراب**"، مرجع سابق، ص 60 .

(1) المرجع نفسه، ص 53 .

(4) محمد قيراط, **القيود والمضايقات على حرية الصحافة في ظل التعددية الحزبية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 282 .

إن الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر من خلال الانتقال إلى التعددية سمحت لاحقا لصحافة المعارضة أن تظهر بصفة علنية وبقوة بعد أن كان البعد منها بعمل في إطار السرية، بل أكثر من ذلك سيتفاجأ كل المتابعين للساحة الإعلامية بالجزائر للعدد الهائل من الصحف الحزبية والمستقلة، لكن ما فتئت أن اختفت أغلب هذه العناوين إما لإخفاقها الإعلامي البحت وهو مشكل أساسه تقني، كما أن فتح الباب أم حرية إنشاء الجرائد والدوريات دفع ببعض المغامرين ومحبي الظهور الإعلامي ولبعض الشخصيات التي همشت أثناء فترة الحكم الأحادي أو لبعض الشباب الذين وجدوها فرصة لتحقيق طموحاتهم الشخصية أو فئة ثالثة وهم أغلبيتهم شباب لكن يفتقدون للخبرة التقنية والتكوين الأكاديمي في المجال الإعلامي وقد حكم عليهم السوق المفتوح بالزوال.[1]

أما بالنسبة للصحافة الإسلامية في هذه المرحلة فقد كانت خادمة لأهداف الحزب الذي تنتمي إليه، بعيدة كل البعد عن الرسالة الإعلامية الهادفة التي يفترض أن تؤديها الصحافة الإسلامية، كما أنها تأثرت بالصراع السياسي السائد آنذاك، مما جعلها تنحرف عن الدور المنوط بها، وتساهم بشكل أو آخر في الأزمة السياسية الخطيرة التي عانت منها الجزائر، وأوصلتها إلى مرحلة من الانسداد الإعلامي نظرا لمضامينها الإثارية .

إن هذه المرحلة من تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر قد سمحت لأول مرة بتعبير إعلامي حر يعكس إلى حد بعيد اهتمامات الشعب الجزائري لغة وتوجها فكريا، إلا أنها شهدت في نهايته شبه انسداد إعلامي وذلك مع ظهور بوادر أزمة سياسية أكثر خطورة وتعقيدا.

2-2-2- المرحلة الثانية من 1992 إلى 1997م (مرحلة الأجندة المبرمجة والمعاناة الدموية): بعدما عرفت الصحافة الجزائرية عصرها الذهبي في الفترة الممتدة بين 1989م وهو تاريخ إقرار التعددية السياسية التي أدت إلى التعددية الإعلامية حتى جانفي 1992م، وهو تاريخ توقيف المسار الديمقراطي الذي دفعت الصحافة ثمنه غاليا، حيث أن حريتها أصبحت رهن إشارة طرفين متصارعين حددا مصيرها ومضمونها [2]، وأديا إلى اختفاء بعض العناوين نهائيا من الساحة الإعلامية، فالأعمال الإرهابية الشنيعة التي مست قطاع الصحافة من جهة، ومجموعة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والتي ساهمت في عرقلة النشاط الصحفي من جهة، كما أن هذه الممارسات قد أسس لها قانون 1990م،

(1) ذهبية سيدهم، مرجع سابق، ص45.

(2) Ghania Mouffok , Op . Cit , p 108 .

ولكن القضية الأكثر حساسية هي قرار بلعيد عبد السلام الصادر في 19 أوت 1992م والذي يقضي باحتكار السلطة للإشهار الممول الرئيسي[1].

ويمكن اعتبار هذه المرحلة هي الأعنف في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث شهدت البلاد اضطرابات وانزلاقات سياسية خطيرة كادت في كثير من الأحيان أن تعصف بكيان الدولة، خاصة بعد توقيف المسار الانتخابي وفرض حالة الطوارئ المفتوحة، وبالرغم من هذا فقد كانت أهم الصحف مقروئية في بداية هذه المرحلة هي "**الشروق العربي**"، "**الصح آفة**"، وذلك قبل توقفها أو توقيفيها، هذا إلى جانب بعض العناوين الناطقة بالفرنسية، إلا أن هذا لم يعمر طويلا، حيث أن حالة الطوارئ المفروضة في البلاد أثرت كثيرا على قطاع الإعلام خاصة.

وتشمل مرحلة حالة الطوارئ والأزمة السياسية، التي لا زال يعاني من أثارها الشعب الجزائري بما فيها قطاع الإعلام المكتوب، وتجدر الإشارة إلى أن أكبر متضرر من هذه الأزمة كان ولا زال صحفيو الجرائد والمجلات، كما تضررت تبعا لذلك صحفهم، إذ لم تصمد سوى بعض الأسبوعيات والجرائد الجهوية أين لم يسمح لصحفيهم حتى بتكوين رابطة مهنية على غرار زملائهم الذين هيمنوا على أول جمعية نقابية للصحفيين الجزائريين ليدافعوا عن صحفهم المتداعية تباعا (نقصد الصحف غير العلمانية) ليس فقط أمام السلطات الرسمية، بل حتى أمام زملائهم في الصحافة الصادرة بالفرنسية[2].

ومنذ المسار الإنتخابي في 16جانفي1992، ودخول البلاد في أزمة سياسية خانقة أوعزت السلطة للصحافة بعدم التطرق إلى جملة من الأمور التي اعتبرتها ترويجا للفكر الإرهابي وتحفيزا للعنف في البلاد فكان الصحفي والصحيفة وكل المرتبطين بالمهنة الإعلامية من أوائل المتضررين وذلك بتنظيم سلسلة من الاغتيالات بين 1993 وأكتوبر 1995 حيث بلغ عدد الصحفيين المغتالين 47 صحفي [3].

عانت الصحافة من ضغط السلطة إلى جانب معاناتها من الإرهاب ، وقد وضعت السلطة قيودا حدت بها من حرية الصحافة والحق في الإعلام، وهذه القيود أخذت شكل تشريعات وقرارات إدارية متعلقة بغلق الصحف أو منعها من الصدور، ولم تتوقف عند هذا الحد بل عرفت مرحلة ما بعد

---

(1) محمد اللمداني، مرجع سابق، ص27.

(2) Ghania Mouffok , Op . Cit , p 109 .

(3) محمد اللمداني، مرجع سابق، ص27.

1992، كما قياسيا في المتابعات والإيقافات القضائية للصحفيين وكذلك منع الصحفيين من الكتابة وممارسة مهنتهم[1].

وما يميز هذه المرحلة أيضا هو حل المجلس الأعلى للإعلام في 16 أكتوبر 1993م وإلحاق نظامه بوزارة الاتصال، كما قامت السلطة بتنظيم الإعلام الأمني بعد أن عينت في جوان 1994م خلية للاتصال بوزارة الداخلية التي تعتبر وحدها المخولة بتقديم معلومات أمنية للصحافة، حيث أن وسائل الإعلام لا تقوم إلا بنشر ما يصلها من أخبار أمنية من طرف خلية الاتصال أو من مصادر رسمية وأية معلومات تحصل عليها بشكل آخر تعتبر ممنوعة، كما عينت السلطة لجنة قراءة نهاية 1994م داخل مؤسسات الطباعة مهمتها مراقبة كل صفحات الجرائد دون استثناء، وتملك صلاحية تعليق إصدار بعض الأعداد وحتى منع إصدارها[2].

وقد شددت السلطة عقوباتها على الصحافة إذ ما حاولت هذه الأخيرة المساس بالمصلحة العليا للبلاد إذ شنت مجموعة من الاعتقالات والتوقيفات على الصحف والصحفيين، حيث كان أولها يوم 22 جانفي 1992 أين تم اعتقال صحفي بجريدة "**المجاهد الأسبوعي**"، وفي عام 1993 تم توقيف جريدة الوطن لمدة 09 أيام وجريدة المساء مدة 10 أيام في نهاية 1994. [3]

إن التراجع الرسمي عن القوانين التي أقرت حرية الصحافة فيما سبق، كان بحجة صعوبة المرحلة وخطورة الوضع الأمني، وهو الوضع الذي لم يستثن أسرة الصحافة التي فقدت عشرات الصحفيين وفي مختلف البيانات الرسمية التي كانت تعقب كل اغتيال يشيد الخطاب الرسمي بتضحيات الصحفيين [4].

وفي هذه المرحلة نجد أن التيار الفرانكوفوني- العلماني- قد نجح في اقتحام الصحافة العربية الجزائرية بعد عدة محاولات فاشلة، ومما دعم هذا التوجه في هذه المرحلة عودة استيراد بعض صحف فرنسا إلى الجزائر ، وصدور العديد من الصحف الصفراء مثل : "بانوراما"، و "مشوار TV "، و"عيون"، و

---

(1) كنزاي محمد فوزي، "**الصحافة الاستقصائية في ظل التعددية السياسة والإعلامية: قراءة في المشهد الجزائري ما بين (1989-1997)**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ع10، 2015، ص 29.

(2) Brahim Brahimi, **Le pouvoir**, **La presse et Les intellectuelles en Algérie**, **Histoire et perspective méditerranéenne**, édition L'harmattan, France, 1990, p 99 .

(3) Ghania Mouffok , Op . Cit , p89 .

(4à) رمضان بوجمعة، "**هوية الصحفي من خلال الخطابات والمواثيق الرسمية**"، المجلة الجزائرية للاتصال، ع17، جانفي-جوان 1998، ص145.

"الجميلة"، و"نصف الدنيا" ... الخ، وكلها مثيرة للعواطف والغرائز بالألوان والصور الخليعة والعبارات المبتذلة التي لا تحترم القيم والأخلاق، كما تعالج مواضيعا شاذة بعضها من نسج الخيال، والبعض الآخر مترجم عن صحف أوروبية، إضافة إلى غلبة طابع التسلية والترفيه والطابع الدرامي في عرضها للأحداث وتوجهها إلى معالجة القضايا الهشة ومواضيع الجنس والجريمة[1]، ورغم خرقها لقانون الإعلام الجزائري إلا أنها لا زالت سارية المفعول .

وكما يلاحظ أن هذه الصحف التي يقل بل يكاد ينعدم فيها الاهتمام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية، وتعتمد على أسلوب الصحف الصفراء لزيادة المبيعات مركزة على المثير وتسعى إلى تسطيح المواضيع والاهتمام بالهش التافه[2].

إن هذا الوضع الاغترابي والشاذ لا يعكس تركيبة المجتمع الجزائري الثقافية بحيث بلغ فيه عدم التكافؤ بين الصحف العربية والمتفرنسة، وبلغت فيه السيطرة الفرانكفونية –العلمانية– والانحلال الإعلامي حدا لم تشهده الجزائر منذ استقلالها، وهو وضع كان للإرث الاستدماري باندماجية الجدد والقدامى، وللأزمة السياسية دور أكبر في استحداثه وتعميقه، وذلك لتكريس هيمنة اغترابية مكشوفة، تقودها قلة يصفها بعض المتعاطفين معها بأنها فئات مسيطرة اقتصاديا وسياسيا، تتحكم بقوة في الوسائل الإعلامية، ويعكس هذا الوضع الإعلامي الاغترابي أحد الأوجه الهامة في الأزمة التي تعرفها الجزائر، وأن استمراره سيطيل لا محالة من عمر الأزمة، بل قد يساعد على تطور ممارسات اجتماعية أكثر عنفا بعدما عرف الوضع العام بعض الانفراج، ونهاية هذه المرحلة هي بداية لمرحلة انتقالية موالية .

2-2-3- الفترة خلال 1998-1999م :

لقد شهدت سنة 1999 دفن مشروع قانون الإعلام، بعدما كان مقررا مبدئيا للمناقشة في دورة 1998 الخريفية وأجل المشروع إلى الدورة الربيعية لسنة 1999، لكن الانتخابات الرئاسية في أفريل 1999 قلبت كامل البرنامج الذي وضعه رئيس الجمهورية السابق " اليامين زروال"، وقد كان هذا

(1) تاجي وحيدة، **جمهور صحافة الإثارة في الجزائر: السمات العامة وعادات القراءة**، ط1، لبنان، منتدى المعارف، 2011، ص 129.

(2) محفوظ يمينة، غالم عبد الوهاب، "**الصحافة المكتوبة صناعة ودور وتحديات**"، مجلة الرواق، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثربولوجية، المركز الجامعي، غليزان. مج4، ع1 جوان 2018، ص 271

المشروع محل انتظار لأنه يقر برفع احتكار الدولة على الوسائل السمعية البصرية وباقي قطاع الإعلام مسير بقانون 1990.

وقد عرفت الخريطة الإعلامية تغييرا بعد وصول رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" إلى الحكم، حيث شهد قطاع الإعلام تراجعا وتدهورا بعدما كان يشهد استقرارا، فالخريطة الإعلامية التي رسمها رئيس الدولة كانت مكونة من وسائل إعلامية ثقيلة مكتوبة وسمعية بصرية مراقبة كليا من طرف الحكومة، وصحافة خاصة معترف بها رسميا كمجال للتعبير الحر مع بقاء وسائل الإعلام ملكا للدولة.

ومن هذا المنظور يمكن اعتبار سنتي 1999و2000 فارغة لكون التغيرات المنتظرة تعرضت للتأجيل، ومن الواضح أن مجموع الإجراءات القانونية والشرعية المؤطرة للمهنة والموروثة عن دستور 1998 في حاجة إلى تحديث وتكييف، فقانون الإعلام لعام 1990 الذي كان ثورة في وقته لم يعد يستجيب اليوم لمقتضيات العصر ومتطلباته، وإذا كان قطاع الإعلام غائبا في برنامج الحكومة في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2000 فإن ما تميزت به سنة 2001 هو العودة القوية للحكومة للاهتمام بملف الصحافة الخاصة، وليس قطاع الإعلام ككل كما كان منتظرا.

حيث شهدت هذه السنة بالضبط انطلاق مشروع السلطة في تكريس توجهاتها نحو حماية المؤسسات والهيئات النظامية من الإساءة والإهانة والسب والقذف، ويمكن أن يتعرض الصحفي أو الرسام الكاريكاتوري من خلال هذا القانون إلى أحكام ثقيلة بالحبس زيادة على غرامة مالية كبيرة، وهذا ما يوضح توتر العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة الخاصة.

ويلاحظ أننا اليوم لا نزال نعمل بقوانين تقر بسجن الصحفي عقابا له على كتاباته، والصحفيون يفتقدون لأدنى حماية في ممارسة مهامهم، فهم أول من يكون محل متابعة وتعنيف لما يكتبون عن الفساد، ويكفي في هذا الشأن ذكر عدد الصحفيين الذين مثلوا أمام المحاكم أو أدخلوا السجن وعانوا من المضايقات لأنهم أدانوا سوء التسيير والتجاوزات.

وبدأت تظهر خلال هذه الفترة بوادر انفتاح إعلامي تدريجي، وهذا بتخفيف الوطء على الصحف العربية المعارضة للعلمانية المتطرفة، مما شجع البعض على إنشاء صحف جديدة من هذا الطراز: "صوت الأحرار"، "السفير"، "البلاد"، "الشروق اليومي".

وتأسست نقابة موازية باسم حركة (الصحفيين الأحرار)، كما تميزت هذه الفترة كسابقتها بارتفاع سحب صحف القطاع الخاص على حساب صحف القطاع العام، وعدم احترام المقاييس التجارية في

التوزيع والإشهار لصالح الصحف الصادرة بالفرنسية دائما، والعمومية بدرجة أقل بكثير، مع غياب مؤسسات صبر الآراء وقياس المقروئية وبارتفاع تدريجي في كمية السحب، وفي عدد اليوميات، وتبقى يومية "الخبر" على رأس القائمة بأزيد من **400** ألف نسخة تليها " **Le Quotidien D'oran**" 180 ألف نسخة [1].

كما تميزت هذه الفترة بزيادة صدور العديد من الصحف ذات الطابع الإثاري وسعة انتشارها مثل: **عيون بانوراما، نصف الدنيا، مشوار tv، Détective**...وغيرها، فهذه الصحف استطاعت أن تخرج عن إطار تركيبة المجتمع الجزائري الثقافية والدينية، حتى أنها خرقت قانون الإعلام الجزائري في مواده(**19-23-26**) [2]، لما تنشره من مواضيع تتعلق بالعنف والجريمة والجنس وأخبار المشاهير ... إلخ.

2-2-4- المرحلة من2000 إلى 2009م:

عقب سنة 1999 وبعد الاستفتاء الجماهيري الذي قرر اختيار (المصالحة الوطنية، الوئام المدني) عادت الأوضاع الأمنية المستقرة للجزائر، لكن المشهد الإعلامي ظل يعاني من الرقابة السياسية، حيث جاء في هاته الفترة قانون العقوبات في 16 ماي 2001 ليجعل الأمور أكثر تعقيدا، فمن بين المواد التي احتواها هذا القانون نذكر على سبيل المثال (المادة: 144) التي تنص على عقوبات من 3 إلى 12 شهرا سجنا وغرامات مالية من 50 ألف إلى 250 ألف دينار جزائري، وذلك ضد أي شخص يمس رئيس الجمهورية بعبارات تحمل السب والشتم أو القذف سواء عن طريق المكتوب أو الرسم وهذا مهما كانت الوسيلة المستعملة: صوتا كان أو صورة أو حاملا إلكترونيا. [3]

ويمكن القول أن العصر الذهبي للصحافة الجزائرية يمتد منذ سنة 2000 إلى 2009 من الناحيتين الكمية والنوعية حيث ارتفعت الصحف اليومية من 31 يومية سنة 2000 إلى 43 يومية سنتي 2005 و2006، إلى 52 يومية سنة 2008 لتصل إلى 80 يومية سنة 2009، كما ارتفع سحب الصحف من مليون و310 ألف نسخة سنة 2000 إلى مليونين وسبعمائة ألف نسخة يوميا

---

(1) فضيل دليو، **تاريخ وسائل الإعلام والاتصال**، ط1، ألفا للوثائق والنشر، قسنطينة، 2018، ص 228 .

(2) المرجع نفسه ، ص 280 .

(3) محمد لعقاب، **قضايا ساخنة في الإعلام والإسلام والثقافة** ، ط1، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2012، ص 23.

سنة2009، وارتفعت الدوريات من 41 دورية سنة 2000 بسحب يصل إلى 81 ألف نسخة وإلى 69 دورية سنة 2009 بسحب يصل إلى أكثر من مليون نسخة.

كما ارتفع عدد الصحفيين من 1500 صحفي إلى 4 ألف صحفي حتي مطلع 2008 رغم هجرة الكثيرين.

وفي مقابل هذا التحسن النسبي في الأوضاع المهنية للصحفيين، ولكن خلال هذه الفترة تمكن بعض الناشرين مثل صحيفتي "الوطن" و"الخبر" من التحول إلى مؤسسات اقتصادية كبرى تخضع لمصلحة الضرائب الكبرى، وتطورت المؤسسات إلى تأسيس شركات للطباعة والتوزيع والإشهار والخدمات الدعائية، رغم ذلك لازالت العلاقة في بعض الأحيان تتوتر بسبب المتابعات القضائية ضد الصحافيين.

أما من الناحية العلمية للممارسة الإعلامية نلاحظ تراجع في الاندفاعية والإثارة التي ميزت الصحافة الجزائرية في السنوات الماضية وهذا راجع لحالة الأمن والاستقرار بعد نجاح مشروع المصالحة والوئام المدني حيث قلص من حجم الأحداث الدامية للصراع السياسي، وبالتالي هذا الهدوء نقلته الساحة الإعلامية وتميزت به هذا من ناحية ومن ناحية أخرى شددت الرقابة القانونية على الصحافة بدعوى الحفاظ على الأمن والاستقرار، كما اتسمت الوضعية الاجتماعية للصحفي الجزائري من حيث الدخل وبيئة العمل بالهشاشة في هذه الفترة[1].

وحتى مجيء سنة 2012 التي عرفت صدور قانون الإعلام الجديد والذي عمل جاهدا من خلال ما نص عليه من مواد إعلامية، ضبط الممارسة الإعلامية واقرار مبادئ المسؤولية الاجتماعية من خلال ما نص عليه من مواد تدعو إلى ضرورة التحلي بأخلاق المهنة واحترام الجمهور في الوصول إلى المعلومة الصحيحة، حيث فتح هذا القانون مجال حرية الإعلام في كل القطاعات الإعلامية ولم يجعله مقصورا على قطاع واحد (الصحافة المكتوبة)، إلى جانب اهتمامه بالإعلام الإلكتروني كفضاء جديد للتعبير يختلف أساسا عن سابقه، وهذا الفضاء يسمح للصحافة المكتوبة بالتحول من القطاع العام للقطاع

[1] محمد لعقاب، **قضايا ساخنة في الإعلام والإسلام والثقافة**، المرجع السابق، ص 23.

الخاص وتبني خطاب يتسم بالجرأة في الطرح وتعرية الواقع ونقل الاحداث، وهو ما زاد في أرقام السحب والمقروئية، وتحولها لقبلة من عدد هائل من القراء تفوق بكثير أعداد قراء الصحف العمومية[1].

وكخلاصة لهذه المرحلة التاريخية التي عرفت بالانتقالية وما سادها من فوضى سياسية وتردي الاوضاع الاجتماعية والأمنية، فإن قطاع الإعلام عرف كيف يخرج من قبضة الحزب الواحد إلى تعددية ولو شكلية ساهمت في تطوير القطاع وغيرت نظرة المواطن إليه وجعلته في طليعة وسائل الإعلام ذات الحضور الصادق والمعتبر.

مما سبق ذكره نستنتج أن الصحافة ان الصحافة المكتوبة رحلة كفاح ومقاومة عبر مراحلها المختلفة، كما أنها عاشت مدا وجزرا بين قوانين السلطة (الاستعمارية والجزائرية) وقراراتها التعسفية، وبين المراقبة الحزبية، وبين غياب الخبرة المهنية والمسؤولية الاجتماعية للصحفيين، وبين ضعف القاعدة المادية التي تمولها، وإضافة إلى الظروف السياسية القاهرة التي جعلت من تطورها تعرض لكثير من الإرهاصات، ولكن رغم ذلك نجد أن تخطت الكثير منها في كل مرة لتكون سيدة الحدث نقلا وحضورا، وما زالت لحد الساعة تحافظ على كيانها الوظيفي في المجتمع مكملة دور وسائل الإعلام الأخرى.

3 – دور الصحافة الجزائرية في معالجة قضايا المجتمع :

تعتبر الصحافة السلطة الرابعة في الدولة وهذا اللقب لم يأت من فراغ، بل بسبب الدور الكبير الذي تقوم به هذه الوسيلة الهامة في كافة النواحي والأصعدة، حتى أنها أصبحت من السلطات التي تمنح حق الرقابة على الحكومات والمجتمعات والشركات والمصانع ومراقبة المشاهير والمسؤولين والرياضيين وغيرهم[2].

كما أن لكل وسيلة إعلامية خصوصياتها في الوظائف والأدوار التي تمارسها في المجتمع، ولعل الصحيفة تستمد قوتها بما تمنحه للقارئ من فرصة للتأمل والتفكير والرجوع إلى ما قرأ والتمعن فيه، فضلا

---

(1) دليلة غروبة، "**دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة الإعلام والاتصال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2010، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 215.

(2) إسراء إيهاب الشرابي، **أهمية الصحافة ودورها في المجتمع، صحيفة التحلية: نبض الشارع بكل تقاطعاته**، تاريخ الزيارة: 2020/03/12، التوقيت: 16:38، http// freeswcc.com/ar/archives/106260

على أنها أكثر وسائل الإعلام طواعية لإدراكه، فهو يلجأ إليها وقت ما يشاء، متأثرة بنفسية القارئ ومزاجيته، وبالتالي فهي تستطيع مسايرة حالته النفسية دون إلزام وارتباط بوقت أو ظروف معينة[1].

ونظرا لخصائص الصحافة المكتوبة كوسيلة إعلامية طيعة نجد أن المجتمعات ركزت على استثمارها في تحقيق أهدافها المسطرة، وعدم الاكتفاء بدورها في نقل المعلومات وتفسيرها والتعليق عليها، وبتفعيل دورها في خدمة المجتمع الذي تصدر فيه ومراعية لخصوصية البيئة والمحيط من عادات وتقاليد ودين، إضافة إلى الجوانب والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا باعتبارها مرآة راصدة للواقع بجميع خباياه، وفيمايلي نوضح جزء من أهمية الصحافة وأدوارها العامة في خدمة المجتمع والمتمثلة أساسا في :

1- تسلط الصحافة الضوء مكامن الخلل والمشاكل التي تحدث في الدولة، فكل شيء يحدث في الدولة يمكن من خلال الصحافة أن يتم الكشف عنه وملاحقته إلى أن يتم تصويبه وعلاج.

2- وسيلة هامة في الكشف عن الفساد وملاحقة الفاسدين وإثارة قضايا الرأي العام التي تهم أفراد الشعب كافة، كون قضايا الفساد تعتبر من القضايا المهمة التي من الممكن أن تؤثر على مسيرة الدولة الاقتصادية.

3- تزود القارئ بالمعلومات الضرورية والتحليلات المهمة التي تفيده في أي موضوع من المواضيع المختلفة التي تهم المواطن العادي.

4- يمكن الإنسان من خلالها بشكل خاص ومن خلال وسائل الإعلام بشكل عام أن يعرف الأحداث المختلفة التي تجري في مختلف بقاع العالم، وذلك أن كل هذه الأحداث المختلفة قد تؤثر بشكل أو بآخر على حياة المواطن العادي في دولة معينة من الدول، خصوصا في أوقات النزاعات أو الخلافات.

ويمكن القول أن هناك تداخل جلي بين أدوار الصحافة ووظائفها وأهدافها مع صعوبة حصرها والصحافة الجزائرية ليست بمنأى عن تأدية دورها في بناء المجتمع وتطويره متأثرة في ذلك بالأوضاع السياسية التي مرت بها وكذلك حدود الحرية التي منحت لها عبر مراحلها المختلفة، وفي هذه المحطة عرض للدور الذي لعبته الصحافة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال، وهذا على النحو الآتي:

[1] سامية عواج، مرجع سابق، ص 230.

3 –1– دور الصحافة الجزائرية قبل الاستقلال :

لقد دخلت الجزائر عالم الصحافة عقب الاحتلال الفرنسي لها، فكانت بذلك أجنبية المنشأ لغة وفكرا ومعتقدا واهدافها، ترمي أساسا إلى طمس الهوية الجزائرية وتزوير الاحداث التاريخية، وزرع سياسة تحطيم أساسيات البنى الاجتماعية وخلخلة نسيجها ومقوماتها الأصلية، والقضاء على الدين الإسلامي، وإفراغ الشعب الجزائري من أصالة وامتداده الحضاري العريق، ورغم كل هذه الهمجية المقننة إلا أن الصحافة الجزائرية عرفت تطورا نوعيا[1]، متأثرة بالمناخ السياسي الذي عاشته الجزائر والمتمثل في مقاومة الاحتلال الفرنسي، وما ترتب عنه من تأزم وعدم استقرار في حياة الشعب الجزائري بمختلف فئاته، لذلك قررت الصحافة الجزائرية أن تجعل صفحاتها منبرا لمقاومة العدو، ومن بين الصحف التي كانت لها الفاعلية والريادة في صناعة التغيير خلال هذه الفترة الصحافة الإصلاحية(الصحافة الإسلامية المجاهدة) ممثلة أساسا في صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بالإضافة إلى باقي رواد الإصلاح مثل: صحافة عمر راسم، صحافة أبي اليقظان وصحافة عمر بن قدور الجزائري، وغيرهم، والتي كانت المرشد والموجه لمناخ يعمه المسخ والتشويه، فقد كرس له المستعمر ترسانة من الخطط وتفانى في قيامها، فكان تصدى أعضاء الجمعية لها بوسائل مختلفة أبرزها: الوعظ وارشاد في المساجد، وفتح المدارس القرآنية، مع التركيز على تفعيل دور الصحافة المكتوبة لبناء المجتمع وتحريره من قيود الاستغلال والجهل، ورغم الممارسة التعسفية على صحفها من قبل الإدارة الاستعمارية إلا أنها حققت جملة الأهداف السامية، وذلك من خلال الدور الذي لعبته في خدمة الوطن، ولعل أهمها ما يلي:

1– التزام الصحف الإصلاحية (الإسلامية) بمبدأ الشمول والتوازن، حيث لم تقتصر مواضيعها على جانب الوعظ والإرشاد، بل ارتبطت بمختلف مجالات الحياة التي كانت تتصل اتصالا وثيقا بواقع الفرد الجزائري، حيث سعت لتوعيته بمشكلاته وساعدته على تجاوزها، ورفض الواقع وتغييره إذا لم يكن في صالحه[2].

---

(1) بلخير محمد الناصر، "**الصحافة الجزائرية ودورها الإيجابي**"، الوسط: يومية وطنية شاملة، تاريخ الزيارة: 10 ماي 2021، التوقيت: 01:35. http//elwassat.dz

(2) هند عزوز، "**الصحافة الجزائرية المتخصصة في عهد الاحتلال الفرنسي: دراسة لمصطلح الصحافة الدينية (الإسلامية) في السياق الزمني بمضمون الإعلامي**"، مجلة المعيار، مج23، ع4، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 15سبتمبر 2019، ص 238، تاريخ الزيارة: 2020/12/10، توقيت الزيارة: 17:28. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/99255

2- العمل على توجيه وتربية المجتمع عامة والشباب خاصة، حيث حرصت الصحافة الإصلاحية (الإسلامية) على نشر الوعي الديني بين أوساط الشباب وكشف لهم الأعداء الذين يتربصون بأمتهم الدوائر، كما سعت لإزالة اليأس والوهن من قلوب الشباب، وبث فيهم الامل والصمأنينة موضحة لهم أن سبب الكوارث التي ألمت بالجزائر هو غياب الإسلام، لذلك نجد أن الصحف صلاحية (الإسلامية) جعلت شعارها "الإسلام ديننا والعربية لغتنا، والجزائر وطننا"، وسعت إلى نشر تعاليم الإسلام في عبر مناشرها المختلفة[1]، وفي نفس الوقت السياق ركزت صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على محاربة بدع وضلالات الطرقية، ثم الكشف عن حقيقتها ودحض أفكارها الباطلة والقائمة على آثار مقطوعة الأسانيد، ومخالفة لمقاصد الشرع، مع بيان مفاسدها وأثرها السلبي على عقيدة المسلم[2].

ولقد حاربت أيضا الصحف الإصلاحية قضية التبشير، وذلك بتتبع أخباره والتحذير من مخاطره، وإطلاع الرأي العام على وسائله وأهدافه ومراكز نفوذه[3]، كما وقفت الصحف الإصلاحية في وجه ظاهرة الإلحاد، والتجنيس والاندماج، مبينة أن سبب انتشارها في الجزائر مرتبط بانتشار الثقافة الأوروبية عن طريق التعليم اللاديني أو عن طريق التقليد الأعمى، كما غذته غفلة الأولياء عن أبنائهم، وركزت الصحف الإصلاحية(الإسلامية)على وجوب نشر الوعي الثقافي بين أوساط الشباب، ونشر دروس علمائها ومواعظهم التي ينظمونها في النوادي والمساجد والمدارس، وحث الجميع على تعلم اللغة العربية وحقائق الدين الإسلامي، وهذا لا يتأتى إلا بغشيان المساجد[4]، إضافة إلى السعي لمحاربة الآفات الاجتماعية وكل ماله علاقة بالسلوك والأخلاق.

3- ساهمت الصحافة الإصلاحية في بث روح الإخاء والوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع الجزائري، كما أوضحت أن التماسك الاجتماعي بين أفراد الوطن الواحد، والتعاطف القوي بين طبقاته هو الطاقة القوية التي تدفع الامة جمعاء إلى الامام، فتتغلب على التناقضات الحادة، وتسد الثغرة التي طالما تسلل

---

(1) ماجد بن أحمد، "**سمات الصحافة الإسلامية**"، مجلة الدعوة، شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، ع1202، 1989، ص 34.

(2) قدور بن محمد لخضر،"**محاربة الطرقية**"، مجلة الشهاب، ج5، مج10، محرم 1352هـ- الموافق لـ أفريل 1934م، ص 213.

(3) محمد البشير الإبراهيمي، "**سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد بمركزها العام نادي الترقي**"، (د.ط)، دار الكتب، الجزائر، (د.ت)، ص 72.

محمد البشير الإبراهيمي، "**سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد بمركزها العام نادي الترقي**"، المرجع السابق، ص 69.

منها الاستعمار إلى الصفوف فأصابها بالضعف والوهن، وزرع في النفوس البغضاء، والنفرة والاختلاف، كما أن المصلح الاجتماعي في مجتمع مريض كالمجتمع الجزائري الذي مزقه الجهل، والتعصب، يجب أن تتسامى على العواطف الفردية، وتتجاوز العصبيات المذهبية وتكفر بالعنصرية القبلية[1].

4- دعت الصحف الإصلاحية على مختلف ألسنة ومقالات روادها إلى أهمية التعليم، فنهضة الجزائر تنطلق من أرض صلبة تبني بالعلم، ولهذا يجب قبل كل شيء على الأمة وأعيانها أن يصرفوا قواهم وكل ما لديهم إلى العلم والتعليم والتهذيب[2].

5- اولت الصحف الإصلاحية (الإسلامية) اهتماما بقضايا تقدم الأمة الجزائرية في جميع المجالات، وتزويد الجزائريين بأخبار العالم العربي والاخبار الدولية، كما كانت حلقة وصل بين المشرق العربي والمغرب العربي متضامنة مع قضاياه.

ونظرا لصدق الصحافة الإصلاحية في الطرح والمعالجة لقضايا الوطن المختلف بكل موضوعية وبعد عن الإثارة والارتزاق غير المشروع، خلقت بذلك رابطة قوية بينها وبين قارئيها، وهذا ما سهل عملها وبلوغ رسالة التغيير التي سعت لتحقيقها[3].

ويمكن أن نجمل القول حول الجرائد الإصلاحية (الإسلامية) بأنها صدرت في ظروف قاسية، وبغض النظر عن مدى قوة التأثير أو ضعفه، إلا أنها تعد مرجعا من مرجعيات اليقظة العقلية والروحية، وكذلك تعتبر غطاء واقيا من تضليلات وتطلعات الإيديولوجيا الاستعمارية، لصبها كل الاهتمام على نشر الوعي الديني وأخبار العالم الإسلامي برمته، وكذلك لدعوتها أفراد المجتمع الجزائري بان يدافع عن ثوابته وقيمه وأصالة تراثه، وهذا بنشر المقالات والخطب التي تهيؤهم نفسيا للتخلص من سيطرة موجة الفرنسية والتغريب، وتهدي إلى الطريق الذي يمكنه من الخطو خطوات ثابتة نحو النهضة، ويكون أساسها العلم الصحيح والإيمان، وهذا بفضل سلاح الكلمة المكتوبة ومالها من مفعول في إقناع الفئات العريضة

(1) محمد ناصر، **أبو اليقظان وجهاد الكلمة**، مرجع سابق، ص 63.
(2) ماجد بن أحمد، مرجع سابق، ص 34.
(3) محمد ناصر، **الصحف العربية الجزائرية: 1847 إلى 1954**، مرجع سابق، ص 45.

من الشعب بضرورة التغيير، وتحميلهم نصيبا من المسؤولية في الاضطلاع بدور هام في التخلص من حالة الغيبوبة، والدخول في مرحلة جديدة يعاد فيها بعث الجزائر بعد أن تردت إلى القاع في شتى الميادين[1].

إضافة إلى الصحافة الإسلامية المجاهدة (الإصلاحية) نجد الصحافة الاستقلالية (الثورية)ممثلة في صحافة جبهة التحرير الوطني، فبعد اندلاع الثورة التحريرية المباركة سنة 1954م، بدأت بنشر الوعي الوطني والتحسيس وفضح أهداف المستعمر، مع وضع الشعب الجزائري في الصورة، وتبيان الوجه الحقيقي للعدو الفرنسي ومراميه القذرة، كما ساهمت وبطريقة احترافية في توحيد الجهود الرامية لإنجاح الثورة التحريرية، وعمل المستحيل لإخراج كفاح الشعب الجزائري للعلن والتعريف بقضيته في المحافل الدولية، فكانت بزوغا حقيقيا أنار العقول في الداخل كما في الخارج.

كما وقفت الصحافة إلى جانب الكفاح المسلح وساهمت في تلاحم الشعب بجيش التحرير والإيمان بالثورة التحريرية المظفرة، ودفعه ليكون عنصر إسناد ودعم مباشر وغير مباشر، حيث جعلت من التكامل والتضامن مفاهيم النجاح الثوري وأعطتهما بعدا استراتيجيا بني عليه مسار الثورة داخليا وخارجيا، وهذا زاد من قوة جبهة التحرير في التوسع والإيمان بإلزامية زيادة وتيرة التحدي والمضي قدما نحو الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، زيادة على هذا كله، فقد قامت الولايات العسكرية التاريخية أثناء الثورة التحريرية بإصدار صحف، مثل صحيفة (الوطن) التي أخرجها للوجود الولاية الأولى أوراس النمامشة، ناطقة باللغة الفرنسية، تعالج أهم أخبار الولاية وترد على الدعايات الهدامة للمستعمر، كما كانت للولايات الأخرى نشريات وهي كما يلي:

- الولاية التاريخية الثانية: نشرة الجيل.
- الولاية التاريخية الثالثة: نشرة النهضة.
- الولاية التاريخية الرابعة: نشرة حرب العصابات.
- الولاية التاريخية الخامسة: نشرة صدى الصحراء.

[1] براهيم معيوش،"**الصحافة الإسلامية بالجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية: جرائد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أنموذجا**"، مجلة الشهاب، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر ،مج6 ،ع4، ربيع الآخر1442هـ- ديسمبر 2020م، ص329- 330.

وتحتوى كل نشرية على 300 نسخة، ذات صدور نصف شهري باللغتين العربية والفرنسية، وكانت ترسل عن طريق المناضلين وقوافل السلاح إلى المدن الجزائرية، وبإتجاه الجمهورية التونسية الشقيقة والمملكة المغربية.

وبعد مؤتمر الصومام 1956م، أصبحت "المجاهد" الممثل الرسمي لجبهة التحرير الوطني بعد أن كانت تقاسمها في ذلك جريدة "المقاومة الجزائرية"[1]، وقد ساهمت الصحافة الجزائرية بانتصارات الثورة الجزائرية التي كانت فرنسا تحاول إخفاءها بكل الوسائل، كما ساعدت في دحر الاشاعات والدعاية الفرنسية الهدامة التي كانت ترمي قداسة الثورة وضربها في الصميم وإبعاد تأثيرها عن الشعب الجزائري وخاصة في عمق الأرياف الجزائرية[2].

وبهذا كانت للصحافة الجزائرية في المرحلة الثورية مشاركة فاعلة وبناءة في يقظة وتنمية الوعى الوطني، وترسيخه في نفوس الجزائريين، وذلك جعل من الشعب الجزائري يؤكد على حريته والسير نحو الاستقلال[3]، وبعد نيل الحرية واسترجاع السيادة الوطنية واصلت الصحافة الجزائرية في ثورة البناء والتشييد، حيث توسعت خبراتها وتطورت قدراتها وتعززت بالعديد من الصحف الخاصة والعامة.

وعليه فالصحافة الجزائرية ثورية وإصلاحية أدت دورا تكامليا، فاستطاعت على الرغم من كل العراقيل التي عملت فرنسا الاستعمارية على خلقها أن تحافظ على مقومات الهوية الجزائرية، وذلك بالنظر إلى الدور الذي لعبته في إصلاح حال المجتمع الجزائري وزرع حب العلم والدين والجهاد في سبيل الله والتمسك بالوطن والسعي لحريته بلغة القلم والسلاح.

3 –2 – دور الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال :

قبل الحديث عن دور الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال، ينبغي التذكر بأن المشهد الإعلامي الجزائري نشأ وترعرع على أرضية معبئة بتراكمات عميقة، أذ ولادة الإعلام الجزائري بطيئة عقب الاستقلال بعد استعمار فرنسي عمر قرنا وثلاثين سنة (1830– 1962)، حيث كانت السياسة الجزائرية تجاه

---

(1) بلخير محمد الناصر، "**الصحافة الجزائرية ودورها الايجابي**"، الوسط يومية وطنية شاملة، تاريخ الزيارة: 10 ماي 20121، التوقيت: 01:35، http//elwassat.dz

(2) تنبو فاطمة الزهراء، "**الصحافة في الجزائر: الدور والإطار المؤسساتي**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، مج10، ع19، 20جوان 2010، ص 160، تاريخ الزيارة:2021/06/09، توقيت الزيارة: 11:06.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49381

(3) فضيلة زكية، "**التشكيل الفني في شعر إبراهيم أبي اليقظان**"، مذكرة ماجستير في الأدب الحديث، شعبة: أدب الحركة الوطنية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007– 2008، ص 24.

الصحافة المكتوبة لا تخضع لخطة معينة، كما كانت في طور البناء والتشكيل بسبب مخلفات الاستعمار[1].

عقب الاستقلال وضعت السياسة الجزائرية نصب عينيها تحقيق ثلاثة أهداف: تقريب الصف إضافة إلى جزأرة الصحافة الموروثة عن حقبة الاستعمار أي وضعها تحت تصرف الحكومة، ثم إقامة نظام اشتراكي للإعلام، ويتمثل هذا النظام في إلغاء دور الصحافة الخاصة وكذلك توجيه الصحافة الحكومية والحزبية حتى تصبح أداة من الأدوات التي تستعملها الدولة لتعزيز سياستها فهي تقف دائما بجانب الحكومة، تضخم أعمالها الايجابية وتخفي أعمالها السلبية وتسترها، كما خضعت الصحف الجزائرية للتوجيه والتبعية للحكومة[2] كما فرضت الحكومة هيمنتها على توزيع الصحف ونشرها، مما أثر على وضعية الصحافة المكتوبة فلم تعرف ازدهارا يذكر وإن كان هناك ارتفاع السحب في ازدياد إلا أنها قد تجمدت وأصبحت رسالتها الإعلامية ضعيفة وقليلة المصداقية رغم التطورات الكبيرة التي حدثت في المجتمع من الناحية الاقتصادية والثقافية[3].

ولقد لعبت الصحافة الجزائرية بعد استرجاع الحرية دورا هاما في مواكبة مرحلة البناء والتشييد، حيث ساندت الحكومة الجزائرية في برنامجها المسطر نحو الاستقلال التام ونحو تحقيق التنمية الشاملة وإنماء مشروع الثورة الزراعية[4].

وإلى غاية 1972، ظلت الصحف الجزائرية تتقدم بخطوات متأنية، إلى غاية مرحلة التصحيح التي وسمت وقتها بموجة التعريب في جميع الإدارات ومنها الإعلام، ولعبت الصحف دور الدعاية والترويج لمشاريع التنمية الحكومية.

وحتى عام 1982م، صدر أول قانون سن لوائح تسيير عمل الصحفيين وتنويع الصحافة، وإصدار صحف جهوية وأخرى متخصصة، حافظت على نوعها الحكومية من الملكية.

وتعتبر هذه المرحلة مرآة عاكسة لبداية نهج الإعلام الجزائري، وأسهم في ذلك توق الجزائري إلى المطالبة بحريات التعبير تزامنا مع أحداث 05 أكتوبر 1988، بوصفها احتجاجات طالبت بتحسين

---

(1) فتيحة زماموش، "**الإعلام في الجزائر خطوة إلى الامام من أجل خطوتين إلى الوراء**"، مجلة الصحافة، معهد الجزيرة للإعلام، تاريخ الزيارة: 2021/07/15، التوقيت: 11:51، http//institute.aljageera.net

(2) زهير إحدادن، **تطور الصحافة الجزائرية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 133.

(3) المرجع نفسه، ص 135.

(4) المرجع نفسه، ص 128-129.

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وانتقلت الجزائر من حكم الحزب الواحد، وهو "جبهة التحرير الوطني" إلى التعددية السياسية والإعلامية[1].

لقد كان للصحافة في الجزائر دورا بارزا خلال الكثير من المواقف في تحريك الرأي العام وتنويره خاصة خلال الأزمة الأمنية، وهو ما جعلها من أهداف الإرهابيين حيث عانت الصحافة المكتوبة من الاغتيالات الوحشية في حق الصحفيين ضف إلى ذلك تشديد الخناق والرقابة عليها من قبل السلطة[2].

ونجم عن ذلك اعتقال صحفيين ووقف بعض الصحف عن الصدور وهكذا تراجعت الحريات العامة وحرية التعبير، فأثر هذا سلبا على دور الصحافة المكتوبة بأنواعها المختلفة (خاصة، عمومية، حزبية) في هذه الفترة وما بعدها وعلى طرق استغلالها[3].

إن الصحافة الخاصة في الجزائر هي بالتأكيد أكبر وأجمل مكسب لانتفاضة أكتوبر 1988م، فقد كانت ولا زالت الصحافة الوحيدة في العالم التي لم تكتف بدورها في إعلام الرأي العام الوطني والدولي، بل تجاوزته مرغمة لتؤدي دور الأحزاب السياسية ولجمعيات وحملت على عاتقها كل هذه الأعباء[4].

ومع انفراج الأزمة الأمنية ظلت الصحافة المكتوبة تعاني من فوضى التشريعات إضافة إلى علاقتها المشوشة مع السلطة الحاكمة وقيودها التعسفية، ولكن رغم ذلك نجد أن الصحافة الجزائرية لعبت أدوارا مختلفة إلى اليوم[5].

فالصحافة الجزائرية اليوم عملت على تغطية المطالب الشعبية والسياسية للثورات والمظاهرات والاضطرابات التي تقودها الشعوب وغيرها من النشاطات عبر مختلف البلدان، وذلك التغاضي عن دورها في تحريك مثل هذه الحركات الشعبية، مثل أحداث الربيع العربي، أحداث الحراك الشعبي المنطلق يوم 22 فيفري 2019م، والملاحظ أن كافة المنابر الإعلامية رفعت صوتها عاليا ضد رموز نظام الرئيس السابق، في بلاتوهات النقاش السياسة، واحتلت عواجل توقيف رجال الأعمال والمخابرات ووزراء في

---

(1) فتيحة زماموش، مرجع سابق، http//ultraalgeria.ultrasawt.com

(2) نسيمة مقبل، "**الأخبار الاجتماعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية: دراسة مقارنة تحليلية ليوميتي الخبر والوطن بين (1991–2000)**"، مذكرة لنيل الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 32.

(3) فتيحة زماموش، مرجع سابق، http//ultraalgeria.ultrasawt.com

(4) علي جري، "**الصحافة الجزائرية: واقع ورهانات**"، ورقة بحث قدمت في ندوة دولية حول مفهوم القذف في الصحافة المنعقد يومي 7 و8 ديسمبر 2003، مركز الخبر للدراسات الدولية، الجزائر، ص 09.

(5) فتيحة زماموش، مرجع سابق، http//ultraalgeria.ultrasawt.com

الحكومة السابقة مساحة كبيرة من الصفحات الإخبارية وكذا شريط الأخبار، غير أنها انقطعت فجأة كل تلك التغطيات، وأصبحت الصحف وغيرها من وسائل الإعلام تتفادى نشر التقارير اليومية عن الحراك الشعبي، وجراء الرقابة التي تفرضها السلطات الحالية اليوم باتت قاعات التحرير تمارس رقابة ذاتية في التعاطي مع الأخبار والأحداث، خاصة تلك التي تصدر عن مجموعات سياسية معارضة، غير أن الصحافيين وانتفضوا ضد الوضع ونشروا بيانا انتقدوا فيه ما وصفوه باستمرار الرقابة على عملهم ومنعهم من تغطية الأحداث الوطنية، والتي يتصدرها الحراك الشعبي منذ 22 فيفري الماضي، إضافة إلى زيادة معدلات الاعتداء على الصحافيين من قبل قوات الأمن وأن من واجبهم مرافقة هذه الحركة في تطوراتها، لأنه من دون تقديم معلومة صحيحة ومحايدة، لا توجد خدمة عمومية[1].

كما مارست الصحافة الجزائرية دورا في مراقبة وتسيير العمليات الانتخابية وذلك من خلال شرح وتفصيل ونقد وتثمين مختلف البرامج السياسية والإصلاحية التي يقترحها المرشحون لتولي مختلف السلطات في الدولة مما يعطي الجمهور القدرة على اختيار البرامج التي تستجيب لأكبر عدد ممكن من طموحاته ورغباته، إضافة إلى جعله على اتصال دائم بمختلف الخطط والسياسات التي تنوي تطبيقها في شتي القطاعات[2]، كما ساهمت الصحافة الجزائرية في تنوير الرأي العام بالجهود السياسية والدبلوماسية التي تقوم بها الدولة في الداخل والخارج، وتغطيتها وتحليلها ومعرفة آثارها السلبية والايجابية[3].

كما نقلت الصحافة الجزائرية معظم كواليس الأزمات الاقتصادية ورصدت أسبابها ومخلفاتها مثل: أزمة ندرة الزيت، الدقيق، الماء...إلخ، إضافة إلى تغطية الأزمات الصحية حيث يتم ذكر الداء وتحديد سبل الوقاية والعلاج مثل: الحديث مؤخرا على فيروس كوفيد 19، وإجراءات الوقاية منه، الحديث عن أنواع اللقحات المتوفرة، الحديث عن أزمة نقص الأكسجين ....إلخ، إضافة إلى حضورها الفاعل في تغطية الأزمات السياسية والاجتماعية مثل: موجة الحرائق المفتعلة بتيزي وزو في أوت 2021 وبغيرها من المناطق، إضافة إلى موجة الفيضانات، أزمة مقتل "جمال الدين" .....إلخ، وغيرها من الأزمات التي كادت تمس أمن البلاد واستقرارها، وهنا لعبت دورا تضامنيا زاد من تلاحم الشعب الجزائري عن طريق الحث على الهبات التضامنية الفردية والجماعية لتجاوز كافة الصعاب، وبهذا تم استدراك الصحافة

---

(1) المرجع نفسه.

(2) فاروق أبو زيد، **مدخل إلى علم الصحافة**، مرجع سابق، ص 71.

(3) خليل صابات، **الصحافة مهنة ورسالة**، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ت)، ص 08.

الجزائرية للوضع وجعلت من أولوياتها المهنية العمل من أجل الحفاظ على كل ما يمتن وحدة الأمة ويسعى للتقريب بين شعوبها ومختلف أنظمتها، وذلك من خلال جعل سياستها الإعلامية تنأى عن كل ما يدعو لزرع الفتن وتهييج العصبيات، والتحريض على مختلف أشكال العنف[1].

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن الصحافة الجزائرية رغم ما عانته من ويلات الاستعمار وقيود، إضافة إلى ترسانة القوانين المضيقة التي فرضتها السلطة عليها، ناهيك عن الأزمة الأمنية وما إنجر عنها من تبعات من هجرة واغتيال للصحفيين وإغلاق للمؤسسات الصحفية، وكبت للحريات رغم الانفراج، وفي ظل تلك الأوضاع حاولت الصحافة الجزائرية السعي لخدمة المجتمع وتقديم الجديد للجمهور في كافة المجالات رغم استمرارية الرقابة الأمنية والسلطوية عليها.

[1] مصطفى الدميري، **الصحافة في ضوء الإسلام** ، ط1، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، (د.ت)، ص 84.

الفصل الرابع : التغطية الصحفية لأخبار العنف والجريمة

أولا: أنواع وشروط التغطية الصحفية لأخبار العنف والجريمة

ثانيا: اتجاهات الصحف في نشر أخبار العنف والجريمة

ثالثا: ضوابط نشر الصحف لمواد العنف والجريمة

بعا: دور الصحافة المكتوبة في توفير الأمن والاستقرار المجتمعي بمحاربة العنف والجريمة

الفصل الرابع: التغطية الصحفية لأخبار العنف والجريمة

سيتم من خلال هذا الفصل التعرف على أنواع وشروط التغطية الصحفية لأخبار العنف والجريمة، إضافة إلى الوقوف عند أهم الاتجاهات التي تتبناها الصحف أثناء معالجتها ونشرها لمواد العنف والجريمة، ثم الكشف عن الضوابط التي تؤطر عملية نشر هذه المواد، وسيتم التطرق في الختام إلى الدور المنوط بالصحافة المكتوبة في توفير الأمن والاستقرار المجتمعي بمحاربة العنف والجريمة.

أولا: أنواع وشروط التغطية الصحفية لأخبار العنف والجريمة

من المعروف أن التغطية الصحفية تشمل في مفهومها جميع الفنون المعتمدة في عملية التحرير الصحفي مثل: الخبر والتقرير والمقال والتحقيق والعمود والإعلان وغيرها، ويتم بواسطتها الحصول على البيانات والتفاصيل الخاصة بحدث معين والمعلومات المتعلقة به وبأسبابه أو مكان وقوعه وأسماء المشتركين فيه وكيف وقع ومتى وقع وغير ذلك من المعلومات التي تجعل الحدث يمتلك المقومات والعناصر التي تجعله صالحا للنشر[1].

كما تعرف التغطية الصحفية أيضا بأنها "قيام المحرر بعملية تغطية شاملة لأحداث متعددة ومتشابهة وعرضها داخل قصة إخبارية واحدة"[2]، وتكمن أهميتها في معرفة الناس لما يدور حولهم من أحداث حياتهم أو ما يدور في العالم أجمع، وعليه تقوم الصحف كإحدى وسائل الإعلام بتمكين الجمهور من معرفة الأحداث والقضايا ومن ثم تكوين آراء ومواقف إزاءها، مع تقديم حلول إن استدعى الأمر ذلك، وحتى تتجلى صورة التغطية الصحفية لأخبار العنف والجريمة أكثر سيتم الوقوف بنوع من الشرح عند أنواعها وشروطها.

1- أنواع التغطية الصحفية لأخبار العنف والجريمة:

إن التغطية الصحفية لأخبار العنف والجريمة لا تختلف في طرقها وفنونها عن تغطية بقية الأخبار، ولكن لخطورة وخصوصية أخبار الحوادث والجرائم يفرض على المحرر الصحفي استراتيجية دقيقة وحذرة أثناء تغطية أخبارها، وفيما يلي عرض لأهم أنواع التغطية الصحفية لأخبار العنف والجريمة على النحو الآتي:

(1) فاروق أبوزيد، **فن الخبر الصحفي: دراسة مقارنة**، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1981، ص 255.

(2) ليلى عبد المجيد، محمود علم الدين، **فن التحرير الصحفي للجرائد والمجلات**، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004،ص 62.

1-1- تغطيـة المعايشـة: وهـي تغطيـة صـحفية مباشـرة، حيـث يقـوم الصـحفي بالمعايشـة الحيـة للجماعات الإجرامية، وهذا الأسلوب وإن كان يتيح الفرصة للتعرف على الجريمة عن قرب، لكن من أهم عيوبها التكلفة المرتفعة والقيود القانونية الضابطة لهذا الفعل، إضافة إلى عامل المخاطرة.

1-2- تغطية ذاتية: ويقوم هذا النوع بإقرار واعتراف عينة من المجرمين ببعض الأفعال التي ارتكبوها خلال حياتهم الإجرامية ولم تعرف من قبل الأجهزة الأمنية والعدلية، وأهم شروط هذه التغطية عدم الإشارة الواضحة لشخصية المجرم والتعامل معه بالظل والصوت فقط، أو عرض صورة مجهلة بستار وغير موضحة لمعالم المجرم، ولأن هذا النوع من التغطية يعتمد على الاعتراف المعلن بالجريمة، وهو الأمر الذي يفتقر له الجنس البشري عامة والمجرمين خاصة.

1-3-التغطية الصحفية لحالات الإجرام الظاهر: وهي تغطية لجرائم تم الكشف عن المتورطين فيها، والذين وقعوا حقيقة في قبضة الأجهزة الأمنية ومثلوا أمام القضاء للمحاكمة، وهي تغطية لجرائم حدثت بالفعل، ويعد هذا النوع من التغطية الصحفية لشؤون العنف والجريمة أكثر حضورا في الصحف وربما يعود ذلك لأنه الأكثر انتشارا في المجتمع.

1-4- التغطية الصحفية لحالات الإجرام الخفي: ويسعى هذا النوع من التغطية إلى الكشف والتحري عن جرائم يصعب الوصول إليها من قبل الشرطة وغيرها من الجهات الأمنية، مثل: غسيل الأموال، الجرائم الإلكترونية، ...إلخ، وهي جرائم تحتاج لجهود فنية وتقنية للوصول إليها، ويتسم هذا النوع بعنصر المجازفة والمخاطرة[1].

1-5- التغطية التمهيدية لأخبار العنف والجريمة: وتهتم بالحصول على المعلومات الأولية المتعلقة بحادث أو جريمة ما، وذلك قبل الكشف عن جميع ظروف وملابسات القضية أو الحادثة، فمثلا: عند وقوع جريمة، تسارع الصحافة إلى تقديم بعض المعلومات الأولية عن الواقعة مثل: بيان هوية الجاني والمجني عليه ونوع الجريمة المرتكبة، وبعد استكمال التحقيق في الموضوع والوصول إلى الأسباب الحقيقية للجريمة، تستكمل الصحافة تغطيتها للحادث أو الجريمة من خلال ذكر أسبابه، والكشف المفصل عن هويات المجرم والضحية وظروفهم العائلية، مع تحديد زمان ومكان وقوع الجريمة وخلفيات ذلك، بالإضافة لرصد الإجراءات القانونية التي اتخذتها الجهات الأمنية.

(1) عبد المحسن بدوي محمد أحمد، "**استراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري**"، ورقة علمية مقدمة في الندوة العلمية حول الإعلام والأمن المنعقدة من 11 إلى 13 أفريل 2005، الخرطوم، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 118-119، تاريخ الزيارة: 2021/07/26، توقيت الزيارة: 19:08.
http://site.iugaza.edu.ps/jdalou/files/2012/03

1-6- تغطية تسجيلية أو تقريرية: وهي التي تهتم بتقديم جميع التفاصيل والمعلومات الخاصة بحادث أو جريمة صعبة، وذلك بعد الكشف عن كل أسباب هذا الحادث، أو كل ظروف وملابسات هذه الجريمة[1].

1-7- تغطية تمهيدية تسجيلية: وهي التغطية التي تجمع بين التغطية التمهيدية والتغطية التسجيلية (التقريرية) في آن واحد فتقدم بعض جوانب الحادث أو الجريمة التي تكشف بشكل فعلي، وتتوقع الجوانب الأخرى التي لم يتم الكشف عنها بعد.

1-8- التغطية التفسيرية: وتقوم على أساس التحليل السببي لتفسير الحوادث والجرائم وفهمها، فهي تذهب إلى ما هو أبعد من تغطية ملابسات الجريمة إلى البحث في أسبابها العميقة وانعكاسها على المجتمع، وتعتبر من أنجع الأنواع لفاعليتها في تحقيق الوعي الأمني والحد من ارتكاب الجرائم وممارسة العنف[2].

1-9- تغطية استقصائية: وتقوم على أساس الإبراز والتركيز والتحري، ويشبه عمل المحرر الصحفي هنا عمل رجال الشرطة، ويختص هذا النوع من التغطية بحالات الإجرام الخفي، أي الجرائم التي يصعب توصل رجال الشرطة إليها بينما يمكن للصحافة أن تكشف عن بعض جوانبها[3].

وقد لا تجد الصحافة صعوبة في متابعة الإجرام الظاهر(الرسمي)، ولكنها مطالبة ببذل جهد أكبر لتغطية الإجرام الخفي الذي يصعب فيه توصل رجال الشرطة للجريمة ومرتكبيها، وعن طريق هذا اللون من التغطية الصحفية يمكن للصحافة أن تقدم مساعدة حقيقية للشرطة والمجتمع في الوقت نفسه بالكشف عن بعض جوانب الجريمة[4].

1-10- التغطية الصحفية المحايدة: ويتعلق هذا النوع من التغطيات الصحفية بإتجاه الصحفي أو الجريدة نحو الحادث أو الجريمة، حيث يقدم فيها المحرر الحقائق فقط، أي قصص إخبارية موضوعية خالية من العنصر الذاتي الشخصي والتحيز، أي يعرض الحقائق الأساسية والمعلومات المتعلقة بالموضوع بدون تقديم أبعاد جديدة أو خلفيات أو تدخل بالرأي أو مزج الوقائع بوجهات النظر[5].

(1) سميرة شيخاني، "**أثر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على تطور فنون الكتابة الصحفية**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، قسم الصحافة والنشر، جامعة القاهرة، 1999، ص 98.

(2) المرجع نفسه، ص 140.

(3) محمد خليل الرفاعي، **الصحافة المتخصصة**، ط1، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020، ص 130.

(4) الخصاونة إبراهيم فؤاد، **الصحافة المتخصصة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 208.

(5) عبد الجواد سعيد ربيع، **فن الخبر الصحفي**،ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 138

1-11- التغطية الصحفية المتحيزة أو الملونة: ويتعلق هذا النوع أيضا بإتجاه المحرر الصحفي أو الجريدة نحو الحدث أو الجريمة، وفيها يركز الصحفي على جانب معين من الخبر، وقد يحذف بعض الوقائع أو يبالغ في بعضها أو يشوه البعض الآخر، وقد يخلط وقائع الحادثة برأيه الشخصي، وهدف هذه العملية تلوين الخبر أو تشويهه بسبب الميل لأحد جانبي الصراع كالمجني أو الجاني مثلا[1].

1-12- التغطية المتابعة: وهي التغطية التي لا تقف عند تقديم الخبر بل تواصل رحلة البحث والتعمق فيه، فتعالج نتائج أو تطورات جديدة في أحداث أو وقائع سابقة[2].

1-13- التغطية المعنوية: ويشار إلى أن هناك أربع تغطيات أساسية يستخدمها الإعلاميون، وتؤثر في المعنى الذي يستخلصه الجمهور من أحداث العنف والجريمة :

1-13-1- هي معالجة وتغطية المعلومات التي تؤكد حقائق الواقع المنقولة على لسان المصادر والوثائق، وعندما تستخدم هذا المدخل فإن نقلا هادئا ونزيها يوصل المعلومات للجمهور، وتوجد هذه المعالجة في التغطية المبدئية لأخبار العنف والجريمة.

ب- هي تغطية الآثار، وتستخدم المادة الإعلامية بشكل يؤكد التحذير والتهديد والغضب والخوف والتحريض والإثارة وهذا النوع من تقديم الأخبار (نشرا أو بثا) يفيد كثيرا في تحرير أخبار الصراعات، لأن الأمر أقرب إلى توليد ردود الأفعال العاطفية، ويحتوي على عناصر درامية ملازمة يمكن أن تكتب بشكل مثير.

1-13-2- هي تغطية القضية الإنسانية (Feature) والتي تنطوي على رمزية كبيرة، فغالبا ما تركز على الأفراد بصفتهم أبطالا أو أشرارا، ضحايا أو مجرمين، وفي تحرير مثل هذا النوع من التقارير عن العنف والجريمة، فإن أشكال القصص الإنسانية تأخذ معاني عدة، فيمكن إظهار الناس على أنهم رهائن في يد الإرهاب أو تقديمهم على أنهم أمة مكبوتة تقوم جماعة (وطنية) باستعادة حقوقها المسلوبة من النظام الباطش.

1-13-3- تتبنى مدخلا تفسيريا، وتركز على الإجابة عن تساؤلات مثل كيف ولماذا تجري أحداث العنف على هذا النحو؟ فتكون المقالات والكتابات الصحفية عن جماعات العنف وتكتيكاتها، وأسباب تبنيها العنف والآثار المترتبة على ذلك، وموقف السلطة منها[3].

---

(1) فهد بن عبد العزيز العسكر، "**أسس إعداد المواد الإعلامية المطبوعة**"، مجلة الأمن والحياة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعوم الأمنية، ع270، جانفي 2006، الرياض- السعودية، ص 38.

(2) عبد الجواد سعيد ربيع، مرجع سابق، ص 138

(3) Robert Picard, **Media Portrayals of Terrorism**: **functions and meaning of news coverage**, low a university press, lowa,1st ed , 1993, pp 101-103.

وعندما تستخدم أية من هذه التغطيات فإنها تساعد على تحديد المعنى المنقول بشأن الأحداث، فالمعالجة الخبرية الهادئة النزيهة سينتج عنها استجابة انفعالية أقل، وخوف أقل، والقارئ أو المشاهد أو المستمع يضع أحداث العنف في حجمها الطبيعي، ومدخل الإثارة سيزيد توزيع الصحف، ويرفع نسبة المشاهدة للتليفزيون، كما سيزيد الخوف والفزع بين الناس[1]، مما يعني أن ثمة علاقة بينية تتسم بالإطراد، تربط بين (ماهية) معالجة الوسيلة الإعلامية لأحداث العنف والجريمة من جهة، وحدة وخطورة الإثارة التي تحدثها في جمهور المتلقين من جهة أخرى، فكلما بالغت الوسيلة الإعلامية في تقديم أحداث العنف والجريمة على نحو مثير، زادت درجة الفزع بين أوساط جمهورها[2].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن هناك العديد من التصنيفات للتغطية الصحفية، ولكن تم التركيز على الأهم منها والأكثر تناسبا مع خصوصية شؤون العنف والجريمة، وتبقي التغطية الصحفية الموضوعية والخادمة للفرد والمجتمع مهما اختلف مسماها ونوعها فهي الأنجح لتحقيق الوعي الأمني.

2-شروط التغطية الصحفية لأخبار العنف والجريمة:

إن التغطية السليمة لأخبار العنف والجريمة يعد وسيلة مساعدة لتحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي، وهنا يتحرى الصحفي في تقصي أخباره عن العنف والجريمة التغطية المناسبة والتي تراعي خصوصية مواد الجريمة التي ينشرها وما يترتب على عملية النشر من آثار على الفرد والمجتمع، لذلك هناك بعض الشروط التي تضبط عملية التغطية الصحفية لمواد العنف والجريمة والمتمثلة فيما يلي:

2-1- الموازنة أثناء التغطية الصحفية في الاهتمام بين الجاني والمجني عليه، فلابد من توجيه نفس الاهتمام إلى المجني عليه ولا ينصب فقط على الجاني.

2-2- التحقق خلال التغطية الصحفية لشؤون العنف والجريمة من شخصيات المتهمين والمجني عليهم، لأن وقوع خطأ في نشر بعض الأسماء يسيء لمواطنين أبرياء.

2-3- يجب على المحرر الصحفي أن لا يسمح لوجهة نظره الشخصية أن تؤثر على معالجته لأخبار العنف والجريمة[3].

2-4- إن نشر أسماء المجني عليهم تحكمه ضرورات أخلاقية واجتماعية، فعلى سبيل المثال كجرائم الشرف والاغتصاب وقضايا الأحوال الشخصية كالطلاق، فإن النشر قد يسبب أضرارا لا تقل عن الضرر الناجم عن الجريمة ذاتها.

(1) محمد حسام الدين، مرجع سابق، ص 227.
(2) أزهار صبيح غنتاب، مرجع سابق، ص 53.
(3) فاروق أبو زيد، **الصحافة المتخصصة**، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 1986، ص 140.

2-5- وجب عند تغطية أخبار العنف والجريمة التعامل معها بصورة عادية، وعدم استخدام وسائل إثارة وجذب للقراء[1].

2-6- تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية للصحفي والصحيفة، فلابد من عدم الإقدام على نشر أخبار الجريمة لتحقيق السبق الصحفي والربح المادي، في مقابل التأثير على سير العدالة وعمل أجهزة الأمن[2].

2-7- أثناء التغطية الصحفية لأخبار العنف والجرائم وجب عدم التوسع في ذكر تفاصيل الجرائم وطرق تنفيذهم، مع عدم إيراد خطط أجهزة الأمن المتبعة لملاحقة المجرمين، أو ذكر لأسماء الشهود والقضاة[3] .

2-8- عند تغطية أخبار العنف والجريمة وجب عدم الاكتفاء بنشر الخبر بل لابد من تخصيص مساحات لمناقشة أسباب ودوافع السلوك الإجرامي والعقوبات المقررة له، لتكون نماذج إخبارية رادعة[4].

2-9- مراعاة الجانب الإنساني ومشاعر أقارب الضحايا عند التغطية الصحفية لأخبار العنف والجريمة، فنشر تفاصيل الجرائم تثير مشاعر أقاربهم وتعمق جراحهم وأحزانهم ،كما ينبغي على الصحفيين اختيار الوقت والأسلوب المناسب للحديث مع أقارب الضحايا والضحايا أنفسهم[5].

وعليه فالتغطية الصحفية لأخبار العنف والجريمة هي جهد منسجم ومتكامل بين الصحيفة والكوادر العاملة بها، منطلقها الدقة والموضوعية أثناء جمع الأخبار وتغطيتها وكذا معالجتها ونشرها، وهدفها تخليص المجتمع من براثن العنف والإجرام، ولهذا وجب الأخذ بشروطها ومراعاة أنواعها.

(1) الخصاونة إبراهيم فؤاد، مرجع سابق، ص 210.

(2) أمين بن أحمد المغماسي، "**قواعد عامة لنشر أخبار الجرائم والحوادث في الصحف**"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض، مج17، ع34، ص 262.

(3) المرجع نفسه، ص 283.

(4) عبد الله بن سعد المهيدب، "**دور الإعلام الامني في الوقاية من الجريمة: دراسة تطبيقية على المجلات الأمنية الصادرة بمدينة الرياض**"، أطروحة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، الرياض، 1999، ص 53.

(5) أمين بن أحمد المغماسي، "**قواعد عامة لنشر أخبار الجرائم والحوادث في الصحف**"، مرجع سابق، ص 264.

ثانيا: اتجاهات الصحف في نشر أخبار العنف والجريمة

ينظر بعض علماء الاجتماع والقانون الجنائي إلى وسائل الإعلام باعتبارها أحد العوامل الخارجية في الظاهرة الإجرامية والمؤثرة كذلك في شخصية المجرمين، ويضعونها ضمن البيئة الثقافية التي تؤثر كما ونوعا على ظاهرة الجريمة، وتهتم وسائل الإعلام باختلاف أنواعها بنشر أخبار الجريمة وأساليبها وطرق ارتكابها بل وتتسابق هذه الوسائل إلى نشرها في الوقت والسرعة المناسبة حتى تحقق سبقا صحفيا[1]، ومع تزايد الرغبة في نشر أخبار الجريمة والعنف تزايد الجدل حول الفائدة والجدوى من نشر الصحف وغيرها من وسائل الإعلام لأخبار العنف والجريمة، وما إذا كان هذا النشر يحقق أهدافا إيجابية بالتقليل من حدوثها وسبيل لتوعية أفراد المجتمع بخطورتها مع بيان الآثار المترتبة عنها، أم أن نشرها يعد في حقيقته جريمة ثابتة نتيجة لما قد يعكسه النشر من تعزيز للسلوك الإجرامي وتبجيل لمرتكبيه، ووسيلة لتعليم أساليب ممارسة الجرائم[2].

وفي هذا الإطار يوجد ثلاثة اتجاهات متباينة لنشر أخبار العنف والجريمة، وتراوحت بين التأييد والرفض والوسطية، وهذا على النحو الآتي:

1- الاتجاه المؤيد لنشر أخبار العنف والجريمة ومبرراته:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن عملية نشر الصحف لأخبار العنف والجريمة يساهم في الحد من العنف والجرائم، ويعد وسيلة ليقظة الرأي العام نحو الجريمة والمجرمين[3]، ولا أدل على ذلك أن الإعلان عن الجريمة هو نوع من العقاب قديما وحديثا فهي أسلوب ردعي، ففي العصور الماضية كان المجرم يركب مقلوبا على بغلة، ويقرع الجرس ليسمع الناس بجرمه وذلك عند العرب، ويتم طلائه بالقار ويكسى بالريش في أوروبا، وفي العصر الحديث يتم عرض الجاني وتفاصيل جريمته عبر وسائل الإعلام المختلفة[4].

وحول مشروعية المعالجة الصحفية والنشر لأخبار العنف والجريمة أشار **محمد فريد محمود عزت** أنه: «يمكن للصحافة أن تقدم أخبار الجريمة على صفحاتها دون حرج، مترسمة في ذلك خطى القرآن الكريم، الذي أورد هذه المعالم بين دفتيه لتقبيح الجريمة وردع المجرمين، فلو كان الإسلام يمنع الحديث عن

(1) إيناس منصور كامل شرف وآخرون، مرجع سابق، ص402.

(2) عابدين الدردير الشريف، **"قواعد وأسس وضوابط وأساليب وطرق التناول والمعالجة الصحفية لنشر الجريمة في الصحافة الليبية"**، مجلة البحوث الإعلامية، مركز البحوث والمعلومات والتوثيق الثقافي والإعلامي، طرابلس،ليبيا، ع36، 2007، ص 05، تاريخ الزيارة: 2019/11/25، توقيت الزيارة: 6:07.
https://scholar.google.com/citations?view_op=view

(3) جابر سيد أحمد وآخرون، **علم اجتماع السلوك الانحرافي**، ط1، دار المعرفة لجامعية، القاهرة، 2003، ص 433.

(4) رجب حسن، **"أخبار الجريمة من منظور إسلامي"**، مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، القاهرة،ع51-52، 1988، ص 213.

هذه الأمور، ويحض على عدم الخوض فيها لما وردت في قرآن كريم يتلى ويتعبد به، والقرآن هو المنبع الصافي والسراج المنير الهادي لكل من يريد السير على هذا المنهج»[1].

ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن عملية نشر أخبار العنف والجرائم لها جوانب ايجابية منها:

1-1- إن نشر أخبار العنف والجريمة عبر وسائل الإعلام المختلفة يمكن من التعرف على أسباب السلوك الإجرامي وسبيل للتأكد من تحقق سير العدالة والتأكيد على أن الجريمة لا تفيد، وأيضا يساعد نشر أخبار الجريمة في التعرف على كيفية وقوع الجريمة والذي من شأنه إتخاذ الإجراءات التي تحول دون تكرار مثل هذه الجرائم، حيث أن تكرار نشر أخبار القبض والمحاكمات والأحكام الرادعة في الصحف يوما بعد يوم يحدث بعض الأثر في النفوس التي تميل إلى الإجرام، فيكون ذلك رادعا لها بعدم الإقدام على مثل تلك السلوكيات خوفا من العقاب[2].

وبهذا يتحتم على المؤسسات الصحفية أن تكون وكالات للضبط الاجتماعي (social-control) تماما كالمدارس والجامعات والهيئات الأخرى للتنشئة الاجتماعية والتربية السياسية والثقافية، كما أنها بممارساتها تعتبر مؤسسات للوعي والدفاع الاجتماعي ضد السلوك المضاد[3].

ومما يؤيد أهمية نشر وسائل الإعلام لأخبار العنف والجريمة هو ما أثبته خبراء الاتصال حول دور الإعلام في مراقبة البيئة وإطلاع الجمهور على حقائق الحياة وأن من حق الجمهور أن يعرف ما يدور حوله، وأن حظر النشر حول الجريمة يفتح المجال أمام الشائعات التي تستمر قوتها من التعتيم الإعلامي والغموض[4].

1-2- إن الوسائل الإعلامية بما فيها الصحافة هي مرآة المجتمع التي تعكس كل ما يقع فيه من خير أو شر، والجرائم أو العنف بشتى أشكاله ظواهر اجتماعية خطيرة يجب تغطيتها ليعلم الناس حقيقة أضرارها التي تصيب المجتمع، حتى لا يقع فرد من أفراده ضحية لتلك الجريمة أو العنف.

1-3-إن الوسيلة الإعلامية لابد وأن تمد الجمهور بحقيقة الجرائم أو العنف، لكي يصبح الناس مستعدين لعمل شيء ما تجاهها واتخاذ إجراءات معينة تحول دون تكرارها.

(1) محمد فريد محمود عزت، **بحوث في الإعلام الإسلامي**، ط1، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1983، ص 107.
(2) عواطف عبد الرحمان، **دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985، ص 79.
(3) سالم ساري، "**أخبار الجريمة في صحافة الإمارات: دراسة تحليلية**"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ع2، يونيو 1983، ص 65.
(4) إبراهيم ناجي، **دور الإعلام في مكافحة الجريمة والحد منها، كتاب الإعلام الأمني: المشكلات والحلول**، ط1، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 107-108.

1-4-إن نشر أخبار الجرائم والعنف يحول دون فعل الشر، ويجعل من يفكر في ممارستها مترددا خوفا من الفضيحة بنشر وإذاعة اسمه مقرونا بارتكاب الجريمة أو العنف والتشهير به في المجتمع.

1-5-نشر الصحف لمواد العنف والإجرام، يساعد على كشف خطط وأساليب وحيل المجرمين وأصحاب العنف في ارتكاب جرائمهم، وبذلك يصبح أفراد المجتمع متيقظين لألاعيبهم وأساليبهم الاجرامية، حتى لا يقعون فريسة سهلة في حبالهم.

1-6- في نشر الصحيفة لأخبار العنف والجريمة إعانة لرجال الأمن في تعقب المجرمين والقبض عليهم، وذلك لأن بعض المخبرين أو المندوبين أو المراسلين الإعلاميين يستطيعون أحيانا – متنكرين – الاختلاط بالمجرمين أو أهاليهم ومعايشتهم في بيئاتهم، والوقوف على قدر كبير من حيلهم ومخططاتهم، فيصارحهم هؤلاء المجرمون بأمور قد تخفى على رجال الأمن.

1-7-إن نشر أخبار العنف والجريمة عبر الصحف يساعد الأطفال في التعرف على الخير والشر والتمييز بينهما قبل نزول معترك الحياة[1].

1-8- عندما تنشر الصحف أخبار العنف والجرائم، فإنها بذلك تشبع في الناس رغبة التشفي من مرتكبي الجرائم وتطمئن المواطنين على حسن سير العدالة[2] ، حيث ترى مدرسة التحليل النفسي هي الأخرى أن للصحافة دور فعال في تغطية أنباء الجريمة والعنف، وأن لذلك أثره في الوقاية من الإجرام، كما أن نشر أخبار العنف والجريمة يعد نوعا من التنفيس وتطهير المشاعر من العدوان والرغبات الإجرامية المكبوتة[3].

1-9- يخلق التسليط الإعلامي على أخبار العنف والجريمة وعيا جماهيريا ينجم عنه بروز رأي عام يضغط باتجاه سد أية ثغرات ينفذ منها المجرمون، مع التدريب على كيفية مواجهة مثل هذه الجرائم[4].

2- الاتجاه المعارض (الرافض) لنشر أخبار العنف والجريمة ومبرراته:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن عملية نشر أخبار العنف والجرائم عبر الصحف وغيرها من وسائل الإعلام يؤدي إلى انتشار الجرائم، وتكمن مبررات هذا الاتجاه في أن عملية النشر لمثل هذه الأخبار والأحداث له جوانب وآثار سلبية على الفرد والمجتمع، والمتمثلة أساسا في :

(1) سمير شعبان، مرجع سابق، ص 52.

(2) المرجع نفسه، ص 53.

(3) رنا محمد صالح حسين جودة، مرجع سابق، ص 97.

(4) مجموعة مؤلفين، **الإعلام الأمني المشكلات والحلول**، ط1، مركز الدراسات والأبحاث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014، ص 108.

2-1- إن نشر الصحف لأخبار العنف والجرائم يسهم في نشر الجريمة، والترويج لها من خلال الإيحاء الذاتي بفكرة الجريمة ويتم بإحدى الطرق الثلاث الآتية[1]:

أ- إيحاء قائم على انحراف في التصوير الخلقي: بإعطاء الجريمة مظهر الفعل العادل، على نحو يضفي عليها صيغة الكفاح الاجتماعي، مع إلباس المجرم ثوب البطولة، أو اعتباره شخصية ظريفة، أو إظهار المغانم السهلة التي تحصل عليها، أو ما يناله من اهتمام لدى النساء.

ب- إيحاء قائم على هيام عاطفي بالشهرة: ويعتمد على النشر الواسع للجريمة، مما يدفع بعض من يسودهم الغرور إلى الإتيان بنفس الفعل للظفر بالشهرة التي نالت صاحبه، ومن ثم يؤثر في أصحاب النفوس المريضة.

ت- إيحاء قائم على معرفة فن التنفيذ: ينشأ عن معرفة أسلوب الجريمة وكيفية إخفاء أمرها عن السلطات، مما يفتح الذهن لمن لديه الاستعداد للجريمة على تنفيذها، وتضعف في النفس الرهبة من القانون، وهذه الإيحاءات لها الأثر البالغ في نفوس الشباب لأنهم الخيط الأضعف من حيث التكوين النفسي والأخلاقي وسهولة الانقياد والتأثر.

2-2- قيام بعض الصحفيين بنشر أخبار الجريمة دون الرجوع إلى المصادر الرسمية التي يمكنها تزويدهم بالمعلومة الصحيحة، أو تحفظ بعض المصادر من تمرير المعلومات لوسائل الإعلام، الأمر الذي يدفع بعدد من المحررين إلى كتابة تحقيقات صحفية عن الجريمة، وأحيانا إيراد معلومات تفصيلية عنها، اعتمادا على مصادر ربما كانت غير موثوقة كالشهود والجيران، هذا النوع من الشهود قد يبالغون وقد لا يقدمون الحقائق كما يجب، لأنهم يدلون بمعلوماتهم إلى صحفي وليس إلى رجل أمن[2].

2-3- بنشر أخبار وقصص الجريمة في وسائل الإعلام تحدث بلبلة بين أفراد المجتمع، تزعزع الثقة بالمثل والقيم والتقاليد الفضلى في المجتمع.

2-4- قد تصدر بعض وسائل الإعلام أحكاما – مقدما – غير عادلة على المجرمين، وتطلق عليهم كلمات مثل "القاتل"، "السفاح"، قبل صدور الحكم من قبل المحكمة المختصة، مع أن القاعدة تقول أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

(1) رمسيس بهنام، **المجرم تكوينا وتقويما: الأساليب العلمية في الكشف عن مصدر الإجرام لدى المجرم**، مرجع سابق، ص 154.

(2) المرجع نفسه، ص 154.

2-5- يلاحظ أن بعض الصحف كثيرا ما تنشر قصص الجريمة بطريقة لا تطابق الواقع، وإنما يميل الصحفي إلى تحوير الواقع وإعمال الخيال في وصف الجريمة، حتى تكون كتاباتهم أكثر إثارة وجاذبية[1]، كما أن تمعن الصحف في عملية الإثارة من خلال نشر أخبار الجريمة مصحوبة بالصور تؤذي مشاعر القراء، وخاصة الأطفال والشيوخ والنساء والآباء والأمهات[2].

2-6- كثيرا ما يؤدي النشر الموسع لمواضيع العنف والجريمة إلى التأثير على القضاة (جرائم الرأي العام)، كما قد يؤثر على شهادة الشهود، وهذا يعد تدخلا سافرا في شؤون القضاء، وأحيانا تتحول الصحيفة إلى قاض، وتنصب نفسها محكمة، وتخول لنفسها إصدار الأحكام في المتهمين، كما أن عملية النشر تكون معوقة ومعطلة للإجراءات التي تتخذها الجهات الشرطية والقضائية.

2-7- إن الصحف تعمد لتشجيع الجريمة والعنف وانتشارهما من خلال الأسلوب الإخباري والحيز المخصص لها، حتى أن بعض الصحف تتخصص في هذا النوع من الأخبار، وهذا الأمر يعكس صورة لإنحلال الأخلاق في المجتمع، بل من المرجح مع الاستمرار في إبراز الجريمة بهذا الشكل هذه الظواهر أكثر حدوثا مما هي في الواقع[3].

3- الاتجاه الوسطي لنشر أخبار العنف والجريمة ومبرراته:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه بأنه لا معنى أن تمتنع الصحافة كلية عن نشر الجريمة أو أن تسرف في ذلك، بل وجب الاعتدال في ذلك والتوسط في العرض مستندين في ذلك إلى المبررات التالية:

1- إن نشر أخبار الجريمة ضرورة اجتماعية يمكن الصحيفة من أداء وظيفتها الإخبارية في تلبية احتياجات القارئ، والإحاطة بما يجري حوله من أحداث، لكن لابد من الالتزام في عرضها لوقائع الجريمة الدقة والصدق والموضوعية، فلا تضيف لأحداث الجريمة ولا تحذف منها ما يغير معناها ويوجهها في غير وجهتها[4]،

2- تعتبر موضوعات العنف والجريمة جزء من المواضيع التي تخصص لها الصحف مساحة نشر، لكن بشرط أن تنشر الموضوع بشكل موجز وغير مثير داخل الصحيفة وبالحجم الصغير، مع اقترانه بالحكم خاصة إذا كان شديدا رادعا، أما إذا أرادت الصحيفة إثارة الرأي العام وإيقاظ السلطات العامة وتنبيهها إلى خطر ازدياد الجرائم في فترة من الفترات فذلك يكون بنشر سلسلة من المقالات العلمية ودعمها

(1) سمير شعبان، مرجع سابق، ص 52.
(2) أمين بن أحمد المغماسي، "**قواعد عامة لنشر أخبار الجرائم والحوادث في الصحف**"، مرجع سابق، ص 246.
(3) عصمت عدلي، **الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 165.
(4) فاروق أبوزيد، **الصحافة المتخصصة**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1986، ص 132.

بإحصائيات، وتحديد أسبابها ومحاولة إيجاد حلول سريعة لها بعد التأكد من صحة المعلومات قبل نشرها[1].

وهناك من يفرق بين النشر قبل صدور حكم قضائي وبعد صدور الحكم، ويرى أصحاب هذا الرأي عدم نشر أخبار الجريمة قبل صدور حكم قضائي، فالجرائم التي تعد إدعاءات أو حالة لم يرفع أمرها للقضاء لا يجوز نشرها وإذاعة أخبارها، وذلك لا يجوز شرعا لما فيه من إشاعة لفاحشة، لقوله تعالى: «**إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**» (النور:19)، ويؤكد أصحاب هذا الرأي على ضرورة النشر بعد صدور حكم قضائي، مع التركيز على العقوبة لما في ذلك من تطهير للمجتمع وزجر لأصحاب النفوس الضعيفة[2].

ويمكن القول أن جوهر الاختلاف في الآراء المتعلقة بنشر أخبار العنف والجريمة في الصحف لا يرتبط بتأييد أو رفض للنشر، ولكن يرتبط أساسا بكيفية نشر أخبار العنف والجرائم وطرق معالجتها وتداولها إخراجا ومضمونا، وعليه من حق الصحف أن تنشر مثل هذه المواد الإخبارية لأن فيها توعية وإعلام بالواقع وللجمهور الحق في الاطلاع عليها مؤدية بذلك دورها الاجتماعي، وبالمقابل وجب على الصحف أثناء التعاطي مع أخبار العنف والجريمة أن تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية والقيمة الإعلامية في ذلك، بالابتعاد عن أساليب التلقين والسرد والإثارة سواء بتضخيم أو تزوير الأحداث أو تلفيق للصور مع إدراج تفاصيل عن حياة الجناة لجذب القارئ على حساب المعالجة والوقاية من الجريمة يجعل من الصحيفة وسيلة هدم لا تنشئة اجتماعية.

كما يجب عدم نشر حقائق عن الجرائم حتى يفصل في أحكامها حتى لا يحدث تضليل للجهات القضائية وكذا الرأي العام، كما أن إرفاق الجرائم بالعقوبات يعد وسيلة ردعية للبقية تسهم في الحد من هذه الآفات الاجتماعية، ومن ثم فعملية النشر يراعى فيها حقيقة الجريمة وظروف المجتمع وسيكولوجية الجماهير.

ثالثا: ضوابط نشر الصحف لمواد العنف والجريمة

قد تقع الصحافة المكتوبة في نشرها لأخبار العنف والجريمة في منزلق الإثارة لجذب الجمهور، خصوصا إذا غابت عنها الأهداف الرسالية الضابطة، فتقع بذلك في فخ الكذب والمبالغة والالتواء،

(1) الوافي صليحة، "**معالجة الصحافة الجزائرية المكتوبة لجريمة مقتل الصحفي جمال خاشقجي: دراسة تحليلية لعينة من أعداد الشروق اليومي**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة الحاج لخضر1، باتنة، مج6، ع1، جانفي 2021، ص 109، تاريخ الزيارة: 2020/01/06، توقيت الزيارة:06:33.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/474/6/1/140639

(2) أمين بن أحمد المغماسي، "**قواعد عامة لنشر أخبار الجرائم والحوادث في الصحف**"، مرجع سابق، ص 257-258.

ويتفق أهل الصحافة والإعلام على أن نشر موضوعات الجريمة لا غنى عنه، شريطة أن يتم تناول مواضيع العنف والجريمة في إطار الممارسة الواعية، وقد يكون من دواعي الأمن الوقائي إرساء قواعد في النشر المخطط لأخبار الجريمة بحسبان ذلك من الوسائل الفعالة في تقليل فرص ارتكاب الجرائم[1]، وعليه فهناك بعض المعايير والضوابط التي يجب مراعاتها عند الكتابة للمواد الخاصة بالجرائم والحوادث وسوف يتم ذكرها فيما يلي كما يراها أساتذة وخبراء الإعلام، وكما تنص عليها مواثيق الشرف المهنية، وهذا على النحو الآتي:

1- الالتزام بنشر أخبار العنف والجريمة في حدود قيم المجتمع والآداب العامة:

وتشمل الآداب العامة كل ما يتعلق بأسس الكرامة الأدبية للجماعة وكذلك أركان حسن سلوكها ودعائم سموها المعنوي والالتزام بها وعدم الخروج عليها، وتحتوي الآداب العامة أيضا على الأخلاق العامة، حيث أن إنتهاك حرمة الآداب لا يكون إلا بارتكاب القبائح، بينما انتهاك الأخلاق يحمل طابع الإخلال بالحياء أو الفساد والفجور والفسق والدعارة والبغاء والتهتك والخلاعة وانحطاط السلوك[2]، فالصحافة يجب أن يكون دورها دور ايجابي في نبذ السيء والقبيح وكل ما يخرج عن قواعد وأعراف الدين والمجتمع كما يجب أن تبرز الجيد وتؤيده وتدعمه، فالصحافة لابد أن تقوم بدورها الاجتماعي في الضبط والدفاع ضد السلوك الإجرامي[3].

إن نجاح المؤسسات الإعلامية في معالجة قضايا العنف والجريمة منطلقه الالتزام بالعادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع، وعدم المساس بالآداب العامة، والامتناع عن تناول ما يتنافى مع الحسِّ والذوق العام، ومن بين الضوابط الاجتماعية نجد:

1-1- احترام الزواج وعدم المساس بالقيم الأسرية والعائلية، ومعالجة قضاياه بسرية، وعدم عرض مشاهد القتل والشذوذ والجنس، إضافة إلى تحريم نشر أسماء ضحايا الاغتصاب وصورهن.

1-2- لا يجوز عرض كل ما يشجع على الرذيلة وإثارة النعرات العصبية، والانحلال الخلقي بالقول والفعل.

---

(1) عثمان أبوزيد عثمان، **"قواعد عامة في نشر أخبار الجريمة: نموذج من الصحافة السودانية"**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية،مج15،ع30، 2000، ص249، تاريخ الزيارة: 2020/3/2، توقيت الزيارة:14:15.

http://search.mandumah.com/Record/74430

(2) فتحي حسين أحمد عامر، **أخلاقيات نشر الجريمة في الصحف المصرية الخاصة: دراسة تحليلية مقارنة**، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 120.

(3) إيناس منصور كامل شرف وآخرون، مرجع سابق، ص 404.

1-3- لا يجوز عرض السكر وتناول المخدرات وغيرها من الجرائم، على أنها أمور مألوفة ومستحسنة(1).

1-4- عدم التوسع في نشر القضايا الشاذة والغريبة.

1-5- عدم السخرية أو التحقير من شأن أي فرد أو جماعة أو فئة.

1-6- احترام أحزان الناس وعدم استغلال الأزمات أو الكوارث التي يتعرضون لها بدفعهم إلى الحديث مع الصحف والتعبير عن آرائهم وعواطفهم.

1-7- عدم إبراز أخبار الجريمة أو التوسع في تفاصيلها وصورها وكذلك عدم التوسع في نشر جرائم العنف أو الجنس حتى لا يؤثر ذلك في إشاعة الفوضى والعنف في المجتمع(2).

إن جنوح الصحافة إلى أي اتجاه لتحبيذ الجريمة فهو خطأ جسيم وتطبيع للانحراف والشذوذ كي يرى الناس حسن ما ليس بالحسن، فالأحرى معالجة قضايا العنف والجريمة بوسطية واعتدال دون إفراط في العرض أو تفريط مع مراعاة الحدود القيمية والاجتماعية للمجتمع.

2- مراعاة الدقة (الصدق) والموضوعية في نشر أخبار العنف والجريمة:

يجب أن يكون الهدف الأول للصحافة في المجتمع توفير الأخبار اليومية للمجتمع بشكل صادق وشامل بدون تزييف للحقائق أو تأليف للقصص التي لا أساس لها من الواقع بهدف جذب الجماهير للصحيفة، وكذا وجب التفريق بين الرأي والحقيقة ذلك أن الحقيقة إنما تمثل ما ثبت صدقه ووجب تصديقه، أما الرأي فيعبر عن وجهة نظر قابلة للنقاش إلى أن يتبين صدقها من زيفها(3).

كما أن تحقيق الموضوعية الدقيقة في العلوم الاجتماعية يعد صعبا غالبا، ويعود ذلك أساسا إلى طبيعة وموضوع الظاهرة الأمنية أولا، كم يعود إلى خصائص الإبداع الإعلامي ثانيا، وإلى الصحفي ثالثا، إذ يجد نفسه لا يتعامل مع حدث مستقل ومنعزل، بل مع بيئة ثقافية وسياسية واجتماعية معقدة من قيم وعادات وأخلاقيات ودوافع(4).

فالموضوعية الصحفية هي حالة ذهنية للمحرر بعدم الحكم على ما يرى، وعدم التأثر بأحكامه الشخصية السابقة أو تحيزاته القبلية، وهناك اتفاق بين المنظرين حول عدد من المحددات التي تحقق

(1) علي بن فايز الجحني، مرجع سابق، ص 117.

(2) نجوى كامل، **أخلاقيات نشر الجريمة في ضوء حقوق الإنسان**، ط1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الإعلامية، (د.م)، (د.ت)، ص 5

(3) أحمد طلعت البشيشي، مرجع سابق، ص 87.

(4) أديب خضور، **أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي: واقعه وآفاق تطوره**، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1999، ص 53.

الموضوعية في التغطية الخبرية، والمحددات التي تبعد عن الموضوعية ويوضحها "**برادلي**" في: « حذف وقائع على جانب من الأهمية وإضافة تفاصيل غير مبررة »، وتحقيق الموضوعية حسب ما يذهب إليه "**ويستلي**" من خلال:« تحديد عدد من القرارات الإدارية الصحفية مثل: التوازن، الإستاد، عدم الخلط بين الخبر والرأي والحرص على إعطاء معلومات حقيقية توضح الحدث »[1].

يجب على الصحف تحري الدقة قبل نشر أخبار الجرائم والحوادث وقبل نشر تفاصيل الجريمة حتى لا تقع الصحيفة في تناقضات تفقدها ثقة القراء وتفقد الصحيفة مصداقيتها، كما يجب تحري الدقة حتى لا يتم الإساءة إلى البريء ولا يتم التشهير بسمعة شخص لم تثبت بعد عدم إدانته، فالدقة تقضي بعدم التورط في إتهام بريء أو مشتبه به دون دليل موثق من الجهات الرسمية المختصة، ودون إدانته من المحكمة، فليس كل من يتهم في جريمة تثبت إدانته[2].

كما يجب تحري الدقة في المصطلحات والمعلومات التي يقدمها المحرر للكتابة وذلك لأن هناك اختلاف في المصطلحات القانونية، وفي درجة العقوبة وفي حيثيات الحكم[3] ،فالموضوعية تقتضي أيضا الحرص على ذكر الجريمة بكامل جوانبها وكل تفاصيلها حتى لا يظهر تعاطف الصحفي مع أحد الاطراف، فيجب على الصحفي التحلي بالموضوعية والبعد عن الذاتية في كتابته لأخبار الجريمة[4] ، مع تحري الصدق في الأمر بالتثبت والتحقق من كل المعلومات المقدمة من كافة الأطراف والمصادر مصداقا لقوله تعالى في قصة سيدنا سليمان –عليه السلام– والهدهد أين اعتمد الحيطة في تصديق الخبر المنقول من الهدهد عن أهل سبأ: «**قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ**» (النمل:27).

3– عدم التأثير على التحقيقات أو مبدأ العدالة:

منح القانون للصحف ومختلف وسائل الإعلام الحق في نشر أخبار الجرائم والحوادث والقضايا التي تؤدي رسالتها داخل المجتمع ما دام النشر يحقق الصالح العام، وتراعى فيه الضوابط التي تحكمه وتمنع خروجه عن حدود النشر وأخلاقياته[5] ، كما سجل المشرع وعيه بخطورة نشر أخبار العنف والجرائم في الصحافة فأعطى الصحفي الحق في نشر مجريات الجلسات العلنية من تحقيقات وأقوال ومرافعات وما يصدر من قرارات وأحكام، باعتبار أن النشر ما هو إلا نتيجة حتمية لهذه العلانية، مع مراعاة حدود

(1) مروى حسين صلاح، محمود عزت اللحام، **الصحافة بين الواقع والطموح**، ط1، دار الإعصار للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 423.

(2) Melvin Mencher, **News reporting and writing**, 4th ed, William M:Co,U,S. Browen company publishers, Dubuque, lowa, 1993, p 476.

(3) هو هنبرج، **الصحفي المحترف**، ترجمة: كمال عبد الرؤوف، ط1، الدار الدولية للنشر، القاهرة، 1990، ص 453.

(4) إيناس منصور كامل شرف وآخرون، مرجع سابق، ص 404.

(5) أحمد غاي، **ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية**، ط1، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 68.

وآداب التعبير أما ما ينشر في التحقيقات الابتدائية فلا تمسه الحصانة فهنا يتحمل الصحفي المسؤولية ويتعرض للمحاسبة والمساءلة القانونية[1].

كما يجب على الصحفي أثناء تحريره لأخبار العنف والجريمة أن يراعي قاعدة: « المتهم بريء حتى تثبت إدانته »، فالمتهم يحاكم أمام القاضي وليس من خلال الرأي العام أو المجتمع الذي تشكله الصحافة، فإذا برأته المحكمة بعد ذلك فإنه سوف يواجه إدانة من مجتمعه، كما أن النشر بشكل مطلق لأخبار الجريمة يمكن أن يؤدي إلى المساس بسلطة القضاء في القيام بوظيفته في تحقيق العدالة، فقد يعمد بعض الصحفيين لإثارة ملابسات قضايا العنف والجرائم من أجل جذب الجمهور مما يؤدي إلى تضليل العدالة ويؤثر على سير التحقيقات[2].

ومن هذا المنطلق يجب على الصحفي عند كتابته لأخبار العنف والجرائم عدم نشر ما يتعلق بالجرائم إلا بعد المحاكمات وثبوت الإدانة، وعدم نشر ما يمكن أن يضع أفكار البراءة أو الإدانة للمتهمين في أذهان القراء قبل محاكمتهم[3]، كما ينبغي على المحرر أن يتوخى الحذر في كتابته عن أخبار الجريمة وعن إجراءات ونتائج المحاكمات حتى لا يعرض نفسه وصحيفته للمساءلة القانونية، ويجب أن لا يتدخل في سير التحقيقات من خلال إلقاء التهم والأوصاف، وإصدار الأحكام المسبقة[4].

4- الابتعاد عن الإثارة والتهويل:

ويقصد بعنصر الإثارة في الخبر بأنه الإشارة إلى تلك الخاصية التي توجد في بعض الوقائع والأحداث، وتكسبها جاذبية شديدة للفت انتباه القارئ ومخاطبة غرائزه الدفينة، وهو ما يحدث في بعض الحوادث التي تتعلق بالجرائم أو الجنس أو الفضائح، وغير ذلك من الجوانب المثيرة في حياة بعض الناس[5].

وتعتبر الأخبار الخاصة بالجرائم والحوادث من أكثر المواد الصحفية إثارة لدى الجمهور، ولذلك تحظى باهتمام كبير من الصحف كنوع من الإتجار والمضاربة في سوق الإعلام بمصائب الناس ومشكلاتهم[6]، ولهذا يعمد بعض الصحفيين لاستغلال هذه السمة بشكل سلبي فيعتمدون اعتمادا

(1) أمل السيد أحمد متولي دراز، "**قارئية الصحف المصرية المتخصصة: دراسة تحليلية ميدانية**، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، مج39، ع1،مصر، 2002 ص 133، تاريخ الزيارة:2020/05/12، توقيت الزيارة:7:02. http://search.mandumah.com/Record/1041473

(2) أحمد غاي، مرجع سابق، ص 68.

(3) إبراهيم ناجي، مرجع سابق، ص 110.

(4) إيناس منصور كامل شرف وآخرون، مرجع سابق، ص 405.

(5) فاروق أبوزيد، **فن الخبر الصحفي**، ط2، دار الشروق، (د.م)، 1984، ص 101.

(6) إبراهيم ناجي، مرجع سابق، ص 110.

كبيرا على الإثارة والمبالغة والتهويل لجذب الجمهور وزيادة التوزيع، وذلك بنشر أخبار الجرائم الشاذة والجرائم الجنسية وغيرها[1] ، كما لجأت الصحافة منذ بداية القرن العشرين إلى زيادة المساحة المخصصة لأخبار الجريمة والتوسع فيها من حيث الكم والكيف[2] ، ثم أخذ هذا الاتجاه يقوى حتى طغت أخبار الجريمة في كثير من الصحف على الأنواع الأخرى، ومع الوقت ظهرت صحف ومجلات متخصصة في نشر ألوان معينة من أخبار الجريمة[3].

ويجب هنا على الصحفي أن يتحرى الحذر في نشر مثل هذه الجرائم في مجتمعنا، ووجب نشرها في إطار أحكام الدين وقيم المجتمع وتقاليده، والتي تمثل حزام الأمان للمجتمع والتي لا ينبغي اختراقها[4] ، وهذا تفاديا لإغراء ضعاف النفوس بحب الجريمة وتقليدها من خلال وصف الجرائم وخططها الجاهزة لارتكاب الجريمة والانحراف في المجتمع.

كما يمكن القول أن توظيف أسلوب الإثارة بغية لفت انتباه القارئ لقضية مهمة بهدف خدمة المجتمع وتنبيه القراء إليها لا عيب فيه، وإنما العيب أن تكون الإثارة غاية في حد ذاتها وليست وسيلة للإصلاح[5].

5- احترام الحق في الخصوصية:

يعتبر مبدأ الحق في الخصوصية من أبرز المبادئ التي تقوم عليها أخلاقيات وسائل الإعلام، ويمثل هذا الحق في الاستغلال الذاتي للإنسان ويشكل شخصيته وذاتيته، وتعني الحياة الخاصة خصوصيات الفرد التي ينبغي أن تكون بعيدة عن أعين الناس وألسنتهم، والحق في الخصوصية التزام ديني قبل أن يكون حقا في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان[6] ، حيث نهى ديننا الحنيف كتابا وسنة عن التجسس والتحسس وكل ما من شأنه أن يهتك بخصوصية الإنسان.

جنحت الكثير من الصحف والمجلات إلى غزو الخصوصية سعيا وراء الإثارة والتشويق من خلال الغوص في الحياة الخاصة لبعض الأشخاص، لدرجة أنها تصل أحيانا إلى ذكر أشياء لا يجوز تناقلها بين

(1) إيناس منصور كامل شرف وآخرون، مرجع سابق، ص 404.
(2) محمد فريد محمود عزت، **بحوث في الإعلام الإسلامي**، مرجع سابق، ص 85.
(3) وسيلة مراح، **"ملامح الصحافة الصفراء في الجزائر: دراسة تحليلية"**، مذكرة ماجستير غير منشورة في الاتصال الاجتماعي، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006 – 2007، ص 71.
(4) إيناس منصور كامل شرف وآخرون، مرجع سابق، ص 405.
(5) عبد القادر طاش، **"أسلوب الإثارة ليس عيبا في ذاته"**، مجلة الدعوة، ع1439، 17 ذي القعدة 1414هـ- 1994م، ص 21.
(6) فتحي حسين أحمد عامر، **المسؤولية القانونية والأخلاقية للصحفي**، ط1، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 30.

الناس لما تتصف به من سرية، وليس في نقلها أي مصلحة لأحد من أصحابها، بل أنه لو خير لرفض أن تكون خبرا تلوكه الأفواه والألسن[1].

ويدخل في مبدأ احترام الخصوصية ما يتم نشره حول أخبار العنف والجريمة، حيث يحظر نشر مادة أو صورة قد تعطي انطباعا زائفا أو غير صحيح عن شخص معين –في دائرة الاتهام–، إضافة إلى عدم نشر صور وأسماء الأحداث لأن ذلك يقف عائقا تجاه اندماجهم في المجتمع وكذا تراجعهم عن خط العنف والإجرام، وحفاظا على حق الخصوصية يشترط عدم الاعتداء من قبل الصحفيين والمحررين على حرمة الحياة الخاصة بالنسبة لأقارب المتهمين أو الضحايا[2].

وجب أثناء نشر أنباء العنف والجريمة أن تحترم الصحف أحقية الفرد في الحفاظ على أسرار حياته الخاصة، فهناك حدود قانونية يجب ألا يتجاوزها الإعلامي أثناء بحثه عن المعلومات، ويؤدي تجاوز هذه الحدود إلى إجراءات ضد وسائل الإعلام نتيجة غزو الخصوصية[3].

وبالإضافة إلى الضوابط السابقة هناك بعض القواعد والضوابط الفرعية الأخرى التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند الكتابة في شؤون العنف والجريمة، والتي يمكن اجمالها في الآتي:

5-1- العمل من خلال مبدأ التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة وعلى تعزيز مجموعة من القيم والأخلاقيات المهنية في ضمير الصحفيين، فيما يتعلق بتناول ظاهرة الجريمة في المجتمع بحيث يكون رقيبا ذاتيا لدى الممارس[4]، والحرص على عدم نشر صور وأسماء المجرمين والضحايا حرصا على حقوقهم وعدم التشهير بسمعتهم لكي يمكنهم الاندماج داخل المجتمع مرة أخرى، لأن نشر تفاصيل حياة المجرم يعد حاجزا نفسيا بينه وبين المجتمع، مما قد يدفعه بعد قضاء فترة العقوبة إلى أحد أمرين هما: العزلة أو العودة إلى الجريمة، وكلا الأمرين يعود بالضرر على المجتمع[5].

5-2- تخصيص مساحات ثابتة لمناقشة الجريمة بالتحليل والتفسير والبحث عن الأسباب والدوافع وراء ارتكاب الجرائم والنتائج السلبية المترتبة عنها، والاستعانة بأساتذة علم الاجتماع والنفس والقانون في تلك المناقشات، ولابد وأن يتم ذكر العقوبات المقررة لكل جريمة والتأكيد عليها حتى يتأكد القراء بأنه لكل جريمة عقاب رادع آت لا محالة.

(1) خليل صابات، **الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم**، مرجع سابق، ص 172.
(2) نجوى كامل، مرجع سابق، ص 05.
(3) حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 268.
(4) إبراهيم ناجي، مرجع سابق، ص 110.
(5) محمد شفيق، **الجريمة والمجتمع**، ط1، المكتب الحديث الجامعي، الإسكندرية، 1987، ص 52.

5-3- التركيز في نشر أخبار العنف والجريمة على جهود المكافحة الرسمية والشعبية على حد سواء ودعم الجمعيات التطوعية لمقاومة الانحراف وتنشيط أدوارها كمنظمات الدفاع الاجتماعي، وجمعية تحسين العلاقات الأسرية ورعاية المفرج عنهم[1]، مع إمكانية تذييل نهايات أخبار الجريمة والعنف بأسلوب النصح والإرشاد[2].

5-4- ينبغي على الصحافة أن تقف لجانب المجتمع في الحق، وأن تكون ضد الإجرام، بإثارة أفعال المجرمين وتقبيح أعمالهم، وعليها أن تعمل على تكوين رأي عام ضد الجريمة.

5-5- على الصحافة أن تحرص في عرض أخبار العنف والجريمة بالابتعاد عن الألفاظ النابية حتى لا تخدش آذان القارئ، ولا تعوده الاستهتار في انتقاء الألفاظ[3].

5-6- عدم نشر الأسماء والعناوين الأولى، إلا في الحالات التي تتطلب نشر الأسماء، والمغزى هنا هو حفظ كرامة الإنسان دون تفرقة، كما أن الأسماء لا قيمة لها ما دام المقصود بالنشر نقل الحوادث من حيث الموضوع، لتكون للخاصة وسيلة لبيان أسباب الجريمة وعلاجها، ولتكون للعامة مادة إخبارية تتناول أحد جوانب المجتمع، وفيها عبرة وعظة لبيان الخير والشر، فمثلا في سورة يوسف عليه السلام قال تعالى: ﴿**وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ** ﴾ (يوسف:21)، ومن الملاحظ لم يذكر القرآن الكريم اسم من اشتراه ولا اسم زوجته، ومن ثم تحققت الغاية وهي المعرفة والموعظة.

5-7- يجب على الصحافة عدم نشر أخبار العنف والجريمة في الصفحة الأولى والعناوين الضخمة بعرض الصفحة، أو في الأماكن البارزة، إلا إن كانت الجريمة لها اهتمام عام وفي مستوى النبأ، قال تعالى: ﴿**وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ**﴾ (المائدة: 27).

5-8- لا ينبغي أن تعمل الصحف على تمجيد المجرمين وإظهارهم بمظهر الأبطال، بل لابد من التأكيد أن المجرم هو العدو الحقيقي للمجتمع، فالقرآن الكريم أكد أن الجرائم العمد لا ترتكب مع إيمان إنما مع شرك، مصداقا لقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا** ﴾ (النساء: 93).

(1) محمد شفيق، **الجريمة والمجتمع**، مرجع سابق، ص 109.
(2) عابدين الدردير الشريف، مرجع سابق، ص8.
(3) محمد فريد محمود عزت، **بحوث في الإعلام الإسلامي**، مرجع سابق، ص 85.

5-9- على الصحافة عدم التدخل في عمل القضاء إذا كانت القضية معروضة أمامه، إلا إذا كان تدخلها يكشف عن جوانب غامضة فيها، على ألا يؤثر ذلك في سير العدالة من ناحية المجرمين والمحامين والشهود، كما لا ينبغي عليها أن تصدر أحكاما مسبقة على المتهمين أو إلصاق صفات مختلفة بهم كالمجرم والقاتل والسفاح، قبل أن تظهر الحقيقة وتصدر الأحكام القضائية[1].

كما أن هناك بعض الالتزامات داخل مهنة الصحافة أو ما يعرف بالضوابط المهنية، وجب على الصحفي التقيد بها أثناء تغطية الأحبار عامة، والأخبار المتعلقة بالعنف والجريمة، وهي بإيجاز كما يلي :

أ- أن يغطي الصحفي الأخبار بإنصاف وشمول ودقة وصدق مع الشرح لمعانيها.

ب-أن يحمي الصحفي مصادر أخباره كلما كان الأمر ضروريا.

ت-أن يحترم الصحفي القانون ومدى سرية الخبر وكذا حقوق الحياة الخاصة للأشخاص الذين تشملهم الأخبار، وأن يعالجها بكل صراحة وأمانة.

ث-أن يعترف الصحفي بالخطأ عند وقوعه، وأن يقوم بالتصحيحات المناسبة بأسرع ما يستطاع[2].

وفي ضوء الضوابط والقواعد السابقة يمكن للصحفي الكتابة في مادة الجرائم والحوادث وأخبار العنف باستخدام فنون التحرير المختلفة، ولكن لابد وأن يكون لدى الصحفي والجريدة وعي كامل بأهمية وخطورة تأثير المادة الصحفية الخاصة بأخبار العنف والجريمة التي يتم تقديمها، ولخصوصيتها وجب على الصحفي الالتزام بالضوابط المحددة سابقا ليؤدي دوره الرسالي في الحد من ظاهرتي العنف والجريمة بتحديد الأسباب والنتائج وتقديم الحلول مع مراعاة حدود النشر من عادات وتقاليد مجتمعية وضوابط الدين وقيميه الأخلاقية.

رابعا: دور الصحافة المكتوبة في توفير الأمن والاستقرار المجتمعي بمحاربة العنف والجريمة

أصبحت وسائل الإعلام الملجأ الاجتماعي والنفساني للمواطنين في ظل انتشار الجريمة وتطوير أساليبها في عالمنا اليوم، إذ أن وسائل الإعلام حين تتبنى آراء أو اتجاهات معينة خلال فترة من الزمن فإن معظم الأفراد والجماعات يتسابقون نحو الاتجاه الذي تدعمه وسائل الإعلام، وبذلك قد كونت الرأي العام بفعل قوة تأثيرها على الجماهير إيجابا أو سلبا باعتبارها سلاحا ذو حدين .

(1) محمد فريد محمود عزت، **بحوث في الإعلام الإسلامي**، مرجع سابق، ص 115.
(2) هو هنبرج، مرجع سابق، ص 512-515.

ومما لا شك فيه أن لوسائل الإعلام تأثيرا في صياغة الفرد والمجتمع ،كما تلعب دورا ايجابيا في استقراره وأمنه، إذا ما أحسن القائمون على هذه الوسائل توظيفها[1].

وإذا كانت مهمة الأمن هي محاربة الجريمة والمحافظة على الأمن والتصدي للعابثين به، فإن هذه المهمة في الحقيقة لا تقف عند هذا الحد بعينه، بل لابد من ايجاد مناخ فعال ومثمر من التعاون الناجح بين رجال الأمن والمواطنين في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار، لأنه بدون التعاون البناء، فإن الجهود من طرف واحد تظل محدودة الإمكانية وغير متكاملة، وخير من يقوم بذلك لتعميق جسور التعاون هي وسائل الإعلام، وهذا بما تمتلكه من تأثير وقدرة على تنمية الوعي الاجتماعي، وتوطيد الانسجام الداخلي لضمان حماية الأمن والسيادة والرخاء[2].

تقوم معالجة أخبار العنف والجريمة في الصحف على آلية التعاون المشترك بين المؤسسة الصحفية بممثلها الصحفي، وبين أجهزة الأمن والقضاء في الدولة، فهذا التكامل في الأدوار يسهم في وزن الحقائق والأدلة في سبيل الوصول إلى وضع حد لها وإقرار العدل من جانب، وخلق حالة من التوعية المجتمعية بالجريمة وأسبابها ووسائلها من جانب آخر.

وبفتح مجال التعاون الموحد والموثوق بين الأجهزة الأمنية وكافة وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية في محاربة صنوف الجريمة وأنواع العنف، وينشأ بذلك تكامل في الأدوار بين مفهومين منسجمين أولهما: **الإعلام الأمني** والذي يتحدد دوره بمدى مشاركته في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع، وثانيهما **الوعي الأمني** والذي نقصد به نشر التوعية بضرورة الأمن في مكافحة الجريمة والوقاية من الانحراف إضافة إلى السعي إلى سيرورة المحافظة على الأمن وتجسيد القيم الاجتماعية، وكذا التعريف بجهود أجهزة الأمن المختلفة والعمل البناء الذي تقوم به لصالح المجتمع وخدمة النظام العام[3].

وبفضل استراتيجيات الإعلام الأمني وتنسيق جهوده مع كافة قطاعات وهيئات المجتمع، تتم عملية خلق وعي أمني ومجتمعي بمخاطر العنف والجريمة ويسهم في تحقيق أهداف الأمن الشامل، والمتمثلة في منع الجريمة قبل وقوعها، وتعقب الجاني وإلقاء القبض عليه بعد وقوعها، سعيا إلى توفير بيئة

(1) جاسم خليل ميراز، "**الإعلام ودوره في التربية**"، جريدة الأمن والحياة، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، ع310، 2008، ص 83.

(2) أحمد إبراهيم مصطفى، **دور وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الشراكة المجتمعية من أجل التصدي للجريمة**، ط1، مركز الإعلام الأمني، (د.م)، 2008، ص 101.

(3) بن عودة محمد، "**دور الإعلام في الوقاية من الجريمة والانحراف**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،مج3، ع5: خاص بالملتقى الدولي الأول حول الثقافة الأمنية ومكافحة الجريمة الإيجابية في المجتمع العربي المتغير، ديسمبر 2013، ص 85، تاريخ الزيارة: 2018/12/20، توقيت الزيارة: 9:45.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/54886

آمنة ومستقرة لأفراد المجتمع، ومن المجالات التي يمكن أن يسهم فيها الإعلام بما فيه الصحف – في خلق وعي للمواطن بمخاطر العنف والجريمة والحد من تأثيرها في المجتمع –كما يأتي:

1– إعطاء صورة شاملة عن مخاطر العنف والجريمة: وذلك من خلال تبصير أفراد المجتمع بالظواهر الإجرامية التقليدية والمستحدثة التي ساهمت فيها تقنيات ووسائل الإعلام والاتصال المتطورة، والتي منحت الأعمال الإجرامية البعد التقني الذي زاد من خطورتها وسلبيتها[1].

1–2– محاولة تعليم وتثقيف أفراد المجتمع حول كل ما يتعلق بالنشاطات الانحرافية والإجرامية التي يمكن ممارستها للوقاية من الجريمة.

1–3–تنظيم تغطيات صحفية موجهة لمناطق معينة معروفة بانتشار المشاكل الإجرامية والحوادث العنيفة.

1–4– التعريف بالوسائل والأساليب التي ينتهجها مرتكبو الجريمة بهدف إلقاء الضوء على مخاطرها ونتائجها السلبية المدمرة للمجتمع بما فيها المجني عليهم والجناة أنفسهم.

1–5– توعية وتثقيف المجتمع والمساهمة في نشر الوعي بعدم الانصياع وراء الدعوات المتطرفة الساعية لنشر الإجرام.

1–6– التوعية بمخاطر الجرائم المستحدثة وسبل تفاديها، بإلقاء الضوء على أنماط الجرائم وأوجه خطورتها على الأمن والاستقرار[2].

1–7–استخدام طريقة التوعية المتدرجة (الوقاية، الردع، المنع، المكافحة، الإصلاح والعقاب...)، للحد من ظاهرتي العنف والجريمة، وهذا بتسليط الضوء على مختلف أساليب التعامل مع الجريمة وهي:

1–7–1–الوقاية من ارتكاب الجريمة: وهذا بالتصدي لكافة الظروف والعوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى الجريمة قبل وقوعها، وهنا يتم التعامل مع الأسوياء ولاسيما الأحداث[3]، وفي هذا الصدد يقترح بعض الباحثين اتخاذ الإجراءات التالية:

أ– الحيلولة دون قيام الشخصية الإجرامية، وهذا بالتركيز على تنشئة الأفراد على أسس سليمة، وتوفير أسباب العيش الكريم لهم.

(1) محمد فتحي عيد، **الأساليب والوسائل التقنية التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها**، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص 54.

(2) عبد الله بن سعود السراني، **دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة: الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات**، ط1، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص 45.

(3) مساعد بن إبراهيم الحديثي، **مبادئ علم الاجتماع الجنائي**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995، ص208-209.

ب– الحيلولة دون تكوّن البيئة الإجرامية، وذلك بالقضاء على أسباب التفكك الأسري، والفقر، والجهل والبطالة، ومنع ظهور الأحياء الفاسدة التي تصبح مصدرا لتنشئة أفراد منحرفين.

ت– إجراء الدراسات والبحوث العلمية للتعامل مع الظواهر الإجرامية، ووضع الأسس للقضاء عليها في مهدها حتى لا تنتشر في المجتمع.

ث– التوعية والإرشاد لأفراد المجتمع لإشعارهم بخطورة الجريمة وانعكاساتها السيئة على المجتمع، وتوعيتهم بدورهم الهام في التعاون مع الأجهزة الأمنية لمحاربة الجريمة والمجرمين[1].

ج– للوقاية من العنف والجريمة وجب الإهتمام بتوعية الآباء والأمهات وتوجيههم وتزويدهم بالمعلومات الكافية والمثلى لتربية الأبناء في جميع المراحل العمرية، والعمل على تعميق دور الأسرة من خلال التركيز على دورها في عملية التنشئة الاجتماعية، وذلك من خلال التنسيق والتعاون مع المؤسسات المجتمعية الأخرى، بهدف بناء جيل من الأبناء قادر على تحمل المسؤولية، ومتمسكا بالقيم الاجتماعية والدينية التي تسهم في الحد من العنف والجريمة وكافة أنماط الانحراف المختلفة وهو الأمر الذي يسهم في استقرار المجتمع[2].

ح– للوقاية من العنف والجريمة ومن مظاهر الانحراف المختلفة وجب على الصحف وغيرها من وسائل الإعلام، أن تبين وتدعم دور المدرسة في تنشئة الأطفال والشباب وفق طبيعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المعاصرة، وتلبية احتياجاتهم وتنمية قدراتهم المعرفية وتوعيتهم بالمخاطر والتأثيرات السلبية للعنف والجريمة على كل من الفرد والأسرة والمجتمع بصورة عامة، وفي نفس السياق وجب على وسائل الإعلام حتى تقي المجتمع من مظاهر العنف والجريمة عليها أن تكون منبرا يوعي المدارس بتبني مناهج دراسية تؤكد على القيم الاجتماعية الايجابية، والتي من شأنها تعميق شعور الشباب بالانتماء والولاء للمجتمع، ومن ثم تحول بينهم وبين الوقوع في الجريمة والانحراف بأنماطه المختلفة[3].

خ– سعي الصحف وغيرها من وسائل الإعلام إلى الوقاية من العود إلى الإجرام، وتستهدف بذلك منع العودة إلى ارتكاب الجرائم من قبل المجرمين، وهذا بمساعدتهم على الاندماج في المجتمع من جديد[4]،

(1) عبد العزيز ديلمي، "**أساليب التعامل مع الجريمة**"، مجلة أفاق علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة البليدة2، الجزائر، مج3، ع2، ديسمبر 2013، ص 259، تاريخ الزيارة:2020/09/02، توقيت الزيارة:10:50.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/278/3/2/18942

(2) سعيد ناصف، إنعام يوسف، "**دور الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة: دراسة تحليلية ميدانية في مجتمع الامارات**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، مج28، ع07، 2020، السعودية، ص 171، تاريخ الزيارة:2021/12/22، توقيت الزيارة:16:10.
https://www.kau.edu.sa/Files/320/Researches/72981_46141.pdf

(3) سعيد ناصف، إنعام يوسف، مرجع سابق، ص 172.

(4) عبد العزيز ديملي، مرجع سابق، ص 261.

كما لابد أن تشمل الخطط الإعلامية برامج للتوعية بمكانة الإنسان المفرج عنه، والحد من انتشار الصور المفزعة عنه، وتهيئة الجمهور لقبوله والتفاعل معه ومد يد العون له[1].

د– تسهم الصحافة بما تنشره من أخبار العنف والجريمة في الوقاية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بتشجيع السلوك السليم في كافة المجالات الحياتية، مع إيلاء الأطفال والشباب اهتماما خاصا، وتنبيههم إلى عوامل الخطر ووقايتهم من مصادر الإيذاء والجريمة.

ذ– كما تتدخل الصحافة بفاعلية في الوقاية المحلية والمتعلقة بأخذ تدابير وقائية محلية بهدف تغيير الظروف التي تسود في الأحياء، والتي تؤثر على ارتكاب أفعال العنف والجرائم، وسلوكات الإيذاء مما يؤدي إلى انعدام الأمن، كما تسهل عملية الاستفادة من المبادرات والخبرات الفنية والتزام أفراد المجتمع المحلي[2].

ر– تسهم الصحافة من خلال ما تنشره من مواد بدفع الجمهور لإتخاذ التدابير الاحترازية السابقة لوقوع الجريمة في محاولة الحد من الإجرام وخطورته[3].

وفي إطار الحديث عن الطرق التي تنتهجها الصحافة للوقاية من العنف والجريمة وتوعية الجمهور بمخاطرهما، لابد من بيان الدور المشترك بين الإعلام والأمن في الحد من الإجرام وكافة مظاهر الانحراف لتحقيق الأمن الشامل، عن طريق تبني استراتيجية للإعلام الأمني، والتي تسعى لتحقيق ما يلي:

1– حتى تؤدي الصحافة دورها المثالي في محاربة العنف والجريمة، لابد من التركيز على اختيار الكوادر الصحفية المؤهلة علميا وميدانيا للعمل في تغطية أحداث العنف والجريمة، وتدريبهم على الجوانب الصحفية والقانونية الضابطة لعملية التغطية لمثل هذه الأخبار.

2– تركيز الاهتمام على الإعلام الأمني والسعي لتوجيهه للوجهة السليمة التي تتلاءم مع اتجاهات وميول الفئات المستهدفة[4].

3– إن مهمة الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام في مجال مكافحة العنف والجريمة والحد من تأثيرها على المجتمع، تتمثل في خلق مواطن ملتزم بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها وممتثل

(1) جواد راغب الدلو، **الإعلام والأمن .... تكامل أم تضاد**، ط1، المكتب الإعلامي الحكومي، غزة، 2011، ص 13.

(2) عبد العزيز ديملي، مرجع سابق، ص 261.

(3) عبدالله بن سعود السراني، **"دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة"**، بحث مقدم للمشاركة في الندوة العلمية التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان: برامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات، في الفترة من 10-1432/8/12هـ الموافق لـ 11-2011/7/13م، بمدينة بيروت، ص17، تاريخ الزيارة: 2021/11/21، توقيت الزيارة: 12:27.
https://staffsites.sohag-univ.edu.eg/uploads/931/15394192999.PDF

(4) محمد عيسى برهوم، **علم الاجتماع الجنائي**، ط1، جامعة الشارقة للنشر العلمي، الشارقة، 2004، ص 200

لتوجيهات الدولة وذلك عن طريق إشاعة ثقافة احترام الأنظمة والقوانين، وملاحقة أولئك المواطنين الذين يحاولون الاعتداء على حرمة النظام والأمن العام[1].

4- التبليغ عن الجرائم: تساعد الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام على ضمان تعاون المواطن مع الشرطة لحفظ الأمن والنظام في حالة تسمى في المجتمعات المتقدمة (الشرطة المجتمعية)، فالتبليغ عن الجرائم وتقديم البلاغات والشكاوى تعد من الحقوق التي أباحتها الأنظمة للأفراد، لأن ذلك يساعد على كشف الجرائم ويسهل معاقبة مرتكبيها، ويعاون الأجهزة الأمنية على حفظ النظام العام، ولا شك أن تبليغ المواطنين عما يصل إلى علمهم من الجرائم أو ما يعاينونه من الوقائع الجانية، كما يساعد هذه الأجهزة في تحقيق أهدافها في حماية الأرواح والأموال والأعراض، ومكافحة الجريمة في مهدها أو منعها قبل وقوعها والحد من تأثيرها حين تقع.

5-التقدم للشهادة:

تسهم الصحافة في ضمان تعاون المواطن مع الأجهزة الأمنية لضمان استكمال الإجراءات القانونية ومساعدة العدالة في كشف بعض الجرائم ولا سيما الغامضة منها، فالتقدم للشهادة يساعد رجال الأمن على ضبط الجريمة، والتوصل إلى معرفة مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة، وبالتالي فإنه يقع على عاتق المواطنين واجب يتمثل في عدم كتمان الشهادة والتقدم في غير تردد للإدلاء بمعلوماتهم عن الوقائع الجنائية التي يعلمون بها أو يشاهدونها بأنفسهم، فكتمان الشهادة أو الإحجام عن آدائها بعامل الخوف أو الرهبة، يؤدي في أغلب الحالات إلى ضياع كثير من الجرائم وعدم تمكين الجهات المختصة من تحقيق العدالة[2].

وتسهم بذلك الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى باقتلاع الخوف والرهبة من نفوس الأفراد، مما يشجعهم على الشهادة أمام المحاكم والإبلاغ عن المشتبه فيهم، وفي هذا المجال يجب أن تراعي وسائل الإعلام بث الثقة في نفوس المواطنين، وإرشادهم وتوجيه الجمهور لما يجب أن يفعلوه عندما يواجهون خطرا داهما، وإيضاح الإجراءات التي يجب إتباعها عندما يتعرضون لحادث، وأهمية الإبلاغ عنه من أقرب وسيلة اتصال لأقرب جهة أمنية.

(1) أحمد صالح العمران، **"تنمية الوعي الأمني لدى المواطن"**، بحث منشور في بحوث المؤتمر العربي للتعليم والأمن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1420هـ- 2000م، ص 12-13.

(2) محمود بن محمد سفر، **"المؤسسات المجتمعية والأمنية: رؤى مستقبلية"**، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية من 02/21 حتى 1425/02/24هـ، الرياض، ص 22-24، تاريخ الزيارة: 2020/08/06، توقيت الزيارة: 10:44.

https://awraq-79.blogspot.com/2013/04/blog-post_2550.html

إن نشر صور وأوصاف المتهمين والهاربين من خلال وسائل الإعلام، وطلب المعاونة من الجمهور في البحث عنهم والإدلاء بأية معلومات لديهم، له فائدة مزدوجة حيث يساعد في سرعة القبض على المتهمين من خلال ما يدلي به الجمهور من معلومات أو اقتناع المتهم بتسليم نفسه ليد العدالة، أو اهتزاز أعصابه وتخبط قرارته عندما يعلم بأن أوصافه أو رسمه معلن من خلال وسائل الإعلام[1].

6- المساعدة في القبض على الجناة:

تسعى وسائل الإعلام إلى ترسيخ مقولة (أن كل كمواطن خفير أو شرطي) في أذهان المواطنين بكافة مستوياتهم، وبهذا تضمن أن يسهم المواطن في كافة الميادين بتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا ليس فقط بإتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع وقوع الجرائم والمخالفات، وإنما في مجال تقصي الجناة وإلقاء القبض عليهم وتسليمهم للعدالة، وفي كثير من الحالات كان المواطنون يلاحقون الجناة الذين يفرون بعد ارتكابهم الجرائم، وكانوا ينجحون في معظم الحالات في أخذ أوصافهم وأرقام السيارات التي يستخدمونها ويطاردونهم حتى يتمكنوا منهم ويمسكون بهم ويقتادونهم إلى مراكز الشرطة[2].

7-المحافظة على مسرح الجريمة:

يترك الجاني عادة مسرح الجريمة بصورة تنبئ عن كيفية ارتكاب الجريمة، حيث أن الجاني بقصد أو بدون قصد يترك أدلة مادية كثيرة في مسرح الجريمة تدل على علاقته بها، وهذه الأدلة التي حرص رجال الأمن والقضاء في العثور عليها، ليستدلوا عن طريقها على كيفية وقوع الجريمة ويتوصلوا في النهاية إلى مرتكبيها، وأي عبث بهذا المسرح سوف يؤدي بالضرورة إلى تغيير في الصورة الحقيقية لمسرح الجريمة التي أعقبت وقوع الجريمة مباشرة.

وقد أدى هذا التغيير في كثير من الجرائم إلى ضياع ملامح الطريقة التي ارتكبت بها الجريمة، وإلى ضياع كثير من الأدلة المادية الهامة، التي كانت من الممكن أن تساعد رجال الأمن في الوصول إلى مرتكبي الجريمة، ولذلك فإن المواطن الواعي يمكن أن يساعد رجال الأمن من خلال الحفاظ على مسرح الجريمة كما هو حتى يصل رجال الأمن، كما أن الصحافة وبقية وسائل الإعلام والاتصال تكون وسيلة توعوية للمواطن من خلال تبيان أهمية مسرح الجريمة في الاستدلال على الجناة لذا وجب عدم الاقتراب منه بأي شكل من الأشكال[3].

(1) حمدي شعبان، **الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث**، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2005، ص 30.
(2) محمود بن محمد سفر، مرجع سابق، ص 25.
(3) المرجع نفسه، ص 24.

8- ويكمن أيضا دور الصحافة الايجابي في توعية الجماهير بخطورة الجريمة عن طريق التواصل الأمني الفعال، وهذا من خلال عرض الخلفية الحياتية للمتورطين في الأعمال الإجرامية وكيفية معيشتهم وظروفهم قبل وبعد الدخول في دائرة الجريمة وممارسة العنف، حتى تتضح لكل أسرة ولكافة الأجهزة المعنية الأسباب والظروف الحياتية المختلفة التي كانت وراء تورط هؤلاء المجرمين، ومن ثم نضع أيدينا على الأسباب والنتائج بقصد الوصول إلى خطط سليمة في مواجهة ومكافحة الجريمة، وذلك من خلال الوقاية من تورط عناصر جديدة وانتسابهم لعالم الجريمة، ومن ثم إعادة الضالين لرشدهم وإدخالهم كأعضاء صالحين لتدعيم المجتمع وبنائه من جديد[1].

9- وفي ظل السياسة الوقائية للحد من الإجرام تسعى الصحف للتعريف بوسائل الحماية ومكافحة العنف والجريمة وإبراز مهامها وأدائها الجاد.

10- سعي الصحف بمعية وسائل الإعلام القديمة والحديثة لتحقيق أهداف الخطط الأمنية الخاصة بالتوعية المرورية ومكافحة الجريمة.

11- في إطار الوقاية من الجريمة والعنف تهدف وسائل الإعلام المختلفة إلى إبراز الأضرار التي يمكن أن تلحق بالأفراد من جراء سلبيتهم في التعاون مع الأجهزة الأمنية.

12- التأكيد المستمر من قبل وسائل الإعلام على دور الفرد كعنصر في العملية الأمنية.

13- تعميق الشعور بالمسؤولية لدى المواطن تجاه المواجهة مع المجرمين والمنحرفين.

14- التوضيح الشامل للظاهرة الإجرامية وتناول جوانبها ودوافعها وأسبابها من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

15- التنسيق بين الوسائل الإعلامية حول موضوعات العنف والإرهاب والمخدرات والاغتصاب وغيرها من الجرائم الحساسة، حتى لا تتضارب وتتعارض أساليب المعالجة، وتفقد إثر ذلك وسائل الإعلام مصداقيتها لدى الجماهير.

16- محاربة الإجرام أمنا وإعلاما ينطلق من التأكيد على أهمية التحلي بالقيم الإسلامية السمحة، والأخلاق العربية الأصيلة وتقديم التوعية الدينية الصحيحة من خلال التوسع في إعداد المقالات، وكذا البرامج الدينية والأخلاقية ذات قيم اجتماعية بنائية عامة.

17- خلال معالجة الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى لموضوعات العنف والجريمة، وجب تبني وتحقيق شعار "منع الجريمة قبل وقوعها"، وذلك لأن الوقاية منها خير من طرق علاجها[2].

(1) أحمد إبراهيم مصطفى، مرجع سابق، ص 04.
(2) عبدالله بن سعود السراني، مرجع سابق، ص 19.

1-7-2-الردع من ارتكاب الجريمة :

يعد الردع المرحلة الثانية بعد الوقاية للحد من ظاهرتي العنف والجريمة، والردع هو "التخويف من ارتكاب الجريمة خشية العقاب عن طريق التعامل بحزم وشدة مع المجرمين ليعتبر غيرهم، وبالتالي يرتدعوا ويعلموا بأن ضرر الجريمة على فاعلها أكثر بكثير من نفعها"[1].

توظف وسائل الإعلام بما فيها الصحف في هذا المقام تقنية الردع بنوعيه العام والخاص للحد المبكر من ارتكاب الناس للجرائم، وتخويفهم من خلال ما تم سنه من تشريعات جزائية تجرم أفعالا وتعاقب عليها بعقوبات لا تخلو من التشديد والقسوة لتحقيق المفعول الرادع للعقوبة، بحيث أن التهديد بها يؤدي إلى امتناع المجرم المحتمل عن ارتكاب جرمه، خشية العقاب الشديد الذي يمكن أن ينزل به[2]، وبهذا يمكن القول أن ردع المتلقي من خلال الرسائل الإعلامية حتى لا يؤتي فعل الإجرام أو العنف يقوم على ثلاثة عناصر:

أ- يقين توقيع العقوبات بحيث يتأكد الجميع بأنه لن يفلت مرتكبو الفعل الإجرامي.

ب- سرعة توقيع العقوبة بعد ارتكاب الفعل الإجرامي.

ج- شدة العقوبات التي يواجهها مرتكبو الفعل الإجرامي[3].

كما أن رسالة الردع التي توجهها وسائل الإعلام بما فيها الصحف حتى لا يقوم الناس بارتكاب الجرائم، لا تخص فئة المجرمين، ومن ارتكبوا أفعالا إجرامية وتعرضوا للمساءلة القانونية والمتابعة القضائية والعقاب، بل تتعداه لردع الأسوياء ومن لهم ميول إجرامية عن طريق التنويه والتلويح بالعقوبات، فالفئة الأولى يمارس عليها ردع خاص للاعتبار وعدم العود للإجرام، والفئة الثانية يمارس عليها ردع عام بالتخويف من العقوبة والاعتبار أيضا[4].

1-7-3- المنع من ارتكاب الجريمة:

ويشمل المنع اللجوء إلى الوسائل والإجراءات المادية والإدارية والقانونية التي تحول دون وقوع الجريمة أو استمرار وقوعها بعد الشروع فيها، وهنا تتدخل وسائل الإعلام في منع الجرائم عن طريق دعم جهود قوات الأمن الرسمية أو أعوان المؤسسات الأمنية الخاصة، بتشديد الحراسة على مرتكبي الجريمة، أو بيقظة الجمهور أو المواطنين في المنازل، والأحياء السكنية، والمتاجر، وكذا الأماكن والفضاءات العمومية، فضلا

(1) مساعد بن إبراهيم الحديثي، مرجع سابق، ص 210.
(2) مصطفي العوجي، **الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة**، ط1، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1987، ص 15.
(3) عبد العزيز ديملي، مرجع سابق، ص 262.
(4) المرجع نفسه، ص 261.

عن استخدام أجهزة المراقبة الإلكترونية، ووسائل التحصين المادية، بغية تفويت الفرص على ذوي الميول والنيات الإجرامية لتنفيذ السلوك الإجرامي، وإعلامهم بأنهم ليسوا فقط مراقبين، بل أنهم سيلاحقون ويقبض عليهم ويتعرضون للمساءلة القانونية ثم العقوبة[1]، وبهذا تسهم وسائل الإعلام والأمن بجهودهما التنسيقية في منع الجريمة وإجهاض مخطط تنفيذها وارتكابها قبل فوات الأوان.

1-7-4- مكافحة الجريمة:

تسهم وسائل الإعلام في مكافحة الجريمة عند دخولها في طور التنفيذ، وهنا تسعى لتثمين ودعم الجهود الأمنية لوقف استمرار ارتكاب الجريمة أو الحد من أضرارها، وهنا يعتمد الأمر على سرعة الإبلاغ عنها، وسرعة رجال الأمن إلى نجدة المستغيث، واختيار أسلوب التدخل للحد من الأضرار أو إخفاء معالم الجريمة بغية التخلص من الملاحقة والعقاب[2].

1-7-5- مكافحة الجريمة عن طريق استراتيجية الإصلاح والعقاب:

في إطار الإعلام الأمني تسهم الصحافة في الحد من الجريمة عن طريق التأكيد على أهمية العقوبات الموقعة على المنحرفين لتحقيق العدالة في المجتمع وعدم التعاطف مع المجرمين، فالعقوبة أداة حماية للمجتمع وإصلاح للجاني الذي أخل بمصالح المجتمع وأفراده، وتعد أداة إصلاح وتقويم وتهذيب لسلوك المجرم لكي يعود إلى المجتمع سليما ومتوازنا، وبالمقابل تساعد وسائل الإعلام الرأي العام على تقبل المجرمين المفرج عنهم بعد قضاء العقوبة منعا لعودتهم لعالم الإجرام[3].

وحتى تسهم الصحافة في مكافحة العنف والإجرام بممارسة الاستراتيجيات المتدرجة والمذكورة سابقا، والتي لا تؤتي ثمارها في ترسيم الأمن إلا بتوفير كوادر إعلامية متخصصة، ولكي يتحقق ذلك لابد من إهتمام المعاهد العلمية والمؤسسات الإعلامية بتوفير مناهج متخصصة، كما ينبغي اعتماد التخطيط العلمي ووضع حملات وبرامج إعلامية طويلة المدى وأخرى قصيرة متكاملة الأبعاد، هدفها الحد من الجريمة وإيجاد منظومة رادعة لها، إضافة إلى الاهتمام بالدراسات والأبحاث العلمية للكشف عن حقيقة الجرائم المنتشرة في المجتمع ونوعيتها ودلالاتها، ومن ثم العمل على وضع برامج إعلامية لمواجهة الجريمة واختيار الوسيلة المناسبة والأسلوب المناسب الذي يحقق الهدف[4].

(1) عبد العزيز ديملي، مرجع سابق، ص 263.

(2) محمد بن عبد الله البريدي، "**الشرطة المجتمعية: أهدافها ومعوقات تطبيقها**"، ندوة الأمن مسؤولية الجميع- الدورة السنوية: تطبيقات الشرطة المجتمعية، المنعقدة بين 20 و 23 جانفي 2008، الرياض، ص 10.

(3) لواء هاشم حبري، "**الإعلام وقضايا الأمن في المجتمع**"، دار الهلال، تاريخ الزيارة: 2020/12/28، التوقيت: 14:35 http//darelhilal.com

(4) محي الدين عبد الحليم، "**إسهام وسائل الإعلام في الوقاية من الجريمة**"، ورقة بحثية مقدمة للندوة العلمية لتكوين رأي عام واق من الجريمة، من 24 إلى 26 يناير 2001، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ص 190-191.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن الجريمة وممارسة العنف ليست قضية أمنية أو إعلامية فحسب، بل هي نتاج عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية متفاعلة ومتشابكة تساعد في صنعها وتطورها، وبالمقابل فإن مكافحتها مسؤولية مشتركة بين هيئات الدولة جميعها، ومؤسسات التنمية الاجتماعية التربوية من أسرة ومدرسة ومسجد ،وهي أيضا حصيلة لتظافر شتى العلوم والتخصصات دون استثناء، بهدف زيادة وعي الفرد بواقع الجريمة وأسبابها وسبل معالجتها وبيان العقوبات الرادعة، والسعي إلى إعادة دمج الجناة في المجتمع والعمل على تحقيق الأمن الشامل يأتي عن طريق خلق الثقة المتبادلة بين الفرد وأجهزة الأمن والإعلام وجميع هيئات المجتمع المدني.

الفصل الخامس: التحليل الكمي والكيفي لجريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

أولا: فئات ماذا قيل؟ (محور المضمون)

ثانيا: فئات كيف قيل؟ (محور الشكل)

الفصل الخامس: التحليل الكمي والكيفي لجريدتي" النهار الجديد والخبر اليومي"

سيتم في هذا الفصل التطرق للتحليل الكمي والكيفي لعينة الدراسة، وذلك وفق الإجراءات المنهجية المحددة مسبقا وما تم تحديده وضبطه من فئات التحليل وفئاته على النحو التالي:

أولا – فئات ماذا قيل؟ (محور المضمون):

يتضمن هذا النوع عدة فئات فرعية وظفت منها ما يتناسب وأهداف الدراسة وغاياتها حيث تتمثل فيما يلي:

1– فئة الموضوعات:

وهي الفئة الأكثر استخداما في دراسات تحليل المضمون والتي تقوم بتصنيفه وفقا لموضوعاته، وتجيب على التساؤل الأساسي الخاص بالموضوع أو مجموعة الموضوعات التي تدور حولها المادة الإعلامية، والذي يترتب عند الإجابة عليه تقدير درجة الأهمية والتركيز النسبي الذي توليه المادة الإعلامية للنقاط المختلفة في المضمون، وتتسم الموضوعات بوضوحها في إطار المادة الإعلامية مما يجعل من السهل تحليلها إلا أنها تختلف طبقا لطبيعة هذه الماد الإعلامية"[1].

ولقد استخدمت الباحثة هذه الفئة في هذه الدراسة بتصنيف محتوياتها إلى موضوعات رئيسية وأخرى فرعية، وذلك وفق الأهداف المرجوة من الدراسة كما يلي:

1–1– مواضيع العنف: وقسمتها إلى: عنف مادي، عنف معنوي، عنف جنسي، والتي قسمتها بدورها إلى مواضيع فرعية أخري كالآتي:

1–1–1–العنف المادي: ويتفرع عنه نوعان للعنف: العنف الجسدي، إلحاق الضرر بالممتلكات.

أ– العنف الجسدي: ويشمل: الضرب، العض، الجرح، الدفع، اللكم، الصفع، اللطم، الشد، الرفس، الحرق، إحداث كسور، الحرمان من الحاجات الأساسية (كالطعام والشراب، النوم، والمأوي مما يسبب إضرارا بصحته).

ب– الإضرار بالممتلكات: التعدي على الممتلكات الخاصة أو العامة بوسائل مختلفة، إتلاف الوثائق والغذاء.

1–1–2– العنف المعنوي: ويتمثل في ثلاثة أنواع فرعية للعنف وهي: العنف النفسي، العنف الفكري، العنف العاطفي.

(1)محي الدين عبد الحليم، مرجع سابق، ص 248 – 249.

أ- العنف النفسي: ويشمل المواضيع الفرعية الآتية: إشاعة الرعب والخوف بين الأفراد والجماعات، خلق جو من التوتر، إضعاف المعنويات، إثارة القلق النفسي، إثارة الشعور بعدم الأمن والاستقرار.

ب- العنف الفكري: السيطرة على أفكار الآخرين، كبح المبادرات الذهنية، فرض التبعية الفكرية، محو نمط تفكيري سابق، التحكم في اختيارات الفرد والجماعة.

ج- العنف العاطفي: الرفض، النقد الجارح واللادغ، استخدام ألفاظ اللوم، التهديد والوعيد، الشتم، الإهانة والتحقير، التنابز بالألقاب (نعت الشخص بصفات ذميمة)، التشكيك في قدرات الشخص وإمكاناته، الحط من قيمة الأفراد أو الجماعات (إشعار بالدونية، القذف).

1-1-3- العنف الجنسي: وينقسم إلى نوعين رئيسيين: العنف الجنسي الجسدي، والعنف الجنسي غير الجسدي، وتفصيلها كالآتي:

أ- العنف الجنسي الجسدي: الاغتصاب، التحرش الجنسي، الإجبار على ممارسة و امتهان البغاء والدعارة، استخدام أساليب جنسية تخالف قواعد الدين، العنف الجنسي بين الزوجين.

ب- العنف الجنسي غير الجسدي: ويشمل: التعليقات الجنسية المرفوضة، الإجبار على التعري والاستعراض الجسدي، الإجبار مشاهدة صور أو أفلام أو فيديوهات إباحية.

1- 2- مواضيع الجريمة: وقد قسمتها إلى مواضيع رئيسية وأخرى فرعية كالآتي:

1-2-1- جرائم ضد الأشخاص: وتشمل المواضيع الفرعية الآتية: القتل، محاولة القتل، الانتحار، محاولة الانتحار، الاختطاف، إساءة استخدام السلاح، الإهمال والأخطاء الطبية، الهجرة غير الشرعية.

1-2-1-جرائم ضد الأسرة: وتشمل: الخيانة الزوجية، الإهمال الأسري، الزنا، الطلاق، الشجارات العائلية.

1-2-2-جرائم ضد الأخلاق والآداب العامة: وتتمثل في: الاغتصاب، الدعارة والفسق، ارتكاب الأفعال المخلة بالحياء في الأماكن العامة، تعاطي الخمور والمخدرات.

1-2-3-جرائم ضد النظام والسلامة العمومية: وتتمثل في: القيام بأعمال الشغب والتخريب، الفلتان الأمني، إشاعة الفوضى، إثارة الفتن، تكوين جماعات الأشرار، القيام بأعمال إرهابية، انتحال صفات أخرى، حوادث المرور.

1-2-4- جرائم ضد الأموال والممتلكات: وتتمثل في: السرقة والسطو، التزوير، النصب والاحتيال، الرشوة، الاختلاس، التعدي على الملكية العقارية، الغش في المواد الاستهلاكية، انتهاء صلاحية الأدوية، التهرب الضريبي، التهريب، حيازة وبيع المخدرات، حيازة وبيع الأسلحة.

1-2-5- جرائم ضد الدين: وتتمثل في: التطرف الديني، الاعتداء على أماكن العبادة، المساس بحرية المدافن، حرق وتدنيس القرآن، الإساءة للرسول ﷺ ، منع العبادة والسخرية من الأديان.

1-2-6- الجرائم المعلوماتية والإلكترونية: وتتمثل في: القرصنة واختراق المواقع الإلكترونية، نشر خصوصيات الأفراد، النصب والاحتيال إلكترونيا، مساندة المنظمات الإرهابية، سرقة البيانات والمعلومات، سرقة وتعديل برامج، نشر وضاعة المواد الإباحية، إتلاف المعلومات والبيانات، سرقة الملكية الفكرية، انتحال الشخصيات.

1-2-7- جرائم المنشآت والمصادر الحيوية: وتتمثل في: الصيد الجائر، تبديد الثروات الطبيعية واستنزافها، انتهاك البيئة، التلوث.

أما بالنسبة لفئة الموضوع فقد استخدمت الباحثة وحدة الفكرة كوحدة للتصنيف والتحليل معا، والجداول الآتية توضح النتائج المتوصل إليها خلال التحليل الكمي والكيفي لهذه الفئة كما يلي:

الجدول رقم (04): يوضح فئة الموضوعات الرئيسية لظاهرتي العنف والجريمة في جريدتي

الجريدتين / الموضوعات المتعلقة بالعنف والجريمة		جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
الموضوعات المتعلقة بالعنف	العنف المادي	103	08.81	46	3.93	149	12.74
	العنف المعنوي	51	4.36	17	01.45	68	05.81
	العنف الجنسي	27	2.30	09	0.76	36	03.07
مجموع الموضوعات المتعلقة بالعنف		181	15.48	72	06.15	253	21.64
الموضوعات المتعلقة بالجريمة	جرائم ضد الأشخاص	133	11.37	53	04.53	186	15.91
	جرائم ضد الأسرة	05	0.42	00	00	05	04.42
	جرائم ضد الأخلاق والآداب العامة	04	0.34	00	00	04	0.34
	جرائم ضد النظام والسلامة العمومية	62	05.30	39	03.33	101	08.63
	جرائم ضد الأموال والممتلكات	325	27.80	195	16.68	520	44.48
	جرائم ضد الدين	11	0.94	01	0.08	12	01.02
	الجرائم المعلوماتية والالكترونية	23	01.96	04	0.34	27	02.30
	جرائم ضد المنشآت والمصادر الحيوية	23	01.96	38	03.25	61	05.21
مجموع الموضوعات المتعلقة بالجريمة		586	50.12	330	28.22	916	78.35

المجموع الكلي للموضوعات المتعلقة بالعنف والجريمة	767	65.61	402	34.38	1169	100

توضح المعطيات الرقمية للجدول رقم (**04**) والمتعلقة بفئة الموضوعات الرئيسية لظاهرتي العنف والجريمة في جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** أن: الجريدتين أولتا اهتماما كبيرا بمعالجة الموضوعات المتعلقة بالجريمة، ليليها في الرتبة الثانية إهتمام الجريدتين بمعالجة الموضوعات المتعلقة بالعنف، حيث قدر تكرار موضوعات الجريمة بـ 916 تكرار، وبنسبة 78.35% موزعة بنسبة أكبر على جريدة "النهار الجديد" والمقدرة بـ 50.12%، وبنسبة أقل لجريدة "الخبر اليومي" والمقدرة بـ 28.22%، أما فيما يخص موضوعات العنف في الجريدتين، فقد قدر تكرارها بـ 253 تكرار وبنسبة 21.64%، موزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 15.48%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بما نسبتة 6.15%.

وعلى الرغم من الاهتمام المزدوج للجريدتين بمعالجة مواضيع العنف والجريمة إلا أن أسبقية معالجة هذا النوع من المواضيع تصدر الأجندة التحريرية لجريدة "النهار الجديد" بنسبة 65.61%، لتليها اهتمام جريدة "الخبر اليومي" بنشر مثل هاته الموضوعات بنسبة قدرها 34.38%.

وقد أظهرت النتائج فيما يخص الموضوعات الرئيسية للجرائم المعالجة من قبل جريدتي أن: الجرائم المرتكبة ضد الأموال والممتلكات تصدرت قائمة إهتمامات الجريدتين، وذلك بتكرار مقداره 520 تكرارا، وبنسبة تعادل 44.48% حيث وزعت بنسبة 27.80% على جريدة "النهار الجديد"، مقابل ما نسبته 16.68% بالنسبة لجريدة "الخبر اليومي".

وتأتي الجرائم ضد الأشخاص في محطة موالية بتكرار قدر بـ186 تكرار، وبنسبة تقدر بـ 15.91% موزعة بنسبة تفوق الضعف لجريدة "النهار الجديد" والتي تقدر بـ 1137%، وبنسبة أقل لجريدة "الخبر اليومي" والتي تقدر بـ 4.53%، وفي المرتبة الثالثة تأتي الجرائم ضد النظام والسلامة العمومية بتكرار قدر بـ 101 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 8.63%، موزعة بنسبة متقاربة على جريدة "النهار الجديد" بما قيمته 5.30%، وبنسبة تعادل 3.33% فيما يخص جريدة "الخبر اليومي"، وفي المرتبة الرابعة نجد الجرائم ضد المنشآت والمصادر الحيوية بتكرار قدر بـ 61 تكرارا، وبنسبة 05.21% موزعة على جريدة "الخبر اليومي" بنسبة مقدارها3.25%، وبنسبة أقل 1.96% بالنسبة لجريدة "النهار الجديد".

وقد احتلت الجرائم المرتكبة ضد الأسرة الرتبة الخامسة في سلم أولويات المعالجة بالنسبة للجريدتين، وذلك ب 5 تكرارات وما نسبته 4.42%، وهي موزعة بنسبة كاملة لجريدة "النهار الجديد" أي 4.42%، مقابل نسبة منعدمة بالنسبة لجريدة "الخبر اليومي".

أما فيما يتعلق الجرائم المعلوماتية والإلكترونية فرتبتها السادسة، بتكرار قدر بـ 27 تكرارا وبما نسبته 2.30%، موزعة بنسبة مقدارها1.96%، على جريدة "النهار الجديد"، وبنسبة 0.34% على جريدة "الخبر اليومي".

كما احتلت الجرائم ضد الدين المرتبة السابعة في خارطة المعالجة والنشر بالنسبة للجريدتين محل الدراسة، وهذا بتكرار قدر بـ 12 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 01.02%، موزعة بتقارب نسبي 0.94% بالنسبة لجريدة "النهار الجديد"، وما نسبته 0.08% فيما يخص جريدة "الخبر اليومي".

وقد كانت الرتبة الأخيرة في مواضيع الجريمة المعالجة من قبل جريدة "**النهار الجديد والخبر اليومي**"، من نصيب الجرائم المرتكبة ضد الأخلاق والآداب العامة بتكرار قدر بـ 4 تكرارات، وبنسبة مقدرة بـ 0.34%، موزعة بنفس التكرار والنسبة على جريدة "النهار الجديد"، وبنسبة وتكرار يؤولان إلى الصفر بالنسبة لجريدة "الخبر اليومي".

وتبين نتائج الدراسة التحليلية للموضوعات المتعلقة بالعنف أن: الحظ الأوفر من حيث المعالجة في الجريدتين كان من نصيب العنف المادي بتكرار قدره 149 تكرارا ونسبة قدرها 12.74%، وموزعة بنسبة أكبر على جريدة "النهار اليومي" بـ 8.81%، وبنسبة أقل منها على جريدة "الخبر اليومي" بما نسبته 3.93%، وفي المرتبة الثانية يأتي العنف المعنوي بتكرار قدره 68 تكرارا، ونسبة قدرها 5.81% مقسمة على "النهار الجديد" بنسبة 4.36%، وعلى "الخبر اليومي" بما نسبته 1.45%، أما المرتبة الأخيرة فقد حظي بها العنف الجنسي بتكرار قدره 36 تكرارا، وبنسبة 3.07%، موزعة بتمايز بين جريدة "النهار الجديد" بنسبة 2.30% وبين جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 0.76%.

لقد أوضحت القراءة الكمية المتعلقة بالموضوعات الرئيسية لظاهرتي العنف والجريمة في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**"، مدى اهتمام صحفتي الدراسة بمعالجة قضايا العنف والجريمة، حيث خصصتا حيزا مكانيا واسعا عبر صفحاتها لتغطية مواد العنف والجريمة على اختلاف أنواعها، فلا يخلو عدد من أعداد عينة الدراسة من نشر نماذج متنوعة لظاهرتي العنف والجريمة عبر المستوى العالمي عموما، وعلى المستويين الوطني والمحلي خصوصا، وهذا مرده إلى استفحال ظاهرتي العنف والجريمة، وسعة

انتشارهما وتفشيهما في أوساط المجتمع الجزائري بمختلف فئاته، ناهيك عن تنامي أنماط إجرامية وأشكال عنف حديثة، لم تتمكن حتى الجرائد من تغطيتها بل بقية حبيسة دور الأمن والقضاء لخصوصيتها[1].

لقد سعت جريدتا "**النهار الجديد والخبر اليومي**" في هذا السياق إلى تنمية الوعي المجتمعي ضد العنف والجريمة عن طريق نشر الأخبار والتقارير الدقيقة والصادقة والموضوعية للحد منها ومكافحتها[2]، ومن ثم إعطاء الحق للفرد في الحصول على المعلومات وعدم التستر عليها[3]، فهذا الاستعداد المتنامي للجمهور في الوقوف على أخبار الجرائم والقضايا الأمنية لارتباطها بسلامتهم من ناحية وتشوقهم لمتابعتها من جهة ثانية[4].

ويمكن إرجاع منطلق الجريدتين موضع الدراسة في معالجة أخبار العنف والجريمة، لنظرية المسؤولية الاجتماعية والتي تفسر العمل البنائي للصحافة، فالصحافة بهذا تتحمل أنماطا ومستويات متعددة للمسؤولية، وفي مقدمتها مسؤوليتها تجاه المجتمع، فالصحيفة كغيرها من وسائل الإعلام عليها واجبات في إمداد الجماهير بالمعلومات وبذل الجهد لعدم الإساءة للأفراد[5]، فبقدر حريتها تأتي مسؤوليتها، وهذا ما يتفق مع ما تم تبنيه كمدخل نظري للدراسة –نظرية المسؤولية الاجتماعية–، إضافة إلى تثمين ما سبق ذكره من قبل ما توصلت إليه إحدى الدراسات الأساسية السابقة، حيث خلصت الباحثة "**نجاة علمي**" إلى: «أن دور الصحيفة هو تزويد الجمهور بالمعلومات والمعرفة الحقيقية للأحداث الواقعية لخدمته، ويوازي هذا النشر للمعلومة هدف قيمي أخلاقي مهني» [6].

وقد أوضحت الرؤية التفسيرية للنتائج الكمية من زاوية ثانية، أن اهتمام جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" بنشر مختلف أخبار العنف والجريمة، مرجعه السعي لجذب القراء ورفع أرقام السحب

([1]) مسعود بوسعدية، " **العنف في الصحافة الجزائرية المكتوبة: دراسة تحليلية ليوميات الشرق اليومي والخبر والنصر**"، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية: دورية أكاديمية تصدر عن مركز الحكمة، الجزائر، مج6، ع2، 29سبتمبر2018، ص 70، تاريخ الزيارة: 2020/02/17، توقيت الزيارة: 12:36.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/65388

([2]) الأزهر العقبي، ربيحة نبار، "**دور البرامج التلفزيونية في التوعية بمخاطر الجريمة**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع: دورية دولية محكمة تصدرها كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر –الجزائر–، مج6، ع1، مارس 2017، ص 59، تاريخ الزيارة: 2020/01/05، توقيت الزيارة: 12:15.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/116/6/1/82219

([3]) حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 143.

([4]) بهاء الدين محمد حمدي، "**الإعلام الجنائي وآثاره في الحد من آثار الجريمة**"، ط1، دار الراية للنشر، عمان، 2013، ص 150.

([5]) حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 167.

([6]) نجاة علمي، مرجع سابق، ص 248-249.

والتوزيع، ففي ظل السبق الصحفي تتسابق الصحف وراء أجندتها التحريرية فتفرض على القارئ أولوياتها بالرفع أو الحط من شأن القضايا التي تبثها أو تضعها[1] وفق إطار إعلامي معين، لأن الأخبار هي ما يجعله الصحفيون أخبارا، لذلك نجد أن الصحافة تركز على الأحداث غير المألوفة، كجرائم القتل، الاغتصاب، الاختطاف، السرقة، الجنس، والشعوذة ....إلخ، وهذا بحجة أحقية القارئ في معرفة ما يدور حوله[2]،وخصوصا أن القارئ العادي لا يفقه غايات الصحف من النشر.

وبالعودة إلى ما تم رصده في مقدمة النتائج الإحصائية، التي توضح بأن جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" أولتا عناية واهتماما كبيرين بمعالجة صنوف الجرائم أكثر من معالجة صنوف العنف وهذا مرده إلى خطورة الجرائم وتفشيها في المجتمع الجزائري، فالجرائم نتائج للعنف الذي يعتبر مقدمة لها.

ومن أمثلة ما تم نشر من نماذج مختلفة لظاهرتي "العنف والجريمة" في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" ما يلي:

أ– بالنسبة لجريدة "النهار الجديد": تلميذ بالمتوسط يذبح قريبه في العلمة بسطيف[3]، شرطي يحاول الانتحار بعدما انتحر ابنه منذ أيام بالسوارخ في الطارف[4]، سحقت رأس معاقة باستعمال "المهراس" ثم ذبحت والدتها بتحريض من ابنتها الثانية[5]، آثار حذاء رياضي تطيح بعصابة السطو على المساجد في الوادي[6]، تسوية وثائق سيارة تكشف قضية تزوير[7].

ب– بالنسبة لجريدة "الخبر اليومي": مركز إجراء مسابقة المديرين والنظار بتبسة: أستاذ حارس يعتدي على مترشحة حامل وأخرى تتعرض لهجوم أشرار[8]، سقطات المغني المغربي تتواصل: سعد المجرد متورط في فضيحة جنسية جديدة بفرنسا[9]، الجلفة: حجز أوراق نقدية مزورة وتوقيف مروجها بحاسي

([1]) تسيير مشارقة، **مدخل إلى الدراسات الإعلامية**، ط1، بيت المقدس للنشر والتوزيع، رام الله، 2002، ص 90.

([2]) ابن داود العربي، **"ضوابط المعالجة الصحفية للجريمة"**، مداخلة في الملتقي الوطني حول الديمقراطية، يومي 13/12 ديسمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 10، تاريخ الزيارة: 2020/11/5، توقيت الزيارة: 23:09.
https://manifest.univ-ouargla.dz/archives/facult%C3%A9-des-sciences-humaines-et-sociales-fshs/181

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3235، الأحد 6 ماي 2018، ص 7.

([4]) جريدة النهار الجديد، العدد 3295، الثلاثاء 17 جويلية 2018، ص 3.

([5]) جريدة النهار الجديد، العدد 3402، الأحد 25 نوفمبر 2018، ص 3.

([6]) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 24.

([7]) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 24.

([8]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8929، الاثنين 16 جويلية 2018، ص 24.

([9]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 21.

بحبح، انتحل الصفة وتسلل إلى الحرم المدرسي: احتجاج أساتذة على مفتش مزيف لمادة الفرنسية بالوادي[1].

مما سبق ذكره يمكن القول أن حقيقة اهتمام جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" بنشر أخبار العنف والجريمة، سيتضح ذلك أكثر من خلال تحليل باقي الفئات المتعلقة بالشكل والمضمون.

الجدول (4–1) يوضح فئة الموضوعات الرئيسية لظاهرة العنف في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / الموضوعات المتعلقة بالعنف والجريمة			جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
			ك	%	ك	%	ك	%
الموضوعات المتعلقة بالعنف	العنف المادي	العنف الجسدي	80	31.62	28	11.06	108	42.68
		الإضرار بالممتلكات	23	09.09	18	07.11	41	16.20
	العنف المعنوي	العنف النفسي	12	04.74	02	0.79	14	05.53
		العنف الفكري	16	06.32	06	02.37	22	08.69
		العنف العاطفي (اللفظي)	23	09.09	09	03.55	32	12.64
	العنف الجنسي	العنف الجنسي الجسدي	24	09.48	09	03.55	33	13.04
		العنف الجنسي غير الجسدي	03	01.18	00	00	03	01.18
المجموع			181	71.54	72	28.45	253	100

توضح المعطيات الرقمية للجدول رقم (**4–1**) والمتعلقة بفئة الموضوعات الرئيسية لظاهرة العنف في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" أن: العنف الجسدي احتل أعلى تكرار في سلم اهتمامات الجريدتين وذلك بتكرار قدر بـ 108 تكرارا وبنسبة مقدارها 42.68% موزعة بنسبة أعلى 31.62% لجريدة النهار الجديد، ونسبة أقل والمقدرة بـ 11.60% بالنسبة لجريدة الخبر اليومي، وفي المرتبة الثانية اهتمت الجريدتان بمعالجة العنف المادي المتعلق أساسا بالإضرار بالممتلكات، وهذا بتكرار قدره 41 تكرارا وبنسبة قدرت بـ 16.20%، والتي وزعت بتقارب على الجريدتين محل الدراسة، حيث أخذت جريدة "النهار الجديد" ما نسبته 9.09%، وجريدة الخبر اليومي ما يعادل 7.11%.

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 9057، الخميس 11أكتوبر 2018، ص 20.

فيما كانت المرتبة الثالثة من نصيب العنف الجنسي الجسدي بتكرار قدره 33 تكرارا ونسبة تعادل 13.04%، موزعة بأفضلية على جريدة النهار الجديد بنسبة تقدر بـ 9.48%، وبنسبة أقل على جريدة الخبر اليومي والتي تقدر بـ 3.55%.

كما لوحظ أن تناول الجريدتان لموضوع العنف الجنسي الجسدي إحتل المرتبة الرابعة وكان مقاربا من حيث التكرار والنسبة، للعنف العاطفي، والذي أخذ تكرارا قدر بـ 32 تكرار ونسبة مقدارها 12.64%، موزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة تقدر بـ 9.09% تفوق سابقتها بثلاثة أضعاف، والمقدرة بـ 3.55% فيما يخص جريدة الخبر اليومي، في حين كانت المرتبة الخامسة من نصيب العنف الفكري بتكرار قدر بـ 22 تكرارا، وبما نسبته 8.69%، موزعة بنسبة 6.32% على جريدة "النهار الجديد"، وبما نسبته 2.37% بالنسبة لجريدة الخبر اليومي.

كما حظي العنف النفسي بالرتبة السادسة بتكرار مقداره 14 تكرارا، ونسبة تقدر بـ 4.74% بالنسبة لجريدة النهار الجديد، في حين أخذت جريدة الخبر اليومي نسبة تقدر بـ 0.79%، أما عن الرتبة الأخيرة من حيث أولويات النشر لمواضيع العنف فكانت من نصيب العنف الجنسي غير الجسدي بنسبة 1.18%، وبتكرار قدر بـ 03 تكرارات، انفردت بها جريدة "النهار الجديد" فقط، وبالمقابل أخذت جريدة "الخبر اليومي" نسبة وتكرار معدومين.

لقد أوضحت القراءة الكمية المتعلقة بالموضوعات الرئيسية لظاهرة العنف في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"، أن الجريدتين محل الدراسة أبدتا اهتماما بمعالجة قضايا العنف المادي بشقيه وفي مقدمته العنف الجسدي، وقد يعود هذا إلى سهولة اكتشافه واثباته من طرف المصالح المختصة لأنه يترك آثارا مادية ملموسة تعتبر كدليل على إثبات العنف الواقع على الضحية، وبذلك يسهل الإبلاغ عنه لدى مصالح الأمن، وبالتالي مقاضاة ومحاكمة الجاني[1]، ولعل هذا التفسير أزمعت عليه أغلب الدراسات السابقة.

وقد يعود اهتمام صحيفتي الدراسة بمعالجة "الإضرار بالممتلكات" كعنف مادي جلي الأثر لما يخلفه أيضا من أضرار واضحة تلحق بالممتلكات العامة والخاصة، وهو ما يساعد الجهات الأمنية (الشرطة العلمية) والقضائية في التحري ومن ثم التوصل لفاعليه أفرادا كانوا أو جماعات هذا إثباته من ناحية، ومن ناحية ثانية يمكن تفسير لجوء جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" للمعالجة المكثفة للعنف المتعلق بالأضرار بالممتلكات لكونه من أكثر مظاهر العنف شيوعا وانتشارا على مستوى العالم، كما أنه يعكس

(1) نادية جيتي، صالح بن بوزة، مرجع سابق، ص 187.

الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتدنية التي تعيشها مناطق متفرقة من العالم. كالفقر والبطالة ..... إلخ، وكلاهما يعد دافعا للسلوك الإجرامي للإنسان نتيجة لنقص المورد المالي لتوفير احتياجاته مما يولد عنده الشعور بالإحباط[1].

وذلك ما توصلت إليه الباحثة **"أزهار صبيح غنتاب"** حيث ذكرت: « أن هذا الشكل من العنف الاضرار بالممتلكات يدفع الأفراد تحت تأثير الفاقة إلى القيام بأعمال العنف ضد مؤسسات الدولة، أو يصبحون أكثر استعدادا للانخراط في أعمال العنف المنظمة ضد أي هدف كان، كما قد ينشأ بذلك نوعا من التمرد في المناطق التي تشعر بأن هناك حرمان مقصودا في الخدمات أو الامتيازات، وإذا كان هذا الشعور مترافقا مع التمايز الفئوي، فإنه سيدفع إلى ممارسة العنف على أسس سياسية (الأحزاب)» [2] ، وهذا ما تؤكد عليه **"نظرية الفقر والحرمان"** و**"نظرية البناء الاجتماعي"** إضافة إلى نظرية **"الإحباط والعدوان"** المتناولة بالتفصيل في الفصل النظري الثاني للدراسة.

إن احتلال العنف الجنسي الجسدي المرتبة الثالثة يمكن تفسيره بعدم التبليغ عن قضايا العنف الجنسي بسبب خوف الأسرة الجزائرية من الفضيحة[3]، لذلك تفضل "الصمت" أو الخضوع للقيود المجتمعية التي تفرضها ثقافة المجتمعات ذات المخيال الاجتماعي المحافظ، فرغم وجود قوانين تردع مثل هذه الظواهر إلى أن التستر عليها بسبب الخوف من الفضائح، ووصم أفراد المجتمع سلبيا لضحايا التحرش الجنسي أدى إلى إتساع بؤرة الظاهرة وشيوعها وتزايد خطرها[4].

أما فيما يخص ما تم عرضه من مادة صحفية تتعلق بالعنف الجنسي الجسدي في جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"**، فقد ارتبط أساسا بقضايا الاختفاء أو الاختطاف التي تم التبليغ عنها عند مصالح الأمن فحسب، وبعد العثور على الأشخاص المختفين أو المختطفين إناثا أو ذكور يتم اكتشاف تعرض الحد الأكبر منهم إلى الاعتداء الجنسي سواء في نطاق الأفراد أو الجماعات، أما دون ذلك فلا يتم التبليغ عنه بسبب الخوف من الفضائح ونظرة المجتمع القاسية نحو هاته الفئة مما زاد الأمر تأزما.

---

(1) عبد الرحمن أبو توتة، **علم الإجرام**، ط1، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 253.

(2) أزهار صبيح غنتاب، مرجع سابق، ص 77.

(3) نادية جيتي، صالح بن بوزة، مرجع سابق، ص 187.

(4) زكية العمراوي، نورة تمراط، **اتجاهات الأسرة الجزائرية نحو ثقافة التربية الجنسية للحد من التحرش الجنسي بالأطفال – دراسة تطبيقية حول الواقع والصعوبات–**، كتاب وقائع أعمال المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي أيام 9 و10 أكتوبر 2021: الإساءة الجنسية للأطفال الواقع وسبل المعالجة"، ج2، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، ص 15، تاريخ الزيارة: 2022/06/30، توقيت الزيارة: 12:10.
https://democraticac.de/wp-content/uploads/2021/10

وبالحديث المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة فكانت على التوالي للعنف العاطفي (اللفظي)، ثم العنف الفكري، فالعنف النفسي، ويرجع هذا إلى صعوبة إثباته لعدم تركه آثارا مادية أو ظاهرة على ضحاياه كالكدمات أو الندوب أو الخدوش، ويعتمد هذا النوع من العنف في الأساس على إخضاع الطرف المقابل والاضرار به عن طريق وضعه تحت وطأة الضغوطات المستمرة، وبالتالي فالعنف المعنوي بصنوفه الثلاثة يعتبر عنفا صامتا لأنه لا يترك آثارا جسدية جلية، ولكنه كفيل بترك آثار نفسية مدمرة على حياة الضحية[1]، كما يمكن ارجاع عدم إهتمام صحفتي الدراسة كثيرا بالعنف المعنوي إلى ذهنية المجتمع الجزائري الذي يجهل أن يمكن الإبلاغ عنه أو إيداع شكوى ضد هذا الشكل من العنف، وأيضا كما قد تعتبر الإساءة النفسية واللفظية عبارة عن نوع من العتاب أو اللوم أو التنفيس عن الغضب متجاهلا الآثار التي يمكن أن يحدثها[2].

إن ما تم معالجته من عنف عاطفي أو فكري ونفسي من قبل جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" تعلق أساسا بثلاث محطات: أولها العنف المدرسي وما يتعرض له المتعلمون من إهانات أرهقت نفسية التلاميذ وتسببت للكثير منهم بعقد أدت إلى تأخرهم دراسيا والتوقف عن الدراسة في حالات أخرى، وثانيها ما يجري على ألسنة المسؤولين فيما بينهم من مشادات كلامية صراعا منهم على السلطة أو المنصب، إذ أن الشارع يهدأ ويثور وفقا لما يصدر عن هذه القيادات من تصريحات[3].

أما ثالثها فيتمثل في الاضطهاد الذي يعانيه المواطن أثناء مطالبته بحقوقه بين أسوار مؤسسات الدولة وقطاعاتها المختلفة، فيتلقى الإهانة والطرد من قبل المسؤولين تحت الحكم البيروقراطي غالبا، ورغم وصول إبلاغات عن هذا النوع من العنف الذي أعانت عليه غالبا الثورة الجماعية للشعب في شكل إضرابات للمطالبة بالحقوق المفقودة، إلا أن صوتها خافت لارتباطها بالفئات المسؤولة في البلد لطول أيديها سلطويا.

وإن فتح المجال من قبل جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** عبر صفحاتها لمناقشة مثل هذه القضايا المتعلقة بالعنف بمختلف أنواعه، ما هو إلا لتحليها بلوازم المسؤولية الاجتماعية، ومن أمثلة ما تم نشره من نماذج عن العنف العاطفي، والعنف الفكري والنفسي ما يلي:

([1]) **العنف المدرسي علامات مدمرة يتركها على أجساد ضحاياه**، تاريخ الزيارة 2022/03/27، التوقيت: 09:13، www.lakalafya.com

([2]) نادية جيتي، صالح بن بوزة، مرجع سابق، ص 187.

([3]) أحمد الشقاقي، **"دور الإعلام في تفاقم الأزمات"**، جريدة الاستقلال الأسبوعية، تاريخ الزيارة: 2022/02/16، توقيت الزيارة:01:33. www.alestqlol.com

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– وضعية كارثية بمصلحة الأمومة والتوليد بمستشفى ابن سينا في أدرار[1].

– شكاوي بالجملة حول تدني الخدمات الطبية: مطالب بإيفاد لجنة تحقيق وزارية إلى مستشفى ورقلة[2].

– مواقع التواصل الاجتماعي تتداول سقطات خرجاتهم للميدان: إقالة ولاة عقب تصريحات وتصرفات مثير للجدل[3].

– عضو برلمان أمام العدالة ماديروا والو[4].

– إضرابهم يدخل يومه العاشر: إدارة جامعة عباس لغرور بخنشلة تقاضي الطلبة وتهددهم بالفصل[5].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– بيتي مهدد بالانهيار، عائلتي في خطر أين المسؤولين راني محقورة، موزاية البليدة: تسربات مياه الصرف تخرج سكان حوش جوردا إلى الشارع، الوالي لا تتواصل[6].

– عنف لفظي وشتم وتخوين على ألسنة السياسيين، الخطاب السياسي ينزل إلى الحضيض[7].

وبالعودة إلى سلم أولويات النشر والمعالجة بالنسبة لجريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" فيما يخص مواضيع العنف، فقد لوحظ أن العنف الجنسي غير الجسدي حظي بالمرتبة الأخيرة، وهذا مرجعه لخصوصية هذا العنف وصعوبة إثباته لغياب آثاره المادية على الضحية، وتخوف الأهالي من الشكوى لما تجرها من فضيحة على الأسرة، وإساءة ونبذ للضحية.

ويضاف إلى ذلك أن العنف الجنسي غير الجسدي أقل حدة على الضحية من العنف الجنسي الجسدي الذي تبقي آثاره تلحق صاحبها طول حياته، وهذا يعد دافعا لتخلي الكثير من الأسر عن معاقبة الجاني، وارتبط هذا العنف بالنوع الاجتماعي فكانت فئة النساء والأطفال الأكثر تعرضا له، وبالمقابل نجد تنام للوعي الأهلي والمجتمعي عند بعض الأسر والفئات المثقفة التي لا ترى حرجا في

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3295، الثلاثاء 17 جويلية 2018، ص 7.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 23.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3367، السبت 12 أكتوبر 2018، ص 5.

(4) جريدة النهار الجديد، العدد 3367، السبت 12 أكتوبر 2018، ص 23.

(5) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 2.

(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 23.

(7) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 أكتوبر 2018، ص 2.

الكشف عن مثل هذه الممارسات للحد منها، ومن أمثلة صور العنف الجنسي (بنوعيه) والتي قدمتها جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" ما يلي:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- شرطة الحجار توقف عصابة اختطفت فتاة واغتصبتها بالقوة[1].

- أحد الجناة قام بتصوير عملية الاعتداء عليها: تحرير مراهقة من خميس مليانة اغتصبها صديقها مع رفاقه في جبال الشريعة بالبليدة! [2].

ب- بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- تنام مرعب للعنف الجنسي على الأطفال تيزي وزو[3].

- سوق أهراس: رفضت الرضوخ لنزواته[4].

ومن خلال ما سبق ذكره نلحظ اهتمام جريدتي الدراسة بطرح مختلف قضايا العنف للمعالجة بسبب خطورتها على الفرد وعلى الأسرة وعلى البناء الاجتماعي ككل، وهذا إدراك منها بحجم المسؤولية المنوطة بها، وتبقي طرق العرض والتفصيل هي سبيل للكشف عن حقيقة هذه المعالجة

جدول رقم (4-1-1) يوضح نوع العنف المادي المثار في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / موضوعات العنف المادي		جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
العنف الجسدي	الضرب	29	19.46	06	04.02	35	23.48
	العض	00	00	00	00	00	00
	الجرح	14	09.39	05	03.35	19	12.75
	الشد والدفع	03	02.01	00	00	03	02.01
	الرفس	00	00	00	00	00	00
	الحرق والكي	05	03.35	03	02.01	08	05.36
	الشجار	06	04.02	03	02.01	09	06.04

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3337، الخميس 6 سبتمبر 2018، ص 3.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 2.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 أكتوبر 2018، ص 2.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8929، الاثنين 16 جويلية 2018، ص 21.

	الخنق	01	00.67	00	00	01	0.67
	التعذيب	03	02.01	01	0.67	04	02.68
	إحداث كسور	09	06.04	04	02.68	13	08.72
	الحرمان من الحاجات الأساسية	10	06.71	06	04.02	16	10.73
الإضرار بالممتلكات	إتلاف الوثائق والغذاء	01	0.67	00	00	01	0.67
	التعدي على الممتلكات الخاصة أو العامة	22	14.76	18	12.08	40	26.84
المجموع		103	69.12	46	30.87	149	100

توضح المعطيات الرقمية للجدول رقم (**4-1-1**) والذي يتعلق بنوع العنف المادي المثار في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" أن: موضوع العنف المتعلق بالتعدي على الممتلكات الخاصة أو العامة قد احتل الرتبة الأولى في سلم اهتمامات الجريدتين بتكرار قدره 40 تكرارا، وبنسبة قدرت 26.84%، موزعة بنسبة متقاربة، على جريدة "النهار الجديد" بنسبة تعادل 14.76%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 12.08%، أما المرتبة الثانية فخصت الضرب بتكرار قدر بـ 35 تكرار، وبنسبة 23.48%، موزعة بنسبة أعلى 19.46%، وبنسبة أقل تقدر بـ 4.02% بالنسبة لجريدة "الخبر اليومي"، أما عن المرتبة الثالثة فكانت من نصيب الجرح كنوع من العنف الجسدي بنسبة تقدر بـ 12.75%، وبتكرار يعادل 19 تكرارا، موزعة 9.39% على جريدة "النهار الجديد"، وبنسبة 3.35% على جريدة الخبر اليومي، في حين كانت المرتبة الرابعة للحرمان من الحاجات الأساسية بتكرار قدر 16 تكرارا، وبنسبة تقدر بـ 10.73%، موزعة على جريدة النهار الجديد بنسبة تقدر بـ 6.71%، وعلى جريدة الخبر اليومي بنسبة تقدر بـ 4.02%، في حين أخذ إحداث الكسور المرتبة الخامسة بما نسبته 8.72%، موزعة بنسبة 6.04% على جريدة النهار الجديد، وعلى جريدة الخبر اليومي بنسبة 2.68%.

ولقد حظي الشجار بالمرتبة السادسة بتكرار قدر بـ 9 تكرارات بنسبة 6.04%، موزعة بنسبة 4.02% على جريدة النهار الجديد، وعلى الخبر اليومي بنسبة 2.01%، في حين احتل الحرق والكي المرتبة السابعة بـ 8 تكرارات وبنسبة 5.36%، موزعة على جريدة النهار الجديد بنسبة 3.35%، وموزعة على جريدة الخبر اليومي بنسبة 2.01%، أما الرتبة الثامنة فقد حظي بها التعذيب بـ 4 تكرارات وبنسبة 2.68%، موزعة بنسبة 2.01% على جريدة النهار الجديد وبنسبة 0.67% على جريدة الخبر اليومي، في حين تفردت جريدة النهار الجديد بدراسة الشد والدفع بـ 3 تكرارات وبنسبة

2.01%، أما الرتبة العاشرة فقد كانت من نصيب الخنق، إضافة إلى إتلاف الوثائق والغذاء بتكرار واحد وبنسبة 0.67% بالنسبة لجريدة النهار الجديد، أما المرتبة الأخيرة للعض والرفس بتكرار ونسبة معدومين.

بينت النتائج الكمية المتعلقة بنوع العنف المادي المثار من قبل جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** مدى اهتمام صحيفتا الدراسة بمعالجة العديد من مواضيع التعدي على الممتلكات الخاصة أو العامة والذي أيدته الدراسات السابقة، وهذا مرجعه إلى ثورة المواطن الجزائري على الفساد والظلم والاضطهاد الذي يتعرض له بسبب سوء الإدارة والتسيير والحرمان من الحقوق[1].

ناهيك عن البيروقراطية وهذه العوامل والتجاوزات تشحن الفرد وتدفعه للتنفيس عن غضبه بالتعدي على الممتلكات العامة أو الخاصة سواء عن طريق التحطيم أو التكسير أو الحرق أو السطو وغيرها من طرق الإتلاف، كما أن خصوصية الفرد الجزائري تتسم بنوع من الشدة والعنف في معالجة الكثير من الأمور والمواقف، وهذا ما تؤكده النظريات والعوامل النفسية والبيولوجية والإجتماعية المتطرق لها بالتفصيل في الفصل النظري الثاني للدراسة وخصوصا: **نظرية التنفيس والتطهير، نظرية الإحباط والعدوان، ونظرية الفقر والحرمان** إضافة إلى **نظرية الضغط الاجتماعي**.

ولم تغفل جريدتا **"النهار الجديد والخبر اليومي"** عن نقل مشاهد مختلفة للتعدي على الممتلكات الخاصة أو العامة على المستوى العالمي أين نقلت لنا الجريدتان صورا متنوعة للتعدي على الممتلكات في عواصم مختلفة من العالم كالثورة على النظام من ناحية، وعلى الظلم والحرمان المؤسساتي من ناحية ثانية، وعلى بعض القوانين الجائرة في حق موظفي الشركات من ناحية ثالثة.

عندما نتحدث عن نوع العنف المادي المثار في جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** نجد أن الضرب احتل الرتبة الثانية وهذا يعزى بالدرجة الأولى إلى أن الضرب يعد أكثر أنواع العنف شيوعا في المجتمع الجزائري، كما أنه يعتبر مرافقا لمعظم أنواع العنف الأخرى ومقدمة لها، فمثلا نجد الضرب سبب للكسر، والجرح وغيرها، ولعل سبب ارتفاع نسبته مرده إلى أن الضرب كعنف جسدي يسهل إثباته لوضوح آثاره على جسم الضحية عند الإدلاء به.

وإحتل العنف المتعلق بالجرح المرتبة الثالثة، حيث تعد الجروح نتيجة للممارسات العنيفة على مختلف فئات المجتمع، سواء تعلق الأمر بالضرب المبرح أو التعدي على الضحية بآلة حادة تكون سببا في

([1]) عبد الستار رمضان، **"جرائم الاعتداء والتجاوز على الممتلكات العامة"**، تاريخ الزيارة: 2022/02/19، توقيت الزيارة: 06:52، www.rudawarabia.net

إحداث جروح متفاوتة الخطورة على جسد الضحية، وإن المتأمل لما تم إحصاؤه من نتائج تتعلق بالجرح يجد أن أعلى النسب جاءت نتيجة لحوادث المرور التي تحصد الكثير من الأرواح وتخلف العديد من الجرحى.

حظي الحرمان من الحاجات الأساسية (الضرورية) بالمرتبة الرابعة، حيث يتم حرمان الشخص من أمور مادية تسهم في استقرار حياته من: لباس، سكن، أكل، شرب، وحتى العمل والتعليم، فهو عنف مادي ولكن أضراره نفسية بالغة الأثر، لأن ذلك من أبسط حقوق الإنسان خصوصا فئتي الطفولة وكذا الشباب، فالحرمان من أبسط أولويات الحياة قد يدفع المرء إلى جرائم وخيمة قد يرتكبها الشخص في حق نفسه، وهي الانتحار بسبب قساوة العيش أو اللجوء لقوارب الموت بحثا عن حياة أفضل أو الموت، كما لوحظ أن متغير الحرمان من الحاجات الأساسية قد يصاحب جرائم الاختطاف أين يحرم المختطف من الماء والأكل وحتى الهواء بهدم إخماد صوته مما يؤدي إلى موت الضحية، حيث تؤكد "**نظرية الفقر والحرمان**"على أن الحرمان المتكرر قد يدفع بالفرد لممارسة العنف وارتكاب الجرائم.

ولقد شغل إحداث الكسور المرتبة الخامسة، والتي تعتبر كما أسلفنا نتيجة للضرب المبرح أو الدفع المؤدي إلى السقوط، كما يكون نتيجة مرافقة لحوادث المرور لما تخلفه هذه الأخيرة من خسائر محسوسة تتمثل في الإصابات الجسدية والخسائر المادية.

اهتمت أيضا جريدتا الدراسة بمعالجة ظاهرة الشجار والذي يعتبر مدخلا لظاهرتي العنف والجريمة، ويكثر في كافة الأوساط الاجتماعية سواء في: المحيط العائلي، الوسط المدرسي، مكان العمل، الشارع، أماكن اللعب، المحلات..... إلخ، كما يعد الشجار نوعا من أنواع العراك سواء اللفظي أو الحركي بين الأفراد، وينتج عن الاختلاف في الرأي أو الغضب أو الانفعال إزاء كل ما يخدش الكرامة ويجرح الاحساس ويؤذي المشاعر بالتقبيح أو التجريح، حيث يعتبر قناة لتبديد الطاقات إما بإحداث الأذى بالاعتداء اللفظي أو الجسدي، خصوصا حين تغيب ثقافة الحوار والتفاهم والتعامل بحكمة[1].

ويترأس هذا النوع من العنف المادي –الشجار– الذكور (أطفال، شباب، رجال) وبالأخص في رمضان وموسم الصيف، فلا شك أن مستوى الضغوط يؤثر على العنف، ومصدر الضغوط هو العمل والأسرة والبطالة وعدم القدرة على العمل وزيادة عبء ومطالب العمل إلى جانب الظروف الاقتصادية، فتعرض الفرد – الرجل– لقدر كبير من الضغوط و الإحباطات قد تؤدي إلى الشعور بالفشل في إشباع حاجاته وتحقيق أهدافه مما يزيد ذلك من احتمالية ممارسة للعنف بوصفه وسيلة للتخلص من التوترات

(1) سيرين السيد،" **الشجار بدلا من ثقافة الحوار**"، صحيفة الرأي، تاريخ الزيارة: 2022/02، توقيت الزيارة:23:20.
http://de alrai. Com. proposé

الناتجة عن هذه الضغوط فالرجل الذي تحاصره الضغوط الشديدة يسهل استثارته انفعاليا، ومن ثم يصعب عليه التحكم في انفعالاته مما يدفعه ذلك إلى ممارسة العنف فالتحكم في العنف يرتبط بزيادة قدرة الفرد على التحكم في انفعالاته[1].

وهذا ما تؤيده **نظرية الذكورة**، و**نظرية الإحباط والعدوان**، **ونظرية الفقر والحرمان** إضافة إلى **نظرية الضغط الاجتماعي**.

أما المرتبة السابعة والثامنة على التوالي فكانت للحرق والكي، وبعدها التعذيب، فكليهما يرافق في الغالب جرائم الاختطاف أين قد يسبق القتل عملية التعذيب الجسدي والنفسي للضحايا بهدف التنكيل منهم، أو إرهابهم لعدم الإقرار في حالة إرجاع الضحايا لأهاليهم، كما أن الأطفال من الفئات الأكثر تعرضا للضرب والتعذيب وكذا الحرق والكي باسم التأديب والتربية متناسين أضراره النفسية، فهذه السلوكيات قد تكون آثارها بسيطة فتسمى عنف جسدي بسيط، وقد تكون الآثار وخيمة تصل لحد الوفاة وتسمى حينها قتلا[2].

وقد خصصت المرتبة التاسعة للشد والدفع، وترفع فئة معالجته من قبل جريدتي النهار الجديد والخبر اليومي، لأنه ضمني ومشترك من جهة، فهذا النوع من العنف الجسدي يصاحب الشجار من ناحية، ويعد سببا لغيره من أنواع العنف.

وفيما يتعلق بالمحطة العاشرة في سلم ترتيب أنواع العنف المادي فقد كانت مزدوجة بين الخنق وإتلاف الوثائق أو الغذاء، أين انفردت بتغطيتها جريدة "النهار الجديد" دون نظيرتها "الخبر اليومي" التي لم تول اهتماما بهذا النوع من العنف، وهذا مرجعه للأجندة التحريرية المتبعة من قبل الجريدتين محل الدراسة، أين نلحظ فسح المجال من طرف "النهار الجديد" لنشر أنواع العنف الموجودة في مجتمعنا الجزائري، وفي غيره من بقاع العالم، وهذا من باب أحقية القارئ في المعرفة وإثارة اهتمامه لمثل هذه القضايا التي استفحلت في مجتمعنا وازدادت خطورتها يوما بعد يوم حتى أصبحت تهدد الأمن والاستقرار الوطني.

أما عدم جنوح جريدة "الخبر اليومي" لتغطية هذا النوع من العنف بكثرة نظرا لجدية الطرح الذي تتبناه الجريدة في كثير من القضايا، إضافة إلى أنها تسير وفق مبدأ المسؤولية الاجتماعية الذي تسعى من

---

(1) أبراهم سلمان الرقب، **العنف الأسري وتأثيره على المرأة**، ط1، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 49.

(2) سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ معوشة، **"العنف الأسري الموجه ضد الطفل"**، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، يومي 9و10 أفريل 2013، جامعة قاصدي مرباح، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، 2013، ص 04، تاريخ الزيارة: 2020/05/12، توقيت الزيارة: 08:28.
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2097/1/21.pdf

خلاله لخدمة المجتمع، وذلك حين ترى أن الحجب لبعض أنواع العنف المادي وخصوصا الجسدي منه، فهي حماية للمجتمع من تحري حقيقة النماذج المنشورة لتقليدها واقعيا، مما يزيد من حدة الوضع وانتشار العنف والجريمة، أما ما قامت صحيفة "الخبر اليومي" لنشره بجرعات أقل فكان بهدف توعية المجتمع ولفت انتباهه لخطورة العنف وما ينجم عنه من جرائم تهدد الأمن الوطني.

أما المرتبة الأخيرة فكانت للعض والرفس أين أخذا نسبة منعدمة، ولم يحظ هذا النوع من العنف بالمعالجة في جريدتي الدراسة.

ويمكن أن نحمل القول بأن اهتمام جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"**، كان منصبا حول كشف الستار عن خطورة هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع، مع مراعاة كل صحيفة خطتها التحريرية في ذلك.

وفيما يلي نماذج عن العنف المادي بشقيه في جريدتي الدراسة:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- مختل يعتدي على حطيبته السابقة بسلاح أبيض ويحاول اختطافها في قسنطينة[1]. (اعتداء بالضرب والجرح).

- مقتل شخص وإصابة 7 آخرين في حادثي مرور بقالمة[2]. (التعرض للكسور والجروح).

-"بارونات يستولون على 14 هكتارا من مساحة مقبرة عين الحاج في أمتوسة بخنشلة. (الإضرار بالممتلكات).

-مطلقة تكوي ابنها بالنار وتضربه بخنجر خلف أذنه رفض مراجعة الدروس[3]. (اعتداء بالحرق والضرب).

ب- بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

-سرقة أراضي ومزارع نموذجية: تحقيق في الاعتداء على العقار الفلاحي بعنابة[4]، (الإضرار بالممتلكات).

- عودة حرائق الغابات إلى ولاية باتنة[5]، (التعدي على الممتلكات العامة).

([1]) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 11.

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 9.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 9.

([4]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8895، الأحد 10 جوان 2018، ص 7.

([5]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 2.

– رفضوه زوجا لا يتفهم فأعدمهم حرقا[1].

جدول رقم (4–1–2) يوضح نوع العنف المعنوي المثار في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي":

الجريدتين / موضوعات العنف المعنوي		جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
العنف النفسي	إشاعة الرعب والخوف بين الأفراد والجماعات	09	13.23	02	02.94	11	16.17
	إضعاف المعنويات	00	00	00	00	00	00
	إثارة القلق النفسي	01	01.47	00	00	01	01.47
	إثارة الشعور بعدم الأمن والاستقرار	02	02.94	00	00	02	02.94
العنف الفكري	السيطرة على أفكار الآخرين	06	08.82	00	00	06	08.82
	كبح المبادرات الذهنية	00	00	00	00	00	00
	فرض التبعية الفكرية	02	02.94	00	00	02	02.94
	محو تطور تفكيري سابق	00	00	00	00	00	00
	التحكم في اختيارات الفرد والجماعة	01	01.47	00	00	01	01.47
	الإشادة بالإرهاب	07	10.29	06	08.82	13	19.11
العنف العاطفي (اللفظي)	الرفض	02	02.94	00	00	02	02.94
	النقد الجارح واللاذع	01	01.47	00	00	01	01.47
	التهديد والابتزاز (الوعيد)	06	08.82	03	04.41	09	13.23
	السب والشتم	04	05.88	03	04.41	07	10.29
	القذف	02	02.94	00	00	02	02.94
	التنمر	00	00	00	00	00	00
	التهميش	02	02.94	02	02.94	04	05.88
	التشكيك في قدرات الشخص وإمكاناته	00	00	00	00	00	00
	الحط من قيمة الأفراد أو الجماعات (الإشعار بالدونية)	06	08.86	01	01.47	07	10.29
المجموع		51	75	17	25	68	100

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 9075، الجمعة 23 نوفمبر 2018، ص 6.

توضح المعطيات الرقمية للجدول رقم (**4-1-2**) والذي يوضح نوع العنف المعنوي المثار في "جريدتي النهار الجديد والخبر اليومي" أن: إهتمام جريدتي الدراسة توزع على ثلاثة أصناف للعنف المعنوي، يتقدمها العنف العاطفي، ليأتي العنف الفكري في الرتبة الثانية، أما الرتبة الأخيرة فكانت للعنف النفسي.

كما نلمس تفاوتا في الاهتمام بين فروعها حسب الأجندة المتبعة في كل صحيفة، ورغم ذلك نجد أسبقية المعالجة للعنف المعنوي بمختلف أنواعه لجريدة "النهار الجديد".

تصدر قائمة أولويات النشر للعنف المعنوي في جريدتي الدراسة موضوع الإشادة بالإرهاب وذلك بـ 13 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 19.11%، لتأتي إشاعة الرعب والخوف بين الأفراد والجماعات بـ 11 تكرارا وبنسبة 16.17%، أما المرتبة الثالثة فكانت للتهديد والإبتزاز بـ 09 تكرارات وبنسبة 13.23%، فيما كانت المرتبة الرابعة للسب والشتم، ثم الحط من قيمة الأفراد أو الجماعات بـ 07 تكرارات وبنسبة 10.29%، في حين كانت المرتبة الخامسة للسيطرة على أفكار الآخرين بـ 06 تكرارات وبنسبة 08.82% أين تفردت بدراسته جريدة "النهار الجديد".

فيما احتل التهميش الرتبة السادسة بتكرارين وبنسبة 02.94%، وذلك بتساو بين الجريدتين، فيما تقاسم الرتبة السابعة إثارة الشعور بعدم الأمن والاستقرار، فرض التبعية الفكرية، الذف بتكرارين وبنسبة 02.94% لجريدة "النهار الجديد" فقط، كما اشترك في المرتبة الثامنة إثارة القلق النفسي، التحكم في اختيارات الفرد والجماعة، النقد الجارح بتكرار واحد وبنسبة 01.47% بجريدة "النهار الجديد" فحسب، في حين لم يسجل إضعاف المعنويات، كبح المبادرات الذهنية، محو تطور تفكيري سابق، والتنمر أي تكرار.

المرتبة الأولى في أولويات النشر لمواضيع العنف المعنوي الفكري في جريدتي الدراسة كان لموضوع الإشادة بالإرهاب سواء بالأقوال أو التصريحات المباشرة، أو عن طريق المناشير أو الخطب أو الصياح أو التهديدات المفوه بها في الأماكن أو الاجتماعات العمومية أو بواسطة المكتوبات أو المطبوعات المبيعة أو الموزعة أو المعروضة للبيع أو المعروضة في الأماكن أو بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم بواسطة مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية، والإلكترونية.

ويتأتى ذلك عن طريق دعم الجناة معنويا عبر التعاطف معهم والتنويه والثناء على جرائمهم، وتشجيعهم على ارتكاب الأفعال الإرهابية، وقد تدعو صراحة إلى دعمهم ماديا أو لتقديم المساعدة لهم

من أجل تحقيق أهدافهم[1]، كما يستخدم اليوم المروجين للإرهاب الأنترنيت أكثر ما يستخدمونه لبث دعايتهم، ولنشر تعاليم أيديولوجية أو إرشادات علمية، أو تقدم شروحا للأنشطة الإرهابية أو تسوق المبررات لها أو تشجع على القيام بها[2]،

وللحد من خطورة ظاهرة الإشادة بالإرهاب نجد أن القانون الجزائري وغيره من القوانين الدولية جرمت هذا الفعل وشددت عقوبته، لأنه يمس بالأمن والاستقرار ويزرع الرعب داخليا وخارجيا، وسعت إلى الحد من التلميحات أو التصريحات المشيدة بالإرهاب على اعتبارها أرضية ممهدة للعودة إلى العشرية السوداء، وفيه إساءة لاستخدام حرية التعبير.

وتبين نتائج الجدول أعلاه أن المرتبة الثانية حظيت بها إشاعة الرعب والخوف بين الأفراد والجماعات وذلك بخلق جو من انعدام الأمن بين السكان، وإلحاق أضرار معنوية أو مادية بهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو ممتلكاتهم للخطر[3]، وقد تكون إشاعة الرعب بين الأفراد والجماعات عن طريق الأعمال التي تمارسها التنظيمات الإرهابية أو أذنابها المتنكرة، أو عن طريق عصابات الأحياء السكنية وما تمارسه من أعمال عنف وشغب وسطو وحرب سكاكين فيما يعرف بحرب العصابات، فنظرا للغليان والاحتقان الاجتماعي الذي يعاني منه الشباب في الأحياء السكنية الهامشية من: تهميش، أوقات الفراغ، البطالة، تدهور المحيط وغياب المرافق، إضافة إلى نوع التنشئة الأسرية والرفقة ..... إلخ، فجراء هاته الظروف يجنح الشباب إلى فرض السيطرة على الحيز السكاني بممارسة العنف والجريمة كوسيلة للتنفيس وكنتيجة لكثير من الاحباطات[4].

([1]) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC بالتعاون مع فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، **استخدام الإنترنت في أغراض إرهابية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013، ص 03، تاريخ الزيارة: 2020/02/17، توقيت الزيارة: 12:24.

https://www.unodc.org/documents/terrorism/Publications/The_Use_of_Internet_for_Terrorist_Purposes

([2]) مصطفي الفوركي، "**جريمة الإشادة بالإرهاب عبر الوسائط الالكترونية**"، تاريخ الزيارة: 2022/01/16، توقيت الزيارة: 18:03. www.facebook.com.posts

([3]) **إشاعة الرعب: الترجمة إلى الإنجليزية –أمثلة العربية–**، تاريخ الزيارة: 2022/03/12، توقيت الزيارة:8:38.

/https://context.reverso.net

([4]) سيد علي موسى، سواكري طاهر، "**العنف والجريمة لدى الشباب في الأحياء السكنية الهامشية**"، مجلة آفاق علم الاجتماع: دورية نصف سنوية تصدر عن قسم العلوم الاجتماعية بجامعة البليدة، الجزائر، مج9، ع1، جويلية 2019، ص179-180، تاريخ الزيارة: 2021/07/16، توقيت الزيارة: 15:33.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/96514

ولقد ركزت الجريدتان على معالجة هذه الظاهرة لتفاقم الوضع بسبب انتشارها في المجتمع الجزائري وما تخلفه من آثار نفسية ومادية تهدد الاستقرار الأمني، كما يعد ذلك من باب تأدية الجريدتان محل الدراسة للمسؤولية الاجتماعية المنوطة بها.

برز اهتمام جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** وفي المرتبة الثالثة بمعالجة ظاهرة التهديد والابتزاز، والتي من شأنها أن تحدث أثرا خطيرا في نفس المجني عليه، وإلحاق حالة الرعب والقلق لما سيلحق به أو بشخص له علاقة به أو بماله أو إفشاء أمور ماسة بحياته الشخصية أو بشرفه[1]، ونظرا لخطورة التهديد والابتزاز جعلت الجريدتان محل الدراسة من أولويات أجندتها التحريرية والتزاما منها بمسؤوليتها الاجتماعية، لجأت لنشر مثل هذه المواضيع للحد من خطورتها على الفرد والمجتمع، خصوصا أن ظاهرة التهديد والابتزاز تنامت مؤخرا، ورافقت جرائم الاختطاف والاختفاء، وطلب الفدية من أهالي الضحايا.

كما انتهجت لغة التهديد والابتزاز سبلا أخرى زادت من خطورتها كالتصريح بذلك على أفواه المسؤولين وإطارات الدولة وأرباب العمل دون وازع أو رادع والموجه للعمال طالما هم في ظل الحصانة، أو عن طريق الفضاءات الافتراضية أين يجد المحققون صعوبة في اثباتها باعتبارها عنفا ناعما.

وفي المرتبة الرابعة تماثل من حيث المعالجة نوعان من العنف العاطفي: السب والشتم، ثم الحط من قيمة الأفراد أو الجماعات (الإشعار بالدونية)، فجنوح الصحف إلى نشر مثل هذه المظاهر يعد ميلا للإثارة خصوصا إذا كان ما تم نقله من أخبار السب والشتم وكذا الإهانات يتعلق بالمشاهير، أو المسؤولين وإطارات، وغيرهم من قادة الرأي إضافة إلى المدراء وأرباب العمل، لأن في ذلك جذب للقراء فيما لا ينفع، وإن ما يتم تداوله من سب أو قذف قد يكون مشافهة أو عبر المراسلات، وفي هاتين الحالتين يحكمها قانون العقوبات العام، كما يمكن أن يتم بواسطة وسائل المطبوعات، وعندها يشكلان "جريمة صحافة" يحكمها قانون العقوبات والنشر[2].

كما أن ظاهرة الحط من قيمة الأفراد أو الجماعات (الإشعار بالدونية) يتعلق أساسا بكل فعل أو قول أو إشهار يتخذ من ظاهرها الاحتقار والاستخفاف بالموظف العام الموجهة إليه الألفاظ والإشارات

([1]) عراب مريم،"**جريمة الابتزاز والتهديد الالكتروني**"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة: دورية دولية محكمة يصدرها مخبر البحث "القانون الخاص المقارن" جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، مج7،ع28،2021/06/1 ،ص1207، تاريخ الزيارة : 2022/01/29، توقيت الزيارة: 17:20.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/141/7/1/156741

([2]) إحسان هندي، مرجع سابق، ص 117.

وفيه مساس بشرف الموظف واعتباره، وعليه فممارسة هذا النوع من العنف العاطفي —من سب وشتم وإشعار بالدونية– من شأنه أن يقضي على نفسية العامل (الموظف) أو المواطن.

وقد يؤدي إلى تراجع مردود عمله أو دفعه الاستقالة والتخلي عن المنصب نهائيا، لأن ممارسة مثل هذه التجاوزات على الأفراد والجماعات يخلق أشخاصا انهزاميين وغير منتجين وذلك بقتل روح الإبداع والثقة لديهم، ومن جهة ثانية قد يولد العنف ولو كان غير مادي ظاهر الأثر عنفا آخر متعدد الأوجه والأشكال مثل: الانتقام من المسؤولين عن طريق القتل، الاعتداءات الجسدية، السرقة، الغش .... إلخ، لذلك وجب تفادي العنف بأنواعه.

وشغل المرتبة الخامسة نوع من العنف الفكري المتعلق بالسيطرة على أفكار الآخرين، والذي اختصت بمعالجته جريدة "النهار الجديد" دون جريدة "الخبر اليومي"، وإرتبط موضوع السيطرة على أفكار الآخرين في الجريدتين محل الدراسة بما قامت به منظمة داعش أين استخدمت كافة وسائل الإعلام والاتصال التقليدية والحديثة، وعلى رأسها الأنترنت والألعاب الإلكترونية وهذا للترويج لأفكارها بطريقة ذكية.

وضمت لصفها بذلك عددا كبيرا من المجندين من مختلف الفئات العمرية، والثقافية، والفكرية، ومن كافة طبقات المجتمع وأديانه، حتى جعلتهم كالبنادق تحركهم كما تشاء لخدمة مصالحها وتحقيق مآربها، كأنهم منومين مغناطسيا بما بثته في عقولهم من آراء مدعمة بحجج واهية تقنع المثقف قبل الجاهل، وذلك ببيع الوهم حيث يعتمد التنظيم على تسويق وهم لتحقيق الحلم الموعود والفردوس المفقود، بآراء ومقولات سطحية وحجج شرعية واهية ولكنها تدغدغ العواطف، إضافة إلى الإعتماد على الرؤية الدينية وإقامة الدولة ورفع المظلومية[1].

إن هذه القدرة الملحوظة وغير المسبوقة لدى التنظيم على التجنيد والدعاية والتعبئة، طرحت في السجلات والنقاشات العالمية والغربية خصوصا تساؤلات جوهرية عن سر الجاذبية التي يمتلكها هذا التنظيم الذي يراه الغرب وكثير من العرب والمسلمين همجيا بربريا ودمويا في سلوكه، ولا يتورع حتى في خطابه الإعلامي والسياسي عن إظهار هذا الوجه المتشدد السافر، بلا أي محاولات للتحميل والخداع[2].

([1]) محمد سليمان أبو رمان، "**سر الجاذبية: داعش، الدعاية والتجنيد** "، أوراق ونقاشات مؤتمر سر الجاذبية: داعش الدعاية والتجنيد، مؤسسة النشر فريدريش، بيروت، مكتب الأردن والعراق، الأردن، 2014، ص 31، تاريخ الزيارة:2022/12/09، توقيت الزيارة: 13:50.
https://archive.org/details/20201102_20201102_2008/mode/2up

([2]) حسان الصفدي، الحالة السورية، نفس المرجع، ص 14.

وقد يبدو للمتأمل أن السيطرة على أفكار الآخرين عنفا فكريا لا ضرر فيه، إلا أن الواقع عكس ذلك فمقدمته تلاعب بالأفكار وخاتمته قضاء على مجتمعات بحروب وإرهاب، قتل واغتيالات، والأدهى المساس بحرية الدين الإسلامي وتعاليمه السامية، والذي اتخذوه سبيلا للجهاد –القتل حسب مسماهم– في سبيل الله، واستباحوا الحرمات وجندوا النساء للبغاء باسم زواج الجهاد، وأصبح الأطفال والنساء والرجال بضاعة تمارس عليها كافة الخروقات المتعلقة بحقوق الإنسان خصوصا اللواط والزنا ..... إلخ.

وفيما يخص الرتبة السادسة فكانت للتهميش والذي حظي بإهتمام متساو من قبل جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" وجاء مفهوم التهميش "**la marginalisation**" عند كل من "**رويزا ليندفيرحسون**" و"**مارتن موزر**" و"**دافيد روكيرنج**" مرادفا لعدة مفاهيم ومصطلحات منها: الإهمال، العزل، الترك، التخلي، الإغلاق، التفرقة، عدم المساواة، الاقصاء، الإغراب، التضييق، الاستبعاد والصراع[1].

ناهيك عن تلاقحه في المعنى والاسقاطات الايحائية مع التقزيم، التحقير، التصغير، النبذ، والإخراج من المركز، وكأن نقول مثلا: فلان يعيش على هامش المجتمع أي خارج سياقاته الحياتية، ومنه يوضع مفهوم التهميش في إطار الزاوية التي تحتلها الطبقات الهشة والدولية من المجتمعات الإنسانية، والذين هم يفتقرون لمعالم الحياة الضرورية في شتى مجالات الحياة، والتهميش يقع على الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات[2].

كما أن ظاهرة التهميش تمارس في مجتمع الجزائري في جميع مؤسساته، سواء الإدارات العامة أو الخاصة، أين لا تؤخذ مطالب المواطن الجزائري، أو مبادراته وإبداعاته الفكرية أو العلمية بعين الاعتبار، ولا يولي لها المسؤولون أي إهتمام، مما يؤدي إلى وأد مواهبه وإلى حرمانه من حقوقه التي حفظها له الدستور والقانون، ونظرا للممارسة التهميش اللفظي أو المعنوي عليه ينسحب المواطن متنازلا عن حقه.

وقد مست ظاهرة التهميش فئة الطفولة أيضا خصوصا في دور الحضانة والرعاية وكذا المدارس، وكذا التلاميذ وطلاب العلم في الثانويات والجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث، أين تهمل أعمالهم وانجازاتهم وتقتل مواهبهم عن طريق التهميش الذي يشنه الأساتذة والمعلمون، وكذا الطقم الإداري على

---

(1) Rosalind Fergusson, Martin Mauser, David Reckering, the Penguin thesaurus, penguin books, london, England, 2004, p 366

(2) مولود خلوط، "**ظاهرة تهميش الانسان في زمن العولمة**"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم البواقي، مج7، ع3، ديسمبر 2020، ص 511-512، تاريخ الزيارة: 2022/02/12، توقيت الزيارة: 05:52.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/93/7/3/145889

المتعلمين مما يفقدهم الثقة بالنفس، ويؤدي بهم إلى التراجع في المستوى الدراسي، أو التسرب المدرسي في غالب الأحيان.

لقد رصدت العديد من الدراسات ما يمارسه المعلم –الأستاذ– أو المدير على الطلبة من عقاب جماعي للفصل سواء بالضرب أو الشتم، لأن طالب أو مجموعة من الطلبة يثيرون الفوضى، أو عن طريق الاستهزاء أو السخرية من طالب أو مجموعة من الطلاب، كما قد يتم اللجوء إلى الاضطهاد والتفرقة في المعاملة بين الطلبة، إضافة إلى عدم السماح للمتعلم بمخالفته لرأي المعلم حتى ولو كان الطالب على صواب فيتعرض بذلك إلى التهميش، أو التهجم عليه بالنظرة القاسية، وممارسة عليه التهديد المادي أو التهديد بالرسوب مما يشعر الطالب بالفشل الدائم [1].

وجمعت المرتبة السابعة بين: إثارة الشعور بعدم الاستقرار، وفرض التبعية الفكرية، الرفض، القذف، والتي حظيت بتفرد جريدة "النهار الجديد" بمعالجتها دون جريدة "الخبر اليومي"، وهذا وفق ما تراه الجريدتان متفقا من أجندتها التحريرية، حيث تقوم نظرية وضع الأجندة على افتراضية أساسية مؤداها أن وسائل الإعلام وعلى رأسها الصحافة تقوم بعملية انتقاء واختيار لبعض القضايا والموضوعات المثارة بالمجتمع، وسيتم التركيز عليها وإبرازها، مما يضعها في أولويات الجماهير بشكل تدريجي، وتشكل بالنسبة لهم أهمية نسبية عن باقي القضايا الأخرى؟[2]

وهذا ما تعكسه أسبقية معالجة "النهار الجديد" لكثير من المواضيع المتعلقة بأنواع العنف والجريمة التي ترى أن طرحها والتركيز عليها بالغ الأهمية بالنسبة للمجتمع الجزائري، في حين نجد بالمقابل جريدة الخبر اليومي، تولي إهتماما أقل أو جزئي وأحيانا منعدما لبعض أنواع العنف والجريمة، وذلك لأنها ترى أنها ليست بتلك الأهمية.

وبالعودة إلى ما سبق ذكره عن العنف النفسي المتعلق بإثارة الشعور بعدم الاستقرار، فنجد أن هذا النوع من العنف نتاج لكثير من الممارسات سواء في إطار أسري، وذلك من خلال الخلافات بين الأبوين الموصلة إلى الطلاق، والذي يؤدي إلى زعزعة كيان الأسرة، وهذا مما يؤثر سلبا على نفسية الأبناء فيحسون بعدم الأمان والاستقرار، كما يظهر العنف المتعلق بإثارة الشعور بعدم الاستقرار في مناطق

---

(1) العنف المدرسي: **الأسباب والآثار المترتبة واقتراحات للتحقيق من ظاهرة العنف**، مدونة كل العرب، تاريخ الزيارة: 2020/05/14، توقيت الزيارة: 08:36، http://alorak.com

(2) Maxwell E. Mc Cambs, Donald Shaw,"**the Evaluation of agenda-setting research: Twenty-five years in the marketplace of ideas journal of communication**", Journal of communication vol 43, n=°2, June, 1993, p 67, date de visite: 10/07/2021, temps de visite: 22:05> https://eric.ed.gov/?id=EJ465108

الحروب وما تخلفه من أزمات نفسية، خصوصا بالنسبة لفئة البراءة، وما أنتجته الخلافات والحروب الأهلية أو الدولية من أطفال المخيمات الذين يشعرون بالرعب والخوف الدائمين، كما لا ننسى أن الشعور بعدم الاستقرار يظهر في مجتمعنا الجزائري في الأحياء التي تعيش حرب عصابات، أو عايشت الإرهاب وشهدت اعتداءات مختلفة من قبل مثل: اغتصاب، اختطاف، السرقة .....إلخ، مما يخلف جوا من الفزع واللاأمان في هاته الأحياء السكنية.

إن الحديث عن ظاهرة الرفض كعنف عاطفي يرتبط في غالب الأحيان، برفض الأمهات والآباء لتحمل عواقب أخطائهم وما تم ممارسته من علاقات خارج حدود الشرع والقانون، سواء من زنى أو اغتصاب، وذلك عن طريق الإجهاض برمي الأجنة أو المواليد الجدد في حاويات القمامة، أو في الشوارع دون وازع ديني أو رادع قانوني، كما قد يمارس الأبوين الرفض لبعض حالات الأبناء المشوهين أو المعاقين أو المصابين بأمراض خطيرة للتهرب من المسؤولية تجاههم، وهذا بتركهم في المستشفيات أو التنازل والتخلي عنهم لدور الرعاية والأيتام دون سابق إنذار، ولقد كثرت هذه الظاهرة مؤخرا لغياب الوعي الديني وكثرة الفاحشة في مجتمعنا الجزائري المسلم.

وفيما يتعلق بظاهرة القذف نجد أنها اعتلت مسرح الممارسة في حياتنا اليومية، خصوصا أنها مست بعض إطارات المجتمع ومثقفيه ومسؤوليه، مما زاد من وقع أثرها على باقي فئات المجتمع، والقذف هو: «إسناد أمر أو واقعة لو صح أو صحت لأوجبت عقاب من أسدت إليه بالعقوبات المقررة قانونا لهذا الأمر أو لهذه الواقعة، أو لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه، فالقذف في جوهره يعني توجيه معنى سيء إلى شخص أو أشخاص قصد الإساءة إليهم، ويتعين لقيامه وإثارة مسؤولية من يقوم به لاشتماله على جريمة يعاقب عليها القانون»[1]، «كما يعد القذف أي تعبير مهين أو مصطلح ازدراء أو طعن لا يشير إلى حقيقة»[2].

إن جنوح الصحف إلى نشر نماذج عن القذف فيه نوع من الإثارة السلبية والتي من شأنها الترويج لمثل هاته الظواهر السلبية وذلك بنقل عبارات القذف كما هي سواء بالعامية أو الفصحى، حيث نهي ديننا الحنيف عن القذف وعدم نشر الصور الخليعة، والحوادث المثيرة الماجنة، وقصص الجنس وما شابه ذلك سواء كانت بصورة سافرة أو بالعمر واللمس، لقوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ**

(1) محمد نصر، **صحافة الملايين**، ط1، المكتبة الأنجلو مصرية، مصر، (د.ت)، ص 236.

(2) روث والدن، **قوانين السب والقذف: مفهوم القذف في الصحافة**، ط1، مركز الخبر للدراسات الدولية، منشورات الخبر، البليدة، الجزائر، 2004، ص 75.

مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾(الأعراف 33).

وخصصت الجزائر كغيرها من دول العالم موادا قانونية للتصدي لظاهرة نشر الأخبار المزيفة والكاذبة، والمسيئة بقصد أو بغير قصد، ومعاقبة ناشرها، حيث نص القانون الجزائري في هذا الصدد على: «منح الحق للشخص الذي نشر عنه مقال يحتوي على افتراءات ومزاعم غير صحيحة أن يصحح ويرد على نفس الوسيلة، وفي حالة رفض نشر تصحيحه أو رده، يحق أن يخطر المحكمة المختصة ويمكن لكل شخص نشر عنه خبر يتضمن وقائع غير صحيحة أو مزاعم مسيئة من شأنها أن تلحق به ضررا معنويا أو ماديا أن يستعمل الرد أو يرفع دعوى ضد مدير الجهاز والصحافيين والمشتركين في المسؤولية»[1].

أما المرتبة الثامنة فكانت موزعة بالتوازي بين: إثارة القلق النفسي، التحكم في اختيارات الفرد والجماعة، النقد اللذع والجارح، وقد انفردت جريدة النهار الجديد دون الخبر اليومي بطرح هذا النوع من قضايا العنف ولو باقتضاب، تماشيا مع أجندتها التحريرية[2].

إن إثارة القلق النفسي كأحد أنواع العنف النفسي يحيط بالأشخاص الذين يعيشون في بيئة ينعدم فيها الاستقرار والأمن، وذلك بسبب الخلافات والصراعات سواء في إطار العمل أو الأسرة أو في ظل السكن الاجتماعي المشترك، ناهيك عن الحروب ومخلفاتها، فإن تعرض الإنسان لسلسة من الإحباطات في الحياة بشكل عام أو الإحباطات المهنية أو الإحباطات العلمية يؤثر سلبا على النفسية، إن ضغوط العمل واضطهاد المسؤولين وأرباب العمل للموظفين الأقل رتبة منهم، وكذا سوء معاملة المدرسين للمتعلمين لأن سلسلة الإحباطات التي يمر بها الطلاب الأكفاء قد تولد بداخلهم حقدا ما، وعنف عندما لا يكون التقييم لهؤلاء تقييما موضوعيا، أو الاستهزاء من قدراتهم.

وكما يحدث في الإحباطات التي يتلاقها الموظفون من رؤسائهم أو طلاب البحث العلمي من مشرفيهم حين تغيب من قلوبهم القدوة ويتملكهم هذا العنف المشدد لممارسه اضافة لسوء المعاملة، ويخلق جو من التوتر والقلق النفسي الذي يؤدي إلى مضاعفات أخرى لم يتم التصدي لها في وقت مبكر، لأن العنف النفسي أثره أبلغ وأقسى أحيانا من العنف المادي، وبعض أنواع الظلم والقهر لطلابهم

([1]) نور الدين بلبيل، **"الضوابط الأخلاقية في الإعلامين الإسلامي والغربي، النظرية والتطبيق: أخلاق الكلمة وتقنية اللغة الصحافية بين الاعتدال في العرض للخصوصيات والإعلام الفضائحي"**، مجلة النور، ع56، السنة الرابعة، مصر، 1996، ص 33.

([2]) عبد القادر القرالة، **مواجهة ظاهرة العنف في المدارس والجامعات**، ط1، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015 – 1436 هـ، ص 128.

أو مرؤوسيهم لا لشيء إلا لإرضاء نزعات مرضية في نفوسهم أو تصفية حسابات لا دخل للطالب بها أو للوشايات أو لاستخدام مبدأ القوة للترأس وقهر الآخرين وإشباع رغباتهم الذاتية في الإحساس بالتفوق والعظمة والتمتع بذل الآخرين[1].

وفيما يخص العنف الفكري المتعلق بالتحكم في اختيارات الفرد أو الجماعة، وقد يرتبط هذا النوع من العنف بما يفرضه أولياء الأمور على أبنائهم من اختيارات يرونها صائبة وتضمن لهم المستقبل العلمي والعملي، كاختيار الوالدين لابنهم دراسة تخصص معين، أو شعبة، أو مدرسة، أو التحاق بمؤسسة عمل، أو جامعة معينة ..... إلخ، ويكون هذا الاختيار مخالفا لرغبة الابن وموهبته، مما يتسبب له في الإخفاق مستقبلا، أو التوقف عن العمل، مع خلق جو من الكآبة والتأزم النفسي عند الاستمرار فيما تم اختياره، وفرضه على الفرد أو الجماعة.

ولا يعني هذا أن التحكم في اختيارات الآخرين أفرادا كانوا أو جماعات حكرا على المجال الأسري، بل نجد هذه الظاهرة تمس عدة قطاعات ومجالات وكذا سياسات، ومن أشكاله العنف الحزبي أثناء التلاعب بالانتخابات حيث تتحكم بذلك القوى الفاعلة بفرض اختيارها على الأفراد والجماعات وإلغاء رغبتهم، ويحدث هذا قبل الانتخابات وأحيانا بعدها، وذلك بتمزيق الاعلانات الدعائية لبعض المتنافسين في الانتخابات، وتحزب دوائر الدولة لمرشح على حساب آخر، واستثمار أموال الدولة في دعاية محددة الأهداف، فضلا على إقصاء وتغييب الآخر على أسس حزبية[2]، إضافة إلى اللجوء إلى تزوير الانتخابات والتي فيها تحكم متسلط في اختيارات الفرد والجماعة.

ونجد في سياق الحديث عن الرتبة الثامنة أن من أنواع العنف التي انتمت أيضا لهاته الرتبة ما يعرف بالنقد الجارح أو اللاذغ، وهو عنف يتعلق بالكلام أو ما يتلفظ به الإنسان فالكلام الجارح هو تعنيف لفظي يؤدي إلى تحطيم شخصية الآخر مثل التهديد أو الشتم أو الابتزاز سواء بصوت عال أو خافت، فشخصية الانسان لها حدود وحقوق يجب مراعاتها[3].

إن الكلمة ليست مجرد موجات صوتية نطلقها ولا مجموعة من أحرف نرسلها على الورق، إنها أعظم من ذلك، فهي تبث مشاعر وصورا في العقل وتمثل أخلاق وآداب قائلها، فالكلمات هي شرح لك ولشخصيتك، ومن القلب الصالح تخرج كلمات البناء، ومن القلب الشرير تخرج الكلمات للهدم،

(1) عبد القادر القرالة، المرجع السابق، ص 128.

(2) أزهار صبيح غنتاب، مرجع سابق، ص 77.

(3) علي المسباح، **"الكلام الجارح"**، صحيفة القبس، تاريخ الزيارة: 2019/12/26، توقيت الزيارة: 09:10.

فالكلمات لها قدرة على تحويل الأعداء إلى أصدقاء، ولها قدرة على العكس أيضا، ولذلك فإن مدى تأثير الكلمات على عقولنا وانفعالاتنا جلي، لأننا نتواصل مع الناس بشكل مستمر: نقرأ ونكتب ونسمع ونتحدث، فالتأثير الخطير للكلمة يتمثل في كونها تشكل نوعا من الايحاء الذاتي تستقر في العقل الباطن، ثم تترجم بفاعلية إلى السلوك.

ويؤكد علماء النفس أن الكلمات الجارحة سميت بذلك لأنها تسبب جروحا حقيقية في الدماغ وتميت عدة خلايا أو تتلف عملها، مسببة نوعا من العطل في التفكير، ولهذا يعاني الشخص المجروح آلاما نفسية وشعورا سلبيا وإحباطا، وتتطور الحالة إلى تحول الشخص المجروح إلى فاشل أو غير منتج.

وتمتلك الكلمات الحلوة الجميلة تأثيرا سحريا، ليس على المستوى النفسي والمعنوي فقط، وإنما على المستوى الصحي والجسمي لذلك، فالكلمة الطيبة تؤثر على الروح المعنوية للإنسان فتجعله منشرح الصدر، فرحا سمحا مبتهجا قادرا على مصالحة نفسه، ومصالحة الآخرين، لكن بشرط أن تكون تلك الكلمة نابعة من القلب، وليست مجرد مجاملة أو كلمات جوفاء فقط[1].

تعد بهذا الكلمة من أقوى أسلحة العصر ولن يستطيع العلم الحديث –مهما تطور– اختراع مهدئ للأعصاب أفضل من الكلمة اللطيفة التي تقال في اللحظة المناسبة[2]، لذلك فالمسلم مطالب أن يلين بقوله مع أصدقائه أو أعدائه ليزيد المودة ويعمق الألفة والمحبة، ويقطع كيد الشيطان، كما ورد في الحديث الشريف عن الرسول □ أنه قال: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"، كما دعا القرآن في كثير من المواطن إلى القول الطيب لما له من أثر بنائي، ومن بين ذلك قوله تعالى: ﴿**قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ**﴾ (البقرة: 263)، وقال تعالى أيضا:﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ (24) تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (25)**﴾ (إبراهيم).

أما عن المرتبة الأخيرة والسابعة في سلم اهتمامات جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" عند معالجة موضوع العنف بأنواعه فكانت من نصيب إضعاف المعنويات، فرض التبعية الفكرية، التنمر، التشكيك في قدرات الشخص وامكاناته فرغم وجود مثل هذه الظواهر في مجتمعنا بشكل واضح إلا أنها حظيت بنسبة معدومة، حيث لم تكن لها أي أولوية في الأجندة التحريرية للجريدتين.

وفيما يلي نماذج عن العنف المعنوي المثار في جريدتي الدراسة:

([1]) محمد الفري، "**تأثير الكلمات الطيبة على عقولنا**"، جريدة الوطن، ص 45، تاريخ الزيارة: 15 أفريل 2020، توقيت الزيارة: 07:02. http://www.alwatan.com

([2]) محمد الفري، مرجع سابق، ص45.

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- مراهقة ووالدها ضمن شبكة مختصة في السطو على محلات بيع المجوهرات[1]، (عنف معنوي تمثل إشاعة الرعب والخوف بين الأفراد والجماعات).

- سكان أولا تبان في سطيف يشتكون التهميش وغياب ضروريات الحياة الكريمة[2]، (عنف معنوي تمثل في التهميش)

- 12 شهرا سجنا نافذا لشاب علق مناشير تشيد بالإرهاب وتحرض على مقاطعة الانتخابات[3]، (الإشادة بالإرهاب).

ب- بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- وزراء وراء الفتن والمؤامرات[4]، (إثارة الفتن).

- عصابات المخدرات وقطاع الطرق يزرعون الرعب ببومرداس[5]، (إثارة القلق النفسي والشعور بعدم الأمن والاستقرار).

- عام حبس نافذا اقتحم مسجدا حاملا راية تنظيم داعش في المسيلة[6]، (الإشادة بالإرهاب).

الجدول رقم (4-1-3) يوضح نوع العنف الجنسي المثار في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

العنف الجنسي / الجريدتين			جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
			ك	%	ك	%	ك	%
العنف الجنسي	العنف الجنسي الجسدي	التحرش الجنسي	05	13.88	05	13.88	10	27.77
		الاغتصاب (الإرغام على الاتصال الجنسي أو التشجيع عليه)	08	22.22	04	11.11	12	33.33
		الإجبار على ممارسة وامتهان البغاء والدعارة	04	11.11	00	00	04	11.11
		استخدام أساليب جنسية تخالف قواعد الدين (اللواط + المثلية)	04	11.11	00	00	04	11.11
		العنف الجنسي بين الزوجين	00	00	00	00	00	00

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3367، السبت 12 أكتوبر 2018، ص 11.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 9.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3235، الأحد 6 ماي 2018، ص 3.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8817، الخميس 22 مارس 2018، ص 19.

(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 21.

(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 3.

	العنف الجنسي غير الجسدي	التعليقات الجنسية المرفوضة	03	08.33	00	00	03	08.33
		الإجبار على التعري والاستعراض الجسدي	02	05.55	00	00	02	05.55
		الإجبار على مشاهدة صور أو أفلام أو فيديوهات إباحية	01	02.77	00	00	01	02.77
المجموع			27	75	09	25	36	100

من خلال المعطيات الرقمية للجدول رقم (**4-1-3**) يوضح نوع العنف الجنسي المثار في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" نلاحظ أن: المرتبة الأولى في قائمة أنواع العنف الجنسي كانت للاغتصاب بتكرار قدره 12 وبما نسبته 33.33%، موزعة بنسبة تعادل الضعف على جريدة النهار الجديد والمقدرة بـ 11.11%، في حين كانت المرتبة الثانية للتحرش الجنسي بتكرار قدره 10 ونسبة قدرها 27.77%، حيث وزعت بالتساوي على جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"، وهذا بتكرار موحد قدر بـ 05 تكرارات وبنسبة مقدارها 13.88%، أما المرتبة الثالثة فقد كانت من نصيب الإجبار على ممارسة وامتهان البغاء أو الدعارة، إضافة إلى استخدام أساليب جنسية تخالف قواعد الدين (اللواط)، وذلك بتكرار قدره 4 تكرارات وبنسبة تقدر بـ 11.11% والتي تفردت بها كلية جريدة "النهار الجديد" دون جريدة "الخبر اليومي".

واحتلت التعليقات الجنسية المرفوضة المرتبة الرابعة وذلك بتكرار قدره 3 تكرارات وبنسبة 8.33%، حيث تفردت أيضا بمعالجتها جريدة "النهار الجديد" دون نظريتها "الخبر اليومي"، أما المرتبة الخامسة فكانت للإجبار على التعري والاستعراض الجسدي بتكرار قدره 2 تكرار، وبنسبة تعادل 05.55%، وكانت معالجتها من نصيب النهار الجديد دون الخبر اليومي، أما المرتبة السادسة فحظي بها الإجبار على مشاهدة صور أو أفلام أو فيديوهات إباحية بتكرار واحد، وبنسبة تقدر بـ 2.77% والتي اختصت بمعالجتها جريدة "النهار الجديد" دون جريدة "الخبر اليومي"، في حين كانت الرتبة الأخيرة من حيث أنواع العنف الجنسي المثار في الجريدتين محل الدراسة من نصيب العنف الجنسي بين الزوجين، والذي لم يأخذ أي تكرار أو نسبة تذكر.

بينت النتائج الكمية المتعلقة بنوع العنف الجنسي المثار من قبل جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"، مدى اهتمام عينة الدراسة بمعالجة ظاهرة الاغتصاب، ويقصد بالاغتصاب: «الاتصال الجنسي

مع امرأة رغما عنها، إما باستخدام القوة أو بالحيل أو بالإرهاب، ودوافعه مداها يبدأ من سوء الفهم للوظيفة الجنسية إلى عمق العدائية للإناث» [1].

ويثبت وقوع الاغتصاب بتوفر ثلاثة أركان: أولها فعل الوقاع كركن مادي قوامه الاتصال غير المشروع، والركن الثاني يتعلق بالإكراه المادي أو المعنوي وانعدام الرضا، أما الركن الثالث فأساسه توفر القصد الجنائي أي تتجه إرادة الجاني في مواقعة المجني عليها بغير رضاها مع العلم[2]، وما يمكن التوصل إليه هو أن الاغتصاب هو أبشع وأخطر أنواع العنف الممارس على المرأة، وذلك لكونه يمس بشرفها وشرف العائلة، ويغير نظرة المجتمع لها مما يولد عندها مشاعر سلبية وآثار نفسية وجسدية التي تعيق حياتها، حيث أن المرأة المغتصبة تعاني من الخوف، الغضب، فقدان الثقة بالنفس وبالآخرين، العزلة، الشعور بالخيانة والشك وغيرها من الآثار النفسية وحتى الجسدية[3].

ونظرا لخطورة ظاهرة الاغتصاب والتي تعتبر عنفا متنوعا وجريمة في حق المرأة والأسرة والمجتمع، لما يخلفه من آثار وخيمة، نجد أن جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" أولتا عناية بدراسة هاته الظاهرة نظرا لاستفحالها في المجتمع الجزائري، والأدهى مرافقتها لجرائم أخرى مثل جريمة الاختطاف، جرائم السرقة، جرائم التهديد والابتزاز، جرائم القتل والانتحار، بحيث يمكن اعتبار الاغتصاب مقدمة أو نتيجة لما سبق ذكره من جرائم، لذلك أخذت الجريدتان محل الدراسة على عاتقها تبني نظرية المسؤولية الاجتماعية في جدية الطرح والمعالجة للتحذير من هاته الظاهرة، وبيان مخاطرها، ورصد أسبابها وحلول علاجية لتفاديها أو التخفيف من وطأة (حدة) أثرها.

وليس ببعيد عما سبق ذكره فيما يتعلق بظاهرة الاغتصاب نلحظ اهتماما جليا من قبل جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** بظاهرة التحرش الجنسي التي طفت على السطح لكثرة استفحالها في المجتمع الجزائري والعالمي (الدولي)، ولعظم أثرها ومساسها بجميع فئات المجتمع حيث لم ترحم صغيرا أو كبيرا، أنثى كانت أو ذكرا.

حيث نجد أن الجريدتين محل الدراسة أفسحت المجال لصفحاتها لتكون منبر مسؤولية وتوعية بخطورة هذه الظاهرة خصوصا إذا تعلق الأمر بأضعف فئة (الطفولة) التي انتهكت حقوقها بالاختطاف،

([1]) توفيق عبد المنعم توفيق، **سيكولوجية الاغتصاب**، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 1994، ص 28-29.

([2]) أحمد محمد بدوي، **جرائم العرض**، ط1، سعد سمك للمطبوعات القانونية والاقتصادية، مصر، 1999، ص 21-23.

([3]) رويس راضية، "**آثار صدمة الاغتصاب على المرأة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير: فرع علم النفس الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص 89-90.

التعذيب، التحرش الجنسي وصولا في كثير من الأحيان للقتل كوسيلة للتغطية عن الجرائم المتراكمة في حق الضحايا.

وتكمن خطورة التحرش الجنسي في صعوبة إثباته، واعتباره شكلا من أشكال العنف التي تترجم إلى صور متنوعة، وجمعه بين العديد من السلوكيات والأفعال المتداخلة مع بعضها البعض، والتي تحدث في وقت واحد متزامن، ومنها ما يكون ظاهرا ومنها ما يكون خفي[1]، فهو بذلك عمل واعي ومقصود يقوم به فرد ما عنده نزعة جنسية "شهوة" ويريد ذلك بأساليب مختلفة سماعية أو بصرية أو رمزية أو جسدية تقاربا أو ملامسة[2]، أو كتابية.

ويمكن القول أن ما تم رصده من جرائم تحرش جنسي من قبل جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" لا تعكس الواقع الذي يعانيه المجتمع الجزائري من ظاهرة التحرش الجنسي، وذلك بسبب إحجام أغلب الضحايا عن التقدم بشكوى، وذلك يرجع إلى صعوبة إثبات التهمة لما يتخذه الجاني من احتراز، فضلا على أن هذه الجريمة تحدث غالبا في عزلة مما يجعل الضحية تخسر القضية نفسيا قبل أن تخسرها قضائيا، وإلى جانب المناخ الاجتماعي الذي يعتبر أن مجرد إدلاء المرأة بشهادتها أمام القضاء فيه إيذاء مضاعف لها[3]، فكل هذه العوامل جعلت الكثير من قضايا التحرش الجنسي حبيسة الأسر.

ولقد حظيت بالرتبة الثالثة ظاهرتين برزتا بقوة في مجتمعنا الجزائري، وفي غيره من بقاع العالم وهما: الإجبار على ممارسة وامتهان البغاء أو الدعارة، ثم استخدام طرق جنسية تخالف الدين (اللواط، المثلية)، حيث كانتا تمارس في الخفاء والستر، ومؤخرا منح لأصحابها تراخيص أدت إلى ممارستها علنا والتصريح بها حتى عبر الفضاءات الرقمية المختلفة.

كما قننت الكثير من دول العالم الغربي هذه الظواهر الشاذة وحفظت حقوق ممارسيها بشكل أغرى الكثير من الشباب المسلم، فلهذا المطلب الملح تسلحت جريدتي النهار الجديد والخبر اليومي بما تمليه مبادئ العمل الصحفي المخلص والمسؤولية الاجتماعية وواجباتها الدينية والإنسانية للحد من هاته الكوارث التي تعصف بقيمنا.

---

(1) Myrna Dawson, **"Predicting the Quality of law: Single Versus Multiple Remedies in Sexual Harassment Cases"**, the Sociology journal, vol 76, 2005, p 709, date de visite: 20/03/2020, temps de visite:16:08. https://www.tandfonline.com/doi/abs

(2) عبد الرحمن محمد العيسوي، **سبل مكافحة الجريمة**، ط1، دار الفكر العربي، الاسكندرية، 2006، ص 200.

(3) لقاط مصطفي، "**جريمة التحرش الجنسي في القانون الجنائي والعلوم الجنائية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 39.

عندما نتحدث عن الدعارة أو البغاء نخص بالذكر الدعارة القسرية دون الطوعية، أي ممارسة الجنس إجبارا وقسرا، حيث يقف وراء هذا الإكراه عدة أسباب تتقدمها الظروف الاقتصادية، أين تتم بيع الخدمات الجنسية بمقابل مادي[1].

ونظرا للظروف المادية والاجتماعية تؤجر المرأة جسدها لطالبي اللذة الجنسية دون تمييز، تحت إشراف الممول أو لحسابه أو لحساب غيره أو حتى لحسابها هي نفسها، ويمس هذا النوع من العنف النساء خصوصا الشابات وكذا القاصرات وهو الجرم بعينه، وهذا ما تؤكد عليه **"نظرية الفقر والحرمان"** و"**نظرية الضغط الاجتماعي**" المتناولة بالتفصيل في الفصل النظري الثاني للدراسة.

ولقد شدد القانون الجزائري عقوبته على جنحة الاستخدام من أجل الدعارة في مواده: 337 و 343 و 344، وذلك برفع حديها الأدنى والأقصى إلى مستوى أعلى كلما اقترنت إحداها بأحد الظروف التالية:

1- إذا وقعت الجريمة على قاصر لم يكمل الثامن عشر من عمره وإذا كان الفاعل أبا أو أما أو زوجا أو وصيا عليها.

2- إذا كانت الجنحة مصحوبة بتهديد أو إكراه أو عنف أو اعتداء أو غش أو إساءة استعمال السلطة[2].

وتكمن خطورة الدعارة فيما تخلفه من آثار نفسية وصحية، الأمهات العازبات وما ينجبنهن من أطفال غير شرعيين[3]، حيث تسجل الجزائر ارتفاعا مقلقا في نسبة المواليد خارج إطار المؤسسة الزواجية، حيث بلغ خلال سنة 2010 نحو 3200 طفل[4].

إهتمت جريدتا الدراسة أيضا بمعالجة فاحشة اللواط وهي من الشذوذ الجنسي، وتتعلق بالحب والشهوة للذكور دون الإناث برضا الطرفين، وقد ذمه الله تعالى في كتابه الكريم فقال :﴿ **وَلُوطًا إِذْ قَالَ**

([1]) **الدعارة والبغاء**، تاريخ الزيارة: 2020/12/01، توقيت الزيارة: 08:18، www.http://ar. M. wikiqedia.org·

([2]) فلاك مراد، "**جرائم الدعارة: دراسة مقارنة في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، تخصص: قانون عام، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2020، ص 155.

([3]) صبحي نجم، عادل شيهب، "**الدعارة في المجتمع الجزائري: الأنواع، الأسباب والآثار**"، مجلة العلوم الاجتماعية، مج3، ع10، ماي 2016، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، كلية العلوم الاجتماعية، ص 104، تاريخ الزيارة: 2020/12/03، توقيت الزيارة: 17:28. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/305/10/3/29509

([4]) حاج على بدر الدين، "**الحماية الجنائية للطفل في القانون الجزائري**"، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام، كلية الحقوق جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص 10.

لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ (80) إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ(81)﴾(الأعراف).

وقد ازدادت آفة اللواط انتشارا في المجتمع الجزائري نظرا لسوء استخدام التكنولوجيا التواصلية الحديثة باعتبارها من سمات هذا العصر، مما ساعد على تنامي الفردانية ومكن الأفراد من الولوج بأريحية وسرية للمواقع الإباحية والتي تلبي رغبات الجميع من جنس عادي وآخر شاذ ومتطرف[1].

وفيما يتعلق بظاهرة اللواط نجد أنها رافقت ما أحصته جريدة "النهار الجديد" من جرائم اختطاف الفتيات، القصر، الاطفال، إضافة إلى الجرائم الإلكترونية المتعلقة بالجنس.

وتثمينا لما سبق ذكره نجد أن ما تم رصده من قضايا الدعارة والشذوذ الجنسي لا يعكس الواقع بل ما خفي كان أعظم، ولخطورة الوضع وتعدد آثاره السلبية مما جعل جريدة "النهار الجديد" تخصص صفحاتها كمنبر توعوي وموجه لمحاربة هاته الآفات، مراعية بذلك مبادئ العمل الصحفي والأخلاقي والمسؤول.

كما أولت جريدة النهار الجديد اهتماما بدراسة العنف الجنسي غير الجسدي، والمرتبط بالتعليقات الجنسية المرفوضة، والإجبار على التعري والاستعراض الجسدي وكذا الإجبار على مشاهدة صور أو أفلام أو فيديوهات إباحية، وكلها تصب في إطار التحرش الجنسي، كما تعد ممهدة للعديد من الفواحش والمحرمات سابقة الذكر من: زنا، لواط، مثلية، وممارسة الدعارة ... إلخ، ونظرا لسوء الوضع واستفحال مثل هذه المظاهر السلبية التي تسعى لهدم البناء الأسري، والاستقرار المجتمعي أو القيمي دون احترام لمبادئ الدين وقيمه، فكانت معالجة مثل هاته الظواهر من المسؤوليات المنوطة بصحيفة الدراسة – النهار الجديد–، جاعلة إياه أولى المحطات محاربة في أجندتها التحريرية، وطالما تعرض ذلك بطريقة بعيدة عن التوصيف والإثارة السلبية.

أما الرتبة الأخيرة في قضايا العنف الجنسي المثار في جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"**، فتتعلق بظاهرة العنف الجنسي بين الزوجين، والتي لم تحظ بمعالجة من قبل جريدتي الدراسة نظرا للتستر والحياء الذي يرافق العنف الجنسي بين الزوجين، وخصوصية هذه العلاقة، فرغم وجود كثير من الممارسات العنيفة والشاذة بين الزوجين إلا أنه تبقى حبيسة الصدور، ولا يدلى بها تفاديا للفضائح والشرخ الأسري.

([1]) الجيلالي كرابيس، ربيع زمام، "**الشذوذ الجنسي وإشكالية المسكوت عنه في المجتمع الجزائري: قراءة في الكتابات الحائطية على جدران المراحيض الخاصة بمحطات النقل العمومي**"، مجلة الميادين للدراسات في العلوم الانسانية، مجلة إلكترونية علمية دولية محكمة، ع4، 2019، ص 195، تاريخ الزيارة: 2020/02/10، توقيت الزيارة: 12:10.
https://www.madjalate-almayadine.com

وفيما يلي نماذج عن العنف الجنسي المثار في جريدتي الدراسة:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- زوجة وأم لطفلتين مهددة بالسجن لـ 5 سنوات بتهمة استغلال بناتها في الدعارة ببودواو[1]، (الإجبار على ممارسة وامتهان الدعارة).
- قاصر ضمن عصابة حولت شقة إلى وكر دعارة يقودها حارس "باركينج" في قسنطينة[2].
- 5 سنوات سجنا نافذا لـ "ذئب بشري" اغتصب طفلا في المسيلة[3].

ب- بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- سعد لمجرد متورط في فضيحة جنسية جديدة بفرنسا! [4].
- سوق أهراس: رفضت الرضوخ لنزواته فقتلها[5].
- بسكرة: تحرير فتاة قاصر[6].
- تنام مرعب للعنف الجنسي على الأطفال بتيزي وزو[7].

جدول رقم (4-2) يوضح فئة الموضوعات الرئيسية لظاهرة الجريمة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / الموضوعات الرئيسية للجريمة	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
جرائم ضد الأشخاص	133	14.51	53	05.78	186	20.30
جرائم ضد الاسرة	05	0.54	00	00	05	0.54
جرائم ضد الأخلاق والآداب العامة	04	0.43	00	00	04	0.43
جرائم ضد النظام والسلامة العمومية	62	06.76	39	04.25	101	11.02
جرائم ضد الأموال والممتلكات	325	35.48	195	21.28	520	56.76
جرائم ضد الدين	11	01.20	01	0.10	12	01.30
الجرائم المعلوماتية والالكترونية	23	02.51	04	0.43	27	02.94

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 9.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 11.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3402، الأحد 25 نوفمبر 2018، ص 9.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 21.

(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 8929، الاثنين 16 جويلية 2018، ص 21.

(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 8859، السبت 5 ماي 2018، ص 21.

(7) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 أكتوبر 2018، ص 20.

الجرائم ضد المنشآت والمصادر الحيوية	23	02.51	38	04.14	61	06.65
المجموع	586	63.97	330	36.02	916	100

إن الحديث عن نوع الموضوعات الرئيسية لظاهرة الجريمة سبق ذكره في المقام الأول أثناء رصد النسب الكمية والتكرارات المتعلقة بالمواضيع الرئيسية لمادتي العنف والجريمة المثارة في الجريدتين محل الدراسة مع تفسير النتائج كيفيا، وذلك بتحليل الجدول رقم (04)، ولقد تم إعادة التذكير بالنتائج المتعلقة بالجرائم الرئيسية المطروحة حتى يسهل علينا العمل أثناء تحليل الأنواع الفرعية للجرائم، فتكون بذلك الصورة أجلى وأوضح للدارس.

جدول رقم (4-2-1) يوضح نوع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / موضوعات العنف المادي		جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
العنف الجسدي	الضرب	29	19.46	06	04.02	35	23.48
	العض	00	00	00	00	00	00
	الجرح	14	09.39	05	03.35	19	12.75
	الشد والدفع	03	02.01	00	00	03	02.01
	الرفس	00	00	00	00	00	00
	الحرق والكي	05	03.35	03	02.01	08	05.36
	الشجار	06	04.02	03	02.01	09	06.04
	الخنق	01	0.67	00	00	01	0.67
	التعذيب	03	02.01	01	0.67	04	02.68
	إحداث كسور	09	06.04	04	02.68	13	08.72
	الحرمان من الحاجات الأساسية	10	06.71	06	04.02	16	10.73
الإضرار بالممتلكات	إتلاف الوثائق والغذاء	01	0.67	00	00	01	0.67
	التعدي على الممتلكات الخاصة أو العامة	22	14.76	18	12.08	40	26.84
المجموع		103	69.12	46	30.87	149	100

لقد أظهرت النتائج الكمية للجدول رقم (4-2-1) والمتعلقة بنوع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص في جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** أن: جريمة القتل تصدرت أولويات المعالجة في عينة الدراسة، وذلك بتكرار قدر بـ 64 تكرارا وبنسبة تعادل 34.40%، موزعة بنسبة أعلى على

جريدة "النهار الجديد" والمقدرة بـ 26.88%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة أقل والمقدرة بـ 07.52%، أما المرتبة الثانية فخصصت لمحاولة القتل بتكرار قدره 24 تكرارا، ونسبة تقدر بـ 12.90%، والتي وزعت بنسبة 09.67% على جريدة "النهار الجديد" وما نسبته 03.22% على جريدة "الخبر اليومي"، في حين أخذت الهجرة غير الشرعية المرتبة الثالثة بتكرار قدره 21 تكرارا، وبنسبة تعادل 11.29%، وموزعة بنسبة أكبر على جريدة "النهار الجديد" والمقدرة بـ 06.98%، وبنسبة أقل على جريدة "الخبر اليومي" والمقدرة بـ 04.30%.

وتأتي جريمة الاختطاف في المرتبة الرابعة بتكرار قدره 17 تكرارا، وبنسبة تقدر بـ 09.13%، موزعة بدرجة أكثر على جريدة "النهار الجديد" حيث قدرت نسبتها 05.91%، وبنسبة أقل على جريدة "الخبر اليومي" والمقدرة بـ 03.22%، وبالحديث عن الرتبة الخامسة فقد حظيت بها جريمة الانتحار بتكرار قدر بـ 16 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 08.60%، موزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة تقدر بـ 05.91%، وبنسبة 02.68% على جريدة "الخبر اليومي".

وقد كانت المرتبة السادسة من نصيب جريمة التشويه والتنكيل بالضحايا (الجثث) وذلك بتكرار قدر بـ 08 تكرارات، وبنسبة مقدارها 04.30%، موزعة بالترتيب على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 02.68%، وعلى جريدة كل من "الخبر اليومي" بنسبة 01.61%، أما المرتبة السابعة فقد حظيت بها كل من جريمة محاولة الانتحار وجريمة إساءة استخدام السلاح وذلك بتكرار موحد قدر ب 07 تكرارات وما نسبته 03.76%، مع أسبقية جريدة "النهار الجديد" من حيث نسبة المعالجة لهذا النوع من الجرائم.

فيما خصصت المحطة الثامنة لثلاثة أنواع من الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والمتمثلة في: محاولة الانتحار، الاجهاض السري ورمي الأجنة، ثم جريمة ممارسة السحر والشعوذة، وكلها تماثلت في التكرار المقدر بـ 05 تكرارات والنسبة المقدرة بـ 02.68%، مع التنويه بتقدم جريدة "النهار الجديد" على جريدة "الخبر اليومي" في نسبة معالجة هذا النوع من الجرائم.

وقد احتلت جريمة الإهمال والأخطاء الطبية المرتبة التاسعة بتكرار قدره 04 تكرارات، وبنسبة تقدر بـ 02.15%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة تقدر بـ 01.61%، وعلى "الخبر اليومي" بنسبة مقدارها 0.53%، وفيما يخص المرتبة العاشرة فقد كانت مشتركة بين ثلاث جرائم هي: الاتجار بالبشر، تجنيد الأطفال للتسول، ثم العمالة الإجبارية للأطفال حيث انفردت جريدة "النهار الجديد" دون جريدة "الخبر اليومي" بدراسة هذا النوع من الجرائم، وذلك بتكرار واحد ونسبة تقدر بـ 0.53%،

وفي المرتبة الأخيرة تأتي جريمتي بيع الأعضاء وزواج القصر التي لم تتطرق لها الجريدتان محل الدراسة حيث أخذت نسبة وتكرارا معدوما.

لقد أوضحت القراءة الكمية المتعلقة بنوع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" أن: الجريدتين عينتا الدراسة أولتا إهتماما بمعالجة جرائم القتل وكذا محاولة القتل، على اعتبار أنهما من أبشع الجرائم لما في ذلك من إيلام للمقتول وإنكال أهله وترميل نسائه، وتيتيم لأطفاله وإضاعة لحقوقه وقطع أعماله بقطع حياته، مع ما فيه من عدوان صارخ على الحرمات وتطاول فاضح على أمن الأفراد والمجتمعات.

كما أن الإسلام عني بحفظ النفس عموما أيا كان انتماؤها الديني، لذلك توعد القرآن الكريم مرتكب جريمة القتل بعقوبة مشددة ومغلظة[1]، حيث قال تعالى: «**وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا**» (النساء: 93)، بالإضافة إلى أن قانون العقوبات الجزائري فرض عقوبة الإعدام في حق كل من ارتكب جريمة القتل متعمدا وذلك في الفقرة التي شملت المواد: **255** إلى **263**[2].

ويمكن تفسير مدى اهتمام جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" بتناول موضوع جريمة القتل هو اعتبارها من أخطر الجرائم على الإطلاق، إضافة إلى أنها تعرف انتشارا واسعا في المجتمع الجزائري، مع تنوع في أشكالها ووسائل ارتكابها، وكذا أجناس مرتكبيها وضحاياها.

والجدير بالذكر أن الجريدتين محل الدراسة تبنت منهجين في عرضها لجرائم القتل **أولهما**: أن الصحيفتين من مؤسسات الضبط الاجتماعي والتي يقع على عاتقها جزء من المسؤولية الاجتماعية والخدماتية، لذا ارتأت أن تسلط الضوء على هذا النوع من الجرائم الخطيرة بهدف توعية الأسر والرأي العام بعواقبها الوخيمة، والكشف عن دواعيها وأسبابها مع اقتراح حلول وقائية للحد منها، وفي هذا المقام اتسمت معالجة جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" لجرائم القتل أو محاولة القتل بنوع من الجدية والحزم، واعتمدت جملة من الأشكال الصحفية أبرزها: التحقيق الصحفي كنوع ملائم لمثل هذه المواضيع حيث يعطي صورة شاملة عن الخبر، إضافة إلى الخبر والتقرير الصحفي.

([1]) حمود نوار النمر، "**جريمة القتل في المجتمع السعودي**"، مجلة دراسات وأبحاث: المجلة العربية للأبحاث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلة دولية محكمة يصدرها نخبة من الباحثين بالتنسيق العلمي مع مركز أبن خلدون للدراسات والأبحاث الأردن، تصدر بجامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مج7، ع19، جوان 2015، ص506، تاريخ الزيارة: 2019/01/10، توقيت الزيارة: 04:13.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/20/7/19/2263

([2]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، **قانون العقوبات**، 2012، ص 72.

أما **ثانيهما**: فمرده إلى لجوء صحفتي الدراسة وبشكل أكثر جريدة "النهار الجديد" إلى مبدأ الإثارة السلبية، إضافة إلى المبالغة والتهويل، وذلك أثناء النشر المفصل لطريقة ارتكاب جرائم القتل، وما استخدم فيها من وسائل بشكل يثير حفيظة القارئ العادي قبل المتخصص، وهنا لابد من توضيح نقطة مهمة بأن توظيف أسلوب الإثارة بغية لفت انتباه القارئ لقضية مهمة بهدف خدمة المجتمع وتنبيه القراء إليه لا عيب فيه، وإنما العيب أن تكون الإثارة غاية في حد ذاتها وليست وسيلة للإصلاح[1]، فتخرج بذلك عن القيم الأخلاقية والمعايير المهنية تتخطى حدود الحرية المنوطة بها فتتحول إلى إثارة سلبية هدفها الاساسي الرواج، ولاهثة وراء السبق الصحفي الذي قد يدفعها إلى طرق مواضيع حساسة[2].

ومن أمثلة ما ذكر من أوصاف لمشاهد القتل ما يلي: مشهد عدة طعنات بآلة حادة، جثة غارقة في بركة ماء، قتله على طريقة أفلام الأكشن، رفضوه زوجا، فأعدمهم حرقا، مع ذكر آلات ووسائل القتل مثل: قتله بساطور، طعنه بخنجر، خنقه بحبل أو سلك كهربائي حتى الموت .... إلخ.

فهذا النوع من النشر المرافق للتوصيف يؤثر سلبا على القراء حصوصا فئة المراهقين والشباب، مما قد ينتج عنه التقليد لنماذج هذه الجريمة البشعة، ومنه فإن ما تم التوصل إليه من غلبة سمة الإثارة السلبية والمبالغة على جرائم القتل المنشورة في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" تؤيده دراسة الباحثة "**علمي نجاة** "[3]، ويؤكد ذلك أيضا التفسير الإعلامي للظاهرة الإجرامية بنظرياته المختلفة وفي مقدمتها "**نظرية التقمص الوجداني**" و"**نظرية استزراع العنف**" والذي تناولته الدراسة في فصلها النظري الثاني.

كما جعلت جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" موضوع الهجرة غير الشرعية يحتل مراتب متقدمة في سلم أولويات النشر لديها، وهذا لخطورة هذه الجريمة على المستوى الداخلي والخارجي، إضافة إلى ارتباطها بجرائم أخرى أشد حدة منها: قوارب الموت وما تجرفه إلى الشاطئ من ضحايا، وناهيك عن الانعكاسات السلبية للهجرة غير الشرعية وذلك بتهديد الوضع الأمني بالجزائر لكثرة المهاجرين غير الشرعيين والذي أسفر عن الجريمة المنظمة، وبروز شبكات دولية لتهريب المخدرات والسلاح، إضافة إلى مخابرات دول أجنبية[4].

([1]) عبد القادر طاش، مرجع سابق، ص 21.

([2]) نور الدين بليبل، **الضوابط الأخلاقية في الاعلامية الاسلامي والغربي، النظرية والتطبيق: أخلاق الكلمة وتقنية اللغة الصحافية بين الاعتدال في العرض للخصوصيات والإعلام الفضائحي**، مرجع سابق، ص 34.

([3]) علمي نجاة، مرجع سابق، ص 249.

([4]) Khadija Elmadmad, **les Migrants leurs droits au Maroc**, Université Hassan02, Ainchock, Casablanca Maroc, 2004, p 20, date de visite:01/11/2021, temps de visite: 13:40.

أما من الناحية الاقتصادية فقد زادت الهجرة غير الشرعية من آفة البطالة، وتدهور القدرة الشرائية، أما اجتماعيا فإن التدهور الاقتصادي أدى إلى تفشي الآفات الاجتماعية، وعدم الاستقرار الداخلي، وتدني الأوضاع، كما تعد المشاكل السياسية والأمنية والاجتماعية من بين العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، كما يعد العامل الاقتصادي من أهم الدوافع لانطلاق المهاجرين نحو البلدان الأخرى[1]،وهذا ما تؤكد عليه "**نظرية الفقر والحرمان**" و"**نظرية الضغط الاجتماعي**" بأبعادها المختلفة ، والتي تم التطرق لها بالتفصيل في الفصل النظري الثاني للدراسة.

وتعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للمهاجرين إلى مناطق مختلفة من العالم، وتعرف توجها متزايدا بما فيها الفئات الشبابية ذات التكوين والمهارة العالية، ويقدر إجمالي الجزائريين بالخارج بـ 1.764 مليون مهاجر سنة 2013، وتعتبر فرنسا الوجهة الأولى للمهاجرين الجزائريين حيث يمثلون 80% من إجمالي الجزائريين بالخارج، وتستضيف الجزائر حوالي 270 ألف مهاجر معظمهم من المغرب وفلسطين والصومال والعراق[2].

ونلمس كنتيجة لما سبق ذكره مدى عناية الجريدتين محل الدراسة بمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وما تجره من آثار وخيمة متعددة المستويات والمجالات، وكان تركيز عينة الدراسة على مواضيع الهجرة غير الشرعية للجزائريين نحو الخارج، وما تحصده قوارب الموت والسجون ومراكز الحدود والشرطة من ضحايا، وهذا بغية تنبيه الرأي العام المحلي والدولي بخطورة الظاهرة وإيجاد حلول جذرية لها، تماشيا مع ما تمليه عليها مبادئ المسؤولية الاجتماعية المنوطة بها.

كما أولت الجريدتين "**النهار الجديد والخبر اليومي**" إهتماما واضحا بمعالجة جريمة الاختطاف في المجتمع الجزائري، والتي مست بشكل أكبر فئة الأطفال والقصر من الجنسين، فحسب ما أوردته الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن حوادث الاختطاف برزت بشكل لافت سنة 2008، كما تم تسجيل 15 حالة اختطاف ثم قتل في سنة 2015، في حين سجلت أكثر من 220 محاولة اختطاف

https://www.cetim.ch/legacy/fr/documents/UNESCO-CMW-Maroc.pdf

(1) طابي رتيبة، "**البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة دورية علمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، مج5، ع3، جامعة البليدة2 –الجزائر، ص103، تاريخ الزيارة: 2020/07/01، توقيت الزيارة: 18:35.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/354/5/3/62918

(2) زياني صالح، مباركية منير، "**نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية**"، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مج7، ع13، جوان 2015، ص 311 ،330.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/120/7/13/52664

خلال 2016 منهم 08 أطفال تعرضوا لجريمة القتل العمدي[1]، وهذا رغم التشديد على عقوبة جريمة خطف الأطفال والتي تصل إلى الإعدام[2].

وبالتالي فالمتمعن في تطور الإحصائي لجريمة الاختطاف في الجزائر يجد أنها شبح يهدد كيان الأسرة واستقرار المجتمع ، ولذا من الواجب أن تتظافر الجهود الأمنية والنفسية والإعلامية والاجتماعية والبحثية للحد من الظاهرة.

ونلاحظ أن جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أثناء تطرقهما لموضوع الاختطاف كان من باب ما تمليه عليهما مبادئ المسؤولية الاجتماعية من حرص على التوعية وبيان مدى خطورة جريمة الاختطاف حصوصا أنها مرتبطة بجرائم أخرى أفظع مثل: الإتجار بالأطفال، الخطف بهدف الاستغلال الجنسي، الابتزاز، القتل، الإتجار بالأعضاء، استغلال الأطفال المختطفين في التسول ..... إلخ، لذلك كان حري أن تقدم الجريدتان محل الدراسة حلولا وقائية بدل التوظيف المبالغ فيه لهذا النوع من الجرائم وبيان طرق تنفيذها بدقة، وتدعيم ذلك بعبارات تتسم بالإثارة والتهويل الدافعين للتقليد الواقعي للنماذج المقدمة وهذا ما أيدته دراسة الباحثة نجاة العلمي[3]،

كما أهتمت صحيفتي الدراسة بمعالجة جريمتي الانتحار، وكذا محاولات الانتحار التي باءت بالفشل ولكن خلفت آثارا جسدية ونفسية عميقة بالنسبة للفاعل –الضحية– وعائلته، خصوصا أن جريمة الانتحار كثرت في مجتمعنا الجزائري، وأودت بأرواح الشباب والأطفال، والذي يدفعهم إلى ذلك ظروف اجتماعية أو اقتصادية أو مرضية أو دراسية أصابتهم بالإحباط والاكتئاب.

وفي هذا المقام ركزت جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" على الإثارة السلبية من خلال المبالغة في سرد طريقة الانتحار مفصلة ومرفقة بالوسائل المستخدمة في عملية الانتحار من: حبل، سكين، غاز، حرق ... إلخ، كما عنونت المواد المنشورة عن "الانتحار" بعناوين مثيرة للانتباه، دون البحث عن مسببات الانتحار من مشاكل عائلية، عاطفية، واقتصادية، وهذا فيه تنصل من المسؤولية الملقاة على الصفتين محل الدراسة، وهاته النقطة ثمنتها إحدى الدراسات السابقة للباحثة "**نجاة علمي**"[4].

([1]) ياسين بودهان، "**ظاهرة اختطاف الأطفال كابوس يرعب الأسر الجزائرية**"، المجلة ، ع53 ،لندن، ديسمبر 2016، ص 12.

([2]) عبد الله أوهايبية، **شرح قانون الاجراءات الجزائية الجزائري**، ط1، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص 124.

([3]) علمي نجاة، مرجع سابق، ص 250.

([4]) المرجع نفسه، ص 249.

كما وقفت جريدتي " **النهار الجديد والخبر اليومي**" عند جريمة أقل ما يقال عنها أنها من أبشع الجرائم، حيث تعقب جريمة القتل حين يبدأ القاتل السفاح، جريمة التشويه والتنكيل بالضحايا (الجثث)، إلى حد ترتعد له الفرائس، والمؤسف هنا أن الجريدتين عينتا الدراسة بالغتا في وصف هذا النوع من الجرائم ناقلة كيف قطعت الجثث إلى أشلاء بالمنشار أو المثقاب الكهربائي، وكيف وزعت الجثة إلى قطع متفرقة وغيرها من الصور المفزعة، وبالتالي نلحظ ميل صحفتي الدراسة إلى الإثارة والمبالغة في العرض، متناسية حقيقة الدور المنوط بها في الوقوف على الدوافع واقتراح الحلول لمثل هاته الظواهر.

وفي إطار الحديث عن الجرائم المرتكبة في حق الأشخاص تحدثت جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" عن جريمة إساءة استخدام السلاح، والمؤدية في أغلب الأحيان إلى القتل والإصابة بجروح بالغة، وذلك جراء العبث بالأسلحة خصوصا النارية منها سواء من قبل أفراد الأمن أو الجيش، أو بواسطة اللعب الاستعراضي بالبنادق في المناسبات والأعراس، والذي أردت رصاصاته العديد من القتلى من شباب ومراهقين، وهذا بغية التنويه بخطورة هذه الظاهرة والسعي للحد منها.

كما اهتمت جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" عبر صفحاتها بمعالجة جريمة السحر والشعوذة، وهذا نظرا لتنامي هذه الظاهرة في الجزائر وارتباطها بجرائم أخرى، فلم تعد ممارسة السحر تقتصر على الطلاسم والشعوذة، بل تعدت ذلك لتهدد أمن وسلامة المواطن بشكل أصبح يقلق الشارع الجزائري[1]، وتكمن خطورة السحر في أنه عمل يؤثر في بدن المسحور أو عقله من غير مباشرة له حقيقة، فمنه ما يقتل وما يمرض، وفيه ما يفرق وما يجمع[2]، وتعد الشعوذة مكملة لدور السحر وذلك لاعتمادها على التمويه بباطل لا حقيقة له ولا ثبات برؤية الشيء على خلاف ما هو عليه، وهو علم مبني على خفة اليد[3].

([1]) بودكان كوثر، حمار سامية، "**جريمة السحر والشعوذة في الصحف الالكترونية: موقع جزاريس أنموذجا**"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، تصدر عن مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مج6، ع4، 2021، ص 99، تاريخ الزيارة: 2022/03/12، توقيت الزيارة: 06:42.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/176469

([2]) حسين بن عبد الرحمن بن فهد الموسى، "**الإثبات في جريمة السحر بين الشريعة والقانون: دراسة تأصيلية تطبيقية مقارنة**"، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 12، تاريخ الزيارة: 2021/10/06، توقيت الزيارة: 17:22.
http://elibrary.mediu.edu.my/books/2014/MEDIU5069.pdf

([3]) سعيد الحسين عبدولي، "**ميكرو سوسيولوجيا الجريمة من خلال الممارسات السحر والشعوذة: دراسة أنثروبولوجية تبحث في علاقة الجريمة بالسحر والشعوذة: منظمة سيدي علي بن عون مثالا للدراسة**"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، تصدر عن جامعة حمة لخضر الوادي، مج2، ع2، فيفري 2014، ص 6، تاريخ الزيارة: 2021/11/09، توقيت الزيارة: 08:39.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/79346

وتتجلى خطورة جريمة السحر والشعوذة في اقترانها بجرائم أفظع منها: القتل، الفساد في الأرض، الزنا، أكل أموال الناس بالباطل، السرقة، خداع الناس، انتشار الأمراض الاجتماعية والأوهام النفسية، التفريق بين الزوجين، زعزعت العقيدة الإسلامية (الكفر) وتفكيك الروابط الاجتماعية وغيرها.

ونستشف في هذا الإطار المسعى الحثيث والجاد من قبل جريدتي الدراسة للحد من جريمة السحر والشعوذة، وتنبيه الرأي العام لخطورتها والآثار المترتبة عنها، وبالمقابل نجد أن الجريدتين لم تقدما حلولا لهذا النوع من الجرائم، إضافة إلى عرضها في شكل قصص إخبارية شائقة ومثيرة الأحداث، مما يجعل القارئ يتلهف لقراءة هذه المواد وتمثل وقائعها وطقوسها المخيفة.

يأخذنا الحديث عن الجرائم المرتكبة في حق الأشخاص إلى الوقوف عند جريمة الإجهاض السري (الجنائي) رمي الأجنة، وهي جريمة مركبة حيث تلجأ إليها الفتيات اللاتي وقعن في الخطيئة جراء ظاهرة العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، وهذا كوسيلة لردم الفضيحة في مجتمع يعتبر الشرف أمرا مقدسا، وللإجهاض آثار بالغة على المرأة والأسرة والمجتمع، حيث يسمح بنشر الرذيلة (الأمهات العازبات)، وإشاعة الفاحشة (البغاء)، وفتح الباب على مصرعيه لدعاة الإباحية، كما أنه يخلق جيلا مصابا بالأمراض الجسدية والنفسية والجنسية والاجتماعية، والذي سيؤثر بالتأكيد على استقرار المجتمع، إضافة إلى الخسائر الفادحة التي يمنى بها المجتمع من جراء كثرة الوفيات في صفوف الأمهات والأجنة[1].

ومن خلال ما قامت بنشره جريدة "النهار الجديد" من مواضيع عن الإجهاض السري ورمي الأجنة، نلمس مدى إدراكها لخطورة هاته الجريمة وسعيها إلى توعية المجتمع، ولكن بالمقابل نجد إجحافا في حق الرأي العام، حيث تكتفي بذكر هذه الجريمة في قائمة الأخبار المختصرة، والتي تركز على الفاعل والضحية وكذا صور الأجنة الملقاة في أكياس أو على قارعة الطريق، وكيف نكلت الحيوانات بهاته الجثث المرمية في أطراف الأودية والغابات، وهنا تغافلت الجريدة عن اقتراح حلول بدل مشاهد المبالغة في الوصف والإثارة.

كما لم تغفل جريدتا "**النهار الجديد والخبر اليومي**" في معالجتها للجرائم المرتكبة ضد الاشخاص، جريمة الإهمال والأخطاء الطبية والتي ظهرت بقوة في الآونة الأخيرة أين نجد أن الممارس الصحي (طبيب، ممرض، صيدلي، القابلة، مخبري) يقف موقفا سلبيا، فلا يتخذ واجبات الحيطة والحذر واليقظة،

---

(1) المكي فتحي، تواتي سومية، مصبايح فوزية، "**جريمة الاجهاض: قراءة في العوامل والآثار**"، مجلة الأثر للدراسات النفسية والتربوية، جامعة الجيلالي بونعامة،خميس مليانة، مج2، ع3، جوان 2013، ص 112-114، تاريخ الزيارة: 2021/07/06، توقيت الزيارة: 08:07. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/616/2/3/157582

والتي كان من شأن اتخاذها الحيلولة دون وقوع الضرر بالمريض[1]، سواء توقع الفاعل النتيجة المترتبة عن إهماله أم لا.

وتكمن خطورة جريمة الإهمال الطبي فيما ينتج عنه من جرائم أخرى منها: القتل (موت المريض)، الإعاقات، الدخول في غيبوبة، فقدان الأجنة، التسبب في أمراض أخرى للمريض وغيرها، وهنا نرى نوعا من الجدية والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والقيمية من خلال نوعية الطرح الذي انتهجته صحيفتا الدراسة أثناء حديثهما عن جرائم الإهمال الطبي، مع السعي لإيجاد حلول رادعة وجذرية من خلال التوصيات التي نادت بها.

وفي المحطة الأخيرة من الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص اهتمت جريدة "النهار الجديد" دون جريدة "الخبر اليومي" ولو بشكل مقتضب، وذلك بمعالجة جملة من الجرائم أغلبها ثمار لعملية اختطاف الأطفال، والمتمثلة في: جريمة الإتجار بالبشر وخصوصا الأطفال أين يتم سرقة الأطفال وتحويلهم إلى سلعة يتم استغلالها في البيع والشراء، لأغراض غير مشروعة وبوسائل غير مشروعة[2].

وتليها جريمة تجنيد الأطفال للتسول حيث يتم خطف الأطفال بهدف إدخالهم في عالم التسول قصد جني الأرباح بطرق أسرع، وذلك بعد فرض السيطرة عليهم والتحكم فيهم، ويتم تدريبهم على ما يقولونه، مع اختيار الأماكن التي تتغلب فيها عاطفة الناس على عقولهم ليرتادوها ويتم إطلاقهم صباحا واستقبالهم مساء، والأسوأ من ذلك يتم تشويه جسد هؤلاء الأطفال من خلال بتر أحد أعضائهم وإلحاق العاهات المستديمة بهم[3].

كما يتم إدماجهم في أنشطة العصابات الاجرامية المنظمة، فعادة ما يحملون المواد المخدرة لبيعها، وتدريبهم على النهب والنشل، والسرقة وتسليط أقصى العقوبات إن لم يجمعوا القدر الكافي من المال[4]، دون أن ننسى جريمة العمالة الإجبارية للأطفال أين يتم استغلالهم في العمل المجهد من قبل العصابات، وامتهان طفولتهم البريئة بأبشع الصور واستغلالهم جنسيا، إلى حد يصل إلى بيع الأعضاء وزواج القصر.

---

(1) وهيبة بوصبيع العايش، حبيبة شهرة، **"أثر الإهمال الطبي في نشوء الجريمة الطبية: قسم الولادة بالمستشفيات الجزائرية نموذجا –دراسة فقهية قانونية–"**، مجلة الشهاب: متخصصة في البحوث والدراسات الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر، مج7، ع3، ربيع الثاني 1443هـ–نوفمبر 2021م، ص 295، تاريخ الزيارة: 2021/04/19، توقيت الزيارة: 10:17.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/169223

(2) عبد القادر الشيخاني، **جرائم الإتجار**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 16.

(3) عبد الفتاح بهيج، عبد الدايم على العواري، **جريمة اختطاف الأطفال والآثار المترتبة عليها**، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، الكتاب الثاني، مصر، 2010، ص 1067-1068.

(4) حامد سيد محمد حامد، **الإتجار في البشر كجريمة منظمة عابرة للحدود**، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، (د.ت)، ص 59-60.

ويمكن القول أن هذا النوع من الجرائم لقي انتشارا واسعا في المجتمع الجزائري، ولكن هناك تحفظ وشح في طرحه للمعالجة العلمية والإعلامية، وهذا نظرا لارتباطه بعصابات المافيا الناشطة في الجريمة الدولية المنظمة والعاملة بكل سرية وحذر، وعليه وجب تظافر الجهود بين جميع مؤسسات الدولة لوأد هاته الجرائم في مهدها.

وفي ختام حديثنا عن الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص يمكن القول أن هناك تفاوت في المعالجة بين جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"**، وأن سمة الإثارة السلبية والمبالغة غلبت على عملية الطرح الجاد لهاته النماذج.

وفيما يلي نماذج للجرائم المرتكبة ضد الأشخاص في جريدتي الدراسة:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– 4 أشقاء يقتلون ويصيبون آخر بعد شجار بين عائلتين في ثالث أيام العيد[1]، (القتل).

– العثور على جثة خمسيني مقتولا بشبيطة مختار في الطارف[2]، (القتل).

– شبكات الإتجار بالبشر تجند 93 طفلا للتسول في 3 بلديات بالعاصمة[3]، (الإتجار بالبشر + تجنيد الأطفال للتسول).

– العثور علة شيخ معلقة بحبل في بيت عائلته بالمسيلة[4]، (الانتحار).

– العثور جثة رضيع مرمية أمام ثانوية في سيدي بلعباس، (الإجهاض السري) [5].

ب– بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– محاولة إنتحار تلميذ شنقا[6]، (الإنتحار).

– بسبب خلافات تتعلق بالسحر والشعوذة: 10 سنوات سجنا لقاتل راق في تيارت[7]، (جريمة القتل).

عملية الإختطاف غير مستبعدة العثور على فتاة قاصر في حالة مزرية[8]، (الإختطاف).

([1]) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 7.

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 24.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3402، الأحد 25 نوفمبر 2018، ص 3.

([4]) جريدة النهار الجديد، العدد 3402، الأحد 25 نوفمبر 2018، ص 24.

([5]) جريدة النهار الجديد، العدد 3402، الاثنين 31 ديسمبر 2018، ص 24.

([6]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8798، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 24.

([7]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8798، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 21.

([8]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 24.

جدول رقم (4-2-2) يوضح نوع الجرائم المرتكبة ضد الأسرة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / جرائم ضد الأسرة	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الخيانة الزوجية	01	20	00	00	01	20
الإهمال الأسري	04	80	00	00	04	80
زنى المحارم	00	00	00	00	00	00
الشجارات العائلية	00	00	00	00	00	00
المجموع	05	100	00	00	05	100

أظهرت المعطيات الرقمية للجدول (**4-2-2**) والموضح لنوع الجرائم المرتكبة ضد الأسرة في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أن جريدة النهار الجديد كانت لها الأفضلية دون جريدة الخبر اليومي في معالجة الجرائم المرتكبة في حق الأسرة، حيث اكتفت بدراسة جريمتي الإهمال الأسري والخيانة الزوجية، ولم تولي اهتماما بدراسة جريمة زنا المحارم وكذا جريمة الشجارات العائلية، وبالعودة إلى المرتبة الأولى في أولويات نشر الجرائم المرتكبة في حق الأشخاص يأتي الإهمال الأسري بتكرار قدره 04 تكرارات وبنسبة تقدر بـ 80%، وفي المرتبة الثانية والأخيرة تأتي الخيانة الزوجية بتكرار واحد وما نسبته 20%.

لقد أوضحت النتائج الكمية المتعلقة بنوع الجرائم المرتكبة ضد الأسرة في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أن جريدة "النهار الجديد" أولت اهتماما نسبيا بدراسة بعض الجرائم المرتكبة في حق الكيان الأسري، حيث اكتفت في العينة المختارة بمعالجة جريمتي الاهمال الأسري والخيانة الزوجية فحسب، في حين لم تتطرق جريدة "الخبر اليومي" فيما تم اختياره من أعداد للدراسة لأي من الجرائم الأسرية، وهذا يتماشى مع الأجندة التحريرية المسطرة، والتأطير الاعلامي المنتهج في كلتا الجريدتين.

يقودنا الحديث عن جرائم الأسرة إلى جريمة ترك الأسرة (الإهمال الأسري) بتخلي أحد الزوجين عن التزاماته الزوجية، مما يترتب عليه حتما إضرارا بكيان الأسرة، ويشكل جريمة اعتداء على نظامها يتوجب العقاب[1]،حيث حدد قانون العقوبات في مادتيه **330** و**331** أربعة صور للإهمال الأسري

(1) عبد العزيز سعد، **الجرائم الواقعة على نظام الأسرة**، ط2، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2002، ص 11.

هي: ترك مقر الأسرة، تترك الزوجة الحامل الإهمال المعنوي للأولاد الامتناع عن تسديد النفقة المقررة قضاء، مع رصد عقوبة السجن مع غرامة مالية تناسب نوع الإهمال الممارس[1]،

وتأتي في محطة ثانية جريمة الخيانة الزوجية والتي تشمل كل سلوك خائن من شأنه الإضرار بشريك العلاقة في ماله، وعرضه، وحياته، فتشمل السرقة والكذب، والزنا، تدبير المكائد، وتعرض حياة الشريك للخطر[2]، فالخيانة الزوجية ظاهرة اجتماعية سلبية أصبحت وحشا يتربص بالأسرة الجزائرية، وهو من الطابوهات المسكوت عنها، والتي تستوجب تسليط الضوء عليها لمعرفة أسبابها وخلفيتها[3]، وتقديم حلول علاجية لها، ولا يتأتى هذا إلا بالتنسيق بين المختصين والاعلاميين والباحثين ورجال الأمن، وفتح المجال للقاءات العلمية الباحثة في هذا الموضوع.

وبينت نتائج الدراسة الكمية للجرائم المرتكبة ضد الأسرة عدم معالجة جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** لجريمة زنا المحارم وكذا جريمة الشجارات العائلية على رغم خطورتها وتفشيها في المجتمع الجزائري، إذ أن المحاكم الجزائرية تعج بمثل هذه القضايا، باعتبارها الشرارة الأولى للتصدع الأسري انطلاقا من الشجارات العائلية والخلافات الزوجية، والمؤدية في أغلب الأحيان إلى الطلاق أو الخلع، أما جريمة زنا المحارم على كثرتها فهي تبقى دفينة الأسر تفاديا للعار والفضيحة، لأنها قضايا تدنس فيها الشرف على أيدي الأقارب، فيفضل الأغلب العيش بصمت مع مخلفات هاته الجريمة المتعددة بدل وصمة العار، وهنا يغيب دور الضبط الاجتماعي للصحفتين محل الدراسة.

ويمكن الخلوص إلى نقطة هامة مفادها أهمية الدراسة للجرائم التي من شأنها هز كيان الأسرة والتي تعتبر لبنة بناء المجتمع، فاستقراره من استقرار الحياة الأسرية، وفيما يلي نماذج توضح نوع الجرائم المرتكبة ضد الأسرة في جريدتي الدراسة:

([1]) بداوي نسرين، **"حماية الأسرة من جريمة الإهمال الأسري"**، مجلة بحوث، جامعة الجزائر01، الجزائر، مج11، ع1، جوان 2017، ص 93، تاريخ الزيارة: 2020/9/30، توقيت الزيارة: 21:10.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/251/11/1/74309

([2]) صباح الصباح، **التربية الجنسية عند الرجال والمرأة**، ط1، دار العلم الملايين، مؤسسة الثقافة للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1996، ص 40.

([3]) نسيسة فاطمة الزهراء، غولم أمينة، **"ظاهرة الخيانة الزوجية في المجتمع الجزائري"**، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، تصدر عن قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 2، مج5، ع1، جويلية 2015، ص 125 ، تاريخ الزيارة: 2019/04/14، توقيت الزيارة: 20:13.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/278/5/1/14741

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- سكير يقتل عم زوجته بطعنات خنجر لأنه نهاه عن شرب الخمر في منزله! [1]، (في سياق الخبر تعرض الزوجة للتهديد من قبل الزوج).

- شاب مهدد بعام حبسا بتهمة ضرب زوجته في العاصمة[2]، (اعتداء الزوج على زوجته بالضرب).

- كهل يقتل ابنه بخنجر بسبب شاحنة "بريك" في ميلة[3]، (قتل الأب لابنه).

- مطلقة تكوي ابنها بالنار وتضربه بخنجر خلف أذنه لأنه رفض مراجعة الدروس[4]، (عنف الأم تجاه ابنها).

جدول رقم (4-2-3) يوضح نوع الجرائم المرتكبة ضد الأخلاق والآداب العامة في "جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / جرائم ضد الأخلاق والآداب العامة	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ممارسة الدعارة والفسق (أوكار مختصة بالرذيلة)	04	0.35	00	00	04	0.35
ارتكاب الأفعال المخلة بالحياء في الأماكن العامة	00	00	00	00	00	00
المجموع	04	100	00	00	04	100

من خلال المعطيات الرقمية للجدول رقم (**4-2-3**) والذي يوضح نوع الجرائم المرتكبة ضد الأخلاق والآداب العامة في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**"، نلاحظ أن: جريدة "النهار الجديد" تفردت بدراسة جريمة الدعارة والفسق (إقامة أوكار مختصة في الرذيلة)، وذلك بتكرار قدر بـ 04 تكرارات، وبنسبة كاملة تقدر بـ 100%، في حين حظيت جريمة ارتكاب الأفعال المخلة بالحياء في الأماكن العامة بتكرار ونسبة معدومين.

ويمكن تفسير النتائج السابقة بسعي جريدة "النهار الجديد" للحد من جريمة الدعارة التي تضرب بمثل المجتمع الجزائري، وتخل بالآداب العامة مؤدية ما تمليه عليها بنود المسؤولية الاجتماعية والعلمية.

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الاثنين 31 ديسمبر 2018، ص 8.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3266، الاثنين 11 جوان 2018، ص 9.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3337، الخميس 6 سبتمبر 2018، ص 7.

(4) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 9.

يأخذنا الحديث عن ممارسة الدعارة في الجزائر إلى شكلين مختلفين من الدعارة الاختيارية المنظمة: دعارة رسمية تحاول السلطات معالجتها بتخصيص مراكز خاصة لممارستها، بغرض حصرها جغرافيا ومراقبتها صحيا، ودعارة خفية تمارس سرا وخلسة عن مصالح المراقبة الأمنية، وتتخذ أوكارا مختلفة ومتغيرة لممارستها، وفي كلتا الحالتين نجد أن امتهان المرأة (المومِس) للدعارة مبعثه الفقر، وفاة الزوج أو الطلاق، إضافة إلى التعرض للاغتصاب، فقدان العذرية، والهروب من المنزل، تتخذ ممتهنات الدعارة منها وسيلة لتأمين القوت أولا، ووسيلة للانتقام من المحيط والمجتمع ثانيا[1].

حين يغيب الحديث عن جريمة ارتكاب الأفعال المخلة بالحياء في الأماكن العامة، لا يعني انعدامها في المجتمع الجزائري بل هي من الجرائم الأكثر انتشارا وهذا في ظل الجهر بالسوء والفاحشة دون حياء يذكر، ولكن عدم التدخل من قبل أفراد المجتمع جعلها رهينة الصدور، إلا ما قامت دوريات المداهمات الأمنية المفاجئة برصده وبقي حبيس مراكز الأمن فقط ولم يعلن عنه.

ويمكن الإشارة هنا إلى وجوب كشف عن هاته الجرائم عبر وسائل الإعلام المختلفة بغية الردع لأن مثل هذه التجاوزات الخادشة لقيم المجتمع الجزائري تجعل المحظور مسموح ومشروع.

وفيما يلي نماذج للجرائم المرتكبة ضد الأخلاق والآداب العامة في جريدتي الدراسة:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- تفكيك شبكة دعارة وتوقيف 8 أشخاص في خميس مليانة بعين الدفلى[2].
- زوجة وأم لطفلتين مهددة بالسجن لـ 5 سنوات بتهمة استغلال بناتها في الدعارة ببودواو[3].
- قاصر ضمن عصابة حولت شقة إلى وكر دعارة يقودها حارس "باركينج" في قسنطينة[4].
- عامان حبسا نافذا لأفراد شبكة دعارة من 8 أشخاص منهم 3 نساء في الطارف[5].

([1]) كلثومة بولخضراتي، **"الدعارة الخفية في المجتمع الجزائري: دراسة أنثروبولوجية للظاهرة في مدينة وهران"**، إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثربولوجيا والعلوم الاجتماعية، ع38، ص1-2، تاريخ الزيارة: 2021/12/10، توقيت الزيارة: 08:24. https://journals.openedition.org/insaniyat/3259

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3295، الثلاثاء 17 جويلية 2018، ص 9.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 9.

([4]) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 11.

([5]) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 24.

جدول رقم (4-2-4) يوضح نوع الجرائم المرتكبة ضد النظام والسلامة العمومية في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / جرائم ضد النظام والسلامة العمومية	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
القيام بأعمال العنف (الشغب) والتخريب	07	06.93	03	02.97	10	09.90
إشاعة الفوضى	03	02.97	01	0.99	04	03.96
إثارة الفتن	00	00	01	0.99	01	0.99
تكوين جماعات الأشرار وعصابات الأحياء	12	11.98	04	03.96	16	15.84
القيام بأعمال إرهابية	10	09.90	12	11.88	22	21.78
انتحال شخصيات وصفات أخرى	02	01.98	01	0.99	03	02.97
حوادث المرور	28	27.72	17	16.83	45	44.55
المجموع	62	61.38	39	38.61	101	100

من خلال المعطيات الرقمية للجدول رقم (**4-2-4**) والذي يوضح نوع الجرائم المرتكبة ضد النظام والسلامة العمومية في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" نلاحظ أن: المرتبة الأولى للجرائم المهددة للنظام والسلامة العمومية كانت من نصيب حوادث المرور بتكرار قدر بـ 45 تكرارا، وما نسبته 44.55%، موزعة بنسبة 27.73% على جريدة "النهار الجديد"، وبنسبة 16.83%، على جريدة "الخبر اليومي"، أما المرتبة الثانية فقد حظيت بها جريمة القيام بأعمال إرهابية بـ 22 تكرار، وبنسبة تقدر بـ 21.78%، موزعة بنسبة أكبر على جريدة الخبر اليومي والمقدرة ب 11.88%، مقابل نسبة أقل لجريدة النهار الجديد والمقدرة بـ 09.90%.

ولقد حظيت جريمة تكوين جماعات الأشرار وعصابات الأحياء بالمرتبة الثالثة، وذلك بتكرار قدر بـ 16 تكرارا، وبنسبة تعادل 15.84%، موزعة تفوق الضعفين على جريدة النهار الجديد والتي تقدر بـ 11.88%، لتليها جريدة الخبر اليومي بما نسبته 03.96%، وبحديثنا عن المرتبة الرابعة فقد منيت بها جريمة القيام بأعمال العنف (الشغب) والتخريب بتكرار قدر بـ10 تكرارات وبنسبة تقدر بـ 09.90%، موزعة بنسبة أكبر على جريدة النهار الجديد والمقدرة بـ 06.93%، وعلى جريدة الخبر اليومي بنسبة 02.97%.

كما إحتلت جريمة إشاعة الفوضى الرتبة الخامسة بتكرار قدر بـ 04 تكرارات، وبنسبة تعادل 03.96%، وموزعة على "جريدة النهار" بنسبة 02.97%، وعلى "جريدة الخبر اليومي" بنسبة 0.99%، أما المرتبة السادسة فقد حظيت بها جريمة انتحال شخصيات أو صفات أخرى بـ03 تكرارات وبنسبة تقدر بـ02.97%، موزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة مضاعفة والمقدرة بـ 01.98%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة تقدر ب 00.99%، في حين كانت المرتبة السابعة والأخيرة من نصيب جريمة إثارة الفتن أين تفردت جريدة الخبر اليومي بدراسة هذا النوع من الجرائم بتكرار واحد، وبنسبة تعادل 00.99%.

ويمكن تفسير احتلال جريمة حوادث المرور الصدارة في قائمة الجرائم المرتكبة ضد النظام والسلامة العمومية، لخطورة الظاهرة حيث تشكل حوادث المرور في الجزائر قلقا كبيرا للسلطة العمومية، ولأفراد المجتمع على حد سواء، ونظرا إلى ما تحصده هذه الحوادث من أرواح بشرية، لاسيما من الفئة الشابة ناهيك عن الاعاقات وما يترتب عنها من مآس اجتماعية في أوساط العائلات، فضلا عن استنزاف الموارد المادية والمالية.

وقد أشارت الإحصائيات إلى وقوع 29232 حادث مرور، أي بمعدل 120 حادثا في اليوم، أدت إلى وفاة 3055 فرد وجرح 8281 في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2012، حيث يتسبب مستعملي الطريق بعدم احترام قانون المرور، لاسيما السرعة المفرطة، والتجاوزات الخطيرة وفقدان السيطرة، بما يقل عن 90% من مجموع حوادث المرور، ناهيك عن ضعف البنية التحتية، والتهاون في مراقبة سلامة المركبات إضافة إلى التساهل في تطبيق القوانين.

ورغم ما سنته الجهات المسؤولة من استصدار للقوانين الرادعة إلا أنها في تزايد مستمر وعطفا على هذه العوامل والحيثيات، فإن الوقاية من حوادث المرور في تحقيق السلامة المرورية ليست مسؤولية الدولة وحدها، بل هي مسؤولية مشتركة تقوم بتنسيق الجهود بين التأمين والنقل، ووكالات استيراد السيارات ومدارس تعليم السياقة، وهيئات المجتمع، والأفراد أنفسهم، للحد من حوادث المرور وآثارها الاجتماعية وترسيخ مفهوم ثقافة الوقاية، وتبني برامج توعوية، تقوم على المشاركة والشفافية وخضوع هذه البرامج للتقسيم والمساءلة.

وتلعب هنا وسائل الاعلام والمدارس دورا مهما في نشر وتعميم هذه الثقافة[1]، وهذا ما لمسه من خلال الجهود المبذولة و المسؤولية التي أخذتها على كاهلها جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** في توعيتها بمخاطر وجازر إرهاب الطرقات متفقة بذلك مع ما رصدته الكثير من الدراسات السابقة في حديثها عن حوادث المرور.

إن جعل جرائم القيام بأعمال إرهابية في المقام الثاني في أولويات النشر بالنسبة لجريدتي الدراسة في حديثها عن الجرائم المهددة للنظام والسلامة العمومية مرده لخطورة هاته الجريمة، حيث أن القيام بالأعمال الإرهابية يرتبط بكل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو اغراضه يقع لتنفيذ مشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو امنهم للخطر[2].

ويتم ذلك باستخدام الوسائل التي تتراوح بين الاغتيالات وتفجير القنابل في الأماكن العامة، والهجوم المسلح على المنشآت والأفراد والممتلكات واختطاف الأشخاص، إضافة إلى أعمال القرصنة البرية والبحرية والجوية واحتجاز الرهائن، وغير ذلك من الأعمال التي تتضمن المساس بمصالح الدول الأجنبية مما يترتب عليه إثارة المنازعات الدولية وتبرير التدخل العسكري[3].

فنظرا لما سبق ذكره نلاحظ السعي الحثيث لصحيفتي الدراسة لمحاربة ظاهرة الإرهاب بمختلف أنواعه، ملتزمة ببنود المسؤولية الاجتماعية للصحافة ومتفقة بذلك مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

كما أولت جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** اهتماما جليا بمعالجة جريمة تكوين جماعات الأشرار وعصابات الأحياء فبالرغم من كونها ظاهرة جديدة على المجتمع الجزائري، إلا أنها معقدة وخطيرة جدا وتمس بجدية الأمن والاستقرار، ويقصد بعصابة الأحياء: "كل مجموعة تحت تسمية كانت، مكونة من شخصين أو أكثر، ينتمون إلى حي سكني واحد أو اكثر، تقوم بفعل أو عدة أفعال بغرض

([1]) فوزي بودقة، **"الوقاية من حوادث المرور في الجزائر: التحديات والبدائل"**، مجلة الوقاية والأرغنوميا: مجلة نفسية، اجتماعية، صحية، تصدر عن مخبر الوقاية الأرغنوميا جامعة الجزائر، مج13، ع1، ماي 2019، ص 134-135، تاريخ الزيارة: 2020/05/03، توقيت الزيارة: 4:30.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/448/13/1/181156

([2]) صبري مقلد، **العلاقات الدولية: أصولها**، ط1، مكتبة عين شمس القاهرة، 1998، ص 323.

([3]) محمد سعد العرمان، محمد عبد الله الشوابكة، **"تصحيح مفهوم مصطلح الإرهاب والعنف والتخريب والغلو بين الشريعة والقانون"**، مجلة الباحث الأكاديمية: مجلة دولية محكمة نصف سنوية متخصصة في العلوم الثانوية والسياسة، جامعة باتنة01، الحاج لخضر، ع3، سبتمبر 2014، ص 34، تاريخ الزيارة: 2021/09/18، توقيت الزيارة: 4:36.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/86/1/3/5243

خلق جو انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكنية، أو في أي حيز مكاني آخر، أو بغرض فرض السيطرة عليها، من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الغير، كالتهديد أو السب أو الشتم أو القذف أو الترهيب أو الحرمان من حق"[1].

ونظرا لطبيعة السلوكيات الإجرامية التي تظهر في سياق تكوين الأشرار وعصابات الأحياء، الأمر الذي دفع بصناع القرار إلى سن قانون خاص بعصابات الأحياء هو الأول من نوعه على المستوى العربي، إلى جانب استحداث اللجنة الوطنية واللجان الولائية لمكافحة هذه الظاهرة، وهو أمر ايجابي ولكنه يبقى حلا أمنيا فقط، ما لم يتم استحداث استراتيجيات وقائية وتكفل بعصابات الأحياء[2]، وذلك بتظافر جهود الفاعلين الاجتماعيين والسلطات المحلية والوطنية، ورجال الإعلام والشرطة، ورجال القانون والأئمة والأكاديميين كل من باب اختصاصه[3]، وهذا ما نلمسه من جدية الطرح والمعالجة لهاته الجريمة من قبل عينة الدراسة.

وبالعودة إلى ما تم رصده من معطيات رقمية للجرائم المرتكبة ضد النظام والسلامة العمومية، نجد أن جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** اهتمت بمعالجة أيضا جملة من الجرائم المرتبطة ببعضها البعض، وهي: القيام بأعمال العنف (الشغب) أو التخريب، إشاعة الفوضى، إضافة إلى إثارة الفتن، حيث نلحظ أن كلا منها سبب أو نتيجة للآخر، فالقيام بأعمال الشغب أو التخريب منطلقه مجموع النشاطات التي ترتكز على القوة العددية، أو التي تتسم بالعنف، والتي توجه إلى اختراق القوانين والأنظمة الهادفة إلى الحفاظ على النظام العام للدولة، وغالبا ما يصاحب هذه النشاطات أعمال تخريب ودمار تلحق الضرر بالوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والهيئة السياسية للدولة[4].

([1]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، الأمر الرئاسي 20-03 المؤرخ في 30 أوت 2020، والمتعلق بالوقاية من عصابات الاحياء ومكافحتها، ع51، الصادر بتاريخ 31 أوت 2020، ص 05.

([2]) حمزة لعزازقة، **"السلوك الإجرامي لدى عصابات الأحياء بالجزائر: مقارنة نفسية إجرامية"، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف"** مجلة علمية دولية نصف سنوية تصدر عن مخبر التطبيقات النفسية في الوسط العقلي، بجامعة باتنة1 الحاج لخضر، مج6، ع2، 31 ديسمبر 2021، ص 57.

([3]) سليم مزهود،**"مفهوم ظاهرة عصابات الأحياء مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية"**، جامعة الجلفة، مج6، ع2، 20 ديسمبر 2021، ص 22.

([4]) عبد الحفيظ عبد الله أحمد المالكي، **"تقويم مناهج كلية الملك فهد الأمنية الخاصة بمكافحة الشغب ودورها في تأهيل ضباط الأمن**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض 1421هـ -2000، ص 09.

ويعرف الشغب بأنه الشروع في استخدام القوة واشاعة الفوضى والتخريب وإثارة الفتن بين أفراد المجتمع والإخلال بالسلم[1] فيكثر التقاتل، وإرهاق الدماء وهتك الأعراض، والضلال، فلا يدري القاتل لم قتل ولا المقتول لم قتل[2]، الأمر الذي يهدد أمنه واستقراره.

ونلحظ في هذا المقام الدور الفعال، الذي قامت به صحيفتي الدراسة لنقل صورة حقيقية عن هذه الجرائم، وتنبيه مؤسسات الضبط الاجتماعي لمحاربتها بشتى الطرق.

كما لم تغفل صحيفتا "**النهار الجديد والخبر اليومي**" معالجة جريمة انتحال شخصيات وصفات أخرى، والتي انتشرت في مجتمعنا بصورة ملفتة للنظر ومستدعية للدراسة، ويقصد بها قيام شخص بسرقة اسم آخر وبيانات الشخصية لأغراض الاحتيال[3]، وله صورة متعددة: انتحال الشخصية واقعيا كذبا وزورا، أو انتحال شخصية الأفراد أو المواقع إلكترونيا، انتحال الشخصية من خلال الحقوق المعنوية وذلك فيما يتعلق بالإنتاجات الفكرية والأدبية وكذا العلامات التجارية، انتحال المهن والوظائف وغيرها.

ويترتب على انتحال شخصية الغير العديد من الأضرار المادية والأضرار المعنوية، فمن ناحية ضرر خاص يلحق بالشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي انتحلت شخصيته، حيث ينسب إليه ما لم يفعله أو يقله كذبا وزورا مما يلحقه ضرر في نفسه أو سمعته أو ماله أو عرضه، ومن ناحية أخرى ضرر عام على المجتمع بأسره بنشر الكذب والخداع بين الناس وعدم شعورهم بالأمان على أموالهم وممتلكاتهم الأمر الذي يؤثر على المصالح العامة والاقتصاد الوطني، لذلك كانت محرمة شرعا ومجرمة نظاما[4].

وللوقاية من هذه الجريمة وتفادي مخاطرها نجد أن الصحيفتين محل الدراسة جرمت هاته الظاهرة من خلال النماذج المقدمة عبر صفحاتها، مؤدية بذلك المسؤولية الاجتماعية المترتبة عليها باعتبارها وسيلة ضبط اجتماعي، ولكن يعاب عليها الإثارة المنتهجة أثناء الوصف المبالغ فيه لتفاصيل هاته الجرائم بشكل يجعل المجرم بطلا يقتدى به.

---

(1) حكيمة أحمد حفيظي، عبد الرحمن محمد مشاقبة، "**سبل اتقاء الفتن في السنة من خلال "كتاب الفتن" في صحيح الإمام البخاري**"، مجلة الذخيرة للبحوث والدراسات الاسلامية، قسم العلوم الاسلامية جامعة غرداية، الجزائر، مج5، ع2، 20 ديسمبر 2021، ص 132.

(2) بن على رميل، ابراهيم ماحي، "**سيكولوجية الشغب لدى الجماعات**"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية: مجلة جامعية محكمة في العلوم الانسانية والاجتماعية، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع31، 25 ديسمبر 2017، ص 51.

(3) يوسف مظهر أحمد العيساوي، "**انتحال الشخصية للحصول على منفعة اقتصادية كصورة من صور الاحتيال**"، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة 04، ع3، الجزء 2، العراق، 2020، ص 243.

(4) مها بنت عبد الرحمان بن عبد العزيز بن سلمة، "**انتحال الشخصية في وسائل التواصل الاجتماعي**"، الأمن والحياة، مج36، ع413، سبتمبر 2016، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ص 99، تاريخ الزيارة: 2020/11/4، توقيت الزيارة: 05:45، http://pojkiansqelen.com

وفيما يلي نماذج عن الجرائم المرتكبة ضد النظام والسلامة العمومية في جريدتي الدراسة:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– إصابة 3 أشخاص بينهم قاصر إثر اصطدام سيارة بجسر في تبسة، (حوادث المرور).

– مقتل شخص وإصابة 7 آخرين في حادثي مرور بقالمة[1]، (حوادث المرور)

– محتال يستعمل "فايسبوك" باسم فتاة لعقد صفقات بأموال مزورة في بسكرة[2]، (إنتحال شخصيات + التزوير).

– توقيف إرهابيين من قدامى كتيبة "طالبان" في جيجل[3]، (القيام بأعمال إرهابية).

– عصابة مجهولين تزرع الرعب بوسط مدينة عين قشرة في سكيكدة[4]، (عصابات الأحياء + إشاعة الفوضى).

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– المقاتلون العائدون يرعبون تونس.

– تفكيك 47 خلية لتجنيد الشباب إلى ساحات القتال[5]، (القيام بأعمال إرهابية).

– في ثلاثة حوادث منفصلة: 11 جريحا في انقلاب[6]، (حوادث المرور).

– عصابات المخدرات وقطاع الطرق يزرعون الرعب ببومرداس[7]، (نشر الرعب).

جدول رقم (4–2–5) يوضح نوع الجرائم ضد الأموال والممتلكات في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / جرائم ضد الأموال والممتلكات	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	73	19.21	10	02.63	83	21.84
السطو المسلح	24	06.31	06	01.57	30	07.89
التزوير	43	11.31	05	01.31	48	12.63
النصب والاحتيال	23	06.05	15	03.94	38	10

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 11.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 3.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3235، الأحد 6 ماي 2018، ص 3.

(4) جريدة النهار الجديد، العدد 3235، الأحد 6 ماي 2018، ص 7.

(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 11.

(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 21.

(7) جريدة الخبر اليومي، العدد 8859، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 21.

تقاضي أو إعطاء الرشوة	01	0.26	00	00	01	0.26
الاختلاس	10	02.63	06	01.57	16	04.21
التعدي على الملكية العقارية	02	0.52	04	01.05	06	01.57
الغش في المواد الاستهلاكية(صناعة، أو بيعا، أو انتهاء للصلاحية)	03	0.78	03	0.78	06	01.57
انتهاء صلاحية الأدوية	00	00	00	00	00	00
التهرب الضريبي	01	0.26	00	00	01	0.26
التهريب	22	0578	15	03.94	37	09.73
حيازة وبيع المخدرات والمشروبات الكحولية	77	20.26	20	05.26	97	25.52
حيازة وبيع الأسلحة والذخائر (المتاجرة بالسلاح	13	03.42	04	01.05	17	04.47
المجموع	292	76.84	88	23.15	380	100

من خلال المعطيات الرقمية للجدول رقم (**4-2-5**) والموضح لنوع المرتكبة ضد الأموال والممتلكات في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" نلاحظ أن :

المرتبة الاولى في أولويات معالجة الجرائم المتعلقة بالأموال والممتلكات في صحيفتي الدراسة حظيت بها جريمة حيازة وبيع المخدرات بتكرار قدر بـ 97 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 25.52%، موزعة بنسبة أكبر على جريدة النهار الجديد بما نسبته 20.26%، وبنسبة أقل على جريدة الخبر اليومي والمقدرة بـ 05.26%، وفي المرتبة الثانية تأتي جريمة السرقة بتكرار قدر بـ 83 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 21.84%، موزعة بأفضلية على جريدة النهار الجديد بـ 19.21%، وبنسبة أقل على جريدة الخبر اليومي والمقدرة بـ 02.63%، فيما احتلت جريمة التزوير المرتبة الثالثة بتكرار قدر بـ 48 تكرارا، وبنسبة تقدر بـ 12.63%، موزعة بنسبة أقل على جريدة الخبر اليومي والمقدرة بـ 01.31%، أما المرتبة الرابعة فكانت لجريمة النصب والاحتيال بـ 38 تكرار، ونسبة تقدر بـ 10% وموزعة بنسبة مضاعفة على جريدة النهار الجديد والمقدرة بـ 06.05%، وعلى جريدة الخبر اليومي بنسبة مقدارها 03.94%.

وفيما يخص المرتبة الخامسة فكانت لجريمة التهريب بتكرار قدر بـ 37 تكرارا، وبنسبة تقدر بـ 09.73%، حيث وزعت على جريدة النهار الجديد نسبة مقدرة بـ 05.78%، وعلى جريدة الخبر اليومي بنسبة مقدارها 03.94%، وفيما يخص المرتبة السادسة فكانت لجريمة السطو المسلح بـ 30 تكرارا ونسبة تقدر بـ 07.89%، وموزعة بأعلى نسبة على جريدة النهار الجديد والمقدرة بـ 06.31%، وبأقل نسبة على جريدة الخبر اليومي والمقدرة بـ 01.57%.

وقد احتلت جريمة حيازة وبيع الأسلحة والذخائر المرتبة السابعة بـ 17 تكرارا، وبنسبة تعادل 04.47%، حيث وزعت على جريدة النهار الجديد بنسبة 03.42%، وعلى جريدة الخبر اليومي بما نسبته 01.05%، في حين كانت الرتبة الثامنة لجريمة الاختلاس بـ 16 تكرارا، وبنسبة 01.57%، أما المرتبة التاسعة فكانت لجريمة التعدي على الملكية العقارية، وجريمة الغش في المواد الاستهلاكية وذلك بتكرار قدره 6 تكرارات، ونسبة تقدر بـ 01.57% وموزعة بتقارب على صحيفتي الدراسة، والمرتبة العاشرة، فقد تقاسمتها جريمة تقاضي أو اعطاء الرشوة، وكذا التهرب الضريبي بتكرار واحد، وبنسبة 0.26%، حيث تفردت جريدة "النهار الجديد" بدراسته، وفي الأخير تأتي جريمة انتهاء صلاحية الأدوية بتكرار ونسبة معدومين.

ونستنتج من نتائج الجدول أعلاه الاهتمام البالغ الذي توليه جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** لتناول موضوع جريمة حيازة وبيع المخدرات والمشروبات الكحولية، لأنها تعرف انتشارا واسعا وسريعا في المجتمع الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة.

وتعتبر هذه الجريمة من أخطر الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات الجزائري، والذي اعتبرها جناية حيث تنص المادة 17 من قانون العقوبات على ما يلي: "يعاقب بالحبس من 10 سنوات إلى 20 سنة وبغرامة من 5.000.000 إلى 50.000.000 دج كل من قام بطريقة غير مشروعة بإنتاج أو صنع أو حيازة أو عرض أو بيع أو الوضع للبيع أو حصول وشراء قصد البيع أو التخزين، أو استخراج أو تحضير أو توزيع أو تسليم بأيه صفة كانت أو سمسرة أو شحن أو نقل عن طريق العبور أو نقل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية"[1].

وتكمن خطورة جريمة بيع وحيازة المخدرات أو المشروبات الكحولية وكذا تعاطيها، في غياب العقل والذي ينجر عنه تعريض الإنسان نفسه إلى المهانة والسخرية، وربما ارتكاب بعض الجرائم الأحرى من سلب للأموال بالنهب والسرقة، الاغتصاب، والقتل، وبيع أسرار الدولة، وعدم قدرة الدفاع عن الوطن، وربما باع شرفه وشرف زوجته، ويمكن أن يبيح دم والديه، ناهيك عن فساد الدين، وضياع المال والصحة، إضافة إلى تفكك الأسر وتهدم المجتمعات وغير ذلك من الأخطار المنبثقة عن هذه الآفة[2].

([1]) نبيل صقر، عز الين قمراوي، **الجريمة المنظمة: التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص 106.

([2]) كمال بوزيدي، **"ظاهرة المخدرات بين المخاطر والعلاج"**، الصراط: مجلة كلية العلوم الاسلامية، جامعة الجزائر01، السنة الخامسة، مج6، ع3، ذو القعدة 1425هـ، 15ديسمبر 2004م، ص 288- 290، تاريخ الزيارة: 2019/05/22، توقيت الزيارة: 14:01. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/84647

ونلمس هنا جدية الطرح الذي تبنته جريدتي الدراسة أثناء تأدية المسؤولية المنوطة بها في التوعية من مخاطر هاته الجريمة وإيجاد حلول وقائية.

ونتوصل من خلال نتائج الجدول أعلاه إلى أن جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** قد اهتمتا بمعالجة جرائم السرقة بصفة ملحوظة لانتشارها الواسع في أوساط المجتمع الجزائري مؤخرا، وفي نفس السياق اهتمت صحيفتي الدراسة بالجرائم الواقعة على الملكية والتي تكون الغاية منها الاستلاء على مال الغير وسلبه، وترتكب عادة بدافع الطمع والثراء غير المشروع سواء عن طريق النصب والاحتيال، السطو المسلح، الاختلاس[1]، وخيانة الأمانة، والتي تتشابه من ناحية المحل وهو الاعتداء على مال منقول مملوك للغير[2]، إضافة إلى توافر القصد الجنائي وهو نية تعمد تملك الشي وحرمان مالكه منه بصفة نهائية[3].

وتكمن خطورة جريمة السرقة، السطو المسلح، النصب والاحتيال وكذا الاختلاس، في أنها جرائم تفتك بالمال الخاص والعام وبالأخص جريمة الاختلاس والهروب بأموال الناس، والتي استنزف أموال الدولة وأضر باقتصادها، خصوصا أنها ارتبطت بسرقة ثروات طائلة من قبل المسؤولين والإطارات التي تستظل بدرع الحصانة، وانجر عن هاته الجرائم غياب الأمن وانتشار الرعب والخوف بين المواطنين.

وما يؤخذ على الصحيفتين محل الدراسة أنها قدمت هذا النوع من الجرائم في شكل قوالب سريعة الهضم أغلبها في شكل أخبار مختصرة وبالمقابل قدمت بعض النماذج المتحدثة عن جرائم السرقة، والسطو المسلح، النصب والاحتيال وكذا الاختلاس بشكل شائق ومثير جاعلة من المجرمين أبطالا من حيث التخطيط للجرائم ودقة تنفيذها مع الهروب من العدالة دون ترك الأثر، دون تركيز منها على عنصر التحليل والتوعية للتقليل من وطأة هاته الجرائم.

كما ترشد المعطيات الرقمية للجدول الموضح لأنواع الجرائم ضد الأموال والممتلكات مدى اهتمام جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** بمعالجة جريمة التزوير والتي تتعلق بتغيير الحقيقة في بيانات محررة

([1]) سارة سلطاني، **"عنصر الاختلاس في جريمة السرقة"**، مجلة الحضارة الاسلامية، جامعة وهران أحمد بن بلة، مج13، ع17، ص 185، تاريخ الزيارة: 2019/06/01، توقيت الزيارة 19:03.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/45/13/17/30994

([2]) محمود نجيب حسني، **"دائم الاعتداء على الأموال في قانون العقوبات اللبناني"**، ط3، مج1، منشورات الجلي الحقوقية، لبنان، 1998، ص 17.

([3]) عادل عبد إبراهيم العاني، **جرائم الاعتداء على الأموال في قانون العقوبات: السرقة، الاحتيال، إساءة الائتمان**، ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، (د.م)، (د.س)، ، ص 11.

(وثائق رسمية)، بإحدى الطرق المحددة نظاما، مع ترتب ضرر للغير ومع توافر نية استعمال المحرر فيما زور من أجله[1].

ولقد إتسع انتشار هذه الجريمة في مجتمعنا خصوصا في ظل التطور التكنولوجي والرقمي حيث مست جريمة التزوير الوثائق الرسمية، العملات النقدية، البضائع والمنتوجات، انتحال الشخصيات، وغيرها، كمما أضرت هذه الجريمة بالأفراد والمؤسسات و المجتمع بكافة قطاعاته لذا كان حريا محاربتها من قبل مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأمن والإعلام، وهذا ما توخته صحيفتي الدراسة من خلال طرحها الجاد لمواضيع جريمة التزوير مع تدعيم ذلك بتحليلات المختصين واقتراح الحلول.

واعتنت جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" بدراسة ظاهرة التهريب والمتعلقة أساسا "بإدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى كليا أو جزئيا أو خلافا لأحكام المنع والتقييد الواردة في القانون"[2].

وقد أصبحت قائمة المواد المهربة لا حصر لها حيث تشمل: السلع والمنتجات المختلفة، الأدوية، المركبات، البشر، الأسلحة والذخائر، الأموال، المخدرات وغيرها، وأضحى التهريب بذلك تهديدا للأمن الوطني الجزائري، والذي يأتي أساسا من الجنوب العميق، والساحل، وكذلك الحدود الشرقية مع ليبيا وتونس، والحدود الغربية مع المغرب.

وتتجلى خطورة التهريب أكثر عند الحديث عن المخدرات والأسلحة، لأن تفاقم هذه الظاهرة يجعل احتوائها أكثر صعوبة، كما أن الترابط الهيكلي بين المهربين والشبكات المنظمة والجماعات الارهابية يجعل من التهريب جريمة معقدة ومتعددة الأبعاد (أمنية، اقتصادية، اجتماعية) [3].

ونستشف من هنا المساعي الجادة والمسؤولة التي جعلتها جريدتي الدراسة في قائمة أولوياتها التحريرية، وذلك بهدف محاربة جريمة التهريب، ومدعمة مواضيع التهريب بشواهد عينية وإحصاءات دقيقة مصدرها الجمارك وقوات الأمن المختلفة، مع تثمين ذلك بحوارات مع أهل الاختصاص.

---

(1) سعود بن عبد العالي البارودي العتبي، **الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية**، ط2، ج1، الرياض، 1427هـ، ص 240.

(2) حامدي عبد الرحمان، **"تنامي ظاهرة التهريب وتأثيرها على الأمن الوطني للجزائري"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الاخوة منتوري 01 قسنطينة، الجزائر، مج32، ع1، جوان 2021، ص 335، تاريخ الزيارة: 2021/02/11، توقيت الزيارة: 01:54.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/150511

(3) نبيل صقر، **الجمارك والتهريب نصا وتطبيقا**، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 5.

وفي المقام الموالي نجد اهتماما جليا من قبل جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** بدراسة جريمة مقترنة بالتهريب، ألا وهي جريمة حيازة وبيع الأسلحة والذخائر أو ما يعرف بتجارة الأسلحة وتتعلق أساسا:« ببيع وشراء أدوات ومواد صممت للقتل، وتهدف إلى تزويد الأفراد والجماعات والدول بالأسلحة والذخائر وتحقق أرباحا كبيرة، ، وتتسم بسرية تامة، وتعتبر من أكثر التجارات الممنوعة في العالم»[1].

ويمكن الإشارة إلى أن جريمة المتاجرة بالأسلحة أصبحت اليوم من أكثر الجرائم خطورة على المستوى العالمي والوطني، وهي تنعكس سلبا على الاقتصاد والأمن الوطني للدولة، وذلك لأنها في تزايد وتطور مستمر، بحيث تبتكر الشبكات الاجرامية من حين لآخر أنشطة ووسائل وتقنيات جديد لارتكاب هذه الجريمة تتناسب مع أهدافها، طالما تحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وتحقق أيضا الأذى أو الضرر للغير المبتغى منها.

وقد تدخل المشرع الجزائري بترسانة قانونية قصد الردع، وحماية الجزائر من تبعات هذه الجريمة الخطيرة، ولكن بلا جدوى إذ توجد هوة كبيرة بين النصوص التسريعية والتطبيقات العملية[2].

لذا وجب توحيد الجهود بين القوى الفاعلة في المجتمع لتدعم دور رجال الأمن والقانون، وهنا نلحظ الجهود الطيبة التي حاولت من خلالها صحيفتي الدراسة التصدي لجريمة المتاجرة بالأسلحة، حيث جعلت هذا الموضوع يترأس أجندتها التحريرية ومسؤوليتها تجاه الفرد والمجتمع فجاءت المواضيع المتحدثة عن جريمة المتاجرة بالسلاح بطريقة تحليلية مدعمة بالأدلة والأرقام وكذا أراء خبراء الاقتصاد والسياسة، كما قدمت أحيانا نماذج عن هذه الجريمة بطريقة مختصرة تركز عن النقاط المهمة في الخبر دون إهمال التفاصيل وبعيدا عن الإثارة والتشويق.

كما أبدت صحيفتا الدراسة اهتماما بدراسة جريمة التعدي على الملكية العقارية الخاصة أو العامة، والتي يشترط لقيامها سلب الملكية من صاحبها وتوفر لدى الجاني نية التملك والاستيلاء، لذا لا تترتب المسؤولية الجزائية إلا في حالة انتزاع العقار المملوك للغير مع اقتران هذا الفعل المادي بصفتي الخلسة والتدليس.

---

(1) كارولين يوسف، **تجارة الأسلحة وأثرها في انتهاكات حقوق الإنسان**، ط1، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2013، ص 29.

(2) آمنة تازير، **"واقع المتاجرة بالأسلحة في الجزائر: دراسة في الممنوع"**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مج5، ع1، جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة 1، الجزائر، ماي 2020، ص 103، تاريخ الزيارة: 2021/07/25، توقيت الزيارة: 09:37.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/114502

وتكمن خطورة جريمة التعدي على الملكية العقارية في ضياع حقوق الناس، والتعدي على ممتلكاتهم الأمر الذي يثمر انتشار الأحقاد المؤدية لجرائم أخرى وفي مقدمتها القتل واسترجاع الحق المفقود، كما أن التعدي على العقار فيه مساس بالاقتصاد الوطني[1].

قد حاولت جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** نقل صور لاعتداءات مختلفة على العقار الخاص والعام بكل جرأة وشفافية، خصوصا لما يتعلق موضوع هاته الاعتداءات بأسماء مسؤولين ووزراء وإطارات بالدولة، جاعلة من مسؤوليتها الاجتماعية دليلا لها في الحديث عن هذه الجريمة.

نستنتج من خلال النتائج المتوصل إليها من قراءة الجدول أعلاه أن جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** اهتمت بمعالجة قضايا الرشوة، حيث تعد جريمة اعتداء على الوظيفة العامة، ولذا فهي تنطوي على اتجار الموظف العام بوظيفته، واستغلالها على نحو يحقق له فائدة خاصة أو لغيره، وبذلك يمكن التأكد أن جريمة الرشوة استفحلت في مجتمعنا الجزائري حتى باتت واقعا وآفة تصيب الوظيفة العامة، وتنخر في أجهزة الدولة وتعدم الثقة بالدولة ككل، وينعدم الولاء حتما للسلطة، لأنها تتحول من خلال موظفيها، وبتأثير الرشوة إلى إقطاعي يبتز الأفراد وتتحول بذلك مؤسسات الدولة إلى أوكار تجلب الربح للموظفين، دون أدنى اعتبار لدور الموظف العام ولا للصالح العام والنفع العام والعدالة، وغير ذلك من مبررات وجود السلطة[2].

ويرجع اهتمام صحيفتي الدراسة بمعالجة جريمة الرشوة لأنها تجمع بين جريمة الفساد الإداري وجريمة سوء استغلال المنصب، وعليه فقد حاولت صحيفتا الدراسة ممارسة مسؤوليتها في الضبط الاجتماعي، ومتحلية بما تمليه عليها أخلاقيات المهنة، وفي هذا المقام نقلت صور حقيقية من جريمة الرشوة لنماذج قام بها مسؤولين وإطارات أساؤوا استغلال مناصبهم العليا لتحقيق مصالحهم، وذلك بكل صدق وموضوعية.

ونلاحظ في ختام التحليل الكيفي للنتائج المتعلقة بموضوع الجرائم المرتكبة ضد الأموال والممتلكات أن جريدتي**"النهار الجديد والخبر اليومي"** أولتا عناية بمعالجة جريمة الغش في المواد الاستهلاكية والتي تفشت بشكل كبير في مجتمعنا الجزائري، ويقصد بالغش في البيع:« ما يصدر من أحد المتعاقدين (البائع

([1]) برني كريمة، المير سميرة، **"جريمة التعدي على الملكية العقارية في التشريع الجزائري"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، مج9، ع1، السنة 2022، ص 1050-1051، تاريخ الزيارة: 2022/06/01، توقيت الزيارة: 18:14.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/76/9/1/186140

([2]) سعيد يوسف محمد يوسف، **"جريمة الرشوة"**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر1، بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، مج38، ع4، 15 ديسمبر 2001، ص 31-32، تاريخ الزيارة: 2021/02/04، توقيت الزيارة: 20:14.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/32/38/4/97930

أو المشتري) أو كليهما من تصرفات (قولا أو فعلا) تخل بإرادة الطرف الآخر (أي على خلاف ما أراد الطرف الآخر توفره في السلعة أو الثمن، مما يتعلق بالجنس والنوع والصفة والوزن وصلاحية الاستعمال وغير ذلك)» [1].

وتكمن خطورة جرائم الغش في المواد الاستهلاكية والصيدلانية في إضرارها بصحة وسلامة المستهلك وكذا الاقتصاد الوطني، ومن أجل محاربة هذه الجريمة وجب تفعيل دور هيئة حماية المستهلك وقمع الغش[2]، وتثمينا ذلك نلاحظ الجهود الحثيثة التي تبذلها صحيفتي الدراسة للتحسيس والتوعية بمخاطر هذه الجريمة ملتزمة بمسؤوليتها تجاه الفرد والمجتمع.

لم تهمل جريدة "النهار الجديد" في معالجتها للجرائم المرتكبة ضد الأموال والممتلكات العامة الحديث عن جريمة التهرب الضريبي، والتي من خلالها يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا ودون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، ومستخدما في التهرب الضريبي طرقا وأساليب مشروعة أو غير مشروعة[3].

وتتجلى مخاطر هذه الجريمة في إضرارها بعجلة التنمية واقتصاد البلاد، إضافة إلى انتشار الفساد في المجتمع لغياب الصدق في المعاملات الاقتصادية وضعف الإجراءات الردعية، والأهم تأثيرها على فاعلية النظام الضريبي، لهذه العوامل حري بصحيفتي الدراسة أن تضع في أجندتها التحريرية وعبر صفحاتها مكانا لدراسة هذه الجريمة بشكل أوسع مع اقتراح حلول وقائية ورادعة.

ويمكن الإجماع في نهاية الحديث عن الجرائم المرتكبة ضد الأموال والممتلكات أن منشأها متعدد التفسيرات والمداخل ، وفيما يلي نماذج للجرائم المرتكبة ضد الأموال والممتلكات العامة في الجريدتين:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- حجز سلاح ناري و 93 خرطوشة داخل منزل كهل في بسكرة، (بيع وحيازة السلاح).
- توقيف مفتش رئيسي بمديرية التجارة متلبسا يتلقي رشوة، (إعطاء وتقاضي الرشوة).

([1]) محمد عبد الكريم نسمان، "**جريمة الغش في المواد الغذائية والآثار المترتبة عليها: دراسة فقهية**"، بحث مقدم لاستكمال درجة الماجستير في الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون في الجامعة الاسلامية بغزة، جمادى الأول 1440هـ، يناير 2019م، ، ص 9-10، تاريخ الزيارة: 2020/05/03، توقيت الزيارة: 13:40.
https://library.iugaza.edu.ps/thesis/126136.pdf

([2]) عمر يوسف عبد الله، "**الحماية القانونية للمستهلك من جريمة الغش في المواد الاستهلاكية والصيدلانية في التشريع الجزائري**"، مجلة صوت القانون: تصدر عن مخبر نظام الحالة المدنية بجامعة خميس مليانة، مج6، ع2، 30 نوفمبر 2019، ص 318-319، تاريخ الزيارة: 2020/07/12، توقيت الزيارة: 6:15.
https://www.asjp.cerist.dz/en/ArticlesRevue/29

([3]) علي زغدود، **المالية العامة**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 209-210.

- هكذا تمت الإطاحة بشبكة **سارة المروكية** المختصة في إغراق الجزائر بالكوكايين[1]، (بيع الممنوعات).

- ضابط شرطة تنصب على عشرات المواطنين وتسلبهم أموالهم في تبسة، (النصب والاحتيال + التزوير).

- شقيقتان تقودان عصابة متجلببات مختصة في السرقة من المحلات ببسكرة[2]، (السرقة).

ب – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- الديبلومات مسروقة للبزنسة في مشاريع تربية المواشي[3]، (السرقة).

- ملف سوء تسيير تعاضدية عمال المالية سيرفع إلى الحكومة، (الاختلاس وسوء استغلال المنصب).

- توقيف شخصين بتهمة حيازة سلاح ناري[4].

- توقيف سارق مجوهرات جارته[5].

جدول رقم (4–2–6) يوضح نوع الجرائم المرتكبة ضد الدين في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / جرائم ضد الدين	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الدعوة للتطرف الديني	05	41.66	00	00	05	41.66
الاعتداء على أماكن العبادة	02	16.66	00	00	02	16.66
المساس بحرمة المدافن	01	08.33	01	08.33	02	16.66
حرق وتدنيس القرآن	02	16.66	00	00	02	16.66
الإساءة للرسول ﷺ	00	00	00	00	00	00
منع العبادة والسخرية من الأديان	00	00	00	00	00	00
الاعتداء على الأئمة والدعاة	00	00	00	00	00	00
الطواف حول القبور	01	08.33	00	00	01	08.33
المجموع	11	91.66	01	08.33	12	100

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 3.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 7.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 23.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 4.

(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 8859، السبت 5 ماي 2018، ص 24.

من خلال المعطيات الرقمية للجدول رقم (**4-2-6**) والذي يوضح نوع الجرائم المرتكبة ضد الدين في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" نلاحظ مدى: اهتمام جريدة "النهار الجديد" دون جريدة "الخبر اليومي" بدراسة الجرائم المرتكبة ضد الدين ورغم خطورة هذا النوع من الجرائم إلا أن معالجته من قبل عينة الدراسة كان مقتضبا أو معدوما، حيث احتلت الصدارة في قائمة أولويات النشر للجرائم المرتكبة ضد الدين في جريدة "النهار الجديد" جريمة الدعوة إلى التطرف الديني بتكرار قدر بـ 5 تكرارات، وبنسبة تعادل 41.66%، وبعدها تتقاسم الرتبة الثانية جريمة الاعتداء على أماكن العبادة بتكرارين، وبنسبة 16.66% ، أين حظيت بها كاملة جريدة "النهار الجديد"، وفي نفس الرتبة جريمة المساس بحرمة المدافن بتكرارين، وما نسبته 16.66%، وموزعة بتساو على جريدتي الدراسة وذلك بتكرار واحد، وبنسبة 08.33%.

واحتلت جريمة حرق وتدنيس القرآن الكريم نفس الرتبة بتكرارين، وبنسبة تقدر بـ16.66% أين تفردت النهار الجديد، أما الرتبة الثالثة فقد حظيت بها جريمة الطواف حول القبور بتكرار واحد وبنسبة 08.33%، وهذا من قبل جريدة "النهار الجديد"، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت مشتركة بين جريمة الإساءة للرسول ﷺ، وجريمة منع العبادة والسخرية من الأديان، ثم جريمة الاعتداء على الأئمة والدعاة، والتي لم تسجل أي تكرار على مستوى عينة الدراسة.

وكتفسير لنتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن جريدة "النهار الجديد" اهتمت بدراسة جريمة الدعوة إلى التطرف الديني لأنه أحد المنابع المؤدية للإرهاب، ومما لا شك فيه أن خطر التطرف يزداد حين ينتقل من طوره الفكري والاعتقادي والنظري إلى طور الممارسة والتطرف السلوكي والذي يغير بأشكال مادية باستخدام وسائل العنف والقتل والارهاب لتحقيق أهدافه[1]، الانطلاقة في التطرف تبدأ من عدم تقبل الآخر أو دينه أو جنسه أو عرقه، لذا يحاول التطرف فرض معتقداته وأفكاره بشكل عدواني على الآخرين مما ينتج عنه إلحاق الضرر بالغير[2].

(1) محمد فتحي عيد، **واقع الارهاب في الوطن العربي**، ط1، (د.د)، الرياض، 1999، ص 56.

(2) نبيلة عبد الفتاح حسنين قشطى، "**دور الاعلام في الوقاية من التطرف**"، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، تصدر عن مؤسسة كنوز الحكمة، تصدر عن مركز الحكمة، الجزائر، مج6، ع4، 2018، ص 48، تاريخ الزيارة: 2021/03/14، توقيت الزيارة: 14:09.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/280/7/2/72974

ويتمثل الدور الإيجابي للإعلام في دراسة ومناقشة وتحليل ظاهرة التطرف الديني وتفنيد مزاعمها وأباطيلها، مع توخي الدقة في عرض الحقيقة والبعد عن التهويل والتهوين[1]، مع الاستعانة بآراء كافة المشاركين في عملية المواجهة من علماء دين وخبراء أمنيين ونفسيين واجتماعيين، ومثقفي ومفكري المجتمع، بهدف القضاء عليه.

ونلمس في هذا المقام مدى سعي جريدة "النهار الجديد" للحد من جريمة التطرف الديني بمواقف ثابتة ومناهضة، ولكنها تفتقر إلى عمق التحليل والدراسة، وهذا في غياب عنصر الاسترشاد بآراء أهل الاختصاص والباحثين في هذا المجال، وحتى تكتمل مهامها بكل مسؤولية وحزم وجب العناية بما سبق ذكره.

ويمكن القول أن جريدة "**النهار الجديد**" ركزت في معالجتها للجرائم المرتكبة في حق الدين على بعض الجرائم التي كثر تواجدها عند ممارسي السحر والشعوذة، وكذا المتطرفين الدينيين الحاقدين على الإسلام من غير المسلمين خصوصا، ومن بينها: جريمة حرق وتدنيس القرآن حيث إتفق العلماء على أن من استخف بالمصحف مثل أن يلقيه في الحش أو يركضه برجله إهانة له، إنه كافر مباح الدم[2]، ونلاحظ عبر وسائل الإعلام المختلفة مشاهد مفزعة لعملية حرق وتدنيس القرآن ورميه في الأماكن القذرة على المباشر.

ونلحظ في نفس السياق إهتماما محتشما بجريمة المساس بحرمة المدافن حيث كثر في مجتمعنا الجزائري مؤخرا عملية نبش القبور دون إذن قضائي والتنكيل بالموتى لأغراض شيطانية منطلقها السحر الأسود، كما تعد جريمة المساس بحرمة المدافن جريمة مركبة فيها انتهاك لحرمة القبر وصاحبه، و"فيها محاولة للنيل من معتقدات الغير من قبل أصحاب الفكر المتطرف واللصوص حيث تعرضت أماكن مختلفة من العالم سواء مقابر المسلمين أو المسيحين للانتهاك، ولم تسلم منهم حتى مقبرة البقيع في المدينة المنورة وقبور الصحابة في سوريا بل حتى قبور الانبياء في شمال العراق"[3].

([1]) هويدا مصطفى، "**مهارات في عملية التعامل مع ظاهرة التطرف والإرهاب: التأهيل والتدريب**"، الورشة الدولية: التعاطي الاعلامي مع ظاهرة التطرف والارهاب، تونس، 2015، ص 132، تاريخ الزيارة: 2021/12/24، توقيت الزيارة: 19:28. https://www.asbu.net/ar/publications/download/id/2/label

([2]) عبد العزيز بن داخل المطيري، **حكم تدنيس المصحف وإهانته**، جمهرة العلوم، تاريخ الزيارة: 2021/11/04، توقيت الزيارة: 12:24. http://gamharak.net

([3]) منى عبد العالي موسى، العماري نافع تكليف مجيد دفار، "**جريمة انتهاك حرمة القبور: دراسة مقارنة**"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، تصدر عن جامعة بابل كلية الحقوق، مج10، ع1، السنة العاشرة، 2018، ص 303، تاريخ الزيارة: 2022/01/09، توقيت الزيارة: 09:10. http://www. search, emoefa.net

إن جريدة **"النهار الجديد"** في إطار حديثها عن الجرائم المرتكبة ضد الدين أولت عناية بدراسة جريمة الاعتداء على أماكن العبادة، والتي انتشرت في هذا الزمان الذي يشهد تطورا رهيبا في الأسلحة المدمرة، وكثرة النزاعات المسلحة إلى جانب انتشار الجماعات المتطرفة المسلحة، والتي يحركها التعصب والكراهية للآخر، ولقد أكدت الشريعة الاسلامية على حرمة الاعتداء على دور العبادة الخاصة بكل الشرائع الدينية وقننت احترامها[1]، مصداقا لقوله تعالى: ﴿ **وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ (40)**﴾ (الحج: 40).

ونجد في نهاية الحديث عن الجرائم المرتكبة ضد الدين في صحيفتي الدراسة، أن هناك جرائم في هذا الباب لم تهتم بدراستها رغم وجودها بكثرة داخل المجتمع الجزائري وفي غيره من بقاع العالم ومنها: جريمة الإساءة للرسول –ص–، جريمة منع العبادة والسخرية من الأديان، جريمة الاعتداء على الائمة والدعاة، فرغم خطورة هذه الجرائم إلا أن صحيفتي الدراسة تنأى عن الخوض في مثل هذه المواضيع.

ونلحظ إجمالا أن جميع الجرائم المرتكبة في حق الدين محركها الأساسي نزعة التطرف الديني، لذا وجب على صحيفتي الدراسة أن تهتم بمعالجة هذه القضية باعتبارها المنشأ للتجاوزات والخروقات الدينية الأخرى، مع تدعيم ما سيتم نشره بآراء الخبراء والعلماء والمختصين، والمسؤولين، ناهيك عن تحريك رجال القضاء والأمن نحو اتخاذ أشد العقوبات والتدابير الاحترازية لحماية الدين من الانتهاكات المختلفة وفيما يلي نماذج عن الجرائم المرتكبة ضد الدين في جريدتي الدراسة:

أ– بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– 12 شهرا سجنا نافذا لشاب علق على مناشير تشيد بالإرهاب وتحرض على مقاطعة الانتخابات في سكيكدة.

– توقيف طالب جامعي متلبسا بتدنيس القرآن لممارسة الشعوذة في قصر الشلالة بتيارت[2].

جدول رقم (4–2–7) يوضح نوع الجرائم المعلوماتية والإلكترونية المثارة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين	جريدة النهار الجديد	جريدة الخبر اليومي	المجموع

(1) فاطمة نجادي، **"الحق في حماية أماكن العبادة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية: فلسطين نموذجا"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاسلامية، تخصص شريعة وقانون، فرع: حقوق الانسان، جامعة وهران، 2012–2013م، ص 19–20.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3235، الأحد 6 ماي 2018، ص 3.

الجرائم المعلوماتية والإلكترونية	ك	%	ك	%	ك	%
القرصنة واختراق المواقع الإلكترونية	00	00	00	00	00	00
نشر خصوصيات الأفراد (انتهاك الخصوصية)	05	18.51	03	11.11	08	29.62
النصب والاحتيال إلكترونيا	09	33.33	01	03.70	10	37.03
مساندة المنظمات الإرهابية	05	18.51	00	00	05	18.51
سرقة البيانات والمعلومات	00	00	00	00	00	00
سرقة وتعديل البرامج	00	00	00	00	00	00
نشر وصناعة المواد الإباحية	00	00	00	00	00	00
إتلاف المعلومات والبيانات	00	00	00	00	00	00
سرقة الملكية الفكرية	00	00	00	00	00	00
انتحال الشخصيات عبر الويب	04	14.81	00	00	04	14.81
صناعة ونشر الفيروسات	00	00	00	00	00	00
المجموع	23	85.18	04	14.81	27	100

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (**4-2-7**) والموضح لنوع الجرائم المعلوماتية والإلكترونية المثارة في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أن: هناك تقارب نسبي من حيث أولويات النشر وعدمه أي الأجندة التحريرية المتبعة من قبل صحيفتي الدراسة فيما يتعلق بالجرائم المعلوماتية والإلكترونية، وهذا ما تعكسه النتائج الكمية المرصودة في الجدول أعلاه، وفي هذا السياق تتصدر جريمة النصب والاحتيال إلكترونيا لائحة الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية، وذلك بـ 10 تكرارات بنسبة تقدر بـ 37.03%، والموزعة بأفضلية على جريدة النهار الجديد بنسبة تقدر بـ 33.33%، وعلى جريدة الخبر اليومي بنسبة 03.70%، في حين حظيت جريمة نشر خصوصيات الأفراد بالمرتبة الثانية وذلك بـ 8 تكرارات، وبنسبة تقدر بـ 29.62%، وموزعة على جريدة النهار الجديد بنسبة مقدارها 18.51%، وعلى جريدة الخبر اليومي بنسبة 11.11%.

كما انفردت جريدة "**النهار الجديد**" بمعالجة جريمة مساندة المنظمات الإرهابية بتكرار قدر بـ 5 تكرارات، وبنسبة تعادل 18.51%، وفي الرتبة الموالية تواصل جريدة النهار الجديد انفرادها بدراسة جريمة انتحال الشخصيات عبر الويب بـ 4 تكرارات، ونسبة تقدر بـ 14.81%، في حين لم تسجل ست جرائم معلوماتية أي تكرار على مستوى الجريدتين، وتتمثل هاته الجرائم في: القرصنة واختراق المواقع الالكترونية، جريمة سرقة البيانات والمعلومات، جريمة سرقة وتعديل البرامج، جريمة نشر وصناعة

المواد الإباحية، جريمة اتلاف المعلومات والبيانات، جريمة سرقة الملكية الفكرية، جريمة صناعة ونشر الفيروسات.

تقودنا حتميا القراءة الكيفية لنتائج الجدول أعلاه والموضح لنوع الجرائم المعلوماتية والإلكترونية في جريدتي الدراسة إلى مدى خطورة هذا النوع من الجرائم المستحدثة، أين يستخدم فيها الجاني نشاطه الذهني للتقنية في العالم الإفتراضي مما يترتب عليه صعوبة الإثبات، وذلك لإمكانية محو الأدلة وتدميرها في ثوان[1].

إن الاستخدام المتزايد للأنظمة المعلوماتية أفرز العديد من الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية وفي مقدمتها: التزوير، سرقة المعلومات والأموال، اختراق النظم، جرائم ماسة بالأخلاق والآداب العامة، جرائم تمس أمن الدولة وغيرها، وهذا عن طريق الدخول غير المشروع إلى جهاز الحاسب الآلي، أو نظام معلوماتي أو شبكة معلوماتية، بغرض تدمير، أو تغيير أو إعادة نشر بيانات أو معلومات سرية أو شخصية، أو إتلاف مستندات أو موقع أو نظام إلكتروني أو ما شابه، ناهيك عما تسببه من خلافات بين الأفراد بسبب التشهير أو اشاعة الأخبار الكاذبة، والتهديد، والابتزاز لشخص طبيعي أو معنوي[2].

فرغم سعة قائمة الجرائم الإلكترونية والمطابقة في تعدادها للجرائم التقليدية، إلا أن صحيفتي الدراسة لم تهتم إلا بمعالجة أربعة صنوف منها، حيث إهتمت بداية بدراسة انتحال الشخصيات عبر الويب والتي تعد وسيلة لجريمة النصب والاحتيال إلكترونيا، "حيث يتم استخدام شخصية فرد للاستفادة من ماله أو سمعته أو مكانته، ولقد تميزت بسرعة الانتشار خاصة في الأوساط التجارية، حيث يجمع الجاني قدرا كبيرا من المعلومات عن الشخصية المراد انتحالها، للاستفادة منها لارتكاب جرائمه عن طريق الاستدراج والغش"[3].

كما أولت جريدتي الدراسة عناية بالجرائم الواقعة على أمن الدولة ومصالحها، ونظام الدفاع الوطني، وذلك بفسح المجال عبر مختلف صفحاتها لمعالجة جريمة مساندة المنظمات الإرهابية، حيث تستخدم المجموعات الإرهابية حاليا تقنية المعلومات لتسهيل الأشكال النمطية من الأعمال الإجرامية، وهم لا

([1]) مها بنت عبد الرحمن، عبد العزيز بن سلمه، **انتحال الشخصية في وسائل التواصل الاجتماعي**، مجلة الأمن والحياة، مج36، ع413، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ص97.

([2]) سورية ديش، **"الجرائم الالكترونية وإجراءات مكافحتها"**، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، ع1، يناير 2018، ألمانيا، برلين، ص 235، تاريخ الزيارة: 2021/09/11، توقيت الزيارة: 07:48.
https://democraticac.de/wp-content/uploads/2018

([3]) المرجع نفسه، ص 242.

يتوانون عن استخدام الوسائل المتقدمة مثل: الاتصالات والتنسيق، وبث الأخبار المغلوطة، وتوظيف بعض صغار السن، وتحويل بعض الأموال في سبيل تحقيق أهدافهم.

ويقوم الإرهابيون باستخدام الأنترنت لاستغلال المؤيدين لأفكارهم، وجمع الأموال لتمويل برامجهم الإرهابية، والاستيلاء على المواقع الحساسة وسرقة المعلومات، وامتلاك القدرة على نشر الفيروسات، وذلك يرجع إلى العدد المتزايد من برامج الكومبيت القوية وسهلة الاستخدام والتي يمكن تحميلها مجانا[1].

إن الناظر لما قدمته جريدتي الدراسة وفي مقدمتها "جريدة النهار الجديد" يشهد على مناهضتها لجريمة مساندة المنظمات الإرهابية إلكترونيا باعتبارها من أخطر الجرائم الماسة بأمن الدول واستقرارها، خصوصا أن العالم الرقمي فسح المجال لهذا النوع من الجرائم بأن تتخطى الحدود الإقليمية للدولة بسهولة، وهذا يدل على إدراك الصحيفة للمسؤولية الاجتماعية تجاه الوطن والمواطن.

وقد اهتمت جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" بمعالجة إحدى الجرائم الالكترونية المسيئة للأفراد من شخصيات عامة أو عادية، وهي جريمة نشر خصوصيات الآخرين الكترونيا (انتهاك الخصوصية)، وقبل الحديث عن هاته الجريمة وجب التعريف بالخصوصية الرقمية: "وهي وصف لحماية البيانات الشخصية للفرد، والتي يتم نشرها وتداولها من خلال وسائط رقمية، وتتمثل البيانات الشخصية في البريد الإلكتروني والحسابات البنكية، والصور الشخصية، ومعلومات عن العمل والمسكن وكل البيانات التي تستخدمها في تفاعلنا على الأنترنت أثناء استخدامنا للحاسب الآلي أو التيلفون المحمول أو أي من وسائل الاتصال الرقمي بالشبكة العنكبوتية.

ويشير الخبراء إلى أن خرق الخصوصية على شبكة الأنترنت يمكن أن يتم من قبل جهات ثلاثة أساسية هي مزود خدمة الاتصال بالأنترنت، والمواقع التي يزورها المتصفح، بالإضافة إلى مخترقي الشبكة أفرادا أو أجهزة أمنية واستخباراتية، إن باستطاعة مزود الخدمة أن يرصد كل ما تقوم به على الأنترنت.

ونظرا لتزايد تفاعل الأفراد مع العالم الرقمي أصبحت الخصوصية مهددة وصارت البيانات الشخصية مادة يتم استخدامها إما تجاريا في تنفيذ دعاية تسويقية، أو مراقبتها من قبل جهات حكومية، أو تعرضها للسرقة واستغلالها في أغراض تضر بأصحابها، وكون الحفاظ على الخصوصية الرقمية قضية حديثة العهد فإن التعامل مع التجاوزات التي تؤثر فيها من قبل الحكومات، أو أية أطراف أخرى تحتاج إلى العديد من الإرشادات عن كيفية حمايتها من خلال وضع قوانين ذات صلة[2].

([1])مها بنت عبد الرحمن، عبد العزيز بن سلمه ، مرجع سابق، ص 245.

([2]) **انتهاك الخصوصية الرقمية في الصحافة: المهنية الصحفية والحياة الشخصية**، ط1، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، 2017، ص 5-6، تاريخ الزيارة: 2021/05/12، توقيت الزيارة: 18:36، http://hrdoegypt.org

تهتم جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** بمعالجة جريمة انتهاك الخصوصية وذلك نظرا لخطورة القضية والتنويه بمخاطرها على الحياة الشخصية للفرد، وذلك بطريقة وصفية ومثيرة وكأنها تروج لهاته النماذج، وهنا نلحظ إخلالها بمسؤوليتها القيمية والاجتماعية في ظل سعيها إلى السبق الصحفي.

ويمكن الخلوص في نهاية الحديث عن الجرائم المعلوماتية أن أغلبها يرتكب تحت ستار جريمة انتحال الشخصيات بغية النصب والاحتيال لتحقيق منافع مادية أو معنوية، كما نلحظ أن هناك الكثير من الجرائم المعلوماتية لم تحظ بالمعالجة من قبل صحيفتي الدراسة رغم خطورتها على المستوى المحلي والدولي.

وفيما يلي نماذج عن الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية في جريدتي الدراسة:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- "أبو مازن المغربي" ينصب على حسناء عرفها عبر "الفايسبوك" ويسلبها مجوهراتها.
- إمرأة تتواصل مع بارونات مخدرات عبر "الواتساب" و"الفايبر".
- عمليات إبتزاز وتشهير لتحصيل الأموال[1].

ب- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- بومرداس: توقيف عشريني شهر بفتاة عبر الفايسبوك[2].
- الفايسبوك يجر العشرات إلى أروقة العدالة[3].

جدول رقم (4-2-8) يوضح نوع الجرائم المرتكبة ضد المنشآت والمصادر الحيوية في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / الموضوعات المتعلقة بالعنف والجريمة	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الصيد الجائر	00	00	00	00	00	00
تبديد الثروات الطبيعية واستنزافها	03	04.91	10	16.39	13	21.31
حرائق الأشجار والغابات	12	19.67	04	06.55	16	26.22
رمي النفايات والملوثات (التلوث البيئي)	08	13.11	24	39.44	32	5245
المجموع	23	37.70	38	62.29	61	100

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الاثنين 31 ديسمبر 2018، ص 7.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 21.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 23.

توضح المعطيات الرقمية للجدول رقم (**4-2-8**) والذي يبين نوع الجرائم المرتكبة ضد المنشآت والمصادر الحيوية في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أن: جريمة رمي النفايات والملوثات البيئية (التلوث البيئي) احتل الصدارة بتكرار قدره 32 تكرارا، وبنسبة تقدر بـ 52.45%، وموزعة بنسبة أكبر على جريدة الخبر اليومي والمقدرة بـ 39.34%، وعلى جريدة النهار الجديد بنسبة أقل والمقدرة بـ 13.11%، أما المرتبة الثانية فقد حظيت بها جريمة حرائق الأشجار والغابات بـ 16 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 26.22% موزعة على جريدة النهار الجديد بنسبة 19.67%، وعلى جريدة الخبر اليومي بنسبة 06.55%، في حين احتلت جريمة تبديد الثروات الطبيعية واستنزافها الرتبة الثالثة بـ 13 تكرارا، وبنسبة 21.31%، وموزعة بأفضلية على جريدة الخبر اليومي بنسبة مقدارها 16.39%، وبنسبة أقل على جريدة النهار الجديد ذلك بنسبة 04.91%، في حين كانت الرتبة الأخيرة لجريمة الصيد الجائر والتي لم تحصد أي تكرار أو نسبة.

ويمكن تفسير ما تم التوصل إليه من نتائج تتعلق بالجرائم المرتكبة ضد المنشآت والمصادر الحيوية بأن الجريدتين محل الدراسة تهتمان بهذه المواضيع، وفي ذلك إدراك لأهمية البيئة باعتبارها مجموع النظم الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الحية، ويستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم[1]، وأي انتهاك أو إضرار من قبل الإنسان بهذه النظم الطبيعية يعتبر جريمة بيئية سواء تم ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[2]، ومن أخطر الجرائم البيئية التي ركزت على طرحها صحفتي الدراسة نجد التلوث البيئي وما يحدثه من وضعية مضرة لسلامة الإنسان والنبات والحيوان، والهواء والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية[3].

وفي هذا المجال نلاحظ أن جريدة "**الخبر اليومي**" لها الأفضلية في إفساح المجال عبر صفحاتها لمكافحة جريمة التلوث بصنوفها الثلاثة (مائي، هوائي، بري)، وكان ذلك بأسلوب تحليلي معمق ومدعم بدراسات وأبحاث وإحصائيات علمية توضح مدى خطورتها على حياة الإنسان وعلى كافة المصادر الحيوية واللاحيوية، مع تقديم حلول احترازية واستشرافية بهدف محاربة هذه التجاوزات البيئية.

([1]) طارق إبراهيم الدسوقي، **عملية الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة**، ط1، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2009، ص 103-104.

([2]) علي سعيدان، **حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 310.

([3]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 4 من القانون رقم 10/3 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 ويتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية**، ع43، الصادرة في 20 يوليو 2003، ص 110.

إهتمت صحيفتي الدراسة أيضا بجريمة حرائق الأشجار والغابات كوجه آخر للتلوث، والتي حظيت بانتشار واسع في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، ولعل أسوأها ما تعرضت له تيزي وزو صيف 2021 من حرائق إجرامية مهولة أودت بحياة عشرات الأشخاص بين مواطنين وعسكريين، يضاف إلى كل ذلك خسارة 778 رأسا من الأبقار وأزيد من 4200 رأسا من الأغنام و3200 من الماعز، و140000 من الدجاج الموجه لإنتاج اللحوم، و25000 دجاجة موجهة لإنتاج البيض، علاوة عن 8000 أرنب وزهاء 31.000 خلية مملوءة[1]، دون نسيان الثروة الغابية من أشجار وثمار وأنواع نباتية أتلفت وتحتاج إلى مئات السنين للنماء من جديد.

إن احتراق الواجهات الغابية يؤدي إلى أضرار جسيمة منها: تغير تركيب المجتمعات الشجرية وخصائص التربة، الجفاف، التصحر، تقلص الرقعة الزراعية، وتدني الإنتاجية ومن ثمة تهديد الأمن الغذائي، انقراض النوع النباتي والحيواني ....، فالحرائق الغابية من أخطر الجرائم لأنها تهدد حياة هذا الكوكب[2].

ويتجلى في هذا الباب الإحساس بالمسؤولية في معالجة جرائم البيئية من قبل صحيفتي الدراسة، مع استخدام عناصر الإبراز من عناوين وصور حقيقية لعينة حية من هاته الجرائم، وذلك بهدف الإثارة الإيجابية الساعية للفت الرأي العام لمثل هذه القضايا بهدف التدخل السريع.

لقد ضمنت جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** أجندتها التحريرية في إطار معالجتها للجرائم البيئية الحديث عن جريمة تبديد الثروات الطبيعية واستنزافها، فالجزائر من البلدان التي تزخر بثروة طبيعية متنوعة من: نباتات (غطاء نباتي)، حيوانات، معادن، بترول وغاز طبيعي، وثروة مائية وسمكية، الفحم وغيرها، ولكن الاستغلال المستنزف لهذه الثروات والخيرات يهدد الأمن الغذائي والاقتصادي للبلاد، لذلك كان طرح صحيفتي الدراسة لهذه الجريمة البيئية مبني على أسس علمية دقيقة، حيث تسعى من خلال ذلك إلى تحليل الوضع البيئي المأساوي مع إيجاد حلول جذرية.

ونخلص في ختام الحديث عن الجرائم البيئية بأن حماية البيئة مسؤولية الجميع بدءا بالفرد والدولة وقوع الخطر.

وفيما يلي نماذج عن الجرائم المرتكبة ضد المنشآت والمصادر الحيوية في جريدتي الدراسة:

([1]) وكالة الأنباء الجزائرية، **حرائق تيزي وزو: اليقظة والتضامن لإفشال المؤامرة وتضميد الجراح**، تاريخ الزيارة: 2022/03/14، توقيت الزيارة: 06:44، http://www.aps.dz

([2]) مريم حجلة، **"حرائق الغابات: بين تأثير العوامل المناخية وتداعيات الجريمة البيئية"**، مجلة سوسيولوجيون: تصدر عن مركز فاعلون، مج2، ع2، السنة 2021/12/31، تاريخ الزيارة: 2022/01/12، توقيت الزيارة: 10:03. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/721/2/2/177723

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- حريق مهول داخل "مشتلة في المسيلة[1].

- إخماد حريق التهم 4 هكتارات من أشجار النخيل والزيتون في تبسة[2].

- أزيد من 200 حاوية قمامة اختفت وأحرقت خلال شهر في خنشلة[3].

ب– بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- بسبب انسداد قنوات الصرف الصحي: خطر الأوبئة يهدد سكان حي بن حليمة بالشلف.

محيط متعفن بالخزان المائي الرئيسي لسيدي مسعود[4].

- إتلاف 10 هكتارات من المحاصيل المسقية بمياه قذرة[5].

بعد الوقفة التحليلية بشقيها الكمي والكيفي لمواد العنف والجريمة المعالجة من قبل جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" نستنتج ما يلي:

1- أن الجريدتين محل الدراسة عالجت مضامين متنوعة للعنف والجريمة، مع اختلاف بينها في نسبة المعالجة، وهذا مرده للأجندة التحريرية المنتهجة في كل صحيفة.

2- تباين أسلوب الصحيفتين محل الدراسة في معالجتهما لظاهرتي العنف والجريمة بين أسلوب الإثارة والمبالغة، وبين الالتزام بحس المسؤولية والالتزام القيمي بهدف لفت انتباه القارئ.

3- إن جريدة "الخبر اليومي" تتسم غالبا بجدية الطرح والتحليل عند معالجة ظاهرتي العنف والجريمة مع تحليها غالبا بحس المسؤولية الاجتماعية للحد من خطورة الوضع، إذا ما قورنت بجريدة "النهار الجديد".

4–تفتقر صحيفتا الدراسة عند معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة إلى التحليل العميق، والمدعم بالحلول القبلية والبعدية لتفادي مخاطرها، لذلك نجد أن معالجتها لظاهرتي العنف تتسم بنوع من العجز لأنها لا تقدم الجديد، عدا نماذج المعالجة الرصينة التي قدمتها جريدة الخبر اليومي عند تطرقها للجرائم البيئية، جرائم الإختلاس، جرائم المتعلقة بسوء استغلال المناصب و تعطي المسؤولين على حقوق المواطن الجزائري.

([1]) جريدة النهار الجديد، العدد 3295، الثلاثاء 17 جويلية 2018، ص 6.

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3235، الأحد 6 ماي 2018، ص 24.

([3]) جريدة الخبر اليومي، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 11.

([4]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 9.

([5]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 سبتمبر 2018، ص 6.

1-2- فئة القيم:

يقصد بالقيم الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما، مهتديا لمجموعة المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك، ويقول "**كلاكون**":« والقيمة تتضمن قانونا أو مقياسا له شيء من الثبات على مر الزمن، أو بعبارة أعم تتضمن دستورا ينظم الأفعال والسلوك، والقيمة بهذا المعنى تضع الأفعال وطرق السلوك واهداف الأعمال على مستوى المقبول وغير المقبول أو الرغوب فيه والمرغوب عنه، أو المستحسن والمستهجن».

وتعتبر القيم من المفاهيم الجوهرية في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي تمس العلاقات الإنسانية بكل صورها، ذلك لأنها ضرورة اجتماعية، ولأنها معايير وأهداف نجدها في كل مجتمع منظم، سواء كان متقدما أو متأخرا فهني تتغلغل في الأفراد في شكل اتجاهات ودوافع وتطلعات [1].

ونظرا لأهمية القيم فهي تصلح في تصنيف المعتقدات والأطراف والتقاليد في حياة الجماعات والاشخاص، والتي يمكن أن تؤثر في سلوكهم وأفكارهم تجاه الموضوعات والقضايا المطروحة[2]، كما تستخدم أحيانا في تحليل الموضوعات الخيالية والشخصيات للتعرف على الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وعلى الرغبات التي يسعى إلى إشباعها والتي تتمثل في: المال أو الحب، أو المركز الاجتماعي، أو الترفيه أو الصحة[3]، وتصنف إلى قيم سلبية (غير مرغوب فيها، قيم التخلي)، وقيم إيجابية (مرغوب فيها، قيم التحلي).

ولقد ركزت الباحثة في هذه الدراسة على القيم الأكثر بروزا أو تناولا في عينة الدراسة، والتي ترافق معالجة الجريدتين لظاهرتي العنف والجريمة كالآتي :

– **القيم الإيجابية (قيم التخلي)**: الجدة والحداثة، كشف الغموض، الوقاية والعلاج، التوعية، الأهمية، الردع والحد.

– **القيم السلبية (قيم التخلي)**: الإثارة والتشويق، الغرابة، التضخيم والتهويل، التأثير الشخصي، الصراع، الترويج والحث.

(1) رشدي طعيمة، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية**،ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت)، ص 68 - 69.
(2) محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، مرجع سابق، ص 126.
(3) سمير محمد حسين، مرجع سابق، ص05..

الجدول رقم (05) يوضح فئة القيم في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / أنواع القيم		جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
القيم الايجابية (قيم التحلي)	الجدة والحداثة	120	11.75	113	11.06	233	22.82
	كشف الغموض	13	1.27	09	0.88	22	2.15
	الوقاية والعلاج	09	0.88	24	2.35	33	3.23
	التوعية	55	5.38	67	6.56	122	11.94
	الأهمية	39	3.81	43	4.21	82	8.03
	الردع والحد	70	6.85	89	8.71	159	15.57
القيم السلبية (قيم التخلي)	الإثارة والتشويق	42	4.11	39	3.81	81	7.93
	الغرابة	11	1.07	13	1.27	24	2.35
	التضخيم والتهويل	38	3.72	25	2.44	63	6.17
	التأثير	63	6.17	45	4.40	108	10.57
	الصراع	34	3.33	50	4.89	84	8.22
	الترويج والحث	00	00	00	00	00	00
	الشهرة	04	0.39	06	0.58	10	0.97
المجموع		498	48.77	523	51.22	1021	100

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (**5**) والذي يوضح فئة القيم في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أن: الجريدتين ركزتا في معالجتهما لمواضيع العنف والجريمة على القيم الايجابية أكثر من القيم السلبية، وأن الإهتمام الأكثر بفئة القيم كان من نصيب جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 51.22%، مقابل 48.77% بالنسبة لجريدة "النهار الجديد.

ونجد بالنسبة للقيم الإيجابية أن قيمة الجدة والحداثة إحتلت الصدارة بتكرار قدر بـ 233 تكرارا وبنسبة 22.82%، وموزعة بتقارب على جريدة "النهار الجديد" نسبة 11.75%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 11.06%، أما المرتبة الثانية فكانت لقيمة الردع والحد بـ 153 تكرارا، وبنسبة 11.57% موزعة بنسبة 06.85% على جريدة "النهار الجديد"، وبنسبة 08.71% على جريدة "الخبر اليومي"، ثم تليها قيمة التوعية بتكرار قدره 122 تكرارا، وبنسبة 11.94%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 05.38%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 06.56%.

كما إحتلت قيمة الأهمية المرتبة الرابعة بتكرار قدر بـ 82 تكرارا، وبنسبة تقدر بـ 08.03%، موزعة بنسبة 04.21% على جريدة "الخبر اليومي"، وعلى جريدة "النهار الجديد" بنسبة 03.81%، أما المرتبة الخامسة فاحتلتها قيمة الوقاية والعلاج بـ 33 تكرارا وبنسبة 3.23%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 0.88%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة تعادل 02.35%، فيما احتلت قيمة كشف الغموض المرتبة السادسة والأخيرة في سلم القيم الإيجابية بـ 22 تكرارا، وبنسبة تقدر بـ 02.15% .

لقد ركزت صحيفتا الدراسة في إطار تناولها للقيم السلبية بداية على قيمة التأثير بـ 108 تكرارا وبنسبة 10.57%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 06.17%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 04.40%، لتليها قيمة الصراع بـ 84 تكرارا، وبنسبة 08.22%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 03.33%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 04.89%، أما المرتبة الثالثة فكانت الإثارة السلبية والتشويق بـ 81 تكرارا، وبنسبة 07.93%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 04.11%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 03.81%، أما المرتبة الرابعة فقد حظيت بها قيمة التضخيم والتهويل بـ 63 تكرارا، وبنسبة تقدر بـ 06.17%، موزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 03.72%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 02.44%.

في حين احتلت قيمة الغرابة المرتبة الخامسة بـ 24 تكرارا، بنسبة 02.35%، موزعة بتقارب على جريدة "النهار الجديد" بما نسبته 01.07%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 01.27%، أما الرتبة السادسة في القيم السلمية فكانت من نصيب قيمة الشهرة بـ 10 تكرارات وبنسبة تقدر بـ 0.97%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بـ 0.39%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 0.58%.

ويتضح من خلال النتائج السابقة وجود تقارب نسبي بين جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** فيما يتعلق بأولويات ترتيب المنظومة القيمية عند تناولها لمواضيع العنف والجريمة، حيث تصدرت قيمة الجدة والحداثة المصفوفة القيمية بالنسبة لصحفتي الدراسة.

ويمكن تفسير ذلك بتناسب خصوصية أخبار العنف والجريمة مع هذه القيمة، حيث تزداد قيمة الخبر عند جمهور القراء كلما كان جديدا ومواكبا للأحداث، وهي نقطة ايجابية تزيد من نسبة المتابعة والاقتناء لصحيفتي الدراسة باعتبارها مصدر كل جديد على الساحة، عكس الأخبار القديمة التي تفقد رغبة القارئ في قراءتها لأنها أصبحت في طي النسيان إلا ما تعلق بقضايا الرأي العام فتبقى ساخنة طيلة

الوقت لأن القارئ ينتظر الحكم فيها أو القبض على الجناة بعد مقارناتهم قانونية، ومن أمثلة أخبار العنف والجريمة المتسمة بالجدة والحداثة ما يلي:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

-انتحار تاجر بعد تناول كمية من روح الملح في العلمة[1]، مراهق ينتحر داخل غرفته عشية رأس السنة في عنابة[2]، أمن تندوف يطيح بمروج المخدرات[3].

ب- بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

توقيف 5 متورطين في السقي بمياه الصرف الصحي بأولاد جلال[4]، شاب ينهي حياته شنقا[5]، حمار يقتل طفلا بالنعامة[6].

كما سعت جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** إلى التوعية والتحسيس كقيمة ايجابية، والتي تسهم في تنمية الوعي الأمني ضد الجريمة والعنف، من خلال توعية الجماهير بمخاطرها، وحملهم على نبذها وتعريفهم بطرق مواجهتها، وفي نفس السياق نلمس اهتمام صحيفتي الدراسة بقيمة الردع والحد، باعتبارها قيمة مكملة لوظيفتها التوعوية، حيث تلجأ جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** إلى تعريف الجماهير بأنواع الجرائم والعقوبة القانونية الخاصة بها، مع ذكر نماذج لجرائم مرفقة بالأحكام القضائية والعقابية التي نالت مرتكبيها، وهذا لزجر وتخويف الناس وردعهم حتى لا يقعوا في فخ العنف والجريمة من باب الإثارة والايجابية[7].

ونلمس بالمقابل نوعا من القصور في طريقة تغطية صحيفتي الدراسة لمواد العنف والجريمة، وهذا ما يعكسه قلة اهتمامها بتحري قيمة الوقاية والعلاج فيما تنشره عن ظاهرتي العنف والجريمة، حيث أن جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** غالبا ما تكتفي بوظيفة الاعلام بتفاصيل أخبار العنف والجريمة، ومهملة بذلك جزءا من مسؤوليتها الاجتماعية في خدمة الرأي العام، وبتقديم الحلول الوقائية والعلاجية للحد من ظاهرتي العنف والجريمة في مجتمعنا الجزائري، ولا يتأتى هذا إلا بفتح المجال أمام

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 24.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الاربعاء 14 فيفري 2018، ص 3.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، السبت 02 جانفي 2018، ص 3.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 9.

(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 21.

(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 21.

(7) الأزهر العقبي، ربيحة نبار، مرجع سابق، ص 59-60.

الجهات المختصة من: علماء أو باحثين في علم النفس والاجتماع، رجال الأمن، رجال الدين، المسؤولين وأصحاب القرارات .... إلخ، للمشاركة في هذه العملية البنائية.

ويجدر بالذكر أن صحفتي الدراسة وفي مقدمتها جريدة "الخبر اليومي" أرفقت العديد من المواضيع المتحدثة عن العنف والجريمة باقتراح حلول وطرق علاج حية في سياق حديثها عن جرائم البيئة، جرائم الهجرة غير الشرعية، جرائم المخدرات والإرهاب، جرائم حوادث المرور، من أمثلة أخبار العنف والجريمة المتسمة بقيمة (الردع والحد، التوعية والتحصين، الوقاية والعلاج) ما يلي:

1- نماذج عن قيمة الردع والحد في جريدتي الدراسة:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- يتهم بتبديد المال العام واساءة استخدام الوظيفة والمشاركة: المدير السابق لحديقة الحامة مهدد بالسجن لـ 4 سنوات[1].
- 6 أشهر حبسا نافذا لرئيس دائرة المالية والمحاسبة بتهمة اختلاس مليار ونصف المليار[2].
- إيداع مفتشة ورؤساء مكاتب بريد رهن الحبس لاختلاس ملايير بسيدي بلعباس[3].
- صدر في حقه حكم غيابي بـ 15 سنة سجنا: الدرك يوقف مجرما خطيرا وتاجر مخدرات[4].
- الشرطة تضع حدا لسارق المنازل[5].
- معاقبة مدرب رائد القبة بالإيقاف ستة أشهر[6].

2- نماذج عن قيمة التوعية والتحسيس في جريدتي الدراسة:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- أغلب الاصابات المسجلة سببها الافراط في تناول المشروبات الكحولية: 100 جريح وخمور وأقراص "إكستازي" في احتفالات الريفيون[7].

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 9.
(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3266، الاثنين 11 جوان 2018، ص 7.
(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3295، الثلاثاء 17 جويلية 2018، ص 3.
(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 9075، الجمعة 23 نوفمبر 2018، ص 24.
(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 9093، السبت 29 ديسمبر 2018، ص 7.
(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 9070، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 24.
(7) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 02 جانفي 2018، ص 7.

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– بسبب التوسع العمراني والاعتداءات: غابات الصنوبر البحري مهدد بالزوال[1].

– خطر التعرض لحوادث المرور يهدد السكان والمارة[2].

– شاطئ المقبرة بعين البنيان يستقبل مخلفات المصانع والمياه الملوثة[3].

3 – نماذج عن قيمة الوقاية والعلاج في جريدتي الدراسة:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– الإطاحة بعصابة لسرقة المواشي واسترجاع 160خروف في تبسة[4]، حيث رافق الموضوع تقديم حلول وقائية لمحاربة جريمة سرقة الماشية.

– تسجيل سحب 505 رخصة سياقة خلال شهرين[5]، وقد دعم الموضوع بنصائح بهدف التوعية المرورية.

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– سرقة أراضي ومزارع نموذجية: تحقيق في الاعتداءات على العقار الفلاحي بعنابة[6]، حيث قدمت اقتراحات لعلاج الوضع تحت عنوان: إجراءات جديدة لاسترجاع ممتلكات التعاونيات الفلاحية.

– موسم الاصطياف القادم بوهران: مواجهة مشكل النفايات وفوضى الحضائر[7]، حيث قدمت اقتراحات وحلول علاجية للوضع تحت عنوان: مخطط للقضاء على الفوضى في ركن السيارات.

ومن القيم والمعايير التي جعلت أخبار العنف والجريمة تستحق التناول عبر صفحات جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** نجد قيمتي التأثير والأهمية ويقصد بها: إثارة اهتمام أكبر عدد من الناس، فمن الأخبار ما يمس جماعة قليلة من الناس في المجتمع فلا يؤبه له كثيرا في الصحف ووسائل الاعلام، ومن الأخبار ما يمس أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، أو يمس مرفقا من أهم المرافق الحيوية

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 05 سبتمبر 2018، ص 9.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 05 سبتمبر 2018، ص 9.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 05 سبتمبر 2018، ص 9.

(4) جريدة النهار الجديد، العدد 3337، الخميس 06 سبتمبر 2018، ص 7.

(5) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 02 جانفي 2018، ص 10.

(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 8895، الأحد 10 جوان 2018، ص 7.

(7) جريدة الخبر اليومي، العدد 8895، الأحد 10 جوان 2018، ص 7.

في هذا المجتمع أو يمس مشكلة من أكبر المشكلات السياسية أو الخلقية أو الاقتصادية التي تهم المجتمع[1].

ويتم على هذا الأساس اختيار أخبار العنف والجريمة بقدر أهميتها وقيمتها عند أكبر عدد ممكن من القراء، وعلى هذا الاعتبار تتم أفضلية النشر في الصدارة لهذا النوع من الأخبار، وبذلك يمكن القول أن الإهتمام بهذه القيمة يعد أمرا أساسيا في تشجيع المواطنين على المشاركة، وتعظيم مساهمة الصحافة في الاهتمام بالأخبار التي تهتم بالجمهور فتخاطب اهتماماته ومصالحه، ومن ثم المساهمة في تنمية المجتمع[2]، ولقد عالجت صحيفتي الدراسة عبر الكثير من أعدادها نماذج مختلفة لأخبار العنف والجريمة المهمة بالنسبة للرأي العام، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1- نماذج عن قيمة التأثير في جريدتي الدراسة:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- التحقيقات كشفت عن تواصلها مع مشتبه فيهم عبر الانترنت: توقيف مديرة مدرسة ابتدائية بسبب إشادتها بالإرهاب[3].
- الجيش يلاحق بقايا عناصر كتيبة "الأهوال" في غابات سيدي بلعباس[4].
- النهار تكشف اعتداء الشرطة الاسبانية على حراقة جزائريين مسبوقون يقتحمون محكمة تلمسان[5].

ب- بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- فضيحة:وضع كارثي بمقطع الطريق الرابط بين بومرداس وزرالدة، البريكولاج باسم الصيانة والترميم[6].
- توقيف مروج العملة الوطنية المزورة بحوزته أكثر من 150 ألف دينار[7].
- في انتظار تحديد هوية إرهابي ثم القضاء عليه: الجيش يحاصر مجموعة إرهابية – جنوب سيدي بلعباس[1].

([1]) منير عواد، "**القيم الإخبارية والعوامل المؤثرة فيها**"، تاريخ الزيارة: 2020/03/12، توقيت الزيارة: 18:33، http://www.sterf.ahlamontada.net

([2]) فوزية عكاك، "**القيم الخبرية في الصحافة الجزائرية الخاصة: دراسة تحليلية ميدانية لصحيفتي الخبر والشروق اليومي جانفي –ديسمبر 2007**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر03، 2011-2012، ص 311.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3266، الاثنين 11 جوان 2018، ص 3.

([4]) جريدة النهار الجديد، العدد 3266، الاثنين 11 جوان 2018، ص 3.

([5]) جريدة النهار الجديد، العدد 3130 ، الثلاثاء 02 جانفي 2018، ص 23.

([6]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8929، الاثنين 16 جويلية 2018 ، ص 4.

([7]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 05 سبتمبر 2018، ص 24.

لقد اعتمدت صحيفتي الدراسة في معالجتها لأخبار العنف والجريمة على أطر إخبارية مختلفة وقيم خبرية تتناسب مع أجندتها التحريرية، لذلك نلمس اهتماما من صحيفتي الدراسة بتبني الصراع كمعيار لنشر أخبار العنف والجريمة، حيث تسهم هذه القيمة في جذب انتباه القارئ لمتابعة الحدث، وهو ما عبر عنه **سامي الشريف** بقوله:« إن قيمة الصراع تعتبر من أهم العوامل التي تضفي على الأنباء حيوية وفعالية وجاذبية وجماهيرية أوسع»[2].

ويمكن إرجاع استخدام صحيفتي الدراسة لقيمة الصراع فيما تم نشره من أخبار متحدثة عن العنف والجريمة إلى أنها أكثر القيم ملائمة لطبيعة تلك الموضوعات —العنف والجريمة– والتي غالبا ما يكون فيها صراع بين طرفين أو أكثر ما بين جاني ومجني عليه[3]، إلى حد يمكن الجزم معه أن أغلب ما تم نشره عن العنف والجريمة توافرت قيمة الصراع فيه كعنصر أساسي جاذب خصوصا ما تعلق بالإرهاب، القتل، الشجار، الضرب، السرقة، التهريب، الاختلاس، الحروب، الاغتيالات، حرب العصابات، ومن بين أخبار العنف والجريمة المتضمنة لقيمة الصراع ما يلي:

أ– بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– محاكمة السائق الشخصي للأمير **"أبو فارس"** أمام محكمة البليدة تكشف: «داعش حاول اغتيال رعايا روس وصينين في الجزائر بحزام ناسف»[4].

– عمال يشلون حركة القطارات بسبب صراعات نقابية في قسنطينة[5].

– العثور على رأس مواطن ذبحه إرهابيون في سيدي بلعباس[6].

ب– بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– عصابة تنتقم من امام مسجد بحرق سيارته في الوادي[7].

– أستاذة العلوم السياسية: لويزة حمادوش للخبر: «مناوشات المعارضة تكريس لفكرة عدم قدرتها على الحكم"[8].

---

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 05 سبتمبر 2018، ص 2.

(2) سامي الشريف، **النشرات الإخبارية في الإذاعات العربية: المحتوى والشكل**، ط1، دار الوزان، القاهرة، 1989، ص 51.

(3) إيناس منصور كامل شرف، وآخرون، مرجع سابق، ص 412.

(4) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 3.

(5) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 4.

(6) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 02 جانفي 2018، ص 3.

(7) جريدة الخبر اليومي، العدد 9093، السبت 29 ديسمبر 2018، ص 22.

(8) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 أكتوبر 2018، ص 02.

- عنف لفظي وشتم وتخوين على ألسنة السياسيين الخطاب الحزبي ينزل إلى الحضيض[1].

كما لجأت صحيفتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** لتوظيف قيمة الإثارة والتشويق عند معالجتها لقضايا العنف والجريمة، وهذا للعلاقة المتناسبة بين خصوصية أخبار العنف والجريمة باعتبارها من الأخبار المثيرة بعينها، وللإثارة كأسلوب يعتمد على رفع المنسوب العاطفي تجاه هذه القضايا، ويقصد بعنصر الإثارة في الخبر إلى تلك الخاصية التي توجد في بعض الوقائع والأحداث، وتكسبها جاذبية شديدة للفت انتباه القارئ ومخاطبة غرائزه الدفينة، وهو ما يحدث في بعض الحوادث التي تتعلق بالجرائم أو الجنس أو الفضائح، وغير ذلك من الجوانب المثيرة في حياة الناس[2].

وقد توظف الإثارة في مجال الإعلام للحد من الرتابة والروتين العقلي، فكثير من القضايا المثارة إعلاميا تحتاج إلى إثارة عاطفية وعقلية معينة، وهذا على مستوى الوعى الفردي والجمعي وحتى اللاوعي، إلا كيف تصل الرسالة وتتعمق؟ إن المطلوب هو أن تكون المثيرات أقوى من العادات حتى يبدأ الإنسان بمراجعة السلوكية السيئة ليغيرها[3].

يمكن القول أيضا أن الإثارة الإيجابية هي التي تسعى إلى إثارة اهتمام القراء حول القضايا التي تقدمها بطرق موضوعية، لأن النفس البشرية بطبيعة الحال تنجذب للأحداث المثيرة والمشوقة، لذلك عدت الجاذبية والإثارة والتشويق من أهم القيم التي تعتمد عليها الكثير من الصحف[4]، كما أن الفن الصحفي الناضج هو الذي يعتمد على الإثارة دون مبالغة أو تشويه، وبصور دون مغالاة، ويحدث دون إسفاف[5]، فالعيب ليس في الإثارة كأسلوب، بل العيب عندما تكون الإثارة غاية بحد ذاتها بدلا من أن تكون وسيلة مناسبة.

وقد يستفاد من قيمة الإثارة إعلاميا، لكن بتوظيفها بجرعات مناسبة لأهمية الموضوع بالنسبة للقارئ وبالنسبة للتأثير العام في المجتمع، فلا تعطي قضية تافهة أو صغيرة أو ثانوية اهتماما أكبر مما ينبغي، فكل قضية ينبغي أن توضع في نصابها، ومن اهم الضوابط المتعلقة بتوظيف أسلوب الإثارة: أن تكون الواقعة المتحدث عنها صحيحة بعيدة عن الكذب والاختلاق والمبالغة[6].

([1]) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 أكتوبر 2018، ص 02.

([2]) فاروق أبو زيد، **فن الخبر الصحفي**، ط2، دار الشروق، (د.م)، 1984، ص 101.

([3]) بشير شريف البرغوثي، يعقوب خالد البهبهاني، **النظام الإعلامي الجديد**، ط2، دار رؤى للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 107.

([4]) نعمات عثمان، **الخبر ومصادره في العصر الحديث**، ط1، دار المعرفة الجامعية، (د.م)، 2008، ص 16.

([5]) محمود علم الدين، **أساسيات الصحافة في القرن الحادي والعشرين**، ط2، (د.ن)، القاهرة، 2009، ص 127.

([6]) عبد القادر طاش، مرجع سابق، ص 21.

واستنادا لما تم رصده من نتائج كمية فيما يتعلق بفئة القيم في صحيفتي الدراسة، نجد أن قيمة الإثارة والتشويق تم توظيفها بهدف جذب القراء وتنبيههم بمخاطر العنف والجريمة، خصوصا أن هذه الظواهر أصبحت تحتل مساحة هامة من واقع الجزائريين وانشغالاتهم نظرا لانتشارها بشكل مخيف، ولذلك استهدفت صحيفتا الدراسة إيقاظ الوعي المجتمعي وتحقيق الأمن الوطني بواسطة عرض أخبار العنف والجريمة بأسلوب شائق وإخراج مثير للفت الانتباه، مع الجنوح إلى إثارة مشاعر الحزن والغضب أو التعاطف لدى جمهور القراء بهدف استقطاب جميع الفئات لمتابعة قضايا العنف والجريمة المعالجة عبر صفحاتها المختلفة، لذلك كان حضور قيمة الإثارة مرافقا للكثير من مواضيع العنف والجريمة وفي مقدمتها: الاختطاف، جرائم القتل، الانتحار، الهجرة غير الشرعية، جرائم المخدرات، جرائم الاغتصاب، جرائم السرقة والاختلاس وغيرها.

وقد تفسر الزيادة في جرعة الإثارة والتهويل بالترويج لمثل هذه الظواهر السلبية، والسعي لزيادة نسبة المبيعات بعرض بعض أخبار العنف والجريمة في شكل بوليسي ينشر على أكثر من عدد مع التزايد التشويقي في تسلسل الأحداث، وهذا ابتداء من الإعلان عن وقوع الجريمة ثم التدرج في عرض تفاصيل التحريات والبحث وصولا إلى حل لغز القضية أو تركها مفتوحة، مع رصد ما ترتب عنها من عواقب وخيمة، ونقلها بأدق تفاصيلها التي تحرك القلوب الضعيفة وتقشعر لها الأبدان، ولم تكتف جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** في نقلها لبعض مواضيع العنف والجريمة على المضمون الإثاري لهاته المواد، بل تعدته إلى الإثارة على مستوى الشكل، بحضور العنوان المثير والألوان والصور، ومن الأمثلة التي توضح اعتماد صحيفتي الدراسة على قيمة الإثارة ما يلي:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- 4 سنوات سجنا لأم عزباء تركت مولودها لتنهشه الكلاب في سوق أهراس[1].
- يشوه وجه خطيبته السابقة بخنجر عشية عيد الحب لأنها رفضت الزواج منه[2].
- عسكري متقاعد يذبح زوجته من الوريد إلى الوريد بخضرة في مستغانم[3].
- قاصر ضمن عصابة حولت شقة إلى وكر دعارة يقودها حارس "باركينج" في قسنطينة[4].

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 4.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 6.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 7.

(4) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 11.

ب- بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- قصة خطيرة تنتهي بمأساة: رفضوه زوجا لابنتهم فأعدمهم حرقا، دفع والدها ثمنا بإقصائهما من الحياة على طريقة أفلام الرعب[1].

- تنام مرعب للعنف الجنسي ضد الأطفال[2].

- 20 لاعبا من 10 جنسيات إفريقية يجوبون ملاعبنا: صفقات مشبوهة، لاعبون طايوان وعقود لا تحترم[3].

وقد جعلت صحيفتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** من قيمة التضخيم والإثارة قيمة مرافقة لكثير من مواضيع العنف والجريمة، فضخامة الخبر تزيد من قيمته لدى القراء وتعتبر وسيلة جذب وإثارة، وضخامة الخبر تتعلق بحجم الأرقام والأعداد المتضمنة في الخبر مثل: عدد القتلى والجرحى، عدد الضحايا، وعدد المتظاهرين، قيمة الخسائر المادية والبشرية، مدة الحكم ودرجة العقوبة، إضافة إلى أن هناك أخبار تستمد ضخامتها من ضخامة الحدث في حد ذاته، ومن الأمثلة التي ضمنتها صحيفتي الدراسة قيمة التضخيم والتهويل عند معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة ما يلي:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- ترصده لأزيد من شهر ونصف للانتقام منه على إنزاله بسبب عدم تسديده قيمة التذكرة: شاب يعتدي بالخنجر على "كونطرولور" في "الترامواي" بباب الزوار[4].

- كان مرشحا لتبوء منصب عميد الجامعة: توقيف أستاذ محاضر في جامعة باب الزوار وبحوزته أقراص مهلوسة[5].

- تسلل مرتين داخل الصيدلية وغافل البائعة الحامل: شاب يسرق مهلوسات من صيدلية ويهرب من المحكمة بتيميمون[6].

ب- بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- حريق مهول في عمارة يقيم فيها المعلمون[1].

([1]) جريدة الخبر اليومي، العدد 9057، الجمعة 23 نوفمبر 2018، ص 6.

([2]) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 أكتوبر 2018، ص 20.

([3]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 10-12.

([4]) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 9.

([5]) جريدة النهار الجديد، العدد 3266، الاثنين 11 جوان 2018، ص 1.

([6]) جريدة النهار الجديد، العدد 3295، الثلاثاء 17 جويلية 2018، ص 9.

- بعد تسجيل حالات للسرقة ببعض المشاتي: عصابات الأبقار تنشر الرعب لدى الموالين بأولاد يحي[2].

- للكشف عن مروجي المخدرات والمهلوسات: الأمن يعزز الرقابة على المدارس[3].

وقد أوضحت نتائج الدراسة المتعلقة بالمنظومة القيمية المنتهجة عند تحرير أخبار العنف والجريمة في جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** أن قيمة الغرابة والخروج عن المألوف حظيت باهتمام محتشم في سلم القيم لدى عينة الدراسة، هاته القيمة تعمل جنبا إلى جنب مع قيمة الإثارة، حيث ركزت جريدتا الدراسة على جانب الغرابة في بعض الأخبار المتحدثة عن العنف والجريمة بهدف إثارة اهتمام القراء ولفت انتباههم نحو هذه القضايا، ولكن احيانا نلمس توظيف قيمة الغرابة بهدف الإثارة فحسب دون تناسيه مع الفائدة، والأهمية المرجوة منه، ولازمت قيمة الغرابة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" أخبار العنف والجريمة المرتبطة أساسا بـ: تقصير المسؤولين في تأدية مهامهم وسوء استغلال المنصب، جرائم الاختلاس، الجرائم المرتكبة ضد البيئة، جرائم السرقة وغيرها، ومن أمثلة أخبار العنف والجريمة المشتملة على قيمة الغرابة في الجريدتين ما يلي:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- تتكون من 5 أشخاص تم توقيفهم كلهم: آثار حذاء رياضي تطيح بعصابة السطو المسلح على المساجد في الوادي[4].

- النائب العام التمس ضدهم عقوبة 12 سنة سجنا نافذا: مراهقة ووالدها ضمن شبكة مختصة في السطو على محلات بيع المجوهرات[5].

- مساعد تخذير يعتدي على طبيبة توليد داخل غرفة العمليات في سيدي عيسى بالمسيلة[6].

ب-بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- موظفون فوق العادة: أشكون يقدرلنا؟![7].

([1]) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 جويلية 2018، ص 2.

([2]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 جويلية 2018، ص 9.

([3]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 جويلية 2018، ص 5.

([4]) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 جويلية 2018، ص 24.

([5]) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 جويلية 2018، ص 28.

([6]) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 14 جويلية 2018، ص 6.

([7]) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 جويلية 2018، ص 23.

- مدانون قضايا في مناصب مسؤولة: نورمال وين راه المشكل؟![1].
- عضو البرلمان أمام العدالة: ماديروا والوا[2].
- إذاعة مع وقف التنفيذ[3].

أوضحت النتائج التحليلية لنوع القيم الأكثر توظيفا من قبل جريدتي الدراسة، أن قيمة كشف الغموض استخدمت بشكل مقتضب رغم أهمية هذه القيمة في بناء الأخبار، وتناسبها مع خصوصية أخبار العنف والجريمة التي يكشف،« حيث تقدم الأحداث التي تتضح آثارها نسخة أفضل من تلك التي يمكن تفسيرها بأكثر من تفسير، كما أن فهم الأثار المترتبة عن الأحداث ينطلق أولا من الفهم الأول للخلفية المعقدة التي وقعت فيها الأحداث »[4].

ولقد وظفت جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" قيمة الكشف عن الغموض عند تتبعها لجرائم الفساد، وكذا جرائم القتل التي طرحت للرأي العام دون التوصل بعد للجناة ودوافع وقوع هذه الجريمة، كما توظف أيضا بكثرة في كشف الغموض عن خلفيات جرائم الاختطاف تطوراتها وغيرها من قضايا العنف والجريمة، ومن الأمثلة التي تعكس مدى اهتمام جريدتي الدراسة بتوظيف قيمة كشف الغموض ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- برنامج تحريات يكشف شبكة للمتاجرة في الوصفات الطبية[5].
- الأمن عثر على مخدرات وقميص أحد المروجين ملطخ بدماء الطفلة: قضية مخدرات تكشف خيوط جريمة قتل الطفلة خلود بالكدية في تلمسان[6].
- حارس يقتل رب عمله بقضيب حديدي في برج الكيفان[7].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- في انتظار استفاقة السلطات[8].

---

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 جويلية 2018، ص 23.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 جويلية 2018، ص 23.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 جويلية 2018، ص 23.

(4)ويكيبيديا ،**قيم إخبارية**، تاريخ الزيارة: 2022/10/13، توقيت الزيارة: 17:02، http://ar,m,wikiqerdia.org

(5) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 23.

(6) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 3.

(7) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 9.

(8) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 23.

- انتحار طالبتين خلال موسم واحد: غموض يخيم على المدرسة العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل[1].
- يعملون في مواقع معزولة مقابل أجور زهيدة: حراس المنارات البحرية يستغيثون[2].

إن الحديث عن آخر قيمة خبرية ضمن المنظومة القيمية في صحيفتي الدراسة عند معالجتها لقضايا العنف والجريمة، يقودنا حتميا إلى قيمة الشهرة ومفادها أن الشخصيات البارزة هي التي تصنع الحدث سواء تعلق الأمر بالشخصيات الرسمية مثل: رئيس الدولة، وزراء، زعيم، ملك، نواب، برلمانيين، أو اقتران الخبر بشخصيات صانعة للحدث مثل: المتظاهرين، المضربين[3]، أو تعلق الخبر بشخصيات مشهورة مثل: الفنانين، الممثلين، الرياضيين، العلماء، الباحثين، أو اقتران الخبر بشخصيات سيئة السمعة.

أوضحت النتائج المتحصل عليها في هذا المقام أن جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** ضمنت بعض أخبار العنف والجريمة قيمة الشهرة، حيث ربطت هذه الأخبار بأسماء المسؤولين وما ارتكبوه من جرائم في حق الوطن والشعب الجزائري، لتليها الجرائم والممارسات العنيفة التي كان الفاعل فيها قادة الرأي من مشاهير، إضافة إلى نقل مجموعة من أخبار العنف والجريمة من صنع شخصيات إرهابية معروفة لدى الرأي العام، وتكمن خطورة أخبار الجريمة والعنف المتعلقة بالمشاهير في عنصرها الإثاري وما يحمله من جرعات إيحائية محفزة على تقليد هذه النماذج السلبية مما يؤدي إلى انتشار العنف والجريمة، وفيما يلي نماذج عن ذلك:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- رئيس جمعية حقوقية ودهان وطالبة بمدرسة الأساتذة يخترقون حاجزا للدرك بتيبازة[4].
- الممثل عز الدين بورغدة أمام العدالة لعدم تسديد نفقة ابنه[5].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- سعد لمجرد متورط في فضيحة جنسية بفرنسا[6].
- حطاب مدعو للتحقيق: وزير الشباب والرياضة محمد حطاب[1].

---

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 8929، الاثنين 17 جويلية 2018، ص 21.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 9.

(3) أسماء قرشوش، **"معايير المعالجة الصحفية المنشورات العربية في الصحافة المكتوبة الجزائرية"**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ع23، ديسمبر 2016، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 91-92.

(4) جريدة النهار الجديد، العدد 3402، الأحد 25 نوفمبر 2018، ص 7.

(5) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 24.

(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 3367، السبت 12 أكتوبر 2018، ص 21.

– مواقع التواصل الاجتماعي تتداول سقطات خرجاتهم إلى الميدان: إقالة ولاة عقب تصريحات وتصرفات مثيرة للجدل[2].

ونستنتج في ختام الحديث عن فئة القيم المتبناة من قبل جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** عند معالجتها لقضايا العنف والجريمة، أن هناك تنوعا في توظيف القيم بشكل يتماشى مع خصوصية العنف والجريمة من جهة، ومع الأجندة التحريرية لصحفتي الدراسة من جهة ثانية، كما أن عددا من القيم (الإثارة والتشويق، الغرابة، التضخيم والتهويل، الصراع، الشهرة) تصب في منحى الإثارة التي توحي كثرة توافرها مجموعة بالترويج للعنف والإثارة شكلا ومضمونا، وبالمقابل نجد أن صحيفتي الدراسة وظفت جملة من القيم الدالة على مسؤوليتها الاجتماعية وجديتها في محاربة ظاهرتي العنف والجريمة، ورغم قصور هذه المعالجة في تقديمها للحلول وطرق المعالجة زمن بين هذه القسم (الوقاية والعلاج، التوعية، الردع والحد).

1– 3 – فئة الأهداف:

ترتبط عادة فئة الأهداف بفئة القيم، والتي يمكن أن تسهم في تحديد السمات للأشخاص والمجتمعات، حيث تستخدم للإجابة على السؤال إلى ماذا يسعى الفرد أو المجتمع ؟ إلى المال، المركز الاجتماعي، التفوق العلمي، الصحة، وعادة ما تؤثر القيم أو المثل في مثل هذه الأهداف[3].

ولقد اعتمدت تصنيفا ذاتيا للأهداف يتماشى مع ما تسعى إليه الدراسة من غايات كما يلي:

خدمة الفرد والمجتمع، التوعية والتوجيه، التعريف بخطورة ظاهرتي العنف والجريمة والآثار المترتبة عنهما.

السعي لتقديم حلول وقائية للحد من الظاهرة، التنديد بخطورة ظاهرة العنف والجريمة، السعي لرفع عقوبة الجناة.

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 3337، الخميس 6 سبتمبر 2018، ص 23.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 3337، الخميس 6 سبتمبر 2018، ص 9.

(3) محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، مرجع سابق، ص 126 – 127.

جدول رقم (06): يمثل فئة الأهداف في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / فئة الأهداف	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
خدمة الفرد والمجتمع	144	14.51	163	16.43	307	30.94
التوعية والتوجيه	174	17.54	188	18.95	362	36.49
السعي لتقديم حلول وقائية للحد من الظاهرة	09	0.90	24	2.41	33	3.32
التنديد بخطورة ظاهرة العنف والجريمة والآثار المترتبة عنها	193	19.45	68	6.85	261	26.31
السعي لرفع عقوبة الجناة	19	1.91	10	1.00	29	2.92
المجموع	539	54.33	453	45.66	992	100

من خلال المعطيات الرقمية للجدول (**06**) والذي يوضح فئة الأهداف المتوخاة من قبل جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" عند معالجتها لأخبار العنف والجريمة، نلاحظ أن: هناك تنوع في الأهداف المرصودة في جريدتي الدراسة، مع نجد أن جريدة "النهار الجديد" كانت أكثر حرصا على تحقيق أهدافها، وذلك بنسبة تقدر بـ 54.33%، ثم تليها جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 45.66%، وبالنظر إلى قائمة الأهداف نتوصل إلى أن الصدارة كانت لهدف التوعية والتوجيه بـ 362 تكرارا، وبنسبة 36.49%، وموزعة بنسبة أكبر على جريدة "الخبر اليومي" بما نسبته 18.95%، وعلى جريدة "النهار الجديد" بنسبة 17.54%، أما المرتبة الثانية فكانت لهدف خدمة الفرد والمجتمع بـ 307 تكرارا، وبنسبة تقدر بـ 30.94%، وموزعة بأفضلية على جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 16.43%، لتليها جريدة "النهار الجديد" بنسبة قدرها 14.51%.

وفيما يخص الرتبة الثالثة فكانت لهدف التنديد بخطورة ظاهرة العنف والجريمة والآثار المترتبة عنها بتكرار قدر بـ 261 تكرارا، وبنسبة تقدر بـ 19.45%، وبنسبة أقل على جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 06.85%، وبالحديث عن الرتبة الرابعة فقد كانت من نصيب السعي لتقديم حلول وقائية للحد من الظاهرة بتكرار قدر بـ 33 تكرارا، وبنسبة تعادل 03.32% موزعة على نسبة أكبر على جريدة "الخبر اليومي" والمقدرة بـ 02.41%، وبنسبة أقل على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 00.90%، أما الرتبة الأخيرة في صنافة الأهداف يأتي هدف السعي لرفع عقوبة الجناة بتكرار قدره 29 تكرارا، وبنسبة 02.92%، موزعة بتقارب على جريدة "النهار الجديد" بـ 01.91%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة تقدر بـ 01%.

يتضح من النتائج المتوصل إليها الجدول أعلاه أن جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" في معالجتهما لظاهرتي العنف والجريمة اجتهدتا في تحقيق جملة من الأهداف تحت بناء وظيفي وأنساق متكاملة، وذلك من خلال جعل هدف التوعية والتوجيه وكذا خدمة الفرد والمجتمع، إضافة إلى هدف التنديد بخطورة ظاهرتي العنف والجريمة والآثار المترتبة عنها، في مقدمة أجندتها التحريرية المعتمدة عند معالجة هذا النوع من الظواهر.

ولقد سعت صحيفتي الدراسة من خلال ما نشرته من مواد إخبارية تتعلق بالعنف والجريمة إلى زيادة الوعي حول خطورتها على الفرد والمجتمع، وتجنب آثارها السلبية التي تهدد أمن الأفراد وممتلكاتهم، وتمس باستقرار الفرد في أسرته، ومجتمعه، وبيئته العملية أو التعليمية، وذلك من خلال التنديد بمخاطر العنف والجريمة وحمل الرأي العام على كراهيتها، وتشجيعهم على محاربتها بشتى الوسائل ، وعلى رأسها التعاون مع رجال الأمن للكشف عن الجرائم في وقت مبكر.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن جريدتي الدراسة في معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة، لم ترصد في كثير من الأحيان حلولا وقائية وعلاجية للحد منها إلا ما ورد في سياق حديثها عن الجرائم البيئية وتجاوزات المسؤولين ومنطلق هذا القصور هو عدم التعمق في دراسة ظاهرتي العنف والجريمة والتفاعل معها بمراعاة كل الجوانب المتعلقة بها وبخصوصية المجتمع الجزائري، وبالمقابل تعرض جريدتي الدراسة ما تنشره من حوادث عن العنف والجريمة بشكل تفصيلي ومثير يبعدها عن ما سطرته من أهداف، مما يدل على غياب حس المسؤولية وفاعلية دورها في نشر الأمن الاعلامي، كما يحدث ذبذبة في فهم القارئ لسياسة الجريدتين بين الدعوة للحد من الجريمة والعنف أو الترويج لذلك.

إن نجاح الصحيفتين كأي وسيلة إعلامية في محاربة مظاهر العنف والجريمة ينطلق من إتباع أسلوب وقائي تنويري موضح لمخاطر الجريمة والعنف، بطريقة علمية مدروسة ومقننة تهدف لغرس ضوابط ذاتية لدى المتلقين تنفر من الجريمة، وبعيدة عن أسلوب الوعظ والإرشاد[1]، تهدف لتوصيل المعلومة الصادقة وغير المنحازة للجمهور، والعمل على توضيحها من خلال التفسير والتحليل، ودفع الجمهور للمشاركة في تقديم الحلول[2]، إضافة إلى تكاتف جهود وأطراف المجتمع المدني وهيئاته الوصية.

([1]) عبد الرحمن بن محمد عسيري، "**مهام الإعلام الأمني ووظائفه في المجتمعات العربية المعاصرة**"، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 27-28.

([2]) محمد عبد الوهاب حسن عشماوي، **دور الصحف في إدارة الأزمات الأمنية**، ط1، الشركة العربية للتوريدات والتسويق، القاهرة، 2008، ص 120.

كما أن احتلال هدف السعي لرفع عقوبة الجناة الرتبة الأخيرة في قائمة الأهداف التي تبنتها صحيفتي الدراسة عند معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة، يمكن تفسيره باعتمادها كوسيلة ردعية من خلال ذكر العقاب المترتب عن الجريمة المرتكبة، بشكل يدفع القارئ أو المجرم للتخلي عن مخططاته الاجرامية، ولقد حرصت جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" إلى تحريض الجهات الأمنية والقضائية والعقابية، والمختصين في سن قانون العقوبات إلى رفع عقوبة الجناة في كثير من الممارسات العنيفة والجرائم المرتكبة في حق حياة النفس البشرية، فبقدر العمل –الجريمة– يأتي الجزاء والعقاب مؤيدة بذلك صرخات الرأي العام الذي عانى من ويلات هذه الجرائم، وطالبت بالقصاص من فاعليها بعقوبات تتعدى المؤبد إلى الإعدام، ومن بين هذه الجرائم نجد: جريمة القتل، جرائم اختطاف الأطفال وما ارتبط به من اغتصاب لهم وقتل وتنكيل بالجثث، جريمة المخدرات وما أحدثته بفئة الأطفال والمراهقين من إدمان وانحراف.

وفيما يلي ذكر لنماذج عن الأهداف التي سعت جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** لتحقيقها عند معالجة أخبار العنف والجريمة:

1- هدف التوعية والتوجيه:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– تلميذ بالمتوسط يذبح قريبه في العلمة[1].

– الضحايا ينحدرون من الولايات: مقتل 8 أشخاص وإصابة 19 آخرين في حوادث مرور[2].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– الفايسبوك يجر العشرات إلى أروقة العدالة[3].

– قتيلان وجريح في حادث مرور[4].

2- هدف خدمة الفرد والمجتمع:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– الجيش يحبط معاقل الإرهاب في سكيكدة نحو الجنوب: القضاء على إرهابيين ومحاصرة مجموعة مسلحة في قسنطينة[1].

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3235، الأحد 06 ماي 2018، ص 7.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 11.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 23.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 24.

– الوالي أصدر القرار بعد تلقي معلومات حول نشاط غير قانوني: تشميع مركز "الشيخ فتحي" للرقية والتداوي بالأعشاب الطبيعية في وهران[2].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– تلاميذ سيجدون ظروف استقبال كارثية: مدارس ورشات عمل وأخرى تغمرها السيول، مديريات التربية تجمع صدقات أولياء التلاميذ لصيانة دورات المياه[3].

– الخبر تنشر تفاصيله بالمطارات والمعابر: بطالون يعملون بيوت لتهريب الدوفيز إلى الخارج[4].

3– هدف التنديد بخطورة العنف والجريمة والآثار المترتبة عنها:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– شرطة "عين الترك" في وهران أوقفت الجناة: 4 أشقاء يقتلون شابا ويصيبون آخر بعد شجار بين عائلتين في ثالث أيام العيد[5].

– تحرير فتاة من قبضة خاطفها بعد احتجازها داخل منزله في تلمسان[6].

– تنفرد بنشر تفاصيل ميدانية عن أكبر شبكة لسرقة السيارات: تفكيك دولة داخل دولة تنشط في 27 ولاية واسترجاع 73 سيارة مسروقة[7].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– عصابات المخدرات وقطاع الطرق يزرعون الرعب في بومرداس[8].

– الخبر نزل كالصاعقة على المنتخبين والسكان: مشروع المستشفى الجامعي في بجاية "أكذوبة كبرى"[9].

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3402، الأحد 25 نوفمبر 2018، ص 3.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الاثنين 31 ديسمبر 2018، ص 24.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 4.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 21.

(5) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 7.

(6) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 7.

(7) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 3.

(8) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 21.

(9) جريدة الخبر اليومي، العدد 8859، السبت 5 ماي 2018، ص 5.

4- هدف السعي لتقديم حلول وقائية:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– شرطي متقاعد يحاول الانتحار بعدما انتحر ابنه منذ أيام بالنسوراخ في الطارف[1].

– النهار تفتح ملف المنشآت العمومية المغلقة وتحقيق في الأسباب: هكذا راحت آلاف الملايير في كيل الزيت[2].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– للكشف عن مروجي المخدرات والمهلوسات: الأمن يعزز الرقابة على المدارس[3].

– تنام مرعب للعنف الجنسي على الأطفال بتيزي وزو[4].

5- هدف السعي لرفع عقوبة الجناة:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– المؤبد لشقيقين عن جناية الاختطاف والتعذيب وطلب فدية في المسيلة[5].

– أحد الجناة قام بتصوير عملية الاعتداء عليها: تحرير مراهقة من خميس مليانة اغتصبها صديقها مع رفاقه في جبال الشريعة بالبليدة[6].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– مسيرة حاشدة للمطالبة بالقصاص للتلميذة لينا في بجاية[7].

تفكيك 47 خلية لتجنيد الشباب في ساحات القتل[8].

1 – 4– فئة المصدر:

تجيب هذه الفئة عن التساؤل الآتي: لمن تنسب الأقوال أو التصريحات أو ما هو المصدر الذي تنسب إليه مادة المضمون، ويتحدد وفقا للإجابات على التساؤل مقدار الثقة فيما يسوقه المصدر من معلومات

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3295، الثلاثاء 17 جويلية 2018، ص 3.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 6-7.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 سبتمبر 2018، ص 5.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 ؟أكتوبر 2018، ص 20.

(5) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 4 فيفري 2018، ص 2.

(6) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 4 فيفري 2018، ص 2.

(7) جريدة الخبر اليومي، العدد 8798، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 21.

(8) جريدة الخبر اليومي، العدد 8798، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 11.

أو تصريحات أو بيانات[1]، وفئة المصدر خاصة بالكشف عن الشخص أو المجموعة أو الجهة مصدر المعلومة، وتتمثل أهم هذه المصادر في الأشخاص، والصحف، والمحطات الإذاعية أو التلفزيونية، والكتب والأفلام، والمصادر غير الشخصية، والوثائق وغيرها من المصادر المختلفة[2].

وفي هذه الدراسة قسمت المصادر الداخلية، ومصادر خارجية، ومصادر أخرى، وذلك وفق ما يتناسب ومتطلبات الدراسة، بهدف معرفة مدى مصداقية الجريدتين في تحري المادة الإعلامية الخاصة المتعلقة بظاهرتي العنف والجريمة كما يلي:

– **مصادر داخلية (إعلامية):** معلومة (بإمضاء صاحبها)، مجهولة (بدون إمضاء صاحبها).

– **مصادر خارجية:** مصادر رسمية (كالأمن والدرك الوطني، الجهات القضائية)، اعترافات الجاني، مصادر فاعلة وعايشت الحدث، اعترافات الضحية، أقوال أهل الضحية، شهود عيان.

– **مصادر أخرى:** الأنترنت، صحف ومجلات، قنوات خاصة، محطات إذاعية، وكالات أنباء.

جدول رقم (07): يوضح فئة المصادر في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

المصادر / الجريدتين			جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
			ك	%	ك	%	ك	%
مصادر داخلية	مصادر معلومة (بإمضاء صاحبها)	صحفيون	97	12.09	147	18.32	244	30.42
		مراسلون	21	2.61	06	0.74	26	3.24
	مصادر مجهولة (دون إمضاء صاحبها)		40	4.98	22	2.74	42	5.23
مصادر خارجية	مصادر فاعلة وعايشت الحدث	اعترافات الجاني	50	6.23	00	00	50	6.23
		اعترافات الضحية	31	3.86	22	2.74	53	6.60
		أقوال أهل الجاني	12	1.49	00	00	12	1.49
		أقوال أهل الضحية	17	2.11	08	0.99	25	3.11
		شهود عيان	30	3.74	10	1.24	40	4.98
	مصادر رسمية	مصادر أمنية	112	13.96	35	4.36	147	18.32
		مصادر قضائية	94	11.72	08	0.99	102	12.71
		مصادر قانونية (محامون)	09	1.12	06	0.74	15	1.87
مصادر أخرى		مختصون ومحللون	00	00	06	0.74	06	0.74
		صحف ومجلات	00	00	00	00	00	00

(1) ريتشارد بن وآخرون، **تحليل محتوى مضمون الإعلام: المنهج والتطبيقات العربية**، ترجمة محمد ناجي الجوهر، ط1، آربد قدسية للنشر، (د.م)،1992، ص 134.

(2) محمد سمير حسين، **بحوث الاعلام**، ط1، عالم الكتب، (د.م)،(د.ت)، ص267.

	قنوات تلفزيونيه ومحطات إذاعية	03	0.37	01	0.12	04	0.49
	وكالات الأنباء	00	00	14	1.74	14	1.74
	الأنترنيت	01	0.12	00	00	01	0.12
المجموع		517	64.46	285	35.53	802	100

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (**07**) والذي يوضح فئة المصدر في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أن: هناك تنوع في المصادر بالنسبة للجريدتين، حيث بلغ مجموع المصادر ما نسبته 64.46%، بالنسبة لجريدة "النهار الجديد"، بنسبة 35.53% بالنسبة لجريدة "الخبر اليومي"، أما بالنسبة لترتيب المصادر فقد كانت الصدارة للمصادر الخارجية لتليها المصادر الداخلية، أما الرتبة الأخيرة فقد حظيت بها المصادر الأخرى.

1 – المصادر الخارجية في جريدتي الدراسة:

اهتمت صحيفتي الدراسة بتحصيل أخبار العنف والجريمة من مصادر خارجية، والمستقاة بالدرجة الأولى من مصادر رسمية والموزعة بدورها على ثلاثة أنواع من المصادر الفرعية، والتي تتصدرها مصادر أمنية بتكرار قدر بـ 147 تكرارا، وبنسبة 18.32%، والموزعة على جريدة "النهار الجديد"، بنسبة 13.96%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" 04.36%.

وتأتي في الرتبة الثانية من قائمة المصادر الرسمية المصادر القضائية بـ 102 تكرارا وبنسبة 12.71% وموزعة بنسبة أكبر على جريدة "النهار الجديد" والمقدرة بـ 11.72%، وبنسبة جد ضئيلة على جريدة "الخبر اليومي" والمقدرة بـ 00.99%، أما الرتبة الأخيرة في المصادر الرسمية فكانت للمصادر القانونية (محامون) بـ 15 تكرارا وبنسبة 01.87%، والموزعة بنسبة 01.12% على جريدة "النهار اليومي"، وبنسبة 00.74% على جريدة "الخبر اليومي".

أما فيما يخص النوع الثاني للمصادر الخارجية فكان لمصادر فاعلة وعايشت الحديث والتي تنطوي بدورها على 5 مصادر فرعية لأخبار العنف والجريمة، ويأتي في مقدمتها مصادر اعترافات الضحية بـ 53 تكرارا وبنسبة 06.60%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 03.86%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 02.74%.

في حين كانت المرتبة الثانية لمصدر اعترافات الجاني بـ 50 تكرارا وبنسبة 06.23% حيث تفردت بتوظيفها جريدة "النهار الجديد"، وفي الرتبة الثالثة من المصادر الفاعلة يأتي مصدر شهود العيان

بـ 40 تكرارا وبنسبة 04.98%، موزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 03.74% و على جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 01.24%، في حين خصصت الرتبة الرابعة لمصدر أقوال أهل الضحية بتكرار قدر بـ 25 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 03.11%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 02.11%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 00.99%، أما الرتبة الأخيرة في المصادر الفاعلة فقد خصصت لمصدر أقوال أهل الجاني بـ 12 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 01.49% والتي تفردت بدراستها جريدة "النهار الجديد" دون "الخبر اليومي".

إن تركيز جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** على المصادر الخارجية في تغطيتها لأخبار العنف والجريمة مرده إلى مدى فاعلية هذه المصادر لصدقها بصفة أكثر إذا ما قورنت بالمصادر الأخرى، وذلك لأنها أقرب معايشة للحدث، وبشكل أوضح فإن اعتماد صحيفتي الدراسة أولا على المصادر الخارجية الرسمية المأخوذة من أفواه رجال الأمن، من شرطة علمية وحماية مدنية وغيرها، حيث يعتبر مصدرا موثوقا لتقصي الحقائق.

وذلك لما اشتملت عليه السجلات الأمنية من تحقيقات مع جميع الأطراف المتدخلة في القضية، ناهيك عن بصمات الجاني وسلاح الجريمة الذي تتفرد بمعرفة تفاصيله إلا محاضر الشرطة والأمن، بالإضافة إلى أن هناك من الجرائم والممارسات العنيفة لا تعرف إحصائياتها الدقيقة وحيثياتها إلا مراكز الأمن ومن بينها جريمة حوادث المرور، واعتماد هذا النوع من المصادر الرسمية يكسب القارئ ثقة فيما اطلع عليه من أخبار العنف والجريمة في صحيفتي الدراسة، باعتبار مصادر مؤكدة، ويجعله متابعا وفيا لهذه الصحف.

كما أن لجوء صحيفتي الدراسة للمصادر الرسمية بمختلف أنواعها، فيه تحقيق من حدة المسؤولية الملقاة على عاتقها عند تغطية أخبار العنف والجريمة، وما يلحقها من متابعات قضائية إلا لم تكن صادقة، وهذه الحماية تجدها صحفتي الدراسة فيما تؤمنه المصادر الرسمية من أخبار.

ويرجع اهتمام صحيفتي الدراسة بتقصي أخبار العنف والجريمة من مصادر قضائية وقانونية لما تحمله هذه المصادر من مصداقية، والتي تكتسبها بدورها مما أسفرت عنه التحقيقات الأمنية مع جميع أفراد القضية، وكما تكمن قوة هذا النوع من المصادر في اشتمالها على الأحكام القضائية الأولية أو النهائية الصادرة في حق المجرمين، إضافة إلى تحملها مسؤولية ما أعلنته من معلومات وعقوبات، فنشر معلومات مصدرها غرف المحاكم ومرافعات المحامين فيه ردع للمجرمين لما ينتظرهم من عقوبة، ومن ناحية ثانية يكسب القارئ ثقة في المواد التي تنشرها الجريدة، كما يوحي بفعالية دورها الوظيفي كإحدى النظم

الاجتماعية المسؤولة عن دعم استقرار المجتمع وحفظ أمنه وتوازنه، وفيما يلي بعض النماذج للمصادر الرسمية التي تعتمدها صحفتي الدراسة عند استقاء معلوماتها عن أخبار العنف والجريمة:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– قاموا بتخريب الواجهة الزجاجية للمبنى والأمن تمكن من توقيف 3 مهاجمين، مسبوقون يقتحمون محكمة تلمسان لتحرير بارونات كوكايين: المصدر رسمي قضائي (محكمة تلمسان).

– شهران حبسا نافذا لملتحي نعت شرطيا بالإرهابي في حاجز أمني بالعاصمة[1]: المصدر رسمي قضائي (محكمة الشراقة).

– أمن مستغانم يطيح بمروج "كاشيات" ويحجز أكثر من 11 ألف قرص "لريكا"[2]: المصدر رسمي أمني (فرقة مكافحة المخدرات بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية بأمن ولاية مستغانم).

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– حوالي 6 عائلات سلمت نفسها للجيش منذ 2015، نساء وأطفال الإرهابيين يغادرون الجبال[3]: المصدر رسمي أمني (أفادت وزارة الدفاع الجزائرية).

– انتحار طالبة في الثانوية شنقا بتبسة: المصدر رسمي أمني (فرقة الحماية المدنية).

– بسبب خلافات تتعلق بـ "السحر والشعوذة"، 10 سنوات سجنا لقاتل راق في تيارت[4]، المصدر رسمي قضائي (أصدرت محكمة الجنايات بمجلس قضاء تيارت).

لقد أسفرت النتائج أيضا على مدى اهتمام صحفتي الدراسة باستقاء أخبار العنف والجريمة من مصادر خارجية فاعلة وعايشت الحدث من شهود عيان، أو اعترافات الجاني والضحية، أو اعترافات لأهل الجاني وأهل الضحية، وهي مصادر مباشرة وحية لمعايشتها الحدث، وتعتبر من المصادر القوية للأخبار وهذا على اعتبار أنها أخذت من أصحاب القضية أنفسهم أو من عاينوا حدوثها، فهي بهذا تزيد من مصداقية الجريدة لثقة القراء في ما نشرته عن هذه الوقائع، ومن جانب آخر نلمس في هذا النوع من المصادر ضعفا لغياب الحياد والموضوعية عند إدلاء الأطراف الفاعلة في القضية لشهادتهم، فكل من الجاني وأهله، وكذا الضحية وأهله، وشهود العيان قد يتحيز لطرف من أطراف القضية فلا يظهر ما يعرفه من حقيقة، فتتحول شهادات الأطراف الفاعلة بذلك إلى مصادر مضللة للجريدتين.

([1]) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 3.

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الاثنين 31 ديسمبر 2018، ص 8.

([3]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 3.

([4]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8738، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 21.

يأخذنا الحديث عن المصادر الفاعلة والمعايشة للحدث إلى مصدر شهود العيان، والذي تصدر هذه الفئة في أولويات الاعتماد عليه من قبل الجريدتين أثناء جمعهما للحقائق المتعلقة بأخبار العنف والجريمة، « وإن أهمية شهود العيان في إثبات الواقعة أو نفيها ينطلق من المفهوم المتنوع للشاهد، فهناك من يعتبر الشاهد من رأي الجريمة أو متحصلاتها أو من وقعت عليه (ضحية) أو سمعها إذا كانت قولا أو أدركها بحواسه، أو من يرى أي ايضاحات أو معلومات عن الواقعة، ولو عن طريق النقل أو المشاهدة، وهناك من يرى أن الشاهد ليس من أطراف الخصومة الجنائية»[1].

وعليه قد يكون الضحية هو شاهد الإثبات لدى الإدعاء، أو يكون طرفا تقدم بالشكوى التماسا لمباشرة الاجراءات القضائية، ولذلك وجب التكفل بحمايته من التهديد والتستر على بياناته الشخصية بالتالي فتوظيف صحيفتي الدراسة للمصادر الخارجية بشقيها الرسمية والفاعلة فيه تنوع وتكامل، وهو الشيء الذي يعكس الجهد المبذول من قبل عينة الدراسة لإثبات معلوماتها من مصادر مؤكدة وموثوقة تنم على تحملها لمسؤوليتها البنائية في خدمة الفرد والمجتمع، وفيما يلي: بعض النماذج للمصادر الفاعلة والتي عايشت الحدث التي تعتمدها صحيفتي الدراسة عند استقاء معلوماتها عن أخبار العنف والجريمة:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– 20 سنة سجنا نافذا للبارون "رشيد المفناوي" في قضية 10 قناطر من الكيف[2]: المصدر الجاني (فيما صرح سائقها المتهم الموقوف حاليا بالمؤسسة العقابية).

– الشرطة تفك لغز جريمة قتل فتاة وذبح والدتها ... والنهار تنشر مضامين اعترافات المتورطين، سحقت رأس معاقة باستعمال "المهراس" ثم ذبحت والدتها بتحريض من ابنتها[3]: المصدر الجاني (بعد سماع المشتبه فيها الرئيسية).

– تلمسان، يهدم جدار جاره لتوسيع محله التجاري في مغنية[4]: المصدر الضحية وشاهد عيان (حسب الشاكي).

([1]) كاشر كريمة، **"حماية الشهود والخبراء والمبلغين في التشريع الجزائر"**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، ع7، جوان 2019، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، ص 130-131.

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الاثنين 31 ديسمبر 2018، ص 9.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3402، الأحد 25 نوفمبر 2018، ص 3.

([4]) جريدة النهار الجديد، العدد 3235، الأحد 6 ماي 2018، ص 10.

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– طالب بتقديم المتسببين في الحادثة إلى العدالة، شقيق الشاب الذي توفي في مطاردة للشرطة بحاسي مسعود يهدد بالانتحار[1]: المصدر الفاعل (اعترافات أهل الضحية، أخ الضحية).

– الشلف، تحطيم سيارة رئيس بلدية الظهرة، الضحية فإنه كان داخل منزل أحد النواب[2]: المصدر الفاعل (اعترافات الضحية).

2 – المصادر الداخلية في جريدتي الدراسة:

إن اهتمام جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** في استقتاء أخبار العنف والجريمة كان من مصادر داخلية مصدر معلومة (تحمل إمضاء صاحبها)، موزعة بدرجة أولى على الصحفيين ب 244 تكرارا، وبنسبة تقدر بـ 30.42% كأعلى نسبة في سلم المصادر، حيث حظيت جريدة "الخبر اليومي" في هذا النوع من المصادر بالأفضلية بنسبة مقدارها 18.32%، لتليها بنسبة أقل جريدة "النهار الجديد" بنسبة تقدر بـ 12.09%، وفي المقام الثاني من المصادر المعلومة يأتي مصدر المراسلين وذلك بـ 26 تكرارا وبنسبة 03.26%، وموزعة بنسبة 02.61% بالنسبة لجريدة "النهار الجديد" وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 00.74% وبالعودة للمصادر الداخلية نجد أن المصادر المجهولة (دون إمضاء صاحبها) احتلت الرتبة الثانية بتكرار قدر 42 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 05.23%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" وما نسبته 04.98%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 02.74%.

ويرجع الاعتماد الأول لجريدتي الدراسة على المصادر المعلومة في تغطيتها لظاهرتي العنف والجريمة، إلى توخيها عنصر الدقة والمصداقية عند تقصيها عن خلفيات وتفاصيل الجرائم والعنف، كما تعد كسب ثقته كقارئ دائم، وهذا مؤشر على التزامها بالمسؤولية الاجتماعية والقيمية عند بحثها عن الخبر من مصادره الأصلية.

إن تركيز صحيفتي الدراسة على الصحفيين كمصادر معلومة تستقي بواسطتها أخبار العنف والجريمة، يمكن تفسيره بمدى اهتمامها بالمستوى المحلي وما يحدث في المجتمع الجزائري من عنف وجريمة، وهذا منطلقه إحساسها بالمسؤولية والسعي لخدمة الفرد والمجتمع وتنويره بما يجعل حوله من احداث محلية، دون إغفال الأحداث العالمية، فنقل أخبار العنف والجريمة مذيلة بإمضاء الصحفيين فيه مصداقية وشفافيته لما تم نقله من أخبار، وبذلك تكسب ثقة القارئ.

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 8738، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 24.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 8929، الاثنين 16 جويلية 2018، ص 4.

ويتضح من ناحية مقابلة أن الاعتماد المفرط على أسماء ثابتة للصحفيين يضفي نوعا من الرتابة والروتين، والمؤديان إلى ملل القراء وحفظهم لأسلوب كل صحفي وطريقته في تغطية أخبار العنف والجريمة، فيتحول بذلك من عامل جذب إلى عامل منفر.

ويعود اهتمام جريدتي الدراسة بالمراسلين كمصادر معلومة تحصل بواسطتها على أخبار العنف والجريمة، إلى عملها المزدوج في تأمين المعلومة للقراء على المستويين المحلي والدولي (العالمي) بشكل يجعله مدركا لما يحيط به من تغيرات وأحداث، فالمراسل الصحفي يعتبر "مندوب الوسيلة الصحفية الذي يؤخذ إلى البلدان الخارجية والعواصم الدولية الكبرى ليوافيها بالأحداث وتطوراتها، وتحرص العديد من الجرائد على إرسال العديد من المراسلين إلى أماكن الأحداث الهامة في العالم ليعود إلى الجريدة بتلخيص سريع وشامل لهذه الاحداث[1]، ومن هنا نستشف مدى التزام صحيفتي الدراسة بالمسؤولية وجديتهما في خدمة القارئ وتوفير المعلومات له من جميع بقاع العالم.

كما بينت النتائج بأن صحيفتي الدراسة على نقيض ما سبق ذكره عن اعتمادها على المصادر المعلومة بأنها تعزو ما تنقله من اخبار العنف والجريمة إلى مصادر موثوقة لم تحدد وجهتها، ولم تعرف لها، كما أن بعض ما يستقيه مراسلوها من أخبار عن العنف والجريمة لم ينقل عن شهود عيان للحوادث، أو اطراف فاعلة فيها، بل أخذ من اشخاص سمعوا بدورهم عن الحادثة، مما قد يتسبب في نشر أخبار غير مؤكدة أو إشاعات تضليلية، حيث تنفي لاحقا المصادر الرسمية وبعد اكتمال التحقيقات وقوعها أصلا صحيفتي الدراسة دورا منافيا لمسؤوليتها في إطار تغطية المصدر المجهول بالمصدر المعلوم (بإمضاء صاحبه).

أوضحت نتائج الدراسة التحليلية أن صحيفتي الدراسة تعتمد بدرجة ثانية في قائمة المصادر الداخلية على المصادر المجهولة عند تغطيتها لأخبار العنف والجريمة، وسواء كان المصدر المجهول داخليا أو خارجيا بالنسبة للصحيفة إلا أنه يفتقد للمصداقية في نظر القارئ، ولخصوصية أخبار العنف والجريمة وخطورة الإعلان عن تفاصيلها وبالأخص قبل النطق بالحكم فيها، لذلك يتجه الصحفيون لتهويل الأخبار من أجل الحفاظ على سرية المصادر أو لتفادي التعرض إلى المساءلة القانونية، ومواجهة القيود المفروضة على حرية الحصول على المعلومات خاصة من المصادر الرسمية والحكومية[2].

([1]) خضير شعبان، **مصطلحات في الإعلام والاتصال**، ط1، دار اللسان العربي، الجزائر، (د.ت)، ص 143.

([2]) أميرة عبد الفتاح محمد، **استخدام الأخبار المجهلة في الصحف: دراسة للمضمون والقائم بالاتصال**، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014، ص 102.

تعد الأخبار المجهلة ظاهرة شائكة، فإن كانت لها مزاياها التي تتمثل في المساعدة في كشف الفساد، وانتقاد سلبيات الحكومة ونقل الحقائق الغائبة عن القراء والمساهمة في حل مشاكل المجتمع، إلا أن عيوبها قد تسبب ضرر بالغ للمجتمع والمواطنين خاصة في حالة استغلالها لأغراض تتنافى مع الصالح العام من قبل صحفيين وجرائد تهدف للربح المادي أو لتشويه سمعة أفراد بعينهم لتحقيق مصالح خاصة، أو لابتزازهم مقابل التوقف عن المساس بسمعتهم[1].

وعطفا على ما سبق ذكره يمكن التأكيد على أن كثرة صحف الدراسة لتوظيف المصادر المجهلة والمرمزة ، فيما نقلته من أخبار عن العنف والجريمة، يعتبر إخلالا بميثاق المسؤولية الاجتماعية والقيمية والتي منطلقها الصدق والموضوعية، كأمثلة عن المصادر الداخلية بمختلف انواعها في صحيفتي الدراسة ما يلي:

1- نماذج عن المصادر المعلومة: (صحفيون + مراسلين):

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– الضحية كان بصدد منحة وجبة عشاء، شخص بلا مأوى يطعن موظفا بمديرية النشاط الاجتماعي بعدما حاول مساعدته في باتنة: مصدر الخبر الصحفي (سعيد حريقة) [2].

– تلقوا مبلغ مليوني سنتيم لكل واحد، هكذا تواطأ أعوان أمن مع عصابة لسرقة محل "زارا" بالمركز التجاري في باب الزوار: مصدر الخبر الصحفية (فتيحة عوالي) [3].

– أغلب الإصابات المسجلة سببها الإفراط في تناول المشروبات الكحولية: 100 جريح .... خمور وأقراص "إكستازي" في إحتفالات "الريفيون": مصدر الخبر (أسماء منور/ مراسلون) [4].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– سنوات على توقف أحلام عائلة على حواف الطريق السيار، صاحب سيارة مجنونة أزهق أرواح طفلين ولا يزال يرفض جبر خاطر الضحية[5]: مصدر الخبر الصحفي (بن حليمة البشير).

– تلاميذ المدارس والثانويات أو الضحايا: عصابات المخدرات وقطاع الطرق يزرعون الرعب ببومرداس[1]، مصدر الخبر الصحفي (أحمد علوان).

([1]) المرجع نفسه، ص 115.

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 3.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 7.

([4]) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 7.

([5]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8817، الخميس 22 مارس 2018، ص 14.

- قلق سياسي وهاجس أمني: المقاتلون العائدون يرعبون تونس.
- تفكيك 47 خلية لتجنيد الشباب إلى ساحات القتال[2]: وهما خبران لمراسل الخبر (عثمان لحياني).

2- نماذج عن المصادر المجهلة في صحيفتي الدراسة:

أ - بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- "النهار" تكشف اعتداء الشرطة الاسبانية على "الحراقة" الجزائريين.
- "الشيخ النوي" ينجو من اعتداء بالسيوف خلال تصوير "طالع هابط"[3]: خبرين مجهلين تماما.
- يختطف ابنه الرضيع ليحصل من طليقته على مبلغ 30 مليونا في قسنطينة[4]: مصدر الخبر الصحفي (إ.ب).

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- صدر الملايين من ألعاب النار.
- سوغرال تنقذ 11 طفلا من الهروب.
- وزير وراء الفتن والمؤامرات[5]: صفحة كاملة الأخبار مجهولة المصدر.
- اعتداء على صحفي بالرويبة[6]: مصدر الخبر الصحفي (ق.م) وهو مجهل بطريقة غير مباشرة بواسطة الترميز.

3- المصادر الأخرى:

وفي سياق الحديث عن المصادر التي تستند لها صحيفتي الدراسة عند تغطيتها لمواد العنف والجريمة نلاحظ أنها تعتمد في المقام الأخير بعد المصادر الخارجية والداخلية على مصادر أخرى ترتبط أغلبها بوسائل الإعلام والاتصال الأخرى، وفي هذا النوع من المصادر كانت الرتبة الأولى من نصيب وكالات الأنباء بـ 14 تكرارا وبنسبة 01.74% والتي اعتمدت عليها جريدة "الخبر اليومي"، دون جريدة "النهار الجديد"، أما الرتبة الثانية فكانت لمصدر مختصون ومحللون، والذي اختصت بتوظيف جريدة "الخبر اليومي" بتكرار قدره 06 تكرارات، وبنسبة 00.74%، اما الرتبة الثالثة فكانت لقنوات تلفزيونية

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 21.
(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 11.
(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 23.
(4) جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الاثنين 31 ديسمبر 2018، ص 8.
(5) جريدة النهار الجديد، العدد 8817، الخميس 22 مارس 2018، ص 19.
(6) جريدة النهار الجديد، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 24.

ومحطات إذاعية بـ 4 تكرارات وبنسبة 00.49%، وموزعة بنسبة 00.37% على جريدة "النهار الجديد" وبنسبة 00.12% على جريدة "الخبر اليومي"، في حين جاء مصدر الأنترنت في الرتبة الرابعة بتكرار واحد وبنسبة 00.12%، والذي وظفته جريدة "النهار الجديد" دون جريدة "الخبر اليومي"، في حين لم يحظ مصدر الصحف والمجلات بأي تكرار أو نسبة.

ويمكن تفسير اعتماد جريدة " الخبر اليومي" على وكالات الأنباء عند نقلها للجرائم الدولية، مثل ظاهرة الإرهاب، الإتجار بالبشر، بيع المخدرات، التهريب وغيرها من الجرائم التي تمس الرأي العام الدولي، كما يرجع اعتماد جريدة "الخبر اليومي" على مصدر المحللين والمختصين في مجال العنف والجريمة، إلى سعيها الدائم، لفهم خلفيات هذه الظواهر وايجاد حلول وقائية وعلاجية لها، والذي لا يتأتى إلا بمشاركة أهل العلم والاختصاص وبحضور ممثلين فاعلين عن هيئات المجتمع المدني، إضافة إلى رجال الأمن والقانون، وبهذا يتحقق الهدف الرجو من معالجة قضايا العنف والجريمة.

وفيما يخص اعتماد صحيفتي الدراسة على مصدر القنوات التلفزيونية والإذاعية، فيرتبط بالنسبة لجريدة "النهار الجديد" بعملها الترويجي والتكميلي لبعض ما تبثه قناة "النهار" من برامج وتحقيقات عن العنف والجريمة، وهذا مما يزيد من مصداقية مصادرها ونسبة المتابعة لمحتوياتها، ويعزى عدم اهتمام صحيفتي الدراسة بمصدر الانترنت والصحف والمجلات، فأما عن الأنترنت فهي فضاء مفتوح حول العالم فلا يؤمن أخباره المصداقية الكافية، وفيما يخص الصحف والمجلات فلأنها تحمل نفس صيفتها الإعلامية فأخذه صحيفة عن صحيفة أخرى المعلومات ويفقد الأولى مصداقيتها عند جمهور القراء، ويزيد من قيمة الثانية.

ونستشف في هذه النقطة مدى الحس بالمسؤولية في الجريدتين، حين تسعيان إلى التنويع في المصادر وكذلك مع الدقة في الانتقاء، ومن أمثلة المصادر الأخرى المعتمدة في الجريدتين عند استفاء مواد العنف والجريمة ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– "النهار" تكشف اعتداء الشرطة الاسبانية على الحراقة[1]: المصدر قناة النهار.

– "الشيخ النوي" ينجو من اعتداء بالسيوف خلال تصوير "طالع هابط"[2]: المصدر قناة النهار.

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 23.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 23.

– سقطات المغني المغربي تتواصل، سعد لمجرد متورط في قضية جنس جديدة[1]: المصدر الوكالات.

– بتهمة ارتكاب جرائم إبادة: تحقيق أممي يطالب بمحاكمة قائدة الجيش البورمي[2]: المصدر وكالة الأنباء الجزائرية (و.أ.ج).

– أصابت أحدهم بجروح بعد قتلها آخر الشهر الماضي، قوات خفر السواحل المغربية تطلق النار على قارب حراقة يقل 58 مهاجرا[3]: المصدر وكالة الأنباء الجزائرية (و.أ.ج).

دخول عالم المخدرات لنسيان المشاكل اليومية والعاطفية[4]: المصدر المختصين والمحللين (الدكتور صحراوي سارة مختصة في علن النفس الاجتماعي).

1–5– فئة أشكال الخروج عن أخلاقيات النشر لمواد العنف والجريمة:

تعنى هذه الفئة بمدى التزام جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** بالمبادئ الاخلاقية أثناء تقديم مواد العنف والجريمة، والكشف عن حدود سعيها للترويج للسلوك العنيف والإجرامي أو الحد من هذه الظواهر، توعية وتنقية لحياة الفرد والأسرة والمجتمع، وجراء ما سبق ذكره تم تقسيم هاته الفئة إلى مواضيع رئيسية وأخرى فرعية تتفق والبحثية كالآتي:

أ– اختراق الخصوصية: وذلك من خلال: نشر صور أو أسماء المتهمين قبل إصدار الحكم، نشر صور أو أسماء الضحايا، انتهاك حرمة الموتى بالتصوير.

ب– التأثير على سير العدالة: وذلك من خلال: التعليق على القضايا المطروحة أمام القضاء، التركيز على الظروف الإنسانية لدفع العدالة إلى تحقيق حكم وتشديد آخر، التحيز لفئات معينة من المجتمع.

ت– الخروج عن الآداب العامة والقيم المجتمعية: وذلك من خلال: المبالغة في سرد تفاصيل قضايا العنف والجريمة، التركيز على النشر المفصل للقضايا الجنسية والشاذة، تزيين ظاهرتي العنف والجريمة وجعل المجرم بطلا.

ث– التجهيل المتعمد لمواد العنف والجريمة المنشورة: وذلك من خلال: التجهيل بنشر بعض التفاصيل، التجهيل على مستوى المصدر، جعل الرأي جزءا من تفاصيل أخبار العنف والجريمة، التجهير بنشر الشائعات.

([1]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 21.

([2]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 سبتمبر 2018، ص 24.

([3]) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 أكتوبر 2018، ص 22.

([4]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 21.

الجدول رقم (08): يوضح فئة أشكال الخروج عن أخلاقيات النشر لمواد العنف الجريمة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / أشكال الخروج عن أخلاقيات النشر لمواد العنف والجريمة		جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
اختراق الخصوصية	نشر صور أو أسماء المتهمين قبل إصدار الحكم	25	5.33	09	1.91	34	7.24
	نشر صور أو أسماء الضحايا	12	2.55	08	1.70	20	4.26
	انتهاك حرمة الموتى بالتصوير	00	00	00	00	00	00
التأثير على العدالة	التعليق على القضايا المطروحة أمام القضاء	16	3.41	36	7.67	52	11.08
	التركيز على الظروف الإنسانية لدفع العدالة إلى تخفيف حكم وتشديد آخر	06	1.27	18	3.83	24	5.11
	التحيز لفئات معينة من المجتمع	04	0.85	54	11.51	58	12.36
فئة الخروج عن الآداب العامة والقيم المجتمعية	المبالغة في سرد تفاصيل قضايا العنف والجريمة	38	8.10	43	9.16	81	17.27
	التركيز على النشر المفصل للقضايا الجنسية والشاذة	05	1.06	00	00	05	1.06
	تزيين ظاهرتي العنف والجريمة وجعل المجرم بطلا	07	1.49	02	0.42	09	1.91
فئة التجهيل المتعمد لمواد العنف والجريمة المنشورة	التجهيل بنشر بعض التفاصيل	30	6.39	49	10.44	79	16.84
	التجهيل على مستوى المصدر	35	7.46	22	4.69	57	12.15
	جعل الرأي جزءا من تفاصيل أخبار العنف والجريمة	12	2.55	38	8.10	50	10.66
	التجهيل بنشر الشائعات	00	00	00	00	00	00
المجموع		190	40.51	279	59.48	469	100

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (**08**) والذي يوضح فئة أشكال الخروج عن أخلاقيات النشر لمواد العنف والجريمة في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أن: صحيفتي الدراسة عند معالجتها لأخبار العنف والجريمة وقعت في أكثر من تجاوز على مستوى الشكل والمضمون أدى بها إلى الخروج عن أخلاقيات النشر لهذه المواد، حيث تصدر هذه الفئة التجهيل المتعمد لمواد العنف والجريمة المنشورة بـ 186 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 39.65%، أما المرتبة الثانية فكانت للتأثير عن العدالة بـ 134 تكرارا وبنسبة 28.57%، في حين كانت الرتبة الثالثة للخروج عن الآداب والقيم المجتمعية بـ 95 تكرارا وبنسبة 20.25%، أما الرتبة الاخيرة فكانت لاختراق الخصوصية بـ 54 تكرارا، وبنسبة تقدر بـ 1151%، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

1- التجهيل المتعمد لمواد العنف والجريمة المنشورة:

1-1- القراءة الكمية لفئة التجهيل المتعمد لمواد العنف والجريمة في الجريدتين:

وينطوي هذا العنصر على مستويات مختلفة للتجهيل في مقدمتها التجهيل بنشر بعض التفاصيل وذلك بـ 79 تكرارا وبنسبة 16.84%، وموزعة بنسبة أكبر على جريدة "الخبر اليومي" والمقدرة بـ 10.44%، وبنسبة أقل على جريدة "النهار الجديد" والمقدرة بـ 06.39%، وفي المقام الثاني يأتي التجهيل على مستوى المصدر بـ 57 تكرارا، وبنسبة 12.15%، وموزعة بنسبة 07.46% على جريدة "النهار الجديد"، وبنسبة 04.69% لجريدة "الخبر اليومي"، أما الرتبة الرابعة فكانت لجعل الرأي جزءا من تفاصيل أخبار العنف والجريمة بـ 50 تكرارا وبنسبة 10.66%، وموزعة بأفضلية على جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 08.10%، وبنسبة أقل على جريدة "النهار الجديد" والمقدرة بـ 02.55%، أما التجهيل بنشر الشائعات فلم يسجل أي تكرارا أو نسبة.

1-1- القراءة الكيفية لفئة التجهيل المتعمد لمواد العنف والجريمة في الجريدتين:

إن الصحافة تنطوي من بين المهن الأخرى على خصوصية كونها تخاطب العقول بمختلف المستويات، فالكلمة المطبوعة تأثيرها وسحرها على الجمهور، وتؤدي المهنة الصحفية بشكل خاص خدمة اجتماعية كبيرة[1]، وبالتالي فنجاح الصحافة في تأدية دورها البنائي ينطلق من تحليها بمبادئ المسؤولية وأخلاقيات المهنة، باعتبارها وثيقة الارتباط بالأخلاق والآداب العامة، وضرورة ملحة للعمل في شتى التخصصات كونها تمنع الوقوع في الممارسات المشبوهة[2].

ويشير مصطلح أخلاقيات المهنة في الصحافة إلى القواعد الواضحة للسلوك المهني في مؤسسات وسائل الاتصال، وكذلك الاتجاهات الفعالة والدعاوى المتصلة بكل ما هو ملائم في أسلوب العمل والانجاز[3]، فمن هذا المنطلق نجد أن مسؤولية الصحفي تجاه الجمهور تعلو كل مسؤولية أخرى، وتتضمن مهمة الإعلام بالضرورة حدودا يفرضها الصحفيون على أنفسهم ويطبقونها بحرية مسؤولة.

وعليه فإن أي إخلال بالضوابط المهنية والمسؤولية القيمية من قبل الصحفي أثناء جمع المادة الإعلامية أو عند إخراجها ونشرها، يعتبر إساءة المهنة والصحافة، «فالصحيفة دون مثل أخلاقية عليا لا تتجرد فقط من إمكاناتها الرائعة للخدمة العامة ولكنها تصبح خصرا على المجتمع»[4].

([1]) فاروق أبو زيد، **الخبر الصحفي**، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 6.

([2]) بوسقة عبد الوافي زهير، **محاضرات في منهجية البحث وأخلاقيات المهنة**، ط1، جامعة محمد خيضر بسكرة قسم علم النفس وعلوم التربية، بسكرة، 2004، ص 24.

([3]) سامية محمد صابر، **الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث**، ط1، دار المعارف، الاسكندرية، 1984، ص 82.

([4]) محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، ط1، مشورات الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 11.

وبالعودة إلى نتائج الجدول رقم (**08**) والذي يوضح أشكال الخروج عن أخلاقيات النشر لمواد العنف والجريمة في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" نلاحظ أن: صحيفتي الدراسة أثناء معالجتها لمواد العنف والجريمة لم تلتزم بما سطر لهما من مبادئ وأخلاقيات على مستوى الشكل والمضمون وذلك فيه إساءة متعددة الأطراف حيث تمس الجاني، والضحية، سير العدالة، جمهور القراء والمجتمع ككل.

يعتبر التجهيل المتعمد لمواد العنف والجريمة المنشورة من الخروقات التي وقعت فيها صحيفتي الدراسة كسياسة تحريرية، وذلك بلجوئها إلى التجهيل بنشر بعض تفاصيل الجرائم أو الممارسات العنيفة، ويمكن تفسير ذلك بحرمان القارئ من حقه في المعرفة، وداريته بما يدور حوله من أحداثها، وفيه تعطيل لدور الصحيفة والذي لا يأتي إلا بالتغطية الشاملة لأخبار العنف والجريمة بهدف تقويم المجتمع وإصلاحه وتطهيره من الفساد، إضافة إلى الحث عن الأخلاق الفاصلة والصفات الحميدة والسلوك الحسن، وتوجيه النقد لبعض الجهات في حال تقصيرها في معالجة النواحي الأمنية، وإشراك المجتمع في معالجة النواحي الأمنية مع ملاحقة الجناة والقبض عليهم[1].

ويوصف الخبر الذي ينشر رغم عدم اكتمال بعض عناصره الأساسية من أسماء أو زمان أو مكان أو أقوال أو أفعال بأنه خبر مجهل، ويكون إخفاء هذه العناصر بقصد الإثارة أو تحقيق منفعة أو الإساءة للغير[2].

وظفت صحيفتي الدراسة عنصر التجهيل بنشر بعض التفاصيل في كثير من أخبار العنف والجريمة المختصرة، حيث أن أغلبها لم يتوافر على الإجابة الوافية للأسئلة الستة (من؟ ماذا؟ متي؟ أين؟ كيف؟ ولماذا؟)، مما يخلف عجزا في تكوين المعرفة الشاملة عن أخبار الجريمة الواقعة، كما أن هاته المختصرات من الأخبار تعد وسيلة للإثارة السلبية من خلال ممارسة صحيفتي الدراسة لحظة التجويع المعرفي.

لم تكتف جريدتا "**النهار الجديد والخبر اليومي**" في معالجتهما لأخبار العنف والجريمة بالتجهيل على مستوى النشر لبعض تفاصيل هذه المواد، بل تعدته إلى التجهيل على مستوى المصدر أو المحرر، أين تقوم صحيفتي الدراسة بنشر المواد المتحدثة عن العنف والجريمة دون أن تعزوها إلى أصحابها سواء كانوا أشخاصا أو جهات مسؤولة، وفي هذا المقام نلاحظ أن عينة الدراسة جنحت إلى إيراء كثيرا من

---

(1) Raland V Clarke, y**News papers Reports of Bonh Robleries and the qhenomenon**: **Australion and New Zealand of Criminolog**, 25 March 1992, p 56. متوفر على الرابط: http://hssc.sagepul.com توقيت الزيارة: 10:53، 2022/03/12 تاريخ الزيارة:

(2) أميرة عبد الفتاح محمد، **استخدام الأخبار المجهلة في الصحف: دراسة للمضمون والقائم بالاتصال**، مرجع سابق، ص 107.

أخبار العنف والجريمة دون ذكر اسم كاتبها والمصدر الذي أخذت عنه معلماتها، وهذا احترازا منها لتجنب أي مساءلة قانونية أو تحمل أي مسؤولية، وبقدر ما يوفره عنصر التجهيل للمصدر من حماية للصحيفة ومحرريها وكذا لشهود العيان من أي تهديدات، إلا أن سياسة التجهيل المعتمد للمصادر فيه خرق لمواثيق الشرف المهنية وإخلال بالمسؤولية الاجتماعية والقيمة الصحافية، إلى حد يصبح سلاحا مضادا يفقد الثقة بالوسيلة الاعلامية فتتراجع مبيعاتها.

كما تعتمد صحيفتا الدراسة عند التجهيل المتعمد لمواد العنف والجريمة المنشورة على جعلها للرأي جزءا من تفاصيل أخبار العنف والجريمة، «فرغم اعتماد أعداد الصحيفتين على قالب الخبر بنسبة أكثر إلا أن معظم أخبارها لا يمكن التفريق فيها بين الخبر والرأي، وبعضها الآخر نلاحظ إبداء رأي الصحفيين في نوع الجريمة أو تحديد العقوبة المترتبة عنها أو حتى لربط العلاقات بين جريمة وأخرى»[1].

إن ما تحمله اخبار العنف والجريمة المقترنة برأي محررها من إيحاءات فيه تضليل للرأي العام وللعدالة، وينتج عنه تراجع في الثقة الممنوحة لصحيفتي الدراسة من قبل جمهور القراء.

وفيما يخص التجهيل بنشر الشائعات فلم يحظ بمعالجة صحيفتي الدراسة لوعيها بخطورة هذا النوع من التجهيل، «لأن نشر الأخبار الخاطئة والمحرفة أو المختلقة بين الناس، أو قيام الصحيفة بإلصاق الاتهامات لبعض الأشخاص أو نشر وقائع ملفقة للتشكيك في صلاحيتهم وسلوكهم، وتتعمد الصحيفة نشر هذه الاتهامات على أنها وقائع صحيحة»[2]، يعتبر من أقسى أنواع التجهيل المتعمد لما يلحقه الكذب من ضرر بفاعل الحدث (ضحية أو جاني)، وينجر عنه تراجع في المقروئية لصحف غاب عنها الحس بالمسؤولية، ومن أمثلة التجهيل المتعمد لمواد العنف والجريمة في جريدتي الدراسة ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

أ–1– التجهيل بنشر بعض التفاصيل:

- مجهولون يعتدون على شاب من أجل "بورطابل" في سعيدة.
- العثور على جثة شيخ متعفنة[3].

أ–2– التجهيل على مستوى المصدر:

- مراهقة تهرب من منزلها في بسكرة لمواعدة صديقها في البحر[1].

([1]) عايش حليمة،" **الجريمة في الصحافة الجزائرية: تحليل مضمون أخبار الجريمة في جريدة الشروق اليومي**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة لماجستير في علوم الإعلام والاتصال، فرع صحافة، جامعة منتوري قسنطينة، 2008–2009، ص 181.

([2]) فتحي حسين أحمد عامر، "**أخلاقيات نشر الجريمة في الصحف المصرية الخاصة: دراسة تحليلية**"، مرجع سابق، ص 393..

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3337، الخميس 6 سبتمبر 2018، ص 24.

– سلب ضحاياهما 450 مليون بعدما استبدلوها بقصصات ورقية: توقيف شابين متهمان بالنصب على مواطنين وسلبهم أموالهم بعد إيهامهم ببيعهم سيارات[2].

أ–3– جعل الراي جزءا من تفاصيل اخبار العنف والجريمة:

– دركي من بين عناصر الشبكة: صفقات مشبوهة لبيع مركبات أجنبية مهربة من الصحراء الغربية بوهران[3].

– 20 سنة سجنا نافذا لمسؤول سرية "الهاجرين" في "حماة الدعوة السلفية": من تلميذ في الثانوي إلى أمير مسؤول عن "الشكارة" ومشرف على الاغتصاب[4].

ب– بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

ب–1– التجهيل بنشر بعض التفاصيل:

– انتحار طالبة في الثانوية شنقا: عملية الاختطاف غير مستبعدة[5].

– العثور على فتاة قاصر بخنشلة في حالة مزرية[6].

ب–2– التجهيل على مستوى المصدر:

– الديبلومات مسروقة للبزنسة في مشاريع تربية المواشي[7].

– تيارت: حجز 8 بنادق صيد في حاجز[8].

ب–3– جعل الرأي جزءا من تفاصيل أخبار العنف والجريمة:

– قبل أيام من شهر رمضان لحوم مجهولة المصدر بأسواق الوادي[9].

– البليدة: ثاني جريمة قتل في أسبوع[10].

2– التأثير على العدالة:

([1]) جريدة النهار الجديد، العدد 3337، الخميس 6 سبتمبر 2018، ص 24.

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الاثنين 31 ديسمبر 2018، ص 9.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3402، الأحد 25 نوفمبر 2018، ص 3.

([4]) جريدة النهار الجديد، العدد 3295، الثلاثاء 17 ماي 2018، ص 9.

([5]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8738، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 21.

([6]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 24.

([7]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 23.

([8]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 21.

([9]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8859، السبت 5 ماي 2018، ص 6.

([10]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 24.

2-1- القراءة الكمية لفئة التأثير على العدالة:

يشتمل هذا العنصر على طرق مختلفة اعتمدتها جريدتي الدراسة للتأثير على العدالة عند معالجتها لمواد العنف والجريمة، حيث إحتل التحيز لفئات معينة من المجتمع الصدارة بـ 58 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 12.36%، وموزعة بنسبة أكبر على جريدة "الخبر اليومي" والمقدرة بـ 11.51%، وبنسبة أقل على جريدة "النهار الجديد" والمقدرة بـ 0.85%، في حين كانت المرتبة الثانية من نصيب التعليق على القضايا المطروحة أمام القضاء بـ 52 تكرارا وبنسبة تعادل 11.08%، وموزعة بأفضلية على جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 07.67%، وبنسبة 03.41% على جريدة "النهار الجديد"، أما المرتبة الثالثة فكانت للتركيز على الظروف الانسانية لدفع العدالة إلى تخفيف حكم أو تشديد آخر بـ 24 تكرارا وبنسبة 05.11%، وموزعة على جريدة "الخبر اليومي" بما نسبته 03.83%، وعلى جريدة "النهار الجديد" بنسبة 01.27%.

2-2- القراءة الكيفية لفئة التأثير على العدالة:

إن التأثير على سير العدالة إحدى أشكال الخروج عن أخلاقيات النشر لمواد العنف والجريمة في صحيفتي الدراسة، حيث لجأت أعداد الدراسة بداية إلى التحيز لفئات معينة من المجتمع حيث تضامنت صحيفتي الدراسة مع قضايا المواطن ما تعرضوا له من إساءات من قبل المسؤولين، كما تحيزت لفئة الطفولة وما تعرضت له من عنف متنوع وجرائم اختطاف واغتصاب وقتل، وبالمقابل نجد أن صحيفتي الدراسة « تحيزت ضد الإرهاب فكانت تنشر صورهم وتذكر أسماءهم، وتستشهد بأقاربهم ودون أدنى إحساس بالمسؤولية الاجتماعية نحوهم كإنسان له الحق في الكرامة مهما خرج عن القانون »[1]، أما الفئة الثانية التي تحيزت ضدها صحيفتي الدراسة هي فئة الاطارات والمسؤولين من: رؤساء بلديات ودوائر وولايات، نواب ووزراء ورؤساء .... إلخ، دون أن ننسى فئة المشاهير التي أحيانا تكون مؤيدة لها، وأحيانا معارضة لها حسب مقتضى الحال والمصلحة.

إن تصريح صحيفتي الدراسة بتحيزها لفئة بعينها فيه دفع لمسار قضايا العنف والجريمة، وتأثير على كفتي العدالة بإثارة الاستعطاف نحوها أو التعصب ضدها، وفي ذلك تضليل للعدالة في بحثها عن الحقيقة بكل موضوعية وتنصل من المسؤولية بالنسبة لصحيفتي الدراسة.

وفي إطار سعي صحيفتي الدراسة للتأثير على العدالة أثناء معالجتها لمواد العنف والجريمة، نلاحظ أنها تعتمد على مؤشر ثاني وهو التعليق على القضايا المطروحة أمام القضاء ولم يفصل فيها بعد،« فحين

(1) عايش حليمة، مرجع سابق، ص 173.

تصدر وسائل الاعلام أحكاما مسبقة على المتهمين من خلال اتخاذ موقف من الجريمة وأطرافها، وربما موقف من القضاء، ومن ثم توجيه الرأي العام مما يؤثر على سير المحاكمة والنأي بها عن العدالة في طريقة التعامل مع المتهمين، كما قد يؤثر على شهادة الشهود، وهذا يعتبر تدخلا سافرا في شؤون القضاء، وأحيانا تتحول الصحيفة قاضي، وتنصب نفسها محكمة وتخول لنفسها إصدار الأحكام في حق المتهمين»[1]، متناسية أن قاعدة أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته.

ونجد من صور التعليق على القضايا المطروحة أمام القضاء، أن صحيفتي الدراسة نقلت أخبارا عن العنف والجريمة من المحاضر الابتدائية (الأولية) للشرطة أين لم تتم التحقيقات بعد، ناهيك عن نقلها لأخبار عن العنف والجريمة من غرف المحاكم في جلساتها الأولى أين لم يفصل فيها بعد، وبعد نهاية التحقيقات في هذه الجرائم قد يتبين براءة المتهم الذي شهرت بسمعته وألحقت بذويه الضرر، بشكل لا يعالجه الاعتذار أو تصحيح الأخبار.

إن التركيز على الظروف الانسانية لدفع العدالة إلى تحقيق حكم وتشديد آخر يعد إحدى الوسائل المعتمدة من قبل جريدتي الدراسة للتأثير في سير العدالة، حيث تقوم عينة الدراسة بتضمين ما تنشره من مواد العنف والجريمة ببعض المبررات ذات أبعاد مختلفة من ظروف إنسانية قاسية، وظروف اجتماعية وأسرية، إضافة إلى الظروف الاقتصادية، ارتكاب المجرم لجريمته، خصوصا إذا كان الجاني طفلا جنى عليه الفقر والحرمان وطلاق والديه ليقع في وكر الجريمة، أو كان الجاني رب أسرة، أو أم لأطفال، فالتركيز على هذه النواحي الإنسانية أثناء صياغة أخبار الجرائم والعنف، يدفع بالعدالة أن تحيد عن موقفها.

ونلحظ في هذا المقام غياب الموضوعية في سرد الحقائق، لأن قضايا العنف والجريمة تحتاج إلى علاج ووقاية قبل التعاطف الإنساني والعفو الذي يؤدي بأصحابه العود إلى عالم الجريمة بشكل أكثر احترافية في التنفيذ، ولهذا وجب التحلي بما تمليه القواعد المهنية الضابطة العمل الصحفي وفي مقدمتها الموضوعية والحياد، ومن أمثلة ما أدرجته جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" من مواضيع تؤثر على سير العدالة مايلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

أ–1– التعليق على القضايا المطروحة أمام القضاء:

(1) السيد بخيت، **أخلاقيات العمل الصحفي**، ط1، دار الكتاب الجامعي للطباعة والنشر، الإمارات العربية، 2011، ص 4.

– أحد المارة قام بتصوير عملية الاعتداء عليها: تحرير مراهقة من خميس مليانة اغتصبها صديقها مع رفاقه في جبال الشريعة بالبليدة![1].

– تفكيك شبكة دولية للمتاجرة في البشر جندت 93 طفلا إفريقيا لجمع "الصدقة" بالعاصمة! [2].

أ–2– التركيز على الظروف الانسانية لدفع العدالة إلى تحقيق حكم وتشديد آخر:

– الضحية قامت بتسجيل محادثته عندما طلب منها الاعتذار في منزلها: 3 أشهر حبس الرئيس الخدمات الاجتماعية في الثانوية تحرش بمساعدة تربوية[3].

– الضحية في عقده الثاني والجاني اختفى عن الانظار ثم سلم نفسه للدرك: كهل يقتل ابنه بنجر بسبب شاحنة "بريك" في ميلة! [4].

أ–3– التحيز لفئات معينة من المجتمع:

– شكوى من مواطن تسلم شقة F3 بدل F4 كانت وراء تفجير الفضيحة: "مير" بوزريعة أمام العدالة بتهمة التلاعب في منح شقق LSP! [5].

– الميكرو يقتل "عمي فريد بائع البسكويت بسبب 100 دج[6].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

ب–1– التعليق على القضايا المطروحة أمام العدالة:

– القضية محل تحقيق امني بوهران، السطو على منزل وكيل جمهورية ساعد[7].

– توقيف لصوص الواحات الشمالية[8].

ب–2– التركيز على الظروف الانسانية لدفع العدالة لتحقيق حكم وتشديد آخر:

– الخبر نزل كالصاعقة على المنتخبين والسكان، مشروع المستشفى الجامعي في بجاية أكذوبة كبرى[9].

تيممون: عشرات العائلات محرومة من ترميم البيوت[1].

([1]) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 9.

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3402، الأحد 25 نوفمبر 2018، ص 3.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 7.

([4]) جريدة النهار الجديد، العدد 3337، الخميس 6 سبتمبر 2018، ص 7.

([5]) جريدة النهار الجديد، العدد 3235، الأحد 6 ماي 2018، ص 9.

([6]) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 7.

([7]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8738، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 21.

([8]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8738، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 7.

([9]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8859، السبت 5 ماي 2018، ص 5.

ب-3- التحيز لفئات معينة من المجتمع:

- كوينين في الوادي: بيوت قديمة تحول حياة سكان القوارير إلى جحيم[2].
- انعدام النقل المدرسي وتدني الخدمات الصحية بالمشاتي[3].

3- الخروج عن الآداب العامة والقيم المجتمعية:

3-1- القراءة الكمية لفئة الخروج عن الآداب والقيم المجتمعية:

تبين النتائج الكمية للجدول المذكور أعلاه أن صحيفتي الدراسة قامت بعدة ممارسات أفضت لها للخروج عن الآداب العامة والقيم المجتمعية، وفي مقدمتها المبالغة في سرد تفاصيل قضايا العنف والجريمة بـ 81 تكرار، وبنسبة 17.27% وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بـ 08.10%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بـ 09.16%.

فيما كانت الرتبة الثانية للتركيز على النشر المفصل للقضايا الجنسية والشاذة بـ 05 تكرارات وبنسبة 01.06%، أين حظيت بدراسة جريدة "النهار الجديد" دون جريدة "الخبر اليومي" أما المرتبة الاخيرة فكانت لتزين ظاهرتي العنف والجريمة جعل المجرم بطلا بـ 9 تكرارات و بنسبة 01.91%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بـ 01.49%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 0.42%.

3-2- القراءة الكيفية لفئة الخروج عن الآداب والقيم المجتمعية:

لقد جعلت صحيفتي الدراسة من المبالغة في سرد تفاصيل قضايا العنف والجريمة منطلقها الأول في الخروج عن الآداب العامة والقيم المجتمعية، حيث اعتمدت مقابل التجهيل بنشر بعض التفاصيل كمؤشر سابق، مؤشر الإطناب والمبالغة في سرد أبسط حيثيات أخبار العنف والجريمة فيما لا ينفع الجمهور، أين ركزت صحيفتا الدراسة على طريقة التخطيط والتنفيذ للجريمة، والوسائل المستخدمة في ذلك مع بيان مبررات الجاني في ارتكاب جريمته، وصيغت هذه الأخبار في شكل قصص درامية مثيرة تدفع القارئ إلى تتبع مستجداتها، وإلى محاكمها وتقليدها لأن الشيء إن زاد عن حده انقلب إلى ضده، مخلة ببنود مسؤولياتها الاجتماعية والخدماتية والضبطية، والوقائية.

ومن باب الإنصاف فالنشر المفصل الذي اتسم بالإخلال الوظيفي لصحفتي الدراسة تعلق أساسا بجرائم: القتل، الانتحار، الاغتصاب، الاختطاف، التهريب، الإرهاب، أما ما دون ذلك من جرائم فنلمس فيه جدية المعالجة مع اقتراح الحلول.

([1]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8738، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 7.

([2]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8738، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 9.

([3]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8738، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 7.

وعطفا على ما سبق ذكره عن المبالغة في النشر المفصل لقضايا العنف والجريمة نجد تركيزا من قبل جريدة "النهار الجديد" على النشر المفصل للقضايا الجنسية والشاذة من: اغتصاب، تحرش جنس، اللواط والمثلية، الدعارة، وذلك بشكل محفز على ممارساتها وحث على إشاعة الفاحشة بين الناس، دون أن ننسى التشهير وسوء السمعة الذي يفتك بعرض وشرف الضحايا وأهليهم.

وجراء التوصيف المبالغ فيه لما أرتكب في حقهم من جرائم قد يدفع بهم إلى الانتحار أو امتهان الدعارة وغاية صحيفة "النهار الجديد" من النشر المفصل لهذه النماذج المخلة بالآداب العامة والأخلاق المجتمعية هو السبق الصحفي بالخروج عن المألوف لزيادة المبيعات، متناسية مسؤوليتها أمام الله والفر والمجتمع، وضاربة بذلك مواثيق الشرف المهنية والمصلحة العامة عرض الحائط.

وقد تلجأ صحيفتا الدراسة لتبني مؤشر جديد للخروج عن الآداب العامة والأخلاق المجتمعية، وذلك من خلال تزيينها لظاهرتي العنف والجريمة وجعل المجرم بطلا يقتدى به، ويظهر ذلك بوضوح عند سرد صحيفتي الدراسة لمواقف المجرم الشرسة في مواجهة الشرطة، والثناء على سرعته في الهروب منها وتملصه من العقوبة، وكذا بيان تفاصيل خطته وحداثة وسائل تنفيذها وغيرها من التفاصيل.

مما قد يدفع القارئ إلى مجاراة هذه النماذج الإجرامية وتقليدها على أرض الواقع، وكأن عينة الدراسة بنشرها لهذه النماذج الاجرامية تروج للإجرام والعنف، متناسية دورها في حماية المجتمع ومسؤوليتها الأخلاقية والأمنية تجاه أفراده، ومن أمثلة خروج جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** عن الآداب العامة والقيم المجتمعية ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

أ–1– المبالغة في سرد تفاصيل قضايا العنف والجريمة:

– ضابطة شرطة متهمة بتزوير ملفات رخص تصريح في وهران[1].

– محاكمة الرأس المدبر لشبكة دولية لتهريب المخدرات تكشف: "مزور" ب 5 ملايين سنتيم لتضليل "الباراجات" وتهريب "الكيف" باستعمال الشعوذة"[2].

أ–2– تزيين ظاهرتي العنف والجريمة وجعل المجرم بطلا:

– يعذب زوجته ويهشم رأسها ... وسيول الدماء تنقذها من الموت في الحراش[3].

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 3.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 9.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 9.

– النهار تنفرد بنشر تفاصيل ميدانية عن أكبر شبكة لسرقة المركبات: تفكيك "دولة داخل دولة" تنشط في 27 ولاية، واسترجاع 73 سيارة مسروقة[1].

أ–3– التركيز على النشر المفصل للقضايا الجنسية والشاذة:

– "النهار" تنقل شهادات صادمة لجزائريات هربن من شبح العنوسة فوقعن في يد الإرهاب: هكذا يجند تنظيم "داعش" النساء باسم "جهاد النكاح"[2].

– خمس سنوات سجنا نافذا "لذئب بشري" اغتصب طفلا في المسيلة[3].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

ب–1– المبالغة في سرد تفاصيل قضايا العنف والجريمة:

– تخص اقتناء 30 شاحنة وعتاد عمل مؤسسة النظافة بالبليدة متهمة بإبرام صفقات مشبوهة[4].

– الحبس لشابين نصبا على ضحاياهم عبر الأنترنت[5].

ب–2– تزيين ظاهرتي العنف والجريمة وجعل المجرم بطلا:

– تلاميذ المدارس، عصابات المخدرات وقطاع الطرق يزرعون الرعب ببومرداس، عائلتان ضمن عصابة مخدرات ببلدية شعبة العامر، بطلها بارون مخدرات وزوجته ووالدته البالغة 65 سنة والعمة 75 سنة وابنها، روجوا لقنطار مخدرات: وصف المتهم بالبطل[6].

4– اختراق الخصوصية:

4–1– القراءة الكمية لمبدأ اختراق الخصوصية في الجريدتين:

اشتمل مؤشر اختراق الخصوصية عند تحرير الجريدتين محل الدراسة لأخبار العنف والجريمة على أكثر من متغير، حيث كانت الصدارة لنشر صور أو اسماء المتهمين قبل إصدار الحكم بـ 34 تكرارا و بنسبة 07.24%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 05.33% وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 01.91%، وفي الرتبة الثانية يأتي نشر صور أو أسماء الضحايا بـ 20 تكرارا، وبنسبة

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 3.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 9.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 9057، الجمعة 23 نوفمبر 2018، ص 9.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8798، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 2.

(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 8798، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 24.

(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 23 نوفمبر 2018، ص 21.

04.26%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بـ 02.55%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 01.70%، في حين لم يسجل انتهاك حرمة الموتى بالتصوير أي تكرار أو نسبة.

4-2- القراءة الكيفية لمبدأ اختراق الخصوصية في الجريدتين:

ركزت صحيفتي الدراسة اختراقها لمبدأ الخصوصية على نقطة مشتركة منطلقها نشر صور أو أسماء المتهمين أو الضحايا، «حيث يحظر على الصحفيين مس الحريات العامة والخاصة، ويعني ذلك عدم المساس بالناس وبكرامة الشخصيات أو الإعلام عن شؤونهم الخاصة أو السرية التي تشير إلى أسرار الناس أو كل ما يمس بحياتهم الشخصية، ولا يجوز أن يذاع عنها لأنها ليست عامة ولا تهم الرأي العام، ويعتبر مبدأ الخصوصية من المبادئ التي تقوم عليها أخلاقيات الإعلام، ويدخل في إطار هذا المبدأ حضر نشر أسماء أو صور المتهمين»[1].

إن موضوع نشر صور الجرائم والمظاهر العنيفة أثار حفيظة الباحثين في مجال الإعلام والاتصال وتضارب الآراء بين مؤيد ومعارض، أما «الاتجاه المتوازن فيدعو إلى تأييد نشر الصور الصادمة لما لها من قيمة خبرية وما تضفيه من مصداقية على الخبر، وفي نفس الوقت دون التسبب في إيذاء لمشاعر الآخرين أو انتهاك لحرمة الضحايا حتى لو كانوا من الشخصيات العامة»[2].

وهناك من ربط نشر صور الجرائم بنوعية الجريمة في حد ذاتها، فمثلا الجرائم البيئية، أو جرائم السرقة، وعرض ما نجم عنها من خسائر مادية في شكل صور لا يضر بجمهور القراء، وبالمقابل حين تنشر الصحيفة صور لقاتل متسلسل أو إرهابي سفاح أو بارون مخدرات، أو تاجر أعضاء أو مغتصب للقصر، مرفقة بصور لضحايا هاته الجرائم والاعتداءات الوحشية أو تسببوا فيه من خسائر بشرية ومادية.

ويعد هذا النوع من الصور يشهر بالمتهم والضحية في آن واحد وقد يؤدي إلى ضياع مستقبله خصوصا الأحداث كما أن نشر صور المجرمين قد يساعد الشرطة في القبض عليهم بسهولة، ومن جانب آخر يزرع الرعب في نفوس المواطنين، وذلك بالرفع من شأن المجرم ودرجة خطورته، كما أن التذكير بصور الضحايا الواجب الوطني، وكذا ضحايا حوادث سقوط الطائرات وغيرها من صور الضحايا، يمكن أن تتسبب في إيذاء لمشاعر الأهل والأقارب وما ينجر عنه من معاناة نفسية غير محمودة العواقب.

([1]) أحمد غاي، **ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية**، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 227.

([2]) إسراء صالح السيد، **أخلاقيات نشر صور اغتيالات الشخصيات العامة في الصحف الالكترونية: اغتيال السفير الروسي في أنقرة نموذجا**، ط1، معهد الاعلام الأردني بالتعاون مع مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مصر –القاهرة، 2017، ص 10.

وبالنظر لما تم نشره عبر صفحات أعداد الدراسة من مواد العنف والجريمة أن جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** وظفت صور المتهمين، والمجرمين سواء كانوا من الشخصيات العامة أو الخاصة، كما نشرت صورا شخصية صغيرة لضحايا جرائم الاختطاف، القتل، الانتحار وبالأخص فئة الأطفال، أين نلمس غياب القيمة والفائدة المرجوة من نشرها، أو صورا لجثث مغطاة برداء.

وعليه فجريدتي الدراسة لم تحترما مبدأ الخصوصية والأخلاقيات المهنية، وأهملتا مسؤوليتها ودورهما المؤثر في التوعية ضد الأخطار التي تهدد حياة الفرد وأمن المجتمع واستقراره، الأمر الذي يدفعنا إلى حثها على اعادة جدول اهتماماتها وصياغة أجندة تحريرية تتماشى والمصلحة العامة للقراء والبعد القيمي الذي يؤطر رسالتها، ومن أمثلة اختراق صحيفتي الدراسة لمبدأ الخصوصية ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

أ–1– نشر صور وأسماء المتهمين قبل إصدار الحكم:

– إرهابي مبحوث عنه بتهمة العلاقة بتنظيمات إرهابية في الخارج يكشف خلال محاكمته: "ليست إرهابيا ... أنا عميل للأمن وتزوجت من شيشانية أرملة زعيم الجهاد في القوقاز"[1].

أ–2– نشر صور وأسماء الضحايا:

– مقتل مغني الملاهي "الشاب مومن" بضربة حجر على الرأس في سطيف[2].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

ب–1– نشر صور أو أسماء المتهمين قبل إصدار الحكم:

– سقطات المغني المغربي تتواصل، سعد لمجرد متورط في فضيحة جنسية جديدة بفرنسا! [3]: الخبر مدعم بصورة ملونة للمتهم.

– الأمن فكك الشبكة الإرهابية في غرب البلاد، البغدادي أمر باغتيالات في الجزائر[4]: صورة ملونة كبيرة للمتهم.

2– نشر صور وأسماء الضحايا:

– بعد أسبوع من انتحار الطفل "شكيب" بعنابة، انتحار إسلام خلف غموضا وحيرة وسط الأهل والجيران[1]: صورة شخصية للطفل المنتحر+ صورة للأمن حاملين جثته.

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الاثنين 31 ديسمبر 2018، ص 3.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 24.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 21.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8798، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 2.

طالب بتقديم المتسببين في الحادثة إلى العدالة، شقيق الشاب الذي توفي في مطاردة للشرطة بحاسي مسعود يهدد بالانتحار[2]: صور للمنتحر فوق عمود الكهرباء.

1 – 6 – فئة الاتجاه: تم توظيف هذه الفئة لمعرفة الاتجاهات التي تأخذها المضامين والتي يتم التوصل إليها من خلال مادة التحليل، وتعتبر فئة اتجاه المضمون أكثر الفئات استعمالا في دراسة محتوى وسائل الاعلام[3]، حيث يتبين من خلال هذه الفئة نوعية الطرح الذي تقدمه كل صحيفة من خلال مواضيعها والتوجهات العامة التي يريد صاحب المحتوي إيصالها من خلاله، وفي دراستنا هذه قمنا بتقسيم اتجاهات المحتوى إلى ثلاثة أقسام، وذلك بهدف الوقوف عند حقيقة معالجة جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" لقضايا العنف والجريمة، وهذا كالتالي:

– **اتجاه مؤيد:** أي أن الجريدتين –عينتا الدراسة– من خلال معالجتهما لقضايا العنف والجريمة تسعي بذلك إلى تشجيع فئات المجتمع على الإقدام على مثل هذه الظواهر السلبية، وتحبيذها وجعلها أرا مستصاغا.

– **اتجاه معارض:** أي أن الجريدتين –عينتا الدراسة– من خلال معالجتهما لقضايا العنف والجريمة تسعي بذلك إلى ردع المجتمع وإيقاف مثل هذه الظواهر السلبية، وجعلها ظاهرة مستهجنة تخالف القيم الإنسانية والعادات المجتمعية والقانون لذا وجب التخلي عنها.

– **اتجاه محايد:** أي أن الجريدتين –عينتا الدراسة– من خلال معالجتهما لقضايا العنف والجريمة اتخذتا موقفا حياديا أثناء معالجة هذه الظواهر وطرحها دون بيان حقيقة وجهة نظرها بين التأييد والحث على ممارسة مثل هذه الظواهر السلبية أو الرفض والمعارضة، تاركة بذلك الخيار والحكم لمنطق وعقل وقيم جمهور القراء بمختلف فئاته ومستوياته.

الجدول رقم (09) يوضح فئة الاتجاه في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / الاتجاه	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الاتجاه المؤيد	00	00	00	00	00	00
الاتجاه المعارض	267	34.94	293	38.35	560	73.29
الاتجاه المحايد	120	15.70	84	10.99	204	26.70

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 8798، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 21.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 8798، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 24.

(3) يوسف تمار، مرجع سابق، ص 63.

المجموع	387	50.65	377	49.34	764	100

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (**09**) والموضح لفئة الاتجاه في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أن: الاتجاه المعارض احتل الصدارة بـ 560 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 73.29% موزعة بأفضلية على جريدة "الخبر اليومي" بنسبة تقدر بـ 38.35%، وبنسبة أقل على جريدة "النهار الجديد" وتقدر بـ 34.94%، وأما المرتبة الثانية فكانت للاتجاه المحايد بـ 204 تكرارا، وبنسبة 15.70%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بما نسبته 10.99%، أما المرتبة الأخيرة فكانت للاتجاه المؤيد بنسبة وتكرار معدومين.

تعتمد جريدتا "**النهار الجديد والخبر اليومي**" عند طرحها ومعالجتها لأحداث العنف والجريمة على الاتجاه المحايد، ويتضح ذلك من خلال ما تقدمه من عرض مطلق، ووصف عام لكثير من مواد العنف والجريمة، ودون التعبير عن وجهات نظرها فيما تم أغلب معالجته من مضامين متحدثة عن العنف والجريمة، حيث كانت تقدم أغلب هذه المحتويات في شكل مواد إخبارية سريعة الهضم ومجردة، لخلوها من التوصيات والآراء المختصين والمحللين.

وهذا ما يتماشى مع خصوصيتها الإخبارية لأنها تركز على قالب الخبر في طرح معظم قضاياها، وباعتبارها صحيفة خبر لا رأي فهي تجنح في معظم ما طرحته من مواضيع متحدثة عن العنف والجريمة للموضوعية والحياد وعدم التحيز للأطراف الفاعلة سلبا أو إيجابا، وفي ذلك بعد عن الاستمالات العاطفية للقراء، وترك الحرية لهم في التعبير عن اتجاهاتهم نحو ما تم نشره من مواد، ويمكن التأكيد على أن هذا النوع من الاتجاه يتناسب مع موضوع الدراسة ويعكس مدى التزام صحيفتي الدراسة بأداء واجبها في خدمة المجتمع وتحمل مسؤولية توعيته بمخاطر العنف والجريمة.

إن توظيف جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" للاتجاه المحايد عند معالجة قضايا العنف والجريمة، الكم المعتبر للأخبار المختصرة والتي لا تلقى مضامينها التفافا جماهيريا.

لقد اهتمت جريدتا "**النهار الجديد والخبر اليومي**" عند معالجتها لمواد العنف والجريمة على الاتجاه المعارض أيضا، وهذا يتجلى من خلال توظيفها للأشكال الصحفية المعتمدة على الرأي من تقارير، ومقالات صحفية، تعليقات، وأعمدة ص وغيرها، حيث استعانت صحيفتي الدراسة بالآراء المعارضة للخبراء والمختصين، ورجال الأمن والقانون وغيرهم لتدعيم رؤيتها المناهضة لكافة أشكال العنف والجريمة، وهذا بغية توعية القارئ بخطورة الوضع، ولقد ظهر جليا تبني عينة الدراسة للاتجاه المعارض للعنف والجريمة في حديثها عن القضايا التي تمس الرأي العام ومن بينها: جرائم الإرهاب،

الاختلاس، الهجرة غير الشرعية، اختطاف الاطفال، جرائم البيئة .... إلخ، وتصدر الإشارة فيما يخص اعتماد صحيفتي الدراسة على الاتجاه المؤيد في طرحها لمواضيع العنف والجريمة هنا إلى أن ملامح المعارضة للعنف والجريمة أظهرت صحيفتي الدراسة من خلال العناوين الرافضة، والمضامين المطعمة بآراء مجرمة لهاته الأعمال اللاإنسانية.

وفيما يخص غياب الاتجاه المؤيد في صحيفتي الدراسة عند طرحها لمواضيع العنف والجريمة، فيمكن تفسيره بتحريم عينة الدراسة لهذه الممارسات المؤشرة سلبا على أمن المواطن واستقرار المجتمع، ويعكس مدى تحليها بالمسؤولية الاجتماعية وحتى تتضح الصورة أكثر فإن جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" رافقت العديد من الأنواع الصحفية المعالجة للمضامين الجريمة والعنف بنوع من الاستمالات العاطفية المثيرة للقراء على مستوى الشكل والمحتوى، والتي توحي لأول وهلة بترويجها للإجرام، بقدر ما هو لفت لانتباه القراء نحو هاته المواضيع بهدف زيادة المبيعات، فعندها الغاية أحيانا تبرر الوسيلة.

وفيما يلي ذكر لبعض النماذج الموضح لاتجاه جريدتي الدراسة عند معالجة مواد العنف والجريمة على النحو الآتي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

أ–1– نماذج عن الاتجاه المحايد:

– مصل متهم بإهانة إمام مسجد "النور" في أولاد بالحاج بالسحاولة[1].

– توقيف شاب يروج حبوبا مهلوسة داخل قاعة ألعاب أطفال في قسنطينة[2].

– شقيقتان تقودان عصابة متجلببات مختصة في السرقة من المحلات في بسكرة[3].

أ–2– نماذج عن الاتجاه المعارض:

– يعذب زوجته ويهشم رأسها ..... سيول الدم تنقذها من الموت[4].

– عرضها للبيع على "الفاسبوك" حتى قبل الإعلان عن قوائم المستفيدين: "السوسيال" تتحول إلى فنادق ومحشاشات[5].

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 9.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3337، الخميس 6 سبتمبر 2018، ص 6.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 6.

(4) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 7.

(5) جريدة النهار الجديد، العدد 3337، الخميس 6 سبتمبر 2018، ص 5.

- "النهار" ترصد أهم الأحداث التي ميزت سنة2018: الجزائريون يودعون "عام الكوليرا والكوكايين" وسجن "الجنرالات"![1] (عبارة عن ملف كامل).

- في بيان حمل لغة تحذير شديدة اللهجة، **قايد صالح** يقصف "دوائر خفية" تحضر لـ "التخلاط"، عسكريون متقاعدون ناقمون ينتقدون مؤامرات ... ووزارة الدفاع تتمسك بحقها في اتخاذ الاجراءات القانونية الملائمة في حقهم"[2].

- عسكري متقاعد يذبح زوجته من الوريد إلى الوريد بخضرة في مستغانم[3].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

ب–1– الاتجاه المحايد:

- تيارت: توقيف مشتبه فيهم بقتل وحرق طالبة جامعية[4].

- بسكرة: تحرير فتاة قاصر[5].

- توقيف سارق مجوهرات جارته[6].

ب–2– الاتجاه المعارض:

- الأمن فكك الشبكة الإرهابية في غرب البلاد: البغدادي أمر باغتيالات في الجزائر، قذاف الدم: داعش تستهدف الجزائر لرفضها سياسات القوى الدولية[7].

- القضاء على السكن الهش والقصديري، بقسنطينة: عمارات مشغولة وأصحابها لم يتم ترحيلهم بعد[8].

- شكاوى بالجملة حول تدني الخدمات الطبية: مطالب بإيفاد لجنة تحقيق وزارية إلى مستشفى ورقلة[9].

([1]) جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الأثنين 31 ديسمبر 2018، ص 8.

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الأثنين 31 ديسمبر 2018، ص 3.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 7.

([4]) جريدة الخبر اليومي، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 21.

([5]) جريدة الخبر اليومي، العدد 3235، الأحد 6 ماي 2018، ص 21.

([6]) جريدة الخبر اليومي، العدد 3235، الاحد 6 ماي 2018، ص 24.

([7]) جريدة الخبر اليومي، العدد 3130، الثلاثاء 3 جانفي 2018، ص 2.

([8]) جريدة الخبر اليومي، العدد 3130، الثلاثاء 3 جانفي 2018، ص 8.

([9]) جريدة الخبر اليومي، العدد 3167، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 6.

– تصدرت المشهد الثوري تاريخيا وتتذيل المشهد التنموي حاليا: بلدية بوطالب في سطيف سحر وإرهاب وتخلف[1]، (ملف كامل).

– سنوات تمر على توقيف أحلام رب عائلة على حواف الطريق السيار: صاحب سيارة مجنونة أزهق أرواح طفلين ولا زال يرفض جبر خاطر الضحية[2]، (ملف كامل للقضية).

1-7- فئة الفاعلين: تبحث هذه الفئة عن المحركين الأساسيين في المضمون أي مجموعة الأشخاص والهيئات أو الأحزاب أو المنظمات التي تصنع الحدث في المضمون محل التحليل، فهي مهمة في معرفة الشخصيات الفاعلة في أي مضمون وأسلوب مخاطبة الغير، وفيها يتم الاطلاع على خصائصهم الاجتماعية : السن، الجنس، الديانة، الأصل العرقي، التمدرس، مجموعة الانتماء، الأصل الاجتماعي، وقد تكون القوى الفاعلة مؤسسات حكومية أو حزبية أو برلمانية، أو إدارات برلمانية، أو مواطنين عاديين[3].

وبالتالي فالقوى الفاعلة تختلف من مجال بحثي لآخر، وفي هذه الدراسة سنحاول الكشف عن القوى الفاعلة الذين تقع على عاتقهم مسؤولية ارتكاب العنف والجريمة أو كانوا عاملا أساسيا في إيقاف ظواهر العنف والإجرام باعتبارهم أطراف سلمية محايدة، وفي المقابل نجد فئة الضحايا، وبالتالي تم تقسيم فئة الفاعلين إلى الفئات الأساسية التالية:

1- فئة المعتدي: ونعني به الشخص أو الجماعة أو المؤسسة التي مارست العنف أو الفعل الإجرامي ضد الضحية، ويطلق عليه الجاني، وتتضمن أفراد الأسرة، أفراد المجتمع، المؤسسات.

2- فئة الضحية (المعتدى عليه): وهو من يتعرض إلى عنف أو الفعل الإجرامي من طرف المعتدي، وقد تكون الضحية شخصا أو جماعة أو مؤسسة، وتتضمن الأسرة، أفراد المجتمع وكذا المؤسسات.

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 12-13.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 14.

(3) يوسف تمار، **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 70.

الجدول رقم (10-01) يوضح فئة الفاعلين (المعتدين) للعنف والجريمة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

فئة الفاعلين (المعتدي) / الجريدتين			جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع		
			ك	%	ك	%	ك	%	%
أفراد الأسرة		أب	02	0.20	00	00	02	0.20	02.49
		أم	07	0.72	00	00	07	0.72	
		زوج	07	0.72	00	00	07	0.72	
		زوجة	04	0.41	00	00	04	0.41	
		ابن	00	00	00	00	00	00	
		ابنة	02	0.20	00	00	02	0.20	
		أخ	02	0.20	00	00	02	0.20	
		أخت	01	0.10	00	00	01	0.10	
أفراد المجتمع	من حيث الجنس	أنثى	48	4.98	09	0.93	57	5.92	88.04
		ذكر	136	14.13	78	8.10	214	22.24	
	من حيث الفئة العمرية	أقل من 18 سنة	10	1.03	05	0.51	15	1.55	
		من 18 إلى 39	97	10.08	22	2.28	136	14.13	
		من 40 إلى 60	22	2.28	11	1.14	33	3.43	
		فوق 60 سنة	02	0.20	00	00	02	0.20	
	من حيث العدد	أفراد	133	13.82	46	4.78	179	18.60	
		جماعات، عصابات	51	5.30	55	5.71	106	11.01	
	من حيث الأدوار	طلاب	06	0.62	04	0.41	10	1.03	
		موظفين	23	2.39	90	0.93	32	3.32	
		عاطلين عن العمل	16	1.66	06	0.62	22	2.28	
		مسؤولون وإطارات	21	2.18	37	3.84	58	6.02	
مؤسسات		طبية، صحية	02	0.20	05	0.51	07	0.72	09.35
		تعليمية وتربوية	00	00	07	0.72	07	0.72	
		قانونية (قضائية)	00	00	00	00	00	00	
		أمنية	00	00	00	00	00	00	
		رياضية	00	00	00	00	00	00	
		إعلامية	00	00	00	00	00	00	
		مهنية	00	00	01	0.10	01	0.10	
		أخرى	06	0.62	70	7.90	76	7.90	
المجموع			598	62.16	364	37.83	962	100	

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (**10-01**) والذي يوضح فئة الفاعلين (المعتدين) للعنف والجريمة في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أن: أفراد المجتمع تصدرت فئة الفاعلين (معتدين) للعنف والجريمة بـ 841 تكرارا وبنسبة 88.04%، لتليها المؤسسات المعتدية بـ 90 تكرارا وبما نسبته 09.35%، أما المرتبة الأخيرة بالنسبة لفئة المعتدين فكانت لأفراد الأسرة بـ 24 تكرارا وبنسبة مقدارها 02.49%، ومن خلال النتائج الكمية للجدول أعلاه نلاحظ أن فئة المعتدين أكثر حضورا على قائمة الفاعلين للعنف والجريمة على مستوى جريدة النهار الجديد.

1- فئة المعتدين من أفراد الأسرة:

نستنتج من المعطيات الرقمية المسجلة لفئة المعتدين من أفراد الأسرة أن أكثر الممارسين للعنف والجريمة على المستوى الأسري هما الأم والزوج بـ07 تكرارات وما نسبته 00.72%، أما المرتبة الثانية فقد كانت للزوجة بـ 04 تكرارات وبنسبة 00.41%، أما المرتبة الثالثة فقد اشترك فيها: الأب، والأخ، والابنة وهذا بتكرارين وبنسبة تقدر بـ 00.20%، في حين لم يسجل الابن المعتدي أي تكرار أو نسبة، للإشارة فإن جريدة "النهار الجديد" هي التي رصدت مثل هذا النوع من العنف الأسري.

أثبتت نتائج الدراسة الكمية أن الآباء والأمهات والأزواد هم القادة الفاعلين للعنف والجريمة على النطاق الأسري، ويرجع ذلك بداية لنوع المناخ السائد في النسق الأسري، والذي يعتبر بدوره حاسما في تحديد سلامة هذا النسق، وتعد الأجواء الأسرية التي تتسم بالاضطراب الوظيفي كحالات التفكك الأسري والشجارات المستمرة، ومختلف أشكال العنف الأسري مصدرا للكثير من المشكلات السلوكية لدى الأبناء وتهديدا لتوازنهم النفسي والاجتماعي، فالأسرة غير المستقرة لا تتسبب في ظهور السلوكيات الانحرافية فحسب، بل تلعب دورا مهما في عدم استقرارهم[1].

ويقف وراء العنف الأسري دوافع اجتماعية تتمثل في الخلافات الزوجية المتكررة، وتدخل الأهل في الشؤون الأسرية، كما يمكن أن تكون الخلافات الزوجية سببها التباين الاجتماعي والثقافي والعلمي بين الزوجين، إضافة إلى تدني الوعي بالعلاقات المختلفة أو تغيير الأدوار بداخل الأسرة بخرود المرأة للعمل، الأمر الذي قد يشعر معه كل فرد أنه هو المسؤول عن الأسرة وأنه هو صاحب الأمر والنهي خاصة في ظل اختفاء رب الاسرة[2].

([1]) علاء الدين كفافي،"**الإرشاد والعلاج النفسي الأسري: المنظور النفسي الاتصالي**"، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 74.

([2]) زينب العايش، "**العنف الأسري: أسبابه وعلاجه**"، المجلة الجامعية لجامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، السعودية، ع11، 2006، ص 42، تاريخ الزيارة: 2021/02/03، توقيت الزيارة: 04:16، http://journkau.edu.sa

كما أن المعتقدات الخاطئة التي يتبنها الآباء في تربية أبنائهم باعتمادهم على الضرب يخلف فردا غير سوي يميل إلى ممارسة العنف مستقبلا، ويلجأ الوالدين للعنف ظنا منهم أن ذلك وسيلة ممارسة سلطتهم على الحلقة الأضعف في الأسرة (الأبناء).

ويرجع جنوح الآباء إلى ممارسة العنف والجريمة إلى الظروف الاقتصادية، فعجز رب الأسرة عن تامين المتطلبات الملحة لأفراد أسرته، إضافة إلى رحلة العمل الشاقة وظروفه القاسية، ناهيك عن شبح البطالة، كل ذلك يتسبب له في إحباطات وضغوط، أين يجد المتنفس لتفريغها في ممارسة أشكال من العنف على أفراد أسرته، وقد تدفع به المتغيرات السابقة إلى ولوج عالم التعاطي أين سيزداد الأمر سوءا.

وبالتالي فالمنشأ السوي للفرد وإحاطته بالحب والرعاية والاهتمام، مع توفير مناصب شغل تحفظ للمواطن كرامته، وتعيد الاستقرار لأسرته، بالإضافة إلى الاستحضار المتواصل للبعد القيمي الإسلامي في التعامل مع الزوجة والأبناء، فذلك يعد السبيل لاستئصال بوادر العنف الأسري من جذوره.

كما يوضح الجدول أعلاه عدم تناول جريدة "الخبر اليومي" لأخبار العنف والجرائم الأسرية، وخصوصا عندما يكون ولاة الأمور هم الجناة والأطفال هم الضحايا وذلك إدراكا منها لقدسية الأسرة، فنشر مثل هذه النماذج على صفحاتها يحرض على تقليدها وتفشيها في المجتمع.

وفيما يلي ذكر لبعض النماذج الموضحة لفئة المعتدي من أفراد الأسرة على مستوى جريدتي "النهار الجديد " على النحو الآتي:

- سكير يقتل زوجته بطعنات خنجر لأنه نهاه عن شرب الخمر في منزله! (الجاني الزوج).
- يختطف ابنه الرضيع ليحصل من طليقته على مبلغ 30 مليونا في قسنطينة[1].
- يعذب زوجته ويهشم رأسها ... وسيلان الدم ينقذها من الموت في كوريفة بالحراش[2].
- كهل يقتل ابنه بخنجر بسبب شاحنة بريك في ميلة[3].

1- فئة المعتدين من أفراد المجتمع:

2-1- من حيث الجنس:

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3031، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 7.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3031، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 7.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3337، الخميس 6 سبتمبر 2018، ص 7.

أوضحت نتائج الدراسة أن الفئة الأكثر اعتداء وممارسة لظاهرتي العنف والجريمة من جنس الذكور، وذلك بتكرار قدره 214 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 22.24%، أما الرتبة الثانية للمعتدين كانت لجنس الإناث بتكرار قدر بـ 57 تكرارا وبنسبة 05.92%.

ويمكن تفسير جنوح الذكور للإجرام والعنف، بالطبيعية الذكورية وتركيبتها المورفولوجية والهرمونية، والتي تدفعهم إلى إقامة الشجارات والاعتداءات إثباتا للرجولة والقوة، كما أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية ورحلة البحث عن القوت الملقاة أساسا على كاهل الذكور، والتي تدفعهم للاحتكاك بكثير من الأوساط المنشأة أين يتعرضون إلى إرهاصات في العمل أو مكان الدراسة أو الشارع.

ورغم الفرق الكبير بين نسبة الذكور والإناث في موضوعات العنف والجريمة كمعتدين، إلا أن نسبة المرأة في هذه المادة المنشورة تعد مؤشرا خطيرا، سابقة تحتاج إلى تنسيق الجهود بين جميع مؤسسات الضبط الاجتماعي لإيجاد حلول وقائية وردعية، ومنطلقة من الكشف عن الظروف والخلفيات التي شجعت المرأة للدخول في عالم الإجرام.

أن تحول المرأة من شخص مسلوب الإرادة وضحية إلى شخص فاعل للعنف ومجرم، يعد مخالفة لطبيعتها الأنثوية الرقيقة، وبالنظر إلى ما تم نشره في أعداد الدراسة من جرائم نسوية نجد أنها شاركت في كثير من الجرائم محكمة التخطيط والتنفيذ لدرجة لا يتحملها العقل البشري مثل: القتل والتنكيل بالجثث، النصب والاحتيال، الانضمام لعصابات المافيا والمنظمات الإرهابية، بيع المخدرات، السرقة والسطو المسلح وغيرها.

ويعزى دخول المرأة إلى عالم العنف والجريمة كمنفذ أومشارك في وقوعها إلى عدة أسباب، وفي مقدمتها التنشئة الاجتماعية والظروف الأسرية، ناهيك عن بحثها عن مورد مالي في حالة طلاقها أو وفاة زوجها بهدف إعالتها لأسرتها، إضافة إلى دخول المرأة بقوة في عالم الشغل والدراسة، والذي أسفر بدوره عن تعرضها للتحرش الجنسي والاغتصاب، كما أن العيش في الإقامات الجامعية فتح الباب للعصابات أن تستقطب الإناث إلى ارتكاب الجرائم، وممارسة الرذائل، وتعاطي المخدرات، وهذا ما أكدته إحدى الدراسات السابقة للباحثة "علمي نجاة"[1].

2-2- من حيث الفئة العمرية:

أوضح الجدول اعلاه أن الفئة العمرية الأكثر ممارسة للعنف هي التي يتراوح عمرها من 18 إلى 39 سنة (فئة الشباب)، حيث بلغ تكرارا المعتدين من هاته الفئة 136 تكرارا، وبنسبة تقدر بـ

(1) علمي نجاة، مرجع سابق، ص 253.

14.13%، وفي الرتبة الثانية تأتي فئة المعتدين المنتمية للمجال العمري من 40 إلى 60 سنة، (فئة الكهول)، أما الرتبة الثالثة فحصصت للمعتدين الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة (القصر) وذلك بـ 15 تكرارا وبنسبة 01.55%، فيما كانت المرتبة الأخيرة للمعتدين الذين تفوق أعمارهم 60 سنة (شيوخ)، وبالتالي فهناك تنوع في الفئات العمرية للمعتدين.

ويمكن تفسير ولوج فئة الشباب لعالم الجريمة بكثرة لخصوصية هذه الفئة المتسمة بالتهور والتسرع، إضافة إلى أنها فئة تعاني من الإقصاء والتهميش سواء في الأسرة، أو في مكان العمل أو في مكان الدراسة، أو في غيرها من مؤسسات المجتمع، دون التغافل عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فالشباب المجرم ضحية بدوره لظروف عائلية، ظروف التسرب المدرسي، ضحية لشبح البطالة والبحث عن العمل، ضحية للمخدرات...، فهذا النوع من القضايا وجب على الصحيفة معالجتها بالوقوف على الأسباب ووصولا إلى الحلول، بدل اتخاذها مادة إعلامية مثيرة تغذي بها محتويات الجريمة جذبا للقراء.

لقد أفضت نتائج الدراسة لفئة المعتدين من حيث الفئة العمرية، إلى دخول الأطفال والقصر عالم الإجرام من بابه الواسع، أين اختفت براءة الأطفال نتيجة ظروف اجتماعية مزرية تربية مختلفة عمادها العنف، مما دفع بهذه الفئة لارتكاب مجازر بغية الانتقام من ناحية والتقليد للنماذج الإجرامية من ناحية ثانية، الأمر الذي يستدعي الدراسة المستعجلة للموضوع مع تكثيف الجهود لعلاجها.

2-3- من حيث العدد:

كما أسفرت النتائج الكمية لفئة المعتدين من حيث العدد على أن الأفراد أكثر الفاعلين للعنف والجريمة بتكرار قدر بـ 179 تكرارا وبنسبة مقدرة بـ 18.60%، فيما كانت المرتبة الثانية لفئة الجماعات والعصابات بتكرار قدر بـ 106 تكرارا وبنسبة تعادل 11.01%، ويرجع غلبة الإطار الفردي على الإطار الجماعي في ممارسة العنف والجريمة، إلى أن دوافع جنوح الأفراد للإجرام أكثر توافرا في مجتمعنا الجزائري، وتصبح بدورها مع الوقت شرارة انطلاق في كثير من الأحيان لتكوين جماعات الأشرار حيث تتوحد الرؤى والدوافع الجامعة بين أفراد العصابة الواحدة.

2-4- من حيث الأدوار:

بينت نتائج الدراسة المتعلقة بفئة المعتدين من حيث دورها في المجتمع، أن فئة المسؤولين والإطارات تتصدر الفاعلين للعنف والجريمة بـ 58 تكرار وبنسبة تقدر بـ 06.02%، وفي الرتبة الثانية يأتي الموظفون بـ 32 تكرارا، وبنسبة تقدر بـ 03.32%، في حين حظيت فئة العاطلين عن العمل

بالمرتبة الثالثة بـ 22 تكرارا، وبنسبة مقدارها 02.28%، أما الرتبة الأخيرة للفاعلين في هذه الفئة فكانت للطلاب بـ 10 تكرارات وبنسبة تقدر بـ 01.03%.

عندما نتحدث عن الأدوار الاجتماعية لابد من ربط ذلك بمتغيرين أساسيين: أولهما علاقة الرئيس بالمرؤوس، وثانيهما البحث عن عمل، فبالعودة للمتغير الأول نجد أن أرباب العمل من إطارات ومسؤولين يسيئون استخدام سلطتهم وما منح لهم من صلاحيات بفضل مناصبهم، بشكل يدفعهم إلى انتهاك حقوق المواطنين، ونهب خيرات الوطن، وتعدي على الممتلكات العامة والخاصة دون رادع قانوني يوقف إجرامهم، كما أن المتغير الثاني وهو سعي الموطن الجزائري مهما كان سنه أو جنسه أو رتبته العلمية إلى البحث عن عمل، وجراء إخفاقه المتواصل في تأمين قوت العيش بسبب البيروقراطية والمحسوبية والإذلال، فتدفعه كرامته المفقودة بذلك إلى إيجاد طرق غير مشروعة للحصول على المال مبررها الانتقام من المحيط الأسرى والاجتماعي وردا للاعتبار، وفي هذا المقام وجب أن تلعب الصحافة دورها التحسيسي والتوعوي لخدمة الفرد والمجتمع.

وكأمثلة عن فئة الفاعلين (المعتدين) من أفراد المجتمع في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" ما يلي:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- 20 سنة سجنا نافذا لمسؤول سرية "المهاجرين" في "حماة الدعوة السلفية": من تلميذ في الثانوي إلى "أمير" مسؤول عن "الشكارة" ومشرف على الاغتصاب[1]، (المعتدي تلميذ).
- شكوى من مواطن تسلم شقة F3 بدل F4 كانت وراء تفجير الفضيحة "مير" بوزريعة أمام العدالة بتهمة التلاعب في منح شقق LSP ![2]، (المعتدي إطار مسؤول).
- تسلل مرتين داخل الصيدلية وغافل البائعة الحامل: شاب يسرق مهلوسات من صيدلية ويهرب من المحكمة بـ "ليمينوت"[3]، (المعتدي شاب عاطل عن العمل).
- انتقموا من الضحية بعد تقديمه شكوى ضدهم في خنشلة: عصابة مسلحة تقتل شابا وتصيب آخرين بجروح خطيرة، توقيف متهمين ووضعهم رهن الحبس المؤقت[4]، (المعتدي جماعة عصابة).

([1]) جريدة النهار الجديد، العدد 3235، الاحد 6 ماي 2018، ص 3.

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3235، الاحد 6 ماي 2018، ص 9.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3295، الثلاثاء 17 جويلية 2018، ص 9.

([4]) جريدة النهار الجديد، العدد 3295، الثلاثاء 17 جويلية 2018، ص 3.

ب- بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- مركز إجراء مسابقة المديرين والنظار بتبسة: أستاذ حارس يعتدي على مترشحة حامل وأخرى تتعرض لهجوم أشرار[1]، (المعتدي أستاذ).
- "الخبر" تنشر تفاصيله بالمطارات والمعابر: بطالون يعملون "بيلوت" لتهريب "الدوفيز" إلى الخارج[2]، (المعتدي شباب بطالون).
- عصابات المخدرات وقطاع الطرق يزرعون الرعب ببومرداس[3]، (عصابات).

3- فئة المعتدين من المؤسسات:

وتظهر نتائج هذه الفئة أن المعتدين من مؤسسات أخرى احتل الصدارة بـ 74 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 07.90%، أما المرتبة الثانية فحظيت بها كل من المؤسسات الطبية، والمؤسسات التعليمية والتربوية بتكرار قدر بـ 07 تكرارات وبنسبة تقدر بـ 0072%، في حين لم تسجل المؤسسات القانونية، والأمنية، والرياضية، والإعلامية، وكذا المهنية أي تكرار يذكر

ويمكن تفسير ما سبق من نتائج بظهور نوع من التسيب والانفلات على مستوى كثير من المؤسسات بسبب غياب الرقابة والضمير المهني أدى إلى جرأة المسؤولين عنها في الإساءة للمواطن وهضم حقه علنا، مستغلين مناصبهم والسلطة الممنوحة لهم، وتصدر الجرائم والممارسات العنيفة بشكل لافت للنظر عن مؤسسات جعلت في الأصل لخدمة المواطن مثل: المؤسسات الطبية، وما تمارسه من عنف ضد المرضى، وإهمال طبي أدى إلى وفاة الكثيرين، بالإضافة إلى البلديات والدوائر الحكوميات والوزارات التي تمارس تعسفا واجحافا بحق المواطن في العيش الكريم وسلبه ممتلكاته، ناهيك عن التجاوزات التي تقع فيها المؤسسات التعليمية حيث أصبحت أوكارا لممارسة العنف والجريمة على مستوى أطقمها الثلاث: التربوي، الإداري، المتمدرسين والعمال، فهذا التعدي المؤسساتي يولد حقدا وعنفا مضادا من قبل المواطنين تترجمه المظاهرات والاحتجاجات والتي تخلف بدورها فوضى في البلاد.

كأمثلة عن فئة الفاعلين (المعتدين) من مؤسسات في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" مايلي:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– الوالي ورئيسة الهيئة الوطنية لحقوق الطفل أبديا امتعاضهما الشديد: وضعية كارثية بمصلحة الأمومة والتوليد بمستشفى أبن سينا في ادرارا[1]، (المعتدي المستشفيات).

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 8929، الاثنين 16 جويلية 2018، ص 24.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الاثنين 5 يتمبر 2018، ص 21.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 21.

– 18 شهرا نافذا لرئيسي بلدية المسيلة الحالي والسابق بتهمة الفساد[2]، (رؤساء البلديات).

– متهمون بتبديد المال العام والتزوير واستغلال الوظيفة: إحالة ملف مدير وحدة الجزائرية للمياه وموظفين إلى وكيل الجمهورية في خنشلة[3]، (مؤسسة الجزائرية للمياه).

ب– بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– تمنراست أكثر من 20 شكوى وطعنا في عمليات توظيف لدى الوظيف العمومي[4]، (الجاني مؤسسة الوظيف العمومي).

– نظموا وقفة احتجاجية أمام مقر ولاية غليزان: مقصون من حصة 650 سكن بالمطهر ينتفظون[5]، (الجاني وزارة السكن، البلدية).

– بالموازاة مع قضية الشاحنات المعبأة بالحديد بالمنطقة البتروكيماوية المديرية توفد لجنة تحقيق في نفطال بسكيكدة[6]، (الجاني فرع لشركة نفطال).

– الوالي لا تتواصل[7]، (الجاني رئيسة الولاية).

– تحقيق في كيفية إنجاز سكنات بالبيرين في الجلفة[8]، (المؤسسة الاقتصادية للمقاولات).

– مشاريع السكن "التساهمي": ملف عجز عن معالجته غالبيته الولاة المتعاقدين على باتنة[9]، (الجاني الولاية + الدائرة).

جدول رقم (10–02) يوضح فئة الفاعلين (الضحية) للعنف والجريمة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / فئة الفاعلين (الضحية)		جريدة النهار		جريدة الخبر		المجموع			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أفراد الاسرة	أب	00	00	01	0.17	01	0.17	18	03.19
	أم	00	00	00	00	00	00		

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 9093، السبت 29 ديسمبر 2018، ص 11.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 9057، الجمعة 23 نوفمبر 2018، ص 6.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 6.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8738، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 7.

(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 8738، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 11.

(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 21.

(7) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 23.

(8) جريدة الخبر اليومي، العدد 8738، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 5.

(9) جريدة الخبر اليومي، العدد 8929، الاثنين 16 جويلية 2018، ص 10.

	زوج		02	0.35	00	00	02	0.35	
	زوجة		03	0.53	00	00	03	0.53	
	ابن		06	1.06	01	0.17	07	1.24	
	ابنة		03	0.53	01	0.17	04	0.70	
	أخ		01	0.17	00	00	01	0.17	
	أخت		00	00	00	00	00	00	
أفراد المجتمع	من حيث الجنس	أنثى	17	3.01	21	3.72	38	6.74	502	89.00
		ذكر	62	10.99	39	6.91	101	17.90		
	من حيث الفئة العمرية	أقل من 18 سنة	13	2.30	15	2.65	28	4.96		
		من 18 إلى 39	45	7.97	17	3.01	62	10.99		
		من 40 إلى 60	07	1.24	07	1.24	14	2.48		
		فوق 60 سنة	04	0.70	03	0.53	07	1.24		
	من حيث العدد	أفراد	86	15.24	30	5.31	116	20.56		
		جماعات	04	0.70	69	12.23	73	12.94		
	من حيث الأدوار	طلاب	04	0.70	11	1.95	15	2.65		
		موظفين	14	2.48	12	2.12	26	4.60		
		عاطلين عن العمل	10	1.77	09	1.59	19	3.36		
		مسؤولون وإطارات	05	0.88	02	0.35	07	1.24		
مؤسسات	طبية، صحية		04	0.70	00	00	04	0.70	44	07.80
	تعليمية وتربوية		00	00	07	1.24	07	1.24		
	قانونية (قضائية)		01	0.17	00	00	01	0.17		
	أمنية		01	0.17	00	00	01	0.17		
	رياضية		01	0.17	00	00	01	0.17		
	إعلامية		00	00	00	00	00	00		
	مهنية		00	00	00	00	00	00		
	أخرى		16	2.83	14	2.48	30	5.31		
المجموع			305	54.07	259	45.92	564	100		

تبين المعطيات الرقمية للجدول (**10-02**) والذي يوضح فئة الفاعلين (الضحية) للعنف والجريمة في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أن: أفراد المجتمع تصدرت فئة الفاعلين من ضحايا للعنف والجريمة بـ 502 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 89%، لتليها المؤسسات بـ 44 تكرارا وبنسبة مقدارها 07.80%، أما المرتبة الأخيرة بالنسبة لفئة الضحايا فكانت لأفراد الأسرة بـ 18 تكرارا وبنسبة

03.19%، وبهذا الترتيب نلاحظ اتفاقا في أولويات التحرير والمعالجة لفئة الفاعلين من ضحايا ومجرمين (معتدين) على مستوى الجريدتين.

1- فئة الضحايا من أفراد الأسرة:

نستنتج من المعطيات الرقمية للجدول أعلاه أن أكثر من يتعرض للعنف في قائمة الضحايا على المستوى الأسري هو الابن بـ 04 تكراران وبنسبة تقدر بـ 01.24%، لتليها البنت بـ 04 تكرارات ونسبة تقدر بـ 0.70%، أما المرتبة الثالثة في سلم الضحايا من أفراد الأسرة فخصصت للزوجة بـ 03 تكرارات ونسبة تقدر بـ 00.53%، في حين احتل الزوج المرتبة بتكرارين ونسبة تقدر بـ 00.35%، أما الرتبة الأخيرة فجمعت بين ضحيتين (الأب والأخ) وذلك بتكرار واحد ونسبة تقدر بـ 00.17%، أما الضحية الأخت فلم تسجل أي تكرار.

إن تفسير نتائج فئة الضحايا من أفراد الأسرة يتفق تماما مع ما أسلفنا ذكره في نفس الفئة من المعتدين، حيث أن أكثر الفئات التي يمارس عليها العنف والجريمة هم الأبناء لضعفهم، ويكون ذلك من قبل الآباء، والذين يعتقدون أنهم بتلك الممارسات يحققون مصالحهم، ومن بين مظاهر العنف والجريمة التي يقع ضحيتها الأبناء: الضرب، السب والشتم، الإهانة، الإهمال الأسري، التعذيب، القتل، الإجهاض، الاغتصاب، الاختطاف -في إطار تصفية الحسابات بين الوالدين المنفصلين- وغيره، وهنا وجب التنويه بالتدخل الفعال للصحافة كوسيلة للضبط الاجتماعي في توحيد الجهود مع مؤسسات المجتمع المدني بهدف إيقاف العنف والجريمة الممارسين في حق البراءة.

كما أظهرت عينة الدراسة أن الزوجة تقع ضحية للعنف الزوجي بمختلف أنواعه إلى حد الوفاة في كثير من الحالات، ورجع ذلك التنشئة غير السوية للزوج والتي أكسبته السلوك العنيف، إضافة إلى الضغوطات والحرمان المادي للزوج كفيلان بإحباطه، فبدل مواجهة هذه الظروف المعيشية القاسية، يمارس العنف ضد أسرته وحصوصا الزوجة، وكما لا يفوتنا وقوع الزوج في شرك المخدرات والتعاطي والذي يعد مدخلا له في عالم الإجرام من أوسع أبوابه، كما أن نظرة الرجل إلى المرأة بدونية تجعله ينكل بها معنويا وجسديا[1].

(1) نعيمة رحماني، **"نصيرة بكوش، دراسة أنثربولوجية لمسببات العنف والجريمة ضد المرأة"**، مجلة أنثربولوجية الأديان، تصدر عن مختبر أنثربولوجية الأديان ومقارنتها دراسة سيوسيوأنثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، مج10، ع1، 15 جانفي 2014، ص 94-94، تاريخ الزيارة: 2022/03/12، توقيت الزيارة: 17:29،
http://www.ashp.cerist.dz

أما العنف ضد الأصول، وكذا ضد الإخوة فقد عولج باقتضاب رغم خطورته وحرمته، وتبقى النسب الحقيقية لهذه الأنواع مجهلة.

وكأمثلة عن فئة الفاعلين (الضحايا) من أفراد الأسرة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" ما يلي:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

-يعذب زوجته ويهشم رأسها ... وسيلان الدم ينقذها من الموت في كوريفة بالحراش! [1]، (الضحية الزوجة).

- عام "سورسي" للاعب فاروق شافعي وزوجته بتهمة الاعتداء على طليقته[2]، (الضحية الزوجة السابقة).
- زوجة وأم لطفلين مهددة بالسجن لـ 5 سنوات بتهمة استغلال بناتها في الدعارة ببودواو[3]، (الضحية البنات).

ب- بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- سنوات تمر على توقف أحلام رب عائلة على حواف الطريق السيار: سائق مجنون قتل طفلين ويرفض جبر خاطر الضحية الوالد: "فاجعتي في فلذتي كبدي تحولت إلى مجرد ملف ورقي في أدراج المحكمة العليا"[4]، (الضحايا: ابن وابنة).
- الشرطة تنجح في إحباط محاولة انتحار عائلة بسكيكدة[5]، (الضحايا عائلة متكونة من الأب والأم والأبناء).

2- فئة الضحايا من أفراد المجتمع:

2-1- من حيث الجنس:

أوضحت نتائج الدراسة أن الذكور أكثر فئة تقع ضحية للعنف والجريمة بـ 101 تكرار وبنسبة تقدر بـ 17.90%، لتليها فئة الإناث بـ 38 تكرارا وبنسبة 06.74%، ويرجع ذلك لخصوصية كلا الجنسين فالإناث تفتقد أهلية المقاومة لضعفها أحيانا، ناهيك عن رضوخها للأعراف فتتحمل ما يمارس

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3031، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 7.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعء 14 فيفري 2018، ص 13.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 9.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 14.

(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 3402، الاحد 25 نوفمبر 2018، ص 24.

عليها من عنف سواء من الأب ، أو الأم، أو الأخ، أو الزوج حماية لكيان أسرتها وأبنائها، بالإضافة إلى عدم تحررها المادي الذي يساعدها في نزع قيود الذل عنها.

أم الذكر فميله للعنف يجعله يلعب دور الجاني والضحية، سواء في حالة الهجوم على الآخرين أو في حالة الدفاع عن النفس، كما أن التوزع الحضوري للذكور وكثرة احتكاكهم بجميع فئات المجتمع جعلهم عرضة للجريمة والعنف، وذلك في نطاق الأسرة أو الشارع أو مكان العمل.

2-2- من حيث الفئة العمرية:

أوضح الجدول أعلاه أن أكثر ضحايا العنف والجريمة ينتمون للفئة العمرية من 18 إلى 39 سنة، وذلك بـ 62 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 10.99%، أما الرتبة الثانية فكانت للضحايا الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة بـ 28 تكرارا وبنسبة 04.96%، أما الرتبة الثالثة فحظيت بها فئة الضحايا الذين تتراوح أعمارهم من 40 إلى 60 سنة بـ 14 تكرارا وبنسبة 02.48%، فيما سجلت فئة فوق 60 سنة الرتبة الأخيرة وذلك بـ 07 تكرارات وبنسبة 01.24%.

إن ما قيل عن جنوح فئة الشباب للعنف والجريمة من مبررات، ينطبق إلى حد بعيد مع أسباب وقوع ذات الفئة ضحية للعنف والجريمة، والتي يمكن لها في التهميش والإقصاء والحرمان إضافة إلى العوز المادي، دون أن ننسى التنشئة الاجتماعية ومساهمتها سلبا أو ايجابا في تكوين شخصيات الأفراد، وهذا ما أكده دراسة الباحثة "نجاة علمي".

2-3- من حيث العدد:

وضحت النتائج الكمية لفئة الفاعلين من الضحايا أن الافراد أكثر فئة تتعرض للعنف والجريمة وذلك بـ 116 تكرارا وبنسبة 20.56%، أما الرتبة الثانية للضحايا فكانت للجماعات بـ 73 تكرارا وبنسبة 12.94%.

ويمكن تفسير ذلك بأن الأفراد مهما كان جنسهم يسهل السيطرة عليهم وإخضاعهم بالقوة والعنف من قبل أفراد أو جماعات، "أما وحدة الأفراد الضعفاء تضع القوة، وذلك بوصف الوحدة الشكل المنظم لعنف الجماعة"[1]، وبالتالي فالفرد يستمد قوته من جماعته ويضعف دونها.

2-4- من حيث الأدوار:

(1) علاء اللامي، "**العنف الفردي والجماعي في سرديات علم النفس الكلاسيكي**"، صحيفة المثقف، ع5754، المصادف لـ: الثلاثاء 2022/06/07، ص 2، تاريخ الزيارة: 2022/06/07، توقيت الزيارة: 20:00،
http://www.almothaqaf.com

أوضحت النتائج المتعلقة بالأدوار التي تلعبها فئات ضحايا العنف والجريمة في جريدتي الدراسة، أن فئة الموظفين تحتل الصدارة بـ 246 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 04.60%، لتليها فئة العاطلين عن العمل بـ 19 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 03.36%، أما الرتبة الثالثة في قائمة ضحايا العنف والجريمة فقد حظيت بها فئة الطلاب بـ 15 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 02.68%، أما الرتبة الاخيرة فكانت للمسؤولين والإطارات بـ 07 تكرارات وبنسبة تقدر بـ 01.24%.

إن وقوع الموظف ضحية للعنف والجريمة مرجعه الإساءات والاعتداءات المختلفة التي يتعرض لها يوميا من مسؤوله المباشر أو رئيسه في العمل، ويقابل تلك الإهانات مثلا بالصمت تفاديا للطرد من الوظيفة مما يزيد سوءا يصل إلى التعدي الجسدي، والموظف في الإدارات العامة والخاصة يتلقى بعملاء جراء هذا الاحتكاك معهم لكافة أنواع العنف، وقد تسوء الأمور إلى ممارسة الإجرام في حقه، كما أن تقصير بعض الموظفين وكذا الإطارات والمسؤولين إضافة إلى سوء استغلالهم لمناصبهم وغلق الباب أمام مصلحة المواطن، يشعلون بذلك نار الغضب في العميل مما يتسبب بالاعتداء عليهم فرديا أو جماعيا.

ولتجنب مثل هذه الاعتداءات على الموظفين والمسؤولين والإطارات، وجب الالتزام بداية بتأدية مهامهم الوظيفية على أكمل وجه، وأن يضعوا في حسبانهم أن خدمة المواطن واجب، كما يجب على أرباب العمل تهيئة موظفيهم على احتواء العملاء وعدم إغضابهم، وأنه في حال حدوث بعض التصرفات الغريبة، يجب إتباع الإرشادات النظامية، التي تكفل له الخروج بسلام من تعدي العملاء عليه، ومن ضمنها الاتصال بالأمن أو الاتصال بالإدارة، والذين سوف يؤمنون بدورهم الحماية للموظف من أي اعتداء قد يتعرض له[1].

أما الطلاب والعاطلين عن العمل فيرجع تعرضهم للعنف إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فبحث المواطن عن العمل خصوصا إذا كان رب أسرة تجعله يتنقل من مكان إلى آخر أين يتعرض في هاته الرحلة إلى الكثير من الإهانة والإذلال ويقابل ذلك بالصمت نظير للقمة العيش.

3- فئة (الضحايا) من المؤسسات:

بينت نتائج الدراسة أن فئة الفاعلين من ضحايا للعنف والجريمة في المؤسسات الخاصة أو العامة بأن الرتبة الأولى في هذه الفئة كانت لمؤسسات أخرى بـ 30 تكرارا وبنسبة 05.31%، وفي الرتبة الثانية جاءت المؤسسات التعليمية والتربوية بـ 07 تكرارات وبنسبة تقدر بـ 00.70%، في حين

(1) جميل عودة إبراهيم، "**مسؤولية الدولة في حماية الحقوق والحريات**"، شبكة النبأ المعلوماتية، تاريخ الزيارة: 2021/12/14، توقيت الزيارة: 09:05، http://www.de anmalaa.org.propc

تساوت في الترتيب المؤسسان القانونية (القضائية)، والأمنية والرياضية بتكرار واحد وبنسبة 00.17%، في حين لم تسجل المؤسسات المهنية والإعلامية أي تكرار.

ولعل تفسير تعرض مؤسسات الدولة بجميع صنوفها مرده أساسا إلى الفساد الإداري من عدم احترام أوقات العمل ومواعيد الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل، وعدم تحمل المسؤولية[1]، إضافة إلى غياب البعد القيمي والخلقي عند التعامل مع المواطن، ناهيك عن الفساد الإداري المدبر والمخطط كالسرقة، إصدار القرارات الزائفة، والاختلاس والرشوة والتلاعب بالأرقام والحسابات .... إلخ.

إن هذه التجاوزات التي ترتكب من قبل مؤسسات الدولة العامة والخاصة وتدني مستوى الخدمات فيها إلى حد التعدي على المواطن وممتلكاته، يؤدي بدوره إلى رد فعل مضاد من المواطن ليسترجع ما سلب منه بلغة القوة عندما لا يجد آدان تصغي وقانونا يحمي، فيلجأ إلى التعدي على هذه المؤسسات وأقمها الإدارية والأمنية، كما قد يلجأ إلى التكسير والتخريب لأجهزة وهياكل هاته المؤسسات، ويكون ذلك بشكل فردي، أو بشكل جماعي.

ولقد رصدت لنا جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" نماذج وقعت ضحيتها الكثير من مؤسسات الدولة منها:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- قاموا بتخريب الواجهة الزجاجية للمبنى والأمن تمكن من توقيف 3 مهاجمين: مسبوقون يقتحمون محكمة تلمسان لتحرير بارونات كوكايين[2]، (الضحية المحكمة).
- محتجون على السكن يحاصرون مقر دائرة سور الغزلان .... وجريحان بعد مشادات مع أعوان الشرطة[3]، (الضحية دائرة سور الغزلان).

ب- بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- وكيل الجمهورية يأمر بتعميق التحقيق: اعتداء مسلح على مركز بريدي في بوحنيفية بمعسكر[4]، (الضحية مؤسسة مركز البريد).

([1]) بوشلاغم حنان، **"دور أخلاقيات الأعمال في مكافحة الفساد الإداري في المؤسسة"**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبة العامة، تصدر مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، ع8، ديسمبر 2017، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص 481.

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 3.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 6.

([4]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 24.

- رئيس بلدية أولاد إدريس تحت الرقابة القضائية: تحقيق حول سرقة تجهيزات مشروع مقر أمن سوق أهراس[1]، (الضحية هي البلدية).
- مدارس ورشات وأخرى تغمرها السيول[2]، (الضحية المدارس).

ونستخلص من خلال ما سبق ذكره حول فئة الفاعلين سواء معتدين أو ضحايا أن:

- أكثر الضحايا من أفراد الأسرة هم الزوجة والأبناء، أما المعتدين من أفراد الأسرة الأبوين.
- أن أكثر الضحايا المعتدين من فئة الشباب الذكور وفي إطار فردي.
- أن أكثر الضحايا المعتدين موظفين وإطارات أو عاطلين عن العمل.
- إن الدوائر الحكومية والبلديات وكذا المدارس والمستشفيات هي أكثر المؤسسات الفاعلة في العنف والجريمة بين ضحية ومعتدي.
- والحل الأمثل هو التنشئة الاجتماعية السوية، وتفير مناصب الشغل للشباب مع تأدية كل موظف لعماه، إضافة إلى ترقية الخدمات في المؤسسات الحكومية والخاصة مع حسن المعاملة، وعند معالجة الصحف لمثل هذه الظواهر وجب إيلاءها العناية الكافية، وعدم الاكتفاء بعرضها بل وجب توحيد لجهود مع مؤسسات المجتمع المدني لإيجاد حلول فاصلة.

وكأمثلة عن فئة الفاعلين (الضحايا) من أفراد المجتمع في جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** ما يلي:

أ- بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- سلبا ضحاياهما 450 مليون بعدما استبدلوهما بقصاصات ورقية: توقيف شابين متهمان بالنصب على مواطنين وسلبهم أموالهم بعد إيهامهم ببيعهم سيارات[3]، (الضحايا جماعات وأفراد مختلفي الأجناس).
- حارس يقتل رب عمله بقضيب حديدي في طماريس ببرج الكيفان[4]، (الضحية شيخ ثري).
- أحد الجناة قام بتصوير عملية الاعتداء عليها: تحرير مراهقة من خميس مليانة اغتصبها صديقها مع رفاقه في جبال السريعة بالبليدة[5]، (الضحية فتاة مراهقة).

---

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 8859، السبت 5 ماي 2018، ص 8.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 سبتمبر 2018، ص 4.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الاثنين 31 ديسمبر 2018، ص 9.

(4) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 9.

(5) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 9.

- مختل يعتدي على خطيبته السابقة بسلاح أبيض ويحاول اختطافها في قسنطينة[1]، (الضحية فتاة شابة).

ب- بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- العثور على جثة عشريني بمحيط الجامعة[2]، (الضحية شاب جامعي في العشرين من العمر).
- تحرير فتاة قاصر ببومرداس[3]، (الضحية فتاة قاصر).
- انتحار طالبة في الثانوية[4]، (الضحية طالبة شابة).
- رفضت الرضوخ لنزواته فقتلها[5]، (الضحية أنثى)
- وفاة غامضة لطفلة من النيجر[6]، (الضحية طفلة).

ثانيا- فئات كيف قيل؟ (محور الشكل):

بينما تهتم الفئات السابقة بالمادة الإعلامية فإن فئات الشكل تهتم بالقوالب والأنماط التي قدمت من خلالها المادة الإعلامية، ومن فئات الشكل الخادمة لأهداف الدراسة ما يلي:

2-1- فئة العناوين:

استخدمت هذه الفئة لأنها تخدم موضوع الدراسة، وتعكس درجة الاهتمام التي تعيرها الدراسة لمواد العنف والجريمة، ويعتبر العنوان عبارة قصيرة ملخصة الفحوى الإخباري للمقال أو عبارة موجهة إلى إثارة طموح القارئ وتوضح بخط كبير في أعلى المقال[7].

وتلعب العناوين دورا هاما في الصفحة إذ تمثل الإغراء الأول الذي يقدمه المصمم ليتحول المشاهد إلى قارئ، والعنوان عنصر تيبوغرافي بالغ الأهمية ومعترف بمكانته في عالم المطبوعات والنشر، ولا يكاد يخلو منشور أو مطبوع من المطبوعات على اختلاف أشكالها وأنواعها من العنوان.

إن العنوان لخبر أو حديث أو تحقيق صحفي يتوجه إليه القارئ بتلقائية وعفوية، فالعناوين التحريرية لها مكانتها في نفس القارئ فهي هدف قارئ ومشتري الجريدة بالمقام الأول[8]،كما يعد العنوان أول ما

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 9.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 سبتمبر 2018، ص 24.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 سبتمبر 2018، ص 24.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8738، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 21.

(5) جريدة النهار الجديد، العدد 8929، الاثنين 16 جويلية 2018، ص 21.

(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 8817، الخميس 22 مارس 2018، ص 2.

(7) نور الدين بليبل، **مفاهيم إعلامية: سلسلة الثقافة الإعلامية**،ع1، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 05.

(8) رائد العطار، **إخراج الإعلان الصحفي**، (د.ط)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 11.

يجذب القارئ إلى مطالعة الخبر حيث قالت العرب قديما أن الرسالة تقرأ من عنوانها، لذلك يجب على الصحفي أن يتفنن في اختيار العنوان المناسب والمعبر عن الخبر الذي ينوي إيصاله لجمهور القراء لأن إهمال العنوان يعني إهمال الخبر ككل، والتأثير سلبا على أهميته في الصحيفة مما يدفع القارئ إلى تجاوزه والتخلي عنه.

ويعتبر العنوان تاج الخبر بحيث يجب أن يكون مطابقا لمحتوى الخبر أو مستمدا منه حتى يقع في نفس القارئ ويؤثر فيه ويجذبه إلى قراءته بصفة كلية، وأن يكون دقيقا في معلوماته و مختصرا و صادقا وصحيحا وموضوعيا، وبلغة معبرة ومصطلحات تكون في مستوى فهم القارئ وغير مبالغ فيه[1].

ويفيد العنوان في إحداث تأثير سريع ومباشر على القارئ وإعطاء بعض البيانات السريعة للقارئ الذي يتصفح جريدته أو مجلته بسرعة، وعلى هذا الأساس يقتصر العنوان على بعض المعلومات الهامة[2]، ويتكون من سطر أو مجموعة أسطر وتكتب بحروف كبيرة وتسبق المادة الصحفية والغرض منه هو جعل القارئ راغبا في قراءة المادة الصحفية فورا وبلا تأجيل، وفتح شهيته إلى متابعة القراءة والانتقال إلى المقدمة ومنها لبقية المادة الصحفية، وحكم القارئ على تلك المادة يتم بمجرد قراءة العنوان، لذلك فهو يركز على الحقيقة الجوهرية في الخبر[3].

وتستخدم صحف الإثارة العناوين بهدف إثارة اهتمام القراء، وهذا من خلال تفننها في تصميم العناوين المثيرة[4]، لعلمها أن الناس تستهويهم العناوين الجذابة والعريضة للقصص الإخبارية أكثر من المضمون الإخباري في حد ذاته أحيانا، وفي الحقيقة أن الكثيرين يطالعون العناوين فقط دون قراءة مضمون الخبر[5]، كما تركز صحف الإثارة على العناوين الملونة، وذلك لأهمية اللون في جذب الانتباه وماله من بعد قيمي ينعكس على نفسيتنا ويدخل في اعتبارنا عند التفضيل أو الاختيار، وهو يحرز قدرة هائلة على توليد أفكار وإيحاءات بعضها معنوي مجرد وآخر محسوس ملموس[6].

---

(1) نوار باهي، مرجع سابق، ص 37 – 38.

(2) صفوت العالم، **عملية الاتصال الإعلاني**، ط7، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 166.

(3) محمد فريد محمود عزت، **دراسات في فن التحرير: في ضوء معالم قرآنية**، ط1، دار الشروق، جدة، السعودية، 1984م، ص 249.

(4) عبد اللطيف حمزة، **المدخل إلى فن التحرير الصحفي**، مرجع سابق، ص 158.

(5) جون ميرل، رالف وينشتاين، مرجع سابق، ص 379.

(6) فايزة يخلف، "**دور الصورة في التوظيف الدلالي للرسالة الإعلامية: دراسة تحليلية سيمولوجية لعينة من إعلانات مجلة الثورة الإفريقية**"، مذكرة مكملة لنيل الماجستير، غير منشورة، معهد علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، جوان 1996، ص 91.

وتماشيا مع هدف الدراسة ركزت في هذه الفئة على أنواع العناوين الموظفة من قبل عينة الدراسة وتم تقسيمها كما يلي:

1 – أنواع العناوين من حيث الشكل الإخراجي:

1-1- العنوان العريض (المانشيت): ويطلق عليه أيضا العنوان الرئيسي وهو الذي يحمل محور الخبر أو خلاصة الموضوع الصحفي، أي أنه يحتوي على أهم ما فيه، لذلك جرت العادة أن يكون متميزا عن صلب الموضوع من حيث حجم الحروف المستخدمة بصفة أساسية، ويمكن زيادة تميزه بإعطائه اتساعا أكبر من اتساع المتن نفسه، علاوة على إمكانية استخدام البياض بين سطوره كوسيلة لإضاءة العنوان وتوضيحه أمام القارئ(1).

وهو الذي يعبر ويشير إلى أهم الأحداث التي حصلت في اليوم السابق، وعادة يأتي منسجما مع سياسة واتجاهات الصحيفة، وهو الذي يحمل الفكرة الاهم والرئيسية في الموضوع ويجب إعطاؤه أكبر الاحجام وأكبر الاتساعات بما يتفق والاهمية التحريرية الكبيرة التي يمثلها دون بقية سطور العناوين المصاحبة لذات الموضوع(2).

كما يعد من أبرز العناوين وأكبرها دلالة على الخبر الذي يخصه وأقواها صلة به وبمضمونه الإخباري(3)، وهنا لابد من الإشارة إلى أن العنوان الرئيسي ووفق تقسيم أنواع العناوين يحتل المرتبة الأولى سواء من حيث المضمون (التحرير)، ومن حيث الشكل (الإحراج).

1-2- العنوان الثابت: ويستخدم هذا النوع من العناوين فوق الأعمدة التي يحررها كتاب ثابتون أو فوق الأبواب الدائمة، وفي أحيان أخرى يستخدم هذا العنوان للدلالة على محتوى صفحات كاملة بشرط ظهورها بشكل دوري في الصحيفة، وقد جاءت تسمية العنوان الثابت بهذا الاسم نظرا لظهوره بشكل دوري في نفس المكان من الصفحة وبنفس الحجم والهيئة ونوع الحروف والمعالجة التيبوغرافية ويعد العنوان الثابت من المعالم الرئيسية للصفحات التي تحتويها ولذلك لابد أن تكون واضحة وبارزة يستدل عليها القارئ بسهولة ويسر.

ويمكن أن نطلق على هذا النوع من العناوين بضيف الصفحات، حيث لا تخلو أية صحيفة من استخدامه، تارة يظهر على الصفحة الاولى وتارات أخرى في الصفحات الداخلية المخصصة بالأدب

(1) أشرف صالح، **"دراسة مقارنة بين الطباعة البارزة والملساء"**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، القاهرة، 1989، ص 143.

(2) سعيد النجار، **الإخراج الصحفي**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 145.

(3) علي نجادان، **الإخراج الصحفي**، ط1، مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص145.

والعلوم والاقتصاد وغيرها، وعادة ما يأخذ كلمة واحدة إلى ثلاث كلمات واتساعه يقارب اتساع العمود وحجم حروفه تتراوح بين 20-24 بنط.

وأحيانا يظهر العنوان الثابت بشكل يومي في الأبواب الثابتة واحيانا أخرى بشكل أسبوعي، وهو قد يعود إلى شخص واحد (كاتب) أو إلى عدة أشخاص يتناوبون عليه بصورة يومية، وهو يكتب بطريقتين إما بالخط اليدوي أو بالحروف حسب ما يقرره المخرج الصحفي(1).

1-3- العنوان التمهيدي: يسبق العنوان الرئيسي ويقوم لمهمة التمهيد إلى مضمون وهو لا يتحدد بعدد الكلمات وإنما بالمساحة التي يستغلها حيث يجب ألا تزيد مساحته على نصف مساحة الرئيسي، ويحتل مكانا إما أن يتوسط الرئيسي أو على يمينه، وحروفه يجب ألا تتشابه مع حروف الرئيسي بمعني أن يكون حجمه مغايرا لحجم حروف العنوان الرئيسي، وعند استخدام اللون في العنوان الرئيسي يجب إعطاء التمهيدي لونا مغايرا أيضا، ويمكن أن يكتسب خصائص العناوين الاخرى إذ يتضمن بعض حقائق موضوع العنوان الرئيسي(2).

1-4- العنوان الممتد: يقل العنوان الممتد عن اتساع العنوان العريض، واتساعه يكون أكبر من اتساع العمود الواحد، وأقل من اتساع مجموع عدد الأعمدة على الصفحة.

وقد تلجأ الصحف ولاسيما الحزبية منها إلى وضع أكثر من عنوان ممتد للموضوع الواحد، سعيا منها لإبراز الموضوع وجذب الانتباه لمادة الصحيفة التحريرية، ويعد هذا الإجراء تعويضا عن عدم استخدام العنوان العريض.

وقد يصرف هذا الإجراء القارئ عن قراءة الموضوع اعتقادا منه بأن قراءة هذه العناوين الممتدة كافية للحصول على ما يريد معرفته حول هذا الموضوع(3).

1-5- العنوان العمودي:

ويشير إلى سطور العنوان التي لا يزيد اتساعها عن عمود واحد وهو ما يميز الإخراج الرأسي الذي يعتمد على تكوين الصفحة من وحدات طولية لا عريضة، وينتشر استخدام هذا النوع من العناوين على

(1) علي نجادان، مرجع سابق، ص 149.
(2) علي نجادان، مرجع سابق ، ص 146.
(3) سعيد الغريب النجار، "**المحاضرة الثانية من الإخراج الصحفي**": **العناوين**، تاريخ الزيارة: 2017/05/12، توقيت الزيارة: 08:55. http://mr-3lam-blogspot.com

الصحف الأولى والصفحات الإخبارية عموما نظرا لقصر الموضوعات أو الاخبار المنشورة على مثل هذه الصفحات(1).

1-6 العنوان الفرعي : عادة يتم استخدام العناوين الفرعية بين فقرات المواضيع الهامة ليميز القارئ بين فقرة وأخرى، بحيث يتم تمييز العناوين الفرعية عن بقية المواضيع بالشكل والحجم.

ويستخدم العنوان الفرعي عندما لا يستطيع العنوان الرئيسي القيام بالمهام الإخبارية المطلوبة، ويكون أسفل العنوان الرئيسي ويكون مختلف عنه، ويلجأ إليه في : الأخبار المركبة، الروايات الإخبارية، التحقيقات الصحفية.

والعناوين الفرعية هي التي تفصل بين معظم فقرات الموضوع الواحد، وتكون الحاجة إليها أشد في المواضيع الطويلة لكسر حدة الرمادية الباهتة التي تكونها حروف المتن، فضلا عن إراحة العين أثناء القراءة(2).

1-7- العنوان المفرد (عنوان السطر الواحد): عنوان معروف وشائع وأمثلته كثيرة في أي صحيفة أو مجلة، ودائما يكون على عمود أو اثنين.

1-8- عنوان الكلمة الواحدة: لا يستخدم هذا النوع من أنواع العناوين في الإخراج الصحفي إلا نادرا لأنه يتطلب الدقة في اختيار الكلمة والحديث القوي الذي تدل عليه هذه الكلمة بصورة معبرة، وذلك لما له من انعكاس إعلامي يحتمل أكثر من معنى(3).

1-9- العنوان التكميلي: هو السطر التالي للعنوان الرئيسي سواء كان مانشيت أو ممتد، ويستخدم عندما لا يستوفي العنوان العريض أو الرئيسي فحوي الخبر ولها وظائف هي:

- إعطاء معلومات إضافية.
- تحفيز وزيادة رغبة القارئ لمواصلة القراءة.
- الربط بين العنوان الرئيسي ومقدمة الخبر.

(1) كمال عبد الباسط الوحيشي، **أسس الإخراج الصحفي: دراسة تطبيقية على الصفحات الأولى في الصحف اليومية الليبية 1969-1973**، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1999، ص 380.

(2) نهلة أبو رشد، **كتابة وتحرير الأخبار(1)**، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020، ص 165.

(3) كمال عبد الباسط الوحيشي، مرجع سابق، ص 380

1-10- العنوان المتدرج: ويتألف هذا العنوان من سطرين أو ثلاثة أسطر متساوية في الطول، وتترك مسافة محددة بين بداية السطر الأول وبداية السطر الثاني، وتترك نفس بين بداية السطر الثاني وبداية السطر الثالث، ويظهر لنا العنوان على شكل درج (سلم) بتدرج منتظم.

1-11- العنوان الهرمي: ويتكون هذا النوع من العناوين من سطرين أو ثلاثة، يكون السطر الثاني أقصر من الاول والسطر الثالث أقصر من السطر الثاني بحيث يظهر على شكل هرم مقلوب، أو يحدث العكس حيث يكتب السطر الأول أقل من الثاني والسطر الثاني أصغر من السطر الثالث ويسمى الهرم المعتدل(1)، أي عنوان رئيسي تتلوه عناوين أخرى مرتبة تصاعديا ومعظم استخداماته في العناوين الصغيرة وخاصة على عمود واحد.

1-12- العنوان المعلق: يتألف من سطر كامل وأطول، يتلوه سطران أو ثلاثة أسطر متساوية الطول، وإن كانت أقل اتساعا من السطر الأول، وقد تزخرفت بدايتها بحيث تبدو كجسم معلق في السطر الأول.

1-13- العنوان المنطلق لليسار (موحد البداية): تتألف من عدة أسطر تبدأ مع بداية الأسطر في العمود فلا تصل إلى نهايته ولا توجد قاعدة تحدد طول السطر(2).

1-14- العناوين موحدة البداية والنهاية : بحيث يتكون العنوان من سطرين إلى ثلاثة أسطر متساوية الطول تتفق في البداية والنهاية، ويكثر هذا العنوان في الصحافة الدولية.

1-15- عنوان الفقرة : يوضع بين فقرات الخبر ملخصة أجزاءه، فاصلة ومقسمة لموضوعات (يشبه العنوان الفرعي).

1-16- العنوان الجانبي : وتوضع على جانبي المادة الخبرية، أو بوسطها أو بأسفلها(3).

2 – أنواع العناوين من حيث المضمون (الوظيفة التحريرية):

2-1- العنوان الملخص (المختصر) : هو العنوان الذي يختصر كل الحدث أو أهم ما فيه ويقدم للإجابة عن أهم الاستفهامات، مثل (ماذا، ومن؟)وقد يضاف إليهما إجابات لاستفهامات أخرى، مثل (أين ومتى؟)(1).

---

(1) عمران الهاشمي المجدوب، **"مفهوم العنوان الصحفي وأهميته ووظيفته في الصحافة"**، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد كلية التربية للعلوم الإنسانية، ابن رشد، العراق، ع8، ربيع 2015، ص 201.

(2) أديب خضور، **الخبر الصحفي**، مطابع دار البعث، دمشق، 1982، ص 88-89.

(3) **"العنوان الخبري"**، تاريخ الزيارة: 2019/02/03، توقيت الزيارة: 11:30
http:// www.rozhnamawany.com.

2-2- العنوان التوضيحي : له وظيفة الشرح والتفسير لمحتوى الخبر، ويجيب في الغالب عن السؤالين: كيف؟ ولماذا؟(2).

2-3- العنوان الوصفي : وهو العنوان الذي يركز على عنصر الوصف لكيفية وقوع الحدث(3).

2-4- عنوان التأكيد والنفي : وهو العنوان الذي يعني بتأكيد أو نفي المعلومة، وعادة ما يتصل بالأخبار الكبرى، وعندما يقترن بمصدر مهم، يؤدي الغرض من استخدامه بصورة فائقة(4).

2-5- عنوان التناقض والمقارنة : يتضمن كلمات متضادة أو مفارقة بين واقع الحياة أو مقارنة بين الماضي والحاضر(5).

2-6- العنوان الطريف أو الساخر : تلجأ الصحف إلى هذا النوع من العناوين، لكسر حالة الجمود والرقابة في صفحاتها، فتقدم للقراء مادة مسلية وخفيفة(6).

2-7- عنوان الاقتباس : وهو العنوان الذي يقوم على اقتباس المحرر لجملة مهمة وردت على لسان المصدر، شريطة أن تنال اهتمام القراء، ويجب أن توضح العبارة المقتبسة من التصريح أو الحديث داخل علامات تنميص، وتسبقها نقطتان بوضع عمودي، للدلالة على الاقتباس وهو ما يعمل به في غرفة الأخبار(7).

2-8- العنوان الغامض : عنوان يوحي بموضوع مثير دون أن يحدده، والفائدة من هذا العنوان أنه يجذب اهتمام القارئ ويدفعه لإتمام قراءة الموضوع.

2-9- عنوان الحكمة أو المثل : وهذا العنوان قد يكون بعيد عن موضوع الخبر ويتصل به في أنه يعلق عليه بمثل أو حكمة.

(1) محمد معوض، عبد السلام إمام، **المدخل في فن الخبر الصحفي وتطبيقاته العملية**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص 203

(2) محمد منير حجاب، **الموسوعة الإعلامية**، مج46، دار الفجر للنشر والتوزيع، (د.م)، (د.س)، ص 1749.

(3) خليل إبراهيم فاخر، **"بناء الخبر الصحفي رؤية مقترحة لتحرير الأشكال الخبرية"**، مجلة الباحث الإعلامي، ع37، 30 سبتمبر/ أيلول 2017، جامعة بغداد كلية الإعلام، العراق، ص 12.

(4) محمد معوض، عبد السلام إمام، مرجع سابق، ص 210.

(5) جمال الفار، **المعجم الإعلامي**، ط1، دار أسامة، عمان، 2006، ص 235.

(6) عبد الستار جواد، **صناعة الأخبار**، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2000، ص 218.

(7) محمد معوض، عبد السلام إمام، مرجع سابق، ص 204.

2-10- العنوان الاستفهامي : هو ذلك العنوان الذي يصاغ في شكل سؤال لجذب القارئ وإثارة اهتمامه في الوقت الذي يطرح فيه المشكلة ويحث القراء على المشاركة في الإجابة(1).

2-11- العنوان التقريري : يقدم عناصر الموضوع مضافا إليها رأي الصحيفة أو الصحفي، وقد يكون هذا الرأي سلبيا أو ايجابيا.

3 – العناوين من حيث الوظيفة التأثيرية :

3-1- العنوان التحريضي : يستثير ويوجه ويطلب من المخاطب تحركا ما، وقد يتوجه بنوع من التحريض في العنوان إلى شخص أو إلى جمهور خاص أو عام(2).

3-2- العنوان الإخباري : وهو الذي يدل دلالة واضحة على مضمون الموضوع ويقدم معلومات عنه، يهدف إلى إعطاء القارئ أهم شيء في الخبر، وفي هذا النوع يمكن أن يقوم سطر واحد بالمهمة دون الأسطر المكملة(3)،كما يقدم العنوان الإخباري معلومات جديدة تتصل بالخبر الأساسي بحياد تام.

3-3- العنوان التوجيهي : يصلح هذا العنوان للموضوعات المتصلة بالقارئ مباشرة، ولذا فإن العنصر الرئيس فيها هو الفائدة أو النتائج، ودائما ما يكون التوجيه متصلا بموضوع آخر، وغالبا ما يحرص على تطبيق السياسة التحريرية وتلوين الخبر باللون الأيديولوجي للوسيلة.

3-4- العنوان التحريضي : وهو الذي يعطي لغة التفضيل لأمر ما.

3-5- العنوان الاستدراجي : وهو العنوان الذي يعطي كل جوهر الخبر أو الموضوع، ولكن يستثير ويستدرج إليه انتباه القارئ(4).

ولقد استخدمت وحدة الجملة كوحدة للتصنيف ووحدة الفكرة كوحدة للتحليل بالنسبة لفئة العناوين، والجدول الآتي يوضح النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الكمي والكيفي لهذه الفئة كما يلي:

الجدول رقم (11) يوضح فئة العناوين الرئيسية في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

(1) رباب صلاح السيد ابراهيم، **الخبر الصحفي وفنونه**، جامعة المنوفية، كلية التربية النوعية، قسم الإعلام التربوي، ص 185.

(2) جمال الفار، مرجع سابق، ص 235.

(3) أديب خضور، **الخبر الصحفي**، مرجع سابق، ص 87.

(4) **العنوان الصحفي**، تاريخ الزيارة: 2021/01/04، توقيت الزيارة: 13:10

http:// www.minia.edu.eg .

الجريدتين / فئة العناوين الرئيسية	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
العناوين من حيث الشكل الإخراجي	915	33.92	712	26.39	1627	60.32
العناوين من حيث المضمون (الوظيفة التحريرية)	384	14.23	296	10.97	680	25.21
العناوين من حيث الوظيفة التأثيرية	254	09.41	136	05.04	390	14.46
المجموع	1553	57058	1144	42.41	2697	100

توضح المعطيات الرقمية للجدول رقم (**11**) والمتعلق بفئة العناوين الرئيسية في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أن: العناوين من حيث الشكل الإخراجي احتلت الصدارة في أولويات التوظيف بالنسبة لجريدتي الدراسة عند معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة، وذلك بـ 1627 تكرارا وبنسبة 60.32%، في حين خصصت المرتبة الثانية في قائمة العناوين الرئيسية للعناوين من حيث المضمون (الوظيفة التحريرية) وذلك بـ 680 تكرارا، وبنسبة 25.21%، أما الرتبة الثالثة والأخيرة فكانت للعناوين من حيث الوظيفة التأثيرية بـ 390 تكرارا، وبنسبة 14.46%، وبالإجمال كانت أفضلية المعالجة والتوظيف لكل نوع من العناوين الرئيسية لجريدة "النهار الجديد"، أكثر من جريدة "الخبر اليومي".

ويرجع الاهتمام الأول من قبل الجريدتين بالعناوين من حيث الشكل الإخراجي، وذلك لإدراكها لأهمية شكل العنوان من حيث الحجم واللون وطريقة الكتابة في إثارة اهتمام القراء تجاه المادة المنشورة حول العنف والجريمة، كما أولت صحيفتي الدراسة حسب أجندتها التحريرية عناية بتوظيف العناوين من حيث المضمون (الوظيفة التحريرية)، وهذا لوعيها بأهمية المضمون المقدم من خلال العناوين في التأثير على جمهور القراء، وجذبهم بعد اطلاعهم الأولي على مضامينها –العناوين–، وتحفيزهم للاستزادة بإكمال قراءة تفاصيل الأخبار المرافقة لها، أما بالنسبة للعناوين من حيث الوظيفة التأثيرية رغم قلة اهتمام الصحيفتين بهذا النوع إلا أن النوعين السابقين يزيدان من قوة وتأثير العناوين.

الجدول رقم (11–01) يوضح نوع العناوين من حيث الشكل الإخراجي في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / العناوين من حيث الشكل الإجراجي	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
العنوان العريض (المانشت)	89	05.47	62	03.81	151	09.28
العنوان الثابت	00	00	00	00	00	00

العنوان التمهيدي	138	08.48	87	05.34	225	13.82
العنوان الممتد	59	03.62	29	01.78	88	05.40
العنوان العمودي	00	00	00	00	00	00
عنوان الفقرة	46	02.82	55	03.38	101	06.20
العنوان المفرد (عنوان السطر الواحد)	142	08.72	59	03.62	201	12.35
العنوان التكميلي	93	05.71	29	01.78	122	07.49
العنوان الملون	65	03.99	98	06.02	163	10.01
عنوان الهرم المقلوب	67	04.11	69	04.24	136	08.35
عنوان الهرم المعتدل	77	04.73	83	05.10	160	09.83
العنوان المعلق	04	0.24	09	0.55	13	0.79
العنوان المنطلق إلى اليسار(موحد البداية)	10	00.61	19	01.16	29	01.78
عنوان موحد البداية والنهاية	18	01.10	27	01.65	45	02.76
العنوان المتدرج	00	00	13	00.79	13	00.79
العنوان المؤطر	60	03.68	39	02.39	99	06.08
العنوان الجانبي	00	00	04	00.24	04	00.24
العنوان المدمج (متعدد الوظائف)	47	02.88	30	01.84	77	04.73
المجموع	915	56.23	712	43.76	1627	100

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (**11-01**) والذي يوضح نوع العناوين من حيث الشكل الإخراجي في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أن: هناك تنوع في توظيف في العناوين من حيث الشكل الإخراجي وفق ما يتناسب والسياسة التحريرية لصحيفتي الدراسة مع ملاحظة أن جريدة "النهار الجديد" اهتمت بشكل أكثر بتوظيف هذا النوع من العناوين بنسبة 56.23% مقابل ما نسبته 43.76% بالنسبة لجريدة "الخبر اليومي"، حيث احتل العنوان التمهيدي المقدمة بـ 201 تكرار وبنسبة 12.35%، والموزعة بنسبة 08.72% على جريدة "النهار الجديد"، وبنسبة 03.62% على جريدة "الخبر اليومي"، أما الرتبة الثالثة فقد حظي بها العنوان الملون بـ 163 تكرارا، وبنسبة 10.01% والتي تقدر بـ 06.02%، وعلى جريدة "النهار الجديد" بنسبة 03.99%.

وشغل عنوان الهرم المعتدل المرتبة الرابعة بـ 160 تكرارا وبنسبة 09.83%، وموزعة بتقارب بين الجريدتين، حيث أخذت جريدة "الخبر اليومي" ما نسبته 05.10%، فيما أخذت جريدة "النهار الجديد" ما نسبته 04.73%، أما المرتبة الخامسة فكانت للعنوان العريض (المانشيت) بـ 151 تكرارا

وبنسبة 09.28% وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 05.47% وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 03.81%.

وأتى في المرتبة الموالية عنوان الهرم المقلوب بـ 136 تكرارا، وبنسبة 08.35%موزعة بتساو على جريدة "النهار الجديد" ب04.11%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 04.24%، أما الرتبة السابعة للعنوان التكميلي بـ 122 تكرارا وبنسبة 07.49%، وموزعة بأفضلية على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 05.71%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 01.78%، أما الرتبة الثامنة لعنوان الفقرة بـ 101 تكرارا وبنسبة 06.20% موزعة بتقارب على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 02.82%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 03.38%، أما الرتبة التاسعة فكانت للعنوان المؤطر بـ 99تكرارا وبنسبة 06.08%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 03.68%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 02.39%، أما الرتبة العاشرة فكانت للعنوان الممتد بـ 88 تكرارا بنسبة 05.40%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 03.62%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 01.78%.

وخصصت الرتبة الحادية عشر للعنوان المدمج بـ 77 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 04.73% وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 02.88%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 01.84%، أما الرتبة الثانية عشر فكانت للعنوان + موحد البداية والنهاية بـ 45 تكرارا وبنسبة 02.76%، وفي حين حظي العنوان المنطلق إلى اليسار بالمرتبة الثالثة عشر وذلك بـ 29 تكرارا وبنسبة 01.78%، أما العنوان المتدرج والعنوان المعلق فأخذا نفس التكرار بـ 13 تكرارا ونفس النسبة 00.79%، في حين كانت الرتبة الخامسة عشر من نصيب العنوان الجانبي والذي اختصت جريدة "الخبر اليومي" بدراسته بـ 4 تكرارات وبنسبة 00.24%، في حين لم يسجل العنوان الثابت والعنوان العمودي أي تكرار يذكر.

يؤدي العنوان كعنصر طيبوغرافي إلى إثارة القارئ وفضوله لمعرفة فحوى الخبر، كما أنه يعتبر مقدمة ومدخل متعدد الأهداف لما له من قوة اخراجية وترويجية وتأثيرية[1].

ويعتبر العنوان الصحفي إلى جانب الصورة المادة الأساسية التي ترتكز عليها الجريدة في إخراجها بصورة نهائية، لهذا تستخدمه الصحف بأشكال وأساليب مختلفة بهدف التأثير في القارئ وإقناعه بوجهات نظرها في المواد المنشورة، أو من نتائج كمية بكل ما يحدث محليا وعربيا وعالميا[1].

(1) العنوان الصحفي، تاريخ الزيارة: 2021/10/13، توقيت الزيارة: 20:56، https://www.miniéa.edu.eg

ونستشف من خلال ما لم تعرضه مدى اهتمام جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" بشكل العنوان، وكان العنوان التمهيدي متصدرا لقائمة أولوياتها، حيث رافق معظم أنواع العناوين الأخرى كمقدمة شارحة لها ولمحتوى الخبر، ويسهم العنوان التمهيدي من خلال ما يقدمه من ومضات مختصرة في إثارة القارئ ولفت انتباهه لتكملة قراءة مضمون الخبر، كما تكمن قوة العنوان التمهيدي فيما ينشئه من علاقة مع العنوان الرئيسي، حيث يرصد هو نتيجة الخبر بشكل ينبه ذهن القارئ للبحث عن أسبابه والتي يجدها فيما يليه من عناوين، كما وظفت جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" العنوان التمهيدي عند معالجتها الجرائم التي تهم الرأي العام بخطورتها، وقد تكتفي الصحيفة بعنوان تمهيدي واحد أو تتعداه إلى عنوانين حسب مقتضى الحال، ومن أمثلته في الجريدتين مايلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– مقر VFS لمعالجة طلبات التأشيرة إلى فرنسا لا يتوقر على شهادة المطابقة X2 على رخصة البناء[2].

– مراهقة ووالدها ضمن شبكة مختصة في السطو على محلات بيع المجوهرات[3].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– شكاوى بالجملة حول تدنى الخدمات الطبية: مطالب بإيفاد لجنة تحقيق وزارية إلى مستشفى ورقلة[4].

– على خلفية غياب الأمن داخل المرفق: استقالة جماعية لأطباء مستشفى سليمان عميرات في تقرت[5].

– تصدرت المشهد الثوري تاريخيا وتتذيل المشهد التنموي حاليا: بلدية بوطالب في سطيف سحر وإرهاب وتخلف[6].

([1]) سيماء سعدون عزيز، إبتهال رشيد، "**فن إخراج العنوان الصحفي في الصفحة الأولى لجريدة الصباح العراقية للمدة من (2012/01/01 ولغاية 2012/01/31)**"، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد كلية التربية للبنات، العراق، 2013/09/30، مج24، ع3، ص 840.

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 1.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 9.

([4]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 6.

([5]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 7.

([6]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8817، الخميس 22 مارس 2018، ص 12.

إن توظيف جريدتي الدراسة للعنوان المفرد كان بشكل مكثف، حيث يبرز بكثرة على مستوى الصفحات الداخلية والأخيرة، كما رافق الأخبار المختصرة ليعطيها أهمية، ويتسم هذا النوع من العناوين "بأنها مركزة، ومعبرة يسهل على العين التقاطها وعلى الفكر استيعابها"[1]، فتعطي بذلك فكرة شاملة عن العنصر المهم في الخبر بشكل لافت للانتباه، وفي العادة تجيب عناوين السطر الواحد على أكثر من سؤال من مجموع الأسئلة الستة، وعادة ما يكون لونها أسود عريض متوسط الحجم، ومن أمثلة هذا النوع من العناوين في الجريدتين ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- حجز 1344 قارورة خمر في قالمة[2].
- توقيف شاب يروج حبوبا مهلوسة داخل قاعة ألعاب أطفال في قسنطينة[3].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- الشلف: تحطيم سيارة رئيس بلدية الظهرة[4].
- مركز تجاري لم تنته الأشغال به منذ 20 سنة[5].
- سرقة جديدة في جدار الكورنيش؟[6].
- محاولة انتحار شاب شنقا[7].

كما حرصت صحيفتا الدراسة على استخدام العناوين الملونة عند معالجتها لأخبار العنف والجريمة التي تكتسي أهمية بالنسبة للرأي العام وللجريدة، وكان ظهورها في الصفحة الأولى والأخيرة بقوة أما الصفحات الداخلية فوظفته بصورة أقل، وهذا يتناسب مع السياسة الإخراجية لصحفتي الدراسة، حيث تجعل اللون كعنصر جذب مرافقا للعناوين العريضة بالدرجة الأولى، إضافة إلى توزيع العناوين الملونة على باقي أجزاء الصفحة الواحدة، وهذا بهدف إثارة القارئ للإطلاع على مواد العنف والجريمة المنشورة تحت العناوين الملونة، كما يلاحظ في هذا السياق أن صحفتي الدراسة عنونت كثيرا من الأخبار القصيرة بألوان جذابة لتصفي عليها عنصر الإثارة فحسب دون أهمية تذكر للمحتوى.

---

(1) عبد العزيز الصويعي، **فن صناعة الصحافة**، ط1، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1984، ص 160.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 8.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 337، الخميس 6 سبتمبر 2018، ص 6.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8797، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 5.

(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 28 أفريل 2018، ص 7.

(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 8859، السبت 5 ماي 2018، ص 23.

(7) جريدة الخبر اليومي، العدد 8797، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 24.

ولقد ركزت عينة الدراسة على توظيف العناوين ذات اللون الأسود، الأحمر، الأصفر، والأزرق السماوي، إضافة إلى اللون البرتقالي والبني واللذين ظهر بشكل محتشم، وفي المقام نجد أن صحيفتي الدراسة كتوظيف عناوين بيضاء أو رمادية ولكن تجعلها في إطار ملون آخر حتى يسهل قراءتها من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن وضع العنوان في أطر مختلفة أو التركيز على حجم الحروف وألوان الخلفيات يعطي تباينا وتوازنا ملفتا ومشوقا لمادة العنف والجريمة.

ورغم الاهمية التي يكتسيها اللون الأحمر كعنصر جذب، إلا أن استخدامه في العناوين كان وفق استراتيجية مدروسة، حيث يستخدم كمانشيت على مستوى الصفحة الأولى، أو يستخدم مرافقا لعناوين بأبناط عريضة سوداء ليزيدها أهمية، فهذا الظهور القليل والمدروس للعنوان الأحمر يكسبه تميز أو قوة تأثير، ويسهم كذلك فتحقيق الأهداف المتجددة للصحيفة، وما تم التوصل إليه من استنتاجات يتفق مع دراسة الباحثة "نجاة علمي"[1]، وغيرها من الدراسات السابقة.

إن جريدة "الخبر اليومي" وفقت إلى حد كبير في توظيف العناوين الملونة وهذا تناسبا مع طابعها الإخراجي الملون، وكانت العناوين الملونة مصاغة بشكل مثير، وبالمقابل نلاحظ خذلانها أحيانا للقراء عند عرضها لعناوين ملونة لا تتناسب مع قيمة الخبر ولا حجمه، وكثر استخدام العناوين الملونة في حديثها عن الجرائم، جرائم القتل وجرائم البيئة.

وفيما يأتي نماذج عن العناوين الملونة و العناوين المؤطرة في جريدتي الدراسة:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– 10 قتلى و 12 جريحا في حوادث مرور خلال 24 ساعة[2]، (لونه أحمر).

– انتقمو من الضحية بعد تقديمه شكوى ضدهم في خنشلة: عصابة مسلحة تقتل شابا وتصيب آخرين بجروح خطيرة[3]، (لونه أحمر في إطار أزرق فاتح).

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– مسيرة حاشدة للمطالبة بالقصاص للتلميذة لينا في بجاية[1]: عنوان أحمر عريض في إطار أزرق فاتح.

([1])علمي نجاة، مرجع سابق، ص 245-246.

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3266، الاثنين 11 جوان 2018، ص 24.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3295، الثلاثاء 17 جويلية 2018، ص 1.

- عصابات المخدرات وقطاع الطرق يزرعون الرعب ببومرداس[2]: عنوان أصفر في إطار أحمر.
- النيابة تحقق في شبهة الابتزاز ضد بوشوارب[3]: عنوان أسود في إطار أزرق فاتح.

كما لجأت صحيفتي الدراسة في حديثها عن مواد العنف والجريمة إلى توظيف العناوين الهرمية بنوعيها، وكان اهتمامها بعناوين الهرم المعتدل أكثر من عناوين الهرم المقلوب، حيث يسهم هذا النوع من العناوين في إثارة القارئ من خلال ما يقدمه له من جرعات متفاوتة الأهمية عن محتوى الخبر، سواء بالانتقال من الأقل أهمية إلى المهم ثم الأهم، أو العكس بالانتقال من الأهم إلى المهم إلى الأقل أهمية، ثم تركيز الصحفتين على هذا النوع من العناوين على مستوى الصفحات الداخلية بشكل يتماشى مع أهمية المواد المنشورة والأجندة الإخراجية والتحريرية لكل صحيفة.

وكأمثلة عن العناوين الهرمية الموظفة في الجريدتين عند معالجتهما مواضيع العنف والجريمة ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

أ – 1– الهرم المقلوب:

- طالبو بمنحهم مناصب شغل أو تشغيلهم في مؤسسات الدولة.

3 شباب يهددون بالانتحار شنقا من أعلى عمارة

أمام مقر ولاية عنابة[4].

أ – 2– الهرم المعتدل:

- عمليات الدرك قادت إلى ضبط

سيارتين ودراجة نارية توقيف 6 بارونات وحجز

قرابة 1600 حجة "إكستازي" وأكثر من 4 قناطير من الكيف في تلمسان[5].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

ب –1– عنوان الهرم المقلوب:

- ضبطت بحوزة مسافر في المركز الحدودي أم الطبول بالطارف،

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 8798، الثلاثاء 2 مارس 2018، ص 21.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 مارس 2018، ص 1.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 مارس 2018، ص 3.

(4) جريدة النهار الجديد، العدد 3367، السبت 12 أكتوبر 2018، ص 6.

(5) جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الاثنين 31 ديسمبر 2018، ص 8.

إحباط عملية تهريب أدوية مفقودة

بالصيدليات الجزائرية[1].

ب –2– عنوان الهرم المعتدل:

- سطيف

مصالح الدرك تطيح

شبكات التزوير العملة والمتاجرة بالأسلحة[2].

وتشير النتائج الكمية للدراسة مدى عناية صحفتي الدراسة بتوظيف العناوين العريضة (المانشيت) سواء بلون أسود عريض أو أحمر عريض مع وضعها في إطار أزرق فاتح زيادة في الإبراز، ويعد المانشيت من السمات المميزة للصفحة الأولى، ومن خصائص استخدامه، إعطاء الموضوع درجة من الإبراز نظرا لقوة جذبه لانتباه القارئ وإثارة اهتمامه بوضعه في أعلى رأس الصفحة مما يضفي عليه المزيد من الوضوح والإبراز[3].

كما تبين النماذج المختارة من صحيفتي الدراسة أنها لا تكتفي بتوظيف المانشيت على مستوى الصفحة الأولى فحسب، بل تستخدمه أيضا على مستوى الصفحات الداخلية لتبرز أهمية ما تعرضه من مواد العنف والجريمة، وفيما يلي بعض النماذج للعناوين العريضة المرافقة لظاهرتي العنف والجريمة في جريدتي الدراسة:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- كهل يقتل ابنه بخنجر بسبب شاحنة (بريك) في ميلة[4].
- تفكيك دولة داخل دولة تنشط في 27 ولاية واسترجاع 73 سيارة مسروقة[5].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- عصابة تنتقم من إمام مسجد بحرق سيارته في الوادي[6].
- سعد لمجرد متورط في فضيحة جنسية جديدة بفرنسا[1].

([1]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 مارس 2018، ص 21.

([2]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 مارس 2018، ص 10.

([3]) أشرف فهمي خوخة، **المدخل إلى الإخراج الصحفي والطباعة: الأطر النظرية والنماذج التطبيقية**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 45.

([4]) جريدة النهار الجديد، العدد 3337، الخميس 6 سبتمبر 2018، ص 1.

([5]) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 3.

([6]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 ديسمبر 2018، ص 22.

- تنام مرعب للعنف الجنسي على الأطفال بتيزي وزو[2].

كما وظفت صحيفتي الدراسة العناوين التكميلية أو الفرعية بهدف إكمال بعض المعلومات الناقصة في العنوان الرئيسي، وعادة ما يوضح الأسباب التي تقف وراء الجريمة، ويتوزع حضوره على الصفحات الداخلية وكذا الصفحة الأولى، ويلاحظ على صحيفتي الدراسة انها تلجأ في كثير من الأحيان إلى توظيف العناوين المدمجة والتي تجمع بدورها بين عنوان تمهيدي + عنوان رئيسي + عنوان فرعي، وترتب الثلاثة في شكل قالب هرمي مزدوج، ويقدم بذلك العنوان التكميلي في ظل العنوان المدمج شرحا مفصلا ودقيقا عن مادتي العنف والجريمة بشكل يثير غريزة القارئ نحوى قراءة مضامين هذه الأخبار.

وما يؤخذ على توظيف عينة الدراسة لعنوان التكميلي وكذا العنوان المدمج هو المفارقة العجيبة من حيث حجم العنوان وضخامة صياغته والتي تناسب عكسا مع نص الخبر ومحتواه، فحين يفوق العنوان حجم الخبر وقيمته تصبح إثارة مكشوفة المعالم ومنفرة للقارئ.

وفيما يلي سرد لبعض النماذج الجامعة بين العنوان التكميلي والمدمج لتتضح الصورة أكثر:

أ - بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- النهار تنفرد بنشر تفاصيل ميدانية عن أكبر شبكة لسرقة المركبات. (عنوان تمهيدي).
- تفكيك دولة داخل دولة تنشط في 27 ولاية واسترجاع 73 سيارة مسروقة (عنوان عريض أسود).
- رأس العصابة استعمل تقنيات معقدة لتنظيم عمل شبكة وهيكلتها (عنوان تكميلي)
- البارون شتوح تجسس على مكالمات أعوانه لتفادي الخيانة واستعمل عدة هويات لتضليل الأمن[3]. (عنوان مقتبس تكميلي).

ب - بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

ب-1- العنوان مدمج:

- حوالي 06 عائلات سلمت نفسها للجيش منذ 2015 (عنوان تمهيدي)
- نساء وأطفال الإرهابيين يغادرون الجبال (عنوان رئيسي)
- عائلة إرهابي من 10 أفراد سلمت نفسها أمس[4] (عنوان تكميلي).

([1]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 21.

([2]) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 أكتوبر 2018، ص 20.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 3.

([4]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 3.

ب-2- العنوان مدمج:

- 20 لاعبا من 10 جنسيات إفريقية يحوبون ملاعبنا (عنوان تمهيدي أسود)
- 30 مليارا في صفقات مشبوهة (عنوان عريض أحمر)
- لاعبون "طايوان" وعقود لا تحترم (عنوان تكميلي عريض أسود)

كما أظهرت صحيفتا الدراسة عناية بتوظيف عناوين الفقرات وهذا عند عرضها لمواد العنف والجريمة في شكل ربورتاج أو مقال، وذلك للتخلص من الروتين والرتابة اللذين يلاحقان المادة الإخبارية المطولة من خلال تجزئتها لفقرات متقاربة، كما تساعد عناوين الفقرات في إثارة انتباه القارئ للمحتوى المقدم من خلال التنبيه المتجدد له وهذا بتقديم عناوين فرعية مركزة لكل فقرة، وتشير في كل مرة إلى توضيح جانب مهم من جوانب الخبر.

وهذا العرض المتدرج لعناوين الفقرات يكون بزيادة في جرعة المثيرات المحفزة على القراءة عن طريق الانتقال من المهم إلى الأهم إلى أكثر أهمية، كما تسهم عناوين الفقرات في التهيئة الذهنية للقارئ ليطلع بسهولة على المضامين الفرعية للخبر، وكيف تطورت القضية المطروحة وإلى ما توصلت إليه آخر التحقيقات، وما خلفته القضية المعالجة من نتائج، مع اقتراح الحلول المناسبة، وتصوغ الصحيفتين ذلك في شكل قصة إخبارية أو مسلسل بوليسي شائق.

ومن النماذج المختارة عن عناوين الفقرات في صحيفتي الدراسة ما يلي:

أ - بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- "النهار" تنقل شهادات صادمة لجزائريات هربن من شبح العنوسة فوقعن في أيدي الإرهاب، وتضمن هذا الخبر عدة فقرات معنونة على النحو الآتي:
- هكذا يجند تنظيم داعش النساء باسم جهاد النكاح.
- متزوجة تهجر زوجها وتنتقل إلى تركيا للزواج من غيره مقابل 1000 أورو لجهاد النكاح عبر الفايسبوك مقابل 200 مليون.
- موقع زواج إسلامي بوابة داعش الأولى.
- جزائريات يسافرن إلى سوريا من أجل جهاد النكاح[1].

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 9.

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– المجاهد زواد محمد أمقران شاهد آخر على وحشية الاستعمار، معتقل قصر الطير مركز التعذيب والحرب النفسية، وتضمن هذا الخبر عدة فقرات معنونة على النحو الآتي:

– 11يوما في زنزانة إنفرادية وبلا ألبسة في عز الشتاء.

– الرحلة نحو تونس مع 119 متطوع لإحضار السلاح.

– قصة وشاية ضابط جيش التحرير والقبض على أفراد المجموعة[1].

– الخبر تنشر تفاصيله بالمطارات والمعابر: بطالون يعملون "بيلوت" لتهريب "الدوفيز" إلى الخارج، وتضمن هذا الخبر عدة فقرات معنونة على النحو الآتي:

– 300 مليون للرحلة..... وفي الأحشاء!

– حتى غسول الشعر[2].

كما أعطت الصحيفتان محل الدراسة أهمية للعنوان الممتد واستخدمته مرافقا للعنوان العريض ومكملا لمحتواه، وقد تلجا صحيفتي الدراسة إلى توظيف أكثر من عنوان ممتد لموضوع الواحد بهدف الزيادة في إثارته، ولكن هذا الإجراء قد يصرف القارئ عن الاطلاع على تفاصيل الخبر، اعتقادا منه أن ما قدمته العناوين الممتدة من معلومات كفيل بهذه المهمة، ويكثر توظيف هذا النوع من العناوين على مستوى الصفحات الداخلية ويشكل أقل على مستوى الصفحة الأولى.

ومن أمثلة عن العناوين الممتدة في الصحيفتين مايلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– زعيم قبيلة في مالي يحتال على بيطري ويسلبه قرابة ملياري سنتيم[3].

– مجهولون يقتلون مسؤولا صينيا بشروع جامع الجزائر في الدار البيضاء[4].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– تفكيك 47 خلية لتجنيد الشباب إلى ساحات القتال[5].

– الديبلومات المسروقة للبزنسة في مشاريع تربية المواشي[1].

---

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 8817، الخميس 22 مارس 2018، ص 4.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 سبتمبر 2018، ص 21.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3266، الاثنين 11 جوان 2018، ص 7.

(4) جريدة النهار الجديد، العدد 3266، الاثنين 11 جوان 2018، ص 3.

(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 11.

- شاب يحاول قتل جاره دقائق قبل الإفطار بعد شجار بين أطفال في بسكرة[2].

عمدت جريدتي الدراسة عند معالجتها لمواد العنف والجريمة أيضا على مجموعة من العناوين ذات الاعتبار الشكلي وهي: العنوان المعلق، العنوان المنطلق إلى اليسار، العنوان الجانبي، ورغم أهمية هذه العناوين في جذب القارئ وتهيئة ذهنه لتلقي ما تنشر عن العنف والجريمة، ولكن قامت عينة الدراسة بتوظيف العناوين السابقة بطريقة عشوائية وغير منتظمة، حيث تبدو غير وظيفية حسب ما جعلت فيه من مكان، ويتضح ذلك من خلال استخدام هذا النوع من العناوين على مستوى الصفحات الداخلية بهدف ملء الفراغات والأجزاء البيضاء من الصفحة، وبذلك نلاحظ عدم الاستفادة منها في المعالجة الفعالة لمواد العنف والجريمة.

ومن النماذج المنتقاة عن العنوان المعلق، والعنوان المنطلق إلى اليسار والعنوان الجانبي عند معالجتها ظاهرتي العنف والجريمة في الجريدتين ما يلي:

أ - بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

أ-1- العنوان الجانبي:

- وفاة كهل وسط ظروف مجهولة داخل مطبخ منزله في بئر العاتر بتبسة (دون على يمين الخبر) [3].

أ-2- العنوان الجانبي:

- إرهابي مبحوث عنه بتهمة العلاقة بتنظيمات إرهابية في الخارج يكشف خلال محاكمته "لست إرهابيا .... أنا عميل للأمن وتزوجت من شيشانية أرملة زعيم الجهاد في القوقاز[4].

ب - بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

ب-1- - العنوان المعلق:

- للنظر في قوائم المستخدمين ومدى التزام مكاتب
التشغيل بالقانون لجنة تفتيش مركزية
لمراقبة شركات النفط في الجنوب.

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 23.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 8895، الأحد 10 جوان 2018، ص 7.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 9.

(4) جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الاثنين 31 ديسمبر 2018، ص 1.

- حسب المنظمة الوطنية للقائمين بإدارة الأملاك العقارية

"التجمعات السكنية مهترئة بسبب

غيـــاب تسييـــر عقـاري ناجح"[1].

ب-2- العنوان الجانبي:

- للكشف عن مروجي المخدرات والمهلوسات الامن يعزز الرقابة على المدارس[2].

ب-3- العنوان المنطلق إلى اليسار:

- عملية الاختطاف غير مستبعدة العثور على فتاة قاصر بخنشلة في حالة مزرية[3].

لم تهتم جريدتي الدراسة عند معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة بتوظيف العنوان الثابت والعنوان العمودي، رغم الفائدة التي يقدمانها للقارئ، ويفسر عدم توظيفها لهذا النوع من العناوين إلى السياسة التحريرية المنتهجة في كل جريدة.

من خلال ما سبق نستنتج أن صحيفتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** عند معالجتها لمواد العنف والإجرام، وظفت عناوين مختلفة من حيث الشكل بهدف إثارة انتباه القارئ لمحتوى المادة المقدمة، بشكل يترجم أهدافها وسياستها التحريرية وعلى رأس هذه العناوين: العنوان التمهيدي، العنوان المفرد، العنوان الملون، العنوان التكميلي، العنوان العريض، إضافة إلى العناوين الهرمية وغيرها، ورغم اهتمام عينة الدراسة بشكل العنوان من حيث طريقة الكتابة، ونوع الحروف، والألوان المختارة، والإطار الحافظ لهاته العناوين، إلا أنها في بعض الأحيان تكون غير وظيفية بشكل يتفوق فيه الإعلان من حيث الإثارة الإخراجية وعمق المحتوى، على محتوى الخبر.

الجدول رقم (11-02) يوضح نوع العناوين من حيث المضمون (الوظيفة التحريرية) في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / العناوين من حيث المضمون	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
العنوان الملحق (المختصر)	26	03.86	12	01.76	38	05.58
عنوان التساؤل (الاستفهامي)	00	00	01	0.14	01	0.14
عنوان الاقتباس المباشر	07	01.02	21	03.08	28	04.11

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 مارس 2018، ص 4.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 مارس 2018، ص 5.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 مارس 2018، ص 24.

عنوان الاقتباس غير المباشر	03	0.44	00	00	03	0.44
عنوان المقارنة أو التناقض	03	0.44	15	02.20	18	02.64
عنوان الحكمة والمثل	00	00	03	0.44	03	0.44
العنوان الغامض	02	0.29	06	0.88	08	01.17
عنوان الطرافة (الساخر)	00	00	14	02.05	14	02.05
عنوان المجاز	05	0.73	04	0.58	09	01.32
عنوان النفي أو التأكيد	07	01.02	03	0.44	10	01.47
عنوان إبراز جانب من الخبر	37	05.44	22	03.23	59	08.67
عنوان يركز على قيمة العدد	140	20.58	79	11.61	219	32.20
عنوان يركز على قيمة الزمن (الوقت)	09	01.32	18	02.64	27	03.97
عنوان يركز على قيمة المكان	145	21.32	98	14.41	243	35.73
المجموع	384	56.47	296	43.52	680	100

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (**11-02**) والمتعلق بنوع العناوين من حيث المضمون (الوظيفة التحريرية) أن: جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** نوعت في توظيف العناوين من حيث الوظيفة التحريرية عند معالجتها مواد العنف والجريمة، وكانت أفضلية الاهتمام بمعالجة العنف من العناوين من نصيب جريدة "النهار الجديد" بنسبة 56.47%، لتأتي بعدها جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 43.52%، مع وجود اختلاف في أولويات التوظيف من قبل صحيفتي الدراسة، وقد احتل العنوان الذي يركز على قيمة المكان المرتبة الأولى في قائمة العناوين المركزة على المضمون وذلك بـ 243 تكرارا وبنسبة 35.73%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 21.32%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 14.41%.

ليأتي في الرتبة الثانية العنوان الذي يركز على قيمة العدد وذلك بـ 219 تكرارا وما نسبته 32.20%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 20.58%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 11.61%، أما الرتبة الثالثة فكانت للعنوان المبرز لجانب واحد من الخبر بـ 59 تكرارا وبنسبة 08.67%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 05.44%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 03.23%، في حين كانت الرتبة الرابعة للعنوان المختصر بـ 38 تكرارا وبنسبة 05.58%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 03.86%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 01.76%، أما المرتبة الخامسة فكانت لعناوين الاقتباس المباشر بـ 28 تكرارا وبنسبة 04.11%، وموزعة بنسبة مضاعفة على جريدة "الخبر اليومي" بـ 03.08%، وعلى جريدة "النهار الجديد" بنسبة

01.02%، أما الرتبة السادسة فكانت للعنوان المركز على قيمة الوقت بـ 27 تكرارا وبنسبة 03.97%، وموزعة على جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 02.67%، وعلى جريدة "النهار الجديد" بنسبة 01.32%.

فيما كانت المرتبة السابعة لعنوان المقارنة والتناقض بـ 18 تكرارا، وبما نسبته 02.64% وموزعة على جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 20.20%، وعلى جريدة "النهار الجديد" بنسبة 00.44%، فيما انفردت جريدة "الخبر اليومي" بتوظيف عنوان الطرافة بـ 14 تكرارا وبنسبة 02.05%، وكذا العنوان الاستفهامي بتكرار واحد وبنسبة مقدارها 00.14%، بالإضافة إلى عنوان الحكمة والمثل بـ 3 تكرارات وبما نسبته 00.44%، وبالمقابل نلاحظ تفرد جريدة "النهار الجديد" بتوظيف عنوان الاقتباس غير المباشر بـ 3 تكرارات وبما نسبته 00.44%، في حين احتل عنوان النفي المرتبة التاسعة بـ 10 تكرارات وبنسبة 01.47%، أما عنوان المجاز والعنوان الغامض فحظيا بنسب متقاربة من حيث التوظيف.

أوضحت نتائج الدراسة الكمية مدى اهتمام صحيفتي الدراسة بتوظيف العنوان المركز على قيمة المكان، وكذا العنوان المركز على قيمة العدد، وهذا لتناسبهما مع خصوصية مواد العنف والجريمة، والتي تحتاج إلى بيان مكان وقوعها بالضبط، وتوضح ما أسفرت عنه من نتائج أو خسائر مادية أو بشرية (ضحايا) والتي تترجمها الأعداد والاحصائيات المتضمنة في العنوان، وساهمت قيمتي المكان والعدد في جذب القارئ وإثارة من خلال ما يحمله العنوان من تفاصيل عن حوادث العنف والإجرام تتسم بالمبالغة والتهويل عن طريق التضخيم في تعداد الضحايا أو النسب أو لإحصائيات المرافقة، وعلاقة ذلك بالإطار المكاني الذي وقعت فيه حوادث العنف والجريمة، وحيث تزداد أهمية الخبر وقيمته عند القارئ كل ما كان قريبا منه مكانيا،.

ومن أمثلة العناوين التي ركزت على قيمة المكان وكذا العناوين المركزة على قيمة العدد عند معالجة العنف والجريمة في جريدتي الدراسة ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- مسير مطعم يشرب 44 قارورة خمر ويدهس شخصا يسبب له عجزا دائما[1].
- تواصل نهب العقار بالشريط الساحلي بن زويت في سكيكدة يثير سخط المواطنين[2].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3367، السبت 12 أكتوبر 2018، ص 9.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3367، السبت 12 أكتوبر 2018، ص 11.

ب –1– العناوين التي تركز على قيمة المكان:

- مصنع وهمي للكاشير بالنعامة.
- تدمير 15 مخبأ لإرهابيين بجيجل[1].

ب –2– العناوين التي تركز على قيمة العدد:

- الجزائر العاصمة: توقيف 113 شخص ليلة رأس السنة.
- إسرائيل تعتقل 09 فلسطين وتصيب 09 آخرين بالضفة الغربية[2].

كما اعتنت جريدتي الدراسة عند معالجتها لمواد العنف والجريمة بتوظيف العناوين التي تبرز جانبا من الخبر، والتركيز عليه دون غيره من الجوانب الأخرى، بشكل ملفت للنظر ودافع لمواصلة قراءة مضمون الخبر، وفي هذا المقام تختار الصحيفة زاوية من زوايا الخبر المتعلقة الأسئلة الستة خاصة فتركز عليها في العنوان، مثل: التركيز على الجاني أو الضحية، أو التركيز على الزمان أو المكان، أو التركيز على كيفية وقوع الحدث، وفيما يأتي نماذج عن العنوان الذي يركز على إبراز جانب واحد من الخبر في الجريدتين على النحو الآتي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- حجز حوالي 100 كيس شيقون وتوقيف مهربين في خنشلة.
- توقيف عصابة مختصة في سرقة الإبل بالمنيعة[3].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- حجز أكثر من 25 طن من المخدرات[4].
- تحرير فتاة قاصر ببومرداس[5].
- سوق أهراس: رفضت الرضوخ لنزواته فقتلها.
- محاولة قتل شاب في وهران.
- مقتل شاب في شجار بخنشلة[6].

([1]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8895، الأحد 10 جوان 2018، ص 7.

([2]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8929، الاثنين 16 جويلية 2018، ص 13.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3266، الاثنين 11 جوان 2018، ص 7.

([4]) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 مارس 2018، ص 23.

([5]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 مارس 2018، ص 23.

([6]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8929، الخميس 14 فيفري 2018، ص 3.

لقد اهتمت صحيفتا الدراسة بتوظيف العناوين الملخصة أو المختصرة، ويرتبط الاختصار المقصود هنا بالمضمون وليس الشكل، ويسهم استخدام هذا النوع من العناوين في إثارة اهتمام القارئ للاطلاع على محتوى الخبر لأن العنوان المختصر يقدم مفتاح الخبر وأهم ما ورد فيه.

وكأمثلة عن العنوان المختصر (الملخص) في الجريدتين ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- حجز كمية من الكيف وتوقيف مروجين[1].
- 5 سنوات سجنا لذئب بشري اغتصب طفلا في المسيلة[2].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- إنهاء مهام مدير البيئة[3].
- تحرير فتاة قاصر ببسكرة[4].

كما أولت عينة الدراسة اهتمامها بتوظيف العناوين المقتبسة بنوعيها المباشرة وغير المباشرة عند تغطيتها لأخبار العنف والجريمة، حيث ضمنت هذا النوع من العناوين تصريحات ساخنة تمس قضايا العنف والجريمة المطروحة، وذلك بنقل أقوال ثابتة أو متصرف فيها عن أفواه المسؤولين، أو إطارات الدولة، أو على لسان أجهزة الأمن أو القانون أو القضاة، أو نقلت من أفواه الجناة أو الضحايا أو شهود العيان، والمحللين وغيرهم من الأطراف الفاعلة أو قادة الرأي.

وتضفي هاته التصريحات طابع الدينامكية والحياة على الخبر المنقول، وتثير غريزة القارئ وفضوله لتتبع حيثيات تطور هذه الأخبار، ولابد من التنويه إلى نقطة هامة ألا وهي أن الأخبار ذات الاقتباس المباشر أكثر وقعا ومصداقية على نفسية القارئ، عكس الأخبار ذات الاقتباس غير المباشر التي تدفع بالقارئ للتشكيك في مصداقيتها لأنه لا يفرق في السياق بين كلام الصحفي وبين كلام الشخصية وفيما يلي ذكر لبعض النماذج المختارة للعناوين المقتبسة في الجريدتين محل الدراسة:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- إرهابي مبحوث عنه بتهمة العلاقة بتنظيمات إرهابية في الخارج يكشف خلال محاكمته: "لست إرهابيا .....أنا عميل للأمن وتزوجت من شيشانية أرملة زعيم الجهاد في القوقاز"[1].

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الاثنين 31 ديسمبر 2018، ص 7.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 6.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8859، السبت 5 مارس 2018، ص 11.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8859، السبت 5 مارس 2018، ص 21.

- محاكمة السائق الشخصي للأمير "أبو فراس" أمام محكمة البليدة تكشف: "داعش حاول اغتيال رعايا روس وصينيين في الجزائر بحزام ناسف"[2].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- الخبير المالي آيت فرحات علي: "السلطة تترك المجرم الأصلي وتطارد الفرعي".
- وضع قواعد خاصة لإنجاح العمليات، أساليب وتقنيات جهنمية لتهريب العملة عبر المعابر البرية[3].

لم تغفل صحيفتي الدراسة متغير الوقت، لذلك نجد أنها تهتم بعنونة الكثير من أخبار العنف والجريمة بالتركيز على قيمة الزمن (الوقت)، وهذا لإدراكها لأهمية عنصر الوقت في صناعة الأحداث، وربطت ما ذكرته من أخبار متحدثة عن العنف والجريمة بوقت الذروة، مما يصغي نوعا من الإثارة تدفع القارئ لإكمال الخبر بكل تفاصيله، ومن الأزمنة التي شاع توظيفها في عناوين أخبار العنف والجريمة ما يلي: دقت ساعة الصفر، في منتصف الليل، في وقت متأخر، في الصباح الباكر، ليلة رأس السنة، في عيد الحب، في العطلة الصيفية، في نهاية الأسبوع ..... إلخ.

وتثمينا لما سبق ذكره نورد النماذج التوضيحية للعناوين المركزة على قيمة الزمن (الوقت) في جريدتي الدراسة على النحو التالي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- الضحية كان في حالة سكر وأحد الجيران دفعه على الحائط: وفاة شاب بعد 5 أيام من مناوشات مع جيرانه بسلالم العمارة في تيبازة[4].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- عملية البحث استغرقت أكثر من 24 ساعة: انتشال جثة جرفها وادي مكرة سيدي بلعباس[5].
- قبل أيام من شهر رمضان: لحوم مجهولة المصدر بأسواق الوادي[6].

ولقد أظهرت نتائج الدراسة الكمية أن جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" عند تغطيتها لأخبار العنف والجريمة، اهتمت بتوظيف عناوين المقارنة أو التناقض، وكذا عناوين النفي والإثبات، حيث

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الاثنين 31 ديسمبر 2018، ص 6.
(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 1.
(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8987، الأربعاء 5 سبتمبر 2018، ص 3.
(4) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 7.
(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 5.
(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 8859، السبت 5 ماي 2018، ص 6.

وظفت هذا النوع من العناوين لإثارة اهتمام القارئ بتنبيه مداركه العقلية والمنطقية فعقد المقارنات بين وضعية سابقة وأخرى لاحقة، أو الجمع بين الشيء وضده من خلال النفي لرأي أو واقعة وإثبات وتأكيد لأخرى، مما يسهم في تحريك فصول القارئ لتتمة مضمون الخبر، ولقد وظفت جريدتي الدراسة عناوين المقارنة والتناقض بشكل أخص في حديثها عن جرائم البيئة، وجرائم الفساد، وكيف كان الوضع سابقا وكيف آل إليه الوضع اليوم إثر تعاقب الوزراء أو الرؤساء أو الولاة على السلطة، فوظفتها الجريدتين محل الدراسة عند نقل وقائع العنف أو الجريمة ثم نفيها وارتبطت كثيرا بتصريحات القوى الفاعلة لهذه الأحداث.

ومن أمثلة عناوين المقارنة وكذا النفي والإثبات في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- مدير الفلاحة لولاية تيبازة: الأرض ملكية خاصة لكن لن نسمح بالتعدي عليها لأنها فلاحية.
- رئيس بلدية القليعة للنهار: لم نقدم أي رخصة بناء والمعنيون يتحملون مسؤوليتهم[1].
- فيما تم تكليف فريق تقني لتحديد أسباب هذا الحادث، الشروع في تصليح سفينة طاسيلي02[2].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- الحجامة بين الداء والدواء[3].
- حي الحمرايات بالعطف: من منطقة توسع عمراني جديدة إلى مدينة أشباح[4].
- تصدرت المشهد الثوري تاريخيا وتتذيل المشهدي التنموي حاليا[5].

كما أبدت جريدتا الدراسة اهتماما بتوظيف العناوين الآتية: عنوان الحكمة والمثل، العنوان الغامض، عنوان الطرافة (الساخر)، عنوان المجاز، ومرد ذلك مناسبة هذه العناوين الطبيعة أخبار العنف والجريمة والتي يكتنف أغلبها الغموض، وإثر إجراء التحريات وإكمال التحقيقات يتضح ما كان غامضا ومجهولا، وسعيا لإثارة القارئ وتشويقه لتتبع مضامينها تنتهج جريدتا الدراسة سياسة العنوان الغامض لجعل القارئ يدور في حلقة البحث عن المجهول.

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3235، الاحد 6 ماي 2018، ص 7.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3337، الخميس 6 سبتمبر 2018، ص 3.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8817، الخميس 22 مارس 2018، ص 11.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8859، السبت 5 ماي 2018، ص 6.

(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 8817، الخميس 22 مارس 2018، ص 12-13.

ومن ناحية ثانية تلجأ عينة الدراسة لعلاج آفة العنف والإجرام بإتباعها لسياسة المضحك المبكي، من خلال عنونة أخبارها بما يتضمن معنى الطرافة والسخرية، أو الخيال أو المجاز، بهدف التهكم على الوضع الذي آل إليه مجتمعنا إثر انتشار العنف والجريمة، وهذا النوع من العناوين يدغدغ فضول القارئ على معرفة تفاصيل الخبر.

وقد قامت صحيفتي الدراسة بتوظيف هذا النوع من العناوين بمصاحبة صور كاريكاتورية مضحكة، أو صور إخبارية لمظاهر التجاوزات البيئية، أو الطبية، أو الإدارية وصغت أغلب هذه العناوين باللغة الدارجة وبأسلوب المثل أو الحكمة زيادة في الإثارة.

ومن أمثلة هذا النوع من العناوين في جريدتي الدراسة ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- الأشباح تسكن قطبا جامعيا استهلك 1000 مليار في بجاية.
- مطار الشيخ بوعمامة بالمشرية مشلول.
- عمارات تسكنها الأشباح[1].
- عائد من دحيم داعش يروي مأساته في ليبيا بعدما ضحي بزوجته وطفليه[2].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- بعدما وقع الفأس بالراس[3]. (عنوان المثل والخرافة).
- فضيحة في بيت الفاف[4]. (العنوان الغامض).
- العثور على جثة عشريني بمحيط الجامعة[5]. (العنوان الغامض).
- غاب الوالي فتعطلت الولاية: خليتينا قفة بلا يدين يا سيدي الوالي. (عنوان الطرافة).
- الوالي لا تتواصل: راني مشغولة ياسر[6]. (عنوان الطرافة والسخرية)
- موظفون فوق العادة[7]. (عنوان الطرافة والسخرية).

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 7.
(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الأثنين 31 ديسمبر 2018، ص 7.
(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 سبتمبر 2018، ص 23.
(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 23.
(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 سبتمبر 2018، ص 23.
(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 23.
(7) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 أكتوبر 2018، ص 23.

ويرجع الإهتمام المقتضب من قبل "الخبر اليومي" كما وظفت جريدة "الخبر اليومي" لعنوان الاستفهام ولكن بشكل جد محتشم، وذلك من خلال طرح تساؤل جوهري مرتبط بموضوع العنف أو الجريمة المعالج، ويشكل ذلك تحفيزا للقارئ حتى يبحث عن الجواب أو الحقيقة من خلال اطلاعه على ثنايا الخبر، وتحثه على لعب دور المحقق من خلال ربط أحداث القضايا بعضها ببعض، وتمكن قوة العنوان الاستفهامي بارتباطه بأقوى الأساليب الإنشائية الطلبية المثيرة لانتباه السامع أو القارئ، والمتمثل في الاستفهام.

وكنموذج عن العناوين الاستفهامية في جريدة "الخبر اليومي" ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- موظفون فوق العادة: أشكون يقدرلنا؟
- مدانون قضائيا في مناصب مسؤولية: نورمال وين راه المشكل؟[1].

الجدول رقم (11–03) يوضح أنواع العناوين من حيث الوظيفة التأثيرية في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / العناوين من حيث الوظيفة التأثيرية	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
العنوان التوضيحي (المفسر)	38	09.74	29	07.43	67	17.17
العنوان الوصفي	55	14.10	17	04.35	72	18.46
عنوان التوجيهي	00	00	00	00	00	00
العنوان الإخباري	66	16.92	41	10.51	107	27.43
العنوان التقريري	11	02.82	15	03.84	26	06.66
العنوان التعليلي	43	11.02	13	03.33	56	14.35
العنوان الاستدراجي	27	06.92	00	00	27	06.92

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 أكتوبر 2018، ص 23.

عنوان الموقف	14	03.58	21	05.38	35	08.97
العنوان التفضيلي	00	00	00	00	00	00
العنوان التحريضي	00	00	00	00	00	00
المجموع	254	65.12	136	34.87	390	100

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (**11-03**) والمتعلقة بأنواع العناوين من حيث الوظيفة التأثيرية، والمستخدمة من قبل جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** عند معالجتها لمواد العنف والجريمة أن: جريدتي الدراسة نوعت في توظيف العناوين ذات الوظيفة التأثيرية، مع وجود فروق في أولويات التوظيف لها تماشيا مع سياستها التحريرية، وفي هذا المقام نجد أن جريدة "النهار الجديد" كانت الأكثر اعتمادا على هذا النوع من العناوين بنسبة 68.12%، مقابل جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 34.87%.

بينت نتائج الدراسة الكمية مدى اهتمام صحيفتي "النهار الجديد والخبر اليومي" بتوظيف العنوان الإخباري حين احتل المرتبة الأولى بـ 107 تكرار وبنسبة 27.43%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 16.92%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 10.51%، ليأتي العنوان الوصفي بتكرار قدر بـ 72 تكرارا وبنسبة 18.46%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بـ 14.10%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 04.35%.

وكانت المرتبة الثالثة من نصيب العنوان التوضيحي (المفسر) بـ 67 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 17.17%، وموزعة بتقارب على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 09.74%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 07.43%، أما العنوان التعليلي فاحتل المرتبة الرابعة بـ 56 تكرارا، وبنسبة 14.35%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 11.02%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 03.33%.

وفيما يخص المرتبة الخامسة فحظي بها عنوان الموقف بـ 35 تكرارا وبنسبة 08.97%، وموزعة بنسبة أكبر على جريدة "الخبر اليومي" والمقدرة بـ 05.38%، وبنسبة أقل على جريدة "النهار الجديد" والمقدرة بـ 03.58%، فيما تفردت جريدة "النهار الجديد" بتوظيف العنوان الاستدراجي بـ 27 تكرارا وما نسبته 06.92%، في حين حظي العنوان التقريري بالمرتبة السابعة بـ 26 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 06.66%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 02.82%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 03.84%، فيما لم يحظى العنوان التوجيهي، والتفضيلي، والتحريضي بأي نسبة أو تكرار.

ويعود اهتمام جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" بتوظيف العنوان الإخباري عند معالجتها لمواد العنف والجريمة، لمناسبة هذا النوع من العناوين لطبيعة الجريدتين الإخبارية، وخصوصية أخبار العنف والجريمة التي تقتضي الموضوعية باعتماد العناوين الإخبارية الخالية من أي إيحاءات جاذبة أو منفرة، أو آراء مرافقة للعنوان، فجعل العناوين مجرد يدفع القارئ للاطلاع على تفاصيل الخبر بكل ثقة وأناة، وللإشارة فالعنوان الإخباري غطى أغلب صفحات عينة الدراسة.

ومن أمثلة العنوان الإخباري الموظفة من قبل جريدتي الدراسة عند معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- أكثر من 80 متهما أمام العدالة، عدد من إطارات دائرة الرقاصة بالبيض متهمون في قضية تزوير 344 رخصة سياقة[1].
- اختفاء طفل في ثاني أيام العيد بعين أرنات في سطيف[2].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- تورط فيها 485 شخص ضبط 12 مليون أورو خلال الثلاثي الأول لـ 2018.
- إحباط تهريب قرابة 10 آلاف أورو بمطار قسنطينة[3].
- توقيف مروج للعملة الوطنية المزورة بحوزته أكثر من 150 ألف دينار[4].

اعتمدت جريدتي الدراسة على العنوان الوصفي عند معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة، أين قامت بوصف شامل ودقيق لكيفية وقوع الجريمة بعيدا عما تمليه عليها المسؤولية الاجتماعية والقيمية للصحيفة، فنقل تفاصيل الجريمة يشير مشاعر الخوف والفزع والاشمئزاز من الفعلة وصاحبها عند القارئ السليم، وفي حالة القارئ المريض أو غير السوي فإنه يستمد من هاته المشاهد المرعبة طرقا مبتكرة لتقليد الجريمة بأدق تفاصيلها، كما أن مساحة العنوان الوصفي قد تفوق أحيانا محتوى غيرها مما يجعل القارئ يكتفي بقراءة العنوان دون المتن، وقد ينفرد ذلك من متابعة الصحيفة أصلا.

ومن أمثلة العنوان الوصفي في جريدتي الدراسة ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3266، الاثنين 11 جوان 2018، ص 24.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 8.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 سبتمبر 2018، ص 21.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 سبتمبر 2018، ص 23.

- عسكري متقاعد يذبح زوجته من الوريد إلى الوريد بخضرة في مستغانم[1].
- الضحية في عقده الثاني والجاني اختفي عن الأنظار ثم سلم نفسه للدرك[2].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

- قلق سياسي وهاجس أمني "المقاتلون العائدون" يرعبون[3].
- بلدية الدواودة في تيبازة: وفاة غامضة لطفلة من النيجر[4].
- قصة خطبة تنتهي بمأساة رفضوه زوجا لابنتهم فأعدمهم حرقا[5].

إن تحري سبب وقوع الجريمة والنتائج المترتبة عنها يعد من الغايات السامية التي تسعى صحيفتي الدراسة لتحقيقهاا، وذلك بتوظيف مداخل مناسبة، والمتمثلة أساسا في حضور العناوين التفسيرية (التوضيحية)، وكذا العناوين التعليلية، حيث يكشف هذا النوع من العناوين عن العلة التي تقف وراء ارتكاب الجاني لجرمته مع إعطاء صورة توضيحية عن ذلك، وبهذا تجعل القارئ في الجو العام للحدث، ولكن المبالغة في التفسير والتعليل على مستوى العنوان سيقتل الخبر، وذلك عن طريق الاكتفاء بما يوفره العنوان التفسيري والتعليلي من معارف سريعة الهضم.

ومن الأمثلة المبينة لتوظيف جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" للعنوان التفسيري والعنوان التعليلي ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

- عام حبسا نافذا لمهندسة دولة تورطت مع عصابة أفارقة في قضية هيروين[6].
- بتهم تبديد المال العام وإساءة استغلال الوظيفة، المدير العام السابق لحديقة الحامة مهدد بالسجن 4 سنوات[7].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 6.
(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 9.
(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 11.
(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8817، الخميس 22 مارس 2018، ص 2.
(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 سبتمبر 2018، ص 6.
(6) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 9.
(7) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 9.

– رئيس بلدية أولاد إدريس تحت الرقابة القضائية: تحقيق حول سرقة تجهيزات مشروع مقر أمن سوق أهراس[1].

– 20 لاعبا من 10 جنسيات إفريقية يجوبون ملاعبنا، 30 مليار في صفقات مشبوهة، لاعبون "طايوان" وعقود لا تحترم[2].

– البويرة: سقوط عميد كلية من نافذة بسبب ضغط طلابي[3].

كما اهتمت جريدتا الدراسة بتوظيف عناوين ذات طابع تأثيري واضح وهما: عنوان الموقف، والعنوان الاستدراجي، حيث تسعى من خلالها عينة الدراسة إلى جذب القارئ وتوجيه انتباهه نحو موقف أو رأي معين، أو تستعرض من له جوهر الخبر وتستدرجه لمحاراتها فيما أقرته حول العنف والجريمة، وتكمن خطورة هذين النوعين من العناوين في التصريح العلني عن رغبة الجريدتين فيما تريد أن يصل للجمهور سلبا أو إيجابا ، كما تؤثر على سيرورة التحريات وتحقيق العدالة، وذلك من خلال الإعلان عن موقف الجريدة تجاه الجرائم المعالجة، تأييدا أو رفضا واستدراج القاري نحوه.

ومن أمثلة العنوان الاستدراجي وعنوان الموقف في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" مايلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– الضحية تعرضت إلى أزمة نفسية ألزمتها المستشفى، يباغتان فتاة بدراجة نارية ويسرقان حقيبتها بمحطة "الترامواي" في "الديار الخمسة" بالعاصمة[4].

– أم لخمسة أطفال (تحرق) إلى ألمانيا وتسمح في عائلتها[5].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– قسنطيني يتنكر التأخر المسجل في إرساء دولة القانون: "لا يوجد أمامنا اليوم سوى إعدام قتلة الأطفال"[6].

– النخب التونسية تتحسس من طرح مقاربات لاستعادة التائبين وإدماجهم، لخذيري: تونس لسيت مؤهلة بعد لطرح تجربة مصالحة وتوبة العائدين[7].

---

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 8859، السبت 5 ماي 2018، ص 8.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 9057، الجمعة 23 نوفمبر 2018، ص 10-12.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8817، الخميس 22 مارس 2018، ص 24.

(4) جريدة النهار الجديد، العدد 3295، الثلاثاء 17 جويلية 2018، ص 11.

(5) جريدة النهار الجديد، العدد 3295، الثلاثاء 17 جويلية 2018، ص 24.

(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 8738، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 3.

(7) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 11.

إن حضور العنوان التقريري على قائمة العناوين التأثيرية عند معالجة جريدتي الدراسة لظاهرتي العنف والجريمة كان قليلا، رغم تناسبه مع الطبيعة الإخبارية لعينة الدراسة، أما فيما يخص العناوين التوجيهية والتفضيلية، والتحريضية فلم تلق اهتماما من قبل جريدتي الدراسة، ويرجع ذلك الاجندة التحريرية المسطرة من طرف جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي".

ومن أمثلة العناوين التقريرية الموظفة من قبل جريدتي الدراسة عند معالجتهما لقضايا العنف والجريمة ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– من بينهم أزيد من 60 طفلا من جنسية نيجيرية في شوارع المحمدية وباب الزوار وبئر مراد رايس: شبكات الإتجار بالبشر تجند 93 طفلا للتسول في 3 بلديات بالعاصمة.

– 28 متهم من دون أولياء كانوا يستغلون لجمع المال عن طريق التسول[1].

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– تحول إلى هاجس للسلطات بحجوط بتيبازة: دوار معمر بلعيد واجهة للتخلف والأمراض المزمنة والبزنسة بالقصدير.

– تجارب فاشلة في القضاء على الحي الفوضوي رغم المشاريع السكنية[2].

من خلال ما سبق ذكره عن فئة العناوين التي تستخدمها جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" نستنتج أن: هناك تنوعا في توظيف العناوين وفي مقدمتها تلك التي تهتم بالشكل، والهدف من ذلك إثارة اهتمام القارئ ولفت انتباهه لمحتوى المواد المعالجة للعنف والجريمة، وهذا من خلال تضمين العناوين المدرجة وفق أجندتها التحريرية للآراء والمواقف التي تريد حصولها.

2–2– فئة نمط النشر:

ويقصد بها القوالب الفنية التي تتخذها المواد الإعلامية في وسائل الإعلام وهذه الفئة تقوم على التفرقة بين الأشكال المختلفة، التي تقدم بها المواد الإعلامية في وسائل الإعلام المختلفة، للاستدلال من خلال الشكل عن المركز أو القيمة التي يعبر عنها الشكل المختار للنشر أو الإذاعة، فالموضوع الذي تتناوله افتتاحية الصحيفة أو التعليق الإخباري في الإذاعة يشير إلى اهتمام أكبر من مجرد الخبر الصحفي أو الإذاعي كأشكال للتغطية الصحفية أو الإذاعية[3].

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3402، الأحد 25 نوفمبر 2018، ص 3.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 8929، الاثنين 16 جويلية 2018، ص 9.

(3) محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، مرجع سابق، ص 192.

وللتعرف على الأنواع الصحفية الأكثر توظيفا من قبل صحيفتي "القلم و اقرأ– دينك"، سأقف أولا عند تعريف الأنواع الصحفية المعروضة إضافة إلى بعض الأشكال الصحفية الأخرى، والتي تكثر في الصحف الإسلامية كما يلي:

2-2-1- الخبر الصحفي: إن تعريف الخبر يختلف من مدرسة صحفية إلى أخرى فلا يوجد تعريف واحد له، ذلك أن مفهوم الخبر شيء يختلف من عنصر إلى عنصر، ومعنى ذلك أن نبني مفهوم مطلق للخبر ينسحب على أي زمان أو أي مجتمع أمر ينطوي على تبسيط مخل أو تجريد يتجاهل حقيقة التباين في الظروف والتفاصيل[1].

والخبر هو: « وصف موضوعي دقيق تطلع به الصحيفة أو المجلة قراءها في لغة سهلة واضحة وعبارات قصيرة، على الوقائع والتفاصيل والأسباب والنتائج المتاحة والمتتابعة لحدث حالي أو رأي أو موقف جديد لافت للنظر أو فكرة أو قضية أو نشاط هام تتصل –جميعها– بمجتمعهم وأفراده وما فيه أو بالمجتمعات الأخرى، كما تساهم في توعيتهم وتثقيفهم وتسليتهم وتحقق الربح المادي لها»[2].

ويعرف الخبر من منظور إسلامي بأنه تزويد الناس بصفة عامة بالمعلومات والحقائق التي تفيد المجتمع، والتي تعمل على تكوين رأي عام إسلامي مبني على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الخير[3]انطلاقا من قوله تعالى :﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً**﴾ (الأحزاب: 70)، وقوله تعالى أيضا :﴿**أَلَمْ تَرَى كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ...تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ**﴾ (إبراهيم:24–25)

إن الخبر الصحفي حتى يكون قويا ومثيرا لفضول القارئ ويجعله يطلب المزيد، يجب أن يحتوي على عدة عناصر تجعله خبرا قويا وذو قيمة خبرية في أوساط الجمهور، ومن بين هذه العناصر نجد: الجدة، الإثارة، الشهرة، الموضوعية، الأهمية[4]... إلخ.

كما أن للخبر أنواع كثيرة منها: الخبر المتوقع، الخبر غير متوقع، الخبر الجاهز، الخبر المبدع، الخبر الخفيف، الخبر المجرد[5]... إلخ، ويكتب بطريقة الهرم المقلوب.

---

(1) محمود منصور هيبة، **الخبر الصحفي وتطبيقاته**،ط1، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2004، ص 05.

(2) محمود أدهم، **فن الخبر**، (د.ط)، دار الشعب، القاهرة، (د.ت)، ص 42.

(3) محمود منصور هيبة، **الخبر الصحفي وتطبيقاته**، مرجع سابق، ص 19.

(4) نوار باهي، مرجع سابق، ص 26- 27.

(5) المرجع نفسه، ص 29- 30.

2-2-2- التقرير الصحفي: التقرير الصحفي فن يقع بين الخبر والتحقيق الصحفي ويقدم مجموعة من المعارف والمعلومات حول الوقائع في سيرها وحركتها الديناميكية، فهو إذن يتميز بالحركة والحيوية، والتقرير الصحفي لا يستوعب الجوانب الجوهرية أو الرئيسية في الحدث فقط كما هو الشأن في الخبر وإنما يمكن أن يستوعب وصف الزمان والمكان والأشخاص والجهات التي ترتبط بالحدث، كما أنه لا يقتصر على الوصف المنطقي والموضوعي للأحداث وإنما يسمح في نفس الوقت بإبراز الآراء الشخصية والتجارب الذاتية للمحرر الذي يكتب التقرير[1]، ويعتبر الصحفي شاهد عيان على الوقائع والأحداث المقدمة ووسيط يستخدم الوصف الحي والانطباعات الشخصية لتقديم هذه الوقائع ولوصف أزمنة وظروف حدوثها والأشخاص الذين شاركوا في صنعها[2].

وينحصر هدف التقرير الصحفي في إثارة اهتمام القارئ بالموضوع وذلك بتقديم معارف ومعلومات جديدة أو طريفة أو غريبة أو مسلية عن حدث من الأحداث الجارية، وقد لا يزيد هدف التقرير عن مجرد تسلية القارئ وإمتاعه بالمعلومات الغريبة، وكتابة التقرير الصحفي رغم أنها تأخذ قالب الهرم المعتدل إلا أنها تختلف حسب نوع كل تقرير، ذلك أن هناك عدة أنواع من التقرير الصحفي تختلف باختلاف المجالات التي تطرقها والأشكال التي تأخذها، وللتقرير الصحفي ثلاثة أنواع تتمثل في[3]:

أ- التقرير الإخباري: هو التقرير الذي يهتم ــ في المقام الأول ــ بعرض وشرح وتفسير بعض زاويا أو جوانب من الأخبار أو الأحداث أو الوقائع اليومية الجارية، وهو لذلك يسمى في بعض الأحيان بتقرير المعلومات أو التقرير الموضوعي[4].

ب- التقرير الحي: هو التقرير الذي يركز على التصوير الحي للوقائع والأحداث الجارية، فهو يهتم برسم صورة الوقائع والأحداث أكثر مما يهتم بشرحها أو تحليلها أو تفسيرها، فإذا كان التقرير الإخباري يركز على سرد البيانات والمعلومات حول هذه الواقعة وتحليلها وتقييمها فإن التقرير الحي يركز على وصف الحدث نفسه أو الواقعة ذاتها[5].

---

(1) نور الدين بليبل، مرجع سابق، ص 09.

(2) عبد الجواد سعيد ربيع، مرجع سابق، ص 92.

(3) نور الدين بليبل، مرجع سابق، ص 09.

(4) فاروق أبو زيد، **فن الكتابة الصحفية**، (د.ط)، دار المأمون، عالم الكتب، القاهرة، (د.ت)، ص 151.

(5) المرجع نفسه، ص 159.

ج- تقرير عرض الشخصيات: وهو التقرير الذي يهتم بعرض شخصية ما من الشخصيات المرتبطة بالأحداث أو التي تلعب دورا بارزا في المجتمع المحلي أو المجتمع الدولي[1].

وتوظف الصحف الإسلامية فن التقرير الصحفي وبخاصة التقارير الإخبارية وذلك في التعريف بالآراء والمعلومات في كثير من مجالات الفكر الإسلامي من خلال عرض العديد من الندوات والمؤتمرات الإسلامية المنعقدة، كما تستخدم التقرير الحي في التعريف بأحوال المسلمين في بعض الدول الإسلامية وبيان أهم القضايا الإسلامية المطروحة[2].

2-2-3- الحديث الصحفي(Interview): وهو فن يقوم على الحوار بين الصحفي وشخصية من الشخصيات ويستهدف الحصول على أخبار ومعلومات جديدة أو شرح وجهة نظر معينة أو تصوير جوانب غريبة أو طريفة أو مسلية في حياة هذه الشخصية.

والحديث الصحفي قد يجري مع شخص واحد، وهو الشكل الغالب على الأحاديث الصحفية ولكنه قد يجري مع عدة أشخاص كما هو الأمر في الاستفتاء الصحفي، والحديث قد يجريه عدة محررين كما هو الشأن في المؤتمر الصحفي. كما أن الحديث الصحفي فن صحفي مستقل بذاته ولكن هذا لا يمنع من أن يكون "أداة" للحصول على خبر صحفي، أو أن يكون جزء من تحقيق صحفي لأن الحصول على الغالبية العظمى من الأخبار يتم عن طريق المقابلات الصحفية مع مصادر الأخبار.

وتعريف الحديث الصحفي يستمد في بعض الحالات من خلال تحديد أهدافه ووظائفه، وعلى هذا الأساس فهناك ثلاثة أنواع للحديث الصحفي:

أ- الحديث الخبري[3]: أو حديث المعلومات والأخبار ويستهدف بالدرجة الأولى الحصول على أخبار أو معلومات أو بيانات جديدة عن وقائع أو أحداث أو سياسات أو برامج أو قوانين جديدة، ويختلف الحديث الصحفي عن الخبر الصحفي في تقديم ماذا حدث؟ كالخبر ويضيف إليه: لماذا حدث؟.

ب- حديث الرأي: وهو حديث يستهدف بالدرجة الأولى استعراض وجهة نظر شخصية ما في قضية أو قضايا معينة تهم القراء، كاللقاء مع العلماء والفلاسفة والمفكرين والساسة وغيرهم، وفي هذا النوع من الأحاديث الصحفية ينصرف الاهتمام إلى آراء الشخص الذي يجري معه الحديث أكثر من الاهتمام بشخصه.

---

(1) المرجع نفسه، ص 168.

(2) محمد أبو يونس، تحرير الشؤون الدينية في الصحف، مرجع سابق، ص 114 – 115.

(3) فاروق أبو زيد، **فن الكتابة الصحفية**، مرجع سابق، ص 13- 14.

ج – حديث التسلية والإمتاع: وهو يستهدف البحث في حياة الشخص الذي يجري معه الحديث، وفي هذا النوع من الأحاديث الصحفية تكون الشخصية التي يجري معها الحديث هي موضوع الحديث نفسه، أي أن الاهتمام ينصرف هنا إلى شخصية المتحدث أكثر من الاهتمام بأخبار وآرائه، ويندرج تحت هذا النوع من الأحاديث الصحفية الأحاديث التي تجري مع كبار نجوم السينما أو المسرح أو الغناء أو نجوم المجتمع أو مع الشخصيات الطريفة والغريبة التي يجد القارئ في حياتهم وسلوكهم نوعا من المتعة والتسلية[1].

والحديث الصحفي يأخذ أشكالا متعددة لعل أبرزها ثلاثة أشكال صار لكل منها ملامحه المتميزة وهي:

- ♦ الحديث المباشر.
- ♦ الحديث التليفوني.
- ♦ المؤتمر الصحفي[2].

2-2-4- المقال الصحفي:

المقال الصحفي هو الأداة الصحفية التي تعبر بشكل مباشر عن سياسة الصحفية وعن آراء بعض كتابها في الأحداث اليومية الجارية وفي القضايا التي تشغل الرأي العام المحلي أو الدولي، ويقوم المقال الصحفي بهذه الوظيفة من خلال شرح وتفسير الأحداث الجارية والتعليق عليها بما يكشف عن أبعادها ودلالاتها المختلفة ويمكن في بعض الحالات أن يطرح كاتب المقال فكرة جديدة أو تصورا مبتكرا أو رؤية خاصة يمكن أن تشكل في حد ذاتها قضية تشغل الرأي العام وخاصة إذا كانت تمس مصالح القراء أو تثير اهتمامهم لأي سبب من الأسباب.

وإذا كان الجانب الأكبر من المقالات الصحفية يعبر عن سياسة الصحفية كما هو الشأن في المقال الافتتاحي، أو يعبر عن آراء كبار كتابها كما هو الشأن في العمود الصحفي أو المقال التحليلي، إلا أن هناك جانب آخر من المقالات الصحفية قد يعبر عن رأي الكتاب والمفكرين الذين لا يعملون في

---

(1) المرجع نفسه، ص 15- 16.

(2) المرجع نفسه، ص 17.

الصحيفة ولا يشترط أن يكتب هؤلاء ما يؤيد سياسة الصحيفة بل كثيرا ما تنشر لهم الصحف مقالات تخالف سياساتها وذلك عملا بحرية الرأي وخاصة في المجتمعات الديمقراطية[1].

وتعد لغة المقال هي لغة الحياة العامة فهي تقوم على السهولة والبساطة والوضوح، فتستفيد بشيء من جمال الأسلوب الأدبي، وقد تستفيد بكثير من دقة الأسلوب العلمي، وللمقال الصحفي أنواع مختلفة أخذت تتطور حتى صار كل منها يشكل فنا صحفيا بذاته وهي:

أ- المقال الافتتاحي: هو مقال يكتبه مدير الصحفية أو مدير التحرير أو صحفي مهم بالصحيفة، ويحمل المقال الافتتاحي توجه الجريدة ويوافق خطها الافتتاحي، ويقوم على شرح وتفسير الأخبار والأحداث اليومية والتعليق عليها، وذلك وفق سياسة الصحيفة تجاه الأحداث والقضايا الجارية في المجتمع[2].

والمقال الافتتاحي يربط القراء بالصحيفة من ناحية وبالأحداث الجارية من ناحية ثانية، كما يخلق نوع من المشاركة الوجدانية بين الصحيفة والقراء، ويدفع بهم إلى المشاركة في مواجهة القضايا والمشاكل التي تهمهم[3].

ب- العمود الصحفي: هو مقال قصير يتضمن تعليقا على حدث ما بأسلوب نقدي، ويعتبر العمود من أصعب الفنون الصحفية بحيث لا يمكن كتابته إلا من طرف صحفي له خبرة كبيرة في العمل الصحفي، وعلى إطلاع واسع بأهم وآخر مجريات الأحداث على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[4].

وغالبا ما يحتل العمود الصحفي مكانا ثابتا لا يتغير على إحدى صفحات الجريدة، وينشر تحت عنوان ثابت ويظهر في موعد ثابت، قد يكون كل يوم أو كل أسبوع[5]، وليس من الضروري أن يلتزم كاتب العمود الصحفي بسياسة الصحيفة، وإن كان من المتعارف عليه ألا يكون معارضا لهذه السياسة، والعمود الصحفي يهتم أكثر ما يهتم بكل ما يمس مشاعر القراء وعواطفهم، لذلك لابد أن يتوفر فيه

---

(1) فاروق أبو زيد، **فن الكتابة الصحفية**، مرجع سابق ، ص 179.

(2) المرجع نفسه، ص 182.

(3) نوار باهي، **أكاديمية المراسل الصحفي المحترف**، مرجع سابق، ص 72.

(4) نوار باهي، **أكاديمية المراسل الصحفي المحترف**، مرجع سابق ، ص 111.

(5) فاروق أبو زيد، **فن الكتابة الصحفية**، مرجع سابق، ص 193.

شيء من جمال الأسلوب الأدبي ولكن بشرط ألا يعرف كاتب العمود في ذلك بحيث يفقد العمود صفته الصحفية ويصبح أدبا خالصا[1].

ج- المقال النقدي: هو مقال مخصص لنقد المواقف والأعمال الفنية مثل السينما والمسرح والممثلين والكتاب والمؤلفين وغيرهم[2]، فهو يقوم على عرض وتفسير وتحليل وتقييم الإنتاج الأدبي والفني والعلمي، وذلك من أجل توعية القارئ بأهمية هذا الإنتاج ومساعدته في اختيار ما يقرأه أو يشاهده أو يسمعه من هذا الكم الهائل من الإنتاج الأدبي والفني والعلمي الذي يتدفق كل يوم سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي[3].

د- المقال التحليلي:

من أبرز فنون المقال الصحفي وأكثرها تأثيرا، وهو يقوم على التحليل العميق للأحداث والقضايا والظواهر التي تشغل الرأي العام، والمقال التحليلي يتناول الوقائع بالتفصيل ويربط بينها وبين غيرها من الوقائع التي تمسه من قريب أو بعيد، ثم يستنبط منها ما يراه من آراء واتجاهات، والمقال التحليلي لا يقتصر فقط على تفسير أحداث الماضي أو شرح الوقائع الحاضرة وإنما يربط بين الاثنين ليستنتج أحداث المستقبل، وأن المقال التحليلي يقوم على التحليل العميق والمدروس للأحداث، فهو غالبا ما يكون أسبوعيا ولو كان ينشر في صحيفة يومية، وليس هناك حجم للمقال التحليلي ولكنه قد يحتل مساحة صفحة كاملة من الجريدة[4].

وتركز الصحف الدينية على استخدام هذا النوع من المقال، وكذلك الصفحات الدينية في الصحف العامة، وهذا من خلال تناول عدد من القضايا المطروحة مثل: قضية حجاب المرأة، حقوق الإنسان، رؤية الهلال، المخدرات ... وذلك لبيان حقيقة موقف الإسلام من هذه القضايا ورفع الشبهات التي قد تثار حولها، كما تتناول قضايا تتعلق بالعقائد والعبادات والسيرة والسنة النبوية والعلوم الإسلامية.

2-2-5- التعليق الصحفي:

---

(1) المرجع نفسه، ص 195.

(2) نوار باهي، مرجع سابق، ص 72.

(3) فاروق أبو زيد، **فن الكتابة الصحفية**، مرجع سابق، ص 217.

(4) فاروق أبو زيد، **فن الكتابة الصحفية**، مرجع سابق، ص 229.

إن التعليق على الكلام هو إبداء ملاحظات حوله توضح مدلوله وعلى الأخبار، وتذليلها بآراء تكشف النقاب عن خفاياها أو أسباب وقائعها ونتائجها حسب مفاهيم المعلق[1].

كما جاء في القاموس الصغير للإعلام أن التعليق هو « مقالة أساسية يتجاوز فيها عرض التأملات والأفكار من حيث الحجم وعرض الوقائع والأحداث ». [2]

والتعليق هو أحد الفنون الصحفية التي تفسر الخبر من زاوية معينة، يمليها موقف سياسي، أخلاقي أو إنساني لهدف توضيح هذا الموقف أو ذاك أو إقناع الجمهور لاتخاذ موقف أو تغيير[3]، إضافة إلى أن التعليق هو الكتابة التي يتدخل فيها الصحفي بآرائه الشخصية التي تلتزم بها الجريدة، ويعتبر التعليق عملية معقدة مرتبطة بحياتنا اليومية وتتجسد إعلاميا في عدد كبير من الأعمال، ففي عالم الصحافة يكون التعليق بأشكال مختلفة فالرسم التعبيري أو الكاريكاتيري تعليق، والصورة كأساس للموضوع تعليق، واستخدام اللون في الإبراز تعليق، والعبارة الموجزة تعليق، والرمزية تعليق، ونشر مادة صحفية في صحيفة معينة وبحجم معين إبرازا أو تعتيما تعليق[4].

بينما يرى البعض بأن التعليق شكل من أشكال الكتابة الصحفية التحليلية التفسيرية[5] التي تعطي الأحداث التي تنشرها الجريدة مغزى ومعنى يكسبها رائحة وطعما وهو فوق هذا وذاك يتحكم في نظرة القراء إلى الأحداث، فمرة يحكم التعليق على بعض الأحداث بأنها نافعة، ويحكم على بعضها الآخر بأنها خطيرة وتارة يصفها بأنها عابرة[6]، وأخرى بأنها مقدمات لازمة لأزمة حادة وهكذا، والتعليق الصحفي قسمان:

أ- التعليق اليومي: وهو يمثل رد فعل المؤسسة الإعلامية حول حدث معين، وهو رد يعكس الخط السياسي للجريدة وتوجهها وبمعنى آخر قراءتها لهذا الحدث.

---

(1) **القاموس الجديد**، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص 695.

(2) **القاموس الصغير**، (د.ط)، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1976، ص 26.

(3) إبراهيم زيوش، **فن كتابة الأخبار للإذاعة والتلفزيون**، (د.ط)، مطبعة جريدة الوحدة، (د.م)، (د.ت)، ص 101.

(4) ساعد ساعد، **التعليق الصحفي: في الصحافة المكتوبة الجزائرية**، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص 48.

(5) مصطفى عمر السيد أحمد، **الكتابة والتحرير الصحفي**، ط1، دار القلم، دبي، 2005، ص 113.

(6) عبد العزيز الغنام، **مدخل في علم الصحافة**، ط2، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977، ص 197.

ب– التعليق الأسبوعي: وهذا النوع يكون في الجرائد الأسبوعية وقد يكون في اليومية كما يأتي في بداية الأسبوع أو نهايته، ففيه يتم تلخيص الأحداث وربطها ببعضها البعض، وبعد شرحها تقدم الوسيلة الإعلامية موقفها إزاء تلك الأحداث مجتمعة[1].

2–2–6– التحقيق الصحفي:

هو فن صحفي يقوم على خبر أو فكرة أو مشكلة أو قضية يلتقطها الصحفي من المجتمع الذي يعيش فيه، ثم يقوم بجمع مادة الموضوع بما يتضمنه من بيانات أو معلومات أو آراء تتعلق بالموضوع ثم يزاوج بينها للوصول إلى الحل الذي يراه صالحا لعلاج المشكلة أو القضية أو الفكرة التي يطرحها التحقيق الصحفي[2].

فالتحقيق الصحفي يشرح ويفسر ويبحث في الأسباب الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الفكرية التي تكمن وراء الخبر أو القضية أو المشكلة أو الفكرة أو الظاهرة التي يدور حولها التحقيق، كما أن التحقيق الصحفي يقوم على التفسير الاجتماعي للأحداث وللأشخاص الذين اشتركوا في هذه الأحداث[3]، وهو كفن يشتمل على بقية الفنون الصحفية الأخرى كالخبر أو الحديث أو الرأي أو الاستفتاء أو البحث وغيرها إلى جانب أنه كثيرا ما يستعين بالصور الفوتوغرافية أو الرسوم أو الكاريكاتير[4].

والتحقيق الصحفي يمكن أن يستوعب بموضوعاته حياة المجتمع بمجالاته المتنوعة، فالتحقيق الصحفي يمكن أن يكون موضوعه إحدى المشكلات أو القضايا العامة التي تهم المجتمع كله أو إحدى طبقاته أو فئاته المختلفة، وقد يكون موضوع التحقيق أيضا شخصية من الشخصيات العامة في المجتمع أو بحثا علميا أو كشفا أو اختراعا جديدا أو مكانا تاريخا أو حفلا أو مهرجانا أو غير ذلك من الموضوعات التي تمتلئ حياتنا الاجتماعية[5].

2–2–7– الصورة الإخبارية: للصورة الإخبارية تعريفين أولهما تطبيقي يقوم على أن الصورة الإخبارية هي:

– الصورة ذات المضمون الحديث الإخباري الجديد.

---

(1) ساعد ساعد، **التعليق الصحفي: في الصحافة المكتوبة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 57.

(2) فاروق أبو زيد، **فن الكتابة الصحفية**، مرجع سابق، ص 93.

(3) عبد اللطيف حمزة، **المدخل في فن التحرير الصحفي**، مرجع سابق، ص 247.

(4) فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص 93.

(5) فاروق أبو زيد، المرجع السابق، ص 96.

– الصورة الحالية والساخنة.

– الصورة التي تقدم أو تشرح أو توضح واقعة جديدة، أو جزءا منها، من تلك التي تنشرها الصحيفة اليوم أو المجلة في عددها الأخير.

– الصورة التي تروي في أمانة وموضوعية ودقة حدثا أو موقفا أو نشاطا جديدا، بعد التقاطها بمعرفة مصور صحفي محترف أو حر أو من الهواة، والتي تنشر فورا على صفحات جريدة أو مجلة.

– الصورة التي تسجل حدثا أو جزءا من حدث وقع توا، بحيث تبرز مضمونه وأبطاله وجوهره ونتيجته التي تنشرها إحدى الصحف الصباحية أو المسائية أو إحدى المجلات في عدد اليوم أو العدد الأسبوعي ...

وأما ثانيهما فهو تعريف دراسي شامل ومستقى من أبرز تعريفات الخبر وتعريفات الصور عامة، فهو ذلك الذي يقول أن الصورة الإخبارية هي: الصورة الفنية البيضاء والسوداء أو الملونة المعبرة قدر الطاقة والمتناسب مع الظروف المتاحة في صدق موضوعية ووضوح، عن مضمون حدث أو نشاط أو موقف جديد ومهم، بصناعه والمتأثرين به وأسبابه ونتائجه الحالية والمتتابعة، بعد تسجيلها بعدسة مصور صحفي محترف أو حر أو من الهواة، أو المحررين، بأسلوب يعكس الفهم لوظيفتها والموهبة مجالها، أو أن تكون قادمة عبر الأثير، أو سلكية، أو نقلا عن وسيلة أخرى، كما قد تكون قديمة متجددة الأهمية، تقدم بمعرفة مراكز المعلومات أو البحوث أو المتاحف ودور المحفوظات والوثائق، أو من يتصل بموضوعها عن قرب كما قد تكون بريشة الرسام في أحيان قليلة.

وذلك للنشر الفوري على صفحات جريدة أو مجلة وعلى سبيل الاستشهاد والتأكيد أو التوضيح والاقتراب من الواقع القائم وتقديم المغزى ومضاعفة الأثر التحريري لخبر أو موضوع أو قصة أو تقرير أو مادة أخرى مناسبة، كما تسهم بذلك في ارتفاع نسبة القابلية لقرائها والمعرفة بجوانبها وقد تكون نادرة، فتحقق لوسيلة نشرها انفرادا أو سبقا على غيرها مما يلفت الأنظار إليها ويزيد من رصيد الثقة بها ويضاعف – مع تكراره– من توزيعها[1].

كما أن جميع صور ألوان الاجتماع البشري والاتصال والاحتكاك والعمل يمكن أن تكون صورا إخبارية طالما انه يتوفر فيها:

– الجدة والحالية والسخونة "في مجالها".

–إثارة اهتمام أكبر قدر من الناس.

---

[1] محمود أدهم، **الصورة الإخبارية**، (د.ط)، (د.د)، القاهرة، 1989، ص 26 - 27.

– النشر الحالي والسريع.

– المضمون الخبري الذي يتصل بموضوعها.

–الصحة من زاوية قواعد فن التصوير[1].

ولقد اعتمدت الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية (شكل ونمط النشر) كوحدة للتبويب والتحليل بالنسبة لفئة الأنواع الصحفية، والجدول الآتي يوضح النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الكمي و الكيفي لهذه الفئة كما يلي:

الجدول رقم (12) يوضح فئة نمط النشر في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / نمط النشر	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الخبر الصحفي	488	58.86	186	22.43	674	81.30
التقرير الصحفي	25	3.01	14	1.68	39	4.70
العمود الصحفي	00	00	06	0.72	06	0.72

[1] المرجع نفسه، ص 29.

الحديث الصحفي	13	1.56	09	1.08	22	2.65
التعليق الصحفي	19	2.29	07	0.84	26	3.13
التحقيق الصحفي	15	1.80	12	1.44	27	3.25
المقال التحليلي	00	00	06	0.72	06	0.72
المقال الإفتتاحي	00	00	00	00	00	00
المقال النقدي	00	00	03	0.36	03	0.36
الصورة الصحفية (الإخبارية)	00	00	06	0.72	06	0.72
الكاريكاتير	00	00	20	2.41	20	2.41
المجموع	560	67.55	269	32.44	829	100

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (**12**) والموضح لفئة موقع النشر لمواد العنف والجريمة في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أن: الخبر الصحفي تصدر قائمة الأنواع الصحفية الموظفة من قبل جريدتي الدراسة عند معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة، وذلك بـ 674 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 81.30%، وموزعة بنسبة أكبر على جريدة "النهار الجديد" والمقدرة بـ 58.86%، وبنسبة أقل على جريدة "الخبر اليومي" والمقدرة بـ 22.43%، فيما كانت المرتبة الثانية من نصيب التقرير الصحفي بـ 39 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 04.70%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 03.01% وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 01.68%.

كما احتل التحقيق الصحفي الرتبة الثالثة بـ 27 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 03.25%، وموزعة بدورها على جريدة "النهار الجديد" بـ 01.80% وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 01.44%، أما الرتبة الرابعة فكانت للتعليق الصحفي بـ 26 تكرارا وبنسبة 03.13% وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 02.29%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 00.84%، وبالحديث عن المرتبة الخامسة فكانت للحديث الصحفي بـ 22 تكرارا وبنسبة 02.65%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بـ 01.56% وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 01.08%.

لقد حظي الكاريكاتير المرتبة السادسة أين تفردت جريدة "الخبر اليومي" بتوظيفه بـ 20 تكرارا وبنسبة تعادل 02.41%، واشترك في الرتبة السابعة كلا من "العمود الصحفي، والمقال التحليلي، والصورة الصحفية (الإخبارية)"، حيث تفردت جريدة "الخبر اليومي" باستخدام هذه الأنواع الصحفية الثلاثة، وذلك بـ 06 تكرارات وبنسبة تقدر بـ 00.72%، أما الرتبة الثامنة فقد حظي بها المقال

النقدي أين انفردت بدراسته جريدة "الخبر اليومي" بـ 03 تكرارات و بنسبة 00.36%، في حين لم يسجل المقال الافتتاحي أي تكرار.

أظهرت نتائج الدراسة الكمية المتعلقة بنمط النشر المعتمد من قبل جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" عند تغطيتهما لمواد العنف والجريمة، أن النصيب الأوفر في قائمة الأنواع الصحفية كان للخبر الصحفي والتقرير الصحفي، ويمكن تفسير ذلك بالسياسة التحريرية المتبناة من قبل صحيفتي الدراسة، كما أن اعتماد عينة الدراسة على الأنواع الإخبارية بالدرجة الأولى مرده لخصوصية أخبار العنف والجريمة، والتي تلقى انتشارا واسعا على مستوى واقعنا المعاش، ولذلك تخصص لها الصحف الإخبارية اليومية مساحات على مختلف صفحاتها والتي يؤمنها الحضور الدائم للأنواع الصحفية الإخبارية من خبر صحفي وتقرير.

وفي إطار حاجات المواطن وحقه في معرفة ما يدور حوله من أحداث ووقائع مختلفة ومسايرة جديدها لحظة بلحظة، نجد أن الخبر يتكفل بتحقيق ذلك لتوفيره على خاصية الآنية والجدة، فحضور الخبر الصحفي بكثرة على صفحات جريدتي الدراسة عند تغطيتها لأخبار العنف والجريمة يجذب القراء والمتابعين لها لأن قيمة الخبر في جدته.

إن توظيف صحيفتي الدراسة للتقرير كفن تحريري يقدم فسحة أوسع من المعلومات والآراء عن قضايا العنف والجريمة، "ومع وجود دافع إخباري فإنه يسمح أيضا لمحرره بالوصف والتفسير والتعليق والربط بين الأحداث والمواقف"[1]، بهدف تقديم صورة وافية عن الحادثة.

وقد يغرى توظيف صحيفتي الدراسة للأنواع الإخبارية إلى جنوحها إلى معالجة السطحية (سلبية) لأخبار العنف والجريمة، وعلى عكس ذلك فإن هذا النوع من المواد الصحفية يحتاج جهدا مضاعفا من قبل عينة الدراسة، من خلال عدم الاكتفاء بنقل أخبار العنف والجريمة بل إتباع ذلك بالتحليل والتفسير مع تقديم الحلول الناجعة، بهدف إثارة عقول القراء وتوعيتهم بمخاطرها، وهذا لا يأتي إلا بالأنواع الصحفية التحليلية، والفكرية والاستقصائية.

إن اعتماد صحيفتي الدراسة على الأنواع الصحفية الإخبارية في تغطيتها لأغلب مواد العنف والجريمة، قد يضفي نوعا من الرتابة والنمطية في العرض، مما يؤثر سلبا على مقروئية صحيفتي الدراسة، لأنها تركز على فئة معينة من الجمهور، ومهملة بذلك فئات أخرى تميل إلى البحث المتعمق في دراسة ظواهر العنف والجريمة، وهذا ما تؤكده الدراسات التحليلية السابقة.

([1]) نور الدين بليبل، **مفاهيم إعلامية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 31.

وفيما يلي بعض النماذج لفني الخبر الصحفي والتقرير الصحفي الموظفين لمعالجة مواد العنف والجريمة في جريدتي الدراسة:

أ – بالنسبة لجريدة "النهار الجديد":

أ –1– الخبر الصحفي:

– 04 سنوات سجنا لأم عزباء تركت مولودها لتنهشه الكلاب في سوق أهراس.

– الجيران تفطنوا لما يحدث بعد ما تسربت دماؤها من تحت الباب: يعذب زوجته ويهشم رأسها ... وسيلان الدم ينفذها من الموت في كوريفة بالحراش؟[1].

أ –2– التقرير الصحفي:

– النائب العام التمس ضدهم عقوبة 12 سنة نافذا، مراهقة ووالدها ضمن شبكة مختصة في السطو على محلات بيع المجوهرات[2].

ب – بالنسبة لجريدة "الخبر اليومي":

ب –1– الخبر الصحفي:

– بسكرة: تحرير فتاة قاصر.

– عين تموشنت: حجز 900 قرص مهلوس[3].

ب –2– التقرير الصحفي:

– فرضية الانتحار بالإقامة الجامعية لدالي إبراهيم غير مستبعدة: سيدي عكاشة بالشلف تشيع جنازة الطالبة نهاد[4].

– قلق سياسي وهاجس أمني: "المقاتلون العائدون يرعبون تونس"[5].

لقد اهتمت صحيفتي الدراسة بتوظيف بعض الأنواع الصحفية الفكرية والاستقصائية أثناء تغطيتها لمواد العنف والجريمة، حيث اعتمدت في ذلك على التحقيق الصحفي (الربورتاج)، ثم التعليق الصحفي، بالإضافة إلى الحديث الصحفي، وهذا لما توفره هذه الأنواع الثلاثة من معالجة متكاملة لمواد العنف والجريمة، أين تتقصى عن الحدث وتحدد أسباب وقوعه، والأطراف الفاعلة فيه، وتفسير

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 فيفري 2018، ص 7.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 9.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 8859، السبت 5 ماي 2018، ص 21.

(4) جريدة النهار الجديد، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 21.

(5) جريدة النهار الجديد، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 11.

النتائج واقتراح الحلول، مع الاستشهاد بآراء الضحايا أو الجناة أو شهود العيان أو رجال الأمن والقانون والقضاة وغيرهم من أطراف المجتمع المدني وهيئاته الناشطة، وهذا عن طريق فتح حوارات صحفية معهم، مع إبداء الرأي والتعليق بموضوعية على مجريات الاحداث من عنف أو جريمة.

ولقد وظفت جريدتي الدراسة "التحقيق الصحفي، والحديث الصحفي وكذا التعليق الصحفي" عند معالجتها لجرائم البيئة، وجرائم الفساد، إضافة إلى الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص، وذلك ما ستوضحه النماذج الآتية:

أ – بالنسبة لجريدة "النهار الجديد":

أ –1– التحقيق الصحفي:

– النهار تنفرد بنشر تفاصيل ميدانية عن أكبر شبكة لسرقة المركبات: تفكيك "دولة داخل دولة" تنشط في 27 ولاية واسترجاع 73 سيارة مسروقة[1].

أ –2– الحديث الصحفي:

– "الشيخ النوي" ينجو من اعتداء بالسيوف خلال تصوير "طالع هابط"[2].

أ –3– التعليق الصحفي:

– قاموا بتخريب الواجهة الزجاجية للمبني والأمن تمكن من توقيف 03 مهاجمين: مسبوقين يقتحمون محكمة تلمسان لتحرير بارونات كوكايين، أمين "دانو" زوج "الشابة خيمينا" من بين الموقوفين[3].

ب – بالنسبة لجريدة "الخبر اليومي":

ب –1– التحقيق الصحفي:

– سنوات تمر على توقف أحلام رب عائلة على حواف الطريق السيار: صاحب سيارة مجنونة أزهق أرواح طفلين ولازال يرفض جبر خاطر الضحية[4].

ب –2– الحديث الصحفي:

– الخبير المالي آيت فرحات علي:« السلطة تترك المجرم الأصلي وتطارد الفرعي».

– القانوني طارق مراح: « استدعاء صاحب الأموال الأصلي في حال إقرار المهرب»[5].

([1]) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 3.

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 24.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 3.

([4]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8817، الخميس 22 مارس 2018، ص 14.

([5]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 سبتمبر 2018، ص 21.

ب -3- التعليق الصحفي:

- تنام مرعب للعنف الجنسي على الأطفال بتيزي وزو[1].

كما بينت نتائج الدراسة الكمية عناية جريدة "الخبر اليومي" بتوظيف أنواع الرأي والمتمثلة في: العمود الصحفي، المقال التحليلي، المقال النقدي، إضافة الصورة الصحفية (الإخبارية) والكاريكاتير، بصورة كاملة لجمهور القراء، حيث تنقلها في سياقاتها المحيطة بها، ولا تكتفي بعرض مواد العنف والجريمة بطريقة سلبية، بل تسعى إلى توعية القراء بمخاطرها مع تعقب نتائجها وإشراك أهل الاختصاص وهيئات المجتمع المدني في رصد حلول وقائية وعلاجية لها.

إن استخدام جريدة "الخبر اليومي" للأنواع الصحفية المتعلقة بالرأي يعكس مدى جديتها ومسؤوليتها في معالجة ظواهر العنف والجريمة، كما أن سياستها التحريرية تنطلق من الموازنة النسبية بين صنفا الأنواع الصحفية رأيا وخبرا، مراعية بذلك رغبة القراء على اختلاف توجهاتهم الفكرية.

لقد استغلت جريدة "الخبر اليومي" توظيف المقال التحليلي، والمقال النقدي عند معالجة الجرائم التي تمس الرأي العام، مثل تهريب الأموال، جرائم الفساد وسوء استغلال المسؤولين لمناصبهم، جرائم الإرهاب والحروب، حوادث المرور، تعاطي المخدرات وغيرها، ولقد خصصت لهذين النوعين الصحفيين مساحة نشر على مستوى الصفحة الداخلية وبطباعة ملونة ومدعمة بالصور، بهدف نقل صورة شفافة عن حقيقة الظواهر المطروحة.

إن حضور "الصورة الإخبارية" و"الكاريكاتير" في جريدة "الخبر اليومي" كان بهدف معالجة بعض الظواهر السلبية في مجتمعنا الجزائري من ممارسات عنيفة وتجاوزات للمسؤولين واعتداءات المواطنين على الممتلكات العامة أو الخاصة، حيث سعت لطرح هذه القضايا بشكل ملفت للانتباه عن طريق الصورة الساخرة من الوضع، والمرفقة بعناوين أغلبها محاك بالدارجة أو مستوحى من أمثالنا الشعبية، ولم يغب اللون في تفعيل دورها لإثارة القارئ لتتبع مضامين أخبارها، وذلك بتواجدها على مستوى الصفحة ما قبل الأخيرة، والجدير بالذكر أن صحيفة "الخبر اليومي" وظفت في العدد الواحد أكثر من أربعة رسوم كاريكاتورية متسلسلة، واكتفت بتواجد صورة إخبارية واحدة.

أبدت جريدة "الخبر اليومي" بتواجد "العمود الصحفي" على لائحة أنماط النشر الخاصة بها، وسخرية لمعالجة بعض الممارسات العنيفة، ولتجاوزات المسؤولين وسوء استغلالهم لمناصبهم، وكان ذلك بعرض هذه القضايا بطريقة متهكمة من الوضع المتردي عن طريق سياسة المضحك المبكي، واستخدمت

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 أكتوبر 2018، ص 20.

في ذلك أسلوبا رسينا وموقفا ثابتا يعكس رفضها لمثل هذه الظواهر، ولم تغب اللغة الدارجة عن عنوان العمود أو متنه زيادة في إثارة واهتمام القارئ، وللإشارة فإن العمود الصحفي الخاص بجريدة "الخبر اليومي" كان تحت عنوان ثابت: "نقطة نظام" لكاتبه: "سعد بوعقبة".

وفيما يلي نماذج عن أنواع الفكر والرأي والاستقصاء في جريدتي الدراسة:

أ – بالنسبة لجريدة "النهار الجديد":

أ –1– المقال التحليلي:

– محاكمة السائق الشخصي للأمير "أبو فارس" أمام محكمة البليدة تكشف: "داعش حاول اغتيال رعايا روس وصينيين في الجزائر بحزام ناسف"[1].

ب – بالنسبة لجريدة "الخبر اليومي":

ب –1– المقال التحليلي:

– تنام مرعب للعنف الجنسي على الأطفال بتيزي وزو[2].

ب –2– المقال النقدي:

– تصدرت المشهد الثوري تاريخيا وتتذيل المشهد التنموي ماليا: بوطالب في سطيف، سحر وإرهاب وتخلف[3].

ب –3– الصورة الإخبارية:

– محطة التليفزيون في خطر (صورة لمحطة التلفزيون مهدد بمولد كهربائي).

– في زمن أزمة المقابر (صورة لقبور بجانبها كراسي وطاولات).

– لقطة الخبر للمصور مدني بغيل[4]: (صورة لعربة يجرها حمار تتسبب في أزمة مرورية).

ب –4– الكاريكاتير:

– الوالي لا تتواصل: راني مشغولة ياسر! (صورة ملونة للوالية المغرورة).

– غاب الوالي فتعطلت الولاية: خليتنا قفة بلا يدين يا سيدي الوالي (صورة لمواطنين يتوسلون).

– الخبر تحرك سلطات ميلة: صافي ولو كان ماشي الجرنان واحد ما يسمع بيا؟![1] (صورة لمرأة غارقة في دموعها).

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 3.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 9014، الخميس 11 أكتوبر 2018، ص 20.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8817، الخميس 22 مارس 2018، ص 12.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8798، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 23.

ب -5- العمود الصحفي:

- عنوان العمود الصحفي الثابت: نقطة نظام، يكتبها: سعد بوعقبة.

- عنوان موضوع العمود الصحفي: عقوبة التعفن؟! (يتحدث الكاتب عن الفساد على مستوى قطاع الصحة والتربية والعدالة) [2].

2-3- فئة موقع النشر:

وتعد من الفئات الشكلية التي توضح مدى الاهتمام بعرض الموضوع حيث تؤدي دراسة موقع المادة موضع التحليل في الوسيلة الإعلامية، ومقارنتها بالأهمية النسبية لكل موقع طبقا لما أسفرت عنه دراسات القارئية والاستماع والمشاهدة إلى التعرف على درجة الأهمية النسبية الخاصة بكل موضوع من الموضوعات الخاضعة للتحليل[3].

نجد بالنسبة للصحف أن الصفحة الأولى تأتي في المقدمة لتليها الصفحة الأخيرة ثم الصفحة الثالثة، ثم صفحتي الوسط، ثم بقية الصفحات بعد ذلك، هذا بالإضافة لأهمية الموقع في كل صفحة فالصفحات اليسرى في الجرائد العربية أهم من اليمنى، والنصف الأعلى أهم من الجزء السفلي للصفحة، والربع الأعلى الأيسر في الصفحة اليسرى أهم أجزائها وهكذا[4]...

واستخدمت وحدة الصفحة وأجزائها كوحدة للتصنيف والتحليل في الآن ذاته، ولتبيان مدى الاهتمام بعرض المواضيع المثيرة، قمت أولا بدراسة توزيع المواضيع المعالجة على مستوى صفحات الجريدة وخصوصا على مستوى الصفحة الأولى (الأمامية)، الصفحة الأخيرة (الخلفية)، الصفحات الداخلية وصفحتي الوسط، وبعد ذلك ندرس توزيع هذه المواضيع على الصفحة الواحدة، وذلك على مستوى أعلى الصفحة، أسفل الصفحة، ثم قلب الصفحة (الوسط)، يمين الصفحة، يسار الصفحة، والجدول الآتي يوضح النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الكمي والكيفي لهذه الفئة كما يلي:

الجدول رقم (13) يوضح فئة موقع النشر في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / موقع النشر	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 23.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 8817، الخميس 22 مارس 2018، ص 24.

(3) سمير محمد حسين، مرجع سابق، ص 370.

(4) إسماعيل عبد الفتاح، محمود منصور هيبة، مرجع سابق، ص 240.

الصفحة الأمامية (الأولى)	يسار الصفحة	27	2.62	25	2.42	52	5.04	144	13.98
	يمين الصفحة	06	0.58	11	1.06	17	1.65		
	وسط الصفحة	09	0.87	07	0.67	16	1.55		
	أعلى الصفحة	21	2.03	09	0.87	30	2.91		
	أسفل الصفحة	16	1.55	13	1.26	29	2.81		
الصفحات الداخلية وصفحتا الوسط	يسار الصفحة	127	12.33	98	9.51	225	21.84	743	72.13
	يمين الصفحة	111	10.77	63	6.11	174	16.89		
	وسط الصفحة	60	5.82	40	3.88	100	09.70		
	أعلى الصفحة	67	6.50	50	4.85	117	11.35		
	أسفل الصفحة	68	06.60	59	5.72	127	12.33		
الصفحة الخلفية (الأخيرة)	يسار الصفحة	24	2.33	07	0.67	31	3.00	143	13.88
	يمين الصفحة	40	3.88	14	1.35	54	5.24		
	وسط الصفحة	04	0.38	04	0.38	08	0.77		
	أعلى الصفحة	18	1.74	04	0.38	22	2.17		
	أسفل الصفحة	22	2.13	06	0.58	28	2.71		
المجموع		620	60.19	410	39.80	1030	100		

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (**13**) والذي يوضح فئة موقع النشر لمواد العنف والجريمة في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أن: صحيفتي الدراسة اهتمت بنشر أخبار العنف والجريمة على جميع صفحاتها، مع وجود أجندة تضبط هذا التوزيع، فكانت الصفحات الداخلية وصفحتا الوسط المتصدرة لقائمة موقع النشر في صحيفتي الدراسة وذلك بمجموع 743 تكرارا وبنسبة مقدارها 72.13%، فيما كانت احتلت الصفحة الأمامية (الأولى) المرتبة الثانية بـ 144 تكرارا وبنسبة 13.98%، في حين حظيت الصفحة الخلفية (الأخيرة) بالمرتبة الثالثة والأخيرة بـ 143 تكرارا وبنسبة 13.88%.

1 – بالنسبة للصفحة الامامية (الأولى):

نلاحظ أن صحيفتي الدراسة اهتمت بنشر مواد العنف والجريمة على مستوى الصفحة الأمامية (الأولى)، ووزعت ذلك على جميع زواياها، أين احتل يسار الصفحة الأمامية المرتبة الأولى بـ 52 تكرارا وبنسبة 05.04% موزعة بتقارب على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 02.62%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 02.42%.

واحتلت بعدها أعلى الصفحة الأمامية المرتبة الثانية بـ 30 تكرارا، وبنسبة 02.91%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 02.03%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 00.87%، أما فيما يخص الرتبة الثالثة فكانت من نصيب أسفل الصفحة الأمامية بـ 29 تكرارا وبنسبة 02.81%، وموزعة بتقارب على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 01.55%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 01.26%، أما المرتبة الرابعة فكانت ليمين الصفحة الأمامية بـ 17 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 01.65%، موزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 00.58%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 01.06%، بخصوص المرتبة الخامسة فقد كانت لوسط الصفحة الأمامية بـ 16 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 01.55%، وموزعة بتقارب على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 00.87%، وعلى جريدة الخبر اليومي" بنسبة 00.67%.

أظهرت نتائج الدراسة التحليلية مدى اهتمام جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" بنشر مواد العنف والجريمة على مستوى الصفحة الأولى، حيث تعتبر المدخل والواجهة التي تعكس محتوى الجريدة والدليل الدقيق على محتوياتها المختلفة، "وتؤثر الجريدة على القارئ من خلال صفحتها الأولى فهو يتعرف من خلالها على أهم الاخبار، ولذلك يهتم التيبوغرافيون بإخراج الصفحة الاولى كونها واجهة الجريدة وتساهم في ترسيخ شخصية الجريدة لدى القارئ"[1].

كما اعتمدت صحيفتا الدراسة عند معالجتها لمواد العنف والجريمة على الاخراج المتميز والجذاب لصفحتها الأولى بشكل ملفت للانتباه، أين وزعت عناوين مركزة على جميع أجزاء الصفحة، ودعت ذلك بالألوان المثيرة والصور الضخمة و الإطارات المحددة، والتزمت بقالب ثابت لإخراج الصفحة الأولى بشكل يوضح سياستها التحريرية.

ويعود اهتمام جريدتي الدراسة بنشر مواضيع العنف والجريمة في أعلى ويسار الصفحة الأمامية لأن أول ما يجذب إليه القارئ هو رأس الصفحة ثم يسارها، وباعتبار الجريدة ناطقة باللغة العربية فإن اليسار يمثل فيها أهمية أكثر من اليمين، حيث جعلت جريدتي الدراسة أهم العناوين المتضمنة للعنف والجريمة في شكل مانشيتات ملونة تتربع على رأس الصفحة الأولى ثم يساره أولا ثم يمينها وأسفلها ثانيا وأخيرا وسطها، وذلك مما يساعد على جذب نظر القارئ لمحتواها من كافة الزوايا.

وفيما يلي بعض النماذج لما نشر في الصفحة الامامية من عناوين ومختصرات وصور متعلقة بمواد العنف والجريمة في صحيفتي الدراسة على النحو التالي:

---

(1) الحسن عيسى محمود، **إخراج الصحف والمجلات**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2013، ص 81.

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– 18 شهرا حبسا نافذا لسائق السيارة في مجزرة "بوقرة" (عنوان على مستوى وسط أعلى الصفحة الأمامية).

– داعش خطط لاغتيال رعايا روس وصينيين في الجزائر بحزام ناسف[1]، (عنوان على مستوى يمين أعلى الصفحة الأمامية).

– 04 أشقاء يقتلون شابا ويصيبون آخر بعد شجار بين عائلتين في ثالث أيام العيد، (عنوان على مستوى يسار أعلى الصفحة الأمامية).

– ميليشيات ليبية تعدم "بارون" تهريب من الوادي!، (عنوان على مستوى وسط أسفل الصفحة الأمامية).

– 03 أشهر حبسا لرئيس الخدمات الاجتماعية في الثانوية الرياضية تحرش بمساعدة تربوية[2]، (عنوان على مستوى يسار أسفل الصفحة الأمامية).

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– الامن فكك الشبكة الإرهابية في غرب البلاد: البغدادي أمر باغتيالات في الجزائر[3]، (عنوان على مستوى وسط الصفحة الأولى).

– مسيرة حاشدة للمطالبة بالقصاص للتلميذة لينا في بجاية[4]، (عنوان على مستوى أعلى الصفحة الأولى).

– سقطات المغني المغربي تتواصل: سعد لمجرد متورط في فضيحة جنسية جديدة بفرنسا[5]، (عنوان على مستوى أعلى الصفحة الأولى).

– تهديدات بمقاضاة الجزائر دوليا: 10 بواخر بقيمة 90 مليون أورو عالقة بفرنسا[6]، (عنوان على مستوى يسار وسط الصفحة الأمامية).

– مدارس ورشات وأخرى تغمرها السيول[7]، (عنوان على مستوى يمين أسفل الصفحة الأمامية).

---

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 1.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 1.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8738، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 1.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 1.

(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 1.

(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 1.

(7) جريدة الخبر اليومي، العدد 8978، الأربعاء 5 سبتمبر 2018، ص 1.

2 – بالنسبة للصفحات الداخلية وصفحتا الوسط:

توضح النتائج الكمية للجدول أعلاه مدى الاهتمام الذي تبديه جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" بنشر مواد العنف والجريمة على مستوى الصفحات الداخلية وصفحتا الوسط، كما قامت بتوزيع معالجتها لهذه الأخبار على جميع أركان الصفحة، بحيث تصدر النشر على مستوى يسار الصفحات الداخلية وصفحتا الوسط قائمة أولويات الصحيفتين وذلك بـ 2250 تكرارا وبنسبة 21.84%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" والمقدرة بـ 12.33%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة أكبر بنسبة 09.51%، ليأتي في الرتبة الثانية يمين الصفحات الداخلية وصفحتا الوسط بـ 174 تكرارا وبنسبة 16.89%، وموزعة بنسبة أكبر على جريدة "النهار الجديد" والمقدرة بـ 10.77%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 06.11%.

فيما كانت الرتبة الثالثة من نصيب أسفل الصفحات الداخلية وصفحتا الوسط بـ 127 تكرارا وبنسبة 12.33%، وموزعة بتقارب على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 06.60%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 05.72%، في حين حظي النشر على مستوى أعلى الصفحات الداخلية وصفحتا الوسط بالمرتبة الرابعة بـ 117 تكرارا وبنسبة 11.35%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 06.50%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة أقل والمقدرة بـ 04.85%، اما المرتبة الأخيرة فكانت لوسط الصفحات الداخلية وصفحتا الوسط بـ 100 تكرار وبنسبة 09.70%، وموزعة بأفضلية على جريدة "النهار الجديد" بنسبة تقدر بـ 05.82%، لتليها جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 03.88%.

إن نشر مواد العنف والجريمة على صفحات جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" ليست عملية عشوائية، بل يتم وفق استراتيجية مدروسة "وتخضع لاعتبارات عدة، بعضها متعلق بالمؤسسة الصحفية، والآخر بالمضمون والجمهور مع مراعاة العوامل النفسية، والتنظيمية، والصحفية، ثم الفنية"[1].

ويرجع الاهتمام الاول لعينة الدراسة بنشر مضامين العنف والجريمة على مستوى الصفحات الداخلية وصفحتا الوسط إلى سهولة التحرير فيها بحرية نوعا ما، وذلك بحكم سعة المساحة المتاحة للنشر، بالإضافة إلى القدرة على التحكم في انتقاء القالب الصحفي المناسب لعرض مواد العنف والجريمة، وهذا ما أكدته الدراسات التحليلية السابقة وعلى رأسها دراسة الباحثة "نجاة علمي".

(1) علمي نجاة، مرجع سابق، ص 239.

كما أوضحت نتائج الدراسة الكمية أن جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" وزعت نشر مواد العنف والجريمة على مختلف زوايا الصفحات الداخلية وصفحتا الوسط، واسترعى اهتمامها الجانب الأيسر ثم الايمن لهذه الصفحات، ليليها المقام الثاني الجانب الأعلى ثم الأسفل وأخيرا الوسط، من هنا نلحظ تبدل في خطة النشر بين الصفحة الأمامية والصفحات الداخلية، ولهذا علاقة وطيدة بدرجة أهمية الخبر المنشور وأسلوب عرضه وطريقة القارئ في الاطلاع على هذه المحتويات في الصفحات الداخلية وصفحتا الوسط، حيث ينطلق في القراءة من اليمين إلى أعلى اليسار ثم ينتقل إلى أسفل اليمين إلى أسفل اليسار ثم يعود إلى الوسط.

ولم تغفل صحيفتي الدراسة عنايتها بصفحتي الوسط إخراجا ومضمونا، حيث خصصتها للتحقيقات أو المقالات المعالجة لمواد العنف والجريمة بطريقة تحليلية مثيرة للانتباه، فالقارئ أحيانا ينتقل باحثا عن جديد الأخبار من الصفحة الأولى إلى صفحتا الوسط مباشرة ثم الصفحة الأخيرة.

ومن أمثلة ما نشر في الجريدتين من مواد العنف والجريمة على مستوى الصفحات الداخلية وصفحة الوسط ما يلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– مهرب مخمور يصطدم بأشجار أثناء محاولته الفرار من الدرك بتيارت، (حيز على مستوى يمين وسط)[1].

– شبكات الإتجار بالبشر تجند 93 طفلا للتسول في 03 بلديات بالعاصمة، (خبر على مستوى أعلى الصفحة).

– توقيف شخص بحوزته كمية من الذخيرة الحية في جيجل[2]، (خبر على مستوى أسفل الصفحة).

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– للكشف عن مروجي المخدرات والمهلوسات: الأمن يعزز الرقابة على المدارس[3]، (خبر على مستوى أعلى وسط الصفحات الداخلية).

– حمام سيدي طراد التقليدي بالطارف: خندق حموي متعفن[4].

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3337، الخميس 6 سبتمبر 2018، ص 7.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3402، الأحد 25 نوفمبر 2018، ص 3.

(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الأربعاء 5 سبتمبر 2018، ص 5.

(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 8738، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 9.

- أحياء تغرق في القذارة واتهامات للسلطة المحلية: الصرف الصحي مشكلة أبدية في ورقلة[1].
- تقرير الوفد الحكومي حول الهجرة لا يقنع هيئة الأمم المتحدة: ملاحظات دولية قاسية ضد الجزائر حول المهاجرين الأفارقة[2].

3- بالنسبة للصفحة الخلفية (الاخيرة):

اهتمت صحيفتا الدراسة بنشر مواد العنف والجريمة على مختلف أجزاء الصفحة الأخيرة، حيث احتل يمين الصفحة الخلفية (الأخيرة) المرتبة الاولى بـ 54 تكرارا وبنسبة 05.24%، وموزعة بنسبة اكبر على جريدة "النهار الجديد" والمقدرة بـ 03.88%، وبنسبة أقل على جريدة "الخبر اليومي" والمقدرة بـ 01.35%، أما عن الرتبة الثانية فكانت من نصيب يسار الصفحة الخلفية (الأخيرة) بـ 31 تكرارا وبنسبة 03%، وموزعة بأفضلية على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 00.67%.

فيما حظي أسفل الصفحة الأخيرة بالمرتبة الثالثة بـ 28 تكرارا وبنسبة 02.71%، وموزعة بنسبة أكبر على جريدة "النهار الجديد" والمقدرة بـ 02.13%، وبنسبة أقل على جريدة "الخبر اليومي" والمقدرة بـ 00.58%، أما المرتبة الرابعة فكانت لأعلى الصفحة الاخيرة بـ 22 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 02.17%، وموزعة بأفضلية على جريدة "النهار الجديد" والمقدرة بـ 01.74%، لتليها جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 00.38%، أما المرتبة الخامسة في سلم النشر على مستوى الصفحة الأخيرة فكان لوسط الصفحة الخلفية (الأخيرة) بـ 08 تكرارات وبنسبة 00.77%، وموزعة بتساو على جريدتي الدراسة بـ 04 تكرارات وبنسبة تقدر بـ 00.38%.

توضح نتائج الدراسة الكمية لموقع نشر مواد العنف والجريمة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" أن الصفحة الأخيرة أخذت الأولوية الثالثة في الأجندة التحريرية لعينة الدراسة، ويرجع ذلك لقلة المساحة المخصصة للنشر على مستواها حيث يشغل غالبا نصف هذه الصفحة في جريدة "النهار الجديد" مساحة إشهارية، فيما يشغل ربع الصفحة الأخيرة في جريدة "الخبر اليومي" بعض الإعلانات للوفيات أو شركات الاتصال، عطفا على ما سبق ذكره فإن أخبار العنف والجريمة ليست الوحيدة من حيث التواجد على مستوى الصفحة الأخيرة، بل تزاحمها حضوريا محتويات أخرى، وهذا ما أكدته الدراسة السابقة للباحثة "علمي نجاة"[3].

([1]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 4.

([2]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 5.

([3]) سعيد الغريب النجار، **مدخل إلى الإخراج الصحفي**، ط1، الدار المصرية، اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 272.

إن صغر المساحة المتاحة للنشر على مستوى الصفحة الأخيرة لم يضع جريدتي الدراسة من الاهتمام بها، فإذا كانت الصفحة الامامية واجهة أولى ومقدمة لمحتويات الجريدة، فإن الصفحة الأخيرة هي الواجهة الثانية والخاتمة، "الأمر الذي يترتب عليه تخصيصها لأهم المواد المنشورة في الصحيفة، مما يجعل استخدام اللون عليها إجراء وظيفتها في معظم الأحيان"[1].

كما أن صحيفتي الدراسة تدركان وقع آخر ما ينشر من أخبار العنف والجريمة على نفسية القارئ وذاكرته، لذا ضمنتا الصفحة الأخيرة جملة من الأخبار المختصرة المتناولة لموضوعي العنف والجريمة، ويتخللها خبر رئيسي تعطيه مساحة ربع إلى نصف صفحة، وتقدم الصفحة الأخيرة بإخراج مميز ومثير لاهتمام، ولقد انتهجت صحيفتا الدراسة استراتيجية إخراجية وثابتة في توزيع مواد العنف والجريمة على مختلف جوانب الصفحة الأخيرة، أين انصبت اهتمامهما بالزاوية اليمنى واليسار، ليليهما الاهتمام بالزاويتين العليا والسفلى للصفحة الأخيرة، وتبقى الرتبة الأخيرة من نصيب وسطها.

ومن أمثلة ما نشر من أخبار عن العنف والجريمة على مستوى الصفحة الأخيرة مايلي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– مراهقة تهرب من منزلها في بسكرة لمواعدة صديقها قي البحر، (خبر على مستوى يمين وسط الصفحة الخلفية).

– العثور على جثة شيخ متعفنة في باتنة[2]، (خبر على مستوى يمين وسط الصفحة الخلفية).

– العثور على شاب مشنوقا في عين فكرون بأم البواقي، (خبر على مستوى أسفل الصفحة الخلفية).

– لصوص يطعنون أربعينيا ويسرقون مركبته في ورقلة[3]، (خبر على مستوى وسط الصفحة الخلفية).

– وزارة الداخلية تستدعي زطشي ، .... والفاف "تمسح الموس" في والي قسنطينة و"الجياسكا"[4]، (خبر على مستوى يسار أعلى الصفحة الخلفية).

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– وضع طبيبين تحت الرقابة القضائية مزورو الوصفات الطبية رهن الحبس، (خبر على مستوى يمين أعلى الصفحة الخلفية).

([1]) علمي نجاة، مرجع سابق، ص 240.

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3337، الخميس 6 سبتمبر 2018، ص 24.

([3]) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 24.

([4]) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 24.

- إعتداء على صحفي بالرويبة[1]. (خبر على مستوى يسار أعلى الصفحة الخلفية).
- تحرير فتاة قاصر، (خبر على مستوى أسفل وسط الصفحة الخلفية).
- في مشادات بين الأمن ومتقاعدي ومعطوبي الجيش: جرحى وتوقيف 30 شخصا بقالمة[2]، (خبر على مستوى وسط الصفحة الخلفية).

2-4- فئة مساحة النشر:

و تقيس الفئة الحجم المتاح من الجريدة أو المجلة أو النشرة أو الكتاب أو المطبوعات للمضمون موضع التحليل، وكذلك الوقت المخصص لإذاعة أو عرض هذا المضمون في الراديو أو التلفزيون أو السينما، حيث يشير عنصر الحجم أو الوقت إلى مدى الاهتمام بعرض الموضوع وتقديمه، بحيث كلما زادت المساحة أو الوقت كان ذلك دليلا على ازدياد الاهتمام[3].

وبالنسبة لفئة مساحة النشر فقد وظفت وحدة الصفحة بأجزائها كوحدة للتصنيف والتحليل في الآن ذاته، والجدول الآتي يوضح النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الكمي والكيفي لهذه الفئة كما يلي:

جدول رقم (14) يوضح فئة مساحة النشر في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / مساحة النشر	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
صفحة كاملة	49	23.00	29	13.61	78	36.61
ربع صفحة (¼)	23	10.79	35	16.43	58	27.23
نصف صفحة (½)	22	10.32	30	14.08	52	24.41
أكثر من صفحة	12	5.63	13	6.10	25	11.73
المجموع	106	49.76	107	50.23	213	100

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (**14**) والذي يوضح فئة مساحة النشر في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أن: مساحة النشر لأخبار العنف والجريمة على صفحة كاملة تصدر أولويات

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 24.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 9057، الجمعة 23 نوفمبر 2018، ص 24.

(3) سمير محمد حسين، مرجع سابق، ص 269- 270.

النشر في صحيفتي الدراسة وذلك بـ 78 تكرارا، ونسبة 36.61%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 23%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 13.61%، فيما كانت المرتبة الثانية لربع صفحة (¼) وذلك بـ 58 تكرار، وما نسبته 27.23%، وموزعة بأفضلية على جريدة "الخبر اليومي" بـ 16.43%، وعلى جريدة "النهار الجديد" بنسبة 10.79%.

وحظيت نصف صفحة (½) بالمرتبة الثالثة بـ 52 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 24.41%، وموزعة بنسبة أكبر على جريدة "الخبر اليومي" والمقدرة بـ 14.08%، وعلى جريدة "النهار الجديد" بنسبة أقل والمقدرة بـ 10.32%، فيما كانت المرتبة الرابعة والأخيرة لمواد العنف والجريمة المنشورة على أكثر من صفحة وذلك بـ 25 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 11.73%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بما نسبته 05.63%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 06.10%.

أوضحت نتائج الدراسة الكمية للجدول أعلاه مدى اهتمام صحيفتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** بمعالجة ظاهرتي العنف والجريمة، ويعكس ذلك المساحة المخصصة لنشر هذه المواد، حيث ترتبط أهمية الموضوع المعالج بما خصص له من مساحة على صفحات الجريدتين.

كما يظهر أيضا أن صحيفتي الدراسة خصصت مساحات مختلفة ومتفاوتة لنشر مواد العنف والجريمة، وذلك بما يتوافق مع أجندتها التحريرية، ومع قيمة الخبر والقالب الصحفي المخصص لنشرها، ويرجع اهتمام عينة الدراسة لتخصيص صفحة كاملة لمعالجة مواضيع العنف والإجرام، إلى تناولها في شكل مقال أو تحقيق صحفي، أو تقديم عددا لابأس به من الأخبار الصحفية المتفرقة على مستوى الصفحة الواحدة، وفي ذلك تعويد للقارئ الدائم بالرجوع لهذه الصفحات الثابتة مباشرة، كما تشكل التغطية المكثفة لمواد العنف والجريمة على مستوى صفحة واحدة عامل إثارة وجذب للقارئ الجديد، وفي هذا المقام خصصت جريدتي الدراسة صفحات ثابتة لتغطية أخبار العنف والجريمة على النحو الآتي:

أ – بالنسبة لجريدة "النهار الجديد": صفحة الحدث، صفحة المحاكم، صفحة أخبار الغرب، صفحة أخبار الجنوب.

ب – بالنسبة لجريدة "الخبر اليومي": صفحة الوطن، صفحة الجزائر العميقة، صفحة أحوال الناس، صفحة سوق الكلام.

وتهتم جريدتا الدراسة بنشر مواد العنف والجريمة على مساحة ربع صفحة ثم تليها مساحة نصف صفحة، وهذا تناسبا مع أهمية المادة المنشورة والقالب الصحفي المستخدم في ذلك ونسبة العناصر الطيبوغرافية المدعمة له ويشمل، وقد تكون هذه المساحة المقدرة بنصف أو ربع الصفحة مخصصة

لمجموعة من الأخبار القصيرة، أو لخبر صغير واحد ذا وزن إعلامي أو تقرير صحفي أو تعليق واحد، وبالتالي فالأنواع الصحفية الإخبارية هي التي توظفها الصحيفة في معالجة مواد العنف والإجرام على مساحة نشر صغيرة أو متوسطة، أما مساحات النشر الكبيرة فتكون على أكثر من صفحة والتي تتوافق فعليا مع توظيف صحفتي الدراسة للأنواع الصحفية التحليلية بالدرجة الأولى.

ومن ناحية ثانية قد تلجأ صحيفتي الدراسة إلى نشر أخبار العنف والجريمة في شكل متفرقات مختصرة، ولكن على مدار أكثر من صفحة بهدف لفت انتباه القارئ لمحتوها من مداخل متعددة.

وفيما يلي ذكر لبعض النماذج التي توضح حجم المساحة المشغولة من قبل صحيفتي الدراسة عن معالجتهما لمواد العنف والجريمة على النحو الآتي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– تفكيك دولة داخل دولة تنشط في 27 ولاية واسترجاع 73 سيارة مسروقة[1]، (موضوع شغل صفحة كاملة).

– هكذا تواطأ أعوان أمن مع عصابة لسرقة محل "زار" بالمركز التجاري في باب الزوار[2]، (موضوع شغل ربع صفحة).

– شابان يروجان حبوب الاجهاض داخل منزل وظيفي في مستشفى مصطفى باشا[3]، (موضوع شغل نصف صفحة).

– صفحة الحدث الأولى + صفحة الحدث الثانية + صفحة المحاكم[4]، (29 خبرا متفرقا للعنف والجريمة شغلت 03 صفحات أي أكثر من صفحة).

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– تلاميذ المدارس والثانويات أول الضحايا: عصابات المخدرات وقطاع الطرق يزرعون الرعب ببومرداس[5]، (موضوع شغل صفحة كاملة).

– عبرت عن شعورها بالقلق لتلقي التلاميذ تدريبا شبه عسكريا، (موضوع شغل نصف صفحة).

---

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس 2018، ص 3.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 7.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 9.

(4) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 6-7-9.

(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 3367، السبت 12 أكتوبر 2018، ص 21.

- بعد حيازته على قرارات من مجلس الاستثمار، 05 مليار يلتهما "لوبي" السيارات في 2017[1]، (موضوع شغل ربع صفحة)

- سرقة أراضي ومزارع نموذجية: تحقيق في الاعتداءات على العقار الفلاحي بعنابة[2]، (موضوع شغل أكثر من صفحة).

2-5- فئة استخدام الصور والرسوم:

يؤدي استخدام هذه الفئة في المضمون إلى تدعيم قيمته لما تضيفه الصور والرسوم على المادة موضع التحليل من زيادة في الإيضاح والتأكيد والمصداقية، وهو ما يشير إلى زيادة الاهتمام بالمادة موضع التحليل فضلا عما تعكسه الصورة أو الرسم من معان وأفكار تضاف إلى قيمة المضمون[3].

ولقد ركزت على هذه الفئة لما للصور من تأثير كبير على الإنسان، فهي في تعبيراتها أفضل من الكلمات وأسرع وأكثر كفاءة في إيصال رسالة ما أو فكرة ما، والعين تلتقط الصورة أسرع من الجملة المكتوبة والصورة تدخل إلى الذاكرة وتشب أسرع من العبارات خاصة في هذا العصر الذي طغت فيه الصورة على الحياة العامة، ويتأكد تأثير الصور في كونها لا تتطلب بذل جهد كبير لإدراكها مثلما هو في القراءة، ومن جهة أخرى فهي تساهم بشكل فعال في إيصال الرسالة[4].

والصورة المهمة يجب أن تفوز بمساحات كبيرة، إذ أن أجمل الصور ما يتناسب حجمها مع أهميتها، فكلما كانت الصورة كبيرة استوقفت أكبر عدد من القراء[5]، فقد أكدت إحدى الدراسات أن الصفحة التي تحتوى على صورة واحدة كبيرة فقط، تلقى إدراك القارئ بشكل أفضل من الصفحة التي تحتوى على صور صغيرة كثيرة متعددة[6].

كما ركزت الدراسات الإعلامية المعنية ببحث ترتيب اهتمامات القراء بالأخبار والموضوعات الصحفية كذلك على مساحة الصورة، فالنظرية التي توصلت إليها جهود بعض الباحثين هي أن جمهور القراء يدرك مدى أهمية الأخبار والقصص الخبرية في الصحف من خلال حجم الأشكال الطباعية المصاحبة لهذه الأخبار والقصص على الصفحة، وقد فسرت هذه الدراسة تحول بعض الصحف

---

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 3235، الاثنين 11 جوان 2018، ص 3.

(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 3235، الاثنين 11 جوان 2018، ص 7.

(3) ريتشارد بن و آخرون، مرجع سابق، ص 142.

(4) رائد العطار، مرجع سابق، ص 228.

(5) أحمد حسين الصاوي، **طباعة الصحف وإخراجها**، (د.ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1995، ص 192- 193.

(6) رائد العطار، مرجع سابق، ص 229.

الأمريكية إلى استخدام الصور الكبيرة لفائدتها في حركة العناصر التيبوغرافية الأخرى على صفحة الجريـدة، والتي تستحوذ فيه صورة واحدة كبيرة على مساحة تصل إلى ربع مساحة الصفحة الأول في بعض الصحف الأمريكية.

كما أثمرت جهود أحد الباحثين إلى دراسة تأثير الصور الضخمة على القارئ، ودورها في ترتيب اهتمامات القراء للموضوعات التي تصاحبها هذه الصور ذات المساحة المتسعة عن نتيجة هامة تتمثل في أن الصورة الكبيرة لها ميزتان أحدهما فنية والأخرى تكتيكية وهما:

1- الحد من رمادية الصفحة وبذلك تريح عين القارئ.

2- أن الصورة الكبيرة تأخذ مساحة كبيرة من الصفحة موجهة بصر القارئ نحوها[1].

وتزداد قوة تأثير الصور كلما كانت ألوانها جذابة، إذ أن كل لون يتميز بخصائص وإيحاءات نفسية وثقافية باعتباره لغة غير مكتوبة ولكن بإضافات تحمل كثيرا من المعاني[2]، ولقد اعتمدت التقسيم الآتي للصور حسب التوظيف:

- **الصور الفوتوغرافية**: وهي التي يتم الحصول عليها باستعمـال آلـة تـصوير فوتوغرافية وتعرف أيضا بالصور الظلية، وتتضمن ما يلي: أسلحة، شخصيات (جناة، ضحايا، شهود عيان)، وثائق، سلع، مؤسسات عمومية، مخدرات، شعارات.
- **رسوم خطيـة (تـعبيرية)**: ويتـم الحصـول عليـها بواسطة ريشة رسام ذي كفاءة عالية، وتتضمن ما يلي: أسلحة، شخصيات (جناة، ضحايا، شهود عيان)، وثائق، سلع، مؤسسات عمومية، مخدرات، شعارات.

وتتم معالجة الصور والرسوم من حيث الوظيفية وعدمها، وكذا من حيث توظيفها للمرأة والرجل، والجدول الآتي يوضح النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الكمي والكيفي لهذه الفئة كما يلي:

جدول رقم (15) يوضح فئة استخدام الصور والرسوم في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

الجريدتين / الصور والرسوم		جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
صور فوتوغرافية	أسلحة وذخائر	09	5.23	03	1.74	12	6.97
	شخصيات: جناة	12	6.97	08	4.65	20	11.62

(1) رائد العطار، مرجع سابق، ص 229 – 330.

(2) محمد غنيم، **الإعلان**، ط1، المكتبة العصرية، مصر، 2008، ص 97 – 99.

		ضحايا	09	5.23	15	8.72	24	13.95
		شهود عيان	06	3.48	04	2.32	10	5.81
	وثائق		04	2.32	01	0.58	05	2.90
	سلع		05	2.90	04	2.32	09	5.23
	مؤسسات عمومية		14	8.13	20	11.62	34	19.76
	مخدرات		06	3.48	01	0.58	07	1.06
	شعارات		02	1.16	09	5.23	11	6.39
الصور الخطية (تعبيرية)	أسلحة وذخائر		02	1.16	00	00	02	1.16
	شخصيات	جناة	08	4.65	16	09.30	24	13.95
		ضحايا	05	2.90	04	2.32	09	5.23
		شهود عيان	00	00	00	00	00	00
	وثائق		00	00	01	0.58	01	0.58
	سلع		02	1.16	00	00	02	1.16
	مؤسسات عمومية		00	00	02	1.16	02	1.16
	مخدرات		00	00	00	00	00	00
	شعارات		00	00	00	00	00	00
المجموع			84	48.83	88	51.16	172	100

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (**15**) والموضح لفئة استخدام الصور والرسوم في جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أن: صحيفتي الدراسة زاوجت بين توظيف الصور الفوتوغرافية، والصور الخطية (التعبيرية) المرافقة لمواد العنف والجريمة، وكان اهتمامها بالصور الفوتوغرافية أكثر، ويرجع هذا التمايز في التوظيف للصور والرسوم للأجندة التحريرية والسياسة الاخراجية المعتمدة في كل جريدة.

1- بالنسبة للصور الفوتوغرافية:

تصدرت صور المؤسسات العمومية قائمة الصور الفوتوغرافية بـ 34 تكرارا وبنسبة 19.76%، وموزعة على جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 11.62%، وعلى جريدة "النهار الجديد" بنسبة 08.13%، أما المرتبة الثانية فكانت لصور الضحايا (الشخصيات) بـ 24 تكرارا وبنسبة 13.94%، وموزعة بأفضلية على جريدة "الخبر اليومي" وبنسبة تقدر بـ 08.72%، وعلى جريدة "النهار الجديد" بنسبة 05.23%.

في حين حظيت صور الجناة (من الشخصيات) بـ 20 تكرارا وبنسبة 06.97%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 04.65%، أما المرتبة الرابعة فكانت لصور الأسلحة والذخائر بـ 12 تكرارا

وبنسبة 06.97%، وموزعة بأفضلية على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 05.23%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 01.74%، في حين خصصت المرتبة الخامسة لصور الشعارات بـ 11 تكرارا وبنسبة تعادل 06.39%، وموزعة بأفضلية على جريدة "الخبر اليومي" بـ 05.23%، وعلى جريدة "النهار الجديد" بنسبة 01.16%، وبالحديث عن المرتبة السادسة فكانت للصور الخاصة بشهود العيان (من الشخصيات) بـ 10 تكرارات وبنسبة تقدر بـ 05.81%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 03.48%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 02.32%/

وكانت أما المرتبة السابعة لصور السلع بـ 09 تكرارات، وبنسبة 05.23%، وموزعة بتقارب على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 02.90%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 02.32%، أما المرتبة الثامنة فكانت لصور المخدرات بـ 07 تكرارات ونسبة 01.06%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 03.48%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 00.58%، وفيما يخص المرتبة الأخيرة في قائمة الصور الفوتوغرافية فكانت من نصيب صور الوثائق بمجموع 05 تكرارات وبنسبة 02.90%، وموزعة على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 02.32%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 00.58%.

تعتبر الصورة الصحفية رافدا رئيسا للغة غير اللفظية، ووسيلة تدعم ما تحمله الأخبار من معلومات وتعطي الإثبات المرئي على وقوع الأحداث[1].

وتتميز الصورة الصحفية بأنها تنقل الرسالة إلى القراء بأقل قدر من التحريف والأخطاء، لذلك فهي رسالة تتميز بقدرة إقناعية عالية لأنها من أصدق الأدوات التي تستخدمها الصحف والمجلات علاوة على دورها في إثراء المحتوى ودعمها للمادة التحريرية، وذلك لأن المعلومات التي يتلقاها القراء من خلال الصور تبقى مدة أطول في الذاكرة من المعلومات المنتقاة عن طريق القراءة[2].

([1]) عبد الله حنادر، **"مكانة الصورة الصحفية في الصحافة المكتوبة الجزائرية: دراسة تحليلية لصور الصفحة الأولى من جريدتي الخبر والشعب"**، مجلة تاريخ العلوم: المجلة العربية المتخصصة في تاريخ العلوم والدراسات والأبحاث الإستمولوجية، تصدر بجامعة الجلفة بالتنسق مع مخبر الدراسات التاريخية والمتوسطة بجامعة المدية تاريخ الزيارة: 2021/06/03، توقيت الزيارة: 14:44، ع12، السنة الخامسة، جانفي 2019، ص 237،

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/76377

([2]) حاتم علاونة، **"الصورة الصحفية في الصحافة الأردنية اليومي"**، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، مج38، ع1، الأردن، 2011، تاريخ الزيارة: 2021/09/03، توقيت الزيارة: 15:04، ص 2،

http://journals.ju.edu

أن الصور في وجودها على صفحات الصحيفة تتفاوت أهميتها مثلما هو الحال بالنسبة للعناوين، وإلى جانب وظيفتها الإخبارية المرتبطة بالموضوع الذي تعبر عنه فإن لها أهمية فنية بحيث تستوقف نظر القارئ وتعطيه أبعادا إضافية في متابعة الموضوع الإخباري[1].

ونظرا للدور الإتصالي والإقناعي والجمالي الذي تؤديه الصورة الصحفية، نلاحظ وفقا لما أظهرته نتائج الدراسة الكمية أن جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" أولتا عناية بتوظيفها كعنصر طيبوغرافي منفصل أو متصل بغيره من الأنواع الصحفية الأخرى (أخبار، مقالات، ربورتاجات، تقارير، أعمدة)، وكان اهتمام صحيفتي الدراسة أكثر بالصور الفوتوغرافية لأنها دليل قاطع على صحة النص المكتوب.

انصب اهتمام عينة الدراسة على توظيف الصور الفوتوغرافية للمؤسسات العنيفة والجرائم، حيث يتعرض المواطن الجزائري إلى كثير من الاعتداءات التي يكون أبطالها مسؤولون عن إدارات عمومية مثل: البلدية، مقر الولاية، الدائرة، المستشفيات، الوزارات .... إلخ، كما قد تكون هذه المؤسسات العمومية ضحية لاعتداءات المواطنين المهضومة حقوقهم.

كما أسفرت نتائج الدراسة عن احتلال الصور الفوتوغرافية للشخصيات من ضحايا وجناة المرتبة الثانية في أولويات النشر بالنسبة لجريدتي الدراسة، وأغلبها صور شخصية صغيرة أما إذا تعلق الأمر بالشخصيات العامة والمشاهير فتعرض صورا لهم على كامل الصفحة أو نصفها، ومصدرها جميعا الأرشيف مما يدل على غياب عنصر الوظيفة، ومثال ذلك حين يرافق خبر مقتل فنان صورة له ضاحكا مستوحاة من أرشيف إحدى حفلاته الغنائية الضاحكة[2].

ولم تعرض صحيفتي الدراسة صور الجثث والضحايا مكشوفة احتراما منها لحرمة الموتى ولمشاعر جمهور القراء وأهل الضحايا، وهذا يدل على تحملها للمسؤولية ومدى إدراكها لخطورة النشر.

لقد رافقت صحيفتي الدراسة كثيرا من أخبار العنف والجريمة بصور لأسلحة وذخائر، إما كوسائل مستخدمة في تنفيذ هذه الجرائم، أو كمحجوزات وقعت بأيدي رجال الشرطة والأمن، وأكثرها تمثل في الأسلحة البيضاء (سكاكين) أو مسدسات أو رشاشات.

وعطفا على ما سبق ذكره من تجاوزات للمسؤولين والإطارات نجد أن المواطنين يردون على ذلك بإضرابات يحتجون من خلالها على تردي وسوء الأوضاع، ويعكس رفضهم لهذه الاعتداءات ما ينسجون من شعارات، ومن هنا نلحظ اهتمام صحيفتي الدراسة بنقل صور فوتوغرافية لهذه

(1) شمس الدين الرفاعي، الصحافة العربية العملية، ط1، (د.د.ن)، عمان، 1978، ص 261.

(2) مقتل مغني الملاهي "الشاب مومن" بضربة حجر على رأسه في سطيف، جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 24.

الاحتجاجات مع التركيز على ما رفع من شعارات تحمل عبارات مدوية تفضح كل التجاوزات وتبين بوضوح مطالبهم.

لقد أضافت جريدتي الدراسة إلى قائمة استخدامها للصور والرسوم المرافقة للعنف والجريمة نشر صور شهود العيان، والذي يشكل خطرا على حياتهم ويدل على غياب الضمير المهني والتنصل من المسؤولية الاجتماعية.

كما اهتمت جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" عند معالجتها لأخبار العنف والجريمة إلى استخدام صور فوتوغرافية للسلع والمخدرات التي قام رجال الدرك الوطني بحجزها، وهذا تنديدا بخطورة هذه الجرائم والعقوبات المترتبة عن تهريبها أو تعاطيها.

أما فيما يخص الصور الفوتوغرافية للوثائق فقد ارتبطت بشكاوى المواطنين حول السكن وأراضيهم المغتصبة أو حول الأخطاء الطبية أو وثائق مزورة وعقود وهمية احتيل عليهم بها.

وفيما يلي نماذج لبعض الصور الفوتوغرافية المرافقة لمواد العنف والجريمة المنشورة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي":

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– من مركز VFS لمعالجة طلبات التأشيرة إلى فرنسا لا تتوافر على شهاد المطابقة ولا على رخصة للبناء: "بناية غير قانونية" للحصول على فيزا "شنغن"[1]، (صورة ملونة على الصفحة الأولى) لمؤسسة VFS.

– شرطي بالمطار يعطل جهاز "السكانير" لمساعدة بارون على تهريب "المالبور"[2]، (صورة متوسطة لشرطيتين أمام جهاز سكانير).

– هكذا تمت الإطاحة بشبكة "سيارة المروكية" المختصة في إغراق الجزائر بالكوكايين، (صورة صغيرة بالأبيض والأسود لجمركية تستعرض المحجوزات من مخدرات).

– شخص بلا مأوى يطعن موظفا بمديرية النشاط الاجتماعي بعدما حاول مساعدته في باتنة[3]، (صورة متوسطة للضحية ودماء يده تسيل مع شاهد العيان).

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

(1) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 1.

(2) جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018، ص 3.

(3) جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 3.

- إسرائيل تعتقل 09 فلسطنين وتصيب 09 آخرين[1]، (صور لصهاينة ملونة تحتل نصف صفحة مدججين بالسلاح + معتقلين).

- الأمن فكك الشبكة الإرهابية في غرب البلاد: البغدادي أمر باغتيالات في الجزائر[2]، (صورة لجناة ملونة على طول الصفحة لأبو بكر البغدادي زعيم تنظيم داعش + صورة أخرى لإرهاب يحملون السلاح وملثمين).

- المجاهد زواد محند أمقران شاهد آخر على وحشية الاستعمار: معتقل قصر الطير مركز تعذيب والحرب النفسية[3]، صورة ملونة كاملة للضحية المجاهد + صورة للسجن ومركز التعذيب).

- حسب الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد الجزائر تتملص.

- حجز سلع بأكثر من 03 مليار سنتيم.

- سطيف: تفكيك ورشتين لصناعة الشمة المقلدة في ظرف شهر[4]، (ملف كامل مدعم بصور ملونة متوسطة الحجم لأوراق نقدية، وثائق، الشمة المقلدة + مخبأ مخدرات)

- اقتحام سكنات اجتماعية بأولاد رشاش في خنشلة: مدير ديوان الرقية العقارية ينتظر قرار الوالي[5]، (صورة ملونة متوسطة الحجم لديوان الترقية العقارية والتسيير العقاري OPGI).

- مسيرة حاشدة للمطالبة بالقصاص للتلميذة لينا في بجاية، شعار السكان "الإعدام لقتلة الأطفال"[6]، (صورة ملونة تتربع على نصف صفحة تجمع بين صورة السكان المحتجين + صور الشعارات + صورة للطفلة).

- انتحار إسلام يخلف غموضا وحيرة لدى الأهل والجيران[7]، (صورة لجثة إسلام مغطاة + صورة شخصية صغيرة له + صور لشهود العيان)

2- بالنسبة للصور الخطية (التعبيرية):

احتلت الصور الشخصية للجناة قائمة الصور الخطية المرافقة لم نشر من مواد العنف والجريمة وذلك بـ 24 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 13.95%، وموزعة بنسبة أكبر على جريدة "الخبر اليومي" والمقدرة

(1) جريدة الخبر اليومي، العدد 8798، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 3.
(2) جريدة الخبر اليومي، العدد 8798، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 1.
(3) جريدة الخبر اليومي، العدد 8817، الخميس 22 مارس 2018، ص 4.
(4) جريدة الخبر اليومي، العدد 9093، السبت 29 ديسمبر 2018، ص 3.
(5) جريدة الخبر اليومي، العدد 8798، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 8.
(6) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 9.
(7) جريدة الخبر اليومي، العدد 8798، الثلاثاء 2 جانفي 2018، ص 9.

بـ 90.30%، وبنسبة أقل على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 04.65%، فحين كانت المرتبة الثانية للصور الشخصية الخاصة بالضحايا بـ 09 تكرارات وبما نسبته 05.23%، وموزعة بتقارب على جريدة "النهار الجديد" بنسبة 02.90%، وعلى جريدة "الخبر اليومي" بنسبة 02.32%، فيما أخذت صور الأسلحة والذخائر، وصور السلع، وصور المؤسسات العمومية المرتبة الثالثة بتكرارين وبنسبة مقدرة بـ 01.16%، أما المرتبة الرابعة فكانت لصور الوثائق بتكرار واحد وبنسبة تقدر بـ 00.58%، أما صور شهود العيان، وصور المخدرات، وصور الشعارات فلم تحظ باهتمام التوظيف في الجريدتين.

اهتمت صحيفتي الدراسة عموما وجريدة "الخبر اليومي" خصوصا بتوظيف الصور الخطية (التعبيرية) عند معالجتها لمواد العنف والجريمة، وتعد الصور الخطية الأقدم ظهورا واستخداما في الصحافة أين كانت ترافق القصص القصيرة، وأهم ما يميزها المساحات البيضاء المحيطة بها، والتي تساهم في إراحة نظر المتلقي كما انها تساعده على تخيل الأحداث التي يتم الحديث عنها[1].

وتصدرت صور الشخصيات من جناة وضحايا قائمة الصور الخطية المستخدمة من قبل عينة الدراسة عند معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة، « وذلك لأنها وسيلة لجذب انتباه المتلقي، كما تسهم في كسر الرتابة والملل في الصفحة، وأيضا وجودها يمنع تكرار الصور الشخصية نفسها، فضلا عن إمكانية استعمالها كوسيلة للمبالغة في الرسم وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة من قبل الصحيفة، وقد يكون السبب وراء استخدامها هو عدم توفر صورة فوتوغرافية للشخصية التي يتم الحديث عنها»[2].

يعتبر الكاريكاتير من الصور الخطية المعبرة عن الشخصيات الفاعلة لمواد العنف والجريمة في جريدتي الدراسة، حيث حافظت جريدة "الخبر اليومي" على خصوصية هذا النوع الصحفي، أما جريدة "النهار الجديد" فقامت بإضفاء تعديلات رقمية على الصور الخطية أفقدتها ميزتها وحولها إلى صور شبه فوتوغرافية.

وساهمت الرسوم الكاريكاتورية في التعبير عن الوقائع أو الأحداث أو الشخصيات بأسلوب ساخر، ومؤثر على القراء من كافة الجوانب، أين يستخدم أنماطا سائدة من السلوك، وذلك من أجل حشد الرأي العام لاتخاذ المواقف سواء كانت بالرفض أو القبول[3].

([1]) نبيل راغب، **أساسيات العمل الصحفي المقروء والمسموع والمرئي**، ط1، مكتبة لبنان ناشرون والشركة المصرية العالمية للنشر، لونجما، 1999، ص 202.

([2]) نور الدين النادي، **فن الإخراج الصحفي**، ط2، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 94-95.

([3]) لبى مهدي، **ماهي الأنواع الصحفية المستخدمة في التحقيقات الصحفية؟**، تاريخ الزيارة: 2022/02/12، توقيت الزيارة: 18:55، http://De e3arabi.com.propo

إن استخدام جريدتي الدراسة لصور شخصيات خطية أثناء تغطيتها لمواد العنف والجريمة، يسهم في التقليل من مشاهد العنف والجريمة على نفوس القراء، كما يعتبره البعض دليلا على غياب المصداقية بسبب عدم توفر الصور الحقيقية.

ولجأت جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" لاستخدام صور تعبيرية للأسلحة (سكاكين ومسدسات) والذخائر كوسائل استعملت في الجرائم المتحدث عنها، أما بالنسبة للصور الخطية الخاصة بالوثائق، والسلع وكذا المؤسسات العمومية فقد كان ظهورها محتشما.

وفيما يلي بعض النماذج للصور الخطية المرافقة لمادتي العنف والجريمة المعالجة من قبل عينة الدراسة على النحو التالي:

أ – بالنسبة لجريدة النهار الجديد:

– تفكيك عصابة لصوص تنشط بسوق عين الحجل في المسيلة[1]، (صورة خطية للجاني سارق ملثم + صورة خطية لسكين).

– حريق يلتهم أزيد من 150 شجرة مثمرة في برج بوعريريج، (صورة خطية لشجرة مندلعة فيها النيران).

– مجهولون يعتدون على شاب من أجل بورطابل في سعيدة، (صورة خطية لهاتف نقال).

– العثور على جثة شخص معلقة على سقف منزل بالرمكة [2]، (صورة خطية لمشنقة معلقة في سقف المنزل)

ب – بالنسبة لجريدة الخبر اليومي:

– الفايسبوك يجر العشرات إلى أروقة العدالة: كنت غير نلعب سيدي الرايس[3]، (صورة خطية لرئيس المحكمة + الجاني + قفص الإتهام).

– الخبر تحرك سلطات ميلة: صافي ولوكان ماشي الجرنان واحد ما يسمع بيا[4]، (صورة خطية لامرأة غارقة في دموعها ضحية لإهمال السلطات).

– قصة خطبة تنتهي بمأساة: رفضوه زوجا فأعدمهم حرقا[1]، (صورة للجاني + صورة للبيت المحروق + صورة للنار كسلاح للجريمة).

([1]) جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018، ص 24.

([2]) جريدة النهار الجديد، العدد 3337، الخميس 6 سبتمبر 2018، ص 24.

([3]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8970، الثلاثاء 28 أوت 2018، ص 23.

([4]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء 14 فيفري 2018، ص 23.

- محافظ الشرطة تواتي كريمو:« قمنا بتطهير مدن بومرداس من مروجي المخدرات »[2]، (صورة متوسطة الحجم لرجال الشرطة + مخبأ كامل للمخدرات).

([1]) جريدة الخبر اليومي، العدد 9057، الجمعة 23 نوفمبر 2018، ص 6.

([2]) جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018، ص 21.

النتائج العامة للدراسة

النتائج العامة للدراسة

بعد عرض البيانات وتحليلها وكذا تفسيرها تم التوصل إلى نتائج عامة لهذه الدراسة، وهذا من خلال الإجابة على إشكالية الدراسة (التساؤل الرئيسي)، وما انطوت عليه من تساؤلات فرعية رصدت في بداية البحث.

فبالنسبة لإشكالية الدراسة والتي تدور حول: "معرفة حقيقة المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة من قبل جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" بين الحد والحث".

نجد أن: جريدتي الدراسة سعت لمحاربة ظاهرتي العنف والجريمة، ونددت بخطورتها على أمن الفرد واستقرار المجتمع، وهذا من خلال ما قدمته من معالجة جادة لبعض المضامين المتعلقة بالعنف والجريمة، أين كانت تحدد أسباب الظاهرة، ونتائجها مع تقديم الحلول المناسبة.

كما أن تركيز جريدتي الدراسة على نشر مواد العنف والجريمة على مساحات واسعة وزوايا مختلفة من صفحاتها، يجعل قضايا العنف والجريمة تتصدر أجندتها التحريرية، مما ينعكس سلبا على أولويات الجماهير وإهتماماتهم وتكوين أفكارهم وسلوكياتهم، إلى حد يدفعهم إلى تقليد ومحاكاة بعض النماذج الإجرامية على أرض الواقع.

لقد أوضحت نتائج الدراسة التحليلية جنوح جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" للإثارة السلبية شكلا ومضمونا بهدف لفت انتباه القارئ نحو أخبار العنف والجريمة، وفي سياق ذلك أخلت بالقيم المهنية والأخلاقية، ولم تلتزم بمسؤوليتها النبيلة في خدمة أفراد المجتمع، حيث وقعت صحيفتي الدراسة في كثير من التجاوزات عند معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة، ومن بينها: إختراق الخصوصية، التأثير على العدالة، الخروج عن الآداب العامة والقيم المجتمعية، التجهيل المتعمد لمواد العنف والجريمة، المبالغة والتهويل في سرد تفاصيل بعض الجرائم، جعل المجرم بطلا يقتدى به، غياب عنصر الوظيفية فيما يتعلق بغالبية العناوين والصور، اللجوء إلى المعالجة الإخبارية التقريرية المتسمة بنوع من السلبية.

ونظرا للخروقات التي إرتكبتها جريدتي الدراسة عند تناولها لظاهرتي العنف والجريمة، نجد أن مسار معالجتها الإعلامية لهذه المواد تحول من الحد إلى الحث والترويج، وبالتالي مساهمتها في إنتشار ظواهر العنف والإجرام في أوساط المجتمع الجزائري.

ويمكن القول أن سياسة صحيفتي الدراسة في معالجتهما لظاهرتي العنف والجريمة تتسم بعدم التوازن، والتأرجح بين الإلتزام والإثارة السلبية، وذلك حسب نوع الخبر المعالج وقيمته لدى الرأي العام، وموافقته للسياستها التحريرية.

وقد ثبت كل هذا من خلال النتائج التي تجيب عن التساؤلات الفرعية للدراسة على النحو الآتي:

أولا: فئات ماذا قيل (محور المضمون)

1-1-فئة الموضوع:

1-1-1- بالنسبة للموضوعات الرئيسية المتعلقة بالعنف والجريمة:

بينت نتائج الدراسة التحليلية أن جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" إهتمت بدراسة الموضوعات المتعلقة بالجريمة أكثر من دراستها لموضوعات العنف، حيث قدر تكرار موضوعات الجريمة بـ 916 تكرارا وبنسبة 78.35%، في حين كان مجموع تكرار موضوعات العنف 253 تكرارا وبنسبة 21.64%، ويعود ذلك إلى خطورة الجرائم وانتشارها في المجتمع الجزائري، كما أن نتائج الجرائم للعنف الذي يعتبر مقدمة لها.

وكانت جريدة "النهار الجديد" السباقة في معالجة قضايا العنف والجريمة، حيث جعلتها مادة منشورة على مستوى كافة صفحاتها وذلك بمجموع 767 تكرارا وبنسبة 65.61%.

إعتبرت جريدتي الدراسة نشر مواد العنف والجريمة تلبية لحق القارئ في معرفة ما يدور حوله من حوادث وأخبار، وتحقيقا لمسؤوليتها تجاه الجمهور والمجتمع.

1-1-2- بالنسبة لموضوعات العنف:

ب- 1 – العنف المادي:

عالجت جريدتي الدراسة أنواع العنف الثلاثة، وفي مقدمتها العنف المادي الجسدي وذلك بـ 108 تكرارا، وبنسبة تقدر بـ 42.08%، وفي المرتبة الثانية يأتي العنف المادي المرتبط بالإضرار بالممتلكات وذلك بـ 41 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 11.60%، ويفسر تركيز عينة الدراسة على العنف المادي أكثر إنتشاره وسهولة إثباته، وإدراكها لحجم مسؤوليتها الاجتماعية في التوعية بمخاطره للحد منه، ورغم خطورة العنف المعنوي والعنف الجنسي إلا أن جريدتي الدراسة أفسحت لهما مجالا أقل على صفحاتها ومرد ذلك لصعوبة إثباته وحساسية طرحه، إضافة إلى التكتم الأسري على قضايا الجنس لمساسها بالشرف.

أظهرت نتائج الدراسة التحليلية تنوع مواضيع العنف المادي المعالجة من قبل صحيفتي الدراسة مع وجود تباين في أولويات نشرها من جريدة إلى أخرى، حيث التعدي على الممتلكات الخاصة أو العامة قائمة إهتمامات الجريدتين بـ 40 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 26.84%، ويعتبر كردة فعل لمعاناتي للمواطن الجزائري من الإحباط والتهميش جراء الإهمال الأسري والفساد الإداري، وفي الدرجة الثانية يتضح إهتمام جريدتي الدراسة بالضرب بـ 35 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 23.48%، ويعزى ذلك لتفشي هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري، إضافة إلى أنه يعتبر مرافقا لأنواع العنف الأخرى.

ولقد سعت صحيفتي الدراسة من خلال طرحها لمواضيع العنف المادي إلى كشف الستار عن خطورة هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع، وبالمقابل نجد قصورا في تأدية مسؤوليتها حين تركز على أدق تفاصيل هاته الممارسات العنيفة بشكل يثير حفيظة القارئ مع غياب المقترحة.

ب– 2 – العنف المعنوي:

أسفرت نتائج الدراسة على تصدر موضوع الإشادة بالإرهاب أولويات النشر في صحيفتي الدراسة وذلك بـ 13 تكرار ونسبة تقدر بـ 19.11%، فيما كانت المرتبة الثانية لإشاعة الرعب والخوف بين الأفراد والجماعات بـ 11 تكرارا وبنسبة 16.17%، ويمكن تفسير ذلك بإدراك الجريدتين لخطورة المنظمات الإرهابية على حياة الفرد واستقرار المجتمع وأمنه، أين أبرزن جديتها ومسؤوليتها في طرح هاته المواضيع، وذكر العقوبة المترتبة عنها كسياسة ردعية، وبالمقابل نجد عدم وعي صحيفتي الدراسة بخطورة الكلمة كعنف ناعم يهدد كيان الأسرة والمجتمع.

ب– 3 – العنف الجنسي:

انصب الاهتمام الأكبر لجريدتي الدراسة على العنف الجنسي الجسدي لسهولة إثباته جنائيا، ولكثرة إنتشاره في المجتمع الجزائري، واحتل الاغتصاب المرتبة الأولى بتكرار قدره 12 تكرارا وبنسبة 33.33%، ليليه التحرش الجنسي بـ 10 تكرارات وبنسبة 27.77%، وفي المحطة الثالثة تأتي الدعارة.

ولقد تم التركيز على معالجة هذه الظواهر باعتبارها عنفا مركبا ومتعدد الضرر، حيث جعلت جريدتي الدراسة وفي مقدمتها جريدة "النهار الجديد" من مسؤوليتها التنبيه بخطورة الوضع والآثار الوخيمة المترتبة عن ذلك، وأحيانا تقصر في واجبها عندما تجنح إلى الإثارة السلبية من خلال عرضها لتفاصيل هذه القضايا بالعرض والشرف.

ج– بالنسبة لموضوعات الجريمة:

إهتمت جريدتي الدراسة بمعالجة أنواع مختلفة من الجرائم، وفي مقدمتها الجرائم المرتكبة ضد الأموال والممتلكات وذلك بـ 520 تكرارا ونسبة 56.76%، لتليها الجرائم ضد الأشخاص بـ 186 تكرارا، وبنسبة 20.30%، وفي المقام الثالث تأتي الجرائم ضد الأموال والممتلكات، ومرجع ذلك أن الجريمة بين الأفراد والجماعات مصدرها الصراع من أجل المال أو السلطة أو الممتلكات، وهذه المتغيرات دفعت بجريدتي الدراسة لتغطية هذا النوع من الجرائم لانتشارها بكثرة في المجتمع الجزائري.

ج– 1 – الجرائم ضد الأشخاص:

تصدرت جريمة القتل قائمة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص بـ 64 تكرارا، وبنسبة 34.40%، وذلك باعتبارها أخطر الجرائم المهددة لحياة الإنسان، كما أولت عناية متفاوتة بالجرائم الأخرى مثل:

محاولة القتل، الهجرة غير الشرعية، الاختطاف، الانتحار، الإجهاض، وهذا يتفق مع أولويات النشر في كل جريدة، وما يمليه عليها الواجب المهني بإعلام المواطن بكل جديد، ونلحظ نوعا من القصور والإخلال بالمسؤولية الاجتماعية حينما تعرض هذا النوع من الجرائم بأسلوب وصفي مثير بترويجها لهذه الجرائم، ناهيك عن عجزها في تحديد أسباب هذه الجرائم وإقتراح حلول لها.

ج– 2 – الجرائم المرتكبة ضد الأسرة:

إهتمت جريدة "النهار الجديد" بمعالجة الجرائم الأسرية، وكان أولى إهتماماتها منصبا على الإهمال الأسري بـ 4 تكرارات وبنسبة 80%، ليليها بتكرار واحد وبنسبة 20% موضوع الخيانة الزوجية.

وهذا وعيا منها بخطورة هذه الجرائم لأنها تهدد كيان الأسرة واستقرار المجتمع، ومن ناحية ثانية نجد أن ما تم عرضه من نماذج للجرائم الأسرية كان معتمدا على الإثارة السلبية والمبالغة في الوصف بشكل يقدح في قدسية العلاقة الأسرية ويشجع على استباحتها واقعيا.

ج– 3 – الجرائم المرتكبة ضد الأخلاق والآداب العامة:

إهتمت جريدة "النهار الجديد" بمعالجة الجرائم المرتكبة ضد الأخلاق والآداب العامة، وإكتفت بجريمة ممارسة الدعارة والفسق بـ 4 تكرارات، وبنسبة 100%، ولقد سعت الصحيفة من خلال ذلك إلى التنويه بخطورة ظاهرة الدعارة مع تجريم فعلها بذكر العقوبة المرافقة لها، ومن جانب آخر نلمس عجزا وظيفيا للصحيفة حين لا تقد حلولا وقائية أو علاجية للظاهرة، بالإضافة إلى غياب حس المسؤولية عندها حين تلجأ إلى القصص الإخباري الشائق بشكل يروج لهذه التجاوزات.

ج– 4 – الجرائم المرتكبة ضد النظام والسلامة العمومية:

إحتلت حوادث المرور المقدمة في قائمة الجرائم المرتكبة ضد النظام والسلامة العمومية وذلك بـ 45 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 44.55%، لتليها جريمة القيام بأعمال إرهابية بـ 22 تكرار وبنسبة 21.78%، لتكون المرتبة الثالثة من نصيب جريمة تكوين جماعات الأشرار وعصابات الأحياء، أما بقية الجرائم فقد حظيت بإهتمام أقل وهذا تناسبا مع الأجندة المتبعة من قبل صحيفتي الدراسة.

ويتضح من خلال معالجة عينة الدراسة لهذه الجرائم سعيها الحثيث للحد منها، حيث فتحت المجال للتحليل المعمق لكثير من حوادث المرور، ومجازر الطرقات لأنها من القضايا التي تهم الرأي العام، مع تقديم حلول وإقتراحات على لسان أهل الإختصاص.

ويظهر من زاوية أخرى غياب الحس بالمسؤولية لدى جريدتي الدراسة عند معالجتها لجرائم العنف والتخريب، تكوين جماعات الأشرار وعصابات الأحياء، إنتحال الشخصيات، وهذا يجعلها من المجرم بطلا في إفلاته من القانون ومناوراته لرجال الشرطة.

ج– 5 – بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد الأموال والممتلكات:

تباين أهتمام جريدتي الدراسة عند معالجتهما الجرائم المرتكبة ضد الأموال والممتلكات بما يتفق وسياستها التحريرية، ولقد تصدرت جريمة بيع وحيازة المخدرات قائمة هذا النوع من الجرائم بـ 97 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 25.52%، لتليها جريمة السرقة بـ 83 تكرارا و بنسبة 21.84%، أما بقية الجرائم فقد حظيت بنسب أقل، ويتعلق الأمر بجريمة التزوير، النصب والإحتيال، التهريب، حيازة وبيع الأسلحة والذخائر ..... إلخ.

ونستشف مدى المعالجة الجادة من قبل جريدتي الدراسة لبعض هذه المواضيع، مقابل بعض السقطات التي وقعت فيها الجريدتين عند تفصيلهما المثير لسيرورة هذه الحوادث في شكل مسلسل بوليسي أحيانا قد يشجع على تقليد البطل المجرم.

ج– 6 – بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد الدين:

حظيت الجرائم ضد الدين بحضور محتشم على قائمة أولويات النشر في جريدتي الدراسة، وقد برز إهتمام جريدة "النهار الجديد" بقضايا التطرف الديني بـ 5 تكرارات وبنسبة 41.66%، لتليها في المرتبة الثانية جريمة الإعتداء على أماكن العبادة، المساس بحرمة المدافن، حرق وتدنيس المصحف، وذلك بتكرارين وبنسبة 16.66%.

أوظحت جميع الجرائم المرتكبة ضد الدين بأن نزعة التطرف الديني هو المحرك الأساسي لهذه التجاوزات الدينية، وتميزت جريدة "النهار الجديد" بجدية الطرح والمعالجة لهذا النوع من الجرائم، ودى تحملها لمسؤولة محاربة الجرائم الماسة لقدسية الدين مع تقديم حلول مناسبة.

ج– 7 – بالنسبة للجرائم المعلوماتية والإلكترونية:

بينت نتائج الدراسة مدى إهتمام جريدة "**النهار الجديد والخبر اليومي**" بمعالجة الجرائم المعلوماتية، حيث ركزت على جرائم النصب والإحتيال إلكترونيا بـ 8 تكرارات وبنسبة 37.03%، لتليها جريمة إنتهاك الخصوصية بـ 8 تكرارات وبنسبة تقدر بـ 29.62%، وفي المرتبة الأخيرة جريمة مساندة المنظمات الإرهابية بـ 5 تكرارات ونسبة 18.51%.

ونلخص إلى أن أغلب جرائم المعلوماتية ترتكب تحت ستار جريمة إنتحال الشخصيات بغية النصب والإحتيال لتحقيق أهداف مادية أو معنوية، ولقد سعت جريدتي الدراسة للتحذير من جريمة العصر بأسلوب جاد ومسؤول، حيث ذيلت أغلب هاته الجرائم بالعقوبات المترتبة عنها بغية الردع والحد، وبالمقابل نجد أن هناك الكثير من الجرائم المعلوماتية لم تحظ بعد بالدراسة رغم خطورتها على المستوى المحلي والدولي.

ج– 8 – بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد المنشآت والمصادر الحيوية:

إهتمت جريدتي الدراسة بمعالجة جريمة التلوث البيئي بـ 32 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 52.45%، لتليها حرائق الأشجار والغابات بـ 16 تكرارا وبنسبة 26.22%، أما المرتبة الثالثة لتبديد الثروات، فيما لم تعتن بمعالجة جرائم الصيد الجائر.

نلاحظ بصورة جلية الإحساس بالمسؤولية من قبل جريدتي الدراسة عند معالجتهما لجرائم البيئة بأسلوب تحليلي معمق ومدعم بالإحصائيات، كما أشركت العديد من ممثلي هيئات المجتمع المدني في إيجاد حلول جذرية للظاهرة، بالإضافة إلى استخدامها لعناصر الإبراز من عناوين وصور حية لعينة من هاته الجرائم، وذلك بهدف الإثارة الإيجابية الساعية للفت الرأي العام لمثل هذه القضايا بغية التدخل السريع.

بعد الوقفة التحليلية بشقيها الكمي والكيفي لمواد العنف والجريمة المعالجة من قبل جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" نستنتج ما يلي:

1- أن الجريدتين محل الدراسة عالجت مضامين متنوعة للعنف والجريمة، مع اختلاف بينها في نسبة المعالجة، وهذا مرده للأجندة التحريرية المنتهجة في كل صحيفة.

2- تباين أسلوب الصحيفتين محل الدراسة في معالجتهما لظاهرتي العنف والجريمة بين أسلوب الإثارة والمبالغة، وبين الالتزام بحس المسؤولية والالتزام القيمي بهدف لفت انتباه القارئ.

3- إن جريدة "الخبر اليومي" تتسم غالبا بجدية الطرح والتحليل عند معالجة ظاهرتي العنف والجريمة، إذا قورنت بجريدة "النهار الجديد".

4- تفتقر صحيفتا الدراسة عند معالجة ظاهرتي العنف والجريمة إلى التحليل العميق، والمدعم بالحلول القبلية والبعدية لتفادي مخاطرها.

1–2– فئة القيم:

تركز إهتمام صحيفتي الدراسة عند معالجتهما لظاهرتي العنف والجريمة على توظيف القيم الإيجابية وفي مقدمتها قيمة الجدة والحداثة بـ 233 تكرارا وبنسبة تقدر بـ 22.82%، أما المرتبة الثانية والثالثة على التوالي فكانت لقيمة الردع والحد ثم قيمة التوعية، أما قائمة القيم السلبية فقد تصدرتها قيمة التأثير بـ 108 تكرارا وبنسبة 10.57%، لتليها قيمتي الصراع والإثارة، أما يقية القيم فكان حضورها مقتضبا.

لقد نوعت صحيفتي الدراسة في القيم الموظفة عند معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة بشكل يتماشى مع خصوصية العنف والجريمة من جهة، ومع الأجندة التحريرية للصحفتين من ناحية ثانية، كما أن عددا

من القيم (الإثارة والتشويق، القرابة، الصراع، الشهرة) تصب في منحى الإثارة السلبي والتي توحي كثرة توافرها مجتمعة بالترويج للعنف والجريمة.

ونجد من ناحية ثانية توظيف صحيفتي الدراسة لجملة من القيم (الوقاية والعلاج والتوعية، الردع والحد) الدالة على مسؤوليتها الاجتماعية وجديتها في محاربة ظاهرتي العنف والجريمة رغم تقصيرها في تقديم الحلول الوقائية والعلاجية.

1-3- فئة الأهداف:

سعت جريدتي الدراسة عند معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة إلى تحقيق جملة من الأهداف يتصدرها هدف التوعية والتوجيه بـ 362 تكرارا وبنسبة 36.49%، ليليها هدف خدمة الفرد والمجتمع بـ 307 تكرارا وبنسبة 30..94%، دون إغفال لبقية الأهداف.

ويعكس ذلك المسؤولية التي إتخذتها صحيفتي على عاتقها في خدمة الفرد والمجتمع، وذلك من خلال سعيها لمحاربة ظاهرتي العنف والجريمة وردع الجناة بتجريم فعلهم ورفع عقوبتهم، مع تقديم الحلول المناسبة في بعض الحالات.

1-4- فئة المصدر:

أظهرت نتائج الدراسة التحليلية مدى عناية صحيفتي الدراسة بمصدر الخبر عند معالجتها لأخبار العنف والجريمة، وقد تصدر الصحفيون قائمة مصادرها المعتمدة بـ 147 تكرارا وبنسبة 30.42%، لتليه المصادر الأمنية بـ 147 تكرار وبنسبة 18.32%، مع ظهور متباين لبقية المصادر بما يتناسب مع سياسة كل صحيفة.

اعتمدت جريدتي الدراسة بالدرجة الأولى على المصادر المعلومة والرسمية في تغطيتها لمواد العنف والجريمة، مما يدل على توخيها لعنصر الدقة والمصداقية ويكسبها ذلك ثقة القراء الدائمين، وهذا مؤشر على مدى التزام الصحيفتين بالمسؤولية الاجتماعية والقيمية عند بحثها عن الخبر.

إن لجوء عينة الدراسة للمصادر المجهلة عند تغطيتها لأخبار العنف والجريمة، فيه تناسب مع خصوصية هذا النوع من الأخبار التي تحتاج أحيانا إلى التكتم عن مصادرها لحمايتهم، كما أن كثرتها يفقدها الثقة والمصداقية.

1-5- فئة أشكال الخروج عن أخلاقيات النشر لمواد العنف والجريمة:

وقعت جريدتي الدراسة عند معالجتهما لأخبار العنف والجريمة في كثير من التجاوزات على مستوى الشكل والمضمون، حيث تصدر هذه الفئة التجهيل المتعمد لمواد العنف والجريمة المنشورة بـ 186 تكرار،

وبنسبة 39.65%، أما المرتبة الثانية فكانت للتأثير على العدالة، ليليها الخروج عن الآداب العامة والقيم المجتمعية، ثم إختراق الخصوصية، وكان هدفها من ذلك إثارة القراء ولفت إنتباههم لمحتوياتها.

إن أي إخلال بالضوابط المهنية والمسؤولية القيمية والاجتماعية من قبل الصحفي أثناء جمعه لمواد العنف والجريمة أو عند إخراجها ونشرها، يعتبر إساءة لمهنة الصحافة وتقصير في حق جمهور القراء والمجتمع ككل.

1-6- فئة الإتجاه:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" أبدتا إتجاهين مختلفين عند معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة، أولهما الإتجاه المعارض بـ 560 تكرار وبنسبة 73.29%، وثانيهما الاتجاه المحايد بـ 204 تكرار وبنسبة 26.70%.

واعتمدت جريدتي الدراسة على الاتجاه المعارض في قضايا العنف والجريمة التي تمس الرأي العام مثل: جرائم الإرهاب، الاختلاس، الهجرة غير الشرعية، اختطاف الأطفال، جرائم البيئة وغيرها، حيث عبرت عن مناهضتها لأشكال العنف والجريمة، بواسطة معالجة تحليلية معمقة مع تدعيم ذلك بالآراء المعارضة للخبراء والمختصين، وبهذا نستشف مسؤوليتها البنائية والخدماتية لتطهير المجتمع من العنف والجريمة.

كما التزمت جريدتي الدراسة باتجاه محايد في معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة، وذلك من خلال ما عرضته من أخبار قصيرة مجردة من الآراء والأحكام، مما يعكس مسؤوليتها من خلال تحليها بالحياد والموضوعية والبعد عن الاستمالات العاطفية للقراء، وبالمقابل نجد أن الطرح الحيادي لأخبار العنف والجريمة يعتبر معالجة سلبية لظاهرة العنف والجريمة ولا يقدم نفعا للجمهور.

1-7- فئة الفاعلين:

أوضحت نتائج الدراسة لفئة الفاعلين (معتدين أو ضحايا) في مواد العنف والجريمة المتناولة من قبل جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" ما يلي:

- أن أكثر الفاعلين (سواء من معتدين أو ضحايا) من أفراد المجتمع، وفي محطة موالية تأتي المؤسسات ثم أفراد الأسرة، وهذا يرتبط بمراكز الضغط والاحتكاك.
- أكثر الضحايا من أفراد الأسرة هم الزوجة والأبناء، أما المعتدين من أفراد الأسرة هم الأبوين.
- أن أكثر الضحايا والمعتدين من فئة الشباب الذكور و في إطار فردي.
- أن أكثر الضحايا والمعتدين من موظفين وإطارات أو عاطلين عن العمل.
- تعد الدوائر الحكومية والبلديات وكذا المدارس والمستشفيات هي أكثر المؤسسات الفاعلة في العنف والجريمة بين ضحية ومعتدي.

– تعتبر التنشئة الاجتماعية غير السوية للأبناء، والظروف الاقتصادية المزرية والبطالة، إضافة إلى البيروقراطية وسوء استغلال المناصب في المؤسسات العامة أو الخاصة هي العوامل المحركة ممارسة العنف والإجرام.

أولا: فئات كيف قيل (محور الشكل)

1–1– فئة العنوان:

أظهرت نتائج الدراسة التحليلية لظاهرتي العنف والجريمة مدى إهتمام جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** بالعنوان كعنصر طيبوغرافي مرافق للخبر، وذلك بتوظيف العناوين على إختلاف وظائفها، ولقد تصدرت العناوين من حيث الشكل الإخراجي قائمة أولوياتها بـ 1627 تكرارا، وبنسبة 60.32%، لتليها العناوين من حيث المضمون بـ 680 تكرارا وبنسبة 25.21%، أما الرتبة الأخيرة فكانت للعناوين من حيث الوظيفة والتأثيرية بـ 390 تكرارا وبنسبة 14.46%.

وظفت جريدتي الدراسة عند معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة عناوين إتسمت بخاصية الإثارة والتشويق شكلا ومضمونا، حيث إهتمت بطريقة كتابتها وبنوع الحروف والألوان المختارة لذلك، إضافة إلى مساحة العنوان والإطار المخصص له، إضافة إلى صياغتها ومثيرة لشهية القارئ، بشكل يترجم أهدافها وسياستها، ومن أبرز العناوين الموظفة في الجريدتين: العنوان التمهيدي، المفرد، الهرمي، العنوان المركز على قيمة المكان أو العدد، العناوين الإخبارية، الوصفية، التوضيحية ..... إلخ.

إن عددا كبيرا من العناوين المستخدمة في جريدتي الدراسة تتسم بعدم وظيفيتها، لعدم تناسبها مع قيمة الخبر، وذلك لأنها إما أكثر تضخيما من محتوى الخبر أو أنها لا تعكس مضمونه ولا تعبر عنه إطلاقا، وفي هذا إخلال بالقيم المهنية ومبادئ المسؤولية الاجتماعية المنوطة بها.

2–2– فئة نمط النشر:

أظهرت نتائج الدراسة التحليلية أن الخبر تصدر قائمة الأنواع لصحفية الموظفة في جريدتي الدراسة عند معالجتها لظاهرتي العنف والجريمة، وذلك بـ 674 تكرارا وبنسبة 81.30%، ليليه التقرير الصحفي بـ 39 تكرارا وبنسبة 04.70%، اما الأنواع الصحفية الأخرى فكان حضورا متواضعا أو معدوما، وذلك حسب المدرسة الإخراجية والسياسة التحريرية لكل صحيفة

لقد إعتمدت جريدتا الدراسة على المعالجة الإخبارية التقريرية لقضايا العنف والجريمة، وهذا تناسبا مع طبيعتها الإخبارية وخصوصية مواد العنف والجريمة، وهذا يتسبب في تقدم المواد المعالجة بطريقة سطحية لا توفر المعرفة الكافية للقارئ.

كما أوضحت النتائج لتوظيف جريدتي الدراسة للأنواع الفكرية والاستقصائية من حديث صحفي، تعليق صحفي، تحقيق صحفي، بهدف توفير معالجة متكاملة لمواد العنف والجريمة، وذلك بتحديد أسباب الظاهرة وتفسير نتائجها مع إقتراح الحلول لمجابهتها.

كما بينت نتائج الدراسة عناية جريدة "الخبر اليومي" بتوظيف أنواع الرأي والمتمثلة في: العمود الصحفي، المقال النقدي، المقال التحليلي، إضافة إلى الكاريكاتير والصورة الإخبارية، وهذا بهدف تقديم معالجة متكاملة الجوانب لأخبار العنف والجريمة حيث ترصد الظاهرة وأسبابها وتتبع نتائجها، إضافة إلى التوعية بمخاطرها، وفتح المجال للجهات المختصة بتقديم الحلول المناسبة.

إن موازنة جريدة "الخبر اليومي" بين أنواع الخبر وأنواع الرأي يدل على جديتها في معالجة أخبار العنف والجريمة، وتحمل المسؤولية المنوطة بها في توفير معرفة دقيقة وشاملة لجمهور القراء.

2-3- فئة موقع النشر:

إهتمت صحيفتي الدراسة بنشر أخبار العنف والجريمة على جميع صفحاتها وفق أجندة تحريرية واستراتيجية مدروسة تضبط هذا التوزيع، حي كانت الصفحات الداخلية وصفحتا الوسط موقع النشر الأول بـ 743 تكرارا وبنسبة 72.13%، لتليها الصفحة الأولى بـ 144 تكرارا وبنسبة 13.98%، وفي المحطة الأخيرة تأتي الصفحة الأخيرة بـ 143 تكرارا وبنسبة 13.88%

ويرجع الإهتمام الأول لعينة الدراسة بنشر مضامين العنف والجريمة على مستوى الصفحات الداخلية وصفحتا الوسط إلى سهولة التحرير فيها، وذلك بحكم سعة المساحة المتاحة للنشر، بالإضافة إلى القدرة على التحكم في القالب الصحفي المناسب.

إن تركيز صحيفتي الدراسة على نشر مواد العنف والجريمة على مستوى الصفحة الأولى، وذلك لأنها تمثل الواجهة والإعلام الدقيق على محتوياتها، حيث وزعت عناوين مركزة على جميع أجزاء هذه الصفحة، ودعمت ذلك بالألوان المثيرة والصور الضخمة والإطارات المحددة للفت إنتباه القارئ، وبهذا إلتزمت صحيفتي الدراسة بقالب ثابت لإخراج الصفحة الأولى بشكل يوضح سياستها.

أخذت الصفحة الأخيرة أولوية الثالثة في نشر مواد العنف والجريمة وهذا لصفر مساحة النشر على مستواها، إضافة تواجد محتويات أخرى تزاحمها، كما إهتمت صحيفتي الدراسة بالإخراج المتميز للصفحة الأخيرة بإعتبارها الواجهة الثانية لها بهدف إثارة إهتمام القارئ.

2– 4 – فئة مساحة النشر:

أظهرت نتائج الدراسة أن صحيفتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** إهتمت بداية بنشر مواد العنف والجريمة على صفحة كاملة بـ 78 تكرار وبنسبة 36.61%، ليليها النشر على مستوى ربع صفحة م نصف صفحة، أما الرتبة الأخيرة فكانت للنشر على مستوى أكثر من صفحة.

خصصت صحيفتي الدراسة مساحات مختلفة ومتفاوتة لنشر مواد العنف والجريمة، وذلك بما يتفق مع أجندتها التحريرية، ومع قيمة الخبر والقالب الصحفي المخصص لنشره، وبالتالي فأهمية موضوع العنف والجريمة تعكسه مساحة النشر المخصصة له على صفحات الجريدتين.

كما أوضحت النتائج أن مساحة النشر لمواد العنف والجريمة على مستوى صفحة كاملة أو عدة صفحات، إرتبط بالمعالجة التحليلية للظاهرة بتوظيف قوالب الرأي، أو بعرض مكثف لجملة من الأخبار القصيرة، لقد خصصت صحيفتي الدراسة صفحات ثابتة لتغطية أخبار العنف والجريمة بهدف تعويد القارئ على مكانها.

إهتمت جريدتا الدراسة بنشر مواد العنف والجريمة على مستوى ربع أو نصف صفحة، تماشيا مع المعالجة الإخبارية التقريرية للظاهرة، حيث خصصت هذه المساحة لنشر الأخبار القصيرة والتقارير وبعض الأعمدة.

2– 5 – فئة استخدام الصور والرسوم:

أظهرت نتائج الدراسة إهتمام جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" بتوظيف الصورة كعنصر تيبوغرافي مهم في بناء كافة الأشكال الصحفية، حيث استخدمتا الصور الفوتوغرافية أكثر من الصور الخطية.

تصدرت صور المؤسسات العمومية وكذا الصور الشخصية للضحايا والجناة قائمة الصور الفوتوغرافية، المرافقة لأخبار العنف والجريمة، كما ركزت على نشر الصور الضخمة الملونة وهذا بهدف إثراء المحتوى ودعم المادة التحريرية لإقناع القارئ، وأغلب الصور الشخصية تم أخذها من الأرشيف، مما يوحي بعدم مصداقية الخبر.

لقد أوضحت النتائج أن جريدتي الدراسة توظف الصور الخطية بهدف القضاء على الرتابة المساحات البيضاء، بالإضافة إلى التقليل من قساوة أخبار العنف والجريمة على نفوس القراء، كما وظفت جريدة "الخبر اليومي" الكاريكاتير بهدف معالجة جرائم الفساد والبيئة بأسلوب ساخر من الأوضاع المزرية في البلاد.

إن استخدام صحيفتي الدراسة للصور والرسوم رغم ما يعتريه من قصور وعدم وظيفية أحيانا، إلا انها تعكس وعي ومسؤولية الصحيفتين في تعاملها المتحفظ مع الصورة وخطورة أخبار العنف والجريمة وخصوصيتها.

الخاتمـــــة

خاتمة:

بعد الدراسة النظرية والتحليلية لموضوع "**المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة في جريدتي – النهار الجديد والخبر اليومي–**" تم استخلاص النقاط الآتية:

1- ترتبط المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة بالقرارات التي تتخذها جريدتي "**النهار الجديد والخبر اليومي**" بالنسبة للطريقة التي تقدم بها هذه المواد من حيث المحتوى والشكل.

2- عقب التحليل لمجموعة من التعاريف للعنف والجريمة نستنتج أن: العنف هو كل سلوك عدواني مؤذ، ينطلق من الاستخدام المتعمد للقوة أو السلطة أو التهديد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك تجاه الذات أو شخص آخر أو عدد من الأشخاص أو مجتمع بأكمله، وقد يكون معنويا أو ماديا، أما الجريمة فهي سلوك معاد للمجتمع ومناف لعاداته وتقاليده، ويتم من خلاله انتهاك الحدود القانونية، والمعايير والقيم الأخلاقية ويؤدي ارتكابه إلى إخلال بنظام المجتمع وإلحاق الضرر بأفراده، لذلك جرمه الشرع والقانون مع تشديد العقوبة عليه.

3- يتفق العنف والجريمة في كونهما يلحقان الأذى والضرر بالآخرين، ويختلف العنف عن الجريمة في كونه سلوكا لا يخالف القانون وبالتالي لا تترتب عنه مساءلة قانونية، أما الجريمة سلوك يخالف القانون ويترتب عنه مساءلة قانونية، أما العنف الذي يخالف القانون يتحول إلى جريمة ويترتب عنه مساءلة قانونية، كما أن الجريمة تعد نتيجة للممارسات العنيفة.

4- تتعدد الإجراءات الوقائية المنتهجة للحد من ظاهرتي العنف والجريمة، والتي منطلقها التنشئة السليمة للفرد مع التعاون الجاد بين الأسرة والمجتمع بجميع هيئاته الرسمية وغير الرسمية، وفي هذا المقام تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في تقويم سلوك أفراد المجتمع، بالتنويه لخطورة ظاهرتي العنف والجريمة، لأن الوقاية القبلية أنفع من العلاج البعدي.

5- تؤدي الصحافة المكتوبة جملة من الوظائف تربط بينها علاقة تكاملية، وإن التزامها بتأدية وظائفها بإخلاص وشمولية لخدمة القراء، يزيد من مصداقيتها والتفاف الجماهير حولها، ويعود عليها أيضا بالنفع المادي من خلال زيادة التوزيع.

6- إن تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر يعكس رحلة كفاح متعددة الأطراف، فرغم ما عانته من ويلات الاستعمار وقيوده، إضافة إلى ترسانة القوانين المضيقة التي فرضتها السلطة عليها، ناهيك عن الأزمة الأمنية – العشرية السوداء – وما انجر عنها من تبعات هجرة واغتيال للصحفيين وإغلاق للمؤسسات الصحفية،

وكبت للحريات رغم الانفراج، إلا أنها مازالت تحافظ على كيانها الوظيفي في خدمة المجتمع مكملة بذلك دور وسائل الإعلام الأخرى.

7- تباينت إتجاهات الصحف في نشر أخبار العنف والجريمة بين إتجاه مؤيد للنشر يرى ضرورة نشرها لخلق وعي جماهيري حول بشاعتها مما يؤدي إلى تناقص عددها، وإتجاه ثان معارض لأنه يرى في نشرها ترويجا لها خاصة عندما تعرض بطريقة دراماتيكية وتشويقية، الأمر الذي يزيد من انتشارها، في حين يرى الإتجاه الثالث أنه لا مانع من النشر الواعي لها بهدف توعية القارئ بخطورتها، مع مراعاة المسؤولية الاجتماعية والقيم المهنية في ذلك.

8- كما بينت الدراسة التحليلية أن معالجة جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" لظاهرتي العنف اتسمت بعدم التوازن والثبات، فعند معالجتها للجرائم الأقل خطرا تعتمد على الأسلوب الرصين، وتتحلى بالقيم المهنية والمسؤولية الاجتماعية أين تندد بخطورتها وتسعى لمحاربتها، أما عند معالجتها للجرائم ذات الخطورة البالغة والتي تشغل الرأي العام، فإنها تعتمد على عنصر الإثارة والتهويل مع المبالغة في سرد تفاصيل الجرائم بشكل درامي شائق يمجد المجرمين، مما يوحى بأنها تشجع على الجريمة والعنف.

9- تفتقر أساليب المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة في جريدتي الدراسة لعملية التحليل والتفسير والمتابعة، وهي من الخطوات التي تتطلبها قضايا العنف والجريمة لتقدم معلومة كاملة للقارئ، بشكل يجعله على دراية كافية بخطورتها لتفاديها، وبهذا تُكوِّن الجريدتان جمهورا نوعيا واعيا، أما المعالجة الإعلامية السطحية الخاطفة تخلق جمهورا مستهلكا لهذه المواد الإخبارية، فتغليب صحيفتي الدراسة للكم على حساب الكيف يجعل معالجتها لمواد العنف والجريمة غير دقيقة أو مثمرة.

نستطيع التأكيد في الختام على أهمية موضوع **"المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة"**، والذي يبقى مفتوحا أمام الباحثين نظرا لتنوع وتعدد المواضيع التي تتفرع عنه والتي تطرح جوانب أخرى من الموضوع تستحق الدراسة، ولذا ترى الباحثة أن مشوار البحث لايزال طويلا للقيام بمزيد من الدراسات للتعمق في هذا الموضوع أكثر، ومن بين المحاور التي تحتاج إلى استكمال بحثي فيما يتعلق **"بالمعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة"** ما يلي:

- أن المعالجة الإعلامية المتكاملة لمواد العنف والجريمة تؤمنها دراسات ثلاثية الجانب: تحليل المحتوى، دراسة الجمهور، دراسة القائم بالاتصال، لتعطي صورة حقيقية عنها.

- أن المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة تحتاج أكثر من منظور يؤطرها إلى جانب نظرية المسؤولية الاجتماعية نجد :نظرية ترتيب الأولويات-Agenda setting-، إضافة لنظرية التأطير الإعلامي وهذا بهدف إعطاء صورة متكاملة عن العناصر المتحكمة في المعالجة الإعلامية لمواد العنف والجريمة.

ملخصات الدراسة

ملخص الدراسة باللغة العربية:

تتحرى هذه الدراسة الكشف عن كيفية معالجة جريدتي **"النهار الجديد والخبر اليومي"** لظاهرتي العنف والجريمة بين الاتفاق والاختلاف في ذلك، إضافة إلى التعرف على مدى التزامهما بالمبادئ الأخلاقية والقيم المهنية، وتأديتهما للمسؤولية المنوطة بهما لخدمة الفرد وإصلاح المجتمع عند تناولهما لظاهرتي العنف والجريمة دون إثارة أو تهويل.

ولقد تم الاعتماد على نظرية المسؤولية الاجتماعية كمنطلق نظري للدراسة، يعد ضابطا لأهدافها ونتائجها ومتماشيا مع خصائص البحث العلمي.

وتطلبت الدراسة الاعتماد على أداة تحليل المحتوى بشقيه الكمي والكيفي، كما وقع الاختيار على العينة العشوائية المنتظمة لتمثيلها لمجتمع الدراسة، وبالتالي أخضعت 24 مفردة للتحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- عالجت جريدتا **"النهار الجديد والخبر اليومي"** مضامين متنوعة للعنف والجريمة مع وجود تباين بينهما، ويرجع ذلك لأولويات النشر والسياسة التحريرية لكل جريدة.

2- تحتل مواضيع العنف والجريمة أهمية بالنسبة لجريدتي الدراسة، وهذا ما تعكسه مساحة وموقع النشر لهذه المواد.

3- تبنت جريدتا الدراسة بعض القيم والأهداف التي تعكس مدى مسؤوليتهما في خدمة الفرد والمجتمع.

4- ركزت جريدتا الدراسة عند معالجتهما لمواد العنف والجريمة على حسن اختيار موقع النشر وعوامل الإبراز من صورة وعنوان، بهدف لفت انتباه القارئ للمحتوى المقدم، مع عدم وظيفيتها في أغلب الأحيان.

5- اعتمدت صحيفتا الدراسة على المصادر المعلومة بكثرة مما يدل على مصداقيتهما ومسؤوليتهما.

6- تفتقر جريدتا الدراسة عند معالجتهما لظاهرتي العنف والجريمة إلى التحليل العميق، والمدعم بالحلول القبلية والبعدية لتفادي مخاطرها.

7- قد تلجأ صحيفتا الدراسة أحيانا للخروج عن أخلاقيات النشر عند معالجتهما لظاهرتي العنف والجريمة، وذلك سعيا منهما لجذب أكبر عدد من القراء.

8- تباين أسلوب الصحيفتين في معالجتهما لظاهرتي العنف والجريمة بين الالتزام بالمسؤولية والضوابط المهنية في إطار الحد من هذه الظواهر، وبين أسلوب الإثارة السلبية المروج لهذه الظواهر، وهذا حسب قيمة الخبر بالنسبة لجمهور القراء وترتيبه في سلم أولويات الصحيفة.

ملخص الدراسة باللغة الفرنسية:

***Le résumé de l'étude:**

Cette étude examine la divulgation de la manière dont les journaux **"Al-Nahar Al-Jadeed et Al-Khabar Al-Youmi"** traitent les phénomènes de violence et de criminalité entre accord et désaccord en ce qu'en plus d'identifier l'étendue de leur engagement envers l'éthique principes et valeurs professionnelles, et leur accomplissement de la responsabilité qui leur est confiée de servir l'individu et de réformer la société lorsqu'ils traitent les phénomènes de violence et de criminalité sans provocation ni intimidation.

La théorie de la responsabilité sociale a été invoquée comme prémisse théorique de l'étude, qui est un contrôle de ses objectifs et de ses résultats et conforme aux caractéristiques de la recherche scientifique.

L'étude a nécessité de s'appuyer sur l'outil d'analyse de contenu, à la fois quantitatif et qualitatif, et un échantillon aléatoire et régulier a été choisi pour représenter la population d'étude, et donc **24** éléments ont été soumis à l'analyse.

L'étude a abouti à plusieurs résultats, dont les plus importants sont:

1-Les deux journaux, **Al-Nahar Al-Jadeed et Al-Khabar Al-Youmi**, traitaient de divers contenus de violence et de criminalité avec une différence entre eux, en raison des priorités de publication et de la politique éditoriale de chaque journal.

2-Les thèmes de la violence et de la criminalité sont importants pour les deux journaux d'étude, et cela se reflète dans l'espace et le lieu de publication de ces documents.

3-Les journaux de l'étude ont adopté des valeurs et des objectifs qui reflètent l'étendue de leur responsabilité au service de l'individu et de la société.

violence et le crime, se sont concentrés sur la sélection appropriée du site de publication et sur les facteurs de mise en évidence tels que l'image et le titre, afin d'attirer l'attention du lecteur sur le contenu présenté, bien qu'il soit souvent non fonctionnel.

5-Les journaux de l'étude se sont appuyés sur des sources largement connues, ce qui indique leur crédibilité et leur responsabilité.

6-Les deux journaux de l'étude, lorsqu'ils traitent des phénomènes de violence et de criminalité, manquent d'une analyse approfondie, appuyée par des solutions tribales et dimensionnelles pour éviter leurs risques.

7-Les deux journaux de l'étude peuvent parfois recourir à des dérogations à l'éthique éditoriale lorsqu'ils traitent des phénomènes de violence et de criminalité, dans le but d'attirer le plus grand nombre de lecteurs.

8-Le contraste des méthodes des deux journaux face aux phénomènes de violence et de délinquance entre l'engagement de responsabilité et les contrôles professionnels dans le cadre de la limitation de ces phénomènes, et entre la

méthode de provocation négative qui favorise ces phénomènes, et c'est selon la valeur de l'information pour l'audience des lecteurs et son rang dans les priorités du journal.

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية:

Abstract:

The summary of the study investigates the disclosure of the reality of the media treatment of the phenomena of violence and crime in the newspapers « Enahar el-jadid and El-khaber el-yaoumi », with the aim of ensuring that it seeks to reduce the phenomena of violence and crime or promote criminal and violent behavior, in addition to identifying its commitment to ethical principles and professional values, and performing its responsibility to serve the individual and reform society without provoking or intimidating.

The theory of social responsibility has been relied upon as a theoretical starting point for the study, which is an officer of its objectives and results and in line with the characteristics of scientific research.

The study reached several conclusions, the most important of which:

1- The newspapers « Enahar el-jadid and El-khaber el-yaoumi » addressed the various contents of violence and crime with a difference between them, due to the priorities of publishing and editorial policy of each newspaper.

2. Topics of violence and crime are important for the study journals, as reflected in the space and location of publication of these materials.

3. The two study journals adopted some values and objectives that reflect their responsibility to serve the individual and society.

4. In addressing the material of violence and crime, the two newspapers focused on the good choice of the publishing site and the highlighting factors of an image and address, with the aim of drawing the reader's attention to the content provided, often as it was functional.

5- The reliance of the two newspapers of the study on the sources known in a lot reflects the extent of their credibility and responsibility.

6. In addressing the manifestations of violence and crime, the two newspapers lack deep analysis, supported by tribal and remote solutions to avoid their risks.

7. The study newspapers may sometimes turn to publishing ethics when dealing with violence and crime, in an effort to attract the largest number of readers.

8. The method of the two newspapers studied in their handling of the phenomena of violence and crime varied between a commitment to responsibility and professional controls in the context of reducing these phenomena, and the negative excitement promoted by these phenomena, depending on the value of the news for the readership and its ranking in the priorities of the newspaper.

الملاحـــــق

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة

كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية

استمارة تحكيم

هذه الاستمارة نقدمها في إطار إنجاز مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في: علوم الإعلام والاتصال تخصص إعلام ثقافي، و التي تحت عنوان :

المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"

–دراسة تحليلية مقارنة–

ولقد اعتمدت في هذه الدراسة على أداة تحليل المحتوى، وقمت باستخدام وحدات تحليل تتناسب مع خصوصية كل فئة وطريقة تحليلها ومن بين الوحدات الموظفة نجد: وحدة الفكرة، وحدة الجملة، وحدة الكلمة، وحدة الصفحة بأجزائها، مع استخدام التكرار كأسلوب للعد والقياس.

***لذلك نطلب من السادة الأفاضل:**

– التمعن الجيد في قراءة الاستمارة وتتبع تفاصيلها وحيثياتها المختلفة.

– الاطلاع على أهم الإجراءات المنهجية الضابطة للدراسة.

– الاطلاع على دليل التعريفات الإجرائية المعتمدة.

– تدوين الملاحظات المقترحة في المكان المخصص لها، وذلك بهدف تنقيح الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

وشكرا لرحابة صدركم

***إعداد الطالبة:** مالك بسمة

***تحت إشراف :** الأستاذة الدكتورة ليلى فيلالي

***الأستاذ المحكم:** .....

***الرتبة العلمية:**.....

***التخصص:**.....

الجامعة:.....

*** الملاحظات التقييمية:**.....

.....

الملحق رقم (01): يمثل المعطيات الأساسية الضابطة لاستمارة تحليل المحتوى.

ويشتمل هذا الملحق على أهم الإجراءات المنهجية المتبعة لإنجاز الدراسة وأهم التعريفات الإجرائية على النحو التالي:

*الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة:

ومن أجل تسهيل مهمة الأساتذة الأفاضل في استيعاب محتوى الاستمارة، لذا وضعنا بين أيديكم ملخصا لأهم معطيات الدراسة المنهجية كالآتي:

أولا – تحديد الموضوع:

يدور موضوع هذه الدراسة حول: "المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة في جريدتي – النهار الجديد والخبر اليومي – دراسة تحليلية ومقارنة "، وذلك بالوقوف عند ماهية هذه المعالجة للعنف والجريمة وجدية الطرح والغاية منه.

1 – الإشكالية:

إن جريمة قتل :"قابيل" لأخيه :"هابيل" هي انطلاقة مفتاحية للسلوك الإجرامي، وتعكس حقيقة جلية تكمن في ارتباط العنف والجريمة بأبسط المجتمعات – الأسرة – وأقدمها، لتستفحل أكثر فأكثر عبر أزمنة التاريخ، ماسة جميع فئات المجتمع وطبقاته، ويعزى ذلك للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا الفكرية والتربوية وبيولوجية المحيطة بالشخص، والتي إذا طرأ عليها أي تغيير استثنائي تحول الإنسان العادي إلى مجرم عنيف.

وبذلك أصبحت ظاهرتي العنف والجريمة من القضايا التي تشغل الرأي العام، مما استدعى تجنيد الباحثين والدراسين على تنوع مدارسهم ومذاهبهم لإيجاد تفسيرات لهذا السلوك الإنساني الشاذ – العنف والجريمة – محددين أسبابه ودوافعه مع ضبط لائحة من الحلول للحد منه، وجريم هذا الفعل مع اتخاذ قرارات وعقوبات رادعة.

وتعد وسائل الإعلام من الحلقات الأقوى في سلسلة هيئات المجتمع الفعالة، إذ أنها أفسحت المجال على مصرعيه لمناقشة قضايا العنف والإجرام عبر وسائلها المقروءة والمسموعة والمرئية، وذلك لخطورة هذه الظواهر وتهديدها لكيان الفرد والأسرة والمجتمع.

والصحافة الجزائرية لما تكن بمنأى عن ذلك، بل كانت لها الريادة في نشر أخبار العنف والجريمة، وهذا مفسر للأوضاع الصعبة والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر، سواء خلال مرحلة الاحتلال ومخلفاته القاسية من فقر وأمية و مرض عضوي أو نفسي، لتدخل الجزائر مرحلة أنكى وأسوأ وهي مرحلة العشرية السوداء والتي حملة في طياتها أبشع أنواع العنف وأقسى الممارسات الإجرامية عدو البيت الإرهاب ووجه الأخ السلاح في وجه أخيه، لتأتي بعدها مرحلة المصالحة الوطنية التي عرفت خلالها الجزائر نوعا من الاستقرار على كافة الأصعدة، ورغم هذا الاستقرار لوحظ في الآونة الأخيرة تفشي غير متوقع لمظاهر العنف والجريمة، والذي فسر بأنه سلوك مكتسب أو وراثي دون تناسي الظروف والعوامل المحيطة بالفرد أو الجماعة والتي تعد دافعا لارتكاب هذه السلوكيات غير السوية.

وعلى هذا الأساس جعلت بعض الصحف الجزائرية الخاصة من مادة العنف والجريمة، عناوين ثابتة لصفحاتها، تستقطب بذلك جمهورها وتخلق روح الشغف والمتابعة لهذا النوع من الأخبار، خصوصا أنها تقدم في حلة مثيرة على مستوى

الشكل والمضمون، كما تحقنها بجرعات التهويل والمبالغة لاستنفار الرأي العام نحو هذه القضايا لزيادة نسبة الأرباح والتوزيع، وبالمقابل فبحث الصحف عن الربح المادي ليس بعيب، ونشر أخبار العنف والجريمة ليس مخالفا لمبادئ التحرير الصحفي، ولكن أن تتحول معالجة الصحف الجزائرية لقضايا العنف والجريمة غاية تبرر الوسيلة فتلك هي المشكلة، فحين تسعى للترويج للسلوك الإجرامي وأساليب العنف المختلفة من خلال العرض المكثف لهاته المادة، وجعلها تحتل الرتبة الأولى في أولوياتها، بهدف إثارة اهتمام أكبر عدد من القراء وزيادة نسبة التوزيع، متغاضية عن مسؤوليتها الاجتماعية، ودورها الإعلامي الهادف للبناء لا الهدم، ومتناسية مبادئها الصحفية و القيم الأخلاقية.

هذا ما حفزني للبحث عن حقيقة معالجة نموذجين من الصحف اليومية الجزائرية لظاهرتي العنف والجريمة، حتى أرفع الستار عن هويتها الحقيقية، من خلال دراسة تحليلية مقارنة، وعلى إثر ذلك تمحور إشكال الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: **ماهي حقيقة المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة من قبل جريدتي –النهار الجديد والخبر اليومي– بين الحد والحث؟**

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي ضمنته التساؤلات الفرعية الآتية:

2– تساؤلات الدراسة: تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

1 – ماهي أهم موضوعات العنف والجريمة الأكثر معالجة من قبل جريدتي النهار الجديد والخبر اليومي.

2 – ماهي درجة تركيز الجريدتين على أخبار الجريمة والعنف.

3 – ماهي أهم القيم الإعلامية الأكثر بروزا في معالجة جريدتي النهار الجديد والخبر اليومي لظاهرتي العنف والجريمة.

4 – ماهي الأهداف التي تتحرى الجريدتان تحقيقها من خلال معالجة ظاهرتي العنف والجريمة.

5 – ماهي المصادر المعتمدة من قبل الجريدتين أثناء تقصيهما لظاهرتي العنف والجريمة.

6 – ماهي القوالب الصحفية والعناصر الطيبوغرافية التي اعتمدت عليها الجريدتين في معالجة ظاهرتي العنف والجريمة.

7 – ما هو اتجاه الجريدتين عند معالجة مواضيع العنف والجريمة.

8 – ما مدى احترام الجريدتين للمبادئ الأخلاقية عند تناولهما موضوعي العنف والجريمة.

ثانيا– منهج الدراسة وعينتها :

1–منهج الدراسة: وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، والتي تستهدف تصنيف البيانات والحقائق وتفسيرها وتحليلها تحليلا شاملا لاستخلاص نتائج ودلالات مفيدة، وتتجه في الغالب إلى دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف، وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها، وتحليلها للوصول للأسباب والعوامل المتحكمة فيها وكذا التنبؤ بسلوكها.

واعتمادنا على المنهج الوصفي راجع بالأساس إلى مناسبته لهذه الدراسة، باعتباره يصف المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة من قبل جريدتي "النهار الجديد و الخبر اليومي"، ويصف تعامل الصحافة المكتوبة الجزائرية

مع هذا النوع من الأخبار من خلال تحليل مضامينها ومحتوياتها، ومرافقة ذلك بالتفسيرات المناسبة، وبطريقة موضوعية وصولا إلى النتائج

2-مجتمع الدراسة: ويتمثل مجتمع دراستنا البحثي في جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي"، ورصد جميع الأعداد الصادرة خلال عام 2018 مع مراعاة خصوصية صدور كل جريدة-أي أيام الصدور-.

وعن مبررات اختيار جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" فهي تعزى لمدى انتشارها ومقروئيتها، كما أنهما من الصحف التي تولي اهتماما ملحوظا لقضايا العنف والجريمة بمختلف أنواعها، مما لفت انتباهنا لتقصي نوعية المعالجة الاعلامية لمثل هذه الظواهر، ومن خلال المعاينة الأولية توصلنا إلى عينة ممثلة لمجتمع الدراسة.

3- عينة الدراسة: تعتمد هذه الدراسة في جزئها التحليلي على العينة العشوائية المنتظمة حيث تأخذ كل مفردة مكانها في عملية الاختيار، ولكل مفردة فرصة متكافئة مع غيرها عند اختيار العينة، أي أن تكون ممثلة لمجتمع الدراسة، وتختلف عن العينة العشوائية في أن المفردة الأولى فقط هي التي تختار عشوائيا، أما باقي المفردات فتختار بطريقة منتظمة، بحيث يتساوى مجال الاختيار بين كل مفردة وأخرى.

وقع الاختيار في عينة الدراسة على الأعداد الصادرة خلال سنة 2018، وذلك لتتبع مسار المعالجة الإعلامية لظاهرتي العنف والجريمة في الصحيفتين، أي اختيار عدد من كل شهر موزعة على الأسابيع بانتظام وبشكل دوري، على النحو الآتي: سحب عدد من كل صحيفة في اليوم الأول من الأسبوع الأول من الشهر الأول – جانفي -، ثم سحب عدد ثاني من اليوم الثاني للأسبوع الثاني من الشهر الثاني – فيفري -، وسحب عدد ثالث من اليوم الثالث من الأسبوع الثالث من شهر مارس ..... وهكذا مع بقية الأعداد المسحوبة حتى تستوفي الدراسة عينتها، وبالتالي يكون العدد الإجمالي للأعداد 24 عددا محل الدراسة.

***يمثل دليل التعريفات الإجرائية المعتمدة:**

وفي هذا المقام حاولت إعطاء صورة تفصيلية وشاملة بتحديد المفاهيم والتعريف بالفئات التحليلية وهذا على النحو التالي:

I. تحديد المفاهيم الإجرائية:

1-المعالجة الإعلامية: هي تلك القرارات التي يتخذها المصدر بالنسبة للطريقة التي سيقدم بها المضمون وترتيبه، وهذه تناول الصحفي لموضوعات معينة من خلال مضمون الرسالة الخاصة لهذه الموضوعات وعرض الرسالة من حيث محتواها وأيضا الشكل الذي تظهر فيه هذه الرسالة على صفحات الصحف.

2- مفهوم الظاهرة: الظاهرة هي الحدث الفريد أو الخارق غير المألوف، والظاهرة في الغالب ترتبط بالمجتمع والحياة الاجتماعية للأفراد لذلك يقال عنها ظاهرة اجتماعية، وهي كل ضرب من السلوك ثابتا كان أم غير ثابت، يمكن أن يباشر نوعا من القهر الخارجي على الأفراد، أو هي كل سلوك يعم في المجتمع وكان ذا وجود خاص مستقل عن الصورة التي يتشكل بها في الحالات الفردية".

3-مفهوم العنف: هو كل سلوك عدواني مؤذي ينطلق من الاستخدام المتعمد للقوة أو السلطة أو التهديد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك تجاه الذات أو شخص آخر، أو عدد من الأشخاص أو مجتمع بأكمله، وقد يكون معنويا أو ماديا، فيتخذ أشكالا نفسية وجسدية متنوعة الأضرار من: أذى أو موت أو إصابة نفسية، أو اضطراب في النمو، أو حرمان، مما يجعله يهدد البناء الاجتماعي للأسرة والمجتمع.

4-مفهوم الجريمة: الجريمة سلوك معاد للمجتمع ومناف لعاداته وتقاليده، ويتم من خلاله انتهاك الحدود القانونية، والمعايير والقيم الأخلاقية الموجودة في المجتمع، ويؤدي ارتكابه إلى اختلال نظام المجتمع وإلحاق الضرر بأفراده ، لذلك جرمه الشرع والقانون مع تشديد العقوبة.

5-مفهوم الصحافة المكتوبة: الصحافة هي مطبوع دوري ينشر الأخبار في مختلف المجالات ويشرحها وهو يعلق عليها، ويكون ذلك عن طريق مساحات من الورق المطبوع بأعداد كبيرة بغرض التوزيع.

II. التعريف بالفئات والوحدات التحليلية:

أولا- فئات ماذا قيل ؟ (محور المضمون): تدور حول مضمون مادة الاتصال أو المعاني التي تنقلها، ويتضمن هذا النوع عدة فئات فرعية وظفت منها ما يتناسب وأهداف الدراسة وغاياتها حيث تتمثل فيما يلي:

1- فئة الموضوعات: وهي الفئة الأكثر استخداما في دراسات تحليل المضمون والتي تقوم بتصنيفه وفقا لموضوعاته، وتجيب على التساؤل الأساسي الخاص بالموضوع أو مجموعة الموضوعات التي تدور حولها المادة الإعلامية، والذي يترتب عند الإجابة عليه تقدير درجة الأهمية والتركيز النسبي الذي توليه المادة الإعلامية للنقاط المختلفة في المضمون، وتتسم الموضوعات بوضوحها في إطار المادة الإعلامية مما يجعل من السهل تحليلها إلا أنها تختلف طبقا لطبيعة هذه المادة الإعلامية"[1]

ولقد استخدمت هذه الفئة في هذه الدراسة بتقسيم محتوياتها إلى موضوعات رئيسية وأخرى فرعية، وذلك وفق الأهداف المرجوة من الدراسة كما يلي:

1-1- مواضيع العنف: وقسمتها إلى: عنف مادي، عنف معنوي، عنف جنسي، والتي قسمتها بدورها إلى مواضيع فرعية أخري كالآتي:

1-1-1-العنف المادي: ويشمل كل السلوكات التي تمارس باستخدام الحركة الجسدية في الاعتداء على الآخرين أو الأشياء مثل: الضرب والرفس والشد والدفع والتكسير .....إلخ، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيمه إلى نوعين

أ- العنف الجسدي:

وهو العنف الذي تستخدم فيه القوة الجسدية بشكل متعمد اتجاه الآخرين، من أجل إيذائهم والحاق أضرار جسدية بهم وذلك كوسيلة عقاب غير شرعية، ومن شأنه أن يترك آثارا واضحة ويتسبب في أضرار جسدية، مما يؤدي إلى آلام وأوجاع وإلى معاناة نفسية جراء تلك الأضرار، والتي قد تعرض صحة الفرد إلى الخطر، ويعتبر العنف الجسدي من أكثر أنواع العنف شيوعا: ويشمل: الضرب، العض، الجرح، الدفع، اللكم، الصفع، اللطم، الشد، الرفس، الحرق، إحداث كسور، الحرمان من الحاجات الأساسية (كالطعام والشراب، النوم، والمأوي مما يسبب إضرارا بصحته).

ب- الإضرار بالممتلكات: وهو العنف الذي يلحق أضرارا ملموسة بالممتلكات، كما أنه يشير في استخداماته إلى فعل التدمير– تدمير الأشياء ومن أمثلة ذلك: إتلاف وحرق المزارع والعقارات وتهديم البنايات والمنشآت الاقتصادية، والسرقة والتخريب وإتلاف الوثائق والغذاء ...إلخ.

1-1-2-العنف المعنوي: ويطلق عليه البعض العنف الرمزي، وهو جميع الضغوط النفسية والفكرية والعاطفية التي تمارس على الإنسان وذلك بهدف السيطرة على أفكاره وتصرفاته، ومبادئه الإنسانية، والعمل على الحد من حرية تفكيره، مما يتسبب في حدوث ضرر يطرأ على الناحية السيكولوجية للإنسان، مثل الشعور بالإهانة وانتهاك الكرامة والشعور بالخوف وعدم الأمان[1]، وعلى هذا الأساس فالعنف المعنوي يشمل أنواع تتمثل في :

أ-العنف النفسي: وتتعلق بإلحاق الضرر من الناحية النفسية وإخضاع الضحية لشتى أنواع الضغوط النفسية،أو غيرها من الأساليب من أجل إثارة القلق النفسي والشعور بعدم الاستقرار، والأمن، وإشاعة الرعب والخوف بين الأفراد وخلق جو من التوتر، ويطلق عليه قمع النفوس لأنه سلوك يقوم على الإساءة وإضعاف الذات والإقلال من الإحساس بقدرات الذات، ويبدأ من النقد غير المبرر والتهكم والسخرية والإهانة واللغة المهينة واستخدام التهديد الدائم، ويشمل المواضيع الفرعية الآتية: إشاعة الرعب والخوف بين الأفراد والجماعات، خلق جو من التوتر، إضعاف المعنويات، إثارة القلق النفسي، إثارة الشعور بعدم الأمن والاستقرار.

ب-العنف الفكري: والعنف الذي يمارس من خلاله التسلط على الأفكار، وتكبح فيه المبادرات الذهنية واختيارات الفرد والجماعات، وتفرض فيه تبعية فكرية مع محاولة محو نمط التفكير السابق، لذلك يطلق على هذا النوع من العنف بقمع العقول، ولقد قسمتها للمواضيع الفرعية الأتية: السيطرة على أفكار الآخر، كبح المبادرات الذهنية، فرض التبعية الفكرية، محو نمط تفكيري سابق، التحكم في اختيارات الفرد والجماعة.

ت-العنف العاطفي: وهو أحد أشكال العنف المعنوي، وينطلق من سوء المعاملة، حيث يضغط به الشخص على غيره، وقد يؤدي لصدمة نفسية أو قلق واكتئاب، ويعد حافزا للبحث عن السلطة، وفرض السيطرة على

الآخر، وهو انتقاص من الشخص المعنف، بشكل مقصود أو لا واعي، وتم تقسيمها للمواضيع الفرعية الآتية : الرفض، النقد الجارح واللادغ، استخدام ألفاظ اللوم، التهديد والوعيد، الشتم، الإهانة والتحقير، التنابز بالألقاب (نعت الشخص بصفات ذميمة)، التشكيك في قدرات الشخص وإمكاناته، الحط من قيمة الأفراد أو الجماعات (إشعار بالدونية، القذف).

ث–العنف اللفظي: ويعرف العنف اللفظي من أشد أنواع العنف خطرا على الصحة النفسية، مع أنه لا يترك آثارا مادية واضحة للعيان، إذ يقف عند حدود الكلام والإهانات، ومن أشكاله السب والشتم واستخدام الالفاظ التي تمس كرامة المجني عليه.

1–1–3– العنف الجنسي: وهو أي فعل جنسي أو أية محاولة للقيام بفعل جنسي ضد رغبة الطرف الآخر ويكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ويمكن تقسيمه إلى قسمين :

أ–العنف الجنسي الجسدي:"violence sexuelle physique": ويتم من خلال الاتصال الجنسي المباشر بين المعتدي والمعتدى عليه وهنا يتم استغلال الضحية جنسيا لتحقيق رغبات الجاني من الاعتداء الجنسي، وتم تقسيمها حسب مقتضيات الدراسة إلى المواضيع الفرعية الآتية : الاعتداء الجنسي (الاغتصاب)، التحرش الجنسي، الإرغام على الاتصال الجنسي أو التشجيع عليه، الإجبار على البغاء والدعارة، استخدام أساليب جنسية تخالف قواعد الدين (اللواط، إجبار الزوجة على أن تؤتى من الدبر).

ب–العنف الجنسي غير الجسدي:"violence sexuelle non physique" : وهو العنف الذي يكون فيه الاتصال الجنسي بطريقة غير مباشرة ويتعلق بهجر الزوج لزوجته، أو انه تعليقات جنسية مرفوضة، كما يتضمن إغراء المعنف – طفل أو رجل أو مرأة – أو إجباره على المشاركة بنشاطات جنسية أو القيام بأية أفعال أخرى مثل التشجيع على مشاهدة مواد اباحية أو على المشاركة في إنتاجها أو تشجيعه على التصرف بشكل جنسي غير لائق ،ويشمل: التعليقات الجنسية المرفوضة، فرض الاستمناء على الضحية، فرض مشاهدة المعتدي وهو يستمني أو يقوم بأفعال جنسية أخرى، مشاهدة صور أو أفلام أو فيديوهات إباحية.

1– 2– مواضيع الجريمة: وقد قسمتها إلى مواضيع رئيسية وأخرى فرعية كالآتي:

1–2–1– جرائم ضد الأشخاص: وهي كل الجرائم التي تمس سلامة الأشخاص وتلحق بهم أضرارا جسدية أو معنوية، وتشمل المواضيع الفرعية الآتية: القتل، محاولة القتل، الانتحار، محاولة الانتحار، الاختطاف، إساءة استخدام السلاح، الإهمال والأخطاء الطبية، الهجرة غير الشرعية.

1-2-2- جرائم ضد الأسرة: تشمل كل الجرائم التي تمس كيان الأسرة مثل: جرائم الإجهاض، الامتناع عن النفقة، وتعريض الأطفال للخطر .....إلخ، ولقد قسمتها للمواضيع الفرعية الآتية: الخيانة الزوجية، الإهمال الأسري، الزنى، الطلاق، الشجارات العائلية.

1-2-3- جرائم ضد الأخلاق والآداب العامة: وهي مجموعة الجرائم التي تمس الأخلاق والآداب العامة المتعارف عليها بين أفراده، وقد قسمتها للمواضيع الفرعية الآتية: الاغتصاب، الدعارة والفسق، ارتكاب الأفعال المخلة بالحياء في الأماكن العامة، تعاطي الخمور والمخدرات.

1-2-4- جرائم ضد النظام والسلامة العمومية: هي مجمل الجرائم التي من شأنها المساس بالأمن العام للدولة والإخلال بنظامها الداخلي مما ينجم عنه حالة من عدم الاستقرار، وقد قسمتها إلى المواضيع الفرعية الآتية: القيام بأعمال الشغب والتخريب، الفلتان الأمني، إشاعة الفوضى، إثارة الفتن، تكوين جماعات الأشرار، القيام بأعمال إرهابية، انتحال صفات أخرى، حوادث المرور.

1-2-5-جرائم ضد الأموال والممتلكات: : وهي الجرائم التي تلحق الأذى والضرر بالأموال العامة والخاصة للأفراد والمؤسسات، وقد تم تقسيمها إلى: السرقة والسطو، التزوير، النصب والاحتيال، الرشوة، الاختلاس، التعدي على الملكية العقارية، الغش في المواد الاستهلاكية، انتهاء صلاحية الأدوية، التهرب الضريبي، التهريب، حيازة وبيع المخدرات، حيازة وبيع الأسلحة.

1-2-6- جرائم ضد الدين: وهي كل أنواع الجرائم التي تمس الأديان وتعاليمها المقدسة، إضافة إلى المساس بحرمة الأماكن المخصصة للعبادة من: مساجد، معابد، كنائس، وذلك بسبب التحيز الديني وغياب حوار الأديان، وتشمل المواضيع الفرعية الآتية: التطرف الديني، الاعتداء على أماكن العبادة، المساس بحرية المدافن، حرق وتدنيس القرآن، الإساءة للرسول – صلى الله عليه و سلم –، منع العبادة والسخرية من الأديان.

1-2-7- الجرائم المعلوماتية والإلكترونية: وهي الجريمة التي تستخدم الكمبيوتر والأنترنت لارتكابها عن طريق المعلومات والبرامج التي تصدر عبر الأنترنت وأيضا المخزنة على الكومبيوتر والمصممة لأجله ، وتشمل المواضيع الفرعية الآتية: القرصنة واختراق المواقع الإلكترونية، نشر خصوصيات الأفراد، النصب والاحتيال إلكترونيا، مساندة المنظمات الإرهابية، سرقة البيانات والمعلومات، سرقة وتعديل برامج، نشر وضاعة المواد الإباحية، إتلاف المعلومات والبيانات، سرقة الملكية الفكرية، انتحال الشخصيات.

1-2-8- جرائم المنشآت والمصادر الحيوية: وهي الجرائم التي تمس المنشآت ومصادر الثروات الطبيعية وتنتهك الموارد الحيوية وإلحاق الضرر بها عن قصد ، وتشمل الجرائم الآتية: الصيد الجائر، تبديد الثروات الطبيعية واستنزافها، انتهاك البيئة، التلوث.

أما بالنسبة لفئة الموضوع فقد استخدمت وحدة الفكرة كوحدة للتصنيف والتحليل معا.

2- فئة القيم: يقصد بالقيم الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما، مهتديا بمجموعة المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك ، ولقد ركزت في هذه الدراسة على القيم الأكثر بروز أو تناولا في عينة الدراسة، والتي ترافق معالجة الجريدتين لظاهرتي العنف والجريمة كالآتي :

2-1- القيم الإيجابية (قيم التخلي): الجدة والحداثة، كشف الغموض، الوقاية والعلاج، التوعية، الأهمية، الردع والحد.

2-2-القيم السلبية (قيم التخلي): الإثارة والتشويق، الغرابة، التضخيم والتهويل، التأثير الشخصي، الصراع، الترويج والحث.

3-فئة الأهداف: وعادة ما ترتبط هذه الفئة بفئة القيم، وهي يمكن أن تسهم في تحديد السمات للأشخاص والمجتمعات، حيث تستخدم للإجابة على السؤال إلى ماذا يسعى الفرد أو المجتمع ؟ إلى المال، المركز الاجتماعي، التفوق العلمي، الصحة، وعادة ما تؤثر القيم أو المثل في مثل هذه الأهداف[1]، ولقد اعتمدت تصنيفا ذاتيا للأهداف يتماشى مع ما تسعى إليه الدراسة من غايات كما يلي: خدمة الفرد والمجتمع، التوعية والتوجيه، التعريف بخطورة ظاهرتي العنف والجريمة والآثار المترتبة عنهما، السعي لتقديم حلول وقائية للحد من الظاهرة، التنديد بخطورة ظاهرة العنف والجريمة، السعي لرفع عقوبة الجناة.

4- فئة المصدر: تجيب هذه الفئة عن التساؤل الآتي: لمن تنسب الأقوال أو التصريحات أو ما هو المصدر الذي تنسب إليه مادة المضمون، ويتحدد وفقا للإجابات على التساؤل مقدار الثقة فيما يسوقه المصدر من معلومات أو تصريحات أو بيانات، وفي هذه الدراسة قسمت المصادر داخلية، ومصادر خارجية، ومصادر أخرى، وذلك وفق ما يتناسب ومتطلبات الدراسة، بهدف معرفة مدى مصداقية الجريدتين في تحري المادة الإعلامية الخاصة المتعلقة بظاهرتي العنف والجريمة كما يلي:

4-1- مصادر داخلية (إعلامية): معلومة (بإمضاء صاحبها)، مجهولة (بدون إمضاء صاحبها).

4-2- مصادر خارجية: مصادر رسمية (كالأمن والدرك الوطني، الجهات القضائية)، اعترافات الجاني، مصادر فاعلة وعايشت الحدث، اعترافات الضحية، أقوال أهل الضحية، شهود عيان.

4-3- مصادر أخرى: الأنترنت، صحف ومجلات، قنوات خاصة، محطات إذاعية، وكالات أنباء.

5 – فئة أشكال الخروج عن أخلاقيات النشر لمواد العنف والجريمة: وتعنى هذه الفئة بمدى التزام جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" بالمبادئ الاخلاقية أثناء تقديم مواد العنف والجريمة، والكشف عن حدود سعيهما للترويج للسلوك العنيف والإجرامي أو الحد من هذه الظواهر، توعية وتنقية لحياة الفرد والأسرة والمجتمع، وجراء ما سبق ذكره تم تقسيم هاته الفئة إلى مواضيع رئيسية وأخرى فرعية تتفق و الأهداف البحثية كالآتي:

5-1-اختراق الخصوصية: وذلك من خلال: نشر صور أو أسماء المتهمين قبل إصدار الحكم، نشر صور أو أسماء الضحايا، انتهاك حرمة الموتى بالتصوير.

5-2-التأثير على سير العدالة: التعليق على القضايا المطروحة أمام القضاء، التركيز على الظروف الإنسانية لدفع العدالة إلى تخفيف حكم وتشديد آخر، التحيز لفئات معينة من المجتمع.

5-3-الخروج عن الآداب العامة والقيم المجتمعية: المبالغة في سرد تفاصيل قضايا العنف والجريمة، التركيز على النشر المفصل للقضايا الجنسية والشاذة، تزيين ظاهرتي العنف والجريمة وجعل المجرم بطلا.

5-4-التجهيل المتعمد لمواد العنف والجريمة المنشورة: التجهيل بنشر بعض التفاصيل، التجهيل على مستوى المصدر، جعل الرأي جزءا من تفاصيل أخبار العنف والجريمة، التجهيل بنشر الشائعات.

6-فئة الاتجاه: تم توظيف هذه الفئة لمعرفة الاتجاهات التي تأخذها المضامين والتي يتم التوصل إليها من خلال مادة التحليل، وتعتبر فئة اتجاه المضمون أكثر الفئات استعمالا في دراسة محتوى وسائل الاعلام، حيث يتبين من خلال هذه الفئة نوعية الطرح الذي تقدمه كل صحيفة من خلال مواضيعها والتوجهات العامة التي يريد صاحب المحتوى إيصالها من خلاله، وفي دراستنا هذه قمنا بتقسيم اتجاهات المحتوى إلى ثلاثة أقسام، وذلك بهدف الوقوف عند حقيقة معالجة جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" لقضايا العنف والجريمة، وهذا كالتالي:

6-1- اتجاه مؤيد: أي أن الجريدتين -عينتا الدراسة- من خلال معالجتهما لقضايا العنف والجريمة تسعى بذلك إلى تشجيع فئات المجتمع على الإقدام على مثل هذه الظواهر السلبية، وتحبيذها وجعلها أمرا مستساغا.

6-2- اتجاه معارض: أي أن الجريدتين -عينتا الدراسة- من خلال معالجتهما لقضايا العنف والجريمة تسعى بذلك إلى ردع المجتمع وإيقاف مثل هذه الظواهر السلبية، وجعلها ظاهرة مستهجنة تخالف القيم الإنسانية والعادات المجتمعية والقانون لذا وجب التخلي عنها.

6-3- اتجاه محايد: أي أن الجريدتين -عينتا الدراسة- من خلال معالجتهما لقضايا العنف والجريمة اتخذتا موقفا حياديا أثناء معالجة هذه الظواهر وطرحها دون بيان حقيقة وجهة نظرها بين التأييد والحث على ممارسة مثل هذه الظواهر السلبية أو الرفض والمعارضة، تاركة بذلك الخيار والحكم لمنطق وعقل وقيم جمهور القراء بمختلف فئاته ومستوياته.

7-فئة الفاعلين: تبحث هذه الفئة عن المحركين الأساسيين في المضمون أي مجموعة الأشخاص والهيئات أو الأحزاب أو المنظمات التي تصنع الحدث في المضمون محل التحليل، فهي مهمة في معرفة الشخصيات الفاعلة في أي مضمون وأسلوب مخاطبة الغير، وفيها يتم الاطلاع على خصائصهم الاجتماعية : السن، الجنس، الديانة، الأصل العرقي، التمدرس، مجموعة الانتماء، الأصل الاجتماعي، وقد تكون القوى الفاعلة مؤسسات حكومية أو حزبية أو برلمانية، أو إدارات برلمانية، أو مواطنين عاديين، وبالتالي فالقوى الفاعلة تختلف من مجال بحثي لآخر، وفي هذه الدراسة سنحاول الكشف عن القوى الفاعلة الذين تقع على عاتقهم مسؤولية ارتكاب العنف والجريمة أو كانوا عاملا أساسيا في إيقاف ظواهر العنف والإجرام باعتبارهم أطراف سلمية محايدة، وفي المقابل نجد فئة الضحايا، وبالتالي تم تقسيم فئة الفاعلين إلى الفئات الأساسية التالية:

7-1-فئة المعتدي: ونعني به الشخص أو الجماعة أو المؤسسة التي مارست العنف أو الفعل الإجرامي ضد الضحية، ويطلق عليه الجاني، وتتضمن أفراد الأسرة، أفراد المجتمع، المؤسسات.

7-2-فئة الضحية (المعتدى عليه): وهو من يتعرض إلى عنف أو الفعل الإجرامي من طرف المعتدي، وقد تكون الضحية شخصا أو جماعة أو مؤسسة، وتتضمن الأسرة، أفراد المجتمع وكذا المؤسسات.

7-3-فئة معالجة ومناهضة لظواهر العنف والجريمة: وهذه الفئة تتعلق بالأفراد أو الجماعات أو المؤسسات التي تدخلت كطرف فاعل للحد من مظاهر العنف والجريمة المختلفة وقد ضمنتها الفئات الفرعية الآتية: أفراد الأسرة، أفراد المجتمع، مؤسسات.

7-4-فئة غير محددة: عندما لا يتم ذكر الطرف المسؤول عن ممارسة العنف أو الفعل الإجرامي.

ثانيا- فئات كيف قيل؟ (محور الشكل)

بينما تهتم الفئات السابقة بالمادة الإعلامية فإن فئات الشكل تهتم بالقوالب والأنماط التي قدمت من خلالها المادة الإعلامية ، ومن فئات الشكل الخادمة لأهداف الدراسة ما يلي :

1- **فئة العناوين:** استخدمت هذه الفئة لأنها تخدم موضوع الدراسة , وتعكس درجة اهتمام جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" بأخبار العنف والجريمة والسعي لإثارة الجمهور وجلب انتباهه لهذا النوع من الأخبار،

و يعتبر العنوان عبارة قصيرة ملخصة الفحوى الإخباري للمقال أو عبارة موجهة إلى إثارة طموح القارئ وتوضح بخط كبير في أعلى المقال وتماشيا مع هدف الدراسة ركزت في هذه الفئة على أنواع العناوين الموظفة من قبل عينة الدراسة كما يلي :

1-1- العناوين العريضة (المانشيت) : وهي عناوين بأنماط عريضة .

1-2- العناوين الرئيسية (الممتدة) : وهو أهم العناوين وأبرزها وأكثر ما يقوم بأداء أدوارها، وهو الذي تتجه إليه أفهام وأنظار القراء أولا وقبل غيره في أغلب الأحوال إلى حد أن أنواع العناوين الأخرى تكون مساعدة له، أو مكملة أو معاونة على أداء الدور الوظيفي، أو مضيفة إليه أو شارحة له.

1-3-العناوين الفرعية :ويلي العنوان الرئيسي في الأهمية وفي الوضع أيضا من حيث الترتيب على الصفحات وذلك في أغلب الأحوال ،ويمكن أن يتكرر على أكثر من سطر أي أن يوجد أكثر من عنوان فرعي واحد للمادة التحريرية الواحدة .

1-4-العناوين الملخصة (المختصرة) : هو العنوان الذي يتكون من جملة واحدة تعبر عن محتوى الخبر وهذا النوع من العناوين تعتمد عليه الصحافة الحديثة .

1-5-عناوين التساؤلات : وهو العنوان الذي يصاغ في سؤال واحد .

1-6-العناوين المقتبسة (الإشارة) : ويكون هذا النوع من العناوين مقتبسا من الخبر نفسه، فعندما يلقي الرئيس خطابا مثلا يتم اقتباس جملة من خطابه و صياغتها كعنوان للخبر.

1-7-العناوين الملونة: وهي العناوين التي تقدم بصورة ملونة للفت الانتباه، وتعتمد أساسا على الألوان المثيرة والفاتحة.

ولقد استخدمت وحدة الجملة كوحدة للتصنيف ووحدة الفكرة كوحدة للتحليل بالنسبة لفئة العناوين .

2- فئة نمط النشر: وهي القوالب الفنية التي تتخذها المواد الإعلامية في وسائل الإعلام وهذه الفئة تقوم على التفرقة بين الأشكال المختلفة، والتي تقدم بها المواد الإعلامية في وسائل الإعلام المختلفة، وللاستدلال من خلال الشكل عن المركز أو القيمة التي يعبر عنها الشكل المختار للنشر أو الإذاعة.

وللتعرف على الأنواع الصحفية الأكثر توظيفا من قبل جريدتي "النهار الجديد والخبر اليومي" سأقف أولا عند تعريف الأنواع الصحفية كما يلي :

2-1-الخبر الصحفي : وهو« وصف موضوعي دقيق تطلع به الصحيفة أو المجلة قراءها في لغة سهلة واضحة وعبارات قصيرة على الوقائع والتفاصيل والأسباب والنتائج المتاحة والمتتابعة لحدث حالي أو رأي أو موقف

جديد لافت للنظر أو فكرة أو قضية أو نشاط هام تتصل -جميعها- بمجتمعهم وأفراده وما فيه أو بالمجتمعات الأخرى، كما تساهم في توعيتهم وتثقيفهم وتسليتهم و تحقق الربح المادي لها».

2-2-التقرير الصحفي : وهو فن يقع بين الخبر والتحقيق الصحفي ويقدم مجموعة من المعارف والمعلومات حول الوقائع في سيرها وحركتها الديناميكية، فهو إذن يتميز بالحركة والحيوية، والتقرير الصحفي لا يستوعب الجوانب الجوهرية أو الرئيسية في الحدث فقط كما هو الشأن في الخبر وإنما يمكن أن يستوعب وصف الزمان والمكان والأشخاص والجهات التي ترتبط بالحدث، كما أنه لا يقتصر على الوصف المنطقي والموضوعي للأحداث وإنما يسمح في نفس الوقت بإبراز الآراء الشخصية والتجارب الذاتية للمحرر الذي يكتب التقرير.

2-2-1-التقرير الإخباري : وهو التقرير الذي يهتم _ في المقام الأول _ بعرض وشرح وتفسير بعض زاويا أو جوانب من الأخبار أو الأحداث أو الوقائع اليومية الجارية، وهو لذلك يسمى في بعض الأحيان بتقرير المعلومات أو التقرير الموضوعي.

2-2-2- التقرير الحي: وهو التقرير الذي يركز على التصوير الحي للوقائع والأحداث الجارية، فهو يهتم برسم صورة الوقائع والأحداث أكثر مما يهتم بشرحها أو تحليلها أو تفسيرها.

2-2-3- تقرير عرض الشخصيات: وهو التقرير الذي يهتم بعرض شخصية ما من الشخصيات المرتبطة بالأحداث أو التي تلعب دورا بارزا في المجتمع المحلي أو المجتمع الدولي.

2-3-الحديث الصحفي(Interview) : وهو فن يقوم على الحوار بين الصحفي وشخصية من الشخصيات ويستهدف الحصول على أخبار ومعلومات جديدة أو شرح وجهة نظر معينة أو تصوير جوانب غريبة أو طريفة أو مسلية في حياة هذه الشخصية.

2-4-المقال الصحفي: المقال الصحفي هو الأداة الصحفية التي تعبر بشكل مباشر عن سياسة الصحفية وعن آراء بعض كتابها في الأحداث اليومية الجارية وفي القضايا التي تشغل الرأي العام المحلي أو الدولي، ويقوم المقال الصحفي بهذه الوظيفة من خلال شرح وتفسير الأحداث الجارية والتعليق عليها بما يكشف عن أبعادها ودلالاتها المختلفة ويمكن في بعض الحالات أن يطرح كاتب المقال فكرة جديدة أو تصورا مبتكرا أو رؤية خاصة يمكن أن تشكل في حد ذاتها قضية تشغل الرأي العام وخاصة إذا كانت تمس مصالح القراء أو تثير اهتمامهم لأي سبب من الأسباب، وللمقال الصحفي أنواع مختلفة أخذت تتطور حتى صار كل منها يشكل فنا صحفيا بذاته وهي :

2-4-1- المقال الافتتاحي: وهو مقال يكتبه مدير الصحيفة أو مدير التحرير أو صحفي مهم بالصحيفة، ويحمل المقال الافتتاحي توجه الجريدة ويوافق خطها الافتتاحي ويقوم على شرح وتفسير الأخبار والأحداث اليومية والتعليق عليها، وذلك وفق سياسة الصحيفة تجاه الأحداث والقضايا الجارية في المجتمع.

2-4-2- العمود الصحفي: وهو مقال قصير يتضمن تعليقا على حدث ما بأسلوب نقدي، ويعتبر العمود من أصعب الفنون الصحفية بحيث لا يمكن كتابته إلا من طرف صحفي له خبرة كبيرة في العمل الصحفي، وعلى إطلاع واسع بأهم وآخر مجريات الأحداث على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2-4-3-المقال النقدي : وهو مقال مخصص لنقد المواقف والأعمال الفنية مثل السينما والمسرح والممثلين والكتاب والمؤلفين وغيرهم، فهو يقوم على عرض وتفسير وتحليل وتقييم الإنتاج الأدبي والفني والعلمي، وذلك من أجل توعية القارئ بأهمية هذا الإنتاج ومساعدته في اختيار ما يقرأه أو يشاهده أو يسمعه من هذا الكم الهائل من الإنتاج الأدبي والفني والعلمي الذي يتدفق كل يوم سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي.

2-4-4- المقال التحليلي :من أبرز فنون المقال الصحفي وأكثرها تأثيرا، وهو يقوم على التحليل العميق للأحداث والقضايا والظواهر التي تشغل الرأي العام، والمقال التحليلي يتناول الوقائع بالتفصيل ويربط بينها وبين غيرها من الوقائع التي تمسه من قريب أو بعيد، ثم يستنبط منها ما يراه من آراء واتجاهات .

2-5- التعليق الصحفي : هو أحد الفنون الصحفية التي تفسر الخبر من زاوية معينة يمليها موقف سياسي أو أخلاقي أو إنساني بهدف توضيح هذا الموقف أو ذاك أو إقناع الجمهور لاتخاذ موقف أو تغييره, إضافة إلى أن التعليق هو الكتابة التي يتدخل فيها الصحفي بآرائه الشخصية التي تلتزم بها الجريدة.

2-6-التحقيق الصحفي : هو فن صحفي يقوم على خبر أو فكرة أو مشكلة أو قضية يلتقطها الصحفي من المجتمع الذي يعيش فيه ثم يقوم بجمع مادة الموضوع بما يتضمنه من بيانات أو معلومات أو آراء تتعلق بالموضوع ثم يزاوج بينها للوصول إلى الحل الذي يراه صالحا لعلاج المشكلة أو القضية أو الفكرة التي يطرحها التحقيق الصحفي.

2-7-الصورة الإخبارية : وهي الصورة الفنية البيضاء والسوداء أو الملونة المعبرة قدر الطاقة والمتناسب مع الظروف المتاحة في صدق وموضوعية ووضوح، عن مضمون حدث أو نشاط أو موقف جديد ومهم بصناعه والمتأثرين به، وأسبابه ونتائجه الحالية والمتتابعة، بعد تسجيلها بعدسة مصور صحفي محترف أو حر أو من الهواة أو المحررين،كما تسهم بذلك في ارتفاع نسبة القابلية لقرائها والمعرفة بجوانبها وقد تكون نادرة، فتحقق لوسيلة

نشرها انفرادا أو سبقا على غيرها مما يلفت الأنظار إليها ويزيد من رصيد الثقة بها ويضاعف – مع تكراره– من توزيعه.

2–3– فئة موقع النشر: وهي من الفئات الشكلية التي توضح مدى الاهتمام بعرض الموضوع حيث تؤدي دراسة موقع المادة موضع التحليل في الوسيلة الإعلامية، ومقارنتها بالأهمية النسبية لكل موقع طبقا لما أسفرت عنه دراسات القارئية والاستماع والمشاهدة إلى التعرف على درجة الأهمية النسبية الخاصة بكل موضوع من الموضوعات الخاضعة للتحليل .

واستخدمت وحدة الصفحة وأجزائها كوحدة للتصنيف والتحليل في الآن ذاته , و لتبيان مدى الاهتمام بعرض مواضيع العنف والجريمة، وقمت أولا بدراسة توزيع المواضيع المعالجة على مستوى صفحات الجريدة الواحدة وخصوصا على مستوى الصفحة الأولى (الأمامية)، الصفحة الأخيرة (الخلفية)، ثم الصفحات الداخلية وصفحتي الوسط، وبعد ذلك ندرس توزيع هذه المواضيع على الصفحة الواحدة، وذلك على مستوى أعلى الصفحة وأسفل الصفحة، ثم قلب الصفحة (الوسط)، ويمين الصفحة، ويسار الصفحة .

2–5– فئة مساحة النشر :وهي الفئة التي تقيس الحجم المتاح من الجريدة أو المجلة أو النشرة أو الكتاب أو المطبوعات للمضمون موضع التحليل، و كذلك الوقت المخصص لإذاعة أو عرض هذا المضمون في الراديو أو التلفزيون أو السينما، حيث يشير عنصر الحجم أو الوقت إلى مدى الاهتمام بعرض الموضوع وتقديمه، بحيث كلما زادت المساحة أو الوقت كان ذلك دليلا على ازدياد الاهتمام ،وبالنسبة لفئة مساحة النشر فقد وظفت وحدة الصفحة بأجزائها كوحدة للتصنيف والتحليل في الآن ذاته .

2–6– فئة استخدام الصور والرسوم: يؤدي استخدام هذه الفئة في المضمون إلى تدعيم قيمته لما تضيفه الصور والرسوم على المادة موضع التحليل من زيادة في الإيضاح والتأكيد والمصداقية، وهو ما يشير إلى زيادة الاهتمام بالمادة موضع التحليل فضلا عما تعكسه الصورة أو الرسم من معان وأفكار تضاف إلى قيمة المضمون، وتزداد قوة تأثير الصور كلما كانت ألوانها جذابة، إذ أن كل لون يتميز بخصائص وإيحاءات نفسية وثقافية باعتباره لغة غير مكتوبة ولكن بإضافات تحمل كثيرا من المعاني، ولقد اعتمدت التقسيم الآتي للصور حسب التوظيف :

2–6–1–الصور الفوتوغرافية: وهي التي يتم الحصول عليها بآلة تصوير فوتوغرافية، وتتضمن ما يلي: أسلحة، شخصيات (جناة، ضحايا، شهود عيان)، وثائق، سلع، مؤسسات عمومية، مخدرات، شعارات.

2–6–2–رسوم خطية (تعبيرية): وهي التي يتم الحصول عليها بريشة رسام، وتتضمن ما يلي: أسلحة، شخصيات (جناة، ضحايا، شهود عيان)، وثائق، سلع، مؤسسات عمومية، مخدرات، شعارات.

ثالثا– وحدات التحليل : وقبل تحديد وحدات تحليل المحتوى المستخدمة في عد وقياس المواضيع سأقف عندها بالتعريف أولا.

1– تعريف وحدات التحليل : وهي وحدات تحليل المحتوى التي يمكن إخضاعها للقياس بسهولة، ويعطي وجودها أو غيابها وتكرارها أو إبرازها دلالات تفيد في تفسير النتائج الكمية، وتبعا لأغراض البحث وفروضه، يتم تقسيم المحتوى إلى وحدات قابلة للعد والقياس، أصغرها الكلمة وأكبرها الفكرة ثم الموضوع ومفردات النشر والإذاعة ،وبداية نفرق في وحدات التحليل بين مستويين من هذه الوحدات :

2– وحدات التسجيل أو القياس : وهي أصغر جزء في المحتوى يختاره الباحث ويخضعه للعد والقياس، ويعبر ظهوره أو غيابه وتكراره عن دلالة معينة في رسم نتائج التحليل مثل: الكلمة والجملة والفقرة وغيرها، ويمكن أن نستخدم كمؤشرات بعد استغلالها في عملية العد والقياس مثل : تكرار الكلمات أو العبارات المعبرة عن معان يستهدفها المصدر من خلال التكرار .

3– وحدات السياق أو التحليل : وهي وحدات لغوية داخل المحتوى (جملة/ عبارة / فقرة / الموضوع) تفيد في التحديد الدقيق لمعاني وحدات التسجيل التي يتم عليها العد والقياس، فهي الوحدات الأكبر لوحدات التسجيل وتحيط بها لتأكيد معناها، فيتم العد والقياس على أساس سليم فمثلا إذا كانت الكلمة هي وحدة التسجيل فإن الجملة تصبح وحدة السياق التي يجب قراءتها بعناية لتحديد مدلول الكلمة وترميزها في المكان الصحيح.

وقد اعتمدت في التحليل على وحدات تتماشى وأهداف الدراسة، ومناسبة لفئات التحليل كما يلي :

أ– وحدة الكلمة :تعتبر الكلمة أصغر الوحدات وأسهلها استخداما في عملية الترميز وعادة ما يوفر استخدامها عنصر الثبات في النتائج نتيجة الاتفاق على محددات الكلمة وتعريفها، وأنسب الاستخدامات لوحدة الكلمة هي تحليل السمات الأسلوبية وقياس درجات الإنقرائية في المحتوى لتحديد سهولة أو صعوبة قراءة الجمهور لمادة المحتوى واستيعاب معانيها.

ب– وحدة الفكرة (الموضوع) : وهي من أكثر الوحدات شيوعا واستخداما في بحوث الإعلام لأن تناول الفكرة كوحدة تحليل يفيد في تحليل الاتجاهات والأحكام التي تقع على محتوى الإعلام، ولأنها الوحدة التي تحكم تناول الكاتب للوحدات الأخرى (الكلمة، الجملة، الفقرة) حيث يتم اختيارها وبناؤها بدقة لتخدم المعنى الذي يهدف الكاتب توصيله إلى القارئ، ويتحدد من خلال تكرار هذه الأفكار والمعاني اتجاه الكاتب أو المحتوى أو الوسيلة من الأمور والقضايا المطروحة على الرأي العام.

ج- وحدة مفردات النشر والإذاعة : وهي الوحدة التي يستخدمها المصدر في نقل المعاني والأفكار من خلال وسائل النشر والإعلام المختلفة وتضم الموضوع أو المادة موضع التحليل، وتختلف باختلاف الوسيلة الإعـلامية.

- وحدة مقاييس المساحة والزمن : وهي المقاييس المادية التي يلجأ إليها الباحث للتعرف على المساحة التي شغلتها المادة الإعلامية المنشورة في الصحف أو المطبوعات المختلفة، وكذلك المدة الزمنية التي استغرقتها المادة الإعلامية المذاعة بالراديو والمعروضة بالتلفزيون أو السينما، وذلك يتم بهدف التعرف على مدى الاهتمام والتركيز بالنسبة للمواد الإعلامية المختلفة مواضع التحليل.

الملحق رقم (02) : دليل استمارة تحليل المحتوى.

أولا- بيانات أولية للصحفيتين محل الدراسة:

اسم الصحيفة + تاريخ الصدور / رقم العدد + عدد الصفحات			جريدة النهار الجديد			جريدة الخبر اليومي		
			اليوم	الشهر	السنة	اليوم	الشهر	السنة
01								
02								
03								
04								
05								
06								
07								
08								
09								
10								
11								
12								

ثانيا – البيانات الكمية لفئات الدراسة:

1- بيانات خاصة بفئة المضمون (الفئات التي تجيب عن سؤال ماذا قيل ؟):

1-1-فئة الموضوع:

الجريدتين / الموضوعات المتعلقة بالعنف والجريمة			جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
			ك	%	ك	%	ك	%
الموضوعات المتعلقة بالعنف	العنف المادي	العنف الجسدي	الضرب					
			العض					
			الجرح					
			الدفع					

			اللكم						
			الصفع						
			الشد						
			الرفس						
			الحرق						
			إحداث كسور						
			الحرمان من الحاجات الأساسية						
		الإضرار بالممتلكات	إتلاف الوثائق والغذاء						
			التعدي على الممتلكات الخاصة أو العامة						
	العنف المعنوي	العنف النفسي	إشاعة الرعب والخوف بين الأفراد والجماعات						
			خلق جو من التوتر						
			إضعاف المعنويات						
			إثارة القلق النفسي						
			إثارة الشعور بعدم الأمن والاستقرار						
		العنف الفكري	السيطرة على أفكار الآخرين						
			كبح المبادرات الذهنية						
			فرض التبعية الفكرية						
			محو نمو تفكيري سابق						
			التحكم في اختيارات الفرد والجماعة						
		العنف العاطفي	الرفض						
			النقد الجارح واللاذع						
			استخدام ألفاظ اللوم						
			التهديد والوعيد						
			الشتم						
			الإهانة والتحقير						
			التنابز بالألقاب						
			التشكيك في قدرات الشخص وإمكاناته						
			الحط من قيمة الأفراد أو الجماعات (إشعار بالدونية)						
			القذف						
	العنف الجنسي	العنف الجنسي الجسدي	التحرش الجنسي						
			الإرغام على الاتصال الجنسي أو التشجيع عليه (الإغتصاب)						
			الاجبار على البغاء و الدعارة						
			استخدام أساليب جنسية تخالف قواعد الدين (اللواط)						
			إجبار الزوجة على أن تؤتى من الدبر إضافة إلى ممارسات زوجية حميمية تتصف بالعنف						
		العنف غير الجسدي	التعليقات الجنسية المرفوضة						
			فرض الاستمناء على الضحية						

			فرض مشاهدة المعتدي وهو يستمني أو يقوم بأفعال جنسية أخرى						
			مداعبة الأعضاء التناسلية						
			التبصصية الاستعراضية						
			مشاهدة صور أو أفلام أو فيديوهات إباحية						
الموضوعات المتعلقة بالجريمة	جرائم ضد الأشخاص		القتل						
			محاولة القتل						
			الانتحار						
			محاولة الانتحار						
			الاختطاف						
			إساءة استخدام السلاح						
			الإهمال والأخطاء الطبية						
			الهجرة غير الشرعية						
	جرائم ضد الاسرة		الخيانة الزوجية						
			الإهمال الأسري						
			الزنى						
			الطلاق						
			الشجارات العائلية						
	جرائم ضد الاخلاق والآداب العامة		الإغتصاب						
			الدعارة والفسق						
			ارتكاب الأفعال المخلة بالحياء في الأماكن العامة						
			تعاطي الخمور والمخدرات						
	جرائم ضد النظام والسلامة العمومية		القيام بأعمال الشغب والتخريب						
			إشاعة الفوضى						
			أثارة الفتن						
			تكوين جماعات الأشرار						
			القيام بأعمال إرهابية						
			انتحال صفات أخرى						
			حوادث المرور						
	جرائم ضد الأموال و الممتلكات		السرقة						
			السطو						
			التزوير						
			النصب والاحتيال						
			الرشوة						
			الاختلاس						
			التعدي على الملكية العقارية						
			الغش في المواد الاستهلاكية						
			انتهاء صلاحية الأدوية						

		التهرب الضريبي							
		التهريب							
		حيازة وبيع المخدرات							
		حيازة وبيع الأسلحة							
	جرائم ضد الدين	التطرف الديني							
		الاعتداء على أماكن العبادة							
		المساس بحرمة المدافن							
		حرق وتدنيس القرآن							
		الإساءة للرسول –ص–							
		منع العبادة والسخرية من الأديان							
	الجرائم المعلوماتية والإلكترونية	القرصنة واختراق المواقع الالكترونية							
		نشر خصوصيات الأفراد							
		النصب والاحتيال إلكترونيا							
		مساندة المنظمات الإرهابية							
		سرقة البيانات والمعلومات							
		سرقة وتعديل برامج							
		نشر وصناعة المواد الإباحية							
		إتلاف المعلومات والبيانات							
		سرقة الملكية الفكرية							
		انتحال الشخصيات							
	الجرائم ضد المنشآت والمصادر الحيوية	الصيد الجائر							
		تبديد الثروات الطبيعية واستنزافها							
		انتهاك البيئة							
		التلوث							
	المجموع								

1-2 – فئة القيم:

الجريدتين / أنواع القيم		جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
القيم الايجابية (قيم التحلي)	الجدة والحداثة						
	كشف الغموض						
	الوقاية والعلاج						
	التوعية						
	الأهمية						
	الردع والحد						
القيم السلبية (قيم التخلي)	الإثارة والتشويق						
	الغرابة						
	التضخيم والتهويل						

	التأثير الشخصي						
	الصراع						
	الترويج والحث						
المجموع							

1-3- فئة الاهداف:

الجريدتين / فئة الأهداف	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
خدمة الفرد والمجتمع						
التوعية والوجيه						
التعريف بخطورة ظاهرتي العنف والجريمة والآثار المترتبة عنها						
السعي لتقديم حلول وقائية للحد من الظاهرة						
التنديد بخطورة ظاهرة العنف والجريمة						
السعي لرفع عقوبة الجناة						
المجموع						

1-4-فئة المصدر:

المصادر / الجريدتين			جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
			ك	%	ك	%	ك	%
مصادر داخلية	مصادر معلومة (بإمضاء صاحبها)	صحفيون						
		مراسلون						
	مصادر مجهولة (دون إمضاء صاحبها)							
مصادر خارجية	مصادر فاعلة وعايشت الحدث	اعترافات الجاني						
		اعترافات الضحية						
		أقوال أهل الجاني						
		أقوال أهل الضحية						
		شهود عيان						
	مصادر رسمية	مصادر أمنية						
		مصادر قضائية						
		مصادر قانونية (محامون)						
مصادر أخرى		مختصون ومحللون						
		صحف ومجلات						
		قنوات تليفزيونيه ومحطات إذاعية						
		مواقع إلكترونية						
المجموع								

1-5-فئة أشكال الخروج عن أخلاقيات النشر لمواد العنف والجريمة:

أشكال الخروج عن أخلاقيات النشر لمواد العنف والجريمة / الجريدتين	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%

اختراق الخصوصية	نشر صور أو أسماء المتهمين قبل إصدار الحكم						
	نشر صور أو أسماء الضحايا						
	انتهاك حرمة الموتى بالتصوير						
التأثير على العدالة	التعليق على القضايا المطروحة أمام القضاء						
	التركيز على الظروف الإنسانية لدفع العدالة إلى تخفيف حكم وتشديد آخر						
	التحيز لفئات معينة من المجتمع						
فئة الخروج عن الآداب العامة والقيم المجتمعية	المبالغة في سرد تفاصيل قضايا العنف والجريمة						
	التركيز على النشر المفصل للقضايا الجنسية والشاذة						
	تزيين ظاهرتي العنف والجريمة وجعل المجرم بطلا						
فئة التجهيل المتعمد لمواد العنف والجريمة المنشورة	التجهيل بنشر بعض التفاصيل						
	التجهيل على مستوى المصدر						
	جعل الرأي جزءا من تفاصيل أخبار العنف والجريمة						
	التجهيل بنشر الشائعات						
المجموع							

1-6-فئة الاتجاه:

الجريدتين / فئة الاتجاه	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الاتجاه المؤيد						
الاتجاه المعارض						
الاتجاه المحايد						
المجموع						

1-7-فئة الفاعلين:

أ – فئة المعتدين:

فئة الفاعلين / الجريدتين			جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
			ك	%	ك	%	ك	%
فئة المعتدين	أفراد الأسرة	أب						
		أم						
		زوج						
		زوجة						
		ابن						
		ابنة						
		أخ						
		أخت						
	أفراد المجتمع	من حيث الجنس	أنثى					
			ذكر					
		من حيث الفئة العمرية	أقل من 18 سنة					
			من 18 إلى 39					

			من 40 إلى 60					
			فوق 60 سنة					
		من حيث العدد	أفراد					
			جماعات، عصابات					
		من حيث الأدوار	طلاب					
			موظفين					
			عاطلين عن العمل					
			مسؤولون وإطارات					
	مؤسسات	طبية، صحية						
		تعليمية						
		مهنية						
		قانونية (قضائية)						
		رياضية						
		إعلامية						
		أخرى						
		غير محددة						
المجموع								

ب – فئة الضحية :

فئة الفاعلين / الجريدتين			جريدة النهار		جريدة الخبر		المجموع	
			ك	%	ك	%	ك	%
فئة الضحية	أفراد الاسرة	أب						
		أم						
		زوج						
		زوجة						
		ابن						
		ابنة						
		أخ						
		أخت						
	أفراد المجتمع	من حيث الجنس	أنثى					
			ذكر					
		من حيث الفئة العمرية	أقل من 18 سنة					
			من 18 إلى 39					
			من 40 إلى 60					
			فوق 60 سنة					
		من حيث العدد	أفراد					
			جماعات					
		من حيث الأدوار	طلاب					
			موظفين					
			عاطلين عن العمل					

		مسؤولون وإطارات					
	مؤسسات	طبية، صحية					
		تعليمية					
		مهنية					
		قانونية (قضائية)					
		رياضية					
		أمنية					
		إعلامية					
		أخرى					
		غير محددة					
المجموع							

2- بيانات خاصة بفئة الشكل (الفئات التي تجيب عن سؤال كيف قيل؟

2-1-فئة العناوين:

أنواع العناوين / الجريدتين		جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
العناوين من حيث الشكل الاجرامي	العنوان العريض (المانشيت)						
	العنوان الثابت						
	العنوان التمهيدي						
	العنوان الممتد						
	العنوان العمودي						
	العنوان الفرعي						
	العنوان المفرد (عنوان السطر الواحد)						
	العنوان التكميلي						
	العنوان الملون						
	عنوان الهرم المقلوب						
	عنوان الهرم المعتدل						
	العنوان المعلق						
	العنوان المنطلق إلى اليسار						
	عنوان موحد البداية والنهاية						
العناوين من حيث المضمون (الوظيفة التحريرية)	العنوان الملحق (المختصر)						
	العنوان التوضيحي						
	العنوان الوصفي						
	عنوان المباشر (الدال)						
	عنوان الجملة المقتبسة						
	عنوان التساؤل (الاستفهام)						
	عنوان التوجيه المباشر						
	عنوان المقارنة والتناقض						
	عنوان الحكمة والمثل						

	عنوان الغامض						
	عنوان الطرافة والغرابة						
	عنوان المجاز						
	عنوان النفي أو التأكيد						
	عنوان ابراز جانب من الخبر						
	عنوان التقرير						
العناوين من حيث الوظيفة التأثرية	العنوان الاخباري						
	العنوان التأثيري						
	عنوان الموقف						
	العنوان الاستدراجي						
المجموع							

2-2-فئة نمط النشر:

الجريدتين / نمط النشر	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الخبر الصحفي						
التقرير الصحفي						
الحديث الصحفي						
التعليق الصحفي						
المقال التحليلي						
المقال الافتتاحي						
المقال النقدي						
الصورة الصحفية (الإخبارية)						
المجموع						

2-3-فئة موقع النشر :

موقع النشر / الجريدتين		جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
الصفحة الأمامية (الأولى)	يسار الصفحة						
	أعلى الصفحة						
	يمين الصفحة						
	أسفل الصفحة						
	وسط الصفحة						
الصفحات الداخلية وصفحة الوسط	يسار الصفحة						
	أعلى الصفحة						
	يمين الصفحة						
	أسفل الصفحة						
	وسط الصفحة						
الصفحة الخلفية (الأخيرة)	يسار الصفحة						
	أعلى الصفحة						

	يمين الصفحة						
	أسفل الصفحة						
	وسط الصفحة						
المجموع							

2-4-فئة مساحة النشر:

الجريدتين / مساحة النشر	جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
صفحة كاملة						
ربع صفحة (¼)						
نصف صفحة (½)						
أكثر من صفحة						
المجموع						

2-5-فئة استخدام الصور والرسوم:

الصور والرسوم / الجريدتين			جريدة النهار الجديد		جريدة الخبر اليومي		المجموع	
			ك	%	ك	%	ك	%
صور فوتوغرافية	أسلحة							
	شخصيات	جناة						
		ضحايا						
		شهود عيان						
	وثائق							
	سلع							
	مؤسسات عمومية							
	مخدرات							
	شعارات							
الصور الخطية (تعبيرية)	شخصيات	جناة						
		ضحايا						
		شهود عيان						
	وثائق							
	سلع							
	مؤسسات عمومية							
	مخدرات							
	شعارات							
المجموع								

الملحق رقم (03): يمثل جريدة النهار.

كان بصدد محاولة إنقاذ صديقه من اعتداء نفذه شباب في منطقة «البحيرة»

مقتل مغني الملاهي «الشاب مومن» بضربة حجر على الرأس في سطيف !

مسيرقون يقتحمون محكمة للمساس لتحرير «بارونات كوكايين» منهم زوج «الشابة خيمينا»

محاكمة الرأس المدبّر لشبكة دولية لتهريب المخدرات تكشف..

«حروز» بـ 5 ملايين سنتيم لتضليل «الباراجات» وتهريب «الكيف» باستعمال الشعوذة !

يعذّب زوجته ويهشّم رأسها.. وسيول الدماء تنقذها من الموت في الحراش !

اعتماد حروف «التيفيناغ» في تدوين الوثائق الرسمية بخمسة قطاعات وزارية

فواتير الماء والكهرباء ووثائق الحالة المدنية بالأمازيغية

تجنيد جامعيين ومترجمين والبداية بفواتير الكهرباء والغاز والماء

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID
يومية إخبارية وطنية
الثلاثاء 02 جانفي 2018 الموافق لـ 14 ربيع الثاني 1439 هـ - العدد 3130 - السعر 15 دج

الإجراء يشمل الأوراق النقدية من فئات 200 و500 وألف وألفي دينار

سحب «الحيوانات» من العملة الجزائرية !

بنك الجزائر سيعتمد في طباعة الأوراق النقدية الجديدة على ورق «ألياف القطن» المستعملة في «الأورو»

تسجيل ارتفاع الطلب على المشروبات الكحولية قبيل شهر من حلول رأس السنة الميلادية

استهلاك 20 مليون لتر من «البيرة» و«الويسكي» في «الريفيون» !

منتجو العصائر والمشروبات غير الغازية يباشرون خفض نسب السكر في منتوجاتهم

الوقود عرف تطبيق زيادات في سعره بأكثر من 5 دنانير

الجزائريون استقبلوا 2018 بـ «اللهفة» وطوابير في محطات البنزين

النهار تنشر قائمة المنتوجات المعنية بالتعليق المؤقت للاستيراد

منع استيراد «التراكتورات» والحصّادات.. «الياغورت» والخضر والفواكه

النائب العام التمس ضدهم عقوبة 12 سنة سجنا نافذا

مراهقة ووالداها ضمن شبكة مختصة في السطو على محلات بيع المجوهرات

ناقشت محكمة الجنايات بمجلس قضاء عين الدفلى، أمس، قضية السرقة بالتعدد واستحضار مركبة، توطرطت فيها عائلة متكونة من الأب والأم وابنتهما القاصر ينحدرون من ولاية البويرة، على خلفية سطوهم على أربعة محلات لبيع المجوهرات، حيث تجاوزت قيمة المسروقات 300 مليون سنتيم.

أمينة.ر

تعود تفاصيل القضية حسبما استقيناه من جلسة المحاكمة، إلى تاريخ 25 سبتمبر 2017، عندما استأجر المتهمون سيارة أجرة من منطقة مفتاح إلى بلدية العبادية نحو أحد المتاجر لبيع المجوهرات، حيث طلبت الأم وابنتها من البائع عرض لهما سلاسل وأساور ذهبية بغية تجربتها، ثم قاما بارتداء قلادة وسوار تقدر قيمتهما بـ 400 ألف دج، ومن دون لفت الأنظار خرجا من المحل وتوجها إلى «رويسو» بالعاصمة من أجل بيع المصوغات مقابل مبلغ 150 ألف دج، وبعد فترة قصيرة اكتشف البائع أنه تمت سرقته، فراجع مع صاحب المحل تسجيلات كاميرات المراقبة التي بينت وبوضوح ملامح المتهمتين وهما تقومان بعملية السرقة، وعلى هذا الأساس قيد الضحية شكوى لدى مصالح الضبطية القضائية من أجل ضمان حقوقه ونشر فيديو الحادثة عبر مواقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك» بهدف تحذير بائعي المجوهرات من هذين المتهمتين، وبعد مرور أيام توجهت الأخيرتان إلى منطقة سيدي عكاشة بولاية الشلف، وبمجرد دخولهما إلى أحد المحلات لبيع المعدن الأصفر تعرف عليهما صاحب المحل من خلال الفيديو المتداول، فاتصل برجال الشرطة، أين تم القبض عليهما رفقة رب العائلة المتقاعد من صفوف الحرس البلدي، وبعد تفتيشهم تم العثور بحوزتهم على مبلغ مالي قدره 11 مليونا و570 ألف دج، وبعد التحقيق معهم اتضح أنهم متورطون في أربع قضايا سرقة مماثلة وقاموا بالسطو على عدة محلات عبر ولايات مختلفة، وهي دائرة الأربعاء ومنطقة الكريمية وسيدي عكاشة بولاية الشلف وبلدية العبادية بعين الدفلى، متلبسين بالجرم المشهود حسبما توضحه بدقة تسجيلات كاميرات المراقبة، وعند توجه مصالح الضبطية القضائية إلى مسكن المتهمين تم الحجز على كمية هائلة من الحلي والمتمثلة في 14 قرطا ذهبيا وعدة سلاسل وأساور وحزامين ومشط شعر ذهبي وساعة نسوية من المعدن الأصفر وخواتم، بالإضافة إلى مجوهرات أخرى، وخلال مثولهم في جلسة المحاكمة، فندوا الجرم المنسوب إليهم جملة وتفصيلا، حيث صرحت المتهمة الرئيسية بأنها كانت بصدد تجهيز ابنتها وأن صاحب المحل بالعبادية هو من أصر عليها أخذ المجوهرات مقابل تسديد ثمنه لاحقا وعبر أقساط، من جهته أكد زوجها أنه لم يكن يعلم بعمليات السرقة التي كانت تقوم بها زوجته رفقة ابنته، واستنادا إلى ما تقدم من معطيات، التمس النائب العام ضدهم توقيع عقوبة 12 سنة سجنا نافذا وغرامة بقيمة مليون دج.

ترصده لأزيد من شهر ونصف للانتقام منه على إنزاله بسبب عدم تسديد قيمة التذكرة

شاب يعتدي بخنجر على «كونطرولور» في «الترامواي» بباب الزوار!

أوقفت مصالح الشرطة بباب الزوار شابا في نهاية العقد الثاني من العمر، يدعى «ب.ع» بعد شكوى تقدم بها مراقب بمؤسسة «ترامواي الجزائر» إثر تعرضه إلى اعتداء بالسكين من قبل المتهم، بعدما اعترض طريقه بمحطة 3 جويلية بباب الزوار خلال مزاولته لعمله بسبب إلزامه بدفع ثمن تذكرة الرحلة أو دفع غرامة عن ذلك أو النزول من على قطار «الترامواي»، مما سبب للمراقب إصابة خطيرة على مستوى اليد تحصل بسببها على عجز عن العمل لمدة 12 يوما، وحسبما أكده الضحية حول ملابسات القضية في جلسة المحاكمة بمحكمة الدار البيضاء، فإنه بتاريخ 9 أفريل المنصرم، وخلال تواجده على مستوى الترامواي في إطار مراقبة دفع المسافرين لتذاكر السفر على مستوى محطة قهوة شرفي بالعاصمة، توقف عند شخص هو صديق المتهم «ب.ع» الموقوف من أجل مراقبة تذكرته، حيث تبين أنه لم يقم بافتئاد التذكرة، أين قام بإلزامه بدفع 200 دج كغرامة على ذلك، واتجه إلى المسافر الذي أمامه ويتعلق الأمر بالمتهم الذي كان قد بالترامواي، ولدى طلبه تذكرته أبلغه بأنه «حراك» ولم يقتن تذكرة، وطالبه إثر ذلك على غرار جميع الركاب بدفع غرامة على ذلك أو النزول، ليقوم هذا الأخير بالوقوف خلف كاميرات المراقبة حتى لا تلتقطه وقام بإشهار سكين في وجهه موجها له ولجميع المراقبين وإبلاغ من الأقناط البذيئة، الأمر الذي استدعاه إلى تبليغ إدارته بالواقعة، أنه ومنذ تلك اللحظة أصبح هذا الأخير يترصده بكل محطات الترامواي، ومخافة أن يتعرض له بسوء، طلب من الإدارة تحويله إلى العمل إلى وجهة أخرى، ليتم تحويله من محطة «قهوة شرفي» إلى محطة 5 جويلية، منوها إلى أن الأمر لم يتوقف عند ذلك الحد، فبتاريخ لاحق وخلال ممارساته لمهامه، خرج هذا الأخير أمامه بعدما ترك 4 بوابات للقطار وصعد من البوابة التي كان مسؤولا على مراقبة ركابها، وبدأ يرمقه بنظرات مستفزة، ليقوم على الفور بتبليغ الإدارة عن الأمر، وفي تلك اللحظات توجه إليه المتهم وتهجم عليه بواسطة سكين وطعنه على مستوى يده محاولا مواصلة الاعتداء لولا تدخل زملائه على الفور وقاموا بتكبيله والاتصال بمصالح الشرطة، فيما تم نقله على جناح السرعة إلى مستشفى «سليم زميرلي» أين تم إسعافه. ولجميع المراقبين وإبلاغ من الأقناط البذيئة، الأمر الذي استدعاه إلى تبليغ إدارته بالواقعة، أنه ومنذ تلك اللحظة أصبح هذا الأخير يترصده بكل محطات الترامواي، ومخافة أن يتعرض له بسوء، طلب من الإدارة تحويله إلى العمل إلى وجهة أخرى، ليتم تحويله من محطة «قهوة شرفي» إلى محطة 5 جويلية، منوها إلى أن الأمر لم يتوقف عند ذلك الحد، فبتاريخ لاحق وخلال ممارساته لمهامه، خرج هذا الأخير أمامه بعدما ترك 4 بوابات للقطار وصعد من البوابة التي كان مسؤولا على مراقبة

المتهم سبق وأن حرك شكوى ضده بتهمة إصدار صك من دون رصيد

تاجر يتهم صاحب شركة لرسكلة النفايات بسرقة صك بقيمة 3.5 مليار سنتيم

تابع تاجر كهلا وصاحب شركة مختصة في جمع النفايات بسرقة صك مدون عليه مبلغ 3.5 مليار سنتيم، وجاءت المتابعة الحالية بعد الشكوى التي حركها المتهم ضد الضحية أمام محكمة الحراش، يتهمه فيها بإصدار صك من دون رصيد، وقد أرجأت محكمة الحراش الفصل في الملف إلى غاية إصدار حكم في قضية سرقة الصك المتابع فيها المتهم أمام محكمة الجنح في حسين داي. وأفاد المتهم المدعو «م.ح» من مواليد 1957، والقاطن ببلدية جسر قسنطينة، أنه لم يقم بسرقة الصك محل المتابعة الجزائية، وأن الضحية المدعو «ا.م» هو من سلمه له بحضور شاهد. خلال معاملة تجارية جمعت الطرفين، وأوضح المتهم المثائل أمام المحكمة بموجب إجراءات الاستدعاء المباشر، أنه صاحب شركة للنفايات أسسها سنة 2003 إلى غاية 2011 ويملك ورشة رسكلة، حيث سبق له وأن تعامل مع الضحية سنة 2012، أين سلمه الصك بقيمة 3.5 مليار سنتيم، وبعد دفعه لبنك الجزائر للمخالصة عاد الصك من دون رصيد، وأضاف المتهم خلال معرض تصريحاته أنه تسلم الصك من الشاكي بحضور شاهد. تم إسماعه عبر كافة مراحل التحقيق القضائي، حيث قامت المحكمة بقراءة تصريحاته على مسامع الحضور بعد غياب ذلك الأخير عن جلسة المحاكمة. دفاع الطرف المدني وخلال المرافعة، ركز على لسان موكله الغائب أنه سجل تصريحا بالضياع على دفتر صكوكه بتاريخ، 10 مارس 2012، وجراء القضية الحالية -يقول الدفاع- فإن موكله تعرض إلى انهيار عصبي بعد ضياع ماله. وأكثر من ذلك -يضيف المحامي- أن البنك الوطني الجزائري أكد أنه لم يتلق صكا بالقيمة المذكورة من شخص المتهم، والتمس الدفاع في الأخير تعويض موكله بمبلغ مليوني دينار، حيث رد عليه دفاع المتهم بالتركيز على شهادة الشهود، وأن الضحية سبق له وأن أكد دفاعه أن الصك قام بدفعه لدى «كناص» لتسديد مستحقات الموظفين، وهو ما اعتبره الدفاع دلائل قوية تستوجب منح موكله البراءة، وعليه وأمام عقوبة عام حبسا نافذا وغرامة مالية قدرها 20 ألف دج. **عقيلة.ق**

قدم وثائق مزوّرة تتعلق بإبرام صفقة لتجميل حدائق إقامة البنات بزن عكنون

تاجر ألبسة رياضية يحاول التحايل على ديوان الخدمات الجامعية للحصول على 3 ملايير

أحال قاضي التحقيق لدى محكمة بئر مراد رايس بالعاصمة، تاجر ألبسة رياضية على المحاكمة في خصوص جرم التزوير واستعمال المزور في محررات إدارية ومصرفية، على خلفية الاشتباه في تورطه في تزوير فواتير وأمر بمهمة في صفقة لتجميل الحدائق على مستوى الإقامة الجامعية للبنات بزن عكنون قصد الحصول على مبلغ 3 ملايير سنتيم عن طريق القضاء الإداري، ليتأمس ديوان الخدمات الجامعية طرفا مدنيا في القضية. المتهم تغيب عدة مرات عن جلسة المحاكمة، بعد تقديمه لملف طبي يثبت أنه يرقد بالمستشفى منذ مدة، إلا أنه وخلال التحقيق ذكر أنه قام بإبرام صفقة مع مديرية الخدمات الجامعية للجزائر غرب لتعاقد بتجميل الحدائق على مستوى الإقامة الجامعية للبنات بزن عكنون بقيمة 3 ملايير سنتيم، إلا أنه لم يتحصل على أتعابه، حيث أكد أن الصفقة أبرمها مع والمتمثلة في أربعة فواتير وأمر بمهمة، فقد أكدت أن المتهم عند تحريرها دوّن عليها أنها صادرة من مديرية الخدمات الجامعية للجزائر غرب، في حين أن إقامة البنات لبن عكنون تابعة للمديرية الجزائر وسط، حتى أن وثيقة الأمر بمهمة لا تعتمدها أبدا وأنّ المعاملات التي من صلاحياتها لا تتعدى قيمتها 400 مليون سنتيم وليست بالملايير، مؤكدة أن المشروع وهمي ولم يجسد أبدا على أرض الإقامة الجامعية، خاصة وأن المتهم أودع خلال التحقيق سجله التجاري، والذي تضمن أنه يمارس نشاطا واحدا، وهو بيع الألبسة الرياضية ولا علاقة له بتجميل الحدائق لا من قريب ولا من بعيد، لتطالب بإلزام المتهم الغائب بتعويض بقيمة 10 ملايين دينار. وعليه التمس ممثل الحق العام تسليط عقوبة عامين حبسا نافذا وغرامة بقيمة 100 ألف دج. **ياقوتة.ز**

من بين المتهمين رئيس وحدة وأعوان أمن وأمين مخزن وحارس

7 موظفين في «نفطال» متابعون بالإهمال والتسبب في سرقة عتاد لتركيب «سيرغاز»

تورط 7 موظفين بمؤسسة «نفطال» وحدة حسين داي، في تهمة الإهمال المؤدي إلى ضياع أموال عمومية، والمتمثل في عتاد خاص بتركيب غاز GPL للمركبات، حيث كشفت التحقيقات أنه بتاريخ الوقائع لم تسجل المؤسسة كسرا أو تحطيما داخل المخزن، وهو ما استدعى توجيه أصابع الاتهام إلى أمين المخزن المناوب بحكم أنه كان يحوز على المفاتيح وبعض أعوان الأمن.

ونقلا عما دار من تحقيق خلال جلسة المحاكمة، أين مثل المتهمون بموجب إجراءات الاستدعاء المباشر أمام محكمة حسين داي، فقد حاول كل واحد من المتهمين رمي التهمة على الآخر، غير أن المحكمة استمعت لكل واحد منهم على حدا، واستهلت استجوابها مع «الماظازيني» المدعو «م.ص»، الذي أكد أنه بتاريخ الوقائع المصادفة لـ15 أوت 2016، وبدخوله إلى مكتبه، في حدود الساعة الثامنة صباحا، لفت انتباهه اختفاء بعض العلب، حيث توصل إلى اختفاء 7 علب، والتي تخص عتاد تركيب غاز «الجيبال» لسيارات، فقام بإخطار الحارس ومسؤوله المباشر، وهو رئيس الوحدة.

كما استمعت المحكمة لأمين مخزن ثان تورط في الملف الحالي وأفاد بأنه بتاريخ الوقائع كان في عطلة سنوية، غير أن المحكمة ذكرته بأنه يجوز هو الآخر على مفتاح المخزن، لكنه رد بالقول إنه قبل خروجه للعطلة ترك المفتاح عند «المظازيني» «م.ص» الذي أنكر ذلك، وهو ما أدى بالمحكمة إلى التعليق بالقول إنه كان يستوجب عليه تحرير محضر بالاستلام، وأن النيابة تابعتهم بالإهمال لأنهم تهاونوا في تأدية مهامهم على أتم وجه، وعليه وأمام هذه الحقائق، التمست النيابة العامة توقيع عقوبة 6 أشهر حبسا نافذا وغرامة مالية قدرها 20 ألف دج. **عقيلة.ق**

بعد حجز كميات معروضة للبيع في الحمير بسعر 1900 بدل 14 ألف دينار

الحبس لتاجر عرض قواطع كهربائية مقلدة لعلامة «شنايدر إلكترونيك» في السوق!

قضت محكمة الدار البيضاء بتوقيع عقوبة عامين حبسا نافذا ضد تاجر ينحدر من ولاية سطيف وصاحب شركة «الأصيل للاستيراد» بتهمة تقليد علامة «شنايدر إلكترونيك» التجارية، وذلك بناء على شكوى تقدمت بها الشركة إثر حجز كميات معتبرة من قواطع كهربائية مقلدة لعلامتها التجارية «شنايدر إلكترونيك» معروضة للبيع في محل تجاري خاص بالإلكترونيات في الحمير بسعر 1900 دج، فيما قيمتها الحقيقية تقدر بـ 14 ألف دج للقطعة، حيث تم فتح تحقيق حول مصدرها، وخلال التحري تم العثور على مستودع كرتوني يحتوي على بيانات المستورد، ويتعلق الأمر بالمتهم في قضية الحال المدعو ز.ك.، كما تبين أن البضاعة المقلدة مستوردة من الصين. المتهم ز.ك. ولدى مثوله أمام هيئة محكمة الدار البيضاء لمواجهة تهمة تقليد علامة تجارية، هذه ما نسبة إليه جملة وتفصيلا مشيرا إلى أنه تاجر، خردوات، والأجهزة الإلكترونية وصاحب شركة «الأصيل للاستيراد» لم يسبق له أن استورد أي بضاعة من الصين، وأشار إلى أنه لا يمكن توريطه في ملف الحال بمجرد العثور على بياناته التجارية في المحل التجاري الخاص بالتاجر ح.ر. بالحمير، مؤيدا تصريحات هذا الأخير الذي أكد أنه قام بشراء البضاعة من عند المتهم الأول، مؤكدا أنه فعلا تاجر له نشاط يمارسه بالعلمة، لكن التحريات التي بثت في إطار نفس الملف لم تسفر عن العثور على أي بضاعة مقلدة بمحله التجاري هناك، كما تم إثبات ذلك بأي وثيقة جمركية، من جهته دفاعه دوه في خضم مرافعته بالدفوعات الشكلية التي تقضي ببطلان إجراءات المتابعة، بحكم أن موكله توبع عن نفس الوقائع أمام محكمة العلمة، بتاريخ 2 مارس 2016، واستئناد من البراءة. **جميلة.ق**

«أونساج» تقاضي صاحب مشروع لتحويل البلاستيك بعد قيامه بتغيير مقر النشاط

التمس ممثل الحق العام لدى محكمة الشراقة، توقيع عقوبة الحبس النافذ لمدة 6 أشهر وغرامة مالية بقيمة 20 ألف دج، في حق شاب التهمته الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب «أونساج» بخيانة الأمانة لعدم تسديده القرض الذي استفاد منه لإنجاز مشروع لتحويل مادة البلاستيك. تفاصيل القضية حسبما دار في جلسة المحاكمة، جاءت على أساس الشكوى التي رسمتها وكالة دعم تشغيل الشباب فرع غرب العاصمة لدى مصالح الأمن، تتهم فيها المتهم بخيانة الأمانة لعدم تسديده أقساط القرض الذي استفاد منه في إطار دعم وتشغيل الشباب من أجل إنجاز مشروعه الخاص بتحويل مادة البلاستيك، بالإضافة إلى عدم ممارسته لنشاطه، وهو الجرم الذي أنكره المتهم عن نفسه جملة وتفصيلا خلال مثوله أمام القاضي الجزائي وقتا لإجراءات الاستدعاء المباشر، مؤكدا أن أجال تسديد القرض لم تأته بعد، وأن العقد متواجد بحوزته وأنه لم يخن الأمانة، وأن كل ما في الأمر سوء تفاهم فقط، لتغيير عنوانه بعدما انتهت مدة إيجاره للمحل المدون في العقد المبرم بينه وبين هذه الأخيرة، التي لم يخطرها بعنوانه الجديد، ليلتمس إفادته بالبراءة. **فايزة.ع**

8 سنوات سجنا لموظف بمصنع أدوية سرق أقراص «ليريكا» لبيعها لمروجي المهلوسات

أدانت محكمة الشراقة، موظفا بشركة لصنع الأدوية بعقوبة السجن النافذ لمدة 8 سنوات وغرامة مالية بقيمة مليون دج، لمتاجرته بالمؤثرات العقلية من نوع «بريغابالين»، التي يسرقها من مصنع شركته بزرالدة. تفاصيل القضية حسبما دار في جلسة المحاكمة، تعود إلى ورود معلومات دقيقة إلى مصالح أمن المقاطعة الإدارية زرالدة في سنة 2015، تفيد بوجود شاب يقوم بسرقة وإخراج كميات معتبرة من المؤثر العقلي، بريغابالين، من مصنع الحكمة بزرالدة، وبيعها لمروجي المخدرات للمتاجرة بها، وعلى هذا الأساس، تم فتح تحقيق معمق في القضية تمكن من خلاله المحققون من التوصل إلى هوية المشتبه فيه، الذي تم وضع كمين محبك للإطاحة به عند خروجه من المصنع، غير أنه تفطن للأمر وألذ بالفرار إلى منطقة الزعاترية، بعدما تخلص من كيس كان يحتوي 1200 قرص مهلوس من نوع «بريغابالين»، وبعد الانتهاء من جميع الإجراءات القانونية اللازمة، تم إعداد ملف جزائي بكل الوقائع وإحالته على قاضي التحقيق الذي أصدر أمرا بالقبض ضد المتهم، الذي سلم نفسه للسلطات بعد عامين ونصف من الواقعة، وخلال جلسة المحاكمة، أنكر المتهم الجرم المنسوب إليه جملة وتفصيلا، مؤكدا أنه بتاريخ الوقائع كان مريضا وكان يعاني من آلام القولون والمعدة، مما جعله يغادر المصنع خلال أوقات العمل، ليلتمس إفادته بالبراءة، واستنادا إلى ما تقدم من معطيات، التمس ممثل الحق العام لدى محكمة الشراقة، توقيع عقوبة السجن النافذ لمدة 12 سنة وغرامة مالية بقيمة مليون دج في حق المتهم، الذي أدين بعد المداولة القانونية بعقوبة السجن النافذ لمدة 8 سنوات. **فايزة.ع**

مُصل متهم بإهانة إمام مسجد «النور» في أولاد بالحاج بالسحولة

مثل، يوم أمس، أمام محكمة الجنح في بوفاريك، كهل في العقد الرابع يدعى ب.ع، لمواجهة تهمة إهانة موظف أثناء تأدية مهامه إضرارا بإمام مسجد النور في مركز أولاد بالحاج ببلدية السحولة المدعو ب.ا.، وفي يوم الواقعة وحسبما ورد في جلسة المحاكمة، فإن المتهم استاء من رزنامة مواقيت الصلاة المعلقة في المسجد واعتبر أنها خاطئة، وبعدها توجه نحو الإمام وقام بمعاتبته على ذلك بطريقة اعتبرها الإمام أنها مهينة لذاته عندما لامه على توقيت إقامة الصلاة، ومن ثم قام المتهم برفع سوته وإغلاق الباب بالعنف، وهو ما أثار حفيظة الإمام، الذي لم يتردد في التوجه إلى أقرب مقر أمن من أجل إبداء شكوى، إذ تم وجيهي تهمة إهانة موظف أثناء تأدية مهامه، ليتم تأجيل القضية إلى غاية 3 ماي المقبل، من أجل استدعاء الشهود. **فاتح.غ**

الضحية رفض منحه «حقه» من استغلال الرصيف بمدينة علي منجلي في قسنطينة

«الميكرو» يقتل «عمي فريد» بائع البسكويت في الشارع بسبب 100 دينار

شهد، صباح أمس، مدخل سوق الرتاج المطل على الشارع العلوي في المدينة الجديدة علي منجلي في قسنطينة، جريمة قتل راح ضحيتها شخص في العقد السادس من عمره الذي توفي لحظات بعد وصوله إلى مصلحة الأستعجالات الطبية بمستشفى الدكتور بن شريف على متن سيارة الإسعاف التابعة للحماية المدنية.

أحسن. ب

وحسب معلومات متطابقة، فإن الضحية «ف.ق» المعروف باسم «عمي فريد» البالغ من العمر 61 عاما، بائع معروف يعرض سلعته المتمثلة في الحلويات والبسكويت المعلّب على رصيف مدخل سوق الرتاج من جهة فضاء الألعاب المخصص للأطفال، ويقيم بالوحدة الجوارية رقم 7 ومعروف بعسر حالته المادية وسوء الحالة الصحية أيضا، حيث تعرض إلى اعتداء جسدي من طرف مسبوق قضائيا يبلغ من العمر 23 عاما المعروف بكنية «الميكرو» حيث أسقطه أرضا وركله إلى أن أغمي عليه، وفرّ نحو وجهة مجهولة. من جهتها، تنقلت فرقة جنائية إلى

عرض سلعهم على الأرصفة، لكن الضحية «عمي فريد» الذي غادر قبل يومين المستشفى بسبب معاناته من مرض القصور الكلوي وضغط الدم، رفض منحه مبلغ 100 دج وهو ما جعل الفاعل يعتدي عليه مسقطا إياه أرضا، لتتعقد وضعيته الصحية ويدخل في غيبوبة كلّفته حياته. واستنادا إلى مصادر مطلعة، فإن مصالح الأمن وبمجرد تلقي خبر الوفاة، أوقفت المشتبه فيه الذي لم يكن يعلم أنه تسبب في وفاة الستيني. وفي الوقت الذي شرع أعوان الضبطية في نقل أقواله، عرف مستشفى المدينة الجديدة ومسكن الموقوف تعقبة أمنية استثنائية، تحسبا لأي ردة فعل انتقامية من طرف أقارب وجيران القتيل.

مسرح الجريمة، وقامت بتطويق المكان وبحضور عناصر الشرطة العلمية الذين التقطوا صورا لمسرح الجريمة، بينما شرع المحققون في جمع المعلومات الكافية من أجل معرفة ظروف وملابسات الحادثة التي لا يستبعد أن تكون بسبب سلوك المعتدي المعروف بسوء معاملته للبائعين غير الشرعيين وأغلبهم من كبار السن، أين يقوم باستفزازهم ومطالبتهم بتسديد مستحقات

فرقة الغطس أنقذت مواطنين في توسنينة ومشرع الصفا

السيول تغمر المنازل والطرقات وتغرق نقفا في تيارت

تسببت، أمس، الأمطار الغزيرة التي هطلت عبر مختلف مناطق تيارت، في خسائر مادية كبيرة وأدت إلى قطع الطرقات حتى وسط مدينة تيارت، حيث غمرت السيول النفق الواقع بحي الريجينا وسط عاصمة الولاية، وكذا محطة ضخ المياه التابع للديوان الوطني للتطهير الواقع بحي واد الطلبة، وسط أنباء أن المضخات المقدرة بالملايين قد غمرتها المياه، وعرفت عدة أحياء بمدينة تيارت غلقا كاملا بعدما غرقت الطرقات، كما هو الحال في الطريق القريب من المسبح، بعد أن حاصرت السيول عددا كبيرا من المركبات، مما جعل السلطات تستنفر جميع

مصالحها بدءا بمصالح البلدية والأشغال العمومية وديوان التطهير وعناصر الحماية المدنية لتجنب أي حوادث قد تقع، حيث تدخلت عناصر الحماية المدنية بالخصوص لامتصاص المياه من النفق الكبير وحتى من بعض المساكن بكل من أحياء الباتوار وخداوي الهاشمي وغيرها من الأحياء، كما علمت «النهار» من شهود عيان، أن مياه الأمطار قد حاصرت مواطنين كانوا على متن مركباتهم في كل من بلديتي توسنينة ومشرع الصفا، أدى إلى تدخل فرقة الغطس التابعة لمصالح الحماية المدنية التي أنقذتهم بعد فترة من الرعب عاشها هؤلاء، وقد أبدى الكثير من المواطنين استياءهم من بعض المشاريع وطريقة إنجازها، وسط مطالب بضرورة اتخاذ الإجراءات لتجنب أي كوارث قد تقع مستقبلا.

مالك جلباني

توقيف باروني مخدرات وحجز قنطارين من الكيف في تلمسان

تمكنت، في الساعات الأخيرة، المصلحة الجهوية لمكافحة تهريب المخدرات لأمن ولاية تلمسان، من الحيلولة دون تهريب كمية ضخمة من مادة الكيف المعالج، كانت موجهة للتخزين في إحدى الفيلات الفخمة بمدينة تلمسان، ريثما تتم إعادة تمريرها باتجاه الجزائر العاصمة. وسمحت هذه العملية التي تمت بعد اعتراض مركبة مشبوهة بين دائرة باب العسة وبوكائن، باسترجاع حمولة من المخدرات بلغ وزنها الإجمالي قنطارين، علاوة على مصادرة مبلغ مالي معتبر من عائدات التهريب الدولي للكيف المغربي، إلى جانب القبض على بارونين مخدرات كانا محل بحث ومطاردة من قبل مختلف الأجهزة الأمنية، نظير تورطهما في تهريب كميات هامة من الكيف الرفيع، ناهيك عن تهريب السيارات من الخارج، حيث استرجعت المصلحة المذكورة في أعقاب هذه العملية سيارات يرجح أنها مهربة من الخارج وتستعمل في مجال التهريب، في انتظار ما ستسفر عنه التحقيق المتواصل، كما نجحت في سياق موازٍ شرطة شتوان في تفكيك عصابة إجرامية مختصة في تهريب وترويج سوائل مهلوسة عبر عدة ولايات غربية، على غرار معسكر وسيدي بلعباس وسعيدة، وهذا بعد اعتراض أفراد هذه الشبكة على متن شاحنة تجارية وضبط في داخلها 9 قارورات لسائل «كولونا» المخدر، علما أن القارورة الواحدة تباع بين 3000 و5000 دج، وانتهت العملية بحجز مبلغ مالي يفوق مليونين سنتيم ووصفات طبية مزورة كانت تستعمل في سحب هذه الممنوعات من الصيدليات. تم تقديم عناصر العصابة أمام النيابة العامة لدى محكمة تلمسان، والتي أمرت بإيداع المتهمين الرئيسيين رهن الحبس المؤقت.

س. مجاهد

الإطاحة بعصابة مختصة في سرقة الخشب وصناعة «الشمة» المغشوشة في باتنة

ألقت عناصر الأمن الحضري السابع بأمن ولاية باتنة، القبض على شخصين كونا مجموعة أشرار اختص نشاطها في السرقة وتقليد منتوج موجه للاستهلاك، وتقليد علامة تجارية «ماكلة الهلال»، وذلك على إثر معلومات مفادها وجود شخصين على متن شاحنة يقومان بسرقة الخشب المعد للبناء ليلا، من بلديات الجنوب الشرقي لولاية باتنة، والعودة إلى مدينة باتنة في الصباح الباكر، كما أن المشتبه فيهما يستأجران مسكنا بحي حملة يستغلانه في تقليد منتوج موجه للاستهلاك متمثل في مادة «الشمة» ويملكون آلة لصناعتها، واستغلالا للمعلومة تم تحديد هوية المشتبه فيهما وتوقيف الشاحنة المحملة بالخشب المعد للبناء، وباستصدار إذن بتفتيش المسكن تم العثور على 884 كيس من «الشمة» المقلدة و1175 كيس فارغ مهيأة للتعبئة، بالإضافة إلى ورق الصبار والتبن الشوكي، كما تم العثور على كيس بلاستيكي به 28 كلغ من مادة «الشمة» المقلدة ومواد أولية لصناعتها، على غرار الزنجبيل وعشب الشيح والشب وأوراق الصنوبر وعشبة المرمل والقرنفل ومواد أخرى. هذا، وتم إنجاز ملفين الأول بخصوص تكوين جماعة أشرار والسرقة المقترنة بظرفي الليل والتعدد واستحضار مركبة ذات محرك لغرض تسهيل الفعل وحيازة معدات لغرض ارتكاب جنايات السرقة، والملف الثاني حول تقليد منتوج موجه للاستهلاك وتقليد علامة تجارية «ماكلة الهلال» مع تقديم المشتبه فيهما، أول أمس، أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة باتنة الابتدائية الذي أمر بإيداعهما الحبس المؤقت.

جيهان. ق

أمن العطاف في عين الدفلى يطيح بعصابة لصوص تضم 4 نساء من غليزان

أوقفت عناصر الشرطة القضائية بأمن دائرة العطاف في ولاية عين الدفلى، مؤخرا، خمسة أشخاص من بينهم إمرأتان وفتاتان قاصران، تتراوح أعمارهم ما بين 12 و50 سنة، بنحدرون من مدينة غليزان، وذلك على خلفية تورطهم في قضية تكوين جماعة أشرار لغرض السرقة. جرت عملية توقيف المعنيين على إثر تلقي مصالح الضبطية القضائية بأمن دائرة العطاف، الشهر الفارط، شكوى من طرف صاحب محل مخصص لبيع المجوهرات بوسط مدينة العطاف، والذي تعرض لفعل السرقة طالت بعض الحلي والمقدر ثمنها بـ16 ألف دينار جزائري، ومن خلال عملية بحث وتحر تمكنت قوات الشرطة من توقيف المشتبه فيهم على مستوى أحد شوارع مدينة العطاف، على متن السيارة الموصوفة من طرف الضحية، حيث تم تحويلهم إلى مقر المصلحة، وبعد التحقيق المعمق معهم تبين أنهم الفاعلون، كما توصل الضحية إلى التعرف عليهم بمجرد مشاهدتهم من الوهلة الأولى، وبعد استكمال إجراءات التحقيق في حقهم، تم إنجاز ملف قضائي ضدهم قدموا بموجبه أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة العطاف، الذي أحال الملف على قاضي التحقيق، أين أصدر بشأن ثلاثة منهم أمر إيداع، فيما خص الفتاتين قاصرين بالإفراج.

س. كروان

مجهولون يختطفون فتاة على متن سيارة بعلي منجلي في قسنطينة

أعلنت، مساء أمس، مختلف مصالح الأمن على مستوى المدينة الجديدة علي منجلي في قسنطينة، حالة استنفار قصوى من أجل تحرير فتاة تم اختطافها على متن مركبة سياحية، وفيما لم تؤكد الجهات الرسمية أي تفاصيل عن حيثيات القضية، على اعتبار أنها لاتزال قيد التحقيق، فإن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن الفتاة تم اعتراض سبيلها من طرف 3 أشخاص كانوا على متن سيارة من نوع «بيجو 301» مستغلين في ذلك نقص الرؤية وقلة الحركة بالمنطقة بسب تردي الأحوال الجوية وسقوط كميات معتبرة من المطر، حيث تم إرغامها على ركوب السيارة ونقلها إلى وجهة مجهولة، وقد أبرقت مصالح الأمن مختلف وحداتها لكشف نقاط المراقبة عبر مختلف المسالك، وأطلقت دوريات بحث مكثفة داخل المدينة الجديدة وعلى أطرافها، لتوقيف المتورطين واسترجاع الضحية.

أحسن. ب

توقيف مروج مهلوسات يستخدم كلابا مدربة للفرار من الأمن في الطارف

تمكنت، أمس، عناصر أمن دائرة بوحجار في الطارف، من الإطاحة بمجرم خطير ومسبوق قضائيا في العقد الثالث من العمر، ينحدر من مدينة بوحجار، يقوم بعرض وبيع المشروبات الكحولية بطريقة غير مشروعة من داخل منزله العائلي، بالإضافة إلى ترويج الأقراص المهلوسة في أوساط الشباب، أين ضبطت بحوزته 176 وحدة من المشروبات الكحولية من مختلف الأنواع والأحجام، وكذا 86 قرصا مهلوسا. وقائع القضية تعود إلى عملية ترصد ومراقبة لمصالح الشرطة القضائية بأمن بوحجار للمعني منذ فترة بغرض الإطاحة به متلبسا كونه مسبوقا ومعروفا في أوساط مدينة بوحجار بترويجه للمشروبات الكحولية والأقراص المهلوسة، حيث يستعمل أحد الكلاب الشرسة والمدربة في كل محاولة لتوقيفه من قبل عناصر الشرطة، بالإضافة إلى استغلال مسكنه لتخزين سلعته والتخفي عن أنظار المصالح الأمنية، وعليه قامت ذات المصالح بوضع خطة مدروسة من خلال تطويق مسكنه ومداهمته بطريقة احترافية، ليتم توقيفه وضبط بحوزته كمية من المشروبات الكحولية قدرت بـ176 وحدة و86 قرصا مهلوسا، وقد أنجز في حقه ملف قضائي وقدم بموجبه أمام الجهات القضائية المختصة وصدر ضده أمر إيداع.

محمد بن كموخ

حجز 5 قناطير من علب الشامية وتوقيف مغترب في تبسة

تمكنت شرطة أمن دائرة الونزة شرقي تبسة، أول أمس، في إطار مكافحة ظاهرة التهريب وخلال إقامة حاجز ثابت عند مخرج المدينة بالطريق الوطني الرابط بين مدينتي الونزة وولاية سوق أهراس، من توقيف سيارة نوع «رونو 25» كان في قيادتها مشتبه فيه يبلغ من العمر 29 سنة، اتضح من خلال التدقيق في وثائق السيارة أنه مقيم بالمهجر بإحدى الدول الأوروبية، وخلال تفتيش السيارة عثر في الصندوق الخلفي على 500 علبة حلوى شامية من نوع «الناعورة» بوزن 500 كلغ من صنع تونسي، ليتم حجز السيارة والبضاعة وتحويلها إلى حظيرة أمن الدائرة بعد إخطار وكيل الجمهورية، حيث فتح تحقيق مع المشتبه فيه، قبل تحويل البضاعة والسيارة المحجوزة لقباضة الجمارك الجهوية في الونزة وملف القضية أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة العيونين الإقليمية لاحقا.

رابح. ل

حجز 1.5 طن من الخوخ المهرب من تونس في الونزة بتبسة

قامت عناصر شرطة أمن دائرة الونزة شرقي تبسة، صباح أمس، خلال دورية روتينية خارج المحيط العمراني بعد ملاحظة سيارة رباعية الدفع من نوع «تويوتا هيليكس» مغطاة ومشتبه فيها، حاول سائقها العودة فور تفطنه لدورية الشرطة، بملاحقة السيارة وتوقيفها، حيث كان على متنها 3 أشخاص تتراوح أعمارهم بين 23 و42 سنة، اثنان منهم ينحدرون من ولاية سوق أهراس، وخلال إخضاع الشاحنة للتفتيش تبين أنها محملة بكمية معتبرة من فاكهة الخوخ بنحو 150 صندوق، ما يعادل 1500 كلغ، مصدرها التهريب عبر نقاط جبلية غير محروسة، ليتم تحويل البضاعة إلى حظيرة أمن الدائرة وبعد إخطار وكيل الجمهورية حولت البضاعة إلى قباضة الجمارك الجهوية، وينتظر الانتهاء من التحقيق مع المشتبه فيهم لتقديمهم أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة العيونين الإقليمية لاحقا.

رابح. ل

توقيف مراهقين يستعملان القطار في تهريب الكيف والخمور بتلمسان

تمكنت أمس، مصالح الشرطة القضائية لأمن دائرة أولاد الميمون شرقي تلمسان، بفعل الاستغلال الجيد للمعطيات الواردة إليها حول الأشخاص المشتبه فيهم، من تفكيك شبكة إجرامية خطيرة تستعمل أطفالا قصر في تهريب ممنوعات مختلفة إلى ولاية سيدي بلعباس، وذلك باستعمال القطار ضمن رحلة مغنية تلمسان سيدي بلعباس، وخلال وصول القطار إقليم دائرة أولاد الميمون، تم تفتيشه من طرف قوات الشرطة التي اشتبهت في قاصرين يبلغان من العمر 17 سنة، أين نجحت في مصادرة 279 غ من الكيف، ناهيك عن ضبط زهاء 475 قارورة من مختلف المشروبات الكحولية ومبلغ مالي مقدر بـ6 ملايين، وهي العملة التي يتلقاها نظير تهريبهما الممنوعات المحجوزة، واعترف الموقوفان بنشاطهما في شبكة لترويج المخدرات والخمور بين تلمسان وسيدي بلعباس، أين كانوا في مهمة لتسليم بضاعتهم لشريك لهم بالولاية المذكورة، وتم لاحقا تقديم المتهمين للعدالة.

س. مجاهد

الدرك يطيح بشخصين بحوزتهما 18 كلغ من الكيف في سيدي بلعباس

أطاحت مصالح الدرك الوطني بولاية سيدي بلعباس بعنصرين خطيرين كانا يروّجان الكيف المعالج على مستوى بلديات الولاية، أين تم حجز كمية معتبرة تقدر بـ18 كلغ من الكيف كانت بصدد التهريب من تلمسان نحو سيدي بلعباس، وما جاورها، حيث جاء ذلك على خلفية إقامة عناصر الدرك الوطني بالمجموعة الإقليمية لولاية سيدي بلعباس، بحاجز أمني على مستوى الطريق السيار شرق- غرب، تكلل بتوقيف سيارة نفعية، وبعد عملية التفتيش تفطن رجال الدرك، لوجود كمية من الكيف المعالج كانت مخبأة بإحكام قدر وزنها الإجمالي بـ18 كلغ، إذ تم توقيف شخصين كانا على متنها واقتيادهما إلى مقر الفصيلة من أجل مباشرة التحقيق معهما.

ع.صاولي

عسكري متقاعد يذبح زوجته من الوريد إلى الوريد بخضرة في مستغانم

أقدم، أمس، عسكري متقاعد على ارتكاب جريمة شنعاء في حق زوجته، إذ قام بذبحها من الوريد إلى الوريد، حيث تم تحويل الضحية التي هي أم لـ6 أبناء جثة هامدة إلى مصلحة حفظ الجثث بالمؤسسة الاستشفائية لعشعاشة بأقصى شرق ولاية مستغانم. جريمة القتل البشعة اهتز لها سكان دوار داداس ببلدية خضرة، أين عبر الجميع عن سخطهم واستنكارهم لها، بالموازاة مع ذلك، فقد فتحت الجهات الأمنية تحقيقاتها لمعرفة الأسباب، فيما تم توقيف المشتبه فيه وإحالته على الجهات القضائية.

ياسين رحامنية

تم التهرب عن توطين 19 فاتورة باستعمال أرقام سبق استعمالها

مستورد ورئيس مصلحة ببنك BEA متورّطان في استيراد ألبسة بفواتير مزوّرة بقيمة 6 ملايير

تمكنت مصالح إدارة الجمارك بالغزوات، من إحباط عملية استيراد غير شرعية لألبسة من الخارج قدرت قيمتها بـ6 ملايير سنتيم، قام باستيرادها صاحب شركة خاصة بالاستيراد والتصدير، بعدما قام بتزوير 19 فاتورة خاصة بالعملية، تمت بتواطؤ من رئيس مصلحة ببنك الجزائر الخارجي «وكالة محمد الخامس» في الوقت التي كان يمرر الفواتير بأرقام سبق استعمالها من دون اتخاذ الإجراءات القانونية في توطين الفواتير على مستوى البنك.

سهيلة ز

مثل أمام محكمة سيدي امحمد، أمس، المستورد، فيما تغيب المتهم الثاني وهو موظف ببنك الجزائر الخارجي عن جلسة المحاكمة، في قضية تزوير واستعمال المزور في محررات تجارية، كان قد حركتها ضدهما مصالح إدارة الجمارك بالغزوات، بعدما اكتشفت تجاوزات في عملية تجارية لمجموعة ألبسة لمختلف الفئات قام باستيرادها صاحب شركة خاصة بالاستيراد والتصدير من أوروبا بقيمة 6 ملايير سنتيم، حيث تبين من خلال التحريات الأولية التي باشرها أعوان الجمارك أن البضاعة استخيم فيها 19 فاتورة مزورة دوّن عليها أرقام لفواتير استعملت سابقا في عمليات تجارية أخرى، إلا أن التحقيق أخذ نطاقا واسعا. بعدما امتدت المعطيات ذكرها قاضي الجلسة ووجه بها المتهم الحاضر صاحب البضاعة، والتي فندها جملة وتفصيلا، كونه أجرى عملية استيراد وفقا للقانون، كما أكد عدم إمضائه على أي فواتير مزورة، في المقابل تأسس بنك الجزائر الخارجي طرفا مدنيا في القضية، ليطلب دفاعه استرجاع ما يعادل قيمة البضاعة المستوردة، أي 6 ملايير سنتيم، مع إلزام المتهمين بدفع تعويض بالتضامن قدره 5 ملايين دينار، حيث التمس وكيل الجمهورية في حق المستورد تسليط عقوبة 5 سنوات حبسا نافذا و500 ألف دينار غرامة، فيما طالب بعقوبة 7 سنوات حبسا نافذا و500 ألف دينار غرامة ضد رئيس المصلحة، مع الأمر بالقبض عليه وإعادة تكييف الوقائع إلى جنحة مخالفة الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، الأمر الذي عقب عليه دفاع المتهم، وأكد بعدم جواز محاكمة المتهم مرتين على نفس التهمة كونه سبق وأن أدين على مستوى محكمة الغزوات بتهمة مخالفة الصرف بعقوبة 8 أشهر حبسا نافذا، كما طالب بعدم قبول تأسس البنك كطرف مدني لعدم امتلاكه الصفة الإجرائية.

تصوير: بلال بوخيدة

الإجراءات إلى العدالة، إذ أظهرت هذه الأخيرة وجود تواطئ من رئيس مصلحة ببنك الجزائر الخارجي «وكالة محمد الخامس»، الذي استغل منصبه في تمرير الفواتير المزورة بعد الإمضاء عليها والختم عليها لتأسي بنك الجزائر الخارجي طرفا لتفادي عملية التوطين اللازم اتخاذها على مستوى البنك والخاصة بأي عملية تجارية خارجية، هذه العملية مكنت من حجز سيوف و«سنيتال» وقارورات غاز مسيل للدموع

المفتش العام لوزارة الداخلية يؤكد من قسنطينة:

«لا توجد بلديات فقيرة.. وسنوظف خبرات عالمية في صياغة قانون الجمعيات الإقليمية»

أكد المفتش العام لوزارة الداخلية، عبد الرحمن صديني، أنه لا توجد أي بلديات فقيرة في الجزائر، فكلها تحوز مؤهلات تمكنها من تحقيق ثروة محلية من دون الحاجة إلى الإعانات العمومية، وهو المحور الذي يعتبر الأهم في مشروع قانون الجمعيات الإقليمية الذي يجري العمل على تحضيره وتم لأجله أمس عقد ملتقى بنادي الجيش في قسنطينة، جمع مختلف المنتخبين المحليين ورؤساء الدوائر وأمناء الولايات على مستوى الشرق الجزائري، في خضم تبادل المقترحات مع مختلف الفاعلين من المنتخبين والأساتذة الجامعيين عبر ورشات لتحسين العلاقة بين المنتخب والإدارة المحلية، وأضاف المتحدث أن المشروع التمهيدي تم خلاله تجميع مختلف الاقتراحات عبر مجموعات عمل تمثلت في 2700 اقتراح، قدمها منتخبون وأساتذة وفاعلون في الجماعات المحلية، معرجا على أن المرحلة التمهيدية تمحورت حول 3 نقاط مبادئ، على غرار الحكامة المحلية وتعميق اللامركزية، وكذا المحور الاقتصادي والاهتمام بمفهوم التنمية المحلية والاستدامة فيها، بتحفيز اللجوء على الطاقات المتجددة والاقتصاد الدائري وتنويع الاقتصاد الوطني والجباية المحلية، إضافة إلى إدراج توجهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي تم المصادقة عليه سنة 2010، وتقييم الخماسي الأول لهذا المخطط، ناهيك عن الاستفادة من الخبرات الأجنبية وانتقاء ما شملته من محاور تخدم المخطط الوطني، زيادة وتكوين المنتخبين ليكونوا أكثر فعالية، كما أشار المتحدث على هامش الملتقى إلى أن العمل على هذا القانون تم مباشرته منذ قرابة السنة، وجاء تفعيلا للمراجعة الدستورية التي باشرها رئيس الجمهورية للوصول بهذا القانون إلى ما هو معمول به عالميا، وشهد الملتقى مداخلات وورشات نشطها ممثل اللجنة الوزارية المكلفة بالمشروع تم خلالها تناول بعض التفاصيل الخاصة بعمل اللجنة.

أحسن. ب

العملية مكنت من حجز سيوف و«سنيتال» وقارورات غاز مسيل للدموع

الإيقاع بعصابة تحترف السطو والاعتداء على المواطنين في بواسماعيل

وضعت فرقة الشرطة القضائية بأمن دائرة بواسماعيل ولاية تيبازة، حدا لنشاط عصابة مكونة من 6 أشخاص، بسطت سيطرتها على إقليم المدينة وبث الرعب في أوساط السكان، وذلك بتنفيذها لمخططات سرقة واعتداء على المواطنين باستعمال لأسلحة بيضاء من مختلف الأنواع، وقد تم تقديم الموقوفين أمام نيابة القليعة، أين أمر وكيل الجمهورية بإيداعهم الحبس الاحتياطي في انتظار محاكمتهم لاحقا، حيث وجهت لهم تهم تتعلق بتكوين مجموعة أشرار وبث الرعب في أوسط السكان وخلق جو من انعدام الأمن والمساس بالسكينة العامة، حيثيات القضية تعود إلى تلقي مصالح أمن دائرة بواسماعيل لمعلومات تفيد بوجود شجار بين أشخاص بوسط المدينة، وعلى إثرها تنقلت العناصر العاملة بالميدان، أين تم توقيف شخص بحوزته سيف تقليدي من الحجم الكبير، ليتم تحويله إلى المصلحة، واستغلالا لنتائج التحقيق معه وبمباشرة الوسائل التقنية، تم تحديد هوية خمسة أفراد من العصابة الذين تم توقيفهم فيما بعد، كما تبين بعد تقييمهم بأنهم كانوا وراء عدة عمليات سرقة وسطو واعتداء على المواطنين، كما أسفرت عملية تفتيش منازل الموقوفين عن حجز 3 سيوف من الحجم الكبير وقارورتي غاز مسيل للدموع و5 «سنيتال» و3 صواعق كهربائية على شكل مصباح يدوي وسكينين وقطعتي مخدرات.

شرفي. ز

من بينهم تلميذ في السنة الأولى متوسط

اختفاء 3 مراهقين وسط ظروف غامضة في بيطام جنوبي باتنة

اختفى، منذ 36 ساعة، 3 مراهقين هم «أ.ب» و«أ.خ» و«ع.أ.ع»، تتراوح أعمارهم بين 14 و16 سنة وسط ظروف غامضة، وذلك ببلدية بيطام جنوبي ولاية باتنة، حيث وبعد انتشار الخبر كالنار في الهشيم، توزع أفراد عائلات المختفين وأبناء بيطام في أرجاء المدينة بحثا عنهم أو التقاط خبر لهم، كما بحث هؤلاء في مناطق مجاورة وعند كل معارفهم، غير أنه لم يظهر لهم أثر إلى غاية كتابة الأسطر، وقال أحد جيران المختفين في حديث إلى «النهار»، أن هؤلاء كانوا قد خرجوا من منازلهم زوال الثلاثاء من دون أثر لهم، مضيفا أن أنباء بلغت مسامعهم، مساء أمس، مفادها أن أحد ملاك المطاعم بمدينة سفانة المجاورة، قد أكد لهم أن هناك ثلاثة مراهقين كانوا قد تناولوا وجبة العشاء في مطعمه ليلة الثلاثاء، قبل أن يغادروا نحو وجهة غير معلومة، هذا وقد حضرت مصالح الدرك الوطني بعد إخطارها بحادث الاختفاء، وفتحت تحقيقا موسعا في الموضوع، إذ استمعت إلى العائلات الثلاثة وكل شخص قد يفيد في القضية، خاصة وأن من بين الصبية تلميذ في السنة الأولى متوسط، هذا وتعيش عائلات المختفين حالة ترقب وخوف كبير من أن يكون قد أصابهم مكروه، خاصة وأن شائعات انتشرت مفادها وجود سيارة غريبة كانت تحوم حول المحيط العمراني للمدينة وقت اختفاء الصبية، في انتظار ما ستسفر عنه التحقيقات الأمنية.

جيهان. ق

زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتجون بباتنة

تجمهر، أمس، المئات من زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مروانة في باتنة، أمام مقر البنك وسط حالة من الغضب بسبب تدني الخدمات المقدمة، والتي تزداد سوءا بمرور السنين، وما زاد الطينة بلة، هو اقتطال الأزمات وسواد البيروقراطية الإدارية، حسب ما صرح به عدد من المعنيين لـ«النهار»، حيث أفاد هؤلاء أن معظمهم متقاعدون، وقد نال منهم التعب والمرض وهم واقفون ينتظرون دورهم في طابور طويل ينتهي بحشد من زبائن قدموا من عدة بلديات مجاورة، غير أن المسؤولين عن هذه الوكالة لا يفتحون أبوابها إلا بعد العاشرة صباحا، علما أن المتقاعدين الذين يتقاضون معاشاتهم من فرنسا، ملزمون بالقدوم يوم الأربعاء فقط، وهو ما فتح الباب واسعا أمام التأويلات والتساؤلات المتعلقة بالسند القانوني لهذه التعليمة التي تنفر الزبائن وتقلل من ثقتهم بالمصالح المعنية. حالة التسيب والإهمال الحاصلة، والتي تسببت في مضاعفات صحية لكبار السن شيوخا وعجائز، انجر عنها مظاهر غير إنسانية، خصوصا أن هؤلاء بقوا مرابطين قرب مقر الوكالة منذ ساعات الصباح الأولى، وأمام تكرر تلك المشاهد، فقد رفع الزبائن مطالب بضرورة إيفاد لجنة لتحقيق مستعجلة لكشف التسيب والإهمال الحاصل، والذي يزداد تعفنا بمرور الوقت، فمن غير المعقول أن يقوم بنك بمضاعفة الجهود لتنفير الزبائن، آخرها إجبار المسنين الذين يتقاضون معاشاتهم من فرنسا على القدوم يوم الأربعاء فقط، وهو ما لا يتناسب لا مع ظرفهم الصحي ولا مع انشغالاتهم والتزاماتهم.

س. ق

شاب يضرم النار في جسده بقرية قرباز في سكيكدة

جنب التدخل العاجل لعدد من المواطنين شابا الموت المحقق على مستوى قرية قرباز التابعة لبلدية جندل سعدي شرقي ولاية سكيكدة، بعدما قام بمحاولة انتحار برش جسمه بالبنزين وإضرام النار فيه. واستنادا إلى مصادر «النهار»، فإن الضحية «ب. هـ» عمره 23 سنة دخل في حالة هستيرية وسط القرية، وقام برش جسده بالبنزين وراح يصرخ، قبل أن يقوم بإشعال ولاعة كانت في يده، وهم بإضرام النار في جسده، غير أن تدخل أحد الأشخاص ومسارعته لاعتراض الفتى، حال دون انتقالها إلى كامل جسد الشاب. وقد تم إخطار مصالح الحماية المدنية لدائرة عزابة التي حولت الشاب مباشرة إلى مصلحة الاستعجالات الطبية ومنه إلى مصلحة الحروق، بعدما تعرض إلى حروق من الدرجة الأولى. بدورها مصالح الأمن المختصة باشرت التحقيق في ملابسات الحادثة.

جمال بوالديس

بينهم 5 أشخاص من عائلة واحدة لقوا حتفهم في تونس

وفاة 13 شخصا في حوادث مرور متفرقة بعدد من الولايات

لقي، أمس، 13 شخصا حتفهم وأصيب آخرون بجروح بسبب حوادث مرور مختلفة في عدد من ولايات الوطن، كشفت مصالح الحماية المدنية عن وقع حادث مرور مميت على مستوى الطريق الولائي الرابط بين بئر تراب والعقلة في ولاية تبسة، خلف عن وفاة شيخ عمره 76 سنة وإصابة شاب عمره 34 سنة بجروح متفاوتة الخطورة، استدعت نقله على جناح السرعة إلى مصلحة الاستعجالات الطبية، أين تلقى لقي صباح الأمس سائق شاحنة بمنطقة الأربعطاش بالطريق السيار شرق غرب حتفه، حيث توقف الضحية، حسب مصدر محلي، لإطفاء حريق نشب بسيارته، قبل أن تصطدم به سيارة أخرى أردته قتيل. فيما لقي، أول أمس، خمسة أشخاص حتفهم من عائلة واحدة يحملون الجنسية الجزائرية ينحدرون من ولاية تبسة، وذلك بمدينة سليانة التونسية «4 نساء ورضيع»، فيما أصيب ضحية سادس نقل للمستشفى، وذلك إثر حادث مرور خطير. وشهدت، ليلة أول أمس، منطقة زبيري عبد القادر المعروفة بـ «كوبيهاد» بالذرعان في الطارف، حادث مرور خطير، أودى بحياة الشاب «جمال. ج» عمره 21 سنة من الذرعان وإصابة مرافقه «ب.م» عمره 20 سنة من شيحاني بجروح متفاوتة الخطورة. وخلف انحراف شاحنة عسكرية، إصابة جنديين بالزي المدني بجروح في أنحاء متفرقة من الجسم، استدعت نقلهما على جناح السرعة على متن سيارة إسعاف إلى الاستعجالات الطبية بمستشفى ابن رشد الجامعي في عنابة، ويتعلق الأمر بالسائق ومرافقه. وخلف حادث مرور مميت على مستوى الطريق السيار شرق غرب بمنطقة أولاد والي ببلدية الأربعطاش، وفاة شخص وإصابة آخرين بجروح إثر انحراف شاحنة واصطدامها بشاحنة أخرى كانت متوقفة في حالة عطل. وسجلت مصالح الحماية المدنية، في حدود الساعة الثالثة زوالا، وفاة شخص يبلغ من العمر 45 سنة، في حادث مرور بالمنطقة المسماة «شبشيب» على مستوى الطريق الولائي رقم 64 بأولاد سي أحمد في سطيف، في حين وصفت حالة ثلاثة أشخاص كانوا على متن المركبتين بإصابات متفاوتة الخطورة. وخلف حادث مرور مميت على مستوى الطريق السيار شفة باتجاه موزاية قتيلين بعين المكان، حيث تمثل الحادث الذي وقع صبيحة أمس في حدود الساعة 09سا و50 د في اصطدام سيارة سياحية من نوع «شوفروليه أفيو» كان على متنها راكبان بشاحنة لتعليم السياقة.

مراسلون

الشرطة تسترجع فتاة مراهقة وتوقف شابا في المسيلة

تمكنت، أمس، عناصر فرقة حماية الأحداث التابعة لمصالح الشرطة القضائية لأمن ولاية المسيلة، من استعادة فتاة قاصر تبلغ من العمر 16سنة، وتوقيف شخص كان معها، فيما لاذ آخر بالفرار، واستنادا لمصادر «النهار»، فإن عائلة الفتاة القاصر أودعت شكوى لدى مصالح الشرطة القضائية لأمن ولاية المسيلة، تبلغ عن اختفاء ابنتها القاصر البالغة من العمر 16 سنة من البيت العائلي منذ 3 أيام مع إمكانية تعرضها لعملية اختطاف، وقد تم البحث عنها من قبل أهلها عند العائلة وصديقاتها، إلا أنها لم تكن متواجدة عندهم، ليتم فتح تحقيق معمق في القضية للمعرفة مكان تواجد الفتاة القاصر وإرجاعها إلى أهلها، وبتوسيع التحقيق تمكنت عناصر فرقة حماية الأحداث من استعادة الفتاة القاصر، والتي كانت مع شاب يأخذ المنازل ومعهم شاب آخر لاذ بالفرار، وقد عاد الأطفتان إلى العائلة بعد عودة ابنتها القاصر. في انتظار عرض الموقوف الأول على الجهات القضائية لدى محكمة المسيلة بعد التحقيق معه، فيما لايزال البحث جاريا عن الشخص الثاني الفار لإيقافه وعرضه على الجهات القضائية لدى محكمة المسيلة، بتهمة إيعاد قاصر وتحريضها على فساد الأخلاق.

سعد لعجال

يشوّه وجه خطيبته السابقة بخنجر عشية عيد الحب لأنها رفضت الزواج منه

التمس، يوم أمس، ممثل النيابة بالغرفة الجزائية لدى مجلس قضاء تيزي وزو، تشديد العقوبة في حق المتهم الموقوف الذي سبق وأن تمت إدانته بعقوبة 3 سنوات حبسا نافذا و200 ألف غرامة مالية، مع دفع نفس القيمة المالية كتعويض للضحية. ويتعلق الأمر بالمدعو «م.ك»، في العقد الثالث من العمر، حيث وجهت له تهمة الضرب والجرح العمدي بسلاح أبيض إضرارا بالضحية «ع.ر» وهي خطيبته السابقة. القضية تعود إلى يوم 13 فيفري الماضي، عشية عيد الحب، أين تلقت مصالح أمن دائرة ذراع بن خدة اتصالا مفاده تعرض فتاة للمضايقات والتهديد والاعتداء بسلاح أبيض في الطريق العمومي. وبعد تنقل رجال الشرطة إلى العيادة المتعددة الخدمات وجدوا الضحية التي تعرضت بعد خروجها من العمل في الفترة المسائية لاعتداء بواسطة سكين على مستوى خدها من طرف خطيبها السابق، وهذا بعد رفضت الزواج به وقامت بفسخ الخطوبة بعد علاقة بينهما دامت 7 سنوات، حيث سبق أن توعدها بأنه سيشوه وجهها كي لا تتزوج من آخر، وقد سبب لها الاعتداء عجز عن العمل يقدر بـ15 يوما.

كاتيا. ع

سكان افرنقال بخنشلة يعتصمون للمطالبة بمنح مسكن وظيفي في مسجدهم لمعلم قرآن

نظم، صباح أمس، ممثلون عن سكان قرية افرنقال بتراب بلدية الحامة في خنشلة، احتجاجا أمام مقر مديرية الشؤون الدينية، قبل أن يقرروا الاعتصام للمطالبة بتدخل الإدارة الوصية من أجل تسوية وضعية السكن الوظيفي التابع لمسجدهم، الذي تم منحه لموظفة بالقطاع من سكان القرية وحرمان معلم المدرسة القرآنية بالمنطقة من حقه في استغلاله، مما أثر سلبا على أدائه، ودفعه مضطرا نتيجة التنقل اليومي من خنشلة إلى المدرسة، إلى التأخر أو التغيب، في ظل عدم توفر وسيلة النقل التي تضمن تواجده لأداء مهمته النبيلة، وذلك بعد أن فشل هؤلاء السكان في الوصول إلى حل للمشكلة التي ظلت هاجسهم منذ أزيد من عام مع الإدارة الوصية. مدير الشؤون الدينية، من جهته أوضح أنه شخصيا سيعقد اجتماعا مع ممثلي المحتجين وسيتبادل معهم مختلف الاقتراحات التي ترضي جميع الأطراف، بما في ذلك إمكانية البحث عن مسكن آخر لإقامة الموظفة، التي هي في الأصل تتحدر من المنطقة نفسها، وتمكين معلم القرآن من المسكن الوظيفي.

عمر عامري

النهار

محاكمة السائق الشخصي للأمير «أبو فارس» أمام محكمة البليدة تكشف..

«داعش حاول اغتيال رعايا روس وصينيين في الجزائر بحزام ناسف»!

تمكن أفراد الجيش الوطني الشعبي من تفكيك خلايا نائمة لدعم وإسناد الجماعات الإرهابية المنضوية تحت التنظيم الإرهابي للدولة الإسلامية في العراق والشام الذي يُعرف بـ داعش».

سارة.ق

قادت عمليات الجيش إلى توقيف السائق الشخصي لأمير تنظيم «داعش» بولايات الوسط «ن.م.ب» المكنى «أبوفارس» وإحباط مخطط خطير كان يستهدف زرع البلبلة وتنفيذ عمليات انتحارية كان السائق الشخصي للأمير «أبو فارس» ينوي تنفيذها باستعمال حزام ناسف ضد أجانب، منهم على وجه الخصوص رعايا روس وصينيين بالعاصمة، كما تضمنت مخططات أخرى لخلايا «داعش» التحضير لاستهداف حاجز أمني ثابت للأمن بتايلاط، وجمع معلومات عن مسؤولين أمنيين بمنطقة المدية لاغتيالهم. وكشفت أوراق القضية التي عرضتها المحكمة الابتدائية بمجلس قضاء البليدة تفاصيل دقيقة منحها المتهم «ن.ح» عن ابن عمّه الإرهابي «ن.م.ب» المكنى «أبو فارس»، وكيفية تجنيده كعنصر دعم وإسناد ضمن التنظيم الإرهابي، وتكليفه بجلب الأسلحة والمواد الغذائية إلى العناصر الإرهابية المتواجدة في الجبال، مع ضمان إخفائه بأحد الإسطبلات بمنزله العائلي، بالإضافة إلى تزويده بالمعلومات حول تحركات الأجهزة الأمنية ومسؤولين في الدولة لتصفيتهم، والتحضير لأغتيال أفراد حاجز أمني بتايلاط في المدية، بعدما تم جمع معلومات عن عددهم ونوع الأسلحة التي يحملونها. وكان من جملة ما اعترف به سائق الأمير «أبوفارس» هو تكليفه من طرف هذا الأخير بالقيام بعملية انتحارية بواسطة حزام ناسف، يستهدف من خلاله رعايا روس وصينيين بالعاصمة، إلا أنه رفض تنفيذ ذلك. وكان من جملة ما قاله المتهم «ن.ح» الذي تم توقيفه بتاريخ 20 أفريل 2017 على مستوى منطقة الرصفة بالمدية، بعد ورود معلومات إلى أفراد الجيش الوطني الشعبي عن وجود عناصر تقطن بمنطقة تايلاط على علاقة بالإرهابي «أبو فارس» الذي ينشط ضمن الجماعات الإرهابية داخل الوطن، وأنه كان بمثابة النّصب الرئيسي لدعم الجماعات الارهابية من خلال عمله على نقل أفرادها المزودين بأسلحة من نوع «كلاشنيكوف» من منطقة الرصفة بتايلاط إلى ولايات جيجل وسكيكدة وميلة، بمساعدة كل من «ع.ع» و«ب.ر» اللذين تم توقيفهما سابقا بنفس القضية باستعمال سياراتهم الخاصة في نقل المعدات الفلاحية كونهم فلاحين، كما كان يتواصل مع الإرهابي «أبوفارس» عن طريق تطبيق «التلغرام» وصفحات «الفايسبوك» التي كانت تحمل أسماء مستعارة مثل «دوجانة» و«شبل الخلافة الجزائر». وقد اعترف المتهم «ن.ح» أن الإرهابي قريبه أخبره بقيامه بذبح أحد عناصر الدعم والإسناد بجيجل المدعو «مليلي»، بعد أن راودته شكوك حول تعامله مع الأمن. وقد تراجع المتهم، خلال جلسة المحاكمة، عن جميع تصريحاته التي أدلى بها خلال التحقيق معه من قبل عناصر الأمن، مكتفيا بالقول إن صهره الموقوف آن والده وشقيقه إرهابيين تأثبان وله شقيق متوفى كان في صفوف الجماعات الإرهابية. وفي الأخير، صدر حكم بإدانة المتهم بالسجن لمدة 3 سنوات و20 سنة غيابيا في حق كل من «ب.ب» و«ب.ه.م» المكنى «زوبير» عن جناية الإنخراط في مجموعة إرهابية مسلحة ترمي إلى بث الرعب والمساس بأمن الدولة ووحدتها الوطنية، مع تمويل ودعم منظمة إرهابية وجناية استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال للتواصل مع جماعة إرهابية مسلحة مع دعم ونشر أفكارها.

بعد التعرف على جثثهم على مستوى المستشفى العسكري

الجزائريون يودّعون 15 شهيدا من ضحايا الطائرة المنكوبة

تتواصل عملية استقبال وتشييع جثامين ضحايا الطائرة العسكرية «إليوشن» التي سقطت بوهاريك العسكري، عبر عدد من ولايات الوطن، أين تم تشييع جثامين شهداء الواجب الوطني، بعد التعرف عليهم على مستوى المستشفى العسكري للجيش الوطني الشعبي بعين النعجة. ودّعت ولاية برج بوعريريج، أمس، الشهيدين «زياني فاتح» و«خرباشي نبيل»، بعد أسبوع من توديع الشهيد «هجيمة عبد الحق». وكانت بلدية المهير على موعد مع جنازة مهيبة لابنها «خرباشي نبيل» الذي تم نقل جثمانه بواسطة طائرة عسكرية عبر القاعدة الجوية بمعين أرنات، أين حضر الجنازة الآلاف المشيعين تجاوز عددهم العشرة آلاف مع حضور رسمي كبير، ومباشرة بعد تشييع جثمان الشهيد في حدود الساعة العاشرة ليلا، تنقل وفد المشيعين وجموع المواطنين إلى بلدية بليمور شرق الولاية، لتشييع ثالث شهداء برج بوعريريج «فاتح زياني» الذي ترك بنتا تبلغ من العمر سنة واحدة.

سكيكدة تودّع الشهيدين «بوبكار خالد» و«يوسف بوريش»

شيع، ليلة أول أمس، الآلاف من المواطنين في كل من تمالوس والحروش في سكيكدة الشهيدين «بوبكار خالد» و«يوسف بوريش»، وهما من شهداء الطائرة المنكوبة، حيث كانت بلدية تمالوس على موعد من جنازة مهيبة، أين تم نقل جثمان الشهيد «بوبكار خالد» تحت زغاريد النسوة وتكبيرات المواطنين. وفي مدينة الحروش، كان الآلاف من المواطنين على موعد مع تشييع جنازة الشهيد «يوسف بوريش»، بحضور القيادات العسكرية والولائية، حيث تم نقل الجثمان إلى بيته العائلي لإلقاء النظرة الأخيرة عليه، قبل أن تنطلق الجنازة وسط حشود المشيعين إلى المقبرة المركزية.

تشييع جنازة الشهيدين «جراح إسلام» و«حفصي عبد الرزاق» في سوق أهراس

في جو مهيب شيع، ليلة أمس، المئات من المواطنين والسلطات المدنية والعسكرية وعشرين دقيقة من مساء أمس، جنازة الشهيد «توانسية محمد» بمقبرة بلدية الرشايقة في تيارت، والذي أستشهد إثر تحطم الطائرة العسكرية قرب مطار بوفاريك. وقال شقيق الشهيد إن العائلة تتفهم جيدا إجراءات تأخر تسلام جثة الشهيد، والعائلة مستعدة لتقديم المزيد في سبيل الجزائر، حيث كان مسكن عائلته الواقع بدوار اولاد منصور ببلدية الحمادية قد شهد، منذ الحادثة الأليمة، تواف

العسكرية ببوفاريك، العريف المتعاقد «بن يختي مراد»، البالغ من العمر 32 سنة، دقائق قبيل صلاة المغرب، وقد رافقه أهله وأصدقاؤه وكل سكان بلديات الجهة والسلطات المدنية والعسكرية ومواطنين تتقدمهم الوالي، براهيمي نصيرة، إلى مقبرة أولاد عبدون بالمدخل الغربي لعمي موسى.

تشييع 4 من شهداء طائرة بوفاريك في الشلف وبأعباس ومستغانم وتيارت

شيعت، أول أمس، في بلدية تاوقريت بالشلف جنازة الشهيد معاندي عيسى، وهو أحد ضحايا سقوط الطائرة العسكرية ببوفاريك، وسط حشد كبير من المواطنين تتقدمهم السلطات الولائية المدنية والعسكرية، ومن خلالها ودّع مواطنو هذه المنطقة شهيد الوطن، كما قام أحد الأئمة بإلقاء كلمة تأبينية على روح فقيد الجزائر، داعيا وراجيا المولى عز وجل أن يجعل مثواه الجنة مع الشهداء والصدّيقين، وأن يحمي جيشنا سليل جيش التحرير الوطني وكل المؤسسات الأمنية في مهامها حفاظا على وحدة الوطن وأمنه وعزته وكرامته. كما شُيعت، أمس، في جو مهيب جنازة الشهيد بن «دحو الحبيب» بمقبرة طابية بولاية سيدي بلعباس، بحضور جمع غفير من السلطات العسكرية والمدنية وكذا المواطنين، يتقدمهم أهل الشهيد ورفاقه، حيث قرأ ميموث قائد الناحية العسكرية الثانية رسالة القائد الجهوي وبعدها تأبينية المرحوم، الذي استشهد رفقة كوكبة من الشهداء على متن الطائرة العسكرية بالقرب من مطار بوفاريك بولاية البليدة، حيث يعتبر الشهيد «بن دحو الحبيب» الدركي الدراج الذي لم تكتمل فرحته بالترقية الجديدة، أبا له أطفال بينهم رضيعة ولدت في جانفي الماضي، وكان قد التحق بصفوف الدرك عام 96، حيث شيعت جنازته أمس وسط زغاريد النسوة، في انتظار وصول جثماني الشهيدين «عياشي عبد الحق» وابنه من أجل دفنهما. وفي مستغانم، تم، مساء أمس، تشييع جنازة شهيد الواجب الوطني المساعد «كروم عبد القادر» ابن مدينة عين تادلس، وذلك في حدود الساعة السابعة، بحضور الوالي رفقة كل من رئيس المجلس الشعبي الولائي وقائد القطاع العسكري العملياتي للولاية. إلى جانب أعضاء البرلمان بغرفتيه والسلطات الأمنية والعسكرية والأسرة الإعلامية، وجمع غفير من أبناء المنطقة الذين جاءوا لتقديم التعازي لعائلة الفقيد. كما شيعت، في حدود الساعة السابعة وعشرين دقيقة من مساء أمس، جنازة الشهيد «توانسية محمد» بمقبرة بلدية الرشايقة في تيارت، والذي أستشهد إثر تحطم الطائرة العسكرية قرب مطار بوفاريك. وقال شقيق الشهيد إن العائلة تتفهم جيدا إجراءات تأخر تسلام جثة الشهيد، والعائلة مستعدة لتقديم المزيد في سبيل الجزائر، حيث كان مسكن عائلته الواقع بدوار اولاد منصور ببلدية الحمادية قد شهد، منذ الحادثة الأليمة، توافد عدد كبير من المواطنين لتقديم التعازي ومواساة العائلة، التي قال أحد أفرادها إن حجم المواساة والهبة الشعبية قلصت بدرجة كبيرة حجم المصيبة التي شعر بها كل الجزائريين.

تشييع جثامين سيدة وابنتها ومساعد قائد الطائرة العسكرية المستشهدين من ميلة

شيّعت آخر جثامين شهداء سقوط الطائرة العسكرية ببوفاريك من ولاية ميلة، فببلدية سيدي مروان وبحضور شعبي وممثلين لمصالح القطاع العسكري والوالي والأمن والدرك، شيعت السيدة «زرارة سعاد» ذات 33 عاما وابنتها «هداية» البالغة من العمر 15 شهرا، وسط بكاء وتداءات تعالت بالرحمة لهما، أين غصت الطريق المؤدية نحو المقبرة بمئات المشيعين ممن حضر الجنازة التي تمت في جو رسمي. وكانت الشهيدة وابنتها في طريق العودة نحو بين الزوجية بالجنوب الجزائري، بعد أن التقت بوالدها على مستوى مسكن أختها بالعاصمة، حيث أقامت صلاة الفجر مع والدها وأختها والعائلة، قبل أن تتنقل نحو المطار العسكري، لتستقبل إثر سقوط الطائرة. وفي بلدية فرجيوة، شيع مساعد قائد الطائرة العسكرية الرائد «بويوسف كريم» 42 عاما وهو متزوج وأب لطفلين، الذي كان في زيارة عائلية، حيث حضرت الجنازة السلطات المحلية يتقدمها الوالي، إضافة إلى ممثل قائد الناحية العسكرية الخامسة وكذا قائد القطاع العسكري العملياتي إضافة إلى قائد مجموعة الدرك الوطني وكذلك رئيس أمن الولاية وممثلي الفروع الأمنية بجميع مصالحها والمنتخبين بالبرلمان، ومختلف المجالس المحلية ومئات المشيعين ممن عرفوا الفقيد وعائلته، أبا لـ أطفال بينهم رضيعة ولدت في جانفي الماضي، وكان قد التحق بصفوف الدرك عام 96، حيث شيعت جنازته أمس وسط زغاريد النسوة، في انتظار وصول جثماني الشهيدين «عياشي عبد الحق» وابنه من أجل دفنهما. وفي مستغانم، تم، مساء أمس، تشييع جنازة شهيد الواجب الوطني المساعد «كروم عبد القادر» ابن مدينة عين تادلس، وذلك في حدود الساعة السابعة، بحضور الوالي رفقة كل من رئيس المجلس الشعبي الولائي وقائد القطاع العسكري العملياتي للولاية. إلى جانب أعضاء البرلمان بغرفتيه والسلطات الأمنية والعسكرية والأسرة الإعلامية، وجمع غفير من أبناء المنطقة الذين جاءوا لتقديم التعازي لعائلة الفقيد. كما شيعت، في حدود الساعة السابعة وعشرين دقيقة من مساء أمس، جنازة الشهيد «توانسية محمد» بمقبرة بلدية الرشايقة في تيارت، والذي أستشهد إثر تحطم الطائرة العسكرية قرب مطار بوفاريك. وقال شقيق الشهيد إن العائلة تتفهم جيدا إجراءات تأخر تسلام جثة الشهيد، والعائلة مستعدة لتقديم المزيد في سبيل الجزائر، حيث كان مسكن عائلته الواقع بدوار اولاد منصور ببلدية الحمادية قد شهد، منذ الحادثة الأليمة، توافد عدد كبير من المواطنين لتقديم التعازي ومواساة العائلة، التي قال أحد أفرادها إن حجم المواساة والهبة الشعبية قلصت بدرجة كبيرة حجم المصيبة التي شعر بها كل الجزائريين.

تشييع جثامين سيدة وابنتها ومساعد قائد الطائرة العسكرية المستشهدين من ميلة

شيّعت آخر جثامين شهداء سقوط الطائرة العسكرية ببوفاريك من ولاية ميلة، فببلدية سيدي مروان وبحضور شعبي وممثلين لمصالح القطاع العسكري والوالي والأمن والدرك، شيعت السيدة «زرارة سعاد» ذات 33 عاما وابنتها «هداية» البالغة من العمر 15 شهرا، وسط بكاء وتداءات تعالت بالرحمة لهما، أين غصت الطريق المؤدية نحو المقبرة بمئات المشيعين ممن حضر الجنازة التي تمت في جو رسمي. وكانت الشهيدة وابنتها في طريق العودة نحو بين الزوجية بالجنوب الجزائري، بعد أن التقت بوالدها على مستوى مسكن أختها بالعاصمة، حيث أقامت صلاة الفجر مع والدها وأختها والعائلة، قبل أن تتنقل نحو المطار العسكري، لتستقبل إثر سقوط الطائرة. وفي بلدية فرجيوة، شيع مساعد قائد الطائرة العسكرية الرائد «بويوسف كريم» 42 عاما وهو متزوج وأب لطفلين، الذي كان في زيارة عائلية، حيث حضرت الجنازة السلطات المحلية يتقدمها الوالي، إضافة إلى ممثل قائد الناحية العسكرية الخامسة وكذا قائد القطاع العسكري العملياتي إضافة إلى قائد مجموعة الدرك الوطني وكذلك رئيس أمن الولاية وممثلي الفروع الأمنية بجميع مصالحها والمنتخبين بالبرلمان، ومختلف المجالس المحلية ومئات المشيعين ممن عرفوا الفقيد وعائلته، أبا لـ أطفال بينهم رضيعة ولدت في جانفي الماضي، وكان قد التحق بصفوف الدرك عام 96، حيث شيعت جنازته أمس وسط زغاريد النسوة، في انتظار وصول جثماني الشهيدين «عياشي عبد الحق» وابنه من أجل دفنهما. وفي مستغانم، تم، مساء أمس، تشييع جنازة شهيد الواجب الوطني المساعد «كروم عبد القادر» ابن مدينة عين تادلس، وذلك في حدود الساعة السابعة، بحضور الوالي رفقة كل من رئيس المجلس الشعبي الولائي وقائد القطاع العسكري العملياتي للولاية. إلى جانب أعضاء البرلمان بغرفتيه والسلطات الأمنية والعسكرية والأسرة الإعلامية، وجمع غفير من أبناء المنطقة الذين جاءوا لتقديم التعازي لعائلة الفقيد. كما شيعت، في حدود الساعة السابعة وعشرين دقيقة من مساء أمس، جنازة الشهيد «توانسية محمد» بمقبرة بلدية الرشايقة في تيارت، والذي أستشهد إثر تحطم الطائرة العسكرية قرب مطار بوفاريك. وقال شقيق الشهيد إن العائلة تتفهم جيدا إجراءات تأخر تسلام جثة الشهيد، والعائلة مستعدة لتقديم المزيد في سبيل الجزائر، حيث كان مسكن عائلته الواقع بدوار اولاد منصور ببلدية الحمادية قد شهد، منذ الحادثة الأليمة، توافد

مراسلون

المحجوزات وصلت قيمتها إلى 11 مليارا

حجز 208 مسدس صيد بحري و7770 كاميرا مراقبة داخل سيارة في الغزوات بتلمسان

تمكنت، أمس، فرقة فحص متاع المسافرين التابعة للجمارك الجزائرية على مستوى المحطة البحرية لميناء الغزوات في ولاية تلمسان من الحيلولة دون إغراق السوق الجزائرية بشحنة هائلة من مختلف البضائع الحساسة، التي تحاشى مهربوها التصريح بها عند عبوره ميناء ألميريا الإسباني باتجاه ميناء الغزوات، حيث كان المهرب يستقل مركبة تجارية من نوع «سبرينتار»، أين كشفت شاشة السكانير وجود كم لا يستهان به من السلع الحساسة والمحظورة، ليتم على الفور تدقيق عملية التفتيش، حيث كانت النتيجة إيجابية وصادمة، بضبط 208 مسدس يستعمل في مجال الصيد البحري، ناهيك عن ضبط 7770 كاميرا مراقبة إضافة، إلى زهاء 385 هاتف نقال ذكي، كما تم استرجاع 381 قارورة عطر مختلفة الأنواع والأحجام، ناهيك عن مصادرة كمية خيالية من العدسات اللاصقة الخاصة بالعين بمختلف الألوان والتي بلغ عددها الإجمالي، حسب خلية الإعلام والاتصال بالمديرية الجهوية للجمارك تلمسان زهاء 7969 علبة، وقدرت ذات الخلية القيمة الإجمالية للبضاعة المحجوزة بما يفوق 11 مليار سنتيم، مضيفة أن الغرامة الجمركية المفروضة على هذه السلع التي يجري حجزها بهذا الكم الهائل لأول مرة في ميناء الغزوات بلغت حدود 21 مليار سنتيم، وتم اتخاذ التدابير القضائية اللازمة في حق مهرب هذه الأجهزة والمواد الحساسة، في انتظار ما ستقرره العدالة بهذا الخصوص.

س.مجاهد

منشور كاذب على «فايسبوك» حول مقتل 17 شخصا بعد انقلاب حافلة يحدث حالة طوارئ بقالمة

أحدث منشور كاذب على صفحات «الفايسبوك» يفيد بمقتل 17 شخصا في حادث انقلاب حافلة لنقل العمال بمنطقة الكرابيش على مستوى لطريق الوطني رقم 20 الرابط بين قالمة وقسنطينة، نهار أمس، حالة طوارئ قصوى لدى المؤسسات الاستشفائية، التي جندت جميع طواقمها الطبية وشبه الطبية وغرفة العمليات التي أخليت من المرضى لاستقبال المصابين، في الوقت الذي هرعت مصالح الحماية المدنية والدرك الوطني بالولاية إلى عين المكان بواسطة سيارات الإسعاف وشاحنات الإطفاء، للبحث عن الضحايا المزعوم نقل المصابين والجثث التي أحصاها صاحب المنشور بـ17 جثة، إلا أنه بعد تمشيط كلي للمنطقة الغابية لساعات طويلة، بمعية المواطنين الذين تنقلوا بأعداد كبيرة هم كذلك لمساعدة رجال الدرك للبحث عن الحافلة المنقلبة، لم يتمكنوا من العثور على أي شيء، أين جعل هذا المنشور الكاذب المصالح المعنية تسخر جميع إمكانياتها للتكفل بضحايا الحادث، وهو ما جعل المواطنين الذي التقينا بهم بعين المكان يطالبون السلطات الأمنية بمتابعة صاحب هذا المنشور الكاذب، الذي أدخل كل مصالح الولاية في حالة طوارئ قضائيا، ليكون عبرة لمثل هؤلاء الأشخاص المستهترين.

مسعود مرابط

عائلات «حراقة» مفقودين يحتجون أمام مقر البحرية في عنابة لإنقاذ أبنائهم

تجمع، منذ ليلة أول أمس، العشرات من عائلات وأصدقاء «الحراقة» المفقودين، منذ أربعة أيام بعرض البحر، أمام مقر المحطة البحرية لقوات خفر السواحل بولاية عنابة، مطالبين بضرورة تكثيف عمليات البحث والتدخل العاجل للسلطات المعنية، من أجل إنقاذ أبنائهم الذين انقطع الاتصال بهم، منذ ليلة الاثنين الماضي، حيث خرجوا في رحلة غير شرعية من سواحل الولاية، في محاولة للوصول إلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، بعد أن استغلوا قاربا تقليدي الصنع مزودا بمحرك قوته أربعين حصانا حسب بعض المصادر. وقد أوضحت بعض العائلات لـ«النهار» أن «الحراقة» تتراوح أعمارهم بين 23 إلى 39 سنة، وينحدرون من مختلف الأحياء الشعبية للولاية.

طه بن سيدهم

ضابطة شرطة متهمة بتزوير ملفات رخص تصريح في وهران

عرضت، نهار أمس، محكمة الجنح بوهران للتحقيق مع غير المحبوسين في قضية سوء استغلال وظيفة والتزوير واستعمال المزور، والمتابعة به ضابطة شرطة بعدما اتهمت بالإمضاء على ملفات خاصة بتصريح الرعايا الأجانب، إلى جانب متهمة ثانية تعمل كعون إدارة توبعت بجنحة تسهيل خروج الأجانب، والتي راحت ضحيتها رئيسة المصلحة والمتمنصة كضحية في قضية الحال، حيث التمس وكيل الجمهورية عامين حبسا نافذا وملويني دينار غرامة نافذة في حق كل واحدة من المتهمتين. وقائع ملف القضية حركتها شكوى تقدمت بها رئيسة المصلحة ضد ضابطة الشرطة وعون الإدارة العاملتين معها بنفس المقر الأمني، بعدما تم العثور على ملفين خاصين بتصريح الأجانب، تبين أنهما قد استعمال لإمضاءات مقلدة وغير متطابقة لإمضاءات رئيسة المصلحة، خاصة بملفين لرعيتين صينيين يعملان بورشة أشغال المشروع السكني حياة رجنسي، ليتم فتح تحقيق في الملف وخلال استجواب ضابطة الشرطة المكلفة بإجراءات الملفات الخاصة بالأجانب وعون الإدارة، أنكرتا ما نسب إليهما من أفعال وصرحتا بأنهما لم تقوما بعمليات تزوير، مشيرتين إلى أنهما قدمتا 11 ملف طلب رخص لتسهيل مغادرة الأجانب التراب الوطني، وفق ما يتم العمل به في الجزائر وطبقا للإجراءات القانونية، حيث جرى ذلك تحت مراقبة ومواقفة رئيسة المصلحة، التي أمضت على جميع الملفات، وهو ما هدته الضحية التي أكدت أنها أمضت على 11 ملفا، وأن التوقيع لا يتطابق مع إمضائها، لتتوسع التحقيقات ويتم الاستماع إلى شهادة بعض أعوان أمن يعملون بنفس المقر الأمني، فيما اعتبرت المتهمة الرئيسة خلال جميع مراحل التحقيق وبجلسة المحاكمة، أن القضية كيدية دبرتها رئيستها بالعمل بحكم الخلافات السابقة التي جمعتهما، منكرة قيامها بعملية التزوير نفس التصريحات أبقت عليها المتهمة الثانية، معتبرتان أن إجراءات التعامل مع الملفات المعروضة عليهما كانت بصفة قانونية، فيما راح دفاعهما يركز على تقرير الخبرة الذي لم يؤكد وجود تزوير، مطالبين بتبرئة ساحة موكلتيهما من هذه التهمة الموجه إليهما.

ب.عائشة

تتسبب في تشرد أصحاب المساكن الهشة وسقوط أجزاء منها

حظر تجوال في 8 ولايات بسبب الثلوج والعواصف الرملية!

■ إنقاذ 5 عائلات من الهلاك في الطارف و10 أشخاص يدخلون الاستعجالات

تسببت التقلبات الجوية التي عرفتها مختلف ولايات الوطن في فرض حظر تجوال على المواطنين، الذي وجدوا أنفسهم محاصرين بالثلوج والرمال، جراء الرياح القوية وانخفاض درجات الحرارة.

أسماء منور/مراسلون

وقد عرفت، أمس، أغلب ولايات الشرق موجة برد شديدة وغير مسبوقة تزامنا مع بداية فصل الربيع، تخللتها رياح هوجاء مصحوبة بتساقط غزير للأمطار في المدن الساحلية والداخلية، كما سجل تساقط للثلوج بمرتفعات ولايات خنشلة وتبسة وباتنة وسطيف، أين عرفت بعض المناطق بولاية برج بوعريريج خاصة الجبلية منها تساقط كميات معتبرة من الثلوج، إضافة إلى هبوب رياح عاتية بلغت سرعتها أكثر من 20 كلم في الساعة، حيث تسببت الثلوج في إجبار الكثير من المواطنين على التزام الحيطة والحذر. وفي ولاية الطارف، سجل تساقط غزير للأمطار بلغ منسوبها 50 ملم، الأمر الذي وسع رقعة الفيضانات. وخلال 48 ساعة الأخيرة، سجل اضطراب للأحوال الجوية بصورة سريعة، مع رياح قوية تسببت في حالة من الرعب والفزع لدى المواطنين، خاصة سكان البيوت الهشة والصفيح التي تضرر عدد منها، وعلى مستوى التجمعات السكانية بكل من بعيرة الطيور وحي السكة الحديدية بحمادي كرومة في سكيكدة.

الزيــاح تتسبب في جنوح البواخر بسكيكدة

وقد حولت مياه الأمطار العديد من البيوت الهشة ببعيرة الطيور إلى مسابح مفتوحة، وتسببت الرياح القوية في ارتفاع التيارات البحرية خاصة في رأس بوقارون غرب ولاية سكيكدة، والتي تعتبر «مقبرة» السفن، حيث تسببت في جنوح عدد من البواخر والسفن البحرية، منها باخرة شحن علقت بين الصخور بمنطقة «الفنارة» ببلدية أخناق مايون، والثانية برأس بوقارون وأخرى في شرق الولاية.

الثلــوج تغلــق طرقات ولايــة سطيــف

شهدت، نهار أمس، المنطقة الشمالية بسطيف تساقط كميات من الثلوج، واكتست جبال المنطقة ببساط أبيض على غرار جبال «الران»، مما أدى إلى غلق بعض الطرقات، لتبقى بلدية أيث نوال مزادة أكثر منطقة عرفت تساقط الثلوج، مما تسبب في غلق الطريق الرابط بينها وبين بلدية بوعنداس، وكذلك الطرق الفرعية المؤدية إلى الطريق الوطني رقم 75.

العواصف الرملية تفرض حظر تجوال في الجنوب

أما في ولاية ورقلة، فقد اكتسحتها عاصفة رملية حجبت الرؤية نتيجة تطاير الغبار، خاصة في القرى والمداشر، حيث فرضت على المواطنين حظر التجوال لاسيما فئة الأطفال والشيوخ، الذين يعانون من الأمراض التنفسية، وأجبروا على المكوث في مساكنهم العائلية، خوفا من تعرضهم لضيق التنفس. أما في ولاية أدرار وعلى غرار العديد من مناطق الجنوب، فقد هبت عواصف رملية هوجاء كانت مصحوبة برياح قوية تجاوزت 70 كلم في الساعة، مما أدى إلى حجب الرؤية وتعطل حركة السير على مستوى العديد من الطرقات الولائية والوطنية، في وقت أفادت مصادر طبية أنه تم استقبال أزيد من 10 أشخاص على مستوى مصالح مستشفى ابن سينا ومستشفى 120 سرير بتيلان، ممن يعانون من أمراض ضيق التنفس والأمراض الصدرية والربو. إلى ذلك، عرفت ولاية الوادي انخفاضا كبيرا في درجة الحرارة التي وصلت إلى 8 درجات مئوية، بعد موجة الحر الأسبوع الماضي، إضافة إلى تسجيل رياح قوية خارج محيط المدينة وفي الطرقات الوطنية والاجتنابية التي أصبحت شبه مغلقة بسبب زحف الرمال، أين سجل غلق تام لطريق الوادي حاسي مسعود في عدة محاور. أما بولاية تيزي وزو، فقد تسببت الأحوال الجوية في عرقلة حركة المرور مع شللها في غالب الأحيان، خاصة في القرى والمداشر، حيث تسببت ثلوج الربيع في شلل لحركة المواطنين ونشاطهم، وكذا عدم قدرتهم على قضاء حوائجهم، لاسيما تلك التي هم بحاجة إليها في مثل هذه الظروف المناخية. وفي العاصمة، سجل تساقط للأمطار الغزيرة والبرد بأحجام كبيرة، أدت إلى غرق الشوارع والطرقات وأحياء بأكملها في برك مائية وأوحال.

الضحايا ينحدرون من 4 ولايات

مقتــل 8 أشخــاص وإصابــة 19 آخريــن في حــوادث مــرور

تسببت حوادث المرور خلال 24 ساعة الماضية، في وفاة 8 أشخاص، من بينهم رضيعة تبلغ من العمر 18 شهرا، فيما بلغ عدد المصابين 16 شخصا.

ففي ولاية الوادي، لقي سائق حتفه حرقا داخل مقصورة شاحنته، أمس، فيما أصيب ثلاثة آخرون بإصابات وصفت بالخطيرة جدا، وذلك في حادث مرور مروع بالطريق الوطني رقم 48. وتمكّن أعوان الحماية المدنية من إخراج ثلاثة ضحايا من مقصورة إحدى الشاحنتين، فيما عمّت النيران المقصورة الأخرى التي كان بها السائق فاقدا للوعي، ونُقل الجريحي إلى مستشفى الحمراية، ونظرا لخطورة حالتهم تم تحويلهم على الفور إلى مصلحة الاستعجالات المركزية بالوادي. وفي ذات الولاية، لقيت طفلة تبلغ من العمر 18 شهرا حتفها بحي المنظر الجميل، أمس، تحت عجلات سيارة نفعية وسط مدينة الوادي حيث كانت الطفلة تقطع الطريق بمفردها، ولم ينتبه السائق لوجودها، مما تسبب في الاصطدام بها ومقتلها في عين المكان، وتدخلت على الفور الحماية المدنية التي نقلت جثة الطفلة إلى المستشفى، وتم فتح تحقيق حول هذا الحادث المأساوي. وفي ولاية سطيف، وقع في حدود الساعة الثامنة إلا ربع من صبيحة أمس، بمنطقة وادي العطش بالمثلثة الزرقاء، حادث مرور خطير، بعد اصطدام حافلة لنقل المسافرين بشاحنة «هيونداي 100». وتسبب في إصابة 13 شخصا من بينهم 3 أشخاص في حالة خطيرة، فيما وصفت وضعية السائق بالخطيرة، قبل أن تتدخل مصالح الحماية المدنية لوحدة العلمة، وتقوم بنقل المصابين نحو المستشفى بعد تلقيهم الإسعافات الأولية بعين المكان. وخلف حادث مرور مميت على الطريق الوطني رقم 46 في شطره الرابط بين بلديتي بوسعادة وولتام بالمسيلة، صباح أمس، بالمكان المسمى واد ذهيبة بين سيارة من نوع «رونو 19» وسيارة نوع «بيجو 504»، كما اصطدمت في نفس الوقت سيارة من نوع «رونو كلاسيك» بمؤخرة السيارة من نوع «بيجو 504»، مقتل امرأة وسائقي سيارة «رونو 19» و«504»، أعمارهم بين 25 و36 سنة، تم نقلهم إلى مصلحة حفظ الجثث بمستشفى البشير رزيق في بوسعادة. وفي تبسة، توفي أمس 3 أشخاص وجرح آخر في حادث مرور مميت، وقع على مستوى الطريق الوطني رقم 16، الرابط بين مدينتي صفصاف الوسرى وبئر العاتر، حوالي 70 كيلومترا جنوب عاصمة الولاية تبسة. الحادث المروري الذي سجل في إقليم المنطقة المعروفة باسم «العقبة البيضاء»، وقع على إثر اصطدام عنيف بين شاحنة أسيوية ومركبة سياحية من نوع «بيجو 406»، حيث توفي من كان على متنها وهم رجل وامرأتان تتراوح أعمارهم بين 23 و55 سنة، في حين أصيب سائق الشاحنة بجروح متفاوتة الخطورة استدعت نقله على جناح السرعة إلى مصلحة الاستعجالات الطبية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية التجاني هدام ببئر العاتر.

أسماء منور/ مراسلون

أمين عام سابق لنقابة البريد ورئيسة قسم مشتبهان في القضية

التحقيق حول اختلاس 200 مليون سنتيم من أموال تعاضدية عمال البريد

فتحت مصالح أمن ولاية الجزائر تحقيقا حول تورط رئيس نقابة مؤسسة بريد الجزائر وإطار سابق المدعو «م.س» ورئيسة قسم وموظفتين عن تهمة سحب مبلغ مالي بقيمة 200 مليون سنتيم من أموال التعاضدية بطريقة غير شرعية، وهذا بعد قرار وزيرة البريد بتجميد الحساب المالي للتعاضدية.

وحسب المعلومات التي تحوزها «النهار» نقلا عن مصادر على علم بمجريات التحقيق في قضية الحال، فإن التحقيقات انطلق عقب شكوى تقدمت بها المفتشية العامة لبريد الجزائر قدمتها لوكيل الجمهورية بمحكمة باب الوادي على إثر ثغرة في الحساب البريد الجاري للتعاضدية، تم سحب مبالغ مالية من حسابها بمركز الصكوك البريدية في ساحة الشهداء. وتعود حيثيات القضية إلى أن المتهم قام بفتح حساب بريدي جديد، أين قام بإمضاء صك بريدي وتحويل مبلغ مالي يقدر بـ200 مليون، من حساب التعاضدية إلى الحساب البريدي المؤقت، على الرغم من أن النقابية قد تم حلها من قبل الوزارة، أين قدم الصك لصالح رئيسة قسم بمركز الصكوك البريدية بساحة الشهداء، التي قامت بدورها بتحويلها لعون شباك قامت بتحويل الصك من دون علمها بعدم قانونيته من أجل سحب المبلغ من أموال التعاضدية.

وأكدت مصادر «النهار» بأن التحقيق قد شمل كل من المشتبه فيه الرئيسي وهو أمين عام نقابة سابق، فضلا عن امرأة تعمل كعون شباك بالمؤسسة في مركز الصكوك البريدية بساحة الشهداء. وأكد ذات المصدر بأن القضية قد تحركت بعد وصول شكوى للمديرية العامة لمؤسسة بريد الجزائر في باب الزوار، أين أرسلت مفتشية لمركز الصكوك البريدية بساحة الشهداء، وبعد عمل قامت به المفتشية تبين أن هناك مبلغا ماليا معتبرا تم اختلاسه.

عبد الرحمن سالي

قاصر ضمن عصابة حولت شقة إلى وكر دعارة يقودها حارس «باركينغ» في قسنطينة

وضعت مصالح الأمن الحضري الخارجي الثالث بعلي منجلي في قسنطينة، حدا لنشاط عصابة تتكون من 3 أشخاص يتزعمها حارس «باركينغ» ومن بينهم فتاتين إحداهما قاصر، حولوا شقة إلى وكر للدعارة بالمدينة الجديدة علي منجلي، كما تم حجز أسلحة بيضاء كانت تستعمل في عمليات اعتداء، العملية جاءت عقب معلومات تلقتها المصلحة المذكورة تفيد بقيام حارس حظيرة من ذوي السوابق للدعارة، ليتم مباشرة العدلية باستغلال شقة التحريات التي مكنت من تحديد هوية المشتبه فيه وموقع الشقة المشبوهة، التي تمت مداهمتها وتوقيف المعني رفقة شابة تنحدر من ولاية مجاورة، وفتاة قاصر تم استغلالها وتحريضها على فساد الأخلاق، وبتفتيش الشقة تفتيشا دقيقا عثر على أسلحة بيضاء من الحجم الكبير، ليتم تحويل الموقوفين إلى مقر المصلحة لاستكمال التحقيق، قبل تقديمهم أمام النيابة المحلية عن تهم متباينة تم على ضوئها إيداعهم رهن الحبس.

أحسن. ب

متجلببتان تهاجمان امرأة داخل شقتها وتستوليان على مجوهرات بقيمة 70 مليونا!

هاجمت، نهار أمس، امرأتان متجلببتان امرأة بعد اقتحام شقتها بحي 56 مسكنا الجديد عند المخرج الغربي لمدينة البويرة. الاعتداء وقع عندما تظاهرت إحدى المتجلببات بالتسول عقب التأكد من غياب الزوج وأفراد العائلة، وبعد أن فتحت الضحية باب منزلها هاجمتها إحداهما بآلة حادة تسببت في إصابتها بجروح وسقطت الضحية مغشيا عليها.

بعدها أقدمت المتهمتان على الاستحواذ على كمية من المجوهرات قدرت بـ70 مليون ولاذتا بالفرار إلى وجهة مجهولة. ولم يتفطن للعملية سوى الزوج عقب دخوله البيت، وتم إيداع شكوى رسمية لدى الجهات الأمنية المختصة. وفي ذات الشأن، فتحت مصالح الشرطة تحقيقا في ملابسات الجريمة التي زرعت الرعب وسط سكان الحي.

بوعلام هبول

تروج الخمور في أكياس بلاستيكية وتستعمل أطفالا في التمويه على نشاطها

الأمن يفكك شبكة وطنية ويحجز 9 آلاف قارورة خمر في تلمسان

تمكنت المصلحة الولائية للشرطة القضائية بمديرية الأمن الولائي في تلمسان بالتعاون مع شرطة مغنية وسبدو، من تفكيك شبكة إجرامية واسعة النشاط بديرها وسطاء من الدوائر المذكورة، وكانت هذه الشبكة تقتني المشروبات الكحولية القادمة من بجاية قدوما من ولايتي وهران وسيدي بلعباس، حيث نجحت الشرطة بفعل تحرياتها في القبض على 13 شخصا يتاجرون في الممنوعات المذكورة، بينهم امرأتان ناهيك عن حجز 5 سيارات واسترجاع مبلغ مالي معتبر يفوق 200 مليون سنتيم من عائدات تهريب وترويج الخمور التي كانت تلقى رواجا كبيرا بالحدود الغربية على غرار مغنية ومرسى بن مهيدي. وانتهت تحقيقات مصالح الأمن بحجز حمولة تزيد عن 9000 وحدة من مختلف أنواع الخمور، علاوة على استرجاع كمية معتبرة من القارورات البلاستيكية كان يجري الاعتماد عليها في ترويج الخمور بكميات محدودة وحسب الطلب هنا وهناك، لاسيما بمنطقة أوزيدان، فيما استرجع المحققون فواتير مزورة كان عناصر الشبكة يستغلونها في تمويه نشاطهم الغير قانوني، علما أن هذه الشبكة أثبتت التحقيقات أنها كانت تستعمل أطفالا قصر في توصيل الخمور وإخفائها قبل شحنها في سيارات الزبائن المومهة في أكياس خاصة بشراء الخضر والفواكه، هذا علاوة على حجز أسلحة بيضاء متنوعة كانت تستعمل في تنفيذ اعتداءات، وكانت هذه العملية الأمنية الناجحة قد خلقت ارتياحا كبيرا لدى سكان مدينة تلمسان وسبدو ومغنية. من جهة أخرى، نجحت شرطة باب العسة في إفشال محاولة لترويج 600 غ من الكيف بعد تطويق شبكة لترويج المخدرات في أحد الأودية المتاخمة للمغرب، فضلا عن حجز كمية معتبرة من الأقراص المهلوسة على الطريق السيار شرق غرب، قدرت بأكثر من 400 قرص كانت موجهة للترويج بالعاصمة.

س. مجاهد

الدرك يفكك شبكة وطنية مختصة في تزوير وثائق السيارات بغرداية

تمكنت عناصر الكتيبة الإقليمية للدرك الوطني بغرداية بالتنسيق مع مصالح الجمارك والتحري من تفكيك شبكة وطنية مختصة في تزوير وثائق السيارات تنشط على مستوى ولايتي غرداية والنعامة، وتوقيف 7 متورطين في القضية. تفاصيل العملية انطلقت بعد ورود معلومات مؤكدة حول نشاط هذه الشبكة، من خلال استغلال سيارات خاصة تم تزوير أرقامها التسلسلية تشط بولاية غرداية، وتقوم بتفكيك بعض السيارات إلى قطع غيار، مستغلة إحدى الحظائر، ليتم القيام بعملية مداهمة وحجز سيارة مزورة الوثائق وتوقيف صاحب الحظيرة، ليتم فتح تحقيق معمق من خلال الشروع في عملية توقيف كل الذين وردت أسماؤهم في العملية، وتم حجز سيارة أخرى وكمية من قطع الغيار، فيما تم تمديد الاختصاص إلى منطقة عين الصفراء بولاية النعامة، بالتنسيق مع وكيل الجمهورية لدى محكمة غرداية، ليصل عدد الموقوفين إلى 7 أشخاص وحجز سيارتين وكمية من قطع الغيار. وبعد استكمال الإجراءات، تم تحويل الملف على وكيل الجمهورية لدى محكمة غرداية، الذي أحاله على قاضي التحقيق بنفس المحكمة، ليتم إيداع الموقوفين رهن الحبس المؤقت إلى حين محاكمتهم.

د. عبد الحق

بعد إجراء سبر آراء ودراسة سوق دامت سنتين

«فاديركو» تستجيب لاهتمامات الأمهات وتبتكر «بيمبيز كومفور»

أطلقت شركة «فاديركو» الرائدة في مجال مستلزمات النظافة الجسدية «بيمبيز كومفور» وهو منتوج جديد لحفاظات الأطفال طور بعد بحوث مهمة وإصغاء لاهتمامات الأمهات الجزائريات، حسب طلبات الشراء التي تم تقديمها في وقت سابق. وجاء قرار مؤسسة «فاديركو» ليعكس اهتمامها وتفهمها لزبائنها ومواجهة للتحديات التي تواجه شركة TNS وشركة «فاديركو»، التي أنجزت دراسة واسعة بالشراكة مع معهد الدراسات الدولي للأمهات حول علامة حفاظات أطفال وتطور متطلباتهن في هذا المجال، وشملت هذه الدراسة 1600 أم وامرأة حامل على كافة التراب الوطني. واستغلت الشركة نتائج هذا العمل المهم الذي دام سنتين لتطوير منتوج رفيع أدمجت فيه آخر التطورات التكنولوجية على سبيل مثال آلية «ديو أبصورب» التي تضمن سرعة امتصاص مدتها 23 ثانية، ونسيج حفاضات الرضع «سوبر سوفت» الفريد من نوعه. وسيليبي هذا المنتوج المصنع في المركب الصناعي الحديث للشركة في ولاية سطيف، الحاصل على اعتماد «ديرماتاست»، متطلبات السوق الجزائرية، كما تصدره علامة «فاديركو» إلى تونس والمغرب وموريتانيا والسنغال وبلدان إفريقية أخرى. وتؤكد شركة «فاديركو» بهذه المنهجية الفريدة من نوعها التي تمزج بين الإصغاء للمستعملين والابتكار الصناعي رغبتها في مرافقة الأمهات في تفهم احتياجات أطفالهن.

ع. سالي

بتهم تبديد المال العام وإساءة استغلال الوظيفة والمشاركة

المدير العام السابق لحديقة التجارب الحامة مهدّد بالسجن 4 سنوات

■ إتلاف أشجار وسرقة طيور نادرة ونفوق حيوانات مستوردة بالملايير ضمن ملف القضية

فتح قاضي القطب الجزائي المتخصص بمحكمة سيدي امحمد، أمس، ملف حديقة التجارب الحامة التي تعرضت إلى جملة من التجاوزات والتلاعبات بعتادها، مما أدى إلى إتلاف العديد من الأشجار والأزهار النوعية وسرقة طيور نادرة وإهمال حيوانات تم استيرادها بالملايير من أستراليا وإفريقيا، حيث مثل للمحاكمة المدير العام السابق لحديقة التجارب الحامة «ز.ع» بتهم اختلاس وتبديد أموال عمومية وإساءة استغلال الوظيفة، إلى جانب المكلف بالوسائل العامة ورئيسة مصلحة الوسائل العامة بالنيابة ورئيس فرقة أعوان الأمن وحارسين وتاجر بتهمة المشاركة في الاختلاس والتبديد.

سهيلة. ز

وقائع القضية انطلقت سنة 2013، عندما اكتشفت خروقات مست ميزانية حديقة التجارب العلمية بالحامة وسوء تسييرها من طرف المسؤولين، بعدما تبين اختفاء عتاد ومضخات تزود نباتات وحيوانات الحديقة بالماء، بالإضافة إلى سرقة طيور وأشجار نادرة قيمتها بالملايير، بالإضافة إلى التسبب في موت «أسد» مستورد من بلد إفريقي وكنغر» من أستراليا بسبب الإهمال، مع عدم ضخ مبالغ التأمين والتعويضات في الحساب الخاص بالحديقة، في حين أسفرت التحقيقات التي باشرتها الفرقة الاقتصادية والمالية عن اكتشاف العديد من التلاعبات التي مست مناقصة مشبوهة بقيمة 160 مليون سنتيم تم منحها لتاجر لتأمين الأعلاف، خاصة وأنه متعود على توريد الحديقة بالخضر والفواكه للحديقة، إضافة إلى تضخيم فواتير كراء سيارتين مع دفع ما يعادل قيمة

عتاد تم اقتناؤه لفائدة الحديقة من أجهزة إعلام آلي وناسخات قبل عملية الاستلام، في حين أن الاستفادة من تذاكر المواطنين بعد استرجاعها منهم وعدم إتلافها ورط حراس الحديقة بالمشاركة في التهمة، وعند مباشرة استجواب المدير العام السابق «المتقاعد حاليا» من قبل القاضي، أكد أنه ترأس المنصب في العهدة الممتدة من 2007 إلى 2012، وخلالها تحصل على شهادات تقديرية من المنظمة العالمية «اليونسكو» عن بناء أرضية لتركيب غرف التبريد، مفندا التهم المنسوبة إليه ومحملا المسؤولية لإدارة المصالح المشرفة عن كل قطاع بالحديقة، موضحا في نفس الإطار أنه عمل على قطع أشجار ميتة، أما عن الأزهار فقد تم نقلها لتنفيذ المشروع، وقد أبدى المتهم الثاني عدم علاقته بقضية الحال كونه تم تحويله من منصبه بعد سنتين بسبب رفض طلب المدير العام توقيع طلبية لشراء ماء جافيل، غير أن مسؤولة الوسائل العامة أكدت أن كراء السيارتين جاء تزامنا مع وكالة كراء السيارات، وقد حررت فاتورتين للتأكد من صحة فاتورتي مدير الوكالة من دون تضخيمها، أما عن تورط الحراس في التلاعب بالتذاكر الممنوحة للمواطنين وتحويلها لفائدتهم الشخصية بإعادة بيعها، فقد فندوا الاتهام المنسوب إليهم جملة وتفصيلا، وموازاة مع هذه المعطيات التي تميزت بإنكار المدير العام السابق لحديقة التجارب العلمية العامة و5 موظفين بالحديقة تورطهم في تبديد المال العام والمشاركة فيه، فقد طالب دفاع الوكيل القضائي للخزينة تعويضا قدره مليار سنتيم، مع تعيين خبير تقني لتحديد قيمة الثروة المالية الناتجة عن التبديد، كما تحفظ دفاع ولاية الجزائر وحديقة التجارب عن طلب التعويضات والحقوق، في الوقت الذي التمس وكيل الجمهورية تسليط عقوبة 4 سنوات حبسا نافذا وغرامة بقيمة 200 ألف دينار ضد جميع المتهمين.

بعد ورود معلومات إلى مصالح الضبطية بحسين داي حول طرحها للتداول

ضبط ورقة نقدية مزوّرة من فئة 2000 دينار بحوزة مسبوق داخل مقهى

تمكنت مصالح الضبطية القضائية في حسين داي من ضبط ورقة نقدية من فئة ألفين دينار جزائري بحوزة مسبوق قضائيا بأحد المقاهي في حي بوجمعة مغني تبيّن أنها مزوّرة، حيث تم متابعة المشتبه فيه بموجب إجراءات الاستدعاء المباشر أمام محكمة الجنح في حسين داي بتهمة حيازة ورقة نقدية مزوّرة.

تعود وقائع القضية الحالية إلى، تاريخ 8 مارس المنصرم في حدود الساعة الرابعة مساء، إثر معلومة مؤكدة وردت إلى مصالح الفرقة المتنقلة الرابعة للشرطة القضائية بالمقرية، مفادها أن المدعو «ب.م» يقوم بتداول أوراق نقدية مزورة من العملة الوطنية، وعلى إثرها تنقلت مصالح الأمن بالزي المدني إلى المقهى الكائن بشارع بوجمعة مغني في حسين داي، أين تم إلقاء القبض على المشتبه فيه وضبط بحوزته على ورقة نقدية من فئة ألفين دينار جزائري مزورة كانت بيده، والتي قام برميها على الأرض لدى مشاهدته لرجال الشرطة.

خلال التحقيق الأمني مع المدعو «ب.م» من مواليد 15 فيفري 1990 أعزب، مسبوق قضائيا ومن دون مهنة، أنكر التهمة المنسوبة إليه جملة وتفصيلا، حيث أكد أنه بتاريخ الوقائع وبينما كان متواجدا على مستوى المقهى، فوجئ برجال الشرطة بالزي المدني، أين قاموا بإيقافه وبعد التفتيش عثروا على ورقة نقدية كانت تحت الطاولة لم يقم برميها ويجهل ملكيتها، وأضاف المتهم أنه لم يتداول أي مبلغ مالي مزور، سواء بالعملة الوطنية أو الأجنبية، وأنه مسبوق قضائيا في 3 جرائم تتعلق كلها بالسرقة.

وفي إطار التحري المفتوح من قبل مصالح الضبطية القضائية وبعد حصولهم على إذن بالتفتيش من طرف وكيل الجمهورية لدى محكمة حسين داي، توجهوا إلى مسكن المشتبه فيه بحي جنان بن عمر بالقبة، وتوصلوا إلى أن عملية التفتيش لم تسفر عن أي نتيجة، سواء أوراق نقدية مزورة أو أي شيء آخر ممنوع، وبعد الانتهاء من التحقيق تم إحالة المشتبه فيه على وكيل الجمهورية لدى محكمة حسين داي، الذي تابعه بجرم تزوير النقود بموجب إجراءات الاستدعاء المباشر ومن المقرر أن تفصل المحكمة في الملف عما قريب.

عقيلة. ق

سلب مستفيدا من تندوف 678 مليون سنتيم بعدما أوهمه بتموين مشروعه بالعتاد

ينتحل صفة ممثل رسمي لـ«علامة «شنايدر» ويحتال على مستفيدين من «أونساج» في العاصمة

تابعت محكمة الدار البيضاء كهلا في الأربعينات من العمر، بتهمة النصب والاحتيال على مستثمر مستفيد من قرض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب «أونساج» وسلبه مبلغا ماليا يقدر بـ 687 مليون سنتيم، بعد إيهامه بصفقة تموينه بعتاد إلكتروني بعد إيهامه بأنه الممثل الرسمي لمؤسسة «شنايدر» في الجزائر.

وكشفت جلسة محاكمة المتهم المدعو «ش.رمضان»، أن المتهم في قضية الحال تبين أنه ترصد عدة مستفيدين من قروض «أونساج» لاحتيال عليهم وسلبهم مبالغ مالية ضخمة، من بينهم الضحية الذي حرك الدعوى العمومية الحالية والمدعو «ب.محمد أمين» المنحدر من ولاية تندوف، الذي تقدم بشكوى أمام شرطة الحميز، تفيد بأنه اتصل بأحد أصحاب الإعلانات على الموقع التجاري بـ«وادي كنيس»، هذا الأخير الذي قدم نفسه على أساس أنه الممثل الرسمي للعلامة التجارية «شنايدر» بالجزائر، فاتفق معه على صفقة تموين مشروعه بالعتاد، والذي قدرت قيمته بـ 678.6 مليون سنتيم، حيث سلمه القيمة المتفق عليها، فيما حدد له المتهم وقت تسلم العتاد، مؤكدا أن المتهم بعد ذلك أصبح يتماطل في الرد عليه وتهرب منه لمدة 6 أشهر، الأمر الذي دفعه إلى تقديم شكوى ضده بتهمة النصب والاحتيال، خاصة أنه اكتشف أن الصفة التي انتحلها وهمية.

المتهم مثل أمام هيئة المحكمة وهند جميع الوقائع المنسوبة إليه، مؤكدا أن عدد زبائنه بلغ 180 زبون من الدار البيضاء، وأنه لا يعاني من أية مشاكل معهم، مشيرا إلى أنه استدعى الضحية من أجل تسليم عتاده لكنه تأخر، وأنه تفاجأ بتقديمه بشكوى ضده. من جهته دفاع الضحية أشار إلى أن موكله راح ضحية نصب المتهم، والذي قام بالتلاعب به لمدة 3 سنوات لم يستثمر فيها موكله أمواله، وأنه حاليا مطالب من قبل الوكالة الوطنية بدعم وتشغيل الشباب بدفع المستحقات المالية، وطالب بإلزام المتهم بدفع له مبلغ 900 مليون سنتيم قيمة قرضه وقيمة التعويض عن الضرر اللاحق به، وأمام ما تقدم من معطيات، التمس وكيل الجمهورية توقيع عقوبة عام حبسا نافذا ضده مع 20 ألف دج، لتدينه المحكمة بنفس العقوبة.

جميلة. ق

بينما كان ينتظر دوره لسماعه أمام قاضي التحقيق في قضية مخدرات

توقيف موظفة بالمطار متلبسة بتصوير خطيبها خلال التحقيق معه داخل المحكمة

أفقت شرطة محكمة سيدي امحمد، أول أمس، القبض على موظفة بمطار بجاية متلبسة بصدد التقاط صور لخطيبها أمام الغرفة السابعة الخاصة بالتحقيق في القطب الجزائي المتخصص باستعمال هاتفها النقال، وهذا في الفترة التي كان المتهم ينتظر دوره لسماعه في قضية متاجرة بالمخدرات تورط فيها رفقة شقيقها. ملابسات جريمة التقاط صور من دون إذن صاحبها لم تتهرب منها المتهمة واعترفت أنها بحسن نية التقطت صور الخطيبها بهاتفها النقال بينما كان أمام غرفة التحقيق بالقطب الجزائي المتخصص ينتظر دوره لسماعه في قضية مخدرات، موضحة في معرض أقوالها إنها شاهدته بمحض الصدفة في الوقت الذي قصدت المحكمة من أجل استخراج رخصة اتصال لشقيقها المتورط مع خطيبها، حيث أكدت لهيئة المحكمة باكية ومتأثرة بالوضع الذي آلت إليه جراء تصرفها الطائش، أنها لم تكن تعرف أن الفعل الذي قامت به مجرم قانونا، خاصة وأن وكيل الجمهورية اعتبر الجريمة التي ارتكبتها المتهمة خطيرة بالنظر إلى مكان التقاطها للصور، وهي هيئات رسمية يتطلب فيها السرية التامة، والأخطر أن الصور ظهر فيها عدة أشخاص من متهمين في قضايا أخرى ومحامون وعناصر شرطة وغيرهم، لتشير المتهمة إلى أن التقاطها الصور كان بحسن نية ولم تنو استعمالها بأي شكل من الأشكال، مصرحة للقاضي أنها تنقلت من بجاية إلى العاصمة رفقة شقيق خطيبها ووالده وقصدت المحكمة بهدف استخراج رخصة اتصال لرؤية شقيقها في السجن، إلا أنها التقت صدفة بخطيبها في أحد أروقة التحقيق الخاصة بالقطب الجزائي المتخصص لتتجرأ على أخذ صور له بواسطة هاتفها النقال، وفي تلك الأثناء داهمها الشرطي وانتزع منها الهاتف النقال وأحالها على وكيل الجمهورية ومنه على قاضي التحقيق، الذي أمر بتوقيفها وإعداد ملف قضائي ضدها بالتهمة سالفة الذكر، وأثناء محاكمتها استكرت القاضي تصرف المتهمة والتقاط صور للناس من دون إذنهم، لتواجهها بتصريحاتها السابقة خلال التحقيق، بعدما أشارت إلى أن الهدف من التقاطها صورا لخطيبها هو علاقتها الشخصية به لتأتي بتصريحات أخرى هي أن الصور كانت من أجل والدته، وهي الأقوال التي تمسكت بها المتهمة، في حين دفاعها تطرق من خلال مذكرة دفاعه إلى عدم وجود شكوى من صاحب الصور، معتبرا ذلك ركنا أساسيا في جنحة التقاط صور من دون إذن صاحبها، طالبا البراءة في حقها، إلا أن وكيل الجمهورية التمس ضدها عقوبة الحبس النافذ.

سهيلة ز

حاولت تبرير جريمتها وقالت إنها تعرضت إلى الضرب من قبل ابنها البالغ 11 سنة

مطلقة «تكوي» ابنها بالنار وتضربه بخنجر خلف أذنه لأنه رفض مراجعة الدروس!

في قضية تقشر لها الأبدان ويندى لها الجبين، تورطت مطلقة تبلغ من العمر 45 سنة في تعذيب ابنها القاصر البالغ من العمر 11 سنة، بأبشع الطرق وتعريض حياته إلى الخطر عن طريق الاعتداء عليه بواسطة سكين، مما سبب له جروحا بليغة على مستوى الرقبة خلف الأذن اليسرى، ناهيك عن حرقه في كافة أنحاء جسده في سنوات سابقة بحجة سلوكه العدواني ورفضه الدراسة، لتتابعها نيابة محكمة بئر مراد رايس بالعاصمة بتهمة الضرب والجرح العمدي على قاصر أقل من 16 سنة بواسطة سلاح، قبل أن تحال على التحقيق بذات المحكمة من أجل تعيين خبير عقلي لفحص المتهمة، تحريك ملف قضية الحال جاء بموجب شكوى قيّدها والد الضحية خلال شهر جانفي 2018، حينما لجأ إليه ابنه بعد ضربه بواسطة سكين من قبل والدته صاحبة الحضانة، وذلك بسبب نشوب عراك بينهما بعدما دخل متأخرا إلى البيت العائلي الكائن بمنطقة بئر مراد رايس، أين قام الطفل بالتهجم على والدته بواسطة أنبوب، لترد عليه الضربة بواسطة سكين، وعلى ذلك الأساس تم فتح تحريات معمقة وتم تعيين خبير عقلي، الذي خلص في تقريره إلى أن المتهمة سليمة عقليا، إلا أنها تعاني من مرض الغدة الدرقية واحتمال أن تسبب لها النوفرة الشديدة، المتهمة وبعد مواجهتها بالأفعال المنسوبة إليها، أكدت أن فعلتها ارتكبتها عن غير قصد وبررتها بسلوكات ابنها العدوانية، حيث ذكرت أنه بتاريخ الواقعة رفض مراجعة دروسه تحضيرا للفروض ودخل في وقت متأخر، وحينما دخل قامت بتأنيبه وتفاجأت به يقدم على ضربها بواسطة صفعات ويسقطها أرضا ثم قام بالاعتداء عليها بواسطة أنبوب بلاستيكي، الأمر الذي جعلها تقوم بضربه باستعمال سكين، وأضافت المتهمة أن ابنها متعود على ضربها ولم تستطع التحكم في سلوكاته العدوانية، محملة جزء من المسؤولية على عاتق والده الذي لا يكلف نفسه عناء مراقبة ابنه. من جهته أفاد الضحية بأنه ليس لديه وقت لمراقبة ابنه بسبب عمله وحمّل طليقته كافة المسؤولية التي أدت إلى انحرافه، مما أدى إلى تأخره في الدراسة وإعادته السنة مرتين، مشيرا إلى أن المتهمة سبق وأن قامت بحرق ابنهما بواسطة شوكة ساخنة على مستوى عدة مناطق بجسده خلال سنة 2010، في حين حضر الابن وهو يعانق والدته ويجهش بالبكاء، وتعهد أمام المحكمة أنه لن يزعج والدته ثانية، خاصة وأن القاضي أخطرته أنه بإمكانها وضعه بمركز حماية الطفولة أمام عجز والديه عن رعايته والاستمرار في تعريض حياته إلى الخطر، وعليه التمس ممثل الحق العام تسليط عقوبة عامين حبسا نافذا وغرامة بقيمة 50 ألف دج في حق المتهمة غير الموقوفة.

باقوتة. ز

القضية تم تحريكها بعدما ضبطها زوجها متلبسة مع شخص غريب

زوجة وأم لطفلتين مهدّدة بالسجن لـ 5 سنوات بتهمة استغلال بناتها في الدعارة ببودواو

التمس ممثل نيابة محكمة الجنح لدى مجلس قضاء بومرداس، أمس، تسليط عقوبة 5 سنوات حبسا نافذا وغرامة مالية ضد سيدة في عقدها الرابع، عن تهمة إنشاء محل للدعارة على مستوى منزل الزوجية وتحريض قاصرتين تمثلتا في ابنتيها على الفسق وفساد الأخلاق، وذلك بعد شكوى تحركها زوجها ضدها أمام مصالح أمن دائرة بودواو.

وقد شهدت المحاكمة حضور كل من الزوج وابنتيه القاصرتين المتقدمتين كشاهدتين في القضية التي رفعها الأب ضد الأم، بشكواه أمام مصالح أمن دائرة اختصاص بودواو ضد زوجته وأم بناته، مفادها أن هذه الأخيرة كانت تستغل فترات غيابه لأشهر طويلة، أين كان يعمل في ولايات مختلفة عبر التراب الوطني بصفته سائق شاحنات، لتقوم باستقبال أشخاص غرباء في منزل الزوجية الكائن بضواحي بودواو بحضور ابنتها القاصر التي كانت شاهدة في القضية.

وقد تلقى الزوج الضحية، خلال الأشهر القليلة الماضية، عدة شكاوى من قبل الجيران عن سوء تصرفات المتهمة في غيابه، وأكدوا تردد بعض الفتيات المشتبه فيهن على منزله، وأبدوا استغرابهم من نوع العلاقة التي تربط المتهمة بشابات في سن بناتها يحضرن إليها في أوقات متأخرة من اليوم.

وما حدث في يوم الواقعة، أنه عندما رجع الزوج إلى البيت في وقت متأخر من الليل، لاحظ حركة غير عادية تدخل إلى غرفة نومه، حيث وجد زوجته في موقف مخز مع المتهم الثاني في القضية، ليستمر ذهوله بخروج شابة وشخص آخر من الغرفة المجاورة الخاصة به، مما جعله في ذهول، الأمر الذي ساعد الرجلين على الفرار، في حين سلم زوجته والفتاة التي كانت معها إلى مركز الأمن، حيث تم تحديد هوية الفتاة التي تبين أنها لم تتجاوز سن 18.

سعيدة م

5 سنوات حبسا نافذا لفلاح أطلق النار على تلميذ بالثانوي في الشلف

أدانت محكمة جنايات الشلف، مؤخرا، فلاحا بـ 5 سنوات سجنا نافذا وغرامة مالية قدرها 250 مليون سنتيم، عن تهمة إطلاق النار من بندقية صيد على تلميذ ثانوي على مستوى قرية أولاد محمد. تفاصيل قضية الحال تعود وفق مصادر «النهار»، إلى منتصف عام 2012، لما قام المتهم المدعو «ب.م» والبالغ من العمر حوالي 40 سنة، بإطلاق النار على مجموعة من الشباب أثناء الفترة الليلية داخل حي قرية أولاد محمد، ليصيب اثنين منهم بجروح متفاوتة الخطورة، أحدهما تم إخضاعه لأربعة عمليات جراحية جراء الأضرار البليغة التي تعرض إليها على مستوى الأطراف السفلى، حيث منحه الطبيب شهادة عجز تفصل مدتها إلى عام و10 أشهر. في وقت يعاني الضحية المدعو «ب.ط» من إعاقة مستديمة. حدث هذا في وقت طعن فيه المتهم في الحكم أمام محكمة الاستئناف التي ستنظر في القضية من جديد يوم 29 مارس الجاري.

يحيى عزواو

3 أشهر حبسا غير نافذ لشاب هدّد «مير» بنشر توتة عبر «الفايسبوك»

أحالت الشرطة القضائية التابعة لأمن دائرة بئر التوتة بالعاصمة، أول أمس الثلاثاء، شابا في العقد الثاني من العمر، على محكمة بوفاريك للمثول أمام القاضي الجزائي بموجب إجراءات المثول الفوري عن جنحة التهديد بالاعتداء والشتم. وجاءت متابعة المتهم بناء على شكوى تقدم بها ضده رئيس المجلس الشعبي البلدي لبئر التوتة غربي العاصمة، مفادها بأنه تعرض إلى التهديد بالاعتداء من قبل شاب يتابع صفحته الرسمية عبر «الفايسبوك»، عن طريق توجيه له رسائل وتعليقات تحمل عبارات على غرار عبارة «راه جاي نهارك» مصحوبة بوابل من الكلام الفاحش، وبمجرد تقديم شكوى لدى الجهات الأمنية فتح أفراد الأمن تحقيقات في الواقعة انتهت بالتوسل إلى معرفة هوية الفاعل وتوقيفه. وبعد التحقيق معه جرى تحويله إلى العدالة بموجب إجراءات المثول الفوري، قبل أن تتم إدانته بحكم غير سالب للحرية يقضي بمعاقبته بـ 3 أشهر حبسا موقوف التنفيذ.

فاتح. غ

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ألزمت الطلبة بالتقيّد بها

شروط جديدة لمناقشة الدكتوراه شهرين قبل آخر أجل

■ إلغاء «الوعد بالنشر» للطلبة غير القادرين على نشر مقال علمي ■ نشر مقال علمي في مجلة علمية محكمة مصنفة من قبل لجان مختصة ■ وجوب ظهور اسم طالب الدكتوراه في المرتبة الأولى ضمن قائمة المؤلفين

وضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي شروطا جديدة لمناقشة أطروحة الدكتوراه، حيث تم إلغاء «الوعد بالنشر» وهي الوثيقة التي كانت تقدم للجنة العلمية في حال عدم مقدرة الطالب على نشر مقاله العلمي.

نوال زايد

تصوير: رياض بورنان

أشارت التعليمة الجديدة التي أصدرتها وزارة التربية الوطنية الخاصة بمناقشة أطروحة الدكتوراه جدلا كبيرا وسط الطلبة، الأمر الذي عجّل بعقد لقاءات مع رؤساء الجامعات لإعطاء أكثر توضيحات.

وحسب التعليمة الموقعة من قبل الوزير الطاهر حجار، والتي تحوز «النهار» نسخة منها، فإن ملف المناقشة يشترط فيه إعداد تقرير شامل من قبل المشرف حول العمل محل المناقشة والأهداف المحددة ومدى بلوغها، إضافة إلى تحرير وثيقة تثبت أن المنشور العلمي له علاقة وطيدة مع موضوع الأطروحة.

ومن الشروط أيضا قيام الطالب بتحرير وثيقة تثبت أنه مسجل بالنظام في دكتوراه العلوم. وحسب ذات التعليمة، فإن عمل الطالب يرفض في حال غياب تقرير المشرف، ومن الشروط أيضا إيداع ملف المناقشة من طرف المشرف، حسب الحالة على مستوى مصلحة ما بعد التدرج لمؤسسة التسجيل.

وبالنسبة للإنتاج العلمي، فإن المقالات العلمية ترتبط بسمعة المجلة العلمية المنشورة فيها، وفي هذا الإطار قامت اللجنة العلمية الوطنية لتأهيل المجلات العلمية، والتي تم إنشاؤها بالقرار رقم 393 المؤرخ في 17 جوان 2014، بإعادة تصنيف المجلات العلمية على أربع درجات.

وبالرجوع إلى هذا التصنيف للمجلات العلمية والمعايير المحددة من طرف اللجنة العلمية الوطنية لتأهيل المجلات، فيشترط لطلبة العلوم والتكنولوجيا نشر مقال في الدرجة الثالثة على الأقل، أما بالنسبة لطلبة العلوم الاجتماعية فيشترط نشر مقال منشور في الدرجة الخامسة.

ومن الشروط أيضا وجوب ظهور اسم طالب الدكتوراه في المرتبة الأولى ضمن قائمة المؤلفين في المنشور باستثناء المجلات المتعلقة بالميادين التي تعتمد الترتيب الأبجدي للمؤلفين، ويمكن أن لا يتضمن المنشور اسم المشرف إذا رخص هذا الأخير بذلك، ويجب أن يتضمن المقال الذي سينشره طالب الدكتوراه اسم مخبر الانتماء ومؤسسة التسجيل، وأن لا تقبل المجلات الوهمية التي تحددها سنويا اللجنة العلمية الوطنية لتأهيل المجلات العلمية.

تحاليوا على مديريات التربية ومنحوا المضربين النقطة الكاملة الخاصة بالمواظبة

مديرو المؤسسات يتواطأون مع الأساتذة المضربين للحصول على منحة المردودية

■ الوزارة أمرت المؤسسات بإعادة الجداول الخاصة بالتقييم

تواطأ مديرو العديد من المؤسسات التربوية مع الأساتذة المضربين المنتمين لنقابة «الكناسست»، من خلال تزوير الجداول الخاصة بمنحة المردودية ومنح علامة 1 «للمواظبة» بالرغم من أن الأساتذة تغيبوا عن العمل، وهو الأمر الذي عجّل بمديريات التربية إلى إنذار المؤسسات المعنية وطالبتها بإعادة جداول التقييم. وجاء في التعليمة التي تحوز «النهار» على نسخة منها «يؤسفني أن ألفت الانتباه إلى عدم التزام بعض مديري المؤسسات التربوية بالتطبيق الصارم للمنشور الوزاري رقم 2015/39 المؤرخ في 2015/03/08 المتضمن تذكير بخصوص كيفية تقييم وصرف منحة تحسين الأداء التربوي لموظفي التعليم، لاسيما الفقرة رقم 1 منه والمتعلقة بالمواظبة، حيث سجلنا منح النقطة الكاملة لبعض حالات الغيابات غير مدفوعة الأجر»، في إشارة منهم إلى الأساتذة الذين كانوا في إضراب. وحسب الإجراء المعمول به، يتم التقييم شهريا على استمارة فردية توقع من طرف الموظف وتحفظ بالملفين الإداري والمالي للمعني، وتصرف هذه المنحة بعد نهاية كل ثلاثي محل التقييم، وتحسب على أساس عدد أيام العمل الفعلية في الثلاثي بعد طرح عدد أيام الغيابات.

وعلى سبيل المثال، فإن الأستاذ الذي تغيب يوما واحدا في شهر جانفي ويومين في شهر مارس يكون تقييم منحة الأداء التربوي بنسبة 34 من المئة شهر جانفي 40 من المئة شهر فيفري و28 من المئة شهر مارس، وتحسب منحة الأداء التربوي بجمع الأجر القاعدي مع منحة الخبرة المهنية تضرب في عدد أيام العمل خلال الثلاثي وتقسم على 30 يوما. ويقدر عدد النقاط التي على أساسها يتم تقديم العلامة الكاملة بخصوص المنحة بـ 40 نقطة، حيث يمنح للنشاط التربوي 6 نقاط يستفيد منها كل موظف يثبت مشاركته في النشاط التربوي للمؤسسة، وكذا التحضير الجيد للدروس.

وفيما يخص المبادرة، فيتم منح 12 نقطة للموظف الذي يعمل على تشخيص وإثراء وتوزيع التحضير التربوي، تقسم على استعمال وسائل الإيضاح بـ3 نقاط، المشاركة في تجميل القسم 3 نقاط والمحافظة على نظافة المؤسسة والوسائل والتجهيزات 3 نقاط.

نوال زايد

القطاع قام بمراجعة الهندسة البيداغوجية لمسار التعليم المهني.. محمد مباركي:

«لجان مشتركة بين وزارتي التكوين المهني والتربية لتوجيه التلاميذ المتسربين»

كشف وزير التكوين والتعليم المهنيين، محمد مباركي، عن استحداث لجان ولائية مشتركة بين وزارتي التكوين المهني، ووزارة التربية الوطنية، من أجل توجيه التلاميذ المتسربين من المدارس، مشيرا إلى أن القطاع قام بمراجعة الهندسة البيداغوجية لمسار التعليم المهني من جانب مدة الدراسة والشهادات المتوجة له، وكذا الحقوق المرافقة للإدماج المهني للمتخرجين.

وأقر مباركي في كلمة ألقاها خلال إشرافه على لقاء جهوي خصص للتعريف بمسار التعليم المهني في تنظيمه الجديد، أن نشاط التكوين المهني أظهر نجاعته ويسير بصفة جيدة. غير أن التعليم المهني ومنذ إطلاقه بصفة رسمية سنة 2010 عبر معاهد التعليم المهني لم يتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة له والمتمثلة في استقطاب ما بين 30 و40 من المئة من تلاميذ الطور الإجباري الناجحين والمنتقلين للطور الثانوي العام والتكنولوجي، وفق ما أقرته اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

وأرجع الوزير عدم استجابة التعليم المهني لأهدافه المسطرة إلى عدة أسباب، منها غياب معابر نحو تعليم مهني عال، لذلك بادر القطاع بمراجعة الهندسة البيداغوجية لمسار التعليم المهني من جانب مدة الدراسة والشهادات المتوجة له، وكذا الحقوق المرافقة للإدماج المهني للمتخرجين.

واستدل الوزير بالمرسوم التنفيذي الصادر في 20 جويلية الفارط، الذي يحدد كيفيات إحداث الشهادات المتوجة لأطوار التعليم المهني، حيث تم إنشاء شهادة أولى من المستوى الرابع تسمى شهادة التعليم المهني والمعوضة لشهادة التعليم المهني من الدرجة الأولى وشهادة التعليم المهني من الدرجة الثانية، بالإضافة إلى استحداث شهادة تعليم مهني عال من المستوى الخامس وتسمى شهادة التعليم المهني العليا، وهي امتداد لشهادة التعليم المهني. وأضاف في نفس الإطار أن إمكانية إنشاء شهادة عليا من المستوى السادس تبقى قائمة كما تم تأكيده في مجلس الوزراء المشترك المنعقد في مارس 2017، وهي تكملة لشهادة التعليم المهني العليا.

وكشف مباركي أن تطبيق الهندسة الجديدة لمسار التعليم المهني أظهر نتائج أولية إيجابية بمناسبة تنظيم دورة سبتمبر الفارط، رغم ضيق مدة التحضير، الأمر الذي يشجع أكثر على العمل معا لجعل هذا المسار فرصة أخرى للنجاح تضاف إلى المسارات التربوية الموجودة حاليا، موضحا أن التكفل بالطلبات المعبر عنها غير مطروحة، لأن الهياكل الموجودة حاليا، وتلك التي هي في طور الإنجاز وكذا إمكانيات التأطير، بإمكانها التكفل بالطلبات المعبر عنها وتطوير تعليم مهني ذي نوعية.

سليم بوستة

فتح تحقيق في إبرام صفقات مشبوهة واختفاء معدات

مسؤولون وإطارات بمؤسسة التوليد أمام العدالة في سيدي بلعباس

استدعى قاضي التحقيق لدى محكمة سيدي بلعباس العديد من الإطارات والمسؤولين بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة في توليد النساء، من أجل الاستماع لأقوالهم في قضية تسيير هذا المرفق الصحي، على خلفية التحقيقات التي باشرتها فصيلة الأبحاث بالمجموعة الإقليمية للدرك الوطني بالولاية، منذ أشهر، بعد أن أمر وكيل الجمهورية لدى محكمة سيدي بلعباس بفتح تحقيق في هذه القضية، وحسب المصدر الذي أورد الخبر، فإنه وبعد شبوهات حامت حول تسيير المؤسسة من خلال إبرام صفقات مشبوهة واختفاء بعض المعدات، شرع المحققون في الاستماع لعدد من الإطارات لكشف خيوط القضية. قضية الحال تعود إلى أشهر خلت، عقب اختفاء معدات طبية ثمينة في ظروف غامضة، وهو الأمر الذي عجّل بفتح تحقيقات معمقة خاصة تلك التي تستعمل في الفحص بالأشعة فوق الضوئية، وأخرى تستعمل لإجراء العمليات الجراحية بالمنظار، ويأتي ذلك بعد التحقيقات التي قادت رجال الدرك الوطني بالمجموعة الإقليمية منذ شهور خلت إلى كشف خيوط هذا اللغز. يحدث هذا، في وقت كانت المؤسسة قد عرفت فضائح بالجملة، بعد تفكيك شبكة جهوية تتاجر بالرضّع حديثي الولادة تقودها عون استقبال تم إيداعها الحبس رفقة شريك لها رهن الحبس المؤقت، مع إيقاء شاب آخر وشريكتهم الرابعة تحت الرقابة القضائية، فيما فرت المتهمة الرئيسية بتهمة الزنا والمتاجرة في الأطفال حديثي الولادة، حيث كانت الشبكة الإجرامية تنشط على محور سيدي بلعباس وتلمسان والبيض، كما أطاحت بشبكة أخرى أرادت تغيير نسب طفل رضيع بعد محاولة 3 نسوة منح مولود نسب مغاير لنسبه، قبل أن تتفطن لها مصالح الأمن التي تمكنت من فك لغز القضية وتقوم بتوقيف المشتبه فيه، وذلك بعد استغلال قوات الشرطة بالأمن الحضري الرابع لمعلومات مفادها وجود امرأة تبلغ من العمر 31 سنة مشتبه فيها، بصدد وضع مولود بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة في طب النساء والتوليد بسيدي بلعباس، هذه الأخيرة قدمت بهوية غير هويتها وقدمت دفترا عائليا مدعية أنه لزوجها، في حين بينت التحقيقات أنه يعود لشخص آخر وأن هويتها مغايرة تماما للهوية التي قدمتها سالفا. التحقيقات التي فتحتها مصالح الأمن الحضري الرابع كشفت أن المرأة سالفة الذكر كانت تربطها علاقة مع شخص وقد حملت منه بطريقة غير شرعية.

ع. صاولي

وزير الطاقة يكشف خلال زيارة ميدانية لموقع تنقيب

الدولة تبحث عن البترول في تيارت وعين الدفلى والبويرة

كشف وزير الطاقة، مصطفى قيطوني، عن الشروع في عمليات التنقيب على البترول بـ10 أحواض في بلديات جنوب البويرة، بداية من شهر جويلية القادم.

وقال قيطوني عقب زيارته، نهار أمس، لمواقع 8 آبار بترولية بوادي قطريني في بلدية ديرة، إن وزارة الطاقة كلفت كوكبة من الخبراء للشروع في عمليات التنقيب، بعد استكمال الدراسة الجيولوجية للمنطقة مع تزويد ذات المناطق بكل التجهيزات لإجراء عملية التنقيب ومضاعفة الإنتاج بالمواقع التي تم اكتشافها سنة 1948.

وحسب وزير الطاقة، فقد تمت برمجة ولايتي عين الدفلى وتيارت للشروع في عمليات التنقيب بها عن البترول، وذلك على مستوى عدة أحواض. وفي رده عن سؤال حول احتمال الزيادة في أسعار الطاقة كالكهرباء والغاز، قال الوزير قيطوني إن الأمر غير مطروح حاليا، «ولكن حتمية السوق الاقتصادية تفرض علينا الزيادة في سعر الكهرباء والغاز»، وتمس إجراءات الزيادات -حسبه- الصناعيين والمستثمرين وأكبر مستهلكي الطاقة. كما نفى الوزير تجميد مشاريع القطاع الخاصة بالغاز والكهرباء، وأوضح أن ذات المشاريع تم تأجيلها فقط، وفي رده عن سؤال حول ملف الغاز الصخري، قال الوزير إن الملف قيد الدراسة من دون أن يعطى تفاصيل أكثر. للإشارة، فقد عاين الوزير خلال زيارته لولاية البويرة عدة مشاريع، منها مشروع استبدال أنابيب حاسي الرمل -بجاية بعين الحجر غرب البويرة، وتتولى المشروع مقاولة جزائرية، إلى جانب تفقده للمحطة البترولية بوادي قطريني بديره وكذا محطتي توزيع الكهرباء في كل من وادي البردي واليتان بسعاريج شرقي البويرة.

بوعلام هبول

أمن العلمة يحقق في قضية صب رواتب طبيبة في عطلة طويلة بسطيف

فتحت مصالح الأمن الوطني بالعلمة في سطيف تحقيقا في قضية ثانية بمؤسسة الصحة العمومية الجوارية بالعلمة، وتم الاستماع لبعض الأطراف المعنية في القضية مثل مصلحة المستخدمين، وتتعلق بتقاضي طبيبة في عطلة طويلة المدى أجرتها الشهرية لمدة سنة ونصف.

وحسب مصادر «النهار»، فإن القضية تم اكتشافها عن طريق موظفة، بعد أن تقدمت الطبيبة إلى إدارة المؤسسة، أين أشفقت هذه الموظفات لحالتها الصحية وطلبت منها إيداع عطلة بسبب حالتها الصحية المتدهورة، لكن الطبيبة أخبرت الموظفة بأنها في عطلة مرضية طويلة المدى منذ سنة ونصف، وأنها تقدمت لإيداع تمديد العطلة، حينها استغربت الموظفة من الطلب، خاصة وأنها على علم بأن الطبيبة يتم كل شهر إيداع مرتبها الشهري في حسابها البريدي، أين قام مدير المؤسسة بفتح تحقيق في القضية وتبين صب أكثر من 164 مليون سنتيم كمستحقات أجرتها الشهرية منذ سنة ونصف، كما قام بكل الإجراءات من أجل مباشرة عملية استرجاع هذا المبلغ من حسابها البريدي بالتنسيق مع أمين الخزينة حسب الإجراءات المعمول بها، خاصة أن الطبيبة لم تقم بسحب هذا المبلغ، ولم تكن على علم بأنه يتم دفع أجرتها بصفة منتظمة، كما تم إعداد تقرير تفصيلي عن القضية إلى مديرية الصحة، من جهته، مدير المؤسسة أكد في اتصال بـ «النهار» أن القضية كانت قبل التحاقه بهذه المؤسسة وأن التحقيق القضائي سيأخذ مجراه.

الجدير بالذكر أن هذه القضية جاءت تزامنا مع القضية الأولى التي تتعلق بالممرضة التي تلقت أجورها الشهرية لسنة كاملة وهي في عطلة، حيث لايزال التحقيق متواصلا، خاصة وأن الممرضة لاتزال خارج الوطن وينتظر قدومها لاستكمال التحقيقات.

ص. بوشامة

ليلة رعب داخل مستشفى الأطفال بعد انقطاع للتيار الكهربائي في سطيف

انقطع، ليلة أول أمس، التيار الكهربائي بسبب خلل داخلي بمصلحة الاستعجالات الطبية بمستشفى الأطفال «مسعودة خرشي» بعي كعبوب في سطيف، الأمر الذي أحدث حالة من الهلع وسط المرضى.

وحسب مصادر مطلعة، فإن انقطاع الكهرباء كان في الساعة السادسة مساءً، حيث قام عمال المستشفى بتصليح خلل الكهرباء على مستوى هذه المصلحة لينقطع مرة ثانية بمصلحة أمراض الصدر بنفس المستشفى لعدة ساعات، مما أحدث حالة من الخوف والهلع وبكاء الأطفال، وبسبب تأخر إصلاح الخلل أقدم القائمون على المستشفى على تحويل المرضى لجناح آخر إلى غاية إصلاح الخلل الذي تم استدراكه بعد حوالي الساعة الحادية عشرة ليلا، ولحسن الحظ، فإن التيار لم ينقطع على مصلحة الإنعاش، وإلا لكانت الكارثة بسبب تعطل بعض الأجهزة بجناح الأطفال بسبب شرارة كهربائية، أين تم حينها إجلاء 70 مريضا من طرف الطاقم الطبي وشبه الطبي ونقلهم إلى مستشفى الباز. وقد اتصلت «النهار» عدة مرات بإدارة المستشفى لكنها رفضت الرد.

ص. بوشامة

عقب طرد زميلة لهم بطريقة تعسفية

عمال "هالبيرتون" الأمريكية في إضراب عن العمل بحاسي مسعود

دخل حوالي 400 عامل في الشركة الأمريكية "هالبيرتون" بحاسي مسعود العاملة في مجال التنقيب والآبار البترولية، في إضراب عن العمل احتجاجا على التوقيف الذي وصفوه بالتعسفي لزميلتهم، بعد أن قضت حوالي 20 سنة عاملة في إدارة الشركة بعقد غير محدد المدة، وذلك عقب اللقاء الذي جمع ممثلي العمال بالإدارة، والذي تمحور حول تحسين أوضاعهم المهنية، حيث تحدثت المعنية عن مطالب العمال بحكم اتفاقها للغات الأجنبية.

ويبدو أن توقيف زميلتهم كان القطرة التي أفاضت كأس العمال التي امتلأت بالمشاكل المهنية، ليخلق الكثر من 400 عامل في إضراب للتعبير عن تضامنهم وتأييدهم من خلاله زميلتهم والمطالبة بعودتها للعمل من جهة، ورفع مطالب العمال للإدارة من جهة أخرى، والتي كانت محور اللقاء الذي جمع ممثلي العمال بإدارة الشركة في السابق، ومن أهمها تسوية عقود العمال وتحويل العقود من وكالات التشغيل إلى عقود تربط العمال بالشركة مباشرة، وكذا الزيادة في الأجر القاعدي بنسبة 40 من المئة ومراجعة أجر العمال الذين يعملون بنظام التناوب والتعويض عن الأضرار والأخطار المهنية، وتمكين العمال من منحة المنطقة ومراجعة منحة السفر التي لاتزال تعتمد على التسعيرة القديمة التي تقدر سعر الكيلومتر الواحد بـ 2دج، ويبدو حسب حديث العمال، أن الأنسة (ب.س) دفعت ثمن نقل مطالب العمال للإدارة، بأقدام الإدارة على توقيفها من دون وجود أي مبرر، ومن دون أن توجه لها تهمة تدل على أنها ارتكبت خطأ مهنيا يدعو إلى تسليط عقوبة الفصل عليها، حتى أنها لم تعرض على مجلس تأديبي للاستماع للتهم الموجهة إليها وتمكينها من الدفاع عن نفسها، حسبما ينص القانون، ومن دون إشعار مسبق أو تعويض، حسبما جاء في قرار الفصل الذي تسلمته، حيث رفض الأعوان السماح لها بالدخول إلى مقر الشركة بمنطقة إزارة في حاسي مسعود.

ب. سفيان

التحقيق تفرد بنشر تفاصيل ميدانية عن أكبر شبكة لسرقة المركبات

تفكيك «دولة داخل دولة» تنشط في 27 ولاية واسترجاع 73 سيارة مسروقة!

■ رأس العصابة استعمل تقنيات معقدة لتنظيم عمل شبكته وهيكلتها

■ البارون لأنوح تجسس على مكالمات أعوانه لتفادي الخيانة واستعمل عدة هويات لتضليل الأمن

فككت فرقة البحث والتدخل التابعة لأمن ولاية تيبازة أخطر شبكة إجرامية متخصصة في سرقة السيارات الفخمة وتزوير هياكلها القاعدية، وهي الشبكة التي كانت تتمتع بنشاط عبر 27 ولاية، وانتهت من ولاية برج بوعريريج وبا تضعيف دائرة مجانة مركزا لها.

حمزة ب.

أوقفت عناصر فرقة البحث والتدخل 26 شخصا متورطا، منهم 18 شخصا من ولاية برج بوعريريج و19 آخرين من ولايات الجاسة وعنابة وتبسة والجلفة وأدرار وصفاية وتم خلال العملية استرجاع 73 سيارة مركبة مسروقة من مختلف الأنواع والأحجام في عملية تعتبر الأكبر من نوعها على المستوى الوطني منذ سنوات.

تأطرة من الأجهزة 3 تكشف الشبكة الأخطر عالميا

بداية العملية التي أشرف على متابعتها رئيس أمن ولاية تيبازة مراقب الشرطة سليم جاي جاي، شخصيا، انطلقت من شكوى تقدم بها مواطن لتبليغ عن تعرض شاحنته للسرقة في طريق مقاطعة ومجهولة وهذا على مستوى بلدية الموادة شرق إقليم ولاية تيبازة انتقلت عملية البحث والتحري عن الشاحنة المسروقة التي تم استرجاعها في ظرف قصير، حيث ثبت أنها كانت متجهة نحو ولاية برج بوعريريج وتحديدا إلى رأس الشبكة المسطر المنتوج، الذي ينشط في مجال تزوير الهياكل القاعدية للسيارات والمركبات لسنوات طويلة من دون أن يكتشف أمره.

مجانة... مرجعا يكم في الملكية لتزوير وثائق المركبات

كانت المهمة الأولى لمقاصد «البارون» الملقب بالضبعة وتحت أي خطأ قد يسبح للبارون الأول في القضية بالفرار، محاولة الوصول إليه بشتى الطرق، غير أن حيلة المدعو «نتوح» الذي ظل ينشط لسنوات طويلة في مجال تزوير الهياكل القاعدية للسيارات والمركبات، مستغلا علاقاته بدائرة مجانة وبعد من بلديات برج بوعريريج، مكنته من تضليل مصالح الأمن لأشهر طويلة، خاصة أنه كان رفقة أعوانه يستعملون وسائل تكنولوجية متطورة منها تطبيقات على الهاتف المحمول تمكنه من التقصت على مكالمات أعوانه ومتابعة كل ما يقومون به، وهذا تجنبا لأي خطأ أو خيانة قد يؤديان إلى كشف أمره.

بطاقات تعريف بأسماء سفراء الأفارقة هدايا ملكية

وحتى لا تتمكن مصالح الأمن من تحديد الموقع الذي يتواجد فيه البارون، فتح المقصد من دائرة مجانة كان هذا الأخير يقوم باقتناء نسخ من بطاقات التعريف الوطنية بمبالغ مالية تتراوح بين 10 و15 ألف دينار، لاستعمالها في المكاتب الخاصة بالدوائر والبلديات لاستخراج البطاقات الرمادية وأيضا لاقتناء شرائح الهاتف وتوزيعها على أعوانه ومساعديه، حتى يتمكن من تضليل المحققين وضمان عدم الوصول إليه أو أحد من أفراد شبكته، وقال مصدر «النهار» إن البارون نتوح تمكن بطريقة السفورات الماضية، من تضليل مصالح الأمن لأشهر طويلة، حيث كان يتنقل بين 12 شقة مكونة من 12 شخصا، وقام طيلة أشهر بتدريبهم على مهام متفوقة منها سرقة السيارات والمركبات، كما أنه أنشأ فرقة خاصة بعمليات نقل هذه السيارات والمركبات من دون حدوث أي خلل على مستوى الطرقات وخاصة حواجز الأمن أين كانت مهمة هذه الفرقة هي ضمان وصول السيارات إلى برج بوعريريج من دون أي خطأ أو إشكال ليقضي دور هذه الفرقة بتسليم السيارات إلى فرقة الجراسة التي توجد بخط المركبات ومتابعة تحركات الفرق الأخرى وحراستها، قبل أن تقتفي العملية المعقدة عند فرقة تزوير الملفات الماضية ليقوم بعدها البارون بشتوح بيع تلك السيارات بعدا عن ولاية برج بوعريريج.

3 ڤكلم سرقت سيارتهم داخل عدالات العرش

ويكشف مصدر «النهار» أن من بين السيارات المسروقة التي جرى استرجاعها سيارات جديدة لم يتعد عداد سيرها الـ5 الاف كلم، أن هذه السيارات تم سرقتها من صالات العرض التابعة لعدة وكالات ولايات الجزائر العاصمة وبرج بوعريريج وصفاية ليضيف المصدر أن هذه السيارات هي من نوع، فولسفاغن وهيونداي وبرازيلا، وهو ما يؤكد احترافية عناصر الشبكة في تنفيذ عمليات السرقة. وقد قادت العملية التوصيل لمصالح أمن ولاية تيبازة إلى استرجاع عدد إجمالي يقدر بـ 73 سيارة ومركبة من مختلف الأنواع والأحجام وعبر 27 ولاية كاملة، فيما تم توقيف 26 شخصا متورطين في القضية يتحدرون من ولايات برج بوعريريج وغليزان وتبسة والجلفة وصفاية. وحتى تتجنب مصالح الأمن فرار أي من المتورطين، فإن عناصر فرقة «مجي أر أي» الأمن ولاية تيبازة وعددهم حوالي 60 فردا، مدعمين بعناصر الشرطة القضائية لأمن دائرة القليعة بالتوزع على مجموعات، حيث تفتش كل مجموعة إلى ولاية من الولايات التي تواجد فيها المتهمون وتم تنفيذ عمليات التوقيف في نفس التوقيت، بكل الولايات، وقد واجه عناصر فرقة البحث والتدخل عدة صعوبات، منها محاولة أفراد الشبكة استعمال العنف والمراوغة من خلفهم.

برج بوعريريج بوابة العاصمة لتمرير المسروقات

وخلال العملية تمكن المحققون من اكتشاف ورشتين سريتين لتفكيك محركات السيارات الفخمة لإعادة بيعها كقطع غيار، حيث تم استرجاع عدد كبير من المحركات داخل مرآب يأحد أحياء دائرة مجانة، وكان يتم تحويل هذه المحركات إلى قطع غيار وإعادة بيعها لتجار الجملة والتجزئة، كما تم اكتشاف ورشة أخرى على مستوى ضواحي بوإسماعيل، كانت تزود بمحركات السيارات الفخمة من أورشة الأولى المتواجدة على مستوى دائرة مجانة ببرج بوعريريج. وفي هذا الإطار أكد رئيس مصلحة الشرطة القضائية لأمن ولاية تيبازة عميد أول، أحمد الفتر أن هذه العملية النوعية التي أشرف عليها رئيس أمن ولاية تيبازة شخصيا، أكدت التكوين النوعي واحترافية عناصر أمن ولاية تيبازة وكفاءتهم في الميدان كما أشاد ذات المسؤول بالوسائل التقنية التي وفرتها المديرية العامة للأمن الوطني، من خلال تسخير كافة الإمكانات التي ساهمت في الإطاحة بهذه شبكة.

36 سجنا كمصير على مصنعي محركات الفخمة

وقد مثل، أمس، المتهمون الستة والثلاثون الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و55 سنة، أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة القليعة الذي أحال القضية على قاضي التحقيق الذي انطلق في سماع المتهمين الذين وجهت لهم تهم تتراوح بين تكوين جمعية إجرامية مختصة في السرقة والتزوير واستعمال المزور في مثلث فاصلة وتقليد أختام الدولة والأسفة الإدارية إشاعة ورشة لتفكيك السيارات.

محكمة جنايات ورقلة أغلقت ملفه أمس

العفو عن إرهابي من المنيعة في قضية الانضمام إلى حركة «أنصار الدين» في شمال مالي

قررت، أمس، محكمة الجنايات لمجلس قضاء ورقلة إدانة الإرهابي التائب المسمى «بيج»، البالغ من العمر 28 عاما الذي يتحدر من مدينة المنيعة في غرداية، لمتابعته في جنايتي الانخراط في جماعة إرهابية تنشط خارج التراب الوطني وحيازة سلاح مصنوع وذخيرة مصنوعة من دون رخصة من السلطة المختصة، فيما تم المصنوعة من قبل الهيئة القضائية تطبيقا لقانون المصالحة الوطنية، وقد التمس ممثل عن النيابة العامة تسليط عقوبة 20 سنة سجنا نافذا ومليون دج غرامة مالية، وقائع القضية تعود أطوارها إلى ديسمبر 2017، بعد تسليم الإرهابي نفسه للقطاع العسكري لولاية تمنراست وبحوزته سلاح من الأمن عثر على مخدرات وكميات من أحد المزورين «مفتي بدماء المنطقة

س. ربح

قضية مخدرات تكشف خيوط جريمة قتل العلطة خلود بالكدية في تلمسان

أمرت في الساعات الفليلة الماضية، النيابة العامة لمحكمة تلمسان، بإيداع 3 أشخاص الحبس المؤقت بخصوص جناية القتل التي اهتزت لها منطقة الكدية في تلمسان، نهاية الأسبوع المنقضي، والتي ذهبت ضحيتها الطفلة خلود ذات 8 سنوات، حيث أزهقت روحها عشيق أمها الطفلة بكيفية بشعة، مستعملا كل أشكال التعذيب والتنكيل بجثتها من كي بالنار إلى الخنق، لا لشيء سوى أن الطفلة البريئة كانت تزعجه بمداعبتها الملائكية من دون أن تعلم أن ذلك سيدبح حدا لحياتها على مرأى من والدتها التي صدمت سيناريو آخر لهذه الجريمة البشعة، محاولة تبرئة عشيقها، الذي وجه لها وإبلاغ التهديدات وهو يقتل فلذة كبدها خلال آخر ليلة قضاها برفقتها، أين تم تكييف «ط.كسيور» بتوصيل الجثة إلى تلمسان، وهناك قصت أم الطفلة على الأطباء رواية أخرى

س. مجاهد

حجز 4 قناطير ونصف قنطار من الكيف وتفكيك شبكة دولية لتهريبه إلى ليبيا

تمكنت مصالح الأمن المختصة في مكافحة الجريمة المنظمة بتلمسان من الإطاحة بعصابة دولية مختصة في التهريب الدولي للمخدرات على محور مغنية سيدو وهران العاصمة غرداية ومنها إلى الوادي ثم ليبيا، أين عالجت مصالح الأمن عمليات أولية مكنتها في البداية من اعتراض طريق مركبة محملة بـ30 كلغ من الكيف مع توقيف شخصين كانا مكلفين بتوصيل هذه الشحنة إلى العاصمة، وبعدها تم توسعة التحقيقات باستغلال الموقوفين في هذه العملية مما أسفر عن توقيف مركبة أخرى تراقبها سيارة ثالثة لفتح الطريق بضواحي مغنية والقزازات، الأمر الذي انتهى بضبط حمولة ضخمة من الكيف المقرب مقدرة بأكثر من قنطار من الكيف كانت مخبأة بإحكام في تجويف سري لمركبة تجارية، وسمحت التحريات في هذه الشبكة بتوقيف 4 أشخاص وحجز أكثر من 3 قناطير من الكيف بعد تفتيش مقارهم في مقاطعة متفرقة من التراب الوطني إلى جانب ضبط هوائت نقالة وسيارات من عائدات تبييض أرباح تهريب المخدرات التي كانت تهرب لاحقا خارج الوطن نحو ليبيا والشرق الأوسط بمسؤولات معتبرة، في انتظار ما سيتقيى إليه التحقيق وتقديم أطراف هذه القضية أمام النيابة العامة لمحكمة تلمسان.

س. مجاهد

عام حبسا غير نافذ للمديرة السابقة لديوان التطهير في سيدي بلعباس

نطقت، أمس، محكمة سيدي بلعباس بعقة سجنا غير نافذ عند المديرة السابقة لديوان الوطني للتطهير بولاية سيدي بلعباس، على خلفية تورطها في قضية سوء تسيير وجلة تحريك هذه القضية في أعقاب الشكوى التي قدمها ممون بسبب عدم تسديد فواتير، حيث كانت المصالح الأمنية قد فتحت تحقيقات معمقة، قبل تقديم المتهمة أمام العدالة التي نطقت بالحكم المذكور في حق المديرة السابقة لهذه المؤسسة.

ع. صالوفي

الأمن يحبط محاولة لإخراج سوق الصرف بالعمقة المغلقة

حجز 10 ملايين دينار تونسي مزورة في تبسة

أحبطت مصالح الشرطة بتبسة، في عملية نفذها رجال الأمن الحضري الرابع، محاولة إخراج سوق السود للعملة بمبلغ مالي مزورة من العملة الأجنبية من طرف شبكة إجرامية متكونة من 4 أفراد يتوزعون شبكيون تراوح أعمارهم بين متقاربي الإجرام ومسبوق قضائيا في قضايا مماثلة تحقق كلها بالتزوير وإعادة تداول المزور، وتنفيذ العملة الأجنبية وترويجها في الأسواق الوطنية، حيث تم استرجاع مبلغ من الدينار التونسي يقدر بـ 10 ملايين وهو ما يعادل 660 ألف دينار جزائري، حيث كان المبلغ مشكلا من الأوراق النقدية ذات فئة 10 و50 دينارا تونسيا.

العملية التي جاءت في إطار مكافحة مختلف أنواع الجرائم خاصة المتعلقة بالتجوال تم تنفيذها من طرف مصلحتي المصلحة الأمنية، حسب رئيسة مصلحة الاتصال والعلاقات العامة الملازم أول، عفيفة طبيب لراقتهان، عقب ورود معلومات مؤكدة عن تنقلات هذه الشبكة التي تضم طفلا قاصرا لم يتجاوز سن الثامنة عشر ربيعا، وهو ما جعلهم يكثفون تحرياتهم بناء على تحقيقات ميدانية، وبعد أيام من الترصد والتعقب، تم رصد خطة محكمة أعضائها كما بين ناجح أسفر عن إيقاع بالعناصر المشتقة فيها، وكانت النتيجة إيجابية بالعثور على المبلغ المالي الأجنبي المزور بحوزتهم، قبل ترويجه في سوق صرف العملة التي يقتطط بطريقة غير شرعية الكفة يستقطب يوميا المئات من الزوار، على اعتبار أن تبسة ولاية حدودية مع الجمهورية التونسية، وتعرف أسعار الصرف في هذا السوق انخفاضا طفيفا مقارنة ببافي الولايات الأخرى مما يجعلها أن تكون مقصد المسافرين من السياح والزائرين في الاستطلاع وزيارة الصحات وكذلك تجار المواد المختلفة. وأشارت ذات المتحدثة إلى أن التحقيقات لا تزال مستمرة من أجل التوصل إلى معرفة هوية أشخاص آخرين يمكن أن يكونوا ضمن الشبكة وكذا مصدر الأوراق والمكان الذي توجد فيه الأجهزة المستعملة. وخلال تقديم المتهمين أمام النيابة المحلية أمرت بإيداعهم الحبس المؤقت بينما أحيل رابعهم وهو القاصر أمام قاضي الأحداث.

سليم دريد

إدارة المستشفى قاضتهما بعد اقتحامهما المسكن الذي كان يشغله والدهما المتوفى

شابان يروّجان حبوب الإجهاض داخل منزل وظيفي في مستشفى مصطفى باشا

تابعت إدارة المستشفى الجامعي مصطفى باشا أمام محكمة سيدي امحمد، أمس، شقيقين في العقد الثاني من العمر، بملفين قضائيين أحدهما تعلق بالتعدي على الملكية العقارية والثاني جنحة العصيان والمتاجرة في حبوب الإجهاض، وهذا بعدما تجرأ المتهمان على اقتحام المسكن الوظيفي التابع للمستشفى مباشرة بعد صدور حكم طردهما منه فور وفاة والدهما، الذي كان يعمل عونا إداريا بالمستشفى، لتتمكن الشرطة من حجز كمية معتبرة من حبوب إجهاض داخل المسكن المعروفة باسم «سيتوتاك».

سهيلة ز

محاكمة المتهمين تمت غيابيا لعدم استخراج أحدهما من المؤسسة العقابية لتورطه في قضية أخرى، وتخلف المتهم الثاني عن المثول أمام القاضي، في ظل حضور الطرف المدني وهو الممثل القانوني لمستشفى مصطفى باشا الذي تمسك بمتابعة الأخوين.

وحسبما جاء في محضر الضبطية القضائية، فإن وقائع القضية انطلقت بعد أن صدر حكم قضائي يقضي بطرد المتهمين من المسكن الوظيفي التابع لمستشفى «مصطفى باشا»، بعد أن توفي والدهما الذي كان يعمل كعون إداري بذات المستشفى، غير أن المشتبه فيهما أقدما يوم الوقائع على اقتحام المسكن وتحويله إلى وكر للمتاجرة بحبوب الإجهاض بداخله، غير أن البلاغ الذي وصل مصالح

تصوير: نجم الدين سماتي

الأمن من المستشفى بوجود شخصين اقتحما أحد مساكنها الوظيفية، جعل عناصر الشرطة تتحرك لاتخاذ إجراءات طردهما من المسكن، وأثناء تنفيذ العملية حاول الشقيقان إبداء مقاومة عنيفة، في محاولة منهما ردع الشرطة، وإثر ذلك تم توقيفهما وإحالتهما على التحقيق القضائي بعد أن أسفرت عملية تفتيش المسكن عن العثور على كمية معتبرة من حبوب الإجهاض وخلال استجوابهما من قبل عناصر الضبطية القضائية، اعترفا منذ الوهلة الأولى بالتهم الموجهة إليهما، وعليه تم إعداد ملف قضائي ضدهما وإحالتهما بموجبه على محكمة سيدي امحمد، فيما أمر قاضي التحقيق بإيداع أحدهما الحبس المؤقت ووضع المتهم الثاني تحت الرقابة القضائية، في حين تأسس مستشفى مصطفى باشا طرفا مدنيا في القضية، لتتمسك ممثلته، أمس، في جلسة المحاكمة بمقاضاة المتهمين بعد تأكيدها على خطورة الوقائع، باعتبار عناصر التهمة ثابتة في حقهما، لتطالب بتعويض قدره مليون دينار فيما يخص قضية المتاجرة بحبوب الإجهاض وتعويض بقيمة 50 مليون سنتيم عن الملف الثاني المتعلق بالتعدي على الملكية العقارية، ولأم هذه المعطيات، تمسك ممثل الحق العام عقوبة عامين حبسا نافذا عن جنحة التعدي على الملكية العقارية، فيما طالب بعقوبة 10 سنوات حبسا نافذا عن تهمة المتاجرة في حبوب الإجهاض.

اقتاداه من محطة الخروبة إلى برج الكيفان لسرقة سيارته

ملازم أول بالقوات الجوية ضحية مسبوقين هدّداه بالذبح

تعرض ملازم أول للجيش بالقوات البحرية إلى محاولة قتل بشعة من قبل شخصين أرغماه على نقلهما من محطة خروبة التي كان بها إلى منطقة الباخرة المحطمة ببرج الكيفان، وذلك تحت طائلة التهديد بالسلاح الأبيض لسرقة سيارته، حيث قاما بالاعتداء عليه مسببان له عجزا لمدة 30 يوما.

ملابسات القضية تعود إلى، 11 جوان 2015، إثر مكالمة هاتفية تلقتها فرقة الدرك الوطني بالضفة الخضراء، مفادها تعرض شخص بوضاحي حي علي عمران المحاذي لغابة اسطمبول إلى اعتداء خطير، حيث عثر عليه وعلامات الاعتداء ظاهرة عليه وبالقرب منه سيارة من نوع «بيجو 207» مفتوحة الأبواب، كما ضبطت مصالح الدرك بالقرب من المكان المتهم الأمامي مشهرا سكينا في وجهه، فيما قام الثاني بالصعود على متن المقعد الخلفي وأجبراه على التوجه إلى برج الكيفان، حيث طلبا منه التوقف عند حي قصديري وقام المتهم الذي كان جالسا بالخلف بخنقه، فيما حاول هو نزع السكين من المتهم الذي كان جالسا بالقرب منه، ما سبب له جروحا، بعدها بإنزاله وتكبيله ومحاولة ذبحه، حينها خرج بعض سكان الحي القصديري وقاموا بإنقاذه وتوقيف أحد المتهمين، فيما لاذ الآخر بالفرار، حيث تم محاكمة المتهم الأول وإدانته بعقوبة 15 سنة سجنا نافذا، ليمثل المتهم الثاني بعد توقيفه بتاريخ، فيفري 2017، أمام محكمة الجنايات الابتدائية معارضا الحكم الغيابي الصادر في حقه عن تهمة محاولة القتل العمدي ومحاولة السرقة والتزوير. **جميلة.ق**

الأول المدعو «ك.ع» الذي تم توقيفه من قبل سكان الحي القصديري الذين تدخلوا من أجل إنقاذ الضحية قبل سرقة سيارته، فيما تمكن شريكه الثاني من الفرار، ولدى تفتيش الحقيبة الظهرية الخاصة بالمتهم، عثر بها على رخصة سيارة مزورة تحمل صورة المشتبه فيه الفار المدعو «ش.ن» وعلى شريط لاصق من الحجم الكبير وأربع حزم بلاستيكية.

ولدى سماع أقوال الضحية، صرح بأنه يوم الوقائع كان على مستوى محطة خروبة، حوالي الساعة الثامنة والنصف، في انتظار صديقه القادم من وهران لإيصاله إلى مطار هواري بومدين، تاركا جزءا من النافذة مفتوحا من أجل التهوية، حيث اقترب منه شخصان قام أحدهما بفتح الباب وتمكن من الجلوس في المقعد

أحد الجناة قام بتصوير عملية الاعتداء عليها

تحرير مراهقة من خميس مليانة اغتصبها صديقها مع رفاقه في جبال الشريعة بالبليدة

تمكنت مصالح الأمن الحضري لحي 1024، من إلقاء القبض على 4 أشخاص قاموا بإبعاد فتاة قاصر من مدينة خميس مليانة وتحويلها إلى ولاية البليدة والتداول على اغتصابها بمنطقة الشريعة السياحية وتصويرها بكاميرا هاتف نقال.

تفاصيل القضية تعود إلى اختفاء فتاة قاصر من ولاية عين الدفلى، بعدما ربطت علاقة غرامية مع شاب قام فيما بعد بإبعادها رفقة صديقه واتجها بها إلى ولاية البليدة بواسطة سيارة سياحية، ليقوما بعد ذلك بالتداول على اغتصابها في أعالي جبال الشريعة رفقة أصدقائهما، فيما قام أحد الجناة بتصوير الاعتداء بواسطة كاميرا هاتفه النقال.

مصالح الأمن وبعد ورود معلومات إليها عن تواجد المتهمين بالمنطقة والتعرف على هوياتهم تمكنت من توقيفهم وتحرير الفتاة.

وبعد التحقيق مع الموقوفين تم العثور بحوزتهم على لقطات فيديو توثق عملية الاعتداء، كما اعترف المتهمون بفعلتهم، ليتم تقديمهم للمثول أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة البليدة، والذي بدوره أحال ملفهم على قاضي التحقيق، ليأمر هذا الأخير بإيداعهم الحبس المؤقت في انتظار محاكمتهم، بعد أن وجه إليهم تهمة هتك عرض قاصر وإبعادها. **عادل.ع**

الضحية سرقت منه ماكنة الشواء بعد الاعتداء مباشرة

«سوكارجي» يتناول وجبة فطور ويرفض تسديد ثمنها ثم يكسر أسنان صاحب المطعم

أقدم شاب عشريني، كان تحت تأثير المخدرات الكحولية، على دخول أحد المطاعم الراقية بمنطقة القبة وتناول وجبة فطور بقيمة 800 دينار، وعند الخروج امتنع عن دفع قيمتها، والأخطر من كل هذا أنه أبرح صاحب المطعم ضربا متسببا في تهشيم أسنانه رفقة شريكه، وقد وجهت نيابة محكمة الجنح في حسين داي للمتهمين تهما ثقيلة تنوعت بين السرقة واستهلاك مأكولات من دون دفع ثمنها ومخالفتي الضرب والجرح العمدي، وتميزت مجريات محاكمة المتهمين الموقوفين رهن الحبس المؤقت بالمؤسسة العقابية في الحراش والمائلان بموجب إجراءات المثول الفوري، بإنكار التهم المنسوبة إليهما جملة وتفصيلا، وأفاد في هذا الشأن المدعو «ر.ف» بأنه توجه إلى المطعم الذي لا يبعد عن مقر سكنهم من أجل اقتناء «مطلوعة»، بعدها دخل في مناوشة مع صاحب المطعم الذي امتنع عن بيعها، وسرعان ما تطورت الأحداث إلى الضرب المتبادل، مؤكدا على ذات النحو أن صديقه تدخل لحمايته بعدما تلقى لكمة على مستوى العين، وبالاستماع إلى الضحية، أكد أن المتهم

المؤبد لشقيقين عن جناية الاختطاف والتعذيب وطلب فدية في المسيلة

شقيقه أخبره هاتفيا عن تعرض شقيقه إلى عملية اختطاف من قبل المتهمين في قضية الحال، وهذا بملهى ليلي «الروايال» في ولاية البويرة، مطالبين بفدية قدرها 120 مليون سنتيم مقابل إطلاق سراحه، وكانت الاتصالات الهاتفية من قبل المتهمين تصب حول الفدية المالية، وأنهم يتواجدون بإحدى الغابات في ولاية البويرة بعد أن قاموا باختطافه من ملهى ليلي، كما طالب المتهمان بإرسال المبلغ المالي الخاص بالفدية إلى صاحب سيارة أجرة سيتكفل بنقل الأموال، ليتم بعدها إطلاق سراح الضحية، وأشار والد الضحية لدى عناصر الضبطية القضائية إلى أن شجارا وقع بين ابنه المختطف والمتهمين، لكنه لم يودع شكوى لدى الضبطية القضائية، لتفتح عناصر أمن دائرة سيدي عيسى تحقيقا في القضية أفضى إلى توقيف المتهمين في قضية الحال، من جهته ممثل الحق طالب بتسليط عقوبة 20 سنة سجنا في حق المتهمين الثلاثة، وبعد المداولات نطقت المحكمة بالحكم الذي سبق ذكره بإدانة المتهمين بالسجن المؤبد وتبرئة الثالث. **سعد لعجال**

تم ضبط لوحة ترقيم وسند عبور مؤقت مزوّرين

توقيف مغترب حاول تهريب مركبة مستعملة من مرسيليا إلى الجزائر

تم محاكمة، أمس، أمام محكمة سيدي امحمد، مغتربا مقيما في فرنسا بتهمة التزوير واستعمال المزور في الرقم التسلسلي لسيارة وسند عبور مؤقت صادر من الإدارة بتيزي وزو، إلى جانب جنحة التهريب الدولي لمركبة، وهذا بعد أن تم ضبطه متلبسا يحاول إدخال سيارة مستعملة من نوع «سيتروان» إلى الجزائر عبر الميناء، ليُكتشف أن رقم تسلسلها مزور، مما استوجب إحالته على التحقيق مع حجز المركبة.

مثول المتهم أمام قاضي الجنح جاء وفقا لإجراء الاستدعاء المباشر، حيث صرح بأنه قام باقتناء السيارة محل المتابعة من صديقه بمارسيليا الذي يملك محلا لبيع السيارات، نافيا علمه بأن لوحة ترقيم السيارة مزورة، مشيرا في معرض أقواله إلى أن صديقه هو من تكفل بجميع الإجراءات في فرنسا، بعد أن قام بنقل السيارة إلى منطقة الجمارك بفرنسا بحكم معارفه، موضحا للقاضي في إطار اعترافه بعلمه أن السيارة مستعملة وليست جديدة، دفاعه تطرق خلال مرافعته إلى أن موكله تم متابعته بتزوير الرقم التسلسلي للسيارة، إلى جانب سند عبور مؤقت صادر من الإدارة بتيزي وزو، على الرغم من عدم وجود السند المزور في الملف القضائي، مشيرا إلى أن المتهم تم استغلاله من قبل صديقه بمرسيليا، وأن هذا الأخير قام بجميع إجراءات الجمركة بفرنسا حتى يسهل عملية عبور المركبة وحتى لا يتسنى للمتهم اكتشاف أمره، طالبا أمام هذه المعطيات تبرئة ساحة موكله مع استرجاع جواز سفره المحجوز، غير أن وكيل الجمهورية التمس تسليط عقوبة 5 سنوات حبسا نافذا في انتظار الفصل في الملف الأسبوع المقبل. **سهيلة ز**

عام حبسا نافذا للمهندسة دولة تورطت مع عصابة أفارقة في قضية «هيروين»

أدانت، أمس، محكمة الجنح في حسين داي، مهندسة دولة بعام حبسا نافذا رفقة «خباز»، بعد إعادة تكييف الوقائع من المتاجرة إلى جنحة استهلاك المخدر الصلب من نوع «الهيروين»، فيما سلطت ذات المحكمة عقوبة 7 سنوات حبسا نافذا وغرامة مالية بقيمة 100 ألف دج في حق مجوهراتي والرعية الأفريقية «مريم»، التي مؤنث أفراد العصابة بـ21 غراما من الهيروين، و6 أشهر حبسا نافذا لـ3 أفريقيين عن جنحة الإقامة غير الشرعية، فيما برّأت جميع المتهمين من جنحة تكوين جماعة أشرار. خيوط وملابسات القضية الحالية انكشفت بتاريخ: 2017/11/22، عندما حررت مصالح الضبطية القضائية لشرطة مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، بعد ورود إليها معلومة مفادها أن المدعو «م.ي» يقوم ببيع المخدرات على مستوى محطة البنزين في حسين داي بعدما اقتناها من رعية إفريقية تدعى «ماما فاطمة آنا»، وبعد عملية مراقبة وترصد أفضت إلى إيقاف المشتبه فيهم على متن سيارة من نوع «بيجو 207» بيضاء، حيث ضبط بحوزة المدعو «م.ي» على كمية من الهيروين بوزن 38 غ، رفقة المدعوة «م.أمينة» التي كانت تقود السيارة وضبط بحوزتها صفيحتا بها 15 قرصا من المؤثر العقلي «كيتيل» وقطعة من المخدرات، كما تمكنت مصالح الأمن من ضبط مشتبه فيه ثالث، ويتعلق الأمر بالمدعو ج.سمير، أفاد بأنه كان برفقة المتهمين لاقتناء 22 كبسولة «هيروين» بمبلغ 8 ملايين سنتيم من أجل الاستهلاك. **عقيلة.ق**

شقيقتان مهدّدتان بـ 6 أشهر حبسا بتهمة شتم كاتبة ضبط بمحكمة باب الوادي

التمس ممثل الحق العام لدى محكمة الشراقة توقيع عقوبة الحبس النافذ لمدة 6 أشهر وغرامة مالية بقيمة 20 ألف دج، في حق شقيقتين اتهمتهما كاتبة ضبط بمحكمة باب الوادي بسبها وشتمها وإيشح العبارات وأقبحها، تفاصيل القضية حسبما دار في جلسة المحاكمة، جاءت على أساس الشكوى التي رسّمتها الضحية لدى مصالح الأمن، تتهم فيها شقيقتين أجرت لهما شقة بسبها وشتمها وتهديدها بعد نشوب خلاف بينهن، وهو الجرم الذي أنكرته المتهمتان عن نفسيهما جملة وتفصيلا خلال مثولهما، أمس، أمام القاضي الجزائي، مؤكدتان أن الضحية المزعومة من تقوم بتهديدهما بزجهما في السجن كونها كاتبة ضبط بمحكمة باب الوادي ولديها نفوذ بمحكمة الشراقة، تتلتمسا إفادتهما بالبراءة. **فايزة.ع**

شاب يهدد خطيبته السابقة بتشويه وجهها لأنها ارتبطت بآخر

تعرضت فتاة في العقد الثالث من العمر، إلى التهديد بتشويه وجهها من قبل خطيبها السابق الذي حطم لها سيارتها وسلبها مبلغ 20 ألف دج، انتقاما منها لارتباطها بآخر بعد انفصالهما.

تفاصيل القضية حسبما دار في جلسة المحاكمة، جاءت على أساس الشكوى التي تلقتها مصالح أمن ولاية الجزائر من قبل فتاة، تفيد بتعرضها إلى التهديد بتشويه وجهها من قبل خطيبها السابق الذي حطم لها سيارتها وسلبها مبلغ 20 ألف دج، انتقاما منها على ارتباطها بشخص آخر، الذي دخل معه في عدة مناوشات بسبب مضايقته لها، وعلى هذا الأساس، تم فتح تحقيق في القضية أسفر عن إعداد ملف جزائي ضد المتهم بجرم السرقة والتهديد والتحطيم العمدي لملك الغير، أحيل بموجبه على العدالة للمحاكمة وفقا لإجراءات الاستدعاء المباشر، وخلال مثوله أمام القاضي الجزائي، أنكر الجرم المنسوب إليه جملة وتفصيلا، مؤكدا أن القضية كيدية من خطيبته السابقة التي طالبها بإرجاعه هداياه وسبلغا ماليا بقيمة 18 مليون سنتيم سلمه لها سابقا، موضحا أن صديقها الحالي من حرضها على مقاضاته انتقاما منه لوجود عدة خلافات سابقة بينهما، ليلتمس إفادته بالبراءة، واستنادا إلى ما تقدم من معطيات، التمس ممثل الحق العام لدى محكمة الشراقة توقيع عقوبة الحبس النافذ لمدة عامين وغرامة مالية بقيمة 100 ألف دج في حق المتهم. **فايزة.ع**

سيدة تقاضي زوجها وعائلته بتهمة ضربها وحرق شعرها بـ «ولاعة»

قيدت سيدة شكوى لدى مصالح الأمن بمنطقة عين النعجة في العاصمة، بعدما شاهدت ذرعا من تصرفات زوجها المشينة رفقة عائلته، حيث قام الزوج بتعنيفها واحتجازها، والأخطر من كل هذا قام بحرق شعرها وبدها محاولا رميها من نافذة الغرفة، كما تابعت الضحية عائلة زوجها من حماتها إلى أخوة زوجها وشقيقته، بعد المعاملة العدوانية التي تلقتها منهم. وسردت الضحية على مسامع المحكمة الجحيم الذي عانت منه طيلة فترة زواجها، سواء من طرف الزوج المدعو ش.ج، أو عائلته، مؤكدة على مسامع الحضور أن الوقائع تزامنت وشهر رمضان المعظم وبالضبط بتاريخ 14 جوان، حيث قام الزوج بكسر الزجاج وأصابها على مستوى الرجل، أين حررت لها شهادة طبية أثبتت عجزها عن العمل لمدة 8 أيام، ولم يتوقف عند هذا الحد، بل عنفها لمدة 3 أيام عن طريق حرق يدها وشعرها بولاعة وحاول رميها من نافذة المنزل، حيث التمست الضحية تعويضا بـ50 مليون سنتيم عن الضرر، وخلال الاستماع إلى المتهم وعائلته أنكروا الوقائع المتابعين بها جملة وتفصيلا، مؤكدا الزوج في هذا الصدد بالقول «من غير المعقول أن أعذبها بهذه الطريقة الوحشية وتقوم الضحية بطلب الرجوع إلى البيت الزوجية عن طريق قسم شؤون الأسرة بمحكمة الحال»، ملتمسا من المحكمة إفادته بالبراءة، وعليه وأمام هذه الحقائق، التمست النيابة العامة تسليط عقوبة 3 سنوات حبسا نافذا في حق الزوج وتسليط عقوبة شهرين حبسا نافذا وغرامة مالية بقيمة 20 ألف دج في حق أفراد عائلته. **عقيلة.ق**

تلقوا مبلغ مليوني سنتيم لكل واحد

هكذا تواطأ أعوان أمن مع عصابة لسرقة محل «زارا» بالمركز التجاري في باب الزوار

تواطأ عمال يشتغلون أعوان أمن ووقاية بالمركز التجاري في باب الزوار شرقي العاصمة، في سرقة محل «زارا» رفقة عصابة منها مسبوق قضائيا، وذلك من خلال ترك أبواب النجدة مفتوحة ليلا خلال فترة السرقة، التي طالت مخزن المحل بسرقة مبلغ 150 مليون سنتيم وأجهزة كمبيوتر مقدر ثمنها بـ42 مليون سنتيم، وقد منح مبلغ مليوني سنتيم لكل عون في المركز والمبالغ الأخرى اشترى بها المسارقين سيارة ودراجة نارية.

فتيحة عوالي

ملف هذه القضية حققت فيه فرقة الشرطة القضائية لباب الزوار، والتي توصلت إلى توقيف المشتبه فيهما بعد رفع البصمات والاستعانة بفيديوهات كاميرات المراقبة المنصوبة في مداخل المركز والمحل. وكشفت التحقيقات تورط كل من مسؤول الأمن والوقاية بالمركز التجاري لباب الزوار وعوني أمن معه، بعدما اتفقوا مع شابين أحدهما بطال والآخر مسبوق قضائيا، على تسهيل مهمة سرقة محل «زارا»، وذلك بمناسبة التخفيضات السنوية المقامة والتي عادت بالكثير من الأموال على المحل، وعليه دخل اللصوص إلى

مكان السرقة بعد أن ترك لهما أعوان الأمن سلالم النجدة مفتوحة، ولكن بعد عملية السرقة تم توقيفهما وإحالتهما على وكيل الجمهورية لدى محكمة الدار البيضاء، الذي بدوره حول الملف إلى قاضي التحقيق، الذي لايزال يحقق مع المتهمين الخمسة، حيث تبين أن المتهمين الاثنين اعترفا بالتهم المنسوبة إليهما، وقالا إن الأعوان قدموا المساعدة في السرقة مقابل مبلغ مالي، إلى جانب هذا فقد أكد أحدهما بأنه يسرق في كل مرة من المركز التجاري بتسهيلات من أحد أعوان الأمن، وفي هذا الصدد، أنكر الأعوان الفعل المنسوب إليهم، رغم أن الأدلة تدينهم بوجود صورهم في الفيديوهات خلال السرقة. وقد وجه قاضي التحقيق جنح تكوين جماعة أشرار والسرقة بالكسر والليل والتعدد وبتسخير مركبة للمتهمين، وتشير التصريحات إلى أن المتهمين الأولين أحدهما اشترى سيارة من نوع «ماروتي» بمبلغ 61 مليون سنتيم، والتي تم حجزها من قبل الأمن، والآخر اشترى دراجة تحطمت إثر حادث مرور. وعليه فإن التحقيق مفتوح لسماع الأعوان في الملف.

شقيقتان تقودان عصابة متجلببات مختصة في السرقة من المحلات بسكرة

أمر، أمس، قاضي التحقيق بمحكمة سيدي عقبة في بسكرة، بإيداع ثلاث شابات بينهن شقيقتان رهن الحبس المؤقت، بعد تقديمهن أمام وكيل الجمهورية إثر تورطهن في قضية السرقة بالتعدد عالجتها شرطة سيدي عقبة بالتنسيق مع الأمن الحضري السابع. حيثيات القضية تعود إلى تلقي أمن دائرة سيدي عقبة شكوى من صاحبة محل حول تعرض متجرها لعملية سرقة من مجهولين استهدفوا كمية من البضائع والسلع، بالموازاة مع ذلك، تقدم ثلاثة ضحايا آخرين بشكاويهم حول تعرضهم للسرقة بطريقة مماثلة، على إثرها باشرت الضبطية القضائية تحرياتها في القضية استنادا إلى تصريحات صاحبة محل اكتشفت قيام امرأة متجلببة بسرقتها، مما دفعها إلى الفرار رفقة شريكتيها على متن مركبة كانت في انتظارهم أمام المحل المستهدف، وبتكثيف عملية البحث أوقفت السيارة محل الشبهة من عناصر الأمن الحضري السابع، أين ضبط على متنها ثلاث نساء في الثلاثينات من العمر، وخلال تفتيش المركبة عثر على أفرشة وأواني، بالإضافة إلى مواد تجميل وعطور اتضح أنها مسروقة، ليتم تحويل المشتبه فيهن الثلاث رفقة السائق إلى التحقيق، حيث تبيّن قيامهن بالتنقل على متن سيارة أجرة وترصد المحلات لتقوم إحداهن بتمويه صاحب المحل فيما تستولي شريكتيها على المسروقات وإخفائها تحت ملابسهن، كما كشف التحقيق قيام الموقوفات بارتداء البرقع والجلباب خلال السرقات كحيلة منهن لإبعاد الشبهات، قبل وقوعهن في قبضة الشرطة.

عمار. ل

الضحية كان في حالة سكر وأحد الجيران دفعه على الحائط

وفاة شاب بعد 5 أيام من مناوشات مع جيرانه بسلالم العمارة في تيبازة

أوقفت، مساء أمس، مصالح الدرك الوطني لفرقة بواسماعيل، 3 أشخاص يجري التحقيق معهم بشأن واقعة وفاة الشاب «علي.م» البالغ من العمر 33 سنة والقاطن بحي لومبار في بواسماعيل، وهذا بعد مناوشات جمعته مع جيرانه ليلة الخميس عمد فيها أحد الجيران إلى دفعه على الحائط. حيثيات القضية، حسبما أفادت به مصادر موثوقة لـ«النهار»، تعود إلى ليلة الخميس الماضي عندما عاد المدعو «علي.م» إلى شقته في حي لومبار. بأعالي بواسماعيل في حالة متقدمة من السكر، وهنا بدأ يطلق في وابل من الصراخ والشتائم جعل الجيران يخرجون من منازلهم، وهذا لتوقيفه عند حده، غير أن الملاسنات الكلامية بين الجيران والضحية سرعان ما تطورت وجعلت أحد الجيران يقوم بدفع الضحية على الحائط من دون أن يسقط على سلالم العمارة. وبعد إفتراق الجيران قام الضحية بالتنقل إلى مستشفى القليعة، أين وجد أنه أصيب في الرأس بفعل احتكاك خلفية الرأس مع الحائط بفعل دفعه من أحد الجيران من دون أن يقوم أي طرف بتبليغ مصالح الأمن عن الواقعة التي انتهت أمس بوفاة المعني. ومن جهة أخرى، أفاد مصدر موثوق لـ«النهار» أن شهادات الجيران حول الواقعة كانت متطابقة 100 من المئة، في الوقت الذي حاول أهل الضحية التأكيد لمصالح الدرك الجهة أن الضحية توفي بعد دفعه وسقوطه على سلالم العمارة.

حمزة. ب

عمال مؤسسة أشغال البناء للجنوب الغربي يحتجّون أمام مقر ولاية البيض

احتج، أمس، العشرات من عمال مؤسسة أشغال البناء للجنوب الغربي في ولاية البيض، مطالبين الجهات المعنية بالتدخّل من أجل السماح لهم بإنشاء فرع نقابي بالمؤسسة تابع للاتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث أن المشكل المطروح، هو عدم الاتفاق على من يمثل العمال بين الجهتين، بعد أن رفضت الاتحادية الولائية الإعلان عن عقد اجتماع لهذا الغرض. العمال تم استقبالهم من قبل الجهات المعنية بالولاية، أين ورفع انشغالاتهم للوصاية. يذكر أن عمال المؤسسة كان لديهم مشكل أجور، حيث تدخل والي البيض في وقت سابق من أجل إسناد مشاريع لهذه المؤسسة، التي خرجت من عنق الزجاجة، وفي هذا الشأن، أكد المدير العام حسين مناد أن العمال تلقوا شهريين من رواتبهم المتأخرة في انتظار تسوية وضعيتهم المالية.

نورالدين بالبشير

درك تلمسان يحجز 3 ملايين أورو مزورة وأوراق ائتمان مهربة من المغرب

أمر، في الساعات الأخيرة، قاضي التحقيق بوضع تاجر رهن الحبس المؤقت، فضلا عن وضع 3 شركاء له تحت الرقابة القضائية، مع ضبط وإحضار رعايا أفارقة في واحدة من القضايا الجنائية الثقيلة التي عالجتها فصيلة الأبحاث والتحريات التابعة للدرك الوطني في تلمسان، أين حالت دون إغراق ولايات غرب ووسط البلاد بشحنة هائلة من العملة الصعبة المزورة، قدرت مراجعنا قيمتها الإجمالية في حدود 3 ملايين أورو. انكشفت خيوط هذه القضية بعد ضبط سيارة بناحية منصورة على متنها 4 أشخاص ينحدر ثلاثة منهم من الجزائر العاصمة، حيث عثر بحوزتهم على 13 حزمة بها قصاصات ورقية مزورة من العملة الصعبة، لتنتهي الأبحاث بتشميع ورشة سرية، تمكن رجال الدرك بعد مداهمتها من استرجاع عتاد إعلام آلي متطور فضلا عن شحنة معتبرة من الورق الائتماني المستعمل في صناعة الأوراق النقدية، حيث أثبتت التحريات أنه دخل التراب الوطني من المغرب عبر التهريب، وذلك على يد «حرّاقة» أفارقة من النيجر ومالي، وحجز المحققون في نفس العملية 6500 قصاصة ورقية تستعمل في تزوير العملة، علاوة على حقيبة مموّهة بزهاء 3 ملايين أورو كانت مرشحة للترويج في الجزائر العاصمة وضواحيها.

س. مجاهد

الدرك يحجز 1.5 مليار مزورة ويوقف أكثر من 10 متورطين في قسنطينة

وضعت فصيلة الأبحاث للدرك الوطني بقسنطينة، حدا لعصابة أشرار تنشط ببلدية الخروب، وأوقفت أكثر من 10 أفراد منها، ضبط بحوزتهم 8590 ورقة نقدية مزورة حاولوا بوساطتها إغراق السوق المحلي بمبلغ مالي ضخم من العملة المزورة فاق 1.5 مليار سنتيم، وهي العملية التي جاءت بناءً على معلومات تلقّتها فرقة الدرك، تفيد بتواجد عصابة مختصة في تزوير الأوراق النقدية، ليتم مباشرة التحريات التي مكنت من تحديد هويات المتورطين ومكان تواجدهم، ليتم توقيفهم تواليا وحجز المبالغ المذكور من الأوراق المزورة، وتحويل الموقوفين للتحقيق لكشف هويات باقي أفراد العصابة وحجز الوسائل المستعملة في عملية التزوير، وكذا تحديد الوجهة التي كانت ستستغل المحجوزات، قبل تقديم الموقوفين أمام النيابة المحلية للنظر في وضعيتهم.

أحسن. ب

شاب يزوّر رخصة سياقة ويبيع سيارة شقيقه في قصر الشلالة بتيارت

أودع قاضي التحقيق لدى محكمة قصر الشلالة في تيارت، شابا الحبس المؤقت لتورطه في قضية تزوير وثيقة رسمية والتصرف في ملك الغير من دون وجه حق. تفاصيل القضية تعود عندما تفاجأ الضحية بشخص يقود سيارته، وبعد استفساره اكتشف أن المعني قد اشترى مركبته من شقيقه، وهو الخبر الذي أثار استغرابه عن الطريقة التي تمت بها عملية البيع كون السيارة ملكه وتحمل اسمه، مما جعله يرفع شكوى لدى مصالح الأمن التي استدعت شقيق الضحية، وتبين أن هذا الأخير قام بتزوير رخصة سياقة شقيقة لإتمام عملية البيع من دون علمه، ويعتقد أن الذي قام بشراء المركبة كان على دراية بالعملية، وبعد الانتهاء من الإجراءات تم تقديم المتهمين أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة قصر الشلالة، الذي أحالهما على قاضي التحقيق الذي أودعهما الحبس في انتظار محاكمتهما.

مالك جلباني

الشرطة تمكنت من توقيف 5 أشخاص بعد مطاردة على طريقة الأفلام

حجز شاحنة معبأة بالسيوف والعصي وملابس للتنكر في مغنية

احبطت، ليلة أول أمس، مصالح الشرطة القضائية لأمن دائرة مغنية الحدودية غربي تلمسان، اعتداءات إجرامية كان مسلحون على متن شاحنة من نوع jmc ينوون تنفيذها وسط المدينة، وبعد المعلومات الواردة إلى قوات الشرطة حول هذه الشاحنة المشبوهة، تم توقيفها بعد مطاردة هوليودية، وهذا عقب حالة الهلع التي أثارها ركاب هذه الأخيرة وهم يجوبون شوارع المدينة الحدودية، بعد معالجة هذه الإفادات، تم وضع خطة محكمة لمحاصرة هذه المركبة التي تم توقيفها لاحقا، أين تم القبض بداخلها على 5 مشتبه فيهم بينهم شقيقان، هذا، وبعد تفتيش الشاحنة تم ضبط أسلحة بيضاء من الحجم الكبير وبراقع نسوية تستعمل في التنكر، حيث تم تقديم هؤلاء أمام محكمة مغنية وفق إجراءات المثول الفوري، أين تم إيداعهم الحبس المؤقت في انتظار محاكمتهم. من جهة أخرى، فككت شرطة تلمسان شبكة إجرامية تنشط في ترويج المخدرات بإقليم الكدية والحناية، حيث مكنت العملية من توقيف 4 تجار مخدرات تتراوح أعمارهم بين 20 و27 سنة، وأسفرت عملية الاختراق عن ضبط أكثر من 23 غ كيف، فضلا عن حجز شفرات «كيتور» لتقطيع المخدرات.

س. مجاهد

توقيف 5 أشخاص وحجز سلاح ناري بعد إحباط عمليتي تهريب في الوادي

تمكنت، أمس، مفرزة للجيش الوطني الشعبي بالقطاع العملياتي لولاية الوادي من توقيف خمسة مهربين وحجز سلاح ناري وشاحنتين ومركبة نفعية و175 قنطارا من حديد الخرسانة و47 قنطارا من مادة التبغ بالوادي وبسكرة، وذلك عبر عمليتين متفرقتين. وقد تمت العملية الأولى بعد ورود معلومات عن مهربين ينشطون بالجهة الشرقية لولاية الوادي، وبعد تحديد تحركاتهم، تم نصب كمين لهم على مستوى طريق الفيض الرابط بين الوادي وبسكرة، حيث أسفرت العملية عن توقيف شاحنتين محملتين بمادة التبغ قادمة من مدينة الرقيبة ومتجهة عبر طريق الفيض إلى بسكرة ومنها نحو مدينة سطيف. وفي العملية الثانية، والتي أسفرت عن حجز سلاح ناري، فقد تمت في نفس الجهة، حيث أوقفت مفرزة للجيش سيارة بها شخصان كانت محل شبهة بفتح الطريق للمهربين بالجهة الشرقية للولاية، وبعد عملية التفتيش عثر داخلها على سلاح ناري، ليتم تحويل من كان على متنها على التحقيق، فيما شرعت وحدة القطاع العملياتي في عملية تمشيط واسعة بكل من بلدية سدي عون والمقرن إلى غاية طريق الفيض بالجهة الشرقية لولاية الوادي.

إسماعيل. س

ضابط شرطة مزيفة تنصب على عشرات المواطنين وتسلبهم أموالهم في تبسة

نجحت الشرطة القضائية لأمن ولاية تبسة، أول أمس، في تحديد هوية وأوصاف مشتبه فيها، وهي امرأة في العقد الثالث من عمرها، أقدمت على انتحال صفة ضابطة شرطة رئيسة لأحد مقرات الأمن الحضري بمدينة تبسة، متورطة في عدة عمليات نصب واحتيال على مواطنين بمناطق عديدة داخل وخارج مدينة تبسة. وفور تلقي الشرطة القضائية لشكاوى الضحايا وإبلاغ وكيل الجمهورية لدى محكمة تبسة بالقضية، تم فتح تحقيق وبحث إلى غاية الإيقاع بضابطة الشرطة المزيفة باستغلال أحد الضحايا ينحدر من مدينة الكويف الحدودية، والذي كان ضحية نصب من طرف رئيسة الأمن الحضري التابع لأمن ولاية تبسة المزورة، وذلك عندما أقحمت نفسها في نزاع بين الضحية ومواطن آخر حول بيع وشراء مسكن عائلي، والتي تمكنت من النصب عليهما بعد إيهامهما بحل القضية مقابل مبلغ مالي لم يكشف عنه من طرف الجهة الأمنية، كون القضية قيد التحقيق إلى جانب مواطنين آخرين قدموا شكاوى ضد رئيسة الأمن الحضري المزيفة، في حين التحقيق متواصل والبحث عن ضحايا آخرين جاري، بعدما اقتحم الجنس اللطيف مختلف أنواع الإجرام، منها انتحال صفة إطارات الدولة، في انتظار الانتهاء من التحقيق وتحويل ملف القضية أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة تبسة لاحقا.

رابح. ل

حجز قرابة 4 قناطير من «الشمة» المغشوشة بالقصبات في باتنة

حجزت الفرقة الإقليمية للدرك الوطني بالقصبات في باتنة ما يقارب 4 قناطير من مادة «الشمة» المقلدة، مع توقيف شابين يبلغان من العمر 22 و24 عاما لتورطهما في ممارسة نشاط تجاري من دون القيد في السجل التجاري، وكذا انعدام الفوترة والتهرب الضريبي والغش والتدليس في مادة «الشمة»، وكان عناصر الفرقة قد وردتهم معلومات مفادها وجود مركبة نوع «رونو» مركونة بقرية «جرياط» بلدية القصبات ولاية باتنة على متنها شخصان مشكوك فيهما، ليتم على الفور تشكيل دورية والتنقل إلى عين المكان، وبعد تفتيش المركبة تم العثور على 13 كيسا بلاستيكيا أخضر اللون معبأة بمادة «الشمة» المقلدة، على إثر ذلك تم توقيفهما واقتيادهما رفقة المحجوزات والمركبة المستعملة إلى مقر الفرقة لمواصلة التحقيق، ومن ثم تقديمهما أمام وكيل الجمهورية بمحكمة نقاوس الابتدائية.

جيهان. ق

مجهولون يستولون على 30 رأس غنم في فجال بسطيف

تمكنت عصابة مجهولة العدد والهوية من سرقة 30 رأسا من الغنم ببلدية فجال في سطيف. العصابة استغلت ظرف الليل وتسللت إلى زريبة القطيع بمنطقة الجر بقرية أولاد دياب، وساقت القطيع إلى وجهة مجهولة. ولم يتفطن صاحب القطيع لعملية السرقة إلا في الصباح الباكر، عندما تفقد ماشيته، حيث قام بإيداع شكوى لدى مصالح الدرك الوطني برأس الماء، التي فتحت تحقيقا في القضية. للعلم، فإن عصابة المواشي كثفت من نشاطها هذا الشهر بالجهة الجنوبية، أين تمكنت من تنفيذ 4 عمليات واستولت على حوالي 40 رأسا من الغنم بقرى بلدية عين أزال.

ص. ب

6 | الأربعاء 14 فيفري 2018 الموافق لـ 27 جمادى الأولى 1439 هـ
النهار
الحدث

تضامنا مع مقاول لم يتلق مستحقاته

مواطنون يغلقون الطريق ومقر بلدية بسكرة

أقدم، أمس، مواطنون على غلق مقر بلدية بسكرة، تنديدا بما أسموه تجاهل وضعية مقاول دخل منذ أسبوع في اعتصام مفتوح أمام مدخل البلدية، احتجاجا على عدم تحصله على مستحقاته المالية بعد إنجازه مشروعين لتهيئة شبكة الصرف الصحي في عاصمة الولاية.

عمار . ل

أعرب المحتجون عن مساندتهم للمقاول المظلوم -حسبهم- مبدين غضبهم الشديد من تجاهل وضعيته رغم مرور أيام على بداية احتجاجه ومبيته في الشارع متحملا البرودة الشديدة كطريقة منه للاحتجاج على عدم تسوية وضعيته المالية، بعد إنجاز مشروعين لتهيئة شبكة الصرف الصحي استفادت منهما سابقا، حيث يؤكد المقاول أنه ضحية تصفية حسابات، بعد تبليغه عن تجاوزات للجهات القضائية موضحا أن خزينة البلدية رفضت تسديد مستحقاته الخاصة بإنجاز المشروعين بدعوى عدم أهليته للمشاركة في المناقصة كما تساءل عن طريقة قبول ملفه منذ البداية للمشاركة قبل التفطن لعدم أهليته خلال إنجاز المشروع الأمر الذي اعتبره مثيرا للشكوك وحرمه من مستحقاته المالية، قبل أن يقرر توقيف الأشغال احتجاجا على الوضعية، وخلال الوقفة الاحتجاجية، التي شلت مدخل البلدية بعض الوقت جراء تجمع أصدقاء ومقربي المقاول المحتج الذين شددوا على ضرورة تدخل الوالي قصد إيجاد حل للقضية، قبل أن يتحول المحتجون إلى الطريق الذي أغلقوه أمام حركة السير رافعين لافتات تندد بالظلم على حد قولهم. للإشارة، فإن أمين خزينة البلدية أكد تلقيه حوالة من رئيس البلدية لتسديد مستحقات المقاول لكن عملية التدقيق كشفت تحفظات دفعت مسؤول الخزينة إلى إعادة الحوالة من دون تمريرها، لتبقى القضية محل جدل بين أطرافها، في ظل تمسك كل جهة بشرعية إجراءاتها، في انتظار ما ستكشفه العدالة من تجاوزات حول القضية التي قد تورط عدة أطراف

مساعد تخدير يعتدي على طبيبة توليد داخل غرفة العمليات بسيدي عيسى في المسيلة

عاش ظهيرة أمس جناح العمليات بمستشفى كويسي بلعيش في سيدي عيسى بالمسيلة على حادثة قد تعتبر سابقة في مشوار المؤسسة الصحية. الحادثة تمثلت في اعتداء مساعد تخدير بلحي، في العقد الرابع من العمر على زميلته الطبيبة المختصة في جراحة وأمراض النساء والتوليد المدعوة «ح.ا»، البالغة من العمر 33 سنة، حيث تفاجأت الطبيبة ومن كان معها في غرفة العمليات أثناء إجرائها عملية قيصرية لإحدى الحوامل باقتحام زميلها الغرفة لينهال عليها ضربا، مسببا لها كدمات قبل أن يغمى عليها أمام دهشة من كانوا معها من مساعدين وممرضين، حيث جرى في وقت لاحق الاتصال بمصالح الأمن التي تنقلت واستمعت لكل من عاش الحادثة. وقد حاولت «النهار» التحدث إلى الضحية لكنها اعتذرت لكون حالتها الصحية لا تسمح غير أن شقيقها قال في اتصاله مع «النهار» إن أخته يشهد لها بالاحترام وحب العمل ولم يكن لها أي خلاف مع أي موظف أو عامل ولا حتى مع المعتدي مصرا على الذهاب بعيدا في القضية. وقد امتنعت إدارة المستشفى عن الإدلاء بأي تصريح طبقا لتعليمات الجهات الوصية على مستوى مديرية الصحة والسكان.

خالد عثماني

احتجاجا على الانسداد بالمجلس البلدي وإقصائهم من قائمة المستفيدين من مسكن

مواطنون يغلقون مقري بلديتي سفيان ونقاوس في باتنة

أغلق خلال الفترة الصباحية لنهار أمس عدد من المواطنين مقر بلدية سفيان بولاية باتنة احتجاجا على الانسداد الحاصل على مستوى هذه البلدية على مدار قرابة 3 أشهر، أي منذ الانتخابات المحلية الأخيرة المجراة في 23 نوفمبر الماضي وحسب المحتجين فإن الصراع الحاصل بين الأعضاء حول المناصب النيابية والهيئة التنفيذية أدخل البلدية في نفق مظلم، عجزت حتى السلطات الولائية عن إخراجها منه، ونتيجة لذلك الانسداد تعطلت مصالح المواطنين الذين اضطروا أخيرا إلى غلق مقر البلدية كورقة ضغط، علها تساهم في دفع الأعضاء المتصارعين إلى تشكيل الهيئة التنفيذية والنواب في أسرع وقت ممكن. وفي بلدية نقاوس احتج العشرات من المقصيين من الحصة السكنية الاجتماعية المقدرة بـ265 وحدة المعلن عنها أول أمس، حيث قال المحتجون إن نسبة عالية من المستفيدين هم من العزاب، في وقت دعا كل من رئيسي البلدية والدائرة المحتجين إلى التوجه إلى الطريقة القانونية في الاحتجاج والمتمثلة في ممارسة حق الطعن طيلة الأيام الثمانية التي تلي تاريخ تعليق قوائم المستفيدين وهو ما رفضه المحتجون على يقين منهم أن الطعن مجرد إجراء شكلي ألفوه منذ سنوات. من ناحية أخرى عبّر مواطنون آخرون عن ارتياحهم للأسماء الكثيرة التي وردت في القائمة والتي وصفوها بأنها فعلا تستحق الاستفادة خاصة فئة الموظفين ومعدومي الدخل.

سعيد حريقة

ممثلو فروع نقابية يغلقون مقر الاتحاد الولائي للعمال الجزائريين في خنشلة

تجمعت، صباح أمس الإطارات النقابية لمختلف الفروع المحلية ومكاتب التنسيق الولائي لنقابة شتى القطاعات داخل مقر الاتحاد الولائي للعمال الجزائريين، في حركة احتجاجية عارمة وصفت بالأضخم من نوعها، للمطالبة برحيل اللجنة الولائية للاتحاد وعلى رأسها رئيسها أحمد بعلوج، التي وصفوها بغير المشروعة كونها لا تتعدى صفة الانتقالية، بعد أن كلفت قبل نحو ثلاث سنوات بتحضير مؤتمر الاتحاد الولائي إلا أنها ظلت في مناصبها ومنحت لنفسها حق التعيين وإصدار قرارات الحل لهذا الفرع وتنصيب آخر والتصرف بكيفية مخالفة للقوانين النقابية والقانون الأساسي لنقابة الاتحاد العام، حسب البيان الذي أصدره المحتجون، الذين قرروا غلق ما وصفوه بالعلبة السوداء الممثلة في مقر الاتحاد الولائي، الذي يضم فضائح سوء التسيير وعقد الاتفاقيات وإبرام الصفقات النقابية على حساب العمال والإطارات، مؤكدين أن المنظمة في ظل هذا الوضع المتعفن قد آلت إلى ما يشبه غابة الوحوش يأكل القوي فيها الضعيف، ولا حياة فيها إلا لصاحب القوة والنفوذ المستمد من سلطات مختلف الإدارات، مشددين على ضرورة احترام الإرادة الغالبة لمختلف الفروع النقابية الشرعية بوجوب التغيير وإصلاح ما أفسده بعض المنحرفين عن المبادئ الأساسية للاتحاد، محذرين من تحمل المتشبثين بالمناصب غير الشرعية لمسؤولياتهم كاملة، في حال السير قدما في فرض أمر واقع يرفضه الجميع. رئيس اللجنة الولائية المكلفة بتحضير مؤتمر الاتحاد الولائي، أحمد بعلوج أوضح من جهته لـ«النهار»، أن احتجاج واعتصام ونداءات هؤلاء بالنسبة للاتحاد الولائي بمثابة لا حدث كونهم يمثلون فروعا وهيئات نقابية محلية لا شرعية لها، وكل القرارات التي يتخذها المكتب الولائي هو في صميم الشرعية المستمدة من إرادة القاعدة المركزية فيما نادى أعضاء آخرون من المكتب بتغليب لغة الحوار والبحث عن حلول وسطى مشتركة بين الجميع للحفاظ على المكاسب النقابية المحققة لفائدة العمال وللاتحاد العام في إطار القوانين.

عمر عامري

شقيقتان تقودان عصابة متجلبيات مختصة في السرقة من المحلات ببسكرة

أمر أمس قاضي التحقيق بمحكمة سيدي عقبة في بسكرة بإيداع ثلاث شابات بينهن شقيقتان رهن الحبس المؤقت، بعد تقديمهن أمام وكيل الجمهورية إثر تورطهن في قضية السرقة بالتعدد عالجتها شرطة سيدي عقبة بالتنسيق مع الأمن الحضري السابع، حيثيات القضية تعود إلى تلقي أمن دائرة سيدي عقبة شكوى من صاحبة محل حول تعرض متجرها المختص لسرقة من مجهولين استهدفوا كمية من البضائع والسلع، بالموازاة مع ذلك، تقدم ثلاثة ضحايا آخرين بشكاويهم حول تعرضهم للسرقة بطريقة مماثلة، على إثرها باشرت الضبطية القضائية تحرياتها في القضية استنادا إلى تصريحات صاحبة محل اكتشفت قيام امرأة متجلببة بسرقتها، مما دفعها إلى الفرار رفقة شريكتها على متن مركبة كانت في انتظارهم أمام المحل المستهدف وبتكثيف عملية البحث أوقفت السيارة محل الشبهة من عناصر الأمن الحضري السابع، أين ضبط على متنها ثلاث نسوة في الثلاثينيات من العمر وخلال تفتيش المركبة عثر على أفرشة وأواني بالإضافة إلى مواد تجميل وعطور اتضح أنها مسروقة ليتم تحويل المشتبه فيهن الثلاث رفقة السائق إلى التحقيق، حيث تبيّن قيامهن بالتنقل على متن سيارة أجرة وترصد المحلات لتقوم إحداهن بتمويه صاحب المحل فيما تستولي شريكتها على المسروقات وإخفائها تحت ملابسهن كما كشف التحقيق قيام الموقوفات بارتداء البرقع والجلباب خلال السرقات كحيلة منهن لإبعاد الشبهات، قبل وقوعهن في قبضة الشرطة.

عمار . ل

درك تلمسان يحجز 3 ملايين أورو مزورة وأوراق ائتمان مهربة من المغرب

أمر في الساعات الأخيرة، قاضي التحقيق بوضع تاجر رهن الحبس المؤقت، فضلا عن وضع 3 شركائه تحت الرقابة القضائية مع ضبط وإحضار رعايا أفارقة في واحدة من القضايا الجنائية الثقيلة التي عالجتها فصيلة الأبحاث والتحريات التابعة للدرك الوطني في تلمسان، أين حالت دون إغراق ولايات غرب ووسط البلاد بشحنة هائلة من العملة الصعبة المزورة قدرت مبدئيا قيمتها الإجمالية في حدود 3 ملايين أورو. انكشفت خيوط هذه القضية بعد ضبط سيارة سياحية مقصورة على متنها 4 أشخاص ينحدر ثلاثة منهم من الجزائر العاصمة، حيث عثر بحوزتهم على 13 حزمة بها قصاصات ورقية مزورة من العملة الصعبة لتنتهي الأبحاث بتقصي ورشة سرية تمكن رجال الدرك بعد مداهمتها من استرجاع عتاد إعلام آلي متطور فضلا عن شحنة معتبرة من الورق الائتماني المستعمل في صناعة الأوراق النقدية حيث أثبتت التحريات أنه دخل التراب الوطني من المغرب عبر التهريب، وذلك على يد محترفة، أفارقة من النيجر ومالي، وحجز المحققون في نفس العملية 6300 قصاصة ورقية تستعمل في تزوير العملة، علاوة على حقيبة مملوءة بزهاء 3 ملايين أورو كانت مرشحة للترويج في الجزائر العاصمة وضواحيها، فضلا عن استرجاع مساحيق ومبلغ مالي مقدر بـ120 مليون سنتيم لعملة سليمة تستعمل في اصطياد الضحايا الراغبين في مقايضة العملة الوطنية السليمة بالعملة الصعبة المزورة.

س. مجاهد

سكان حي الشواطين بالوادي يحتجون ويغلقون الطريق

احتج، أمس، عدد من سكان حي باب الوادي المعروف بحي الشواطين حيث أغلقوا الطريق الرابط بين بلدية الوادي المؤدي إلى الجهة الجنوبية بالولاية وأضرموا النار في العجلات المطاطية مطالبين مصالح البلدية بالتدخل وإلغاء عملية انتخاب رئيس الحي، التي تمت حسبهم بالتعيين وليس الانتخاب وفق ما ينص عليه القانون مطالبين رئيس البلدية بالتدخل ووضع حد لما وصفوه بالتلاعب في عملية تعيين رؤساء الأحياء، حيث أن عملية تعيين رئيس الحي تمت من دون أي إعلان مسبق ولم يعلم السكان بها، وفور بلوغ مسامعهم بتواجد مصالح البلدية المعنية بعملية انتخاب رئيس الحي، توجه أعيان المنطقة إليها، مطالبين بتأجيل العملية لحين إبلاغ السكان حتى يكون الحضور عاما ويعلم الجميع بها، لكن حسب قولهم، فإن المكلفين من طرف البلدية في هذا الأمر أصروا على تعيين شخص محدد ورفضهم القاطع تأجيل العملية، الأمر الذي اعتبره السكان تعديا على حرياتهم ومخالفا للقانون، وطالبوا بإعادة الانتخاب من جديد وتعيين رئيس حي يحظى بتوافق جميع سكان حي باب الوادي.

إسماعيل . س

فلاحون يغلقون الطريق طلبا للكهرباء في لغروس ببسكرة

أقدم العشرات من الفلاحين ببلدية لغروس في بسكرة على غلق الطريق الذي يقطع مزارعهم نحو بلدية الدوسن بواسطة الحجارة وجذوع النخل، وراحوا يضرمون النار في العجلات المطاطية احتجاجا على تأخر مشروع مد واحاتهم بالكهرباء الفلاحية. وحسب عدد من الفلاحين فإن السلطات كانت قد وعدتهم قبل نحو ثلاث سنوات باستفادة المنطقة من ثلاثة كلم مزودة بثلاثة محولات كهربائية، ليفاجأ الفلاحون بعدها بأن المشروع يحتوي على 2 كلم ومحولين فقط، وهو ما اعتبروه لا يلبي حاجيات المنطقة التي تتربع على مساحات فلاحية شاسعة أصبحت مهددة بفعل عجز الفلاحين عن توفير مادة المازوت التي تعتبر المزود الوحيد بمياه السقي من الآبار المتفجرة بالمنطقة، يذكر أن المنطقة تتوفر على مركز لتوزيع الكهرباء لجهات مختلفة وحرم منها فلاحو المنطقة لأسباب مجهولة وقد وعد رئيس البلدية المحتجين بعقد لقاء مع السلطات المعنية في القريب العاجل لحل هذا المشكل.

علي حاب

رعيتان سوريان يحولان مسكنا إلى عيادة سرية لجراحة الأسنان في بسكرة

أوقفت أول أمس فرقة البحث والتدخل بأمن ولاية بسكرة، شخصين من جنسية سورية عمرهما 23 و[illegible] سنة امتهنا جراحة وتركيب الأسنان من دون رخصة. وأفاد مصدر «النهار»، أن العملية تمت إثر تلقي معلومات حول استغلال مسكن من شخصين أجنبيين كعيادة خاصة لطب الأسنان، على إثرها ترصد عناصر BRI للمنزل المشتبه فيه أين اتضح توافد عدة أشخاص للتداوي ليتم تبليغ النيابة التي منحت ترخيصا بمداهمة وتفتيش المسكن حيث ضبطت عناصر الشرطة أدوات ومواد طبية خاصة بطب وجراحة الأسنان بالإضافة إلى أموال بالعملتين الوطنية والأجنبية من عائدات نشاط المشتبه فيهما، ليتم تحويلهما على التحقيق مع إنجاز ملف جزائي ضدهما بتهمة مزاولة مهنة منظمة قانونيا من دون رخصة قبل تقديمهما للعدالة. للتذكير فإن العملية تعتبر الثانية بعد توقيف مصالح الدرك الوطني قبل بضعة أسابيع طبيبين سوريين بإقليم بلدية الحاجب، امتهنا طب وجراحة الأسنان بطريقة غير قانونية مستغلين سيارة سياحية في التنقل لمعالجة المرضى.

عمار . ل

قدموا من مختلف الولايات

طلبة معاهد التربية البدنية ينظمون مسيرة حاشدة وسط مدينة قسنطينة

نظم المئات من معاهد التربية البدنية عبر كامل ولايات التراب الوطني مسيرة حاشدة بولاية قسنطينة جابوا خلالها مختلف الشوارع الرئيسية بقلب المدينة، رافعين لافتات ومرددين شعارات تحمل جملة من المطالب الخاصة بمستقبلهم المهني، بعد حصولهم على شهادات التخرج. وأكد الطلبة لـ«النهار»، أنهم حشدوا لهذه المسيرة، خلال الأيام القليلة الماضية بحضور كافة المنتسبين لمعاهد التربية البدنية في مختلف الجامعات الجزائرية، وذلك لإيصال صوتهم للجهات الوصية، وهي الانشغالات التي تتمحور حول مختلف مستويات «الماستر» في تخصص التربية البدنية والرياضية وحرمانهم من المشاركة في مسابقات توظيف الأساتذة، بعد لجوء الجهات الوصية إلى استعمال الناجحين في القوائم الاحتياطية لتوظيفهم في المناصب الشاغرة على مستوى الأطوار التعليمية المعنية، وكذا مطلب توظيفهم بالطور الابتدائي مستنكرين توجيههم للدراسة في تخصص الرياضة، على اعتبار أن باب التوظيف مغلق في السنوات القليلة المقبلة بقطاع التربية، وهو ما يشكل غموضا في مستقبلهم المهني، مما دفعهم إلى تنظيم عدة حركات احتجاجية خلال الفترة الماضية تخللها غلق عدد من المعاهد، تمهيدا للحركة الاحتجاجية الحاشدة التي قرروا أن تكون قسنطينة ساحة لها، وهي التي عرفت خلال الأيام المنصرمة مسيرات عظمى لطلبة المدرسة العليا للأساتذة. جدير بالذكر أن المسيرة عرفت تواجدا أمنيا مكثفا تم خلاله السيطرة على خط السير وغلق بعض المسالك باتجاه مقر ديوان الوالي.

لحسن . ب

رئيس بلدية أبو الحسن بالشلف يستقيل من منصبه

علمت «النهار»، من مصادر موثوقة، عن إقدام رئيس بلدية أبو الحسن 30 كلم شمال ولاية الشلف، فكراس عبد القادر على تقديم استقالته رسميا، أول أمس، من رئاسة المجلس الشعبي البلدي، وذلك عن قناعة لمتاعب صحية منعته من مواصلة مهامه. وكشفت ذات المصادر أن رئيس بلدية أبو الحسن ينتمي إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي علما أن استقالته سجلت بصفة رسمية أمام الجهات الإدارية والمعنية بولاية الشلف.

س. بلموسين

الحدث — النهار — الأربعاء 14 فيفري 2018 الموافق لـ 27 جمادى الأولى 1439 هـ — 3

كانت تختار عناصرها من التونسيات لإرسالهن في مهمات إلى البرازيل

هكذا تمت الإطاحة بشبكة «سارة المروكية» المختصة في إغراق الجزائر بالكوكايين

■ فطنة جمركية بالمطار أحبطت محاولة لتهريب 600 غ من الكوكايين في ملابس داخلية

فصلت سهيمة أمس، محكمة الجنايات الابتدائية بالدار البيضاء في العاصمة الملف الجنائي المتعلق بشبكة دولية عابرة للحدود مختصة في المتاجرة في الكوكايين، تتكون من 5 متهمين منهن رعية تونسية وتقودها امرأة من جنسية مغربية تدعى «سارة».

جميلة .ق

ملابسات القضية تعود لتاريخ 17 نوفمبر 2015، حين تمت عملية مراقبة على مستوى المطار الدولي هواري بومدين لإحدى المسافرات، وذلك بعد الاشتباه في رعية تحمل الجنسية التونسية...

... مستوى المطار الدولي هواري بومدين. كما اعترفت المرأة التونسية أن «سارة المروكية» كانت تختار الفتيات اللواتي يحملن الجنسية التونسية للعمل معها، وذلك لعلمها أنه لا توجد تأشيرة دخول بين تونس والبرازيل...

... كشفت عملية التفتيش عن وجود أكثر من 600 غ من الكوكايين داخل حمالة الصدر مقسمة على كيسين، وعليه باشرت مصالح الشرطة التحقيق مع الرعية...

... وعليه التمس النائب العام توقيع عقوبة 20 سنة سجنا نافذا في حق التونسية مع 5 ملايين دج غرامة مالية، لتديها المحكمة بتوقيع عقوبة 10 سنوات سجنا نافذا.

عام حبسا نافذا لشاب اقتحم مسجدا حاملا راية تنظيم «داعش» في المسيلة

أدانت، أمس، محكمة الجنايات الابتدائية بمجلس قضاء المسيلة، متهما بعام حبسا نافذا وغرامة مالية قدرها 10 ملايين سنتيم عن جناية الإشادة بأفعال إرهابية وتخريبية. وبالعودة إلى القضية التي عالجتها مصالح أمن ولاية المسيلة في 14 جوان 2017، فقد تلقت الضبطية القضائية لأمن ولاية المسيلة اتصالا من أعضاء الجمعية الدينية لمسجد «مصعب بن عمير»، المتواجد بحي 304 مسكن، للتبليغ عن وجود شاب يلبس لباسا رياضيا يحمل معه راية خاصة بالتنظيم الإرهابي «داعش»، مصرحا بأن «الوقت قد حان للجهاد وإقامة الدولة الإسلامية»، ليتم توقيفه والتحقيق معه. وفي جلسة المحاكمة، أكد المتهم أنه مدمن على المخدرات وأنه لا يتذكر أي شيء، مضيفا أنه كثيرا ما يتم تكفيره يكون قلم بها، مشيرا إلى أنه لا يتذكر ما حدث يوم الواقعة التي يحاكم من أجلها. من جهته، أكد ممثل الحق المدني أن المتهم جاء إلى جلسة المحاكمة من أجل تبيان أنه لا علاقة له بالقضية وأنه لا يتذكر ما حدث، موضحا أن والد المتهم تبرأ من أفعال وتصرفات ابنه. ليلتمس 10 سنوات سجنا وغرامة مالية قدرها 300 ألف دينار جزائري في حق المتهم.

سعد تعبادل

الإرهابي «أبو رقية» يسلم نفسه لقوات الجيش في تمنراست

سلم الإرهابي المدعو «أ. ح»، والمكنى «أبو رقية»، نفسه إلى مصالح الأمن العسكري التابعة لقوات الجيش الوطني الشعبي بالناحية العسكرية السادسة، وبحوزته سلاح رشاش من نوع...

... الجيش الوطني الشعبي، واستفادوا من ميثاق السلم والمصالحة، وساعدوا في دعوة الإرهابيين...

عاصم بن محمد

فتاة وشابان وراء قتل شرطي بمحطة القطار في العفرون بالبليدة

علمت «النهار» من مصدر أمني موثوق أن جريمة القتل التي راح ضحيتها شرطي يبلغ من العمر 40 سنة بالقرب من محطة القطار بالعفرون غرب ولاية البليدة خلال الأيام الماضية، قد تم تحديد مرتكبيها...

عادل .ح

توقيف مفتش رئيسي بمديرية التجارة متلبسا بتلقي رشوة في وهران

تمكنت عناصر من أمن دائرة عين الترك في وهران من الإطاحة بمفتش رئيسي للتحقيقات الاقتصادية بمديرية التجارة لعين الترك متلبسا بتلقي رشوة...

س. كريمة

تفكيك قنبلتين في تبسة وقوات الجيش تمشط المناطق الحدودية مع خنشلة

تتواصل عمليات تمشيط وحدات الجيش الوطني الشعبي منذ مطلع الأسبوع الماضي، بمنطقة أم الكماكم جنوب بئر العاتر...

ر. ل

حجز سلاح ناري و93 خرطوشة داخل منزل كهل في بسكرة

ضبطت الفرقة المتنقلة للشرطة القضائية في سيدي خالد ببسكرة بندقية صيد و93 خرطوشة وكمية من البارود...

عمار. ل

الضحية كان بصدد منحه وجبة عشاء

شخص بلا مأوى يطعن موظفا بمديرية النشاط الاجتماعي بعدما حاول مساعدته في باتنة!

■ كاميرا «النهار» رافقت الحملة التضامنية ورصدت بالصور عملية الاعتداء

تعرض ليلة الإثنين إلى الثلاثاء، موظف بمديرية النشاط الاجتماعي لولاية باتنة إلى إصابة بسكين على مستوى الذراع الأيمن، إثر اعتداء تعرض له من طرف شخص من دون مأوى في الستينيات من العمر بحي الزمالة في وسط مدينة باتنة...

فجأة أستل سكينا من تحت سترته وطعن به ذراع الضحية الذي تم نقله مباشرة إلى مستشفى باتنة الجامعي، أين تمت إخاطة جرحه...

سعيد .م ريقة

سيتم خلالها الاتفاق على مقترحات موحدة حول مشروع قانون المهنة

جمعية عامة لنقابة محامي العاصمة لدراسة مقترحات لقاءات الأعمدة

يجتمع محامو نقابة العاصمة في جمعية عامة لمناقشة المقترحات التي أفرزتها لقاءات الأعمدة التي تنتهي غدا الخميس، أين سيتم وضع الصيغة النهائية لمسودة مشروع قانون المهنة وفق رؤية نقابة العاصمة، التي بدورها تقوم برفعها إلى مجلس اتحاد المحامين لمناقشتها والتوفيق بينها وبين مقترحات باقي النقابات الأخرى للخروج بمشروع موحد يتم رفعه إلى الجهة الوصية...

موسى. ب

نشر تعليقات تحريضية وتكفيرية في مواقع إلكترونية وصفحات «الفايسبوك»

عام حبسا نافذا لمصلح هواتف نقالة بتهمة الإشادة بـ«داعش» في سكيكدة

أدانت محكمة الجنايات الابتدائية بمجلس قضاء قسنطينة، أمس الثلاثاء، المتهم «ب. ح» البالغ من العمر 20 سنة، المتابع بجناية تشجيع الأعمال الإرهابية واستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال لنشر أفكار جماعة إرهابية، بعام حبسا نافذا، فيما التمس ممثل النيابة العامة تسليط عقوبة 10 سنوات سجنا نافذا للمتهم المتورط في هذه القضية، التي تعود حيثياتها إلى تاريخ 31 أكتوبر 2016، أين حررت الضبطية القضائية لأمن سكيكدة محضر تحقيق ابتدائي برقم 16/805 ضد المشتبه فيه «ب. ح»...

جواد. ح

النهار الجديد
يومية إخبارية وطنية
ENNAHAR EL DJADID
الأربعاء 14 فيفري 2018 الموافق لـ 27 جمادى الأولى 1439 هـ - العدد 3167 - السعر 20 دج

«الكناباست» ترفض شروط وزارة التربية للدخول في حوار.. وتنذر بإضراب تهدد

«24 ساعة لوقف الإضراب.. وإلا سأفصل 19 ألف أستاذ»!

نقابة «الكناباست» تتهم الوزارة بقتل مبادرة الحوار

محكمة بئر مراد رايس تفصل في القضية التي أثارت لقطاتها جدلا وسط الرأي العام

عام «سورسي» للاعب فاروق شافعي وزوجته بتهمة الاعتداء على طليقته

إلزام اللاعب وزوجته بدفع تعويض للضحية بقيمة 10 ملايين سنتيم

كانت تختار عناصرها من التونسيات لإرسالهن في مهمات إلى البرازيل

هكذا تمت الإطاحة بشبكة «سارة المروكية» المختصة في إغراق الجزائر بـ«الكوكايين»!

فطنة جمركية في المطار أحبطت محاولة تهريب 600 غرام من «الكوكايين» في ملابس داخلية!

مقره في بئر خادم ويعمل في مجال طبع الأوراق الإدارية المؤمنة

مركز فرنسي «مجهول» يجنس الجزائريين بمليونين!

السفارة الفرنسية: «لا علم لنا بوجود هذا المركز في الجزائر»!

مركز BANF معتمد من الخارجية الفرنسية ويعمل بالتنسيق مع محامين فرنسيين والأرشيف الفرنسي!

3 أسابيع للتحصل على الرد بأحقية التجنس من عدمها

قال إن الرخصة الجديدة ستمنح للسائقين الجدد قبل الشروع في تعميمها، بدوي:

«البارمي بالتنقيط في مارس.. والكارط ڤريز الإلكترونية قبل جوان»!

تعميم رقم التعريف الوطني الموحد في أقرب الآجال

ويج مسؤولي قطاعه المحليين بسبب العجز المسجل.. نسيب من الجلفة:

«الماء يوميا في حنفيات سكان الجلفة قريبا.. وأوامر بمنح رخص حفر الآبار للفلاحين»

مساعد تخدير يعتدي على طبيبة توليد داخل غرفة العمليات في سيدي عيسى بالمسيلة!

أحد الجناة قام بتصوير عملية الاعتداء عليها

تحرير مراهقة من خميس مليانة اغتصبها صديقها مع رفاقه في جبال الشريعة بالبليدة!

أمام تسجيل 9 آلاف تلميذ يواجهون فشلا دراسيا

900 متمدرس يعانون من مرض «التوحد» في وهران

كشف مسؤول مصلحة الوقاية والسكان بمديرية الصحة والسكان لوهران، يوسف بخاري، عن إحصاء 9000 تلميذ يعانون الفشل الدراسي، ومن بين هؤلاء تم تسجيل 10 من المئة من المتمدرسين يعانون من طيف التوحد، وقد سجلت مصالح الصحة المدرسية 522 تلميذ مصاب بمرض التوحد، وهي الإحصائيات الخاصة بالعام الجاري، تم التكفل منهم بـ114 تلميذ نفسيا وطبيا، حسبما أوضحه نفس المتحدث.

أحمد أنس

قال، يوسف بخاري، إنه تم فتح وحدتين متخصصتين للتكفل بأطفال مرضى التوحد على مستوى كل من العيادة المتعددة الخدمات ببئر الجير ومستشفى مصلحة الأمراض العقلية بسيدي الشحمي، في انتظار أن يتم فتح وحدة أخرى للتكفل بالمراهقين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و18 سنة، الذين يعانون من «التوحد»، مؤكدا بأن مصالح مديرية الصحة هي في اتصال دائم مع مصالح النشاط الاجتماعي ومديرية التربية قصد إيجاد حلول ومهن خاصة بهؤلاء الأشخاص المتوحدين، كونهم يواجهون صعوبات في توظيفهم، كما يصعب التعامل معهم، لذلك عمدت مصالح مديرية الصحة -يضيف المتحدث- إلى خلق وحدات من أجل ضمان التكفل الأنجع بهؤلاء والعمل على إدماجهم في المجتمع شأنهم شأن الأشخاص العاديين. من جهته، صرح مدير التربية السيد سليمان أرزقي، بأنه خلال العام الماضي فتحت أقسام بمدرسة «ناصري الهواري» من أجل استقبال ملفات الأطفال المصابين بالتوحد، وأشار إلى تشكيل لجنة من ممثلين عن مديريات التربية والصحة والنشاط الاجتماعي، تقوم بدراسة الملفات، وهذا لتسهيل عملية دمجهم وتخفيف العبء على الأولياء، وكشف عن إحصاء 96 تلميذا يتلقون تعليما داخل مؤسسات تؤطرها مديرية التربية مع إحصاء 22 تلميذا يتلقون تعليما بمؤسسات تسيرها جمعيتان، وأضاف بأنه تم إدماج 32 تلميذا في الأقسام العادية، وأوضح أن هناك أقساما خاصة مكيفة لأطفال مرضى التوحد يشرف على تأطيرهم مكونون تابعون لمصلحة النشاط الاجتماعي، كما صرح بأنه سيتم الشروع في تكوين أساتذة ومعلمين لضمان التكفل بهذه الفئة من التلاميذ وتسهيل اندماجهم في الأقسام. جاء ذلك كله على هامش تنظيم يوم دراسي حول مرض التوحد، تحت شعار معلمتي سر إبداعي، تم تنظيمه من قبل لجنة التربية والتعليم بالمجلس الشعبي الولائي بإشراف من الوالي بالتنسيق مع مصلحة النشاط الاجتماعي ومديرية الصحة، افتتحه الوالي، أين أكد على ضرورة التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة وإيلاء عناية خاصة لهم، لاسيما الأطفال المصابين بـ«التوحد»، حيث أعطى تعليمات مشددة واستعجالية لكل من مدير التربية ومدير النشاط الاجتماعي من أجل التكفل بهذه الفئة، وتقديم كل الدعم والمساعدة اللازمة لهم، وهذا بعد تلقيه شكاوى وتقارير سوداء حول سوء التكفل بهم وحرمانهم من حقوقهم، لاسيما الإطعام المدرسي، وحذّر في هذا الشأن مديري المدارس من التقصير في حقهم أو إهمالهم وطالب بمنحهم حقوقهم شأنهم شأن التلاميذ العاديين الآخرين، وصرح في خطاب شديد اللهجة بأنه لن يتساهل مع هذا النوع من التجاوزات، خاصة وأن رئيس بلدية مرسى الحجاج فتح النار على إحدى المدارس الابتدائية، وأكد بأن المديرة ترفض وتصر على عدم التحاق مجددا أطفال المدرسة الخاصة بالتوحد، التي تضم 40 تلميذا والمتواجدة بمحاذاتها بالمعلم المدرسي، من أجل تناول وجبة الغذاء، مما أثار غضب الوالي الذي ألزم المديرين بتطبيق قراره وتعليماته بحذافيرها، وأشار إلى تدعيم الولاية بميزانية، خاصة من أجل الإطعام والتكفل بهم، وألزم مدير التربية بتنظيم زيارات متكررة ودائمة للمؤسسات التربوية، وكذا المؤسسات التي تتكفل بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، لاسيما أطفال «التوحد» على غرار مدرسة مرسى الحجاج.

وضعت قطعا خشبية وبلاستيكا كحل ترقيعي

تدلي الأسلاك الكهربائية من أعمدة الإنارة يثير مخاوف المواطنين في وهران

توسعت ظاهرة تدلي الأسلاك الكهربائية من أعمدة الإنارة العمومية عبر عدة أحياء بمدينة وهران، بعدما كانت تقتصر على أحياء معينة على غرار أرزمة دار الحياة، لتزيد خطورتها على المارة، لاسيما تلك المحاذية للمؤسسات التربوية على غرار مدرسة الفتح التابعة لمندوبية الأمير بوسط المدينة، وهذا في الوقت الذي اكتفت فيه المصالح المعنية بحل المشكل بطرق ترقيعية من خلال وضع قطع من الكرطون والبلاستيك على مستوى الأغطية المتطايرة، فيما تم استخراج بعض الكوابل الكهربائية ولفها على طول الأعمدة، وهو ما قد يزيد من خطورة الوضع، لاسيما مع تساقط الأمطار. ولاتزال خطورة الأسلاك الكهربائية المتدلية من أعمدة الإنارة العمومية التي تطايرت أغطيتها مستمرة على مستوى عدة أحياء بالمدينة على غرار الطريق الفاصل ما بين دار الحياة والمدينة الجديدة، وكذا بعدة شوارع بحي شويو وكذا بحي العثمانية «مرافال» وحتى بوسط المدينة، حيث تزيد خطورة الوضع مع تساقط كميات الأمطار التي كثيرا ما تتسبب في شرارة كهربائية، الأمر الذي استنكره المواطنون من مارة وسكان الأحياء المذكورة، الذين أبدوا امتعاضهم وسخطهم الشديدين إزاء الظاهرة التي سبق وأن وعدت المصالح المعنية بتسويتها، غير أنها اكتفت بوضع البلاستيك وقطع خشبية لمنع تدلي الأسلاك - حسبهم- حيث ذكر بعض سكان دار الحياة والمارة المستعملين لرصيف الذي يحوي الأعمدة الفاسدة أنه مرت عدة سنوات على الوضعية التي تعرفها أعمدة الإنارة العمومية، التي تطايرت أغطيتها وتدلت أسلاكها ولم تتدخل المصالح المعنية لصيانتها أو استبدالها، رغم الخطورة التي تشكلها على المارة خاصة الأطفال المتمدرسين الذين يتنقلون يوميا عبر الرصيف، الذي تتعرض أعمدته دوما لشرارة كهربائية، وهو ما جعلهم يخشون على أبنائهم المرور بالطريق المحاذي للمدينة الجديدة مخافة تعرضهم لصعقات كهربائية ناجمة عن الأسلاك المتدلية من أعمدة الإنارة العمومية، لاسيما وأنهم لا يأبهون للخطورة التي قد تتسبب فيها الأسلاك، فكثيرا ما نجدهم يلعبون بالقرب منها ويحاولون لمسها نتيجة جهلهم لمخاطرها، مضيفين أنه منذ تعرض أغطية أعمدة الإنارة العمومية لسرقة لم تتدخل المصالح المعنية لإعادة صيانتها، بل اكتفت بوضع قطع خشبية أو بلاستيك لمنع تدلي الأسلاك، غير أن ذلك لم يمنع من خطورة الوضع خاصة مع تساقط الأمطار التي تتسرب إلى الأسلاك. **أحمد أنس**

تسخير أكثر من 2000 شرطي لاحتفالات ليلة «الريفيون» في سيدي بلعباس

بمناسبة الاحتفال برأس السنة الميلادية الجديدة 2019، سطرت مصالح أمن ولاية سيدي بلعباس برنامجا خاصا يهدف في محتواه إلى بسط الأمن عبر مختلف نقاط ولاية سيدي بلعباس، وذلك بالانتشار الجيد في الميدان مع تكثيف الدوريات الراجلة والراكبة خاصة في الأماكن التي تعرف حركة مرورية كثيفة، هذا كما تعمل قوات الشرطة على ضمان التواجد الدائم في الميدان، إضافة إلى تكثيف الدوريات على مختلف النقاط الحساسة على غرار البنوك ومراكز البريد ومحطات البنزين ومختلف المقرات العمومية والأسواق وأماكن تجمع المواطنين كالفنادق والأماكن السياحية التي ترتادها العائلات، حيث تعمل قوات الشرطة على ضمان السيولة المرورية، وذلك بتسخير تعداد هام يعمل على ضمان تنظيم حركة المرور مع اتخاذ كافة الإجراءات الأمنية اللازمة في حق كل من يخالف قواعد السلامة المرورية وردع حالات السياقة في حالة سكر، التي كثيرا ما تتسبب في حوادث مرور خطيرة، ناهيك عن الاستمرار في القيام بعمليات الشرطة والمداهمات الأمنية، والتي تستهدف على وجه الخصوص مختلف النقاط التي من الممكن أن يتجمع بها المنحرفون وذوي السوابق العدلية، مع مضاعفة نقاط التفتيش والحواجز الأمنية وتدعيم أعوان الشرطة بالوسائل التقنية الحديثة الخاصة بالتعرف الرقمي على لوحات الترقيم المغشوشة وأجهزة قياس نسبة الكحول في الدم والوسائل الكاشفة للمخدرات، وكذا نظام الكشف عن الأشخاص المبحوث عنهم، من جهة أخرى، تعكف قوات الشرطة على مراقبة المحلات التجارية، وكذا مستودعات بيع المشروبات الكحولية مع مراعاة مدى احترام مواقيت الغلق لهذه المحلات والحرص على اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من ثبتت مخالفته للقوانين المعمول بها في هذا الإطار. تجدر الإشارة إلى أن مصالح أمن ولاية سيدي بلعباس سخرت تعدادا بشريا هاما فاق ألفي شرطي لتأمين هذه التظاهرة، موزعين عبر نظام عمل بالتناوب على مدار 24/24 ساعة، هذا كما تدعوا قوات الشرطة جميع المواطنين إلى الاتصال عبر مختلف وسائط الاتصال المتواجدة في الخدمة على مدار الساعة، وهذا بهدف التبليغ عن مختلف الحوادث أو الجرائم أو مختلف الانشغالات الأمنية للمواطنين. **ع.صالي**

فيما طالبوا غلام الله بالاعتذار عقب تصريحاته الأخيرة

الأئمة يطالبون بتحسين أوضاعهم الاجتماعية في تيارت

طالب أئمة ولاية تيارت رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، بوعبد الله غلام الله، بالاعتذار الرسمي عقب تصريحاته الأخيرة الخاصة برفضه مطالبتهم برفع الأجور واعتبروها بالمسيئة لهم. وقال مصدر نقابي بعد الندوة التي عقدت في عاصمة الولاية التي جمعت أئمة مساجد الولاية، إن تصريحات بوعبد الله كانت غير ملائمة وغريبة، كونه الأدرى بمشاكل الأئمة الذين لازالوا يعانون من عدة مشاكل التي أراد بوعبد الله غلام الله تجاهلها، وكان من المفترض أن يتبناها منها وجوب رفع الأجور والعلاوات والمنح وحماية الإمام، الذي أصبح يتعرض لأنواع الضغوطات وحتى الاعتداءات اللفظية والاستفزازات من طرف البعض، حتى داخل المساجد، ومحاولة بعض الجمعيات التحكم في تسيير المساجد وتجاهل الإمام في كثير من الأمور الذي يعتبر المسؤول المباشر على المسجد وغيرها من المشاكل التي تسببت في خلق ظروف سيئة لهم أثناء أداء دورهم الذي لا يقتصر داخل بيوت الله ويحاول البعض تجاهله، من جهته، رئيس نقابة الأئمة الجزائريين، جلول حجيمي، في اتصال بـ«النهار» أكد أن الأئمة لهم الحق كغيرهم من الموظفين سواء في رفع رواتبهم أو تحسين ظروف عملهم، لاسيما ما تعلق بالأجور وحمايتهم من أية ضغوطات، مؤكدا أن النقابة تسعى جاهدة وفق القوانين لتوفير ظروف أفضل للإمام لأداء دوره النبيل خدمة الدين والوطن. **مالك جلباني**

برتقال «الطومسون» و«الماندرين» يسيطر على أسواق الجملة بالمحمدية في معسكر

صرح مدير المصالح الفلاحية لولاية معسكر، بأن كمية الانتاج خلال الموسم الفلاحي الحالي لمنتوج البرتقال قد تفوق 800 ألف قنطار إلى غاية انتهاء موسم الجني، الذي يتواصل إلى غاية شهر فيفري، وتلك إحدى الميزات التي تمكن المحمدية من الحصول على الوسم التجاري لمنتوج البرتقال، مرجعا أسباب ارتفاع الانتاج خلال الموسم الحالي إلى الاستثمارات الهامة، خاصة بعد تهيئة محيط هبرة وتوسيع المساحات المسقية، كما صرح أن المجلس المهني المشترك لشعبة الحمضيات المنصب، مؤخرا، سيكون منبرا للمنتجين ومختلف الشاعبين الاقتصاديين من أجل رفع انشغالاتهم لتنمية زراعة الحمضيات، وإعادة رفع المنتوج إلى سابق عهده، حيث كان منتوج بساتين المحمدية من الحمضيات يغطي السوق الوطنية وأكثر، وقال ذات المسؤول إنه يوجد تنسيق مستمر وعمل مؤوم مع الغرفة الفلاحية لإنهاء خطوات هامة نحو توسيم العلامة التجارية لبرتقال المحمدية، على أن يكون الموسم المقبل فرصة للاحتفال بمنتوج أوفر والإعلان عن وسم منتوج الهبرة بنوعيه «الماندرين» و«الطومسون»، مضيفا أن التوسيم سيفتح أمام المنتجين أبواب التصدير لحمضيات المحمدية. ع.طوبال

حجز أكثر من 56 قرصا مهلوسا وتوقيف مروجين في مستغانم

تمكنت الفرقة المنتقلة للشرطة القضائية بأمن ولاية مستغانم من حجز كمية من الأقراص المهلوسة وتوقيف عدد من المروجين. العملية جاءت على إثر معلومات وردت إلى الفرقة، تفيد بأن أحد الأشخاص يقوم بترويج المخدرات والمؤثرات العقلية على مستوى طريق وهران مستغانم، وعليه قامت عناصر الفرقة بوضع خطة لا يتناغ به متليسا، أين تم توقيفه رفقة شريكه بالقرب من مكان نشاطه ضبط بحوزتهما 46 قرصا مهلوسا من مختلف الأنواع. وعن تهمة حيازة المؤثرات العقلية لغرض الترويج أنجز ملف قضائي ضد الموقوفين اللذين قدما بموجبه أمام النيابة، حيث صدر في حق كل واحد منهما 3 سنوات حبسا نافذا مع الإيداع رهن الحبس وغرامة مالية قدرها 200 ألف دج. وفي قضية أخرى، تمكنت قوات الشرطة القضائية التابعة للأمن الحضري التاسع من توقيف شخص يقوم بترويج المؤثرات العقلية بحي العرصة، حيث بعد التردد له ومداهمة مكان جلوسه تم العثور على 10 أقراص من المؤثرات من نوع «بريغابالين» ومبلغ مالي 2700 دينار يعتبر من عائدات الترويج. وعن تهمة حيازة المؤثرات العقلية لغرض البيع قدم الموقوف أمام النيابة، أين صدر في حقه 3 سنوات حبسا نافذا مع الإيداع رهن الحبس وغرامة مالية قدرها 200 ألف دينار. عبد القادر رحماني

حجز أكثر من 700 قارورة خمر داخل منزل في تلمسان

وضعت مصالح الشرطة للأمن الحضري الخامس بأوجليدة في ولاية تلمسان، حدا لشبكة إجرامية مختصة في ترويج المشروبات الكحولية باستعمال منزل أحد عناصرها، أين داهمته المصالح المذكورة وعثرت بداخله على كمية هامة من المشروبات الكحولية مهيأة للترويج قدر عددها الإجمالي بما يفوق 700 وحدة، وتم تبعا لذلك توقيف ثلاثة أشخاص على صلة بالنشاط المذكور، أين جرى تقديمهم أمام الجهات القضائية المختصة لاحقا. س.مجاهد

«جرائم الاقتصاد» موضوع ملتقى وطني بالمركز الجامعي في مغنية في تلمسان

احتضن المركز الجامعي المتواجد على مستوى دائرة مغنية الحدودية غربي ولاية تلمسان، ملتقا وطنيا يسلط الضوء على ماهية المؤسسة والقانون الجنائي، وهذا بمعهد الحقوق والعلوم السياسية، حيث التسم اللقاء بحضور أساتذة وباحثين أكفاء من شتى جامعات الوطن، وفي ثنايا ذلك ألقى الدكتور بوزيدي إلياس، مدير معهد الحقوق تحت إشراف مدير المركز الدكتور نعوم، ألقى كلمة ترحيبية، أشاد خلالها بالمجهودات المبذولة من قبل الطاقم الإداري الساهر على خدمة الطالب الجامعي بالدرجة الأولى، فضلا عن الترحيب بكل الحاضرين على رأسهم ضيوف المركز، وأشار المتدخلون خلال يومي الملتقى إلى مختلف جرائم الشركات وبعض الجرائم الاقتصادية، ناهيك عن خصوصية التجريم في جرائم الأعمال، وكذا الطرق المستحدثة في التحقيق حول هذه المسائل الشائكة. وكان الملتقى في نهاية المطاف قد لقي استحسانا وحظوة منقطعة النظير جراء التنظيم المحكم والاستقبال الجيد وميز ذات الحدث حضور الدكتور بأ عزيز أحمد، أحد قامات القانون الذي أدار ورشة مداخلات خاصة بطلبة الدكتوراه. س.مجاهد

التسربات المطرية أرهقتهم ومصالح «الأوبيجي» تخلت عنهم

قاطنو العمارة «ب» بحي 48 مسكنا في غليزان بعمي موسى يستغيثون

رفع 22 مواطنا بتقاسمون اليوم السكن بالعمارة «ب» في حي 48 مسكنا وسط مدينة عمي موسى 78 كلم إلى الجهة الجنوبية الشرقية من عاصمة الولاية غليزان، نداء استغاثة للوالي، ينادونها التدخل لدى مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري، لحملها على القيام بواجباتها المفروض أنها تؤديها لصالح زبائنها من دون الحاجة لمثل هذه التدخلات، مثلما يحدث في الدول التي تحترم نفسها وشعوبها، حيث لا يعقل أن يدفع المستأجر حقوق إيجاره من دون أن يحصل على الخدمة المطلوبة، وحسب رسالة هؤلاء السكان المسلمة لـ«النهار»، فإن عمارتهم هذه والواقعة بمحاذاة الشارع الرئيسي وأمام أنظار المسؤولين المحليين، وغير بعيد عن الوكالة التجارية «أوبيجي» اهترأت كثيرا، وتحولت إلى خطر حقيقي عليهم، وعلى حياة أطفالهم، بعدما تشقق سقفها وعجز عن منع مياه الأمطار من التسرب إلى داخل غرفهم وغرف كل القاطنين بهذه العمارة من الطابق الخامس إلى الطابق الأرضي، حيث تتواجد مصلحة المراقبة الطبية التابعة للضمان الاجتماعي، وأصبح الكل مرغما على وضع الدلاء والأواني لحماية الأثاث المنزلي، والتناوب ليلا لصرف المياه المتسربة من الجدران والسقف، والتي خلفت جوا ملوثا تنبعث منه روائح كريهة، ورطوبة دائمة تسببت في إصابة أطفالهم وشيوخهم بأمراض الحساسية، ليردفوا أن معاناتهم لا تقتصر على التسربات بل تتعداها لاهتراء شديد في السلاليم وانعدام الإنارة الداخلية وخطر الكوابل الكهربائية، وعدم طلاء العمارة أو ترميمها منذ دخولهم إليها سنة 1997، بالرغم من أنهم لم يتخلفوا يوما عن تسديد جميع المستحقات والديون لمصالح «الأوبيجي»، وكل ما حصلوا عليه وعودا في وعود لم ترفع عنهم هذه المعاناة المستمرة منذ أكثر من عشريتين كاملتين، والظاهر أن كل رسائلهم لمختلف المصالح لم تجد الصدى المطلوب، ليبقى أملهم الأخير في الوالي لحماية أطفالهم من هذه الأخطار التي تترصد بهم كل حين يختم السكان. **أحمد جواد**

إعلان هام للقراء

تعلم جريدة النهار قرائها أنه قد تم وضع تحت تصرفهم الرقم **3801** لنشر شكاويهم ورسائلهم المفتوحة.

سلبا ضحاياهما 450 مليون بعدما استبدلوها بقصاصات ورقية

توقيف شابين متهمان بالنصب على مواطنين وسلبهم أموالهم بعد إيهامهم ببيعهم سيارات

تمكنت مصالح أمن المقاطعة الإدارية للشرافة، من توقيف شابين كونا عصابة مختصة في النصب والاحتيال الإلكتروني على المواطنين، حيث يوهمونهم ببيعهم سيارات استأجراها من وكالات لكراء السيارات، من أجل سلبهم أموالهم التي يستبدلانها بقصاصات ورقية قبل تراجعهما عن عملية البيع.

صورة: النهار

فايزة.ع

مجريات قضية الحال، جاءت إثر معلومة مؤكدة وردت إلى مصالح أمن ولاية الجزائر، مفادها وجود شخصين احترفا عملية النصب والاحتيال الإلكتروني على المواطنين، حيث يقومان بعرض سيارات مؤجرة من وكالات لكراء السيارات للبيع عبر موقع «واد كنيس»، من أجل سرقة ضحاياهما وسلبهم أموالهم بعد استبدالها بقصاصات ورقية، وعلى هذا الأساس تم فتح تحقيق معمق في القضية، تمكن من خلاله المحققون من التوصل إلى هوية المشتبه فيهما اللذان تم توقيفهما. وخلال التحريات اعترف المتهمان بعمليات النصب التي ارتكباها، والتي طالت 4 أشخاص سلبامهم مبلغا إجماليا بقيمة 450 مليون سنتيم، موضحين أنهما عرضا سيارات استأجراها من وكالات لكراء السيارات للبيع عبر الموقع الإلكتروني «واد كنيس»، وأنه بعد التقائهما بضحاياهما ومنحهم المركبات لمعاينتها وتجربتها، يقوم أحدهما بالاستيلاء على الأموال من خلال استبدالها بقصاصات ورقية يجهّزونها مسبقا على شكل رزم نقدية، وبعد ذلك يختلقان أي حجة من حجمهما من أجل إلغاء عملية البيع والعدول عن الاتفاق المبرم بينهم، ومن بين هذه الحجج عدم تواجد رئيس المصلحة ببلدية عين البنيان من أجل إتمام عملية البيع والاكتتاب، أو ارتباطهما بموعد جد مهم وعليهما مغادرة المكان على أمل الالتقاء في وقت لاحق. كما بينت التحريات أن المتهمين استثمرا هذه الأموال في مشروع تجاري، حيث قاما بفتح «بيتزيريا» على مستوى زرالدة، أين يقومان بالتخطيط لمخططهما الإجرامي وتجهيز القصاصات الورقية، كما أسفرت عملية تفتيشه عن حجز وثائق عسكرية مزورة هي قيد التحقيق من قبل مصالح الدرك الوطني. وبعد الانتهاء من جميع الإجراءات القانونية اللازمة، تم إعداد ملف جزائي ضدهما بجرم النصب والاحتيال، أحيلا بموجبه على العدالة للمحاكمة وفقا لإجراءات المثول الفوري، أين اعترفا بالجرم المنسوب إليهما، مؤكدا أحدهما أنه قام بعملية النصب والاستيلاء على أموال الضحايا لتسديد الديون المتراكمة عليه، وهذا بعدما هدده أصحابها بقتله، في حين صرح المتهم الثاني بأن الأموال التي استولوا عليها قاما بصرفها، ليبديا في الأخير استعدادهما لإرجاع الأموال لأصحابها. في المقابل، أكد الضحيتين اللذين ينحدر أحدهما من ولاية مستغانم أن المتهمين سلباهما مبلغ 148 مليون و111 مليون سنتيم على التوالي، بعدما أوهماهما ببيعهما سيارتين من نوع «إيبيزا» و«لوغان» على مستوى كل من عين البنيان وبئر توتة، وأنهما قاما باستبدال الأموال بالقصاصات الورقية خلال تجربتهما للمركبتين، مؤكدين أن مشروعهما التجاري أمساه بأموالهما، ليلتمسا قبول تأسيسهما طرفا مدنيا مع إلزام المتهمين بإرجاع الأموال المختلسة. واستنادا إلى ما تقدم من معطيات، التمس ممثل الحق العام لدى محكمة الشراقة، توقيع عقوبة الحبس النافذ لمدة 3 سنوات وغرامة مالية بقيمة 100 ألف دج، في حق كل واحد من المتهمين.

رقم بطاقتها الرمادية مطابق لتاريخ ميلاد أحدهما

شخصان متهمان بتزوير وثائق سيارة «مازدا» مستوردة من فرنسا منذ 15 سنة

اكتشفت مصالح الأمن إثر المراقبة الروتينية لوثائق سيارة نوع «مازدا»، وجود تطابق لتاريخ صدور البطاقة الرمادية مع تاريخ عيد ميلاد أحد المتهمين الذي تمت إحالته على محكمة سيدي أمحمد، أمس، برفقة صاحب السيارة الأصلي لمحاكمتهما بتهمة التصريح الكاذب والتزوير واستعمال المزور ووضع مركبة للسير غير مطابقة للمواصفات. مثل المتهمان أمام القاضي الجزائي بموجب إجراءات الاستدعاء المباشر، لمحاكمتهما في قضية التلاعب بوثائق إدارية خاصة بسيارة من نوع «مازدا»، هذه الأخيرة أكد أحد المتهمين أنه استورد سيارة «مازدا» نوع «121» من فرنسا عام 2003 بطريقة قانونية بالاعتماد على شهادة مصالح الجمارك ومهندس المناجم، وبعد شهر من ذلك قام ببيعها إلى أن تفاجأ عام 2018 باستدعاء رسمي من مصالح الضبطية القضائية لمساءلته حول قضية الحال التي أظهرت بعد التحريات الأمنية وتقرير مهندس المناجم أن السيارة لها بطاقة رمادية حاملة لتاريخ عيد ميلاد المتهم الثاني الأمر الذي فضح جريمة التزوير. دفاعه تطرق من خلال مرافعته إلى أن موكله لا ناقة له ولا جمل في الاتهامات الموجهة إليه كون السيارة مستوردة من فرنسا بطريقة قانونية بالنظر إلى عدم قدرة مصالح الضبطية القضائية وقاضي التحقيق على الفصل النهائي في نوعية السيارة أصلا بالنظر إلى أن السيارة التي استوردها موكله «مازدا» والتحقيق تم على سيارة «مازدا» كما رجّح في إطار مرافعته أنه إذا ثبت تزوير وثائق السيارة فإنه من الأجدر متابعة موكله بتهمة التهريب الدولي، فلكل جريمة دافع، متسائلا عن دوافع المتهم في ارتكاب الجريمة كون سيارته المستوردة سليمة ودخلت بطريقة قانونية التراب الوطني، في حين المتهم الثاني المدعو «ل»، وأثناء محاكمته أكد لهيئة المحكمة عدم علاقته بالادعاءات المنسوبة ضده، مشيرا في معرض أقواله إلى أن السيارة محل القضية تسلمها مقابل الدين الذي على عاتق شخص يدعى «ا.ع.ل» والمقدر بـ30 مليون سنتيم، إذ تسلم منه مبلغ 5 ملايين سنتيم أمام مبلغ 35 مليون سنتيم أخذ مقابله السيارة، موضحا أنه احتفظ بها لمدة 13 سنة، ولم يكن يعلم أن وثائقها مزورة، حيث سافر بها وتنقل عبر جميع القطر الجزائري، والدليل على ذلك أنها مؤمّنة منذ 13 سنة. هذه المعطيات لم تقنع وكيل الجمهورية، والتمس في حق المتهمين عقوبة عامين حبسا نافذا و100 ألف دينار غرامة مالية نافذة، في انتظار الفصل في القضية الأسبوع المقبل.

سهيلة.ز

رغم أن مؤسسته ممنوعة من إصدار الصكوك

رجل أعمال متهم بالنصب على شركة استيراد وتصدير آلات خياطة بعد إصدار 3 صكوك بقيمة 600 مليون

تم بمحكمة سيدي امحمد، أمس، محاكمة صاحب شركة خاصة بتهمة النصب والاحتيال على مدير شركة استيراد وتصدير آلات الخياطة بعدما تورط المتهم بإصداره ثلاثة صكوك بقيمة 600 مليون سنتيم على الرغم من أن مؤسسته ممنوعة من إصدار الصكوك على خلفية الديون المترتبة عليه مع مديرية الضرائب، مثل المتهم أمام قاضي المحكمة لإفراغ حكم الأمر بالقبض الصادر ضده في قضية نصب واحتيال استهدفت شركة استيراد وتصدير آلات الخياطة، وهذا بعدما تورط المتهم في إصدار ثلاثة صكوك لصالح الطرف المدني في إطار معاملة تجارية تمت بينهما بقيمة 600 مليون سنتيم، على الرغم من أن شركة المتهم العاملة في نفس نشاط الشركة الضحية كانت ممنوعة من إصدار الصكوك، وهذا على خلفية الديون المترتبة عليه مع مديرية الضرائب، حيث كشفت جلسة محاكمة المتهم، باعتراف من دفاع شركة الطرف المدني وبإقرار منه شخصيا، أنه بادر في تسوية مبلغ الصكوك مع دفعه التعويضات للضحية على الضرر الذي لحق به جراء المتابعات القضائية، في نفس السياق تبين من خلال مناقشة ملف القضية أن سبب تورط المتهم راجع إلى عدم علمه بأن مؤسسته ممنوعة من إصدار الصكوك، وهذا نتيجة المشاكل التي سبق أن تخبط فيها مع إدارة الضرائب، هذه الأخيرة قامت قاطنته، حيث تم الحكم عليه قضائيا بتجميد رصيده وتحويله لصالحها، مع إصدار أمر بمنع مؤسسة المتهم من إصدار الصكوك في إطار تعاملاتها التجارية. هذه المعطيات لم يتهرب منها المتهم أثناء مساءلته أمام هيئة المحكمة، وإنما أكد القاضي أنه تعرض لظروف اجتماعية قاهرة فترة إصداره الصكوك لفائدة الشركة الضحية بعد الوعكة الصحية التي أصابت زوجته، ومتابعة علاجها بفرنسا لمدة 6 أشهر، وفي تلك المرحلة ظن مسؤولو الشركة الضحية أنهم تعرضوا إلى النصب والاحتيال، لتتابع أولا شركة المتهم كشخص معنوي بتهمة إصدار صك من دون رصيد، أما صاحب الشركة وهو المتهم، فقد قيدت دعوى قضائية أخرى ضده بتهمة النصب والاحتيال، على الرغم من أن دفاعه أشار إلى أنه من المفروض أن تكون نفس المتابعة القضائية الأولى. دفاع الطرف المدني تنازل عن التعويضات كون جميع المستحقات التي على عاتقه تم تسويتها وتسديدها وما بقي في ذمته إلا مبلغ 800 ألف دينار، في حين دفاع المتهم ركز في مرافعته على أن موكله لم يكن يعلم أن مؤسسته ممنوعة من إصدار الصكوك، وبحسن نية أصدر ثلاثة صكوك، خاصة وأن المتهم زبون لدى الشركة الضحية منذ 10 سنوات، طالبا البراءة في حقه لانعدام القصد الجنائي والركن المعنوي، وأمام هذه المعطيات التمس وكيل الجمهورية في حقه تسليط عقوبة عام حبسا نافذا و20 ألف دينار غرامة مالية نافذة.

سهيلة.ز

الجريمة تعد الأبشع منذ سنوات

عجوز وأبناؤها الستة أمام محكمة الجنايات في قضية مقتل الطالبة «عبير» ببسكرة

تنظر، اليوم، محكمة الجنايات في مجلس قضاء بسكرة، في واحدة من أبشع جرائم القتل التي هزّت «عاصمة الزيبان» منذ سنوات، وذلك بوقوف لم وأبنائها الستة أمام المحكمة في قضية مقتل الطالبة «حفيظة صالحي» المدعوة «عبير» أواخر شهر فيفري من السنة الجارية.

وقد تقرر برمجة القضية ضمن الجدول الإضافي للدورة الجنائية العادية الجارية، بعدما استوفى الملف جميع الإجراءات القانونية وتمت إحالته على غرفة الاتهام، حيث وجهت للمتهم الرئيسي الذي يبلغ من العمر 34 سنة، جناية تكوين جماعة أشرار لغرض الإعداد لارتكاب جناية وجناية القتل العمدي مع سبق الإصرار والترصد وجناية ارتكاب أعمال وحشية وجنحتي تشويه وإخفاء جثة وطمس الآثار ونزع الأشياء بقصد عرقلة سير العدالة، فيما تواجه والدته وشقيقاته الثلاث، بالإضافة إلى أخويه، جناية المشاركة في القتل العمدي مع سبق الإصرار والترصد والمشاركة في ارتكاب أعمال وحشية لارتكاب جناية القتل وجنحتي تشويه وإخفاء جثة وجنحة طمس الآثار ونزع الأشياء بقصد عرقلة سير العدالة.

للتذكير، فإن الجريمة وقعت في السادس والعشرين فيفري من السنة الجارية، إثر اكتشاف نصف جثة ملفوفة بغطاء من القماش مرمية في الشارع بحي «سطر ملوك»، ليتضح أن جار الضحية قتلها بطريقة وحشية وقام بتقطيع جثتها بمشاركة أفراد عائلته، الذين انتقلوا على التخلص منها في أماكن متفرقة، قبل القبض عليهم من طرف مصالح الشرطة في ظرف وجيز.

وقد علمت «النهار» أن التحقيقات مع المتهمين كشفت تورط المتهم الرئيسي في القتل والتنكيل بالجثة بمساعدة أفراد عائلته، الذين قاموا بأدوار شملت تنظيف مسرح الجريمة والتخلص من نصف الجثة في أماكن مختلفة صعبت على المحققين العثور عليها، مما أوقفهم تحت طائلة تهم ثقيلة.

عمار.ل

النيابة التمست في حقه عقوبة عامين حبسا نافذا

طبيب جراح بمستشفى بن عكنون متهم بالتسبب في شلل مريض بعد خطأ طبي

أحال قاضي التحقيق لدى محكمة بئر مراد رايس في العاصمة، طبيبا جراحا بالمستشفى الجامعي لبن عكنون، على المحاكمة، بعدما وجهت له تهمة الخطأ الطبي المفضي إلى عاهة مستديمة، على خلفية الشكوى التي قيدها ضده طالب جامعي بسبب تعرضه لشلل بساقه اليسرى، عقب إجرائه لعملية جراحية على مستوى ركبته. مجريات قضية الحال، استنادا لما دار بجلسة المحاكمة، تعود إلى سنة 2012، حينما تقدم الضحية من مستشفى العظام بن عكنون من أجل فحص ركبته لساقه اليسرى، أين تبين بعد المعاينة الدقيقة والفحوص بالأشعة أن عليه إجراء عملية جراحية على مستوى الغضروف الهلالي الأمامي الخارجي للركبة بسبب تضرره، وهو ما تم فعلا وخضع لإعادة التأهيل والعلاج بالصدمات الكهربائية وفقا للساعات التي حددها له الطبيب المتهم، ليخضع في سنة 2013 إلى عملية جراحية ثانية على مستوى الجهة الخلفية، ليتماثل إلى الشفاء إلى غاية 2014، حيث أصيب المريض بشلل، أين تقدم من الطبيب الذي قام بمعاينته واعترف -حسب تصريح دفاع الطرف المدني- بأنه أخطأ خلال العملية وأصاب الغضروف الداخلي، ليتهرب بعدها ويرفض متابعة حالته الصحية والتوقيع على تقريره الطبي للتنقل للعلاج في فرنسا، وأضاف دفاع الطرف المدني أن موكلها ورغم الإعذارات التي وجهها له بعمله ومناشدة نقابة الأطباء، إلا أنه لم يجد آذانا مصغية، لتطالب بإلزامه بدفع تعويض بقيمة 5 مليون دج. المتهم وبمثوله للمحاكمة، فنّد الجرم المنسوب إليه، وأكد أن تقارير الخبرة الشرعية أكدت أن العمليتين الجراحيتين تمتا على مستوى الغضروف الهلالي الأمامي والخلفي للركبة وليس الداخلي محل ضرر، وهو ما يثبت أن المرض انتقل وأصيب الغضروف الداخلي بالضرر، مما أدى إلى إصابة مريضه بشلل، موضحا أنه يعمل برفقة طاقم طبي يضم 4 أطباء آخرين، ولا يمكن أن يخطئوا جميعا في حالة ما أخطأ هو، ليطالب بإفادته بالبراءة، وعليه التمس ممثل الحق العام تسليط عقوبة عامين حبسا نافذا وغرامة بقيمة 50 ألف دج. **باقوتة.ز**

موظف بشركة CCR للتأمين يتهم زميله بسرقة 150 مليون من خزانته في أولاد فايت

التمس ممثل الحق العام لدى محكمة الشراقة، توقيع عقوبة الحبس النافذ لمدة عامين وغرامة مالية بقيمة 100 ألف دج، في حق عون أمن ووقاية بالشركة المركزية لإعادة التأمينات، اتهمه زميله بسرقة مبلغ مالي بقيمة 150 مليون سنتيم من داخل خزانته. تفاصيل القضية حسبما دار في جلسة المحاكمة، جاءت على أساس الشكوى التي رسمها موظف بشركة التأمين CCR بأولاد فايت لدى مصالح الأمن، يتهم فيها زميله بسرقة مبلغ مالي بقيمة 150 مليون سنتيم من خزانته المتواجدة بغرفة تبديل الملابس، مضيفا أنه وجّه أصابع الاتهام لهذا الأخير لأنه الوحيد المعتاد على دخول الغرفة وفتح خزانته لأخذ جهازه الرقمي لمشاهدة التلفاز من دون تحطيمها أو استعمال المفاتيح، هذا حسبما أظهرته كاميرات المراقبة. وخلال جلسة المحاكمة، أنكر المتهم المنسوب إليه جملة وتفصيلا، مؤكدا أنه معتاد على إيجاد الجهاز الرقمي فوق الخزانة وليس داخلها، ليلتمس إفادته بالبراءة، في حين صرح الضحية بأنه في تاريخ الوقائع كان بصدد إرجاع المبلغ المالي محل السرقة لصديقه الذي أقرضه إياه، وبعدما اتصل به وأخطره بأنه يتعذر عليه المجيء إليه لتسلمه لتواجده بجيجل، ليقرر وضع المبلغ بخزانته إلى غاية مجيئه، وبعد ثلاثة أيام تفاجأ باختفائهم من الخزانة، ليلتمس قبول تأسيسه طرفا مدنيا في القضية مع إلزام المتهم بإرجاع المبلغ المختلس. **فايزة.ع**

20 سنة سجنا نافذا للبارون «رشيد المغناوي» في قضية 10 قناطير من الكيف

أدانت محكمة الجنايات الابتدائية للقطب الجزائي المتخصص بمجلس قضاء قسنطينة، زوال أمس الأحد، المتهم «خ. ز» المتابع بجناية حيازة وتخزين بغرض البيع المخدرات بـ 20 سنة سجنا نافذا، من جهته ممثل النيابة العامة التمس السجن المؤبد للمتهم المتورط في هذه القضية التي تعود حيثياتها إلى 7 ماي 2015، أين أوقفت عناصر الأمن بالحاجز الأمني في بلدية الشط بالوادي، شاحنة «فولفو» في الساعة العاشرة مساء بعد أن حاول سائقها الفرار، ليتم إخضاع الشاحنة للتفتيش، حيث عثر على 5 قناطير و17 كلغ من المخدرات، فيما صرح سائقها المتهم الموقوف حاليا بالمؤسسة العقابية «خ. ع»، بأن هناك كمية أخرى من المخدرات وصلت إلى الوادي، وبعد عمليات البحث تم العثور على سيارة من نوع «ماستر» مركونة منذ أيام في سوق الجملة للخضر، وبعد مراقبتها من طرف عناصر الأمن وفي صبيحة 8 ماي 2015 الساعة 4 سا صباحا، تقدم منها شخص وركب، أين تدخلت عناصر الأمن وأوقفته، ويتعلق الأمر بالمتهم «ت.أ» الموقوف هو الآخر بالمؤسسة العقابية، وبعد تفتيش السيارة تم العثور بداخلها على 4 قناطير و75 كلغ من المخدرات، وبعد إخضاع المشتبه فيه «خ. ع» للتحقيق، صرح بأنه منذ 3 أشهر كان يعمل بمخبزة في وهران، فالتقى المشتبه فيه «غ. ق» المقيم بالمنطقة والذي ينحدر من الوادي، وبعد تبادل الحديث بينهما أخبره بأن لديه صديقا يدعى «رشيد المغناوي» يعمل في تجارة المخدرات، وأنه يبحث عن سائق شاحنة يتولى نقل شحنات كبيرة من المخدرات من وهران إلى الوادي مقابل 50 مليون سنتيم للشحنة. من جهته، المشتبه فيه «ت. أ»، صرح بأنه فعلا تم ضبطه من طرف عناصر الأمن في الساعة 4 صباحا من يوم 8 ماي 2015 داخل سيارة من نوع «ماستر»، وتم العثور بها على كمية معتبرة من المخدرات، وأن ملكيتها تعود للمشتبه فيه «رشيد المغناوي»، وفي ليلة 7 ماي 2015 عند الساعة الواحدة صباحا، بينما كان في الوادي، تلقى اتصالا هاتفيا من المشتبه فيه «غ. هـ» الذي أخبره بأن شريكيه المشتبه فيهما «خ. ع» قد تم إيقافه من طرف رجال الأمن، وبعد الانتهاء من مجريات التحقيق الابتدائي تم تقديم المشتبه فيهما إلى وكيل الجمهورية بمحكمة الوادي، والذي أحالهم على قاضي التحقيق التحقيق، حيث أصدر أمرا بالتخلي لصالح القطب الجزائي المتخصص بقسنطينة.

جواد.ع

الجريمة الإلكترونية عرفت انتشارا واسعا لسوء استخدام وسائل الاتصال

الابتزاز والنصب والإرهاب الإلكتروني.. أبرز القضايا المطروحة أمام القضاء في 2018

تميزت سنة 2018، بتطور نوع جديد من الجريمة يعرف بتسمية الجريمة الإلكترونية، حيث باتت قضايا الإجرام الإلكتروني المعروضة أمام المحاكم تتميز بوجود شبكات منظمة تقف وراءها، بعدما كان الأمر خلال سنوات مضت، يقتصر على أفعال «معزولة» وانفرادية، يكون فيها الطرف المتهم شخصا واحدا فقط.

فايزة. ع / ياسمينة. د/ سهيلة .ز

من خلال ما تم عرضه ومناقشته من قضايا في هذا السياق أمام المحاكم، فقد تورط عديد الأشخاص ممن كانوا متأثرين بالأفكار الجهادية المروجة لـ«داعش» في قضايا تمس أمن واستقرار الدولة الجزائرية بانتمائهم إلى منظمات إرهابية بداخل وخارج الوطن، عن طريق استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال عبر تطبيقات في أجهزتهم الإلكترونية من هواتف نقالة وأجهزة حواسيب، «تليغرام» و«فايسبوك» و«الفايبر» و«واتساب»، إذ تمكنت مصالح الأمن وفي إطار مكافحة الجريمة بمختلف أشكالها من تفكيك شبكات إجرامية يمتد نشاطها إلى خارج الوطن، ربط عناصرها اتصالات وعلاقات مع عناصر إجرامية تنشط في المخدرات أخطرهم أمراء تنظيمات إرهابية، إذ توصلت معظم الخبرات الإلكترونية في إطار التحقيقات إلى اكتشاف توسع الجريمة الإلكترونية وتشعبها بسبب الاستعمال السلبي لوسائل الاتصال.

عمليات ابتزاز وتشهير لتحصيل الأموال

فنانون وإعلاميون ورياضيون وجامعيون وهواة، تورطوا في جرائم إلكترونية وواجهوا تهم الابتزاز والتشهير والمساس بحرمة الحياة الخاصة، حيث شهدت مختلف محاكم العاصمة نهاية هذا العام مثول العديد من المشاهير والمعروفين أمام القضاء للاشتباه في تورطهم في ابتزاز إطارات سامية بالدولة ورجال أعمال بهدف تحصيل الأموال.

«أبو مازن المغربي» ينصب على حسناء عرفها عبر «الفايسبوك» ويسلبها مجوهراتها

تعرضت فتاة حسناء بالشراقة لعملية نصب واحتيال من قبل راق مزيف يدعى «أبو مازن المغربي»، الذي سلبها مصوغات بقيمة 140 مليون سنتيم، بعدما أوهمها بإمكانية علاج شقيقتها وتسهيل زواجها. وحسب تصريحات الفتاة فإنها تواصلت عبر موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك» مع مغربي ويعالج كل الأمراض المستعصية ويفك طلاسم السحر والشعوذة من أجل علاج شقيقتها التي أخضعها للرقية عن بعد، ليخطرها لاحقا أنها تعاني من الأخرى من السحر وعليها الرقية، ليطلب منها منحه كامل مصوغاتها ومصوغات شقيقتها لرقيتهما وفك طلاسم السحر على الأمر اتفقا على الالتقاء بسيدي حسان في الشراقة لإتمام عملية الرقية على المجوهرات التي وضعتها داخل خمار وتركتهما له وراء الشجرة المقابلة لمؤسسة تربوية بسيدي حسان، ليستولي عليهما ويلوذ بالفرار إلى وجهة مجهولة بعد غلق هاتفه النقال.

امرأة تتواصل مع بارونات مخدرات عبر «الواتساب» و«الفايبر»

قضية أخرى تورطت فيها امرأة تمتهن تجارة المخدرات الصلبة من نوع «الكوكايين» بإقليم العاصمة، إذ كشفت مجريات التحقيق معها بأن مموّنها الحقيقي يدعى «ح.سمير» الذي له علاقة ببارون من مغنية يدعى «محمد الفيلشة»، يزوّدها بكميات من المخدرات، مضيفة أنها انفصلت عن «محمد» منذ أشهر، وأصبحت تعمل لصالحها بعد اكتسابها خبرة في المجال، لتربط علاقة مع شخص آخر مقيم بشارع «كلوزال» بالعاصمة، يدعى «توفيق السنة»، الذي اعتاد الاتصال بها عبر أرقام مختلفة، وعبر شبكات التواصل الاجتماعي «فايبر» و«واتساب»، معترفة أن آخر صفقة بيع معه تمت منذ 13 يوما، أين تلقت اتصالا منه على حظيرة السيارات بالعاصمة، وزوّدها بكمية من «الكوكايين» بوزن 151 غ مقابل 5000 دج، متفقة معه على أن تكمل له المبلغ المتبقي لاحقا، ولقد تمكن رجال الأمن من تحديد هوية باقي المتهمين الناشطين ضمن شبكة مختصة في المتاجرة في المخدرات عقب الكشف عن الاتصالات التي كانت تجريها المتهمة الرئيسية عبر تطبيقات إلكترونية على شبكة الأنترنت بواسطة هاتفها النقال.

عائد من جحيم «داعش» يروي «مأساته» في ليبيا بعدما ضحى بزوجته وطفليه

انقلبت حياة شاب وعائلته مغترب في فرنسا وهو في بداية العشرين من عمره، رأسا على عقب، بعد التواصل مع عناصر إرهابية من «داعش»، الناشطة في ليبيا وسوريا عبر «الفايسبوك»، بعد تشبع رب الأسرة بأفكار متطرفة، فأصر على الانضمام إلى «داعش» لممارسة معتقداته بطريقة سليمة، حسبه، حيث سافر المتهم من مارسيليا إلى عين أمناس برفقة زوجته الحامل «ب.كاتيا»، أين جرى تهريبها من قبل مهربين بمدينة «الدبداب» الحدودية استقرت زوجته وطفلاها بمدينة «سبها»، بعدما تخلّى عنهم حبًا في الجهاد، ليقرّر بعد عامين الفرار من «المعسكر العنّاني»، نظرا لما عايشه من مشاهد بشعة، وألى المتهم «نسيم.ر»، خلال محاضر سماعه بمجرد تسليم نفسه، بعدما أخذه الفضول لتصفح المواقع المروّجة للفكر الجهادي في سوريا من خلال مشاهدة الفيديوهات، حيث كان شديد المتابعة أيضا للمواقع الخاصة بالمسمى «محمد الشوري»، الذي يعدّ مُمثرضا ومقاتلا في الجيش السوري الحر، فربط الاتصال به عبر موقع «فايسبوك»، ترسّخت في ذهنه فكرة السفر إلى سوريا بنيّة الجهاد مرغما زوجته الحامل على مرافقته، ولقد تمكن الزوجين بعد قرابة سنة قضياها في الجحيم من الفرار بمساعدة مهربين عبر الحدود الجزائرية الليبية، ليقررا تسليم نفسيهما للسلطات الجزائرية. وللحد من هذه الظاهرة، قام المشرع الجزائري بتجريم الأفعال الماسة بأنظمة الحاسب الآلي، حيث قام بتعديل قانون العقوبات رقم 04–15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، المتمم لأمر رقم– 66–156 المتضمن قانون العقوبات تحت عنوان المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، ويتضمن هذا القسم ثمانية مواد من المادة 394 مكرر إلى 394 المادة مكرر7. وفي عام 2006 أدخل المشرع الجزائري تعديلا آخرا على قانون العقوبات بموجب قانون – رقم 06–23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، حيث مس هذا التعديل القسم السابع مكرر والخاص بالجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، وقد تم تشديد العقوبة المقررة لهذه الأفعال فقط من دون المساس بالنصوص الواردة في هذا القسم من القانون 04–15، وربما يرجع سبب هذا التعديل إلى ازدياد الوعي بخطورة هذا النوع المستحدث من الإجرام، باعتباره يؤثر على الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى وشيوع ارتكابه ليس فقط من الطبقة المثقفة بل من قبل الجميع بمختلف الأعمار ومستويات التعليم، نتيجة تبسيط وسائل التكنولوجيا المعلومات وانتشار الأنترنت كوسيلة لنقل المعلومات.

تعديلات جوهرية على قانون الإجراءات الجزائية تصنع الحدث في قطاع العدالة

التقاضي على درجتين.. محاكمات شعبية والسوار الإلكتروني تحدث الفارق في 2018

عرف قطاع العدالة خلال سنة 2018، عمليات إصلاح هامة في إطار عصرنته، من خلال التعديلات الجوهرية التي مست قانون الإجراءات الجزائية، والتي كانت بمثابة القفزة النوعية التي نهضت بالقطاع، خاصة بعد تكريس مبدأ التقاضي على درجتين على مستوى محكمة الجنايات، جعل المحاكمة شعبية من خلال زيادة عدد المحلفين إلى أربعة بدلا من اثنين، بالإضافة إلى تفعيل العمل بتقنية السوار الإلكتروني.

تكريس مبدأ التقاضي على درجتين بمحكمة الجنايات لضمان حقوق المسجون

في خضم الإصلاحات التي مست قطاع العدالة خلال سنة 2018، تم إنشاء محكمة جنايات استئنافية بمقر كل مجلس قضائي، تماشيا مع المبدأ الدستوري المتمثل في وجوب ضمان التقاضي على درجتين في المجال الجزائي، تعزيزا لضمانات المحاكمة العادلة وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وجاء تكريس مبدأ التقاضي على درجتين من منطلق أن لكل شخص أدين بجريمة حق اللجوء وفقا للقانون إلى محكمة أعلى، لتعيد النظر في قرار إدانته والعقوبة الصادرة في حقه. كما يمنح هذا الإجراء حق الاستئناف للمحكوم عليهم في محكمة الجنايات، خاصة أن هذه الأخيرة تصدر عقوبات مشددة قد تصل إلى حد الإعدام، في حين يمنح هذا الحق للمتهم المحاكم من طرف محكمة الجنح والمخالفات حتى ولو كان متابعا من أجل غرامة بسيطة.

المحاكمة الشعبية نقطة قوة للمتقاضين

ومن بين التعديلات التي مست قانون الإجراءات الجزائية، العودة إلى التشكيلة القديمة المميزة لنظام محكمة الجنايات والمتمثلة في أربعة محلفين وثلاثة قضاة، بعد أن تم إبطال العمل بها خلال العشرية السوداء، نظرا للتهديدات التي كان يتلقاها هؤلاء، خاصة عندما كان يتعلق الأمر بالفصل في القضايا المتعلقة بالإرهاب. وهو ما دفع إلى تقليص عددهم إلى محلفين فقط نتيجة عدم توفر النصاب القانوني. ويعد زيادة عدد المحلفين قوة رأفة للمتقاضين الذين اقترفوا أعمالا ذات طابع إجرامي.

السوار الإلكتروني لتخفيف الضغط على السجون

كما شهد قطاع العدالة، بعد سنوات من اقتراح مشروع تقنية السوار الإلكتروني، دخوله حيّز التنفيذ خلال سنة 2018، بموجب تعليمة كتابية وجهها وزير العدل حافظ الأختام إلى رؤساء المحاكم من أجل السعي لتخفيف الضغط على السجون وتكريس مبدأ الحرية للمتقاضين، حيث أن هذا النظام يطبق على الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية، تكون أقل من 3 سنوات، وذلك وفقا للسلطة التقديرية للقاضي، على شرط أن يكون الحكم نهائيا مع تسديد الغرامات المالية المستحقة في الحكم، بالإضافة إلى وجود مقر إقامة ثابت.

ياقوتة .ز

تميزت كونها سنة الأوبئة والإضرابات الطويلة

الجزائريون عاشوا على وقع الكوليرا ولسعات العقارب و«البوحمرون» في 2018

أسماء منور

الحصبة الألمانية تنتشر في العديد من الولايات بعد غياب سنوات

2018، سنة لم تمر بردا وسلاما على وزارة الصحة، كسابقاتها التي شهدت وفاة حامل بعد رفض استقبالها من قبل 3 مراكز استشفائية. إلا أن أبرز ما ميزها هو عودة الأوبئة التي ساد الاعتقاد أنها اندثرت، ومستشفيات مشلولة لمدة فاقت 8 أشهر، وتصريحات غريبة أطلقها المسؤول الأول عن القطاع البروفيسور مختار حسبلاوي، كحادثة العقرب التي لا تلدغ إلا إذا أحست بالخطر، أو رفض والي البليدة السابق أن تتقرب مريضة مصابة بالكوليرا منه، والتي أثارت استهجان وسخط الكثير من الجزائريين، بداية 2018، كانت على وقع إضرابات الأطباء المقيمين التي دامت إلى غاية شهر جويلية، والتي نذد من خلالها المقيمون بظروف العمل الكارثية، حيث نظموا احتجاجات كبيرة، ولم يكتفوا بذلك القدر، إذ أنه في خطوة غير متوقعة، قام الأطباء بالخروج إلى الشارع في وقفة احتجاجية سلمية، كان منتظرا تنظيمها بالمركز الاستشفائي الجامعي لمصطفى باشا، إلا أنهم فرروا الخروج إلى الشارع وخرقوا قانون المظاهرات رغم منع التجمعات والمسيرات في العاصمة، حيث وصلوا إلى غاية مبنى «زيغود يوسف». وتواصل إضراب المقيمين إلى غاية شهر جويلية، وانتهى الأمر بالأطباء بالالتحاق بمناصبهم، والاكتفاء بالمطالب القليلة التي قامت وزارة الصحة بتلبيتها في حدود المعقول، بعد أن تم رفع عارضة يستحيل تلبيتها في الوقت الحالي، والظروف الاقتصادية الراهنة التي تمر بها البلاد.

وفي الفترة ذاتها، عرف فيروس الأنفلونزا انتشارا رهيبا، حيث كان وراء وفاة 25 شخصا، من بينهم 11 شخصا تتراوح أعمارهم ما بين 4 و82 سنة بالجزائر العاصمة، تليها ولاية برج بوعريريج بـ3 وفيات ثم كل من البليدة وتيبازة وغليزان بحالتي وفاة لكل واحدة منها، وولايات وهران والمدية وسوق أهراس وسكيكدة وتيسمسيلت بحالة وفاة واحدة. وعرفت المستشفيات حالة هلع كبرى، بعد انتقال العدوى وسط الحوامل، حيث لقيت امرأتين حاملين مصرعهما، بسبب تعقيدات الأنفلونزا في مستشفيات العاصمة في ظرف 48 ساعة بعد الإصابة.

الأوبئة تضرب الجزائر في 2018 !

ولعل من أكثر الأحداث التي ميزت سنة 2018، على الصعيد الصحي، هي عودة الأوبئة التي ساد الاعتقاد أنها ذهبت بلا رجعة، حيث طرقت الكوليرا أبواب الجزائر، بعد 20 سنة من الاختفاء، حيث أعلنت وزارة الصحة عن انتشار الداء بعد أسابيع من تسجيل أولى الحالات في مستشفى القطار، والتي قدمت من ولايتي البويرة والبليدة. والغريب في قضية الكوليرا، هو أنّ القائمين على معهد باستور الجزائر، كانوا بطلقون تصريحات بأن الحالات المسجلة كانت مجرد تسمم معوي، ليتحول إلى داء الكوليرا بعد عيد الأضحى مباشرة، والأغرب هو أنه تمت مقارنة الجزائر بدول في حالة حرب، والأنعى في القضية، هو أنه كان يمكن تفادي الكارثة، شهدت محلات المواد الغذائية إقبالا للجزائريين من أجل اقتناء المياه المعدنية، بسبب خوفهم الكبير من تناول مياه الحنفيات، حيث شهدت هذه الأخيرة تدافع جموع المواطنين نحو المحلات التجارية لشراء المياه المعدنية. ولعل أكثر ما ميز قضية الكوليرا، هي ما قام به والي البليدة السابق، مصطفى العياضي، الذي أنهيت مهامه بعد أيام قليلة من حادثة مستشفى بوفاريك، على خلفية موجة السخط الشعبي الكبير الذي طاله بعد ظهوره عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في مقطع فيديو، وهو يطلب من مصابة بوباء الكوليرا بمستشفى بوفاريك عدم الاقتراب منه حتى لا يُصاب بالعدوى، وهي خرجة وصفها البعض باللاإنسانية من الرجل الأول في الولاية. وخلال الانتشار الرهيب لداء الكوليرا، شهدت الجزائر موجة «البوحمرون» والحصبة الألمانية ضربت العديد من ولايات الوطن، والتي تسببت في وفاة أكثر من طفل، حيث قامت وزارة الصحة باعتماد مخطط صحي استعجالي في 5 ولايات شهدت انتشار غير مسبوق للداءين.

العقرب لا تلدغ إلا إذا شعرت بالخطر في جزائر 2018

وما ميز أحداث 2018، هي التصريحات التي أطلقها وزير الصحة، ففي زمن الكوليرا، تعرض أستاذة جامعية للسعة عقرب كلفتها حياتها، حيث كانت هذه الحادثة من أكثر المحطات التي أثارت موجة سخط الشارع الجزائري، حيث صرح حسبلاوي بأن عالم الحيوان هو عالم لطيف وأن الحيوان لا يؤذي الإنسان إلا حين يشعر بالتهديد، قبل أن يضيف بأن الطبيب هو إنسان ولا يمكن إنقاذ كل المرضى، مما يعني أن الدكتورة هي ما هددت العقرب. وأثار تعليق حسبلاوي في قضية العقرب، عاصفة من السخرية والغضب على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة بعد أن أكد أن عويسات تمّ التكفّل بها نافيا تعرضها للإهمال.

2018 سنة تصريحات المسؤولين الغريبة من دون منازع

تميزت 2018 بالتصريحات الغريبة التي أطلقها مسؤولون ووزراء في حكومة أويحيى، حيث أثارت الكثير من موجات السخط والسخرية من قبل الجزائريين عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، والتي وصل صداها إلى العديد من دول العالم. فمن الجزائر التي تعد أحسن من السويد وفرنسا إلى العقارب التي لا تلدغ إلا إذا شعرت بالخطر، مرورا بتصدير الأنترنت نحو إفريقيا. ولعل أكثر الأشخاص الذين كانوا محل جدل، هو الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني، جمال ولد عباس، حيث حطم الأرقام القياسية في التصريحات الغريبة، عندما قال إن الجزائر أفضل من السويد، وأفضل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية. وفي السياق نفسه، ذكرت وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، هدى فرعون، أن الجزائر الأولى إفريقيا في مجال تدفق الأنترنت، معلنة أن الحكومة ستصدر مشروع الألياف البصرية ذات التدفق العالي إلى إفريقيا، لتتراجع هذه الأخيرة إلى هجوم حاد بعد هذه التصريحات، التي تحولت إلى مادة دسمة في الفضاءات العامة، كون شبكة الأنترنت بإجماع كل الجزائريين رديئة، لدرجة أن مستثمرين أجانب ألغوا مشاريع بسبب ضعف الأنترنت. وزير الصحة، كان هو الآخر محل انتقادات لاذعة، بسبب تصريحاته الغريبة، خلال فصل الصيف، أطلق تصريحا غريبا مفاده أن العقارب مسالمة ولا تلدغ إلا إذا شعرت بالخطر، وما زاد الطينة بلة، هو أنه عندما تم التطرق إلى إهمال الدكتورة عويسات من قبل القائمين في مستشفى وفاة، كان رد هذا الأخير أن الطبيب لا يمكنه إنقاذ كل المرضى.

أسماء منور

النهار

الخميس 22 مارس 2018 الموافق لـ 04 رجب 1439 هـ - العدد 3198

العشاء	المغرب	العصر	الظهر	الفجر
20:31	19:01	16:23	12:56	05:19

نشرية خاصة تحذر من تساقط كميات تقدر بـ 40 ملم

أمطار وبرد على أغلب الولايات خلال نهاية الأسبوع

ثلوج على علو 900 متر بداية من يوم السبت

حذرت نشرية خاصة من تساقط أمطار رعدية مصحوبة ببرد على المناطق الوسطى والشرقية، على أن تمتد بداية من يوم الجمعة إلى المناطق الوسطى والغربية، مع تسجيل درجات حرارة منخفضة.

نوال ثابت

جنوح قارب يحوي ملابس ومؤونة «حراقة» بميناء بوهارون في تيبازة

حجز حوالي 18 ألف علبة «ياغورت» فاسدة بالحدائق في سكيكدة

إصابة عامل في اتصالات الجزائر بحروق بسبب صعقة كهربائية في قالمة

العثور على جثة شاب مشنوقا في صالح بوالشعور بسكيكدة

«جازي» ترفع حجم الأنترنت في عرض «سمارت 1300» إلى 10 جيغا بايت

متهم بتزوير محضر اللجنة الولائية للانتخابات في تشريعيات 2017

3 سنوات سجنا نافذا للرئيس المكتب الولائي لحزب عهد 54 في الطارف

جرفته المياه وكاد يلقى حتفه قبل تدخل أعوان الحماية المدنية

شاب يرمي نفسه في وادي الحراش بعد رفض خطيبته لقاءه لأنه بطال!

عصابات سطو على المنازل تستغل قصرا لتسهيل تنفيذ عملياتهم في خنشلة

عامان حبسا نافذا لأفراد شبكة دعارة من 8 أشخاص منهم 3 نساء في الطارف

العثور على قطعة من الكيف مخبأة داخل ساعة يد بحوزة فتاة في قسنطينة!

تتكون من 5 أشخاص تم توقيفهم كلهم

آثار حذاء رياضي تطيح بعصابة السطو على المساجد في الوادي!

تفكيك شبكة مخدرات تتكون من 3 أشقاء في تبسة

حامل تضع مولودها داخل سيارة إسعاف بالعوينات في تبسة!

تم شراؤها من ولاية البليدة من سمسار

تسوية وثائق سيارة تكشف عن شبكة لسرقة وتزوير المركبات في وهران

رفضت الالتحاق بعائلتها في تبسة عند وصولها إلى العاصمة

الشرطة تعثر على الرعية الألمانية المفقودة في ولاية مستغانم

الملحق رقم (04): يمثل جريدة الخبر

عدالـــــــة

النيـــابة تحقق في شبهة "الابتـزاز" ضد بوشـوارب

ص 3

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

الثلاثـــاء 13 فيفـــري 2018 م الموافـــق لـ26 جمـــادى الأولى 1439 هـ السنة الثامنة والعشرون / العدد 8779 / الثمن / الجزائر: 20 دج، فرنسا: 1€

Sucre Raffiné Moulé سكر قطع
Thi Ka
الهاتف: 031 97 20 25.

نوارة
الهاتف: 023 22 55 55

الأســاتذة والأطبــاء وطلــبة المدارس العليـا يصعّدون

الحكومة فوق بركان

- "كنـــابست" يستعـــرض عضلاتـــه في التجنـــيد
- مسـيرة المقيـمين تنجح في الوصـول إلى البرلمـان
- إنـزال أمني مكثّف في العـاصمة لمواجهة الانزلاقات
- توقيفـات في قســنطينة ومســيرة في وهـــران

ص 4/5

أحـــوال النـــاس

فرضيـة الانتحـار بالإقـامة الجامعية لدالي ابراهيـــم غـير مستبـــعدة

سيدي عكاشـة بالشـلف تشيع جنازة الطالبة نهـاد

ص 21

تهديـدات بمقاضـاة الجزائـر دوليا

10 بواخر بقيمة 90 مليون أورو عالقـــة في إسبانيـــا !

ص 5

قلـق سيـاسي وهـاجس أمني

"المقـــاتلون العـــائدون" يرعبـــون تـــــونس

تونس: مراسل "الخبر" عثمان لحياني

ص 11

رئيـــس مجلس إدارة شبيبـــة القبـائل شريـــف مـــلال لـ"الخـبر"

"حنـاشي لم يصـرف من جيبه أي سنتيـــم في 24 سنـــة"

ص 14

طفـــلك أمـــانة
كيف تقللين من تعلق طفلك بالأجهـــزة اللوحيـــة؟

كـــوني أنيـــقة
كيـف تقنـعين نفسـك بممارسة الرياضة صباحا؟

صحتـــك تـــاج
علامات تنذر بالإصابة بالاكتئـاب

ص 13/12

ISSN1111-0473

الثلاثاء 28 أوت 2018 م
الموافق لـ17 ذي الحجة 1439 هـ
23 الخبر

سوق الكلام

بوضياف يسجّل ضد حسبلاوي !

● سجل وزير الصحة السابق، عبد المالك بوضياف، هدفا في مرمى الوزير الحالي، مختار حسبلاوي، حيث أطل بوضياف، قبل أن يعقد الوزير حسبلاوي ندوته الصحفية، أول أمس، من حسابه على "الفايسبوك" وكتب يطمئن "الجزائر لديها إمكانيات للقضاء على وباء الكوليرا فلا داعي للذعر.. الوقاية خير من العلاج". كما علمت "الخبر" من مصدر موثوق جدا، أن وزارة الصحة فعلا في عهد بوضياف، باشرت تصدير الدواء نحو 13 دولة إفريقية ولا تزال العقود سارية المفعول إلى الآن.

"الفايسبوك" يجر العشرات إلى أروقة العدالة

● شهدت المدة الأخيرة، مكاتب مصالح الشرطة القضائية ومكاتب قضاة التحقيق بمختلف دوائر الأمن والمحاكم بولاية الجلفة، كما هائلا من شكاوى السب والشتم والقذف وانتهاك الأعراض وتوجيه التهم دون أدلة، على مواقع التواصل الاجتماعي وعبر نشر الفيديوهات على الفضاء الأزرق. وأكدت مصادر قضائية وأمنية، أن هناك الكثير من رواد المواقع يجهلون أن حساب "الفايسبوك" له تبعات جزائية يعاقب عليها القانون مثلها مثل الجرم المباشر.

كل شيء متوقف بسبب الطابعة

● دخل مواطنو بلدية المحمل في ولاية خنشلة، والذين أرادوا استخراج وثائق الحالة المدنية، في ملاسنات مع موظفي المصلحة، بسبب الوقت المستغرق في الانتظار، ليكتشفوا بعد مدة من الانتظار على الأعصاب، أن المشكل يتمثل في تعطل الطابعة. فهل من المعقول أن تتعطل مصالح المواطنين لمجرد أن تتوقف الطابعة؟

رئيس بلدية فقيرة بسيارة فخمة !

● أقدم رئيس بلدية من البلديات الفقيرة بولاية في الشرق الجزائري، على شراء سيارة فخمة 4X4 وهي أموال مشاريع أنجزت من قبل المجلس السابق، غير أن رئيس البلدية حوّلها إلى شراء السيارة دون تسديد حقوق المقاولين، بالرغم من أن البلدية تملك سيارتين في حالة جيدة. رئيس البلدية أراد من وراء ذلك "التفحشيش" بالسيارة الرباعية الدفع، بالرغم من أن بلديته فقيرة ولا تحتاج لمثل هذه السيارات.

في انتظار استفاقة السلطات

● استغرب قاطنو حي النصر بمدينة بريكة في ولاية باتنة، من الانهيار والتشققات المخيفة التي أصابت الطريق الرئيسي بالحي دون تدخل من المصالح الوصية التي اكتفت بالتفرج على الوضع. حالة الطريق هذه كان سببها سيول الأمطار الأخيرة التي عرفتها المنطقة والارتفاع المخيف لوادي البقرة الواقع وسط الحي مهددا حياة قاطني السكنات الهشة والراجلين والسائقين.

إعلان غريب

● طلبت الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، وكالة المسيلة، من الوكالة المحلية للتشغيل بنفس الولاية، ملفات عدد من المسجلين لديها لترشيحهم لوظائف ضمن برنامج التوظيف لميزانية 2018. إلى هنا الأمر عادي ولا غبار عليه، إلا أن الغريب يخص التخصصات التي طلبتها المؤسسة والتي تنافي تماما طبيعة عمل هذه الأخيرة وطابعها التقني البحت، وهو ما جعل الكثيرين يتساءلون عن محل تخصص أدب عربي وتاريخ في مؤسسة توزع الكهرباء والغاز، أم أن في الأمر "إن وأخواتها".

لقطة الخبر

» ج. لخضاري

● الصورة تظهر الوضع الكارثي لمحيط الخزان المائي الرئيسي الواقع بحي سيدي مسعود والممون الرئيسي لسكان بلدية سيدي امحمد بن علي في غليزان.

الخبر
ALGERIE
يومية مستقلة
تصدر عن الشركة "الخبر"
شركة أسهم رأس مالها: 276.600.608,00 دج
العنوان: 32، شارع الفتح ابن خلدان
ليدوفرال سابقا، حيدرة، الجزائر
ص.ب 378 ساحة أول ماي الجزائر 16016
http://www.elkhabar.com
البريد الإلكتروني
admin@elkhabar.com

• رقم الحساب
103.400.009976-73
■ القرض الشعبي الجزائري
وكالة الأسواق الجزائر
رقم الحساب بالعملة الصعبة
■ القرض الشعبي الجزائري، وكالة الأسواق
أورو 103.457.103.06-20
دولار امريكي 103.457.104.23-76

• الرئيس الشرفي
عمر أورتيلان
إعتبارا له أبدي الخبر
يوم الثلاثاء 03 أكتوبر 1995 وبلكور
■ رئيس مجلس الإدارة
زهر الدين سماتي
■ المدير العام مسؤول النشر
كمال جوزي
■ رئيس التحرير
محمد يقاني

• التحرير
الهاتف: 021.48.44.36
021.48.44.38
021.48.44.39
فاكس التحرير: 021.48.44.43
email:redaction@elkhabar.com
■ الإدارة، الهاتف: 021.48.47.67
الفاكس: 021.48.44.26

• الإشهار
"مصلحة الخبر للإشهار"
الهاتف 30،44،48،021 الفاكس: 021.48.27.02
"الحساب الخاص بـ" الإشهار"
00 400 103.400.09976.11.73
القرض الشعبي الجزائري، وكالة الاسواق الجزائر
أو الاتصال بالوكالة الوطنية للنشر والإشهار
01 شارع باستور - الجزائر
الهاتف: 021711664 / 021731728
الفاكس: 021739919 / 021739559

• الطبع
الوسط:
الجزائر لتوزيع الصحافة
الشرق:
"سميرك"، الغرب "إنهيبو"
■ التوزيع
الوسط (الجزائر لتوزيع الصحافة): 023.45.84.79
الشرق: "الخبر" لتوزيع الصحافة: 031.74.12.80/031.74.12.81
الغرب: "الخبر" لتوزيع الصحافة الهاتف: 0560.22.28.48
الوثائق أو الصور التي تصل الجريدة لن ترد إلى أصحابها حتى في حالة عدم نشرها

سقطات المغني المغربي تتواصل

سعد لمجرد متورط في فضيحة جنسية جديدة بفرنسا !

سقط المغني المغربي الشهير، سعد لمجرد، مرة أخرى في فخ الفضائح المتعلقة بالمتابعات القضائية بتهم التحرش والاغتصاب، وهو لم يطو بعد قضيته السابقة المتابع فيها بالتهمة نفسها، حيث أعلنت النيابة العامة الفرنسية، أمس، أن المغني الشاب، 33 عاما، موقوف منذ صباح الأحد في مدينة سان تروبيه الساحلية الجنوبية على ذمة التحقيق لمدة 24 ساعة قابلة للتجديد، بعد تقدم امرأة بشكوى ضده تتهمه بالاعتداء عليها جنسيا ليلة السبت إلى الأحد الماضيين.

حسام. ح / الوكالات

● المغني المغربي الشاب ذاع صيته في المملكة المغربية وباقي الدول العربية ليس فقط بأغانيه الشهيرة على غرار أغنية "المعلم" التي حققت حتى اليوم أكثر من 650 مليون مشاهدة على موقع يوتيوب، بل بتورطه في عدة قضايا تتعلق بالتحرش الجنسي والاغتصاب.

ويتأكيد النيابة الفرنسية الخبر، أمس، ارتفع عدد قضايا الاغتصاب المتورط فيها ابن الفنان المغربي البشير عبدو والممثلة المغربية نزهة الركراكي إلى أربع قضايا. إذ لم تمر سوى أشهر فقط على إطلاق سراحه المشروط في 11 أفريل 2017، بعد مكوثه خلف القضبان لمدة 6 أشهر بتهمة اغتصاب شابة فرنسية تدعى لورا بريول، 20 عاما، في فندق "ماريوت باريس شانزليزيه" الذي كان يقيم فيه، حتى فجرت مواطنة فرنسية أخرى فضيحة جديدة تورط النجم المغربي صاحب الأرقام القياسية من حيث مشاهدة فيديوهاته على موقع اليوتيوب.

وقد سبق للنيابة الفرنسية أن وجهت له، في أكتوبر 2016، تهمة الاغتصاب مع ظروف مشددة للعقوبة، وأودعته السجن المؤقت، قبل أن يوافق القضاء الفرنسي على إطلاق سراحه بشرط حمله سوارا إلكترونيا، والسماح له بالسفر إلى المغرب، حيث أطلق أغنيته الجديدة "غزالي غزالي" شهر مارس الماضي وبعدها أغنية "كازابلانكا" التي أطلقها منذ نحو ثلاثة أسابيع وشهدت نجاحا متميزا ببلوغ نسبة مشاهدة تجاوزت 54 مليونا على حسابه الشخصي في اليوتيوب.

وخلال فترة سجن "المعلم"، فجرت شابة فرنسية أخرى من أصول مغربية قضية أخرى، في فيفري 2016، بدعوى اغتصاب ضد المغني، جرت وقائعها، حسبها، في ربيع 2015 في مستطرأسها المغرب أثناء قضائها العطلة رفقة عائلتها في العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء، لكنها لم تتقدم بشكوى في الموضوع خوفا من العار. لكن "المجرد" نفى أي علاقة مع الفتاة، وفي ديسمبر من العام نفسه سحبت الشابة شكواها. أما الحلقة الأولى من مسلسل المتابعات القضائية في حق "المعلم" بتهم الاغتصاب فتعود وقائعها إلى سنة 2010، حين اتهمته شابة أمريكية بالاعتداء عليها جنسيا في قضية عالجتها محكمة بروكلين العليا بعد ست سنوات من الحادثة، ليسجن في مارس من العام نفسه ويفرج عنه بكفالة، فيقرر بعدها مغادرة الأراضي الأمريكية التي أقام فيها مدة 10 سنوات، هروبا من الدعوى القضائية للمحكمة العليا لولاية نيويورك، حيث كان من المرجع أن يواجه الفنان المغربي حكما بالسجن لمدة 25 عاما و100 ألف دولار غرامة إن ثبتت جريمته، وهو ما نفاه سعد لمجرد جملة وتفصيلا في 27 ماي بالرباط خلال حوار صحفي في مهرجان موازين، ووجه أصابع الاتهام وقتها إلى أعداء نجاحه وشهرته، معربا عن عدم قلقه وخوفه من السفر، خصوصا بعد تنازل الشابة الأمريكية عن الدعوى نهائيا.

ح. ح / الوكالات

الفضائح تلاحق المغني المغربي سعد لمجرد

سيارة تصدم شقيقين على متن دراجة بالعاصمة

● لقي شقيقان حتفهما، أمس، في حادث مرور خطير وقع بعد منتصف الليل على مستوى الطريق الوطني رقم 11 الرابط بين عين البنيان واسطاولي، حسبما علم من المكلف بالإعلام على مستوى مديرية الحماية المدنية لولاية الجزائر، الملازم الأول بن خلف الله خالد. وأوضح الملازم أن الحادث الخطير وقع بعدما انحرفت سيارة على متنها شخص عن مسارها لتتجه إلى الطريق المقابل باتجاه اسطاولي وتصطدم بدراجة نارية كان على متنها أخوان، حيث توفي سائق الدراجة النارية "سفيان"، عمره 25 سنة، على الفور، فيما توفي شقيقه "محمد أسامة"، 15 سنة، بعد تحويله إلى مستشفى بابنام في حالة حرجة. وأفاد المتحدث لوكالة الأنباء بأن أسباب الحادث أنها تبقى "مجهولة" في انتظار ما سيتوصل إليه تحقيق مصالح الأمن لولاية الجزائر.

م. ف. ع

بومرداس

توقيف عشريني شهّر بفتاة عبر الفايسبوك

● أوقفت عناصر فرقة مكافحة الجرائم المعلوماتية بأمن ولاية بومرداس شخصا كان يقوم بالتهديد بنشر صور لإحدى البنات القصر عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

حيثيات القضية تعود إلى تقييد شكوى رسمية من طرف تلميذة قاصر رفقة والده بخصوص قيام أحد الأشخاص بنشر صور ابنة خالته في وضعيات غير أخلاقية عبر الفضاء الافتراضي، لتباشر فورا أت الشرطة تحرياتها. وبعد التحقيق المكثف تم التوصل إلى الجاني، ويتعلق الأمر بشاب عشريني من بومرداس، قام بتهديدها بنشر صورها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وبعد التحقيق ومواجهته بالأدلة التقنية الدامغة اعترف المشتبه فيه بالأفعال المنسوبة إليه، لتتم إحالة ملفه على العدالة، حيث تم وضعه رهن الحبس المؤقت بالمؤسسة العقابية بتيجلابين عن تهمة نشر صور دون إذن صاحبها والتهديد بالتشهير.

.. والعثور على جثة فتاة توفيت شنقا

اهتز حي 200 مسكن ببلدية خميس الخشنة غرب ولاية بومرداس، صباح أمس، على وقع خبر العثور على فتاة معلقة في شرفة العمارة.

وحسب ما أفادت به مصالح الحماية المدنية لولاية بومرداس، فإن الضحية، 28 سنة، عثر عليها صباح أمس في حدود الساعة السابعة والنصف معلقة بحبل في شرفة عمارة بحي 200 مسكن بخميس الخشنة. وفي حين تم فتح تحقيق في القضية من طرف مصالح الأمن، تم تحويل الضحية إلى مصلحة حفظ الجثث بمستشفى الرويبة، حيث يرجح أن تكون الفتاة قد وضعت حدا لحياتها.

زين سليم

تيزي وزو

غرق شاب بشاطئ في أزفون

● انتشل أعوان الحماية المدنية بدائرة أزفون، ليلة أول أمس، جثة شاب غرق بشاطئ تالا تيڤيث الممنوع من السباحة ببلدية أيت شافع بدائرة أزفون، يبلغ من العمر 23 سنة. وتعد هذه الحالة 6 في الولاية منذ شهر جوان المنصرم.

علي رابح

تعاني من إعاقة حركية

حنان بحاجة إلى 10 ملايين سنتيم لتقف على رجليها

● ناشدت عائلة زاوي بغليزان المحسنين مساعدتها لتمكين ابنتها زاوي حنان التي تبلغ من العمر ثماني سنوات، معاقة حركيا، من مبلغ 10 ملايين سنتيم لإجراء عملية جراحية.

قالت والدة الطفلة حنان إن وضعهم الاجتماعية الصعب حال دون توفير مبلغ مالي طالبتهم به إحدى العيادات الخاصة لإجراء عملية جراحية تكون الخلاص لابنتها لمغادرة الكرسي المتحرك الذي تستعمله منذ صغرها.

وأضافت الوالدة أن العملية ستتم على مستوى القدم، حيث أكد لها الطبيب المختص أنها ستساهم في إعادة الحركة لها، وستكلف 10 ملايين سنتيم فقط وهي ليست بالمبلغ الكبير لدى المحسنين وأصحاب القلوب الرحيمة. كما طالبت والدة الطفلة بكرسي متحرك لابنتها لأن الذي تستعمله حاليا قديم وأصبح مرادها للمعاناة، وأيضا بتمكينها من جهاز "لاتال" الذي يستعمل ليلا لضمان عدم "تخالف وتداخل رجليها". هذه العملية الجراحية ترى الأم أنها ستكون الملاذ لتسجيل ابنتها بمراكز تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، ولم تخف امتعاضها من عدم تعاون مديرية النشاط الاجتماعي مع حالتها، حيث أكدت لها أن ابنتها صغيرة ولا تستطيع التكفل طبيا بها.

ل. جلول

في ثلاثة حوادث منفصلة بغليزان

11 جريحا في انقلاب 3 سيارات

● خلف انحراف وانقلاب ثلاث سيارات في ثلاثة حوادث مرور منفصلة وقعت، أول أمس، ببلديات زمورة، مندّاس ويلل في ولاية غليزان إصابة 11 شخصا بجروح متفاوتة الخطورة.

وقع الحادث الأول ببلدية مندّاس، حيث سجل انحراف وانقلاب سيارة على مستوى المدخل الشرقي لبلدية واد السلام بدائرة مندّاس، أسفر عن إصابة ثلاث ضحايا تم إسعافهم ونقلهم إلى العيادة متعددة الخدمات لتلقي العلاج.

أما الحادث الثاني فوقع إثر انحراف وانقلاب سيارة بمنطقة كافنطوني في زمورة، خلف أربعة ضحايا تم إسعافهم ونقلهم إلى عيادة زمورة، بينما وقع الحادث الثالث بالطريق السيار بمنطقة تحمدة دائرة يلل عقب انحراف سيارة، أسفرت عنه إصابة أربعة أشخاص تم إسعافهم ونقلهم إلى عيادة يلل.

ل. جلول

إفريقي يزور العملة في وهران

● أوقفت مصالح الشرطة للأمن الحضري 1 بوهران رعية إفريقيا يبلغ من العمر 35 سنة لتورطه في قضية تزوير واستعمال المزور في أوراق نقدية، مع حجز 33 رزمة من قصاصات مهيأة للتزوير، إضافة إلى مسحوق أبيض وقارورة زجاجية بداخلها محلول يستخدم في التزوير. فضلا عن هذا، تمت مصادرة صندوق حديدي أسود اللون بداخله أوراق مهيأة لتزوير العملة الصعبة ومعدات خاصة بالتزوير ملفوفة في قطن أبيض. وسيحال الموقوف على العدالة بعد تحرير إجراء قانوني ضده.

محمد بن هدار

باتنة

شاب ينهي حياته شنقا

● عثر، ليلة أمس الأول، على شخص في 32 من العمر، مشنوقا بمسكن في طور الإنجاز بحي الدرقاني بمدينة بريكة في باتنة. نقلت جثة الضحية الذي يعمل كمقتصد بمتوسطة أول نوفمبر بباتنة إلى مصلحة حفظ الجثث بمستشفى "محمد بوضياف"، في حين فتح عناصر الأمن تحقيقا في الواقعة.

..والعثور على رضيع حديث الولادة مدفونا

نقلت عناصر الحماية المدنية، في ساعة متأخرة من منتصف ليلة أمس الأول، جنينا غير مكتمل النمو بحي تماشيط العلوي بالقرب من ملعب السنافر بمدينة باتنة، حيث عثر عليه في كيس بلاستيكي مدفون بحفرة، إلى مصلحة حفظ الجثث بالمركز الاستشفائي الجامعي، وفتح إثرها تحقيق أمني.

ذوال مسلاتي

سوق أهراس

سقوط مميت لخمسيني من الطابق الثاني

● لقي مواطن في الخمسين من عمره حتفه، مساء أول أمس، بعد سقوطه من الطابق الثاني لمسكنه في حي 17 أكتوبر بسدراتة في سوق أهراس. وكان الضحية، حسب مصدر عائلي، بصدد تفقد أشياء على سطح الطابق الثاني للبيت الذي لا يزال في طور الإنجاز، قبل أن يتعثر ويهوي إلى الأرض حيث أصيب بكسور على مستوى الرأس، ما تسبب في وفاته لاحقا في مستشفى هواري بومدين.

ع. قدور

النعامة

حمار يقتل طفلا

● لقي الطفل ر.ق. الحبيب" البالغ أربع سنوات مصرعه، أول أمس، بعد أن رفسه حمار، فكانت الضربة كافية لتضع حدا لحياته.

وحسب مصادرنا، فإن الضحية يقطن بمدينة العين الصفراء، جنوبي النعامة، وكان ضيفا عند جده بقرية سيدي إبراهيم ببلدية مغرار عندما تعرض لهذا الحادث المميت.

ق. خريص

مستغانم

حجز أكثر من 32 قنطارا من القهوة المغشوشة

● حجزت قوات الشرطة القضائية بالأمن الحضري الخامس بمستغانم 32 قنطارا من القهوة المغشوشة. الكمية المحجوزة ضبطت داخل سيارة في نقطة مراقبة وتفتيش بمفترق الطرق بسيدي العجال، بالمخرج الجنوبي لمدينة مستغانم. البضاعة التي كانت معبأة بأكياس ذات سعة 250 غ ومهيأة للعرض للبيع والاستهلاك تبين، بعد عرضها للتحليل بالمخبر الجهوي للشرطة العلمية بوهران، أنها من النوع الردي ء وغير مطابقة للمعايير المعمول بها، لينجز ملف إجراء قضائي ضد صاحب كمية القهوة المغشوشة وصاحب المحلة المقتناة منها المادة، وضعا بموجبه تحت تصرف وكيل الجمهورية لدى محكمة مستغانم، وبعد إحالتهما أمام قاضي التحقيق للمحكمة ذاتها، وضعا تحت الرقابة القضائية، فيما تم تسليم البضاعة لمديرية أملاك الدولة.

م. بغيل

ملف

تلاميذ المدارس والثانويات أول الضحايا

عصابات المخدرات وقطاع الطرق يزرعون الرعب ببومرداس

• أحياء خطيرة على الغرباء في الولاية

أحمد علوان

● حي 1588 مسكن ببلدية سي مصطفى، حي شاطئ قورصو، حوش المخفي التابع لبلدية أولاد هداج، منطقة بنوة برأس جنات، وحي المزارعة.. من أهم الأماكن الساخنة المعروفة في بومرداس بالانتشار الرهيب للمخدرات، السرقات، العنف وقطاع الطرق.

البداية كانت من حي 1588 مسكن الجديد ببلدية سي مصطفى، وبمجرد ولوجنا أزقته حدثنا أحد السكان من عصابات تصطاد الغرباء، وفعلا ما هي إلا ساعات حتى باغت زميلي أحد اللصوص وسرق منه هاتفا نقالا. ولحسن الحظ لم نتعرض لاعتداء بالنظر لتحذيرات سكان الحي لنا، لننتقل إلى وسط مدينة سي مصطفى، حيث لمسنا قلقا كبيرا وسط أهالي البلدية بعد انتشار عصابات ترويج المخدرات، أفرادها قدموا من العاصمة، ومنهم من يقيم بإقليم البلدية.

ويروي أحد سكان مدينة سي مصطفى حادثة وقعت بالمنطقة تتمثل في اشتباك بالسيوف بين مجموعة من قاطني 1588 مسكن الجديد ببلدية سي مصطفى، وسكان مدينة سي مصطفى، حيث ما سجلناه، فإن الحي خطر على الغرباء ولا ينصح بالدخول إليه ليلا.

الأمن غائب في حوش المخفي

وبحي حوش المخفي التابع لبلدية أولاد هداج، الأمن غائب رغم الكثافة السكانية وانتشار البنايات الفوضوية به. وحسب السكان وتجارها، الجريمة استفحلت في الحي، خاصة ترويج المخدرات والمهلوسات، في ظل غياب دوريات الدرك الوطني ليلا وانعدام مركز أمني، ما فسح المجال لنشاط العصابات بالمنطقة التي ساعدها الظلام الدامس والبنايات الفوضوية. ويضاف إلى هذا المشكل، غياب المرافق الثقافية ومناصب الشغل وانتشار البطالة.

الوضع لا يختلف بحي شاطئ قورصو الواقع في اختصاص الدرك الوطني، حيث يسيطر اللصوص والمروجون على الشريط الساحلي. وحسب أحد الموطنين، يتحول حي الشاطئ ليلا إلى وكر لمروجي المخدرات ومتعاطي الخمور وممارسة الرذيلة.

حي المزارعة التابع لبلدية أولاد موسى أصبح هو الآخر معروفا بترويج المخدرات واستهلاكها، والأدهى وجود عصابات قطاع الطرق التي تستغل توقف السيارات للسطو على أصحابها.

وبمنطقة بن نوة التابعة لاختصاص الدرك الوطني ببلدية رأس جنات، يستغل تجار المخدرات النشاط والبحر لممارسة نشاطهم في غياب الدوريات الأمنية. ويبرح منايل هناك حي معروف بنشاط العصابات وترويج المخدرات والسرقة، لا يمكن السير فيه ليلا.

عائلتان ضمن عصابة مخدرات ببلدية شعبة العامر

أكبر قضية عالجتها محكمة الجنايات لمجلس قضاء بومرداس تخص تورط عائلتين ببلدية شعبة العامر التابعة لدائرة يسر، بطلها بارون مخدرات وزوجته ووالدته البالغة من العمر 65 سنة، والعمة 75 سنة وابنها، روجوا لقنطار من المخدرات والمتهم "ب. مراد" يعتبر من أكبر بارونات المخدرات.

أوقف المتهمون الستة في حالة تلبس بترويج المخدرات في بومرداس والجزائر العاصمة، وعاقبتهم محكمة الجنايات بالسجن النافذ مدة 20 سنة بتهمة تكوين جماعة أشرار والمتاجرة بالمخدرات.

أ.ع

انتشرت في الأعوام الأخيرة، وبصورة مخيفة، مختلف أنواع المخدرات في مدن وأحياء وقرى ومداشر ولاية بومرداس، تخطت حتى أسوار المدارس والإكماليات والثانويات بتواطؤ صيادلة.

منظر عام لحي 1588 مسكن ببومرداس

خلال الثلاثي الأول لسنة 2018

الإيقاع بـ139 متهم بترويج المخدرات

● أوقفت مصالح الشرطة لأمن ولاية بومرداس، خلال الثلاثي الأول من سنة 2018، 139 متهم في قضايا ترويج واستهلاك المخدرات، وحجزت 1211 قرص مهلوس و5 كلغ من الكيف.

عالجت فرق الشرطة القضائية لأمن ولاية بومرداس، خلال الفترة نفسها، 86 قضية متعلقة باستهلاك المخدرات والأقراص المهلوسة والمتاجرة فيها، وحجزت ما يقارب 5 كلوغرام من راتنج القنب الهندي، إضافة إلى 1211 قرص مهلوس، أوقف من خلالها 139 شخص، من بينهم امرأة، أودع منهم 80 شخصا رهن الحبس، فيما استفاد 37 آخرون من الاستدعاء المباشر.

أما خلال سنة 2017، فتمت معالجة 225 قضية متعلقة باستهلاك المخدرات والأقراص المهلوسة والمتاجرة فيها، حيث تم حجز 6.198 كيلوغرام من نوع راتنج القنب الهندي و8336 قرص مهلوس، تم من خلالها توقيف 355 شخص، من بينهم 3 قصر، وأودع 184 شخص رهن الحبس، فيما استفاد 112 آخرون من الاستدعاء المباشر، أما باقي المتهمين فأرسلت ملفاتهم إلى الجهات القضائية المختصة.

وفي سنة 2016، عالجت الشرطة 256 قضية تتعلق بجرائم المخدرات، حيث قدرت الكمية المحجوزة بـ78.501 كيلوغرام من نوع راتنج القنب الهندي و12402 قرص مهلوس، تم من خلالها توقيف 375 شخص.

وكانت مصالح أمن ولاية بومرداس قد نظمت 112 حملة تحسيسية خلال الثلاثي الأول، استهدفت تلاميذ مختلف الأطوار التعليمية الثلاثة، فئة مترددي معاهد ومراكز التكوين المهني والتعليم المهنيين، فئة الطلبة وممثلي المجتمع المدني خلال الثلاثي الأول من سنة 2018.

وتدخل هذه الحملات في إطار تجسيد وتطبيق المخطط التحسيسي التوعوي الجواري في مجال الوقاية من آفة المخدرات مع مختلف الشركاء الفاعلين في الميدان.

أحمد.ع

الدكتورة صحراوي سارة مختصة في علم النفس الاجتماعي

"دخول عالم المخدرات لنسيان المشاكل اليومية والعاطفية"

● قالت الدكتورة صحراوي سارة، منسقة الأخصائيين النفسانيين على مستوى مؤسسة الصحة الجوارية قيومرداس لـ"الخبر": إنها وبحكم تجربتها في علاج المدمنين نفسيا سجلت حالات لتلاميذ في أقسام الثانوي، منها حالة تلميذ رسب في السنة الثانية ثانوي بسبب تعاطي المخدرات وبعد فترة علاج نفسية نجح في الانتقال إلى الجامعة.

وأوضحت المختصة أن أسباب الإدمان على المخدرات تعود إلى مرحلة المراهقة، بحكم أن أغلب التلاميذ يريدون دخول عالم الإدمان بدافع الفضول أو لنسيان مشاكلهم اليومية والعاطفية.

روجيت الدكتورة صحراوي سارة نداء للأولياء لمراقبة أبنائهم وأعراض الإدمان لديهم، المتمثلة في اضطرابات النوم، الغياب عن المدرسة، احمرار العينين، العصبية والعنف، إلى جانب مراقبة تصرفاتهم داخل البيت، خاصة إذا علمنا أن بعض المدمنين يبحثون عن مصادر مالية وبكل الطرق لشراء المخدرات.

وكشفت المتحدثة أن الوضع أخطر بالنسبة لبعض الفتيات اللائي يستهلكن المخدرات، ودعت إلى التعاون بين الأولياء والمدرسين لمواجهة الظاهرة التي تتطلب فتح مركز لعلاج المدمنين ببومرداس، مؤكدة على أنها قامت بتوجيه مدمنين بإرسالية إلى العاصمة لعلاجهم.

أحمد.ع

المحامي صحراوي محمد

"تطبيق القانون بوضع المدمن في المستشفى وليس السجن"

● يرى الأستاذ صحراوي محمد، أحد أعمدة المحاماة وعضو لقنة المحامين في ولاية بومرداس، أن المواد القانونية الخاصة بمعالجة مروجي أو متعاطي المخدرات بحاجة إلى تعديل، حيث إن الجانب العقابي في القانون 18/04 الصادر في ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين، هو تسليط عقوبات ردعية على المتاجرين تصل إلى 20 سنة سجنا نافذا، وهي جنحة وليست جناية عكس دول أوروبا وغيرها التي وضعت جريمة المتاجرة والمخدرات في خانة الجنايات وهناك عقوبات تصل إلى الإعدام، ما يتطلب تعديل القانون. كما طالب الأستاذ صحراوي بضرورة حماية المدمنين والمستهلكين وتطبيق القانون عليهم بوضعهم في مستشفى علاج الإدمان وليس في السجن، ليتضح والجناة الوقائي واعتبار أن أغلب المدمنين هم في الأصل ضحايا، محذرا الأولياء من المخدرات ومراقبة أبنائهم.

أحمد.ع

محافظ الشرطة تواتي كريم

"قمنا بتطهير مدن بومرداس من مروجي المخدرات"

● أكد رئيس خلية الإعلام لأمن ولاية بومرداس، محافظ الشرطة تواتي كريم، لـ"الخبر"، أنه تم تطهير المدن والأحياء من مروجي المخدرات بفضل تعليمات رئيس الأمن الولائي، مشيرا إلى أن العمليات التحسيسية بخطورة تعاطي المخدرات، التي تقوم بها مديرية الأمن عبر المدارس والمؤسسات التعليمية ومراكز التكوين المتحسيس، كانت لها نتائج إيجابية تم تحقيقها بفضل التوعية والتعريف بأخطار الإدمان.

أحمد.ع

النيابة العامة لمجلس قضاء بومرداس

"عقوبة المروجين تصل إلى الإعدام"

● كشف النائب العام المساعد بمجلس قضاء بومرداس أن القانون واضح في مواده التي تعاقب المروجين والمستهلكين للمخدرات، والعقوبة تصل إلى الإعدام إن كانت الجريمة تتعلق بتكوين شبكة منظمة تتاجر وتوزع المخدرات، مؤكدا في السياق على أن القضاة يحكمون على كل مذنب حسب مثله وصحيفة سوابقه القضائية. من جهة أخرى، قال المتحدث، إن قضاة الأحداث يعالجون بحكمة تورط القصر في الاستهلاك، حيث لا يتم إيداعهم الحبس بل يحولون إلى مركز العلاج من الإدمان، مركزا على قيام القضاة بتطبيق القانون بكل صرامة على المروجين للمخدرات وعدم تحريك الدعوى العمومية من طرف وكيل الجمهورية على المستهلكين الذين استفادوا من علاج الإدمان.

أحمد.ع

مختصرات

تيارت

توقيف مشتبه فيهم بقتل وحرق طالبة جامعية

● أوقف عناصر الشرطة القضائية لأمن ولاية تيارت 6 أشخاص بينهم امرأة لاشتباه ضلوعهم في وفاة وحرق طالبة جامعية ودفن جثتها بمنطقة عين قاسة بنواحي مدينة تيارت، حسب بعض المصادر المتطابقة، بغرض التشفي إثر تقدم قريب الضحية بشكوى عن اختفاء الطالبة بجامعة ابن خلدون بتيارت، البالغة من العمر 21 سنة، متبعة بإحدى الإقامات الجامعية، عقب انقطاع الاتصال بها من طرف زميلاتها وأفراد عائلتها، متقدما معلومات عن أشخاص يشتبه في ضلوعهم في واقعة وفاتها نتيجة استهلاك دواء سبب لها مضاعفات وإخفاء جثتها والتنكيل بها، ليفتح تحقيق كشف عن مكان دفن وحرق جثة الضحية بمنطقة نائية بالناحية القريبة لمدينة تيارت، ويجري التحقيق مع الموقوفين من بينهم ممرضة لكشف ملابسات هذه القضية التي تباينت حولها الروايات.

م. رابح

الحادث وقع على مستوى الطريق السيار

قتيلان و36 جريحا في انقلاب حافلة بقسنطينة

● لقي شخصان حتفهما، ليلة أول أمس، وأصيب 36 آخرون بجروح إثر انحراف حافلة وانقلابها على مستوى بلدية عين اسارة في قسنطينة. خلف حادث الحافلة التي كانت تقل خط ولاية سوق أهراس نحو ولاية سيدي بلعباس وفاة شخصين، ويتعلق الأمر بشاب يبلغ من العمر 22 سنة ورجل في 46 من العمر، توفيا بعين المكان قبل نقل جثتيهما من قبل عناصر الحماية المدنية التي تدخلت فور وقوع الحادث في حدود الساعة 10 و38 دقيقة ليلا، بعناصر وحدتين الجرحى جاءت عناصر المركز المتنقم للدور ومدوس، حيث بلغ عددهم 55 عونا. وسخرت في العملية أربع شاحنات لتدخل و11 سيارة إسعاف، فيما أسعف 36 مسافرا سجلت لديهم إصابات مختلفة ومتفاوتة الخطورة.

ن. وردة

في حفل عشاء بفندق الأوراسي

نكهات فرنسية برائحة الجزائر في العاصمة

● نظم مجمع "أش. تي. تي" للمطعمة والسياحة والتنسيق مع فندق الأوراسي ومجمع المطاعم الفرنسية "هولدينغ" حفل عشاء فرنسي - جزائري، مساء أول أمس، بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة. مادية العشاء حملت شعار "نكهات برائحة الجزائر" حيث تم تجنيد فريق من مشاهير الجهات العالمين متلما هو الحال بالنسبة إلى نجم التلفزيون الفرنسي متقدم البرنامج التلفزيوني الخاص بالطبخ "توب شاف"، فوريت تارابي، كما قاد فريق الطباخين الفرنسي فيليب ليجيندير، وهو شيف ذو 3 نجوم ميشلان. وتناول المعصومون عشاءهم في وقع أوتار آلة الكمان وصوف العود والمستقى الأندلسية بمنتجع المطرية الجزائرية تيفي بورساي، وهو ما أعطى للمأدبة نكهتها الجزائرية التقليدية.

حسام. ع

السبت 28 أفريل 2018 م
الموافق لـ12 شعبان 1439 هـ
الوطن
الخبر 3

حوالي 6 عائلات سلمت نفسها للجيش منذ 2015

نساء وأطفال الإرهابيين يغادرون الجبال

• عائلة إرهابي من 10 أفراد سلمت نفسها أمس بجيجل

سلّمت عائلة إرهابي متكونة من 10 أفراد نفسها للسلطات العسكرية بجيجل، وهي حالة جديدة تأتي في سياق سلسلة عمليات النزول من الجبل التي عرفتها هذه الولاية تحديدا في السنوات الأخيرة. ويعد هذا الملف شائكا بالنسبة للسلطات، كونه يتضمن الجانب القضائي والشق الإنساني في الوقت نفسه.

أفراد عائلة الإرهابي "ف. صالح"

محمد سيدهم

● أفادت وزارة الدفاع الجزائرية في بيان لها أمس، بأن عائلة الإرهابي "ف.صالح"، الذي التحق بالجماعات الإرهابية سنة 1998، قد سلّمت نفسها للسلطات العسكرية بجيجل بالناحية العسكرية الخامسة. وعرضت وزارة الدفاع صورا لأفراد العائلة دون الكشف عن وجوه أعضائها، وتتكون العائلة من زوجة وابنة الإرهابي "ف. أسامة"، بالإضافة إلى طفل وخمس بنات إحداهن أم لرضيعين.

وتأتي هذه الحادثة بعد نحو سنة من تسليم الإرهابية المسماة "ق.خيرة"، زوجة الإرهابي "غ.محمد" المكنى "أبو ياسر"، التي التحقت بالجماعات الإرهابية سنة 1996، نفسها للسلطات العسكرية بولاية جيجل الجمعة، مرفقة بأبنائها الثلاثة المولودين في الغابات والجبال.

وأبرزت وزارة الدفاع الوطني أن الإرهابية المذكورة سلّمت نفسها للسلطات العسكرية بجيجل بالناحية العسكرية الخامسة، يوم الجمعة 2 جوان 2017 بمنطقة برج الطهر مرفقة بأبنائها الثلاثة، ويتعلق الأمر بكل من: "عبد الباري" البالغ من العمر 17 سنة وريحيى" البالغ من العمر 14 سنة و"أسامة" البالغ من العمر 5 سنوات وجميعهم مولودون في الغابات والجبال". وحسب البيان، فإن المعنية كانت قد التحقت بالجماعات الإجرامية سنة 1996.

وفي جويلية 2016، سلمت عائلتان لإرهابيين نفسيهما لقوات الجيش بمنطقة جيمار غير بعيد من منطقة بوحلوان ببلدية برج الطهر في ولاية جيجل. وحسب وزارة الدفاع، فإن العائلة الأولى تتكون من امرأة وأربعة أطفال وكانت المرأة زوجة الإرهابيين المدعوين "ب.جمال" و"م.عبد القادر" واللذين قضت عليهما قوات الجيش على التوالي سنتي 2008 و2014. أما العائلة الثانية، فتتكون من امرأة وخمسة أطفال متزوجة بالإرهابي "ق.يزيد".

وكانت العائلتان تعيشان، وفق ما ذكرت وزارة الدفاع، تحت بطش الإرهابيين كرهائن في ظروف غير إنسانية، محرومتين من أدنى الحقوق، وفور اقتراب المفرزة منهم، اغتنموا الفرصة وسلموا أنفسهم للتخلص من الاستغلال والعنف المفروض عليهم من طرف الإرهابيين، وقبلها بمدة، سلم الإرهابي "يوزيد.ط" نفسه إلى فرق التمشط العسكري بمنطقة جيجل ومعه ثلاث نساء وسلاحه المتمثل في قطعة "كلاشنيكوف" بمخزونها المملأ.

وفي حادثة مماثلة، في جانفي 2015، تمكنت مفرزة تابعة للقطاع العملياتي لجيجل بمنطقة القروش، ببلدية العوانة، من إلقاء القبض على الإرهابي "علي إسماعيل" المدعو صهيب واسترجاع سلاحه الآلي من نوع كلاشنيكوف، وكان يعيش هذا الإرهابي الذي التحق بالجماعات الإرهابية أواخر نوفمبر من سنة 1993، برفقة عائلته التي سلمت نفسها بعد أن تم القبض عليه، والمكونة من زوجته وأبنائه الخمسة أكبرهم ذات 18 سنة، وأصغرهم البالغة من العمر سنة واحدة، وفق ما ذكرت وزارة الدفاع.

وقد أصبح مألوفا مغادرة سنة 2015، نشر وزارة الدفاع الوطني لبيانات وصور وحتى فيديوهات لعائلات لإرهابيين كانوا يعيشون في الجبال مقطوعين تماما عن العالم، وتحاول الوزارة من خلال هذه الامتيازات اليومية تحفيز بقية العائلات اللاتي ما تزال عالقة في الجبال إلى اتخاذ الخيار نفسه، وتبرز الصور التي يتم بثها في العادة معاملة لائقة للنساء والأطفال في اللحظات التي تلي نزولهم، لكن عددا من المختصين النفسانيين تداولوا هذا الموضوع في السابق، شددوا على ضرورة أن يشمل التكفل متابعة نفسية دقيقة من أجل ضمان اندماجهم السريع في المجتمع.

عدد محدود

والملاحظ أن ظاهرة عائلات الإرهابيين التي تنزل من الجبال باتت تقتصر فقط على ولاية جيجل، وهو ما يطرح السؤال عن أسباب عدم تكرارها في ولايات أخرى كانت معقلة نشاط قوي لجماعات الإرهابية، يعيب الخبير العسكري عمر بن جانة أن ولايتي جيجل وسكيكدة بالأخص تمتازان بتضاريس جبلية وغابية، توفر تحصينات وملاجئ للإرهابيين الذين اصطحبوا معهم زوجاتهم أو كوّنوا عائلات في الجبال، ما يجعل هذه العائلات بعيدة تماما عن الأنظار ومعزولة، وهو ما ساعدها على البقاء هناك أطول مدة ممكنة.

وبلغت الخبير إلى أن هذه الفئة من الإرهابيين التي تمكث في الجبال مع عائلاتها هي من قدامى الذين صعدوا إلى الجبال ورفضوا الاستفادة من التدابير التي وضعتها الدولة لإعادة دمجهم إلى المجتمع، لكنهم مع الوقت استسلموا للأمر الواقع وضغط عائلاتهم، ويقول بن جانة إنه لا توجد معلومات دقيقة عن عدد العائلات الباقية لحد الآن، إلا أنه يعتقد أن عددها محدود جدا.

ويشير العقيد السابق في الجيش إلى أن هذه العائلات كانت مقطعة تماما عن التواصل مع العالم الخارجي حتى عبر المتنقلة، ما جعل النساء والأطفال تحت تأثير محيطهم الضيق الذي يعيشون فيه، لكن مع طول المدة وصعوبة مواجهة الظروف القاسية في الجبال، بدأ يتشكل عندهم وعي بضرورة مغادرة هذا الوضع، وأضاف بن جانة أن المعاملة الإنسانية التي حظيت بها العائلات الأولى التي قررت النزول، تكون قد حفزت بقية العائلات لسلوك الطريق نفسها متى وجدت الفرصة لذلك.

م.س

إرهابي يسلم نفسه للجيش بتمنراست

• أفاد بيان لوزارة الدفاع، أن إرهابيا سلم نفسه للسلطات العسكرية بتمنراست، ويتحلق الأمر بالمسمى "ص. فؤاد" الذي التحق بالجماعات الإرهابية سنة 2014. وقال البيان إن الإرهابي كان يحوزبحوزته بندقية رشاشة من نوع FMPK ومسدس رشاش من نوع كلاشنيكوف، وكمية من الذخيرة (270 طلقة).

من جهة أخرى، ذكر البيان أن مفارز للجيش بتمنراست وعين قزام أوقفوا ثلاثة مهربين، وضبطت سلاحا ناريا وشاحنة ورباعيتين وباعيتي الدفع ومعدات التنقيب عن الذهب، في حين أوقف عناصر الدرك الوطني ببسطيلي، شخصا وضبطوا سلاحين ناريين وكمية معتبرة من الذخيرة ومعدات تدخل في إعداد المتفجرات، حسب البيان، الذي أضاف بأن حراس الحدود أوقفوا 29 مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة بتلمسان.

ع.ي

دعت إلى حماية الحقوق النقابية

حنون تعلن عن جمع توقيعات المجلس التأسيسي

لويزة حنون

● دعت الأمينة العامة لحزب العمال لويزة حنون، إلى "حماية المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حققتها الجزائر للحفاظ على السيادة الوطنية وتعزيز الأمن والاستقرار في البلاد"، وكشفت عن قرب جمع التوقيعات بخصوص نداء لإنشاء "مجلس تأسيسي".

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن حنون، خلال افتتاح لقاء مع إطارات الحزب لولايات الوسط، دعوتها إلى "ضرورة الاعتراف الكامل باللغة الأمازيغية، وتطبيق كل القرارات الخاصة بترقية اللغة الأمازيغية"، مشيرة إلى "تكريس الديمقراطية وحماية الحريات الفردية والجماعية والحقوق النقابية، وفق ما ينصص عليه الدستور".

وأكدت حنون على "أهمية الصحة العالي"، من جهة أخرى، دعت مسؤولة حزب العمال إلى "مكافحة سوق العمل الموازي، واستغلال العمال المحالين على التقاعد، لاسيما في الوظيف العمومي، وذلك من أجل مكافحة البطالة وتعزيز مداخيل الضمان الاجتماعي مع تحسين التحويلات الاجتماعية لتتكفل الأنجع بالفئات الهشة والموعزة وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين".

وجددت حنون مطلب حزبها إنشاء "مجلس تأسيسي وطني"، مشيرة إلى أنه "سيشرع في جمع توقيعات المواطنين للمطالبة بإنشاء هذا المجلس"، وأوضحت حنون أن "هذا المجلس من شأنه إعادة النظر في مختلف القوانين، لاسيما قانون الانتخابات، إلى جانب إجراء إصلاح عميق للدستور وتكريس الفصل الحقيقي بين السلطات".

وكانت حنون أعلنت في وقت سابق أن عريضة جمع التوقيعات سترفع إلى رئيس الجمهورية، ووقتت جبهة التحرير الوطني ضد هذا المطلب بحجة أنه "يتغذر لكل الانجازات التي تحققت منذ الاستقلال"، وكانت جبهة القوى الاشتراكية أول من طرح مفهوم "جمعية تأسيسية".

في سياق آخر طالبت الأمينة العامة بـ"مواصلة مكافحة الإرهاب وكل أشكال الجريمة ومكافحة الفساد وحماية المال العام، والملكية الجماعية وإعادة النظر في قانون الاستثمار، وتصحيح بعض الاختلالات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2018، لاسيما فيما يخص المجالين الاقتصادي والاجتماعي".

ع.ي

تأخر في تنصيب لجان الصداقة البرلمانية

قبضة حديدية بين بوحجة وبن صالح

السعيد بوحجة

عبد القادر بن صالح

● احتدم الصراع بين رئيسي غرفتي البرلمان، الأسبوع الماضي، وأنسب بحسب مصادر برلمانية مسؤولة، يرجع إلى استمرار تأجيل تنصيب لجان الصداقة البرلمانية على مستوى الغرفتين، آخرها تأجيل تنصيب لجنة الصداقة البرلمانية الجزائرية السعودية الأربعاء الماضي.

يحسب الغائب عن تحالف الفهضة والعدالة والبناء ورئيس كتلته البرلمانية بالمجلس الشعبي الوطني، لخضر بن خلاف، فإنه فوجئ مساء الثلاثاء، باتصال من مسؤول بالمجلس يبلغه بتأجيل عملية التنصيب بسبب قرار من رئيس المجلس الشعبي الوطني السعيد بوحجة، على خلفية اعتراض من جانب زميله، رئيس في مجلس الأمة عبد القادر بن صالح على ذلك، وكان بن خلاف قد اختير من طرف مكتب المجلس الشعبي الوطني لرئاسة هذه اللجنة التي تأتي كثمرة لزيارة رئيس مجلس الشورى السعودي للجزائر قبل أشهر، وهي الزيارة تزامنت مع أزمة بين الجزائر والرياض أشعلها لائحة تيفو رفعها أنصار نادي عين مليلة لكرة القدم، اعتبرتها الرياض مسيئة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وهو ما اضطر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الاعتذار وتكليف الوزير الأول أحمد أويحيى لإعلان ذلك للرأي العام، ثم تلاه كل من وزيري العدل حافظ الأختام الطيب لوح، والداخلية والجماعات المحلية نور الدين بدوي اللذان صرحا بفتح تحقيق قضائي حول الحادثة، وفي اتصال معه، أكد بن خلاف عملية التأجيل، من دون أن يبلغ بتاريخ تنصيب اللجنة، ملمحا إلى احتمال تحويل رئاسة اللجنة إلى مجلس الأمة مع تخصيص مقاعد فيها للنواب من المجلس الشعبي الوطني.

ويرط بن خلاف هذا القرار بتبريرات موضوعية قدمها مسؤولو مجلس الأمة، وهي أن مجلس الشورى السعودي هو النديد لمجلس الأمة، وليس المجلس الشعبي الوطني، باعتباره هيئة استشارية معينة وليست منتخبة، إضافة إلى أن الإعلان عن تشكيل لجنة صداقة بين برلماني السعودية والجزائر تم خلال الزيارة التي قام بها رئيس البرلمان السعودي للجزائر تلبية لدعوة من نظيره عبد القادر بن صالح.

غير أن مشكلة لجنة الصداقة بين برلماني الجزائر والسعودية ليست سوى شجرة تخفي غابة من المشاكل، تعض عنها السلطة التشريعية الغطرء وهو ما كرس ثقافة تعطيل اضطلاع النواب بمهام الدبلوماسية البرلمانية مخافة استغلالها من طرف نواب المعارضة بصفة خاصة للترويج لأطروحاتها، ونقل ما لا تحبذه السلطة لنظرائهم في البرلمانات الأجنبية، حيث تقتصر المهمات البرلمانية للخارج على نواب الموالاة والأحرار الذين يدورون في فلكهم.

وردا على سؤال حول لزاحته من رئاسة اللجنة، وما إذا كان السبب هو لونه السياسي الإسلامي والمعارض، نفى بن خلاف هذا الرأي، مؤكدا أنه اختير من طرف رئاسة المجلس الشعبي الوطني، وأن نائب الرئيس عن الدوائر الخارجية والجالية الجزائرية في الخارج جمال بوراس هو من كان سيتصب اللجنة، غير أن التأجيل عطل العملية.

وتؤكد مصادر برلمانية أنه من أصل 121 لجنة صداقة برلمانية، فقط 6 لجان صداقة تم تنصيبها، وعن المبررات التي تقف أمام استكمال هذه اللجان وتمكينها من أداء مهامها، ولو شكليا، وذلك على محدودية تأثيرها، تفيد المصادر ذاتها أن رئاسة المجلس تتحمل المسؤولية، بسبب انفرادها بالقرار، لاعتبارات أكثرها حزبية، زيادة على عدم القدرة على تحمل تبعات أو آثار عمل هذه اللجان.

فيما يذهب آخرون إلى مخاوف من تدخل أعضاء اللجان في اختصاصات وصلاحيات الجهات المخولة رسم السياسة الخارجية للدولة، وهي رئيس الجمهورية وذراعه التنفيذي وزير الخارجية عبد القادر مساهل.

جلال بوعاتي

سنوات تمر على توقف أحلام رب عائلة على حواف الطريق السيار

صاحب سيارة مجنونة أزهق أرواح طفلين ولا زال يرفض جبر خاطر الضحية

4 سنوات أو أقل بقليل على الحادث الأليم الذي تعرض له عاشور خليفة ذات يوم من سنة 2014 بالعجيبة، وكان عاقدا العزم على السفر إلى العاصمة عبر الطريق السيار شرق غرب، عندما فاجأه سائق سيارة مجنونة أزهق روح فلذتي كبده وأحال زوجته إلى مجرد هيكل منزوع الحركة، وحوّل فؤاد والدهم إلى لوعة من نار، لا زال هذا الحادث إلى اليوم مجرد رقم في ملف يتصدر مكانا في أدراج المحكمة العليا، وقاتلا متعمدا حرا طليقا برفض إلى غاية اليوم "جبر خاطر" العائلة المكلومة وحكما لا يتعدى غرامة مالية بسيطة وسجنا منزوع النفاذ ليس إلا.

الوالد: فاجعتي في فلذتي كبدي تحولت إلى مجرد ملف ورقم في أدراج المحكمة العليا

بن حليمة البشير

● القضية وتفاصيلها تعود إلى يوم 08 سبتمبر 2014، عندما قرر عاشور خليفة في ذلك اليوم المشئوم امتطاء سيارته رفقة زوجته عاشور سعاد وابنيه أنثال ومعاذ، 9 و5 سنوات، أملين في الوصول إلى العاصمة تحت عناية الله، من أجل قضاء حاجة والعودة في المساء إلى مسقط رأسهم ببلدية تارمونت في المسيلة، ولم يكن يعلم أن الرحلة ستتوقف في منتصف الطريق، وتحديدا في الطريق السيار شرق غرب منطقة العجيبة التابعة إقليميا لولاية البويرة. كانت هناك سيارة بسائق متهور لم يضع في الحسبان أن للطريق آدابه وأن هناك أرواحا بشرية بريئة تحلم هي الأخرى بالعودة من شتاء السفر في أمن و أمان، وماذا تفعل سيارة مجنونة يقودها سائق متهور في مشهد من هذا النوع سوى الموت ولا أقل من تلك النهاية المأساوية! ولأن السرعة الزائدة إصرار وترصد وإمعان في القتل.. يعاقب القانون عنها جريمة قتل متوفرة الأركان، هرب المتسبب فيها تاركا وراءه ضحايا حياتهم بين الأمل في الحياة، لم يكن ذلك الأمل سوى بصيص فقط، وأثر عدم نجدة العائلة التي رُزئت في ولديها وتركت قطرات من دمائها على إسفلت ذلك الطريق، وركب موجة الإنكار الشديد، ولولا الخيّرون من رواد الطريق المذكور لكان أفلت بجريمته إلى الأبد.

المتهم محام ينجح في الهروب من موقع الحادث ومن القانون أيضا!

حسب أمر الإحالة رقم 0007 بتاريخ 2015/05/14 الصادر عن قاضي التحقيق بمحكمة اختصاص البويرة، في مادتيه 164 و165 من قانون الإجراءات الجزائية، تتلخص تفاصيل القضية أنه بتاريخ 2014/09/08 حررت الفرقة الإقليمية للدرك الوطني بالعجيبة محضرا تحت رقم 1478 ضد المتهم بارتكاب حادث جسماني مميت على الطريق السيار شرق غرب بالمكان المسمى بوخالد بلدية أحنيف، تسبب فيه هذا الأخير نتيجة الإفراط في السرعة عندما كان يقود سيارة سوداء اللون تحمل ترقيم ولاية برج بوعريريج، ليصطدم بسيارة أخرى، الأمر الذي أدى إلى انحرافها إلى أقصى جهة اليمين لتصطدم بدورها بالحجاز الإسمنتي ثم بالجدار الطريقي الذي كان متوقفا على حافة الطريق، وقد أسفر الحادث حسب محضر الفرقة الإقليمية عن وفاة كل من عاشور معاذ وأنثال، وإصابة والديهما بجروح خطيرة سُلمت لهما خلالها شهادة طبية تبين عجزهما لمدة 120 يوم، إلا أن الفاجعة كانت كبيرة على عائلة عاشور التي بالرغم من أنها رزئت بفلذتي كبدها، فوجئت بهروب المتسبب في الحادث أثناء تصريحه في محضر تحقيق ابتدائي ينكر ما نُسب إليه من أفعال، مؤكدا أنه لم يتسبب كذلك في وفاة أي أحد، رغم أن هذا الأخير الذي أنهى حياة ابنيه أبدى استعداده بعد ذلك لإجراء 5 عمليات جراحية له ولزوجته واستئصال طحاله كليا، وهم اليوم متعدان طريحا الفراش، رغم شهادات الشهود الذين عاشوا الواقعة عن قرب وحضروا تفاصيلها، والذين أجمعوا على أن المتهم الذي طُلب منه البقاء للاستفسار على الأقل ولي هاربا دون وازع ضمير، لولا تسجيل رقم سيارته من قبل أحد الحاضرين والاتصال بالدرك الذين تمكنوا من توقيفه في الحاجز الموالي، تبين أنه يمارس مهنة المحاماة ويتقن فنون الإنكار جيدا، كان ذلك لدى توقيفه من قبل مصالح الدرك الذين سألوه ما إذا تعرض لحادث مرور، فأعلموه بأن الحادث الذي تعرض له أدى إلى الوفاة، فأخبرهم في الحين بأنه لم يكن يعلم بوقوع وفاة نتيجة الحادث، وبأن السيارة التي تعرض معها لحادث مرور غادرت المكان، نافيا بذلك ادعاءات الشهود والضحايا، رغم أن أحد الشهود حسبما حمله قرار الإحالة أكد في محضر الضبطية القضائية أنه أعلم المتهم بأنه تسبب في حادث مرور وأن عليه البقاء، فأجابه الأخير بأنه لن يغادر بل سيركن سيارته في مكان قريب ويرجع، غير أنه انطلق رفقة ابنه دون رجعة، وكان سجل رقم سيارته قبل أن يعلم مصالح الدرك بذلك ويتم توقيفه بعد ذلك.

رحلة البحث عن الإنصاف على طريق الأشواك

في الجلسة التي دارت وقائعها يوم 2015/11/08 بمحكمة الجنح بالبويرة، تمت متابعة المتهم بجنحتي القتل الخطأ والجروح الخطأ وجنحة الفرار، فبالنسبة لجنحة القتل الخطأ ثبت لهيئة المحكمة من خلال أوراق الملف أن المتهم تسبب في هلاك أشخاص نتيجة عدم مراعاته للأنظمة وذلك لتباينات سيارته بسرعة مفرطة، مع علمه أن الفعل معاقب عليه قانونا وهو ما يشكل الركن المعنوي للجريمة، وجاء متناغما أيضا مع محضر الضبطية القضائية لفرقة الدرك الوطني بالعجيبة تحت رقم 1478، وخلص التحليل لهذا الركن إلى أن هناك علاقة سببية مباشرة بين خطأ المتهم ونتيجة الحادث وهو وفاة الضحيتين أنثال ومعاذ، وأن هذا الفعل يشكل جنحة القتل الخطأ، ما يتعين التصريح بإدانته ومعاقبته طبقا للقانون، وذلك بتعليق رخصته للسياقة لمدة عام، أما فيما يتعلق بجنحة الفرار فقد تم التصريح ببراءته من هذا الجانب، وقد استندت المحكمة في ذلك إلى أن المتهم توقف وقت الحادث وتحدث مع أشخاص وغادر لاحقا، الأمر الذي يسقط عنه مثل هذه التهمة.

وبعد المداولة القانونية أصدرت محكمة الجنح حال فصلها في هذه القضية بـ6 أشهر مع وقف النفاذ في حق المتهم، و50 ألف دينار غرامة وأجبة الدفع، مع تعليق رخصة السياقة لمدة عام والبراءة من جنحة الفرار، وفي الدعوة المدنية إلزام المتهم تحت ضمان شركة التأمين بتعويض الأطراف المدنية، بتعويض والد الضحيتين مبلغ 82 مليون سنتيم وزوجته بمبلغ 64 مليون سنتيم، ورفعت الجلسة.. وهو حكم تضاعف فقط بعد ذلك إلى عامين موقوفة النفاذ وتعليق رخصة السياقة لمدة عامين مع بقاء نفس مبلغ الغرامة، في أعقاب قرار صادر عن المجلس القضائي في تلك الفترة، ليرحل الملف بعد ذلك إلى أروقة المحكمة العليا ولا زال يراوح مكانه في أدراج هذه الأخيرة إلى غاية اليوم.

من لي بدفء الحياة بعد ولدي؟

هذا ملخص الحكاية، ومظهر الحزن وصنوف المأساة التي يعيشها اليوم الضحية عاشور خليفة وزوجته بعد مضي عام عن الحادث، مشهد مأساوي آخر.. لم يقدر الوالد على البقاء أو حتى العودة إلى المنزل القديم بمسقط رأسه ببلدية تارمونت، كل شيء هناك يوحي له بالذكرى، زارنا للمرة الثانية في مكتبي بالمسيلة محملا بشهادات طبية كثيرة وحدثنا عن حياة كانت سعيدة قبل أن يجول في خاطره ذلك اليوم السفر إلى العاصمة، وعندما كان يحدّث ولديه بنزهة ورؤية مناظر البحر ولو من بعيد، لم يستسغ أن يدخل ذلك البيت الذي سيسمع فيه بلا شك ضحكات ولديه وثمرة فؤاده ويرى لباسهم وأدوات أنثال المدرسية، فأثر الهروب واكتراء مسكن آخر وسط مدينة المسيلة، يعيش فيه اليوم باردا من كل شيء، صقيع محمل بعبث الذكريات، أجسام متقدة قطعها الحزن، ينتظر لحظة إنصاف قد يأتي بها القدر في يوم من الأيام.

رسالة إلى الرئيس.. رجع الصدى أوحطأ في عنوان المرسل إليه

لم يجد عاشور خليفة غير الورق والحبر الذي لم يتوان قبل 4 سنوات في تحرير رسالة إلى رئيس الجمهورية، شرح فيها معاناته وطلب النجدة منه بصفته القاضي الأول في البلاد، قال له فيها "هذه مصيبتي وهذا هو الحكم، إن رضيت به فسوف أرضى".. اشتكى له المتهم الذي يمارس مهنة المحاماة، لم يتصل به يوما على الأقل من باب إنسانية الإنسان، لا زال يمارس مهنته إلى اليوم، تمت تبرئته من جنحة الفرار رغم أن محضر الدرك يؤكد ذلك، لكن شاءت الأيادي أن تغير العدالة مجراها، سؤال ترك نقاط ظل كثيرة، ثغرات في القضية، وطلب نجدة للتدخل العاجل لإعادة الفحص والتدقيق في الملف، مع مراعاة الظروف النفسية التي يعيشها هذا الأخير، لكن هذه الرسالة كأنها، يقول الوالد الحزين ستقطت في غير موقعها أو أن العنوان كان خاطئا جعلها لا تصل إلى قارئها.

عندما يصبح للعدالة ألف ذراع وأوجه كثيرة

يؤكد الوالد أن لجوءه للعدالة لأول مرة لم يكن من أجل استجداء تعويض مالي أو مغنم دنيوي، فلا يوجد قلب والد حرم من رؤية فلذتي كبده في كل أصقاع الدنيا يفكر في ذلك، وإنما من باب إحقاق الحق وتطبيق مبدأ الجزاء والعقاب، على الأقل من باب إرضاء نفس بشرية لكي تحس بأن هناك قصاصا عادلا، وأن أرواح الضحايا لم تذهب سدى، وأن القاتل مهما يكن مركزه أو نفوذه لا ولن يكون أبدا فوق القانون.. لكن ما حدث، يؤكد الوالد، أن 5 شهود على الواقعة وتقرير الدرك وأشياء أخرى كثيرة ذهبت بعد ذلك أدراج الرياح، قال الشهود لدى خروجهم من قاعة المحكمة أيقنا الآن أن للعدالة ألف ذراع وأوجها كثيرة.. الجاني يعرف جيدا كيف تدار مواد القانون ومن أين تؤكل كتف القضاء، ما يؤلم فعلا ويجعل الجرح ينزف إلى هذه اللحظة، يقول الوالد المميت الحي، أن أرفض ولا أزال كيف أبيع دم فلذتي كبدي بمبلغ 82 مليون سنتيم مبلغ الدعوى المدنية؟ كنت أنتظر فقط أن يأتي هذا الذي تسبب في حرماني منهما لزيارتي من باب جبر الخاطر ليس إلا، حتى هذا لم يحدث، فهل انتقمت حتى هذه الخصلة كما انتقمت خصال كثيرة؟ كما انتقى كذلك ملف ولدي القابع في أدراج المحكمة العليا.

ب. ب

يختلف كثيرا بابتدائية زناتي مسعود ببولرجام وباقي مدارس المنطقة. وفي الإكمالي تتوفر البلدية على متوسطة يتيمة تمج بتلاميذ يحجون إليها من 10 ابتدائيات، وتشير الأرقام إلى أزيد من 900 تلميذ بالمتوسطة، وهو ما يفسر وجود حوالي 50 تلميذا في القسم الواحد، وهنا تشد بوطالب عن القاعدة التي تقول بضرورة توفير إكماليتين لكل ثانوية، إذ توجد إكمالية واحدة توجد معها ثانوية تعتبر مكسبا حقيقيا لتلاميذ بوطالب الذين كانوا يشدون الرحال بشكل يومي لثانوية الحامة، والجميع يتذكر تلك الاحتكاكات، غير أن هذا المكسب مازال غير مربوط بالفاز الطبيعي إلى اليوم.

أما واقع النقل المدرسي فلا يختلف كثيرا، إذ تتوفر البلدية على 3 حافلات لنقل 800 تلميذ عبر 9 خطوط، ما يفسر ذلك التأخر اليومي للتلاميذ عن مقاعد الدراسة، فيما تفتقد المنطقة لعمال مؤهلين في مجال الإطعام، ما دفع بدوره للوجبة الباردة في كثير من الأحيان.

200 سكن اجتماعي منذ فجر الاستقلال

السكنات التي استفادت منها بلدية بوطالب يمكن عدها على رؤوس الأصابع، إذ تشير المعلومات الرسمية في هذا الخصوص إلى الاستفادة من 200 سكن اجتماعي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهذا رغم الطلب المتزايد من سنة لأخرى على هذه الصيغة، إذ يتراكم حاليا على مكاتب المسؤولين حوالي 400 طلب. أما في صيغة البناء الريفي فما يزال العرض ضئيلا مقارنة بعدد الطلبات التي تتجاوز سقف 1400 ملف مودع ينتظر الاستفادة، وعدا الاجتماعي والريفي لا تجد للصيغ الأخرى بهذه البلدية مكانا.

يحتطبون للتدفئة

تعد نسبة التغطية بالغاز الطبيعي دليلا آخر على التخلف التنموي الذي تشهده المنطقة، وبعدها عن معدلات التنمية المحلية بالولاية، إذ لا تتجاوز نسبة التغطية 45٪، في وقت تجاوزت فيها النسبة ولائيا حدود 90٪، فقد استفادت منذ سنة 2013 من 34 كلم فقط، ما يعني بقاء كل القرى والمشاتي تقريبا خارج مجال التغطية، على غرار قرى الرمايل، قنيفة، قير دلح، لعبايد، بوجليخ، أم عمر، الدار البيضاء، واضح، وغيرها، يتعداد سكاني يتجاوز 5000 مواطن. ولنا هنا أن نشير إلى لجوء الكثير من أرباب العائلات، خاصة تلك المناطق التي تقطن على حواف الجبال، إلى الاحتطاب من أجل التدفئة، خاصة عندما يزداد الشتاء قسوة على منطقة تفتقر حتى لمحطة وقود.

وفي سياق الطاقة، تحصي البلدية حوالي 200 طلب للربط بالكهرباء الريفية لا يزال أصحابها تحت خطر خيوط فوضوية، أغلبها يوجد بمركز البلدية التي تحصي 80 طلبا تليها قرية بولرجام بحوالي 50 طلبا.

ولادتان في عام

من غرائب هذه البلدية أنها سجلت ولادتين فقط خلال سنة كاملة، وهذا بسبب افتقارها لقاعة ولادة، فكل المواليد من أبناء المنطقة يُسجَّلون في بلديات مجاورة إلا من قضت الأقدار أن يولد في بيت والديه، وتبقى بلدية بوطالب تشكو في صمت من محدودية الخدمات الصحية المقدمة، إذ تتوفر على عيادة محدودة التأطير والإمكانيات، وعلى قاعات علاج وجودها لا يقدم ولا يؤخر.

حاجز مائي مهجور

قبل سنوات قامت السلطات الولائية بإنجاز حاجز مائي بمنطقة الرمايل، على أمل أن يتمكن الحاجز من جمع 600 ألف متر مكعب من المياه، على أساس أن يتم توجيه المياه المجمعة لتوزع على الفلاحين المجاورين لسقي أراضيهم، غير أن المشروع هُجر تماما وحلت مكان المياه أطنان من الطمي والأوحال التي سدت حتى كل قنواته، ليبقى السد مهجورا ودليلا على التأخر التنموي بالبلدية.

فراش بوطالب يتجه نحو الزوال

تشتهر المنطقة سياحيا بفراش بوطالب التقليدي الذي كان يُصنع من مادة الحلفاء المتواجد بالجبال المجاورة، وشعر الماعز الذي كانت تربيه العائلات المحلية، غير أن هذه الحرفة التي تجاوزت شهرتها حدود الوطن باتت اليوم مهددة بالزوال، والأسباب متعددة، منها المادي لتراجع منتج الحلفاء، والمعنوي بسبب تخلي شباب المنطقة عن الحرفة التي كان يتقنها الأجداد، علما أن سعر فراش بوطالب يصل اليوم لحدود 25 ألف دينار جزائري إن وُجد، فيما حلت قبل مدة لجنة من الاتحاد الأوربي لمعاينة هذا الموروث المادي المهم. ولا يعد فراش بوطالب الوحيد المهدد بالزوال، فقد ضاعت حرفة صناعة القطران والفخار من أيادي شباب المنطقة وباتت في خبر كان.

بصيص الأمل

أعادت جمعية كافل اليتيم ببوطالب نبض الحياة للكثير من العائلات المحرومة، ورفعت الغبن عن العديد من اليتامى بالمنطقة، من خلال تنظيم حملات متعددة لكسوة الأيتام وتوزيع ألبسة وأغطية وأفرشة، وكذا تنظيم حملات توعوية طبية للفقراء من أبناء بوطالب التي تحتاج لالتفاتة الجميع.

كما حملت سنة 2018 بصيصا من الأمل لسكان المنطقة، إذ تم إحصاء 12 عملية تنموية اهتكها المجلس الشعبي البلدي، تتمحور إجمالا بين مد شبكات الماء وقنوات الصرف الصحي، ومشاريع لفك العزلة عن المداشر المعزولة، على أمل أن يتم توزيع هذه المشاريع بالتوازي بين مركز البلدية وكل القرى. لتبقى هذه المنطقة الثورية بحاجة بدورها لإقلاع تنموي يطوي مساهات التخلف.

ع. ر

الخبر 12
روبورتاج
الجمعة 23 مارس 2018 م
الموافق لـ 5 رجب 1439 هـ

تصدرت المشهد الثوري تاريخيا وتتذيل المشهد التنموي حاليا

بلدية بوطالب في سطيف
سحر وإرهاب وتخلف

عز الدين ربيقة

● الغوص في أعماق بلدية بوطالب الواقعة أقصى جنوب ولاية سطيف، طبيعيا وتاريخيا، يتطلب خفة المتسلقين لاكتشاف أغوارها ومغارتها العجيبة، ورصد لوحاتها الطبيعية الخلابة، ويدفع إلى تقليب صفحات التاريخ لاستذكار بطولات أبنائها الذين جعلوا من جبالها نارا على مستعمر سخر كل قواه لإطفاء لهيب الثورة، ويستوجب الإحساس بالمكان لاستنطاق أطلال مازال يسكنها الخوف من بطش أيادٍ مرت من هناك وعاثت في المنطقة فسادا وتدميرا. في المقابل لا تحتاج للكثير من المهارات ولا يلزمك دقة في الملاحظة لتقف على ذلك التخلف التنموي الذي مازال يطبع منطقة تتميز عن باقي بلديات الولاية بتراجع عدد سكانها وشدة تخلفها.

تعد بلدية بوطالب، 80 كلم إلى الجنوب من عاصمة الهضاب العليا، ويقطنها حاليا حوالي 9200 مواطن، من أكثر بلديات ولاية سطيف تخلفا في المجال التنموي، فبقدر بعدها عن أنظار المسؤولين بقدر بعدها عن معدلات التنمية المحلية، وفي كل المجالات تقريبا.

بوطالب كانت مقترحة لاحتضان مؤتمر الصومام

كانت بوطالب معقلا من معاقل الثورة التحريرية المظفرة، فقد لعبت المنطقة دورا رياديا في المجال الثوري بولاية سطيف، وكان الكثير يصفها بمنطقة الأوراس الثانية نظرا لتشابه جبل بوطالب بجبال الأوراس الأشم، فهي همزة وصل مهمة بين سلسلة الأطلس الصحراوي والتلي. وقد ذكر لنا بعض سكان البلدية نماذج من معارك ضارية وقعت هناك، على غرار معركة واد بن ناصر، بوجدور، بويغلة وسرج الغول وغيرها من الملاحم البطولية التي كانت أغوار جبل بوطالب حاضنة لها، وقد قدمت بوطالب حوالي 100 شهيد كقربان لتحرير هذا الوطن من نير العبودية، كما ركز بعضهم على المستشفى العسكري الثوري الذي يضم حوالي 200 سرير بجبل بوطالب الذي مازال شاهدا إلى اليوم على أهمية المنطقة تاريخيا، غير أن الوصول إليه لا يتاح للجميع بسبب وعره طبيعيا وجغرافيا. فيما أشار إطار بالبلدية إلى أن منطقة بوطالب كانت من بين الأماكن المقترحة لاحتضان مؤتمر الصومام الشهير، مستدلا بما قرأه في رسالة قديمة أثناء الثورة التحريرية المباركة.

طبيعة ساحرة يسكنها الخوف

بين ثنايا قمم ومرتفعات جبل بوطالب تختفي طبيعة ساحرة تعليمها تلك المغارات والكهوف التي تستوجب متسلقا بارعا يحسن التعامل مع صقوح الجبال ليأمن خطورتها، فالطبيعة هناك ساحرة، وسحرها يقودك للتأمل في لوحات ترتسم في كل مكان، تجمع بين اخضرار أشجار الصنوبر وشهاقة الجبال وقرى تتشكل من منازل من قرميد مازالت تحتفظ بأصالتها رغم توالي السنين، تتوسطها مآذن المساجد الممتدة إلى السماء في شموخ. هذه الصورة الجميلة يمكن التقاطها بالعديد من قرى البلدية على غرار أدوال وبني الماي وغيرهما، غير أن صفاء الصورة تأثر كثيرا بسنوات من الدم والدمار، فلا لغة خلال العشرية السوداء كانت تعلو فوق صوت القتل والحرق والهجرة، وهنا لا بد من استنطاق تلك المباني المهجورة في كل مكان، فسكون قرى دار البيضاء، أم عمر، بوجليخ لا يقطعه سوى صوت محركات السيارات أو الدرجات النارية التي تصادفك أحيانا وأنت تصعد لقمة الجبل. العشرية السوداء في بوطالب خلفت بدورها حوالي 100 ضحية مقعلت بأيادٍ إرهابية.

بني الماي نموذجا

تعد قرية بني الماي واحدة من القرى المهجورة أثناء العشرية السوداء، والتي تعرف اليوم عودة محتشمة من قبل بعض المواطنين، ولاشك أن مشاعر من الخوف ستنتابك وأنت تبدأ في الصعود إلى هذه القرية التي أخذت من أحد مرتفعات جبل بوطالب موقعا لها، وقد وقفت "الخبر" على الكثير من المنازل المهجورة، وعلى ابتدائية بني الماي التي تبدو عليها آثار الهجرة منذ زمن، فهذيل الحمام سكن الأقسام.

أحد سكان القرية أكد بأن عدد العائلات التي عادت محدودة جدا لا يتجاوز 8 عائلات تترك في الغالب أبناءها المتمدرسين عند الأخوال والأجداد والأنساب في مركز البلدية، على أن يلتئم شمل تلك الأسر نهاية الأسبوع فقط. محدثنا قال إنه يقتات مما تنبته الأرض المجاورة للمنزل العائلي الذي عاد إليه بعدما ضاقت عليه مسكنات البلدية، ولم يجد مكانا يؤويه. ولعل ما شجعه على العودة توفر بعض شروطها، على غرار الربط بالكهرباء وإعادة تهيئة الطريق المؤدي إلى القرية، فيما تبقى التدفئة عاملا يستحق أن يؤخذ بعين الاعتبار، فبعضهم مازال يحتطب للتدفئة والطهي.

التزود بالماء.. النقطة السوداء

مظاهر التخلف التنموي بهذه البلدية كثيرة ومتعددة، غير أن أبرز مشاهده ما تعلق بالماء الشروب الذي يصفه سكان البلدية بالنقطة السوداء، فالمشكلة لازمت سكان المنطقة منذ نعومة الأظافر، والأزمة اشتدت عليهم، حتى أن مصالح البلدية باتت تسجل يوميا تواقد عشرات المواطنين يطلبون قطرة ماء، وحسب بعضهم فإن أحسنهم حظا يتزود مرة في كل 10 أيام، ويصل التزود لدى بعضهم إلى مرة في الشهر، ليفتح الباب واسعا أمام باعة الماء الذين يبيعون الصهريج الواحد شتاء بمبلغ 1200 دينار جزائري، فالنقب اليتيم بقرية القرية، وما زاد الأسود تعقيدا ذلك التوسع العشوائي لشبكات الماء التي لا تكاد تجد لها معلما واضحا، كما أن أغلب المشاريع المبرمجة بتلك البلدية قد انتهت بنتيجة سلبية كما هو الحال بنقب الرمايل 1 و2.

ولعل آمال المواطنين في هذا السياق معلقة على تدخل جدي من قبل السلطات المحلية من أجل إطلاق مشروع قطاعي يضمن الماء لبلديتي الحامة وبوطالب انطلاقا من 3 آنقاب الشعبة الحمراء بعين آزال، حيث مازالت الأشغال جارية بخزان تيمليلين، ويتمنى سكان بوطالب أن يفي الجميع بالوعود، بعدما تلقوا الكثير من الوعود التي لم تتحقق.

اكتظاظ تربوي رهيب يدفع لإلغاء أقسام التحضيري

تعيش مختلف الهياكل التربوية للبلدية مشاكل بالجملة أرهقت كاهل التلاميذ وأقلقت الأولياء، إذ تشهد مختلف الابتدائيات الكثير من الضغط، على غرار ابتدائية العمري بوضرارة التي تتوفر على 3 أقسام وتحصي 250 تلميذ، ما جعلها تلجأ لنظام الدوامين، وما دفعها حتى لإلغاء التحضيري، فيما يعد الكلام عن معلم شيئا كماليا، وفوق كل هذا قد لا يجد تلاميذ 60 مسكنا اجتماعيا جديدا مكانا لهم بالابتدائية السنة المقبلة. والأمر لا

قلق سياسي وهاجس أمني

"المقاتلون العائدون" يرعبون تونس

تتزايد المخاوف في تونس من احتمال عودة مقاتلين من تنظيم "داعش" بعد هزيمته في سوريا والعراق إلى ليبيا، وإحداث مخاطر أمنية جديدة على تونس، لكنها لا تطرح في الوقت نفسه تصورا واضحا عن كيفية التعامل مع العائدين منهم، في خضم سجال سياسي مستمر بشأن الملف.

أجهزة الأمن تراقب عودة المقاتلين التونسيين

تونس، مراسل "الخبر" عثمان لحياني

● عـــاد 800 من المقاتلين التونسيين الذين تم تجنيدهم في ساحات القتال إلى تونس. وتقول السلطات التونسية إن أجهزة الأمن تتولى مراقبتهم، فيما تؤكد التقارير الدولية أن أكثر من ستة آلاف مقاتل تونسي سافروا من تونس إلى ساحات القتال في سوريا وليبيا للتجند في صفوف تنظيم "داعش" الإرهابي، لا يعرف مصير أغلبهم. وتحذر تقارير أمنية متواترة من أن يتمكن بعضهم، ممن نجوا من المحرقة هناك، من التسلل ضمن مجموعات إلى منطقة الساحل أو إلى ليبيا، ما يعني الاقتراب من الساحة التونسية. وتأخذ تونس المخاوف من مسألة عودة المقاتلين من ساحات القتال بجدية، لكنها تعتبر أن هذا الملف لا يخص تونس وحدها لكنه يخص كل دول الجوار كالجزائر، وأيضا الدول الأوروبية والغربية. ودفعت هذه المخاوف تونس إلى عقد اتفاق في ديسمبر الماضي مع كل من الجزائر ومصر، خلال اجتماع وزاري عقد في تونس ضم وزير الخارجية التونسي خميس الجهيناوي ووزير الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل ووزير الخارجية المصري سامح شكري، بهدف تعزيز تبادل المعلومات ورصد أي محاولة لانتقال الإرهابيين إلى المنطقة من بؤر الصراعات وساحات التوتر، والتنسيق الأمني بين الدول الثلاث بشأن تقييم التهديدات التي تشكلها المجموعات الإرهابية على منطقة الساحل. ويتخوف الخبراء والمسؤولون التونسيون العاملون على الملف الأمني من عودة المقاتلين إلى الحدود مع تونس عبر ليبيا خاصة، ومنها التسلل إلى تونس للالتحاق بالمجموعات الإرهابية التي تنشط في جبال سمامة بالقصرين والشعانبي قرب الحدود مع الجزائر، ما يضيف متاعب أمنية جديدة، أو وصولهم عبر خط آخر يمتد إلى إفريقيا وإلى دول الساحل التي تضعهم قريبا من الصحراء الجزائرية والليبية، ما قد يمكنهم من الاقتراب من تونس.

وتزعم الحكومة التونسية أن لديها "قوائم اسمية كاملة لهؤلاء المقاتلين التونسيين في الخارج، ولديها كافة المعطيات الكاملة عنهم". ويؤكد المسؤولون في تونس أن كل أجهزة الدولة تشتغل على الموضوع، وفي ديسمبر 2016 نفى رئيس الحكومة التونسية، يوسف الشاهد، توقيع تونس اتفاقيات سرية لاستقبال المقاتلين العائدين، وأشار حينها إلى أن "حكومته ليست مع عودة المقاتلين إلى تونس ولا تسعى إلى ذلك، وأكد أن كل من يعود سيتم توقيفه فورا ومعاقبته وتطبيق قانون الإرهاب في حقه". رفض السلطات عودة المقاتلين التونسيين إلى البلاد لتسليم أنفسهم يمثل موقفا سياسيا أملته ضغوط كبيرة مارستها قوى سياسية يسارية وتقدمية على الحكومة، إذ عادة ما يمثل ملف "العائدين" مجالا خصبا للسجال السياسي بين القوى التونسية، لكونه يستدعي حالة من الاستقطاب السياسي، تتيح للقوى اليسارية والتقدمية العودة إلى اتهام حركة النهضة التي كانت تقود الحكومة بين عامي 2012 إلى بداية 2014 بالتستر على شبكات تجنيد الشباب وتسهيل سفرهم إلى ساحات القتال. وقبل فترة، أعلنت أحزاب سياسية تونسية بينها الحزب الحاكم نداء تونس والجبهة الشعبية وآفاق تونس ومشروع تونس، إضافة إلى الاتحاد العام للشغل، رفضها عودة الإرهابيين والمقاتلين التونسيين من ساحات القتال في سوريا والعراق وليبيا إلى تونس، ودعت إلى محاكمتهم في البلدان التي ارتكبوا فيها جرائمهم الإرهابية.

ع.ل

تفكيك 47 خلية لتجنيد الشباب إلى ساحات القتال

● تخوض لجنة تحقيق برلمانية في تونس تحقيقا معمقا حول شبكات عملت منذ عام 2012 على تسفير واستقطاب الشباب التونسي وإرساله إلى المحرقة في ليبيا وسوريا والعراق بدرجة أقل. وتزامنت الدعوة إلى تشكيل لجنة تحقيق في الملف المعقد أمنيا وسياسيا مع نقاش واسع في تونس، يتعلق بعودة أزيد من 800 تونسي من سوريا وكيفية التعامل معهم، خصوصا مع تعاظم مخاوف بلمكانية استغلالهم وتوريطهم في أعمال إرهابية في الأراضي التونسية.

وفي شهر جانفي 2017، صادق البرلمان التونسي على عريضة تشكيل لجنة تحقيق في شبكات تسفير الشباب نحو بؤر التوتر. وتعمل لجنة التحقيق على "كشف حقيقة من استقطبوا ودربوا ثم دبروا تسفير شباب تونسيين إلى بؤر التوتر في ليبيا وسوريا والعراق". واعتبر البرلمان حينها أن "القضية مرتبطة بالأمن القومي لتونس ولا يجب التلاعب به، خصوصا فيما تعلق بالتلاعب بعقول الشباب التونسي وإقحامهم في حروب يمكن انتقالها بمجرد عودتهم".

وإستدعت اللجنة منذ بدء عملها كبار المسؤولين في الدولة، بمن فيهم وزراء داخلية كانوا يشغلون المنصب في تلك الفترة التي ازدهر فيها نشاط شبكات التجنيد، إضافة إلى وزير الداخلية الحالي لطفي براهم، وحسب النائب ليلى الشتاوي، رئيسة اللجنة، فإن الهدف ليس فقط كشف الحقيقة وإماطة اللثام عن كيفية تجنيد الشباب التونسي من قبل شبكات متخصصة، ولكن لمنع تكرار هذه التجربة الأليمة، خاصة مع استمرار بعض الشبكات في النشاط حتى الوقت الراهن. ردّ كشف وزير الداخلية التونسي الحالي لطفي براهم أن أجهزة الأمن التونسية تمكنت من تفكيك 47 خلية تسفير إلى بؤر التوتر سنة 2017، ومنع 29 ألف شاب من السفر للاشتباه في إمكانية توجههم إلى بؤر توتر.

تونس، مراسل "الخبر" ع. ل

أجهزة الأمن التونسية تفكك من تفكيك 47 خلية تسفير إلى بؤر التوتر

المتابع للشؤون الأمنية في تونس، نزار مقني، لـ"الخبر"

"المخاوف من العائدين من ساحات التوتر جدية وليست مبالغة"

نزار مقني

إلى أي مدى يشكل العائدون من ساحات القتال قلقا سياسيا في تونس في الوقت الحالي؟

● القلق موجود منذ أكثر من عامين لدى آخذي القرار في السلطة بتونس، والأشكالية التي لم تحسم بعد كيف ستتعاملون معهم أمنيا وسياسيا؟ من جهة هناك من يرى أنه يجب أن يحولوا إلى سجون خاصة بعيدة عن بقية سجناء الحق العام في البلاد، وهناك من يرى أنه يجب أن يعاملوا مثل بقية المساجين ويحالوا على السجون مثل بقية السجناء، وهذا ما قد يخلق بؤرا من التطرف في السجون، خاصة أن الماضي أثبت أن السجون كانت من أكبر بؤر تجنيد وتحويل المساجين إلى متطرفين بعد عمليات استقطاب من الجماعات الأصولية. أرى أنه يجب التعامل بشكل حذر مع مثل هؤلاء، خاصة من جانب تحييدهم عن بقية السجناء، فيما يجب كذلك أن تتم إعادة تأهيلهم ومراقبتهم بطريقة لصيقة حتى بعد قضاء مدة محكوميتهم، لأن العادة أثبتت أن أكثرهم لن يرتدعوا وسيواصلون العمل الإرهابي.

هل تعتقد أنهم فعلا يمكن أن يشكلوا خطرا أمنيا؟ أم أن هناك مبالغة في هذه المخاوف الأمنية؟

● ليست هناك مبالغة في تقدير المخاطر الأمنية بالنسبة للعائدين من ساحات التوتر، فعليا هم يشكلون خطرا أمنيا كبيرا، والعمليات الأمنية الأخيرة أثبتت أن كثيرا من العائدين من مناطق النزاع يحاولون نقل معاركهم إلى أرض الوطن أو يواصلون العمل السري في تكوين خلايا نائمة تكون مطلقا للتخطيط لعمليات إرهابية، فيما يوجد منهم من أتى بأوامر من قيادات التنظيمات الإرهابية، وذلك لإعادة بناء هذه التنظيمات التي تعرضت لكثير من الضربات في تونس.

هل هناك أرقام عن عدد العائدين من ساحات القتال بالنسبة لتونس؟

● في الواقع لا توجد أرقام مثبتة بشأنهم للاعتبارات الأمنية المتعلقة بحساسية الملف، لكن بعض الأرقام الرسمية تشير إلى أنه يوجد 800 عائد من بؤر التوتر على الأقل، أكثرهم اليوم إما في السجون أو أنهم قيد المراقبة الإدارية الأمنية، وهذه تأكيدات من وزارة الداخلية في تونس.

كيف يمكن التعامل معهم في هذه الحالة، خاصة أن تونس تفتقد للتجربة في التعامل مع هكذا حالات؟

● صحيح أن تونس ليست لها تجربة في التعامل مع مثل هذه الحالات، إلا أنه يجب الذهاب إلى الأخذ من تجارب مقارنة في التعامل مع العائدين من بؤر التوتر، وهنا يمكن أن نقول إن هذه الإشكالية تتشارك فيها تونس والدول الأوروبية وحتى الدول المغاربية الأخرى، لذا أرى أنه يجب أن تطور منظومة مشتركة للتعامل معهم، وهذه المنظومة يجب أن تكون تشاركية بين هذه الدول، حيث تتكون من 3 عناصر أساسية وهي عنصر الاشتراك في المعلومات المستخلصة من هؤلاء والعنصر الردعي السجني وعنصر إعادة الإدماج ممن يقبلون من هؤلاء.

تونس، حاوره مراسل "الخبر" عثمان لحياني

النخب التونسية تتحسس من طرح مقاربات لاستعادة "التائبين" وإدماجهم

لخذيري: تونس ليست مؤهلة بعد لطرح تجربة مصالحة وتوبة "العائدين"

● مازالت قوى ونخب تونسية تتحسس من طرح مقاربات تتعلق بفتح باب "التوبة والمصالحة" لإعادة إدماج العائدين من ساحات التوتر والإرهاب في الداخل أو الخارج، كآلية لمعالجة ملف الإرهاب رغم وجود بعض الكتابات التي تحاول أن تلفت نظر الحكومة التونسية إلى تجربة المصالحة في الجزائر.

يشتغل المحامي الجزائري جمال لخذيري في دراسة يعدها على مقاربة الأدوات القانونية للتعامل مع ملف الإرهاب في علاقة بالمعالجات القانونية والسياسية والمجتمعية بين الجزائر وتونس، ويشير إلى أن القانون التونسي يحاسب كل عائد من ساحات التوتر على أساس قانون الإرهاب التونسي بمقتضى الفصل القانوني الذي يوجه له تهمة الانتماء إلى جماعة إرهابية في الخارج دون وجود أي تدابير للعفو. ويؤكد لخذيري أن الحكومة التونسية تعكف على إعداد برنامج لإعادة تأهيل وإدماج المقاتلين العائدين من بؤر التوتر، خاصة في الجبهة السورية والليبية، خصوصا بالنسبة للذين لم يتورطوا في أعمال ذبح وتقتيل وجرائم تصنف ضد الإنسانية. ويوضح أن "اللجنة الوطنية في تونس لمكافحة الإرهاب، التي انبثقت عن القانون الأساسي رقم 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال، تعد الأهداف المنسوبة إليهم في المجتمع، بعد قضاء العقوبة السجنية". ويشير المحامي الجزائري المقيم في تونس، ردا على سؤال حول ما إذا كانت تونس مؤهلة مجتمعيا لتقبل فكرة "توبة" العائدين من ساحات التوتر، كآلية ضمن آليات معالجة الملف، إلى أن قانون الإرهاب في تونس لم يأت مطلقا على ذكر ما يشير إلى العفو من العقاب أو التخفيف منه لاستمالة واستعادة المغرر بهم، ويقول: "الحالة التونسية لم تستوعب بعد الأطر المنهجية والقانونية للمصالحة أو توبة المغرر بهم، ولم يتم الأخذ بالتجربة الجزائرية التي اتضح جليا أنها لا تنحصر فقط في الأطر القانونية الخاصة بالمحاربة الميدانية للإرهاب، ولكن أيضا بوضع مقاربة تتمحور حول الأمن الإنساني تجمع بين القانون والعدل وكذا شروط الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للعوامل الإرهابية، مع تثمين من ضحوا من قوى الأمن والجيش والقضاء على الحركات الإرهابية المتطرفة"، مشيرا إلى أن مجموع الجسم السياسي والمجتمعي التونسي لم يستوعب بعد هذه التفاصيل، ومجموعات سياسية كثيرة لم تتجاوز بعد النظرة الضيقة إزاء هذا الملف. ويعتقد لخذيري أن القانون التونسي لم يفعل فرضية المصالحة في التعاطي مع العائدين من ساحات التوتر إلى غاية اللحظة، ويقول: "تونس لم تفكر في قانون شبيه لقانون المصالحة في الجزائر، لأن معارضي هذا القانون كثر في تونس في الوقت الحالي، لكني أعتقد أنه وبعدما أثبت التركيز والاعتماد بدرجة أكبر على الحلول العسكرية وأسلوب المواجهة ميدانيا في القضاء على الظاهرة الإرهابية من جذورها في كل من تونس والجزائر محدوديتهما، سيتم الانتقال والتحول إلى اتباع إستراتيجيات أخرى أكثر عقلانية ورشادة، تعتمد من جهة على معالجة كل العوامل وجذور الإرهاب سواء من الجانب الأمني أو السياسي، واستيعاب المغرر بهم كآليات وهاتية لاستباق وقوع وخلق جماعات العنف والإجرام، واستعادة عدد كبير من الشباب الذين تم استقطابهم من قبل الجماعات المتطرفة"، خاصة أن عددا من الشباب التونسي يفكر في العودة من الجحيم الذي استدرج إليه.

تونس، مراسل "الخبر" عثمان لحياني

المكتب العمومي للتوثيق للأستاذ / مودو نور الدين الكائن
بشارع حمة بن عمار الجديد رقم 10 سطيف

نقل ملكية قاعدة تجارية (النشرة الأولى)

بموجب عقد محرر بمكتبنا بتاريخ 2018/01/16 والمسجل بقابس تحت العدد/ صمدي محمد الصادق بن عبد الرحمان صفاقه ولد الحاج عمر بن علي البرج 1956 المرخوم/ صمدي محمد الهادي القاصر قيد حياته ولد الحاج عمر سجل تجاري (القصة التجارية) كائن بالمنطقة سليمة على زاوية شارع المغيد صيدلية رقم 07 وقع الإذعة هاتفي فاستقلة بالطابق الأرضي في نهاية ملك/ زرباطي محمد وكالة رسمية بالسجل التجاري المحلي تركية سطيف بتاريخ 05/10/ 2016 (العدل المحرر رقم 98 ف 39 02/03/42-19/00 مخصص للتجارة بالتجزئة للأجهزة الكهرومنزلية وأجهزة إعادة الصور والصوت تحت مكتبة أطار السيد/ بزرباطي محمد، مع باقي العناصر الأخرى إلى وجدت، رقم التظهير بمبلغ قدره خمسون وخمسمائة 500 ألف دينار جزائري 500.000,00 دج حيث متنقل ملكية المحل إلى ورثته حسب شهادة الهلك الشرعية المحررة من طرف الأستاذ/ شنو الطيب الموثق بسطيف بتاريخ 2017/03/28.

للإعلان الموثق
ف: 820

بن غبريت تكشف عن استحداث خلية أزمة لمواجهة "الكوليرا"، وتصرح

"لا تعديلات على بكالوريا 2019 !"

كشفت وزيرة التربية الوطنية، نورية بن غبريت، عن تنصيب خلية أزمة عبر مديريات التربية بالولايات التي سجلت بها إصابات بداء "الكوليرا"، تأخذ شكل "برتوكول" يشمل بتوصياته التصدي للوضعيات الطارئة حتى بولايات أخرى، كالظروف المناخية والأمراض، وأشارت إلى أنه لا تغيير في الأفق سيطرأ على شهادة البكالوريا سنة 2019 إلاّ بحلول سنة 2020.

نوار سوكو

● أوضحت بن غبريت في ندوتها الصحفية التي نظمتها، صبيحة أمس، بمقر وزارتها بالمدنية على هامش لقاء موسع جمعها بالشريك الاجتماعي (نقابات التربية الوطنية)، أن "كل الإجراءات تم اتخاذها مع الولايات التي تحصي إصابات بوباء الكوليرا، وحتى باقي الولايات، وذلك بالتنسيق مع وزارتي الصحة والداخلية، إذ جند الولاة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات إزاء الوباء، من بينها التدابير الوقائية التي اتخذت لمراقبة المطاعم المدرسية، المراحيض وصهاريج المياه".

وتابعت وزيرة التربية في سياق حديثها عن الدخول المدرسي على وقع وباء الكوليرا"، أنها اجتمعت مع خمسة مديري للتربية لتدارس التدابير الوقائية من وباء الكوليرا: "وسنواصل الاجتماع معهم للوصول إلى بروتوكول عمل..."، قبل أن تخلص إلى القول "فتحنا خلية أزمة على مستوى كل مديرية تربية بالولايات التي سجلت بها إصابات بوباء الكوليرا".

هذه الخلية ترى فيها بن غبريت أنها تأخذ شكل بروتوكول يتصدى بتوصياته لمختلف الوضعيات الطارئة، كالظروف المناخية والأمراض في باقي الولايات الأخرى، وتقول "حتى في فصل الشتاء عندما تتساقط الثلوج، الطفل لا يذهب إلى المدرسة".

لا تأجيل للدخول المدرسي

ومع أن هاجس الخوف من الإصابة بوباء الكوليرا يخيم على أجواء الدخول المدرسي، إلا أن وزيرة التربية تريد دخولا مدرسيا ناجحا، لن يؤجل إلى موعد آخر وسيكون في موعده المحدد بتاريخ 5 سبتمبر، و"سيكون الإعلان عن انطلاقه الرسمي من ولاية معسكر تحت شعار "لنجعل من العيش معا في سلام: مكسبا ومبدأ تربويا ومواطنيا..."، بل وتقول "إننا لا نملك معطيات قوية لتأجيل الدخول المدرسي، خصوصا وإننا شرعنا في مسار مدرسة الجودة..."، إذ ارتفع عدد التلاميذ خلال هذا الموسم الدراسي إلى قرابة 10 ملايين تلميذ (9269892).

وراحت المسؤولة تقدم توصيات لمديري التربية وممثلي النقابات الوطنية لتفادي الخوف والارتباك، وهذا خلال اللقاء الذي جمعها بهم قائلة "خذوا البروتوكول الذي بدأناه ولا تخافوا.. صحة أولادنا أولوية"، قبل أن تطلب من الصحافيين ورجال الإعلام التعامل مع المعلومة بموضوعية بدل التهويل والترويج حماية للأطفال.

لا تغيير في شهادة البكالوريا

وعرّجت وزيرة التربية على مسألة الإصلاحات التي يرتقب أن يعرفها امتحان شهادة البكالوريا، قائلة "إننا توصلنا إلى إجماع، مفاده أن سنة 2019 ستكون سنة النقاش مع المجتمع لتوضيح محتوى مشروع إصلاح البكالوريا، فالبكالوريا لن تعرف أي تغيير سنة 2019 وتطبيق المشروع سيكون سنة 2020..."، لكنها اعترفت بأزمة الاكتظاظ في أقسام المدارس، وقالت إن "الاكتظاظ موجود وللأسف إن بناء المدارس لا يواكب معدل الولادات المتنامي في الجزائر.. ما يستدعي الرد على المشكل ببناء ثانويات ببعض الولايات.. وهي عملية مكلفة"، ولو أنها لم تتردد في إثارة بعض الحلول التي لجأت إليها بعض المؤسسات التربوية، مثل اللجوء إلى تقليد المدارس المتنقلة والعمل بنظام المداومة.

وعادت بن غبريت لإثارة واحدة من النقاط الهامة تم مناقشتها مع الشريك الاجتماعي (النقابات)؛ هي كيفية تسيير المؤسسة المدرسية أو كيفية الخروج من الأطر التقليدية لتسيير المدرسة، من بينها ضرورة العمل على ترشيد النفقات، لاسيما من جانب تقليص فاتورة الكهرباء والماء مثلا، من أجل وضع حد للتبذير، وهي التي تعترف بصعوبة الظرف الاقتصادي: "نحن في ظرف صعب جدا من الناحية المالية".

ومع ذلك فهناك بعض المدارس وصلت فاتورة الكهرباء بها إلى 70 مليون سنتيم، ناهيك عن فاتورة الماء."

لا يوجد تلميذ فاشل، بل مدرسة فاشلة

ولأجل ذلك، أشارت إلى أنه خلال هذا الدخول المدرسي سيعمل مديرو التربية على اتخاذ إجراءات مع مديري المؤسسات التربوية لإيجاد حلول لهذا المشكل، حتى يحل التسيير القيادي محل التسيير الإداري المحض، ومن ثمة ضبط بطاقة تقييم تخص المدير والمعلمين والمدرسة، ومن ثمة يتم تصنيف المؤسسة المدرسية حسب معايير معينة، حتى يكون التعامل مع كل صنف بشكل ملائم.

وقالت "إن تكون مسئولا بوزارة التربية سنة 2018 ليس سهلا"، أي أردت القول: "لابد أن نعيد للقطاع قيمته، سواء من حيث المطاعم أو النقل، فلا يوجد تلميذ فاشل؛ بل مدرسة فاشلة."

ن.س

الشروع في مناقشة إصلاح البكالوريا بداء من سنة 2019

مي الغدان بلعباس

معظمها بصيغتي الترقوي المدعم والريفي

ورقلة تفرج عن قوائم السكن في أجواء مشحونة

● أشرفت، أمس، السلطات الولائية في ورقلة على توزيع 1581 مقرر استفادة من السكن في صيغتي الترقوي المدعم والريفي، بينما تم تأجيل الإفراج عن قوائم المستفيدين من السكن الاجتماعي إلى غاية نهاية شهر سبتمبر المقبل، وافقت عملية التوزيع أجواء مشحونة بمحيط مقر الولاية.

تمّ، أمس، بمقر ولاية ورقلة توزيع شهادات ومقررات الاستفادة من السكن على مستحقيها بصيغتي الترقوي المدعم والريفي، فيما سلمت مفاتيح حصة 78 مسكنا اجتماعيا خاصة بدائرة الحجيرة، في حين تم تأجيل الإفراج عن القوائم الإجمالية للسكن الاجتماعي الإيجاري لباقي البلديات، إلى نهاية شهر سبتمبر المقبل، وهو القرار الذي لم يتقبله عشرات المواطنين المتجمهرين أمام مدخل مقر الولاية الذين عبّروا عن امتعاضهم من تأخر الإفراج عن قوائم المستفيدين من هذه الصيغة من السكن.

وتطلب الاحتقان تدخل رئيس دائرة ورقلة الذي خاطب المحتجين من وراء السياج الحديدي لمدخل الولاية، طالبا من الغاضبين التحلي بالصبر كون قوائم السكن الاجتماعي في طور التحيين والتدقيق وسيتم إشهارها في شهر سبتمبر القادم.

وقال والي ورقلة عبد القادر جلاوي في تصريح للصحافة، عقب عملية توزيع شهادات ومقررات الاستفادة من التجزئات العقارية والمساكن بصيغتي الترقوي المدعم والريفي، إن هناك حصصا أخرى هامة سيفرج عنها في مواعيد لاحقة، ويتعلق الأمر بالسكن الاجتماعي الإيجاري الذي تبلغ الحصة المعنية بالتوزيع منه مع نهاية السنة الجارية 3 آلاف وحدة، مشيرة إلى أن كل بلديات الولاية سلمت قوائم المستفيدين إلى الدوائر، باستثناء بلدية ورقلة التي ستقوم بهذا الإجراء في الأسابيع المقبلة.

وكشف الوالي عن حصة مقدرة بـ 2000 إعانة ريفية ستوزع على البلديات في الأيام القادمة، فضلا عن 70 ألف قطعة مخصصة للبناء على مستوى بلدية عاصمة الولاية، وقال المسؤول ذاته إن وتيرة انجاز المساكن الاجتماعية تسير بوتيرة مرضية، في ظل توفر الأغلفة المالية المرصودة لتهيئة هذه المساكن.

جدير بالذكر أن مقر ولاية ورقلة شهد، منذ الصباح الباكر ليوم أمس، تعزيزات أمنية، حيث لوحظ تواجد مكثف لعناصر الشركة، تحسبا لأي تطورات قد ترافق عملية توزيع مقررات الاستفادة من السكن بصيغه المذكورة.

موسى بقي

قطعوا الطريق الوطني رقم 44 وطالبوا بتوفير السكن والمرافق الرياضية والثقافية

سكان قرية فزارة بالطارف يحتجون

● رفض، أمس، سكان قرية فزارة ببلدية بحيرة الطيور فتح الطريق الوطني رقم 44 بعدما أغلقوه صبيحة أمس مبكرا، وقد فشل رئيس المجلس الشعبي الولائي لخضر بوحارة ابن المنطقة ذاتها في إقناع المحتجين بفتح الطريق منتصف نهار أمس، بعدما استمع إلى انشغالاتهم المتمثلة في الطريق الفرعي المتهرئة وضعف حصتهم من البناء الريفي وانعدام المرافق الرياضية والثقافية والآراء وانكسارات شبكات الصرف الصحي، وضعف توزيع مياه الشرب، والمطالبة أيضا بحافلة لنقل الكرسي لتلاميذ الطورين المتوسط والثانوي.

وعلى مسمع من رئيس المجلس الشعبي الولائي، اتهم المحتجون كل السلطات المحلية والولائية بما وصفوه "الوعود الكاذبة" بعد سلسلة من المطالب السلمية وفي اللقاءات المباشرة مع المسؤولين وخرجات الوالي الميدانية لبلديتهم.

وطالب المحتجون دون تنازل بحضور الوالي والتحاور معه في الميدان، وعبّروا عن رفضهم لاقتراح فتح الطريق، مع برمجة استقبال الوالي لخمسة ممثلين عنهم، بما يسفر فقدان ثقة المحتجين في الحوار دون بقية سكان القرية التي تساوي 4 آلاف نسمة.

أ. ملوك

حريق مهول في عمارة يقيم فيها المعلمون ببجاية

● نشب حريق مهول بعمارة يقيم بها عمال التربية بحي إحدادن ببجاية، حيث أتت ألسنة النيران على غرفة السلالم وألحقت أضرارا بليغة بالكوابل الكهربائية والمعدّادات والوحدات الخارجية للمكيفات الهوائية. وحسب المقيمين بالعمارة، فإن سبب الحريق هو حدوث شرارة كهربائية بمجمع العدّادات بالطابق الأرضي، لتمتد النيران بعدها إلى الطوابق العلوية. ولحسن الحظ لم يخلف الحريق أيّ خسائر بشرية تذكر.

ووجدت نفسها مصالح الحماية المدنية التي وصلت إلى مكان الحادث بعد حوالي ربع ساعة من اندلاعه، عاجزة عن فعل شيء، رغم هول الحريق، في انتظار وصول أعوان "سونالغاز" لقطع التيار، وهو ما لم يحدث لأزيد من ساعة من الزمن. وأكد رجال الإطفاء استحالة استعمال خراطيم الماء ضد حريق كهربائي، والأغرب أن المصالح نفسها لم تكن تحوز على قارورات غاز ثاني أكسيد الكاربون التي تستعمل في مثل هذه الحالات.

مرت ساعة ونصف ولم يحضر أعوان "سونالغاز" لقطع التيار، وكادت الأمور تتعقد أكثر مع صعود أحد المتطوّعين لقطع خيوط العمود الكهربائي، قبل أن يمنعه مواطنون من مواصلة فعله، ليتوجهوا بعد ذلك إلى غرفة العدّادات بحي حوالي ربع ساعة من اندلاعه، عاجزة عن فعل شيء، رغم هول الحريق، في انتظار وصول أعوان "سونالغاز" لقطع التيار، وهو ما لم يحدث لأزيد من ساعة من الزمن. وأكد رجال الإطفاء استحالة استعمال خراطيم الماء ضد حريق كهربائي، والأغرب أن المصالح نفسها لم تكن تحوز على قارورات غاز ثاني أكسيد الكاربون التي تستعمل في مثل هذه الحالات.

مرت ساعة ونصف ولم يحضر أعوان "سونالغاز" لقطع التيار، وكادت الأمور تتعقد أكثر مع صعود أحد المتطوّعين لقطع خيوط العمود الكهربائي، قبل أن يمنعه مواطنون من مواصلة فعله، ليتوجهوا بعد ذلك إلى غرفة العدّادات بحي 300 مسكن، حيث قاموا بتحطيم أبواب الخزانة وقطع التيار، ليشرع رجال الحماية في إطفاء الحريق الذي بلغ الطوابق العلوية.

ع.رضوان

عطب تقني يتسبب في اضطراب التموين بالكهرباء في بعض بلديات شرق العاصمة

● تسبب عطب تقني سجل، صباح أمس الاثنين على الساعة 4 و13 دقيقة، على مستوى مركز الضغط العالي بعين طاية شرق العاصمة، في اضطراب التموين بالكهرباء عبر بعض بلديات شرق العاصمة.

وحسب بيان مديرية توزيع الكهرباء والغاز للحراش التابعة لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للجزائر العاصمة، فإن هذا العطب تسبب في اضطراب عملية التموين بالكهرباء في كل من بلدية عين طاية والمرسى وبرج البحري (جزئيا) والحميز (جزئيا) وبرج الكيفان (جزئيا بمنطقة درڤانة).

وحسب المصدر نفسه، فإنّ مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للجزائر العاصمة سارعت إلى تسخير الفرق التقنية التابعة لها، بالتنسيق مع الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء، من أجل إصلاح العطب بصفة تدريجية، وبالتالي إعادة التموين بالكهرباء إلى المناطق المتضررة في أقرب الآجال الممكنة.

م.ب

عودة حرائق الغابات إلى ولاية باتنة

عدة حرائق تخلف خسائر معتبرة بباتنة

● شهدت، مساء أمس الأول، عدة مناطق غابية بولاية باتنة اندلاع حرائق تسببت، حسب المكلف بالإعلام لدى المديرية الولائية للحماية المدنية، الملازم الأول حسان يحيى الشريف، في خسائر معتبرة مسّت أنواعا نباتية وأشجارا مهددة بالانقراض، حيث نشب الحريق الأوّل بالغابة المسماة غابة الدولة بلزمة حوز تاغرنين ببلدية فسديس، أتى على ما مساحته حوالي 4000 م2 من أشجار الصنوبر الحلبي والعرعار المهددة بالانقراض.

كما نشب، أمس الأول، حريق آخر بغابة الدولة بلزمة بالمكان المسمى "تاغزليت" الواقعة بقرية كاسرو، ما أدى إلى إتلاف جزئي لأشجار الصنوبر الحلبي أتت على مساحة قدرت بحوالي 1,5 هكتار، لتبقى بذلك أسباب اندلاعها تطبعها شكوك وتساؤلات، لكونها تكررت في عدد كبير من المناطق الغابية التي تحتوي على أشجار وغطاء نباتي هام، اضطر خلاله أعوان الحماية المدنية إلى تجنيد إمكانياتهم البشرية والمادية من آلات وعتاد لاحتواء ألسنة اللهب المتصاعد خوفا من انتشاره لمساحات قد تخلق لهم مشاكل تمنعهم من التحكم به.

نوال مسلاتي

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الثلاثاء 28 أوت 2018 م الموافق لـ17 ذي الحجة 1439 هـ

مواقيت الصلاة

الفجر	الظهر	العصر	المغرب	العشاء
04.45	12.50	16.30	19.26	20.48

الطقس اليوم

الجزائر	وهران	قسنطينة	عنابة	بشار	ورقلة
33°	34°	33°	31°	42°	38°

مؤسسة المعارض والصالونات
ينظم
معرضين تجاريين
الأول، لأول مرة بدائرة حمام الضلعة ولاية مسيلة
وسط المدينة داخل الخيمة العملاقة
ابتداء من 2018/09/02
الثاني، بدائرة العمرية ولاية المدية
وسط المدينة داخل الخيمة العملاقة
للاتصال والحجز:
0560 82 25 45
0557 63 89 13
0772 95 30 05
IP4143

انحراف قطار للمحروقات في باتنة

● انحرف، أمس، قطار للمحروقات عن مساره من السكة بالمنطقة الصناعية في كشيدة بمدينة باتنة، ما استدعى تدخلا سريعا من قبل أعوان الحماية المدنية وعناصر الأمن، قصد إعادته إلى مساره عبر السكة الحديدية، وتم فتح تحقيق في أسباب الحادثة التي خلفت هلعا وتخوفات من احتمالية حدوث الأسوأ، خصوصا أنه يحوي على 8 مقطورات معبأة بما يقارب 50 ألف لتر من المازوت.

..و سائق سيارة يدهس شيخا ويفر

● لقي، ليلة أمس الأول، شخص في السبعينات من العمر مصرعه في عين المكان، بعد أن دهسته سيارة لاذ سائقها بالفرار، بطريق الوزن الثقيل بحي تفشيط العلوي في مدينة باتنة، وتم نقل الضحية المتوفى من طرف أعوان الحماية المدنية إلى مصلحة حفظ الجثث بالمركز الاستشفائي الجامعي في باتنة، في حين فتحت مصالح الشرطة تحقيقات قصد التحقيق في هوية صاحب السيارة.

نوال مسلاتي

تيارت

قتيلان وجريح في حادث مرور

● لقي، ليلة أمس الأول، شخصان مصرعهما وجرح آخر في حادث اصطدام شاحنة بسيارة. وحسب مصالح الحماية المدنية، فإن الحادث وقع في حدود الحادية عشرة ليلا عقب اصطدام شاحنة ذات مقطورة بسيارة في المكان المسمى قرية أولاد يحيى، ببلدية عين الحديد على الطريق الوطني رقم 14، وخلف قتيلين يبلغان 31 و39 سنة كانا على متن السيارة، وجريحا يبلغ من العمر 64 سنة كان على متن الشاحنة، نقل إلى المؤسسة الاستشفائية بتخمارت، فيما حولت جثتا الضحيتين إلى مستشفى "ابن سينا" بڤرذة.

..وحجز 8 بنادق صيد في حاجز

● حجز أفراد الفرقة الإقليمية للدرك الوطني ببلدية قرطوطة 8 بنادق صيد تقليدية الصنع من دون رخصة، وأوقفوا شخصين كانا على متن سيارة في حاجز أمني أقيم على مشارف البلدية (5 كلم شمالي تيارت)، حسب ما أفاد به بيان لخلية الاتصال للمجموعة الإقليمية للدرك الوطني.

م. رابح

البليدة

ثاني جريمة قتل في أقل من أسبوع

● أقدم، مساء أمس، عشريني في بوينان بالبليدة، على ارتكاب جريمة قتل في حق شاب في الـ 18 من العمر، طعنه بسلاح أبيض، حيث لم يترك له أي فرصة للنجاة من الموت. معلومات "الخبر" أفادت بأن الجاني وقع في خلاف وتلاسن مع الضحية، فقد على إثرها أعصابه ولم يتردد في طعن الضحية بسلاح أبيض على مستوى الرقبة. ولم يتمكن الفريق الطبي بعيادة بوينان من إنقاذ الضحية لعمق إصابته، فأعلنوا وفاته. وتعد جريمة القتل هذه الثانية التي تحدث في ظرف أسبوع عقب عيد الأضحى المبارك، بعد جريمة قتل شخص مضطرب نفسيا لشقيقته التي تكفله، بعد وفاة والديهم، فيما نجا شقيقه الأكبر رغم تعرضه لإصابة على مستوى الفخذ.

ب. ر

معاقبة مدرب رائد القبة بالإيقاف ستة أشهر

المدرب سيد أحمد سليماني

● قررت لجنة الانضباط لرابطة كرة القدم المحترفة، أمس، عقوبة الإيقاف لستة أشهر منها ثلاثة أشهر نافذة في حق سيد أحمد سليماني، مدرب رائد القبة، مع تغريمه بقيمة 200 ألف دينار جزائري، بسبب "عدم التزامه بواجب التحفظ"، حين انتقد الرابطة قرارها عدم منح الإجازات لإدارة فريقه. وعاقبت اللجنة أيضا مدرب شبيبة سكيكدة اليامين بوغرارة بالإيقاف لمدة شهر كامل، مع غرامة مالية قدرها 30 ألف دينار جزائري "بسبب سلوك غير رياضي تجاه لاعب".

رفيق وحيد

احتجاجا على تأخر الإعلان عن قائمة السكن

سكان "المحتشدات" بسيدي سالم يشلون طريق عنابة ـ الطارف

● أقدم سكان حي "المحتشدات" سابقا بمنطقة سيدي سالم في بلدية البوني بولاية عنابة، على قطع الطريق الوطني الرابط بين عنابة وولاية الطارف، باستخدام المتاريس وحرق العجلات المطاطية، احتجاجا على تأخر السلطات المحلية في الإعلان عن قائمة 4 آلاف سكن المخصصة لترحيل المقيمين في أكبر محتشد استعماري خلفه الفرنسيون.

تدخلت قوات مكافحة الشغب وعناصر الأمن الوطني بحي سيدي سالم لتهدئة المحتجين وإقناعهم بفتح الطريق الوطني أمام حركة المرور، الذي بقي مغلقا لأكثر من ثلاث ساعات في وجه المسافرين المتوجهين إلى ولاية الطارف وآخرين نحو مطار "رابح بيطار" الدولي. وطالب المحتجون رئيس دائرة البوني، بصفته رئيس لجنة السكن، بإنهاء مسلسل التحقيقات في ملفات العائلات المرشحة للاستفادة من برنامج الترحيل إلى سكنات لائقة بمنطقة الكاليتوسة في بلدية برحال، بعدما سئموا الانتظار لفترة إضافية، لاسيما أن موعد الدخول المدرسي على الأبواب.

ورفض المحتجون، في بداية الحوار الذي دار بينهم وبين رئيسي الدائرة والبلدية، المقترحات المقدمة لهم في غاية تدخل عقلاء من الحي الذين أقنعوهم بمنح بعض الوقت للجهات الرسمية لإنهاء دراسة آخر الحالات المشكوك في صحة ملفاتهم.

ش. نبيل

الأمم المتحدة

دعوة المغرب للإفراج الفوري عن الصحفي الصحراوي محمد البمباري

● دعا الفريق العامي بمسألة الاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة، سلطات الاحتلال المغربية إلى الإفراج الفوري عن الصحفي الصحراوي محمد البمباري وتمويضه وتوفير العلاج له عن الأمراض التي أصيب بها خلال فترة اعتقاله التعسفية.

واعتبر فريق العمل أن اعتقال البمباري جاء بسبب نشاطه الإعلامي، خاصة تغطيته للأحداث المتعلقة بتقرير مصير الشعب الصحراوي وانتهاكات حقوق الإنسان، كاشفا في قراره عن مجموعة من التفاصيل المتعلقة بظروف اعتقال صحفي "إيكيب ميديا" وتعذيبه وإرغامه على إمضاء محاضر لم يكن قادرا على قراءتها، ليحكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات. من جهتها، أصدرت منظمة "فريدوم ناو" ومركز رويرت كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان" بيانا مشتركا بمناسبة الذكرى الثالثة لاعتقال البمباري، طالبوا فيه المغرب بالتقيد بالتزاماته الدولية و"الإفراج عن الصحفي الصحراوي وكل معتقلي الرأي فورا ودون أي قيد أو شرط". واعتبرت المنظمتان قرار مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة، بشأن قضية البمباري، خطوة هامة في تحميل الحكومة المغربية المسؤولية عن تلك الانتهاكات وإسعة النطاق. وكشفت المنظمتان الأمريكيتان مناهج الدولة المغربية في استهدافها للمجموعات الإعلامية كـ"إيكيب ميديا" وتلفيق التهم للنشطاء الإعلاميين وإفلات الجناة من العقاب.

وأج

حسب وزارة الثقافة

توقيف 39 شخصا وحجز 747 قطعة أثرية

● تمكنت مصالح الدرك الوطني، بالتنسيق مع الخلايا الجهوية لمكافحة المساس بالممتلكات الثقافية، من معالجة 29 قضية تم من خلالها توقيف 39 شخصا وحجز 747 قطعة أثرية مكونة من نقود قديمة وحلي، خلال السداسي الأول من سنة 2018. وجاء في بيان لوزارة الثقافة أنه تم تسليم القطع المحجوزة لمختلف مديريات الثقافة بالولايات المعنية. وأشادت وزارة الثقافة بالاحترافية الكبيرة التي تتحلى بها المصالح المختصة للدرك الوطني في الحفاظ على الممتلكات الثقافية، مثمنة التعاون القائم بين مصالحها ومختلف أجهزة الأمن للحد من المساس بالموروث الثقافي من طرف شبكات التهريب والمتاجرة غير الشرعية به.

وأج

القبض على أخطر بارون مخدرات بتلمسان

● أفاد بيان لخلية الإعلام لأمن ولاية تلمسان بأنه تم القبض على أكبر مهرب مخدرات ومؤثرات عقلية يبلغ من العمر 31 سنة، وكان محل بحث بثلاثة أوامر قبض صادرة عن محاكم سيدو، المرسي وقسنطينة، كان آخرها القبض عليه بقسنطينة وبحوزته 1000 قرص مهلوس، وتم التحقيق بشأن المسؤولين ومقاضاتهم كذلك بتهم ارتكاب "جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب" ضد الروهينغا في راخين وضد أقليات أخرى في شمال ولايتي كاشين وشان.

ف. ب / وأج

بتهمة ارتكاب جرائم "إبادة"

تحقيق أممي يطالب بمحاكمة قائد الجيش البورمي

● دعا محققون من الأمم المتحدة، أمس، قائد الجيش البورمي إلى الاستقالة وإلى ملاحقته مع خمسة قادة عسكريين آخرين أمام القضاء الدولي، بتهم تتضمن ارتكاب جرائم "إبادة" في حق أقلية الروهينغا المسلمة.

ودفعت الدعوة موقع فايسبوك، الذي تعرض إلى انتقادات لسماحه بانتشار خطاب الكراهية في حق الروهينغا، إلى حظر قائد الجيش الجنرال مين أونغ هلينغ وحذف صفحات أخرى مرتبطة بمؤسسة البلاد العسكرية. للإشارة، فقد فر نحو 700 ألف من الروهينغا من ولاية راخين الشمالية إلى بنغلادش، بعدما أطلقت بورما حملة أمنية عنيفة في أوت من العام الماضي، وسط تقارير تحدثت عن وقوع عمليات حرق وقتل واغتصاب من طرف الجنود الحكوميين وعصابات في بلد يشكل البوذيون غالبية سكانه. وأكدت بعثة تقصي حقائق تابعة للأمم المتحدة أنه "يجب التحقيق بشأن كبار جنرالات الجيش البورمي، بمن فيهم القائد الأعلى للجيش وكبير الجنرالات مين أونغ هلينغ، وملاحقتهم قضائيا بتهم الإبادة الجماعية شمالي ولاية راخين". ودعت البعثة إلى

مئات الآلاف من الروهينغا فروا إلى بنغلادش هروبا من بعض جيش بورما

ا.ف.ب

اتصالات الجزائر تطلق عرضها الجديد "إيدوم فيبر برو"
إتصالات الجزائر
ALGERIE TELECOM

● أطلقت اتصالات الجزائر عرضها الجديد "إيدوم فيبر برو" "Idoom Fibre pro" الموجه للمؤسسات بأفضل الأسعار وبمزايا استثنائية تسمح للمهنيين بالاستفادة الكاملة من خدمتي الهاتف والأنترنت. وجاء في بيان للمؤسسة أنه بالنسبة لعرض "إيدوم فيبر برو" الخاص بخدمة الهاتف، يستفيد الزبون من مكالمات بسعر 4 دج/ نحو المحلي والوطني ومكالمات بسعر 9 دج/ نحو المحمول باشتراك يقدر بـ 150 دج للشهر خارج الرسوم.

أما بالنسبة لعرض "إيدوم فيبر برو" الخاص بخدمة الأنترنت، فالزبون يستفيد من تدفق يبدأ من 2 ميغا إلى غاية 20 ميغا. وأشارت مؤسسة اتصالات الجزائر أنه "في حالة تحديث الشبكة، فإن الزبائن المشتركين في عرض إيدوم "دي أس أل" سيتم تحويلهم تلقائيا إلى العرض الموافق لعرضهم الحالي. أما الاتاوات الشهرية واشتراك الهاتف وسعر المكالمات فستبقى كما هي". وفي حالة تطوير الشبكة، فإن الزبائن المهنيين الراغبين في الاشتراك في عرض "إيدوم فيبر برو" "يتعين عليهم دفع مصاريف جهاز المودم وتكاليف التوصيل، وفقا لسعر العرض المعمول به، شريطة استيفائهم لشروط الأهلية واحترام فترة التزام تقدر بـ 12 شهرا".

وأضاف البيان أنه من خلال إطلاق هذه العروض الجديدة، تتطلع اتصالات الجزائر إلى "تلبية متطلبات زبائنها المهنيين على نحو أمثل ومرافقتهم في إنجاح نشاطاتهم وتحقيق التحول الرقمي".

ب. ف

تهنئة

رزق الزميل أحمد حمداني بصبي بهي الطلعة سماه على بركة الله محمد ياسين. وبهذه المناسبة السارة، تتقدم أسرة "الخبر" إلى أحمد وزوجته الكريمة بأحر التهاني، داعية الله عز وجل أن يفتح أبواب الخير والصحة والسعادة على محمد ياسين ويثبته ثباتا حسنا ويجعله خير خلف لخير سلف.

ألف مبروك

نقطة نظام

■ يكتبها: سعد بوعقبة

ساعة الاختباء وراء الرئيس؟

● لست أدري هل يدرك وزير الصحة معنى ما قاله من أن الرئيس بوتفليقة يتصل به يوميا ليطلعه على تطورات مرض الكوليرا؟ لو كان الوزير يعرف معنى ما يقول لقال إنه يتصل يوميا بالرئيس بوتفليقة لإطلاعه على ما يقوم به الوزير لمواجهة المرض! أما أن يقول الوزير إن الرئيس يتصل به يوميا لطلب معرفة ما يقوم به الوزير فذاك يعني أن الوزير لا يقوم بدوره، وأن الرئيس هو الوزير في النهاية! وهذه في حد ذاتها سب للوزير وللرئيس معا.. سب للوزير بأنه لا يقوم بدوره ولا بمهماز الرئيس، وسب للرئيس لأنه يقدم من طرف الوزير على أنه هو المسؤول عن انتشار الكوليرا في البلاد، باعتباره هو المسؤول عن متابعة الأمور بصفة مباشرة.

كل الناس تساءلت عن المعنى والمغزى من إدخال الوزير للرئيس في موضوع متابعة عمليات مواجهة داء الكوليرا.. هل الأمر له علاقة بالفراغ الذي تعيشه الحكومة باعتبار أن مجلس الحكومة لم يجتمع ولم يصدر عنه بلاغ أو خبر يخص الموضوع رغم مرور قرابة الأسبوع على ظهور الوباء، وحتى الوزير نفسه لم يظهر طوال هذه المدة التي كان فيها على اتصال بالرئيس، وكأن من المفروض على هذا الوزير أن يتحدث عن اتصاله هو بالحكومة بوقائع مواجهة الأمر في الميدان وليس الاتصال بالرئيس؟!

وإذا كان الرئيس هو الذي يتابع شخصيا حتى وقائع مواجهة داء الكوليرا، فماذا يفعل الوزراء والحكومة والولاة؟!

البلاد تعاني فعلا من هملة إعلامية رهيبة.. ووزراء الحكومة كلما تحدثوا للرأي العام أحدثوا كارثة في سمعة الحكومة والوزراء، لأنهم لا يتحكمون في تقنيات ما يقدمون به خطابهم للرأي العام.. فهم يتحدثون للرأي العام كما يتحدثون لمرؤوسيهم في الوزارات والولايات، ولهذا تأتي مثل هذه الكوارث في الرأي العام! فمثلا ما هي الفائدة الإعلامية التي يجنيها المواطن من حديث الوزير عن علاقته بالرئيس؟! غير الاستنتاج المنطقي بأن الوزير يريد أن يختبئ خلف الرئيس لإبعاد مسؤولية التقصير عنه وعن الحكومة، من خلال تخويف الناس بأن انتقاد أداء الحكومة والوزراء في معالجة الوضع هو انتقاد للرئيس الذي يترأس بصورة مباشرة مع الوزير قيادة هذه العمليات؟! والهدف في النهاية هو طمس المسؤولية والمحاسبة عما وقع بتعليق كل شيء في رأس الرئيس الذي يتابع العملية. بقي فقط أن يقول لنا هؤلاء إن الرئيس هو المسؤول عن التقصير في تنظيف المياه، وبالتالي ظهور وباء الكوليرا.. والأكيد أن الكوليرا لم تصب المواطنين فقط بل أصابت المسؤولين أيضا بالكوليرا السياسية!

bouakba2009@yahoo.fr

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم:

أولا: الكتب العربية

1. خليل صابات، **الصحافة مهنة ورسالة**، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ت).
2. أبراهم سلمان الرقب، **العنف الأسري وتأثيره على المرأة**، ط1، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
3. إبراهيم العريس، **الكتاب في زمن التغير: تجربة في الصحافة الثقافية**، ط1، دار الطباعة، بيروت، 1977.
4. إبراهيم توفيق حسين، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
5. إبراهيم زيوش، **فن كتابة الأخبار للإذاعة والتلفزيون**، ط1، مطبعة جريدة الوحدة، (د.م)، (د.ت).
6. إبراهيم عبد الرحمان العقبي، **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، ط2، دار العلوم للطباعة، الرياض، 1983.
7. إبراهيم عبد الرحمن رجب، **مداخل التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية**، ط1،مج1، دار عالم الكتاب، القاهرة،1996.
8. إبراهيم عبد الله المسلمي، **نشأة وسائل الإعلام وتطورها**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005.
9. إبراهيم ناجي، **دور الإعلام في مكافحة الجريمة والحد منها، كتاب الإعلام الأمني: المشكلات والحلول**، ط1، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2002.
10. إبراهيم ناصر، **علم الاجتماع التربوي**، ط1، دار الجليل للطباعة والنشر ، بيروت، (د.ت).
11. أبو الصفصاف عبد الكريم، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية(1931–1954)**، ط1، دار البعث، قسنطينة –الجزائر، 1981.
12. أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998.
13. أبو داوود، **سنن أبي داوود**، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، عادل السيد، ط1، ج5، دار الحديث، حمص، 1394هـ.
14. أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830–1900)**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.
15. أبي الحسن على بن محمد حبيب البصري البغدادي الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ط1، دار الكتب، بيروت، (د.ت).
16. أبي القاسم محمد الزمخشري، **أساس البلاغة**، ط1، دار بيروت للطباعة، بيروت، 1989.
17. إجلال إسماعيل حلمي، **العنف الأسري**، ط1، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
18. إجلال إسماعيل حلمي، **العنف الأسري**، ط1، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
19. إحسان محمد الحسن، **الفراغ ومشكلات استثماره: دراسة مقارنة في علم اجتماع الفراغ**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
20. أحسن بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائي العام**، ط1، دار هومة، الجزائر، (د.ت).

21. أحسن بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجنائي الخاص: الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال**، ج1، (د.د)، (د.م)، (د.س).
22. أحسن طالب، **الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية**، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2002.
23. أحسن طالب، **الوقاية من الجريمة**، ط1، دار الطليعة، لبنان، 1422هـ.
24. أحمد إبراهيم مصطفى، **دور وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الشراكة المجتمعية من أجل التصدي للجريمة**، ط1، مركز الإعلام الأمني، (د.م)، 2008.
25. أحمد بدر، **الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية**، ط1، دار قباء، مصر، 1998.
26. أحمد بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائري الخاص**، ط1، ج1، دار هومة، 2009.
27. أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، ط2، دار الكتاب، دار المعارف، البليدة، 1963.
28. أحمد حسين الصاوي، **طباعة الصحف وإخراجها**، ط1، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1995.
29. أحمد حمد، **مقومات الجريمة ودوافعها**، ط1، دار القلم، الكويت، 1982.
30. أحمد حمدي، **دراسات في الصحافة الجزائرية**، ط1، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
31. أحمد ضياء الدين، "**الظاهرة الإجرامية بين الفهم والتحليل: دراسة نفسية قانونية للجريمة**"، أكاديمية الشرطة، القاهرة، (د.ت).
32. أحمد طلعت البشبيشي، **الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر**،ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2005.
33. أحمد غاي، **ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية**، ط1، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
34. أحمد غاي، **ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية**، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
35. أحمد محمد بدوي، **جرائم العرض**، ط1، سعد سمك للمطبوعات القانونية والاقتصادية، مصر، 1999.
36. أحمد محمد خليفة، **مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي**،ط1، (د.د)، القاهرة، 1971.
37. أحمد مصطفى خاطر، **الخدمة الاجتماعية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1984.
38. أديب خضور، **الخبر الصحفي**، ط1، مطابع دار البعث، دمشق، 1982.
39. أديب خضور، **أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي: واقعه وآفاق تطوره**، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1999.
40. أزهار صبيح غنتاب، **العنف في الصحافة العربية الدولية**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان،2012.
41. إسراء صالح السيد، **أخلاقيات نشر صور اغتيالات الشخصيات العامة في الصحف الالكترونية: اغتيال السفير الروسي في أنقرة نموذجا**، ط1، معهد الاعلام الأردني بالتعاون مع مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مصر –القاهرة، 2017.
42. إسماعيل سلمان أبو جلال، **الإذاعة ودورها في الوعي الأمني**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.
43. إسماعيل على مجاهد، "**تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع**"، ط1، مركز الإعلام الأمني، الأكاديمية الملكية للشرطة، وزارة الداخلية، مملكة البحرين، (د.ت).

44. إسماعيل معراف قالية، **الإعلام حقائق وأبعاد**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
45. أشرف صالح، **مقدمة في الصحافة**، ط1، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2001.
46. أشرف فهمي خوخة، **المدخل إلى الإخراج الصحفي والطباعة: الأطر النظرية والنماذج التطبيقية**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2008.
47. الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، **باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان**، حديث رقم (49)، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ – 2000م.
48. الإمام القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ط1،ج4، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1985.
49. الحسن عيسى محمود، **إخراج الصحف والمجلات**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2013.
50. الخصاونة إبراهيم فؤاد، **الصحافة المتخصصة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
51. الدرامي، **سنن الدرامي**، تخريج وتحقيق وتعليق السيد عبد الله هاشم، ج1، (د.د)، (د.م)، 1404.
52. الزبير سيف الإسلام، **تاريخ الصحافة في الجزائر**،ج1، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
53. السيد بخيت محمد درويش، "**قيم الاخبار في الصحافة المصرية في إطار السياسات التنموية: دراسة تطبيقية في الصحافة القومية والحزبية خلال 1987–1990**"،ط1، دار النديم للنشر والإعلام والصحافة، القاهرة، 1996.
54. السيد بخيت، **أخلاقيات العمل الصحفي**، ط1، دار الكتاب الجامعي للطباعة والنشر، الإمارات العربية، 2011.
55. السيد رمضان، **الجريمة والانحراف: رعاية الأحداث والمجرمين**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
56. السيد رمضان، **خدمة الفرد التحليلية: عمليات ومجالات نوعية الممارسة**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
57. الإمام أحمد، **المسند: مسند عبد الله بن عمر بن العاص**، رقم الحديث(6689).
58. الإمام البخاري، **صحيح البخاري**، ج8، المكتبة الإسلامية، إسطنبول، 1981.
59. أمل البكري، ناديا عجوز، **علم النفس المدرسي**، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
60. أميرة عبد الفتاح محمد، **استخدام الأخبار المجهلة في الصحف: دراسة للمضمون والقائم بالاتصال**، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014.
61. أمينة الجابر وآخرون، **التفكك الأسري: الأسباب والحلول**، ط1، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الدوحة، 2001.
62. إيستارد، **سيكولوجية الجريمة**، ط1،(د.د)، باريس، 1963.
63. بركات حليم، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.
64. بشير شريف البرغوثي، يعقوب خالد البهبهاني، **النظام الإعلامي الجديد**، ط2، دار رؤى للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

65. بهاء الدين محمد حمدي، "**الإعلام الجنائي وآثاره في الحد من آثار الجريمة**"، ط1، دار الراية للنشر، عمان، 2013.
66. بوسقة عبد الوافي زهير، **محاضرات في منهجية البحث وأخلاقيات المهنة**، ط1، جامعة محمد خيضر بسكرة قسم علم النفس وعلوم التربية، بسكرة، 2004.
67. تاجي وحيدة، **جمهور صحافة الإثارة في الجزائر: السمات العامة وعادات القراءة**، ط1، لبنان، منتدى المعارف، 2011.
68. تسيير مشارقة، **مدخل إلى الدراسات الإعلامية**، ط1، بيت المقدس للنشر والتوزيع، رام الله، 2002.
69. توفيق عبد المنعم توفيق، **سيكولوجية الاغتصاب**، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 1994.
70. ثروت جلال، **الظاهرة الإجرامية: دراسة في علم الإجرام والعقاب، مؤسسة الثقافة الجامعية**، ط1، الإسكندرية، مصر، 1979.
71. جابر سيد أحمد وآخرون، **علم اجتماع السلوك الانحرافي**، ط1، دار المعرفة لجامعية، القاهرة، 2003.
72. جاسم خليل ميرزا، **الإعلام الأمني: بين النظرية والتطبيق**، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2006.
73. جلال عبد الخالق، **الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية: الجريمة والانحراف**، ط1، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية،1995.
74. جليل وديع شكور، **أمراض المجتمع**،ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت– لبنان، 1998.
75. جواد راغب الدلو، **الإعلام والأمن .... تكامل أم تضاد**، ط1، المكتب الإعلامي الحكومي، غزة، 2011.
76. جيهان أحمد رشتي، **الأسس العلمية لنظريات الإعلام**، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1978.
77. حامد سيد محمد حامد، **الإتجار في البشر كجريمة منظمة عابرة للحدود**، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، (د.ت).
78. حبيب محمد شلال، **أصول علم الإجرام**، ط1، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1985.
79. حسان عسكر، **الإعلان**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، (د.ت).
80. حسن إبراهيم مكي، بركات عبد العزيز محمد، **المدخل إلى علم الاتصال**، ط1، دار السلاسل، الكويت، 1995.
81. حسن أكرم نشأت، **علم الأنثريولوجيا الجنائي**، ط1، بغداد، 2006.
82. حسن الساعاتي، **بحوث إسلامية في الأسرة والجريمة والمجتمع**، ط1، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1992.
83. حسن حمدي، **مقدمة في دراسة وسائل وأساليب الاتصال**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987.
84. حسن صادق المرصفاوي، **الإجرام والعقاب في مصر**، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1973.
85. حسن علي خفاجي، **دراسة في علم الاجتماع الجنائي**، ط2، شركة المدينة للطباعة والنشر، جدة، 1981.
86. حسن عماد مكاوي، **أخلاقيات العمل الاعلامي: دراسة مقارنة**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

87. حسن عماد مكاوي، ليلى حسن السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
88. حسن محمد خير الدين، **الأصول العلمية للإعلان**، ط1، (د.د)، القاهرة، 1949.
89. حسين توفيق ابراهيم، **"ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية"**،ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
90. حسين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية سلسلة أطروحات الدكتوراه**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، ج1، 1992.
91. حسين علي الغول، **علم النفس الجنائي: الإطار والمنهجية، الجوانب النفسية والإكلينيكية للمجرم**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007.
92. حسين محمد علي، **الجريمة وأساليب البحث العلمي**، ط1، (د.د)، القاهرة، 1985.
93. حمدي شعبان، **الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث**، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2005.
94. خالد بن سعود الحليبي، **العنف الأسري**، ط1، دار الوطن للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 11.
95. خالد بن مسعود الحليبي، **العنف الأسري**، ط1، دار الوطن للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.
96. خضير شعبان، **مصطلحات في الإعلام والاتصال**، ط1، دار اللسان العربي، الجزائر، (د.ت).
97. خليل صابات، **وسائل الاتصال: نشأتها وتطورها**، ط1، المكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1991.
98. خيري خليل الجميلي، **السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم**، ط1، المكتب لجامعي الحديث، (د.م).
99. دوان برادلي، **الجريدة ومكانتها في المجتمع الديمقراطي**، ترجمة: محمد سلمة، ط1، مكتبة النهضة المصرية ، مصر، القاهرة، 1977.
100. رائد العطار، **إخراج الإعلان الصحفي**، (د.ط)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
101. رباب صلاح السيد ابراهيم، **الخبر الصحفي وفنونه**، ط1، جامعة المنوفية، كلية التربية النوعية، قسم الإعلام التربوي.
102. رشدي طعيمة، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية**،ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت).
103. رمزي ميخائيل جيد، **تطور الخبر في الصحافة المصرية**، ط1، الهيئة المصرية العامة، 1985، (د.م).
104. رمسيس بهنام، **الإجرام: علم الجريمة وعلم العقاب والتقويم**، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974.
105. رمسيس بهنام، **الجريمة والمجرم في الواقع الكوني**، ط1، منشأة المعارف، مصر، 1996.
106. رمسيس بهنام، **المجرم تكوينا وتقويما: الأساليب العلمية في الكشف عن مصدر الإجرام لدى المجرم**،ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ت).
107. رمسيس بهنام، **علم الإجرام**، ج2+3، ط3، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985.
108. روث والدن، **قوانين السب والقذف: مفهوم القذف في الصحافة**، ط1، مركز الخبر للدراسات الدولية، منشورات الخبر، البليدة، الجزائر، 2004.

109. ريتشارد بن وآخرون، **تحليل محتوى مضمون الإعلام: المنهج والتطبيقات العربية**، ترجمة محمد ناجي الجوهر، ط1، آربد قدسية للنشر، (د.م)،1992.
110. زهير إحدادان، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
111. زهير إحدادان، **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
112. زهير إحدادن، **تطور الصحافة الجزائرية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
113. زهير إحدادن، **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
114. ساعد ساعد، **التعليق الصحفي: في الصحافة المكتوبة الجزائرية**، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
115. سالم اليهنساوي، **التطرف والإرهاب في المنظور الإسلامي والدولي**، ط1، دار الوفاء، المنصورة – مصر، 2003.
116. سامي الشريف، **النشرات الإخبارية في الإذاعات العربية: المحتوى والشكل**، ط1، دار الوزان، القاهرة، 1989.
117. سامية محمد صابر، **الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث**، ط1، دار المعارف، الاسكندرية، 1984.
118. سامية مصطفي الخشاب، **النظرية الاجتماعية**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1993.
119. سعد الدغمان، **الإعلام الأمني: التعريف، الوظائف، الإشكاليات**، ط1، مركز الإعلا
120. الأمني، مملكة البحرين، وزارة الداخلية، (د.ت).
121. سعيد الغريب النجار، **مدخل إلى الإخراج الصحفي**، ط1، الدار المصرية، اللبنانية، القاهرة، 2001.
122. سعيد النجار، **الإخراج الصحفي**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
123. سعيد ربيع عبد الجواد، **فن الخبر الصحفي**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
124. سلمان فوزي عمر، **المسؤولية المدنية للصحفي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
125. سلوى عبد المجيد الخطيب، **نظرة معاصرة في علم الاجتماع المعاصر**، ط1، مطبعة النيل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
126. سمير محمد حسين، **الإعلام والاتصال بالجماهير**، ط1، عالم الكتاب، القاهرة.
127. سيد محمد ساداتي الشنقيطي، **الإعلام الإسلامي الأهداف والوظائف**، ط1، دار عالم الكتب، السعودية، الرياض، 1986.
128. شتيوي موسى وآخرون، **العنف الأسري في الأردن: المعرفة والاتجاهات**، ط1، المجلس الوطني لحماية الأسرة، الأردن، 2005.
129. شمس الدين الرفاعي، **الصحافة العربية العملية**، ط1، (د.د.ن)، عمان، 1978.
130. شون ماكبرايد، **أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغدا**، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
131. صالح إبراهيم الصنيع، **التدين علاج الجريمة**، ط1، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض،1993.

132. صباح الصباح، **التربية الجنسية عند الرجال والمرأة**، ط1، دار العلم الملايين، مؤسسة الثقافة للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1996.
133. صبري مقلد، **العلاقات الدولية: أصولها**، ط1، مكتبة عين شمس القاهرة، 1998.
134. صفوان عصام حسيني، **الصحافة والعنف: الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف–دراسة وصفية تحليلية–**، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع،2019.
135. صفوت العالم، **عملية الاتصال الإعلاني**، ط7، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
136. ضياء زاهر، **القيم في العملية التربوية**، ط1،مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 1996.
137. طارق إبراهيم الدسوقي، **عملية الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة**، ط1، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2009.
138. طارق علي أبو السعود، **الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة**، مركز الإعلام الأمني، أكاديمية سعد العبد الله، للعلوم الأمنية، دولة الكويت، 2017.
139. طلعت منصور وآخرون، **أسس علم النفس العام**، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة، 1981.
140. طه أبو الحسن، ومنير العصرة، **انحراف الإحداث**، ط1، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1961.
141. طه أبو الخير ومنير العصرة، **انحراف الأحداث**، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، (د.ت).
142. عادل عبد إبراهيم العاني، **جرائم الاعتداء على الأموال في قانون العقوبات: السرقة، الاحتيال، إساءة الائتمان**، ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، (د.م)، (د.س).
143. عاطف علي، **مدخل للاتصال والرأي العام**، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1978.
144. عامر مصباح، **الإقناع الاجتماعي: خلفيته النظرية وآلياته العلمية**، ط2، ديوان المطبوعات، الجزائر.
145. عايد الوريكات، **نظريات علم الجريمة**، ط1، دار الشروق، عمان، القاهرة، 2004.
146. عباس أبو شامة، محمد الأمين البشري، **العنف الأسري في ظل العولمة**، ط1، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.
147. عبد الباسط عبد المعطي، **أصول البحث الاجتماعي**، ط6، مكتبة الهيئة، القاهرة، 1977.
148. عبد الجبار عريم، **نظريات علم الإجرام**، ط4، مطبعة المعارف، بغداد، 1968.
149. عبد الجبار، نبيل عبد الحميد، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، ط1، منشورات دار دجلة، عمان، 2009.
150. عبد الجواد سعيد ربيع، **فن الخبر الصحفي**،ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
151. عبد الحافظ عواجي صلوي، **نظريات التأثير الإعلامية**، جمع وتنسيق: أسامة بن مساعد المحيا، ط1، الأكاديمية العربية بالدنمارك، 1433/06/25هـ. تاريخ الزيارة:2019/01/22، توقيت الزيارة:22:29.
152. عبد الرحمان العيسوي، **سيكولوجية الطفولة والمراهقة**، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 1997.
153. عبد الرحمان علي إسماعيل، **العنف الأسري الأسباب والعلاج**، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2006.
154. عبد الرحمن أبو توتة، **علم الإجرام**، ط1، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر، 1998.
155. عبد الرحمن بن محمد عسيري، "**مهام الإعلام الأمني ووظائفه في المجتمعات العربية المعاصرة**"، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.
156. عبد الرحمن محمد العيسوي، **سبل مكافحة الجريمة**، ط1، دار الفكر العربي، الاسكندرية، 2006.

157. عبد الستار جواد، **صناعة الأخبار**، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2000.
158. عبد الصمد عبد المعطي، **أصول البحث الاجتماعي**، ط6، مكتبة الهيئة، القاهرة، 1977.
159. عبد العزيز الصويعي، **فن صناعة الصحافة**، ط1، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1984.
160. عبد العزيز الغنام، **مدخل في علم الصحافة**، ط2، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977.
161. عبد العزيز سعد، **الجرائم الواقعة على نظام الأسرة**، ط2، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2002.
162. عبد العزيز شرف، **الأساليب الفنية في التحرير الصحفي**، ط1، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
163. عبد العزيز شرف، **المدخل إلى وسائل الإعلام**، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1998.
164. عبد العظيم حسين طه، **سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي**، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
165. عبد الفتاح بهيج، عبد الدايم على العواري، **جريمة اختطاف الأطفال والآثار المترتبة عليها**، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، الكتاب الثاني، مصر، 2010.
166. عبد الفتاح عبد النبي، **الإعلام وجرائم البيئة الريفية: دراسة في الإعلام البيئي**،ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
167. عبد القادر الشيخاني، **جرائم الإتجار**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
168. عبد القادر القرالة، **مواجهة ظاهرة العنف في المدارس والجامعات**، ط1، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015 – 1436 هـ.
169. عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي**، ط3، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1963.
170. عبد اللطيف حمزة، **الإعلام والدعاية**، ط1، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985.
171. عبد اللطيف حمزة، **الصحافة والمجتمع**، ط1، دار القلم، القاهرة، 1963.
172. عبد الله الطويرقي، **صحافة المجتمع الجماهيري**، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 1997.
173. عبد الله أوهايبية، **شرح قانون الاجراءات الجزائية الجزائري**، ط1، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008.
174. عبد الله بن الشيخ محمد الأمين بن محمد بن مختار الشنقيطي، **علاج القرآن الكريم للجريمة**، ط1، مطبعة أمين محمد سالم، المدينة المنورة، 1413هـ.
175. عبد الله بن سعود السراني، **دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة: الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات**، ط1، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012.
176. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، **جريمة شغب الملاعب**، ط1، جامعة نايف العربية، الرياض- السعودية، 1997.
177. عبد الله عبد الغني غانم، **علم الاجتماع الجنائي الإسلامي: الجريمة والمجرم في المنظور الإسلامي–دراسة مقارنة–**،ط1، ج1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1994.

178. عبد الله محمد عبد الرحمان، **سوسيولوجيا الإعلام والاتصال**، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2005.

179. عبد الله محمد عبد الرحمن، **سوسيولوجيا الاتصال والإعلام**، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002.

180. عبد المنعم محمد بدر، **تطوير الإعلام الأمني**، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية-الرياض، 1418هـ-1997م.

181. عبد الموجود إبراهيم، **ديناميات الانحراف والجريمة: التفسيرات والقضايا والممارسة العامة**، ط1، الدار المصرية، القاهرة، (د.ت).

182. عبود السراج، **علم الإجرام وعلم العقاب**، ط2، جامعة الكويت، الكويت، 1983.

183. عثمان أبو زيد عثمان، **وسائل الإعلام والعنف الأسري**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن-عمان، 2014.

184. عدنان الدوري، **أثر برنامج العنف والجريمة على الناشئة: دراسة نظرية وتحليلية**، ط1، مركز البحوث والدراسات الإعلامية، وزارة الإعلام، الكويت، 1977، ص14.

185. عدنان الدوري، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، ط3، دار السلاسل، الكويت، 1985.

186. عز الدين خالد، **السلوك العدواني عند الأطفال**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

187. عزة عبد العزيز، **مصداقية الإعلام العربي**،ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

188. عزيزة محروس محمد وآخرون، **أسباب العنف وآثاره على المجتمع المصري**، ط1، جامعة القاهرة، المدينة الجامعية للطالبات بالجيزة، العام الجامعي 2008- 2009.

189. عشيراتي سليمان، **الشخصية الجزائرية: الأرضية والمحددات الحضارية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

190. عصمت عدلي، **الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.

191. عصمت عدلي، **علم الاجتماع الأمني المدن والمجتمع**، ط1،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

192. عصمت عدلي، محمد علي سعد الله، **المدخل إلى التشريعات الإعلامية والإعلام الأمني**، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2009.

193. علاء الدين كفافي،"**الإرشاد والعلاج النفسي الأسري: المنظور النفسي الاتصالي**"، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

194. علي إسماعيل مجاهد، **التنبؤ العلمي كأساس للتخطيط الأمني**، ط1، دار الإسراء، القاهرة، 2005.

195. علي برغوث، **الاتصال الإقناعي**، ط1، جامعة الأقصى، غزة، 2005.

196. علي بن فايز الجحني، **الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة**، ط2، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية-الرياض، 1421هـ-2000م.

197. علي زغدود، **المالية العامة**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

198. علي سعيدان، **حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

199. علي عبد القادر الغزالة، **مواجهة ظاهرة العنف في المدارس والجامعات**، ط1، دار عالم الثقافة، عمان، 2011.
200. علي عبد القادر القهوجي، **علمي الإجرام والعقاب**، ط1، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1988.
201. علي محمود أبو ليلة، "**العنف في المجتمعات النامية في وجهة نظر التحليل الوظيفي**"، المجلة الجنائية القومية، مج17، ع1، القاهرة، 1974.
202. علي مراد، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر: بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925 إلى 1940**، ترجمة: محمد يحياتن، ط3، دار الحكمة، الجزائر، 2007.
203. علي نجادان، **الإخراج الصحفي**، ط1، مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
204. علياء شكري،"**الأسرة والطفولة: دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية**"، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
205. عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.
206. عواطف عبد الرحمان، **الصحافة العربية في الجزائر**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981.
207. عواطف عبد الرحمان، **دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985.
208. عواطف عبد الرحمن، **تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1982.
209. غازي فيصل، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، ط1، دار الحكمة، بغداد، 1993.
210. فاروق أبو زيد، **الخبر الصحفي**، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 2000.
211. فاروق أبو زيد، **الصحافة المتخصصة**، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 1986.
212. فاروق أبو زيد، **فن الخبر الصحفي**، ط2، دار الشروق، (د.م)، 1984.
213. فاروق أبو زيد، **فن الكتابة الصحفية**، ط1، دار المأمون، عالم الكتب، القاهرة، (د.ت).
214. فاروق أبو زيد، **مدخل إلى علم الصحافة**، ط4، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، 1998.
215. فاروق أبو زيد، **مقدمة في علم الصحافة**، ط1، مركز جامعة التعليم المفتوح، القاهرة، 1999.
216. فاروق أبوزيد، **فن الخبر الصحفي: دراسة مقارنة**، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1981.
217. فتحي حسين أحمد عامر، **أخلاقيات نشر الجريمة في الصحف المصرية الخاصة: دراسة تحليلية مقارنة**، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
218. فتحي حسين أحمد عامر، **المسؤولية القانونية والأخلاقية للصحفي**، ط1، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
219. فضيل دليو، **الاتصال: مفاهيمه نظرياته ووسائله**،ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
220. فؤاد إسحاق الخوري، **الذهنية العربية: العنف سيد الأحكام**، ط1،دار الساقي، بيروت، 1993.
221. فؤاد السيد، **علم النفس الاجتماعي**، ط3، دار الفكر العربي، (د.م)، 1980.
222. فوزية عبد الستار، **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
223. كارولين يوسف، **تجارة الأسلحة وأثرها في انتهاكات حقوق الإنسان**، ط1، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2013.

224. كمال عبد الباسط الوحيشي، **أسس الإخراج الصحفي: دراسة تطبيقية على الصفحات الأولى في الصحف اليومية اللبية 1969-1973**، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1999.

225. ليلى عبد المجيد، محمود علم الدين، **فن التحرير الصحفي للجرائد والمجلات**، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

226. مجدي صلاح طه المهدي، **الصحافة وقضايا التعليم**، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الكويت، (د.ت).

227. مجموعة من الباحثين، **المعرفة عبر وسائل الإعلام: الفوضى والترشيد**، تقديم: الدكتور طه أحمد الزيدي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، دار الفجر للنشر والتوزيع ، إصدارات مركز البصيرة للبحوث والتطوير الإعلامي، 1438هـ -2017م، العراق.

228. مجموعة مؤلفين، **الإعلام الأمني المشكلات والحلول**، ط1، مركز الدراسات والأبحاث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014.

229. محمد أبو زهرة، **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي**،ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

230. محمد البشير الإبراهيمي، "**سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد بمركزها العام نادي الترقي**"، (د.ط)، دار الكتب، الجزائر، (د.ت).

231. محمد البشير الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.

232. محمد الجوهري وآخرون، **المشكلات الاجتماعية**، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1995.

233. محمد السيد حسونة، **العنف لدى طلبة المدارس في مصر**، ط1، دار النشر، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 2000

234. محمد اللمداني، **الصحافة المستقلة في الجزائر: التجربة من الداخل**، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، (د.ت).

235. محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.

236. محمد خليل الرفاعي، **الصحافة المتخصصة**، ط1، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020.

237. محمد سلامة محمد غباري، **في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف**، ط1، دار المعرفة الجامعية، عمان، 2005.

238. محمد سمير حسين، **بحوث الاعلام**، ط1، عالم الكتب، (د.م)،(د.ت).

239. محمد سيد محمد، **الصحافة بين التاريخ والأدب**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975.

240. محمد شحاتة ربيع، جمعة يوسف، معتز سيد عبد الله، **علم النفس الجنائي**، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.

241. محمد شفيق، **الجريمة والمجتمع**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (د.ت).

242. محمد شفيق، **الجريمة والمجتمع**، ط1، المكتب الحديث الجامعي، الإسكندرية، 1987.

243. محمد صبحي نجم، **المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة عنابة، الجزائر ،1979.

244. محمد صفوح الأخرس، **نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية**، ط1، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، السعودية، الرياض، 1418هـ-1997م.

245. محمد صفوح وآخرون، **نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول** العربية، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1997.

246. محمد طلعت عيسى وآخرون، **الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين**، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، (د.ت).

247. محمد عبد الصمد، "**ظواهر الانحراف الاجتماعي في المجتمع الإسلامي ومعالجتها: رؤية إسلامية**"، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شثاغونغ، مج4، ديسمبر 2007.

248. محمد عبد الوهاب حسن عشماوي، **دور الصحف في إدارة الأزمات الأمنية**، ط1، الشركة العربية للتوريدات والتسويق،

249. محمد عبد محجوب، يحي مرسي عيد بدر، **العنف السياسي والاجتماعي: قراءات ودراسات أنثريولوجية**، ط1، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، مصر.

250. محمد عبده محجوب، يحي مرسي عيد بدر، **العنف السياسي والاجتماعي: قراءات ودراسات أنثروبولوجية**، ط1، دار الثقافة العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، (د.ت).

251. محمد علي دبوز، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة**، ط1، سحب الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007.

252. محمد عودة الريماوي، **علم نفس النمو**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

253. محمد عيسى برهوم، **علم الاجتماع الجنائي**، ط1، جامعة الشارقة للنشر العلمي، الشارقة، 2004.

254. محمد غنيم، **الإعلان**، ط1، المكتبة العصرية، مصر، 2008

255. محمد فتحي عيد، **الإجرام المعاصر**، ط1، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.

256. محمد فتحي عيد، **الأساليب والوسائل التقنية التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها**، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001.

257. محمد فتحي عيد، **واقع الارهاب في الوطن العربي**، ط1، (د.د)، الرياض، 1999.

258. محمد فتحي، **أمن المنشآت الرياضية**،ط1، أكاديمية نايف العربية، الرياض- السعودية، 2000.

259. محمد فريد محمود عزت، **بحوث في الإعلام الإسلامي**، ط1، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1983.

260. محمد فريد محمود عزت، **دراسات في فن التحرير: في ضوء معالم قرآنية**، ط1، دار الشروق، جدة، السعودية، 1984م.

261. محمد فلحي، **مناعة العقل في عصر الشاشة**، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

262. محمد لعقاب، **قضايا ساخنة في الإعلام والإسلام والثقافة** ، ط1، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2012.

263. محمد محمد عمارة، **دراما الجريمة التلفزيونية: دراسة سوسيو – إعلامية**، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

264. محمد محمود مصطفى، **الدفاع الاجتماعي والخدمة الاجتماعية المعاصرة**، ط1، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.

265. محمد معوض، عبد السلام إمام، **المدخل في فن الخبر الصحفي وتطبيقاته العملية**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.

266. محمد منير حجاب، **الموسوعة الإعلامية**، ط1، دار الفجر، القاهرة، (د.ت).

267. محمد منير حجاب، **وسائل الاتصال نشأتها وتطورها**، ط1، دار الفجر للنشر، القاهرة، (د.ت).

268. محمد منير سعد الدين، **دراسات في التربية الإعلامية**، ط1، المكتبة العصرية، حيدا، بيروت، 2016.

269. محمد ناصر، **أبو اليقظان وجهاد الكلمة**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

270. محمد ناصر، **الصحف الجزائرية:من 1847 إلى 1954**، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.

271. محمد نجيب حسني، **شرح قانون العقوبات**، ط5، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

272. محمد نصر، **صحافة الملايين**، ط1، المكتبة الأنجلو مصرية، مصر، (د.ت).

273. محمود أدهم، **الصورة الإخبارية**، ط1، (د.د)، القاهرة، 1989.

274. محمود أدهم، **فن الخبر**، ط1، دار الشعب، القاهرة، (د.ت).

275. محمود سعيد الخولي، عادل عبد الله محمد، **العنف في مواقف الحياة اليومية نطاقات وتفاعلات**، ط1، دار الأنجلو مصرية، مصر، 2008.

276. محمود علم الدين، **أساسيات الصحافة في القرن الحادي والعشرين**، ط2، (د.ن)، القاهرة، 2009.

277. محمود منصور هيبة، **الخبر الصحفي وتطبيقاته**،ط1، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2004.

278. محمود نجيب حسني، **"دائم الاعتداء على الأموال في قانون العقوبات اللبناني"**، ط3، مج1، منشورات الجلي الحقوقية، لبنان، 1998.

279. مدحت محمد محمود أبو النصر، **الخدمة الاجتماعية والوقائية**، ط1، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، 1996.

280. مروى حسين صلاح، محمود عزت اللحام، **الصحافة بين الواقع والطموح**، ط1، دار الإعصار للنشر والتوزيع، عمان،

281. مساعد بن إبراهيم الحديثي، **مبادئ علم الاجتماع الجنائي**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995.

282. مصطفى العوجي، **دروس في العلم الجنائي: التصدي للجريمة**، ط1، (د.د)، (د.م)، (د.ت).

283. مصطفى حجازي، **الأحداث الجانحون**، ط2، دار الطليعة بيروت، 1981.

284. مصطفى عمر السيد أحمد، **الكتابة والتحرير الصحفي**، ط1، دار القلم، دبي، 2005.

285. مصطفي العوجي، **الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة**، ط1، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1987.

286. مصطفي حجازي، **الأحداث الجانحون**، ط1، (د.د)، بيروت، 1981.

287. مصطفي حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976.

288. منال محمد عباس، **الانحراف والجريمة في عالم متغير**، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر-القاهرة، 2011.
289. منال محمد عباس، **الانحراف والجريمة في عالم متغير**، ط1،دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011.
290. منصور فهمي، **إدارة الإعلان نظريات وتطبيق**، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1959.
291. مي العبد الله، **الدعاية وأساليب الإقناع** ، ط1، دار النهضة العربية، (د.م)، 2006.
292. ميرفت الطرابيشي، عبد العزيز السيد، **نظريات الاتصال**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
293. نادر أبو شيخة، **إدارة الأزمات**، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
294. ناهد إبراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1918-1939)**، ط1، منشأة المعارف، مصر، 2001.
295. ناهد علي، **إرهاب مدني: الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**، ط1، دار أركان للإنتاج والنشر، جامعة حيفا، (د.م)، 2014.
296. نبيل راغب، **أساسيات العمل الصحفي المقروء والمسموع والمرئي**، ط1، مكتبة لبنا.
297. ناشرون والشركة المصرية العالمية للنشر، لونجما، 1999.
298. نبيل صقر، **الجمارك والتهريب نصا وتطبيقا**، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.
299. نبيل صقر، عز الين قمراوي، **الجريمة المنظمة: التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008.
300. نبيل محمد توفيق السمالوطي، **علم اجتماع العقاب**، ط1، ج1، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، 1983.
301. نجوى كامل، **أخلاقيات نشر الجريمة في ضوء حقوق الإنسان**، ط1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الإعلامية، (د.م)، (د.ت).
302. نسرين عبد الحميد نبيه، **الجريمة المعلوماتية والمجرم المعلوماتي**، ط1، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2008.
303. نشأت أكرم إبراهيم، **جنوح الأحداث البحوث والدراسات في مديرية الشرطة العامة**، ط1، مطبعة الشرطة، بغداد، 1983.
304. نشأت أكرم إبراهيم، **علم النفس الجنائي**، ط1، مطبعة المعارف، بغداد، 1970.
305. نضال حميد الموسوي، **علم الاجتماع والقضايا الاجتماعية**، ط1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1998.
306. نعمات عثمان، **الخبر ومصادره في العصر الحديث**، ط1، دار المعرفة الجامعية، (د.م)، 2008.
307. نهاد علي، **إرهاب مدني: الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**، ط1، أمان: دار الأركان للإنتاج والنشر، مركز أمان: المركز العربي، حيفا، 2014.
308. نهلة أبو رشد، **كتابة وتحرير الأخبار(1)**، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020.
309. نور الدين النادي، **فن الإخراج الصحفي**، ط2، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
310. نور الدين بليبل، **مفاهيم إعلامية: سلسلة الثقافة الإعلامية**،ع1، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

311. نور الدين بليبل، **مفاهيم إعلامية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
312. هاني الرضا، رامز عمار، **الرأي العام: الدعاية والإعلام**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1998.
313. هبة محمد علي حسين، **الإساءة إلى المرأة**، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2003.
314. هو هنبرج، **الصحفي المحترف**، ترجمة: كمال عبد الرؤوف، ط1، الدار الدولية للنشر، القاهرة، 1990.
315. وجدي حلمي عيد عبد الظاهر، **دور وسائل الإعلام الحديثة في التوعية ومواجهة الأزمات الأمنية**، ط1، قسم الإعلام، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، السعودية، 2016، تاريخ الزيارة: 2020/01/25، توقيت الزيارة:20:04.
316. وفيق مختار، **مشكلات الأطفال السلوكية: الأسباب وطرق العلاج**، ط1، دار العلم والثقافة، القاهرة، 1999.
317. وليامز فرانك – ب، ماريلين، **السلوك الإجرامي: النظريات**، ترجمة: علي السمري، تقديم: محمد الجوهري،ط1، الدار الجامعية، القاهرة، 1999.
318. ويليام ريغرز وآخرون، **الاتصال الجماهيري والمجتمع العاصر**، ترجمة: أحمد طلعت البشبيشي، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005.
319. إسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ج5، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د.ت).
320. عبد الرحمان عيسوي، **مبحث الجريمة: دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
321. إبراهيم عبد الله المسلمي، **مدخل إلى الصحافة**، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت).
322. خيري خليل الجميلي، **الاتصال ووسائله في المجتمع الحديث**،ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية–مصر، 1997.
323. رواه البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم(3612).
324. فوزي أحمد بن دريدي ، **العنف المدرسي لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية**، ط1، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2007.
325. محمد ناصر، **المقالة الصحفية: نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903 إلى 1931**، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.
326. مصطفى الدميري، **الصحافة في ضوء الإسلام** ، ط1، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، (د.ت).
327. إسماعيل معراف قالية، **الإعلام حقائق وأبعاد**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999.
328. الزبير سيف الإسلام، **الإعلام والتنمية في الوطن العربي**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب
329. الجزائر، 1982.

330. تيسير أبو عرجة، **دراسات في الصحافة والإعلام**، ط1، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2000.
331. رضا مالك، "**الصحافة الجزائرية المكتوبة من 1965 إلى أيامنا هذه**"، ترجمة: مرزاق بقطاش، مجلة الثقافة، ع9، سبتمبر- أكتوبر 1985.
332. زهير إحدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
333. عبد العزيز شرف، **الجغرافيا الصحفية وتاريخ الصحافة العربية**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2004.
334. عزي عبد الرحمان وآخرون، **عالم الاتصال**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
335. فضيل دليو، **تاريخ وسائل الإعلام والاتصال**، ط1، ألفا للوثائق والنشر، قسنطينة، 2018.
336. نور الدين تواتي، **الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر**، ط2، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.

ثانيا: كتب المنهجية

378.أحمد بدر, **مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي**، ط1، دار قباء ، القاهرة ، 1998.

379.أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

380.السيد أحمد عمر، **البحث الاعلامي: مفهوم وإجراءاته ومناهجه**، ط2، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الامارات،2002.

381.إميل دوركايم، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم: محمود قاسم، ط1،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1974.

382.بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، **منهجية العلوم الاجتماعية**، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004.

383.راسم محمد الجمال، **مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية**، ط1، مركز جامعة القاهرة، القاهرة، 1999.

384.ربحي مصطفي عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.

385.سمير محمد حسين، **بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1996

386.سمير محمد حسين، **دراسات في البحث العلمي: بحوث الإعلام**، ط2، عالم الكتب، (د.م)، (د.ت).

387.عاطف عدلي العبد، زكي أحمد عزمي، **الأسلوب الإحصائي واستخداماته في الرأي العام**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1993.

388.عامر قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقنية والإلكترونية**، ط1، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

389.عامر قنديلجي، إيمان السامرائي، **البحث العلمي: الكمي والنوعي**، ط1، دار البارودي، عمان، الأردن، 2009.

390.عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، ط1، مكتبة وهبة، مصر، 1976.

391.ماجد محمد الخياط، **أساليب البحث العلمي**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، (د.م)،2011.

392.محمد شفيق، **البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث العلمية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، (د.م)، 1985.

393.محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط2 ، عالم الكتاب، (د.م)، 2004.

394.محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت).

395.محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**، ط1، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1999.

396.محي محمد مسعد، **كيفية كتابة الأبحاث العلمية والقانونية وإعداد المحاضرات**،ط1، المكتب الجامعي الحديث، (د.م)، 2008.

397.معوض عبد الغني، محمد الخضيري، أحمد محسن، **الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه**، ط2، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992.

398.منذر الصامن، **أساسيات البحث العلمي**،ط1، دار المسيرة، عمان، 2007.

399.نبيل أحمد عبد الهادي، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 2006.

400.يوسف تمار، **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، ط1، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

401.يوسف تمار، **تحليل المحتوي للباحثين والطلبة الجامعيين**،ط1، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

402.عمار بحوش، **دليل الباحث العلمي في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

ثالثا: القواميس–المعاجم– والموسوعات باللغة العربية

403.إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، جمهورية مصر العربية، 2004.

404.ابن منظور، **لسان العرب**، ط1، مج9، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003.

405.ابن منظور، **لسان العرب**، مج10، ط4، دار صادر، (د.م)، 2005.

406.ابن منظور، **لسان العرب**، مج3، دار صادر، (د.م)، 2003.

407.أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.

408.أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، ط2، مكتبة لبنان، 1999.

409.إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والمختصين العرب، **معجم العلوم الاجتماعية**، ط1، الشعبة القومية للتربية والعلوم الاجتماعية، اليونيسكو، (د.م)، (د.ت).

410.الفيروز آبادي، **"القاموس المحيط"**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007.

411.**القاموس الجديد**، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991.

412.**القاموس الصغير**، (د.ط)، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1976.

413.**المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات: إنجليزي–عربي**، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988.

414.**المنجد في اللغة العربية والإعلام**، ط38: منقحة ومزيد عليها، دار المشرق، بيروت، 2000.

415.**المنجد في اللغة والأعلام**، ط43، دار المشرق، بيروت، لبنان، 2008.

416.جماعة من كبار اللغويين العرب، **"المعجم العربي الأساسي"**، (د.ط)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (د.م).

417.جمال الفار، **المعجم الإعلامي**، ط1، دار أسامة، عمان، 2006.

418.جميل صليبا، **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية**، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

419.جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، ج2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.

420.سعود بن عبد العالي البارودي العتبي، **الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية**، ط2، ج1، الرياض، 1427هـ.

421.طه أحمد الزيدي، **معجم مصطلحات الدعوة والإعلام الإسلامي: عربي–إنجليزي**، ط1، دار الفجر، دار النفائس، مركز البصيرة، العراق–بغداد، عمان–الأردن، (د.ت).

422.عبد العزيز عبد الله الدخيل، **معجم الخدمة الاجتماعية: إنجليزي–عربي**، ط2، دار المناهج، عمان، 2005.

423.عبد الهادي الجوهري، **قاموس علم الاجتماع**، ط1، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1983.

424.عبد الوهاب الحيالي، **الموسوعة السياسية**، ط1، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993.

425.علي بن هادية وآخرون، **القاموس الجديد للطلاب**، ط1، الشركة التونسية للتوزيع تونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1979.

426.فرج عبد القادر طه، **موسوعة علم النفس والتحليل النفسي**، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993.

427.محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، ط1، دار المعرفة الجامعية، دار الإسكندرية، 2006.

428.محمد منير حجاب، **المعجم الإعلامي**، ط1،دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

429.محمد منير حجاب، **الموسوعة الإعلامية**، مج2، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.

430.محمد منير حجاب، **الموسوعة الإعلامية**، مج46، دار الفجر للنشر والتوزيع، (د.م)، (د.س).

431.محمود أبو زيد، **المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب**، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (د.م)، 2003.

432.**معجم المصطلحات القانونية**، (ص–ي)، (د.د)، (د.م)، (د.ت).

433.منير البعلبكي ورمزي البعلبكي، **المورد الحديث: قاموس إنجليزي– عربي حديث**،ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 2008.

434.يوسف محمد رضا، **معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة: معجم ألفبائي موسع يحتوي على أكثر من مائة ألف مدخل وآلاف الأمثلة والشروحات والاستشهادات الموثقة وتزينه 32 لوحة زخرفية عن الفن العربي والإسلامي**، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006.

435.محمد حمدان، زهير إحدادن وآخرون، **الموسوعة الصحفية العربية**،ج5، (د،ط)، المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1995.

رابعا: الرسائل الجامعية

436. إسماعيل مرازقة، "**الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية والإعلامية : ترتيب العوامل المؤثرة في دور الجرائد اليومية المستقلة 1990-1994**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1997، الجزائر.

437. أشرف صالح، "**دراسة مقارنة بين الطباعة البارزة والملساء**"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، القاهرة، 1989.

438. الطيب البار، "**المعالجة الإعلامية لظاهرة التنصير في الصحافة الجزائرية المكتوبة**"، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص صحافة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

439. حاج على بدر الدين، "**الحماية الجنائية للطفل في القانون الجزائري**"، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام، كلية الحقوق جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

440. حسين بن عبد الرحمن بن فهد الموسى، "**الإثبات في جريمة السحر بين الشريعة والقانون: دراسة تأصيلية تطبيقية مقارنة**"، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.

441. حشلاف علي، "**المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها (1931-1939)**"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام والاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1414هـ-1994م.

442. دليلة غروبة، "**دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة الإعلام والاتصال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2010، جامعة باجي مختار، عنابة.

443. ذهبية سيدهم، "**الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة: دراسة تحليلية للمضامين الصحية في جريدة الخبر**"، دراسة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنمية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.

444. رويس راضية، "**آثار صدمة الاغتصاب على المرأة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير: فرع علم النفس الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

445. ريان عباس، "**العلاقات العامة ودورها في نشر الوعي الصحي: دراسة وصفية تحليلية على مرض سرطان الثدي بالتطبيق على مركز الخرطوم للعناية بالثدي في الفترة بين 2014-2015**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة البكالوريوس في الإعلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيات، 2015.

446. سعيد علي راقع الحسنية، "**دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة: دراسة مسحية وصفية على طلبة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ونزلاء إصلاحية الحائر**"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية، تخصص تأهيل ورعاية إجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض- السعودية، 1424هـ-1425هـ.

447. سميرة شيخاني، "**أثر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على تطور فنون الكتابة الصحفية**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، قسم الصحافة والنشر، جامعة القاهرة، 1999.

448. عايش حليمة،" **الجريمة في الصحافة الجزائرية: تحليل مضمون أخبار الجريمة في جريدة الشروق اليومي**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة لماجستير في علوم الإعلام والاتصال، فرع صحافة، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.

449. عبد الحفيظ عبد الله أحمد المالكي، "**تقويم مناهج كلية الملك فهد الأمنية الخاصة بمكافحة الشغب ودورها في تأهيل ضباط الأمن**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض 1421هـ -2000.

450. عبد اللطيف عبد الحميد العاني، "**دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في بغداد**"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1976.

451. عبد الله بن سعد المهيدب، "**دور الإعلام الامني في الوقاية من الجريمة: دراسة تطبيقية على المجلات الأمنية الصادرة بمدينة الرياض**"، أطروحة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، الرياض، 1999.

452. عبد الهادي دحلان، "**العلاقة بين مشاهدة بعض برامج التلفاز والسلوك العدواني لدى الأطفال بمحافظات غزة**"، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم علم النفس، كلية التربية في الجامعة الإسلامية، غزة، 2003.

453. غنية حمال، "**جريدة البصائر ودورها الإصلاحي السلسلة الثانية(1947-1956)**"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الدعوة والإعلام والاتصال، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،2003-2004.

454. فاطمة نجادي، "**الحق في حماية أماكن العبادة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية: فلسطين نموذجا**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاسلامية، تخصص شريعة وقانون، فرع: حقوق الانسان، جامعة وهران، 2012-2013م

455.فايزة يخلف، "**دور الصورة في التوظيف الدلالي للرسالة الإعلامية: دراسة تحليلية سيمولوجية لعينة من إعلانات مجلة الثورة الإفريقية**"، مذكرة مكملة لنيل الماجستير، غير منشورة، معهد علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، جوان 1996.

456.فضيلة زكية، "**التشكيل الفني في شعر إبراهيم أبي اليقظان**"، مذكرة ماجستير في الأدب الحديث، شعبة: أدب الحركة الوطنية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007- 2008.

457.فلاك مراد، "**جرائم الدعارة: دراسة مقارنة في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، تخصص: قانون عام، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2020.

458.فوزية عكاك، "**القيم الخبرية في الصحافة الجزائرية الخاصة: دراسة تحليلية ميدانية لصحيفتي الخبر والشروق اليومي جانفي –ديسمبر 2007**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر03، 2011-2012.

459.لقاط مصطفي، "**جريمة التحرش الجنسي في القانون الجنائي والعلوم الجنائية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر، 2012-2013.

460.ليندا لبيض، "**إسهام الصحافة المكتوبة في مقاومة المخدرات**"، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم إجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002.

461.محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز الربدي، "**الوقاية من الجريمة بين الوقاية الموقفية والاجتماعية: دراسة وصفية تحليلية بأسلوبي –تحليل المضمون بملفات التحقيق الخاصة بمرتكبي جرائم السرقات المودعين بسجن الدمام، والمسح الاجتماعي لمنظور العاملين في المؤسسات الإصلاحية والمحققين في شرطة وهيئة التحقيق والإدعاء في مدينة الدمام والخبر–**"، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، الرياض، 1432هـ – 2011م.

462.محمد عبد الكريم نسمان، "**جريمة الغش في المواد الغذائية والآثار المترتبة عليها: دراسة فقهية**"، بحث مقدم لاستكمال درجة الماجستير في الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون في الجامعة الاسلامية بغزة، جمادى الأول 1440هـ، يناير 2019م.

463.نزهة حنون، "**الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية**"، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص اتصال وعلاقات عامة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

464.نسيمة طيشوش، "**القنوات الفضائية وأثرها على القيم الأسرية لدى الشباب**"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.

465.نسيمة مقبل، "**الأخبار الاجتماعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية: دراسة مقارنة تحليلية ليوميتي الخبر والوطن بين (1991-2000)**"، مذكرة لنيل الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2000-2001.

466.وسيلة مراح، "**ملامح الصحافة الصفراء في الجزائر: دراسة تحليلية**"، مذكرة ماجستير غير منشورة في الاتصال الاجتماعي، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006 – 2007.

467.شبري محمد، "**ممارسة الصحفيين الجزائريين للمهنة خلال فترة حالة الطوارئ (1992- 2004): دراسة وصفية تحليلية**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، غير منشورة، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005 – 2006.

468.أمل بنت فيصل الفريخ، "**التدخل المهني باستخدام المدخل المعرفي السلوكي في خدمة الفرد لتحقيق بعض مظاهر سلوك العنف لدى الأطفال**"، أطروحة دكتوراه، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الأميرة نورة، المملكة العربية السعودية، 2006.

469.أمين أحمد المغامسي، "**نشر أخبار الجريمة والحوادث الأمنية الأخرى في الصحف السعودية: دراسة مقارنة**"، مجلة الجامعة الإسلامية، الإمام محمد بن سعود، ع45، الرياض، 2004.

470.بالة عبد الكريم، بن صغير محمد، "**ميكانيزمات الحد من ظاهرة العنف في الملاعب**"، بحث مقدم للتخرج من المدرسة العليا للشرطة، الجزائر، 2007.

471.بداني فؤاد، "**سوسيولوجية القيم الإخبارية بالإذاعة الجزائرية: دراسة ميدانية حول إذاعة مستغانم**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علم اجتماع الاتصال، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 02، 2015-2016.

472.بن زديرة علي، "**الحرمان العاطفي وأثره على جنوح الأحداث: دراسة عيادية لحالات بالمركز المختص في إعادة التربية بالحجار**"، مذكرة ماجستير، تخصص: علم النفس العيادي (وساطة ووقاية)، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2005-2006.

473.تامي نصيرة، "**المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب من خلال البرامج الحوارية في الفضائيات الإخبارية العربية المتخصصة**"، دراسة تحليلية مقارنة بين قناة "الجزيرة" القطرية وقناة "العربية" السعودية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الإعلام، جامعة الجزائر3، 2012.

474. دعاس حياة، "**دراسة ميدانية للكشف عن الأطفال ضحايا العنف: أساليبه والأطراف الممارسة له**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العيادي، فرع علم النفس الصدمي، قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطفونيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2009 – 2010.

475. رنا محمد صالح حسين جودة، "**دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة قضايا الجريمة: دراسة تحليلية و ميدانية مقارنة**"، رسالة ماجستير: تخصص صحافة وإعلام، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016 .

476. زرارفة فيروز، "**الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق: دراسة نظرية –ميدانية على عينة من الأحداث وتلاميذ التعليم الثانوي بولاية سطيف**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.

477. زينة بوسالم، "**المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في الصحافة الجزائرية**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص بيئة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة،2010-2011.

478. سمير بلعربي، "**استفتاء 29 سبتمبر 2005 من خلال الصحافة الوطنية: دراسة مقارنة ليوميتي "الخبر" و "الجريمة" من 15 أوت إلى 29 سبتمبر 2005**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2006-2007.

479. سهير عادل العطار، "**الأسرة كنظام للضبط الاجتماعي**"، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، 1994.

480. سيبات نصيرة، "**التناول الإعلامي للوئام المدني**" : دراسة حالة صحيفة الخبر 1990-2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2003.

481. صباح عجرود، "**التوجيه المدرسي وعلاقته بالعنف في الوسط المدرسي حسب اتجاهات تلاميذ المرحلة الثانوية: دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم الثانوي بولاية أم البواقي**"، مذكرة ماجستير، فرع علم النفس الاجتماعي والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.

482. صفوان عصام حسني، "**الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة1999**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005.

483. عامر نورة، "**التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية**"، ماجستير في علم النفس الإكلينيكي، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.

484.علمي نجاة، "**المعالجة الإعلامية للجريمة في الصحافة الجزائرية الخاصة: دراسة تحليلية وميدانية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019.

485.عمار عادل إسماعيل، "**أسباب استخدام العنف ضد الأطفال في الأسرة السورية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة دمشق، 2004.

486.محمد توفيق الحاج حسن، "**أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية: دراسة تحليلية لمدينة نابلس**"، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري الإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007.

487.نادية جيتي، "**المعالجة الإعلامية لظاهرة العنف الأسري في المجتمع الجزائري: دراسة وصفية تحليلية لجريدة الخبر من 01 جانفي 2013 إلى 31 ديسمبر 2013**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص: وسائل الإعلام والمجتمع، جامعة لخضر باتنة، 2013-2014.

488.نادية دشاش، "**عنف الزوجة ضد الزوج: أشكاله وأسبابه**"، رسالة ماجستير فرع علم النفس الاجتماعي، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.

489.نصر الدين نواري، "**المعالجة الصحفية لظاهرة الإرهاب في الجزائر: دراسة سوسيو تحليلية مقارنة لصحيفتي الشروق والشعب**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص اجتماع الإعلام، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011.

خامسا :المجلات والدوريات

490.نادية جيتي، صالح بن بوزة، "**العنف الأسري في وسائل الإعلام الجزائرية: دراسة وصفية تحليلية**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج11، ع4، 2019، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/119/11/4/103159

491.سلطاني فضيلة، "**تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة العنف المدرسي في المؤسسات التربوية الجزائرية: جريدة الشروق اليومي نموذجا**"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،مج6، ع2، 2014. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/552/6/2/73582

حسينة بوشيخ، "**المعالجة الصحفية لظاهرة اختطاف الأطفال في الصحافة المكتوبة الخاصة الجزائرية: جريدتي النهار الجديد والشروق اليومي**"، دفاتر المتوسط: مجلة دورية أكاديمية دولية نصف سنوية، مج3، ع2، مخبر التنمية المستدامة جامعة باجي مختار، عنابة، 2013.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/487/3/2/67453

492.حسين دبي حسان الزويني، **"أولويات التحكم القيمي بالاتصال في معالجة موضوعات العنف: دراسة ميدانية للعاملين في قناتي (بلادي) و(الحرية)"**، مجلة الاستاذ للعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة ابن رشد بغداد ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، ع 300، 1433هـ-2013م.
https://www.iasj.net/iasj/download/2e6a46bbc91e909b

493.فتحي المسكيني، **"ما هو الإرهاب؟:نحو مسألة فلسفية"**، مجلة دراسات عربية، ع1-2، السنة34، بيروت، 1997.

494.أحمد مجدي حجازي، شادية على قناوي، **"المخدرات وواقع العالم الثالث: دراسة حالة لأحد المجتمعات العربية"**، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، تصدر عن المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ج1، ع1، القاهرة، 1995.

495.إيناس منصور كامل شرف وآخرون، **"أطر معالجة الجرائم والحوادث في صحيفة أخبار الحوادث: دراسة تحليلية"**، مجلة بحوث التربية النوعية، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة ، ع 20، فبراير 2011، ص 391-392، تاريخ الزيارة:2020/10/22، توقيت الزيارة: 11:11.
https://journals.ekb.eg/article_144952_0462ca642448bc372f3ded309c65ffd4.

496.نرمين نبيل الازرق، **"اتجاهات الجمهور إزاء تغطية الجريمة في الصحافة المصرية: نحو صياغة رؤية واقعية للتطوير"**، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، ع13، قسم الصحافة بكلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2018.
https://sjsj.journals.ekb.eg/article_90676_c1eb923fbaf40f9aa063dca2047caf9c.pdf

497.رقيق عبد الكريم، **"دور الصحافة في مجابهة أشكال الجريمة في المجتمع الجزائري"**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، نصف سنوية، تصدر عن جامعة جيلالي اليابس، مج6، ع1، سيدي بلعباس.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/334/7/1/17421

498. صالح بن بوزة، **"السياسات الاعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسات (1979-1990)"**، المجلة الجزائرية للاتصال، ع13، جامعة الجزائر03، الجزائر، 1996،

499. عبد الجليل حسناوي، **"أخلاقيات المهنة في ضوء قوانين الاعلام الجزائرية: دراسة تحليلية لعينة من قوانين الإعلام"**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مج8،ع27، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2016.

500. رمضان عبد المجيد، **"مفهوم المسؤولية الاجتماعية للإعلام"**: قانون الإعلام الجزائري نموذجا-، دفاتر السياسة والقانون، دورية نصف سنوية متخصصة في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع9، جوان2013.

501. أميرة منصور، **"المقابلة : رؤية منهجية في بحوث تعليم اللغة العربية"**، مجلة الأثر: دورية علمية محكمة تصدر فصليا، عن كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مج17، ع1، 20أوت2020.

502. عائشة لصلج، **"العنف الرمزي عبر الشبكات الاجتماعية الافتراضية: قراءة في بعض صور العنف عبر الفايسبوك"**،تصدر عن كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، مج 20,ع39، 19جوان 2015.

503. هيفاء أبو غزالة، **"العنف ضد المرأة رؤية مشتركة لإحداث التغيير"**، مجلة السياسات: فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين،ع2، حزيران 2008.

504. رشاد الكيلاني، **"العنف المعنوي....إلخ إلى أين؟"**: ندوة الأمن والحياة، مجلة الأمن والحياة، ع397، (د.ت).

505. مسعود بوسعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل**، ط1، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع الجزائر، 2011.

506. نوار بورزق، عبد الغني قتالي، **"واقع العنف الأسري في المجتمع الجزائري من خلال الصحافة المكتوبة: جريدة الشروق اليومي من جويلية 2015 إلى ديسمبر 2015، –أنموذجا–"**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع: دورية ربع سنوية، ع25، ديسمبر 2017، تصدر عن جامعة محمد خيضر بسكرة.

507. سعيد محمد زيوش، **"قراءة سوسيولوجية في ظاهرة العنف ضد الأصول: الأسباب والحلول"**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع: مجلة دولية محكمة يصدرها مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،مج4، ع1، جوان2017.

508. سلطاني فضيلة، **"تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة العنف المدرسي في المؤسسات التربوية الجزائرية: جريدة الشروق اليومي أنموذجا"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية: مجلة دولية سداسية محكمة تصدر عن جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مج6، ع2، جويلية .

509. سهيل مقدم، **"من أجل استراتيجية فعالة في مواجهة العنف الاجتماعي"**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع8،جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2012.

510. شريفة بن غدقة، **"الجريمة كحل للصراعات النفسية! أم كأسلوب من أساليب التوافق الاجتماعي؟"**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،مج4، ع1، جوان 2017.

511. جابر نصر الدين، **"السلوك الأغراض والجريمة"**، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

512. محمد قيراط، **"الآثار السلبية للجريمة والعنف والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري"**، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، مج06، ع12، ديسمبر 2012.

513. سمير شعبان، "**الإعلام ودوره في نشر الجريمة والوقاية منها**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون: مجلة جامعية محكمة في الحقوق والعلوم السياسية، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مج2، ع2، 01جانفي 2009.

514. خضر سالم، أحمد الشطي، "**توعية الشباب من خطر المخدرات**"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، السنة 14، ع39- ديسمبر 1999.

515. محمود حمودة، "**دراسة تحليلية عن العدوان**"، مجلة علم النفس، ع27، الهيئة العامة للكتابة، القاهرة، 1993.

516. كمال إبراهيم مرسي، "**سيكولوجية العدوان**"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت،ع2، مج13،مكتبة جابر الأحمد المركزية، 1985.

517. سعد المغربي، "**في سيكولوجية العدوان والعنف**"، مجلة علم النفس، ع1، الإسكندرية، 1987.

518. سهير كامل، "**السلوك الإنساني بين الحب والعدوان**"، مجلة علم النفس، ع27، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، 1993.

519. نبيل حافظ، نادر قاسم، "**برنامج إرشادي مقترح لخفض السلوك العدواني لدى الأطفال في ضوء بعض المتغيرات**"، مجلة الإرشاد النفسي، ع1، جامعة عين شمس، القاهرة، 1993.

520. يحي خير الله عودة، "**البيئة والسلوك الإجرامي: دراسة نظرية في الأنثربولوجيا الجنائية**"، مجلة الآداب، ع107، كلية الآداب، قسم الأنثربولوجيا التطبيقية، الجامعة المستنصرية.

521. جعفر عبد الأمير الياسين، "**أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث**"، مجلة عالم الفكر، بيروت، 1981، ص 22.

522. مجلة الفكر العربي، مركز الإنماء القومي، بيروت، ع27-28، خريف 1983.

523. محمود محفوظ، "**ضد العنف والتعصب**"، مجلة النبأ،ع63، شعبان 1422هـ- تشرين الثاني 2001.

524. سهير كامل، "**السلوك الإنساني بين الحب والعدوان**"، مجلة علم النفس،ع27، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، 1993.

525. أمين جابر الشديقات، منصور عبد الرحمن الرشيدي، "**العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مركز الإصلاح والتأهيل**"، مجلة دراسات،مج43، ملحق5، العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016.

526. مناع خليل القطان، "**أثر الإيمان والعبادات في مكافحة الجريمة**"، مجلة الرادة، ع4، السنة الخامسة، مطابع دار الهلال، الرياض، السعودية، 1980.

527. عمر عسوس، "**العوامل المؤدية إلى الجرائم الأخلاقية**"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية بالمعهد العالي للعلوم الأمنية، ع 11، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993.

528. قراوي حمزة، "**التغير الاجتماعي ودخول المرأة عالم الجريمة المعاصرة**"، مجلة التنوير، ع7، جامعة منتوري قسنطينة، سبتمبر 2018.

529. عايد شيحان عياط، "**الشرطة المجتمعية: استراتيجية مقترحة لعمل الشرطة الأردنية**"، مجلة الدراسات الأمنية، ع7، مديرية الأمن العام، الأردن، 2006.

530. تركي العطيان، "**رؤية نفسية في نظريات الوقاية من الجريمة قبل وقوعها**"، مجلة البحوث الأمنية، مج14، ع31، كلية الملك فهد الأمنية، 1426هـ.

531. وسيلة الحلبي، "**دور العمل الاجتماعي في الوقاية من الجريمة**"، مجلة المكافحة، ع27، اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، الرياض.

532. حمزة عبد المطلب كريم المعايطة، "**دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع: نحو آليات للوقاية من الجريمة**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع6، جامعة الحاج لخضر بباتنة، جويلية 2018.

533. محمد السعيد تركي، نسيغة فيصل، "**سياسة الوقاية والمنع من الجريمة**"، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الواد، مج15، ع1، شتاء 2018.

534. عزيز أحمد صالح الحسني، "**انحراف السلوك وأثره على أمن المجتمع في اليمن: دراسة تحليلية**"، مجلة جامعة الناصر، ع 5، مج2، أكاديمية الشرطة، صنعاء، يناير –يونيو 2015.

535. إبراهيم محمد الكعبي، "**العوامل المجتمعية للعنف الأسري في المجتمع القطري**"، مجلة جامعة دمشق، مج29، ع3+4، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2013.

536. الأزهر ضيف، محمد ذيب، "**التوعية الإعلامية ودورها في مكافحة المخدرات والوقاية منها لدى الشباب**"، مجلة المجتمع والرياضة، مج1، ع2، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر2018.

537. خالد عبد السلام، "**عوامل الانحراف الاجتماعي لدى الشباب الجزائري واستراتيجيات التكفل والعلاج**"، مجلة دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، ع13، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ديسمبر 2014.

538. علي فايز الجحني، "**نظرة على الإعلام الأمني: المفاهيم والأسس**"، مجلة الأمن، ع8، الرياض، رمضان 1414هـ.

539. المنصف العياري وآخرون، **المعالجة الخبرية التليفزيونية العربية بين المتطلبات المهنية والتوجهات السياسية: سلسلة بحوث ودراسات إذاعية**، ع58، (د.د)، تونس، 1427هـ -2006م.

540. سامية عواج، "**الدور الثقافي للصحافة: نموذج مقترح لركن ثقافي ناجح**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 02، مج11، ع02، ديسمبر 2014.

541. حسين بن زيدان، مقراني جمال، سيفي بلقاسم، "**مستوى الوعي الصحي لدى المعاقين حركيا الممارسين للنشاط الرياضي**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، معهد التربية البدنية والرياضية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مج19، ع1، جانفي 2017.

542. أفنان محمد شعبان، "**البرامج الصحية التليفزيونية وتوعية المستهلك: دراسة تحليلية لبرنامج التفاح الأخضر**"، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، ، مج8، ع1، 05 أفريل 2019.

543. حامد عبد الواحد، **الإعلام في المجتمع الإسلامي**، سلسلة دعوة الحق،ع33، (د.م)، 1404/12/01هـ-1984/08/27م.

544. محمد خير رمضان يوسف، "**خصائص الإعلام الإسلامي**"، مجلة دعوة الحق: تصدر عن رابطة العالم الإسلامي، ع97، السنة الثامنة، 1410هـ-1989م.

545. عمر حصاونة، رفيعة العامري، "**واقع الإعلام التربوي في المدارس الثانوية بإمارة أبو ظبي**"، المجلة الدولية للبحوث التربوية، جامعة الإمارات، مج42، ع3، أغسطس 2018.

546. بغداد باي عبد القادر، "**تسويق محتوى الصحف والإقناع في الرسالة الإعلامية**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مج7، ع18، مارس 2015.

547. عمار مطاطة، "**ابن باديس والجامع الأخضر**"، البصائر: أسبوعية إصلاحية شاملة شعارها (الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا)، السلسة الرابعة، ع49، الاثنين 13- 20 صفر 14/1432 ماي 2001.

548. "**الحالة الدينية والفكرية**"، مجلة الثقافة، السنة الرابعة،ع21، جمادى الأولى-الثانية 1394هـ، جوان-جويلية 1974م.

549. عبد المالك مرتاض، "**نضال الصحافة العربية في الجزائر قبل الثورة**"، مجلة الثقافة، مجلة تصدرها وزارة الإعلام والثقافة، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع الجزائر،ع39، جوان- جويلية 1977.

550. علي مرحوم، "**نظرة على تاريخ الصحافة العربية الجزائرية**"، مجلة الثقافة، ع39، جوان-جويلية 1977، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

551. بوعلي نصير، "**تجربة الصحافة الإسلامية في العالم العربي**"، مجلة المعيار، تصدرها كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر، بقسنطينة،ع13،جمادى الثانية1427هـ- جويلية 2006.

552. فضيل دليو، "**الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة والاغتراب**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مج23، ع255، 2000.

553. إبراهيم إبراهيمي، " **السلطة، الصحافة والمثقفون**"، المجلة الجزائرية للاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر03، ع11، 1991.

554. صالح بن بوزة، "**السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسات (1979–1990)**"، المجلة الجزائرية للاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، ع13، 1996.

555. فاتح لعقاب، "**صحافة القطاع الخاص المكتوب في الجزائر 1990–2009**"، مجلة الدراسات الاجتماعية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ع7، جانفي 2011.

556. زبير شاوش رمضان، "**تكوين الصحفيين بمعهد علوم الإعلام والاتصال**"، المجلة الجزائرية للاتصال، ع9، 1992·

557. محمد قيراط،"**القيود والمضايقات على حرية الصحافة في ظل التعددية الحزبية في الجزائر**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع16، مطبعة القدس، جامعة باتنة، 2007.

558. الطاهر بن خرف الله, "**من التعددية السياسية إلى حرية الصحافة وتعددها**"، المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر03، ع5 ، 1995.

559. كنزاي محمد فوزي، "**الصحافة الاستقصائية في ظل التعددية السياسة والإعلامية: قراءة في المشهد الجزائري ما بين (1989–1997)**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ع10، 2015.

560. رمضان بوجمعة، "**هوية الصحفي من خلال الخطابات والمواثيق الرسمية**"، المجلة الجزائرية للاتصال، ع17، جانفي–جوان 1998.

561. محفوظ يمينة، غالم عبد الوهاب، "**الصحافة المكتوبة صناعة ودور وتحديات**"، مجلة الرواق، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثربولوجية، المركز الجامعي، غليزان. مج4، ع1 جوان 2018.

562. هند عزوز، "**الصحافة الجزائرية المتخصصة في عهد الاحتلال الفرنسي: دراسة لمصطلح الصحافة الدينية (الإسلامية) في السياق الزمني بمضمون الإعلامي**"، مجلة المعيار، مج23، ع4، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 15سبتمبر 2019.

563. ماجد بن أحمد، "**سمات الصحافة الإسلامية**"، مجلة الدعوة، شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، ع1202، 1989.

564. قدور بن محمد لخضر، **"محاربة الطرقية"**، مجلة الشهاب، ج5، مج10، محرم 1352هـ- الموافق لـ أفريل 1934م.

565. براهيم معيوش،"**الصحافة الإسلامية بالجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية: جرائد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أنموذجا**"، مجلة الشهاب، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر ،مج6 ،ع4، ربيع الآخر1442هـ- ديسمبر 2020م.

566. تنبو فاطمة الزهراء، **"الصحافة في الجزائر: الدور والإطار المؤسساتي"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، مج10، ع19، 20جوان 2010.

567. فتيحة زماموش، "**الإعلام في الجزائر خطوة إلى الامام من أجل خطوتين إلى الوراء**"، مجلة الصحافة، معهد الجزيرة للإعلام.

568. فهد بن عبد العزيز العسكر، **"أسس إعداد المواد الإعلامية المطبوعة"**، مجلة الأمن والحياة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعوم الأمنية، ع270، جانفي 2006، الرياض- السعودية.

569. أمين بن أحمد المغماسي، "**قواعد عامة لنشر أخبار الجرائم والحوادث في الصحف**"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض، مج17، ع34.

570. عابدين الدردير الشريف، **"قواعد وأسس وضوابط وأساليب وطرق التناول والمعالجة الصحفية لنشر الجريمة في الصحافة الليبية"**، مجلة البحوث الإعلامية، مركز البحوث والمعلومات والتوثيق الثقافي والإعلامي، طرابلس،ليبيا، ع36، 2007.

571. رجب حسن، **"أخبار الجريمة من منظور إسلامي"**، مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، القاهرة، ع51-52، 1988.

572. سالم ساري، "**أخبار الجريمة في صحافة الإمارات: دراسة تحليلية"**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ع2، يونيو 1983.

573. الوافي صليحة، **"معالجة الصحافة الجزائرية المكتوبة لجريمة مقتل الصحفي جمال خاشقجي: دراسة تحليلية لعينة من أعداد الشروق اليومي"**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة الحاج لخضر1، باتنة، مج6، ع1، جانفي 2021.

574.عثمان أبوزيد عثمان، **"قواعد عامة في نشر أخبار الجريمة: نموذج من الصحافة السودانية"**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية،مج15، ع30، 2000.

574. أمل السيد أحمد متولي دراز، "**قارئية الصحف المصرية المتخصصة: دراسة تحليلية ميدانية**، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، مج39، ع1،مصر، 2002.

575. عبد القادر طاش، "**أسلوب الإثارة ليس عيبا في ذاته**"، مجلة الدعوة، ع1439، 17 ذي القعدة 1414هـ- 1994م.

576. بن عودة محمد، "**دور الإعلام في الوقاية من الجريمة والانحراف**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،مج3، ع5: خاص بالملتقى الدولي الأول حول الثقافة الأمنية ومكافحة الجريمة الإيجابية في المجتمع العربي المتغير، ديسمبر 2013.

577. عبد العزيز ديلمي، "**أساليب التعامل مع الجريمة**"، مجلة أفاق علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة البليدة2، الجزائر، مج3،ع2، ديسمبر 2013.

578. سعيد ناصف، إنعام يوسف، "**دور الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة: دراسة تحليلية ميدانية في مجتمع الامارات**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، مج28، ع07، السعودية ،2020.

579. مسعود بوسعدية، " **العنف في الصحافة الجزائرية المكتوبة: دراسة تحليلية ليوميات الشرق اليومي والخبر والنصر**"، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية: دورية أكاديمية تصدر عن مركز الحكمة، الجزائر، مج6، ع2، 29سبتمبر2018.

580. الأزهر العقبي، ربيحة نبار، "**دور البرامج التلفزيونية في التوعية بمخاطر الجريمة**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع: دورية دولية محكمة تصدرها كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر –الجزائر–، مج6، ع1، مارس 2017.

581. سيد علي موسى، سواكري طاهر، "**العنف والجريمة لدى الشباب في الأحياء السكنية الهامشية**"، مجلة آفاق علم الاجتماع: دورية نصف سنوية تصدر عن قسم العلوم الاجتماعية بجامعة البليدة، الجزائر، مج9، ع1، جويلية 2019.

582. عراب مريم،"**جريمة الابتزاز والتهديد الالكتروني**"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة: دورية دولية محكمة يصدرها مخبر البحث "القانون الخاص المقارن" جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، مج7، ع28،2021/06/1.

583. مولود خلوط، "**ظاهرة تهميش الانسان في زمن العولمة**"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم البواقي، مج7، ع3، ديسمبر 2020.

584. نور الدين بليبل، "**الضوابط الأخلاقية في الإعلامين الإسلامي والغربي، النظرية والتطبيق: أخلاق الكلمة وتقنية اللغة الصحافية بين الاعتدال في العرض للخصوصيات والإعلام الفضائحي**"، مجلة النور، ع56، السنة الرابعة، مصر، 1996.

585. صبحي نجم، عادل شيهب، "**الدعارة في المجتمع الجزائري: الأنواع، الأسباب والآثار**"، مجلة العلوم الاجتماعية، مج3، ع10، ماي 2016، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، كلية العلوم الاجتماعية.

586. الجيلالي كرابيس، ربيع زمام، "**الشذوذ الجنسي وإشكالية المسكوت عنه في المجتمع الجزائري: قراءة في الكتابات الحائطية على جدران المراحيض الخاصة بمحطات النقل العمومي**"، مجلة الميادين للدراسات في العلوم الانسانية، مجلة إلكترونية علمية دولية محكمة، ع4، 2019.

587. حمود نوار النمر، "**جريمة القتل في المجتمع السعودي**"، مجلة دراسات وأبحاث: المجلة العربية للأبحاث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلة دولية محكمة يصدرها نخبة من الباحثين بالتنسيق العلمي مع مركز أبن خلدون للدراسات والأبحاث الأردن، تصدر بجامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مج7، ع19، جوان 2015.

588. طايبي رتيبة، "**البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة دورية علمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، مج5، ع3، جامعة البليدة2 –الجزائر .

589. زياني صالح، مباركية منير، "**نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية**"، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مج7، ع13، جوان 2015.

590. ياسين بودهان، "**ظاهرة اختطاف الأطفال كابوس يرعب الأسر الجزائرية**"، المجلة ،ع53 ،لندن، ديسمبر 2016.

591. بودكان كوثر، حمار سامية، "**جريمة السحر والشعوذة في الصحف الالكترونية: موقع جزاريس أنموذجا**"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، تصدر عن مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مج6، ع4، 2021.

592. سعيد الحسين عبدولي، "**ميكرو سوسيولوجيا الجريمة من خلال الممارسات السحر والشعوذة: دراسة أنثروبولوجية تبحث في علاقة الجريمة بالسحر والشعوذة: منظمة سيدي علي بن عون مثالا للدراسة**"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، تصدر عن جامعة حمة لخضر الوادي، مج2، ع2، فيفري 2014.

593. المكي فتحي، تواتي سومية، مصبايح فوزية، "**جريمة الاجهاض: قراءة في العوامل والآثار**"، مجلة الأثر للدراسات النفسية والتربوية، جامعة الجيلالي بونعامة،خميس مليانة، مج2، ع3، جوان 2013.

594. وهيبة بوصبيع العايش، حبيبة شهرة، "**أثر الإهمال الطبي في نشوء الجريمة الطبية: قسم الولادة بالمستشفيات الجزائرية نموذجا –دراسة فقهية قانونية–**"، مجلة الشهاب: متخصصة في البحوث والدراسات الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر، مج7، ع3، ربيع الثاني 1443هـ–نوفمبر 2021م.

595. بداوي نسرين، "**حماية الأسرة من جريمة الإهمال الأسري**"، مجلة بحوث، جامعة الجزائر01، الجزائر، مج11، ع1، جوان 2017، تاريخ الزيارة: 2020/9/30.

596. نسيسة فاطمة الزهراء، غولم أمينة، "**ظاهرة الخيانة الزوجية في المجتمع الجزائري**"، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، تصدر عن قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 2، مج5، ع1، جويلية 2015.

597. كلثومة بولخضراتي، "**الدعارة الخفية في المجتمع الجزائري: دراسة أنثرويولوجية للظاهرة في مدينة وهران**"، إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثريولوجيا والعلوم الاجتماعية، ع38.

598. فوزي بودقة، "**الوقاية من حوادث المرور في الجزائر: التحديات والبدائل**"، مجلة الوقاية والأرغنوميا: مجلة نفسية، اجتماعية، صحية، تصدر عن مخبر الوقاية الأرغنوميا جامعة الجزائر، مج13، ع1، ماي 2019.

599. محمد سعد العرمان، محمد عبد الله الشوابكة، "**تصحيح مفهوم مصطلح الإرهاب والعنف والتخريب والغلو بين الشريعة والقانون**"، مجلة الباحث الأكاديمية: مجلة دولية محكمة نصف سنوية متخصصة في العلوم الثانوية والسياسة، جامعة باتنة01، الحاج لخضر، ع3، سبتمبر 2014.

600. حمزة لعزازقة، "**السلوك الإجرامي لدى عصابات الأحياء بالجزائر: مقارنة نفسية إجرامية**"، **مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف**" مجلة علمية دولية نصف سنوية تصدر عن مخبر التطبيقات النفسية في الوسط العقلي، بجامعة باتنة1 الحاج لخضر، مج6، ع2، 31 ديسمبر 2021.

601. سليم مزهود،"**مفهوم ظاهرة عصابات الأحياء**"، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة الجلفة، مج6، ع2، 20 ديسمبر 2021.

602. حكيمة أحمد حفيظي، عبد الرحمن محمد مشاقبة، "**سبل اتقاء الفتن في السنة من خلال "كتاب الفتن" في صحيح الإمام البخاري**"، مجلة الذخيرة للبحوث والدراسات الاسلامية، قسم العلوم الاسلامية جامعة غرداية، الجزائر، مج5، ع2، 20 ديسمبر 2021.

603. بن على رميل، ابراهيم ماحي، "**سيكولوجية الشغب لدى الجماعات**"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية: مجلة جامعية محكمة في العلوم الانسانية والاجتماعية، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع31، 25 ديسمبر 2017.

604. يوسف مظهر أحمد العيساوي، "**انتحال الشخصية للحصول على منفعة اقتصادية كصورة من صور الاحتيال**"، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة 04، ع3، الجزء 2، العراق، 2020.

605. مها بنت عبد الرحمان بن عبد العزيز بن سلمة، **"انتحال الشخصية في وسائل التواصل الاجتماعي"**، الأمن والحياة، مج36، ع413، سبتمبر 2016، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

606. كمال بوزيدي، **"ظاهرة المخدرات بين المخاطر والعلاج"**، الصراط: مجلة كلية العلوم الاسلامية، جامعة الجزائر01، السنة الخامسة، مج6، ع3، ذو القعدة 1425هـ، 15ديسمبر 2004م.

607. سارة سلطاني، **"عنصر الاختلاس في جريمة السرقة"**، مجلة الحضارة الاسلامية، جامعة وهران أحمد بن بلة، مج13، ع17.

608. حامدي عبد الرحمان، **"تنامي ظاهرة التهريب وتأثيرها على الأمن الوطني للجزائري"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الاخوة منتوري 01 قسنطينة، الجزائر، مج32، ع1، جوان 2021.

609. آمنة تازير، **"واقع المتاجرة بالأسلحة في الجزائر: دراسة في الممنوع"**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مج5، ع1، جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة 1، الجزائر، ماي 2020.

610. برني كريمة، المير سميرة، **"جريمة التعدي على الملكية العقارية في التشريع الجزائري"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، مج9، ع1، السنة 2022.

611. سعيد يوسف محمد يوسف، **"جريمة الرشوة"**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر1، بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، مج38، ع4، 15 ديسمبر 2001.

612. عمر يوسف عبد الله، **"الحماية القانونية للمستهلك من جريمة الغش في المواد الاستهلاكية والصيدلانية في التشريع الجزائري"**، مجلة صوت القانون: تصدر عن مخبر نظام الحالة المدنية بجامعة خميس مليانة، مج6، ع2، 30 نوفمبر 2019.

613. نبيلة عبد الفتاح حسنين قشطى، **"دور الاعلام في الوقاية من التطرف"**، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، تصدر عن مؤسسة كنوز الحكمة، تصدر عن مركز الحكمة، الجزائر، مج6، ع4، 2018.

614. منى عبد العالي موسى، العماري نافع تكليف مجيد دفار، **"جريمة انتهاك حرمة القبور: دراسة مقارنة"**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانوينية والسياسية، تصدر عن جامعة بابل كلية الحقوق، مج10، ع1، السنة العاشرة، 2018.

615. مها بنت عبد الرحمن، عبد العزيز بن سلمه، **انتحال الشخصية في وسائل التواصل الاجتماعي**، مجلة الأمن والحياة، مج36، ع413، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

616. سورية ديش، **"الجرائم الالكترونية وإجراءات مكافحتها"**، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، ع1، يناير 2018، ألمانيا، برلين.

617. مريم حجلة، **"حرائق الغابات: بين تأثير العوامل المناخية وتداعيات الجريمة البيئية"**، مجلة سوسيولوجيون: تصدر عن مركز فاعلون، مج2، ع2، السنة 2021/12/31.

618. أسماء قرشوش، "**معايير المعالجة الصحفية المنشورات العربية في الصحافة المكتوبة الجزائرية**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ع23، ديسمبر 2016، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

619. كاشر كريمة، "**حماية الشهود والخبراء والمبلغين في التشريع الجزائر**"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، ع7، جوان 2019، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر.

620. زينب العايش، "**العنف الأسري: أسبابه وعلاجه**"، المجلة الجامعية لجامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، السعودية، ع11، 2006.

621. نعيمة رحماني، "**نصيرة بكوش، دراسة أنثربولوجية لمسببات العنف والجريمة ضد المرأة**"، مجلة أنثربولوجية الأديان، تصدر عن مختبر أنثربولوجية الأديان ومقارنتها دراسة سوسيو أنثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، مج10، ع1، 15 جانفي 2014.

622. بوشلاغم حنان، "**دور أخلاقيات الأعمال في مكافحة الفساد الإداري في المؤسسة**"، مجلة الدراسات المالية، المحاسبة العامة، تصدر مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، ع8، ديسمبر 2017، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

623. عمران الهاشمي المجدوب، "**مفهوم العنوان الصحفي وأهميته ووظيفته في الصحافة**"، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد كلية التربية للعلوم الإنسانية، ابن رشد، العراق، ع8، ربيع 2015.

624. خليل إبراهيم فاخر، "**بناء الخبر الصحفي رؤية مقترحة لتحرير الأشكال الخبرية**"، مجلة الباحث الإعلامي، ع37، 30 سبتمبر/ أيلول 2017، جامعة بغداد كلية الإعلام، العراق.

625. سيماء سعدون عزيز، إبتهال رشيد، "**فن إخراج العنوان الصحفي في الصفحة الأولى لجريدة الصباح العراقية للمدة من (2012/01/01 ولغاية 2012/01/31)**"، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد كلية التربية للبنات، العراق، 2013/09/30، مج24، ع3.

626. عبد الله حنادر، "**مكانة الصورة الصحفية في الصحافة المكتوبة الجزائرية: دراسة تحليلية لصور الصفحة الأولى من جريدتي الخبر والشعب**"، مجلة تاريخ العلوم: المجلة العربية المتخصصة في تاريخ العلوم والدراسات والأبحاث الإستمولوجية، تصدر بجامعة الجلفة بالتنسق مع مخبر الدراسات التاريخية والمتوسطة بجامعة المدية، ع12، السنة الخامسة، جانفي 2019.

627. حاتم علاونة، "**الصورة الصحفية في الصحافة الأردنية اليومي**"، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، مج38، ع1، الأردن، 2011.

628. باقي رمضان، "**دور وسائل الإعلام على الرأي العام**"، مجلة الحوار المتمدن، (د.م)، ع1861، 2007.

629. سالم بن عتيق بن صايل المطيري، **دور هيئة حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة العنف الأسري**، الرياض، (د.ت).

630. علي سموك، "**إشكالية العنف في المجتمع الجزائري: من أجل مقارنة سوسولوجية**"، مخبر التربية، الانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006.

631. عمار بوخدير، "**الخدمات النفسية في مجال الانحراف والجريمة**"، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، (د.ت).

632. أحمد موسى حنتول، "**أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في السجون المنطقة الغربية**"، بحث مقدم لقسم علم النفس، كلية التربية جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 2004.

سادسا: الجرائد

633. جريدة الخبر: يومية جزائرية مستقلة، العدد الصادر بتاريخ: 25 نوفمبر 2011.

634. جريدة الخبر اليومي، العدد 8738، الثلاثاء02 جانفي2018.

635. جريدة الخبر اليومي، العدد 8779، الأربعاء14 فيفري2018.

636. جريدة الخبر اليومي، العدد 8817 ، الخميس 22 مارس2018.

637. جريدة الخبر اليومي، العدد 8853، الجمعة 27 أفريل 2018.

638. جريدة الخبر اليومي، العدد 8859، السبت 05 ماي 2018 .

639. جريدة الخبر اليومي، العدد 8895، الأحد 10 جوان 2018 .

640. جريدة الخبر اليومي، العدد 8929، الاثنين16 جويلية 2018.

641. جريدة الخبر اليومي، العدد 8970 ، الثلاثاء 28 أوت 2018.

642. جريدة الخبر اليومي، العدد 8978 ، الأربعاء 05 سبتمبر2018.

643. جريدة الخبر اليومي، العدد 9014 ، الخميس 11 أكتوبر2018.

644. جريدة الخبر اليومي ، العدد 9057 ، الجمعة 23 نوفمبر2018.

645. جريدة الخبر اليومي ، العد9093، السبت 29 ديسمبر2018.

646. جريدة النهار الجديد، العدد 3130، الثلاثاء02 جانفي2018.

647. جريدة النهار الجديد، العدد 3167، الأربعاء14 فيفري2018.

648. جريدة النهار الجديد، العدد 3198، الخميس 22 مارس2018.

649. جريدة النهار الجديد، العدد 3229، السبت 28 أفريل 2018.

650. جريدة النهار الجديد، العدد 3235، الأحد 06 ماي 2018 .
651. جريدة النهار الجديد، العدد 3266، الاثنين 11 جوان 2018 .
652. جريدة النهار الجديد، العدد 3295، الثلاثاء 15 جويلية 2018.
653. جريدة النهار الجديد، العدد 3330، الأربعاء 29 أوت 2018.
654. جريدة النهار الجديد، العدد 3337، الخميس 06 سبتمبر2018.
655. جريدة النهار الجديد، العدد 3367، السبت 12 أكتوبر2018.
656. جريدة النهار الجديد، العدد 3402، الأحد 25 نوفمبر2018.
657. جريدة النهار الجديد، العدد 3344، الاثنين 31 ديسمبر2018.

سابعا: الندوات والمؤتمرات

658. إلهام بن خليفة، "**أعمال العنف العمدية ضد الأصول في قانون العقوبات الجزائر**"، من أعمال الملتقى الوطني حول العنف الأسري في المجتمع الجزائري، المنعقد بجامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 19-20 نوفمبر 2013.

659. إبراهيم الحيدر، "**الرؤية المستقبلية للدور الوقائي للمؤسسات المجتمعية عبر عرض التجربة الكندية في المنهج التكاملي للوقاية من الجريمة**"، أعمال ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثالثة، مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، 1435هـ.

660. ابن داود العربي، "**ضوابط المعالجة الصحفية للجريمة**"، مداخلة في الملتقي الوطني حول الديمقراطية، يومي 13/12 ديسمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

661. أحمد صالح العمران، "**تنمية الوعي الأمني لدى المواطن**"، بحث منشور في بحوث المؤتمر العربي للتعليم والأمن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1420هـ- 2000م، ص 12-13.

662. الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، **دليل التوعية والتثقيف العام للحد من مخاطر الكوارث**، (د.ط)، (د.د)، (د.م)، (د.س).

663. السعيد بومعيزة، "**أخلاقيات وآداب المهنة في تليفزيون الخدمة العمومية: حالة التلفزيون الجزائري**"، الملتقى الدولي بتونس، معهد علوم الاخبار، أفريل 2009.

664. الطيب نوار، "**تجربة الشرطة الجزائرية في مواجهة أعمال العنف: في الأسرة والمجتمع**"، أعمال الملتقى الدولي: 9-10 مارس 2003، جامعة بسكرة، 2003-2004.

665. المجلس الوطني لشؤون الأسرة، "**الصحة والعنف: استعراض الوضع الحالي في الأردن وأساليب الوقاية والتصدي للعنف**"، 2005، منظمة الصحة العالمية.

666. آيت حمودة حكيمة، بلعسلة فتيحة، وميرود محمد، **"مظاهر وأسباب العنف في المجتمع الجزائري من منظور الهيئة الجامعية"**، فعاليات الملتقى الوطني حول دور التربية في الحد من ظاهرة العنف،07 و08 ديسمبر 2011، مخبر الوقاية والأرغنوميا، جامعة الجزائر2.

667. باولو سيرجيو، **"تقرير مقدم إلى الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال"**، (د.د)، 2006، (د.م).

668. جمعية قرى الأطفال الأردنية (S.O.S)، **"تقرير حول الأطفال الملتحقين بالدار في الأردن"**، مارس 2003 .

669. حسين توفيق إبراهيم، **"العنف السياسي في مصر"**، من وقائع الندوة المصرية الفرنسية الخامسة عن ظاهرة العنف السياسي، مركز بحوث الدراسات السياسية، بالاشتراك مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، سيراج، من 19 إلى 21 تشرين الثاني 1993.

670. زكية العمراوي، نورة تمراط، **"اتجاهات الأسرة الجزائرية نحو ثقافة التربية الجنسية للحد من التحرش الجنسي بالأطفال –دراسة تطبيقية حول الواقع والصعوبات–"**، كتاب وقائع أعمال المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي أيام 9 و10 أكتوبر 2021: الإساءة الجنسية للأطفال الواقع وسبل المعالجة"، ج2، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين.

671. سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ معوشة، **"العنف الأسري الموجه ضد الطفل"**، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، يومي 9و10 أفريل 2013، جامعة قاصدي مرباح، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر.

672. سليمان بن الشريف، **"العنف ضد الزوج كمظهر حديث للعنف المنزلي"**، الملتقى الوطني حول العنف الأسري في المجتمع الجزائري، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 19-20 نوفمبر 2013.

673. عبد الكريم درويش، **"تظلمات المسؤولين عن الأمن في الدول العربية وواجبات المرافق الإعلامية"**، بحث مقدم في ندوة: المسؤولية الأمنية للمرافق الإعلامية الدول العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية ، الرياض، 1982.

674. عبد الله الفوزان، **"تكامل الجهود الأهلية والحكومية في ميدان الإعلام الأمني الوقائي"**، ورقة عمل بالندوة السادسة والثلاثون: الشباب والدور الإعلامي أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 1419هـ-1998م.

675. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، **"الأمن مسؤولية الجميع: رؤية مستقبلية"**، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثالثة، المؤسسات المجتمعية والأمنية، المسؤولية المشتركة، المنعقدة بمقر كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، من 21 إلى 24 صفر 1425هـ، الموافق ل 11 إلى 14 أفريل 2004، ج2 .

676. عبد المحسن بدوي محمد أحمد، "**استراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري**"، ورقة علمية مقدمة في الندوة العلمية حول الإعلام والأمن المنعقدة من 11 إلى 13 أفريل 2005، الخرطوم، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

677. عبدالله بن سعود السراني، "**دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة**"، بحث مقدم للمشاركة في الندوة العلمية التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان: برامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات، في الفترة من 10-1432/8/12هـ الموافق لـ 11-2011/7/13م، بمدينة بيروت.

678. علي جري، "**الصحافة الجزائرية: واقع ورهانات**"، ورقة بحث قدمت في ندوة دولية حول مفهوم القذف في الصحافة المنعقد يومي 7 و8 ديسمبر 2003، مركز الخبر للدراسات الدولية، الجزائر.

679. علي حسين زيدان، "**دور الخدمة الاجتماعية في العمل مع المنحرفين من منظور إسلامي**"، بحث مقدم إلى ندوة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 31ديسمبر1996.

680. فؤاد محمد الدواش، "**التفسيرات النفسية للظاهرة الاجرامية والجرائم المستخدمة**"، محاضرة مقدمة في الحلقة العلمية: حول تحليل الجرائم المستحدثة والسلوك الإجرامي، المنعقدة خلال الفترة من 13-1432/02/15هـ الموافق لـ 17-2011/01/19، كلية التدريب، قسم البرامج التدريبية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1432هـ-2011م.

681. محمد بن عبد الله البريدي، "**الشرطة المجتمعية: أهدافها ومعوقات تطبيقها**"، ندوة الأمن مسؤولية الجميع- الدورة السنوية: تطبيقات الشرطة المجتمعية، المنعقدة بين 20 و 23 جانفي 2008، الرياض.

682. محمد سليمان أبو رمان، "**سر الجاذبية: داعش، الدعاية والتجنيد** "، أوراق ونقاشات مؤتمر سر الجاذبية: داعش الدعاية والتجنيد، مؤسسة النشر فريدريش، بيروت، مكتب الأردن والعراق، الأردن، 2014.

683. محمود بن محمد سفر، "**المؤسسات المجتمعية والأمنية: رؤى مستقبلية**"، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية من 02/21 حتى 1425/02/24هـ، الرياض.

684. محي الدين عبد الحليم، "**إسهام وسائل الإعلام في الوقاية من الجريمة**"، ورقة بحثية مقدمة للندوة العلمية لتكوين رأي عام واق من الجريمة، من 24 إلى 26 يناير 2001، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

685. مركز التغذية والتنمية الريفية "نارد"، "**العنف الأسري ضد المرأة**"، دراسة مقدمة لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث.

686. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC بالتعاون مع فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، "**استخدام الإنترنت في أغراض إرهابيةط**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013.

687. منذر عرفات زيتون وآخرون، الصحة والعنف: "**استعراض الوضع الحالي في الأردن وأساليب الوقاية والتصدي للعنف**"، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، منظمة الصحة العالمية، 2005.

688. هويدا مصطفى، "**مهارات في عملية التعامل مع ظاهرة التطرف والإرهاب: التأهيل والتدريب**"، **الورشة الدولية: التعاطي الاعلامي مع ظاهرة التطرف والارهاب**"، تونس،2015.

689. **تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة**، المنعقد بتاريخ: 8 إلى 12 أفريل 2002"، مدريد، إسبانيا.

690. "**صور العنف في التغطيات الإخبارية للإعلام اللبناني: مشروع بناء السلام في لبنان التابع لبرامج الأمم المتحدة الإنمائي**"، ممرات: شعوب متمكنة، أمم صامدة، بيروت – لبنان.

ثامنا: المقابلات

691. مقابلة مع السيد : "**محمد بو عبد الله**"، المكلف بالتوزيع لجريدة "الخبر اليومي"، بمكتب الشرق بقسنطينة، تاريخ المقابلة : 15 أفريل 2016، توقيت الزيارة 09:30.

تاسعا: الكتب الأجنبية

692.Bandura A, Walters Richard H, **Adolescent Aggression: the Ronald Press**, 05th ,New York, 1995.

693.C.T Onions, Robert W.Burchfield, G.W.S. Friedrichsen, **The Oxford Dictionary of English Ettymology: Oxford Claredon Press**, 1966.

694. Khadija Elmadmad, **les Migrants leurs droits au Maroc**, Université Hassan02, Ainchock, Casablanca Maroc, 2004.

695. Michel le grain, **Dictionnaire Encyclopédique la rousse**, Ed larousse, Paris VUEF, 2002.

696.Myrna Dawson**, "Predicting the Quality of law: Single Versus Multiple Remedies in Sexual Harassment Cases"**, the Sociology journal, vol 76, 2005.

697. Rosalind Fergusson, Martin Mauser, David Reckering, **the Penguin thesaurus, penguin books**, london, England, 2004.

698. Simon and Schuster **,Webster's New Universal Unabridged Dictionary**, second edition, New york, 1979.

699.Gresle (f), Panoff (M), Perrin(m),et Tripier(p), **Dictionnaire de science humaine sociologie psychologie**, Sociale anthropologie: coll, Franand Nathan, Paris 1990.

700. Carolyn A, Stroman & Richard Seltzer,**"Media Use and Perceptions of Crime"**, Journalism, Vol, 62, No, 1, spring, 1985.

701. Sakamoto Takashi, **Impact of informatics on school education systems: National strategies for the introduction of informatics into schools, Nonsystematic**, **but still systematic**, education and conputing V08,n(1-2) June, Tokyo Inslitue of technology, Yokohama Japon, 1992.

702. Edwin R.A, Seligman and Alvin Saunders Johnson, **Encyclopedia of the social sciences**, vol15,the print the Macmllan comp, New York, 1954.

703. Jean Yeves, **la Violence dans Le Sport**, 1=er Edition, France, 1991.

704.Rocher Guy, **Le Changement Social tonne3**, coll, print, N15, Paris, 1970.

705.Zerdoumi Nafissa, **Enfants d'hier: l'éducation de l'enfant en milieu Tradionnel Algérien**, Domain Maghrébin Collection, dirigée par Memmi librairie, français, Maspero, Paris, 1970.

706.Allen E .Liska, Steven F.Messner, **Perspectives on Deviance**, Prentice- Hall Englewood, New Jersey, 1981.

707.Amine Touati, **Algérie: les islamistes l'assaut de pouvoir**, ed l'harmattan: au carrefour des cultures, Paris, 1995.

708.Balle Francis, **Mythes et réalité de la liberté de la presse**, corpus18, an Encyclopédie Universalise, Paris,1990.

709.Bihr Alain & Pfefferkorn Roland, **Homme, Femme: introuvable Egalité**: **école, Travail, couple, espace public**, les éditions de l'atelier, Editions ouvrière, Paris, 1996.

710.Brahim Brahimi, **Le pouvoir, La presse et Les intellectuelles en Algérie, Histoire et perspective méditerranéenne**, édition L'harmattan, France, 1990.

711.Claude Callot**," le régime juridique, économique et algérienne des sciences juridiques, économique et politiques**", Alger - Faculté de droit et des sciences économiquesvolume1, n2, mars1969.

712.Ghania Mouffoke , **Etre journaliste en Algérie**, Libraire de Paris , Paris.

713.**Hachette: Dictionnaire de français**,Algérie,ENAG,1993.

714.John Edwards**,"Bumper sticker Complaint Not So off Mark New Memo Shows"**.

715. John Hartley ,**Understanding News .**London and New York, Methuen,1st Edition,1982.

716.karl Marx, **A Contribution to the Critique of Hegels Philosophy of Right in Marx Engela Reader**, Edited by R.G. Q, Wilson and Kenneth L. Nlyberg, 1978.

717.leyens.J, Yzerbyt.V, **Psychologie Sociale**,1er edition, Paris, Mardoga,1997.

718.Maxwell E. Mc Cambs, Donald Shaw,"**the Evaluation of agenda-setting research: Twenty-five years in the marketplace of ideas journal of communication"**, Journal of communication vol 43, n=°2, June, 1993.

719.Melvin Mencher, **News reporting and writing**, 4th ed, William M:Co,U,S. Browen company publishers, Dubuque, lowa, 1993.

720.Nelson B.H, **Juvenile Delinquency and the Schools-A**, Review of the Literature, University of Chicago Press,volume33, 1982.

721.Raland V Clarke, y**News papers Reports of Bonh Robleries and the qhenomenon: Australion and New Zealand of Criminolog**, 25 March 1992.

722.Robert Picard, **Media Portrayals of Terrorism: functions and meaning of news coverage**, low a university press, lowa,1st ed , 1993.

723.Schussler & Gressey, **Personality Characteristics of criminals**, the American Journal of sociology, vole IV, 1980.

724.Steven Burkett, Mervin white, **"Hellfire and Delinquency:Another Look"**, Journal of the Scientific Study of Religions, 1974.

725.Vidal.Get ,Mangol.G, **Course de droit criminel et de science pénitentiaires** ,1er, Paris, 1985.

726.Zaher Ihaddaden, **Histoire de la presse indigène en Algérie: des origines jusqu' en1930**, en le pris nationale du livre, Alger, 1938.

727.Mike Pedler, John Burgoyne, Tom Boydell, **The learning company:A strategy for sustainable development**, Management Education and Development, London ; New York : McGraw-Hill, 1991.

728.Wolfgang S, Freund, **La presse écrite au Maghreb: Réalités et perspectives**, institut de recherches et d'études sur La Communication, Université de Paris ,Paris 1991.

729. Edna Einsidel, et, Al,' **Crime: effects of media Exposure and Personal Experience on issue Salience'**, Journalism quarterly, vol, 61, No, 2, 1984

730.-Jaques kayser, **Le Quotidien français**, 2éme édition, Armand Colin, Paris ,1963.

731 Lozano, **World Report on Violence and Health**, Geneva World Health Organization, 2002,

عاشرا المواقع إلكترونية:

732.http://kenanaonline.com/users/azazystudy/posts/133958

733.https://www.startimes.com/?t=15927050

734.http://studies,algazeera,net/ar/mediastudies/2015/01/2015

735.1510564274369,htm
736.https://www.unrwa.org/sites/default/files/2012061162152_0.
737.http://staffsites.sohag-univ.edu.eg/
738.http://mawdoo-3.com
739.http://meronet-academy.com
740.www.amanjordan.org
741.https://www.feedo.met
742.www.darculture.com
743.https://www.manahal.met
744.http://www.saaid.net
745.https://qspace.qu.edu.qa/bitstream/handle/10576/9061/029619-0010-fulltext.pdf?sequence=4&isAllowed=
746.http://www.arabnet5.com
747.www.kap.org.sa/files/18.
748.http://www.almany.com
749.http://www.alukah.net
750.http://www.startimes.com/f.aspx?t=26014198
751.http// freeswcc.com/ar/archives/106260
752.http//elwassat.dz
753.http//darelhilal.com
754.www.lakalafya.com
755.www.alestqlol.com
756.www.rudawarabia.net
757.http://de alrai. Com. proposé
758.www.facebook.com.posts
759.https://context.reverso.net
760.http://alorak.com
761.www.alpafs.com
762.http://www.alwatan.com
763.www.http://ar. M. wikiqedia.org
764.http://gamharak.net
765.http://hrdoegypt.org
766.http://www.aps.dz
767.http://www.sterf.ahlamontada.net
768.http://ar,m,wikiqerdia.org
769.http://www.almothaqaf.com
770.http://www.de anmalaa.org.propc
771.http://mr-3lam-blogspot.com
772.http:// www.rozhnamawany.com.
773.http:// www.minia.edu.eg .
774.http://Dee3arabi.com.propo
775.www.grenc.com/show-article-main.cfm?=25646

776.www.ennaharonline.com
777.www.elkhabar.com
778.//ar.m.wckipedia.org:http
779.http://www.unicef.org
780.http:// de altibbi.com
781.https://gendrition.xyg/wike/

حادي عشر: المواد والقوانين

782.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية: القانون المتعلق بالإعلام** رقم90-07، ع14, المؤرخ في 08 رمضان1410هـ- الموافق 03 أفريل1990.

783. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، القانون العضوي المتعلق بالإعلام رقم12-05، ع2, المؤرخ في 21 صفر1433هـ الموافق لـ15يناير2012.

784.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري"، ع6، بتاريخ 23مارس2014.

785. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، المواد من 01 إلى 12 من الرسوم الرئاسي 15-228 المؤرخ في 23 أوت 201.

786.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، قانون الإعلام 1982.

787.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، **قانون العقوبات**، 2012.

788.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، الأمر الرئاسي 20-03 المؤرخ في 30 أوت 2020، والمتعلق بالوقاية من عصابات الاحياء ومكافحتها، ع51، الصادر بتاريخ 31 أوت 2020.

789.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 4 من القانون رقم 10/3 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 ويتعلق بحماية البيئية في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية**، ع43، الصادرة في 20 يوليو 2003.

790.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية: القانون المتعلق بالإعلام 1982**، ع6، بتاريخ 06 فيفري 1982.

791.حزب جبهة التحرير الوطني، **اللجنة المركزية: المشروع التمهيدي لملف السياسة الإعلامية** ، أفريل 1982.

Algerian People's Democratic Republic

Ministry of Higher Education and Scientific Research

EL-Amir Abdelkader University for Islamic Sciences

– Constantine-

Faculty of The Religion of Basics

Department of Advocacy, Media and Communication

Serial Number: .....

Registration number :.....

Specialty: :Cultural Media

Media treatment of violence and crime in the: " Ennahar el-jadeed and El-khaber el-yaoumi" newspapers

-Comparative Analytical Study –

Thesis presented to get the diploma of Scientific Doctorate in Advocacy, Media and Communication

Specialty: Cultural Media

Presented by the Student:
Basma Malek

Supervised by the Doctor:
Leila Filali

Jury Members

Full Name	Function	Degree Scientific	Original University
Prof.Issa Bouafia	Chairman	Professor of Higher Education	EL-Amir Abdelkader University
Prof.Leila Filali	Supervsor &Reporter	Professor of Higher Education	EL-Amir Abdelkader University
Prof.Faudel Deliou	Member	Professor of Higher Education	University of Saleh Boubenider - Constantine 03 -
Dr.Saliha Al-Abed	Member	Professor Lecturer –A-	EL-Amir Abdelkader University
Dr.Zaineb khellalfa	Member	Professor Lecturer –A-	Larbi Ben M'hidi University - Oum El Bouaghi -
Dr.Nawel Boumochta	Member	Professor Lecturer –A-	Larbi Ben M'hidi University - Oum El Bouaghi -

Academic Year:

2022-2023

1443-1444